





باب من البيع بشئ المكمل والدرهم مما يحد فيه مثله قبل القبض ١٩٨	باب اختلاف البينة في البيع ٢٠٦	باب ما يكون اجازة في بيع وما لا يكون وما يقع قبل القبض وما لا يجوز - احارته واعارته ٢١٨	باب بيع اهل الذمة والمسلمين ما يحرم بيعه بعد ما يسلم التصراحي ٢٢٠
باب الرجلين يكون بينهما الجارية فيقر عليها كل واحد منهما انها ام ولد لاحدهما ٢٢٢	باب ما يأمر الرجل الرجل ان يقضي به من ماله فيلزمه اولا يلزمه ٢٢٥	باب البيع التي يرجع فيها بالعيب والتي لا يرجع ٢٢٩	باب بيع الشيعتين الذين كانتا كشيئ واحد ٢٣٢
باب في الشراء الذي دفع فيه نقص الثمن ويرد احدهما بعد ما اشترى ٢٣٤	باب في البيع الذين يقعان معاً البيعين والمبتدأ والعقود والتكافؤ ٢٣٨	باب البيع الفاسد والعقود ٢٤٤	باب الاختلاف في الخيار في البيع وموت العبد قبل مضي الخيار او بعده ٢٤٧
باب بيع المكمل بزيادة او ينقص قبل ان يكال ٢٥١	باب البيع في الزيادة بالولد وغيره يقسم عليه الثمن ٢٥٩	باب اختلاف البائع والمشتري في هلاك ما اشترى قبل القبض او بعده ٢٦٧	باب اختلاف البائع والمشتري وكل واحد منهما يدعي غير ما يدعي صاحبه ٢٦٩
باب الزيادة في المبيع من غير المشتري ٢٧٠	باب القصاص في المسلم من الذي اسلم ٢٧٣	باب العيب في المبيع ما يكون عيباً وما لا يكون ٢٧٧	باب في المبيع في العيب وغيره ما يكون اقاله وما لا يكون ٢٧٨

باب من البيع الذي ينقص الفاسد الذي ٢٨٠	باب من البيع التي يختلف فيها في الثمن ٢٨٢	باب البيع التي يختلف فيها في الثمن ٢٨٥	باب البيع التي فيها الاختلاف في الثمن والمشتري في الغرض والذيون ٢٨٧
باب في القبض في البيع بالعيب ٢٩٠	باب في الشراء والبيع والقبض بغير امر البائع ٢٩٣	باب اختلاف البائع مع المشتري في الثمن ٢٩٥	باب في البيع التي تكون بين اثنين فيكون الثمن بينهما واذا هلك اخذ يكون التي ٢٩٧
باب في البيع والتفابل في ذلك ٢٩٨	باب من الرهن كتاب الرهن ٢٩٩	باب في الرهن في الولد والحناية عليه ٣٠٤	باب الرهن بين الشركاء يرجع بعضهم على بعض ٣١١
باب من الرهن الذي يبطل ولا يكون خصماً ٣١٥	باب الرهن الذي يضمن الرهن فيه قيمته او جميع كدين والوقرار على العبد بالذين ٣١٨	باب من البيع والغارة في الرهن وغيره بوكالة التقاضي ٣٢٥	باب من الرهن والحناية عليه ٣٢٧
باب الشركة باب الشركة بين الرجلين ٣٢٩	باب شركة الرجلين تكون بينهما الجارية او الدار والشركة في الحناية المكاتب ٣٤٠	باب في الوسخا والشرا وكذا في ذلك ما في هذا الباب المذكور في جميع النسخ ٣٤٩	باب من المفاوضة ٣٥٦







بسم الله الرحمن الرحيم  
كتاب المناسك باب

من الصيد يصاد في الحرم او يصيبه او يحرقه الحلال من الخرامه اصل الباب ان الصيد  
للأمن كالمال المجرد في حق جوب الضمان بالسلامه او بتقويت الأمن عنه تحقيقا  
للأمان الثابت له ومنعاً عن إرضائه وانما يصير الصيد أمناً واحداً لثلاثة اشيا  
أما أحرام الصيد لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم لآيهاه او بدخول الصيد  
في الحرم لقوله تعالى اولم أنا جعلنا حرماً آمناً وقال عليه السلام ان مكة حرام  
حرماً بالله تعالى يوم خلق السموات والأرض لا يحتلها ولا يصعد شوكتها  
ولا يفر صيدها وعند أصحابنا لا يستلزم للصيد بدخوله في الحرم ولا  
يجب الحزب يقتله وعندنا يجب الحزب إلا بالقتل بصير مفوتاً للأمن عليه جانياً  
على محل محرم متقوم فيلزمه جزاؤه وهو القيمة كما في حق المحرم إلا ان جزا صيد الحرم  
يتأدى بالأطعام ولا يتأدى بالصوم وفي التأدي بالهدى روايتان وعند زفر  
رحمه الله يتأدى بالصوم أيضاً فعلة الواجب هنا كفارة كالواجب على المحرم  
لان الوجوب لمحض حق الله تعالى فيكون جزاء الفعل بطريق الكفارة فيتأدى بالصوم  
اذا لم يجد المال كالحرم وعند أبي يوسف رحمه الله معنى الغرامة والمقابلة بالمحل غالب  
في الفصلين لان الواجب يتلف بالنقص إما وجبت الصورة او وجبت  
القيمة ومثل الشيء إنما يجب في الأصل التقوم مقامه فكان حلت المحل هو المرامى  
في الفصلين وقد ثبت في حوزة الأمان الواجب تأدى بالصوم فكذلك في صيد  
الحرم وأما عندنا الواجب في الجاني بطريق الكفارة فالمعتبر فيه معنى جزاء الفعل  
لأنه لا حرمه في المحل إنما في المباشرة وهو أحرامه لا ترى أنه بعد ما حل  
من أجزائه محرماً

الكفارة أما في صيد الحرم وجوب الجزاء باعتبار وصف بابت في المحل وهو صفة لا  
من الثابت للصيد بسبب الحرم لا ترى أنه إنما سعي هذا الحكم بتغير وصف المحل الخرج  
من الحرم الى المحل لا ترى أنه كما يجب ضمان الصيد بسبب الحرم بحيث ضمان النامي  
من الأشجار النابتة في الحرم لما فيها من حياة مثلهما وثبوت الأمن لها بسبب الحرم  
ولا ينفك ان ما يجب بقطعها يكون عزم المحل فكذلك ما يجب بقتل الصيد فكان  
هذا بغرامات المال فيه أشبه فكما لا مدخل للصوم في غرامات الأموال وان كان  
وجوبها بحق الله تعالى كاتلاف مال الزكاة والعشر فكذلك لا مدخل للصوم  
في جزاء الصيد بقره أنه لما زال الأمن عن محل أمن لحوائه يلزمه بمقابلته  
صفه الأمن عن الخوف للمساكين حق الله تعالى وذلك يحصل بالأطعام دون  
فأما في صيد الأحرام لما كان الواجب لارتكابه فعلة محرمات الله تعالى يتأدى  
ذلك بفعل هو تامون حق الله تعالى وهو الصيام وفي الهدى روايتان في أحدك  
الروايتين يقول لا يتأدى بالاراقه بل بالتصدق باللحم حتى يشترط ان يكون  
قمة اللحم بعد الذبح مثل قمة الصيد وان كان دونه لا يتأدى الواجب به  
وكذلك ان شق المذبوح لانه لا معتبر لاراقه الدم في الغرامات وإنما المعتبر التملك  
من المحتاج وفي رواية الأخرى يقول يتأدى بالاراقه الدم حتى لو سرق المذبوح  
لا يلزمه شي وسرطان يكون فمه مثل الخ حمل فمه الصيد لان الهدى  
مال كحله تعالى وارقاه الدم طريق صلح محل المال خالصه تعالى عليه  
التصدق لا ترى المصحح محل لأصحيه خالصه تعالى ياراقه دمه كذلك  
هنا وهذا لان الضمان وان كان بدلاً في حق الجلال لكن وجوبه بطريق  
العبادة ولهذا لا يجب على الصبي والنصراني وإذا كان وجوبه بطريق العبادة  
جاز ان يتأدى بالهدى او بدخول الصايد في الحرم بخلاف الفعل الذي هو



بعض الصيد تعظيما للحرم هكذا روى عن جابر وابن عمر رضي الله عنهما وهذا لأنه  
منوع عن الرمي إلى الصيد من الحرم قال الله تعالى ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم  
تقال إجماع إذا عقد عقدا للأحرام وأحرم إذا دخل الحرم كما قال أسام إذا دخل  
السام واشتد إذا دخل الشنا إلا أن يكون الصيد والرامي في الحل فرأى دخول الصيد  
في الحرم فيصيبه فيه فحينئذ لا يلزمه الجزاء لأنه في الرمي غير تركب للنهي ولكن  
لا محل تناوله وهذه المسئلة المستسأة من أصل لم يحنينه رحمه الله فان عنه  
حالة الرمي في هذه المسئلة لأن الحل بالذكاه يحصل وإنما يكون ذلك عند الإصا<sup>ب</sup>  
فإذا كان عند الإصا<sup>ب</sup> الصيد صيد الحرم لم يحل ساوله وعلى هذا إرسال الكلب  
وتعوي<sup>ب</sup> الأمن عنه قد يكون عباش<sup>ر</sup> شره لأحد والعلل أو بالتسبي<sup>ب</sup> أو بالدلالة  
إذا لم يكن المدلول عالما به إذا كان الدال محرما سوا كان المدلول محرما أو حلالا  
وفي القياس لأجزاء الدال وبه أخذ السافعي رحمه الله وعلى قول زفر رحمه الله  
الحلال إذا دل على صيد في الحرم يلزمه الجزاء كالحرم وهو رواية عن<sup>س</sup> يوسف رحمه الله  
سأعلى أصله أن الواجب كفاؤه يتأدى بالصوم على ما ذكرنا ويكون الدال كالمبا<sup>ش</sup>  
وجه قول السافعي رحمه الله أن الجزاء متعلق بالقتل بقوله تعالى ومن قتل<sup>م</sup>  
متعمدا والدلالة ليست في معنى القتل لأن الفعل متصل من القاتل وبالقتل والدلالة  
والإشارة غير متصل بالمحل وهو الصيد والحكم الثابت بالنص لا بحوارثاته فيما ليس  
في معنى المنصوص دل عليه أن جزاء صيد الحرم يجب على القاتل الحلال ولا يجب على  
الدال إذا كان حلالا دل عليه أن حرمة الصيد في حق المحرم لا يكون أقوى  
من حرمة مال المسلم ونفسه ولا ضمان على الدال إلا أن أتركنا القياس بانقاف  
الصحاب<sup>ة</sup> رضوا الله عنهم رجلا سال عمر رضي الله عنه فقال أتى امرأت إلى ظني  
والى محرم فقتل فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ماذا ترك

عليه فقال أرى عليه شاه فقال عمر رضي الله عنه وأنا أرى عليه ذلك وإن عليا  
وابن عباس رضي الله عنهما سبلا عن محرم دل على بيض نخامة فاخذ للمدلول عليه  
فشواه فقالا على الدال جزاءه والقياس بترك بقول لقهما من الصحابة رضي الله عنهم  
وما نقل عنهم في هذا الباب كالمنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يظن بهم أنهم  
قالوا جزاءه والقياس لا يشهد لقولهم حتى يقول قالوا ذلك قياسا فلم يبق إلا السماع  
ثم ثبتنا ما فهم أن الدلالة على الصيد من محظورات الأحرام وذلك ثابت بالنص  
أيضا فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحاب لي قتله رضي الله عنه في صيد<sup>ب</sup>  
أخذه لبوقته وكانوا محرمين هل اعنتهم هل أشرتم هل دللتم فجعل الإشارة كالأ  
معرفة أنه من محظورات الأحرام وذلك بوجوب الجزاء به فارق صيد الحرم فان  
الموجب للخطر هناك معنى في المحل وهو أن الصيد بسبب الحرم فلا بد من  
أن يكون فعله متصلا بالمحل حتى يكون حياته في إزالة الأمن عن المحل وهنا الخطر  
بسبب معنى في الفاعل وهو أنه محرم فكان فعله محظورا للأحرام وإن لم يتصل<sup>ب</sup> بالمحل  
ولهذا كان معنى الجزاء هنا راجحا ومعنى غرامه المحل هناك راجح على ما بينا ثم  
لأحرام عقد خاص وقد ضمن له ترك التعرض بعقده فإذا تعرض له بالدلالة  
فقد باشر خلاف ما التزمه فيضمن كالمودع إذا دل سارقا على الوديعة بخلاف  
الدلالة على المسلم ماله فإنه ما التزم ترك التعرض له بعقد خاص ثم الواجب  
هناك ضمان الجيران فيكون ثقله المحل فيجب على من اتصل فعله بالمحل إذا  
وجب الضمان بالجناية على الصيد فحكم الضمان ينقطع بالرد إلى الحرم  
أو بإدائه الجزاء لكن يشترط أن يكون بعد ادائه الجزاء بحال لو أنشأ الفعل فيه  
لا يضمن أما إذا كان حال لو أنشأ الفعل فيه يضمن فحكم الجناية باق حتى  
يسرى إلى الزوايد وحرف الخ ان زوايد صيد الحرم مضمونه بخلاف زوايد



العصب اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله حلال جرح صيدا في الحرم وقيمته يوم  
جرحه عشرة فازدادت قيمته من سعر او بدن حتى صارت خمسة عشر ثم مات  
من تلك الجراحة ضمن الجرح ما نقصته الجراحة يوم الجرح وقيمته يوم مات بالغه  
ما بلغت اما ضمان النقصان فلانه فوت جرا امانا من الصيد فيضمن كما تلف كله  
واما تمام القيمة يوم مات مجروحا لان قدر النقصان ضمنه مرة فلا يضمن مرة  
اخرى فيضمن قيمة الباقي مجروحا وكذلك على هذا اذا خرج عبدا او صيدا  
مملوكا فمات يضمن ما نقصه الجراحة ثم يضمن قيمته يوم مات مجروحا فترقب  
هذا وبيننا لو جرح حرام مات حيث يضمن الدية ولا يضمن ما نقصه الجراحة  
ثم الباقي والفرق وهو ان دية الحر لا يتفاوت بالجرح فلو ضمن النقصان ثم الدية  
دخل فيه النقصان فيصير ضامنا للنقصان مرتين اما صيد الحرم والصيد المملوك  
قيمته مجروحا انقص من قيمته غير مجروح فلو ضمن كمال قيمته مجروحا لا يدخل فيه  
ضمان النقصان ولو قال قائل يضمن قيمته يوم مات غير مجروح كان مستقيما اذا افرق  
بين ان يقال يضمن النقصان يوم جرحه ثم يضمن قيمته مجروحا حين مات وبين ان يقال  
يضمن قيمته يوم مات صحيحا فالعبارتان سوا ثم اوجب القيمة هنا يوم مات زايده  
لان الزيادة تلفت بجنايته ايضا بواسطة السراية وهذه زيادة حدثت من اصل مضمون  
فيكون مضمونا فترقب بين هذا وبيننا لو جرح عبدا او صيدا مملوكا فازدادت بعد  
الجرح في سعر او بدن ومات حيث لا يضمن الزيادة والفرق ان يبادا الضمان ملك  
الصيد المملوك من وقت الجرح فيظهر ان الزيادة حدثت على ملكه وقيام الملك  
له في عين الصيد يبقى وجوب ضمان الاصل فقيام الملك له في الزيادة ايضا يبقى  
ضمان الزيادة والعبد ان لم يملك بادا الضمان لانه ضمان دم لكن قيام مقام المالك  
فيه حتى لو عصبه اجزا وقبلة كان للعاصب تصمينه بحكم القيام مقام المالك فكذا

بادا الضمان من وقت  
الجناية مع

هنا لو تلف المالك الزيادة لا يضمنها فكذا الذي قام مقام المالك فاما صيد الحرم  
لا يملك بالجناية عليه عند ادا الضمان كما لا يملك بسائر اسباب الملك ولو ملك  
او قام مقام المالك فقيام الملك فيه لا يمنع وجوب الضمان الا ترى انه لو قتل  
صيدا مملوكا له يضمن فكذا يضمن الزيادة ولان سمي ضمان الجناية على الصيد  
في الحرم على التخليط والتشديد مخالفا لسائر الضمانات الا ترى انه لا يفرق  
فيه بين الخاطئ والعاصي ويضمن الولد الحادث في يده بخلاف زوايد  
العصب ولو جرح عبد نفسه في الحرم او قبلة لا يضمن شيئا ولو جرح صيد نفسه  
او قبلة يضمن ولان ضمان العبد او الصيد المملوك انما وجب باعتبار ازاله  
بدا المالك كما في العصب لا يصير متلفا ملكه عليه معنى وهذا لا يمكن بحقيقته  
في الزيادة لما ذكره وفي صيد الحرم الضمان انما وجب باعتبار اثبات اليد  
وانه تحقق في الزيادة كما في الاصل لان قيام اليد على الاصل يوجب قيامه على  
الزيادة وعن لي يوسف رحمه الله في غير رواية الاصول انه لا يضمن الزيادة  
بعد الجراحة من صيد الحرم اذا كان الجرح حلالا سوا كانت زيادة شعر  
او بدن ان صيد الحرم في حق الحلال بمنزلة الصيد المملوك للغير لا يملكه الصيد  
الامن بلاحرام بدليل انه لا يتادى جزاؤه بالصوم وبدليل انه لا يضمن بالدلالة  
ثم الحكم في الصيد المملوك انه لا يضمن الزيادة الحادثة بعد الجراحة فكذا  
هذا وجه ظاهر الرواية ان صيد الحرم في حق الحلال الحق بالمملوك فيما ذكر  
من الاحكام وبالصيد الامن بلاحرام في حق بعض الاحكام وهو صرف جزاؤه الى الفقر  
وكذا لو كان مملوكا له يجب عليه الجزاؤه وله ان يضمنه ضمان المالك فاحدث  
الحالين بوجوب ضمان الزيادة في البدن والشعر والاخرى سبعة فوجب القول  
بوجوب احتياط لانه حق الله تعالى ولهذا يصرف الى الفقراء ولا يجوز صرفه



الى من لا يجوز صرف الزكاة اليه من الاقارب ولو ادى الى ذمى يجوز الا في رواية عن النبي  
كما في صدقة الفطر والكفارات وحقوق الله تعالى محتاط في اجارها ولان مساهة على  
التعليق على ما ذكرنا الا ترى انه يضمن بالدلالة والاشارة ولا عانه بخلاف الصيد  
المملوك الا ترى انه لو ضرب بطن طيبة فطرحت جنينا ميتا ثم ماتت فعليه  
جزاؤه ما قال احد من السعة لان الضرب سبب صالح لموتها وقد ظهر الموت  
عقبيه وانما اراد بقوله احد من السعة بالاشارة الى الفرق بين هذا وبين الضمان  
الواجب لحق العباد فان مضرب بطن جارية فالقت جنينا ميتا بعد ما  
لما وجب ضمان الاصل لم يجب ضمان الجنين لان الجنين في حكم الجزء من وجه وفي حكم  
النفس من وجه والضمان الواجب لحق العباد غير مبني على الاحتياط فيرجح  
سبه النفس فوجب جزاؤه هذا اذا ازدادت قيمته ولو انتقصت قيمته بعد  
الجراحة فهذا على وجهين اما ان كان النقصان من حيث الشعر او من حيث البدن  
بان قامت حرمة لا فعله فان كان من حيث الشعر ثم مات فانه يضمن ما نقصه  
جراحته وقيمته يوم جرحه وكطعنه النقصان الذي ضمن لان الجرح الذي هو  
سبب التلف وحد منه وقيمته عشرة ولم يفت شئ من العين حقيقة بغير فعله ينتفع  
اضافه تلف ذلك الجزء الى فعله فكان تلف الصيد الذي قيمته عشرة مضافا الى  
فعله فيضم عشرة لكن ضمان النقصان ضمن مرة في طعنه ذلك ويضمن الباقي وصار  
كما لو جرح صيدا مملوكا ثم انتقصت قيمته من حيث الشعر ضمن قيمته يوم الجرح  
لهذا كذلك هنا فان قيل في المسئلة الاولى الجرح ضمن البراءة من حيث الشعر وكما  
ان النقصان من حيث الشعر ليس بنقصان من حيث العين حتى لا يسقط شئ من الضمان  
به والزيادة من حيث الشعر لا يكون زيادة في العين فيجب ان لا يضمن الزيادة  
ولهذا لا يضمن الزيادة من حيث الشعر في الصيد المملوك قيل له بزيادة الشعر

لا يرد اذ حقيقته لكن يرد اذ المالية بزيادة الرغبة فكان في معنى زيادة العين فصار  
العين زائدا من وجه دون وجه لكن قام الدليل على ان المات من وجه ملحق  
بالمات من كل وجه في حق وجوب جزاء الصيد فاما الصيد المملوك فالضمان  
لثمة حق العبد فراعى فيه للمعادلة فاذا لم يوجد اتلاف الزيادة حقيقة لا يضمنها  
بخلاف النقصان لان سبب التلف وجد في صيد قيمته عشرة فما النقصان من حيث  
الشعر ينقص العين من وجه دون وجه فلا يسقط شئ من الضمان بالاحتياط لانه  
لا فرق في الحقيقة فانا لعسر الاكثر من قيمة يوم الجرح ويوم الموت لان الموت اثر فعله  
وكما يصير مفويا عليه لامن بالجرح يصير مفويا عليه لامن باثره واعتبار احدهما  
يوجب الاكثر واعتبار الاخر يوجب الاقل فيجب الاكثر احتياطا في الفصلين هذا  
اذا انتقص من حيث الشعر ولو كان النقصان من حيث البدن لا جراحته ثم  
مات من جراحته ضمن قيمته يوم جرحه وي طرح عنه ما انتقص له كجراحته كما في  
الصيد المملوك فرق بين نقصان الشعر وبين نقصان البدن والفرق ان الضمان  
هنا وجب بالاتلاف لا بالاحد وقد رالفات لا جراحته فانت حسمه ولم ينف  
بصنعه اصلا لعدم فصور السراية في العاقبة فيسقط عنه فاما العاقبة بالنقصان  
من حيث الشعر فانت من وجه دون وجه فلم يجرح فعله من ان يكون موجبا  
للاتلاف بالاحتمال ثم فرق في نقصان البدن بين الجراحة وبين الاحد فانه  
لو اخذ صيد الحرم او صيدا مملوكا للعسر ثم مات حرولا فعله لا يطرح عنه  
ضمانه والفرق ان الضمان هنا يجب بالاحد وقد دخل كل الماخوذ في ضمانه  
الى غايه الرد ولم يوجد الرد فما فاته فاما هنا الصيد لم يدخل في ضمانه  
بالجرح ولهذا التلف كله لا يضعه لا يضمن شيئا من القيمة بل الصيد في حقه  
بحال يضمن قيمته بالاتلاف اما عين فعله او باثر فعله وهذا الجز وما فاته



بغير فعله ولا تأثير فعله فلا يضمن ولو حرجه وكف عنه وادى عنه الجزاء ازدادت  
قيمته في الحرم من بدن او شعر ثم مات عزم الزيادة كما كان يضمنها قبل التكفير لان  
المعنى بجميع الحالات وهو تلف المحل مع الزيادة بفعله لانه تلف بانثر فعله ولو انشا  
الانلاف في هذه الحالة يضمن الاصل مع الزيادة فكذا هذا لانه لم يملك الصيد  
باداء الجزا لانه في موضع لا يملك الصيد فيه بالضمان وهو الحرم ولهذا الاملكه  
بالشرع ولو قبض بحرب عليه ارساله فان عطب في يده فعليه جزا وجنابته  
على الصيد باثبات يده عليه وانه انلاف لمعنى الصيد به معنى فصار  
الصيد في حقه منزله الحرم فاذا لم يملكه لم يبرأ عن الضمان ولو رمى للحلال  
من الحرم صيدا في الحل فحرجه وقيمته يوم حرجه عشرة فزادت حتى صارت  
خمسه عشر من سعر ابدن ثم مات الصيد فعليه قيمته يوم مات وهذا وما  
لو كان الصيد في الحرم سوا لما ذكرنا ان الصيد كما يصير من ابدن خوله في الحرم  
يصير من ابدن دخول الصائد في الحرم ولو فدية بعد الحرج بعشره ثم ازدادت  
في الحل من بدن او شعر لم يضمن من الزيادة سيما ما حوذا التكفير لان سبب  
الوجوب الجنابه فانما ادى الواجب بعد تقرر سبب الوجوب فاذا  
ثم الوجوب بذلك السبب حار المودك كالتكفير بعد الحرج في قبل السلم  
وكذا المحرم اذا كفر بعد الجرح قبل الموت فرق هنا بين عدم التكفير وبين  
التكفير وسوى في المسئلة الاولى وانما كان كذلك لان تلف الزيادة من  
فعله فتم لم يصير اصل الفعل محموا بالتكفير بضاف الاثر الى ذلك الفعل  
فيضمن الزيادة ومتى صار محموا بالتكفير لا يمكن اضافه الاثر الى ذلك الفعل  
لانه لم يبق ذلك الفعل فينقطع الاثر عن ذلك ويجعل كان هذا تلف الزيادة  
حصل بفعل آخر ابتداء بعد التكفير فينظر الى محل الفعل ولا اثر ان وجد

لا اثر في الحرم بضاف تلف الزيادة الى فعل باشر في الحرم لانه في نفسه محال لو انشا  
الفعل فيه يضمن وان وجد الاثر في الحل بضاف تلف الزيادة الى فعل باشر لانه في  
لم يباشر الفعل حقه بعد التكفير وانما يوجد ضرورة وجود الاثر حتى يمكن  
الاثر الى الفعل فيصير الفعل موجودا في الحل الذي ظهر فيه الاثر ففي المسئلة  
الاولى حصل تلف الزيادة بالتكفير في الحرم واصيف الى فعل باشر في الحرم  
فيضمن وفي التاسه حصل تلف الزيادة في الحل فاضيف الى فعل باشر في الحل  
فلا يضمن ولانه ملك الصيد بادا الضمان هنا لان الصيد في موضع يملك  
بالضمان وهو الحل واذا ملكه بالزيادة بعد ذلك حصلت على ملكه فلا يكون  
مضمونا عليه كما في الصيد المملوك وهذا على اصل لبي حقه رحمه الله مستقيم  
لانه روى الحسن بن صالح رحمه الله ان المتبايعين اذا كانا في الحرم والصيد  
في الحل جاز البيع كذلك هنا اذا ادى ضمانه وجب ان يصير ملكا له و  
اما على اصلها محوز ان يقال لم يملك السيد وعليه ضمان الزيادة لانه  
لا يملك بالعقد فلا يملك بالضمان ايضا وكور ان يقال لا يضمن  
الزيادة لان الملك هنا وقع حكما لا قصدا وقد صح وجوب الضمان عليه  
فصح وقوع الملك له كما في المغصوب الا بقا او الهالك ولو حرج المحرم  
الصيد وكفر عنه ثم راه بعد ذلك فقتله فعليه كفارة اخرى لانه  
صيد على ما حاله بعد الجرح الاول وقد اسي حكم ذلك الحرج بالتكفير فقتله  
لان جنابه اخرى مبتداه فيلزمه الكفارة وان لم يكفر في الاول فلا شيء عليه  
للاولى اذا كفر في الاخرى بقمه صيد صحيح لان الفعلين منه جنابه  
في احرام واحد على محل واحد فيكون مكرره فعل واحد فلا يجب الاكفارة  
واحدة وهذا لان حكم الفعل الاول قبل التكفير باق فيجعل الثاني اتماما



ماله كما في الجنائيات على الحرم حيث واحد قبل البر وما بعد التكفير قد انتهى حكم الفعل الاول  
فكون الثاني في حياه مبتدأ كما في الجنائيات على الحرم بعد كحل البر ولو كفر للاخير  
بقيمته صيد مجروح يلزمه ما عصى الجرح الاول ايضا لان ما فات بالجرح الاول لم يدخل  
في الضمان وان جرح صيد في الحل وهو حلال فدخل الحرم ثم مات فيه لم يكن عليه  
جزاء لان فعله وقت الجرح كان مباحا مطلقا والسرايه اثر الفعل فاذا لم يكن اصل  
فعله موجبا للجزاء لا يكون اثره موجبا لكن حرج مرتدا فاسلم ثم مات وفي القياس  
لا بأس باكله لان فعله كان مذكيا له موجبا للحل حتى لو مات منه في الحل حل تناوله  
ولكنه كره اكله استحسانا لان حكم التناول حكم سبب عند هوق الزوج وعند  
ذلك هو صيد الحرم فاعتبار هذا الحاسم بحرم التناول واعتبار حلت الجرح  
يخرج الموجب للحرمه احتياطا ولو ضرب المحرم عن الصيد فايض لم  
زال غنا لياض او قلع سنه او تنف رشه ثم نبت او حرقه وادخل بحيث لا يبقى  
له اثر لاشئ عليه في قول لي حقه ومحمد رحمه الله لان النقص قد ارتفع مشاهده  
فصار كان لم يكن والضمان لو وجب انما يجب بسبب النقص فاذا ارتفع لا معنى  
لشرع الحار وقاسا بالضمان الواجب في حق العباد فان ذلك يستط اذا لم  
للفعل اثره في الحل وقال ابو يوسف يلزمه صدقه باعتبار ما وصل اليه من اللام  
لان تلاف مال والسات لم تنبس ان اللام لم يصل اليه والنقص وان ارع غير  
صنعه فلا تخلوا احايته عن موجب ضمان المحل وان سقط لا ارتفاع النقص  
لكن ضمان فعله وجنابته كحان فعله ما انعدم وقد روى عن لي يوسف اعتبار  
اللام ايضا في الجنايه على حقوق العباد حتى اوجب على الجاني من الدوا واحرمه  
الطبيب الى ان سدل حلال اخرج طسه من الحرم فعليه ردها لانها صيد  
الحرم موجه فعليه ردها ايضا لا الى الامن المستحق فان لم يرد ضمن الجزاء

وان ارسله في الحل فعليه جزاء لانه ما اعاده امنا كما كان فان الامن كان بلسا  
له بسبب الحرم فمالم يصل الى الحرم لا يعود اليه ذلك لامن فلا يخرج الجاني من عبده  
فعله كالفاسد اذ ارد المغصوب على غير المغصوب منه لانه ان يحيط العلم  
بانه يصل الى الحرم سالما فحينئذ يراعى جزاءه كما اذا وصل المغصوب الى  
يد المغصوب منه فلو ولدت عنده قبل ان يحل او بعد ما حل ثم ذبحها ولو  
في الحل او في الحرم فعليه جزاء وهما لا يمتص احدها وحب عليه ارسالها لانه  
جنابته وذلك حق مستحق عليه في الحل شرعا فسرك الى الولد وحب عليه ارسال  
ولدها معها وما كان من الحق المستحق عليه في العين او في المعنى لا يرفع حرجه  
عن الاحرام فاذا اذبحها فقد فوت الحق المستحق فيها شرعا فلم يذبحها وحب عليه جزاؤها  
الا ترى انه لو كان الصيد مملوكا لغيره كان الرد مستحقا عليه فيها الحق المالك  
ولو ذبحها يلزمه قيمتها كذلك هنا وكذا المحرم اذا اصاب اذطيعه فولدت عنه  
او ازاداد في بدن او شعر فان لم يرد حتى ماتت مع ولدها في يده ضمن قيمتها بايده و  
ولدها وكذا الوارسلها وماتا قبل الوصول الى الحرم لانه فوت لامن عن صيد  
مستحق للامن وهو الولد لان الاستحقاق للامن كان ثامنا للام فيثبت للولد بطريق  
السرايه والتبعيه كالتيدير والكتابه والاستيلاذ والرهن وبائبات  
اليده عليه صار معويا للامن عليه فيضمن بخلاف ولد المغصوبه اذا هلك في يد  
الغاصب والفرق هو ان ضمان الغصب بازاله بيد المالك بائبات اليد العائيه  
على المحل لا بائبات اليد لان المناسب لا يجاب الضمان ازاله اليد لان الاموال  
يحط بالايدي فازالتها جاز ان يكون سببا للضمان اما اثبات اليد على المحل  
سبب لحفظه فلا يناسب وجوب الضمان فلا ثبات واذا كان ملازما  
للازاله والا زله ملازمه للاثبات وهما امران متلازمان الا ان الحكم ايضا



الى الوصف المناسب كما ان الحكم المعلق بالشرط بلازم وجود الشرط لكن بضاً  
الى المناسب وهو السبب لا الشرط وان كان سبب وجوب ضمان الغصب ازاله  
اليده ولم يوجد هذا في الولد لا يحجب الضمان اما ضمان الصيد انما يحجب باثبات  
اليده عليه فان وجوبه بنفوت معنى الصيد به والامن البات له بالحرم ومعنى  
الصيد به في سعة واستيحاشه وبعده عن اليد فيكون اثبات اليده عليه اتلافاً  
لمعنى الصيد به فيه حكماً وقد حقق ذلك في الولد بوصفه ان الحق في صيد  
الحرم للشرع والشرع يطالبه برد الاصل مع ولده الى ماله فاذا لم يرد الى ان  
هلك وجده منه المنع بعد الطلب وذلك سبب لوجوب الضمان وفي الغصب  
لم يوجد المنع بعد الطلب من صاحب الحق حتى لو وضع الولد بعد طلب المقتضى  
منه لم يهلك يضمن ايضا وعلى هذا الطريق يقول اذا هلك الولد قبل تمكنه  
من الرد الى الحرم لا يضمن وعلى الطريق الاول هو ضامن ولان في الصيد الولد  
مضمون اصلاً لانه فوت لامن المستحق للولد عن الولد اصلاً لان الام استحقت  
الامن في الحرم تعطيها واحترامها لاهل الحرم فصارت تعظم والاحترام وصفاً  
باساللام فبعدك الى الولد حكم الحرية والاتصال كارق والحرية فلا سطل  
ذلك الحق بالاتصال كسائر الاوصاف فيحدث الولد محترماً فاذا اخرجها  
من الحرم فقد فوت لامن المستحق عن الولد اصلاً فيكون مضموناً اصلاً وهنا  
لا يمكن ان يحجب الضمان بطريق الاصل ولا بطريق التسعيه لان الوصف الثابت  
للأم سرى والغصب ليس بوصف ثابت للام لانه فعل الغاصب ولانه  
فعل حقيقي والافعال الحقيقية لا تسرى الى الاولاد وان تعلق بها حكم  
شرعي ويوصف الاصل بها كالجارية اذا جنت ثم ولدت ولداً لا يجب دفع  
الولد معها وكذلك حكم الغصب ليس بوصف ثابت للام لانه ان كان حكمه

وجوب الرد فهو فعل وجب على الغاصب ولا تعلق له بالام لدفع الجارية بالجناية  
وان كان حكم وجوب القيمة فوجب القيمة لا يصلح وصفاً ايضاً لان الوجوب  
على الغاصب ولان وجوب القيمة عند فوات الام ولو كان وصفاً ثابته للام  
لما وجبت لان الوصف يستدعي وجود الموصوف لا فوات الموصوف فاذا  
لم يكن هذا الاوصاف صفة للام لا تسرى الى الولد والمضمون به ليست صفة  
للأم لان الضمان في ذمه الغاصب لا في الام لانه يوصف العين به مجازاً  
كما يقال فلان مغموب عليه والغصب صفة للغصب ولا ضمان الغصب  
معد بالملل ويعتبر قيمته يوم الغصب ولا مماثلة بين الضمان وبين الولد لانه  
ان لم يكن موجوداً وقت الغصب لم يوجد الازاله ولا الاثبات فازالة اليده  
عن قدر الضمان ازالة ما هو مستفيع في الحال حقيقة من غير ازالة منه وانه  
لا يجوز وان كان موجوداً لم يوجد الازاله من حيث الحقيقة لانعدام اليد  
حمسه فلا مماثلة وقد اوجبتنا عليه القيمة يوم الغصب فيدخل فيه ضمان  
الولد ضرورة فلا يضمن قيمه اخرى بالاتصال هذا هو قضية القياس في الصيد  
ايضاً الا اننا تركنا القياس منه لان مساهة على التخليط على ما ذكرنا الا ترى  
انه نعم زيادة الشعر في الصيد ولا يعم في الغصب فكذلك الزيادة المتصلة  
ولو لم يلد حتى اذ الجزاء ثم ولدت او زاد شعرها بعد اداء الجزاء لم يكن عليه  
في الولد والزيادة شئ لان الام انما بقيت صيد الحرم مع انها في الحل لانها انما  
صارت صيد الحل باخراجها وان محرم مستحق النقص والتكفير صار الاخراج  
الذي هو تعدك محموا فلم يبق الاخراج مستحق النقص فلا يبقى الام صيد الحرم  
فلم يكن الولد صيد الحرم ولانه ملكها باذا الجزاء فالولد بعد ذلك حدث على  
ملكه كما قلنا في الزيادة المتصلة ولو ان هذا الحلال باع الظبي بعد ما



اخرجها وذكها واكلها جاز بيعه ولم يكن يأكله بأس لأنه ملكه بالاستيلاء القائم عليه  
بعد الإخراج وأنه مباح في نفسه فصار كما لو اخذه ابتداء في هذه الحالة أكثر في الباب  
أنه يخلق به حق الله تعالى وهو الرد أو الجزاء لكن تعلق حق الله تعالى بالبيع جواز البيع  
كما إذا باع مال الزكاه بعد الحول أو باع شاة لأضيئه والجزء يتعلق بدمته لا بالعين  
ولهذا يبقى بعد هلاك العين ولأن العاقلة والمعقود عليه في موضع مجوز البيع  
وهو الحل ولأنه بالأخراج صار ضامنا قيمته فصار بمنزلة الغاصب إذا باع  
وضمن قيمته فقد بيعه إلا أن الفرق بينهما أن في الغصب لا ينفذ بيعه ما لم يضمنه  
المغصوب منه وهنا يجوز بيعه قبل إذا الضمان لأن في الغصب <sup>منه</sup> الغاصب  
بالخيار لا يضمن الغاصب وإن شاع المبتدع أن كان هالكا وإن شاء  
أجار البيع أن كان قابلا ويسقط الضمان على الغاصب أما هنا لا يسقط <sup>الضمان</sup>  
عنه بوجه ما ولا يتصور عدم وجوب الضمان عليه فلهذا أجاد بيعه قبل  
الضمان ولكن يكروله ذلك لأنه صيد الحرم مروج ولورخص في ذلك لتطرق  
الناس إلى اخذ صيد الحرم وأنه حرام وفيه أفنا صيد الحرم وتحلل أكلها لأن  
الصيد في الحل والذباح في الحل وهو أكل للذكاه إلا أنه يكره لما ذكرنا ولو قبضها  
المشترك ثم ازدادت من شعر أو بدن أو ولدت ثم ماتت هي وأولادها أن كان قبل  
التكفير ضمن البائع قيمة الأم والزيادة لأنه سلب المشتري على إثبات اليد على الأصل  
والزيادة فيصير مفوتها لمن على الزيادة فلا فرق بين أن يحصل الزيادة في يده  
أو في يد المشترك ولأنه ازداد في يد المشترك قبل أن يتم ملكه وقبل أن ينقطع حق  
الله تعالى ولو فداها قبل الولادة لم يكن عليه في الزيادة شيء لأنه انقطع عنه <sup>الله تعالى</sup>  
كما لو حصلت الزيادة في يده بعد التكفير محرم حرج صيدا في الحل ثم حل من حرجه  
ثم ازدادت قيمته من شعر أو بدن ثم مات من الحرجه يضمن ما نقصته الحرجه

وقيمته يوم مات لأنه حرج صيدا أمنا لما ذكرنا أن الصيد كما يصير آمنا بكونه الحرم  
يصير آمنا بأحرام الصيد وقد نزل فيه حق الله تعالى فيسرى إلى الحادث  
فلا يبرأ من ذلك بخروجه من حرامه كما لا يبرأ بأخراج الصيد من الحرم ولو أدت  
الجزاء من ازدادت ينظر أن أدت بعد ما حل لم يكن عليه في الزيادة شيء لأن <sup>في الوجه</sup>  
الأول تلف الزيادة أضيف إلى فعل إنشاء في حاله الأحرام لأن ذلك الفعل لم يصير  
محموا وفي الوجه الثاني تلف الزيادة مضاف إلى فعل إنشاء بعد التكفير  
وبعد التكفير هو حلال فلا يضمن كما لو أنشاء الفعل في هذه الحالة وإن أدى قبل  
خروجه من الأحرام فمات في يده بعد التكفير عزم قيمه مستقبلة وإن كانت  
زايده عزم قيمتها زايده لأن أصل الفعل لما صار محموا بعد التكفير نفى التلف <sup>مضافا</sup>  
إلى فعل إنشاء بعد التكفير وهو لا مساك لأنه فعل ممتد والروام على ما يستند أم  
منزلة الإنشاء فصار كأنه أخذه ابتداء بعد ما كفر فيعتبر جنايته مبتدأة وهو محرم في <sup>هذه</sup>  
الحالة بخلاف ما إذا حل ثم كفر لأن بعد التكفير هو حلال فيصير متلفا بفعل إنشاء  
بعد التكفير وهو حلال ولأنه إذا حل ثم كفر صار وقت التكفير من أهل أن يملك  
الصيد بالضمان فملكه لأن الصيد في موضع يملك فالزيادة حصلت على ملكه  
فصار كاللحل إذا أخرج الصيد وأدى الجزاء ثم ازداد بخلاف ما إذا أدت  
الجزاء وهو محرم فإن قيل لم قلت أن الصيد يملك بالجزاء قلنا يعني به أن يملك  
بالجزاء في حق الله تعالى لا في حق العباد حتى لو جرحه إنسان آخر وليس للأول  
أن يضمنه ولو أخذه الثاني فهو له لكن في حق الله تعالى جعل كالمالك لأن  
بإداء الجزاء انقطع حق الله تعالى والصيد صار كالحال لو قتله ابتداء لا يجب  
عليه شيء فبسرأ به الجناية أولى لأنه لا يكون أقوى من ابتداء ولو أخذه المحرم صيدا  
وأدى جزاءه ثم حل من حرجه والصيد في يده فمات فعليه قيمته لما ذكرنا أنه يملك



الصيد والامساك له دوام ولو جرحه وهو حلال في الحرم فادى جزاءه فلم يزد ديمته  
حتى مات من ذلك لم يكن عليه سى آخر غير القيمة الاولى قال في الكتاب ولا يشبه امساكه  
وهو محرم امساكه اياه وهو حلال بعد الفداء الجنابة عليه اذا زاد يعني لا يشبه  
الامساك الجنابة ولو ادى الجزاء وهو مسك وهو محرم او حلال في الحرم فعليه <sup>قيمه</sup>  
مستقبلة لما ذكرنا بخلاف الجنابة لانه لم يوجد بعد الفداء بسبب تجب الضمان  
والسرايه استندت الى وقت الجنابة فصار كانه قتله وقت الجنابة فلا  
يجب الا ما ادى رجل وجب بدنه على نفسه وقلدها فريضه او تطوعا او جزاء  
صيد ثم باعها جاز بيعه وعليها مثلها وروى خلف بن ابي نعيم عن ابي يوسف رحمه  
الله انه لا يجوز لانه لما جعلها الله تعالى فقد ابطال ملك نفسه فالتحق بالمسجد  
والتبدير وام الولد والوقف والدليل على انه ثبت فيها حق الله تعالى انه يسرى  
الى الولد والحق القائم يمنع البيع لما فيه من ابطال ذلك الحق وعلى هذا الخلاف  
اذا وهب رجل اخر بدنه فقلدها فريضا او تطوعا ثم اراد الواهب ان يرجع  
فيها فله ذلك في ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه ليس له ذلك  
وجه ظاهر الرواية ان العين ملكه من كل وجه والواجب عليه اقامه الفعل في هذا  
المحل فيتعين هذا المحل محلا لا اقامة الفعل الواجب عليه فيست له نوع احترام  
حتى يكره الركوب والانتفاع فهذا تفسر الحق ويثبت ذلك في الولد بيعا لكن يرد  
لا يزول ملكه فلا يمنع بيعه لكن يكره بخلاف الرهن والتبدير والاستيلاء  
لان الحق فيه للعبد واتحاد المسجد محرره وازالة عن الملك ولان انجاب العبد  
معتبر بايجاب الله تعالى واجاب الله تعالى لا يمنع النقل والتحويل كما في نصاب  
الزكاة ولهذا لو وهب النصاب من رجل وحال الحول في يده ثم اراد الواهب  
ان يرجع فيها له ذلك بالاجماع وان تعلق به حق الله تعالى وقد ذكرنا هذا في الزكاة

وإذا جاز بيعه كان عليه مثلها لان هذا المحل بعين لا قامه قرينه هي حق الله تعالى  
فان لم يعين مكانها اخرى حتى زادت البدنه في بدن او شعرا او ولدت فعليه  
مثلها زايده ومثل ولدها ولو اخرج مكانها اخرى قبل الزيادة المتصلة والولد لم يكن  
عليه في الزيادة والولد شئ لان في الوجه الاول لم ينتقل حق الله تعالى الى مثله فتى  
متعلقا بعينها فالحق اثرها بها ويثبت هذا الحكم في الزوايد كما قبل البيع و  
في الوجه الثاني اسفل الحق الى بدلها ورفع الاول عن الحق فلا يسرى الى الزوايد  
**باب الصيد حتى علم الرجلان**  
في الحرم والاحرام اصل الباب ان ما يجب على الحلال بالجنابة على صيد الحرم  
بدل الصيد ومعنى التكفر فيه تابع ولهذا لا يتأدى بالصوم وما يجب على الحرم  
بالجنابة على الصيد كفارة سواء كان صيد حل او صيد حرم وان كان فيه معنى  
البدل من وجه ولهذا يتأدى بالصوم وانما كان كذلك لان في الحلال بيت الامن  
للصيد وصار الصيد محرما ولهذا خص الحرمه بالمحل وحرمه الفعل ساعلى  
حرمه المحل فاذا كان المحل اصلا كان الواجب بدلا عن المحل مقصودا او صار  
الصيد في حقه كالشجر اما في حق الحرم المحرم هو الفعل وهو الجنابة على المحل  
مقصودا ولهذا عم الاماكن لعموم الفعل والمعنى فيه ان الموجب بحرمه القتل على  
المحرم قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم اضاف الذك الى الفعل فصار  
الفعل محراما يثبت الحرمه للصيد ضرورة تحريم الفعل اما الموجب للحرمه  
في حق الحلال قوله عليه السلام لا ينقض صيدها وقوله تعالى اولم يروا انا  
جعلنا حرما منا فقد اضاف الحرمه الى المحل فيثبت الحرمه للمحل اصلا  
والفعل سعا كما في الشجر وكوه والفقهاء فيه ان المحرم كما هو جاني على الصيد  
المتقوم بالبدل وهو جاني على احرامه بارتكاب محظوره فيجب عليه البدل



والكفارة اما الحلال فهو جاز على المحل لا على الاحرام فلا يجب عليه الا بدل المحل وحرف  
 اخر ان الشراكة في الجناية يوجب الاشتراك في حكم الجناية لان الاشتراك في السبب  
 يوجب الاشتراك في الحكم والجناية سبب وجوب الضمان فيشترون في الضمان  
 غير انه منظر ان كان الفايث بالجناية جرا فلا اشتراك في الجناية لان كل واحد منهم  
 منفرد بالفعل واتلاف جزوما اتلفه احدهما لا يشتركه الاخر فيه لان ما تلف ما بفعل  
 هذا غير ما تلف بفعل الآخر فلم يشتركا في سبب وجوب الضمان فلا يشتركان  
 في الضمان وان كان الفايث هو الحياة فقد اشتركا فيه فيشترون في ضمانه ثم هذا  
 لا يخلو اما ان كانا محرمين او حلالين او احدهما محرم والاخر حلال فان كانا حلالين  
 لا يجب عليهما الاقيمة واحدة لانه بدل المحل وهو واحد وان كانا محرمين فعلى كل  
 واحد منهما قيمته كملا لان الجناية هنا على الاحرام والمحرم هو الفعل وفعل كل واحد  
 منها غير فعل الآخر وانما موحده للكفارة حتى كان للصوم فيها مدخل والكفارة  
 حكم لا يتحرى والسبب لا يتحرى وهو نفوس الحياة والحكم متى تعلق بسبب لا يتحرى  
 والحكم ايضا لا يتحرى سبب لكل واحد على سبيل الكمال كاحد الاوليا في النكاح  
 لان السبب هي القرابة وانها لا يتحرى في النكاح لا يتحرى وكذلك الامان واذا وجد  
 من الجماعة يضاف الى كل واحد منهم كملا كالعشرة اذا قتلوا رجلا نقلون  
 لهذا المعنى ان القتل لا يتحرى والقصاص لا يتحرى فاصبوا الى كل واحد منهم  
 كملا واظهر من هذا اذا قتلوا واحدا خطأ فعليه دية واحدة اعتبارا للمحل لان  
 الدية بدل المحل وانه واحد وعلى كل واحد كفارة على حدة لان الكفارة لا يتحرى  
 فان بعض الكفارة ليس بكفارة والسبب لا يتحرى وهو القتل فاضيف الى كل  
 واحد منهم كملا في حق الكفارة وكذا الامة المستركة اذا ولدت ولدا فادعياءه  
 معاثبت نسبه منها ولا ينفرد احدهما بالتصرف في المال لان السبب وان كان

لا يتحرى وهو المخلوق من المال لكن التصرف في المال يتحرى وينفرد كل واحد  
 منهما بالنكاح لانه لا يتحرى فيثبت كل واحد منهما على سبيل الاشتراك وان كان  
 احدهما محرما والاخر حلالا لمحت على الحلال نصف القيمة لانه في حقه بدل المحل ففعل  
 كان الاخر حلالا وعلى المحرم جميع القيمة لانه جزا الفعل وفعله كامل وهذا كله  
 مذهبنا وعند الشافعي رحمه الله المعتر احاد المحل وعدده لا بعدد الفاعل  
 ولهذا قال لا جزا على الدال المعدم اتصال فعله بالمحل وقاس بصيد الحرم  
 في حق الحلال وبحقوق العباد فان الصيد اذا كان مملوكا لا يجب عليهم الا  
 قيمه واحدة لصاحبه فكذا في حق الله تعالى وحجتنا ما بيننا ان الواجب  
 على المحرم جزا فعله وفعل كل واحد كامل لانه جنى على احرام كامل فجعل في  
 حق كل واحد كان ليس معه غيره كالقصاص وكفاة القتل وخلاف صيد  
 الحرم لما ذكرنا وهذا لان المعتر هنا حرمة الاحرام واحرام زيد غير احرام عمر  
 هناك المعتر حرمة الحرم وهي متحدة في حقهم وضمان حقوق العباد وحوه  
 بطريق الجبران ودفع الضرر وذلك نعم بانجاب بدل واحد وما يجب  
 تعالى لا يكون بطريق الجبران لان الله تعالى تعالى ان يلحقه جنسان <sup>ليكون</sup>  
 ما يح حرانا وحرف اخر ان القارن عندنا بطريق طوافين ويسعى <sup>سعيين</sup>  
 واذا قتل صيدا يلزمه حران لانه يصير جانبا على احرامين وعند الشافعي  
 رحمه الله يلزمه جزا واحد لا محاد المحل فعنده احرام العمر يدخل في احرام  
 الحج ولهذا قال يطوف طوافا واحدا وعندنا لا يدخل احدهما في الاخر فان  
 القران سى عن الضم والجمع دون التداخل فيصير جانبا على احرامين ثم قال  
 الشافعي رحمه الله احرام العمر في حكم التبع لاحرام الحج ولهذا تحقق الجمع بين  
 التسكين ادا والاصلان لا يجتمعان اداءا كالحجتين والعمرتين واذا كان



سواء لا يظهر مع الاصل كحرمة الحرم مع حرمة الاحرام فان الحرم اذا قتل صيدا في الحرم لا يلزمه  
الاجزاء واحدا لكون حرمة الحرم دون حرمة الاحرام فلا يظهر ان حرمة الاحرام  
لكننا نقول كل واحد من الاجرام اصل مثل صاحبه لان كل واحد منهما نعم النفع  
كلها فلا يكون احدهما متبعا للآخر بل يعتبر كل واحد منهما في احباب مرجحه كانه  
للسمعه صاحبه كما ان حرمة الجماع بسبب الصوم وعدم الملك اذا اجتمعنا بان  
زنا الصام في رمضان يحس عليه الحد والكفارة جميعا وكذلك حرمة الخمر ثابتة  
لعيبتها وثبت باليمن ايضا حتى لو شرب يلزمه الحد والكفارة بخلاف حرمة  
الحرم فانه دون حرمة الاحرام الا انه لا نعم السباع كلها وانه لا بد من اعتباره في حق  
الحرم فانه لا يستغنى عن دخول الحرم فاذا كان في حكم السبع لم يعتبر في حق الحرم  
ولانه لا مقصود هناك سوى وجوب ترك التعرض للصيد وذلك حاصل في حق  
الحرم باحرامه مقصود هناك سوى وجوب ترك التعرض للصيد وذلك حاصل  
في حق الحرم للصيد فوجب اعتباره في حق الحرم بالجماع كما يجب اعتباره في حق  
غير الحرم بالجماع وعرف اقرار ان اتلاف الصيد سبب لوجوب الضمان وكذا اماله  
الى ان مات في يده غير ان الاتلاف على نوعين حقيقي كالقتل وحكي وهو ان يفعل  
فعلا حرمة عن جلد الصيد وهو التثقيب والتوحش والاتلاف الحكمي مع الاتلاف  
الحكمي من الوجه الذي هو متلف لان اثبات الثابت محال اما لا يمنع الاتلاف الحكمي  
من وجه اخر كالحرا اذا فقيت عيناه يكون اتلافا حكميا حتى يجب كمال الدية ولو  
قطعت يدها يكون اتلافا ايضا حتى يجب كمال الدية والاتلاف الحكمي لا يمنع  
الاتلاف الحقيقي لبقائه متقوما بعد الاتلاف الحكمي كالحرا اذا فقيت عيناه  
ثم قلنا احرا اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله حلال جرح صيدا في الحرم ثم ان جلا  
اخر جرحه جرحا اخر فمات منها فمده المسئلة على اربعة اوجه اما ان يكون الجرح احتيا

سنة

مستهلكين او لا يكونا مستهلكين او يكون الاول مستهلكا دون الثاني او على  
العكس ومعنى الاستهلاك ان يخرج عن حيز التوحش والامتناع لقطع القوام و  
الاجنحة واليدين والرجلين او احدا من اليدين او احدا من الرجلين او احدا من  
الاجنحة او فني العينين اما اذا كانتا غير مستهلكين فعل الاول ما نصه جرح  
صحيحا وعلى الثاني ما نصه جرحه وبه الجرح الاول ومانع قيمته فعليه انصافا  
لان الاول بقص المحل الصحيح بفعله وتفرد باتلاف ذلك فينفرد بضمانه والثاني  
تفرد باتلاف حرره وهو مفوض بالجرح الاول فيضم ما نقص بجرحه ثم الباقي  
يلف بجنايتهما لا اشتراكهما في اتلافه باثر فعلهما في علمها ذلك فان قيل يجب  
ان يلغى هذا التكليف ويضم الاول نصف قيمته صحيحا يوم جنى لان فعله صادقه  
وهو صحيح والباقي نصف قيمته مجرما بالجرح الاول يوم جنى هو ايضا لان فعله  
صادقه وهو مجروح بالجرح الاول قيل له انما صرنا الى التضمين على هذا الوجه  
احتياطا لان الصيد اذا كان ساويا عشرة وانقص كجرح الاول درهمين  
يلزمه ذلك ثم اسفص كجرح الثاني مثلا درهم فيلزمه ذلك ففي سبعة عليها  
على كل واحد منهما ثلثه ونصف فيصير على الاول خمسة ونصف وعلى الثاني اربعة  
ونصف ولو ضم الاول نصف قيمته صحيحا يضم خمسة والثاني نصف اربعة لان قيمته  
صحيحا عشرة وقيمة يوم جرحه الثاني ثمانية فكان الاحتياط في التضمين على  
هذا الوجه حتى لا يسقط من الضمان الواحد بالاتلاف او لا يحس على  
الثاني ضمان ما تفرد الاول باتلافه ولو اورد ادس الحنايين او بعدهما فعل  
للاول ما نصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني ما نصه جرحه وبه الجرح الاول  
ثم قيمته يوم الموت زايدها عليها نصفان لما ذكرنا ان الزيادة هنا مضمونة  
وان كانتا مستهلكين بان قطع الاول يده او رجله ثم قطع الاخر يده او رجله



الاخر ثم مات منها على الاول كمال قيمته صحيحا يوم حرقه وعلى الثاني ما نقصه  
 حرقه وبه الجرح الاول ونصف قيمته وبه الجراحان اما الاول فلانه ائلف  
 الصيد معنى لانه فوت عليه المسمى ان كان عشي او الطيران ان كان بطير يقطع  
 احد الجناحيه فصار مستهلكا للحال معنى وفعله صادقه وهو الصحيح فيضمن  
 كمال قيمته صحيحا مات او لم تمت بخلاف المسئلة الاولى لان ذلك الفعل ليس  
 استهلاك للحال وانما يصير استهلاكا بانصال السراية به واما الثاني  
 فانه تفرد باتلاف هذا الجزوه الجراحه الاولى وفعله لم يقع اتلاف لان  
 الاستهلاك الحكمي لا يرد على الاستهلاك الحكمي عند اتحاد الجنس كاستهلاك  
 الحقيقي على الاستهلاك الحقيقي فيجب عليه التقصان لانه بعد الاستهلاك الحكمي  
 بعي صيد الحرم حرام التعرض فيضمن ثم صار اشريك في اتلاف الباقي الا  
 ان الاول ضمن جميع القيمة مرة فلا يضمن باساو الثاني ضمن التقصان دون القيمة  
 فيضمن نصف قيمته يوم الموت ولو ازيدت قيمته من الجنائتين فعل الاول  
 ما نقصته جنائته وقيمتها زايده وبه الجنايه الاولى يريد انه يجب عليه  
 كمال قيمته زايده لانه لما ضمن كمال قيمته الاصل ضمن الزيادة بخلاف المسئلة  
 الاولى لانه لم يضمن كمال كمال قيمته الاصل فلا يضمن الزيادة للحال وانما  
 يضمن القيمة يوم الموت فيضمن الزيادة ايضا يوم الموت وعلى الثاني ما نقصته  
 جنائته من قيمته ونصف قيمته يوم مات وبه الجنائتان وهذا كله اذا كانت  
 الجنايه الثانيه من جنس الجنايه الاولى فان لم يكن من جنس الجنايه  
 الاولى بان قطع الاول يده او رجله ثم الباقي فقاعده يضمن الثاني جميع  
 قيمته وهو مقطوع اليد او الرجل في الحال لان المتلف حكما يتصور اتلافه  
 حكما بتفويت جنس منفعة اخرى والثاني فوت منفعة اخرى وهو منفعة

التم

البصر فصار متلفا له حكما وهو ناقص فيضمن جميع قيمته يوم الجنايه كما  
 لو قطع يد عبد ضمن كمال القيمة فلو فقا اخر عينيه ضمن كمال قيمته وهو  
 مقطوع اليدين كذلك هنا اما اذا كانت الثانيه من جنس الاولى فالثاني  
 لم ينفصل جنس المنفعة فيضمن التقصان وان كانت الاولى غير مستهلكه  
 والثانيه مستهلكه بان قطع الثاني يده او رجله فعلى الاولى ما نقصه حرقه  
 ونصف قيمته يوم وهو مجروح بالجراحتين وعلى الثاني جميع قيمته وهو  
 مجروح بالجروح الاول اما الاول فلان التقصان وهو صحيح حصل بضم  
 وفعله ليس باتلاف لاحقيقه ولا حكما والموت حصل بجنائته فيضمن نصف  
 قيمته وبه الجنائتان واما الثاني فلانه فوت عليه جنس المنفعة فصار متلفا  
 حكما وبه الجرح الاول فيضمن قيمته مجروحا بالجرح الاول فان زادت قيمته  
 بين الجنائتين فعل الاول ما نقصه جنائته يوم حتى ونصف قيمته يوم مات  
 وبه الجنائتان وعلى الثاني ما نقصته حاسته يوم جنى وقيمتها زايده يوم مات  
 وبه الجنائتان هذا وتمام قيمته زايده مجروحا بالجراحه الاولى سواء كذلك لو  
 كانت الزيادة بعد الجنائتين لما قلنا ولو كانت الجنايه الاولى مستهلكه  
 والثانيه غير مستهلكه فهذا او مالو كانتا مستهلكتين والجنس واحد سواء لو  
 ان الاول قطع يده او رجله ثم قبله اخر فعل الاولى قيمته قيمته صحيحا وعلى  
 الثاني قيمته وبه الجنايه الاولى لان الاول ائلفه معنى وهو صحيح والثاني  
 ائلفه حقيقه وهو مجروح بالجرح الاول والاتلاف الحكمي لا يمنع الاتلاف الحقيقي  
 فيضمن كل واحد منهما ما ائلفه كما لو فقا عيني عبد وضمن كمال القيمة ثم قبله  
 اخر ضمن الاول كمال قيمته صحيحا والباقي قيمته وهو مفقود العينين هذا  
 هو الكلام في الخلايس ثم اعاد محم رحمه الله هذه المسائل في الحريين على هذا



الترتيب فقال محرم حرج صيدا جرحا لا يستهلكه ثم حرجه محرم آخر مثل ذلك الحرج  
 فمات الصيد فمات ما فعل كل واحد منهما امام فهمه وبه جنايه صاحبه هذا  
 لفظ الكتاب واللفظ الذي ذكرنا في المسائل المتقدمة اظهر وهو ان هول  
 ضمن الاول ما نقصته جراحته وهو صحيح وضمن الثاني ما نقصته جراحته مجروحا  
 بالجراحة الاولى وعند الموت يضمن كل واحد منهما كل القيمة مجروحا بالجرحين  
 فيكون هذا وما قال في الكتاب انه يضمن الاول كل قيمته وبه الجراحة  
 الثانية والثاني يضمن كل قيمته وبه الجراحة الاولى سواء في المعنى <sup>لجلايين</sup> فرقت  
 وبين المحرمين اذا جرحا الصيد على هذا الوجه ومات فان في الجلايين يضمن  
 كل واحد منهما نصف القيمة وفي المحرمين يضمن كل واحد منهما تمام القيمة  
 والفرق ما ذكرنا ان ما يجب على الحلال بدل المحل ومعنى التكفير والجرح تابع  
 وما يجب على المحرم فهو جزاء الفعل ومعنى البدل فيه تابع استشهد محمد <sup>الله</sup>  
 في الاصل فقال لا تترك ان المحرمين لو قتلوا صيدا فضر به واحد كان على  
 كل واحد منهما قيمته كاملة ولو قتله حلالا بضر به واحد كان على كل  
 واحد منهما نصف قيمته صحيحا لان احدهما لم ينفرد بائتلاف شيء من الصيد  
 لم يشاركه صاحبه فيه فكان ذلك عليهما نصفين ولو كانا قتلاه بضر <sup>بشرب</sup>  
 معا وعلى التعاقب كان على كل واحد منهما ما نقصته ضررته وما بقي من  
 قيمته مضروبا بضررتين فهو عليهما نصفان لان الضرر اذا اختلفت  
 فقد نفرد كل واحد منهما بائتلاف جزؤ لم يشاركه صاحبه فيه لان ضرره  
 كل واحد منهما صادف محلا لم يصادف به صاحبه فينفرد بضره  
 ثم اشترك في ائتلاف الباقي باثر فعليهما فكان عليهما ولم يذكر محمد <sup>الله</sup>  
 في الاصل ولا صاحب الكتاب هنا انه اذا قتل المحرمان صيدا بضررتين

والجواب انه يضمن كل واحد منهما ما تلف بضره وما تلف بضره ففعلها كان  
 عليهما نصفان كما في الجلايين هكذا ذكر الصدر الشهيد رحمه الله قال محمد  
 في الاصل والمحرم في الحرم منزله المحرم في غير الحرم يريد به ان الجزاء لا يتضاعف  
 على المحرم بسبب الجناية في الحرم وان اجتمع حرمتان حرمه الحرم وحرمه الاحرام  
 كما يتضاعف الجزاء على القارن لاجتماع حرمه احرام الحج والعمرة لان حرمه  
 الحرم وصف المكان ثبت تعظيما للبقعة والاحرام شرع تعظيما لها ايضا الا  
 ان الاحرام فعله وهو طاعة فاذا امكن تعظيم البقعة العظمة بالعبادة استغنى  
 عما ليس بعبادة فلم يضر حرمه الحرم عند وجود الاحرام فيكون هذا جناية على  
 الاحرام لا على الحرم فاما احرام الحج واحرام العمرة كل واحد منهما عبادة والتعظيم  
 باحدهما لا يعني عن التعظيم بالآخر والتعظيم بكل واحد منهما سواء فيكون جناية  
 عليها فوجب حراس وهذا لان الحكم متى تعلق بالمكان والفعل على معنى  
 انه يجب عند كل واحد منهما فعدا جتا عما يضاف الى الفعل كالقتل المور  
 في المحلة اذا عرف قاتله لا يجب على اهل المحلة شي اعتبارا للفعل وسقط  
 اعتبار المحل واذا لم يعرف القاتل يعتبر المحل محرم قطع بصدى ثم قطع  
 اخر رجله او يده الاخرى فعل الاول كمال قيمته صحيحا وعلى الثاني كمال قيمته  
 وبه الجناية الاولى هكذا قال في الكتاب وعلى ما ذكرنا من القياس على الاول  
 كمال قيمته صحيحا وعلى الثاني ما نقصته جراحته ثم يضمن جميع قيمته مجروحا  
 بالجرحين وهذا وما قال في الكتاب سواء وانما كان كذلك لما قلنا في الجلايين  
 فلو كانت الجناية الاولى غير مستهلكة والثانية مستهلكة فعلى كل واحد  
 منهما قيمته وبه جنايته صاحبه هكذا قال في الكتاب وعلى ما ذكرنا من العبادة  
 على الاول ما نقصته جراحته ثم يضمن جميع قيمته وبه الجرحان <sup>على الثالث</sup>



جميع قيمته مجروحاً بالجراحه الاولى وهذا وما قال في الكتاب سواء المعنى فيه  
ما ذكرنا في الحلالين الا ان ثم حب النصف وهنا الكل ولو كان الجراح الاول  
قارناً وقد جرحه جراحاً غير مستهلك ثم جرحه مفرد بالجرح جراحاً غير مستهلك ايضا  
فمات من ذلك كله فعلى الاول قيمتان وبه الجرح الثاني وعلى الثاني قيمه وبه  
الجرح الاول هكذا قال في الكتاب وعلى ما ذكرنا من العبادات كحسب على الاول ما يقضيه  
جراحته صعب ما يجب على المفرد ثم اذا مات بضمين قيمتين مجروحاً بالجراح  
والثاني ما يقضيه جراحته مجروحاً بالجراحه الاولى ثم بضمين قيمته مجروحاً بالجراح  
وهذا وما قال في الكتاب سواء وانما يتضاعف الجزاء على الاول لانه جنى على احرامين  
لكونه قارناً ولو كانا قارئين فكذلك الجواب الا انه يتضاعف على الثاني ايضا فليد  
قيمتان وبه الجراحه الاولى قال في الكتاب وكل سى وجب على المحرم فيه الجزاء  
في الحل او في الحرم جاز فيه الذبح والصدقه والصوم اراد به جزاء الصيد لان  
المحرم قد يرتكب محظوراً يجب عليه الجزاء سوى الجنايه على الصيد نحو التطيب  
وحلق الراس عن غير اذى ولا يجوز فيه الصوم وانما يخبر في جزاء الصيد <sup>بالاشياء</sup>  
الثله بالكتاب وهو قوله تعالى ومقتله منكم متعدي الجراح مثل ما قتل <sup>الاشياء</sup> النجم  
وما يجب على الحلال لم تجزه الصوم واجزاه الصدقه والذبح لان الصوم يصلح <sup>الايه</sup> و  
بطريق التكفير وفي حق الحلال التكفير تابع لما ذكرنا وهذا لان المحرم يجب عليه  
الجزاء المعنى في نفسه فجاز ان يقوم فعله مقامه اما الحلال يجب عليه الجزاء المعنى  
في الصيد فلا يقوم فعله مقامه وروى الحسن عن ابي جعفر رحمه الله انه انما  
بحريه الذبح عن صيد الحرم اذا تصدق باللحم وقيمة اللحم مثل قيمة الصيد اما كان  
دونه فعليه ان يتصدق بالزيادة الى تمام قيمة الصيد ليصير بدلائم اعاد  
رحمه الله جنايه الحلالين وفعر عليها الزيادة بين الجنائتين فقال الحلال

جرح صيداً عن الحرم جراحاً مستهلك ثم جرحه خلال اخر مثله فزادت قيمته ثم  
هلك منها ضمن الاول نقصان الجنايه الاولى لتفرد به <sup>والتالي بقصبات الجنايه</sup>  
الثانيه وبه الجرح الاول لانه تفرد به وما بقي من قيمته مع الزيادة عليها لان  
الزيادة مضمونه على ما مر ولو كانت الزيادة بين الجراحتين فعلى الاول نقصان  
جراحته مع الزيادة وما بقي من قيمته مع الزيادة عليها لان الزيادة مضمونه  
على ما الجراح وان لم يكن موجوده وقت الجراحه وفي بعض النسخ على الاول  
ما نقصته جراحته غير زائد لانها حصلت بعد جنائته وعلى الثاني ما  
جنائته زائده لانها حصلت قبل جنائته وما بقي عليها ولو كان الاول قطع يده  
والثاني رجله وزاد بينهما ومات فعلى الاول ما نقصته الجراحه الاولى غير زائده  
وقيمتها زائده يوم مات وبه الجنايه الثانيه وعلى الثاني ما نقصته جنائته زائده  
ونصف قيمته يوم مات وبه الجنائتان وهذا الاشكل في حق الثاني لانه لم يتلنه  
قبل الموت لاحصائه ولا حكما لكونه تالفاً بفعل الاول حكماً وانما يشك في حق  
الاول لان فعله ائلاف حكماً وكان ينبغي ان يجب عليه جميع قيمته يوم جنى من غير  
اعتبار النقصان كما ذكرنا ما اذا لم يرد الا ان الوجه فيه ان هنا تغير حال  
الصيد بالزيادة وتوفير كل ما وجب عليه والضمان فيما قلنا لانا لو اوجبنا  
عليه جميع قيمته صحى يوم جنى وبه الجنايه الثانيه ادى الى اسقاط ما وجب  
عليه من نصف ضمان الزيادة بسبب سرايه جنائته لانه حتى لم يكن  
الزيادة موجوده فلا يدخل ضمان الزيادة في قيمته يوم جنى ولو قلنا بضمين  
يوم مات زائده ادى الى اسقاط ضمان ما فرده باللافه وهو الابد لانها  
مقطوعه وقت الموت فكان توفير الضمان الواجب عليه في اعتبار  
النقصان اولاً ثم قيمته زائده يوم مات وبه الجنايه الثانيه بخلاف اذا



لم يخلك الزيادة لأنه لا يورث إلى هذا وقع الحكم فيجب فيه يوم القطع ولو  
كانت الجناية الأولى مستهلكة والمسئلة كالحالها فعل الأولى ما قصه جنايته  
يوم جنى ونقص قيمته يوم مات وبه الجنائتان على ما مر وعلى الثاني ما نقصته  
الجناية الثانية من قيمته يوم جنى وقيمته زايده يوم مات وبه الجنائتان فقد  
اعتبر التقصان في حق الثاني وفعله ابتلا فحكموا وكان ينبغي أن يحبس بمه زايده  
يوم جنى وبه الحسنة الأولى إلا أن الجواب أن هذا اختلاف العبادات لا اختلاف  
في الحكم لأنه لا يسطر في الحائض من الحيض الواجب عليه بسبب جنايته وهذا  
كم خرج عند رجل خطا ومات ولا عاقلة لا فرق بين أن يقال على الحائض قيمته  
بمجرى أو سأل فقال عليه قيمته ما نقصته الجراحه وقيمته مجزوا كذلك هنا  
وكذا لو كانت الزيادة بعد الجنائتين فعل هذا القياس والله أعلم

باب المحرم مخرج الصيد  
يضيف إلى أحرامه أحراما أو كل من ذلك ثم يحرم أحراما آخر ويشاركة  
حلال وهو محرم بشئ أو بشئ واحد أصل الباب ما ذكرنا أن ما يجب على المحرم  
بالجناية على صيد الحرم جزا الفعل فيتعدد بتعدد الجاني وما يجب على الحلال  
بدل المحل فلا يتعدد والعبرة في باب الجنائيات لعدد الجناه وأحكامها لا  
لعدد الجنائيات وحرف آخر أن اختلاف الأحرام في إيجاب الجزاء الجنائي  
على صيد الحرم كاختلاف المحرمين فعدد الأحرام يوجب عدد الجزاء لأن  
الخصب في الموضوعين هو الجناية على الأحرام وأنه متعدد في الصورتين جميعا  
وحرف آخر أن الجناية متى تكررت في عين واحد في أحرام واحد لم يخل  
وبين الجناس كان حكمه حكم حسابه واحدة لا مجاد المحل والسبب كما  
في الجناه على المادي وإن يخلل البر اعتبر كل واحدة جناية على حدة كالجناية

على المادي أيضا وقد ذكرنا إذا عرفنا هذا فالجرح راحة الله محرم بجرم مخرج صيدا  
جرحا عن مستهلك ثم أضاف إلى عمره ثم جرحه جرحا آخر غير مستهلك فمهلك  
الصيد مزيل لك كله فعليه قيمته صحيحة للعمرة لا يرفع عنه شيء بالجناية الثانية  
وعليه قيمة أخرى للمجزة به الجرح الأول لأنه لما جرحه في أحرام العمرة والصيد  
صحيح وانصل به الموت فقد جنى على أحرام العمرة فقتل الصيد فيضمن قيمته فإن قيل  
وجب أن يحط عنه نقصان الجرح الثاني لأن اختلاف الأحرام بمنزلة  
اختلاف المحرمين ولو اختلف المحرمان بأن كان أحدهما مفردا للعمرة ومخرج  
الآخر مفردا بمجرى ومات بضمن الأول فممه وبه الجراحه الثانية فقتله  
وهو الفرق بينهما وهو أن ما تلف بالجناية من الثاني لم يتلف بجناية الأول  
بسريره جنايته فيجب طرحه أما هنا أن لم يتلف بجنايته الأول ولا بسرايره  
لكن تلف بمباشرة حسابه وحدت منه على الأحرام تلك العمرة لأن أحرام تلك العمرة  
باق وهو الجرح الثاني فصار الجرح الثاني جنايته منه على الأحرام الأولى الجنائية  
على المحل وجدد به الجرح الأول فيضمن قيمته مجزوا بالجرح الأول لأن الجناية  
الأولى لم يصادف أحرام المجزة فلا يجب عليه للمح نقصان تلك الجراحه فإن  
قيل ينبغي أن يجب عليه ثلاث قيم قيمة بالجناية الأولى على أحرام العمرة وقيمتها  
بالجناية على أحرام العمرة والمح جرحه بأسا لأنه قارن وقت الجناية الثانية  
فقتله قد لزمه بالجناية على أحرام العمرة على هذا الصيد جزاءه والجناية  
على صيد واحد في أحرام واحد لا يوجب أكثر من جزاء واحد لأنه مفرد  
بالمكلف فكان فيه معنى البدلية من وجه قائما ووجب الجزاء بالجناية الثانية  
بسبب أحرام المحل لولا ذلك لما وجب فكان بمنزلة المفرد عند الجناية فلهذا  
لزمه قيمتان ولو حل من العمرة ثم أحرم بالمح ثم جرح ومات من ذلك فعليه للعمرة



فمنه به الجرح الثاني وللجرح قيمته وبه الجرح الاول لان كل جناحه صادفت احراما على احد  
فصار منزله خير من جرح كل واحد منها هذا الصيد جرحا على حدة على كل واحد  
فمنه به جرحا جرحا صاحبه فرق من هذا وس الاول والفرق انه اذا لم يحل من العمة  
والحسابه الثانيه وجدت حال فام العمة ولوم نصف اليه احرام الح كانت الثانيه  
مضمونه ان كانت بعد البر ومنوعا عنها ان كانت قبله فلا يسقط عنه شيء لضم  
الحجه اليه فاما اذا حل من العمة فقد انعدم الاحرام ولولا احرام الح لكانت الجنايه  
الثانيه هدر او لا يضمن بسبب العمة شيئا فلا احرام الح بعده لا يوجب للعمة شيئا بالجنايه  
الثانيه فلهذا لم يطرح عنه في المسله الاولى شي بالجرح الثاني وطرح في المسله الثانيه  
لانها اذا حل قايما صار قاتلا بعد السرايه وقد وجد جرح اخر قبل السرايه واجرام  
العمة وقت الح الثاني لسبب ان يكون الجرح الثاني جنايه على احرام العمة  
فيوجب رفعه بخلاف المسله الاولى وانما طرحنا نقصان الجنايه الاولى  
عما زنه للحجه في المسلتين لان الجنايه الاولى وجدت قبل احرامه للجرح فصار  
كما لو جرحه وهو حلال ثم احرم تحته ثم جرحه جرحا اخر ومات من ذلك كله  
ولو حل من عمرته ثم قرن والمسله كالمها فعليه ثلث قيمته للعمة وبه الجرح  
الثاني لانه لما حل من العمة لم يكن الجنايه الثانيه مضمونه في ذلك الاحرام فوجب  
حط الجراحه الثانيه عنه لما ذكرنا وقيمتان للقران وبه الجرح الاول لانه  
جنى على احرامين وبه الجرح الاول وصار منزله قارن جرح صيدا او مفرد  
جرحه جرحا اخر ومات منها فعلى القارن قيمتان به جرح المفرد وعلى المفرد  
قيمه به جرح القارن ولو كان الجرح الاول مستهلكا والمسله كالمها غرم للعمة  
قيمه صحتا وللقران قيمتين به الجرح الاول لان الاول لما كان مستهلكا وجب  
عليه قيمته صحتا للحال على ما ذكرنا ولا يكون الثاني مستهلكا اذا كان من جرح

الاول

الاول محرم وحلال قتلا صيدا في الحرم بضربه واحده بان اخذ رجلا واحدا ميلال  
وجرحاه به جرحا واحدا ورما عن قوس واحد ثم مات الصيد من ذلك فالحلال  
نصف قيمته صحتا وعلى الحرم جمع قيمته صحتا لما ذكرنا ان الواجب على الحلال  
بدل فلا فرق في حقه من ان يسار له محرم او حلال وما وجب على المحرم جزاء  
فلا فرق في حقه ايضا لتحقيق الجنايه على الاحرام لم يعتبر النقصان هنا لان  
احدهما لم ينفرد بانلاف جزو لم يسار له صاحبه فيه فان الضربه واحده وقد  
لاقت الصيد وهو صحيح ولو قتلاه بضربتين ووقعتا معا غرم كل واحد منهما  
ما نقصته ضربته من قيمته صحتا لان كل واحد منهما نفرد بانلاف جزئه ثم على  
الحلال نصف قيمته مضروبا بضربتين وعلى الحرم جميع قيمته مضروبا بضربتين  
اعتبر النقصان هنا لان كل واحد منهما نفرد بانلاف جزئه فينفرد بضربه  
ذكر الحصص عن القاضي لبي خاد ان ما ذكره رحمه الله من جواب الضربتين اذا وقعتا  
معاً محمول على اذا كان نقصان ضربه احدهما اكثر من الاخر ليفيد اعتبار النقصان اما اذا  
كانا على السواء بان كان نقصان ضربه كل واحد منهما درهم مثلا لاحاحه الى اعتبار  
النقصان بفعل كل واحد منهما لعدم الفايده ولا يودي الى اسقاط بعض ما وجب على كل  
واحد منهما بل يجب على الحلال نصف قيمته صحتا وعلى الحرم جميع قيمته صحتا لكون الصحيح  
محرمه والله لانما كان لا يودي الى اسقاط شيء مما وجب عليه لكنه يودي الى ان يجب  
على الحرم ضمان ما نفرد الحلال بانلافه مباشر وهذا الوجه له بيانه انه اذا كان  
قيمه الصيد عشرة وانتقص بكل جنايه درهم بقيت قيمته يوم الموت ثمانية فلو  
اوجبنا على الحرم ما انتقص بجنايته وذلك درهم وقيمه يوم مات مضروبا بضربتين  
يكون جميع ما غرم تسعة دراهم ولو اوجبنا عليه قيمته يوم الجنايه يلزمه عشرة شتره وقد  
انتقص درهم بجنايه الحلال فيلزم منه اجاب زياره على الحرم غير ان يتلف بها



واستسنا ما في حق الحلال لا يشافوت الحال فإنه لو عزم ما انتقصت جنايته <sup>اولا</sup> وذلك  
 درهم ونصف قيمته يوم الموت وذلك اربعة يلزمه خمسة ولو غرم نصف قيمته صحى يوم  
 الضربة يلزمه خمسة ايضا ولو بدا الحلال ثم نوى المفرد فعل الحلال انتقصته <sup>جنايته</sup>  
 صحى او على المحرم قيمته وبه الجراحة الاولى وعلى الحلال نصف ما بقى قيمته وبه الجنائيات  
 هكذا قال في الكتاب وعلى العباد التي قلنا في الباب المتقدم فعل المحرم ما نقصته جراحته  
 وبه الجرح الاول ثم يجب عليه كل قيمته مجروحاً بالجراحتين وعلى الحلال ما نقصته  
 جراحته صحى ونصف قيمته مجروحاً بالجراحتين وهذا وما قال في الكتاب سوا  
 اما الحلال فلان التقصان كان مباشراً الجرح وهو صحى والهلاك بسرايه فعله  
 وهو مجروح كجرحى اما المحرم فلان التقصان كان بالمباشر وهو منقوص بالجرح  
 الاول والهلاك بسرايه فعله وهو منقوص كجرحى لان الذي عليه كفارة مرقه  
 فيتكامل ولو كانت الجناية الاولى من الجلال استهلاكا بان كان قطع يدا او رجل  
 والجناية الثانية من المحرم ليس باستهلاك فعل الحلال قيمته كاملة في الحلال  
 لانه فوت الصيد معنى وجوب المحرم ما قلنا مفرد بالجموع وقارن جلا فقتلوا صيدا  
 في الحرم بضربه واحد فعلى القارن جرا ان يريد به قيمتان وعلى المفرد جزا يريد  
 به قيمة وعلى الحلال تلك الجزا يريد به تلك قيمته لانهم اشتركوا فيما تلف بمباشرة  
 جنايتهم وفما تلف بسرايه جنايتهم الا ان الواجب يتجزى في حق الحلال المعنى البدلية  
 ويتكامل في حق المفرد ويتضاعف في حق القارن لما قلنا فان بدا الحلال  
 محرجه ثم نوى المفرد ثم تلك القارن فمات من ذلك كله فعل الحلال ما نقصته  
 جنايته مرقته صحى لانه تفرد بالتلافه وتلك قيمته مجروحاً بثلاث جراحات هكذا  
 ذكر في بعض النسخ وذكر في البعض وعليه ذلك فمعه وبه الجراحتان الاخران قالوا  
 لا يخرج بموا روايه الاولى لان ما انتقص بفعله ضم من يرفع عنه ذلك كما يرفع عنه

التقصان الحاصل بالجراحتين <sup>الاخرتين</sup> وتاويل الرواية الثانية انه لم يذكر جراحته نفسه  
 لوضوحه اي بالجراحتان الباقيتان سوى جراحته نفسه وعلى المفرد ما نقصته جراحته  
 مجروحاً بالجراحة الاولى لان فعله صادف وهو مجروح بالجراحة الاولى وعليه قيمته وبه  
 الثلاث وفي بعض النسخ وبه الجرح الاول والثاني قالوا الاول صح والثاني سهو <sup>الكتاب</sup>  
 لان الثاني فعله فلا يرفع عنه ما انتقص بفعله والمباشر رفع عنه ما انتقص بفعله <sup>تاويل</sup>  
 الرواية الثانية معنى الاولى قبل جرحه والثانية بعد جرحه فيكون ثالثه في الحقيقة <sup>قلت</sup>  
 عن جرح نفسه لوضوحه وعلى القارن قيمتان وبه الجراحتان الاوليان لان جنايته <sup>جرح</sup>  
 وبه الجراحتان وعلى ما ذكرنا من الجراحات فعل القارن ما نقصته جراحته مجروحاً بالجراحتين  
 لكن ضعف التقصان ثم قيمتان مجروحاً بثلاث جراحات وهذا وما قال في الكتاب  
 سوا ولو كانت الجناية الاولى والثانية استهلاكا بان كانت الاولى قطع يدا او رجل  
 والثانية فقوا عينين فعل الحلال قيمته صحى في الحلال لان الاستهلاك  
 الحكمي لا يتوقف على السرايه وعلى المفرد قيمته وبه الجرح الاول لانه اختلف <sup>حكما</sup>  
 مروجيه اخر وبه الجناية الاولى لان توحش الصيد بقوائمه وعينيه <sup>والا</sup>  
 من حيث القوام وان فاته من حيث العينين قام فكان الثاني انلافا كالاول  
 ولا يرفع عنه الجرح الثالث لانه استهلاك للحال بخلاف ما اذا هلك بالسرايه  
 وعلى القارن قيمتان وبه الجنائيتان الاوليان لانه اختلف حقيقة ما تلف فعله  
 وهو منقوص بالجنايتين وذكر في بعض روايات الاصل فقى عينين وفي  
 بعضها فقى عين واراد به الجنس لا صوت عين واحد مفرد بعينه جرح  
 صيدا محرجه حلال ثم اصاب المفرد الى العزم حجه ثم جرح الصيد جرحا  
 اخر فمات من ذلك كله فعل المحرم قيمته به الجرح الاوسط للعزم وهو جرح  
 الحلال لان الجرح الاول فعله والثالث ايضا فعله وقد وجد قبل ان يحل



من العرة ولا يجب رفعه اما الاوسط ففعل غير وجب رفعه فصار عليه للحجر  
قيمته وبه الجرح الاوسط وعليه فمما اخرج للحج وبه الجرحان الاوليان لان الاول  
وان كان فعله لكنه سبق احرام الحج فلم يكن جنابه عليه والاوسط فعل غير  
فالجنابة الاولى لم يصادف احرام الحج والثانية لم يصادف احرام العزم وهذه عيب  
الاول الباب الا ان الزيادة فيها جنابه الحلال فيرفع عنه ما انتقص جنابه الحلال  
والساقى ما ذكرنا وعلى الحلال ما نقصته جراحته مجروحاً بالجرح الاول ونصف قيمته مجروحاً  
بثلاث جراحات اما النقصان وبه الجراحة الاولى فظاهر واما نصف القيمة وبه  
ثلاث جراحات لانه اتلف نصف صيد مجروحاً جرحاً واحداً وقد ضمت جراحته  
فيرفع عنه الكل ثم انما يضمن النصف وان تلف الصيد بثلاث جنابات لان  
العبرة بعدد الجناء لا بعدد الجنابات والجاني اسان ولو جرحه المفرد بالعزم ثم  
حل من عمرته ثم جرحه حلال في الحرم ثم قرن الذي حل من عمرته ثم جرحه جرحاً آخر  
فما من ذلك كله فعل المفرد بالعزم قيمته به الجناتين الاخرين لانه لما حل لم يكن  
الجنابة الثالثة جنابه منه على العزم الاول فوجب رفعها ورفع جنابه الحلال  
ايضاً واذا رفعت الجنابة الثانية والثالثة كان عليه قيمته وبه الجناتين  
وعليه ايضاً للقران قيمتان به الجرحان الاوليان لانها كانتا قبل احرامه  
للقران وهذا المسلم عيب المسئلة الثانية من الباب الا ان الزيادة فيها جنابه  
الحلال وعلى الحلال ما نقصه الجرح الثاني مجروحاً بالجرح الاول ونصف قيمته  
به الجراحات الثلاث لما قلنا ولو كانت الجراحات كلها استهلاكا كما من <sup>قطع</sup>  
او رجل او فتي عيين فلي المفرد بالعزم قيمته صحيحاً للعزم لانه اتلفه حكماً  
وهو صحيح وعليه للقران قيمتان به الجناتين لانه حل من عمرته وهذا احرام  
آخر للعزم واحرام للحج وقد استهلكه حكماً وهو مجروح بجراحتين وعلى

الحلال ما نقصه جرحه به الجنابة الاولى ونصف قيمته وبه الجراحات الثلاث لما  
ذكرنا وتاويل المسئلة ان الاول قطع يده فكان استهلاكاً للحلال قطع رجله فلم يكن  
استهلاكاً كما في الاول بعد ما قرن ففأعينيه فكان استهلاكاً وانما عني بقوله  
لو كانت الجراحات كلها استهلاكاً اي في صورة الاستهلاك لو اتفرد كان استهلاكاً  
ولهذا اعتبر النقصان في جنابه الحلال محرم اصطاد صيداً فعليه ارساله لما  
قلنا في الباب المتقدم فان ارسله انسان من يده فلا شيء عليه لان الصيد محرم العين  
على المحرم بالنص قال الله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً فلم يملكه بلاخذ من  
اشترك خمر لا يملكه لانه محرم العين واذ لم يملكه لم يكن المرسل متلفاً عليه شيئاً ولانه  
فعل ما يحق عليه فعلة شرعاً فهو مكن اراق خمر المسلم بخلاف لو احرم وفي يده صيد فانه  
يجب عليه ارساله فان ارسله انسان من يده فعليه قيمته عند لي حسمه رحمه الله فها سوا  
بين الصيد المملوك وغيره ولو حنيفه رحمه الله فرق فقال الصيد قبل الاحرام كان  
ملكاً له مفعوماً ولم يبطل ذلك بالاحرام الا ان الصيد لو كان في بيته يبقى مملوكاً  
متقوماً على حاله عندنا فالذي ارسله من يده اتلف عليه ملكاً متقوماً فيضم بخلاف  
اراقه الخمر على المسلم ثم الواجب عليه رفع يده ولو رفع بنفسه يرفعه على وجه لا يفتو  
ملكه بعد ما حل من احرامه فاذا فوت عليه ملكه فقد زاد على ما يحق عليه فعلم فيكون  
ضامناً وهذا طريقه ايضاً في اتلاف المعارف بخلاف اذا اخذه في حاله الاحرام لانه  
لم يملكه على ما ذكرنا دل على الفرق بينهما ان المحرم اذا اخذ صيداً ثم ارسله فاخذته  
ثم وجه المحرم في يده بعد ما حل فليس له ان يسترده منه وبمثله لو احرم وفي يده صيد  
فارسله ثم وجهه بعد ما حل في يده غيره كان له ان يسترده منه وعند الشافعي رحمه الله  
اذا كان للحرم صيد مملوك في منزله يلزمه ارساله لانه متعرض له بامساكه في ملكه  
ودلك حرام عليه بسبب الاحرام فيلزمه ارساله كما لو كان في يده حقيقه لكن استند



عليه بالذات فان الناس يخدمون ولهم في نيتهم بروج الحمامات وغيرها ولم يتكلف  
الاحرام ولا امر بذلك وهذا لان المستحق عليه ترك التعرض  
الا ان الله عن ملكه وتعرضه انما يتحقق اذا كان الصيد في يده كحضرة  
اساعه في بيته لا يكون هو متعرضا له فلا يلزمه ارساله وهذا لان  
رسا لا يزول ملكه فلا فائدة الا ترى انه لما حرم عليه التعرض للصيد حرم  
عليه التطيب وليس المخطط ولا يلزمه اخراج شيء من ملكه فلو قتل انسان  
بصيد الذئب اخذه المحرم او الحلال في الحرم وهو حلال او محرم في الحرم او في  
على كل واحد منها جزاءه اما القاتل فلانه جنى على احرامه او الحرم بقتل الصيد واما  
الاخذ فلانه جنى على احرامه او الحرم بالاخذ في الحلال هنا يضمن جميع القيمة كالحرم  
سوا اختلاف ما لو اشترك في قتله حيث يضمن الحلال نصف قيمة لان الضمان على  
الحلال هنا وجب بالقتل والقتل وجد منه وحده وفي الشراكة وجد منها ثم يرجع  
الاخذ على القاتل بما ضمنه الجزاء عندنا وقال زفر رحمه الله لا يرجع عليه شيء لان  
المحرم ضمن بفعله نفسه وهو الاخذ فلا يرجع على غيره ولانه لم يملك الصيد ولا  
كانت له فيه مد محترمة ووجوب الضمان على القاتل باعتبار احدهما  
المعنيين ولانه بالقتل لزمته كفارة بغنىها ومخرج بالصوم منها فلورجع  
عليه انما يرجع بضمان المالكية ويحبس به ولا يجوز ان يرجع عليه بالكثر مما  
لزمه الا اننا نقول لاخذ لما ادى الجزاء ان لم يملك الصيد فقد قام مقام المالك  
لان اخذ الصيد سبب للملك وهو قابل للملك في الجملة ولهذا يملك الصيد في الحرم  
بالارث الا انه لا يمكن اثبات الملك فيه لمعنى فيه وهو كونه صيد الحرم لكن اذا  
لم يمكن اثبات الملك فيه لمعنى فيه وهو كونه صيد الحرم الا انه اذا لم يمكن اثبات  
الملك فيه مع وجود السبب وهو اداء الضمان لانه يقتضي ثبوت الملك في الضمان

مستند الى السبب السابق اطرحنا الشبهة في حق بدل الصيد واقامته في المالك  
في حق الرجوع بيد له على القاتل لانه مانع في حق البدل ولا تغدر في حق البدل  
وان تغدر في نفس الصيد كما في غاصب المذبر ولان يده على هذا الصيد بد معتبرة  
لانه يتمكن بها من ارساله واسقاط الجزاء عنه نفسه كيد الغاصب على المقتصد  
معتبر مع انعدام الملك لتمكنه بها من اسقاط الضمان والقاتل يصير مقبولا عليه هذه  
اليده فيكون ضامنا له وان لم يملكه الاخذ كما لو قتل المذبر في يد الغاصب  
فوت عليه ما كان على شرف السقوط وذلك سبب مثبت للرجوع كشهود القاتل  
قبل الدخول اذا رجعوا والذي قال يفتى به او يخرج عنه بالصوم فذلك ليس  
راجع الى نفس الحق بل المعنى من له الحق فان حقوق الله تعالى على عباده بطريق  
الفتوى والخروج عنه بالصوم لان الله تعالى غنى عن مال عباده انما يطلب منهم  
النعظم لامر ومثل هذا التفاوت لا يمنع الرجوع كالأب اذا غضب مديرا به  
فغضب منه اخرتم ان الابن ضمن اياه رجوع الاب على الغاصب منه وان كان  
هو لا يحسن فيما لزمه لابنه ويكون له ان يحبس الغاصب منه فما يطالبه به ولو  
صاح حلال في الحرم فقتله صبي او نصراني او يهيمه في يده فعلى الاخذ جزاء  
لما قلنا ولا شيء على القاتل من الجزاء واما الصبي فلانه لا تكليف عليه فلا يظهر الحرمه  
في حقه واما النصراني فلانه ما دان بعصمته وقد امرنا ان نتركهم وما يدينون ولان  
اذا الجزاء عباده وهما لا مخاطبان بالعبادة الا ان الاخذ يرجع على القاتل بما ضمنه  
الاخذ لما قام مقام المالك فيه صار كان الصبي او النصراني قتل لصيدا مملوكا له واما  
بواخذ ان بضمان الافعال حقا للعبد حلال دل محرم على صيد في الحرم او حلالا  
مثله او نصرانيا او صبيا فقتله فلا ضمان على الدال ولو كان الدال محروما وجب  
عليه الجزاء والفرق ما قلنا في الباب الاول ان الدال ليس يقتله فلا يضمن بالذلة



الا ان الحرم ضمن عقد الاحرام ان لا يتعرض للصيد والترم الضمان بالتعرض له وبالدلالة  
تعرض له لان اسمه في الحرم مكانه فاذا اعم بالدلالة صار متعرضا له فلم يمت ما التزم  
من الضمان بالتعرض بخلاف الحلال فان قيل لو كانت الدلالة محطورا احراما من  
ووجب عليه الجزاء ان يحرم تناوله اذا قتل الحلال باسائه المحرم او دلالة فلنا فيه رواية  
والاصح انه يحرم تناوله قال محمد رحمه الله في الزيادات على سبيل الاستشهاد الا ترى ان  
الجزاء يجب على المحرم بالدلالة وان كان لا يحرم الصيد بدلالة المحرم وذكر الحاكم رحمه الله  
في المتن ان الصيد حرم بدلالة المحرم في قول محمد بن حنبل ولى يوسف وطاهر قوله  
عليه السلام لا صواب لي بانه رضى الله عنهم هل اعنتم هل اشرتم هل دللتهم دليل عليه  
حيث علق الاباحه بانتفاء الكل فكان ما ذكره في الزيادات قول محمد رحمه الله وانما يجب  
الجزاء على الدال اذا لم يعلم به الصيد اما اذا علم به فلا شيء عليه وكذلك اذا لم يصدقه  
بما اخبره اخر وصدق الثاني وقوله فالجزاء على الثاني لا على الاول والله اعلم  
كتاب القضاء

باب ما يقدم من قضاء القاضى وما لا يقدم اصل الباب  
ان كل من يصلح شاهدا في حادثة يصلح قاضيا فهو من يصلح شاهدا لا يصلح قاضيا  
فيها لان كل واحد منهما اثبات الولاية على الغير لان الشاهد اوجب القضاء على القاضى  
والقاضى يلزم الحق على المشهود عليه فكانا مثليين فصح الاستدلال باحدهما على الاخر تبا  
واثباتا ولان القضاء انفاذ موجب الشهادة وتتم حكمها وكان منها في القاضى اذا  
قضى لا يخلو من ثلثة اوجه اما ان يقضى لغيره من كل وجه او لنفسه من كل وجه او  
لغيره من وجه ولتقسمة من وجه ففي الوجه الاول ان يقضى بما في كتاب الله تعالى او سنة  
رسوله صلى الله عليه وسلم او فيما اتفق عليه الصحابة او التابعين رضى الله عنهم فقد  
قضاؤه وليس لاحد ان يبطله وكذلك ان قضى بما صح عنده عن واحد من المعروفين من

الاجتهاد

الصحابة رضى الله عنهم لان قول من مثله حجة وهو مقدم على القياس لقوله عليه السلام احيى  
كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم ولان فيما يبلغه عن الصحابة رضى الله عنه احتمال السماع  
فقد كانوا يسمعون من رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتون بتاتة ويردون اخرى  
وفيه ايضا احتمال ترجيح الاصابة في نفس الراى فقد وقفوا لما لم يوفق غيرهم بعد  
ولا ينبغي له ان يخالفهم ان كانت المسئلة مختلفة بينهم ويبتدع شيئا من رأيه لانهم  
لو اجتمعوا على قول لم يجز لاحد ان يخالفهم فاذا اختلفوا على اقاويل محصون  
فذلك اجماع منهم على ان الحق لا يجدوهم فلا يجوز لاحد ان يخالفهم ولكن يختار احسن  
لاقاويل في نفسه لانهم لما اختلفوا ولم يجز الحاجة بينهم بالرواية فقد انقطع احتمال  
السماع وبعض القول بالراى فتعارض اقاويلهم كتعارض الاقيسة وعند ذلك على القا  
ان يصير الى الترجيح ويعمل بما ظهر رجحان رأيه فيه فان لم يتبين له وجه الترجيح  
فله ان يعمل بما يراه اقاويل شأ لان بالتعارض لا ينعدم الحجة في اقاويلهم فينبغي  
ان يعمل باحسنها في نفسه ويكون ذلك منه عملا بالحجة فان لم يجد من احد منهم شيا  
وهو من اهل الاجتهاد بجهده فيه ويقيسه بما جاعلهم ويقضى بما رآى انه الحق لانه  
مامور بالقضاء والتكليف بحسب الوسع والذى في وسعه الاجتهاد عند انقطاع  
الدالة كما في اشتباه القبلة والاصل فيه حديث معاذ رضى الله عنه فان اشكل عليه  
شاو ر رهط من اهل الفقه وكذلك ان لم يكن من اهل الاجتهاد لانه يحتاج الى معرفة  
الحكم ليقتضى به وقد عجز عن ادراكه بنفسه فيرجع الى من يعرفه كما اذا احتاج  
الى قيمة شى فان اختلفوا فيه نظر الى احسن اقاويلهم واشبهها بالحق فيأخذ به  
كما بينا في اختلاف الصحابة رضى الله عنهم الا ان هنا ان رأى خلاف رأيهم احسن  
واشبهه بالحق قضى بذلك لان اجماعهم لا ينبغي ان يكون رأيه وهو واحد منهم ولان  
رأيه صواب عنده واقرى من رأيهم فلو قضى برأى غيرى كان قاضيا بما هو خاطا عنه

لا لم يفت

هـ



وقضاه بما عنده انه هو الصواب اولى وان لم يكن من اهل الاجتهاد ليختار بعض الاقوال  
 نظر الى فقهم عليه واورعهم فقضى بقوله فهذا اجتهاد مثله ولا يجعل بالحكم اذا لم  
 يتبين له الامر ما لم يتأمل ويشاور الفقهاء لانه مأمور بالقضاء بالحق ولا يستدرك ذلك الا  
 بالتأمل وقال عليه السلام الثاني فرسه والعجلة من الشيطان والاصل فيه حديث الشعبي  
 رحمه الله قال كانت القضية ترفع الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وربما يتأمل في ذلك شهرا او يستشير  
 اصحابه وحديث ابن مسعود رضي الله عنه في المفوضة معروف فاذا قضى لغيره كما ذكرنا  
 من الدلائل على الترتيب الذي ذكرنا او باجتهاده في موضع يسوغ فيه الاجتهاد بان لم يجز  
 نصا واجماعا نفذ قضاؤه على من وافق رايه راي القاضى او خالف حتى لا يجوز  
 ان ينقضه لان قضاؤه اذا نفذ عن اجتهاد فقد تخرج اجتهاده باتصال القضاء به  
 وثبت له زيادة رتبة فلو نقضنا باجتهاد اخر لم يتصل القضاء به لنقضنا الشيء  
 بما هو دونه وذلك لا يجوز وان قضى في حادثة لا يسوغ فيها الاجتهاد بان خالف نصا  
 او اجماعا لا ينفذ لان الاجتهاد ليس كحجة في هذه الصورة وهو كما لو تحرك في القبله  
 عند معاينه المحراب او عنده من سال عنه وفي الوجه الثاني لا ينفذ ولا يتوقف  
 على اجازة قاض آخر حتى لا يعمل فيه اجازة قاض اخر لان ذلك الحكم ان كان  
 منصوبا عليه او محتلفا فيه او مجتهدا فيه لكن الامه اجتمعت على ان قضى  
 القاضى لنفسه ولمن لا يجوز شهادته له باطل وكان قضاؤه وانما غير مخالف للاجما  
 وفي الوجه الثالث صورته اذا كان اعمى او محدودا في قذف قد تاب فقضى لغيره لا ينفذ  
 فان امضاء قاض اخر نفذ لانه قضى لنفسه موجه لان كونه قاضيا مختلفا فيه فلو نفذ  
 قضاؤه يصير قاضيا لنفسه فلا ينفذ لكن يتوقف لان له محيز لان من العلماء من يقول  
 يصلح قاضيا وشاهدا بخلاف ما لو قضى بشهادة لاعى والمحدود في القذف حيث ينفذ  
 لان شهادتهما مختلفا فيها اما القضاء بشهادتهما ليس مختلفا ليكون قاضيا لنفسه

ما تفتتت زعمه في اجتهاد  
 وربما يتأمل في ذلك شهرا

حكم الحكم

مسند وحرف آخر ان حكم الحكم في حق المجتهدين منزلة قضا القاضى في حق الناس كافة فيعتبر  
 اهلية الحكم للشهادة في حقها كما يعتبر ذلك في حق القاضى في حق الناس كافة ويتر له القبول  
 في حق غيرها حتى لو رفع حكمه الى القاضى وهو مخالف لرايه ابطله وان كان ذلك مما  
 يختلف فيه الفقهاء ويستوع فيه الاجتهاد وعندها يلى حكم الحكم بينهما في المجتهدين  
 نافذ ولا يبطله القاضى الا ان يكون مخالفا للنص والاجماع منتر له قضا القاضى في  
 في جواز التحكم قوله تعالى فابعثوا حكما من اهله وحكما من اهلها وما روى ان  
 ابي بكر وعمر الخطاب رضي الله عنهما اختصما في شئ فخما يزيد يستند نافذ  
 عنهما وجه قول ابي لى لى انه فيما بينهما صار كالحكم المولى وحكم الحاكم في المجتهدين  
 لا يبطله قاض اخر ولان هذا الحكم لو اراد ان يبطل حكم نفسه في المجتهدين ليس له  
 ذلك فكذا لا يكون لقاضى اخر لكان نقول سبب هذا الحكم اتفاق الخصمين فيكون  
 بمنزلة اصطلاحهما على شئ بالتراضى ولو اصطالحا في المجتهدين على شئ ثم رفعوا  
 الى القاضى كان له راي في تنفيذه وابطاله فهذا مثله وهذا لان لهما ولاية على  
 انفسهما ولا ولاية لهما على القاضى وقد كان للقاضى راي في هذه الحادثة لو  
 ارتقعا من حكم الحكم بينهما فلا يبطل رايه بحكمه ولا به ولاية للحكم على المجتهدين  
 في هذه الحادثة في تقديم قول البعض انما ولايته على نفسه وعلى الخصمين  
 فلا يصير المجتهد فيه حكمه كما المتفق عليه بخلاف القاضى المولى فله ولاية  
 على الناس كافة لان مولايه وهو الخليفة ولاية على الناس كافة وانما لا  
 اذا وافق رايه لان حكمه يلزم القاضى شيئا ولكن لانه لو نقضه احتاج الى  
 اعاده مثله فليس في الاشتغال بالنقض فائدة وانما لا ينقض حكمه بنفسه لان ولايته  
 حين نفذ الحكم بينهما اذا عرفنا هذا قال محمد بن عمر انه اذا مات الرجل وله على  
 القاضى او امراته او بعض اقاربه من لا يقبل شهادته القاضى له دين فاذا دعى

الاصح من خبره ان الحكم  
 فابعد احكام من حكم  
 وحكما من اهلها

من نقض المولى ولايته  
 المولى كانه



رجل انه وصي الميت واقام بيته على ذلك فانه يقضى بوصايته استحسانا لان القاضي  
يصلح شاهدا في هذا لما ذكرنا في الشهادات ان الغريب اذا شهد بالوصاية والموت  
ظاهر فثبت شهادتها استحسانا فكذا القضا ولا نه لولم ينفذ يحتاج الى نصب  
الوصي والقضا وصي الميت ابعد من التهمة من وصيه ولو ان القاضي او ابنه او امرأته  
دفع اليه الدين وقبض البراة لانهم دفعوا الى وصي الميت فلو مات القاضي او عزل  
وتجاء الورثة الوصاية وارادوا احداث الدين من القاضي او ابنه فقامت البيينة على  
قضا القاضي بالوصاية للوصي قبل قضا الدين منه ومقربه فان القاضي الثاني ينفذ  
قضا الاول ويجوز قضا الدين منه ومقربه ولو ابطله لا يبطل لان قضا الاول  
وقع في محل الاجتهاد وليس ثم نص ولا اجماع بخلافه وقد ذكرنا ان مثل هذا القضا  
لا ينقض بالاجتهاد فكان الثاني في الرد مبطلا فلا يبطل اشار في الكتاب الى الفقه  
الذي مر في مقدمه الباب ان كل من يصلح شاهدا يصلح قاضيا ولو ان القاضي  
دفع الدين او قرينه الى الوصي او قدام شهد الشهود بالوصاية فقضى بذلك ثم عزل  
او مات فان القاضي الثاني سطل القضا الاول او لا يجعله وصيا ولا يبرأ القاضي ولا  
قرينه من الدين لانه بعد قضا الدين لا يصلح شاهدا لانه شاهد لنفسه او لابنه  
من كل وجه لانه صح فعل نفسه وهو الدفع اليه ويثبت برائة نفسه عن الدين  
شهادة المرء لنفسه لا يقبل فكذا قضاؤه لنفسه لا يتقدم متى لم ينفذ ابطال الثاني  
هذا القضا ثم سوي في الكتاب في الجواب بين القاضي وبين امرأته وابنه قال  
مشايخنا رحمهم الله يجب ان يكون الجواب في ابنه وامرأته خلاف الجواب في نفسه  
لان قضا القاضي لنفسه باطل بالاجماع فلا يتوقف نفاذه على قضا قاض اخر فاما  
قضاؤه لابنه وامرأته مختلف فيه كما ان شهادته لابنه وامرأته مختلف فيها فان  
عند الشافعي يجوز شهادة احد الزوجين لصاحبه وعند مالك يجوز شهادة الولد

وشهادة الوالد لولده فاذا رفع القاضي يركب قضاؤه لابنه وامرأته جازا فاجاز يجب  
ان ينفذ لانه قضي في فصل مجتهد فيه وكذلك لو ادعى رجل انه ابن الميت ووارثه  
لا وارث له غيره فان سمع القاضي الشهادة على ذلك قبل قضا الدين جاز قضاؤه جاز  
قضا الدين بعده لانه لو شهد على النسب قبل قضا الدين تقبل استحسانا على ما ذكرنا  
فكذا اذا قضي ولو جاء اخو الميت وهو معروف فجد الابن لا يبطل القضا لان القضا  
قد نفذ بالحجة ولو كان قد قضي الدين ثم قضي بالنسب بعد ذلك لم تجز لانه لم يصلح  
شاهدا فكذا لا يصلح قاضيا ولو افضى هذا القضا قاض اخر لا ينفذ لانه باطل  
وليس في موضع الاجتهاد لانه قضي لنفسه والامة مجمعة على بطلانه ولو مات  
رجل ولم يدع وصيا او وارث غائب وله على القاضي او على بعض قرابته الدين  
له دين فحفل القاضي له وصيا او شهد بذلك ثم قضي القاضي او بعض قرابته الدين  
السه كان جازا لان القاضي يملك نصب الوصي اذا ظهر الموت صيانة لحقوق  
الميت وتحرز اعن تعطيلها فالقضا حصل الى الوصي فصح ولو لم تمت ولكن غاب  
رجل الى الغائب وكله يقبض ديونه بالكوفة او قال يقبض ديونه التي له على القاضي  
او على احد قرابته واقام البيينة وقضى القاضي بالوكالة لم ينفذ قضاؤه ولم يبرأ  
من الدين اذا دفع اليه ولو مات او عزل ثم رفع ذلك الى قاض اخر ابطال ذلك كله  
لان القاضي لو شهد بالوكالة لا يقبل فكذا اذا قضي فرق بين الوكالة والوصاية  
والفرق ان القاضي لو شهد بالوصاية تقبل استحسانا فكذا اذا قضي بالوكالة  
لا يقبل فكذا اذا قضي وحقيقته الفرق وهو ان القاضي يملك نصب الوصي  
اذا كان الموت ظاهرا فلا يكون ثبوته مضافا الى هذه البيينة لو شهد وفي هذا  
القضا يصير قاضيا لنفسه لو قضي لكن انما عين الوصي بهذه البيينة لو شهد  
هو او غيره فلا يقع القضا لنفسه فتقد فاما القاضي لا يملك نصب الوكيل على



الغائب فلو ثبت لثبت منه اليقين لو شهدوا بهذا القضا الوقي فيصير واقعاً لنفسه  
 من وجه فاختارنا بالاستحسان في الوصاية وبالقياس في الوكالة لهذا وهذا لأنه لا ضرورة  
 في الوكالة لأنه على شرف الحضور ساعه وساعه بخلاف الوصاية وكذا الوقي الدين <sup>الاول</sup>  
 ثم قضى بالوكالة له لما قلنا في الوصاية بل اولى فلو انه قضى بالوكالة ثم دفع الدين اليه ثم رفع  
 الامر الى قاض اخر فامضاه وحوزه ثم رفع الى قاض ثالث يرى القضا الاول باطلا فانه يحيز  
 حاشي القضا الثاني وليس له ان سطله على في الكتاب لانه امضى فصلا مختلفا  
 فيه اشارة الى ان من الفقهاء من يحيز القضا بالوكالة كما يحيز الوصاية لان الوصي  
 وكيل بعد الوفاة والوكيل بعد الوفاة والوكيل قبل الوفاة سواء اذا امضى الثاني  
 فقد جاز قضا مختلفا فهو في محل الاجتهاد وليس بخلافه ضرورة الاجماع فينفذ على  
 الكل ولو كان القاضى الثاني ابطال القضا الاول لا يكون لغيره ان يحيزه بعد ذلك  
 لانه ابطال فصلا مجتهدا فيه فينفذ على الكل ولو انه قضى الدين او لام قضى بالوكالة  
 ثم رفع ذلك الى قاض اخر فامضاه وراه جائزا ثم رفع الى قاض اخر يرى ذلك  
 باطلا فانه يبطل ذلك كله وبره لان الثاني اجاز قضا باطلا لان القاضى  
 قضى لنفسه من كل وجه في هذه الحالة وانه باطل بالاجماع فاذا امضى الثاني  
 فقد امضى قضا باطلا بالاجماع فلم يصح امضاؤه فاما في الفصل الاول لم يكن القضا  
 لنفسه من كل وجه وانه مجتهد فيه فالثاني امضى قضا مجتهدا فيه فان قيل في  
 الفصل الاول القضا بالوكالة لو صادف فصلا مجتهدا فيه يجب ان ينفذ ولا  
 يتوقف على اجابه قاض اخر كما لو قضى بشهادة الاعمى او المردود في القذف بعد  
 التوبة قيل له الفرق من وجهين احدهما ان نفس قضايه مختلف فيه والمختلف لا ينفذ  
 الا باتصال القضايه والثاني ان القضا في فصل مجتهد فيه انما ينفذ ولا يتوقف  
 على اجابه قاض اخر اذا كان قضا للغير من كل وجه كالقضا بشهادة الاعمى و

المردود

والمردود في القذف اما اذا كان كونه قضا لنفسه من كل وجه مختلفا بين الفقهاء رحمهم الله  
 مثل هذا القضا يتوقف على اجابه قاض اخر حتى يزول احتمال القضا لنفسه من وجه  
 باجابه قاض اخر كما لو قضى لامرته لا ينفذ الا باجابه قاض اخر وان قضى في فصل  
 مجتهد فيه لا احتمال انه قضى لنفسه من وجه ولو ان قاضيا قضى بشهادة مردود  
 في قذف قد تابا وراه اجابته ثم عزل او مات فوقع ذلك الى قاض لا يرى قبول  
 شهادتهما فانه ينفذه ولا يبره لان الاول قضى لغيره من كل وجه ولم يقض لنفسه من وجه  
 في موضع اختلف فيه الفقهاء رحمهم الله فنقد وروى عن لي يوسف رحمه الله انه  
 لا يجوز لانه خالف الكتاب قال الشيخ الامام الزاهد المعروف بخواتمه رحمه الله  
 قال مسألتنا رحمهم الله هذا اذا كان القاضى يعرف ان الاول يرى جوازه و  
 حقيقته بان قال الاول لاح الى ذلك اما اذا عرف ان الاول لا يرى حقيقته بان قال  
 الحق ما قاله علماء العراق رحمهم الله انه لا يقبل شهادة المردود في القذف وان تاب  
 ومع هذا لو قضى به كان للثاني ان يبطله لانه يبين ان الاول ما كان قضى حيث  
 قضى بخلاف رايه كما لم تحرى الاصل الى جهة غير ما وقع تحريه اليها لم يكن مصليا  
 واليه اشار محمد رحمه الله في الكتاب حيث قال وراه اجابته وان لم يعرف الثاني  
 ان الاول يرى جوازه ام لا يبطله وحمل قضاؤه على ما يراه جائزا حتى حكي عن  
 عن الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيباني رحمه الله انه قال اشتراط محمد  
 رحمه الله لجواز القضا ان القاضى يرى ذلك دليل على ان ما فعله القضاة  
 من امرهم لشفعوى المذهب بالقضا بابطال الطلاق المضاف وجوان بيع المذنب  
 المأجور اذا كان القاضى الامر يرى حقيقته بان لاح له ذلك الدليل فاما اذا راه  
 باطلا ومع ذلك امر فقضى كان باطلا كما لو قضى بنفسه وهو يرى خلافه وذكر  
 في الرجوع عن الشهادات اذا شهد محمد ودان في قذف بشهادة فلم يعلم بذلك القاضى

تضمن شهادة محمد في قذف تابا

شهادة محمد في قذف تابا

الشيخ في نسخ النسخ



حتى قضى شهادتهما ثم علم بذلك وليس من رايه امضاء فانه يرد القضاء ويأخذ المال  
من القاضي له لانه ظهر له الخطا في قضايه قال سمي الله الرحمن الرحيم الله وهذا  
بنا على ان قضا القاضي في المجتهدين انما سفذا اذا صدر عن اجتهاد فاما اذا لم يكن  
عن اجتهاد وانما كان عن تلبس واشتباه لم ينفذ وهو ظاهر المذهب على ما اشار  
اليه في الجامع ذكره الخصاص وقد روي عن لي حسمه ان قضاء في المجتهدين  
ثابت وان لم يكن عن اجتهاد لانه لا يفسد قضاء ما لم يتبين له الخطا بين قضي  
المجتهدين لا سب ذلك فعل تلك الرواية لا يفسد القضاء هنا ايضا قال وكذلك  
لو علم انهما عبدان او كافران او اعميان اما في العبد والكافر فقد ظهرت  
كان خلاف الاجماع فهو باطل وفي الاعمى الجواب مثل الجواب في المرددين في القذف  
لان قضا حصل فيما هو مجتهد فيه وان لم يقصد الاجتهاد وقد نص على انه  
قول لي حنيفة ولي يوسف ومحمد رحمهم الله يعي رد القضاء واخذ المال من المقضوله  
واشار الخصاص رحمه الله في ادب القاضي اذا قضى بخلاف رايه سجد عند لي حنيفة  
خلاف لابي يوسف ومحمد فانه قال القاضي اذا قضى في حادثة اختلف فيها الفقهاء  
رحمهم الله وله مذهب فيها لكن شئ مذهبه وقضى ثم تبين انه قضى بمذهب غيره  
قال ابو حنيفة رحمه الله سجد القضاء وقال ابو يوسف رحمه الله لا سجد ذكر قول  
لي يوسف لم يذكر قول محمد وذكر في العيون لو ان قاضيا اليه في امر من الامور وهو  
يذهب في ذلك الى مذهب فئسي مذهبه وقضى بخلافه فان ابا حنيفة رحمه الله  
يقضي ذلك القضاء ولا يرجع عنه اذا كان مما جاز فيه الاثر لانه صادق محلا  
مجتهدا فنفذ ولا ينقض اذا فاد في النقص لانه ينقضه ويقضي على حسب ما قضى  
به الاول ولم يجاوز حد الاختلاف لان الثاني كالاول في انه يتوهم خطاؤه و  
يرجأ صوابه بخلاف ما اذا خالف النص لان في الثاني نصا وفي الاول لا نص

شئ مذهبه وقضى بخلافه

بظن فاسد وكان في نقضه فائدة وقال ابو يوسف يرد ذلك ويقضي بما كان رايه  
لان القضاء بالمجتهد انما لا ينقض اذا قضى مع اعتقاد حقيقته ذلك القضاء يذهب  
ذلك المذهب فاما اذا اعتقد فساد لا يضيئه كما اذا خالف النص ناسيا وذكر  
القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله القاضي اذا شئ رايه وقضى براء غيره ثم بد  
رايه قال ابو حسمه رحمه الله ماخذ رايه في المستقبل ولا يبطل ذلك القضاء  
وقال ابو يوسف سطل وذكر القاضي الامام ابو الحسن على ابن الحسين الشافعي  
والشيخ الامام سمي الله لبوبكر محمد لي سهل السرخسي في شرح ادب القاضي قول  
محمد مع لي يوسف وجعل القاضي الامام هذا هذه المسئلة فرعا للمسئلة المذكورة هنا  
وهو ان القاضي اذا قضى بخلاف رايه عند لي حنيفة رحمه الله ينفذ وعند لي حنيفة  
فبهذا تبين ان المذكور في الجامع من اشتراط هذا الشرط قول لي محمد رحمه الله وان كان قول  
الكل فقد وقع اتفاقا فلي هذا ما يفعله القضاء اليوم من تقليد شفعوى المذهب في المدين  
المضافه وسع المدبر ان كان التقليد للحكم بيطلان التمس وجواربع المذكور كان قول  
لي حنيفة وان كان التقليد للحكم بما يرى كان قول الكل الا ترى ان السلف رحمهم الله  
كانوا يتقلدون القضا من الخلفاء ورون ما حكمون على رايهم نافذا وان كان ذلك مخالفا  
لراي الخلفاء لاتباعهم في المسائل جدتهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وفي المتنعي ان  
القاضي اذا قضى فخلط في قضايه فقضى بخلاف رايه فاصاب بعض الاختلاف قال  
ابو حنيفة رحمه الله جاز وقال ابو يوسف ومحمد يرد وكذا ذكر الناطعي رحمه الله قول  
محمد مع لي يوسف في اجناسه وذكر انه لو قضى بخلاف مذهبه مع العلم بحاله لا يجوز  
في قولهم ذكر الخصاص رحمه الله في ادب القاضي اذا وقعت مسئلة فيها اختلاف  
اجتهد رايه وقضى به وان ساءر قوم من اهل مجلسه والتفقوا على شئ حكم به وان  
اختلفوا فيه قضى ما هو الحق عنده فان اجمعوا على شئ ورايه بخلافه فلا يعجل ويكس



الغيرهم لم ينظر الى احسن عهده فيعمل به فان كان له رأى فساور فقيها  
واحدا جاز له ان يخذ بقوله وان كان عنده رأى بخلاف رايه قضى برايه وان كان  
الذى شاؤوا افقه منه حازله ان يترك اجتهاده والرجوع الى قوله قال لوبكر الخصاص  
رحمه الله هذا قول لى حسمه رحمه الله وروى داود بن شيد عن محمد بن حماد رحمه الله  
نحو هذا وروى اسد بن عمر عن حنينه رحمه الله انه لا يسهه الا ان يحكم برايه  
وقالا لا يجوز له ان يترك اجتهاده لاجتهاد غيره وكان لبوعبد الله الحر جاني رحمه الله  
يقول في قول لى حسمه رحمه الله لا حور وفي قولها الحور فاذا في نقاذ قضا القاص  
بخلاف رايه وهو عالم به عن لى حسمه رحمه الله روايتان وكذا عن محمد بن حماد رحمه الله  
واختيار القاضي الامام سمر الدس محمود رحمه الله عدم التقاد وهذا كله فرع  
مذهبا بنا على ان شهادة المحدود في القذف بعد التوبة لا يقبل وعند الشافعي رحمه الله  
يصل وهو قول عمر بن عمر رضي الله عنه وقد كان يقول لا يكره وقد حدد القذف  
تب قبل شهادتك واستدل بظاهر الآية فان الله تعالى قال الا الذين تابوا  
ولاستثنائي تعقب كلمات منسوبة بعضها على البعض ينصرف الى جميع ما تقدم  
الامام الدليل عليه كقوله الفائل امراته طالق وعبد حرو عليه حجه الا ان يدخل الدار  
ثم قام الدليل من حيث الاجماع على الاستثنا لا ينصرف الى الجدل في ما سوا على الظاهر  
مع ان عندنا ينصرف الى الجدل ايضا الا ان الجدل حق المقدوف ولهذا بورت عندك  
فتوبته في ذلك ان يستعفيه فلا جرم اذا استعفاه فعفا عنه سقط الجدل ولهذا اذا  
تاب قبل الجدل تقبل شهادته بالاجماع ولان هذه شهادة صدرت من اهلها في محلها و  
مست الحاجة الى قبولها فقبل كالمحدود في الزنا ولا شك في الاوصاف لانه صدر  
عن عاقل مسلم عدل وهو اهل حيث الحكم ايضا بدليل انعقاد النكاح بحضوره مع  
نفي النبي عليه السلام النكاح الا بشهود والمحل مجلس الحكم وخفا الحق والحاجة احبا

حق المسحق ويمكن القاضي من دفع المنازعة بينهما في الكلام في الموجب للرد وهو فسقه  
وذلك ارتفع بالتوبة وهذا على اصلكم اظهر لان النهي عن جرح شهادته يدل على ان  
له شهادة سرعا الا انه لا يصل العارض الفسق وقد زال بالتوبة واما قلنا ذلك  
لان الموجب للرد اما ان يكون نفس القذف او اقامه الحد عليه او سنة الفسق لوجه  
الى الاول لانه حرم تميل بين الصدق والكذب فباختبار الصدق لا يوجب الرد  
خصوصا على الناسد وكذلك باختبار الكذب فلا تأثير للكذب في رد الشهادة  
على البايد ولان هذا افتراء منه على عبد من عبد الله تعالى فلا يكون اعظم من افتراء  
على الله تعالى وهو الكفر وذلك لا يوجب رد الشهادة على التابيد وهذا على الصلح  
اظهر فانكم يقولون صل اقامه الحد عليه تقبل شهادته وان لم تب وبعد التوبة يصل  
بالاتفاق ولا وجه الى الثاني فان ذلك فعل الغريب وبعتبر اقامه هذا الحد باقامة سائر  
المحدود وهذا لان الحد من وجه تمام بظهور اقال عليه السلام المحدود كفارات لاهلها فلا  
يصلح ان يكون سببا لرد شهادته على التابيد وحاله اذا تاب بعد اقامه الحد عليه  
احسن مجاله قبل اقامه الحد عليه فابطل الوجهان صح ان الموجب للرد فسقه  
وقد ارتفع ذلك بالتوبة بدليل قبول خبره في الديانات ولهذا قلت لا يقبل شهادته  
قبل اقامه الحد عليه اذا لم يتب لان الفسق ثبت بنفس القذف لما فيه من هتك  
ستر العفة على المسلم ولهذا يجب الحد عليه والحد لا يجب الا بارتكاب جريمة حرة  
للمسوق ولان هذا محدود في قذف خشيت لونه فقبل شهادته كالذي اذا  
اسلم بعد اقامة حد القذف عليه ولهذا قبل شهادته بعد اقامه حد الزنا مع ان الزنا  
افحش ولهذا كانت عقوبته اغلظ فلان قبل هنا كان اولى ثم انكم ناقضتم  
حيث قلتم قبل شهادة الذي المحدود في القذف اذا اسلم ولا يقبل شهادة العبد  
المحدود اذا اعتق ومذهبا مروى عن ابيهم وشرح رحمه الله وهو قول ابن عباس



رضي الله عنها فانه كان يقول يقبل توبته فيما بينه وبين الله تعالى فاما في فلا تقبل شهادته  
وحجتنا قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ولا بدلا نهائيه له والتنصيص عليه في  
بيان رد شهادته دليل على انه يتناول الشهادتين على التام ومعنى قوله لهم للمحدود  
في القذف بالتوبة لا يخرج من ان يكون محدودا في قذف بخلاف قوله تعالى ولا تصل  
على احد منهم مات ابدا ومضاه المتناقض والتوبة يخرج من ان يكون منافقا والمراد  
من الامة شهادته في الحوادث لا الشهاده له خوف ان ذلك مقبولة بالاجماع قبل التوبة  
وبعد ولا ما ياتي به من الشهود على صدق مقالته فالصحيح من المذهب عندنا انه اذا اقام  
اربعة من الشهداء على صدق مقالته بعد اقامه الحد عليه نفس وبصير هو مقبول الشهاده  
وقوله تعالى لهم منزله قوله شهادتهم كما يقال هذه دارك وهذه دارك اذا كان اللفظ  
يصلح لكل واحد منهما محتملا لان النكر في النفي نعم وفي التأكيد دليل على ان المراد  
ما قلنا دون اربعة يشهدون له فانه لو كان المراد ذلك لقال ولا تسألوا لهم الشهادة  
فالمنكر اذا اعد بعد معرفه تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فجع  
فرعون الرسول ولا كلام في المسئلة طريق القياس فان مقادير الحدود لا يعرف  
به ولكن الكلام على طريق الاستدلال بالمنصوص فنقول ان رد الشهاده من تمام حله واصل  
الحد لا يسقط بالتوبة فما هو متم له لا يسقط ايضا وبما انه ان نفس القذف لا يوجب  
الحد كما قال انه حين مملور وما يكون حسبه اذا علم اصراره ووجد اربعة من  
ليقيم عليه الحد ولهذا يتمكن من اثباته بالبينه ولكن وجوب الحد عليه بالقذف  
مع عجز عن الاتيان باربعة من الشهداء واليه اشار الله تعالى في قوله عز وجل ثم  
لم ياتوا باربعة شهداء فالمعطوف على الشرط شرط هو العجز عن ذلك نظرا لما ظهر  
العجز من الدفع في سائر الحوادث فعند ذلك يصير القذف موجبا جازما وما  
محرم القبول الشهاده وذلك منصوص في قوله تعالى فاجلدوهم والنال للتعقيب

وقوله ولا تسألوا لهم عطف على الجلد والعطف للاستراكان بين المعطوف والمعطوف عليه جدا  
كان المعطوف من تمام الحد كما قال الشافعي رحمه الله في قوله عليه السلام وتغيب عام  
انه من تمام حد البكر للعطف والعجب منه انه زاد على كتاب الله تعالى بالحرف الواحد وجب  
الحد به وهما نص الله تعالى على رد شهادته ولم يجعل به لكن نقول التعريب لا يصلح جدا  
لما فيه من الاعراض على ارتكاب الفاحشه دون الزجر وهما رد الشهاده صلاح  
لتتم الحد لانه موم عليه كما ان الضرب موم فكان فيه معنى الزجر اذا لا شيء  
اضر على المسلم ان يصير مكذبا ويتالم العاقل به اكثر مما يتالم بالضرب والاصل ان  
العقوبة اذا شرعت عقيب حرمة احل اليها ولا حرمة هنا سوى القذف  
حرمة القاذف باللسان ورد شهادته حد في المحل الذي حصل به الحرمة وذلك  
م شروع كحد السرقة والمقصود من هذا الحد دفع الشبهة عن المقذوف وذلك  
في اهدار قوله اظهر منه في اقامه الحد عليه فلهذا جعلنا رد الشهاده متما  
للمحد وهذا خلاف قوله عليه السلام للشارق قطعوه ثم احسموه فان الحسم لا يكون  
متما للمحد لانه دوا فلا يصلح متما ثم حرف البس في قوله ولا تسألوا لا يمنع العطف  
فقد يعطف النهي على الامر كما تقول لغيره اجلس ولا تكلم واما قوله تعالى اولئك  
هم الفاسقون ليس يعطف بل هو ابتداء الحرف الواو وقد يكون ذلك لحسن بظم  
الكلام لقوله تعالى والراسخون في العلم وقوله تعالى ولياس النقي وقوله تعالى  
وتحموا الله الباطل وبيان انه ليس يعطف ان قوله تعالى فاجلدوهم امر بفعل وهو  
خطاب لايمة وقوله ولا تقبلوا منهم عن فعل وهو خطاب لايمة ايضا وقوله واولئك  
هم الفاسقون اثبات ووصف لهم فكيف يتحقق المشاركة منه ومن ما تقدم ليكون  
عظفا فكان كلاما مبتدئا ولا يمكن جملة على الحال كقولهم جازيد وهو راكب فيصير  
نقدرا لايه والذين يرمون فلا تقبلوا لهم شهادة وهم فاسقون اي حال فسقهم



لان الحال لا يكون معرفه بل هو نكره ودو الحال معرفه ومحذور ان يكون نكره وقوله الناسقون  
معرفه فلا يصلح للحال ولهذا لا يصلح ان يقال جازيد الراكب منصوبا على الحال بل يكون صفا  
لكذلك هذا ولان قوله تعالى اولئك هم الناسقون بيان لجرمتهم وازالة الاشكال انهم لما ذك  
استوجبوا هذه العقوبة وما تقدم بيان الواجب بالجرمة ولا تحقق عطف الجرمة على الواجب  
بها والدليل عليه انه لو كان هذا عطا لكان من الجدا ايضا فينبغي ان لا يرتفع بالتوبة  
كما لا يرتفع الحد فلا تأثير للتوبة في الحد وانما يسقط عنه بالعفو سوا تاب القاذف  
او لم يتب وكان ينبغي ان يقال اذا تاب حتى حرم تفسيقه ان لا مقام عليه الحد  
لان الحد لا يحتمل الوصف بالحرى والذي يوضح ما قلنا ان الناس بالنصر هو التوقف  
في خبر الفاسق كما قال الله تعالى فتبسوا والمنصور عليه هما حكم اخر وهو الردون  
التوقف فعرفنا انه ليس بسبب الفسق بل هو متمم للحد ولو كان رد الشهادة بسبب  
الفسق لكان هذا عطا لعنه على الحكم وذلك لا يحسن في البيان ولهذا قلنا  
لقبول شهادة قبل اقامه الحد وان لم يتب لانه من تمام حله واوانه بعد اقامه الحد  
وهذا لانه بعد اقامه الحد يصير محكوما بكذبه والتمهم بالكذب لا شهادة له فالمحكوم  
بالكذب اولى ويستدل بهذا في التعليل فانه بعد اقامه الحد عليه في جميع الحوادث  
عنه الفاسق اذا شهد في حادته فردت شهادته فتلك الشهادة لا يقبل منه بعد ذلك  
وان تاب لانه صار محكوما بكذبه فيها فكذلك المحذور في جميع الشهادات وبيانه  
فيما روى ان هلال ابن اميه لما قذفت امراته شريك بن سمح قال المسلمون الان  
يخلدها هلال فيبطل شهادته في المسلمين فذلك دليل على انه لا يبطل شهادته  
قبل اقامه الحد وان بطل انها من تمام الحد وتاويل قول عمر رضي الله عنه لا يكره  
يقبل شهادتك في الديانات الا ترك ان ابا بكره كان اذا استشهد في شيء قال وكيف  
يشهدني وقد ابطل المسلمون شهادتي وهو اعلم بحاله من غيره واما الذي اذا اقيم

عليه حد القذف سقطت شهادته ايضا لانه كان من اهل الشهادة ثم بالاستسلام استفاد  
شهادة لم يكن موجودة عند اقامه الحد وهذه الشهادة لم يصير مردودة وبه فارق  
العبد لانه ليس من اهل الشهادة وتمام الحد يرد الشهادة فيبقى على العتق فان عتق  
لان ثم حله يرد شهادته وهذا الفرق على الرواية التي تقول ان حبر الحارث في القذف  
في الديانات يقبل اما على الرواية التي تقول لا يقبل وهي رواية المتقي فوجه الفرق  
ان الكافر بالاستسلام استفاد عداله لم يكن موجوده عند اقامه الحد وهذه العداله  
لم يصير محروجه بخلاف العبد فهو بالعتق لا يستفيد عداله لم يكن موجوده قبل وقد  
عدالته محروجه باقامه الحد عليه فلا يقبل شهادته حال ولا يقال القاذف عند ذلك  
لا يكون اهلا للشهادة عند اقامه الحد عليه لانه فاسق وانما يستفيد الاهلية  
بعد بالتوبة لانا نقول النص يقتضي رد شهادته مضافه اليه فلا يقبل سوا اذا  
حالا او بعد ذلك للعصوم المستفاد من النكره في محل التقى لانه قامت الدلالة لنا على  
ان الفاسق من اهل الشهادة فلا حدث له الاهلية بالتوبة ثم مذهبه من اقوى دليل  
لنا عليه فان عنه قبل التوبة لا شهادة له فلا يتصور رد شهادته وتبين بعد ان  
المراد ومن قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة رد شهادته بعد وجودها بالاهلية  
وذلك بعد التوبة واما ما متسك به من الاستثنا فلا نسلم انه استثناء حقيقة وهذا  
لما عرف ان الاستثنا يكمل بالمبا في بعد الثنيا فلا تخلوا اما ان يكون هذا استثناء  
عن الاسماص او عن الازمان ولا وجه الى كل واحد منهما لان من عجز وجر ووردت  
شهادته متى تاب لا ينسب انه غير مراد بصدر الخطاب بالاجماع فلا يكون استثناء  
الاسماص عن الاشخاص مع انعدام حقيقة الاستثنا فيه ولا وجه الى الثاني لان  
المستثنى الذين تابوا وليسوا من جنس الازمان ولا بد لصحة الاستثنا منه فيكون  
الامر له لكن ويصير نقدره لكن الذين تابوا فانه تعالى يغفر لهم ويرحمهم فلا جرم



نزول ما يلزم زواله وجود المغفرة والرحمة وهو الفسق اما الجلد ورد الشهاد  
فلا ضرورة في زوالها وليس كان استنسا حقيقته لكن لم قلتم انه يرجع الى الجملة  
بل عندنا يرجع الى الجملة الاحمره وان كان يرجع الى الجملة فانما يرجع اذا كانت  
الواو عاطفة وليس كذلك لما قلنا وهذا الان الاول امر والثاني نهي والثالث  
خبر ولا يعظم الخبر عليها ولا هما عليه فانه لا يقال اضرب زيدا وخرج بكر  
وجائعه وقل الحق فيكون للابتداء وقوله النهي يقتضي التصور قلنا المنهي قبول  
شهادته والقبول فعل حسي والشهادة قول حسي وهما متصوران حسافان  
الشهادة يكون شهاده حقيقه سواردت او قبلت ولان هذا اللفظ يذكر لا بطل  
لاهلبيه وجرح العدالة كما يقال لا يقال لا نقل شهادته العبد وشهادة الكافر يرد  
به انه ليس باهل فان كان القاضي هو المحرود في القذف فقتل رجل على اخر واشهد  
على ذلك ثم رفع الى قاض اخر لا يرى جواز ذلك فانه يبطل قضاؤه لوجهين احدهما  
ان قضاؤه مختلف كشهادته بعد التوبة فكما لم يصل بشهادته قضاؤه فاقض  
فكذا امام متصل بقضائه قضاؤه ايضا لا ينفد والثاني انه قضى في فصل مجتهد  
فيه لكن لنفسه من وجه فلا استدلال نقضا قاض اخر فان قيل تقليد الامام الاعظم  
امام لم لا يكون قضاؤه بكونه قاضيا فينفد قضاؤه على الوجه الاول لا اتصال  
القضاة وعلى الوجه الثاني لانه قاض لغيره من كل وجه قيل له الامام الاعظم اذن  
له بالقضا لانه قضى بكونه قاضيا لان القضا لفصل الخصومه بين المتخاصمين ولم  
يوجد ذلك وقت التقليد فلورفع حكم القاضي المحرود الى قاض اخر يرى ان يحرمه  
فاجابه برفع الى قاض اخر يرى بطله امضى القضا الاول ولا يرد لان الثاني  
امضى فصلا مختلفا فيه لما ذكرنا وكذلك قاض اجاز شهاد رجل لامرأة مع رجل  
اخر وقضى به ثم رفع الى قاض اخر يرى ان لا يجوز شهاد الرجل لامرأة فانه يثبته

ولا يبطله قضى في فصل مختلف فيه ولو ان القاضي نفسه قضى لانه راته بشهادة رجلين مع  
الى قاض اخر يرى بطله ابطله اما على الوجه الاول فلان قوله او امراته مختلف في كونه  
لامرأة فيتوقف نفاذه على امضا قاض اخر واما على الوجه الثاني فلانه في هذا القضا  
قاض لنفسه من وجه فيتوقف نفاذه على امضا قاض اخر لستبين انه قضى لغيره من كل  
وجه لان نفسه من وجه فلوراي الثاني اجازته واجاز ليس للثالث ان يبطله اما ذكرنا  
وعدم قبول شهادته احد الزوجين لصاحبه مذهبا اما عند الشافعي رحمه الله  
يقبل شهادة احدهما لصاحبه وكان سفيان الثوري رحمه الله يقول شهادة الزوج  
لزوجته نقل وشهادة المرأة لزوجها لا يقبل لانها في حكم المملوكة المعهونة بحيث  
يده فممكن همه الكذب في شهادتها له وذلك يتقدم في شهادته لها واعتد  
فيه حديث على رضي الله عنه فانه شهد لفاطمة رضي الله عنها في دعوى فرك مع امرأة  
بين يدي لم يكر رضي الله عنه فقال لها ابو بكر رضي الله عنه ضمي الى الرجل رجلا او الى  
المرأة امرأة فهذا اتفاق بينهما على جواز شهادة الزوج لزوجته وبه استدلت الشافعي  
رحمه الله ايضا لكان يقول دليل التهمة نعم الحاسن لما يذكرون بما يكون ذلك  
في جانب الزوج اظهر لانها لما كانت في يده فمالها في يده من وجه ايضا فهو يثبت  
اليده لنفسه في المشهود به وكذلك كثر ما لها يزداد فمعه ملكه فان قبعه المملوك  
بالنكاح مختلف بقله مالها وكثرة دليل اعتبار مهر المثل به فمن هذا الوجه يكون  
الزوج شاهدا لنفسه ولا حجة في حديث على رضي الله عنه لان ابا بكر رضي الله  
لم يعمل بتلك الشهادة بل ردّها الا ان الرد طرهما الزوجية ونقصان  
العدد واسار الى حرز اعن الوحشة اولانه اقوى اسباب الرد فان القضا  
مع نقصان العدد لا يجوز بحال ولو قضى بذلك قاض لا ينفذ ومع الزوجية كونه  
ولو قضى به قاض ينفذ وكذلك على رضي الله عنه علم ان ابا بكر رضي الله عنه لا يعمل



بتذكر الشهادتين لنقصان العدد وكثرة احاسنها بالامتناع من ادائها الشهادتين او يدعى المصحة  
لنفسه كما روي انه ادعى شيئا عند بيع رجه الله واستشهد وله حصص رضي الله عنه  
مع اتفاقنا ان شهادته الولد لولد لا يقبل وقد قبل شهادته على رضي الله عنه لم يشتر  
انما المشهور انه شهد لها رجل وامراه والشافعي رحمه الله يقول عدل شهد  
لغيره فيقبل كما فعل العقد وبعد الطلاق والوصف ظاهر والجامع الحاجة الى  
احياء الحق في ملك الفاضل من قطع المنازعة والحاجة الى دفع المعارض وهو ليس  
بينهما عصه والزوجيه قد يكون سببا للتنافر والعداوة وقد يكون سببا  
للميل الى السار في نظر الاخوة او دونها فانها كمثل القطع والاخوة لا ولهذا  
يجري القصاص بينهما ولا يعتق كل واحد منهما على صاحبه اذا ملكه ولا في هذه صلة  
بينهما باعتبار العقد فلا يورث في منع قبول الشهادته كالصدقة وكذا في الضرر والختن  
ولو كانت الوصلة بينهما مانعة لسرى الى اولادها كما في الوالدتين والمولودتين  
وهذا لان عقد النكاح يثبت احكاما مشتركة بينهما فمما ورا ذلك ينزل كل  
واحد منهما من صاحبه كالاجنبي كسرى العنان واحتنا في ذلك ان ما بينهما من  
وصلة الزوجيه يمكن نعمة في شهادة كل واحد منهما لصاحبه فلا ينزل لان العدا  
انما يدل على رجحان الصدق عند استواء الخصمين في حقه ولا يدل عليه عند  
الاستواء الا ترى ان في شهادته لنفسه او فيما له فيه مفعله لا يظهر رجحان جانب  
الصدق باعتبار العدالة لظهور مانع من ذلك باعتبار العادة وكذا في  
قرايه الولاد وبيان من وجوه احدها ان عقد النكاح انما شرع لما في كل واحد  
منها بصاحبه ومثل اليه ويورث على غيره واليه اشار الله تعالى قوله خلق  
لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وهو مشروع لمعنى الاتحاد في القيام بمصالح  
المعيشة ولهذا جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم امورا داخل البيت على قاطبه

رضي الله عنها وامور خارج البيت على رضي الله عنه وبها تقوم مصالح المعيشة فكانا في ذلك  
كشخص واحد ولا يقال هذا الاتحاد بينهما في حقوق النكاح خاصة لان معنى الاتحاد في حقوق  
النكاح مستحق شرعا وفما ورا ذلك ثابت عرفا فالظاهر من كل واحد منهما الى صاحبه  
ايشاء على غير كما في الاباء والاولاد بل اظهر فان الانسان قد يعادي والديه لرضي زوجته  
وقد يأخذ المرأة من مال ابائها فيدفعها الى زوجها والدليل عليه ان كل واحد منهما يعد  
منفعة صاحبه منفعته وبعد الزوج غنيا بمال الزوجة قبل في تاويل قوله تعالى ووجدك  
عائلا فاعني اى بالخدمه رضي الله عنها ولما جاء الى عمر رضي الله عنه رجل فقال ان عنيك  
مرأة امرأتى فقال مالك سرق بعضه بعضا والدليل على ان الزوجيه بمنزلة الولاد كما  
استحقاق الارث بها من غير حجب من هو اقرب بوضع ما قلنا ان الزوجيه بمنزلة الولاد  
للولاد فان الولاد يسا من الزوجيه والحكم الثابت للفرع ثبت في الاصل ان النعم  
ذلك المعنى فيه الا ترى ان المحرم اذا كسر بيض الصيد يلزمه الجزا وليس فيه معنى  
الصيد لكنه اصل للصيد فيثبت فيه من الحكم ما نسب في اصل الصيد الا ان  
هذا الاصل انما يلحق بالولاد في حكم بتصوير قيام الزوجيه عند ذلك الحكم دون  
ما لا يتصور كالقصاص فانه يحكم بالقتل ولا روجه بعد فعل احدهما صاحبه  
والعتق انما نسب بعد الملك ولا روجه بعد الملك اما حكم الشهاده يكون في حال  
قيام الزوجيه فليحق الزوجيه فيه بالولاد وليس هذا كالاخوة لانه لا يهمل هناك  
لان المنافع بينهما غير متصلة ولا يصح تعليق الحكم بالبعصيه لانها بعضيه منفصلة  
فلا تتعلق بها الحكم كالعتق ونحوه على ان التعليق الحكم بالبعصيه يمنع القياس لانها  
لا تعدى فوجب التعليق بما سعدك وهي التهمة فكان الاصل في رد الشهاده هي التهمة  
الا ان التهمة مرة ثبتت بالفسق ومرة بالبعصيه ومرة باتصال المنافع بينهما ولا يراعى  
اسباب العلم انما يراعى العلم وهي التهمة كما قلنا في ملك القرب انه يوجب العتق



انما يحصل بالنسب من ابي او من ابي ابيه او من ابي ابيه او من ابي ابيه او من ابي ابيه  
ولا يابى عنه الزانية ولا قرابه بين الزوج او اولاد المرأة واباها وانما بينهما حرمة المصاهرة  
وذكره لا يمنع قبول الشهادة كالحرمه بسبب الرضاع لا يلزم على ما ذكرنا شهادة رب البيت  
لغيره من الناس وشهادة الاخ الزمن المعسر لآخيه ووجوب الحد بوطى جارتها وعدم  
التكلم من الاستفعا بالعود من غير صريح الاذن وشهادة الصديق لصديقه ثم  
العلم غير مطرد فانها لو شهدت بالنكاح لزوجها لا تقبل وان لم يكن لها فيه منفعة  
لانا نقول شهادة بالملك لها بلازمها طهور حق الاستفعا له وهو صيرورة بحال لو  
انتفع بها لانه لا يمنع منه ولا ينكره الناس فيكون مضافا الى الشهادة ورب الدين ليس له  
حق الاستفعا مال غريمه انما له ان ياخذ مني ظرما له فيصير ملكا له فينتفع به وهذا  
لا يلزم الشهادة والقضا وكذا الاخ وهذا العذر لا يحصل ملك المديون ملك رب الدين  
معنى ولا ملك الاخ ملك الاخ ووجوب الحد بوطى جارتها يبطل شهادة الابن للاب  
هو موجب للخصومة وقوات مصالح النكاح وولاية الاستفعا انما ثبت عرفا والتحقيق  
مصلح النكاح ولا عرف في وطى الامه وهو مفوت بمصلح النكاح بل العرف الحجر والمنع  
او ان وجد دليل الاطلاق والاباحه الا انه لا يباح بدون الملك والاستفعا بالعود  
اسملاك ونحوه اطلاق الاستفعا لا اطلاق الاستملاك حتى لو كان للثري والتكسر  
يباح حكم العرف واما شهادة الصديق قلنا هذا امان الاذن العقد وهو ثابت مطلقا  
وهو امر ظاهر فعند الحكم لا المعارض بخلاف الصداقه لانه لا يمكن معرفتها بحقيقه  
فرب رجل يطهرها ويضمحلها على ان يقول متى عرف اذن الصديق لصديقه  
كما في حق الزوج والزوجه لا تقبل ايضا وهو معنى الطهر والولا عند البعض في حديث  
عمر رضي الله عنه واما اذا شهدت بالنكاح فهو عكس على انه سطل بشهادة الاب  
لابنه او الابن لابنه بالنكاح فانه لا تقبل مع انعدام المنفعه لها وهذا الماعرف

انه لا يطل المعنى في كل فرد من المؤمنين بل يرد الى الجملة ويعطى له حكم الجملة ثم قال رحمه الله  
والاصل في هذا ان كان قاض قضى ساطل طرفان كان قضايا لمختلف الناس في بطل  
لانه قضايا خالف الاجماع وان كان مما يختلف فيه احاره لانه قضايا صادقا في جملة  
فتقد فان رفع الى قاض اخر فاعده ثم رفع الى الثالث نظر الثالث في القضا الاول  
فان كان يجوز قضاؤه عند بعض الناس امضى ذلك وان كان لا يجوز عند احد البطل  
ومن ذلك لو ان عبدا او صبي استقضى فضى لم يحل ان الصبي والعبد لا يصلح قاضيا  
ولو رفع الى قاض اخر فاقدم حكمه ثم رفع الى قاض اخر فانه سطله ويرد لان الثاني امضى  
قضايا باطلا وكذا الوقضى بشهادة صبي او عبدا او ذمي على مسلم لان هذا القضايا  
باطله بالاجماع فان قيل شهادة العبد وقضاؤه مختلف فيه فان عذبا لك رحمه الله  
تقبل شهادته فيكون اهلا للقضا فوجب ان يتوقف نقاده على امضا قاض اخر  
فاذا اجازت نقده ولا يكون للثالث ابطاله قبل له خلافا لما لم يصح عند محمد في شهادة  
العبد وقضاياه فعده من جملة ما اجمعت الامه على بطلانه او ان يلحقه لانه لم يعقد  
به لانه خلاف اجماع السلف رضي الله عنهم وكل عن محمد سلم رحمه الله قال كان  
بينكم رحمه الله اعلم الناس باختلاف العلماء رحمهم الله وكان اذا قال في شيء انفق  
العلماء على كذا ارسل اهل العراق على قوله وقد قال انفق العلماء على ان العبد لا يشهد  
له وروى ان عليا وزيدا رضي الله عنهما اختلفا في المكاتب اذا ادى بعض بدل  
الكتاب فقام على رضي الله عنه بعثوا بقدر ما ادى منه وقال زيد رضي الله عنه لا يعق  
ما بقي عليه درهم فقال زيد لعلي ارايت لو شهدا كان تقبل بعض شهادته دون  
البعض فهذا دليل الاتفاق من ان لا يشهد للعبد واختلفا عمر وعثمان رضي الله  
في العبد اذا شهد في حادثة فردت شهادته ثم اعتق فاعاد فقال عثمان رضي الله عنه  
لا تقبل وقال عمر رضي الله عنه تقبل فكذلك اتفاق من اعلم انه لا يشهد للعبد وعن ابن



عباس رضي الله عنهما انه قال لا شهادة للعبد وهذا لان الشهادة معنى الولاية فانه قول  
ملزم على الغير ابتداء وليس معنى الولاية الا هذا والرق نفى الولاية فالاصل ولاية المرء على نفسه  
فاذا كان الرق خرج من اهله الولاية على نفسه فعلى غيره اولى واستدل في الكتاب  
بقوله تعالى ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا والعبد لا يدخل في هذا الخطاب لان  
لان خدمته ومنفعته لمولاه فلا يجب عليه الحضور لاداء الشهادة وان دعي الى ذلك بل  
لا محل له ذلك لان منافعه في هذا الزمان غير مستغنى عن المولى ثم قال ولا يشبه  
ما وضعنا الحدود بين قذف اذ شهد او الى عميين لان شهادة هؤلاء حبرها بعض  
الفتا بالخلاف العبد والصبي والنمراني في حق المسلم فان ما كادحه الله بقول شهادة  
الا على مقبولة لانه لا يدرى في العدالة والولاية فباعثا بهما يجب قبول الشهادة وبيانه  
انه من اهل الولاية على نفسه فيتعدى على غيره عند وجوب سبب التعدي ولهذا ملك  
انكاح اولاده والتصرف في مالهم وهو اهل للعدالة لا رجاء عما اعتقده حرما في  
دينه ولهذا قبل روايته فقد كان في الصحابة رضي الله عنهم من هو اعمى وقد كان في  
الانبياء عليهم السلام من ابتلى بذلك فدل انه لا يقدح في العدالة وفوات العينين كفوات  
اليدين او الرجلين لكن استدل بما روى عن علي رضي الله عنه انه شهد عنده  
اعمى فقالت اخت المشهود عليه انه اعمى فذكر ذلك لعلي رضي الله عنه فشهدته ولا حاجة  
في محله الشهادة وادارها الى التمييز من المدعى والمدعى عليه وقد علم انه التمييز  
لانه انما يدرى بالناس بالصوت والنقمة فممكن في شهادة تهمه مكن الحر عندها  
حسن الشهود وذلك مانع من قبول الشهادة وقال زفر رحمه الله فمما يحور الشها  
عليه لانا المعاسة لا شهادة للاعمى فاما محور الشهادة بالتسامع بقبول شهادة  
لانه في السماع بالبصير وانما علم الله العيان لكن يقول في اداء الشهادة تحتاج  
الى الاشارة الى المشهود له والمشهود عليه ولا يمكن من ذلك الا بدليل سسه وهو

الصور

الصوت والنقمة وعلى هذا الاصل قال لبني سفيان الشافعي رحمه الله ادا حمل  
الشهادة وهو بصير ثم اداها وهو اعمى فيقبل شهادته كما في تحمله قد صح بطريق  
ثبت له العلم به وبعد صحة الحمل اما كساح الى الحفظ والاعنى فيه كالبصير  
وكساح الى الاداء باللسان والاعنى فيه كالبصير فتعريف المشهود له والمشهود  
عليه بذكر الاسم والنسب الاشارة اليها بالطرق الذي يعلم انه مصيب <sup>بكم</sup> لا ادا  
الشهادة لان ترى انه يباح له وطى زوجته وامته ولا يميزهما من غيرهما الا بالصوت  
والنقمة وان البصير اذ شهد على ميت او غائب يقام ذكر الاسم والنسب  
معما لاشارة في محله ادا الشهادة فكذا هنا ولو حسبه ومجرى رحمه الله  
والا لا يقبل الحديث على رضي الله عنه فانه لم يستفسر انه وقت التحمل كان  
بصيرا او اعمى وفيه دليل ان ذلك كان معروفا بينهم حتى لم يحكم على النساء  
ولكن لبني يوسف يقول بحمل ان ذلك كان في الحد وانا اقول في الحد ادا اعمى  
قبل الاداء او بعد الاداء قبل الامضا لا يقبل شهادته لان الحدود يندرج بالشهادة  
والصوت والنقمة في حقه بتمام مقام المعايينة في حق البصير والحدود لا يقام  
كما يقوم مقام العبر بخلاف الاموال والمعنى ما ذكرنا ان في شهادته تهمه مكن الحر  
عنهما بجنس الشهود وذلك يمنع القبول كشهادة الاب لولده وبيانه ما ذكرنا  
انه كساح الى التمييز والاشارة وانما يميز بالصوت او بحر الغير فكما لا يحور  
ولا للبصير ان يشهد بحر الغير فكذلك لا يقبل شهادته اذا كان ممنوع خبر  
الغير والاعمى ادا الشهادة كالبصير اذ شهد من وراء الحجاب بخلاف الوطى  
فانه يجوز ان يعتمد فيه خبر الواحد اذا اخبر واحدا من هذه امراته وقد رقت  
وهذا لان الضرورة بتحقيق فيه فالاعمى يحتاج الى قضا الشهود والنسل كالبصير  
ولا ضرورة هنا في الشهود كثره وبخلاف الموت فان ذلك لا يمكن الاحتراز عنه



لحسن الشهود فالمدعى وان استكثر من الشهود يحتاج الى اقامه الاسم والنسب مقام الاشارة عند  
موت المشهود عليه او علمه على ان هناك الاشارة بمع الى وكيل الغيبه وصى الميت  
وهو في ذلك قائم مقامه ولا يقال بانه ما كان يعلم عنده الاستشهاد انه يبتلى بالعمى  
لان هذا المعنى يصعب ما اذا فسق الشاهد بعد الحمل فانه لا تقبل شهادته مع  
ان المدعى لا يعلم انه يفسق بعد الحمل ثم هذا في القصاص والحدود التي فيها حق العباد  
موجود ولم يعتبر مع عظم حرمته فلان لا يعتبر في الاموال مع حقه حرمتها الاولى ثم  
ما دى يعرف انه كان بصيرا وول الحمل فان قول الشاهد فيه غير مقبول وقول  
المدعى كذلك والمدعى عليه منكر للمشهود به اصلا قالوا وسصور هذا فيما اذا جاز  
وهو بصير لودى الشهادة فلم يتفرع القاضي لسماع شهادته حتى عمى او كان الفاضل  
يعرف الوقت الذي عمى هو فيه وبما يحال المدعى سابق على ذلك اذا عرفنا هذا  
فيقول الاعمى اذا قضى بقضيته لم رفع الى آخر لا يرى جواز شهادته لا عمى ابطال  
حكمه اما على الوجه الاول فلان كونه قاضيا مختلف فيه وعلى الوجه الثاني  
فلانه قضى لنفسه موجه ولورفع الى قاض يرى جواز شهادته الاعمى فانقده  
ثم رفع الى آخر لا يرى جوازها انقذ القضا لان امضا الثاني نافذ بالاجماع فلا  
يكون للثالث ولانه لا يبطال امره استقضت فحكمت جاز حكمها الا والحدود  
والقصاص لانها يصلح شاهده في غير الحدود والقصاص فيصلح قاضيه فلو انما  
حكمت بالحد على القاذف او بالقصاص لا تنفذ لورفع الى قاض اخر له ان يبطل  
فان اجاز جاز لانه قضى في موضع الاجتهاد وليس للثالث ان يبطل لان كونها  
قاضيه في العقوبات مختلف فيها ولرشد رجل وامرأتان على حد او قصاص  
او حد قد فاقضى القاضي بذلك ثم رفع الى قاض اخر ليس له ان يبطل لانه  
قضى في فصل مختلف فيه لان عند ليلى رحمه الله شهادة النساء في حد القذف

والقصاص مقبولة وعند سرح رحمه الله لشهادة النساء مدخل في الحدود والقصاص  
وحكم حديث الزهري على شهادة النساء وحدها اذا كانت في قبول شهادة باخلافا  
كان كونها قاضيه مختلف فيه وامضا الثاني قضاها صادف محلا مختلفا فيه  
فتقد ولا بعد العسر على ابطاله قاض قضي بقضا مختلف الفقهاء فيه بريرة  
الفقهاء في تلك الحادثة لا في القضا ورفع الى اخر فرد قضا الاول ثم رفع  
الى ثالث امضى قضى الاول ورد قضا الثاني لان قضا الاول كان في فصل  
مجتهد فيه فتقد فقضا الثاني بالرء لم يكن مجتهدا وكان خلاف الاجماع  
فكان باطلا فلم يتوقف لان العلماء اجمعوا ان القضا متى وقع بشي في محل الاجماع  
ينقد فلم يتوقف على امضا قاض ثالث ولو كان قضا الاول مختلفا فيه  
بعضهم هذا مختلف فيه ويقول بعضهم هذا غير مختلف فيه بريرة وحادة  
يقول بعضهم هذه الحادثة مختلفة فيها وبعضهم قالوا غير مختلف فيها بل  
متفق على فساد فانه يتوقف على امضا قاض اخر فان امضاه تنقد وليس  
لثالث ان يبطل بالاتفاق وان ابطال الثاني بطل وليس لآخر ان تمضيه لان  
ذلك القضا مختلف فيه فاذا اتصل به القضا ردا او امضا تنقد مثاله  
ما ذكرنا من الشهادة بالحدود في القذف وقضايه وشهادة احد الزوجين لصاحبه  
وقضايه شاهد من القضا سماع امهات الاولاد والصلاه حلف المحرك  
فانه لا يجوز اما القضا بشاهد وعين فلانه خلاف النص وهو قوله تعالى  
واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقال عليه السلام البيهقه على المدعى واليمين  
على من انكر فمما يدل على انه لا يمين في جانب المدعى لان التقسيم الذي ذكره صاحب  
الشرع صلى الله عليه وسلم دليل على انهما لا يجتمعان في جانب واحد واذا كان  
للمدعى شهود كانت اليمين على المدعى عليه انا ارد اليمين على المدعى عليه برد



عليه عندنا وقال ابري ليلي اذا اتهمت ردت عليه اليهم في دعوى الديون لانها مشروعة  
لرفع التهمة بها لكننا نقول اليهم لا بقا ما كان على ما كان لا اثبات ما لم يكن وحاجه المدعي  
الى اثبات ما لم يكن بانسا واليمين لا يصلح حجه في ذلك ثم هو مخالف للنص فان النبي عليه  
السلام قال للمدعي ليس لك الا هذا شاهدك او يمينه فهو تنصص على انه لا عين  
في جانب المدعي والقضاسع امهات الاولاد بعض الفقهاء رحمهم الله قالوا ليس  
فيه لان الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين وان اختلفوا فيه لكن اجمع من بعدهم  
على حرمه البيع والاجماع المتأخرين مع الخلاف المتقدم فلم يكن مختلفا فيه وبعضهم  
قالوا لا يرتفع فيبقى مختلفا فيه وهذا بناء على ان الاجماع المتأخر هل يرفع الاختلاف  
المتقدم عندنا جنيعة ولي يوسف لا وعند محمد رحمه الله يرفع وهذه المسئلة كانت  
مختلفة في الصدر الاول كان عمر رضي الله عنه يقول بان بيع ام الولد لا يجوز وعلى  
رضي الله عنه كان يقول بانه يجوز ثم بعدهم والسلف اتفقوا على انه لا يجوز  
وروى عن علي رضي الله عنه انه رجع عن قوله فخذوها ليس لاجماع التابعين  
من القوة ما رفع الخلاف الذي كان بين الصحابة رضي الله عنهم فكان قضاي فصل  
مجتهد فيه فينفذ ولهذا الوجه يبرام ولد وقر وباعها صنفه واحده صح البيع  
في القرن كما لو جمع بين قرن ومدير ولو لم يكن محلا للبيع لما صح في القرن كما  
لو جمع بين حروقن ولهذا لو باعها من نفسها جاز وعند محمد رحمه الله ما ارتفع الخلاف  
المتقدم يحتاج الى التنفيد قال الشيخ الجليل ابو بكر محمد الفضل ومذهب محمد  
اظهر لانهم اجمعوا ان الخبرين اذا وردا عن النبي صلى الله عليه وسلم وسع المجتهد  
ان يجتهدوا في اخذوا بالذي يودى اجتهادهم اليه بان اجمع الناس على احد  
الخبرين صار الخبر الثاني مجورا ولا يسع المجتهدين ان يجتهدوا فاذا اختلف  
الفقهاء رحمهم الله في كونه مختلفا فيه او مجمعا عليه توقف على قضا قاض

ان ابط

ان ابطله صح وان اجانه فقد في العيون هشام عن محمد رحمهما الله لو ان رجلا باع  
امته ولها زوج اوباع مديرا في دير بعد موت سيده اوباع ام ولده ثم ارتفعوا الى قاض  
فجعل يبيعه طلاقا واجار بيع المدير وام الدتم ارتفعوا الى قاض امضى قضاؤه الا بيع  
ام الولد لانه قدجا في بيع ام الولد ان الذي قال ببيع رجع عن ذلك يعني علي بن ابي طالب  
رضي الله عنه وقال لبو يوسف رحمه الله في الامالي لو ان فاضيا قضى بشاهد  
او بجواز سح ام الولد اوبيع الدرهم بالدرهمين او عبد بين اثنين اعتقه احدهما  
وهو معسر فقضى سبعة او طلقها ثلاثا في الحيض فابطل القاضي الطلاق فان  
قضاؤه باطل ولقاض اخر ان يبطله ثم بعد خلاف اقوام وفي هذه المسائل معتبرا  
وجوز لقاض اخر ابطاله لمخالفه الاول لاجماع او النص والحكم في الخلع انه فسح  
ام طلاق كل حكم في سائر المجتهدات ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله انه كان  
فيه اختلاف الصحابة رضي الله عنهم ولو قضى بجواز نكاح من زنيه لارب لا يجوز عندنا يوسف  
والثاني يبطله وعند محمد رحمه الله جاز ولا يبطله الثاني ولو قضى بشهادة لارب لا يبيته  
يجوز عندنا يوسف ولا يبطله الثاني وعند محمد رحمه الله لا يجوز ولا يبطله ولو  
قضى في الماذون في النوع انه لا يصير ماذونا في الانواع كلها يستدل انه مجتهد  
السلف رحمهم الله قال سرح رحمه الله لا يصير ماذونا في الانواع كما قاله  
الشافعي رحمه الله لكن عند شرائيط القضا من الخصومه وبعد ما باع كما يكون  
في المحرق لو رفع الى قاض اخر ترك خلافة امضاه ولا يبطله وبه بين المختلف  
فيه بين السلف كالمتخلف بين الصحابة رضي الله عنهم وفي نقاد القضا على القاض  
باليمينه روايتان ولا يصح انه ينفذ وهكذا ذكره من الامم السرخسي رحمه الله  
في السير وان كان قضا الاول مما لم يختلفوا فيه انه باطل فقضى به ثم اجانه  
فهو باطل ابدان اجانه الثاني لم يصادف مختلفا فيه بل صادف اجماعا



وفي المبسوط اذا قضى بقضائه بداله ان يرجع عنه فان كان الذي قضى به خطأ  
لا يختلف فيه رده وابطاله يعني اذا كان مخالفا للنص والاجماع والقاضي بخلاف  
النص والاجماع باطل وهو جرح من القاضي وفي الحديث ردوا المجتهلات الى السنه  
وفي كتاب عمر رضي الله عنه ولا معك عن قضا قضيتته ثم راجعت فيه الى نفسك وهدت  
لرسدك ان يراجع فيه فان الحق قد لم لا يبطل والرجوع الى الحق حرر من التماهي في الباطل  
وان خطأ ما يختلف فيه امضاه على حاله وقضى فيما استقبل بالذي ادى اليه اجتهاده  
وبرى انه افضل لان القضا الاول حصل في موضع الاجتهاد فنقد ولزم على وجه  
لا يجوز اطاله وهذا لان الثاني كالاول حيث انه عمل بغالب الظن فلا يجوز نقص  
الاول به كالقاضي الثاني والاصل فيه ما وى ان عمر رضي الله عنه كان يقضي في حادثة  
بقضيه ثم يرفع اليه تلك القضية فيقضي بخلافه وكان اذا قيل له في ذلك قال تلك  
كما قضينا وهذه كما يقضي وقال الشعبي رحمه الله حفظت من عمر رضي الله عنه في الحد  
سبعين قضية لا يشبه بعضها بعضا وهذا يتبين ان الاجتهاد لا ينقص باجتهاد  
مثله ولكنه فيما يستقبل بقضي ما ادى اجتهاده واصله في البحر للقبلة وذكر عن شيخ  
رحمه الله انه كان يقضي بالقضائه يبدوا له فيرجع عنه ولا يرجع فيما كان قضى به  
يعني المجتهدات كان اذا تحول رايه بنى وما سئل على ما ادى اليه الاجتهاده ولم  
ينقص ما كان قضى به وفيه دليل ان التابع اذا ادرك الصحابه وسوغوا الاجتهاد  
معهم فان رايه يعارض رايهم لان شريحا كان قاضيا في زمن عمر وعلي رضي الله عنهما  
ثم كان سي القضا عن رايه ولا يرجع اليها فيما كان يبدوا له وقد سوغوا له ذلك حتى  
كان علي رضي الله عنه يقول له قل ايها العبد لا تنظر وقد رجع ابن عباس رضي الله عنهما  
الى قول مسروق في حرر الولد وعن عامر رحمه الله قال كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقضي بالقضا فينزل عليه القرآن بخلافه فيمضي ما قضى به وبستانف

القضا ومعه دليل انه كان يقضي باجتهاده مما لم يوجبه الله فيه الا انه ما كان يحل بالقضا ولا يشترط  
الوحى فاذا انتفع طمعه عن الوحى فيه قضى به باجتهاده وجاز ذلك شريعه بمس القرآن بخلافه  
بعد ذلك فيكون ناسخا له وسخ السنه بالكتاب جابر عندنا وتطير القبلة فانه عليه السلام بعد  
ما قدم المدينة كان يصل الى بيت المقدس ستة عشر شهرا ثم انتسح ذلك بالامر بالتوجه الى الكعبة  
وكان يستأنف العمل بالساح واستدل بهذا الحديث على ما تقدم في المجتهدات فانه لا ينقص  
ما كان قضى به الا انها تفرقان مرجح ان الراي لا ينسخ الراي رجلا ان رضيا حكم فحكم  
بينهما فقضيه فحكم ثم رفع ذلك القاضي وان يوافق راى القاضي امضاها والاردما لان  
الحكم مر له القاضي في حقها لانها رضيا حكمه فنقد حكمه في حقها ولا يرد واحد منها على  
ابطاله اما في حق القاضي لم يعد لعدم الولاية عليه فيتوقف نقاد على اجازته لان حكمه لا يبطل  
راى القاضي بخلاف القاضي اذا قضى فصل مجتهد فيه حيث سعد على الكل لان له  
ولاية على الكل فنقد في حق الكل وبصر الكل مقضيين عليهم واليه اشار في الكتاب فقال  
لانه صلح يريد به مر له الصلح في حق القاضي وفي حق غير المحكمين ما في حق المحكمين قضا لا ترك  
ان القاتل مع الولي في قتل الخطا اذا رضيا حكم حكم بينهما فقضى بالديه على العاقلة لا ينقد  
حكمه عليهم فان رفع الى القاضي فامضى ثم رفع الى اخرى يرد القضية الاولى النقذ القضية  
الاولى لان امضا الثاني نفد في حق الكل وكذا اذا ابطال الاول حكمه ليس لاحد بعده ان  
نفذ ولو كان الحاكم نصرا نيا او عبدا او صبيبا والذان حكما مسلمين جرين او عبدين  
فرفع الى قاضي المسلمين فاجاز حكم بينهما ثم رفع الى اخرى يرد بطلان القصصه الاولى  
ابطالها لان حكم الحكم سعد في حقها الحكم القاضي في حق الكل ان لو كان اهلا وليس  
باهل بالاجماع فكان حكمه باطلا بالاجماع فلا سعد بالاجاه ولو ان قاضيا امر حلا  
ان يقضي من اثنين فقضى لم يجر الا ان يكون الخليفة ودولاه ان يولى للقضا من اجبته  
امر بالقضا لا بتفويض القضا وهذا لانه مر له الرسول عن جماعة المسلمين لما تولى اليه



لا عهد عليه وان الخليفة اذا مات لم ينحل قضاة ولا سائر خلفائه والوكيل الامك التوكيل  
 الانطلاق الموكل قال رسول اولي فان ولاه صرحا او بطريق العموم بان قال باصنعت من هو  
 جابر ملك الابه كما لو قال الموكل ذلك لو كيلة وهذا لان القضا حجاج الى الراي ومثله  
 براه لا راي غيره وبعد ما قلد غير لملك عزله لان الثاني بصر قاضيا من جهة الخليفة لا  
 من جهة لانه بمنزلة الرسول الا ان يقول له الخليفة ول مشيت واسبدل مشيت وهو  
 كالوكيل لا يوكل فان قيل له الموكل اعلم براك صح توكيله وبصر الثاني وكيل الموكل ينحل  
 الاول والثاني موت الموكل ولا ينحل الثاني موت الاول وكذا لو عزل الموكل الاول  
 لا ينحل الثاني وملك الموكل عزل الاول والثاني الاول ان ينحل الثاني لانه من  
 ورايه فان استخلف بغير اذن الامام فحكم لم يجر فان اجاز القاضي ذلك نظر فان كان  
 من جور حكم بين الخصمين لو كان قاضيا جاز تنفيذ القاضي لا لما لم يجر امر القاضي اياه لعلم  
 اذن الخليفة كان الامور فيما يقضي عمر له الحكم فاذا وجد منه شرط القضا نقد بالاجابة  
 وان كان من لا حور قضاة عليها لو كان قاضيا نظر فان كان ممن يختلف فيه الفقهاء  
 رحمهم الله مثل المحدود في القذف جاز امضاؤه وان كان ممن لا يختلف الفقهاء فيه فان  
 كان عبدا او صيبا او نصرانيا او هاما لم يجر لانه اذا لم يؤذن له بالاستخلاف صار  
 الحال بعد الاستخلاف كالحال قبله وقبله لو قضى وهو اهل القضا توقف نقاه  
 على الاجابة وان لم يكن اهلا لم يتوقف كذلك هنا وقيل هذا ان كان الامور ممن  
 يصلح قاضيا ولم يامر الخليفة بالاستخلاف اذا فعله خليفة لا يحضرته فان فعل  
 يحضرته جاز استحسانا لان تمامه براه كالوكيل اذا وكل غير حتى باع محضته والله اعلم

### باب ما سعي للقاضي

ان يضعه على يد عدل وما لا ينبغي وما تجبر على نفقته وما لا يجبر اصل الباب ان نفقه  
 المرأة حب اذا احساسها الحق الزوج وطبا او استماعا اخر اما استحقاق النفقة

ولم يولد تعالى اسكنوهن حيث سكنتم من وجدكم وفي قرأه ابن مسعود رضي الله عنه اسكنوهن  
 من حيث سكنتم وانفقوا عليهن من وجدكم وقرأه لا يحلف عن روايه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فدل ذلك على وجوب النفقة وقال الله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف  
 وقال الله تعالى وما اتفقوا من امرهم وقال عليه السلام او صيكم بالنساء خيرا الى ان قال فان  
 لهن عليكم نفقتهن وكسوتهن بالمعروف وقال عليه السلام لهن من امرأة لبي سفيان رضي الله عنه  
 خذ من مال لبي سفيان ما يكفيك وولدك بالمعروف والمعنى فيه انها محبوسه لحقه ومنفعة تعود  
 اليه مفرعة تقسمها له فيكون كفايتها في ماله كالقاضي لما فرغ نفسه لعمال المسلمين كانت  
 نفقته في بيت مال المسلمين وعامل الصدقات لما فرغ نفسه لعمل المساكين استوجب كفايتها  
 في مالههم وكالوصي والمضارب اذا سافر مال المضاربة ولا يحتاجها الى الاتفاق على  
 ولا بقدر على الكسب والاتفاق اما العجرا او لكونها محبوسه لحقه فيجب عليه واما حواها  
 بازاء الاحساس لانها لا تحب لمجرد العقد فان الصغرة لا نفقه لها وكذا الامه ذات  
 اذا لم يبيوها المولى مع الزوج بيتا وان وجد العقد ولا يجب بازاء الوطى فان الحايض ذات  
 والرتقا والقرنا والمجنونه والكبر التي لا يمكن وطبها يستحق النفقة فكان المختبر في اجاب  
 النفقة احتباسا بسفع به الزوج انتفاعا مقصودا بالنكاح وهو الجماع او اللطاع  
 وانه حاصل في هذه الصورة ولا فرق في طاهر الروايه بينها اذا مرضت في بيت الزوج  
 او اصابتها في بيته ما منعه من الوطى ورفت اليه كذلك اذا لم يكن مانعه نفسها منه  
 بخير حق وروى عن النبي يوسف رحمه الله في الرتقا والمرضة التي لا يمكن وطبها انه  
 لا نفقه لها قل ان سفلها الزوج الى بيته وان نقلها الى بيته مع علمه بذلك فليس له  
 ان يرد لها ولها النفقة وان نقلت الى بيته من غير رضاه فله ان يرد لها الى اهلها  
 لان التسليم الذي اقتضاه العقد من غير مانع من الوطى ولم يوجد فكان في التسليم نوع  
 قصور وخلل فلا يستحق النفقة بخلاف ما اذا رضى الزوج لانه رضي بالتسليم القاصر بخلاف



الصغير التي لا يجمع لان هناك المنفعة فائقة اصلا فكان له ان يرد لها فلاحب النفقة حتى  
 لو كانت الصغير بحاله فصلاح لمنفعة الخديعة والاستسنان فقلها الزوج الى بيت نفسه  
 ليس له ان يرد لها ويستحق النفقة فكانه اعتبر بمنفعة الاستسنان على هذه الرواية وعمر  
 رحمه الله في الرضا كقول لي يوسف رحمه الله بينا اذا مرضت في بيته  
 وبينما اذا حولت الى بيته مريضة فقال اذا حولت اليه مريضة له ان يرد لها ولا نفقة لها  
 واذا مرضت في بيته فليس له ان يرد لها ولا نفقة الا ان ينطاول قال لان النكاح  
 يعقد للصحة والالفة وليس من اللفة ان يمنع من الاتفاق او يرد لها بقليل مرض فاذا تنطاول  
 فهو بمنزلة الرضا الذي لا يزول عاى فصار كما لو كانت صغيرة لا يجمع مثلها ثم اذا  
 فأت الاحتباس المستحق للزوج ان كان من جهة الاستسنان النفقة لان النفقة واجبة  
 لها لوجود سبب الاستحقاق الا ان الزوج يرد اسقاط ذلك عن نفسه فلا يقدر  
 على ذلك وحل الاحتباس بما قدر او ان فات لا معنى من جهة الزوج يستقط النفقة  
 على رواية الاصل والجامع ورواية الخصاف وعلى رواية لي يوسف وهو اختيار القاضي  
 الامام للسفك لها النفقة والحاصل ان على هذه الرواية المسقط فوات الاحتباس  
 مرجعها وعلى رواية الاصل الفوات لا من جهة الزوج وهو الاصح لانه اذا لم يكن جهته  
 لا يمكن ان يجعل ذلك الاحتباس بما قدر او بدونه لا يجب النفقة وهو نظرعصب  
 المستاجر فانه يسقط الاجرة لفوات التمك من الانتفاع لا من جهة المستاجر وانما يجب النفقة  
 جزواجز والوجود الاحتباس جزواجزا كالاجرة في الاجارة والسكنى وقع في وجوبها  
 الاجب لانه لا يحاط في اجارها كسائر الحقوق المالية وجرواخران الاحتياط في باب الزوج  
 لصيانتها عن التصرف بغير حق واجبا لا الاصل والايضاح الحرمة والسر عظم حرمة  
 حتى اوجب القتل على تناولها بغير حق اذا كان محصنا والجلد ان لم يكن محصنا  
 ووجب المال على تناولها بحسبه الحل وسببته مع رضی صاحب الحق لعدم وجوب

المال ونفسه اذا عرفنا هذا قال محرمه الله رجلا ان شهدا على رجل انه طلق امراته ثلاثا  
 وقد دخل بها وهي يدعى شهداء ثم او بقول لا ادرك الزوج يحذر بقول شهداء ثم  
 من غير دعوى وسعى للقاضي ان يمنع الزوج من الدخول عليها ولا يخرجها من منزلها وحل  
 معها امرأة امسه منع الزوج من الدخول والخلو بها الى ان تزكى المشهود اما الحياء  
 فلانه يدعى اباحه الوطى بانكار الطلاق وقد قامت البينة على حرمة الوطى وامر العرج  
 امر مستعظم شرعا فيجتأ طرفيه منعه من الدخول عليها لانهم ان كانوا كاذبه فهي امراته  
 فلا منع وان كانوا صادقه فهي اجنبية والمنع منه واجب فمع وان كان عدلا لان  
 العدل انما يمنع عن الجرام اذا كان يعتقد حرمة وهو منكر لها ولان الحجة قامت  
 من وجه دون وجه لان الشهود عدول في الظاهر لكن العدالة لم تظهر حقيقة فكما  
 ان القاضي ينتظر الزكية نظر للزوج ولا يصح بالطلاق ينبغي ان يحول بينهما بطرا حتى  
 تعالى واما عدم الاخراج من المنزل فلان اسقيا حرمة اخراجها لانها معتدة او  
 منكوجة ويحقق الزوج عليها لانها منكوجة او معتدة وكيف ما كان فالنفقة واجبة  
 عليه فرق بين هذا وبين الزوج اذا طلق امراته ثلثا حيث يحل بينهما ستره ليصير  
 حايلا ولا يجعل معها امرأة امينة لانه معتقد للحرمة فلا حاجة الى منعه اياها  
 يعتقد الحل ونفقة الامينة في بيت المال لان الحيولة يثبت احسا طالحا الله تعالى  
 والصالحه عامله لله تعالى فيكون نفقتها في بيت المال كالقاضي وغيره وكذلك لو شهد  
 واحد عدل لما قلنا ثم سأل القاضي عن الشهود فان زكيت فرق بينهما والاردت  
 على الزوج فان طالت المسئلة عن الشهود وطلبت من القاضي ان يقرض لها النفقة او  
 كانت لها نفقة مفروضة كل شهر فرض لها القاضي النفقة وامره باعطاء المفروض لانها  
 ان كانت مطلقة كانت معتدة فيستحق النفقة وان كانت غير مطلقة كانت منكوجة  
 ممنوعة عن الزوج لان من جهته فينبغي ان لا يستحق النفقة الا ان النفقة كانت



واجبه بقدر وقوع الشك في موقوفها فلا يسقط فان مضت اليها العدة ولم يترك الشهود لم يقض لها  
بعد ذلك لان نفقة لا تاتي قسما انما الاستحقاق للنفقة مطلقا كانت او منكوحة اما اذا كانت معتدة  
فلا تملك انقصت عدها واما اذا كانت منكوحة فلفوات الاحتباس لامرجه الزوج فان  
قبل اذ لم يرد المرأة الطلاق فهي لا تمنع نفسها منه فلما اذا لا يجب النفقة قلنا في سقوط  
النفقة لا يفتقر الحال بين منعهما نفسها وبين منع غيرها الا ان رجلا لو حيل بينه وبين  
امراته حتى لا يكون فيها عليها فلا نفقة لها لما ذكرنا فان عدلت البينة بعد اخذت  
سلم لها ما اخذت وان لم يزل رجوع الزوج عليها بما اخذت من النفقة لان في الوجه الاول  
غير انما استوفت نفقة العدة وهي حقها وفي الوجه الثاني طهرتها كانت منكوحة الزوج  
ممنوع عن الاستمتاع بها والجلس في النكاح انما كان حقا للزوج ليتمكن من الاستمتاع  
بها فاذا كان ممنوعا من ذلك لا يستحق النفقة وظهر ان القاضي اخطا في القضا ففرد  
ما نصب ان كان قابلا ومثله ان كان هالكا وكذا ما اكلت في بيت الزوج بغير امر  
لانه سألها اكلت بغير حق وما اكلت باباحته لا بطريق فرض النفقة لا يرد ولا  
شي عليها كالمهبة والصدقة استشهد رحمه الله فقال الا ترى ان القاضي لو  
فرق بينهما بشهادة الشهود وقد كانت لها نفقة مفروضة مقدرة كل شهر ثم علم  
ان الشهود عبيد وردت على الزوج لاشي لها من النفقة لما مضى لان الزوج كان ممنوعا  
من جبهه ثالث كذلك هنا ولو ان امرأة لها نفقة مفروضة هل زوجها فربها  
رجل وهي كارهة مردها فلا نفقة لها لما مضى لفوات الاحتباس لامرجه وروى  
عمر بن يوسف انها تستحق فرق بينهما اذا اصرار الزوج ممنوعا من جبهه القاضي  
وبينا اذا اصرار ممنوعا من جبهه الغاصب والفرق ان المنفعة في منع القاضي عابدة  
اليها وهو صيانة فرجها عن الجرام عسى حتى لا يسقط احصائها بالوطء الحرام  
فصار كان الزوج منع جبهتها فاما منفعة منع الغاصب لا يعود اليها حتى يحل لمنعهما

فلم يسقط نفقتها وجه طاهر الرواية ما ذكرنا ان الزوج صار ممنوعا لامرجه فلا يصح  
المنع كلا منع فلا يحقق سبب وجوب النفقة وكذلك اذا احتسبت بالدين فلا نفقة لها  
لعدم المنع من جبهته وقال ابو يوسف رحمه الله في الامالي ان لم يمنع الزوج عن الدخول  
عليها في السج فعليه نفقتها لانه قوام عليها فرفع على قوله في التفتا في هذا اذا  
حبست قبل النقلة الى بيته فاما اذا حبست بعد النقلة وبعد افضاء القاضي لها  
النفقة لا يبطل نفقتها لان التسليم قد وجد والمنع حصل بعارض امر غير معتاد  
اليها فلا يؤثر في إسقاط حقها كالحيض وهذا كله اذا كانت محبوسة في دين لا يقدر  
على الاداء فان قدرت على الاداء فلم يفعل فلا نفقة لها لان المنع مضاف اليها اما على  
طاهر الرواية لا نفقة لها في جميع الوجوه لما قلنا ولو حبس الزوج وهو يدرك على الاداء  
اولا او حبس ظمنا او هرب او اسر كان لها النفقة لان الاحتباس فاقطع معنى فيه  
ومن جهته ولو خرجت حاجا محرم فلا نفقة لها لانه منع من الاستمتاع لان جهته وليس  
بقيم عليها وقال ابو يوسف رحمه الله ان حجت قبل ان يسلم نفسها فلا نفقة لها وان كان  
بعد فلها النفقة هكذا ذكر القدر رحمه الله وذكر الخصاص رحمه الله مطلقا انه  
لا نفقة لها كما اطلق في الجامع فيجتمل ان يكون ما ذكره قول محمد رحمه الله لا يوجب  
رحمه الله انه لما دخل بها فقد وجد التسليم والمناخ اذا الفرض وهي مضطرة في ذلك بخلاف  
ما لو لم يسلم التسليم وجه قول محمد رحمه الله ما قلنا بخلاف ما لو صلت او صامت  
عن رمضان فرفع على قول لي يوسف رحمه الله فقال نقرض لها نفقة الحضر دون السفر  
يعني يعتبر ما كان قيمه الطعام في الحضر لا ما كان قيمته في السفر لان هذه الزيادة  
انما يلزمها بالمنفعة تحصل لها فلا يكون عليه كاللوا ولهذا لا يجب عليه الكراهة  
ليس من نفقة الحضر ولو اقامت هناك مدة لا يحتاج اليها بطلت نفقتها لانها  
غير مصطنة في ذلك فصارت كالناسر والمأمور بالحج ولو طلبت نفقة مدة الذهاب



والحي لم يكن لها ذلك وتعظيمها نفقة شهر لان الواجب لها نفقة اقامه دون السفر  
ونفقة الاقامة يفرض لها شهر فاشهر فان تعادلت احدى ما بقي هكذا ذكر القدوري  
وتأويله اذا كانت لها نفقة مفروضة لان نفقة الزوجه لا يصير ديناً الا بالقضاء والوصي  
عندنا وان حج الزوج معها فلا النفقة عليه بالاتفاق لان لم يصرف منوعاً عن الاستمتاع بها لكن  
جب نفقة المحصر ولا يجب غلا السفر ولا مونه السفر لما قلنا وروى عن علي بن يوسف <sup>رحمه الله</sup>  
ان المرأة اذا ارادت حجه الاسلام يوم الزوج ان يخرج معها وسوق عليها صبيته تحت  
فلين عليه نفقة حتى يطيق الجماع وان كانت في بيت زوجها لان الزوج موعود عنها لا  
من جهته واحتلف المشايخ رحمهم الله في بلوغ الصغير مبلغ الجماع قال بعضهم تسع سنين  
لان النبي صلى الله عليه وسلم بنى عابسه رضي الله عنها وهي بنت تسع سنين والاعضاء  
بلغت تسع سنين فقد بلغت مبلغ الجماع وان بلغت خمس سنين لا وان كانت ستة  
سنين او سبع سنين او ثمان ينظر ان كانت عليه صحمه فقد بلغت مبلغ الجماع والا  
فلا وقال بعضهم لا اعتبار بالسن بل بالحسنه وان كانت يصلح للقبلة والمعانقه اختلف  
المشايخ رحمهم الله في وجوب النفقة وهنا من على انها لا يجب بالم يبلغ الجماع قال  
الفقيه لوالد للثمن رحمه الله في ايمان الفتاوى الظاهر انها لا يبلغ مبلغ الجماع حتى يبلغ  
تسعا قال ربه باخذ فرق من نفقة المنكوحه والمملوكه الصغيره والفرق ان نفقة  
المنكوحه انما يجب بسبب الاحتباس المستحق بالنكاح فانما يجب اذا حصل له متعه  
من افع النكاح لان الاحتباس ما كان مطلوباً بعينه بل لغيره وهو منافع النكاح  
فكانت العبره لحصول منافع النكاح على الخصوص وذلك الوطى والدواعي  
الصغيره التي لا يصلح للجماع لا يصلح للدواعي فصار الفوات لمعنى فيها فكان كالنساء  
اما نفقة المملوك يجب لاجل الملك فقط وذلك لاختلاف الصغير والكبر ولو كان الزوج  
صغيراً لا يطبق الجماع والمرأة كبره فلها النفقة ان لم يكن مانعه نفسها لان الاحتباس

نا  
امانات لمعنى صحمه فلا يستطدح اذا لو كانا صغيرين لا يطيقان الجماع ولا نفقة لها  
حتى يصير المرأة الى حاله التي يطيق لان المانع حائل لمعنى صحمه او الكبر في اليأس كحل  
المنع من قبله كلام منع فالمنع من قبلها قائم ومع قيام المنع من قبلها لا يستحق النفقة وهذا لان  
لا امتناع انما يضاف الى المانع اذا وجد المقتضى وهناك يوجد المقتضى وهو تسليم نفسها  
ووجود الحبس المستحق فكان مضافاً اليها لا اليه ولو زوج امته من رجل لم يكسبه النفقة  
حتى تبويها بنتاً ويدفعها الى الزوج وتفسر التبويه ان كل المولى من الامه وزوجها  
في سر الزوج ولا يستخدمها لان المعتبر في استحقاق النفقة بغيرها نفسها التي  
لمصلحة الزوج ولا يجب التبويه على المولى لان حقه في استخدامها باق وفي التكلف  
بالتبويه ابطال حقه ولو نواها هم بداله ان يستخدمها فله ذلك لبقاء حقه في الخدمه  
فاذا استخدمها لم يحل بغيرها وبغير الزوج فلا نفقة لها لفوات ما كان يجب به النفقة  
كما في الناصر فان قيل لما كان للمولى حق استخدامها وجب ان لا يبطل نفقتها  
كالحره اذا حبست نفسها للصدوق بعد التسليم قلنا في الحره التقويت من جهه  
الزوج حيث امتنع من ايفاء الزمه وهناك من جهه المولى حيث شغلها بخدمته او ق  
اعتبرنا الصورتين بالابتداء فان الحره اذا امتنعت من النقل الى بيته لاستيفاء الصداق  
كان لها النفقة والمولى اذا لم تبويها بيتاً مع الزوج لا نفقة لها فكذلك لا نفقة لها  
المرأة اذا امتنعت نفسها من الزوج او اب ان يتحول الى منزله او الى حيث يريد  
من البلدان وقد اوفاها مهرها فلا نفقة لها لانها ناسره قال الخصاص <sup>رحمه الله</sup>  
الناسره هي الخارجه عن منزل زوجها المانعه نفسها منه لانها اذا كانت مقيمه  
فالظاهر انه بعد على تحصيل المقصود منها فلا يوجب ذلك بطلان نفقتها  
واما لا يستحق الناسره النفقة لان الله تعالى امر مع حظرها في الصبحه بقوله عز وجل  
واهمجروهن في المضاجع فذلك دليل على انه يمنع كفايتها في النفقة بطريق الاول



لان الخط في الصحبة لها وفي النفقة لها خاصية ولا نهنا انما استوجب النفقة بتسليم  
نفسها الى الزوج ونفقتها نفسها المصالحه فيها لمنع يصير ظلمه هوته ما كان يجب  
النفقة باعتبارها وقيل لشرح رحمه الله هل للناسرة نفقة فقال نعم فقيل كم قال حارب  
من لا يبمعناه لان نفقه لها وان امتنعت من ذلك لقبض مهرها فلها النفقة لانها  
معه في الحبس بل الزوج هو الظالم والمفوت ولان النفقة حقها والمهر حقها فطالما  
احد الحقين لا يسقط حقها في الاخر وكذا لو لم يدخل بها في ظاهر الرواية الا في رواية  
عربي يوسف انها قبل الدخول اذا حبست نفسها لاستيفاء مهرها فلا نفقة لها  
فكانه على هذه الرواية اعتبر لوجوب النفقة اسماء لها الى بيته فاذا لم يوجد لا  
ابتدا اما بعد ما اسقط الى بيته وجب النفقة فلا يسقط الا بمنعها نفسها بغير  
حق وفي ظاهر الرواية بعد صحة العقد النفقة واجبه لها وان لم تنقل اليه  
لا تزك ان الزوج لو لم يطالبها بالانتقال اليه كان لها ان يطالبه بالنفقة فلذا  
اذا حبست نفسها لاستيفاء المهر هذا اذا لم يدخل بها فان دخل بها ولذا ذكر عند  
ابي حنيفة رحمه الله وعندنا ما لا نفقة لها بنا على ان عدم ما دخل بها ليس لها ان تمنع  
نفسها لاستيفاء المهر عندهما فكانت مبطله في المنع وعندها حق المنع لها انها سلمت  
نفسها برضاها فبطل حقها في الحبس كالباع ولا يبيعه رحمه الله ان الوطى يصرف  
في البضع المحترم فلا يجوز احلاؤه عن العوض فاذا منعت نفسها فقد منعت ما يقابل  
المهر فصح وهذا لان المهر عوض عن كل الوطيات منه العهر الا انه لجرها لانه مقام الوطى  
مهم مقام الوطيات في جميع العهر حتى الباطل فكل وطى وجد بمقابلته شيء من المهر  
كما في الركاة والقرأة في الصلاة وقال ابو القاسم الصغار رحمه الله هذا زمانهم اما  
في زماننا لا يملك ان يسافر بها وان اوفاه مهرها لان في زمانهم الغالب مجال  
الناس الصلاح فاما في زماننا ففسد الناس فالمرأة اذا كانت بين عشيرتها فالزوج

لا يقدر على ان يظلمها ومضى نقلها الى بلد اخر ظلمها ومن له هله ان يخرجها من البلد الى غيره  
او على العكس قال ذلك ليس بسفر واخراجها الى بلد اخر سفر وكل فرقة جات من قبل  
الزوج بمعصيه او غيرها كما اذا اطلقها او اختار الفسخ في خيار الله او غيّر الدخول  
بها او قبل امها او جات من قبلها بغير معصيه نحو ان اختارت نفسها في خيار  
البلوغ الى العتق او حكره فالنفقة والسكنى واجبتان مادامت في العدة  
لانها محبوسة بحقه فان منعه الحبس يعود اليه وهو صيانته ما به فاستحققت  
النفقة وكل فرقة من قبلها بمعصيه بان اريدت ولم يحبس بل كانت في  
بيته او قبلت ابن زوجها بشهره فلا نفقة لها وهذا الاستحسان والقياس ان يكون  
لها النفقة وان كانت الفرقة محرمة غيرها كما اذا قبلها ابن الزوج بغير اختيارها  
كرها فلها النفقة وجه القياس انها محبوسة بحق الزوج مادامت في العدة لان  
منعه الاحتباس يعود اليه فيستحق كما لو حصلت الفرقة منها بسبب ليس  
بمعصيه وجه الاستحسان ان الاحتباس لمنعه صيانته الما وان بقي لكن هذا البات  
حقيقه جعل كالعالم معنى ضروره انها قوت الاحتباس لمنعه الوطى ودواعيه  
التي هي مطلوبة بالنكاح فاذا قوت بسبب هو معصيه حوريت بسقوط النفقة  
التي هي جزا الاحتباس فاذا حوريت بسقوط النفقة سقط اعتبار الحبس القائم  
لمنعه صيانته الما ضروره فلم يبق الحبس اصلا تقدر ان لا يستحق النفقة بخلاف  
اذا وقعت الفرقة منها بغير معصيه لان الشرع لما اطلق لها نفوت ذلك  
لاحتباس لا يجوز ان يجازى بالحرمان فنقص النفقة بمقابلته ما بقي وهذا  
لان النفقة صله وعصيان مستحق عليه الصله لا يورث في بطلان الصلة  
اما عصيان مستحق الصله يورث في ابطاله ونظره الوارث اذا قبل الموت  
ان كان بحق لا يحرم على الميراث وان كان بغير حق لجرم فرقة المهر والنفقة



اذا حصلت الفرقة بسبب هو غير معصية حيث يسقط المهر ولا يسقط النفقة والفرق  
ان المهر انما يجب بازالة ملك البضع وقد قوت الملك كله قبل التسليم فلم يبق شيء من الميعود  
عليه فلا يبقى شيء من العوض فاما النفقة انما يجب بازالة الحبس وانما العدة هي شيء من الاحتباس  
لمنفعة صيانته ما به فلم يبق كل المعوض فيمكن ايضا العوض الا ان الفرقة اذا كانت بسبب  
هو معصية منها صار الحبس القيام كالعاقبة معنى لضرورة قال محمد رحمه الله في الاصل  
واذا وقعت الفرقة على وجه يجب النفقة ما دامت في العدة كانت منزله الزوج  
فما اسقط النفقة في النكاح اسقطها في العدة اراد به اذافات الحبس بان حبست  
بالدين في العدة او حب او هربت او عصها رجل او خرجت للحج او اريدت لانه  
لما فات حقيقة الاحتباس فقد فات منفعة صيانته ما به فلا يستحق النفقة فاما اذا  
لم يفت الحبس في العدة بان قبلت ابن زوجها في العدة لا يسقط النفقة لان الحبس لا يفوت  
ففي منفعة صيانته ما به فاستحققت النفقة بخلاف ما اذا قبلت حال قيام النكاح حيث  
يسقط النفقة لانها قوت الاحتباس الثابت لمنفعة الزوج وهو الوطء ودواعه فحوت  
بالحرمان وهذا لان التقييل موجب للحرمة والمحرمة فكان سافيا للنكاح فيضاف الفرقة  
اليها اما بعد الطلاق الباقي هو النفقة والحرمة لا ينافيها فيبقى الا ترى انها لو قبلت ابن  
زوجها في مرضه في النكاح حرم عن الميراث ولو قبله في العدة لا حرم وهذا اذا حبست  
المرتدة في العدة اما اذا لم يحبس وهي بيته لا يسقط النفقة بخلاف ما اريدت حال قيام  
النكاح لما ذكرنا فلما ارتدت وحبست حتى سقطت النفقة لم رجعت الى الاسلام  
فلهذا النفقة والسكنى لان استحقاق النفقة كان باسالكه السكنى سقطت كان يعارض  
وهو الحبس بالرد حتى سوب وقد زال كما لو نشرت ثم عادت الى منزله بخلاف ما لو ارتدت  
وهي منكوحه حتى وقعت الفرقة وسقطت النفقة ثم اسلمت فانه لا يعود النفقة والفرق  
ما ذكرنا ان الفرقة في النكاح وقعت بسبب مضاف اليها وهي معصية فسقطت العدة اصلا

اما هنا فمرسب الوجوب لكن امسح في بعض المدة يعارض وقد زال وان لحقت بدار الحرب  
ثم اسلمت او سبيت فاعتقت فلا نفقة لها لان بالحق سقطت العدة حكم الانتقاء  
العصمة بتباين الدارين فصار كما لو سقطت بمضي المدة وهذا كله في الطلاق البائن  
والثلاث اما اذا كان رجعي فالمعتدة في الطلاق الرجعي اذا وطئها ابن الزوج وهي  
مطووعة او قبلها او ارتدت فحبست او لم يحبس فلا نفقة لها لان الفرقة ما وقعت  
بالطلاق فيكون الفرقة بسبب منها وهو معصية فيسقط النفقة واذا خرجت المعتدة  
من منزله يسقط نفقتها فان عادت الى منزله فلها النفقة كما في حال قيام النكاح  
لان العدة حلف عن الزوجية وهذا الاحتباس غير الاحتباس الثابت بالفكاح لانه  
ناكح حق الشرع ولو كانت ناسرة وقت الطلاق وعادت الى بيته بعد الطلاق يستحق النفقة  
لما ذكرنا ان نفقة العدة انما النفقة النكاح فيكون هذه الحالة معتبره حال قيام النكاح  
واذا اطلق امراته طلاقا باينا وهي امه وقد كان بواها المولى سافيا للزوج بعهدة العدة  
فان اخرجها المولى لخدمته وهي في العدة لا نفقة لها كالحرة اذا خرجت من بيت العدة  
فان اعادها الى منزله فلها النفقة لما قلنا اما اذا كانت قبل الطلاق في بيت المولى  
وطئها الزوج ثم عادت الى بيته بعد الطلاق فلا نفقة لها عند علمائنا الثلاثة  
وعند زفر لها النفقة كاستخدامه اياها بعد الطلاق وهذا لان سقوط النفقة يعارض  
فاذا زال العارض صار كان لم يكن وصار كالحرة اذا كانت ناسرة وقت الطلاق  
ثم عادت الى منزله الا انا نقول باعتبار العدة سفي ما كان باسا ولا يستلزم ان يكون باسا  
لان الثبوت ابتدا استدعى قيام الملك مطلقا وثبوت نفقة العدة عند الفرقة فاذا كانت  
في بيته عند ذلك كانت مستحقة للنفقة فسفي بقاء العدة وان اعترض مسقط ثم زال  
صار كان لم يكن واذا لم يكن مستحقة عند الفرقة فلو وجبت في العدة كان هذا التباين  
النفقة ابتدا وهذا المعنى وهو ان المقصود من التبوية فراغها للقيام بمصالح الزوج



ذلك اما يكون في حال قيام النكاح فاذا ابرأها في تلك الحالة استحققت النفقة فسمى اما  
التبويبه به لا يحصل هذا المقصود فلا يجب فلا سفي خلاف المباشرة لان النكاح  
في حق الامه حار والطلاق لم يكن سببا لوجوب النفقة لانه لم يكن سببا لوجوب الاحتباس  
ولم يزل الواراد الزوج ان يعيدها الى منزلها وغيره من المولى لم يكن له ذلك بالطلاق  
زال النكاح من وجهه وفي وجه فاذا اعادت الى بيته وحقق الاحتباس ان صار النكاح  
سببا مرجح هو باق فمن حيث انه زائل لم يضر سببا فلا يصير سببا بالشك اما في حق  
الحره النكاح حاله الطلاق كان سببا لوجوب النفقة لانه كان سببا لوجوب الاحتباس  
ولم يزل الواراد الزوج ان يعيدها الى بيته كان له ذلك ساتا وابت الا انها بالنسبة  
فوتت الاستيفاء على الزوج فحورست بالمنع والاستيفاء ايضا فاذا اعادت الى بيته فقد تمكن  
الزوج من استيفاء ما عليها فيتمكن المرأة من استيفاء ما عليه ايضا لان الحره مستحقة في اصل  
النكاح والعارض المسقط في حقها عند القرقة وبعدها سواها اذا زال ذلك بخلاف  
الامه وخلاف المولى اخرجها المولى من منزل الزوج بعد الطلاق اعادها لان النكاح حاله  
الطلاق كان سببا لوجوب الطلاق والسقوط بعارض وقد زال كما في الحره وان كان  
طلاقا رجعيا قبل ان يتوبها المولى كان للسيد ان يأخذ الزوج حتى يتوبها سائبا للمولى  
ان يحل منها وبينه في منزلها لان الطلاق الرجعي لا يقطع النكاح وان كان باسا ليس له  
ذلك لانه محرم الوطى وكذا لو طلقها طلاقا رجعيا ثم اعتمها المولى كان لها ان يطالب  
الزوج بان يتوبها سائبا وينفق عليها لانها ملكة امرت نفسها وان كان باينا ليس لها ذلك لما  
قلنا ولو شهد شاهدان على رجل انه طلق امراته قبل الدخول بها والزوج يحرم منع  
القاضي الزوج من الدخول عليها فطلبت النفقة حتى يسأل عن الشهود فلا نفقة لها  
لان الشهود وان كانوا صدقوا فهي ليست منكوحه ولا معتدة وان كانوا كذبة فهي  
منكوحه الا ان الزوج صار ممنوعا عنها لامرجهته ذلك مسقط للنفقة واذا سقا

لعدم الاستحقاق لا يصح امره دخل بها زوجها فترقت مرضا مع الجميع فلهما النفقة  
وكذا الرتقا لوجهين احدهما انه بقي للاحتباس لنتفقه الدواعي بها <sup>بهاو الثاني</sup>  
ان النكاح عقد عمر والعمر لا يخلو عنه عادة كالحيض فلا يمكن التحريم عنه فصار النكاح  
مرجحا بالمرض حقيقه كالتفاهم معنى فاستحققت النفقة بخلاف ما لو استاجر عبدا  
فمرض بعد ما سلمه الاجر الى المستاجر فانه كط الاجر بقدر المرض لما ذكرنا ان  
النكاح على الالفه والموده بخلاف الاجاه ولان الاجاه عقد موقت وتقدر ان  
على وقت لا مرض فيه اما النكاح عقد عمر فلا تقدر ان على ذلك نظير المرأة اذا كان  
عليها صوم شهرين متتابعين فحاضت في خلال الصوم لا يلزمها الاستقبال  
ولو مرضت يلزمها الاستقبال لانها لا تقدر على صوم شهرين لا حيض فيها وتقدر  
على صوم شهرين لا مرض فيها ولو ادعى رجل على امرأة زكاحا وهي محدة واقام البينه  
لان نفقه لها على الزوج لانه سر انها منكوحه ممنوعه عن الزوج لا نفقه وان ادعت  
امراه على رجل انه تزوجها وهو محدة واقامت البينه لان نفقه لها في هذه المساله لان  
النفقه لم يكن واجبا لها سفير فلا يجب بالشك بخلاف الطلاق على ما ذكرنا ثم  
ورع على مسله النكاح فقال ان رأى القاضي ان نفق لها بالنفقة لما رأى فيه  
من المصلحة ينبغي ان يقول لها ان كنت امراته فقد مرضت لك نفقه كل شهر كذا  
ويشهد على ذلك فان اسدات على الزوج فان عدلت البينه احذبه بتلك النفقه لانه  
تسألها كانت منكوحه ممنوعه بفعل الزوج وهو حجوده وان لم يعدل لم يكن لها عليه  
شي ولو ان احثين ادعت كل واحد منهما على رجل انه تزوجها ودخل بها وهو محدة  
واقامت كل واحد منهما البينه على امرله فطلبت النفقه في هذه المساله جعل  
القاضي لهما نفقه امره واحد وعلى قياس المسله الاولى ينبغي ان لا يفرض لوقع  
الشك في الوجوب لكل واحد منهما والفرق ان هنا احدهما البينه بعد اعلابا



يستاحد ... يرى يكون بينهما فان عدلت البيتان  
بشيء حل عدها بالمهر الذي ادعت استحسانا والقياس ان حكم لكل واحد نصف  
المال الذي قامت عليه السبه وبالاقل من نصف المال الذي قامت عليه اليينه ونصف  
غيره مطلقا وان قامت احداها بينه على اقرره بالدخول دون الاخرى قضى للدخول بها  
بالمهر الذي قامت عليه اليينه ولوم يدع كل واحده الدخول والشهود لم يتعرضوا لاقترار  
الزوج بذلك يعرف سبه وبينهما او يكون لها نصف المالكين بينهما وعلى قول الفقهاء لجمع  
رحمة الله ينبغي ان لا يقضى لهما بشي حتى يصطلى على احد نصف كل واحد من المالكين بينهما والله اعلم  
باب ارتداد المرأة عن محمد رحمه الله

الباب على الاصل الذي حله في الباب المتقدم وهو ان البيئونه متى جات قبل الزوج  
لمعصيه او غيرها ومن قبل المرأة بغير معصيه كان لها النفقه والسكنى مادامت  
في العدة وكل فرقة جات قبلها لمعصيه لم يكن لها النفقه وكان له السكنى لان  
النفقه حقها والسكنى حق الشرع والمرأ اذا جازى بحبايته على ابطال حقه ولهذا لو اختلعت  
على ان لا نفقه لها يصبح ويستقط النفقه عنه ولو اختلعت على ان لا سكنى لها فعليه السكنى  
لان خروجها ميتة بمعصيه واشتراط المعصيه في الخلع باطل حتى لو ابرأت زوجها  
من مؤنة السكنى ورضيت ان يكون في بيت نفسها او يلزم مؤنة السكنى صح ويلزمها  
مؤنة السكنى ولا يحل لها الخروج لان التزام مؤنة السكنى حقها الانزى ان في المهر الزائد  
على العشرة لما كان حقها بممكن واستقاطها ولا يمكن واستقطاع العشرة لانها حق الشرع  
كما لم يذكر محمد رحمه الله في الاصل هذا الباب لانه ذكر بعض مسائل هذا الباب في الباب المتقدم  
والبعض في المبسوط وذكر صاحب الكتاب رحمه الله اذ عرفنا هذا قال محمد رحمه الله  
امراة اردت ع الاسلام ثم اسلمت او لم يسلم فلا نفقه لها ولا سكنى وكذا لو قبلت اب

ودوام الخايه ليس بشرط لك <sup>يحت رجل</sup> فاختارت نفسها فلها النفقه لان الشرع اطلق لها التقويت <sup>في الجوارح</sup> بالحرمان لو سقطت النفقه انما يسقط لعدم السبب وقد وجد السبب وهو الاختباس في العله لحق الزوج <sup>محوسبان</sup> اسلم الزوج وانت هي نفرت <sup>منه</sup> فلها النفقه لان البينونه حصلت <sup>مجهتها</sup> بفعل هو معصيه ولو كانت هي المله فلها النفقه لان البينونه حصلت <sup>مجهتها</sup> الزوج <sup>ه صبيه</sup> زوجها <sup>ها</sup> ودخل بها فادر كثر واختارت نفسها فلها النفقه لان الفرقه <sup>حصلت</sup> مجهتها <sup>بغير</sup> معصيه وكذلك <sup>ان كانت</sup> هو الصبي فبلغ واختار الفرقه مجهتها الزوج وكذلك الزوج يتزوج المرأة وهو غير كفو فيدخلها بهام يفرق <sup>سها</sup> امرأه طلقها زوجها ثلثا او واحده باينه فلم يطلب <sup>النفقه</sup> حتى انقضت العله لم تكن لها بعد ذلك نفقه لان النفقه لا يصير دينا الا بالقضاء ولم يوجد ولان نفقه العله لا يكون الا كنفقه النكاح <sup>ومر</sup> لا يصير دينا الا بالقضاء او الرضا عندنا وعند السافعي رحمه الله نفقه النكاح يصير دينا والمسونه لان نفقه لها عندنا فلا يصير دينا لان وجوبها بالعقد فلا يحتاج الى القضاء والرضى في صيورها دينا بعد العقد كالمهر او لان وجوبها باعتبار قيام الزوج عليها بعد العقد او عوض عن الاحتباس في سنته لمنفعه يعود اليه ولهذا الوفا <sup>بالاختيار</sup> بالنشور لا يجب وقد قرر القيام عليها والاعراض يصير دينا بغير قضا ولا رضى <sup>مضى</sup> تحقق سببه كالأحرار والمولى ان النفقه صله والصلات لا يتأكد بنفس العقد مالم ينضم اليها ما لو كرها كالهمبه والصدقه لا يتم الا بالقبض وبيان الوصف ان النفقه ليست بعوض عن البضع فان المهر عوض عنه ولا يستوجب عوضا عن عرش واحد يعود واحد لان ما هو عوض البضع يجب حمله لان ملك البضع <sup>يصل</sup> للزوج



في كتابه ان يتون عوضا عن الاس  
بذلك يصرف في ملكه  
عليه العوض تصرفنا ان طريقه ط  
او يقول انها عوض من وجه صله من وجه لانها يجب بازاء الاحتباس وفي الاحتباس  
ان كان حق الزوج من حيث الاستمتاع وقضا الشهوة واصلاح امر المعيشة ففيه حق  
الشهر من حيث تحصيل الولد وصيانته كل واحد منهما عن الزنى فمن حيث انه حقه  
امكن جعل النفقة عوضا عنه ومن حيث انه حق الشرع واقامه حق الشرع مستحق  
على كل انسان لا يصلح عوضا فلا يكون عوضا من كل وجه فمن حيث انها صله  
لا يصير دينيا الا بالقضا او الرضى كنفقة الاقارب ومن حيث انها عوض يصير دينيا  
اذا وجد القضا او الرضى عملا بالدليلين ولان هذه نفقة مسروعة للكفاية فلا  
يصير دينيا بدون القضا كنفقة الوالدين والمولودين لا يصير دينيا بمجرد مضي الزمان  
لكذلك هنا واما المبتوتة فلها النفقة والسكنى عندنا وعندنا لها السكنى ولا  
نفقة لها الا ان يكون حاملا وعندنا لم يلى رحمه الله لا نفقة لها واستدلنا بحديث  
فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت طلقتني زوجتي فلما لم يجعل لي رسول الله صلى  
عليه وسلم نفقة ولا سكنى وقال لو كنت حاملا كان لك النفقة الا ان انا تركنا ظاهر  
الحديث في حق السكنى بالاجماع ولا اجماع في النفقة فمضى على طاهر الا ان استدلل  
بما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال للمطلقة ثلثا النفقة والسكنى وهذا نص  
في الباب والمعنى ما ذكرنا انها محبوسة لحقه وما روى من الحديث طهر فيه كبار  
الصحابه رضي الله عنهم وقد روى ان زوجها كان اسامه بن زيد رضي الله عنه  
وكان اذا سمع منها هذا الحديث رماها بكل شيء فيه وعن عائشة رضي الله عنها  
قالت امرأة من العالم اى براوتها هذا الحديث وقال عمر رضي الله عنه لا يبيع  
كتاب ربنا ولا سنه نبينا يقول امرأة لا تدري اصدققت ام كذبت احفظت

ام نسيت سمعت

ان يقول للمطلقة الثلاث ساله صر  
في العدة وباويله ان ثبت  
وكل اخاه بان يتفق عليها خبير فان ذلك ولم يكن الزوج حاضرا ليقضي عليه بشئ  
والثاني انها كانت يديه اللسان على ما روى انها كانت يودى احماز زوجها حتى اخرجها  
فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تعبد في بيت ام مكتوم رضى الله عنها فثبت  
انه لم يجعل لها نفقة ولا سكنى ثم لا خلاف في استحقاتها السكنى وان منصوص عليه بقوله  
تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن وقال الله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم فقول النفقة  
والسكنى كل واحد منهما حق مالي مستحق لها بالنكاح والعدة حق من حقوق النكاح فكما  
سقى باعتبار هذا الحق ما كان لها من استحقاق السكنى فكذلك النفقة وباستحقاق  
السكنى سببقا ملك يد عليها مادامت في العدة وكما سبقت استحقات النفقة باعتبار ملك  
العين بسبب استحقاق ملك اليد الا ترى ان نفقة رقيق المكاتبة عليه في كسبه لماله  
ملك اليد بخلاف المهرهون لان ملك اليد للمرته في ماله دور العين فان يد  
الاستيفاء وذلك في ماله دور العين واما اذا كانت حاملا فلا نفقة بالنصر  
وهو قوله تعالى وان كن اولات حمل فانتقوا عليهن الاية ومر اصل الشافعي  
رحمه الله ان تعليق الحكم بالشرط كما يدل على ثبوت الحكم عند وجود الشرط  
بدل على نفيه عند عدم الشرط وعندنا لا يدل على عدمه وعندنا لا يدل على العلم  
لان مفهوم النص ليس محله ولانه يجوز ان يكون الحكم باينا قبل وجود الشرط بعلة  
اخرى الا ترى انه لو قال لعبه انت حرة اذا جازا راس الشهر ثم قال انت حرة اذا  
ينفي التعليق الاول صحيحا حتى لو ازاله عن ملكه اليوم بم ملكه بعد غد يعتق اذا  
جازا راس الشهر ولو نفي ملكه حتى الغد يعتق ايضا كيف وقد قرأ ابن مسعود رضي الله عنه  
وانفقوا عليهن من وجدهم فدل ان النفقة مستحقة لها بالعدة وان قوله عز وجل



وان كن اولات حمل لا ناله اشكال كان يقع عسى فان قلنا الحمل بطول عاده فكان  
كل انها هل يستوجب النفقة بسبب العدة في هذه الحمل وان طال فازال الله تعالى  
هذا الاشكال بقوله لا يعم النفقة ان كانت حاملا يجب لها الولد بدليل انه لا يجب في مال  
الولد ان كان له مال وانه لا تعد بتعدد الولد ولو كانت امه فنفقة اعلی زوجها  
نفقة الولد على مولاه كما بعد الانفصال وان المنكوحه اذا حملت لا يتضاعف نفقتها  
ولو استحققت الحمل لضاعت واذا ثبت ان النفقة يجب لها لا بد وسبب استحقاق  
النفقة بينها وبين الزوج ولا سبب سوى العدة والحامل والحامل في هذه السبب سواء اطلت  
النفقة في العدة ففقدى لها لم قبلت ابرزوها او لمسته لم يبطل نفقتها بخلاف ما لو قبلت  
حال قيام النكاح لما ذكرنا وقرينة وبين الرد في العدة بما ذكرنا ان بالتقبيل لا يفوت  
الاحتباس ولا رتداد يفوت فان اسلمت يعود النفقة قرينة وبين الارتداد حال قيام  
النكاح والفرق وهو ان سقوط النفقة ثم كان بطريق المجازاة وادوام الجنائية ليس  
شرطا لدوام الجزا اما هنا كان ضرورة قوت السبب وهو الاحتباس لحقه فاذا  
عاب السبب يعود الحكم بخلاف ما لو ارتدت ولحقت بدار الحرب ثم عادت مسلمة  
لما قلنا ان المحاق من له الموت مطلقة ثلثا او واحد باينه خرجت ميتة الزوج  
في العدة فلا نفقة لها لانه فات السبب وهو الاحتباس لحقه خرجت بحته ذميه فطلتها  
فلها نفقة العدة لان المعنى شمل الحربي والمسلم وهذا على قول من يقول بوجوب العدة  
على الذميه وهو قول لي يوسف ومحمد رحمه الله اما على قول لي حنيفه لا يجب العدة وهو  
فرع ما اذا تزوج الذميه في عده ذميه جاز النكاح في قول لي حنيفه رحمه الله  
حتى لا يفرق بينهما وان اسلما او ترافعا البنا وعندهما يفرق لان النكاح في العدة مجموع  
على بطلانه فيما بين المسلمين فكان باطلا في حتم ايضا كالزنا الا انا لا نعترض لهم  
لعقد الذمه فاذا ترافعا او اسلموا اوجب الحكم بحكم الاسلام كما في نكاح المحارم

فاما عند لي حنيفه رحمه الله من اصحابنا من يقول العدة لا يجب من الذميه لان وجوبها بالحق الشرع  
اول حق الزوج ولا يمكن اعجابها بالحق الشرع لانهم لا يخاطبون بذلك والحق الزوج لا ينفق  
ذلك فاذا لم يجب العدة صح النكاح ومنهم من يقول العدة واجبه ولكن باصعفه لا منع  
النكاح بناء على اعتقادهم كالا ستبرا فيما بين المسلمين فكان النكاح صحيحا وبعد المرافعة  
والاسلام الحال حال النقا والعدة لا منع السفاك المنكوحه اذا وطيت بشبهه بخلاف  
مالا كانت معصية من مسلم لان تلك العدة قوته واجبه حق للزوج والذميه اذا  
تزوج لمحارمه وذلك نكاح في دينهم فطلبت منه نفقة النكاح فعلى قول لي حنيفه  
رحمه الله مرض لها وعلى قولها لا بنا على ان عند لي حنيفه رحمه الله لهذا النكاح حكم  
الصحة حتى قال لو دخل بها لا يسقط احصانه حتى اذا اسلم بخلافه ولو طلب  
احدهما الفرقة لا يفرق ما لم يطلبها وعندهما له حكم الفساد حتى قال لا يفرق بطلب احد  
لما انا لا يتعرض لهما حكم عقد الذمه ولا نفقة في النكاح الفاسد وعند لي يوسف  
رحمه الله اجر الفرق القاضي بينهما اذا علم به من غير طلب واجمعوا ان في النكاح  
بغير شهود يستحق النفقة لانه محكوم بالصحة فيما بينهم عند الكل واذا خرج الخرب  
وامرانه السابا مان فطلبت النفقة لا يفرض لها على الخصاف رحمه الله وقال هذا  
مراجح كما منا ولم يرضوا باحكامنا الا ان يصير اذمين فحسد يقضى واذا خرج احد  
الحريين ملثم خرج الاخر بعده فلا نفقة لها لان الزوج ان كان هو الخارج او لا  
فلا علة عليها بالاتفاق ان كانت المرأة هي الخارجة او لا فكذلك عند لي حنيفه  
رحمه الله وعندهما وان وجبت العدة الا ان وجوب نفقة العدة باعتبار ملك  
الحبس الساب للزوج عليها حاله العدة وسائر الدارين كما يقطع عصمه النكاح يقطع  
ملك الحبس الساب بالنكاح حريتا دخلا بامان ولها ابن مسلم فلا نفقة لها عليه  
لانها صله وبر وقد نهينا عن اتصال البر الى الحرمت وهذا لان هذه الصلة لا يمانه



خريف فهو مستوجب للقتل  
 سرجب فلا يفاو كذا لو كان لها ابن ذمت  
 نفقة لها عليه وان كان المسلم <sup>في بعض</sup> القياس لا نفقه عليه لاختلاف الدين  
 وكذا لو كان الاب مسل او الولد ذميا الا ترى انها لا تتوارثان واستحقاق نفقة الوالدين  
 والمولودين بطريق الصلة كما في سائر الاقارب لكننا استحسننا في قرابة الولاد وقلنا  
 بوجوب النفقة لهوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروف وهذا في الابوين الكافرين لقوله تعالى  
 وان جاءهاك على ان تشرك بي وليس من المصاحبه بالمعروف ان تركها موتان حوفا  
 ثم استحقاق النفقة بين الوالدين والمولودين بسبب المولاد وذلك بتحقيق مع اختلاف الدين  
 وفي سائر الاقارب بسبب الوراثه وباختلاف الدين ينقطع الوارث الا ترى ان حكم  
 العتق عند الدخول في ملكه وحرمة الرجوع في الهبة لما تعلق بالرحم مع المحرمه شرعا  
 لم يختلف ذلك باختلاف الدين بخلاف الجزى لا نأمنها نينا عن البر الى الذم امرأة  
 خاصمت زوجها في النفقة فرض لها في كل شهر ما يكفيها بالمعروف لان النفقة مشروعه  
 للكفايه فاما فرض بمقدار ما يعلم انه يقع به الكفايه وهو فوق التقدير دون <sup>الاسراف</sup>  
 لانه مأمور بالنظر من الجانبين كما فرض لها قدر الكفايه من الطعام فكذا من <sup>الادام</sup>  
 والدهن اما الادام فلان الخبز لا يوكل الاماد وما عاده وجا في تاويل قوله تعالى  
 من اوسط ما تنظعون اهليكم ان اعلى ما يطعم الرجل اهله اللحم والخبر واوسطه  
 الخبز والزيت وادناه الخبز واللبن واما الدهن فلانها لا يستغنى عنه خصوصا في  
 دار الحرفانه من اصول الحواج كالخبز وكذلك بفرض لها من الكسوه ما يصلح بالشتا  
 والصيف فان بها النفس بها وكما لا سقى النفس بدون الماكول لا يبعي بدون <sup>الملبوس</sup> عاده  
 والحاجه اليه تختلف باختلاف الاوقات والامكنه فيصير المعروف في ذلك فان كان  
 الزوج صاحب طيبه يمكنه من سؤل ما يكفيها ليس لها ان يطالبه بالفرض ولا يفرض  
 القاضي لانهما معصيه في الطلب لان الرجل اذا كان بهذه الصفه <sup>نفق</sup> على من ليس

في عيال

في عياله لا تمتنع عن الامواف على من عياله  
 فحينئذ نفرض في طاهر الروايه المختبر حال الرجوع لا يفسار والاعتبار قال الله تعالى  
 قدره وعلى المقتن قدره وقال الله تعالى لنفق ذو سعة من سعته الآية وذكر الخطا <sup>الله</sup>  
 ان المعسر حالها حتى اذا كانا موسرين فلها نفقه وان كانا معسرين فلها نفقه المعسر  
 وان كان الزوج موسرا وهي معسره يستوجب عليه دون ما يستوجب اذا كانت موسره <sup>لان</sup>  
 الظاهر ان دون ذلك يكفيها وان كانت موسره والزوج معسر يستوجب عليه فوق ما يستوجب  
 اذا كانت معسره ليحصل كفايتها بذلك وفي طاهر الروايه هو لمات زوجت معسر فقد  
 رضى بنفقته المعسر قال مشايخنا رحمهم الله المسكى للزوج اذا كان موسرا <sup>فقير</sup> وهي  
 بان ياكل معها ما ياكل بنفسه لانه مأمور بحسن العشره معها وذلك في ان يواكلها اليك  
 نفقه ونفقتهما سوا وان كان لها خادم يفرض لخادم واحد لان الزوج محتاج الى القيام  
 بحوائجها واقرب ذلك اصلاح الطعام لها وخادمها ينوب عنه في ذلك فيلزمه نفقه الخادم  
 بالمعروف لا يبلغ نفقه خادمها نفقهها حتى قالوا يفرض لخادمها ادنى ما يفرض لها على الزوج  
 المعسر ولا يفرض الخادم واحد عندى حسبه ومهر رحمها الله وعندى يوسف نفرض  
 لخادمين لانها محتاج اليهما ليقوم احدهما بامور داخل البيت والاخرى باسرها <sup>الحاج</sup>  
 مما يحتاج اليه وهما قالا حاجتها يندفع بالواحد عاده وما زاد على الواحد فللمحمل <sup>جواب</sup>  
 النفقه على الزوج للكفايه فكما لا يريد لها على قدر الكفايه في نفقهها فكذلك في نفقه  
 خادمها ولو صالحه على نفقه لا يكفيها ثم رافعه الى القاضي بسلعها الكفايه وكذا اذا  
 فرض القاضي بالدرهم غلا او رخص يعتبر الكفايه في كل زمان ولو كفل لها رجل بالنفقة  
 كل شهر لم يكن لها الا الشهر الواحد لما ذكرنا في الطلاق فان وقت وقتا وقال انا ضامن  
 لنفقته ما غشت فهي عليه كما قال ولو كساها زوجها فجلت تحرق الكسوه فالاصل <sup>فيه</sup>  
 ان القاضي متى ظهر له الخطا في التقدير رده واستأنف القضا وادالم يظهر له ذلك



به انه اذا لم يظهر الخطا في التقدير مع البرا واذا ظهر جعل وجوده كعدمه فصار كانه  
 في غير الكسوة ولم يوقت وقتا فخرقت من غير اسراف فانه نقض بكسوة اخرى فكذا اذا  
 قدر فيقول اذا هلك الكسوة الواسعة لم تبين الخطا في التقدير فلا يقضى بكسوة اخرى  
 مالم مضى ذلك الوقت وان محرت بالاستعمال قبل مضى المدة ان محرت لحرق استعمالها  
 لم تبين الخطا ايضا في التقدير فمضيه وان محرت بالاستعمال المعتاد تبين الخطا لانه  
 وقت وقتا لاسي الكسوة الى ذلك الوقت ففرض لها بكسوة اخرى وان مضى المدة و  
 الكسوة باقية فان لم يستعمل تلك الكسوة اصلا او استعمالها اخرى بفرض  
 بكسوة اخرى لانه لم يفسد الخطا في التقدير وان لم يستعمل معها كسوة اخرى لا يفرض  
 لها بكسوة اخرى لظهور الخطا في التقدير فرق بين الكسوة وبين اذا فرض لها نفقة شهر  
 دراهم فمضى الشهر وقد بقي من العشر شئ حيث نقض لها بعشره اخرى والفرق ان في النفقة  
 لم يظهر خطأ ونقص لجواز انه امان في العشرها في الاتفاق فيعبر التقدير باعتبار امان في الكسوة  
 اذا البست جميع المدة ولم يحرق فقد ظهر الخطا ببعض علمنا انه لم يوجد التقدير في البس  
 فرق بين نفقة الزوجات وكسوتهن ونفقة المحارم وكسوتهن فان في المحارم اذا سرفت  
 النفقة او الكسوة قبل الوقت او محرت بفرض باسا ولو بقي بعد المدة سى لا يفرض ما تبقى شئ  
 لان نفقة المحارم وكسوتهن انما يجب باعتبار الحاجة ولهذا لا يجب عوضا عن الاحتباس  
 او كعانه لها والقاضي انما جعل هذا المال عوضا عن احتباس مقرر او كفاية لوقت مقرر  
 فاذا لم يظهر خطأ وجا الاحتباس احر لم ياخذ ما رآه عوضا ونقض لها بالعوض ولو  
 فرض النفقة ولم ياخذها وانفقت من مالها احدث لما مضى لان بالفرض صار دينها بخلاف  
 نفقة المحارم لان وجودها باعتبار الحاجة فان لم ياخذ حتى ماتت او مات بطل ذلك  
 من رآه مات او سلم وعليه خراج وعند الشافعي رحمه الله لا يسقط بنا على ان النفقة  
 عنده مستحق استحقاقا للمعاوضات على ما ذكرنا وعندنا يستحق استحقاقا للصلاة

والصلاة يسقط بالموت قبل القبض ولا يستحب قيام الزوج عليها ونفقه  
 لمصالحه وقد زال ذلك قبل الاستيعاب فسقط كما اذا كان العيب عن المبيع قبل الرد  
 وكذا لو طلقها يسقط ما اجتمع عليه من النفقة هكذا حاله القاضي الامام ابو علي الحسين  
 بن الحسن النسفي رحمه الله وكان يقول وجدنا الرواية في كتاب الطلاق وشبهه  
 بالحرية ووجه التشبيه ان الذمي انما يوجد منه خراج راسه لا ضرار على الدين  
 الباطل وقد زال ذلك بالموت او الاسلام والمراة ايضا انما يستحق النفقة  
 بالوصلة التي كانت بينهما وقد انقطعت بالطلاق هذا اذا فرض القاضي ولم  
 يامرها بالاستدانة اما اذا امرها بالاستدانة على الزوج فاستدانت ثم مات  
 احدهما لاسطل ذلك هكذا ذكره الحاكم الشهيد رحمه الله في المختصر وذكر  
 الخصاص رحمه الله انه يبطل ايضا والاصح ما ذكر في المختصر ان استدانةها بامر  
 القاضي وللقاضي لانه عليها من رآه استدانة الزوج بنفسه ولو استدانت  
 لا يسقط ذلك الدين بالموت كذا هنا وكذا في الطلاق يجب ان يكون هكذا قال الحاكم  
 رحمه الله وفائدة الامر بالاستدانة الرجوع بعد الموت فانه بدونه لا يرجع ولو كانت استعجلت  
 النفقة ماتت قبل تلك مضى المدة او ماتت هو لم يكن للزوج ان يسرد من رآه شيئا  
 ولا ان يرجع عليها ورسه في قول لم يجسه ولم يفسد لما قلنا انها صله ووجه  
 الاسترداد في الصلاة يبطل بالموت كالرجوع في الهبة وقال محمد رحمه الله يرجع عنها  
 ما مضى ويسترد ما ورا ذلك ان كان قايما وقيمته ان كان مستهلكا لانها اخذت ذلك  
 من ماله لمقصود ولم يحصل ذلك لمقصود فتان له ان يسترد كما لو عجل لها النفقة  
 ليتزوجها فماتت قبل ان يتزوجها وروى ابو رستم عن محمد رحمه الله انها ان قبضت  
 نفقة شهر فمادونه لم يرجع عليها بشئ وكذا ان قبضت لاشهر كسوفات احداهما قبل  
 مضى المدة والسالي من المدة شهر او دونه وان كان اكثر من ذلك ترك لها مقدار نفقة شهر



وكيفية  
ن ب ان النكاح  
سبب فصار نفقه الحال لانه  
نفقه شهرها فبشهر اعادة نفقته  
مستحقة ولو فرض ان كان حرم نفقه فالتقرب ماله لم يرجع على ما ذكرنا رجل حرمه امه  
قد نواها فالحكم المولى للخدمة بطلت النفقة فان طلقها بعد الاخراج فلا نفقة لها  
وله ان بعد هذا الى منزله وقد ذكرنا في الباب المتقدم رجل حتمه مكاتبه فلها النفقة  
نواها لان التسليم في المكاتب لا يتعلق بالسوته لان منافعها على حكم ملكها الصبر  
احق بنفسها ومنافعها بعد الكساية ولهذا ليس للمولى ولا لغيره استحقاقها فان كانت  
كالحرة ولو ولدت منه فنفقة الولد عليها والمدرسه وام الولد منزله القته ولو اعتق  
أم ولد فلا نفقة لها في العله لان استحقاق النفقة كان لها ملك المهر والعنف منافي  
للملك وما عليها من العله نظير العله من نكاح فاسد او وطئ بشبهة لانها لا تختلف  
بالحياء والوفاء والله اعلم باب  
الحاربه والعلام مقام عليها البينه فيوضعان على يد عدل والنفقة في ذلك  
اصل الباب ان الشهاده القائم على عتق الامه يقبل بغير دعوى الشهاده القائم  
على عتق العبد لا يقبل بغير دعوى عند لي جنبيه رحمه الله وعندنا ما يقبل لان هذه  
شهاده قامت على حق الله تعالى فتقبل من غير دعوى كما في عتق الامه وطلاق المرأة  
وبيان الوصف انها قامت على الاعتناق وهو حق الله تعالى لانه سبب العتق والعنف  
حق الله تعالى يدلل نص والمعنى اما النص قوله عليه السلام ثلثه انا خصمهم يوم القيامة  
ومكنت خصم خصمته وذكر في حملتها مباح حراما وكل ثلثه ولو كان حق العبد  
لكان هو الخصم فيه كسائر حقوقه دون الرسول عليه السلام او يجوز بعه برضاه والمعنى  
فيه انه قوه حكميه اثره في اهليه العبادات نحو الجمع والاعباد والحج والزكاة واهليه  
القضا والشهاده وهذه العبادات حق الله تعالى فالاهليه التي تترتب عليها هذه

العبادات ويتوصل الى  
يريد برده وحقوق العباد بخلافه  
المتناقص صحه الدعوى لود  
لمنع كما في سائر الحقوق ولا في حسمه رحمه الله ان هذه شهاده قامت على حق العبد لا يقبل  
من غير دعوى كما في سائر الحقوق وبيانه ان العتق يقع حكمه بظواهره في المالك والولايه  
ودفع استيلا الغير وولايه استيلا له على الغير وكل ذلك حقه فيكون العتق حقه <sup>الثاني</sup>  
ان الرق الما ضرب عليه عقوبه له لانه لما استكف ان يكون عبدا لله تعالى ضرب  
عليه الرق وجعله عبد العبد جزاء على استنكافه وانما كان ضرب الرق عقوبه له  
ان لو كان القات به حقه وان استعمل على حق الله تعالى على ما ذكرنا لكن الرق جزاء  
حق العبد اما بالوضع او بالملازمه فان اللفظ مني عتقت العتق الا ان سقوط الملك  
مضر وراثته وملازمه القوه التي يظهر اثرها في حقوق العتق ولم يوضع لاهله العباد  
ولا يلازمها ايضا بدليل اغناو الصبي والمجنون والكافر لكن قد يتعلق به حق الشئع  
ومقصود التصريح والموضوع لاجله بالانفكاك وعدم الانفكاك فكل حكم ينفك عن السبب  
من غير مانع لم يكن السبب موضوعا له وما لا ينفك عنه يكون موضوعا له واذا كان حق  
العبد لا يقبل الشهاده بغير دعوى كما في سائر الحقوق وهذا لان الشهاده لا ينفك  
عن احتمال الكذب لكن سقوط اعتبارها لحاجه الناس واجبا الحقوق وامانة  
ذلك دعوى صاحب الحق واما الحديث فلا وجه فيه لانه ذكر في حملتها ما يستاجر  
اجيرا او استوفى عمله ولم يوفه اجره مع ان الاجرة حق العبد ولا يستوفى الا بطلبه  
لان الله جعل نفسه خصما لانه خصم عن الضعفاء كالامام في الدنيا واما يتفرد به ولا  
يريد برده لانه اسقط ملكه ومتى سقط ملكه لا الى احد يعتق ضرورة وهذا لما عرف  
ان الرق الما ضرب عليه جزاء على استنكافه فاذا اسلم فقصبته ان نزول الرق وال  
العهه الا ان الملك في الادمى لا يبقى بدون الرق وملك المسلم معصوم فلورال الرق



يبتل ملكه فيوقف على ازالته فاذا اعتق وجد منه ازاله الملك معتق بالسبب السابق  
واما اعتق الامه فلانه سبب حرمة الفرج وهو ههنا الجبهه حق الشرع لم يستحق  
الاعتق ضرورة ان السبب هنا الاعتق حكم الحال لا حكم الوضع ولهذا ينفك الاعتاق عن  
حرمة الفرج وحرمة الفرج عن الاعتاق وان كان جعل الاعتاق عام حيث انه سبب الحرمة و  
لهذا قلنا لو ادعت وشهدا ساها لا فصل لانه صار مقصودا من حيث انه خفيها فلم يكن  
جعله سببا للحرمة ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله الشهاده على اعتق احد الامتين  
لا تقبل من غير دعوى لانه لا يتضمن تحريم الفرج ولا انها مسميه في علم الدعوى او لانكارها  
ملتفت الى انكارها واما التناقض فلما في حرمة الاصل لاحاجه الى الدعوى لانها  
لا ينفك عن حرمة الفرج وحرمة الامهات فكان مدركه الشهاده على اعتق الامه حتى لو انك  
عن ذلك يكون الدعوى شرطاً وان في حرمة الاصل والعارض مبنى الامر على الخفالا  
المولى ينفرد بالاعتاق من غير علم العبد فصار الساقص فيه عفوها كما في دعوى  
بسبب الولد وكالمحتاجه اذا اقامت البينه على الطلقات الثلاث وكما اولدت الجارية في ملكه ثم  
بامها ثم ادعى سبب الولد وحرفاخران نفقه المملوك بحسب المولى سبب الملك فكل من كان  
مملوك الرقيه والمنافع يستوجب النفقه على المولى ومن كان مملوك الرقه دور المنافع كالمكات  
لا يستوجب ثم المملوك ان كان قادرا على الكسب يكسب وينفق على نفسه او يواخر المولى وينفق  
عليه من الاجرم وان كان صغيرا او مريضاً مع العبد والامه كحر المولى على الاتفاق عليهما  
او سعيهما في المدبر وام الولد بحر على الاتفاق لا غير بخلاف نفقه امراه الصغير حيث يجب على الزوج  
على ما ذكرنا اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل في يده امه شهد شاهدان على حرمتها وادعت  
ذلك او انكرت فبطلت البينه لانهما قامت على حرمة الفرج فيقبل الحق لله تعالى كما في الطلاق  
والزنى فاذا قبلت ولم يظهر الركبه بضعها على يد امراه بقدره وان كان المولى عدلا لانه  
الحل فلا مستع عن وطئها فيجوز ردها بالاحراج من بين فرق بين هذا وبين الطلاق فان تمه كحول

بينها سبب البينه بينها لا بالاحراج والفرق بين الاثنين احدهما ان اخراجها في الطلاق حرام  
سعي كانت البينه صدقه او كذبه كحل اخراجها لانها حرة غير علة وان كانت كذبه لا يحول  
بالاخراج لانه ابلغ في الخيلولة فاذا امكن اثبات الخيلولة بالاحراج غير ان كتاب الحرام يستبين  
كان اول ان هذا الوجه في الفرق غير سديد فان المرأة اذا كانت غير مدخول بها وهي في بيت  
لم يحل بها والمسئله كما لا يوضع على يد عدك وان لم يكن عليها عده ولا حرمة اخراجها لو كان  
صدقه والوجه الثاني وهو الصحيح ان وضع الحره في يد العبد لا ينفذ لانه لا يثبت الحره  
الحره يد الا بالنكاح ولا نكاح فاذا لم يعد لموضع اما اذا كانت البينه كذبه فوضع الامه في يد  
العبد مفيد لانه يثبت الحره على الامه يد دون النكاح فبعد الوضع نظره ما ذكر في الزيادة  
اذا عصب مدبرا فابق مريته وضمته ثم عاد من الاباق السيد الغاضب يرد على مولاه ويج  
عليه ما اخذ منه وليس له ان يحسه لاسترداد الضمان ولو كان مكانه عبدا واخذ العمة  
بقول الغاضب ثم عاد من الاباق كان للمولى ان ياخذ العبد وللغاضب ان يحسه  
الضمان لان حق الحبس لا يثبت الا في محل ومحل ما هو محل لثبوت ملك اليد ولهذا يصح رده  
وكذلك هنا فاذا وضعت على يد العبد وطلبت النفقه فالمرحرحمه الله في الاصل فرض  
سعتها على الذي كانت في يده لان نفقتها كانت واجبه عليه بالملك قبل اقامه البينه  
فان كانت البينه صدقه سقط نفقتها عنه وان كانت كذبه لا سقط وان صارت  
منوعه عن المولى لان نفقه المملوك انما يجب بالملك والملك ياق في هذه الحالة فوقع  
الشك في السقوط ولا سقط بالشك ولا يسقط نفقتها معه بخلاف الطلاق لاننا قلنا  
بسقوط النفقه بعد مضي مدة العده على تقدير النكاح والطلاق وهنا لا سقن ثم قول  
محمد رحمه الله فرض لها النفقه اي بقدره لا الفرض جميعه لان نفقه المملوك لا يصير ديناً  
على المولى فيما مضى بالقضا لان المملوك لا يستوجب على بالكه ديناً فكان المراد ان القاض  
تقدر لها سعة ويحرم على اداها فالفرض هو التقدير قال الله تعالى فنصف ما فرضتم اي قدرتم



فان استخرجنا من ذلك الشك الذي وردت على ما لا يرجع المولى عليها ما انفق وفي المنكوحه اذا  
 كانت من خولها او من غيرها القاضى النفقه <sup>جميعا</sup> على الزوج رجع عليها لان في المسلمين  
 بين كل واحد منها مملوكه ومنكوحه منعناع الزوج والمولى للمعنى جهتها الا ان  
 منع المنكوحه عن الزوج يسقط النفقه لما منع المملوكه لا ولانه لا فائدة في اجاب الضمان  
 لان المولى لا يستوجب سائر خلاف المنكوحه وان ركب البينه رجع عليها المولى بالنفقة  
 ان احدهم يفرض القاضى او اكلت في بيته بغير اذنه بخلاف الطلاق والفرق الاستحقاق  
 هنا بالملك وسرانه لا ملك لانه انما يقضى بحرمته من الوقت الذي شهد به الشهود <sup>فتبين</sup>  
 انها اخذت بغير حق وثمة الاستحقاق بالاحتباس لحق الزوج وسرانه محبوسه لحق  
 الزوج في العله ولو اكلت مال المولى ياذنه واباحت له رجع عليها لانه متبرع <sup>سوء</sup>  
 فيما ذكرنا ان شهد واعلى حربه الاصل او على اعتناقه ولو لم ينفق البينه على جهتها لكن المولى  
 لم ينفق عليها فراجعته الى القاضى وطلبت النفقه واخبره القاضى على نفقتها او كانت  
 تاكل من بيته بغير اذنه او اباحته ثم قامت منه انها حرة فهو على اذنا اما الحر على الاعاق  
 فلان نفقتها واجبه عليه بالملك فصارت المانع حقها والقاضى يصب لرفع الظلم وهو  
 له انفق عليها او غيرها فرق بين هذا وسر الزوج اذا عجز عن الاتفاق او الى مع العدة لاحر  
 القاضى على التفرق وعند السافعي رحمه الله يفرق بطلانها لقوله تعالى فامساك معروف  
 او سريح باحسان والمعروف في الامساك ان يوفى بها حقها من المهر والنفقه والطوك  
 فاذا عجز عن الترخ وهو المعنى في المسئلة فان المستحق عليه احد سين فاذا تعدد احدهما  
 بعد الاخر كما في الحب والعنه بل اولى لان حاجتها الى النفقه اطهر حاجتها الى قضاء  
 الشهوة لكن لما عجز التفرق لا اتصالها الى حقها وجهه غيره فوق القاضى بينها فذلك  
 هنا من الصدق لا اتصالها الى النفقه من جهة غيره وبه فاق المهر والنفقه المجتمع  
 لان التفرق ليس بطريق لا اتصالها الى ذلك من جهة غيره فاما نفقه الوقت يصل اليها

بعد التفرق من جهة زوج اخر دل عليه  
 عليه سبب الملك فاذا تعدد رجع عليه بحر على رالة الملك السبع <sup>من</sup> اسرديل  
 روى عن عمر وعمر بن عبد الله عنهما انها كسا الى امر الاجل ان مروا من قبل  
 ان معوا سبعة اهل بيته او بطلا فمروا قبل البعد للمسب رجع الله العرف  
 من العاجر عن النفقه وامرانه فقال نعم فقبل له انه سنة فقال نعم والسنة اذا  
 اطلق منهم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحسنا قوله تعالى وان كان  
 دوعن فظن الى بين هذا ان نصيب على لير المعذر ان سطر ولو احليه  
 لم يكن لها ان طاله بالعرفه فلذلك لا اسحق الطر شرعا لان المسحق  
 ما نصير الباحر فلا يحق ما يكون ابطالا لا رة لك فوق المنصوص وفي  
 حق المملوك يكون ابطالا لانه لا نسب للمملوك على مالكه دين وفي حق الزوج يكون  
 ناخر الا ابطالا لانه سس انه عجز عجز عن معروفه بكون كاله وهو الا لزم في  
 الدية فان المعروف في النفقة على الموسع مدرة وعلى المعرف قدن وعلى لعدم  
 قدن وهو الا لزم في الدية مع ان الترخ طلاق وعند المسحقها الفسخ  
 بسبب العيب حتى لو افرق لم يكن طلاقا وبه عجز عجز عن عمر وعمر بن عبد الله  
 عنهما مع انهم ما كانوا عجز عجز عن المهر والنفقه فان نفقه عيال من يوم الحخذ  
 من مال بيت المال والامام هو الذي يوصل ذلك اليهم ولكنهما خافا عليه الفسنة  
 لطول عيشه ازولعهم فامرهم ان يعطوا المهر ما يطيب به تلوهم والمعنى فيه  
 ان النفقة مال العجز عنه لا يوجب التفرق كالمهر والنفقات المجتمعة بل اولى  
 لان ذلك من سنة ونفقة الوقت لا يستقر ما بعد وهذا لان المقصود بالبقاء  
 غير المال وكان المال في ريد او العجز عن السبع لا يكون سببا لرفع الاصل وكما  
 ان بالفرو لا يوصل الى مهرها الذي على الزوج الاول وانما يوصل الى مثله  
 من جهة لغير ذلك النفقة وبه فاق الحب والعنه فان هناك كحق من است  
 ما هو المقصود مع ان عندنا هناك الفسخ العبد بل يفرق بينهما بطريق الترخ  
 بالاحسان حتى يكون طلاقا لا رالة طلم التعليق عنها وهذا ليس معنى ذلك  
 من وجه اصدان هناك فدا ندر عليها ما يحصل ذلك المقصود بدون التفرق



ينبغي وهذا ليس مستلزما بان يستند فنفق والسالى ان هناك الزوج يمكنهما  
من غير حصة له المهر فيما هو المهر ود كان ظالما وهما يمكنهما مع حصة المهر  
فما هو المقصود فلا يكون ظالما ولا ان هناك في ركن التفريق ابطال حصة الزوج  
وتكليف الجاه لا يصير دينا على الزوج بمضى المهر ولو فرضنا كان قد ابطال ملك  
الزوج فاستوفينا في صدر الابطال وفي جانبها تحايل صدق حصةها وهما في  
ركن التفريق اخذ حصة الزوج لان النفقة يصير دينا على الزوج وصدر الاخذ دون  
صدر الابطال وفيه يعرف منه ومن العبد فالحضر هناك صدر الابطال لان النفقة  
لا يصير دينا للمملوك على المالك فكان في التزل ابطال حصة العبد بدل وفي البيع  
ابطال ملك المولى بدل فكان صدر المولى هوون حتى ان في الموضع الذي يكون  
ابطال العبد بدل لا انفصل ذلك وهو انه لو اخرج عن نفقة لم ولده لم تعفها العاصي  
عليه وكذا في المديونية امره فرض لها العاصي النفقة ام اخذ من مال الزوج شيئا  
وانفق على نفسها لم يطهر اربا احب من الرضاع وقرق بينهما فانه يرجع عليها  
كما احدثت لانه تسن انهما مضى بفضا ما طلق فكانت بائنة بعد حق امة  
في يد رجل ادعى رجل انها امته واقام البينة فابها بوضع على يد رجل حتى يظهر  
عدالة الشهود ويومر الذي كانت في يد مالا واعا عليها لان الملك له طامس  
على امر وذكر الصدر الشهيد رحمه الله في ارب العاصي في باب ما نفع العاصي  
على يد رجل ان العاصي انما يصحها على يد رجل او سال المدعي ذلك  
اما بدون طلبه لا تضع فان وضع وانفق والدان فان لم يزل البينة لم يرجع المولى  
ما انفق على احد وان ركت لم يكن له ان يرجع على المدعي ولا على الجارية حتى في  
فاس قول الى حنفية وعلى قولها يرجع بذلك على الجارية فباع في النفقة الا  
ان يعدها المدعي اما لا يرجع على المدعي لانه انفق على جارية بعد اذ به لبا الخلاف  
في الرجوع على الجارية بعده لا يرجع وعندنا يرجع فقال المدعي لهما ان يباع  
عبد الجارية او افداها مالا ليس بمهر له العبد المحجور او الاستهالك مالا انبان  
فان باعها او مدي رجوع على الذي كانت في يده على الاصل من قيمتها ومن نفقتها  
لانه في الاصل مضطرو في الرابة مختار لانه كان يحصل بالاصل وهو نظر العبد

المقصود اذ احصى في يد العاصي فانه في المالك من الدفع والقدر او اربا  
اختر رجوع على العاصي باقلها وهذا الخلاف بناء على امر البينة متى ركت  
وقضى بها المدعي طهر ان المدعي عليه كان غاصبا في حال ما اتفق عليها لهما في  
يد العدل ويد العدل يد المدعي عليه كيد العدل في الرهن يد المهر من ولده  
فذلك في يد العدل يصير المدعي عليه قيمته كما اذا هلك المهر من في يد العدل  
صدر المهر من مستوفى منه ومن اربا استهلكت شيئا من مال العاصي ومن  
اصل الى حنفية رحمه الله لربحائه المعضوب على العاصي وماله فدية لحياته  
المملوك على ما لك اذا كان في يده اليه اشار في الاصل فقال لهما في ضمانه ومن  
اصلا ان جناية المعضوب على العاصي معين لجنايته على الاخصى والمخاطب  
ان عند الى حنفية رحمه الله العاصي لم يملك المالك في حق المعضوب حتى لا يعتد  
جنايته عليه والمالك لم يملك الاخصى حتى يغفر جنايته عليه حتى لو قتل مولا  
او عبدا له وفيه القول اكثر من قيمته ثم رده العاصي على المولى فالعاصي  
ضامن فيه العبد المعضوب وعندنا العاصي بمنزلة الاخصى في حقه  
عليه وجنايته على مولا هدر حتى اذ ارد العاصي العبد بعد الجناية عليه  
لا يضم شيئا وجمعوا ان العبد لو نسل نفسه في يد العاصي ضم العاصي قيمته  
لها ان الملك للمالك والنفقة والجناية عليه الا انه هو المخاطب بالرفع او  
العدا ما اذا كان حكم الجناية يرجع اليه يستحل ان يحبس عليه يدفع الى نفسه الا  
انه يرجع بالاصل لانه انما لحقه الصمان بسبب كان عنده وقد قضى ما رعا ودفع  
من غولان كما ذكرنا بخلاف ما اذا ابدل العبد نفسه لان العبد صار مضافا عليه  
بالغصب فلا تخاصر ضمانه الا ترد عنه او قيمته او اخرج عن يده لم عينه  
واذا كان فانما وقدره فقد رد العين على المالك مدي غصمانه وتوجب جانيته  
على ما لك فلا يواحد حتى والى حنفية رضي الله عنه لو حصل من عين كان  
قرار الصمان غلبه فاذا حصل عليه كيف يحبس على عين وهذا لان الصمان في  
الحاصل عليه الا انه لا يقدر على دفع العبد للجناية لانه مملوك المولى وبما من  
دفع العبد اليك فدفق اليه وضم قيمته كما في المديونية اذا جنى خيانة تغلق



المولى قيمة لانه لا يقدر على دفعه كذا المبلغ اذا استهلك غير الذي فعله فتمت  
لانه لا يقدر على دفع المثل فتحول الصمان الى القيمة فكذا كان هذا عندني  
رجل ادعاه احب واقام عنده لم يؤخذ مديده لان الوضع على يد العدل في الامه  
انما كان لصانه حول الله تعالى في الفرج ولم يوجد هذا المعنى هنا لكن اخذ الفاعل  
منه كفلا بنفسه وبالعبد ووكلا بالخصومه اما احدا للكفيل بنفسه  
لان الفاضي لا يمكنه الفضا على الغائب فلو لم يأخذ منه كفيل ربما عيب  
فلا يمكنه الفضا فيعوت حق المدعي واما ما اخذ من العدل ان خصم  
العبد شرط الصفة التهاه والفضا فلو لم يأخذ ربما عيبه واما ما اخذ ووكلا  
حتى اذا غاب المدعي عليه ولم يهدر الكفيل على احسانه بقضى على  
الوكيل وحقه ان يكون التوكيل والكفيل واحدا للحصول المقصود وهذا  
اد اطاعت من المدعي عليه بالتوكيل فاما اذا الى لا يحضر عليه لان  
نظرنا للمدعي باحد الكفيل منه فنظر للمدعي عليه بعدم الجبر على التوكيل  
اذ الناس متفاوتون في الخصوم فاعل بضر المدعي عليه بخصومه التوكيل  
وهذا كما يحرم المدعي عليه في باب الديون بعد اقامه السند قبل الترتيب على  
اعطاء الكفيل بالنفس نظر المدعي ولا يحرم على اعطاء الكفيل بالمال نظرا  
للمدعي عليه ولو ان المدعي عليه وكل ووكلا بالخصومه ان مرضى المدعي جاز  
وان لم يرض لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يجوز فان لم يجد المدعي  
عليه كفلا يقول الفاضي للمدعي الزم المدعي عليه والعبد حتى لا يعيب  
هو ولا يعيب العبد فان كان المدعي لا يقدر على ملازمه وكان المدعي عليه  
ممرحاف على ما في من الابلاف والنضج فحينئذ يصح الفاضي على يد  
عدل احتياطاً للمدعي وكذا لو كان المدعي عليه مخوفاً على ما في من فاسقا  
معروفاً فرائى الفاضي لم يرضعه على يد عدل وبامر بالعمل والنفقة  
على نفسه فلا يضمنه لكان ما اذا كان فاسقا معروفاً بالخروج بالعلماء  
صانه نحو لله تعالى وهذا لا يخص بحاله الدعوى واقامه السند بل في  
كل موضع كان صاحب العلم معروفاً بالخروج مع العلمان فالفاضي يحججه

من يدع ويضعه على يد عدل بطريقه المعروف والنهي عن المنكر  
وان لم يكن كذلك لكن كان معروفاً بالعبث فالفاضي لا يرضى له ان يضع  
على يد عدل وطلب العبد النفقة من الفاضي والفاضي لا يرضى بالنفقة  
لكن يرضى بالكسب فما كسب من كسب نفسه اذا كان قادراً انما قبل الوضع  
على يد عدل بخلاف الامه لانها غافرة من الكسب لصعوبة بيئتها حتى لو  
كانت معروفة بالكسب ما كان حبان او عالة يوم بالكسب اجتناباً  
هكذا قاله الفقهاء ابو بكر السجستاني والفقهاء ابو اسحق الحارثي رحمه الله فان  
كان العبد مريضاً او صغيراً لا يقدر على الكسب اجبر الذي كان في يد على  
الانفاق عليه كما قلنا في الامه وذكر في كتاب العتاق ان العبد اذا ادعى  
العتاق واقام اليه بحال يمينه ونزول العبد الى ليرزى التهود لان استرقاق  
الاعترار امر منقطع شرعاً ثم ذكر في كتاب ماخذ الفاضي منه كفلاً  
ووكلاً ولم يذكر طلب المدعي وذكر في الرنادات وانما ياخذ الكفيل بطلبه  
لان حقوق العباد لا يتولى الا طلبهم

فما  
من الرقيق والهائم يدعى اصل الكتاب ان الفاضي انما يصح بفقده  
عليها لان الفضا للارام وبقعه الرقيق بحره عليها مقضى بها وبقعه ما عداه  
من الداء والخل والروع بحسب زمانه وتقوى لما في ركة صاع اكل او نعد  
الحوان وهو مهي عن فيوم به زمانه وتقوى على طريق الحسنة والاعمال المعروف  
وعند ان نعي رحمه الله بحره لانه ظلم فسد على ليرزى الله عليه السلام  
عراصة المال وقد حقق بسبه وهو المملك كما في الرقيق وانما يقول الجبر على  
الانفاق نوع مضامينه والفضا يعقل الى سراط الفضا وهو المفضي له والمقتض  
عليه والطلب لانه انما يدخل الحق تحت مضامينه بالطلب ولهذا الوعلم بالدين والمطلوب  
من الديون ليس له ان يجبر على قضاء الدين الا بطلب رب الدين وقد وجد  
هذا الشرط في الرقيق لانه وحده من الطلب وهو مقتضى له والمولى مقتضى عليه  
والمولى يصلح مقضاً عليه والرقيق يصلح مقضاً له لانه مراهل ان يستحق  
حقه ما على مولاه وعلى غيره في الجملة لا يرى ان الكتاب يستحق حقوقاً على مولاه



وان كان مملوكا فاما عن الرقيق ليس حراما للطلب والاستحقاق فلم يصلح  
مقتضاه فانعدم سبابط القضاة لعدم الفضا وهذا لان الادعى له دية يصلح  
ان يكون مستحقا لذلك الدية لان الاستحقاق له كالاستحقاق عليه ثم الاستحقاق  
عليه بكونه المدعي فلهذا الاستحقاق اما الهام ليست لها دية الاستحقاق  
وليس للقاضي ان يقضي بغير ضرورة وليس له ان يمس الخصوم والناهي وهو  
ان في كل الاتفاق على المملوك ابتداء ملكه والمولى ممنوع عن ابتداء الرقيق وان كان له  
ثمة عرض بان اراد دفع اداة غريبة وعزها من قبل ومنع مرقده اسد المنع  
فكان ممنوعا عن كل الاتفاق وان كان له فيه عرض فحرم عليه اما المولى  
عنه ممنوع عن ابتداء الدية اذ كان له فيه عرض الا يرى ان يدعيها فتسفع بها  
او يحلها فلا يمنع من ابتداءه بكل الاتفاق عليه لان فيه نفع وعرضا وهو ان لا يؤول  
قدر النفقة عن ملكه وهو يحتاج اليه عسى لا يرى من يدعي دية او حزب  
دونه او متاعه لا يمنع من ذلك وان كان نفسه في ذلك لكن يقال له على سبيل  
الوعظ الاضيق ما لك ان النسي صلى الله عليه وسلم نهى عن ارضاعه للمال فكان  
ارضاعه للمال يترك الاتفاق كالارضاع بالاسراوة عن مروجوه الا بالوفاء  
هذا مقابله بالنفع وهو نفع النفقة في ملكه اقصى ما في الباب انه يترك الحرام  
لكن ليس كل ما يوارى الحرام داخل تحت ولاه الحجر للقاضي اذ عرفنا هذا  
قال محمد رحمه الله رجل في دينه او يوب او غيره لك فادعى رجل انه ملكه  
واقام البينة وسال من القاضي ان يصغه على يد عدل حتى يركب الشهود لاحد  
القاضي الى ذلك لان العراج مريد والوضع على يد العدل انما كان لما احتاطا  
لامر الفرح كحق الشرع واما ما صابه من البعس على المدعى اذ كان المدعى عليه مخاف  
عليه فادان من مخاف عليه انعدم للعيان فلا يوضع لكن ضمن الذي هو في  
دينه واخذ منه كماله وبذلك التي وهو نفسه البصير ويجعل الكفيل نفسه  
وكما ان الخصوم يريدون ان يطالبوا المدعى عليه على ما ذكرنا في الباب المتقدم ولا  
يخير الذي في دينه على النفقة بخلاف الرقيق والعرف ما ذكرنا فان ائتمعت عن اعطاء  
الكفيل بحرم القاضي على ذلك ليس بفسد الخبر بحسب لان الحبس نهية العقوبة

في الخصومات المالية فلا يحسن قضاها بالحق ولكن تفسير الملائمة  
وكذا ان لم يكن له كنفه باصر المدعى بملائمته وليس بفسد الملائمة المنع  
من الذمات لانه حبس لكن يذهب المدعى مع المدعى عليه ويدور معه  
ابن ادار كماله فاد التهي الى باب داره واراد الدخول فاستأذنه  
المدعى في الدخول فان ادله بدخل معه وسكن حيث سكن ولان لم  
يكن له مجلسه على باب داره ومنعه من الدخول كمالا يحسن وان كان  
المدعى عليه امره لا يحفظها بنفسه لكن استأجر امره معه حتى يحفظها  
وقبل هذا قولها اما على قول اني جنفتم بالارها بنفسه بعدونها ولا  
مخالوها بنا على مثله التوكيد بغير رضا الخصم فلان له لذلك حتى  
يعطي كنفه او تركي البينة وكما يلزم المدعى عليه بالارم المدعى حتى لا تعبه  
فان كان الذي في يده مخوفا واني ان يعطيه كنفه والمدعى لا يطيق  
ملائمته وطلب من القاضي ان يصغه على يد عدل وراى القاضي له  
بصغه بقول القاضي للمدعى انا لا احب المدعى عليه على الاتفاق لكن ان  
مست وصفا على يد عدل او كانت النفقة عليك ولا مرجع نتي على  
المدعى عليه من النفقة زكيت البينة او لم تترك فان رضى بذلك وصغه  
على يد عدل وان لم يرض لا ولا زمة لان الفضا بالنفقة عن مكر لما قلنا  
بقي الوضع لصانه حو المدعى فيكون وباله عليه وهذا لان المقصود من  
الوضع صانه حق المدعى لتقصي له متى زكيت البينة وهذا المقصود  
يفوت بالوضع اذ لم ينفق لانه اذ لم يجبر احد على الاتفاق فلهذا الدابة  
فلا يحصل ما هو المقصود للمدعى بالوضع وهو الوصول الى عين الدابة  
بخلاف الرقيق ولم يذكر هنا الحجر على الاتفاق على الدابة المتركة وذكر  
في النفقات دانه بين رجلين ائتمعت احدهما من الاتفاق عليها وطلب  
الاخر من القاضي ان يامن بالنفقة حتى لا يصير مستطوعا فالقاضي يقول  
للاي اما ان يسع نصيبك او ينفق عليها هكذا ذكر الحضا في عهد الله ووفق  
سها اذا كانت كلها له ومن هذا والفرق ان الدابة اذا كانت كلها له فليس



فليس في ترك الاتفاق اطلاقا بل في تركه اطلاقا ملك نفسه وملكه  
 ليس من اهل الاستحقاق اما في الشبهة في ترك الاتفاق اطلاقا ملك  
 الله وصاحبه من اهل الاستحقاق فجار الحرد وكرهتم لانه السرحني  
 في كتاب المراجعة في باب العذر في المراجعة انه لا يجوز على الاتفاق  
 ايضا في الدانة والزرع المشترك وقال كل نفقة تحرى الحرة عليها اذا  
 وقع احد الشريكين من الاتفاق وانفق الاخر بامر القاضي او بامر الذي فالمفق  
 يرجع نصف النفقة على الذي بالغ ما بالغ سواء في نصيب الا الى سالم  
 او ملك نفق النفقة او لا نفق كالعبد الصغير اذا كان بين اثنين ولم يقدر  
 احدهما على الاتفاق فانفق الاخر بامر القاضي او بامر صاحبه رجع المنفق على  
 صاحبه حصته مما انفق بكل حال وكل نفقة لا يحذر عليها صاحبه كما في الدانة  
 المشتركة والزرع المشترك اذا انفق احدهما بامر القاضي لم يرجع المنفق  
 على شريكه فيما زاد على نفقته نصيبه ولا يرجع لشي بعد هلال الدانة او  
 الزرع لانه لم يوجد منه الا التزام بمساقاة ونسبة وانما يترتب القاضي ذلك  
 على سبيل النظر فله ومعنى النظر انما يتحقق اذا لم يرد الالتزام على  
 مذهب من العدل او الدانة على وجه يفي بقاها ولا يطاق لشي بعد  
 هلاكه فلا يعتبر امر القاضي الا في هذا القدر بخلاف العدة لانه لا كان مجبرا  
 على النفقة كان امر القاضي لشيته بالانفاق كما مر لان القاضي باب  
 عنه كابقا ما كان مستحقا عليه ودفع الظلم فراجع عليه نصيبه عليه بالغ  
 ما بالغ اما في الزرع والدانة النفقة على مسقاة عليه وانما بامر القاضي  
 صيانة ثاله عليه بطراله وفيما تحرى الحرة اذا انفق احدهما بامر صاحبه  
 رجع على صاحبه كجمع حصته من النفقة نفق الدانة او هلك  
 لانه لانه الالتزام على نفق مطلق وليس اعلم ٥ ٥ ٥

**كتاب الضمان**  
 ما يكون الرجل في حضا وما لا يكون ٥ اصل الباب ما ذكرنا عن من ان  
 البضاعة على الغائب وللغائب لا يجوز الا اذا كان عنه خصم حاضر امثا

قصد انا التوكيل او حكما ما كان ما يدعي على الحاضر سبب لا يصح الحكم  
 به على الحاضر الا بالحكم على الغائب وما تدعي على الغائب سبب لا يثبت  
 يدعي على الحاضر وصفا والافان يتصب حضا في اثبات سبب الحق  
 كما ينتصب حضا في اثبات الحق لانه يحتاج الى اثبات سبب الحق كما يحتاج  
 الى اثبات الحق والمنكر سبب الحق خصم في ان كان ذلك السبب لا المنكر  
 يحتاج الى دفع ذلك السبب كما ان المدعي يحتاج الى اثبات ذلك السبب  
 الحق ثم دعوى المدعي صحيحة في اثبات ذلك السبب لا ما سبب الحق فله ذلك  
 انكار المنكر صحيح ايضا فدون دفع الحق وحروا لخران المقضي سبب في  
 ضمان المقضي ضرور صحة المقضي لكن سبب سابقا على المقضي لان  
 المقضي لا يست مالم يسبق عليه المقضي كما في قوله اعنت عبدك عني  
 على الف درهم وحرق اخرا ان الاقرار بدين يرد الدين كما يرد بدين  
 المقر له ولا يعمل به بعدما اتصل به الرد من جهة الشرع كما قلنا في المسع اذا  
 اسحق من يد المنذر في فانه يرجع بالتمتع على السابح وله صار مقر عند المنذر  
 بالملك للسابح لكن لما صار اقل له مردودا شرعا بالاستحقاق بطل اقراره  
 وصار كانه لم يقرب اذا عرفت هذا قال محمد رحمه الله رجل قال لآخر  
 من اعلان الف درهم من مالك على اني ضامن لها ففعل صح وهو من المأمور  
 على الاعتراف بقوله من اعلان امر صحيح القول بمفاده ما أمكن وقد أمكن  
 بتقديم ملك الامر وجعل المأمور ما ساعرا لغيره في الهبة كانه قال ملك هذا  
 المال ثم كثر وكيل الهبة من فعلان ولو صح هذا او امثل للمأمور صح وصار  
 نفق قوله من اعلان الف درهم من مالك اي مالك الذي كان لك قبله  
 وصار لي الان فكما سبب الاضافة اليه باعتبار ما ذكر كان وصار للمأمور  
 مقبضا للمال من الامر وكذا الامر في الهبة وما في قبض الموهوب له  
 عن قبض الامر ولا يحكم الغرض لان الغرض لا يتم الا بالقبض ثم عن قبض  
 حكم الهبة الا ترى انه لو امر رجلا ان يطعم عنه عن الكفاية فاطعم حار وصار  
 المستكن باعنه في القبض فصار ما صاله او لاهم بصرفا بصا لفته وصار

ان قوله يرد الدين







وفي ذمة المدين ان الدين يقتضي ما لها بطريق المعاضه  
 والمالك بدل ليس له العوض كانه قال ارضي الفائم كن ويكفي بقضا  
 الدين اما الهبة فملكك تغربل فلا يقتضي ضمانا ولا افراضا وان في  
 المهر نسري في ذمة فصار كالموكل بشي العين بخلاف الهبة  
 وفيه ان الملك للامر بانته في صهر ملك العاين فثبت على الوصف  
 الذي ثبت للعاين وفي القضا الملك ثبت للفاض بدل فكذا بخلاف  
 الهبة فان قال المامور فصب وحمد الامر او امره ولكنه حمد القضا  
 واقبا صواب فاقام المامور البينه على الامر والقضا ثبت بسببه وقضى  
 على الامر بالمال وعلى العاين بالتبض لان ما يدعيه على العاين مستلوث  
 ما يدعيه على الحاضر فاصح حضا عنه حتى لو حضر العاين وانكر التبض  
 لا يثبت الى اركان الا صار مقضيا عليه بالفصل استشهد محمد رحمه الله  
 للامر بشي الدين بالامر بشي العين فقال لو امر انسانا بان يشري  
 له عبد غنم وسقاه الثمر فاقام المامور البينه على الشري والتبذير  
 للعبد للامر والتميز للمامور على الامر لما دلرنا ان الحاضر مستصحب حضا  
 عن العاين ولو وبب رجل لرجل شيئا فقال الموهوب له لرجل عوض  
 عني من مالك على اني ضامن له فعوضه عوضا حاز ورجع عليه بمثله ان  
 كان له مثل وبقيمته ان لم يكن له مثل لانه اشتراط الضمان على نفسه بصبر  
 مستقضا منه تعوض له من ملك نفسه والمستقرض ضمون بالمثل ان كان  
 من ذوات الامثال وبالقيمه ان لم يكن من ذوات الامثال وجهاله ما يعوضه  
 لا يمنع صحة الامر لانه في اصل التعوض مضمون ملك نفسه ويعينه في  
 ملك نفسه صحيح وانما يرجع عليه حكم الضمان وللهاله لا يمنع صحة الضمان  
 اذ كان الضمور له والمضمور عنه مقلوما والعوض وان كان محمولا الا  
 ان ذلك لا يمنع صحة الافراض اذ كان عند الافراض معينا كما لو قبل عنه  
 ما عصى فلا ان او ما عصى فلا ان بخلافه لو امره ان يعوضه من مال الامر ولم  
 نفسه شيئا فذبح الله سرجه عن عروص الموهوب له لان ما امره بدفعه محمول

جهاله عن مستدركه لا يقدر الوكيل على تحصيل مقصود الموكل فكذلك  
 الوكيل باطلا لغيره قوله بع شيئا من مالي الوكيل مستدل بشي الا ان يقول له عوص  
 له من مالي ما شئت فحمد له ان يعوضه منه ما شاء لانه فوض له مالي ما يشاء  
 على العموم ولو امره ان يعوضه من مال نفسه ولم يشترط الضمان فعوضه من  
 مرجع على الامر في لان التعوض غير مستحق عليه فلا يكون موقفا على  
 هذا التعوض بما هو لازم عليه بخلاف المامور بقضا الدين ولو قال ادفع لي  
 مالي لا يرجع عليه الا اذا اشترط الضمان وكذا لو قال اطعم عركه فان عصى  
 ولا اصل في حسن هذه المسائل في كل موضع ملك المدفوع اليه المال  
 المدفوع مقابل ملك المال فاما موررجع على الامر وان لم يشترط الضمان  
 وفي كل موضع ملك المدفوع اليه المدفوع غير مقابل ملك المال لا يرجع  
 المامور على الامر الا بشرط الضمان لان الدافع ملك المدفوع او الامر  
 الامر في ضمير التملك من المدفوع اليه حتى يكون ذلك اداء الزكاة من  
 الامر وتقرضا عنه او كفارة عنه فاداملكه المدفوع اليه مقابل ملكك  
 كان الملك ما سالا لمر ايضا مقابل ملكك فرجع عليه المامور لان بدل  
 الملك يحكم على من له الملك اما ادا ملك المدفوع اليه لا معا بلا بالملك  
 فالامر بملكه ايضا لا مقابل بالملك فيكون بزرعا فلا يرجع الا بشرط الضمان  
 واذا قال لرجل ادفع الي فلان الف درهم فضا ولم يقل عني او قال  
 اقض فلانا الف درهم ولم يقل عني انها لك فدفعتها المامور فان كان  
 خليطا للامر يرجع بها عليه والخلطة القامه دليل طامر على انه امر  
 بالتضا عنه بمنزلة التصريح وتفسير الخلط هو الدليل باخذ منه ويعطيه  
 ويدائنه ويضع عنده المال وحررت العاده ان وكيل الامر او رسوله  
 ما به فذبح عنه المامور او يفرضه او كان المامور في غيبال الامر والامر  
 في غيبال المامور كالزوج والزوجه والابن والبائع اذ كان في مكان مع ابيه  
 وهذا لان كل واحد من المصلين يزوج عن صاحبه في قضاء ما عليه ولا ان ادا  
 بنا على الخلطة السابقة وملك الخلطة بنت له حوال الرجوع بما يهدي بامير

مطلب  
 في كل موضع  
 وما فصل باجن من ارضي ملكه  
 اليه حقا ولا ملكه فاما مور  
 على الامر فاما ملكه فخر مقار  
 الا بشرط الضمان ورسوله  
 قيل من مال الوكيل كقوله

مطلب  
 نفسه بخطة عنى الدين  
 يكون بينهما الخلطة



كما يثبت الرجوع عليه بان يردى اليه وكذا لو كان شركاءه وان لم  
 يكون له ليطاله ولا يشترط ان يكون رجوعه عليه في قول ابي حنيفة ومحمد وهو قول  
 ابو يوسف الاول نعم الله وانما رجوعه على المدفوع اليه وفي قول ابي  
 القاسم الرجوع على الامر وان لم يكن خليطاً او جرساً اذ ما انما امره بالبيع  
 او غيره من زوجه يثبت على امره في الفصلين فاذا اعتمد في الاداء امره فلو  
 لم يرجع صار مغروراً من جهة وان مدفوع كما في الخليط والثاني انه ما ك  
 له فيها اليه قضا والعرض على الوجوب فاذا لم يكن على المأمور شي واجب  
 للمدفوع اليه لا يعتبر امر الامر بذلك بل امره انما يثبت في قضا ما هو واجب على  
 الامر وكان لقرئنا وجوب المال عليه من هذا الوجه وهذا قوله اقص على  
 سواء بما قاله ان قوله اقصه او ادفعه اليه قضا كلام محمل بحوز ان يكون  
 المراد اقصه ماله عليك فليكون هذا من الامور المعروفة وبحوز ان يكون المراد  
 اقصه ماله على والمحمول لا يكون حجة فلا يثبت به المال على الامر للمدفوع اليه  
 واد المرئى المال عليه لا يكون هذا من استقراض ولا امر بان يملكه ما في  
 دفعه وطريق الرجوع احده من خلافه لوقال قضا عني او قضا لئلا على  
 لانه زال الاحتمال هنا صرح الاضافة الى نفسه ولا يجوز ان يعتبر امره بالدفع  
 الى عني باسمه بالدفع الى نفسه لان قوله ادفع الى لا يثبت له الرجوع بهذا الامر  
 بل يقتضيه المال منه وهذا المعنى يوجب ان يكون رجوعه هنا على المدفوع  
 اليه لانه هو القايض للمال منه دون الامر ولو كان امره بذلك لانه لو اخاه وليس  
 عياله فهذا امره للاجنبي سواء لو قال ادفع الى فلان الف درهم ولم يغير  
 قضا فان كان خليطاً يرجع اذ ادى بحكم الحاطة ثم يرجع الامر على القايض  
 ان لم يكن له على الا شيء وان لم يكن خليطاً له فلا يشترط ان يكون له لا يرجع  
 على الامر وانما يرجع على القايض واختلوا على قول ابي يوسف بعد الله  
 فعلى قياس الطريقة الاولى يرجع على الامر به قوله ادفع الى هو على قياس  
 الطريقة الثانية يكون رجوعه على القايض لانه ليس له على ما يدل على ان  
 القايض من جهة وجب له بخلاف قوله ادفعها الى فلان قضا رجله يده بعد

حق

اقرانه ليس له وانما هو لفلان الغائب وانما دخل التثنية ان فلانا وكل ما يبعث  
 العبد ونقد النثر لا يثبت الى نفسه ولا خصوص بينهما حتى يحضر الغائب  
 لانها تصادقا ان المدعى له وانما امانه في يد من ادركنا في الدعوى ولو  
 قال المدعي في يد العبد لم يفلان وانما المشرقة تثنى على المدعي في يد  
 في يد خصم ونقضي للمدعي العبد ويكون قضا على الغائب لانه لما ادركنا  
 ملك الغائب فقد انتصب خصماً للمدعي بظاهره وما يدعي المدعي على الغائب  
 من المدعي ثبت لثبوت ما يدعي على الحاضر وصفاً وهو الملك فانتصب  
 الحاضر خصماً غائباً وصار اركاناً كما كان الغائب محكوماً بالقضاء عليه  
 قضا على الغائب حتى لو حضر وانكر لا يثبت الى اركان ولو لم يكن للمدعي  
 منه وصدة ذواليد ما ادعى له امره العاصي يدفع العبد اليه حتى يحضر الغائب  
 لان الصديق لا يحو العذر سطل بخلاف ما لو ادعى انه وكيل الغائب لم يضمن  
 الدين بصدقه المدفوع وانما عذر الغائب فانه يحضر على الدفع لان اقرار المدعو  
 لا في حقه لان الدين يقتضي ما سألها ولا ضرر على الغائب في الجهر على التسليم اليه  
 بخلاف العين وذلك محمد رحمه الله في اماله انه نصح اقرانه بالعبد ايضا وتومر  
 بالدفع اليه كما في الدين لانه اقرني في يد الغائب بصدقه كما قلنا في رجل  
 يد وار اقرانه اسرى هذه الدار من فلان الغائب بحا الشفع فان العاصي  
 يقتضي له عليه بالشفعة فلو حضر الغائب بعد ذلك وانكر البيع فانه يأخذ الدار  
 كذلك هنا الا ان هذا خلاف طائفة الرواية فانه ذكر في كتاب الوكا له انه لا يورث  
 بالدفع ويصرف بينهما وقال ابو حنيفة اقرام وامراه بالدفع ربما يخذله ويحب  
 ما داحضر الغائب لا يقدر عليه فيؤدي الى ابطال حقه بخلاف مذهب الشفعة  
 لان العقار لا يضر بغيره ونقله من موضع الى موضع فلا يورث الى هذا  
 نظرم لو كان في يد رجل ووقعه فادعى لجران صاحبها وكله يقتضيه منه  
 وصدقه المودع والى ان يسله لا يجبر على التسليم اليه وفي الدين يحرم لما قلنا  
 رجل في يد عده قال لاخران هذا العبد لفلان فاشتره لي منه الف درهم  
 وانقدته فما المأمور وقال غفلت وانما البسنة على ما ادعى فضيلة بالقرع على الامر



وبالعقد له لانه مامور بشيئين والشرى هو كمل سبب لبث الثمن  
في رغبة الموكل وصفا فنصب شيئا في اتيان الشري على الغائب ويكون  
هذا ايضا على الغائب على ما ذكرنا ولو لم يتم سنة وصدقة الامر احذ منه الثمن  
وسلم العقد اليه فان حصر الغائب وانكر البيع اخذ العقد لان صادقا فيما لم  
يتم عليه من رجع الامر على المامور بما اعطاه من الثمن لانه لم يحصل القضا على  
الغائب فان قيل يجب ان لا يرجع الامر على المامور لان الامر لما صدقة في  
الشري فقد اقرانه قضى منه الا ان البائع ظلم الامر بالاحد منه ومن ظلم ليس  
له ان يظلم غيره قبل بل الامر اقر بالشري لكن الشري ان سلم الامر للعقد  
بما يجب للمامور عليه فادل لم يسل استقص الشري وبطل الامر بالشري لا يرى  
ان في الاستحقاق الشري مقر بالملك للبائع مدع بطلان الاستحقاق والقضا  
ومع هذا يرجع بالثمن لذلك هنا وكذلك للمامور بقضا الدين اذا ادعى  
للقضا وصدقه الامر وجاز الطالب وانكر القضا ورجع على المدين كان له ان  
يرجع على المامور لانه صار ملكا شرعا ولو ان الامر صدقة في القضا ولكن الى  
ان يدفع المال اليه مخافة ان يحضر الغائب ويملك القضا هو من التسليم لانه اقر  
بقضا دينه بامر وجوب الصمان في رصته وهذا الخوف هو يوم فلا يعارض المحقق  
ولله اعلم **باب** ما يكون الرجل فيه خصما  
وما لا يكون من الكفالة والحالة وغيرهما اصل الباب ما ذكرنا ان الحاضر ينصب  
خصما عن الغائب اذا كان ما يدعى على الغائب سببا لبث الثمن على الحاضر  
وان لم يكن سببا لان الغائب ما اصاب الحاضر فصدوره ما ناع عن الغائب  
من غير اناسه لا يكون الا الضرورة والضرورة انما تحقق اذا لم يكن سببا للحكم  
على الحاضر الا ما يثبت ما يدعى على الغائب اما اذا لم يكن ضروره فلا ينصب  
خصما عنه والاسان ينصب خصما في اسباب الحق على امر والحكم اذا كان  
له سببان فانما ينصب القاضى بالسبب الذي يدعي المدعي لان القضا في  
حقه والعباد لا يجوز الا بالادعوى فما ادعاه جاز القضا به ومثلا فلا يرى  
انه لو ادعى المالك الشري لا يجوز له القضا بالهبة وان كان حكمها واحدا وهو الملك

واما الظاهر ان ما يدعى  
انما هو القضا او دعوى  
برائه وفلان في زوج  
واما ما لا ينصب للاحكم  
الظلال عليها لان سببا  
وقال الغائب لا يتم لان ذلك  
والقضا عن الغائب  
بعضه الحاضر بقبول  
وتوضيح الظلال الا ان

والاخر لان الاصل انما هو من طريقه فانما فعل في الغائب حكمه في الظاهر  
لوقا صا على ق او سها وما سبه ذلك في بعض النسخ فيزول بها فيقول بعض  
الاحكام

لكن لما كان المدعي به هو الشري يكون القضا لغرضه باطلا وهذا اذا كان  
القضا بالسنة اما اذا كان بالافوار صح فيما رجع الى المقر وتكون حجة في حق  
المقر لا غير وان لم يثبت سبب مطلقا لان امران حجة في حقه بخلاف السنة لانها  
حجة في حق الناس كافة وحرر لخير ان الكفالة بوجوب رجوع الكفيل على  
الاصل لانها غير له المعاوضة ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله اذا كفل اخذ  
المتعاوضين بما لزم صاحبه والكفالة بغير امر لا بوجوب الرجوع لانه مخرج  
محض ادعاء هذا قال محمد رحمه الله رجل ادعى على اخيه انه ضم له عمر  
فلان الف درهم له عليه بامر محمد الكفيل الكفالة فاقام المدعي السنة على ما  
ادعى قضى على الكفيل بذلك وكان قضا على الغائب حتى لو حضر وانكره لم يثبت  
الى ان كان ولا يحتاج المدعي الى اعاده السنة لان المدعي ادعى على الحاضر بسبب  
وهو الكفالة بامر المكفول عنه فتعين هذا السبب ولا يلزم القضا على الحاضر  
بالدين سبب الكفالة بامر المكفول عنه لا بعد القضا على الغائب بالامر بالكفالة  
لان سبب الدين على الكفيل الكفالة بامر من نصب الحاضر خصما عن الغائب  
في اثبات الامر وصره وصره الامر صيرور الامر مقر بالدين فنصب الحاضر  
خصما عن الغائب ولا ان السبب بالبيعة العادلة كالسبب عسما ولو عاين  
القاضي الكفالة بامر لم يحمله ان ينصب الكفالة بغير امر فان قيل يجب ان ينصب  
على الحاضر بالدين بالكفالة ولا ينصب بالامر لان غرض المدعي اثبات الدين على  
الكفيل بالكفالة والقضا به ممكن بدون القضا بالامر لا يرى انه لو ادعى عن  
في يد رجل انها ملكه واقام السنة وادعى صاحب اليد انها له بغيره فلا ينصب  
واقام السنة بغيره منه سنة على الابداع لا على اثبات الملك للغائب لان  
عرضه دفع الخصومة وانه يحصل بالوصول اليه من غير فصل فيما هو العرض  
والمطلوب لذلك هنا فله المدعي مدعي الدين بالكفالة بامر والنهود شهدوا  
بذلك لانهم عاينوا ذلك وكلهما مختلف لان احدهما بوجوب الرجوع والاخر  
لا والقضا بخلاف الادعوى وانما عاين عاين فمقتضى الدين بالكفالة بامر  
حتى يكون القضا موافقا للادعوى وانما عاين عاين بخلاف ذلك لان فيه اختلاف

والاخر لان الاصل انما هو من طريقه فانما فعل في الغائب حكمه في الظاهر



الحكم وهو دفع الخصوم من اقامه البينة على الودعة والملك والقضا بهما  
ومن اقامه البينة على الودعة والقضا بهما فان قيل يجب ان لا يسمع الدعوى  
والشهادة على الامر من الغائب حتى لا يحتاج الى القضاء بصل الكفالة بامر  
مبني حقه على الكفيل كالكفالة بغير امر فادع عن هذا السيد لا بد من السماع لانه  
مدعى حقا قبله كنف وهو صطرفه فانه لو اقرى بهما الكفالة بامر لا يمكنه  
ان يدعى غيره لكن ومتى سمع قضي الكفالة بامر ومتى قضى انفس الحاضر ضمما  
عن الغائب لما ذكرنا فان قدم الغائب قبل دفع الكفيل المالك اخذ المدعى  
اهما بالان الغائب اصل والحاضر كفيل والمكفول لحوار كما لو كان الكفالة  
بابه معانته وعلى قول من انى سلب وجهه الكفالة بوجوب راء الاصل كالمؤالة  
لانه لا بد من وجوب الدين في ذمة الكفيل وضرورية فواجب ذمة الاصل عنه لان  
ما ثبت في محل فبان في ذلك المحل فرع منه سائر المحال ضرورية وادبست في  
محل اخر فرع منه المحل الاول ضرورية لاستحالة ان يكون الشيء الواحد متاعلا  
للمحلين وقد ثبت الدين في ذمة الكفيل في ضرورية براه ذمة الاصل ولانه يورى  
الى احوال عشرين معاملة غيره واحد وانه لا يجوز وكما يقول الكفالة متعة  
من الكفيل وهو الضم ومنه قوله تعالى وكلها زكرا اى ضمها الى ذمة وقال  
عليه السلام انا وكافل اليتيم كهاتين اى ضام اليتيم الى ذمة بمعنى سمي العقد  
بالكفالة انه يوجب ذمة الكفيل الى ذمة الاصل في حوالبه لان اختصاص  
العقد باسم الاختصاص بوجوب ذلك الاسم كاختصاص الميراث باسم كان  
الاختصاص بوجوب ذلك الاسم وهو صرف فاني بد كل واحد منهما الى يد  
صاحبه بالقبض في المجلس والاسم اختصاص باسم الاختصاص بوجوب هو معنى  
ذلك الاسم وهو محال احد البدين بالقبض في المجلس ولما حل الآخر فلكل  
هنا لما كان معنى الكفالة الضم يجب ان يكون موجب العقد ضم احدى البدين  
الى الاخرى في حوالمطالبة بالودعة ذمة الاصل لا يحق الضم وفيه طريقان  
احدهما الضم والمطالبة دون اصل الدين بل اصل الدين في ذمة الاصل  
بحاله والكفيل له صدر مطالبه كالاصل وكما لا يجوز ان ينفصل المطالبة عن

اصل الدين في حوالمه ابتداء حتى يكون المطالبة بالتميم للموكل بالبيع واصل  
التميم للموكل يجوز ان ينفصل المطالبة عن اصل الدين في حق مغلته فيسحق به  
المطالبة على الكفيل بعقد الكفالة واصل الدين في ذمة الاصل ولذا لا  
ينفصل المطالبة عن اصل الدين سقوطا بالاصل فكذا الترابا بالكفالة والمطالبة  
مع اصل الدين منزله ملك التصرف مع ملك المهر فكما ينفصل ملك التصرف  
عن ملك العين في حوالمكاتب وملك البدع عن ملك العين في حوالمزهر فكذا لا  
يجوز ان ينفصل الدرام للمطالبة بالكفالة عن الدرام اصل الدين والعالي لم يرض  
ذمة الكفيل الى ذمة الاصل في ثبوت اصل الدين لان الكفالة ابراض الذمة  
والدرايم المطالبة بنى على الدرام اصل الدين وليس ضرورية ثبوت الدين  
في ذمة الكفيل مع ثبوت ذمة الاصل ما يوجب راء حوالمطالب لانه ولو  
ثبت الدين في ذمة الاصل والاستيفاء لا يكون الا فرادى كما لغاصت مع عاصب  
الغاصب فان كل واحد منهما ضام للقيمة ولا يكون حوالمعصوب منه الا  
في ذمة واحد لانه لا يستوفى الا من احدهما غير ان هناك اختصارا ضمهما معا  
سواء الاخر لما فيه من الملك منه وهذا لا يوجب ما لم يوجد حقيقة الاستيفاء  
لان مطالبة الكفيل لو اوجب راء الاصل براه الكفيل براه الاصل فخرجت  
الكفالة عن الفائدة وهو التوفيق برفه ابطال الدين لاصل او مطالبة الاصل لو  
اوجب راء الكفيل لا ينفذ الكفالة ايضا فلهذا ملك مطالبة كل واحد منهما  
فان اخذ المالك من الاصل راء وان احدث من الكفيل او كان الكفيل عداوى  
فلحصول الغائب رجوعه على المكفول عنه لانه قضى ذمة بامر وقال رفسر  
وجهه لانه لا يرجع الكفيل على الاصل لانه اقرانه الا قوله قبل الغائب حسن محمد الكفا  
الا ان المطالبة بطله فليس له ان يظلم عنه الا انا نقول ان رغم هو كذلك الا  
ان الصاوى كذبه حتى قضى عليه بالكفالة بامر فصار ملكا شرعا فطلب  
اوله كالمسرى اذ اقرانه اسرى الدار بالفهم قضى العاصى عليه بئس  
الباع بالعين كان الشفع ان احدهما من المشرى بالعين وان نكر وصوره لحد  
لا يقبل له على الشفع ولو لم يتم البينة على الكفالة بامر وانما اقامه على الكفالة



بالمال فقي على الكفيل ولم ينص على الغائب حتى لو حضر الغائب لم يكن  
للدعي عليه سبيل الا بعد اعيان الشئ عليه لان الحاضر انما ينصب خصما غابا  
اذا كان يدعي على الحاضر لا يمكن اتيان الا بآيات ما يدعي على الغائب وهذا يمكن  
لان ادعى الدين على الحاضر بالكفالة بعد امره وذلك يمكن من غير آيات الدين  
على الغائب الا ترى ان ادعى على اخرا فقا فانكر المدعى عليه فقال رجل كلفت  
يا ادعت عليه صحت الكفالة وبحك الدين على الكفيل وان لم يحك على المكفول  
عنه واذا لم ينت الامر بل وادى الكفيل لا يرجع على الاصيل وهذا لا يسر ضرورة  
اذا اراد الكفيل الرجوع على الاصيل كما لو عانا الكفالة بعد امره او امره بالكفالة  
ولم يصف كلفه فان قال الكفيل لعل الف درهم فلفه فاما ان ازم عليه لمكسره  
سبب الا تزام وهو الكفالة ولا تسمى على الامر لانه ما امره بالكفالة عنه وليس  
صرون امره اياه بالكفالة وجوب اصل المال عليه لان الكفالة من المباشرة كما  
يحوز بالمال الذي على الامر لعل ان يحوز بالمال الذي على عنه لعل ان يحوز ان  
يكون الامر رسول ذلك الغير المطلوب اليه او قضوي امره بذلك ومع الاحتمال  
لا يثبت المال عليه وقد ذكرنا في الباب المتقدم اذا امر رجلا ان يضم لرجل الف  
درهم وليس عليه طمعه فمضمون في يده للكفيل ولا يرجع على الامر اذا ادعى فان  
قال الكفيل الى امره ضم كذا كان ذلك على احد وانما صحت كذا لم يكن على ولا  
على غيره لا يسفله ونواظرا لاصحاب او يقران او يسه الطالب عليه بالصمان  
والكفيل هو الذي وضع حقه حسن قبل على وجه الاستطاع الرجوع على احد وهذا  
لان مطلق العهود التي عليه محمولة على الصحة وقد استر الكفيل الكفالة ظاهرا  
ووجه صحتها ان يكون ملتزم للطالب بما هو واجب على الاصيل فيصير هو مقر ان ذلك  
م هو بالكلام السابق ادعى عما اقره يكون رجوعه باطلا وقرانه وان لم يكن  
حجه على عنه فهو حجه عليه الا ترى انه قال لعل ان على الف درهم وانا كفيل به  
او انا كفيل عنه وانكر الاصيل ذلك كله فان المقر طالب بالمال ولا يرجع به  
على احد ولو كفيل رجل اخر رجل بالف درهم بامرهم عاب الاصيل فادعى الاصيل  
الكفيل ان الالف من من خسر فانه ليس خصم في ذلك لانه التزم المطالبة بكفالة

صحة والمال بحسب الكفيل بالتزامه بالكفالة وان لم يكن واجبا على الاصيل  
لما قلنا فلم يكن من دعوى ان المال من من خسر ما سقط للمال عنه فلا يكون خصما  
وهو مع هذا من افض لان التزامه بالكفالة اقرانه ان الاصيل مطالب بهذا  
المال والمسلم لا يكون مطالب سم الحجز والدعوى لا يسع مع الساكن حتى لو  
اقام السنة على اقرار الطالب بذلك لا ينقل ولو اراد استحقاق الطالب لتسليم  
ذلك لان توجه التماس وقبول السنة يسري على دعوى صحته الا ان بعد الطالب  
بذلك حسيلا وهو من اخص صلا حقه في ذلك والتصدق من اخصم صحه مع  
كونه من افضا والكفيل ليس خصم عن الغائب في هذا الدعوى لان اصل سبب  
التزام المال حري من المطلوب والطالب والكفيل ليس خصم في ذلك العقد  
وهو يدعي معنى في ذلك حتى لو انت ذلك رتب عليه خروجه من ان يكون  
مطالب ولا يمكن اتيان ذلك بالنسبة لانها تقوم للغائب وهو ليس خصم فلا  
ينقل كما ينبغي للحاربه اذ ادعى انها روجه فلان الغائب ولو ادعى الكفيل  
المال وغاب الطالب وحضر المكفول عنه فقال المال من من خسر واقام سنة  
لا ينقل على الكفيل ويدفع المال الى الكفيل لانه التزم المال بامر وادى  
فخرج عليه لما سنا انه يدعي سببا في صرف حري منه ومن غيره والكفيل ليس  
خصم عن الغائب فانه اولاه من افض فانه امره ان يلزم المطالبة التي هي  
منوجه عليه بحسب الكفالة هذا اذا كانت الكفالة مقدرة بالف ولو ادعى كفا  
مطلقة بان ادعى على اخر انه كفيل غفر لان بكل مال قبله ولم يفسر المال  
بلاطون وابهم واقام سنة على ذلك وان له على الغائب الف درهم كانت له  
فل الكفالة قضى بها على الكفيل وعلى الاصيل ايضا ورجع بها على الاصيل  
الكفيل وسوا ادعى الكفالة بامر او غير امير في الكفالة المطلقة سوى من  
الامر وعبر الامر في لزم يكون القضا على الكفيل قضا على الاصيل وفي الكفالة  
المقدرة بالمال العين فهو من الكفالة بامر وليس الكفالة بعد امره والفرق ما  
ذكرنا ان الحاضر انما ينصب خصما عن الغائب او الملتزم آيات ما يدعي على الحاضر  
الآيات ما يدعي على الغائب والكفالة اذا كانت مطلقة لا يمكن اتيان ما يدعي



على الحاضر الايات ما يدعي على الغائب سواء ادعى الامر او لم يدع وفي  
الكفالة المتيقن يمكن اذا لم يدع الامر ولا يمكن ادعى الامر اما في المقيد  
اذا لم يدع الامر لم يدع الف عليه سب الكفالة وقول الكفيل كقلت لك  
عرف فلان بالالف الذي لك عليه اقرار في الكفيل بوجوب المال عليه وهذا يفي  
لصحة الضمان ليس على الكفيل الا ترى انه لو قال اشهدوا اني قد ضمنت لهذا  
بالف درهم التي له على فلان ثم ان الذي عليه الاصل العام السنة انه كان قد  
قضاها قبل ان تضمنها له قال براء الذي عليه الاصل منها ولا يبرر الكفيل  
لان ذلك اقرار من الكفيل بالمال ولكنه لو اقام السنة انه قضاها اياه بعد الكفالة  
ترى منها الكفيل لان الشهادة الاولى حجة لا يصلح دون الكفيل لان الكفيل  
لما اعترف بوجوب الضمان على الاصل فقد كذب الشهود فلم يكن حجة في حقه الا  
ترى انه لو اقام نفسه لا يقبل لما قلنا من المناقض اما اذا اقام السنة انه قضاها  
بعد الكفالة يكون حجة في حقه لان الكفيل لما اقره في حال ما كان الوجوب مائتاً  
على الاصل فاذا شهدوا ببراءة منه الاصل ردت عنه الكفيل واما ادعى  
الامر له ادعى عليه الدين بالكفالة بامر ولا يمكن اثبات ذلك الا ما سأتحدثه  
ومرضه وثبوت الامر بثبوت الدين اما في الكفالة المطلقة وهو قوله كقلت  
لك بكل مال لك عليه لا قوله كقلت لك بكل مال لك عليه ليس باقرار من الكفيل  
بوجوب شيء عليه لانه لم يقر بدين بني معلوم فصار ثبوت كلفه لكل بكل مال لك  
عليه ان كان لك عليه شيء وكانت الكفالة معلقة بوجوب المال على الاصل فمالم  
ثبت القضاء على الاصل لا يثبت الوجوب عليه ومالم يثبت الوجوب عليه لا يوجد  
شرط صحة الكفالة فلا يثبت الكفالة واذا ثبت له لا يمكن اثبات الدين على  
الكفيل في الكفالة المطلقة ادعى الامر او لم يدع الامر اما في الكفيل على الاصل  
انتصت للحاضر خصماً عن الغائب في حوائث الدين على الغائب وهذا لا اذا  
كفل بمال معلوم لم يكن الضمان عليه بدون القضاء على الاصل لانه معلوم ومعلوم  
مداه واذا كفل بمال مجهول لا يضيغ مالم يكن على الاصل لان المجهول يحتاج الى  
التعريف والانه يفي انما يحصل بما كان على الاصل فيصير كانه قال ان كان لك

40  
على فلان مال مثاله رجل قال عبدي الذي في الدار حر ان كان في  
الدار عبدي يعني والا فلا ولو قال سالم عبدي الذي في الدار جربعتن هوا  
كان في الدار او لم يكن لان في الفصل الاول العهد مجهول فاحاج الى  
التعريف بكونه في الدار وفي الفصل الثاني معروف بذاته فلا يحتاج الى  
التعريف بكونه في الدار وهذا لما ذكرنا في الايمان ان الوصف في الغائب  
المجهول معتد وصر شرطاً كما في قوله المراه التي تزوجها طالق وفي العرف  
لغو كما في قوله هذه المراه التي تزوجها طالق وهذه المسئلة وهي الكفالة  
المطلقة مما يحال بها في اثبات الدين على الغائب اطحا والطالب موت  
الشهود او عينتهم قبل رجوع المطلوب سواضع مع رجل ويدعي عليه  
مثل هذه الكفالة فقدر بالكفالة وشكر وجوب المال على الاصل او سكر  
الكل فقيم الطالب السنة على الدين او عليها فقبل ونقض على الكفيل  
والاصل الغائب ثم في الكفالة المطلقة ان ادعى الكفالة بامر وادى الكفيل  
المال ترجع بما ادى على الاصل لانه لما ادعى الكفالة بامر لا يصح القضاء  
الا بما ادعى على ما ذكرنا وقد قضى دينه بامر فترجع عليه وان ادعى الكفالة  
بغير امر وادى الكفيل لا ترجع الكفيل على الاصل لانه قضى دينه بغير  
امر وكان مبرعاً ولذا لو شهدوا على الجحالة فهو براءة ما ذكرنا في الكفالة  
ان شهدوا بالجحالة المطلقة يكون قضا على الحاضر والغائب ادعى الامر او لم يدع  
وان شهدوا بالجحالة المقيدة ان ادعى الامر يكون قضا على الحاضر والغائب  
واذا ادى رجوع وان لم يدع الامر يكون قضا على الحاضر خاصة ولا يرجع  
اذا ادى والظاهر انه لا يطرح لان المطلوب وهو المحيل لو كان حاضراً لم يلزم للطالب  
ان يخصه لان الجحالة بوجوب براءة المحيل وكانت عينته وحصرته سوا في مطالبته  
المحال عليه وهذا قول علمائنا السنة رحمهم الله وعدل زفر والقاسم من  
معز رحمهما الله الجحالة عن مبرية كالكفالة وله ان يطالبها لان المقصود بها  
التوقيح بالطالب وذلك في ان يزاد المطالبة لان شرط ما كان له من  
المطالبة ولهذا لو كان المحال عليه مغلساً يعود الدين الى ماله المحيل ولو

على ان



ربن دمه لما عاد لان الساقط لا يحتمل العود ولما قوله عليه السلام من اجل  
على ملى فليسمع شرط الملاء ولو كان الدين على المحل كما كان لم يكن لا شرط  
الملاء معنى وفائدة وقد ذكرنا ان اختصاص العقد باسم الاختصاص موجب ذلك  
الاسم والحالة مستقرة من النقل والتحويل ومنه الحواله في العرائس العقل من موقع  
الى موقع وكان يوجبها نقل الدين والشيء اذا انتقل من مكان لا يبقى في ذلك  
المكان فلا يحتمل الحواله مع بقا الدين في ذمه الاصيل اما الكفاله فيبقى على  
الضم وانما لا يحتمل الجمع في الاول ولهذا يقال في العرف على فلان الف  
وفلان كفيل بها ولا يقال في على فلان الف وفلان حويل بها كما لا يقال في  
موضع كذا لحظه وقد حولتها الى موضع كذا وانما يأخذ المال من المحل اذا مات  
مفلسا لانه لم يرض الحواله الا في شرط السلامة فادل لم يرض الموت الرضى فلا  
يلزم العقد وغير اللازم فاما للفسخ فاذا فسخ جعل كان لم يكن كما لو باعته  
المديون عبدا لانه يرى عن الدين فان مات العبد قبل التسليم يعود الدين  
فان محمد رحمه الله اراد ان لو حاله المديون على رجل على ان المحل يرى كان  
ببر المحل فان فليم يرى الصبح فاما ان يكون ان يراهم يعود الدين بوجه  
مفلسا وان فليم لا يبرأ فهو محال لان الحواله كانت بهذا الشرط فادل لم يرض  
الشرط وجب ان لا يحل المال على المحال عليه لانه لم يرض الا بشرط فراح  
ذمه المحل هذا اذا كانت الحضور في الحواله والكفاله بر الطالب والكفيل والمحال  
عليه اما اذا كانت بر الكفيل والمكفول عنه فان الكفيل للمكفول عنه كفلت  
عنك بالعلان عليك بامرک وادب ولى الرجوع عليك او قال المحال عليه  
للمحل اجلت عليك بامرک وادب ولى الرجوع عليك محمد ان يكون من  
بالكفاله او الحواله لو ان يكون فلان الطالب عليه شيء فاقام الكفيل السنة ان  
لعلان على فلان السنة من وان فلانا هذا فدام من ضمنها لعلان بامر فانه  
مداخنها الى فلان فان العاقبة قبل ذلك منه وصفي لها المال على المكفول عنه  
لانه يدعي لنفسه عليه مالا نسب وهو لا يتوصل الى اثبات ذلك الا باثبات سب  
سنة ونسب الغائب وهو اذ المال اليه فانصب الحاضر خصما للغائب من ادعى عينا

في يدان ان انه له استرته من فلان الغائب واقام السنة فان العاقبة تضي  
سنة على هذا الطريق حتى ادحض الغائب ومحمد ان يكون باعته لم يكلف  
المدعى اعاده السنة لذلك هنا ادحض المكفول له ومحمد القبض من الكفيل  
لم يكلف الكفيل اعاده السنة وهذا لان الامساك بطولها لا يحكم بها بمصر  
يكون خصما في اثبات الحكم عليه يكون خصما في اثبات سب الحكم عليه ورجوع  
الكفيل على الاصل لا يكون الا بامر اياه بالكفاله وادائه الى الطالب  
بعد الكفاله كما يكون المكفول عنه خصما للكفيل في اساس الامر عليه يكون  
خصما في اثبات الاداء الى الطالب والعصا بالسنة على الخصم الحاضر يكون اذا  
عليه وعلى الغائب وذكر في خلاف زفر ويعقوب رحمهما الله ان الرجل  
اذا غاب عن امراته واباها رجل ولحقها ان زوجها قد اناها ووكله ان  
زوجها منه ويضمن المهر فقفلت ذلك ثم حضر الزوج وانكر ان يكون ظمها وان  
يكون امره من الرجل شيء فان القول قوله وليس كقوله على الكفيل شيء في  
قول الى يوسف رحمه الله لان الطلاق لما لم يثبت كان العقد الساتر باطلا والكفاله  
المسيرة عليه لذلك فمقر له احد الوارثين اذا اقر لمعروف النسب انه لم يسم  
نصار له في الميراث وعلى قول زفر رحمه الله رجوع على الكفيل بالمال  
لان الكفيل مقرصه العقد الساتر ووجوب المال عليه سب الكفاله واولان  
حجه عليه فلو اقام الكفيل السنة على الزوج بما ادعى من الطلاق ووكله اياه  
بالعقد الساتر والكفاله قبلت سنة وكان لها ان يرجع بالمال على الكفيل  
ثم رجوع الكفيل على الزوج وان شئت رجعت على الزوج للمعنى الذي قلنا  
ان الكفيل لا يضمن الرجوع على الزوج الا ما سب هذه الامتياز عليه صار  
خصما في اثبات ذلك كله والله اعلم بالصواب **باب**  
الرجل يقول لعينه ما ناعف فلانا لو اقرضه او ما داب لك عليه فهو على  
اصل الباب ما ذكرنا ان الحاضر متى انتصب خصما للغائب ومتى انتصب  
وحرى خبر ان من يدين اقرضه قبلت السنة عليه ومن لا يدين فلا وحرى  
اخر ان العصا يثبت ملكا مقصرا لان الاصل في الحوادث اضافتها الى



اقرب الاوقات ولا يدري انه هل كان سببه سابقا ام لا الا اذا  
كان الدعوى مع السبب حينئذ يستدل الى وقت السبب وحرفه  
ان من التزم شيئا موصوفا بصفة لا يلزمه الوجود ذلك الوصف لان  
المضمون لا يعرف الا بالوصف فاما بوجه الوصف الذي وصف به  
الكفالة لا يلزمه شي لا غير التزم وعرف ان الكفالة بالمال مضافا  
الى سبب وجوبه بخلاف عندنا ان نفي رحمه الله لا يجوز وهو قول  
ابن ابي ليلى رحمه الله لانه التزم المال بالعقد ولا يحتمل الاضافة  
كالالتزم بالشئ ولان الاضافة الى وقت في معنى التعليق بالشروط  
والتزم المال بالكفالة لا يحتمل التعليق بالشروط كما لو علقه بدخول الدار  
او كلام زيد او محي المطر توصيه ان عندكم لو اضاف الكفالة الى موت  
المطلوب كان صحفا ولو اضاف الى موت غيره الاصح ولا فرق  
بين الموتين فان كل واحد منهما كان غير موجود في الحال ولانه التزم  
المال بعقد يعتمد تمام الرضى فمع الجهالة المتفاحية الاصح التزمه  
عنه لا التزم بسائر المعاوضات وما ان الجهالة المتفاحية انما هي  
جهالة الجنس والعدد والصفة والجهة ابلغ من هذا ان جهالة  
المكفول عنه يمنع صحة الكفالة بهذه الصفة بان يقول ما بعث به احدا  
من الناس او ما غصبك احد من الناس فذلك جهالة المكفول به بل  
اولى لان الملتزم بالعقد المكفول به وحقنا قوله تعالى ولم يجز به حمل غير  
وانا به زعيم فهذا المنادى اضاف الى التزم بالكفالة الى سبب وجوب المال  
وهو المحي فصول الملك وانما نادى من يوسف عليه السلام وما احذر  
لله تعالى عن سرقة من قبلنا فهو مات في شرعنا حتى يقوم دليل  
النسخ عن ان التا نفي رحمه الله يقول هذا من العمال لمن ياتي به وعند  
من اتوا عنده فخطب جماعة وقال مخاطبه منكم فله عشرم كان هذا  
صحفا لكنا نقول استدلانا برعاية المنادى بقوله وانا به زعيم  
والاحتمال بنا الى معرفة طريق وجوب ذلك المال فان العمال يجب على من وقع

له العمل فاما الوجوب على الكفيل بسبب الكفالة الا انه يقول  
لم يكن هذا كفالة على الحقيقة فان المكفول له مجهول وانه يمنع صحة  
الكفالة والمعنى فيه ان التزم المال الكفالة نظير التزم المال بالادوار  
مرحبت انه التزم لا بمقابلة الا التزم على من يلزم له وجهاله المقدر  
لا يمنع صحة الادوار فذلك كما التزم به ما لكفالة وجواز الكفالة في  
الاصل بحاحه الناس والحاحه ماسة الى اضافة الكفالة الى سبب  
وجوب المال ولهذا يجوز العلماء رجمهم الله الكفالة بالذکر وهو  
مضاف الى سبب الوجوب بالاستحقاق وكذا التوفال كفت لك بما  
اصابك من هذه النخبة التي تخك فلان وهو خطا كان جارا لبلغ  
النفس او لم يبلغ وان كان مضافا الى وقت البر او الموت لان  
الوجوب انما يقدر عند وسن الواحدة فمقدار ما يلزمه مجهول  
وكذا مقدار ما يلزمه بالذکر مجهول فاعلم ان مثل هذه الاضافة  
والجهالة لا يمنع صحتها وهذا لان الجهالة غير مانعة عنها بل للاقتضا  
الى المنازعة الا ترى ان مع تفرق رضى من تخور وان كان مجهولا لعدم  
اقضائه الى المنازعة وكذا مع احد العدس مع اثارة طخار التبعين  
وما ان عمر كل واحد منهما جاز مع جهالة المسع وما يلزمه من التزم لعدم  
الاقتضا الى المنازعة مع بعض من له الخيار وهذا لان مقتضى المنازعة  
لان الطالب الاطال الكفيل الا ما انت له على الاصل ولا يمكن  
المنازعة بعد ما ثبت له الحق على الاصل المحي او بعد ما قضى العاقبة له  
به عليه وهذا لان الكفالة مبني على التوسع الا ترى انه لو قال على ما لك  
عليه ولم يسم كم هو جاز ولا يجوز ان يمنع صحتها لمعنى الخطر فانه موجود  
في كل كفالة اذ لا يدري ان الطالب بطالب الاصل او الكفيل والفرق  
بين الموتين ان موت المطلوب بخور ان يكون سببا لتوجه المطالبة بالمال  
عليه بان يكون واره فلذلك اوضح اضافة الكفالة اليه وموت غيره لا يكون  
سببا فلا يصح اضافة الكفالة اليه ولان موت للديون سببا لوجوب المال



لانه يحل به الدين اما موث عنه لا توجب المال على المدون وكذلك  
 كلام رند او دخول دار فانه ليس بسبب لوجوب المال بحال فتخص  
 ذلك تعليقا بالشرط ولا يكون المراد فاما هذا الاضافة الا لتمام  
 الحق فهو سبب لوجوب المال وهو المصلحة والدوب والقضا فيكون  
 التبر اما صحيحا ولهذا قلنا ان تعليق الكفالة بمضي الوقت يجوز لان  
 مضي الوقت يجوز ان يكون سببا لوجوب المال بان كان الدين موجبا  
 الى مضي الوقت اذ عرفنا هذا قال محمد رحمه الله وحبل قال اخر  
 اصم له لان عني ما قضى له به على او ما داب له او ما لن مني  
 فمعل وعاب المكفول عنه فاقام المكفول له منه ان له على فلان  
 العاقل ليس الكفيل بحصص حتى يحضر الغائب لان ما ادعى ما كفل له لانه  
 انما كفل به من موصوف بصفة وهو ما مضى له على المكفول عنه بعد  
 الكفالة او يلزمه باقراره او يثبت فامتنع عليه ولم يقبل الوكالة عن الغائب  
 في الخصومة ولا يثبت حصصا عنه لان ما يدعى على الغائب ليس بسبب  
 ما يدعى على الحاضر وادام المصير حصصا ولم يثبت له عليه شيء لا يثبت على  
 المكفول عنه شيء الا يرى ان الكفيل لو اقر بذلك الدين لا يوجد منه لانه  
 لم يكفل به فكيف يقبل السبب عليه شيء لو اقر به لا يوجد منه بخلاف ما كفل  
 عن رجل بكل ماله عليه ثم ادعى الطالب على الكفيل ان له على المطلوب  
 ما به دين رحت قبل لانه كفل بكل ماله عليه فاما من مال يست على المكفول عنه  
 الا اوصى الكفيل كفالته فتتصص حصصا وهذا انما كفل بمال موصوف فاما  
 من لا يوصف لا يحق الكفالة ولان تم كفل بماله عليه في الحال وقد اثبت  
 عليه الدين في الحال وهذا انما كفل به من في المتأنيف ولم يثبت ذلك وكذا  
 هذا في الدوب والملازم لان الدوب في لسان اهل الكوفة هو القضا ويحقق  
 الوجوب وكذا لو اقر الكفيل ان له على الغائب العاقل وقال علمت ان له على الغائب  
 الفالكن الا اقرى مني لونه لم يجبر على الاداء لعدم ثبوت الوصف الذي فيه الكفالة  
 به ولو اقام المكفول له السبب على من وجب له عليه بعد الكفالة او اقام السبب ان كان

عليه من قبل الكفالة وانه يلزمه بعد الكفالة الى فاضي الكوفة وهو فلا بد ان  
 وافقت عليه السبب بالف درهم كانت على عليه قبل الكفالة وقضى بها وانعام على  
 ذلك منه على الكفيل لان مضي المال على الكفيل والمكفول عنه لانه يدعى الوصف  
 الذي قيد الكفالة به ولا يمكنه ايسار ذلك على الكفيل الا سوية على المكفول عنه  
 فكان الاثبات على الاصل سببا لثبوت الكفيل فاستتب الكفيل حصصا  
 عن الغائب الا يرى ان الكفيل لو اقر به صح امران وبواحدة فكذا اذا انكر بخلاف  
 الاول وفي هذا الكفالة ما مر وبعد امر سوا كما دلنا في الباب المتقدم الا ان  
 من كان ما مر رجوع ومضى كما ثبت بعد امر لا يرجع ولو ان المكفول له هو الذي عاب  
 ودفع الخصومة بين الكفيل والمكفول عنه فاقام الكفيل سبب الكفيل عنه لانه  
 كفل عنه لعل ما داب له عليك امرك وقد داب وادى ما داب المكفول عنه جميع  
 ذلك او اقر بالدوب وانكر الاداء ويقبل سببه عليه ويقض له على المكفول عنه  
 ويصير المكفول مضي لوصفه وانكر لا يثبت الى ان كان لما داب وادى الى الرجل  
 ما داب لك على فلان فهو على ورضي بذلك الطالب فحال المطالب لك على  
 الف درهم وقال الطالب لي عليك العاقل وقال الكفيل ما لك عليه شيء بالعقل  
 هو المطالب لان الطالب يدعى عليه الزيادة وهو منكر ما اقر به المطالب  
 يكون لا رما على الكفيل لان العاقل مضي عليه ما اقر به فيحق الدوب في هذا  
 العذر ايضا العاقل كما يحق ان لو قامت السبب فيكون ذلك لان ما على الكفيل  
 فان قيل في هذا الزام المال على الكفيل بقول المطالب وقوله ليس بحصص عليه  
 ملك ليس كذلك بل هو احاسا المال عليه بكفالة لانه لما قيد الكفالة بالدوب  
 مع علمه ان الدوب قد حصل عليه ما اقر به قد صار ملزما ذلك بكفالة ولذلك  
 لو قال ما اقر لك به فلان مني فهو على او ما صار لك عليه فهو على وهذا  
 كله استحسان وفي القياس لا يحق على الكفيل شيء اذا انكر الوجوب على المطالب  
 ما لم يتم السبب بذلك ما ذكرنا ان لو اقر في حقه حصة فالتاسع اقراره ما ثبت  
 في حقه دون غيره ولهذا الوفا ما لك عليه فهو على لم يلزم الكفيل شيء باقرار المطالب  
 لكما ركنا القياس لتخصيص الكفيل في الكفالة على ما يعرضه المطالب او على ما يدرك



عليه مطلقا من غير قصد الذوب حتى بخلاف قوله ما لك عليه لانه كحل بما هو  
ولصاحبه عليه وصلة الكفالة وما قران بعد ذلك بسبب الوجوب عليه لكن لم  
يسس 2 حوال الكفيل انه كان واحدا وصلة الكفالة لان الاقرار ارجح من  
حوال المقر لكن 2 حوال المقر جعل انما يبرره اقرارا لم يرض 2 حوال المقر بخلاف  
ما سبق لانه انما كلف في يقره في المستقبل او بما يدره في المستقبل وذلك  
ثبت باقراره حتى لو قال ما كان لغيره لكن فلان امره هو على مقادير  
المطلوب بعد اقراره له زمين الف درهم ومحمد الكفيل ذلك فلا شيء  
على الكفيل لانه كفل بما سبق الاقرار به من المطلوب على الكفالة ولا تنبيه  
ذلك باقراره بعد الكفالة في حوال الكفيل لانه منهم في ذلك الا ان يقوم النسبة  
على اقراره بذلك من محمد البائت بالسنة كالمات معانته ولو قال ما  
قصي لك به عليه فهو على ما اقراره الكفيل حتى يعني على المطلوب  
ما اقراره لانه كحل بما يقصيه مما لم تصر المال مقصدا به على المطلوب  
لا سبعا الوصف الذي صد الكفالة به ولو قال ما اقر لك به من شيء فهو على  
معامت السنة انه اقر قبال الكفالة بالف درهم لم يدره الكفيل الا ان  
يقربها بعد الكفالة لان هذا اللفظ انما يدخل فيه اقرارا يكون منه في المستقبل  
لا ما كان في الماضي وما قصي به العاصي على المطلوب سكونه غير الممن لم يلزم  
الكفيل لانه بدل عنه الى حسنة رحمه الله وعند ما هو بام مقام الاقرار لصرون  
فضل الحصون وذلك 2 حوال الحصون دون الكفيل فاذا لم يكن متمر له الاقرار 2 حق  
الكفيل لا يلزمه شيء رجل قال احضر اخي فلان من ما يعني او احضر له ما ارضى او ما  
اذا أتى ففعل وعاش المكفول عنه فاقام المكفول له السنة باع فلا باع بعد السعي كذا  
بالف بعد الكفالة ودفعه اليه او انه ارضى الف فانه يقضي العاصي على الكفيل الا الاصل  
جميعا لان الصان مقدر نصفه وهو السع والعرض ولا يلزم الصانع على الكفيل الا بالنسبة  
على الغائب فانه في خاصه من الغائب وفي هذا الكفالة بما هو وغيره امر  
سواء الا ان في الامر يرجع وفي غير الامر لا يرجع على ما ذكرنا ولو عابا المكفول له ووفعت  
الخصومة من الكفيل والمكفول عنه فاقام الكفيل منه على المكفول عنه ان المكفول له

اداه الفاء وانه قصاها عنه وكان الكفالة باسمه والمكفول عنه بحمد  
ذلك كله او يقر بالدين ويحدد العاصي النصف فصوله بفعل المال على  
المكفول عنه وكان الصانع على الغائب بمصده كما ذكرنا غير من واذ قال  
الرفع مانع فلا ما بايعته من شيء فهو على فهو جابن لاصاه الكفالة  
الى سبب الوجوب على ما ذكرنا وسنوي ان وقت لذلك وفيما اوم بوقت  
عن نوعا من السعة لولا الا ان في الوقت برأعي وجود المبايعه في ذلك  
الوقت حتى اذا قال ان بايعه اليوم فباعه عدا لا يحب على الكفيل شيء لان  
هذا البعده مفيد في حوال الكفيل لكن اذا لم يبايعه في اليوم فذلك كله  
على الكفيل لان حرف ما يوجب العموم فاذا لم يوقت فهو على العموم ما به ابعه  
من بعد من وكفه على الكفيل ما لم يخرج نفسه على الكفالة ويستوي لمن بايعه  
بالشهود او غيرها او قال ما بايعته من شيء وهو كحل ذلك فان قال الطالب  
بعته مائة الف درهم وبصته مني فانقره المطلوب وجه الكفيل ففي القبال  
الشيء على الكفيل حتى يقوم السنة انه بايعه بعد الكفالة وروى اسد رعي وعمر  
الى حسنة رحمه الله انه احد القياس ووجهه ان وجوب المال على الكفيل باسا  
ما بعته بعد الكفالة وذلك لا يدر في حواله باقرار المطلوب لان بوله حجه عليه  
لا على الكفيل ولو اكره المطلوب والكفيل لم يكن على واحد منهما شيء فاذا اقر به  
المطلوب لزيم دون الكفيل ولو اكره المطلوب لان الشوب بحسب الحجة واذ كانت  
السنة لزيمها لكنه اسحق فقال الكفيل ضامن لان المطلوب مع الطالب  
تصادقا على المبايعه في حال ملكا ان اشأها فانها لو انسا الما بعه لزم الكفيل  
ومر اقر بما ملك انشأه قبل قوله في حوال الغد لا سفا التهمه عمر له الوكيل قبل  
العرل اذ اقر بالبيع والمطلوب قبل النسخ العكس والموكل قبل مضي المدة اذ اقر  
بالرجعه والى يوصحه انها ان كانا صادقين فقد كفى سبب في حوال الكفيل  
وان كانا كاذبين فنصا دقهما عنده الا ان لا يرى له لو كان قال بالزيم لك  
من شيء فانا صادقين لزم ما اقر به المكفول عنه بهذا الطريق وعلى هذا لو قال بعه  
ما بينك وبين الف درهم وما بايعته من شيء فهو على الى الف درهم فباعه مائة الف درهم



ما به درهم بمائة حنطة بمائة لزمه المالا ان فانما بعد ذلك شيئا لا يلزمه  
لانه ما كفل الا بمقدار الف ولو قال ادبعت شيئا فهو على لزم الكفيل الاول  
دون الثاني لان ادبعت شيئا لزمه ولا الكفيل فانما يتناول من واحد بخلاف  
ما لو قال كمالا بعت ولو قال بعت ولم يرد على هذا فباعه لم يلزم الامر لانه مشتري وليس  
بصاحب ولو قال بعت شيئا فاباعا من لزمه او ان بعت شيئا فباعه في صنفين  
كل صنف بمائة لزمه الاول لان ان الشئ مني للوقت غير له اذا وليس فيه ما يقضي  
التكرار ولو قال بعت من رطلي فهو على مائة من يودي او حنطة لم يلزمه  
شيء لبقوله بالرطل ولو قال ما افرسته فعلى او بابتعته فعلى سبقيه ولو قال ما را  
سنة اليوم من شيء فهو على لزمه العرض وعمر السبع لان اسم المدانة يتناول  
الكمل فانه عسانا عرس وجوب الدين لا يرى لزم الامر بالكفالة والتبشور  
حاشا اسم المدانة وعم الكمل ولو قال من رابع فلانا اليوم سبع وهو على مائة  
غير واحد لم يلزم الكفيل شي لان المكفول له مجهول وانه يمنع صحة الكفالة غير له  
جهالة المقر ولو قال لعموم حاص ما بعتهم انتم وغيركم فهو على كل علم ما  
سبع اولئك القوم ولا يلزمه ما يباع غيرهم لان في غيرهم المكفول له معلوم صحت  
وفي حق غيرهم مجهول فلا يصح ولكن ضم المجهول الى المعلوم لا يمنع صحة الكفالة  
في حق المعلوم لان ما يلزمه لو احدا بالكفالة ينفصل عما يلزمه للآخر ولو قال  
ما بابتع فلانا من شيء فهو على فاسم الله درهم في طعام او باعة شعير  
نزلت لزم ذلك الكفيل لانه تدبعت فان لم تنوع مع ولها بال او حنطة بعد الله  
اد او كله سبع ثوب فاسم الله في طعام جاز على الكوكل وعندهما لا يكون الا ان  
الاسم غير السبع بل لا يتوكل بالسبع تصرف الى السبع بالتبشور ولو جحد الكفيل  
والمكفول عنه السبع فاقام السنة على احدهما بصير الآخر مضمنا عليه على ما ذكرنا  
واسم الله محمد بعد الله في الكسب سابل واراد بها الاستعجاج على تبشور  
بعد الله ان البضا على الغائب بخور اذا كان متصلا بالحوال خاصة وعنده لا يجوز  
فقال لا يرى انه لو قد عرف رجلا فادعى المقدوف جحد العرف وادعى العارف  
انه عبد فلان فاقام المقدوف للبينة ان فلانا اعطى مائة حنطة مائة حنطة على

انقادف وان كان المولى غائبا لان المقدوف لا يمكنه اثبات الجحد على الخاص  
الا بالبضا بالعنف على الغائب قال في الاصل لو ان فلانا قال لا اعني بالعنف  
على الغائب حتى يحضر فينتهي ان لا يقضي بالجد ايضا فان قال لا يقضي في  
ايضا كان اطلا لا ان في ذلك ابطال حقوق المولى ولد له افعال العرفان  
الربانية حتى صار قادا لامة وامه مائة وادعى العارف ان امه ائمة لفلان  
ولعام الا ان سنة ان لمة مائة بنت فلان القرينة جحد العارف وان كان في  
قضا بالنسب على الغائب ولد له رجلات وترك ميراثا وولعام رجل السنة  
انه ان عمه فلان فلان العلاءي حتى يحمقا على اب ولده وامه ولزمت لا  
يعلمون له وارثا غير من قضي بالنسب والميراث وان لم يحضر ابائهم والاولاد لا وهم  
وان كان فيه قضا بالنسب على الغائب ولد له رجلات فاقام رجل السنة  
ان اباه وامه كما يملوك كسرة فاعفها ما ولد لها هذا الولد وهو مولاه ووارثه  
وعصه لا يعلمون له وارثا غير من قضي بولاه ومدفع للميراث الله وصفي بولاه  
وامه ولحوتة المولود من بعد ذلك العتق وان كان فيه قضا على الغائب وكذا لكسرة  
ما دوز له عليه دين فقال رجل لصاحب الدين يا صاحب المال لك عليه ان  
اعفوه مولاه وقد كان احد صاحب المال اعد محامه ان يعفوه المولى ولا يقدر  
على بيعه فحلى صاحب المال سبيله فاقام صاحب المال السنة ان المولى اعفوه وان  
له عليه من المال كذا وكذا او كذا المولى والعبد عايبان فانه يقضي بالعنف على المولى  
ولان كان عايبا ويلزم المولى فمهر العبد لصاحب الدين بالعنف ويصير الكفيل  
المال ايضا لانه لا يمكنه ان يلزم الكفيل المال لا بعد ايسار العتق على المولى فان  
حصه المولى وانكر العتق للنفق الى ان كان ويقضي العبد ولا يعاد عليه السنة وقد  
ناظر محمد بعد الله من حاله وقد كان بعض العلماء يجمعهم لله بالي اصباح الخاص  
حضا عن الغائب في هذه المسائل كلها ولا يقضي على الخاص في ما يحصر العا  
وهو العا من الطامر الا ان يقول ان عامه الخصومات تصل طرف منها بالغائب  
ما لم يجعل الخاص خصما له الى ابطال حقوق الناس وليس اعلم الا ان يقول في  
باب من الشفعة التي يكون الحق من الهبة



اصلها ان الحلاوة يقع بين المملك والمتملك في جهة الملك والسبب  
 الذي يرى بينهما كان القول قول المملك مع غيبته وعلى المتملك البينة لانه  
 استغاث الملك من جهة ولو انكر المتملك اصلا كان القول قوله فاذا انكر  
 المتملك ما نسب الذي ادعى المتملك كان القول قوله ايضا وهذا فيما بينهما  
 اما في جوعهما القول قول المتملك لان قوله حجة في حقه وحرف لغيره  
 ان للواهب حق الرجوع في هبة من الاخي عندنا وعندك ففي رحمة الله  
 لا رجوع له لقوله عليه السلام ارجع الواهب في هبة الا للواهب فيما به  
 لولده وفي رواية قال لا يحل فقد في الرجوع ارجع ولا يجوز الا في الم  
 على اركان الحرام سترعا وقال عليه السلام العاقد في هبته كالعاقد في ثبته  
 وفي رواية كالملك ينيح يعود في ثبته والعود في التي حرام فلذلك الرجوع  
 في الهبة والمعنى فيه ان الهبة عند ملكه فطليعه لا ينقض الرجوع فيه  
 كالسنة وهذا لان الرجوع بصاد المقصود بالملك والعقد لا يفسد وجبا  
 ما يصاد للمقصود به وانما ثبت حق الرجوع في ما به كما فيما بين الولد  
 والولد باعتبار ان الولد كسنة كغيره فصار كالهبة من عند من في معنى  
 قوله تعالى ما اعطى عنه ماله وما اكسب اي وما ولد وقال عليه السلام ولن  
 ولده مكرسه او انه بعضه فلا يملك اخراجه عن ملكه يجعلها حرة وهذا الوجه  
 فيما بين الاحاب فيسم الخراج وهو معنى قولهم ليس من الواهب والموهوب  
 له حرة ولا يرجع احدهما فيما به صاحبه كالأخوين ولا يفسدان كخص الولد  
 ما لا ياركة الولد فيه كالمملك الاستلاد وحسبنا في ذلك حديث عمر رضي الله عنه  
 فانه روى ابراهيم رحمه الله انه قال مريض لدى محرم هبة فقتضها فليس له ان  
 يرجع فيها وعرضها ومجاهد رحمه الله عن عمر رضي الله عنه قال مريض هبة لدى  
 محرم فليس له ان يرجع فيها ومريض هبة لعبد ذي رحم فله ان يرجع فيها ما لم  
 يسهلها والمراد بقوله لدى ذي رحم محرم وقد ذكر ذلك في بعض الروايات  
 فغير رضي الله عنه اما ما في المتن وعرض رضي الله عنه موقوف فاعلمه ومرفوعا  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الواهب الحق في هبته ما لم يسهلها والمراد حق

رحم

الرجوع بعد التسليم لانها لا تكون هبة حقيقة قبل التسليم واضافتها  
 الى الواهبين على معنى انها كانت له كالرجل يقول اكلنا خبزا ولان  
 الحان وان كان قد استره منه ولانه مد الحكم الى وصول العوض اليه  
 وذلك في جوع الرجوع بعد التسليم وفي قوله تعالى فحواما حسن منها اوردوا  
 ما يدل عليه والمراد بالهبة العطية وفي المراد بالهبة السلام والاول  
 اظهر بان قوله اوردوها تناول ردها بعينها وانما يحق ذلك في  
 العطية وقال القائل بحتمهم يصل الولاد منهم اي عطاياهم  
 وفي حديث ابي هريرة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم فزيت  
 هبة من اراذل يرجع منها فليوفت وليعرف فتح فغله وفي رواية حسن  
 فغله فان الى رده عليه والمراد حسن فغله في الهبة ومع فغله في  
 الرجوع وعرفناه من غيبه لم يصل احضا الله فقال احدهما الى هبت  
 لهذا ما باليتبي ولم ينسني فاما ارجع منه فقال فضاله لا يرجع في  
 الهبة الا للنساء والشرار والناس اردد وعرا الى الدرر رضي الله عنه  
 قال الواهبون لله رجل يهب على صفة الصدقة فليس له ان يرجع فيها  
 ورجل يتوب فوهب فله ان يرجع فيها ما لم يعوض ورجل يهب  
 شرط العوض فله ان يرجع في حياته وبعد موته والمعنى فيه انه يمكن الخلل  
 في المقصود من العقد فتمك العاقد من الفسخ كما لم يدرى الا بوجوب المسع عبا  
 وبما ان المقصود من الهبة لا اجاب العوض والمكاتب والمرجع فيه الى  
 العرف والعاد الطامس فان الابن مريض الى من موهب ليعوضه بكاهنه  
 والى مريضه لخدمته والى مريضه ليعوضه والى سائر رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في قوله لو قد بعت لما اتوه بنى اصدقه لم هبة فالصدقة  
 سعيها وجه لله تعالى والهبة يتغنى بها وجه الرسول وقصا الحاحه ومه  
 قال الا لادنى قروض وهذا من ان جوع الرجوع ليس بمقتضى العقد عندنا  
 بل كالحلل الخلل في المقصود من العقد على معنى ان المعروف كالمشروط  
 والاعمال انما يقصد العوض بالحوارات واما المقصود بالهبة اظهر الجود



والسحا والتودد والتحب وقد حصل ذلك لانا نقول العوض في التجارات  
مشروط وفي التبرعات مقصود ومعنى اطهار الجود ايضا مقصود فاما  
بما في الخلال في بعض المقصود وذلك يعني الفسخ مع ان اطهار الجود مقصود  
كرم الخلق ولهذا يقول الراجع لان يكون كرم الخلق فاما مقصود طهارة النفس  
العوض ومعنى التودد انما حصل بالعوض كما قال عليه السلام تهادوا وتخافوا  
فان السباع تلحق بقتل وجود الفعل من كان من كالمفاعة وما بالحدث  
فالمردية انه لا سفرد بالرجوع من غير رضا ولا رضيا الا الوالد اذا احتاج الى  
ذلك سفرد بالاحد الحاجة وكفى ذلك رجوعا باعتبار الصورة وان لم يكن  
رجوعا في الحكم كما روي ان عمر رضي الله عنه جعل رجلا على فرس في سبل  
الله ثم راي ذلك الفرس سباعا فادان سيرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن ذلك فقال العبد في معدنك وانك ان يكون رجوعا في الصدرة حكما  
او المراد لا يحل الرجوع بطريق الدابة والمروء وهو كقوله عليه السلام لا يحل لرجل  
يؤمن بالله واليوم الآخر ان يستسعايا وجاه الى حنة طأدى الى الابد  
ذلك بالدابة والمروء فان كان جازيا في الحكم او المرء من عليه حق واجب  
والمراد بالحدث الغيرة النسبة في معنى الاستفصاح والاستعداد الا ترى  
ان شبه بغير الكلب وفعل الكلب بل وصف بالبيع لا بالحرمة كحلاو الهبة  
مخرى الرجم والزوجة لان الهبة عتبت لدى الرجم المحرم ملكا وعقد اذ لا يملك  
الرجوع كالاسير او ذهب لانيه وهذا لان المقصود صلة الرجم وقد حصل في  
الرجوع قطعه الرجم والله اسأري قوله تعالى ولا تقولوا الذي تقولون  
ولا ارقام اي اتقوا الارحام ان تطعموها وقال الله تعالى ويطعموا الارحام ما كنتم  
اولئك الذين لعنهم الله والذين هم المصادم المحرمين وعراي اسم الله  
الرجل والمرأة عتبت لدى الرجم المحرم وهذا لان ما بينهما من الزوجية يظهر  
القرابة القربى ولهذا استعان بها النوارث من الجاسين من غير حجب ولمنع قول  
شكاه احدهما لصاحبه والمقصود حصل بالهبة وهو يحقون بينهما من السكن  
ولا زواج ولا لافه والمود وفي الرجوع انواع الغداق بينهما والقرن والزوجة

لمعنى الالف والمودة فلا يجوز لاحدهما الا لادم على لصاوه وهذا كان  
ما نفا من الرجوع فمما سائر القربيات والامعنى لما ذكر من التكسب فانه لو وهب  
ملكاته او معتقه لارجع وموت به ايضا وهذا لان الولد كسبه لا ملكه  
بحلاو عتد واما بالحدث فقد قيل معنى قوله الا الوالد والولد فان  
الاذكر بمعنى والقال لله تعالى الا الذين ظلموا منهم اي ولا الذين  
ظلموا منهم قال الله تعالى وما كان لمومن ان يسئل مومنا الا عطا اي  
والاحظ ان المراد الا الوالد فانه سفرد باخذ الا ان حو الوالد في الرجوع  
لا يمنع الشفع من الاخذ بالشفعة وان بطل حقه في الرجوع لان حو الشفع  
اقوى من حو الواهب في الرجوع ولهذا سئل حو الواهب كحدوث الزنا  
في الموهوب وسعة وموت احدهما ولا سئل به الا شيا حو الشفع لكن  
هذا لو كان حو الشفع محققا اما اذا كان موهوبا فهو في الواهب حقه  
لان الموهوم لا يعارض المحقق ثم اذا حصل الشفع بترد منه كما لو باع المنة  
الدار عند غيبه الشفع ثم حصر اذ اعرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل في  
بنة دار يدعي فريلا ونقده الثمن والدار معروفة انها لفلان وادعي  
فلان انه وهبها للمدعي واراد الرجوع فيها فالقول قول الواهب حتى كانه  
ان يرجع لانها اختلفا في سبب الملك الذي جرى بينهما وتوكلنا في  
الملك كان القول قوله فكذا اذا اختلفا في سببه فان سببه اقر بخروج الدار  
من ملكه وادعي لشفة حو الرجوع فلا يسئل قوله كما لو ادعي انه باع بشرط  
الحار والمنة يدعي معا مائا فان القول قول المشتري لذلك هنا ملك  
بمعنى ابقا على البيع واختلفا في رايه شرطية والمدة من ملك الزنازه فكان  
القول قوله اما هنا انكر البيع أصلا فكان القول قوله انه لم يبع فان لم يقضي  
للعاصي بالرجوع حتى حصر الشفع له ان ياحدها بالشفعة وبطل حو  
الواهب في الرجوع لانها في الطاهر ملك المقر له وهو ذو اليد يتولف للمقر  
والمقر له والمقر اقرب من فاد تصرفات المقر له وهو ليس بشئ حو الشفعة  
فيها الشفع سفرد لقرله وحقه مقدم على حو الواجب الا ترى انه لو باع



الدار او وسبها مرعرا او اقربها لغني سطل حقه اقصى ما في الباب انه ينكر  
حوال السفة الا انه مقن سفلا نص في وقت سطل اياه على البصر ووايطار  
حقه في الرجوع ولهذا سطل حقه بالافرار وان انكر ضجه اقران والحوال الواب  
في التمر اذ احدثها بالشفة لان حقه مقصور على العين فان سلم الشفع  
السفة فلو ابيب ان رجوع فيها لان المانع من الرجوع حوال الشفع وقد زال  
ولو كان الشفع غائبا وحصر الواب يريد الرجوع قضى الواب لان حقه  
ما في حوال الشفع لم يظهر ما لم يطلب وعسى لا يطلب فلا تنفع العضا  
محققات طامرا الامر موهوم خصوصا فيما لا ينصرف به صاحب الحق الموهوم  
فالمقضى بالرجوع ثم حضر الشفع وطلب بعض الرجوع ويدفع الى الشفع  
ويدفع الى التمر ليس الموهوم له الا من حين اقر له بالشفة كان اقراره حائزا لقسم  
الملك له وسلطه مخيرة المقر على الملك الا انه يوم التسليم الى الواهب لعدم  
علمنا بحوال الشفع فاد اطلب استدلالا لصدق الى وقت اقراره فظهر ان حوال الشفع  
كان ناشئا وقت اخذ الواهب الا يرى له التمرى شرفا سدا اذ اقر بخرج الدار  
عزمه بالبيع وكده بالبيع واسترد الدار ثم حصر المقر له فانه ياخذ الدار فريد  
البائع وكذا لو ادعى عينا في يد ان فادعى انها ودفعه فلان في هذه ثم اقر بها  
للمدعى فانه يوم التسليم الى الغائب ولو سلم الشفعة سلم الواهب لروال  
المانع من ضرر ملكه ولو ادعى ذوالبدان استرها من الدار على لزم البائع بالخيار  
بله ايام وبعد التمر وادعى بالازالة وههنا وحصر الشفع فانه لا يحدفها وبطل  
الخيار فان سلم وجب ان لا يحدفها الشفع لان صاحب البدع المدعى  
ابقا على الشفعة للشفع لان صاحب الدار اقر بالهبة ولا تنفع فيها والمدعى  
اقر بالبيع شرط الخيار للبائع ولا سفة في هذا البائع قبل له صاحب الدار اقر  
بالهبة والتسليم الى الوهبوت له وكان مقرا بسوت الملك المقر له وفاد تصرفاته  
واقراره بسوت الملك له اقراره بعدم الخيار فيصح اقراره بعدم الخيار له والمقر  
له مقرا بالتري وقد سقط الخيار للبائع باقراره بالملك له ففي اقراره بالتري  
من لا قبض الشفعة حين باقراره المقر له بالتري عند سقوط الخيار وله علم

**باب** ما يكون فيه الشفعة وما لا يكون  
من الميراث وعن اصل الباب انه من ناع اوسع له فلا شفعة له  
ومن اشترى او اشترى له فله الشفعة لانا لو ابيعنا من الشفعة في الوجه  
الاول يودي الى البضاد والمناقضة لانه يودي الى ان يوجب ملكا فتمت  
باع لعينه وستوجب لنفسه في وقت واحد لان حوال الشفعة ما يطاع  
حوال البائع ومرفوع له البيع مسوت حوال الشفعة لم يعلو ما يطاع حقه  
وانه محال ويودي الى ان تصير ملكا ما باع بحكم البيع ويتسلا بحكم الشفعة  
وسر كونه موجبا ومستوجبا معا ومتسلا في وقت واحد بصا دو لانه  
لو يب له حوال الشفعة يبيع من يبيعها الى المشتري بعد الزم ذلك  
بالعقد لكون حوال الشفع مفدا مقصدا ساعا في بعض ماته وهو الملك  
او البند المشتري وفي الوصل الثاني لا يودي الى التضاد فانه لا يتوجب  
الملك بالتري وستوجب الشفعة ايضا وهذا لان الشفعة اما سطل باظهار  
الشفعة الرجوع عن الدار لا باظهار الرجوع فيها والتري اظهار الرجوع في  
المسترا فلا يكون اطلاقا للشفعة اما البيع اظهار الرجوع عنه فلكون اطلاقا  
ولان البائع يلزم العهد بالبيع فلو احدث بالشفعة كان مبطلا ما يلزم من  
العهد والمبشرى يلزم العهد بالتري وهو بالاحداث الشفعة بقدر ما يلزم  
بالتري وهو ان اخذ ان الشفعة يستلخصه بكل البند كما يستلخص  
ملك الدار ومن لا يملك التري لا يملك الاخذ بالشفعة اذ عرفنا هذا قال  
محمد رحمه الله عبدنا دون له عليه دين فلا يسبل لمولاه على شيء مما في دينه سوا  
كان الدين نسيانا او كسرا حتى يصح الدين لان المولى مع العبد في كسبه  
كالوارث مع المورث الا ان تم الورثة فاموا مقامه بحكم القرابة وهذا المورث  
يخلفه بحكم الملك ثم الوارث لا يوجب احد شي من التركة ما لم يفرع عن خاصة  
المست فكذا المولى فان كان في دينه وارثينها الف والدين الف لو كانت  
فيه الدار لعينه والدين الف وطلب العرما من العاصي مع الدار بدوهم  
فان العاصي يمنع كل الدار وان كان بعض الدار يعي حقهم بطر العبد لان



مهمة  
تفتيش  
في الاعيان

الشفقة في الاعيان غيب وادابا مع العاصي الدار والمولى سعتها كالله  
احد ما لا شفقة لان المولى ما باع ولا وقع البيع له لانه باع حقيقة ولا مع باع  
ليكون البيع له فيصير هو ما تعاكما بل باع العاصي عليه شيئا اولي ولهذا  
لا يكون العهد على المولى بل على العبد حتى لو استحق من المولى شيء من  
المشترى المسمى على العبد لا على المولى ولا على المولى من المسمى ما لم يرض  
العزم من هو من هذا لو من ما ادا لم يكن على العبد من حيث لا يكون للمولى شفقة  
ادابا مع العبد والعرق ان الحزم غير مفيد لانه لا ينفذ الا ملك الرقبه  
ولا ملك النصف ولهذا لو اشترى منه لا يجوز امانتها بفقد ولهذا لو اشترى  
منه يجوز ان قيل وجب ان يخذ نصف الدار بالشفقة دون النصف  
لان النصف متقول بالدين والنصف فارغ ولو كان الكل مفعولا لخذ الكل  
ولو كان الكل فارغا لاماخذ شيئا فلا يملك احد النصف الفارغ كما لا يملك  
احد الكل قبل الما استحق النصف استحق النصف الباقي كما لا يضر المشري  
سفره بالشفقة عليه لا ترى انه لو اشترى رجل دارا فخرجها لغيره  
ان يخذ نصفه احد البائع دفع الضرر على المشري سفره بالشفقة عليه خلاف  
ما لو اشترى جماعة من واحد حب كان له احد نصيب احد المشري لان لا يرضى  
على احد لقيامه مقام من يخذ نصيبه فلا سفره بالشفقة عليهم ولا ان يستحق  
الشفقة في بعض الدار يكفي للتقدم واحد كلها بالشفقة كما في منزل الرجل  
في دار والى حصة في ملك الدار من رجل اخر لرجل اخر وجاز ان المنزل بينهما  
وفي الدار من رجل سوى هذين المنزلين ولما رآه كل واحد طريق الدار الى  
باب الدار الاعظم والدار في درب غير بافد وفي الدرب دور اخر غير هذه  
الدار فباع برجل المنزل منزله فان ترك في الحائط الحق بالشفقة في جميع المنزل  
لان شركه اعم فهو شريك في نفس البيع لان حصة البائع من الحائط اصل في البيع  
وعرقه بعد الله انه اذن بالشفقة في الحائط خاصة وما سوى ذلك من المنزل هو اصل  
الدار سواء وهكذا لروى عن ابي يوسف رحمه الله شركه في موضع معبر وليس يساع  
في جميع البيع فانما يزوج هو بالشركه في ذلك الموضع خاصة لا ترى انه لو جمع في البيع

مهمة  
تفتيش  
في الصفقة  
بشرط

من نصيبه من دار ودار اخرى كان شركه في ملك الدار الحق بالشفقة في  
ملك الدار خاصة دون الاخرى وجه طامد الرواب ان الشركه في الحائط اظهر  
من الشركه في الطريق وادابا عدم الشركه في الطريق على الحائط فالشركه  
في الحائط اولي وهذا لان الحائط من مرفق جميع المنزل بخلاف الدار من  
المسفر فز على انه روى عن ابي حنيفة رحمه الله انه لو باع ارضين مسفرتين  
في موضعين ولكل واحد حار على حدة كان لكل سبع ان يخذ الارضين  
بالارقه فان لم يطلب احدهما فعلى الطالب اما ان يخذ الكل او يدع اذا لم  
يرض المشري سفره بالشفقة دفع الضرر عنه فان لم يرض في الحائط والشركه  
في الطريق الذي في الدار الحق للشركه بينهم وفي صحر الدار لان نصيب البائع  
من الصحراء مسقا ولا شركه لاصل الدرب في صحر الدار فان لم يرض بالشركه  
في الطريق الذي في الدرب الحق لوجود الشركه بينهم في طريق خاص في درب  
غير بافد فان لم يرض احد من الدار من الدار الى هذا المنزل فشركا في شفقة  
هذا المنزل والملاصق منهم لهذا المنزل والملاصق الاقصى الدار سواء لان ملك  
كل واحد منهم متصل بالبيع محصه البائع من صحر الدار اصل في البيع فقيام الاتصال  
في طريق طريق واحد يكفي لحوار فلهذا استواء في شفقة بالشفقة فان كان  
العزم سغا الدار ايضا اذ هو مع المولى لا العزم ليس يساع ولا وقع البيع  
له ولهذا لا يكون العهد عليه بل يكون على العبد فلم يكن العاصي باعلا احد العزم  
واما باع احد العبد الا ترى انه لو هلك الثمن على المشري كان له الدار على العبد  
لا على العزم فان قيل لو باع العاصي او امسكه وبصل المولى في يده ثم جاء  
مستحق واستحق الدار حتى ينت للمشري هو الرجوع بالثمن فانه يرجع على العاصي  
او امسكه ثم يرجع هو على العزم دل ان العاصي باع للعزم فلهذا العاصي ما باع  
للعزم ثم لا العزم ليس باع الدار والتم الاصره كما للعزم ايضا حتى لو اشترى  
العزم المشري من الثمن لا يجوز وانما يصح ابراء العبد الا ان الثمن ليس له بل  
لانه ليس مرأه للثمن حتى لو كان المدين حرا وباع العاصي ماله لقضا الدين  
ما برأ المشري يقول بانه يصح ابراء الا ان العاصي في قبض الثمن عامل للعزم لانه



تنبه لشرفه اليه ومن عمل لغيره عملا وله ضمان كان قهوار الضمان  
على من عمل له كالمودع والوكيل وهذا الاثر لا يحد في نفس الدار فلم يكن  
البيع واقعا له ولو كان القاصي ولي المولى او العزم ما سعى الدار فاعوا  
لشركهم الاخذ بالشفعة لانهم باثروا العقد وحقوق العقد رجع اليهم  
رجل من ترك دار اسمها القان وعلة فيهم وركبنا وقد اوصى  
سنة ماله لرجل فزاد القاصي مع الدار كلها والوارث والوصي والعرض  
سقا فلام الاخذ بالشفعة اما بعد البيع فلا ان البيع من القاصي غير له الضمان  
منه ويدعى في فصل محمد منه فنسند قضاء عندهم حقا واداه البيع  
بعضي الدين ثم يعطى بلقي ما بقي للوارث والميت للموصي له واما الشفعة  
فلا ان البيع لم يكن للوارث والموصي له وما عا حصة وانما سعى للميت ولهذا لو  
لحق القاصي عهد رجع في الشفعة الا انه باع الصنف للميت لاحد الدين  
والصنف الاخر للميت لاحد ان لا ينقص من الدار لان الانفاص لا يشترى  
بما تدرى الكل وكان البيع واقعا للميت لا يرى انه لاسي للوارث والموصي له  
الا بعد قضا الدين ولهذا لو هلك بعض الثمن من قبض خوارث والموصي له  
لاحق الغريم صار كالمولى في فصل الاول وكذا لغريم لان الملك لم يكن له  
لما ملك هذا اذ باع القاصي او امنه اما اذا اوصى الميت الى رجل واراد  
الوصي ان يسهه فلو وصى ان يسهه الكل وان كان الورثة كما را حصورا عند  
عند الى حنيفة وعند الى يوسف ومحمد رحمهم الله ليس له ان يسهه الا بقدر الدين  
وهو القياس لانه لما يسهه لاحد الدين او لاحد الوصية فلا يجوز يسهه الا بذلك  
القدر لعدم الولاية له على الكبار الى حنيفة رضي الله عنه ان كل جزء من اجزاء  
الركة مشغول بالدين مدبر لانه لو هلك البعض وجب قضا الدين من  
الباقى وكان له ان يسهه الكل دفعا لضرر المستقص واد اجاز البيع قضى  
الدين واعطى الموصي له ملكه بغيري والمال للوارث وحكم الشفعة ما ذكرنا  
في بيع القاصي ولو لم يكن في الركة دين وكان في الورثة صغار فزاد القاصي  
سعيه فليس للموصي له ولا للورثة شفعة ولا للصغير لأكبر وطلبها اما نقاذ

هذام

البيع فلا ان البيع من القاصي قضا منه وقد قضى في فصل محمد  
فسند عندهم اما الشفعة فلا ان باع لهم ولهذا يكون العهد على  
الورثة والموصي له ويصح امر او ميم وهذا الاثر باع للصغير بولاية  
له عليه في ماله وميتي ميت الولاية في نصيب الصغير ميت في نصيب  
الكبير والموصي له نظرا لهما ايضا وان اراد الوصي ان يسهه فهذا  
على وجه ان كان الورثة كلهم كما را حصورا ولا دين على الميت  
والوصية وليس له ان يسهه شيئا الا بولاية له عليهم وان كانوا عينا  
فله ان يسهه العروض لان له ولاية الحفظ والتحقيق وسع العروض  
من الحفظ لان حوط الثمر ليس من حفظ عينه ولا رد عليه البوي والسلف  
ولا يملك بيع العقار لانها محصنة بنفسها والقياس ان لا يملك بيع  
العروض لانه قام مقام الاب والاب لا يملك بيع عروض ابيه الكبير  
العاب وانما جاز استحسانا لان حوط الركة حوط الميت حتى لو طهر  
عليه دين نقض منها وهو مأمور برفع الميت والميت ولا ماله  
بكذا له ولو حلف هلاك العقار او هلاك ما العقار ذكر الصدر الشهيد  
رحمه الله لو قبل يملك لا بعد لان السع في هذه الحالة من الحفظ وان كان  
الورثة كلهم صغارا وتمر حصورا وعيب فله ان يسهه العروض والعقار  
لانه قام مقام الاب وللاب ان يسهه العروض والصغار وعقارهم فذلك  
الوصي وان كان بعضهم صغارا وبعضهم كبارا فنقدر الى حنيفة رحمه الله  
له ان يسهه العروض والعقار على الصغار والكبار بكل حال وعندهما  
ان كانوا حصورا فله ان يسهه نصيب الصغار من العروض والعقار وليس  
له ان يسهه نصيب الكبار وان كانوا عينا او الكبار عينا فله ان يسهه نصيب  
الكبار من العروض وليس له ان يسهه نصيب من العقار وهو القياس لانه الولاية  
له على الكبير فلا يجوز له بيع نصيبهم كما لو كان كبارا ولا الى حنيفة رحمه الله ان الوصي  
مأمور بالاجلح وله حق النظر في حصة الكبار ايضا لا يرى ان يسهه العروض  
اذا كانوا عينا ولو اجر عبدهم او عقارهم عند عينتهم يجوز لما فيه من معنى النظر



والحفظ ثم سعى الكل ان يبيع لهم من سعى لصبي الصغر خاصة لان من الصف  
 عند الانفراد اقل من ثمنه عند الضم والان هذه والله استفتت من الاب  
 واستعمل منه الله والوالد الاحتمال الحجة واما حكم الشفعة لاسفغه للكبير  
 ولا للصغير لما ذكرنا في سعى القاضي مضارب اشترى مال المضارب دارا  
 ثم باعها ورب المال شفعها فلا يسفغه لانه سعى له لانه وكله في السع  
 وكان يباعه باسمه الا ترى انه لو حقه في ذلك عهد رجوع على رب المال  
 قال محمد رحمه الله وليس في انه لا يملك منه عن البيع ما يدرك على امر له حق  
 الشفعة وان المضارب ليس لو وكله عنه الا ترى ان المصلحة على سعى الدار  
 المرمونة عنده لا يملك الراعي منه عن السع ومع هذا لو باع لاسفغه له  
 لانه باع ملكه الراعي وكذا لو باعها رب المال وهي المضاربة وفي المضارب  
 دار اخرى للمضاربة وهو شفعها منها لم يكن له فيها شفعة لانه لو اخذها  
 احدها لرب المال فان الاصل في مال المضاربة هو رب المال ورب  
 المال باع لا يملك الاخذ بالشفعة فلهذا لا يأخذ عنه له بالشفعة ولو باع  
 المضاربة دارا اخرى للمضاربة كان لرب المال ان يأخذها بالشفعة بدار  
 المضاربة ويكون له خاصة دون المضارب لان المضارب في سعى داره غير  
 المضاربة عامل لشفعة الرب المال فهو في ذلك كاحني آخر وباعتبار  
 دار المضاربة رب المال جاز للدار المبيعة فله ان يأخذها لان الاخذ بالشفعة  
 بتمت له الشراء ولو اشترى ما كان له خاصة دون المضاربة ولو باع رب المال  
 دارا له خاصة والمضارب شفعها بداره المضاربة فان كان فيها ربح فله  
 ان يأخذها لشفعة لانه حار باعتبار شركته في الربح وهو في الاخذ لشفعة غير  
 عامل لرب المال فيكون كاحني آخر وان لم يكن فيها ربح لا يأخذها لانه لو  
 اخذها اخذها للمضاربة وفي مال المضاربة هو رب المال هو الاصل ورب  
 المال هو البايع فلا يكون لعنه حق الاخذ له وان كان البايع احنيا والمضارب  
 شفعها بالشفعة ان كان فيها ربح وليس في يده من مال المضاربة غير ما قسم  
 للمضاربة

ان يأخذها لشفعة لان المضارب لا يأخذها للمضاربة لانه يكون اسدا لانه  
 على المضاربة وله الا يملك الشراء اسدا لشفعي حق كل واحد منهما في الاخذ  
 لشفعة حكم الجواز ولو اشترى الاب للصبي دارا وهو شفعها فله ان يأخذها  
 بالشفعة لشفعة عندها وقال زفر رحمه الله ليس له ذلك وهو باع على  
 شري الاب مال البسم لشفعة وان كان كان الاب وصي لم يملك اخذها  
 لشفعة بالشفعة لان ذلك غير له الشري منه والوصي لا يري مال البسم  
 لشفعة بمثل القيمة ولو اشترى الاب لشفعة دارا الوصي شفعها فليس  
 للصبي ان يبيع ان يأخذها بالشفعة لان الاب يمكن من الاخذ فسلوته تكون  
 مبطلة لاسفغه الصبي بخلاف ما اذا باع الاب دارا والصبي شفعها لان  
 البايع لا يملك الاخذ بالشفعة والكسوة عن الطلب ممن يملك الاخذ يكون  
 مبطلة لا يملك وعلى قول محمد رحمه الله هو على شفعة لان تسليم الاب  
 الاصل عنده ولو كان للشري وصيه فالصبي على شفعة في قولهم لان  
 الوصي لا يجوز له ان يأخذ من نفسه بخلاف الاب ولو كان للشري الشري الدار  
 باكثر من قيمتها بما لا يتغاضى الناسب منه وهو احني والصبي شفعها فسلم  
 الاب ذلك من اصحابنا رحمه الله من قال يصح التسليم هنا عند محمد رحمه الله  
 وهو قول زفر رحمه الله لما فيه من النظر للصبي والاصح انه لا يصح عندهم  
 جمعا لانه لا يملك الاخذ للتميز التمسك بكونه عن الطلب وتسلمه انما يصح  
 اذا كان ما لا يملك الاخذ فشفعي الصبي على حقه اذا بلغ وهذا بناء على حديثنا  
 ان حق الشفعة ثبت للصبي وعلى قول ابن ابي ليلى لا شفعة للصبي لان  
 وجودها لدفع ضرر النادى بسوء المجاوره وذلك من الكتاب دون الصغير  
 وازن الصغير في الجواز فهو في معنى المستفاد والمستاجر لئلا يقول سب  
 الاستحقاق معيق في حق الصغير وهو الشريكة او الجوار من حيث افعال  
 ملكه بالبيع على وجه الباسد فكل من ساونا للكبير في الاستحقاق ايضا  
 ثم هو محتاج الى الاخذ لدفع الضرر في السالى عن نفسه ولو لم يكن محتاجا  
 الى ذلك في الحال ومثل هذه الحالة جاز له



ثم يقوم بالطلب مقام مقامه شرعا في استيفاء حققة وهو انهم ثم وصي  
 اسمهم حله اب اسمهم وصي الجدي ثم وصي نصبه القاصي فان لم يكن احد  
 من هؤلاء فهو على سبغته اذا ادرك لان الحق قد يست له ولا يتمكن من  
 استيفائه قبل الادراك لان استيفاءه على طلب ملزم والتكون ظلية ملزمة قبل  
 الادراك فتركه الطلب قبل الادراك لعدم تمكنه من ذلك لا يكون مقتضا  
 حقه كالتابع اذا تركه الطلب لانه لم يعلمه او كان غائبا ولما علمه  
 العتق والتدبير الذي يقع **باب**  
 العتق في الجدي من دون التدبير والذي يقع على الاسن اصل الباب  
 ان قوله احد كما حرك اختيار حقيقة لم يبق له قوله احدهما رجل او رندا لا ان صار  
 حقيقة شرعا فاذا اصف الى محال يمكن العمل بحقيقة لغيره لان  
 اصل العمل باللفظ واذا اصف الى محال لا يمكن العمل بحقيقة لم يعمل  
 بحقيقة شرعا واذا كان دبر اسن الاحكام والاختيار محال على الاختيار  
 لانه انما ما كان على ما كان اولاه عمل حقيقة الوضع وكان الجدي عليه او كان  
 ولهذا الوجه من عبده وحس وقال احد كما حرك العتق العبد جملة الكلامه على  
 الاختيار وحرف اخرنا ذكرنا في الامان انما يصح تعليقه بالشرط  
 يصح اضافته الى المنكر لان الاضامه الى المنكر تعلوقه في المعنى شرط البيان  
 ورجوع في البيان الى المحال لانه لا يوقوف لعينه على ما في ذهنه وادابات اللسان  
 بموجب نزل الحكم على اعتبار الاحوال واحوال الحرم واحوال الاصابة  
 حاله واحد وحرك اختيار التدبير وصية معتد بالثبوت كسائر الوصايا  
 وكذا العتق في المرض لانه يبرع اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله تعالى عتق  
 ومدر فقه كل واحد منهما بكماله في رسم الامال لا يغيرهما فقال في صحة احد كما  
 مدير والاخر حتى تم ما قبل اللسان عن العتق من جميع المال والمدير مدير  
 كما كان عن ماله لانه قوله احد كما مدير يمكن العمل بحقيقة لغيره وهو المحال لان  
 احدهما مدير والاخر **باب** اذنا فاصرف قوله احد كما مدير الى المدير وقوله والاخر  
 حرك العتق من جميع المال والمدير والتدبير ويسعى في التدبير

فان قبل هذا يتنفي ان يعتق القن للحال ومحمد رحمه الله قال اذا مات  
 المولى قبل ان ينزل بالعبد حرة ولم يزل يعتق للحال قلنا من المتاح نعم الله  
 من قال يعتق العبد للحال كما لو صرح فقال للمدير هدا مدير وللعبد هدا حرة  
 وقال بعضهم لا يعتق للحال لان قوله احد كما مدير وان اضرقت له المدير باعثار  
 الظاهر لكن احتمل انه اراد به الاستيفاء صرفا الى الفس واحدهما حرة منصرف  
 الى المدير مما دام احتمال البيان قائما لا يعتق العبد فاذا مات المولى ورأى  
 الاحتمال من غيبه بالبيان وجب العمل بالطاهر محلا في الوضوء لا ان يقتصر  
 العمل بالتدبير فالاول اوضح لان الطاهر صرح الى العتق بمعنى المحال  
 ان محمد رحمه الله ذكر حرة بعد الموت ولم يذكر الحرة للحال فكأن حرة  
 للحال مكنون عنه لان يكون منسبا ولان قوله احد كما مدير يحتمل الانفاغ  
 ويحتمل الاختيار فيحمل على الحرة لانه اسسه الانفاغ فلا يقع الشك وفي  
 الحرة نفس فاصرف الكلام الله فان قبل وجب انصرف الى الانفاغ  
 حتى يصح كلامه ويصدق ولا يلغو قلت الوصية فاه الى الانفاغ صار مديرين  
 وهذا خلافا لانه وهو قوله احد كما مدير ولم يقل انما مديران ولو بدافعال  
 احد كما حرك والاخر مدير ومات قبل اللسان عن نصف كل واحد منهما  
 من جميع المال ونصف ماله وسعى كل واحد منهما في ثلث مائة وقيل  
 بموول الحصة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله هدا والاول سوا محمد  
 رحمه الله يقول يا مديرا بالمدير وبني الحرة متى جعلنا قوله احد كما مدير  
 حرة الاسطلاح من ثبوت المدير لانه لم يثبت الحرة له فجعلنا قوله احد كما مدير  
 حرة اما ما اذا اريد الحرة وبني التدبير فقولنا احد كما حرك دبر العبد والمدير  
 فلو جعلنا قوله احد كما مدير بعد ذلك حرة ابطنا حرة ماله للمدير من وجهه  
 وذلك لا يجوز فجعلنا التدبير بمعنى نصف العبد بالحرة ونصفه  
 مدير او عن نصف المدير بالحرة والاصد نصفه والكلام السالي حرة في حقه  
 معنق ماله واحد منهما نصفه بالاعتاق في حاله الصبر من جميع المال وعق  
 نصف كل واحد منهما بالمدير فسلم لما التبت

يتبع الحرة



وسبعان في بلي القمه كل واحد منهما في بلي القمه ولا  
قوله والآخر مدير معطوف على الاحاب وكان احابا عملا بفضيه  
العطف وكان احاب حربه بينهما ويدبر رفته بينهما ولا ينفصلي بغير  
المعطوف عليه لانفسهم ثم اللفظ الاول ينقسم عليهما فكذا الثاني يظهر  
ما ذكر محمد رحمه الله في الاقرار اذ قال لعلنا على الف درهم الاماره درهم  
وعشره دنانير فعوله عشر دنانير اسبنا لانه معطوف على الاستسنا وان  
يوسف رحمه الله يقول يا بنو اسرائيل انا معطوف على الاستسنا وان  
فلا يجعل انشا بالسك في الخبر اذ قيل ان اراد بالكلام الاول هو العبد  
دون المدير فعنى العبد كله ولم يكن فيه ابطال الخبر عن المدير انما طرأ الاحاب  
الاول لم يتناول له كانه قال والآخر مدير على حاله وهذا لما عرف ان اول الكلام  
لاحكم له فسل غامه ولهذا صرح الخاف الاستسنا والسطا فان شح السلام  
علامه الذي سمعته قال السيد الامام رحمه الله وما قاله ابو يوسف  
رحمه الله صرح لانه اعتنا باصل الكلام ووصفه وما قاله محمد رحمه الله اعتبار  
وصف الكلام والعنايه فان قيل قوله احدكما حريتنا والمنتكرهنا معنى  
الصرف في العبد بعد فادامه يمكن العمل بحقيقه قوله احدكما حريته لا يصرف  
بعد ولا يجوز قيل له نعم لكن قوله احدكما حريتنا يتناول المعنى الذي  
ان قوله احدكما في المله الاولى يتناول المعين وهو المدير ولذا لو جمع بين  
حي وميت وقال احدكما حريتنا والمنتكرهنا فعملنا بحقيقه قوله احدكما  
حريتنا وان كان فيه ضرب غير بصرفه الى المعين والان قوله احدكما حريتنا  
يتناول المنتكر في جميع المواضع لغه وشرعا الا ان له السان وعند ميت  
في المعين والافعال احد ما به تغير الموضوع له او ابطال العنى الثاني للاخر  
من وجه او ان كان فهو عن مانع الاتماع والسان كما يكون اذ خرج تكون  
بالدلاله بعد ما قوله والآخر مدير بيان العنونه في العبد وله هذه الولاة ولا مانع  
غنه بالاتماع ولو كان احدكما حريته والآخر المدير عني العنونه من جميع المال والمدير  
من البلي بالاتماع قوله والآخر المدير تعريف له فوجب صرفه الى المعهود

وهو المدير المعروف ومنى بصرف الله تعالى العنونه للعبد عرف  
من هذا ومن قوله والآخر مدير والعنونه لغيره فكل ذكر منكر اصله خبرا  
وصلى السان جعل خبرا ومنه ذكر معرفا بصرفه الى المعلوم وكانه قال  
والآخر هو المدير وهو الفصل يريد قول الى يوسف رحمه الله لان الخبر به  
لوسب فيها بالكلام الاول لا يمكن صرف قوله والآخر مدير الى المدير المعروف  
لكن قيل بقوله والآخر المدير طرأ الخبر لم ينت في العبد فلد في قوله  
والآخر مدير رحل قال المدير من احدكما حريتنا وحريتهما ودخل عبيد  
فقال احدكما مدير والعبد عند على حاله العنونه منه شي لا بالعنونه انما المدير  
والمدير الخارج حريته والسبب في ذلك على حاله لان قوله اول احدكما حريتنا  
بحقيقه شرعا وانما دار بين المديرين فوجب عني احدكما فلما جمع في الكلام  
المانع من المدير الثاني ومن العبد وقال احدكما مدير بعمل بحقيقه  
اجاب الاله انما يمكن تصرفه الى الثاني فخرج المدير الثاني عن حريته الخارج  
في حريته العنونه فمعنى الخارج للعنونه ضرورة وقال بعض شيوخنا رحمه الله  
هذا الجواب على قول محمد لا ينقسم لانه في المله الاولى لما قال  
احدكما حريتنا العنونه بينهما اصفه بالكلام الاول ولا سوف على  
الكلام الثاني لذلك هنا على قياس قوله سعي ان يعنى من كل واحد منهما  
اصفه بالكلام الاول فادان لنا ما لنا احدكما مدير سعي ان يعنى المدير  
عليهما الصا وهذا القول يحكى عن القاضي الى حارم رحمه الله وقال بعضهم  
هذا الجواب صحيح على قوله وفرد قوله والعنونه ان في تلك المله قوله  
والآخر مدير معطوف على قوله احدكما حريته والمعطوف عليه السان بحقيقه  
شرعا والمعطوف لما احتمل الانسا بحقيقه شرعا ولا اخبر بحقيقه لغه  
رحمنا معنى الانسا بفضيه العطف ليكون المعطوف والمعطوف عليه  
واحد اما هنا قوله احدكما مدير ليس بمعطوف بل كلام مبتدأ فاذا احتمل  
الانسا والخبر لا يجعل انسا بالشك لكن هذا فرق احريته الذي قاله ان  
فيه ابطال خبره بانه المدير من وجه فان ذلك يثبت انما جعله اخبارا  
حريه



اسمى البصف بالكلام الاول فالصفت الباقي من البابت يعنى في  
حال دون حال يعنى ريعه صم هذا الى باب نحي بالكلام الاول فيعنى منه  
بلسه ارباعه واما الداخل فالحمد لعه الله يعنى ريعه لان الكلام الثاني صحيح  
في حال ان اراد بالكلام الاول الجرح عين صحيح في حال ان اراد بالكلام  
الاول البابت لانه يكون خامعا من الجرح والعبد ولو صح مطلقا كان البابت  
عنى رقيه فاد اصح في حال دون حال ينتصب فيعنى بصف رقيه سها  
لكل واحد منها الربع ولهذا كان خط البابت من الربع واحم محمد رحمه الله  
بمسله الطلاق وصورته ارجله ثلاث سون لم يدخل من دخل عليه  
سنان فقال الحمد كما طاف فخرجت احدهما ودخلت الاخرى فقال الحمد كما  
طاف ثم بات قبل البيان بسقط من غير الجارحة ريعه ومن غير البابت بلسه  
اياه ومن غير الداخله بلسه وذلك بصف الربع الى اقط فثبت ان في مسله  
خط الداخل الربع دور البصف وهذا لان الربع هاء عزله البصف بانه  
بصف المهر ينقضي بالطلاق قبل الدخول فلو سقط البصف انما سقط  
على تقدير وقوع الطلاق وبما نقول ان باب الاحاب الثاني صحيح على كل  
حال لان البابت عن والكلام الاول لم يصادق المعنى فكان عدا اصح  
الكلام الثاني موجبا عن رقيه سها الكل واحد منها البصف واما  
يعنى من البابت ريعه لانه ان كان هو المراد يعنى بصفه وان كان المراد هو الداخل  
اليعنى منه هذا البصف فيعنى ريعه كلاف الداخل لانه ان كان هو المراد  
يعنى كله وان كان المراد هو البابت لا يعنى منه شي يعنى بصفه او يقول  
الكلام الثاني اوجب عتور رقيه من البابت والداخل فيعنى من البابت بصفه  
سها بصفه في البصف الذي عن بالكلام الاول ولا يرد ذلك بصفه  
وهو الربع في البصف الذي لم يعنى فليدا يعنى ريعه يضم الى البصف ولان  
الكلام الثاني اوجب عتور رقيه في جو الداخل ذاب رقيه من البابت لانه  
صحيح في جو الداخل بكل حال لان المصنوع الى الداخل عند في جو الداخل  
لانه عن والكلام الاول لم يتناول العين فيعنى منه بصفه اذ في جو البابت



او حب عن نصف رقبته ومن الداخل الى المات احد الاولين فاعثا  
مضمونا الى الخارج بوحب تردد العنق الاول بينهما فصار الكلام الثاني في حقه  
مترددان ان يكون صحيحا ومن ان لا يكون فثبت عن نصف رقبته  
ومن الداخل فثبت المات الربع وهذا لا يفسد الكلام الثاني ينشأ  
من المات الامر الداخل فيعتبر حالة الصحة في جوف الداخل وحالة الفساد  
في جوف المات واما مسد الطلاق قال بعضهم هذا قول محمد رحمه الله اما على  
قولها الايجاب الثاني صحيح كما ذكرنا في الغنا في سقط من غير الداخل ربعه  
ويكون لها ثلثه اربع المهر ومنهم من قال للذكور قول الكل وقرئوا الى حنفية  
واتي يوسف والفرق لم يعيد له احوال بلته حالة العنق وحالة الحرم وحالة  
مترودة وهي حالة الكفاءة وعن البعض السعيا عبد الحنفية والمات اذ  
تردد حالة من البرق والحريم كان محلا للعنق وان كان صحيح الكلام الثاني  
على كل حال اما النسب ليس له الا حالان حالة النكاح وحالة الطلاق  
والطلاق لا يحوي الاجماع اذ اطلق نصف المات بالتوريع طلق كلما فلا  
يجب الايجاب الثاني فلا بد من اعتبار احوال في الطلاق وهذا قال بعض  
من اخنا رحمهم الله في العنق ان على قياس قول ابي يوسف رحمه الله في حرم  
الاغناق ينبغي ان يكون قوله مع محمد رحمه الله ان معنى البعض عندهما ليس  
بمحذوف العنق هذا اذا كان القول في الصحة فان كان في المرض فعلى قول ابي  
حنيفة والي يوسف يعنى رقبته وثلثه اربع رقبته وعلى قول محمد رحمه الله يعنى  
رقبته ونصف فان كان ذلك خرج من ثلث ماله فهذا هو ما لو كانت  
الصحة سواء وان كان النكاح وحارثا لورثه فذلك وان لم يحترق اقسام الثلث  
سهم على بدر سهامهم محتاج الى حساب نصف وربع والكل اربعة  
فاجعل كل عبد اربعة محو الخارج في سهمان وخو المات في ثلثه وحق  
الداخل عندهما في سهمين فبلغ سبع اجعل ذلك ثلث للمال وادخلنا  
ثلث للمال سبعة كان جميعه احدا او عتد من كل رقبته سبعة عنق من  
الخارج سهمان وسبع في خمسة ومن المات ثلثه وسبع في اربعة ومن

الداخل سهمان وخمسة فكون سهام السعانة اربعة عشر وسهام  
العنق سبعة فاستقام الثلث والثلثان وعلى قول محمد رحمه الله سهام  
الوصايا ستة وجميع المال ثمانية عشر والخروج ما ذكرنا وان مات احد  
من العبد قبل موت المولى فنقول ان مات المات عن الخارج  
والداخل عندئذ ان الكلام الاول داير من الخارج والمات فاذا زالت  
مراجه المات عن الخارج وكذا الثاني داير من المات والداخل وقد زالت  
مراجه المات وهذا على قولهما طامه لان كل واحد من الايجابين صحيح  
وكذلك عند محمد رحمه الله لان عند متردد من الصحة وعدمها ما دام  
الكلام الاول دايرا من الخارج والمات فادامات المات مات  
عبد او بعض الخارج بالكلام الاول ويكون الكلام الثاني صحيحا  
لكل حال وكان هذا قول الكل وان مات الخارج عنق المات  
بالكلام الاول وبطل الكلام الثاني ضروري وان مات الداخل  
نقال للمولى من الكلام الاول ان اوقعه عنق المات بالكلام الثاني  
وان اوقعه على المات بطل الكلام الثاني لما قلنا وعلى رواية الامام  
ان مات الخارج عنق الباقيان لان على رواية الامام الايجاب الثاني صحيح  
والعنق عند البيان يقع مقصورا على المات فاذا مات الخارج تعين المات  
بالكلام الاول فمعين الداخل للكلام الثاني ضروري ولو قال لمدير  
له ولعبد في صحة احدهم مدير واحد الباقي حريم مات فبطل البيان  
وقمته على السواء عنق من العبد نصفه من جميع المال وسبع في نصفه ومن  
كل واحد من المديرين ربعه من جميع المال وثلثه اربعة من الثلث لان قول  
احدهم مدير اخذ بحقيقته لغيره فخرج احد المديرين غير من اجاب العنق  
بقاى اجاب العنق دايرا من العبد واحد المديرين نصفه للعبد ونصف المدير  
الا انه ليس احد المديرين سحفاة اولى في صاحبه فكون سهمها لكل واحد  
سهما الربع ولو بد افعال احدهم حرم واحد الباقيين مدير عنق ثلث كل واحد  
سهم من جميع المال وسبع في العبد في ثلثي ثمنه وعنق المديرين ثلثا كل واحد

سبع في



منها من البنية وبعي كل واحد في بنية فثبت ان قوله احدكم حرج انشا حقيقته  
شرا حرجيه واحد منهم فثبت به عني رقبته واحد منهم لكل واحد البنية  
وقوله واحد الباقي من مدير حرج حقيقته لغة ولكن العمل بحقيقته لغة لانه احذر  
ان يحد الباقي من مدير حرج مدير والا مرقا بال سبعين وهذا الاسكل على قول  
ابي يوسف رحمه الله لان قوله مدير حرج قدم او اخر اما محمد رحمه الله  
فحاج الى الفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة السابقة من الباب لانه جعله اجابا  
بمدبر احدهما وان كان الكلام الثاني هنا معطوفا على الاول كما كان  
معطوفا على الاسئلة والفرق ان قوله بانسا والا مرقا حط  
بالاحباب فامكن جعله اجابا بحكم العطف بانه انه لو عني بقوله الاول احدكم  
حرجا لكان يكون الثاني اجابا لان الثاني مدير فيكون حرجا ولو عني به المدير  
كان الثاني اجابا لان الثاني ليس بمدير فامكن جعله اجابا فخرج وجه الاحباب  
بحكم العطف اما هنا لاحظ للكلام الثاني من الاحباب اصله ان عني  
بالاحباب الاول القن كان كلا الباقي من مدير ولو عني به احد المديرين  
كان احد الباقي من مدير ايضا راجعا بين مدير ومدير فاما احدكم كما مدير  
فلم يقع التعارض في الثاني لخرج معنى الاستحسان العطف في اختيار ما كان  
شاخا نعم الله هذا على رواية الجامع اما على ما ذكر في الزبادات  
بحسب ان يعنى من العبد نصفه ونصف احد المديرين من كل واحد منهما ربعه  
كما في المسئلة الاولى لانه ذكر في الزبادات مكررا لانه اعيد فقال في صحته  
احدكم حرج ثم تطور الى العبد من وقال واحد الباقي من مدير فثبت ان الباقي من مدير  
والباقي من مدير من كل واحد منهما ربعه والفرق بين المسئلة فان احد الباقي من مدير  
كما هو عني في تلك المسئلة فاحد الباقي من مدير فثبت ان الباقي من مدير في الزبادات  
قول محمد رحمه الله وما ذكر هنا قول ابي يوسف وقيل في المسئلة رواية  
وهو رواية الزبادات ان قوله واحد الباقي من مدير في مسئلة الزبادات واحد  
الباقي من مدير في مسئلة الجامع بعد اخراج احدهما من مراحمة الاول معني العنق  
واصله ان يري في صا ر كما لو تطور الى عبد بعينه وقال انت يا فلان عبد اولي

المدير بعينه وقال انت يا فلان مدير يخرج عن مراحمة الاول في العنق  
والمدبر لذلك هنا وهذا لان حمل كلام العاقل على الافادة ولحيث  
ما امكن وهذا امكن جملة على العاقل وعلى ما هو مستحق عليه وهو  
السان فان جعل اخراجا لاحد المجموع عن مراحمة الفرد في العنق  
فقبل هذا الكلام كان العنق من المرات وبعد من المفرد واحد المجموع  
الا ترى انه لو قال احدهم ان يكون احدا كما عدا كان حرجا لاحد منهما من  
العنق وكذا لو قال احدهم ان يكون العنق الذي اوقفه على هذا المفرد  
او احد هذين يخرج احدهما من الاحباب وجه رواية الجامع ان قوله واحد  
الباقي من مدير في مسئلة الزبادات وقوله واحد الباقي من مدير في مسئلة  
الجامع لا يفيد شيئا وضع له لان هذا الكلام وضع للاخبار ان احدهما  
عبد في مسئلة الزبادات وان احدهما مدير في مسئلة الجامع غير عني  
وغير يعلم نقسا ان احدهما من مدير فاذا لم يفد شيئا وضع له لم يعتبر  
في حرج حرجه عن مراحمة الاول لانه انما يخرج عن كونه مراحمة اذا افاد الكلام  
لما وضع له اما اذا لم يفد كان ذكره وان كونه سوا كما لو جمع بين حرج وعبد  
وقال احدهم حرج وهذا لان قوله احدهم عدا او مدير ليس بيان للعنق في  
القن واحده المديرين حصص بل هو لاسات المدير في احدهما لو كان بيان كان  
بيان بطريق الصرورة والصرورة في حق نفس المدير والرق في حق العنق ثلا  
يتعين بخلافه لو تطور الى عبد بعينه وقال انت يا فلان عبد او يا فلان  
مدير لان هذا الكلام افاد شيئا وضع له لانه وضع للاخبار عن كونه عدا او مديرا  
وما كما تعلم ذلك قبل هذا الكلام فاذا اخرج من ان يكون مراحمة في الاحباب  
لللول وقوله احدهم انسا العمل الحرج او المدير حرجا كان حرجا لاحدهما  
عن المراحمة في قوله احدكم حرج وانت يا فلان مدير احدهما بعينه عني  
نصف العبد وبعي في النصف وعني من المدير الذي لم بعينه نصف ثم  
نقيم البنية من قوله المسئلة على بنية سهم سهم المدير الذي عني نصفه وسهمان  
للغير لانه بقوله انت يا فلان مدير حرج عن الاحباب السابق وكان العنق



من العبد والمدير الاخر ثم المدير الذي عن نصفه سقو نصف عشاق بالمدير  
الذي نصفه حر والمدير الذي عن نصفه سقو عما كلاً بالانذار الى ان ينفق  
الثلث بينهما على قدر حقهما انما مال محمد رحمه الله انه لو قال لعبد من اسود  
وعبد ايضاً احكم حرم مال بعد ذلك احداً الاسود من عدم مات قبل البيان  
عن كل واحد منهم بله وجعل قوله احداً الاسود من عدم ذكره ولا ذكره له لانه  
صادق في خبره وحجه كل واحد منهما لم يقطع لان كل واحد منهما يقول المعنى  
بالعبد عري ولو قال احداً الاسود من عدم استأفلان عبد كان عداً كما قال  
وعنى من الاصف نصفه ومن الاسود الاخر نصفه لان حجة قد انقطعت وهذا على  
رواية الجامع اياً على رواية الزيادات لا فرق بين النصفين ولو قال لبله  
اعداً احكم حرم جمع بين اثنين وقال احداً مديراً كان صحيحاً بالاتفاق ويومر  
بيان العنق والمدير لان قوله احداً مديراً لا يصلح خبراً وان مات قبل البيان عن  
نصف المفرد ورع كل واحد من المجموع عن النصف الثاني ونصف بالانذار لان  
لعنق حكم المدير بعنق من الثلث لان الكلام الثاني اخرج احداً المجموع عن حجه  
المفرد في العنق الباب في العنق الثاني من المفرد واحد المجموع فعنق من كل  
واحد منهما نصف واحد منهما ليس باولى من الاخر فعنق من كل واحد منهما ربع  
ومدير الرضا ايضاً سبهما لانه صح انهما فعنق من كل واحد منهما نصف حكم المدير  
ولو قال لمديرين وعبد في صحه احداً مديراً والباقيان حرام ثم مات قبل  
البيان عن العبد ونصف كل واحد من جمع المال فمضى بقى من المديرين  
من الثلث لان قوله احداً مديراً اختار حقيقة لعنق قوله والباقيان  
حرام من العبد واحد المديرين فعنق العبد كله واحد المديرين وليس لهما  
باولى من الاخر فعنق من كل واحد منهما نصفه ولو بدى بالعنق فقال احكم  
حر والباقيان مديراً عنق بله كل واحد منهم من جمع المال وما بقي منهم  
الثلث وهذا الجواب يجب ان يكون على قول محمد رحمه الله لان قوله اولاً احكم  
حراماً بحقيقة شرعاً لا محالة وقوله بعد ذلك والباقيان مديراً كان انشأ  
ايضاً لانه معطوف على الانشاء وعلى اصله ما يصلح خبراً وانشاء اذا عطفت على

الانشاء بصدرا نشأ ورجح معنى الانشاء بنفسه العطف لان انشاء المدير  
معتبر في حق العبد غير معتبر في حق المديرين فنصير بلقي العبد مديراً وعنى  
بلقي كل واحد من المديرين مديراً كما كان فاما على قياس قول ابى يوسف  
رحمه الله يجب ان يعنق العبد كله لانه جعل قوله والباقيان مديراً خبراً ما يصرف  
الى المديرين بمعنى احكام الحر من مساواة للعبد غير مراحه فعنق كله ثم قال  
محمد رحمه الله في الاصل ان العبد مديراً في وجهين حر في وجهه فعنق بله  
جميع المال وملكه بالمدير فاما على ما عني به انه ان اراد بالكلام الاول العبد  
مديراً وان عني بالكلام الاول احداً المديرين فالعبد مديراً فاذا العبد مديراً  
وجهر حر من وجهه فان لم يسل احوال الحرمان احوال والعبد حرم في حاله فحار  
ان يعنق بله اما احوال الاصابة حاله واحد ولما اصابه المدير في حاله ولا اصابه  
في حاله يجب ان نصير نصفه مديراً الا ان لم يسل له من المباح ربحهم الله وقال  
ان احوال الاصابة احوال على رواية الربوات كاحوال الحرمان ومحمد خرج هذه للسلسلة  
على رواية الزيادات وليس كان كبحر على رواية الجامع فتقول احوال الاصابة  
اما بعد حاله واحد اذا كانت احوال الاصابة صورة ومعنى فاما اذا كانت  
احوال الاصابة صورة واحوال الحرمان معنى فعنق احوال وهذا حال اصابة  
المدير للعبد حال حرمان العنق وكما في حال الحرمان معنى فاعبر حالاً الاصابة  
صورة لا اعتبار حاله الحرمان معنى ولو قال احكم حر والباقيان المديران  
عنق العبد من جمع والمديران من الثلث لان المديرين بالالف واللام مضروب  
الى المعنود وهما المديران المعروفان بقوله احكم حر من مساواة للعبد لا عنق  
كله ولو قال لعبد من له ومدير في صحه احداً مديراً والباقيان حرام ثم مات  
عنق العبدان من جمع المال والمدير من الثلث لانه لما قال اولاً من احكم مديراً  
كان هذا خبراً في قوله والباقيان حرام منصرفاً الى العبدين صرورهم ولو قال  
احكم حر والباقيان مديراً عنق بله كل واحد منهم من جمع المال وما بقي منهم  
من الثلث حكم المدير لانه لما قال اولاً احكم حر كان هذا انشاء بحقيقة شرعاً  
فلما قال بعد والباقيان مديراً كان هذا انشاء واما على اصل ابى يوسف



رحمه الله فلا يمكن ان يجعل جزا لان ان غني بقوله احكم حر المدبر فالباقي  
عبدان وليس بمدبرين وان غني به احد العبدن والباقي عبد ومدبر وليس  
مدبرين ايضا فعذر جعله جزا يجعل انشا ضروره واد اجعل انشا لا بد  
مراعى لحوال التدبر والمدبر معنى انشا المدبر ولا يصح انشا التدبر  
في حقه فاما العبدان محتاجان الى التدبر فعذر لحوال التدبر في حقهما فلو  
كل واحد منهما بنا وله التدبر في حالين فان غني بالحري صاحبه او المدبر  
وليس مدبر في حال وهو ما اذا غناه فصار لهما كل واحد من العبدن مدبر  
او غني لهما المدبر مدبر اعلى حاله فعنى لهما كل واحد منهما من الثلث  
محتاج للحساب له ثلث وثلثه ثلث واوله ثلثه فصار كل رقبه ثلثه  
وعنى من كل واحد لهما بالعتق البات ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه وهو سهران  
وبعنى كل واحد في اربعة وكان جملة السعاه اثنى عشر ولم يبق الا الوصية  
سنة فاستقام الثلث والثلثان ولذلك لو كانوا اعدا كلام لا مدبر فيهم  
فقال احكم حر والباقيان مدبران فعنى من كل واحد منهما ثلثه من جميع المال  
والثلثان بالتدبر من الثلث لان قوله احكم حر احاط به سهرهم وقوله والباقيان  
مدبران احاط به سهرهم فيهم لخاصة الكل الى ذلك فقسيم مدبرين  
بينهم على السوا فصب كل واحد لهما وجه الحساب ما لهما ولو بد بالتدبر  
فقال احكم مدبر والباقيان حران فعنى لهما كل واحد منهما من جميع المال واثني  
منهم من الثلث لانه لما قال او لا احكم مدبر كان هذا انشا حقيقة شرعا فثبت  
به مدبر رقبه بينهم بالسوية والكلام الباقي انشا حقيقة شرعا فعنى من كل  
واحد ثلثاه من جميع المال بقى الثلث من كل واحد منهما فعنى من ذلك ثلثه  
وبعنى في ثلثي الثلث فاجعل كل رقبه ثلثه لم لكل واحد لهما  
بالعتق البات وذلك سه وثلثه ثلثه وهو سهران بالمدبر سهران  
بعنى كل واحد منهما في سهران ولو قال العبدان مدبرين ومدبر في صحة فثبت  
على السوا الامال له غيرهم احكم حر او مدبر لا يقع بهذا الكلام شي وكذا لو  
قال احكم مدبر او حر لان المعول به احد الكلامين نصبه لكلمة او وجد

صار احد الظلامين معمولاً به جزا وهو قوله او مدبر لانه صادف فيه فنبطط  
الاخر ولانه لما صار قوله احكم مدبر جزا صار لغوا بقى قوله احكم حر وقد  
اخرجه على العمل والتدبر فلا يجعل احكاما لك ولو قال انما من مدبران  
فان كان له مال خرج رقبان من ثلثه عن المدبر المعروف ونصف كل واحد من  
العبدن وبعنى كل واحد منهما في نصف فثبت وان لم يكن له مال سواهم فعنى  
احد العبدن في المدبر المعروف من ثلثه لان هذا الكلام حر في حق المدبر  
المعروف انما في حق احد العبدن كانه قال للعبدن احكم مدبر فاد اخرج  
الرقبان من الثلث عن المدبر ونصف كل واحد من العبدن وان لم يكن له مال سواهم  
فعنى نصف المدبر المعروف وبعنى في نصفه وبعنى من كل واحد من العبدن  
ربعة وبعنى في ثلثه اربعة فاجعل كل عبد اربعة فعنى من المدبر سهران  
وبعنى في سهران ومن كل عبد سهران وبعنى في ثلثه فبلغ سهران العتق  
اربعة وسطام السعاه ثمانية فاستقام ولو قال في صحة اسان ملك حران  
او مدبران ثم مات قبل البان والامال له عتق من كل واحد منهما ثلثه من  
جميع المال ونقسم ثلث المال بينهم على سبعة للمدبر اربعة اسباع وللعبدن  
ثلثه اسباع بينهما وبعنى المدبر في سبعة فثبت وكل واحد من العبدن  
سبعين في ثلثه اسباع فثبت وبعنى سبع فثبت لان السبع احد الاحكام فثبت  
كله او فادام جيا يوم بالبيان فاد ابات قبل البان فقول كل واحد  
من الاحكام سب في حال دون حال وان كان المراد العتق سب حره رقبان  
سبهم فعنى من كل واحد منهما ثلثاه وان كان المراد التدبر لاني لم من العتق  
فينصف فبعنى رقبه واحد منهم فعنى من كل واحد منهما الثلث  
وان كان المراد التدبر سب مدبر رقبه واحد لانه تصدرا معاين عبد  
ومدبر فاد اتمام مدبران فيكون حران في حق المدبران في حق العبدان  
اما على اصله الى يوسف رحمه الله وطاهر واما على اصل محمد رحمه الله فذلك  
لانه غير معطوف على انشا حتى يرجع معنى الانشا بل هو كلام مستدا وكان  
السات مدبر رقبه وان اراد العتق لاني ثبت في المدبر فثبت مدبر



نصف رقبته من العدين اذ لاحظ المديرة انشا المدير وكان للمدير ثدير  
كاملا وصل اليه الثلث في حقه في يدي الرقبه وحق العدين 2 نصف الرقبه  
مضرب كل واحد جمع حقه في الثلث والمدير ثلثي الرقبه والعدين نصفها  
تحتاج الى حساب له ببيان ونصف واوله سنة فاجعل ثلث المال سنة  
وماله يوم الموت رقبان وهي ثلثا رقبه كل واحد منهم فادجعلنا الثلث  
على سنة مضرب المدير ثلثه وهو اربعة والعدين نصفها وهو ثلثه مضارب  
فصار الثلث على سهام الوصايا والاصل ازل الثلث حتى ضاق غرسها بالوصايا  
فجعل ثلث المال ما بلغ اليه سهام الوصايا المستقيم الثلث والثلثان مضارب  
الثلث على سبعة اربعة اسباعه للمدير وثلثه اسباعه للعدين نصفين لكل  
واحد منهما سهم ونصف فانكسر فاصرف سبعة في مخرج الكسر وذلك ان  
مضارب اربعة مضارب ثلث المال اربعة عشر وثلث مال الثلث ثلثا رقبه لخدمهم  
فاذا صار الثلث اربعة عشر صار الثلثان ثمانية وعشرين والكل اثنان واربعون  
واذا صار الثلث اربعة عشر يقول للمدير ثمانية اربعة اسباعه وللعدين  
سنة ثلثه اسباعه لكل واحد منهما ثلثه فقد عتق من المدير ثمانية وسبعي  
في الباقي وهو سنة وعتق من كل واحد من العدين ثلثه وثلثي في اربعة عشر  
سعي العدي اثنى وعشرين والمدير 2 سنة فذلك ثمانية وعشرون وسلم  
للمدير ثمانية وللعدين سنة فذلك اربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان  
وان اردت اكمال الرقبه وقد صار كل رقبه اربعة عشر فرد على كل رقبه مثل  
نصفه وهو سبعة مضارب كل رقبه اربعة وعشرين وجمع الرقاب ثلثه وستون  
فيقول عتق من المدير سبعة بالعقوبات في اربعة عشر سلم له ثمانية بالمدير  
مضارب الالم له خمسة عشر وهو خمسة اسباع رقبته لان كل سبع ثلثه وسبعي  
في سبعة فممنه وهو سنة هذا معنى ما قال محمد رحمه الله في الكتاب وسعي المدير  
في سبعة فممنه وقد عتق من كل واحد من العدين بالعقوبات سبعة في اربعة  
عشر عتق ثلثه من كل واحد بالمدير مضارب اربعة وذلك ثلثه اسباع وثلث سبعة  
كل سبع ثلثه وسبعي كل واحد في اربعة عشر وذلك ثلثه اسباع وثلثي سبع هذا

معنى ما قال في الكتاب سعي كل واحد من العدين في ثلثه اسباع فممنه  
وثلثي سبع فممنه هذا اذا كان التول في الصحة وان كان العول في المرض  
عتق من المدير المعروف سنة اسهم من ثلثه وسبعي مما بقي ووجهه  
ان الاغناق في مرض الموت وصية كالمدير والوصايا باعتبار الثلث  
مضرب كل واحد منهم بوصيه في الثلث وحق المدير في عتق الرقبه وحق  
العدين 2 رقبه وسدس الالباب احد الكلامين على ما قلنا فان  
كان البابت هو العقب البابت ثبت به عتق رقبين فاذا اردت  
به عتق رقبه الا ان حق المدير لا يزاد بهذا الكلام لانه توصي له بجمع الرقبه  
فعتق من كل واحد من العدين ثلثه وان كان البابت هو المدير ثبت  
به مدير رقبه للعدين على ما قلنا فاذا اردت ثبت به مدير نصفين  
العدين مضارب ثلثا ثلثا العقب ونصف المدير وذلك رقبه وسدس  
مجعلنا كل رقبه سنة مضرب المدير المعروف بجمع الرقبه سنة و  
العدين ثلثه فبلغ سهام الوصايا ثلثه عشر جعلنا ذلك ثلث المال  
والثلثان سنة وعشرون مضارب كل رقبه ثلثه عشر عتق من المدير  
سنة وسبعي 2 سبعة وعتق من كل واحد من العدين ثلثه ونصف  
وسبعي 2 ثلثه ونصف مضارب سهام الوصايا سنة وعشرين سهام  
العقب ثلثه عشر فاستقام الحساب فان مات بعض العبد فالمسألة على  
وجهين اما ان مات في حياته المولى او بعد موته وكل ذلك على وجهين  
اما ان كان التول في الصحة او في المرض فان كان العول في الصحة مات  
المدير في حياته المولى عتق من كل واحد من العدين بالعقوبات من  
جمع المال ورابعة بالمدير من الثلث لانه لما مات المدير والعقب البابت  
كان بينهم فاذا رآه المدير كان من العدين فعتق من كل واحد  
منها نصف ورابعة بالمدير من الثلث لان نصف المدير كان من العدين  
سعي لذلك فان كان له مال اخر بخلاف الثلث عتق من كل واحد منهما  
رابعة بالمدير وسبعي 2 رابعة وان لم يكن له مال سواهم ولم يحل الورثة



يعتق من كل واحد منهما سدس حاكم التبر وسعي في ثلثه الا لهما  
عق بالعق البات بقي ماله عند الموت رقبه واحده وكان ثلث ماله  
بلس رقبه بينهما وان كان القول في المرض فعق والتبر كلامها  
من الثلث وقد وحي للعبد من رقبه بالعق البات ونصف رقبه  
بالتبر فذلك رقبه ونصف رقبه بالتبر فذلك رقبه ونصف  
بينهما لعق من كل واحد منهما ثلثه اربعة وسعي في ربعه ان كان ذلك  
مخرج من ثلث ماله او حازت الورثة وان لم يكن له مال اخر ولم يجر الورثة  
كان ماله رقبان عند الموت فثلثه ويؤخذ ثلثا رقبه بينهما لعق من  
كل واحد منهما ثلثه وسعي في ثلثه وان مات احد العبد من دون المديون  
وكان القول في الصحة عس من كل واحد من الباقيين لعق البات  
نصف من جمع المال والباقي من الثلث لانه لما مات احد العبد من  
العق البات من الباقيين فعس من كل واحد منهما نصفه فباقي  
المديون يحق للعق حاكم التبر وما بقي من العبد لذكر لان تبر النصف  
كان من العبد وموت احدهما انصرف الى الباقي فصار النصف الباقي  
منه مديرا ايضا فكلون الثلث بينهما ان كان للولي مال اخر وان لم يكن  
كان ثلث الرقبه بينهما فعس من كل واحد منهما فان مات المولى ثم ما احدثهم  
فان كان القول في الصحة ومات المديون فثلث سعي في ربعه  
كل واحد من العبد من ثمانية وعشرين بينهما مائة وعشرين من رقبته  
لان المديون مات صار مسوفا وصيته ان رقبه في يده ويؤى ماله  
من السعفة فكلون السوي على الكل لان التركة مبركة من الورثة  
واصحاب الوصايا والمال المتبرل اذا سوي منه شي فكلون السوي  
على الكل اذ ليس هو الهلال الى النقص باولي من الاعوان اما يكون التوى  
على الكل اذ اقيم الباقي من التركة من الورثة واصحاب الوصايا على  
السهام التي كانت قبل التوى فان السهام لا تنقص نهلال النقص  
وانما تنقص اخر المال فوحى لطران سهام الوصية قبل السرى لم كانت

للعبد من مائة مائة كان لهما ستة وللورثة مائة وعشرون وكان  
للمديون مائة وقد توى ماله فقسم الباقي على قدر سهامها ونصف  
العبد من ستة ونصف الورثة مائة وعشرون فنصف الجملة اربعة عشر  
بما كل عبد سبعة عشر فعق من كل واحد منهما ثلثه وسعي في ربعه واحد  
في اربعة عشر صار حقهما في ستة والمديون سوي وصيته مائة فبلغ  
سهام الوصايا اربعة عشر وسهام السعفة مائة وعشرون وان ارد  
اكمال الرقبه وقد صار يلى كل رقبه سبعة عشر فرد على كل رقبه  
مبلغ سهم وهو مائة ونصف فصار كل رقبه خمسة وعشرين ونصف فأكبر  
بالنصف فاصدر من مائة الكسر في اصل الحساب فصار كل رقبه احد وعشرين  
عس من كل واحد منهما ثلثه بالعق البات وذلك سبعة عشر سعي في اربعة  
ويؤخذ من اصل كل واحد بالتبر سدس لانه كان ثلثه من مائة وعشرين ونصف  
فحاكم المضيف صار ستة وسعي في كل واحد ثمانية وعشرين بينهما مائة واحد  
وحسب هذا معنى ما قال في الكتاب سعي في كل واحد من العبد من ثمانية  
وعشرين بينهما مائة واحد وعشرين من رقبته فقد حصل لكل واحد ستة فكلون  
انتي عشر والمديون ستة عشر لانه قبل الضعف مائة مائة مائة مائة  
صار ستة عشر فصار حمله مائة وعشرين وقد سلم للورثة ستة وعشرون  
فاستقام الثلث والثلثان وان مات احد العبد من بعد موت المديون  
ولم يود باسناد السعفة سعي العبد الباقي ثمانية وعشرين من ستة  
واربعين جزء ونصف جزء من مائة لانه لما مات احد العبد من صار  
مستوفيا ايضا وصيته ويؤى ماله فكلون التوى على الكل فقسم الباقي  
على السهام التي كانت قبل التوى وسهام الورثة قبل التوى كان ثمانية  
وعشرين وسهم كل عبد ثلثه فقسم الباقي على احد وثلاثين سهما سمس للعبد  
سهم ويؤى ثلثه وسعي في ثمانية وعشرين وقد سلم للمديون مائة وللعبد  
اللعنة فكلون حمله سهام الوصايا اربعة عشر وحمله سهام الورثة مائة  
وعشرون فاستقام الثلث والثلثان وان لم يردت ثلث الرقبه فرد على



احد وثلثه من نصفه وذلك خمسة عشر ونصف فيصير ستة واربعين ونصف  
سليم له بلسه بالعق البات وذلك خمسة عشر ونصف وبلسه بالوصه  
وسعي في ثمانين وعشرين سنة واربعين حرق ونصف فيجمع رقبه ولو باس  
العبدان وبس المدبر سعي في ثمانين وعشرين من الاربعه وخمسين حرقه لانه  
حو المدبر كان في ثمانين وحو الورثه في ثمانين وعشرين فيسلم للورثه ثمانين  
وعشرين وقد نقدا الوصه للمدبر في ثمانين وكل واحد والعبدان في بلسه بذلك  
اربعه عشر فاستقام الثلث والثلثان فاد الزد كما بال الرقم رذيله مثل نصف  
وذلك ثمانية عشر فيصير اربعه وخمسين بلسه بالعق البات بلسه وذلك ثمانه عشر  
وبالوصه ثمانه عشر فيكون سعي في ثمانين وبعشرين حرقه ثمانه عشر وربع  
هذا سعي في ثمانين بلسه في ثمانين وعشرين من الاربعه وخمسين ولو باس عده  
وسعي عده وربع المدبر سعي في ثمانين وعشرين من ثمانه وخمسين ونصف والعبد  
سعي في ثمانين وثلثه من ثمانه وخمسين ونصف لان سهام الورثه كانت ثمانه  
وعشرين وسهام المدبر ثمانه وسهام العبد الحى بلسه فيكون الثلثه وثلثهما  
ما في ثمانين رقبه كل واحد منهما على سبعة عشر ونصف للمدبر من ثمانه عشر  
ونصف ثمانه وسعي في احد عشر ونصف وسلم للعبد الحى بلسه وسعي في  
سبعة عشر ونصف فاد اضمين سبعة عشر ونصف الى احد عشر ونصف صار ثمانه  
وعشرين في سلم للورثه ثمانه وعشرون وقد نقدا الوصه للمدبر في ثمانه  
والعبد الحى في ثمانين وثلثه للعبد الميت في ثمانين وذلك اربعه عشر فاستقام الثلث  
والثلثان واد الزد كما بال الرقم رقبه رقبه على بلسه كل رقبه متار نصفها و  
ذلك ثمانه وثلثه اربعه فيصير الرقبه الكامله من كل واحد منهما ثمانه وعشرون وربع  
ما ضعف لعل الكسر ان كان لا يزول فصار كل رقبه ثمانه وخمسين ونصف وهو  
بلسه كل رقبه بالعق البات وهو ثمانه عشر ونصف سعي بلسه كل واحد منهما  
سعي وثلثون سلم للمدبر ثمانه عشر لان وصيه كانت ثمانه فاد اضعف اصابه  
سعي الى ثمانه عشر ونصف بلسه وثلثه وسعي بلسه وعشرون سعي  
في ذلك هذا معنى ما قال في الكتاب سعي في ثمانين وعشرين من ثمانه وخمسين ونصف في ثمانه

والعبد الحى ايضا صار في ثمانه وخمسين ونصف بلسه بالعق البات  
وهو ثمانه عشر ونصف وسلم له ثمانه بالوصه صا رقبه وعشرين ونصف سعي  
بلسه وثلثون سعي في ذلك هذا معنى ما قال في الكتاب سعي في ثمانين وثلثه  
من ثمانه وخمسين ونصف في ثمانه وخمسين سعي بالوصه فصار ثمانه وثلثون سلم  
للمدبر ثمانه عشر وثلثه للعبد الحى سعي وثلثه للميت ثمانه فصار ثمانه وثلثه وخمسين  
فان ثمانه الثلث والثلثان قد اذ كان القول في الصبح فان كان في المص  
ومات المدبر فنقول لو لم يكن احد من بعد موت الولي ذكرنا ان حوال المدبر بلسه  
في ثمانه وحو العبد من ثمانين والمدبر في رقبه وسدس وحو الورثه في  
ثمانه وعشرين فاد اما المدبر صار موصوفا وصيه سعي في ثمانين وذلك  
سبعة وهو الورثه وهو ثمانه وعشرون فيصير بلسه وثلثه فاجعل ما سعي في المال  
بلسه وثلثه والساني رقبان فصار كل رقبه من العبد من ثمانه عشر ونصف سلم  
لكل واحد منهما بلسه ونصف سعي في ثمانه عشر وسلم للمدبر ثمانه فصار ثمانه  
الساكنه ثمانه وعشرين وسهام الوصه بلسه ثمانه فاستقام ولو باس احد العبد  
بضر للمدبر ثمانه والعبد الساني بلسه ونصف والورثه ثمانه وعشرين  
فصار ثمانه وثلثه ونصف فصار كل رقبه سبعة وثلثه اربعه اربعه بالربع  
فصنع من مضر احدى وسبعين بلسه كل رقبه حرقه وثلثون ونصف سلم  
للعبد الباقي سبعة وسعي في ثمانه وعشرين ونصف وسلم للمدبر اربعه عشر  
وسعي في ثمانه وعشرين ونصف فصار للورثه اسان وخمسون وسلم للمدبر  
اثنى عشر وللعبد الباقي سبعة وقد استوفى الميت سبعة فصار ثمانه وعشرين  
فاستقام الثلث والثلثان ولو مات العبدان وسعي مدبر في المدبر  
في ثمانه وحو الورثه في ثمانه وعشرين فذلك اسان وثلثون سلم للمدبر ثمانه  
وسعي في ثمانه وعشرين وسلم للعبد ثمانه فاستقام ولو مات المدبر  
واحد العبد من حوال العبد الباقي في ثمانه ونصف وحو الورثه في ثمانه وعشرين  
فذلك سعي وعشرون ونصف سلم للعبد بلسه ونصف وسعي في ثمانه وعشرين  
وقد استوفى المدبر ثمانه والعبد الميت بلسه ونصف فذلك ثمانه عشر فاستقام



الحساب ولو قال لهم في صحة انتم احرار او هذا مديون ومات  
قبل الانسان فنقول قوله او مديون احرار في حق المدين احرار في حق  
الدين فصار كانه قال انتم احرار وهذا مدين فادامت قبل  
الانسان بنت نصف نسيبه كل كلام يعنى بالعق المات رقبه  
ونصف من كل واحد منهم نصف ومدين الرقبه من العدين فصار الباقي  
من العدين مدين والباقي من المدين مدين كما كان فكان للثلاث بينهم فان  
خرجوا من الثلث او احرار الورثه عموما وان لم يكن له مال غيرهم  
ولم يكن الورثه كان للثلاث بينهم وماله رقبه ونصف ماله ومو نصف  
رقبه يكون بينهم لكل واحد منهم سكر الرقبه وقد عني لكل واحد  
منهم ثلثه وسعي في ماله فان كان القول في المرض كان العنق والثر  
معبرا من الثلث ففهم الثلث بينهم بالسويه لان كل واحد من العدين  
موصى له بجميع الرقبه نصفه بالعنق نصفه بالمدين والمدين موصى له  
بجميع رقبته ولا رد ادفعه على رقبه فكان بينهم بالسويه ثم سأل محمد  
رحمه الله في الكتاب على نفسه سؤالا فقال ينبغي ان لا يعنى من المدين المعروف  
سوى بالعنق المات لان قوله اسم احرار عام فصار كانه قال لكل واحد من  
احرار مدين ولو قال هكذا لكان المدين من العنق لكونه صار قاضي احديهما  
والجواب ان في ذلك المنة انما بطل الكلام في المدين لان الكلام في صحة  
مردد من لزم كونه احبا او خيرا فصار كانه قال ان احرار وعرض بلا يصدر  
احبا بالمثل اما هنا جمع من اساس صحيح لان احرار الحره انشأ في  
حوالهم وكذا المديون انما في حق العدين فصار كانه قال اسم احرار  
وهذان مدين ولو نص على هذا كان الجواب مائلا ولو قال اسم احرار او احدهم  
مدين كان اطلا لان احدهم سطر الكلام صدق وحذر سطر الاحرار كانه قال  
انتم احرار او غير احرار ولو قال كل واحد منكم احرار فمدين هذا الكلام  
يعنى في حق المدين لان هذا الكلام ساوئل كل على سبيل الانفراد كانه قال  
لكل واحد منهم ان احرار مدين ولو نص عليه لاصح في حق المدين وهو صحيح

في حق العدين فكل واحد منهما في حال مدين في حال مدين فكل واحد  
منهما نصف بالعنق المات بجميع المال ان كان القول في الصحة ويعنى النصف  
الباقي بالمدين والثلث وان لم يكن مال احرار كان ماله رقبان عند الموت  
ونصفه ماله رقبه بينهم للمدين المعروف من كل ثلث رقبه وللعدين ثلث رقبه  
منهما لكل واحد منهما سدس رقبه فعلى الحاصل سلم للمدين ثلث رقبه  
وسعي في ثلثه وبالمثل لكل واحد من العدين ثلث رقبه وسعي في ثلثه ولان  
كان القول في المرض ولا مال لهم سواهم كان العنق والمدين رقبه وصار  
كل واحد منهم موصى بجميع الرقبه والله اعلم **باب**  
من الوصايا التي توصي بها بنصيب بعض الورثه او تمتل نصيبه  
اصل الباب ان الوصيه بنصيب وارت موجود لا يصح وينصب  
وارث مفذوم او تمتل نصيب وارت موجود او مفذوم يصح لان  
الوصيه بنصيب الوارث تعتبر المشرع وهو جعل ما جعله الشارع  
للوارث لغرضه ولان نصيب الوارث بعد موته وما سته الوارث بعد  
موت مملوك الوارث فيكون الوصيه من المهرت حاصله بملاك الوارث  
فلا يصح اما اذا وصى بنصيب وارث مفذوم فليس فيه اعتبار حكم  
الشرع لان الشرع ما جعل للمعدوم شيئا وليس هذا النصيب  
بملاك الغير لان المعدوم لا يصح مالكا فكان موصيا بملاك نفسه الا انه  
جعل نصيب الوارث للمعدوم معيارا للوصيه ومغرافا للمقدار وللوصي  
ان يقدر الوصيه بما تقرر يقدره كانه قال اوصيت لفلان ثلث  
مالي او ربع مالي وكذا الوصيه تمتل نصيب وارث موجود ليس نصيبه  
بملاك الوارث ولا تعتبر حكم الشرع لان تمتل التي عينه لكن تساوي  
له في بعض الاوصاف فكان معيارا ومقدرا وكذا الوصيه تمتل نصيب  
وارث مفذوم بل اولى لانه لما وصى الوصيه بنصيب وارث مفذوم  
تمتل نصيبه اولى ثم اذا وصى تمتل نصيب وارث موجود براد ذلك  
الوارث على غرض الورثه ويظهر المال بينهم ثم يعطى نصيب الذي رقبه



للموصى له واذا اوصى بمثل نصيب وارث معدوم مراد ذلك الوارث  
على عدد الورثة ويقسم المال عليهم ثم مراد مثل نصيب الذي رده  
على عدد الورثة على سهام الورثة فيعطى الموصى له ذلك النصيب ان  
مثل التي عنده ويعادله فرق من الوصية ومن الاستثناء فان في الوصية  
قال اوصى الوصية بنصيب الوارث واستثناء نصيب الوارث من الوصية  
صح حتى لو مات وترك ابنا واوصى لرجل بنصيب ابنة الابن واولاوصى  
بمثل نصيب ابنة الامثل نصيب ابن اخرا ووصى ابن اخن صح والموصى له  
ملك المال والفرو ما ذكرنا ان الوصية نصيب الوارث عند حكم الشرع  
او تصرف في نصيب الابن وحقه بخلاف الوصية بمثل نصيبه اما الاستثناء  
استرجاع بعض الوصية مع تقرير نصيب الابن واحاب لما ورا المستثنى  
واحاب عن نصيب الابن صح فذكر النصيب ومثل النصيب معيار  
للمرجع ونقدر له وليس بنصف الوارث ولا يعتبر حكم الشرع ثم  
فرق في الوصية على نصيب الابن المعدوم ومن مثل نصيب الابن  
المعدوم وفي الاستثناء سوى بينهما فقال اذا ترك ابنا واوصى بنصيب ابن  
اخر لو كان فللموصى له نصف المال ولو اوصى بمثل نصيب ابن اخن فللموصى  
له ملك المال وفي الاستثناء اذا ترك ابنا واوصى لرجل بمثل نصيب ابنة  
الانصيب ابن اخرا او الامثل نصيب ابن اخن فللموصى له ملك المال  
والعرق ما انسا را للمحمد رحمه الله فقال مثل نصيب الابن محتمل غير  
فعل المستثنى وكذا الوصية ومحتمل عنه قال الله تعالى ليس كمثله شيء  
وانما ذكر المثل هنا على معنى ان يكون نصيب الابن معيارا للمرجع  
توقع الشك في المستثنى والسك في الاستثناء منك في الوصية وفي مثل  
هذا الصح مذهب اصحابنا نعم الله انه يعطى للموصى له الاقل لانه  
مستثنى وانما جعل المثل في الاحاب على العز بصحة الوصية وفي الاستثناء  
لم يوجد ما يوجب الحمل على المعان لانه رده على الورثة ويكثر الانصاف بهم  
ولهذا لو اوصى بمثل نصيب ابنة الانصيب احد هم صح الاستثناء بعد ذلك

لوحمل على المعان من نقل الاستثناء وكذا الوصية ولو حمل على المعيار  
فعل الوصية وكذا الاستثناء وكان جملة على المعيار اولى اما ان فيه تكثير  
حق الورثة المات باثبات الله تعالى اولان حق الورثة مات مستثنى  
ومع السك في البطلان فلا يبطل بالثبوت وفي الحمل على العز لم يوجب  
الموصى له وتقليل حق الورثة المات باثبات الله تعالى وابيات حق  
الموصى له بالثبوت حمل على المعيار لهذا وحرف احد ان الوصية بعد  
الملك لا توقف تفاريا على الاحاف لانه يصرف في حقه وما زاد عليه  
موقوف على اثارهم لانه يصرف في حقهم وأصل فيه ما روى عن سعد بن  
مالك رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اوصى مالي كله قال  
عليه السلام لا قال فصفه قال لا قال فثلثه قال عليه السلام الملك  
والملك كره لان يدع ويدنك اعنا حذر من ان يدعهم عاله يتكفون الناس  
افاد الحديث لمر الوصية بالكر من الملك لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم  
جعل الملك كرها في منع الزكاة وجعله قليلا في حق الحيوان اذا عرف هذا  
قال محمد رحمه الله رجل مات وترك بنتين وعما واوصى لرجل بنصيب بنت  
فالوصية باطله احاررت الورثة لو لم يحزوا لانه اوصى بنصيب بنت موصوله  
لا يعتبرها لان اللفظ بحقيقته نسا والوجوده ونصيبها فلا يصرف الى المعدوم  
ولا الى مثل نصيب البنت لانه ليس بذكر ولا دل عليه المذكور فاذا انصرف  
الله لم يصح الوصية لما قلنا ولا يعمل الاحاف فان صل اذ اجازت الورثة  
وتح ان يصح لانها لم يصح لما فيها من ابطال ملك البنت وقد رخصت كما لو اوصى  
لاصنعي مجمع ماله واحاررت الورثة وكما لو اوصى لبعض الورثة واحار الباقيون  
او اوصى لباي له واحاروا قبل له التصرف انما يتوقف على اجازة الغير  
وينفذ لاجازته اذ كان من توقف التصرف على اجازة معلوم كما في  
مجمع المال او الوارث والعامل وهذا محمول لانها توقف على اجازة علي  
احاف احدى البنت ولان الوصية مجمع للمال وصية ملك الا ان يعاقب حق  
الورثة لان المال ملكه في الحال ويصرف فيه ما قلنا اما الوصية بنصيب الوارث



وصيه مملوك العنبر ان الميركة انما يصير نصيب الوارث بعد الموت فيكون وصيه  
بملك الوارث فان قيل على الوجه الاول لو اجازنا وجب ان يحوز قبله لا  
يحوز لانها لو بعد من قدر على احدهما لانه اوصى بنصيب احدهما ولا يدري  
من جهة ايهما تقدر الوصية حتى يرتجح حكم النفاذ في نصيبها وحكم البطلان  
في حق الاخرى حتى لو قال اوصيت بنصيب هذه الابن لو احدى نصيبها فاجازت  
بعد موته يصح ويكون ههنا لانه اضاف الوصية الى نصيبها فتقدمها  
كما لو اوصى بمال اخي لرجل ثم مات الموصى فاجاز صاحب المال الوصية  
صحت ويكرهه صاحب المال للموصى له فان قيل وجب ان تصرف  
به الوصية الى نصيب الابن المعدوم او الى مثل نصيب الابن الموجود  
نصحا للموصيه قبل الابن اسم الموجود فلا يشاء وللمعدوم لاحقة  
والاجاز اذ اوصى بنصيب معدوم تقدر موجوده لتقدم الوصية  
والابن هنا موجوده فلا يمكن التقدير ولا يمكن التصرف في مثل نصيب  
الابن لان الوصية بنصيب الابن غير الوصية بمثل نصيب الابن على ما بين  
فلا يكون نصحا للمذكور ولو قال مثل نصيب بنت فلان الموصى له الربع اجازت  
الورثة او لم يحزوا اما الجواز فلا لانه لم يوص بنصيب السبع حتى يكون موصيا  
بملك العنبر وانما اوصى بملك نفسه واما عدم استراط الاجازة فلا ان هذه  
وصية باقل من الثلث فلا سوية على الحارة وسواء ابا زيد على السنين  
بنا اخرى لان اسم الميت يصرف لانه الموجوده وقد اوصى بمثل نصيبها  
فكانه اوصى بمثل نصيب احدى ابنتي هاتين فاحدا العريضة التي سيقم  
على الورثة وذلك لانه وكل بنت سهم وذلك لسان وللعلم سهم وذلك  
للميت فادخل نصيب الميت الواحد يرد ذلك على اصل العريضة لانما متى  
لم يرد ذلك واعطى للموصى له سهما من ماله سفي حصة سها فان يكون للسنتين  
من ذلك الثلثان والباقي للعلم فنصيب كل بنت ماله سهم وقد اوصى للموصى له سها  
كما لا وهذا لا يجوز فلهذا رد سها على اصل العريضة فصار المال اربعة  
والله اوصى له بمثل نصيب الميت بعد تنفيذ الوصية وذلك سهم من ماله صدق

سهم على اصل العريضة فصا رارعه سهم للموصى له سفي ماله لكل بنت سهم  
وللعلم سهم وادخل ان هذه وصية من مع المال الاجاز الى الاجازة ولو اوصى  
بنصيب ابن فان اجازت الورثة فللموصى له نصف المال وان لم يحزوا فله الثلث  
اما جواز الوصية فلا لانه ما اوصى بملك الابن لانه معدوم بل اوصى بملك نفسه  
وجعل نصيب الابن معار الوصية كانه قال اوصيت بثلثي نصيب ابن لو كان  
مخلوقا لو كان الابن موجودا لان اسم الابن يشاء والموجود وان كان قد  
سقط في المعدوم لانه حقيقة في الموجود لو حوز معي السهم فيه واما للموصى له  
النصف ان اجازت الورثة لان العلم محجوب الابن ونصيب الابن للنصف نصيب  
النسب النصيب ولا تنفي للعلم فيعطي للموصى له النصيب والنصف الثاني من  
النسب والعلم ابلا لان السهم من الورثة بعد تنفيذ الوصية فصار هذا النصيب  
على ماله وادخل اصار هذا النصيب بملك صار نصيب الموصى له ايضا بملك صارت  
العريضة من سهمه للموصى له النصيب بملك وكل بنت سهم وللعلم سهم او يقول  
باحدا العريضة من سهم سهم للموصى له سفي سهم بين النسب والعلم ابلا لا يستقيم  
صرا ماله في اصل المسألة فصار سهمه وان لم يحزوا فللموصى له الثلث والعريضة  
من سهمه لان اصل العريضة من ماله سهم للموصى له سفي سها لان سيقم على  
النسب والعلم ابلا صرا ماله في اصل المسألة وذلك لانه صرا ماله  
للموصى له وكل بنت سهمان وللعلم سهمان فرق بين سهمه المسألة وبين المسألة  
للاولى فان تم صح العريضة على الورثة الموجودين ثم زاد نصيب الموصى له على  
اصل العريضة وهما لم يصح عند الاجازة بل قدر الابن موجودا او جعل العلم محجوب  
لان ههنا اوصى بنصيب من ماله فلا يملك صحح العريضة من النسب والعلم  
وربما نصيب الابن عليها لان الزيادة على التي بقصى بعد الميراث عليه والعلم  
لا يرتفع مع الابن وفيما تقدم اوصى بنصيب من ماله الوارث الموجود فابكر  
ان يجعل الوصية زيادة على العريضة ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان  
للموصى له الثلث اجازت الورثة او لم يحزوا والعريضة من سهمه لانه اوصى  
بملك نصيب ابن فلا بد من ان يرد على عدد الورثة ابنا حتى يظهر مثل نصيبه



فصار كأنه ترك أسنانه واما فكون للابن نصف وللأسن من النصف  
 ولا تنى لهم وحق الموصي له في نصيب الابن فزاد مثل نصيب الابن وذلك سهم  
 على سهمين فصار ثلثه للموصي له سهم ستمائة وثلثه للابن وثلثه للسن  
 كان ثلث المال هذا فأكسر بالثلث فاصدر مخرج الكسر وذلك ثلثه في أصل الفرضه  
 فصار ثلثه كان للموصي له سهم صرناه في ثلثه وللورثة سهمان صرناهما في ثلثه  
 فصار ستة فاللسان بذلك ربع للسن والمانى وهو سهمان للسن ولو قال  
 نصيب بنت لو كانت فللموصي له ثلثا المال اما حوار الوصيه فلا أسن  
 لو كانت معدوم واما للموصي له ثلثا المال فلا الفرضه سبعة وعشرين  
 سهم للموصي له ستة ولكل أسن سبعة وللعم سبعة لا جعل البناث ثلثه كان  
 لهن اللسان والباقي للسن فيكون الفرضه ثلثه ثلثه وذلك سهمان  
 للبناث على ثلثه لا يستقيم علمه فأكسر بالثلث فاصدر مخرج الكسر وذلك  
 ثلثه في أصل الفرضه وذلك ثلثه فصار ثلثه لللسان وذلك  
 ستة فكون نصيب الأسن لو كانت سهمان فثلثه نصيب الموصي له ثلثي  
 المال معطى له نصيب ستمائة بنى الأسن والعم ابنا فأكسر بالثلث فاصدر  
 مخرج الكسر وذلك ثلثه في أصل المثلث وذلك ثلثه فصار سبعة وعشرين  
 كان للموصي له سهمان صرناهما في ثلثه فصار ستة وهو ثلثا سبعة وعشرين  
 ستمائة وعشرون من الأسن والعم ابنا ثلثاه وهو أربع عشرة للسنين  
 لكل واحد سبعة وللعم سبعة فان قل فداوصى نصيب الثلث ونصيب  
 الثلث هنا سبعة سبعة وعشرين ونصيب الموصي له ستة سبعة وعشرين  
 فكون نصيبه اقل من نصيب الثلث فقل له الموصي له اوصى له نصيب السبعة  
 الموصيه تنزلنا اوصى له نصيب لوسب ولو كانت منها ثلثه كان  
 لكل واحد ثلثي المال موقعا التسوية من الموصي له وبسبب الأسن فما اعتين  
 الموصي وانما يطهر التفاوت بعد ذلك باعتبار القسمة المالة اما بحسب  
 القسمة الاولى فنصيب الموصي له نصيب أسن لو كانت فان قل فذكر محمد  
 رحمه الله في أول الباب لو اوصى بمثل نصيب أسن فللموصي له سهم مراربعه

وهذا ذكر ان له ثلثا المال ولا فرق بين المسلمين الا ان الوصيه نصيب أسن  
 لو كانت والوصيه مثل نصيب الأسن سواء الا يرى انه لو ترك أسن واوصى  
 لرجل بمثل نصيب ابن او اوصى بنصيب ابن لو كان كانا سواء ونعطي  
 للموصي له ثلث المال في الحالين فوجب ان يستوى هاتين المثلثين ايضا  
 فقل له ذكر الجصاص عن القاضي اني حارم انه لا فرق بين المسلمين عنداني  
 يوسف رحمه الله وفي مسله اول الباب معطى للموصي له ثلثي المال ستة  
 مرسبعة وعشرين ايضا ولا يحتاج الى الفرق والفرق لمحمد رحمه الله انه متى  
 اوصى بمثل نصيب أسن لا يحتاج الى ان يرد منها اخرى لكن باخذ أصل  
 الفرضه التي يستقيم من السنين والعم وذلك ثلثه فصرناهما في ثلثه  
 وكان للموصي له الربع وهو ما ردا فاما اذا اوصى بنصيب أسن لو كانت  
 لا يمكن الصرف الى أسن موجوده لانه نص على خلافه فكان موصيا له بنصيب  
 أسن معدومه يحتاج الى ان يرد على الأسن ثلثا بالعم باخذ فرضه  
 يستقيم بينهم فصار كان الثلث ترك ثلث ثلثات وعم اوصى الفرضه مرسبعة  
 صار سبعة مرسبعة وعشرين كما قلنا فاما مسله الأسن لما اوصى بنصيب  
 ابن لا يردنا أسنا اخر لانه موجود فاحد فرضه يستقيم من الأسن وذلك سهمان  
 فصار ان نصيب أحدهما سهم فردنا سهمنا فصار ثلثه فاعطينا سهمنا للموصي له  
 كما فعلنا في مسله اول الباب واذا اوصى بنصيب ابن لو كان موصيا بنصيب  
 ابن معدوم فردنا أسنا كان الثلث ترك ثلث ثلثات كما فعلنا في هذه المسله  
 فباخذ أصل الفرضه التي يستقيم على ثلثه وذلك ثلثه سهم فصار ان نصيب  
 ابن لو كان سهم مرسبعة وعشرين فقل له نصيب الموصي له ثلث المال  
 في الحالين فقل له أحد الحوار عبد الجرح في مسله الابن ويخلف مسله الثلث  
 وذكر في الزمادات رجلا مات وترك ابنا ولما اوصى لرجل بنصيب أسن لو كانت  
 فالوصيه سبعة عشر سهم للموصي له وسهمان للام وعشرون للابن ووجهه  
 انه لو لم يكن هذا وصيه كانت المسله مرسبعة سهم للام ووجهه للابن فلو اوصى  
 بنصيب بنت لو كانت بنصيب السنين نصف نصيب الابن يرد على الفرضه

بمثلهم



سهمان ونصف فصد ثمانية ونصف فصد نصفه للكسر فصد سبعة عشر  
للموصى له خمسة يعني اثني عشر بغير سهام الميراث فيما بقي فبقدر سهمها اسداسا  
وهذا يخرج توافق يخرج منه لول الباب وعلى قياس الخرج الباقي  
ينبغي ان يكون للموصى له خمسة من ثمانية عشر لان البت لو كانت موجودة كان  
الفرصة من ستة سهم للام وخمسة من ثمانية عشر والبت انما لا يستقيم صرفا  
منه في اصل المسألة وذلك ستة فصد ثمانية عشر للشيخ خمسة وللأم ثلثه  
وللان عشرة والواحد ذكر في الزبائح قول محمد وأحمد والرواية عن علي  
يوسف وما ذكر في الجامع الرواية للفري عراقي يوسف وقيل ما ذكر  
في الجامع حوال القياس وما ذكر في الزبائح جواب الاستحسان ولا يصح  
ما ذكر في الزبائح اننا لو قسمنا على ثمانية عشر واعطينا خمسة للموصى له يعني  
منه عشر لو اعطينا للام سدس جمع المال منه لاسقى للان خمسة اسداس  
المال بل سقى له عشرة من ثمانية عشر فلو كان صدرا الوصية على الان خاصة وقسمه  
المال من الام والابن اسداسا بابا بالكتاب فلا يجوز بغيرها ولا ان سهام  
الورثة بغير تعدد الوصية بالنص والجماع وفي هذا اعتبار سهام  
الام قبل الوصية ولو قسمنا ثلثة عشر للام والان اسداسا يكون للان  
عشر اسهم وخمسة اسداس سهم فلا يكون خمسة نصف نصيب الابن  
وان جلاو غابت بالكتاب وحلوا ما اوجب للموصى فلهذه الصلوة جعلنا  
المسألة من سبعة عشر ولو مات عن امراه وابن واوصى لرجل نصيب ابن آخر  
لو كان واحدا الورثة للموصى له سبعة من ثمانية عشر وللأم سهم وللان سبعة  
لان اصل الفرصة من ثمانية سهم للام وسبعة للان ثم يريد للموصى له مثل نصيب  
الان سبعة فلو كان خمسة عشر فكانت الوصية اكثر من الثلث فلهذا قال واحدا  
الورثة وهذا على جواب الاستحسان اما على جواب القياس للمسألة من ستة  
عشر والموصى له سبعة كالموت وركل ابن وامراه وجه الاستحسان ما ذكرنا  
اما لو جعلنا الفرصة من ستة عشر واعطينا للموصى له سبعة يعني ثمانية فاما ان يكون  
للان سبعة وسبعة ايمان وللأم سهم ومن اول الان سبعة وللأم سهمان

وكل واحد منهما لا يجوز وكذا لو ترك امراه وابنا واوصى لرجل مثل نصيب  
لان الوصية مثل نصيب ابن فامر والوصية نصيب لو كان سوا ولو كان  
السون منه كان لكل ابن ثلث المال استشهد بعهده الله فقال لا ترى انه لو ترك  
ابن واوصى لرجل ثلث ماله واوصى لآخر نصيب ابن نالت لو كان نالت  
الورثة لم يخرجوا كان للان ثلث ثلثا المال والثلث من الموصى لهما نصيب  
لان الوصية نصيب ابن نالت لو كان وصية ثلث المال لان نصيب ثلث المال  
فاستويا وهذا قول محمد بعهده الله اما عند ابي يوسف بعهده الله نصيب الثلث  
منهما اجماعا منه الا ان الموصى له بالثلث وعماه للاخر لانه لو احدث  
الوصيتان كان للموصى له بالثلث ثلث المال ثم يكون الباقي بين البنتين  
المنه فصد للمال ثلثه للموصى له بالثلث منه ولكل من سهمان قضائا ان  
يذكر عند عدم الاحاق وانما استشهد محمد بعهده الله منذ البان لفر الوصية  
نصيب ابن لو كان وصية مثل نصيب الابن فامر ثم فرع على مسأله الاستحسان  
فقال لو اوصى لرجل ثلث ماله ولاحقهم لثلث لو كان ولم يخرج الورثة كان  
الثلث بينهما على خمسة لانه قد رخصت ابن نالت سوى سهم الان المالك  
ولو كان السون منه كانت المسألة من ستة للموصى له ولكل من سهمان على ما  
ذكرنا والصحيح في هذا ما روي عن محمد بعهده الله في التوار ان الثلث يكون  
منهما اسباعا اربعة اسباع للموصى له بالثلث وثلثة اسباع للاخر الا صاحب  
الثلث لو انفرد بالوصية كان له ثلث المال والاخر لو انفرد كان له ربع المال  
لانه بعدد الان المالك موجودا ثم زاد على الثلث مثل نصيب احد سهم صرون  
ان مثل التي عن وكل مال ضم اليه مثل ثلثه كان المضموم ربعه فكانت  
وصية ربع المال فتحتاج الى حساب له ثلث وربع واوله اثني عشر فحصل  
الثلث في اربعة وحق الاخر في ثلثه قضائا ان يذكر عند عدم الاحاقان وعلى  
قول ابي يوسف رحمه الله نصيب الثلث منها انما لا له لو احدث الوصية  
لما كان للموصى له بالثلث اربعة من اثني عشر ويقسم الثلثين الاربعة لكل  
ابن سهمان فلو كان للموصى له بالنصيب سهمان من اثني عشر وللآخر اربعة



فلذا انقسم المالا بحال الوصية نصيبا ان يات لان ذلك وصية بالثلث  
على ما ذكرنا ولا لانه لما اوصى نصيبا ان يات فقد سوى بينه وبين كل واحد من  
الاثنين اما اذا اوصى بثلث نصيبا ان يات فما سوى سهم واحد اثنان وانما سوي  
بينه وبين الباقي فلهذا اعتبر في هذه المسائل حاله لا اجتماع بحاله  
الافراد واما يوسف رحمه الله اعتبر حال عدم الاخان بحاله الاجان واما  
محمد رحمه الله القروى من الوصية نصيب وارت معدوم ومن الوصية بثلث نصيب  
وارت معدوم فقال لا يرى له لو ترك اسن و اوصى لرجل نصيبا ان يات  
ولم يجر الا ان كان كان للموصي له ثلث المال ولو اوصى له بثلث نصيبا ان يات  
كان له ربع المال ولو ترك بنتا واحدة وعم او ابن عم او عصبه لغرم مثل اللع او ابن  
اللع ووصى لرجل نصيبا ان يات الوصية ويكون للموصي له ثلثا المال  
ان جازت الورثة والثلث من الثلث والعصبه صفان اما جواز الوصية  
فلما ذكرنا واما للموصي له الثلث لا ياكل كانه مات وترك ابنا وبنتا وعمًا  
يكون للابن الثلثان وللبنات الثلث ولا تلي للعم قطرا لانه اوصى له بثلثي المال  
فاذا احار انفذ وكان للموصي له سهمان من ثلثه وسهم من الثلث والعم لا  
يستمع صنفان صار سهم اربعة للموصي له وسهم للثلاث وسهم للعم ولم  
لم يجر الورثة كما في العريضة من ثلثه لان الوصية برد الى الثلث فيكون الثلث من ثلثه  
سهم للموصي له وسهم للثلاث وسهم للعم ولو اوصى له بثلث نصيبا ان يات للموصي  
له خمس المال ان جازت الورثة والعريضة عشرة لانا قد راي ابنا وبنتا فكان  
للان سهمان وللبنات سهمان ثم يرد مثل نصيب الابن وذلك سهمان لان مثل  
التي عن مصر خمسة للموصي له سهمان ياتي ثلثه من الثلث والعم لا يستمع خريفا  
اسن في اصل المسئلة وذلك خمسة فصار عشرة اربعة للموصي له وسما خمسة  
للعم وثلثه للثلاث وثلثه للعم وان لم يجر وافله الثلث لما ذكرنا استشهد  
بعمه الله فقال لا يرى له لو ترك اسن و اوصى بثلث نصيبا ان يات لو كان  
كان للموصي له خمس المال وما ياتي فهو من الاسن لان مثل الشيء غيره وكان  
عند نصيب الابن الرابع ولو اوصى له نصيبا ان يات كان له الربع كانه اوصى

له نصيبه لا بثلث نصيبه ولو ترك اخا واحنا و اوصى لرجل نصيبا ان يات لو كان  
واحد اركان للموصي له جميع المال لانه مقدر لان يوجد او لو كان يوجد اكان  
له الكل وان لم يجر افله الثلث ولو اوصى بثلث نصيبا ان يات لو كان واحدا فله للموصي  
له نصف المال لانه مقدر موجودا ثم يرد عليه مثل نصيبه وكل شيء ردت عليه  
مسئلة كان الرائد نصف الجملة فتكون له النصف والمافي بينهما وان لم يجر افله  
الثلث ولو ترك بنتا واحنا و اوصى لرجل نصيبا ان يات لو كانت واحدا  
او لم يجر افله الثلث لانه اوصى بنصيب وارت لا تحب الموجود فنصب العريضة  
بين الوارثين نصفين ثم زاد مثل نصيب الثلث وذلك سهم فصار ثلثه  
للموصي سهم ولو لم يصب العريضة او لا لكن مقدر الثلث العريضة موجودة فذلك  
كانه مات وترك ابنتين واحنا و اوصى بثلث نصيبا ان يات لو كانت كان له  
الربع ويجعل كانه مات وترك بنتا واحنا فكل واحد من ثلثه ثم يرد عليها  
مثل نصيب احدي البنات لان مثل الشيء عن مصر اربعة وهذا اتفاق  
الروايات ولو اوصى بنصيب من ثلثه فكل ذلك على جواب الزبائحات  
لانه لما اوصى بنصيب المائكة والمائكة لا تصور بدون المائنة فمقدر نصيب  
الثلث الاولى والمائنة للورثة يجعل كانه مات عشرين و اوصى بثلثه  
من ثلثه ثم يرد عليها نصيب المائنة فيصير من ثلثه اول الباب فلا فرق  
من الاخوة والعم لانها عصبه مع البنات وعلى رواية الجامع له ثلثا المال  
كانه مات عشرين بنات و اوصى لافرق بين اسن و اوصى لافرق بين  
وعم ولو ترك ابنا وابنا و اوصى لرجل نصيبا ان يات لو كان او بثلث نصيبا ان يات  
فان احار اكان للموصي له خمسة من احد عشر لان المسئلة من ثلثه سهم لانا  
وخمسة للابن ثم يرد على العريضة مثل نصيب الابن وذلك خمسة فصار احد عشر  
وهذا على رواية الربايات اما على رواية الجامع له خمسة من اثني عشر كانه مات  
ورث اسن واما وان لم يجر اكان ثلث المسئلة من ثلثه على الروايات لان الوصية  
بعد الثلث لعدم على الميراث معطى للثلث والمافي بينهما على قدر صغرهما فخرج  
في الروايات فقال ان جاز الاب وان لم يجر لاسن فمعدل عند عدم الاحار



له ثلثه من سهم وعند اجارتهما خمسة من احد عشر فاصد ثلثه في احد عشر  
 فاصد ثلثه وتعتبر ثلثه ثلثه ويكون حال عدم الاخاف له الثلث وحاله الاخاف  
 خمسة من احد عشر فاصد ثلثه في احد عشر فاصد ثلثه وخمس فاما سلم له  
 باجارتهما اثنى عشر سهمان من خمسة الاب وخمس من خمسة الا ان باءا اجار  
 اصد هما ضم الى ثلث المال فحصل له باجاره ان اجار الاب كان له ثلثه وثلثا ثلثه  
 وان اجار الاب كان له ثلثه واربعون من مائة في الكتاب على سبيل الافعال  
 اذا اجار الابن سبعين لم يجمع من نصيب الموصي له وفيه سهمان نصفين  
 لانه قام مقام ابن اخو وان اجار الاب صم ثلث المال الى نصيب الابن فصار  
 سهمان لثلاثا لان الموصي له قام مقام ابن اخو وحصل واحد من الابن كان الثلث  
 وحول الاب في السدس ثم اجاب فقال الموصي اوصي له نصيب الابن من جميع المال  
 لا من نصيب الابن خاصة فلو قسمنا على ذلك لم يكن سفيدا الوصية حصته نصيب  
 الورثة وانه لا يجوز استشهاده لله فقال لا يرى انه لو ترك نسرا ووصي لرجل  
 مثل نصيبهما فان اجارا كان الموصي له نصف المال ولا يخجل المال من الابن على  
 سهمين ثم يرد سله مصر اربعة وكان له نصف المال ولم يجر اقله الثلث ولم  
 اجار اصد هما دون الثلث فصول عدم الاخاف له سهم من ثلثه عند الاخاف  
 سهمان من اربعة مضارب ثلثه في اربعة مصر اثنى عشر له عدم الاخاف اربعة  
 وعند الاخاف منه فاهما اجارا اصد هما مصر ثلثه ثلثه وللخمس ثلثه  
 ولعده المحر اربعة واربعين وركبا سن ووصي لرجل سله ثلثه والفر نصيب  
 ابن ثلثه او نصيب احداهما فان لم يجر اعد الى يوسف رحمه الله سهم الثلث  
 منها على وجه لا يعتبر حال عدم الاخاف كحاله الاخاف وعند محمد رحمه الله  
 نصفا لانه يعتبر حال الاحتياج كحاله الاعتقاد على ما ذكرنا فان اجارا اوصيه  
 صاحب الثلث كان له ثلث المال وللغير مثل يكون له حال عدم الاخاف للموصي  
 ويجعل في حقه كما بينهما لم يجر للفر فعد الى يوسف رحمه الله حال عدم الاخاف  
 للموصي له بالنصيب سهمان من خمسة عشر فقط على صاحب الثلث الثلث وللغير  
 سهمان من خمسة عشر ولكل ابن اربعة وعند محمد رحمه الله حال عدم الاخاف لكل

مثلهم

واحد السدس فلصاحب الثلث الاخاف وللآخر سدس المال والنصف من  
 الاسن وان اجارا الموصي له بالنصيب على قول الى يوسف للموصي له بالثلث  
 ثلثه من خمسة عشر والموصي له بالنصيب ثلثا من اربعة لان حقه عند الاخاف  
 في ثلثه على وعند محمد رحمه الله للموصي بالثلث سدس المال ثلثه من ثمانية عشر  
 والساقي من الابن والموصي بالنصيب الثلث لان عند حوال الموصي له بالثلث  
 عند عدم الاخاف في الثلث سدس نفق حقه اسداس المال منهم انكسر باللاف  
 صريبا اصل المال وذلك ستة في ثلثه مصر ثمانية عشر للموصي له بالثلث ثلثه وللغير  
 ثلثه ونصمها الى في يد الابن ونقسم بينهما اثملا لانهما لما اجازا اوصيته  
 كان نصيبه مثل نصيب كل واحد منهما ولم يجر اجارا للموصي له بالنصيب نظر  
 الى حاله الاخاف وعدمها ولبق حاله الاخاف ثلثه من ثمانية عشر وحال عدم الاخاف  
 السدس ثلثه من ثمانية عشر فاما اصد لا باجارتهما سهمان فان اجارا اصد هما باصد  
 سهمان من نصيب المحر فكون اربعة من ثمانية عشر وروي بسري في المال في عمر يوسف  
 رحمه الله رجل ترك ابنين ووصي لرجل نصف ثلثه والفر عمل نصيب اصد هما  
 ولم يجر الورثة مصر الموصي له بالنصف في الثلث نصف المال والفر سعي  
 ووجه ان الوصية للاصني بعد الثلث بعدم على الميراث والاصوف على  
 الاخاف فصار الثلث بينهما على قدر حقوقهما وعند لا بطل حوال الصر بالوصية  
 لعدم الاخاف مصر بالصف وحول الغري مثل نصيب اصد لانه نصيب  
 الابن ثلثا المال وحول الموصي له مثل حوال اصد هما مصر للثلثان منهم الثلثا  
 يحتاج الى حساب له ثلث وثلثه ثلث واوله ثلثه حوال الموصي له بالنصف  
 في ثلثه اربعة ونصف وحول الغري ثلثا للثلثين وذلك سهمان فصار  
 كل واحد منهما حقه في الثلث وان اجازا اوصيتهما باصد صاحب النصف اربعة  
 ونصف تمام حقه والفر سهمان تمام حقه وسعي للثلثين ثلثا ونصف ولولموصي  
 لرجل عمل نصيب احد الابن والآخر عمل نصيب الآخر فان اجازا كان لهما  
 نصف المال وللآخر نصف المال لان كل الوصية نصيب كل ابن سهمين  
 فاد الوصية ثلثه ومثل التي من صار نصيب كل ابن سهمين وصار المال



اربعه كذا واحده مع المال وان لم يحزها فالبنت بينهما وان اجازوا احدهما  
 فله الربع اعتبارا لوجود الاصح لهما وللدعي لم يحزها السدس اعتبارا بعدم  
 الاجازة وان اجاز احدهما دون الآخر فله الذي اجاز ربع المال اعتبارا باجازتهما  
 وللدعي لم يحز البنت اعتبارا بعدم الاجازة **باب**  
 كما يوجب الرجل على نفسه فله او لا فله من اصل المال ان يعارض  
 متى وقع بين الدليلين موجب التناقض ويصدق كانه يمكن لانه لا يمكن العمل  
 لمدامع بينهما فان كل واحد منهما مدفع صاحبه ولا يخدمهما لانه ليس احدهما  
 باولى من الاخر في حوال العمل به فتسا طائرون ليعذر العمل بهما او باحدهما  
 الا اذا كان الحكم مما يقبل الشك فيعمل بهما في حوال الحكم وان لم يعمل به في حق  
 السبب كما لو ادعى نكاح امرأه فاما البنت لا يقبل بينهما ولا البنت احدهما  
 في حال حيانهما ولو اقامت البنت بعد موتها قبل بينهما في حوال الميراث هذا  
 اذا لم يكن احدهما ضربا رجح على الاخر اما اذا كان احدهما ضربا رجح  
 بدليل يوجب الرجح سقط اعتبار المرحوح ويعمل بالرجح لان المرحوح لا يصلح  
 معارضا للرجح فمطل في نفسه كما لو ادعى انسان دابة في يد رجل واقاما  
 البنت ووقت سنة كل واحد منهما وقتا فان كان سن الدابة مسكلا لسن  
 سنها وكذا اذا لم يوقا وان كان سنها على غير الوفا وعلم لك تقنا بطلب  
 البنتان للسبق لسنهما ومحارفة في الشكاه وان كان سنها موافقا لاحد  
 الوقيين يضي لرجح صاحب الصدق في حقه وان كان التعارض بين الوقيين  
 سقطا وسعى الداب لا زالت فقط امر ضروري فيقدر تقدير الصدور ولا  
 صدورهما فيما لا يعارض فيه محال الدليل فيه فيسقط ما فيه التعارض  
 وسقي ما وراءه وهو الدان هذا كما ذكر في كتاب الصغرة لو كان عدا رمضان  
 فانصاه منه وان كان سعيان فمعه واجاز ان طهرانه من رمضان وقع الصوم  
 عنه لان الساني من الجهتين فيبطل الجهتان وبقي اصل السنة وصوم رمضان  
 سادى مطلقا البنت وان طهرانه ليس من رمضان لا يقع عن الواجب لانه يطلب  
 الحجة واصل السنة لا يمكن سقاط الواجب وكذا لو شهدوا صدائه مطلقا امرأه

رجعية واخر انه طلقها باينا نصي تنطلقه رجعية للمنافاة  
 بين الوصفتين فيطلا وبقي اصل الطلاق وحرف خزان صوم  
 رمضان او المنذور بعينه سادى مطلقا السنة وكذا صوم رمضان  
 سادى سنة النفل وقضا رمضان او المنذور بعينه او صوم  
 الكفارة او الحجة المنذورة او الواجبة قضا لا سادى الا سبعين  
 السنة وقال بلك بعد الله ان كان يعلم ان اليوم من رمضان فبوي  
 النفل لم يكن صائما وان كان لا يعلم حار صوم عن النفل لان الخطأ  
 بارا العرض لا يتوجه عليه الا بعد العلم به وقال ابن ابي ليلى  
 كان يعلم ان اليوم من رمضان حار صوم عن العرض وان كان لا يعلم  
 به لم يكن صائما لان فصله عند عدم العلم كان الى اداء النفل والنفل  
 عند شروعه في هذا اليوم فهو كنية الصوم في الليل وانه لغو عند  
 ان في سجد لله ان بوي النفل لم يكن صائما وان اطلق فله فيه معها  
 قال لان صفة الفرضية من كاصل الصوم كما لا سادى اصل الصوم  
 لان السنة فكذا تلك الصفة وبما تغدأ الصفة تنعدم الصوم ضروريا  
 وعلى هذا لو اطلق السنة لا يجوز والساني ان ينفذ النفل صائما معرضا  
 عن النفل لما بينهما من المعاني صائر كما عراضه برك السنة ولا يجوز  
 لصيرناه بالاصوم المتشروع في هذا الوقت من النفل فانه لو اعتقد  
 المتشروع فيه انه نفل بكفر وعلى هذا لو اطلق السنة بحور لانه ما صار  
 معرضا بهذه السنة ولبس احديت على وعائته رضى لغيره لهما كما  
 يصومان يوما اخر من الشك وكما ناسوا ان لا يصوم يوما من  
 سعيان لعب السنة لم يطر بوم رمضان وانما كما يصومان سنة  
 النفل الاجماعنا على انه لا باح صوم يوم الشك من العرض بل ولا اثر  
 عند التيسر بحوز الصوم عن العرض والا لم يكن لهذا الخبر منها معنى  
 ثم هذا صوم عن شيادى مطلقا السنة كالنفيل ومعناه انه هو المتشروع  
 فيه وعينه ليس مشروع اصلا والمعين في زمان كالمستعين في مكان

وجه الاسلام ان  
 السنة والآثار في  
 سادى



فثبتا وله اسم الجنس كما بينا وله اسم النوع ومعنى القوم في أصل الصوم  
محقق لبقا للاختيار للعقد فيه ولا يتحقق في الصفة إذا احتيا ربيها  
ولا تصور منه دليل هذا الوصف بوصف آخر في هذا الزمان فيستقط  
اعتبار منه الصوم وفيه النقل لغويا لا اتفاقا لأن النقل عن شروع في هذا  
الوقت والأعراف عن الفرض يكون منه النقل فإذ الغي منه النقل لم يمتنع  
الأعراف وهو نظرا إلى على قوله وبطل قوله أنه لو أعيد منه أنه نقل  
تكفر وهذا لأن البنية شرط لبعض حمة العادات في العمل إذا العبد قد تقع  
عاده وقد تقع عباده ومطلوب البنية كاف لهذا فانه ينقطع التردد وكذا في  
النقل فبعض حمة العادة بعد ذلك أنما شرط التميز لجهة من جهة  
وهذا إنما يحتاج إليه عند تعدد الجهات وتساويها فاما عند تغير المشروع  
فلا يخرج على هذا القضا والندور والكفارات لأن المشروع في ذلك الزمان  
متبوع وبعض الجهات يساوي البعض فلا بد من التميز وافتقار إلى  
البنية ما كان لا يحال عيان فانه خارج رمضان عيانا بمطلوب البنية  
بل لم يجر عنه وعباد الصوم في رمضان لا يكون إلا في حارة خارج  
رمضان كالأصل في آخر الوقت لأن المشروع متعذر ولم يخرج صلاه الوقت  
لأن الوقت لما كان نفعها وللنقل لم يخرج أحدهما على الآخر بعد  
ذلك المنسوج جامعا من وعمل العبد لا يغير حكم الشرع ووضع في الحكم  
على ما كان وهو من العمل الفرض مع غيره أما هنا الحاجة إلى تعيين الجهة لأن  
العنان ينصرف إليها صرون أو عدم حمة أخرى وهذا لأنه صار جانا بالناظر  
إلى هذا الوقت وليس له إيجاب في سقوط ما كان وإحصاء عليه بل إنهم في الغلظ  
وهو كالكافر إذا أسلم في آخر الوقت ولم يبق من الوقت مقدار ما يمكنه إذا  
الصلاة فيه وأنه يجب عليه لأنها بالتفريط إلى هذا الوقت معز عن الإدا  
الأنز في عدم الوجوب إذا عرفت هذا لعل محمد صلى الله عليه وسلم رجل عليه عتق وقد  
مطهار وأجر من قبل فاعتق رقبته عنهما لم يخرج عن واحد منهما ويكون بطوعا  
لأنه بوي شمس من غير ولا رجحان لأحد منهما على الآخر لأن كل واحد من الكفارين

في القوم على السواء ولا يمكن إثبات النصف عن كل واحد منهما لأن  
هذا النصف مما لا يمكن تكمله بالنصف الآخر فمطالفا صار كأنه كبر  
سوى الطهر والعصر حقيقا تنطلي البتة أن كذلك هنا خلاف ما إذا  
اعتق نصف عتق لأن أعاق النصف عنهما اعتاق الكل عند أبي  
حسبه نعم الله التكميل يمكن أعاق النصف الثاني بخلاف ما إذا اعتق  
نصف عبد شرك وهو مؤسر لأنه عتق النصف عليه وفقد النصف  
الماضي على شريكه وما استقصى سبب الفساد لم يكن على ملك العتق  
فلم يوجد أعاق رقبته كامله فلا يجوز ولو اعتق رقبته من طهارين أو  
أطهارين أحدهما استخا ما به أحد علما وبنا السلالة نعمهم لله  
ولم يخرج فيا شويه أخذ فر ربه لله لأنه لما قوى عنهما وقع عنهما  
لأنهما معا رضا ولا رجحان لأحد منهما على الآخر فوقع عن كل واحد منهما  
نصفه فلا يجوز كما لو أحلف الجنس وأما بقول أن في النصف في الجنس  
المختل لعلوا لا لا بعد لأنه غير محاج الله فمطالفا رقبته عن الطهارين فيجوز  
لمن عليه قضا إمام رمضان فعليه نية الصوم عن العضا وليس عليه  
غير اليوم كالأق كقائه الطهار مع الفصل لأن الجنس قد اختلف فاعتق  
فيه النصف فوقع عن كل واحد منهما عتق نصف العبد الأري أنه لو كان  
عليه صوم يومين أحدهما رمضان والآخر غير رمضان فوقع عنهما  
الأخر عن أحدهما ويكون بطوعا لأن الجنس قد اختلف فاعتق رقبته النصف  
ولأنه بوي شمس من غير أحدهما أنه أصل الكفر عن الطهار والمالي الكفر  
عن المراس والاول محاج الله والمالي غير محاج الله إلا لصحة الكفر  
ولا إلا أنه الحرم أما لصحة الكفر فانه لو اعتق رقبته عن الطهار ولم يبق  
عن واحد منهما بوجه وأما إلا أنه الحرم لأنها لا يزول منها سواء اعتق رقبته  
عنهما أو عن واحد منهما لا يعتقها معصرا ما هو المحاج الله ويلعوا ما لا محاج  
الله صار كأنه اعتق رقبته عنهما الطهار ولم ينو الكفار عنهما ولو كان  
كذلك صح فكان الجنازة في صدره والعتق في إثنين بخلاف ما إذا اختلف



الحسن لانه نوى شين اصل الكفر وانه يحتاج اليه ونوى عنهما وانه ايضا  
يحتاج اليه فانه لو نوى الكفر ولم ينوع الفعل والطهار لا يقطع عنه كفاؤه  
الفعل والطهار واداعنت بينهما تورغت الرقة الواحدة على الكفار  
فصار مقتضا عن كل كفاؤه نصف الرقة رجل كبر نوى الطهر والطوع  
اخره عن الطهر في قول الى يوسف وبطلت فيه التطوع وقال محمد بن عبد الله  
طلب اليه ولا يصير سارعا في احدهما ولد لك الصوم اذا كان عليه صيا  
يوم من رمضان فنوى من الليل لنصوم عدا عن الفضا والطوع فغدا الى  
يوسف بن عبد الله بصري صا باماء الفضا وعند محمد بن عبد الله بصري صا باماء  
عن التطوع وروى الجديزياري عن ابن حنبل عن قول الى يوسف بن محمد  
رحمهم الله انه نوى شين متنافر ولاخره الاحد على الاخر فيهما الاحتفاء  
بحال والاشروع في كل واحد صلح مبطلا للاخر فوجب ان يبطل احدهما  
كما لو نوى الطهر والعصر او الظهر من يومين او العصر من يومين او ما قلنا ذلك  
لان من الغرض والنفل ساقى فان الصلاة الواحدة لا تكفر فرضا ونفلا ولا  
رحمان احدهما على الاخر في الوجود وصلح كل واحد منهما مبطلا للاخر  
لو طهر احدهما على الاخر فاذا قارروا في ان يمنع فيندفع فيه الغرض  
منه النفل ومنه النفل من الغرض فسق الكسب بعد منه فلا حرج به ثم روى  
محمد بن عبد الله بن الصوم والصلاة فان في الصلاة قال بطلت النيتان ولا  
يصير سارعا اصل او في الصوم قال يصير سارعا في التطوع والعروك  
المتنافاه من الغرض والنفل في الصلاة تامة من كل واحد حتى ان الصلاة  
الواحدة لا تكون فرضا ونفلا ولو اعترض به احدهما على الاخر يبطل الاولى  
ويصير سارعا في الباقية سواء كان في الغرض فنوى فرضا او نفلا او كان  
في النفل فنوى فرضا او نفلا اما المتنافاه من صوم الغرض والنفل باسبغ  
وجه دون وجه حتى ان الصوم الواحد لا يكون فرضا ونفلا لكن لو اعترض به  
احدهما على الاخر لا يبطل الاول ولا يصير سارعا في الباقية فاذا قارروا في صلح  
ما نفا بطل النيتان باعتبار المتنافاه لكن باعتبار ان اعتبارهما غير ممكن

٩٤  
فيلغونه للجهتين وبقي اصل الميتة وانه يكفي للتطوع ولاه لما كانت  
المتنافاه اول فلنا بطل الجهد والابتطل اصل الميتة اطهار لا يخطئ  
رسم المتنافاه وفي الصلاة يبطل النيتان اصلا ووصفا لغوم المتنافاه  
علاما باللسان بعد الامكان والى يوسف بن عبد الله بصري صا باماء نوى  
شين الا ان احدهما وهو منه الغرض يحتاج اليه وفيه التطوع لا لانه يصير  
سارعا في مطلق النية فيلغوا الاحتياج اليه ويعبر واحتياج اليه كما لو مانع  
فلما وعدا باماء دريم وتقدم التمر بعد القلب وانما باماء بصرف  
المستفود الى حصص القلب لمكان الحاجة كمالا ونوى الغرض ثم نوى التطوع  
حتى تغير نية التطوع حتى يصير سارعا في خارج الغرض لان نية  
التطوع في الاية يحتاج اليها الا ترى انه لو نوى الغرض ثم نوى اصل الصلاة  
لا يعتبر خارجا عن الغرض وانما يعتبر خارجا اذا نوى التطوع لانا تنقنا  
مدخوله في الغرض فلا يخرج بالشك ومطلق منه الصلاة كما ساول الفيل  
سناول الغرض اما في الابتداء فيه التطوع غير محتاج اليها بدليل انه  
لو نوى اصل الميتة صار سارعا في التطوع فاعتبرت هناك نية التطوع  
فصار سارعا في الفعل فخرج من الغرض بخلاف الابتداء والى الى  
نوى شين متنافر الا ان احدهما حان وهو الغرض لانه اقوى  
فغلب الاضعف كما قلنا في تكاح الحرة مع الامه او الاحتفاء كان تكاح  
الحرة اولى بالمجواز وهذا لان الافتاء انما يصار اليه للضرورة والضرورة  
يندفع بالقانون الا في فاعتر الاقوى كما لو احرم سوى حجة الاسلام والتطوع  
كان محرم عن الغرض لما قلنا وكذا لو وضعت حانه من يديه فكرر سوى  
الطهر وصلاة الختان ثم داخل في شئ منها عند محمد بن عبد الله بن بكر  
واحد من الصلاة سبغ العري ولم يذكر قول الى يوسف بن عبد الله بن حلف  
المتاح لعمهم الله على قوله قال بعضهم لا يصير سارعا في شئ منهما  
لان من صلاة الختان محتاج اليها فاعتبرت نية الطهر فعارضها بخلاف  
منه الطهر مع التطوع لان نية التطوع غير محتاج اليها وهو ان شاء الله



العلة الاولى وقال بعضهم يصير شارقا في الظهر وهو الاصح وهو الاشهر  
 الى العلة السابعة ان الظهر اقوى من صلاة الختان لان صلاة الختان ليست  
 صلاة مطلقة وكانت حرمه الصلاة المطلقة اقوى ببلغونية الادنى  
 ويعتبر فيه الاعلى ولو كبر على حنان فاسب باخرى ووصفت قدامة  
 بحسبها فان كبر الى السابعة سنوى الصلاة على الادنى او عليها اولاه له فهو  
 في الصلاة على الادنى على حاله تمها ثم يستبدل الصلاة على الختان الى  
 لانه نوى ما هو موجود عند عدم الله يكون فعله مما هو مستحق عليه والمستحق  
 عليه امام الصلاة الاولى ولان نية الحرمة الاولى تمنع وجوبه في  
 السابعة بخلاف ما ادعى في الاستدلال بالصلاة عليها وان كبر سنوى  
 الصلاة على الختان السابعة فهو رافض للاولى سارع في الصلاة على  
 السابعة لان الصلاة على كل حنان فرض على صفة ومكان في فرضه  
 فذكر سنوى فرضه لغرض كان رافضا للاولى سارع في السابعة وجعل  
 سارع في الظهر ثم كبر سنوى التطوع فقد افسد الظهر وخلف التطوع  
 وكذا لو كبر للتطوع ثم سارع في الظهر لان نية التطوع يحتاج اليها فاعتبرت  
 بخلاف التطوع في الاستدلال عند النبي يوسف رحمه الله على ما ذكرنا رجل  
 عليه ظهر وعصر من يومين لا يدري ايها قبل او يدري فذكرهما جميعا لم  
 يكن دخلا في واحد منهما عند جميعهما اما على اصل محمد فلا في كل واما  
 على اصل النبي يوسف فلا في كل واحد من النيتين مجامع اليها وكل واحدة  
 منهما في العموم على السواء فاندفع كل واحد من النيتين بالآخرى بخلاف  
 ما لا نوى التطوع والظهر وقالوا على قول النبي يوسف سعي لم يصير شارقا  
 في التطوع ساعا على ما ذكرنا في كتاب الصلاة لان الصلاة جهة واحد عند محمد  
 رحمه الله فادخل في جهة بطلان الصلاة وعند النبي يوسف رحمه الله بطلان  
 الجهة لا بطلان الصلاة والعارض هنا في الجهة بطلان الجهة وبقيت اصل  
 السنة كما في الصوم اصله ان يصل الجمعة اذ خرج وقتها وهو في الصلاة ثم فقهه لا  
 بعض طهارته عند محمد رحمه الله من الصلاة بفساد الجمعة بخروج وقتها

وعندهما يصير شارقا فنسقط طهارته بالتهمة فيها وذكر  
 في نوار الركاه ادا طرأ القوم ان الامام كبر فكبروا ولم يكن الامام كبر  
 فقهه بعض القوم لا وضوء عليه الصلاة لا يصح شروعهم في الصلاة  
 قبل الامام مصححا لمما صار فيه الصلاة وذكر في كتاب الصلاة  
 لو كبر القوم ثم كبر الامام ثم كبر القوم يكونوا شاربين صلاة الامام  
 ويكون كبرهم هذا قطعاً كما كانوا فيه وسروعاً في صلاة الامام فهذا يدل  
 على انه يصير شارقاً في الصلاة بالتكبير قبل كبر الامام ثم اصحابنا  
 رحمهم الله من يقول موضوع المسئلة هناك لا نوى لصلاة ويؤى  
 الاقتران بالامام مصححاً من الصلاة ولم يصح بنية الاقتران فيكون شارقاً  
 في صلاة نفسه وموضوع المسئلة هنا انه نوى صلاة الامام ولم يصح منه  
 حين لم يكبر الامام فلم يصير شارقاً اصلاً قال سئل عن الرجل سجد  
 بعد الله والاصح انما احاط به في كتاب الصلاة فدل على يوسف وهو  
 احدى الروايتين عن الحسن رحمه الله لان بفساد الجهة عندهما لا يفسد  
 اصل الصلاة فدل ذلك في الاستدلال وان لم يصح منه الجهة سقى منه اصل الصلاة  
 وعلى قول محمد رحمه الله بفساد الجهة بفساد الأصل فلهذا كان بطلان الجهة  
 يبطل منه الصلاة ولا يصير شارقاً فيه وذكر في الزيارات لاناك  
 رجل لله على ليرأى رغبته وقال الغزالي في فائدي احدهما بالآخر  
 حاز صلاة الامام دون المقدي بهله تغاير الفرق وكذا لو شرع رجل  
 في التطوع منفرداً او سارع رجل اخر في التطوع منفرداً ثم افسد احدهما  
 بالآخر في القضاء الا حوز صلاة المقدي واثارها الى انه لا يصير شارقاً  
 في الصلاة حتى لو انه لو فقهه لم يكن عليه وضوء وهكذا ذكر محمد في باب الحديث  
 من الصلاة وقال في باب الادان نصير شارقاً في الصلاة بطوعاً قبل  
 ما ذكره هنا قول محمد رحمه الله ساعا على ما ذكرنا وما ذكر في باب الادان قولنا  
 لكن مع هذا الوقطع عندهما الاضمار عليه سبب هذا الشروع لانه شرع  
 مسقطاً لا ملزماً وعلى هذا الواقع في امام بنوى من ضا اخلوا فائدي



بصبي ومحدث قال الصدر الشهد ربه لله والاعمال على انه لا يصير  
شاعرا وعلى هذا الوافق العصر الاول وقتها وهو ذا كرا للظهور  
لمرجه من العصر ثم عند محمد ربه لله لا يصير شاعرا وعند ما يصير  
يصير شاعرا وذكر في باب الحديث اذا دخل في صلاة الا في تطوعا  
او في صلاة امر له او حث ثم افدها على نفسه فليس عليه قضاء وما  
لان شروعه لم يصح حين اقدي لم لا يصح ايا ما له ولا يمكن مراد الصلاة  
حله ووجوب القضا بعد صحة الشروع وقيل يصح الشروع وانما لا  
يلزمه القضا لان صار شاعرا في صلاة لا فراه فيها والشروع كالدر  
ولو نذر صلاة بعد فراه لا يلزم شي الا في رواية عن يوسف ربه لله  
رحل عليه صا يوم من رمضان واصبح بنوي الصوم غير القضا والتطوع  
احرم من القضا في قول الى يوسف وهو يطوع في قول محمد ربه لله  
على ما ذكرنا ولو صام يوما سوى من القضا عرفان بين لم يحن من واحد  
منها وكان تطوعا لم لا يفرضه قضا اما عدم الجواز فلا (انها استوى)  
في القوم والحنس كل واحد منهما الى الله فسا فلا يمكن اعتبارهما  
فلم يحرر واحد منهما واما ضرورية تطوعا الله فانه لهما من تسفي  
نه اصل الصوم ويلزم القضا اذا افطره فالبعضم اراد به  
قضا اليوم الذي كان عليه قبل الشروع في هذا الصوم وهذا لا يصح  
لان عليه بالاطار في هذا اليوم وقضا ذلك اليوم غير معلون الاطار  
في هذا اليوم لان كان واجبا قبله ولم يصح بنية غير القضا فينبغي القضا  
عليه كما كان وكان لا يصح انه وجب عليه القضا بسبب اطار هذا  
اليوم فرق بينه وبينه اذا شرع في الصوم بنية القرض على طرانه عليه  
ثم تبين ان ليس عليه فاطر حيث لا يلزم شي والفرق لزمه القرض هنا  
لف من الابتداء لانه لا يمكن اعتبارهما وكان المعتد بنية اصل الصوم وهذا  
التطوع من الابتداء وكان قاصدا التطوع من الابتداء فيلزم المعاني  
والقضا بانه لا يشاء اما في الصوم المطنون بنية القضا قد صح وكان

قاصدا القضا عليه لا التطوع فاذا طارانه لم يكن عليه سقي له ولاية  
استرداد ما قضى كما في حق والعباد وقد امكن الاسترداد بالافسار  
ولو اصح صا يما من يومين في قضا رمضان او غططها من اجرة عرلها  
لانه نوي شي من احدهما كحاج الله وهو بنية القضا والاعتراف وهو بنية  
يومين فيلغوما لا يحاج اليه ويعبر ما يحاج الله وكذا الوصام بنية ايام  
عركها ان يمين احرمه استحسانا من احدهما لما قبلنا ولو تصدق  
بصدقة ريد بها الركاه والتطوع كما في الركاه في قول لي يوسف  
ربه الله وهو من التطوع في قول محمد ربه لله محمد ربه الله الحق الصدقة  
بالصوم لا بالاصلاه لا بالاصلاه لان من كل واحد منهما اذا لا  
سطل الاخرى في الركاه كما في الصوم كلاف الصلاة وكان بطلان  
الحسن ضرور ان اعتبار غير مفيد وعبر من فيلغونه الحسن وسفي  
اصل البنية وانه يكفي للتطوع وعند لي يوسف ربه الله يكون غير القرض  
لانه اقوى واحتماحه الى الله وقوله ريد بها الركاه والتطوع اراد به  
انه نوي من كل ركاه وكله تطوعا اما اذا نواهما يصح البنية ويكفي  
بصفة ركاه ووصفه تطوعا لانه قابل للحركي ولو نوي من كل ركاه  
وكان طهار لم يحرر احد منهما ويكون تطوعا اما على قول محمد ربه لله  
فلا يتكلم واما على قول الى يوسف فعلى قياس العمل الاول في سفي  
ان تكفي كذلك لان كلاهما كحاج الى الله كما قبلنا في صلاة القرض مع  
صلاة الحنان وعلى قياس العمل الثاني منه في سفي لم يقع عن الركاه لانه  
اقوى لانها وحسبنا بحاس الله تعالى وهذا لو حث بعبله ولو اهل كحة  
نوي بها حجة الاسلام والتطوع هي حجة الاسلام في القولين اما عند لي  
يوسف فلا ان القرض اقوى واما عند محمد ربه لله فلا بطلان في الحسن  
ونفس اصل البنية واصل البنية يكفي لانه حجة الاسلام كما في الصوم الا ترى  
انه لو اهرم كحة ولم ينوشها كان حجة الاسلام لانه سفي للقرض لانه  
لان الناس في العالم يحرمون حجة الاسلام لان الانسان لا يطر بنية



وروجه وقال كح التطوع مع قيام الفرض عليه وكأنه نوى عن الفرض  
دلالة بخلاف ما أحرم بالتح تطوعا حيث لم يكن عزيمة الاسلام لانه وحد  
الصرح بخلاف الدلالة فان محمد بن عبد الله مرفوعا يقول الى يوسف ان  
الصرح الى الفرض اولاه اقوى لانه ان يقول اذا قال بعد العذر ان اشترى  
فان شح تطوعا ثم قال ان اشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى  
عن الطهارة لانه اقوى وهذا ليس بشي وهذا لان المعلق بالشرط عدم  
فقد الشرط فافترقا عند وجوه الشرط فصار كما به بكمهما عند وجوه  
الشرط ولو بكمهما عند وجوه الشرط كان الفرض عنده اولى فكذا  
هذا والحواش الى يوسف بن عبد الله انه لو قال ان اشترى فاشترى فاشترى  
التطوع والطهارة معا حله فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى  
التطوع اولا ثم الطهارة وحدت السنان على العايب وصحة منه التطوع  
فانه بين ما ادوى الطهارة بعد ذلك فقد اراد تغيير اليمين وانها لا  
لا تقبل التغيير الا ترى انه اراد دفع اليمين لا يقدر فكذا اذا اراد تغيير  
حالاه ابطال موجه وقوله المعلق بالشرط قبل عند وجوه الشرط قلنا  
نعم ولكن على الوجه الذي يعلق وقد قرنا هذا في الامان وهو بطر  
بالوقال بعد في يد غيره انه لعل ان ولدته صاحب التدم اقرانه حبر  
ثم استر به يكون لعل ان له اصدقة فلان كانه اقرانه ثم اقرانه ولو اقر  
انه حرم اقرانه لعل ان لم استر به يكون حراما ولا شئ لعل ان رجس لطن  
ان عليه صوم يوم من رمضان فاضح بنوى فضاء ثم علم انه ليس عليه فالفصل  
له ان يصي فان افطر لا قضاء عليه عند علماء المالكية نعمهم الله وعند  
رفر عبد الله عليه القضا وكذا لو طهر له عليه صلاة الفرض او زكوة او غيرها  
على نفسه فدخل فيها ثم سأل له ليس عليه ولو لم يحج على طهر انما عليه  
عزيمة الاسلام او المندورم بين انما ليس عليه معنى فيها ولو لم يمتد  
وهي تطوع بالانفاق وكذا لو تصدق على مسكين ركاه ماله نوى انما  
عليه ثم سأل انما ليست عليه مصنف الصدقة تطوعا وليس ان سار

بالاجماع فذكر الطي وى نعم الله في الصلاة غرضه حنفية مثل قول  
زفر ولذلك المكلف بالصوم اذا ايسر في خلال اليوم فالاولى لئلا يتم  
صومه تطوعا وان افطر لا يلزمه القضا استحسانا وفي القياس يلزم  
ومو قول زفر رحمه الله له ان يعلى اليس واليسار مو في فعل صحيح  
بدليل انه لو لم يرها يصح وصح الافطار به وان فهمه بعض وصوه فلم  
التحرر عن ابطاله والقضا ان يطله كما لو كان شروع منه النقل وكما  
في الحج والصدقة بخلافه لو قضى الدين ثم تبين انه ليس عليه لان المولى  
ليس بعمله تعالى وانما ان يعرض عما عليه لملك ما في دمه وكان  
معاوضه فاذا لم يملك له المعوض يرجع بالعوض ولنا ان عمله كان  
في اداء الفرض اما في حوائج المكفر فقد كان واجبا عليه حتى شرع طاهرا  
وماطنا وكذلك في المطعون فان المرحا طم ما عنده الا بما عند الله تعالى  
ودلك الفرض الذي شرع به بعد سقط عهده شرعا وانما بقى في النقل  
نظير الى الفرض الا بما عليه فالاولى له ان يتمه لكن لا يلزمه شئ لئلا  
يتمه لان الواجب عليه التحريم ابطال عمله وهو لم يطل الفطر لان  
عمله كان في اداء الفرض دون النقل وهو بطر النقل المشروع في كل يوم  
الاولى للمراعاتي ولا شئ عليه ان امسح عنه ثم الشروع في كونه بكنه الا يكون  
اقوى من النذر واصله النذر الى ما هو واجب الا بعد الاحاب فالشروع  
اولى وهذا لانه لما شرع في الواجب فقد عين هذا اليوم لما شرع فيه وله  
ولاية التغيير فيما يرجع الى النقل على ما ذكرنا في الصوم فلا يبقى الركن فابلا  
للفعل كنفسه تعالى ومن رمضان كان سعي لم لا ينبغي مسغلا لكن  
اتساع نظره ما يغايه صابما نفلا وهذا يقتضي لزوم فغله عبادة  
فما له دوزا عليه بخلاف الحج فانما الذي في الفرض قد سقط بالتمسك لكن  
لم يخرج من الاعرام فالاعرام عقد لازم لا يخرج منه الا ما اذا الاعمال الا ترى  
انه لو قال لا يخرج من الاعمال العزم وكذا الوافد لا يخرج سفي عنه حتى لو جنى  
خاتمة ما به يلزمه مثل الرزق ما كفايته الا في خلاف الصوم فانه يمكن



الخروج عنه ولو افسد لا يبقى له اثر فليزوم ما لا يمكن الخروج عنه لا يدل على  
لزوم ما يمكن الخروج عنه ولا ان الحج عبادته العبر ولا يتوسل اليه الا باعتبار  
مشاق وانفاق الاموال فقضى الشرع انه متى شرع فيه لزوم الامام ليحصل  
له ثوابه نظرا له ثم اكدر النظر كعله باقتنايه بعد الانسار وارجح عليه  
امامه وقضائه كل ذلك خيرا له على الانسار نظرا له ولا لذلك الصوم والصلوة  
لتنسب للدخول فيه ولا لاسان به في كل وقت فلم يكن في معنى الحج وان حضر  
في الحج المظنون يتحلل بالهدى فقد اختلفت ما عينا نعم الله منهم وقال  
الامر بالقضاء لانه حر وجه من الاحرام والاصح له يلزم القضا لان الاحرام  
في الاصل الام والتحلل في الاحصار لدفع الحرج والمشقة عنه ففما ورا ذلك  
بمعنى صفة اللزوم معصرا بخلاف الصدقة لانها تمت بالوصول الى الفقير فوزا  
به ثم اتم الصوم بمسئله ليس عليه وفي هذا لا يمكن ابطاله ولو ان رجلا صلى  
حجة الاسلام ثم اوجبه على نفسه حجة ثم احرم يوي الحج التي اوجبها على نفسه  
ونطوعا يكون غير التطوع عند محمد رحمه الله فرق سر هذا وبين ما لو يوي حجة الاسلام  
والتطوع حيث يقع عرج حجة الاسلام والفرق ان الله المحضين بطله عند التفاضل  
وسمي اصل الله الا ان اصل الله يكفي لاداء حجة الاسلام بحكم العرف فانصرف  
المطلق اليه ولا يكفي لاداء الحج المسدور لانها عن نفسه لافضا ولا عرفا فلا تنصرف  
المطلق اليه وعند ابي يوسف رحمه الله مع عرج الحج المنذور ولو لم يحج حجة الاسلام  
ولعم لله للتطوع فهو عما توى في طاهر الرواية وروى الحسن بن عرفة عن ابي حنيفة وهو يقول  
ان الله بعد الله انه مع عرج العرف لان التطوع الاحكام الى الله فلعن الله وسمى  
للعمام بلسه فينصرف الى العرف ولا ان الفعل عباد عن الربا ولا يتصور ذلك الا  
بعد الاصل فلعن الله وفي الاصل وهذا لان الله النفل نوع سقيمة فيحق  
الحج فحعلت به النفل لغوا كتحققا لمعنى الحج فيبقى مطلوب الله ويجوز ان ينادى حجة  
لا اسلام بعد منه كما في المعنى عليه لولا العزم عند اصحابه فينبه الفعل اولى وجه  
طاهر الرواية ان وقت الفرض في الحج لا يسع لاداء النفل فلا ينادى العرف فيه  
كالصلوة كذا في الصوم فان وقت لا يسع لاداء النفل وهذا لان الحج عبادته

معلومه بالافعال لا بالوقت فكان الوقت طرفا له لا معار او في مثله لا يتميز  
الفرض من النفل الا بالتعيين وقوله ينادى مطلوب الله قلما غننا بالاشاوي  
الا بالتعيين لكن التعيين بان يست بالنص وتارة بالدلالة والتعيين في الحج بان  
بدلالة العرف والطاهر ان الانسان لا يحمل المشقة العظيمة يستعمل اداء النفل  
مع بقا الفرض عليه والتعيين بالعرف كالنص بالنص كالشراي بدرام مطلقه  
واما يعتبر الفرق لهما لم يوصد الاصل في خلافه وما قال باطل على اصله بالصوم فانه  
لا يلحق اعتبار الله النفل بل كعله معتبرا في الاعراض عن العرف والمغنى عنه اذن  
لا صحانه بطريق الدلالة في العلم عنه فكل ذلك منزله الاذن افضاها فانما ينادى  
له الحج بالنية ولو كان حج حجة الاسلام ويوي النذر من يكون فعلا في المبسوط  
رجل اهل عمر من معانيسا الى مكة لتقصدها ثم احصر قال معن بالهدى  
الواحد والاصل في هذه المسئلة ان يقول من احرم عمر من معانيسا ليعقد احراما  
لها في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وان نوى عمر لله سقفا احراما  
ما حرمها لان العزم غير مقصود لعينه بل لاداء الافعال ولا يصور اداء الحج  
في سنة واحدة ولا اداء عمر من في وقت واحد والعقد اذلا عن مقصوده لا كونه  
سقطا اصلا فاداء احد العقد من هنا عما هو مقصوده لم سقط احراما  
الا باحدهما وقاسا بالصوم والصلوة فان من شرع في صوم في يوم واحد لو  
صلاته تركه بغيره واحد لا يصير شراعا في صوم وهذا على اصل النسخ  
بعد الله واضح لان عنده العلم من الاركان ولهذا لا سقط العلم قبل ان يشر  
الحج عنده وعند محمد رحمه الله وان كان العلم من الشرايط مع بعض الاحكام  
جعل من الاركان لا يرى لفرقنا في الحج ليس له ان يستديم الاحرام الى ان يوي  
الحج به في السنة العالمة ولو كان من الشرايط لكان لذلك كما في الطهارة للصلوة  
فاد كان من الاركان فهو معتزله سائر الاعمال لا يصور اجتماع النيتين فيه  
في وقت واحد كما لو توفى بحسن والطولف بعمر من وابو حنيفة وابو يوسف  
لعم الله قال الامام في من العقد من بدل الله نيتا احدهما وبما نيتا وبان  
والاصل له لو كان من العقد من المتساويين مثاها لا يثبت احدهما لكما في الآخر



معا وادانت انه المنافاه انفق العرام منها كالحج والعمرة ثم اداء الافعال  
لا يتصل بالعوام والناس في ادا الافعال واداك ان ادا الافعال المتصل  
بالعوام لا يمنع انعقاد العرام بها كالحج والصوم والصلاة فالتروع ههنا  
الاداء ويتصل به الاداء والوقت معيار للصوم فلا يتصور له الا الصوم في وقت  
واحد من العوام سبب لالزام الاداء من غير ان يتصل به الاداء فيكون منزلة الدر  
والنذر بالعمرة صحيح والعوام الحج من السرايط منزلة الطهارة للصلاة ولهذا لا يصح  
العوام بالحج قبل السرايط ويكسر استدلالا الى الفراغ منه وهذا شرط العباد  
لاحد ركز العباد ولانه لا يتصل به له الافعال والعوام يكون عند الميثاق  
واذا الافعال يكون مكره ولو لم يجرم في اول يوم من شهر الحج صح واداء الافعال  
بعد ذلك زمان فكانت السرايط في الاستدلال وان اعطيت حكمها كان في الاستدلال  
فكان منزلة الطهارة للصلاة فلا يحق المنافاه فيه كمن يطهر الاداء الصلاة من  
اداء عرفها فقول عند الله يوسف بعد الله كما انعقد العرام بها لما يصدر لفضا  
لاحد ما لانه كما فزع من العوام اجا او ادا الاعمال والمنافاه بينهما متحقق فيصدر  
رافضا لاحدهما وعليه دم لرفضها وبمضي في الفري فان احرم بعمر بن فعليه  
فضا العرم الى رفضها وان احرم بحسن فعليه فضا عمره وحج لرفض احدهما  
وعند ابي حنيفة بعد الله لاحدهما ما لم يستعمل بالعمل للفري ففي ظاهر الرواية  
كما يرد الى مكة لاداء الاعمال يصدر رافضا لاحدهما وفي الرواية الفري لما لم يحد  
في الطواف والاصد رافضا لاحدهما لانه لما لم يناف العوام ان ابتد الانساقان  
باعد البعاس سهل من الاستدلال والمنافاه في الاعمال ما لم يستعمل عمل احدهما  
لا يصدر رافضا لآخره فانه الخلاف انما يظهر فيها اذا احصر قبل السرايط الى مكة فعلى  
قول ابي حنيفة بعد الله بعث يهدي للتحلل لانه محرم باجر من عند الله يوسف  
رحمة الله بعث يهدي واحدا لانه صار رافضا لاحدهما فاما احصر وهو محرم بالحرام  
واحد وعند محمد بعد الله لم ينفق العوام واحدا ولا بعث لالهدى واحدا وان  
كان سارا الى مكة لم احصر فاما بعث يهدي واحدا لانه صار رافضا لاحدهما حسن  
سار في عمل الاخر فعليه دم لرفض ودم اخر للتحلل واما حكم الفضا فان كان اهل

بعمر بن فعليه فضا عمر بن وان كان اهل بحسن فعليه فضا حنن وعمر بن والله اعلم  
**باب** رخص الصبي والحرة والعبد ووديعتهما  
وبالصبيان من ذلك ولا يصحان اصل الباس لهما الصمان الواجب سبب الفعل  
سنوي في النافع والصبي والحرة والعبد والعامل والمجنون والمأذون والحجور  
لان الفعل انما كان سببا للصمان لكونه ابلا فحققة واصرارها لما كان في فعله الضرر  
عنه ودلك لا يحلف بخلاف المسلف ولا يعمل به الحج اما الصمان الواجب  
سبب القول يحلف بالحرة والرق والكبر والصغر والاذن والحج بالصبي لا  
بواحدة اصل لعدم اهليته كما لو اقر على نفسه بالدين او كفل لادن النحان  
اداك ان يادوا لانه من ضرور النحان وضرورته بلحقا بالباع والعبد لا يواخذ  
صمان الاقوال في الحال ادا كان كحجور الكفن بواحدة بعد العتق لانه عامل  
اهل للالزام وله قول معتبر لانه لا يواخذ به في المولى فاذا زال حو المولى  
ظهر قوله في حقه لا يرى انه لو كفل بمال او اقر من نواحدة بعد العتق وهذا لان  
القول انما كان سببا للصمان لا لا مرجع الى طاعة بل يعمل ان راع اياه سببا  
محازا ان يحلف بخلاف الاحوال ولهذا اخرى به الفسخ يعمل به الحج بالصبي  
حجر عليه لعدم اهليته لانه لا مانع من نفوذ تصرفه لصرونه ما لم يكن ولا ضرر  
لغيره في تصرفه فعلم ان الامتناع لعدم اهليته بخلاف العبد لان تصرفه صارف  
حو عن فكون الامتناع اصل العذر فاذا زال المانع بظاهره في حقه وهذا  
لان التهمة فانه في قول العبد فلا يقبل قوله في حو المولى حتى لو اسف التهمة  
بفسل قوله في حقه كما لو اقر على نفسه بالقصاص بخلاف الفعل ان وجوده محرم  
وحقيقته ومواسر معان لا اخرى في التهمة وحرو احد ان الدين مني وحسب على  
العبد سبب يظهر في حقه وفي حو المولى يتعاون كسبه ورقننه وكاطط الوحي  
يعني بالدفع او الفداء او السع والفداء وان حو سبب لا يظهر في حو المولى  
لا يحاطب المولى وحرو احد من سبب بخلافه عليه بعد اذن ولسه وبلغ الحجور  
عليه ان ينفذ سببا بعماله ما لم يحلل بينهما فعمل الحثاري بحسب صمانه  
على المستعمل وان لم يحلل بينهما فعمل الحثاري لا صمان على المستعمل لان



استعمال المحجور عليه تسبب لثبته وليس بها شرم الا ان التلف  
لم يحصل من نفس فغله وانما حصل من اثر فغله الثاني بعد الاستعمال  
وكان نسبيا وهو متعدي في هذا التسبب والمتعدي انما يضم اذا تعذر  
اضافه التلف الى المباشرة فالأمر بخلاف بينهما فعمل محجور تعذر الاضافة  
الى المباشرة معيضا الى المسبب وادخلنا يضاف الى المباشرة  
كالدافع مع الحافز والممكن مع القابل وكما لو دفع الى صبي سيفا فقتل  
نفسه لا يضم الدافع ولو سقط ماله فعقن يصير وهو آخر ان  
من اودع عبد صبي محجورا او عبد محجور مالا فاستهلكه الاصلان على الصبي  
اصلا وعلى العبد صما بعد الاعناق عبد الى حنقه ومحمد رحمه الله وعند  
ابي يوسف وان نفى لهما لله صممان في الحال لما ذكره وحر واجر  
ان المعصوم منه يحبس بصره العاصب ويصره عاصب العاصب  
لان كل واحد منهما عاصب في حقه ما زال له يد او يد يابيه وابات يد  
على ماله وبصره انما اختار يرى الآخر حصل منه الصمان او لم يحصل  
لا لا يتمكن من ضمهما لهما الا بواسطة ملكة العين منه لان ادب الصمان  
يوجب الملك في المضمون وبعد ما ملكه من احد ما لا يتمكن من ملكه من الآخر  
فيري العرضون بخلاف الحال عليه اذ مات فليس الا به ابراه بشرط  
وصول المال اليه اذ اعرفنا هذا قال محمد رحمه الله عبد محجور عليه عصب  
رجل الف درهم واودعها عند محجور مثله فهلك في يد فالب على غيره  
اما ان كان بالسن او بملكه وكل وجه على وجهين اما ان يكون الادا على الفعل  
والمناولة او بالقول وملك المال واستهلك والمقصود مال المولى  
او مال الاصحى والثاني عبد او حر اما الفصل الاول اذا كانا عبد من  
محجورين والمقصود مال الاصحى وملك في يد الثاني فحصر صاحب المال  
والموليان والعبدان فاقام المعصوم منه السنة على العصب والاداء  
شرط حضنه المولى لان القضاء باصمان عليهما وشرط حضنه العبدان  
لان دعوى الفعل عليهما وشرط اقامه السنة لان العصب في حواله المولى لا يثبت

ما فرار العبد واداسته ذلك فالمعصوم منه بالخيار ان يضمن العبد  
الاول وان يضمن الثاني لان كل واحد منهما عاصب في حقه بعض  
ماله بعد حق والعبد المحجور عليه في العصب والحر سوا قبل ان يختار بينهما  
شأ وساع ذلك العبد في حقه او بقدره المولى كما في سائر الدرس فان اختار  
تضمن احدهما يرى الامر لما ذكرنا هذا الطلق محمد رحمه الله الجواب  
وذكر ابن سباعه في بوارحه عن محمد رحمه الله ان يضمن احدهما انما يوجب  
سراة الآخر اذ ارضى من احدهما صممه بذلك لو وصى عليه فاما قبل القضاء  
او الرضا لا يبرئ الآخر لانه متى وجد الرضى او الرضا صار المعصوم ملكا  
لمر عليه الصمان فصار كانه باع منه فادار ان يبطل ملكه من الاول  
وملكه من الثاني بعد ذلك لا يقدرفا ما قبل القضاء او الرضى لم يبرئ ملكا له  
وكان له ان يضمن الثاني كما في الاصل مع الكفيل اذ احرار باع احدهما  
لمر الاخر فان اختار يضمن العبد الاول يدفعه مولا او ذراه لا يرجع مولا  
على العبد الاخر فان قبل فوجب ان يرجع لان مولى العبد الاول لما ضمن  
ملك المعصوم موقوف العصب فليس له العبد الاول دفع ماله الى العبد  
الثاني بعد ذلك فوجب ان يرجع على الثاني كما في العاصب اذ اضمن فانه يرجع  
على العاصب الثاني قبل له انما لم يرجع لانه لم يقدف الرجوع لان مولى الاول  
لو رجع على الثاني بملكه اقله كان لمولى الثاني ليس يرجع على مولى الاول  
فما حرمه عن ما حرمه الاول لان العبد الاول صار عاصبا للعبد الثاني  
بالاستعمال وانه فعل مواعده في الحال كما لو دفع اليه سيفا فقتل  
يد فقهر فلو ضم مولى الاول مولى الثاني كان لمولى الثاني لم يضمنه  
عن ما حرمه لانه بدل كسب العبد الاول لان هذا المال يد المعصوم  
والمعصوم انما صار ملكا للاول بعصبه العبد الاول وكان يد العبد الاول  
فكان الثاني لم يضمنه ذلك من الاول لما صار عاصبا للثاني والثاني يملك  
بذلك العصب معني لانه اسحق رقبته الثاني بالدين والمستحق بالدين كالبالف  
وبلف العبد الثاني سبب العبد الاول لان استعماله انما تم بالعصب ولم يخل

كسبه



من القبض وبلغ الودعة فعل فاعل مختار واذ المرفوع الرجوع لا يرجع حتى  
 يعنى فاداعنى يرجع عليه مولى العبد الاول لانه وحده سب الرجوع وهو  
 ملك المضمون مادام الصمان الا انه اشع الرجوع لعدم الفائدة فاداعنى ارتفع  
 لما منع فرجع لانه لو رجع عليه لا يرجع العبد المعنى عليه فبعد الرجوع وانما نلت  
 ذلك لا بالساني لو رجع اما ان يرجع بالاستعمال او يكون مودع الاول لوجه  
 الى الاول لا بالساني حروف الرجوع واستعمال الحر ضاه ليس تغدى فلا  
 يوجب الضمان فان نسل وفيل استعمال كان عدا وانما يرجع عليه بذلك  
 الاستعمال وذلك الاستعمال كان قدما فسل العبد في حوزته بمنزلة الحر  
 لانه اهل للتصرفات الا انه فيما يتصرف به مولا اعترى عدا مفعلا للضرر  
 المولى فادار الى حق المولى بالاعتناق كان بمنزلة الحر من الأصل في التصرفات  
 نظرا لانه كان مستعملا للحر لا يرى له لو اقر وكفل لا يصح الحال فاداعنى صح  
 واحد يدلك واداعنى بالساني حروف الرجوع على المولى كان نصيب مولى العبد الاول  
 اياه مفدا يرجع ثم اداعنى الاول يرجع الساني على الاول لا بالساني كان مودعه  
 والمودع يرجع على المودع بالحقة والضمان لانه عامل في الحفظ كما في الجبر  
 ولا يرجع عليه قبل الاعتناق لان الصمان لحق الساني بالعرف والاول وضمان  
 العرو رتبته ضمان الكفالة والعبد لا يواحد ضمان الكفالة ما لم يعق هذا اذا  
 اخار صاحب المال نصيب العبد الاول فان احسار نصيب العبد الساني خير مولا  
 من الدفع والنفذ وكان له ان يرجع في نصيب العبد الاول لان الاول استعمال  
 العبد الساني حين تولد الودعة ولم يملك من استعماله وسر يلب الودعة فعلم  
 فاعلم محسار لان استعماله انما يتم بقصد وبعد ذلك لم يوصد فعمل فالحق العبد الساني  
 لحقه باستعماله وكان لمولى الساني ان يرجع على الاول والرجوع ههنا مفدا لانه لا يرجع  
 لعقوبه ديع لانه دفع الضمان الى المعصوم منه ويرجع على مولى الاول وكان  
 مفدا محلا للبصل الاول لم لا يكون لمولى العبد الاول ان يرجع على مولى العبد  
 الساني لان مولى الساني لما يرجع على مولى الاول كان قرار الضمان على الاول  
 ملك المعصوم بالضمان من وجه الغصب وكان الجواب فيه كالجواب فيما اذا

١٠٣  
 اختار المعصوم منه نصيب الاول فلا يرجع الاول على مولى الساني لا بعد  
 عتق الساني ثم يرجع الساني على الاول بعد عتقه على ما ذكرنا الفصل الثاني  
 اذا كان الاول عبدا والساني حرا عبدا فحجور عليه عصب من اصني الفاء ودفعه  
 الى اخر مهلك في بدن كالمعصوم منه في النصيب فان احسار نصيب العبد  
 كان لمولاه ان يرجع على الحر فمروى ههنا وسما اذا كانا عبدين والفرق بينهما  
 الرجوع غير مفدا لانه لو رجع كان للساني ليس يرجع عليه نعم احذلا والعبد  
 الاول استعمال العبد الساني والعبد محال للعصب والعصب ما ثاب السد  
 عليه فاداعنى ففداست بدن عليه ولهذا قلنا انه لو امر عدا صغدا  
 او كبر انقل رجل فقل يحاطب مولا بالدفع او الفدا ثم يرجع بالانكسار  
 على الامور صار عاصاله بالاستعمال ولهذا لا يرجع على العاصله وليس  
 وجب الضمان بسبب القتل لان وجوب الضمان على الامر ما كان بسبب العصب  
 ولهذا سوى من الصغير والكبير لعدم التفاوت في محله العصب والعصب  
 من المحجور سبب وجوب الضمان ما ههنا لو ضم المولى الحر لم يكن للحر ان يرجع  
 عليه لا بالاستعمال ولا بكونه مودعا اما بالاستعمال لان استعمال الحر ضاه  
 ليس تغدى واما بكونه مودعا لان العبد محجور عليه فلا يواحد ضمان  
 الاقوال في الحال ثم اراضم الحر يرجع على العبد بما ضم اداعنى لانه  
 مودعه فرجع عليه بالحقة والضمان ولو ضم المعصوم منه الحر لا يرجع  
 على العبد حتى يعنى لانه لو رجع عليه انما يرجع لانه مودعه وقد ذكرنا ان  
 هذا الضمان لا يحب قبل العتق كحلاو المسئلة الاولى لان به انما يرجع لانه  
 استعمال عده والغصب لم يملك اذا كان الاول حرا والساني عبدا حرا  
 عصب من رجل الف درهم واولادها عبدا فحجور اعليه فملك كحرا لانه  
 من نصيب الحر والعبد فان ضم الحر لا يرجع على العبد لانه ملك للمضمون مادام  
 الضمان فبين اهل وادع ملك بعبه عدا محجور اعليه وهلك في بدن وان اختار  
 نصيب العبد وسع العبد او فله المولى كان لمولى العبد ان يرجع على الحر  
 لو عين اصدما لانه استعمال عدا فغير لان مولا وحقة ضمان مودع به على



استعمله الا المستعمل حر ماله وجوز الصمان عليه في الحال وفي الوصية فانه  
كما لو دفع اليه سكيناً فقط ماله فقهره والساني لم يرد ماله في الحرمان والحقه  
ضمان يرجع عليه كما لو كان ماله من الفضل الرابع ادا كان الموصوب مال المولى  
وسما عبدان عبد عصب مولاة الف درهم او اودع عبد المحجور عليه مائة و  
ملكته فاما لكل الاضمة لانه يتوجب على عبده مائة لان فائدة الوصية لا يشترط  
والاستغناء اما ان يكون من الرقبة او الكسب وكلاهما ملك المولى لكن له ان يضم الساني  
لانه قبض ماله بعد حق فروض هذا وسما ادا كان الموصوب مال الاضي وضمة الاول  
حسبة مرجع على الساني في الحال وان ملكه ماله الصمان والفرو لم يوصوب  
اذا كان مال الاضي مرجع مولى الاول على الساني غير مفيد على ما ذكرنا وهذا مفيد  
وساؤه ويومان ما اذله مولى العبد الاول بدل الموصوب والموصوب كسب العبد  
الاول وكان الصمان بدل كسب العبد الاول ولو مرجع مولى العبد الاول على الساني  
كان لمولى العبد الساني ان يرجع عليه فباصل منه عس ما اذا ادا كان الموصوب  
مال المولى او ضم مولى الاول الساني لم يكن لمولى الساني ان يرجع عليه وباصل منه  
عس ما اذله له ليس بدل كسب العبد لانه بدل الموصوب والموصوب ليس  
بكسب للعبد بل كان مملوكاً للمولى قبل العصب فلا يكون له ان يرجع عليه تعين ما  
اخذ لو مرجع لرجوع في رقبته العبد الاول والرقبة غير المأخوذ وكان الصمان مفيداً في  
المناسخ رحمهم الله وقال اما اخلف الخواص لاجل الاول الموضوع موضوع المسألة  
الاولى فيما لا كان فيه العبد من على السوا فلا يفيد الرجوع وموضوع المسألة  
السادسة فيما ادا كان فيه العبد الاول بدل من فيه العبد الساني وكان الرجوع  
مفيداً ومضى كان لمولى الاول ان يضم الساني ما اذله مولى رقبته الساني واذا ضم  
رجوع مولى الساني على مولى الاول فباع رقبته الاول بما اذله مولى العبد الاول لان  
الاول استعمل الساني وقد بدل استعماله ثم لا يرجع مولى العبد الاول على الساني الا  
اذا عتق مرجع عليه حينئذ فان بطل وجب ان لا يرجع عليه بعد العتق لانه  
لو مرجع مرجع بالعصب وقد استوفى من حيث رقبته العبد الساني واذا ضمته فباي  
سبب يرجع عليه من اخرى قبل له اياها يرجع من اخرى لانه لما عتق الساني صار في

حق الساني كان الاول اودع الحر من الاستدانة واستعمال الحر رضاه لا يوجب  
الصمان وما اذله مولى العبد الاول كان ضمان سبب وكان تجزأ على  
اذا اذله وكان له الرجوع على الساني كما بعد الممنون ادا سعى في الدين  
بعد ما عتقه الرهن وهو موقوف مرجع العبد عليه ادا ابرأه فبقي من  
المولى وهو محب عليه ثم ادا مرجع على العبد الساني لا يكون للساني ان يرجع على  
الاول وان كان الساني مودع الاول الا اذا عتق الاول لما ذكرنا الفصل  
الحامس ادا كان الاول عبد او الساني حر عبد محجور عليه اذله مولى مولاة  
الفا وادعها حر فملك كان لمولاة ان يضم الحر لانه عاصب ادا ضم الحر  
لا يرجع الحر مولى مولى العبد كلاً والمسألة الاولى ان تمة انما يرجع  
بحكم الاستعمال واستعمال الحر لا يوجب الصمان لكن يرجع على العبد اذا  
عتق لكونه مودعاً له مرجع عليه كما لنحو ادا كف العبد بواضحة بعد  
العتق كذلك هناك انما اعار محجوراً لله هذه المسألة وذكر مكان الهلاك  
الاستدانة في حال رقبته لله عبد محجور عليه عصب من اصني الف وادع  
عبد المحجور اذله احرافاً ستهلكها الساني او زوجها لرجل العرف والموصوب  
منه بلحجار على ما ذكرنا فان اضره ضمير الساني لم يرجع مولى الساني على  
المولى تني فروض هذا وسما ادا هلك في يد الساني والفرو ان هناك  
يحلل من الاستعمال والهدف فعل باعل محجور وهو الاستدانة وكان  
وصور الضمان على الساني مضافاً الى الاستدانة الى الاستعمال ولم يكن  
لمولى الساني المرجع على الاول كما لو حفره او اضره العرف دفعه لا يكون الهلاك  
مضافاً الى الحفر وهو لم يخلل من الهدف والاستعمال فعل باعل محجور وكان  
وجوز الصمان مضافاً الى الاستعمال مرجع على المستعمل وان اضره ضمير  
العبد الاول كان لمولى الاول المرجع على الساني فروق بين هذا وبينها اذا  
ملكته في يد الساني حسب لا يرجع الاول على الساني والعرف ما ذكرنا ان تمة  
لو مرجع الاول على الساني كان للساني ان يرجع على الاول حسب الاستعمال  
فباصل منه عس ما اذله مولى العبد الساني ما اذله مولى العبد الاول على



الساني لم يكن للساني حق الرجوع على الاول اصلا فاذا الرجوع من جمع  
فاذا رجع مولى الاول على الاول على الساني ثم عتق الاول لم يرجع مولى الساني  
على الاول بما ضمنه فان قيل وجب ان يرجع لانه ضمن له العبد الاول بعتقه  
والاول نعم الخلاص عما لحقه من الضمان بسبب قبضه لولا بعه مني عتق قيل له  
نعم لكن انما ضمن له الخلاص لانه في القبض عامل له وهذا الضمان وجب بالاستئذان  
وما وجب عليه من الضمان بالاستئذان فالاول ما ضمن له ان الساني في الاستئذان عتق  
عامله الفصل الثاني ادا كان الاول حرا والساني عبدا وقد استهلك العبد  
حرا عصبه من رجل العاقد معها الى عبد محجور عليه ودفعه فاستهلكها العبد كحر  
المقصود منه فان ضم الحرة لم يدفع الحرة على العبد حتى يعتق عندا الى  
حقيقه وخجدها الله وعندا الى يوسف بعد الله رجع الحال لانه طهر ان الحرة  
اوقع ماله عبدا محجورا عليه فاستهلكه ولو كان كذلك فالعبد لا يضمن له الحال  
عندهما وهذا يضمن بعد الاعاق وهذا وجهان اما ان كان العبد كبيرا او صغيرا  
فان كان كبيرا يضمن وان كان صغيرا لا وعنده الى يوسف بعد الله يضمن له الحال  
في الوجهين وهي مسئلة ابداع العبد والصبي لما يدكر وان حصاره ضمن العبد  
لم يرجع على المحر وان كان مودعه لانه ضمن بسبب الاستئذان لا بسبب الابداع  
استشهد محمد بن عبد الله بما لو استوعق هذا العبد سيفا فوقع على رجله فقتله  
ضمن المحر ولو فعل ذلك بنفسه او بعينه لا يضمن لما ذكرنا الفصل الثالث  
اذا كان الاول عبدا او الساني حرا فاعتصم من رجل الفاء ودفعها الى حرة  
فاستهلكها الحرة بغير المعصوم منه فان ضم الحرة لا يرجع على العبد لاني  
الحال ولا بعد الاعاق لانه ضمن بالاستئذان وان ضم العبد رجع مولاة على الحرة  
لانه تبين ان العبد اوقع ملكه للمولى حرا وقد استهلكه والرجوع مفيد وكان  
له ان يرجع عليه ولا يرجع الحرة على العبد لا قبل الاعاق ولا بعد اعاقا ذكرنا  
هذا الذي ذكرنا ادا كان الابداع بالمتا ولم اما ادا كان بالقول اما الفصل  
الاول وهو ما ادا كانا عبدان والمقصود مال الاخصي وقد هلك قال  
بعد الله عند محجور عليه عصبه من رجل الفاء وقال العبد اخر محجور عليه خذ هذا

عاصم

المال ليكون ودعه عندك فاخذ مملكتك عنده كحر المقصود منه فان  
احصاره ضمن العبد الساني لم يرجع مولى العبد الساني على مولى العبد الاول  
فروق من هذا وبيننا ادا كان الابداع بالنفل والمصلحة كالحا والفرق بين  
الابداع ادا كان بالنفل صار الاول مستعملا للساني بالنفل والعبد المحجور  
بواحد ضمان الافعال في الحال اما حصار الاول مستعملا للساني بالقول  
والمحجور لا يواحد ضمان الاموال لقيام الحجر الشرعي فلا يرجع الساني على الاول  
الحال وانما يرجع عليه اذ اعتق منه لانه اذ دفع الاول اليه سكتا لم يكون  
ودعه عنده فقط مبداه ففقر رجله فمات بضم الاول لانه صار مستعملا  
له بالنفل ومصلحة لو قال له خذ هذه السكتا لم يكون ودعه عنده فاخذ  
الساني فنفط من يده ففقر رجله فمات لا يضمن الاول الحال وانما يضمن  
بعد العتق لانه لم يكن العبد المحجور الكبير او الصغير اذ امره عند صغير او  
كبير اما ذونا او محجورا بالنفل خلاصا فمات مولى المأمور بالدفع او  
القتل ولا يرجع على مولى الامر لانه لو رجع انما يرجع حكم الامر وقول المحجور  
باطل لا يوجب شيئا على المولى كما لو اقر بدين او كفيل بمال فان عتق الامر  
فان كان كبيرا اوقت الامر بجمع عليه مولى المأمور بالافضل من هذه المأمور  
ومن الارش لان المانع هو المولى وقد رال كما لو اقر بفض او كفيل بمال  
مخلاف ما لو امر بكنانة حيث لا يواخذ به اصلا لانه اقر على المولى فلم يصح  
اصلا وان كان صغيرا اوقت الامر لا يواخذ به لان الصبي ليس من اهل الادام  
ولا يواخذ به كما لو اقر بالدين فان اختار ضمن الاول كان مولى الاول ان يرجع  
على الساني فروق من هذا وبيننا ادا كان الابداع بالنفل والمصلحة كالحا  
والفرق ان الابداع ادا كان بالنفل يرجع الاول على الساني لا يفتقر على  
ما ذكرنا اما ادا كان الابداع بالقول فيستدل به لوصم الاول بالساني لا  
يرجع الساني عليه لما قلنا بفساد الرجوع فان عتق الاول كان للساني  
ان يرجع على الاول لانه مودعه وقد لحقه ضمان بسبب قبضه لولا بعه  
في رجع عليه وان كان الابداع بالقول لا المحجور عليه يواحد ضمان الاموال



بعد العتق وان عتق العبد الثاني بعد ذلك لم يرجع عليه الاول لان  
الثاني مودع ولا يضم الا بالتقدي ولم يوحدا بالتقدي الفصل الاول  
اذا كان الاول عبدا والثاني حرا عبدا بحجور عليه عصب من الفانم  
امر حرا بعتها وردعة فقتضها فملك في يده بحجر المقتضوب منه  
فان ضم الحرة لا يرجع على العبد حتى يعق لما قلنا وان ضم العبد يرجع  
مولى العبد على الحرة لا بطهران العبد اودع ماله من حرة وقد مضى الحرة  
بغير اذن المولى فله ان يضم الحرة والبص من مقتضاه لا يرجع عليه لا  
رجع الحرة عليه لانه صمان قول على ما ذكرنا لكن يرجع على العبد اذا عتق  
لانه مودع وقد لحقه العهدة والعبد يواخذ صمان الا قول بعد العتق  
الفصل الثالث اذا كان المقتضوب مال المولى وصما عبدان والرابع اذا  
كان الاول عبدا والثاني حرا والحواشيهما ان المولى ان يضم الثاني لانه  
لو ضمنه لا يرجع عليه وانما يرجع على العبد الاول اذا عتق وكان البص من  
مقتضى الفصل الخامس اذا كان الاول حرا والثاني عبدا او المال مال  
الاخصى حرا عصب من اخصى الفانم امر عبدا بحجور عليه بقتضها وردعة  
فقتض وهلك في يده بحجر المقتضوب منه فان ضم الحرة لا يرجع على العبد  
بشي لا قبل العتق ولا بعد لانه طهران الحرة اودع ماله من حرة ولم يوحدا  
المودع بعدى فلا يضم المودع وان ضم العبد يرجع مولى العبد على الحرة لان  
الحرة مودع صمان المودع في الحال فاذا حق مودعه صمان بعد عتق منه كان  
له ان يرجع على مودعه الحرة فاذا عتق العبد بعد ذلك لا يرجع الحرة عليه لان الحرة  
لما ادى الصمان بعد ملك المقتضوب فسان انه اودع ماله من حرة العبد فلا  
يضم العبد من غير تقدي ولم يوحدا الفصل السادس اذا كانا عتقين وقد  
استهلك الثاني عبدا بحجور عليه عصب من اخصى الفانم امر عبدا بحجور الحرة  
بقتضها وردعة فقتضها واستهلكها بحجر المقتضوب منه فان ضم الثاني لا يرجع  
مولى الثاني على الاول عتق العبد الاول او لم يعق لان الثاني ضمنا لاستهلاك  
الا لاستعمال الاول والا لانه لم يلزم عهده استهلاكه وان اختار صمان الاول

رجع مولى الاول في رقبته العبد الثاني الا طهران عبده اودع ماله  
عند الثاني وكان له بصمة واذا صم الثاني ليس للماني ان يرجع على الاول  
فقتض البص من فاذا رجع ثم عتق العبدان لم يرجع احد العتقين على صاحبه  
اما الثاني على الاول فلما سرائه لم يلزم عهده لاستهلاكه واما الاول بلان  
مر له الصمان وهو مولاة اسوي الصمان من ولا ضمنه من اخرى الفصل  
السادس اذا كان الاول حرا والثاني عبدا حرا عصب من اخصى الفانم امر عبدا  
بحجور عليه بقتضها وردعة فاستهلكها بحجر المقتضوب منه فان ضم  
الحرة لا يرجع على العبد حتى يعق عتق عبد الى حنقه ومحمد رجما الله وعند  
اني يوسف مرجع الحال لان الحرة ملك المقتضوب باذا الصمان وطهران  
اودع ماله من حرة عبدا بحجور افا ستهلكه فكان على الحراف على ما ذكرنا  
وان اختار صمان العبد لا يرجع على الحرة حال لانه ضمنا لاستهلاكه وهو لم يلزم  
ببصمة صمان الاستهلاك الفصل السابع اذا كان الاول عبدا والثاني  
حرا عبدا بحجور عصب من اخصى او مولاة الفانم امر حرا بقتضها وردعة  
فقتض واستهلك فان كان المقتضوب منه اخصيا بحرة فان ضم الحرة لا يرجع  
على العبد حتى عتق العبد او لم يعق لانه ضمنا لاستهلاكه لا بالبص من وان ضم  
العبد كان لمولاة ان يرجع على الحرة لانه ملك باذا الصمان وطهران العبد  
اودع ماله من حرة واستهلكه الحرة وليس للحرة ان يرجع على العبد ولا على  
المولى وكان البص من مقتضى وان كان المقتضوب منه المولى يضم الحرة ولا  
يرجع الحرة على احد لانه ضمنا استهلاكه ثم اعاد محمد رجما الله هذه المسألة  
ببصولها فاما اذا كان العبد ملكا الفصل الاول وهو ما اذا كان المال  
مال الاخصى والابداغ بالمساولة وهلك في يد الثالث فقال بعد عبدا بحجور  
عليه عصب من اخصى الفانم امر عبدا الى عبدا بحجور عليه وردعة ودفعها للماني  
الى عبدا بحجور عليه وردعة فملك عند الثالث بحجر المقتضوب منه من  
صمان لهم لان كل واحد منهم عاصب في حقه فان اختار صمان الاول  
مولى الاول المختار من صمان الثاني او الثالث لان المولى الاول لما صم فقد



ملك المعضوب فصار العبد الاول دافعا مملك مولاه الى الثاني والثاني الى الثالث وكان له نصيبان هما تان فان ضم الثاني لمولى الثاني لا يرجع على الاول وان صار الاول مستعلا به بالفعل لان الثاني صار منه ملكا مدفعا الى الثالث فكلون يلف الثاني مضافا الى استهلاكه لا الى استعمال الاول فلا يكون لمولى الثاني ان يرجع على الاول لهذا ولا يرجع على الثالث حتى يعنى الثالث لانه لو رجع على الثالث سبب الغصب كان لمولى الثالث ان يرجع على مولى الثاني سبب الاستعمال لانه لم يوجد من الثالث استهلاك وكان يلف ماله رقبه الثالث مضافا الى استعمال الثاني وكان للثالث ان يرجع على الثاني في عموما احد منه الثاني ولا ينفذ على ما ذكرنا فادعوا الثالث لان يرجع عليه لما قلنا من قبل فادعوا الثالث بعد ما عتق كان للثالث ان يرجع على الثالث بعد ما عتق الثاني لان الثالث مودع الثاني وقد لحقه ضمان لانه لم يرجع على الثاني ما دام الثاني عبدا لانه لا يواخذ بضمان القفال فادعوا بواحد هذا اذا حار مولى العبد الاول بصير الثاني فان حار بصير الثالث رجع مولى العبد الثالث على مولى الثاني لان العبد الثاني استعمل العبد الثالث فادعوا رجع الثالث استعراضان على الثاني فصار كان مولى العبد الاول صير الثاني 2 لانه لو ضمنه انده لا يرجع على الاول عموما لو لم يعنى ويرجع على الثالث ادعوا الثالث لذلك هنا هذا اذا حار المعضوب منه بصير العبد الاول وان حار بصير العبد الثاني وباعه لم يكن لمولى العبد الثاني اساع العبد الاول لافس العتق ولا نفعه وكان كالحواب كالحواب فيما اذا حار المالك بصير العبد الاول وحار مولى الاول بصير الثاني في ان يرجع مولى الثاني على الاول لا قبل العتق ولا نفعه وله نصيب الثالث بعد العتق لا قبله وادعوا مولى الثاني العبد الثالث بعد العتق كان للعبد الثالث ان يرجع على الثاني بعد العتق ايضا لان الثالث مودعه وقد لحقه ضمان مرغى بعدى منه هذا اذا حار المعضوب منه بصير الثاني ولو حار بصير العبد الثالث وباعه منه كان لمولى الثالث ان يرجع في رقبه العبد الثاني لان الثاني

استعمل الثالث بالدفع اليه فكان يلف ماله الثالث مضافا الى استعماله فكان الثالث ان يرجع على الثاني وليس لمولى الثالث ان يرجع على الاول لان الاول لم يستعمل الثالث ولم يخرج منها سببا لوجوب الرجوع وادعوا الثاني على الثالث ثم عتق الثالث رجع عليه مولى الثاني بما لحق عبده فادعوا العبد الثاني اسعه العبد الثالث بما صم لان الثالث كان مودع الثاني وقد لحقه ضمان مرغى بعدى قد رضع عليه اذا صار اهلا لوجوب ضمان العتق ثم ذكر محمد رحمه الله الاستهلاك مكان الهلاك والمصلحة بحالها بحبر المعضوب منه فان ضم الاول كان له ان يرجع على اى العبد من تان فان حار بصير العبد الثاني كان لمولى الثاني بصير العبد الثالث لان الثاني ملك المعضوب من حين نصبة العبد الثاني فطهر ان العبد الثالث نصير لم مولى العبد الثاني مضمون فضمنه مفند لانه متى صير الثالث لاهل لمولى الثالث الرجوع على الثاني لان الثالث صار منه ملكا وان حار بصير الثالث لم يرجع مولى الثالث على الثاني لا قبل العتق ولا نفعه لان العبد الثالث مودع استهلاك الودعه وضمن بالاستهلاك بلا رجوع على احد لا بالاستعمال والا لا بداع وان حار المعضوب منه بصير العبد الثاني لم يكن للثاني الرجوع على الاول عموما ولم يعنى لان الثاني صار منه ملكا بالدفع الى الثالث وكان لمولى الثاني ان يصير الثالث لان نصيبه مفند لانه ليس للثالث حق بصير الثاني لانه اما ضمن بالاستهلاك وان حار المعضوب منه بصير العبد الثالث لم يرجع على احد لا قبل العتق ولا نفعه لانه ضمن بالاستهلاك الفصل الثاني في ايداع من الاول بالفعل ولا بداع من الثاني بالقول وهلك الودعه بخبر المعضوب منه فان حار بصير الثالث وسع منه لم يكن مولاه نصيب الاول قبل العتق ولا نفعه لان الاول لا يستعمل الثالث ولا اودع عبده ولا عصب مال مولاه لان مولى الثالث ملكه من حين نصير الثالث ونصير الاول كان قبل نصير الثالث ولا يرجع مولى العبد الثالث على الثاني قبل العتق ويرجع بعد لان الثاني صار منه ملكا للثالث بالقول لا بالفعل هو اصدبه بعد العتق لا قبله وان حار المعضوب منه بصير العبد الثاني كان لمولى الثاني ان يرجع في رقبه الثالث لانه بين لير الثاني



اودع مال مولاه وصهره الثالث مفيد لان حقه عليه عاجل وجو الثالث  
 اجل لانه يرجع بعد العتق فاذا رجع عليه الثاني يرجع مولى الثالث على  
 الثاني بعد العتق لانه عن في ذلك وذكر في بعض الروايات مكان الثاني  
 الاول يعني ادا احار ضمن العبد الاول وذلك غلط وقع مراعات لو اراد  
 الاول في جوف الثالث الاول العبد فان الثاني لول في جوف الثالث واذا رجع  
 مولى الثالث على الثاني بعد ما عتق الثاني لا يرجع العبد الثاني على العبد الثالث  
 عتق الثالث لم لا لان الثالث لم يستعمل الثاني ولم يودعه شيئا قال في الكتاب  
 ليس لمولى العبد الثاني ان يرجع على العبد الاول بغير عتق ولا كبير عتق  
 الاول ولم يعتق احبار مولى العبد الثالث او لم يحضر ولا اصرار على القول في بني  
 من ذلك لان الثاني خالف امره وماله من مخرط في هذا الحرف وقال سعي  
 ان يرجع الثاني على الاول لان الاول استعمال الثاني بالفعل ولم يوجد من  
 الثاني استعمال لا يسقط الاضاه الى استعمال الاول لان قول الثاني حله لا  
 عن به فصار كاللثالث احد بغير رده ولو اصر بغير رده بالثاني يرجع على  
 الاول لذلك هناك لم يستحق احبارهم لله فالب انما يرجع لان محمدا  
 رحمه الله وضع المسألة بما ادا صهر المصوب منه الثاني بعد العتق وبعد  
 العتق صح امره فصار منه كاحد صهر الثاني قبل العتق كان لمولى  
 الثاني ليرجع على الاول ومن احبارهم لله فالب انما يرجع في الحالين جميعا  
 وهو الاصح لان الرجوع على الاول لو ثبت انما ثبت بالاستعمال واستعمال  
 الاول بطل بغير الثالث لانه يحل من الاستعمال واللفظ فعل فاعل محتمل  
 ينقطع استعمال الاول فلا يرجع الثاني على الاول بحكم الاستعمال ولا يرجع بحكم  
 الابداع ايضا الحال لان الاول عتق ولا بعد العتق ايضا لان الثاني خالف امر  
 الاول حيث امر الثالث بالتبصر وصار مضيقا وان لم يحو العبد الاول من  
 الضمان انما لم يحد بالاستعمال وكان بعض ان يخلص منه بان يخرجه ويده  
 الى المالكين ينقطع عنه الضمان فالثاني لما لم يطعمه فقد ادى ذلك الضمان  
 عليه وعلى الموكد ما على الموجب فلا يرجع الثاني على الاول لهذا وان احار

١٠٨  
 المصوب منه تضمن العبد الاول كان لمولى الاول تضمن اي العبد من  
 شأنا اما تضمن الثالث لانه قبض مال الاول بغير رده وتضمنه مفيد  
 لانه متى تضمنه يكون لمولاه الرجوع على الاول لان الاول استعمال الثالث  
 والا اودعه وصي صهر الاول الثالث لم يكن الثالث تضمن الثاني قبل  
 العتق لان الثاني استعمال الثالث بالتبصر ما يقول ما ادا عتق الثاني حينئذ يرجع  
 عليه لان الثالث مودع الثاني وقد لحقه ضمان بغير رده منه فموجب عليه  
 واذا رجع الثالث على الثاني قبل رجع الثاني على الاول ام لا على قول  
 اولئك المشايخ رحمهم الله لا كما لو ضم المصوب منه الثاني وعلى قول بعض  
 المشايخ رحمهم الله الثالث انما يرجع على الثاني بعد عتق الثاني والمصوب  
 منه لو ضم الثاني بعد عتقه ثم يرجع الثاني عليه فكذا هذا واما لمولى العبد  
 الاول بصهر الثاني كما قلنا واذا ضم مولى الاول الثاني كان لمولى العبد  
 الثاني تضمن الثالث لان الثالث غاصب مال مولى الثاني وتضمنه مفيد  
 لما قلنا فان بطل وجب ان يكون لمولى الاول بصهر الثاني لان  
 الثاني يرجع على الاول لان الاول استعماله بالفعل فلا ينفذ الصهر  
 قبل له مولى الثاني لا يرجع على مولى الاول لان الاول وان استعماله الثاني  
 بالفعل لا ان حله استعماله لا يسقط حيث ورد عليه فعل فاعل محتمل  
 وهو قبض الثالث فافصح حكم الاستعمال الاول الفصل الثالث  
 بما اذا استعمل العبد الثالث والماله كالحا هو الاول سواء الا  
 في حصة واحدة وهو ان العبد الثالث في الفصل الاول يرجع على العبد  
 الثاني بعد العتق لانه مودع الثاني وهنا لا يرجع وان عتق الثاني لان الثالث  
 استعمل الاول بعد فصار استعماله لا يرجع على ما ذكرنا رجل حر  
 اودع عبدا نحو اعله انفا با وودع العبد عبدا ماله فملك في يد الثاني  
 على قول اي حصة لانه لا ضمان على الاول لم يعتق ولا ضمان على الثاني  
 ادا وعلى قول اي يوسف لانه لم يضمن الاول وانما ضم الثاني  
 في الحال وعلى قول محمد رحمه الله لا ضمان على واحد منهما ما لم يعقفا فان



عنى الاول وضعه لم يرجع على الغرضتى عنى اولم يعتق وان عتق الماني  
اولا فله ان يضمه ولا يرجع الماني على الاول شى حتى يعتق فان عتق جسد  
رجع عليه بما ضم من هذه المسألة فرع لمسلمين ذكرهما في كتاب الودعة  
احداهما ان المودع لا يملك الا بداع عبدا وعبدا من الى لى بعد الله يملك  
حتى لو هلك في يده لا يضم اليه كحفظ الودعة على الوجه الذي يحفظ مبال  
نفسه وقد يودع الانسان مال نفسه فكله كله ان يودع الودعة من غيره  
فلا يصير ضامنا بالدفع الى غيره لحفظ او يرد كما في حق من غياله الا انا  
نقول الحفظ مما سفاوت فيه الناس والمالك انما يصي كحفظه واما ان  
دون غيره فادفع الى اجنبي فقد صار باركا كالحفظ الذي له مستحفظا  
من استحفظ منه فيكون ضامنا بخلاف من غياله فان المودع هو الحافظ بيد  
من غياله لان من غياله في يده وفي يده من غياله كذلك فاما اذا دفع  
الى الاجنبي الا يكون هو حافظه بل الاجنبي هو الحافظ له والمودع لم يرض  
بهذا فيكون ضامنا حتى يفر المودع بوصول المال اليه فاذا اقترن ذلك بوصول  
المال الى يد صاحبه كما به الغاصب بوصول المقتضوب الى يد صاحبه والان  
القاسم لم يضم ايضا بالدفع الى من غياله الا ما استخسانا وقلنا بانه  
لا يضم اليه الجديدا من هذا فانه اذا خرج من داره في حاشية لا يمكن ان يحل  
الودعة مع نفسه واذا خلفها في داره صارت في يده امراته ومن غياله حكما وكالا  
ستطاع الامتناع منه هو عتق المودع لما علم بذلك كان راضيا بهذا الخلاف  
الدفع الى من ليس في غياله ثم اذا لم يكن له والله الا بداع عبدا فاذا الودع وهلك  
في يد الماني ضم الاول لانه متعدى بالتسليم الى غير مأمون كحفظها ولا شى على  
مودع المودع في قول الى حنيفة بعد الله وفي قول الى يوسف ومحمد بعد الله الماني  
صار ايضا لان الاول متعدى في التسليم بغير اذن المالك والماني متعدى  
في بعض غير لفل المالك وكان له ان يصير ايهما شكا لغاصب مع غاصب الغاصب  
فاذا ضم الاول لا يرجع على الماني لانه ملك الضمان فليس له اودع ملك نفسه وقد  
هلك في يد المودع وان ضم الماني يرجع على الاول لانه مغرور من جهة فانه لودعه

على ملكه فانه لا المحقة صان ان هلك في يده فادفع الضمان يرجع عليه  
والله في القبض والحفظ كان غاملا له فارجع عليه بما ضم من مودع الغاصب  
ولو ضمته بعهده لله يقول الاول لم يصير ضامنا بالتسليم الى الماني ندليله  
لوسلمها اليه لحفظها محض به هلك لم يضم واحد منهما وانما يصير الاول  
ضامنا بترك الحفظ حين غاب بعد ما سلمها الى الثاني والماني لم يترك الحفظ  
بل هو موفى على الحفظ حين هلكت فلا يصير ضامنا لوصحه ان اصل نص  
قبض الماني لم يكن موجبا للضمان عليه حتى لو هلك قبل عتقه الاول لم يضم  
ولم يودع منه صنع بعد ذلك يصير ضامنا والضمان لا يجب بدون الصنع وانما  
وجد الصنع من الاول بالكتاب وترك الحفظ فلا يصير الماني ضامنا وهو يكون  
هبت به الرجوع والقبض في حجم فاذا هلك من غير صنعه لا يضم بقرنه ان الاول  
لما لم يصير بالتسليم وانما يضم بتركها في يد الماني بعد عتقه فقد صارت  
يده يد امين في ايجار الضمان على الاول ولا يمكن اعتبار بلك البدع فيها  
في ايجار الضمان على الماني كاجرة القصار اذ ادق الثوب بحرق لما وجب  
على الاستناد بسبب فعل الجار لم يجب على الجار حتى لانه لو ضم انما يضم  
بذلك الفعل ايضا والفعل الواحد لا يكون موجبا للضمان على شخص بخلاف  
الغاصب مع غاصب الغاصب فان كل واحد منهما انما صار ضامنا بفعله  
وعصبا احدهما عن عصبة الثاني ولهذا العشر في حق كل واحد منهما تمته  
حين عصبه ولذلك في مودع الغاصب لان الضمان كان واجبا على الغاصب  
بقول الانداع فلم يكن الفعل الواحد موجبا للضمان على الشخص المسألة  
البانية اذا الودع عبدا محجورا عليه او وصيا محجورا عليه مالا فاستهلكه  
لم يضم في قول الى حنيفة ومحمد بعد الله وعوضا من في قول الى يوسف  
وان تعي بعد الله سباع العبد به في الحال الا ان عبد الى حنيفة ومحمد بعد الله  
انه ان كان العبد بالعا فواضيه بعد العتق وان كان جيسالا فواضيه  
لا في الحال ولا بعد البلوغ والعتق وجه قول الى يوسف وان تعي بعد الله  
ان ضمان الاستهلاك ضمان فعل والصبي والتابع فيه سواء لان يحق للفعل



من جوهه الا ترى ان الويعة لو كانت عند الوامه ففعلها الصبي والعبد  
كان ضامنا بهذا الطريق فذلك سائر الاموال ولا سبب وجوب الضمان فكيف  
في الضمان كما لو ائتمن قتل الابداع وانما قلنا ذلك لانه ائتمن في المعصوم  
بما يحق معصوم بعد اذنه ومان له هذا الضمان انه انما يحق المحرم  
فما سئل عن كونه سببه الا لئلا لا يكون له الضمان الذي يحرم وكان الا لئلا هو  
الاداعي الى الحر ولا الابداع من الصبي باطل الا باستحفاظ ولا يحفظه وكان  
لمر بوجهه وحواله له واستحفاظ ولا يحفظه الضمان لئلا كان الفاء على  
فارعه الطريق وانه الصبي فانه ما ضمن ولا لئلا لا يخلو اما ان يصح الابداع  
او لم يصح فان لم يصح فوجوهه لعدمه وان يصح صار عمره البالغ او اذ وقع عليه  
شيء ما تلفه وكما لصبي المأذون له والعبد المأذون له وحقيقته ان المأذون له  
ساوى المحرم عليه فيما لا يدخل تحت الحجر لانهما ما افترقا الا في المأذون وارادوا  
في وقوع الحجر فيما دخل تحت الحجر ولهذا استويا في الغصب والاملا فوجه الى  
حسنه ومحمد رحمه الله ما قال في الكتاب انه صبي وفرد سطره في المال على  
ما له حسن دفعه الله وفي نفسه هذا التسلط نوعان من الكلام احدهما انه تسلط  
باعتبار العاقله لان عاقل الضمان ائتمن المال لقله نظيره في عواقب الامور  
فهو لما ملكه من ذلك مع علمه بحاله صدر كما اذن له في الاملا فمعه لفظ لا  
يخرج من ان يكون اذنه لانه انما يحاط به هذا لا يحفظه فهو مقدم النعمه  
بدي الحمار اذ قال لا ياكل حلا والعبد والامه لانه ليس بعاقل الضمان القتل  
لانهم بها بور القتل ويغزون منه فلا يكون الابداع تسلط على القتل باعتبار  
عارتهم وهذا خلاف الداء فان عاقلهم ائتمن الدواب بكرهم فثبت  
التسلط في الداء بطريق العاقله ولا للعبد ادعاء على نفسه كحفظها بها فلم يوجد  
التسلط على الكمال لوجوه المانع الحقيقي بخلاف المأكل والملبوس وغيرهما  
لوجوه الداعي وعدم المانع والسامى وهو الاصح ان يقول معنى التسلط تحويل  
يد في المال لله واراد المانع ولا التسلط هو المكين والافراد يقال تسلط  
فلان فلانا على فلان وعلى هذا الامر اني اقدر عليه عليه وكفى سلطانا

لقد ربه على الرعيه او هي هذا وهو تحويل اليد اليه وتقرب المحل منه  
فان المالك باعتباره كان متمكنا من استهلاكه فاذا حول يد الله صار متمكنا  
له من استهلاكه بالغا كان الموضع او صبي الا لانه بقوله احفظ قصدا ان يكون  
هذا التحويل مقصورا على الحفظ دون غيره وهذا صحيح في جواز البيع باطل  
في جواز الصبي والعبد فيما يرجع الى المولى لانه لا يرام بالعقد والصبي والعبد  
ليس من اهله ففي التسلط على الاستهلاك تحويل اليد اليه مطلقا بخلاف العبد  
والامه فان المالك باعتباره كان متمكنا من قبضه فتحويل اليد اليه لا يكون  
تسلط على قبضه ولا الابداع للمالك كل تصرف في ملكه والمأكل في حق  
الدم من غير اصل الحره ولا سبب له الابداع والتسلط يثبت باعتباره بخلاف  
ما لو قال ائتمن عدي لانه كل استعمال ولا استعمال وان التسلط فان بعد  
الاستعمال الحقه ضمان يرجع على المستعمل وبعد التسلط ان يتطرق  
المسلط في الضمان لوضاه به ولا يثبت لاحد حق الرجوع عليه ولهذا اختلف  
في مسئلنا ان الصبي المستهلك اذا صير للمستهلك الرجوع على المودع بخلاف ما لو  
قال ائتمن مذكرا استعمال الصبي وهذا تسلط عمره قوله احب لك ان ياكل  
هذا الطعام لم يثبت ولو قال ذلك فاكله ائتمن لم يضمن ولو استحق وصحبه  
لا يرجع على الذي قال له وهذا لانه انما لزمه الضمان بفعله وصرح بفعله لا يرجع  
على العذر الا اذا صير العذر العهد اما صرحا او ذكرا له فظاهر ان المودع لم يضمن  
صرحا واما دلالة لانه لم يطلب منه الا لئلا فان الامر يطلب الفعل وطلب  
الفعل دليل لا لرام لا في الانسان لا يعمل لعنه عملا الا اذا ضمن ذلك  
العذر عهد ذلك العمل فلو لم يطلب دليله على تكفله فالحديث الا ان  
ابا يوسف رحمه الله يقول قوله احفظ عمره الاستسما مما ساء له مطلق التسليم  
والاستسما بصرفه لم يكلم على نفسه في حقه ولا اعتبر لصحة جال المحاطب  
به او سوب ولا له عليه بل استسما به يخرج ما ورد الحفظ من هذا التسلط  
فاذا استهلكه الصبي كان متمكنا بفردانه ولهذا الواجب استهلاكه بعد البيع  
ضمن ولكن اوجبه ومحمد رحمه الله فلا التسلط بالفعل وهو نقل اليد



مطلقا وقوله لفظ كلام فلا يحق استثناء الفعل المطلق بل يكون معارضا  
لكذا الفعل الذي هو تسلط فلا يكون معارضا الا بعد صحة حكمه يكون  
المخاطب من اهل الالزام بالعقد وذلك في حق البائع دون الصبي فيبقى  
التسلط مطلقا في حق الصبي والدليل عليه ان الصبي لو وضع البوذة ما راي  
انها بالخذل او دل على اضرارها لم يضمن وانما يضمن مثله بغير ان العارض  
صحيح في حق البائع دون الصبي واما ادائه بعد البوذة فلا ان الصحة كما  
موقوفه على امان الولي او بلوذه وادائه صحيح العقد فصار غرضه البائع ولهذا  
لو رل الحفظ بعد البوذة يضمن قوله لا يحلوا ان صحيح الاداء او لم يصح قلنا صحيح  
في حق التسلط لا في حق وجوب الحفظ وبما وصف الاول فارق ما قبل البوذة  
ما بعد وبما وصف الثاني فارق اساع البائع ولا اثبت هذا وحده لئلا يجرب  
الضمان لانه اما وجب حصر البوذة في التصرف والتسلط دليل الرضى وان  
الدليل يضي عدم وجوب الضمان بالانكلاف لان المصلحة اضر بالمالك ولم ينفع  
موبا للمال وهي رضاء الضمان بضمه وهو انفع للمالك فكان الاسعاف رابدا  
على الوجود وضمان البوذة من مقتضى المثل فكان سعي لئلا يجرب الانكلاف  
ورد بان وجوب اداها كان الانكلاف لا عيب تسلط نظر المصلحة عليه وسد  
لباب البوذة وان ولا يملك الحاق هذه لان الانكلاف في صورة التسلط في قوة  
بعد ادونه في عدم التسلط ولان التسلط بسبب الانكلاف والانكلاف  
الضمان عيب بسبب المالك لا توجب الضمان كما لو وضع في يده ولم يامن حفظه  
ولا انها عيب الانكلاف ما اذا كان الصبي او البوذة ما دون الالزام العارض قد صح  
في حقها وفي حق الولي بان الماذون من اهل الالزام بالعقد ولهذا هو اضرار  
ضمان البصير وكذا البائع لان العارض صحيح في صحة واليه وان وجد الداعي  
الى الانكلاف والاداء لانه صد المانع اضر وعلى هذا الخلاف لو اقرض  
الصبي المحجور عليه او البوذة المحجور عليه مالا فاستهلكه لان التسلط التسلط  
وقوله ان يرضى معارض بقوله اصفى في البوذة ولذلك لو باع قرص محجور  
عليه او عبد محجور عليه شيئا فاستهلكه لان التسلط التسلط وقوله

نعت معارض فلا يعمل هذا المعارض في حق الصبي اصلا ولا في حق البوذة  
حي يعتق ولو اوقع رجلا شيئا فاستهلكه اس لم يصير او عبده فعلى  
المستهلك ضمانه في الحال لان قبول البوذة يكون اذا لم يرض عنه ان يحفظها  
والصبي والعبد لا كانا ذونا في حفظ البوذة بواحد ضمان الاستهلاك  
فكان وجوب الضمان باعتبار كونه ما ذونا من جهة الموضع فهذا كما لو اذن له  
في قبض البوذة ان يذو او اذاع فاضا هذا فنقول ان ادفع عبد المحجور عليه  
الفا ما ودع البوذة عند امتلاكه مهلك في يده فلا ضمان على واحد منهما  
فصل العتق عند اتي حنيفة ومحمد رحمهما الله اما على الاول فانه مودع استولى  
البوذة بالبيع والعبد المحجور اذ الاستهلاك البوذة لا يضمن عند ما اضر  
العتق واما على الثاني اما على قول ان حنيفة رحمه الله فانه مودع المودع  
ولم يوصد منه التعدي واما على قول محمد رحمه الله فلا ضمان مودع المودع وان كان يضمن  
عنده كمن تعذر البض من هنا لانه لو ضمنه لرجع هو على البوذة الاول لانه  
استعمله بالفعل بعد ان مولاة فتكون قرار الضمان على الاول وليس للمالك  
بضمان الاول لانه مودع مسلط فلا يكون له حق تضمين مرجع بالضمان  
عليه لانه في الحاصل بضمين الاول وان يوسف نفعه لله مودع على اصله وبار  
له ان يضمن ايهما في الحال لان الاول مودع استهلكه والثاني مودع المودع  
وكلاهما صاخر عنده فان ضم البوذة الاول لم يكن لمولى الاول بضمين الثاني  
وان صار الثاني عاصبا ماله لانه لو ضم الثاني كان الثاني ان يرجع عليه لان الاول  
استعمله بالفعل فلا نفيد الرجوع على ما ذكرنا وان ضم البوذة الثاني مرجع مولى  
الثاني على الاول لان الاول صار مستعلا بالفعل بضمينه مقتضى ان عتق  
العبد الاول كان لرب المال بضمينه ما انفع لانه لما عتق عمل شرط الحفظ  
عمله فضمن بتركه فاد اضمن الاول لا يرجع على الثاني لانه طر ان الاول  
اودع مال يسه والثاني مودعه ولم يوصد منه تعدي فلا يضمن عنق ام لا  
وان عتق الثاني ليس لرب المال بضمين الثاني في قول ان حنيفة رحمه الله لانه  
مودع المودع فلا يضمن له بضمين الثاني عند محمد رحمه الله لان مودع المودع



صاحب عند كسر الوضوء قبل العنق يرجع على الاول بالاستعمال فيكون قرار  
بالضمان على الاول وهذا لا يجوز فاد اصبه بعد العنق لا يرجع على الاول لمحال  
لانظر ان الاول استعمال في حقه فله ان يضم الثاني فاد اصبه الثاني ثم عتق  
الاول يرجع عليه لانه مودعه ولم يوجد منه التقدي ولو كان العبد الاول اودع  
المال حرا او امثله محالما بعد ان حنقه بعد الله ليس له المال ليرضم العبد  
لانه مودع مطلقا ولا ان يضم لغيره مودع المودع وعند محمد ليس له لير  
يضم العبد وله ان يضم لغيره لان مودع المودع صاحب عتقه ولا يرجع به لغيره على  
العبد لمحال فكان البصر معتق او يرجع لغيره على العبد لا يعتق وعند اني  
يوسف ضم لغيره ما شاء فان ضم العبد يرجع مولاة على الحر لانه صار غاصبا  
ماله وان ضم لغيره يرجع على العبد بعد العنق لا قبله لما قبلنا رجل اودع  
عنده الف فادع عتقه حرا او عتقه امثله فملكه عنده اما اذا كان الثاني  
حر اقبل له بصره ولا ضم منها اما العبد وان ضم استرطاط الحظ عليه لان  
للمولى ليرضمه عنده للحفظ لا ليرى له لو امن بحفظ مال صاحبه فلهذا اولى  
الاصلية لانه عن معتق واما الحر فلا مودع المودع واما عند محمد رحمه الله  
له بصر لغيره مودع المودع ومضى ضم لا يرجع على عتقه في الحال لانه لا  
يواضع ضمان الاقوال واما يرجع عليه اذا عتق ولد كذا عند اني يوسف واما  
اذا كان الثاني عبدا فلهذا كذا عند اني حنقه بعد الله لان الثاني مودع المودع  
وعند ما له بصر الثاني لان عتقه بصر مودع المودع فان قبل وحب  
ان لا يكون له بصر الثاني بالعضد لانه لو ضم الثاني يرجع مولى الثاني على  
الاول لان الاول استعماله بالفعل فلا يفيد البصرين قبل له بعد لان  
الثاني ان يرجع على الاول لا يحد منه عن فخذ الاول لان الماحود بد كسب  
المولى لا بد لكسب العبد وود من العبد لا يعلو كسب المولى واما يتعلق برفق  
العبد واما لان محلفان فكان البصرين معتق افرو محمد رحمه الله من مال  
المولى ومن مال الاخصى اذا كان الثاني عبدا او القرو لم يولد له الا كانت  
مال المولى لو ضم المولى العبد الثاني سبب انه مودع مودعه مع غلمه لانه مني

صم الثاني يرجع على الاول سبب استعمال الاول الثاني صار راضا بوجوه  
الضمان على الاول سبب استهلاك الاول لولعه وكور احبار الضمان على  
المحجور رضى بالذمة محال ما اذا كان المودع غير المولى لانه نودي الى المحاب  
الضمان على المحجور سبب استهلاك المودع لارضى بالذمة وانه لا يجوز رجل  
اودع عبد المحجور عليه الف فادع العبد عتقه امثله مناولة فاستهلك الثاني  
فلا سبب ليرب المال على الاول ويضم لغيره وهذا قول اني حنقه بعد الله لما  
قلنا وعند اني يوسف له ان يضم لغيره ما شاء ولد كذا عند محمد رحمه الله لان  
مودع المودع عليه صامر واما الاصل فبها اذا هلك عتقه لانه لو ضمنه يرجع  
به على الاول فيكون قرار الضمان على المودع المطلق وهذا لا يجوز فاد استهلك  
لو ضم لا يرجع على الاول فيمكن تضمينه بعد اني حنقه بعد الله مودع المودع  
انما الاصل من المودع عنده اما اذا استهلكها بصره فاد اضم لغيره لم يكن  
لمولاه ان يرجع على الاول لانه ضم من استهلكه لا ما استعمال الاول وله ان الثاني  
اودع عبدا اما لبا وادع المودع الله وهلك المودع عبد الثالث والمثله  
بحالها اما المبرع على قول اني حنقه رحمه الله ان يقول ليس له بصر الاول  
فيل العنق وان صار مستهلكا بالذمة الى الثاني لانه مودع مطلق فاد اعتق  
الاول وصمته لم يرجع على الثاني لان الاول ملك المضمون باذ الضمان مضار  
لغيره اودع عبد المحجور عليه ما لا فاستهلكه بالذمة الى اخر فلا بصر بالمعنى  
فاد اعتقه وصمته الاول لم يرجع مودع الثالث قبل العنق ولا بعد ولصاحب  
المودع بصر الثاني وهو الاوسط وان كان هو مودع المودع لانه صار  
مستهلكا بالذمة الى الثالث بصره فاد اضم الثاني لا يرجع مولى الثاني على  
الاول وان صار الاول مستغلا للثاني بالذمة لانه الثاني صار مستهلكا  
بالذمة الى الثالث فاقطع حكم الاستعمال ولا يرجع مولى الثاني على الثالث  
وان صار الثالث غاصبا مال المولى العبد الثاني لانه لو رجع على الثالث يرجع  
مولى الثالث على مولى الثاني فيلخدمه عن ما اخدمه لانه الثاني صار مستغلا  
للتالث والثالث ليس مستهلكا ليقطع الاستعمال فلا يفيد البصرين فاد اعتق



الثالث رجع مولى الماني عليه لانه لو رجع عليه لارجع موعله والاستعمال لانه  
طهرانه استعماله في مفعول النصب فادعوا الماني حينئذ رجع عليه الثالث  
لانه مودعه لكرهه دام الماني عند الانوار بالقول فادعوا مودعه واما الفرع  
على قول محمد بن عبد الله مفعول ليس لصاحب الورع نضير العبد الاول قبل  
العتق لانه مودع مطلق فادعوا مودعه وادعوا مودعه لم يكن له نضير الماني مالم  
يعق لان الاول صار كمن رجع عدا واسم ملكه العبد بالرفع الى العرف لا يصح  
ما لم يعق ولا يكون الاول نضير الماني ايضا قبل العتق وان كان مودع  
مودعه ومودع المودع عده نضير لانه لو صير الماني لرجع الثالث على الماني  
سب الاستعمال وليس الاول ولا نضير الماني قبل العتق فلا يكون له  
ولانه نضير مودع على الماني ايضا فادعوا الماني كان الاول نضير الماني  
ثم الماني لا يرجع على الاول بالاستعمال والبالاداع لانه صار مستهلكا بالرفع  
الى الثالث ولا يرجع الماني ايضا على الثالث لانه صار كمن رجع عدا مالا  
مهلك عنده وادعوا مكره صاحب الورع نضير الماني قبل العتق فان كان  
الماني وانما صير الثالث اما الماني فلا يملك نضير الماني الاول الذي  
هو مودع مطلق مودعه لان الماني لا يرجع على الاول لانه صار مستهلكا  
بالرفع واما الثالث فلا يملك مودعه مودعه ولانه صار عده وليس نضيره  
نضير مودعه مطلق مودعه لان الثالث لا يرجع على الاول لانه ما جرى من الاول  
ومن الثالث سب وله والله نضير الماني فكان له ولانه نضير مودعه على  
الماني ثم الماني لا يرجع على الاول لما قلنا فان احراز صاحب الورع نضير الماني  
لا يرجع مولى الماني على الاول ولنصار الاول استعماله لما قلنا انه مستهلك  
ولا يرجع على الثالث لانه لو رجع على الثالث لرجع الثالث عليه بعينه ما احراز سب  
الاستعمال لانه ادعوا الثالث محمد رجع عليه مولى الماني ثم ادعوا الماني  
رجع عليه الثالث ولم يحضر صاحب الورع نضير الماني كان المولى الثالث  
الرجوع على الماني بالاستعمال مودع وكل نضير الماني كالحوار فما ادعوا  
صاحب الورع نضير الماني واما الفرع على قول ابن يوسف بعد لانه ان يقول

لصاحب الورع الحوار في نضير الماني فان احراز نضير الماني الثالث  
كان الجواب منه كالجواب على قول محمد بن عبد الله وان احراز نضير الاول  
مكره مولى الاول من نضير الماني ومن نضير الثالث اما الماني فلا يملك  
غاصب ماله والنضير مفعول لانه لا يرجع على الاول بحال الا صار مستهلكا  
بالرفع الى الثالث واما الثالث فلا يملك صار غاصبا ماله والنضير مفعول  
لانه لا يرجع على الاول لانه لم يكن منه ومن الاول سب فادعوا الماني لا  
رجع على الثالث لانه لا يملك الادعاء الثالث ثم الثالث رجع على الماني  
ادعوا فادعوا الماني رجع مولى الثالث على الماني بالاستعمال لانه لا يرجع  
مولى الماني على الثالث حتى يعق لان الرجوع قبل العتق لا ينعقد فادعوا  
الثالث رجع مولى الماني عليه ثم ادعوا الماني رجع الثالث عليه ولو ادعوا  
عند عبد المحرر عليه مالا فامر العبد عند انقضائها ورجعه فقتضاها وعاد  
عند الماني لا يصح الاول اما عند ابن حنبل ومحمد بن عبد الله فلا يملك  
لا يصح فهذا الاولى واما عند ابن يوسف فلا ان الموصوف منه نزل الحفظ بالامر  
بالعصيان وان يقول المحرر الانوار بقوله قبل العتق واما الماني قال هذا انه  
نضير مودع مودع ابن يوسف فلا يملك مودع المودع صام بكمل حال وعند محمد  
بعد لانه لا يملك ادعوا الماني في نضيره نضير الماني على المودع وليس فيه ذلك  
هنا لان الرجوع الاول صار مستعمالا بالقول لا بفعل فلا يملك مودعه في وقت  
لم يكن المودع نضيره واما عند ابن حنبل بعد لانه لا يصح الماني لانه مودع المودع  
لانه نضير مودع وتلكه وكل حوار ذكرناه في المحرر فلهذا الصي الذي  
يعقل البيع والشراء والمعتق الذي خضله وهو ان العبد نضير بعد العتق  
والصبي والمعنوق الا صمنا بعد البلوغ والاتفاقه لا ان العبد واهل الاثر ام  
بالقول صمنا الا لانه في حقه الا انه لم يظهر الرأيه في حوال المولى بطرأه فادعوا  
حوال المولى ظهر الا لانه اما الصبي والمعنوق ليسا من اهل الاثر لم ينفذ  
عقلهما فعدت عبادتهما استرعا فاما نضيرهما فلم يصح الا لانه اصل الا  
صفهما ولا في حوزتهما فلا يملك شي بحال غير له المام والمحرر اذا الروايت  
اصح اصلا والله اعلم



# كتاب البوع

العبود في البوع اصل الباب ان المشرى اذا طعن لعب  
في المشرى واداد الرد لا يحل العاصي المانع خصاله ما لم يستقيم  
العيب الذي ادعاه في يده للحال لا يظهر العيب عند المشرى شرط  
لصحة الخصومة والدعوى فانه لو كان معبوا ومن السع ورال في يده لا يصح  
دعواه لسلامه المسع له بوصف لانه ونعم ما تشقاه في يده بالمغايبه  
واقرار المانع او المسع ووجه الخصوم لا ينبت له حق الرد ما لم يعلم وجوده  
عند المانع لحوار الحدوث في يده ولا افعال وحب ان لا يصح دعوى العيب  
لان اعدامه على المشرى اقرار بعدم العيب لان الظاهر عدم سري المعيب  
فكان مما يقتضي دعوى العيب لا ما يقول هذا اعراض على صاحب الشرع  
صلى الله عليه وسلم فانه قال من استراه شاة محفلة فوجدها مصراة فهو بخير  
النظرين استلحق الرد بالعيب ولا الظاهر وان كان عدم العيب ولكنه  
يحمل وجوه باصل الحلقه او طرانه فلا يكون الاقدام على المشرى اقرازا  
يعلم وفد يتقيا بوجوه حقيقه او كبحه شرعه وهذا خلاف خيار الرويه  
حيث يكون القول قول المشرى في عمنه في عدم الرويه لانه تمت كل بالاصل  
فكان الظاهر من هذا انه لا حصار الرويه تمنع تمام الصغف ولله الامتلاك  
المرتفق قبل الرويه وسفر بالرد فهو حث من سكر اللزوم فيكون  
القول قوله مع عمنه بخلاف خيار العيب لانه لا تمنع تمام الصغف حتى لا يسفر  
بالرد وبملاك المرتفق ولو اراد الرد ولا حلفا في المسع فالقول قول المانع وكان  
مدعى اسم العقد بعد ما به والمانع منكرف فيكون القول قوله ولهذا في  
الاستباح الى تعرض بالانفوخ يكون رويه بعضه كرويه كله في سقوط الحار  
وليس له حق الرد الا اذا كان المقصود ارضى بما راي لعدم رضاه لا يتكلم  
الصغف وان حلفا فعلى المشرى مدعى وقال المانع لم يعرف بالقول قول  
المانع مع عمنه وعلى المشرى السبه لان دعواه العيب بعد ظهور سبب  
لزوم العقد ونور رويه حرر المعقود عليه مدعى دعوى العيب في المشرى

المعقود عليه المشرى  
شرط ظهور الدعوى

القول قول المشرى في  
في عدم الرويه اذ كان  
له حصار الرويه

فكفر هذا العيب

رويه بعضه كرويه الكل في سقوط  
الحار في الاستباحه التي تعرض  
بها عن ذبح

الذي قاله في الاستباحه  
المعقود عليه المشرى  
في كونه  
قوله المانع

وخرق اغرا ان المانع متى اقر بتمام العيب وقت البيع او وقت  
التسليم ثم ادعى رذاله وانكر المشرى ونعذر معرفته بان كان المسع فالكا  
او غايبا فالقول قول المشرى لانه اقر بتمام حق الفسخ وادعى رذاله ولا  
يصدق القول قول المشرى لانه هو المنكر كما لو اقر بالدين وادعى الايفاء  
او ابراه فان القول قول رالدر بخلاف ما لو ادعى المشرى وانكر المانع لانه  
لم يقر بتمام حق الرد اصلا كما في الدين وان اقر المانع بعيب منهم وقت البيع  
او وقت التسليم ثم من القول قوله لانه هو المحمل وكان للسائر اليه اذ عرفوا  
منذا قال محمد بن نفعه لله رحب المشرى عمدا ومضنه ثم ادعى انه كان بقيا  
عند المانع او سارقا او محبوسا او لا يقول بان مطلق العقد يسقط صفة السلامه  
نظر الى حال المانع ما قدس ولما ذكرنا من الحديث ما اذا وحده معبوا بعد بيعه  
بما تضمنه الاستدراك فثبت للحار المشرى ثم العيوب التي يطلع المشرى بها اما  
ان يكون ظاهرا وهو في موضع مرأه العاصي وعمنه كالعمى والاصع الزايله  
والقصره او باطنا فان كان ظاهرا فنظر العاصي فان وجد العيب سمع المحضوم  
والا فلا لان تمام العيب شرط بوصف الخصوم وحقيقه معرفه ذلك بالرويه  
ممكن كما لو ادعى على رجل انه قطع يده وعلمه القصاص او الارش فنظر العاصي  
الى يده كذلك من ادعى عاينه وكسح الخصوم فلا يحلوا من اوجه امان لا يحدث  
مسله كما لا يصح الرأيه او لا يتزعم او لا يحدث في يد المشرى لقرينه المشرى  
وقد علم العاصي من المشرى او اقر المانع بالمدى او علم العاصي بكونه معيبا  
في يد المانع او لا يحدث في المده التي اسره عاينا او يحوز صدوره في يد المشرى  
او كان من كلاف في الوصه الاول والثاني ثبت للمشرى حق الرد لان العاصي يتيقن  
بتمام العيب عند البائع وثبت حق الرد له الا ان يدعى المانع رضي المشرى بالعيب  
او ابراه او علمه من العقد او القصد فيكون القول قول المشرى مع عمنه لانه  
شكر سقوط حق الرد بالرضي بالعيب بعد وقوعه سبه الا ان اهم المانع السبه  
على المدعى من العلم او الرضى فيسقط حق الرد ولذا اذا ركل المشرى وفي الوصه  
الثالث والرابع ان اقر المانع ان العيب كان عنده وقت البيع او التسليم او اقام



المستتر السنية على ذلك فلو كان عليه الاداء ادعى المانع الرضى او لا ادنا  
كما ذكرنا وان انكر المانع فقام العيب وقت السبع او التسليم ولم يتم المستتر سنية  
كان القول قول المانع لا المستتر يدعى الفسخ بسبب عارض والمانع سكر  
فكان القول قوله مع التمسك ومذا لان الاصل في الخرافات ان حال يحدونها الى  
اقرب الاوقات كما يمكن ومراعى ما ربحا سابقا فغلبه اثباته بالحجة فربى من هذا  
ومما اذا استترى عند ادعى المانع له كان رآه وانكر المستتر فان القول  
قول المستتر وان ادعى حق الفسخ لما ذكرنا انه ادعى الفسخ بسبب موصل وهو عدم  
الروية والروية عارض فكان القول قوله في جدوت الروية لانه منكروتم متحقق  
الفسخ صرون عدم الروية وكان دعوى الفسخ بناء على معنى هو منكروتم جدوته وهو  
الروية فاما من ادعى حق الفسخ بناء على وجود العيب والعيب عارض والى الالف اصل  
وكان مدعى حق الفسخ بناء على معنى هو مدعى جدوته وهو العيب عند المانع  
وكان منكروتم كل وجه فكان القول قوله ووفق من هذا ومن المانع اذا مال  
بعد استيفاء التمسك وجذبه زوفا كان القول قوله وان كان مدعى حق الفسخ بسبب  
عارض وهو العيب والفرق وهو ان المانع من ادعى جدوته لانه جفته ليس  
بمعين يعرف بالعيان واما بثبت جفته ذمنا والمخبر غير الروى فكان منكروتم  
فبصر اصل جفته يدعى الربا فانه كان القول قوله اما من ادعى حق المستتر في البيع  
العين والعين يعرف بالعيان فلم يكن المستتر منكروتم فبصر اصل جفته بل كان  
مدعى حق الفسخ بسبب عارض والمانع منكروتم كان القول قوله وادى كان القول  
قول المانع بحلف الشبهة لعدم باعه وسلم وطاه بهذا العيب ما حوالت التمسك لان  
القول قول المانع مما يلزمه فيه المصوم والى ما تصح ندله فتحرى فيه التمسك  
كما في دعوى الاموال واما التمسك لان التمسك على بغيره وهو التسليم على الصفة  
التي انتصاه العقد واما الجمع بين السبع والتكليف فهو المدثور في الجامع وذكر  
الاستحلاف وقال بحلف بالله لعدم سلمته وطاه بهذا العيب وذكر في  
الاستحلاف عن شتر من الولد رحمه الله انه يحلف على الحاصل فانه ماله فتلك  
حوالته بالسبب الذي يدعى المستتر وجه روله لجامع انه لو حلف على السبع

وحده بالله لقد بعته وما به هذا العيب تنصير به المستتر لجواربه حدث  
بعد السبع قبل التسليم فلا يباي المانع بالخلف لانه يكون بارا في نفسه ولو انقصر  
على مجرد التسليم تنصير المستتر ايضا لانه ربما سأل تسليمه لغير حكمه عند  
اخر احصائه او اعانه وحده قبل السبع فسوى ذلك التسليم فيكون بارا في  
ممنه فوجب الجمع بين السبع والتكليف ودعا للضرر عن المستتر وجه روله الاستحلاف  
اما لو جمع بينهما كما في شرط حنيفة ففقد العيب وما السبع والتكليف جميعا وربما  
حدث بعد السبع قبل التسليم فادعى بغيره لانه لا يباي من الخلف لانه يكون  
بارا لان الحنيفة تعلق بتمام العيب في الحالين والمعلق بالشرط لا ينزل الا عند  
خوله وبما تنصير به المستتر وكان هذا هو الصحيح لكن يجب ان يراد في  
الاستحلاف حروف بالله لعدم سلمته حكم هذا السبع الذي يدعى وماله بهذا  
العيب وجه روله شتر بعد الله ان في الحلف على هذا الوجه صررا بالباع  
لجوار ان المستتر ابراه عن هذا العيب فمنى حلف المانع على هذا الوجه للحلف  
فتقضى عليه بالرد وليس للمستتر حوالته فتصير به المانع يحلف على  
الحاصل بطرا في الحالين وكان هذا الصريح قال الاصل ان تشهد بعد الله وعلى  
مدى اعتمدا في سرح الجامع الصغير وسبع مختصر الكافي وعرض محمد رحمه الله  
وما ذكر في الجامع ليس هناك كلفه التمسك لاسيما جدوها وان كان غصه الحلف  
على السبع ثم ذكر محمد رحمه الله في المبسوط الحلف على العيب بالله لعدم باعه وفضله  
المستتر وما به هذا العيب وهكذا ذكره الحاكم رحمه الله في المحصر وذكر في الجامع  
الحلف على التسليم بالله لعدم باعه وسلم وطاه بهذا العيب وهكذا ذكره الكافي  
رحمه الله وهو الصحيح لان الحلف على السبب انما يكون على فعل فمفعله  
التسليم دون القبض قال محمد بن الامير السرخسي رحمه الله والاول الصريح يعني الجمع لان  
المانع متى العيب عند السبع وعند التسليم فلا يكون بارا في نفسه اذا لم ينكر العيب  
متبعنا في الحالين جميعا والحلف على الحاصل مولى الى حنيفة ومحمد كما في سائر الروايات  
اما عندنا في يوسف الحلف على طاهر الدعوى لانه انكر دعوى المدعى بحلف  
على ما انكره الا اذا عصى بحلف على الحاصل ثم ما ذكرنا من العيب الطاهر اذا ادعى



رضي المسترعى او علمه بخلف المسترعى انه ما علمت به قبل الشرى ولا اصبحت به بعد  
ما اسرنت ولا عرضت على بيع بعد ما علمت واكثر البضاه على انه خلف فانه ما استط  
حقك في الرد بهذا العيب من الوجه الذي يدعي المانع لاصححا والادالة لان هذا الاساس  
المستطلة كثره لا يمكن خصمه بخلف على هذا الوجه وكذا الواو في المانع ان المسع ليس  
بمكول له الحال بخلفه العاضى على ذلك ولو ان المانع لم يدع شيئا من ذلك هذا بخلفه  
العاضى من غير دعوى في طاهر الرواية الا ان حقوق العباد لا استوى الا انطلمهم  
وعن ابي يوسف رحمه الله انه علمه بظن المانع وصاحبه نصا به عن البصير والبطالان  
واجمعوا على انه لو ادعى الدرس على الميت واثام السنة فان العاضى بخلفه بانه ما  
استوفته ولا سنا منه وان لم يطلب الورثة او الوصى منه بل سخطت وان ابر  
انه ندعى على الميت وهو عاجز عن النظر لفسد صورة العاضى مناهه ثم انما خلف  
المستوفى منها اذ لم يكن المدعى منه حاصرا اما لا كان له سنة حاصره في المصير الخلف  
عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما ان كان السهو في مجلس الحكم فذلك للمك  
المدعى من اسما حقه بالثبوت في الحال اما اذ لم يكونوا في مجلس الحكم بخلف  
لان عرصا صححا في الاسماء ان يصير المستكامة والموتى ما اقرار المدعى عليه  
او يكونه فينصص له حقه في الحال وكان له ان يطلب منه ولو حسمه رحمه الله عسك  
طاهر قوله عليه السلام للمدعى انك منه فعال افعال عليه السلام اذ انك منه ولا ان  
المستوفى انما يكون مسلما حقا للمدعى بان كان له الميراث في صورة حضور ولو اسخطت  
العاضى الخضم مع حضور السهو كان ساد ذلك لصاح المسم له اقرار المدعى  
السنة بعد ذلك والرجل والبراه والعبد المانع والمكاتب والصبي المادون في  
ذلك سواء واظن ان هذا اللفظ دليل على ان الصبي المادون والعبد سخطت الدعوى  
لان هذه النسخ جوا للمدعى وهي صورة العباد الصبي والعبد المادون كالبائع وهذا  
الاسم المادون المكون الذي هو قائم مقام الاقرار وكل من كان اقراره صحيحا  
سخطت له حقه بكونه وعنده ابي حنيفة رحمه الله المكون وان كان بمنزلة الميراث  
البدل المفيد صحيح من المكون والصبي المادون سخطا ذكره مسلم الا انه السرخى رحمه الله  
في الاقرار وذكره الفقيه ابو الليث في النوار اذ ادعى على الصبي المادون من فائلا لابن

علمه لانه لا يحب في ماله ولا يلزم الدرس الا ما اقرار اوسنه قال وهذا قول نصير  
رحمه الله اما علماء وناوهم الله قالوا في كتاب الاقرار الصبي المادون علف  
وهو باخذ لان المقصود باليمن الكول وهو سكل كما كثر وفي واقعات العاطي  
رحمه الله ابن سماع عن محمد رحمه الله خلف وقضى عليه بالكول وهو في ذلك  
بمنزلة الكثر وذكره مساك روله لعلى به الدرس عليه قال اصد السهد رحمه الله  
فخو ران يكون المسألة على الاحلاف بناء على ان الكول بدل او اقرار فمن جعله بدلا  
وهو ابو حنيفة رحمه الله لم يخلفه لانه لا يملك البدل ومن جعله اقرارا وهو  
ابو يوسف ومحمد رحمه الله طم ان اقراره حار الا ان يحس الا انه السرخى رحمه الله  
زعم انه قول ابي حنيفة رحمه الله ايضا على ما ذكرنا وذكر في المادون الموت  
اذا حصر على علف بعد ما علف شيئا ونفا ايضا فوجد المسترعى بالمسع عيبا والخضم  
فيه العبد لان الرد بالعيب من حقوق العقد فراجع على العاقد وليس للموتى  
ان يبطل جوا للمسترعى فان اقام المسترعى السنة رده عليه وان لم يكن له سنة  
على العيب فاليمين على العبد دون مولاه لانه مول الخضم فان خلف يوى وان ملك  
رده عليه بالعيب وكان المكول بمنزلة السنة على العيب لا يملكه الا اقرار لانه  
لا يعلم نفسا انه ليس به العيب فله ان لا يخلف على شئ لا يعلمه وكان مضطرا  
في الكول والمكول من المضطر بمنزلة السنة كما قلنا في الوكيل بالسع اقراره عليه  
المسع من كوله عن اليمين في ذلك ردا على الموكل ويكون كالرد بالسنة ولو اقر  
العبد بالعيب عند العاضى فان كان لا يدع منه حارا اقراره لعدم اليهم ولم  
كان يحد منه الاصح اقراره لمكان اليهم ومع العبد من الخصومة وكحول الخصومة  
لها الموت كما لو اقر العبد انه اقر المجهور الاصح وهو كوكيل بالسع له اقرار بالعيب  
لم يحد اقراره على الموكل الا ان يحد حوزا اقراره على نفسه ويرد عليه لانه يملك  
الشري لفسه اما المجهور لا يملك الشري لفسه فيبطل اقراره وخرج من الخصومة  
كوكيل الخصومة اذ اقر في غير مجلس العاضى فان اقا والمسترعى السنة رده  
على الموتى وان لم يكن له سنة بخلف الموتى على علمه فان بطل رده عليه والنكول هنا  
بنزله الا افراد بخلاف يكون العبد والوكيل لان غدا اليمين على التبات وكان العبد والوكيل



معدور ومضطرا في الكون الا انه ان لا يحلف على شيء لا يعلمه فلم يكن في  
نكوله تهمه اما هنا المولى يحلف على العلم فادام لم يعلم حازله ان يحلف فلم يكن  
معدورا ومضطرا في الكون فصار نكوله بمنزلة الاقرار لانه منهم في نكوله هذا  
اذا كان اللعب مما يعين وينه فان كان لعبا باطنا لا يعان ولا يشاهد  
وانما يعرف ثامره كالحمل والذرا او يعان لكن لا يثبت عليه جميع الناس كما لثابه  
والبكارة او اللعب في موضع لا ينظر اليه الرجال في الخجل والثناء والموضع  
الذي لا ينظر اليه الرجال فالعاصي يرى امره من ماله عدله والتمتاز الثلاث  
احوط فاذا اخبرت عن اللعب ثبت في حوسم الدعوى وعذر ان نفي عنه الله  
الاشهاد في هذه اربع سوة وعذر ان لا يسي عنه الله الاشهاد امر اخر فان  
يعده الله يقول كل امر اثن بتومان مقام رجل واحد في الشهادة كما في المدايا  
وشهادة اربع نسوة بمنزلة شهادة رجلين فيما نطلع عليه الرجال نوصيه الرجال  
الرجال اقوى من حال النساء ولو كان لا يكون اساسي مما نطلع عليه الرجال  
بشهادة رجل واحد لمعنى الانسلاص فلان الكوراثات في الشهادة لعله واصله اولى  
ولا معنى لقول من يقول ان هذا جنس وليس بشهادة فان الحجة فيه شرط بالانفاق  
قال في الكتاب لو شهد رامة او كافر لا يقبل ولهذا لنظر الشهادة اليه منه  
معرفا انه بمنزلة الشهادة في الحقوق وهذا استدلال ليرى لبي عنه الله ايضا  
الا انه يقول المعنى في الشهادات سنان العدد والدون ومعدرا اعتبار احد ما  
وهو الدون ولم يعد اعتبار العدد في معني كما في سائر الشهادات  
ولا معنى لقول من يقول ان نظر الواحد احقر من نظر المهي ان بالانفاق المثنى  
والملات احوط ولو كان هذا معيار الماحار النظر الا لامله واحدة ومختصة  
حريفة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شهداه العائدة على الوداد  
وقال شهادة النساء حائرة فيما لا نطلع عليه الرجال والنساء ام حسن فدخل في  
لدي فاستأذنه للاسم والمعنى فيه ان هذا احقر لا يشرط في بقوله الدون فلا  
تشرط في العدد كرواية الاعيان وصيغة المعنى فيه ان نظر الرجال الى هذا  
الموضع عن معدر ولا ممتنع ولكن نظر الحسن الى الحسن احقر فاذا امكن

فحص المقتضود في الشهادة الساقطة اعتبار الدون لهذا المعنى  
وهذا هو في العدد فان نظر الواحد احقر من نظر الجماعة فسط اعتبار  
العدد بالمعنى الذي سقط اعتبار الدون وهذا لا سقط اعتبار الجنس  
ان نظر الملوك ليس بغير منظر الحرم والاسقط اعتبار الاسلام لان  
نظر الكافر ليس بغير منظر للملكية فمعدر من شرط ما يمكن اعتبار  
ولا اعتبار ما لا يمكن اعتباره فعلى هذا الحرف سلم له الشهادة لكن ندعى انه سقط  
اعتبار العدد في المعنى الذي سقط اعتبار الدون وفي الحاصل هذا احد  
سببها من الاصل غير الشهادة بمعنى الانسلاص ولا ضم الدون الا في  
قوفها حفظه على الشهادين ولما تشبه بالاعتبار سقط اعتبار العدد في شرط  
وسمي معتبرا لاعتبارها كما في رواية الاعيان ولو اريد بكفي والمسي والذات لحوط  
لرناك الطمانينة ولا اعتبارها بالشهادات شرط في الحجة والاسلام ولعظم  
الشهادة وهذا لا محض من محسن البصيرة فلهذا شرط في الشهادة ولم يذكر  
في الكتاب انه لو شهد بك رجلان قال ما حانها ما معنى نظري اليها والحوط  
انه لا يمنع قبول الشهادة لو كان عدلا في مثل هذا الموضع والصحيح انه لا شرط  
العدد لان شهادة الرجل اقوى من شهادة المرأة فادان يشهد المشهود بها  
شهادة امرأه واحدة فبشهادة رجل واحد ارجح وقد قال بعض اصحابنا رحمه الله  
وان قال بغير النظر فبشهادة في ذلك كما في الزنى فاستدلوا عليه بقول النبي صلى  
عليه وسلم لا يثبت الا بشهادة رجلين او رجل وامرأة على الولاية له المأمن  
منهاك جبل طاهر ولا فراسخ فامر والافراد الزرع بل جبل ثم في مسلما او است  
العبء بحمل الواحد في حوسم الدعوى بالانفاق فان اقر اللعب برؤيته  
ما قرانه وان اكر ان كانت المدة محتمل الحدوت قال لقول قول النافع والاراد  
حتى ثبت للمصري بالسنة فام اللعب ومن التمس وان كانت المدة مائة لا  
كحمل الحدوت فكذلك لا يرد بقول المرأة الواحد لان هذه المرأة يمكن ان يوقف  
عليها الامر حجة النساء ولا يصدق قولها فيها وما ثبت في المأمن سدر وقال في  
نعمه الله على ما س قول الى حنفية لا وعلى ما س قولها يرد وهو رواية محمد بن عبد الله



في النواحي فانه قال شهاكه الشا حجه الرد وان كان بعد الفسخ بها على لم عند  
الى حنفه بعد الله شهاكه الشا حجه وما لا اطلاع عليه الرجال ولا يتعدى الى ما اطلاع  
الا ضرور والضرور هنا فلا يظهر اللعب بها وتبين في حوال الرد ولهذا لا يتعدى  
شهاكه القائل الى الحكم الاستدلال والارز غنده وهذا لان شهاكه شر حجه ضعفه  
فلا يفصل الحكم بها ما لم يتايد بمورد وذلك نكول البائع نسحق حجة لولا انضم  
نكوله الى شهاكه من بيع السبع وعراي يوسف بعد الله انه يقضي الرد يقولون  
لان شهاكه من مما لا اطلاع عليه شهاكه الرجال فيما يطالعون عليه وبما شهاكه  
ادانست النكاح يقولون بعد معنى السنة فانه يفرق بينهما وغير محمد بعد الله  
ان كان مخصوصه قبل القبض يفسخ السبع بمول الشا وان كان بعد القبض لا يفسخ  
لان الحاجة الى فعل الصانع من المشرى الى البائع وشهاكه الشا في ذلك ليس حجة  
تامة ولا للعقد بل السبع ضعيف فجاز ان يفسخ حجة ضعفه كمالا ما بعد القبض  
وكذا في العيب لان شهاكه من ما يدرت بمورد وهو الاصل وهو رواية عن يوسف  
بعد الله رولته الحضاف وغير محمد بعد الله انه لا يفسخ يقولون لا قبل القبض ولا بعد  
لانه سبب عقد فلا يستعملون كل الاقوال وعراي يوسف بعد الله انه قال انما مخصوصه  
بشهاكه من ولا اردتها ان المسع في ضمان المشرى فلا يفعل الصانع شهاكه من وعنه  
ان العيب لو كان مما لا يحدث في السبع يقولون لان العيب يستشهاكه من وقد  
علمنا نون العيب في يد البائع فافسخ لا يستعملون وارا الحكم بنيت حكم العقد  
وروي الحسن بن حنفه بعد الله انه رد شهاكه النساء فيما لا اطلاع عليه  
الرجال ونوع مخرج كذا يعرفه الا الاطباء وفي هذا الوجه يرى القاضي امد البصر  
بذلك والواحد يكتفي بسماع الدعوى والاشان يعطى ولا بد من العداله والاسلام  
ثم ينظر ان كانت ملكة محتمل حدوث العيب بها فالقول بمول البائع ولا مرد حتى  
ثبت المشرى العيب ومما يكتفي بها بالنسبة او نكول البائع وان كان الاحتمال  
الحدوث لا مرد يقول الواحد ولكن نبال البائع هل كان عندك فان قال نعم شرر  
وان قال لا لا تزد الا المشرى انكول البائع وان شهد اشان وقال العيب  
موصوفه فاما لا مومما لا يحدث في مثل هذه المدة حكم الرد لقولها الا ان يدعى

٢٢٠

البائع الرضى وفي المسقى اذا استرى حاربه ثم ادعى انها حتى خلف  
البائع فان خلف الرد وان لم يكن نكوله لانه لا ينظر اليها الرجال والنساء  
فبعد الدعوى والا نكار لم يشرطها معرفة فبما العيب في الحال لمكان  
التعذر وانما يشرط عند الامكان لانه ادعى شيئا وصدق عوله علامة  
فبعد وجوه العلامة كما لو ادعى الارش او الفضا ص يقطع اليد بشرط  
رويته والشروط انما يعتبر بقدر الامكان لا ترى ان في دعوى الموقوف  
بشرط الصانع الى مجلس القاضي ليس له المدعى الشهود ولا بشرط  
ذلك في العقار وما لا تنك وكذا لو ادعى العيب بعد موت العبد صار الى  
الدعوى والا نكار لم يشرط الروية والان به نكول العقد موجه ان الذكر مع  
الانثى مسمى لوم حنان محملان معتد المسمى ولهذا لو استرى حقا  
على انه ذكر فادعى انثى لا يفسد العقد وكان المشرى منكر ان العقد العقد  
في هذا المحل لانه خلف البائع ان يرضوه الدعوى ودعوى العيب والعقد  
مفسد فوجه مخرج حجه الدعوى والا نكار يفسد البائع اما في ملسا بولما  
على انعقاد العقد المسمى يدعى الفسخ نسب قائم بالذات فلا يدرى ظهور  
لبعض الدعوى ونوع مخرج مما لا يعرف بانه فانه في الحال وانما يوجد ذلك  
في بعض العايس كالحون والسرقه والا نكار والبول في العراش وفي هذه  
النوع لا نبال القاضي البائع ان يشرط العيب في الحال مخرج الدعوى وانما ساله  
لو اصرح دعوى المشرى وانما اصرح دعوى له ادعى له هذه العيوب كانت في  
يد البائع وقد وجد في هذه ايضا الا ان يكون له ادعى له فخرج يد البائع  
وقد خرج يدي وانما يكون في هذه بالنسبة يلمى لبول البائع وبما عداه يعني  
ان يدعى به كان في يد البائع وقد وجد في يدي والحاله صحه لاما في الصنف  
بان كان في يد البائع في حاله الصغر وفي هذه في حاله الكبر لا يصرح الدعوى والعرق  
ان سبب الحون في الحالين متحد وهو انه في المدعى مسمى العيب لانه لو لم يكن  
ملكا مازول وللمعاودة يد على انقام ولما قال محمد بعد الله في الحامع الصغر  
والحون عيب ابدل بهذا اللفظ استدلال بعض صاحبنا وما لو ادعى عند البائع



كان المشتري لم يردده وان لم يعاوده عنده الا ان الاصح انه ليس حق  
الرد الا بالمعاودة عند المشتري لان الله تعالى قادر على تزيينه فليس  
صرون وجوده من نفاقه نصر عليه في سوع الاصل والحامع الكبير  
وما قال في الحامع الصغير انه اذ اجر عند البائع في صغره ورأى ثم حدث ذلك  
عند المشتري بعد ما بلغ فهو الاول الحاد السبب وسونساد الدماغ وانحاز  
العيب ما حاد سببه اما الاناق في حاله الصغير فله التمسر مما لحقه من العار والفرار  
من التعليم والعمل وبعد البلوغ حث في الاعتقاد وسوا الاحتيار ولذلك  
السرقه فكان الثاني غير الاول والبول في الفرائض ان قال عند البائع وهو  
رباعي او حاسي ثم قال عند المشتري في الصغر رده وان قال عنده بعد البلوغ لا  
رده والبول في الفرائض قبل ذلك ليس بعيب حتى لو قال عند البائع وهو  
ثلاثي وقال عند المشتري في صغره لا يردده لان العيب ما وجب نقصان  
الماله ونقصه التحار عيبا البول في الصغر جدا لا تعد عيبا ومن الرباعي  
بعد عيبا والبول في حاله الصغير لصغر الثمانية وبعد البلوغ لدا في الساطر  
فما لم يخذل الحال لا يخذل السبب وما لم يخذل السبب لا يست العيب فاذا اوضح  
دعوى المشتري بان كان الشري في حاله الصغير ويرد الرد في حاله الصغير  
او كانا في حاله الكبر لا سال القاضي البائع ما لم يرد المشتري السنة انه بال  
او اتق عنده فاذا اقام سال البائع مدك كان غدره فان اقر رده عليه الا اذا  
ادعى الرضى او الاراء وذكر الصدر ان شهد بعد الله وادعى الدعوى سال  
البائع فلو لم يرد في الفناوى الصغرى فام العيب في الحال شرط صحة الدعوى  
يعنى لا يحلف البائع للرد من التثايت مذويه اما صحح في حق سوال البائع  
فانه لو ادعى انه وحده مع عيبا بعد موحد في يد البائع وهو قائم في الحال  
فقبل القاضي منه شهود ذلك ونسال البائع فان اقر بفساده في الحال يثبت  
انه اتق عند البائع بعد ما بلغ قبل شمله ان كان الشري بعد البلوغ وان كان  
قبله نعم السنة انه اتق عنده فان اقام رده عليه الا اذا ادعى الرضى او الاراء  
وان لم يكن له يثبت بخلف البائع على التثايت على الوجه الذي ذكرنا لانه على

فعله وهو السليم الذي يردده ويحلف في الجنون بعد باعه كسمله وما خر قط  
لما سألته واحد وفي الاناق والبول يحلف بالله لقد باعه وسلمه لا اوط لما سألته  
انه واحد وفي الاناق والبول يحلف بالله لقد باعه وما اتق في سرق والا مال في  
الفرائض مدبلغ مبلغ الرجال الا ان يكون الشري والرد في حاله الصغير يحلف  
لقد باعه وسلمه وما اتق عندك وان لم يكن المشتري منه على العيب الحال وارا د  
استحل او البائع على علمه ما به هذا العيب الحال عدا في يوسف ومحمد نعم الله  
يحلف بالله ما يعلم ان هذا العبد حر لو سرق او اتق او بال عبد المصري فاحلف  
بلاي عليه وان كل بيت العيب في حو الخصومه يثبت حلف الرد على التثايت  
ولم يذكر قول الى حنفه نعمه الله ولصلى المسيح على قوله منهم من قال يحلف عند  
انصا وانما لم يذكر محمد بن عبد الله قوله الا ان قوله كالحلف قولها كلك لانه لم يحفظ قوله  
ومنهم من قال لا يحلف عنده وهو الاصح وهكذا ذكر في كتاب الترمذي وكتاب  
الاصحاف اصله من لوعى على لوعى ما لا مالوك له او الوصاية او الوراءه وهو منكر  
الوكاله او الوصاية او الوراءه لا يحلف على الوكاله وعنهما عند الى حنفه  
نعمه الله وعندهما يستحلف على العلم بالله ما يعلم انه وكل فلان لهما انه ادعى  
على البائع معنى لو اقر به يلزمه فاداك يحلف كما في سائر الدعوى لكن يحلف  
علم العلم لانه على فعل العيب ولا يثبت حنفه نعمه الله ان التمس شرعت لفصل الخصوم  
لا الاتاها وفي الاستحلاف بينا اثنا والخصومه لانه لو وكل الاستقطع والخصومه  
لم يحلف من لوعى ولا كلك سائر الخصومات والدعوى وما لم يحلف منها الا سوا  
التمس على التثايت وكان في ان الخصومه وما قال الا انه لوعى عليه معنى لو اقر به  
يلزمه فاداك يحلف فلما نعم لواعى الدعوى وانما يصح لواعى ان خصما الا ان  
الدعوى من غير الخصم لا يسمع وانما يكون خصما لواعى العيب الحال وان لم يثبت  
وبعض المسافرين من ساجد نعمه الله بالوفاي الجنون ان شرط عوده عند المشتري  
لنعمه الخصومه لان ارد ذلك الذي كان قائمه فالجنون بعد اقلاعه يعقب  
انرا نظر ذلك في حاله نعمه الله ولكن يكفي لوعى الخصومه بخلاف الاناق والشرقة  
والبول فانه ليس لما كان انرا في العسر فلا بد من عوده عند المشتري لوعى الخصومه



ولو ان شئى جارية فوجد ما لا يحض الا سمع الدعوى بالمدعى سائر نفع المحض  
الامر بالدار او من اجل ان لا يسمع سائر نفعها على ما ذكرنا وان لا يسمع  
الدار بربها الا طبا لان الموضع في معرفة الجدل بول النساء وفي معرفة الدار بول الاطبا  
ومر الباسير قال لا يثبت للجل نفعها الا بالنسبة الى الموضع لا يعرف جملتها  
فكيف يعرف جملتها غير هذا قول من يجوز الا بوجده فان النساء من يعرفون الجدل  
بالعلامة وهو مشهور معروف فاما من هذا كله اذا تصادقا على السمع فان لا يسمع  
على رجل له ما عدا حارة فقال لمرأيتها ما قام المسمى منه على الشر لا يقضى  
بها له فوجدتها عبا فادار الرد به فقام البائع النسبة اليه يرى الله من كل عيب  
لم يسل نسبه للنساء فوضوفا كذا في نفعه الله في لغيره انما يسمع لمرئيه لغيره  
نعم الله اما على قول لى يوسف يسل كما لو دعى على لغيره لافعالا كان لك  
على شئ اوليس لك على شئ اول دعى سراع على رجل وقال ردوا لى  
انع اول الباع سائر او لم يحضر سائر ثم اقام المدعى النسبة على الباع لولا ان  
اول اقام الباع النسبة له رد عليه اول اقاله السمع يسل نسبه وصحة طاهر الروايات  
ان البائع مساقض ان البراءة عن العيب بعد تصدق العقد عينا السلالة  
الى غيرها وبغيره العقد بدور العقد استصوب في غير التوفيق فلم التام  
خلافا من له الدين ان التوفيق ممكن فان الرجل يدقضي بحق ومضى باطل  
دفعنا للظلم الا يرى له فقال مضى بحق ومضى باطل وصالحه مردك على ما سألته  
لم يكن عليه ثم مضى في كمال المال فوجد صورة الباع او اراه من ذكره لا ينافي قوله  
ليس لك على سائر النسبة على المدعى في الحال بول ليس لك على شئ الا في حصة او لانك برائتي  
وكذا في حصة السمع في قوله لا يسمع سائر النسبة تاول الحال وكما قال السمع منها لا يسل  
ردود على فلم يحسم الباع فوضوفا لا يثبت السمع وفي قوله لم يحضر سائر  
ممكن من دعوى الدار مع اصراره على الكلام الاول ان يقول لم يحضر سائر ولكنه  
لوعى هذه الدار من مبداله فزدها على ما لا يحسم الباع فوضوفا لا يثبت السمع ولكنه  
الا فانه التوفيق ممكن ان يشرى بركله او بورتة ثم اقاله مع ما هنا خلافا على ما ذكرنا  
رجل الشريكة وقبضها فادعى لغيرها زوجها فقال البائع قد كان لها عهدي زوج

120  
وطبقها طلاقا ما بنا قبل السمع او كان الطلاق رجعا او انقضت عدتها قبل السمع  
او ما سعتها ثم بعتها منك وكذا في المسمى في الموت او الطلاق فالقول بول البائع  
ولا يسمع عليه اما القول بوله لانه لم يقر بالمكاح ونسب السمع لوالته لم يسل  
ولو انكر المكاح اصلا كان القول بوله فادانكر ونسب السمع او انتم كنتم كان القول  
قوله ايضا ولانه منكر حو الرد فان قيل لما نسب المكاح باقراره قبل السمع ثبت  
ونسب السمع لانما ثبت بدوم حتى يعرف دليل الزوال والرد والانسب يقول البائع  
وصدق صار كما لو اقر بالزوج ونسب السمع لوالته لم يسل لوعى زواله فانه لا يصدق  
بسل له نعم ما ثبت بدوم لكن لا دليل منفي وكان الباع محملا فلا يصح الحكم جازم  
والرد حكم جازم وهذا لان غير البات لا نسب العمل والبات لا يزيل العمل  
بخلافه فالواقف بالمكاح ونسب السمع او الباع لم يسل لما نسب المكاح في هذه الحالة  
سائر السمع عنده ونسب له حو الرد فبالعمل للردول وهو له لا يسمع عليه يعنى  
بمن الرد ما يسمع ما عدا ما عدا هذا العيب المحال لما التمس الى سائر الباع على العلم  
لنوعه لخصومه فعل العمل الذي ذكرنا ولد الوال كان لها زوج وهو لا يسل  
العاب وطلبتها طلاقا ما بنا ليس له حو الرد حتى يحضر العايب فان حضر وصدق  
البائع في الطلاق فلا يسل الجواب وكذا لو انكر المكاح اصلا لعدم بون العيب  
وان اقر بالمكاح ولا يسل الطلاق فالقول بوله لانهم تصادقوا على المكاح ثم البائع  
مدعى عليه الطلاق وهو منكر والمسمى ليس بربها لكون الباع جعل اقرار البائع  
منا موقوفا على صدق العايب وور المسئلة الاولى لان المعركة في المسئلة الاولى  
محمول وفي المسئلة معلوم صدق في المسئلة ويوقف على الصدق ولم يسمع في الاولى  
فاذا صدق البائع لا يسل المكاح وان كان فقدر ان الباع قد صدق فزال العيب  
وان كذب في المكاح فسقى العيب فان قيل البائع اقر بكون المكاح لا ينفاه  
فكان ينافي محملا فوجب ان لا يثبت له حو الرد بسل له نعم لكن حو الرد بالعمل  
لا يسل فسقى له ولانه الاستماع منها مع العمل مسنون هذه المسئلة في حق  
المسمى من مسئلة البضع متفق فثبت له حو الرد لهذا خلافا لما لا كان للبائع  
محمولا لان بقاء المكاح محتمل وليس الاصد والله الاستماع لم يثبت حو المسمى من مسئلة



الضع فان قيل كذا الامه هنا مستصحب للمشتري البائع فان البائع وان امر  
بالبكاح بعد البيع لا يستلزم كذا في حو المشتري الا صدقة وكان يثبت السحب  
مضافا الى المشتري فوجهه لا يتم بل هو كذا في الحواسر فوجهه ان  
الاقرار بصدقه البائع والصدقة بعد المشتري والصدقة موكدة للاقرار وصفه له  
فانه لو كذبه بطل الاقرار والصدقة في بيع الاقرار على السطالان مكان موكدة او الحكم بعد  
الباكدها فوجهه الى ابطال الاقرار الى الموكدة لا يرى انه لو اقر بطلان امره في ثاب  
ماض وانما عدها فان كذبه في الحال وسعى العده والسفك والسكنى وله صدقة  
سنة الاستناد ولا ينفقه لها ولا سكنى ويحل لها الزوج بزوج اخر ويحل له الزوج باخرا  
والسالى له مضطر في الصدقة لانه لو لم يصدق البائع لا يستلزم العيب ولما علم انها موكدة  
فلان لا يقدر على الاستمتاع بها ولا يقدر على الرد فكذلك البائع وكان مضطرا في  
الصدقة والبائع غير مضطر في الاقرار فيضا والعيب الى الاقرار الى الصدقة  
مذ لك على طلاق امراته فعلى البذلقة معة ومعلقة في معة بصد الزوج فان  
للاضافة اليه ولو قال البائع كان لها زوج يوم بطلها فلم يرضى بطلها او ما  
عنها او قال بضمها لم يطلها او ما بضمها وانكر المشتري فالتقول قوله وله الرد الى  
غير البائع البينة على ما ادعى والطلاق او المهر لانه انما يثبت حو الردم لا على  
الرد والى ولا يصدق ويحل للمشتري على العلم وان لم يكن له بينة الا بحلف على فعل العبر  
فان نكل الرد واخلف له الرد وان كان لها زوج معروضة في المشتري فادعى ان  
الزوج الذي كان عند البائع وقال البائع الزوج الذي كان عندي عيب وقد طلقها طلاقا  
مانا او ما بضمها فالتقول قول البائع لان البائع ابر بزوج منهم فكان العيب اليه  
والذي عيب ليس بقائم فلا يثبت حو الرد فان قيل هما انقضا على ثبوت حو الرد  
لمشتري وان اختلفا في الزوج لانهما نفاذا على قيام البكاح وقت البيع وانه سبب للرد  
كما في المسئلة الاولى وكما لو اقر بالفرض وقال المقر له من بيع وجهه لا ينفذاتها  
عليه مع كذب كل واحد منهما صاحبة البينة فله ما انقضا على ثبوت حو الرد  
لمشتري لان امره البائع بطل سكره لمشتري وبراءة عيبه سكره فزال ذلك العيب  
الذي له عاه المشتري لم يثبت فكذلك البائع فلم ينفذ على حو الرد كذا في المسئلة الاولى

لان به انقضا على عيب ولصد وقت البيع وكان القول قول من انكر زواله بعد ذلك  
ويحلف الدبر لانهما انقضا على عيب وصوب الالف في زمته الا انها اختلفا في الجهة  
منها ما انقضا على ثبوت حو الرد في الحال كذا في الوباغ نوما مرصلا قال يعقل  
منه الثوب وبه حرق في المشتري بحرق وقال يعنى رده له وقال البائع ليس هذا  
الذي اقررت كذبه وهذا حدث عندك ولم يكن في البور عنه لم يصدق البائع لان  
الطامه بده لان الحرق المعهود في الثوب لا ينعقد بحسب الاسبق له اير لانه اما ان يحاط او رفا  
وايهما يكون طامه افاد المرء في الثوب خرقا طامه او لا حرق سوى ما عيشه المشتري  
عرفنا ان امره البائع هو الذي عيشه المشتري فكان له ان يرد له اما في مسئلة الادبيل  
عاصد والمشتري ولا يرد وطامه مسئلة من الثوب ان لو كان الثوب حرقا غير ذلك  
فقال يعقل وهذا لم يكن الغرض فان القول فيه قول البائع لان سانه فطامه لم يطل  
كلامة فان امر الحرق في الثوب الذي عيشه سوى ما اراد المشتري بده حرقا حرج به  
غير عدها اقران مع دعوى المشتري للحرق الثاني والبائع منكر له فالتقول قوله  
ولو قال البائع في المسئلة الاولى كان هذا الحرق صغيرا او لا فله ما تقول قوله ايضا انه امره  
باصد الحرق لا ينعقدان فالقدر الذي له عاه المشتري لم يثبت من البائع اقراره وكان  
القول قول البائع لان كان ولو قال بعبه هذا العبد وبه فوجهه مما جاء المشتري بده  
فقال البائع قد برأ من كذا العيب وهذه عنينا فانقول قوله لان العيب برفل بحسب الاسبق  
لها ان بعد البراءة لم يكن من ضرره اقرار البائع كون بين العيب التي عيشها المشتري  
موصولة عنده وكذا ان سمي البائع نوعا من العيوب صدق او لا صدق وهذا عن  
له ان كان مما هو او يذمها بده ولو اقر انه باعه وهو اقطع الدخا لمشتري وهو اقطع  
الدبر ليس له ان يرد لان اقرار البائع لم يمساول الا بدله فلا يرد عيبه فارجع  
العيب بعد ان حلف البائع ما باع وهو لذلك يستند بحمد الله لمسئلة الكتاب فقال  
المشتري انه لو باع عبدا ومعه لمشتري فما عدهم لا على له باعه وهو اقطع احدى  
العينين وصدقه البائع وقال وهذا الباطن عندك فله الموت وانكره المشتري فالتقول  
قول المشتري ووجهه عليه بصف الثمر لانهما انقضا على ثبوت حو الرد لمشتري وبما لم يثبت  
وقت البيع لم لا على زواله والثابت الاول العمل والقول قول المشتري ولو قال البائع صدق



وكما ينعى عنه المني بضا فاعرف الساض قبل الموت واصبغ البسري عند كل احوال  
المسري كان البياض بالعين البسري كان القول قول البائع لان الذي اقره بطل منكر  
المسري وما ادعاه المسري الاست لا مكان وان كان البياض عسالة ذلك صا الروح  
وان كان في الجملة عسالة الاله اختلف الحكم باختلاف البائع والمسري ولو قال المسري  
ما سوعناه بضا وان بضا كان عندك وامر البائع ان الساض كان اليه الاله اربع  
وايضا البسري فالقول قول المسري ويرجع نصف الثمن اليها انفا على باصر  
المني بعد العقد لم يبيع البائع يدعي الزوال فلا تصدق له في بيعه نصف الثمن واما  
البسري فلم يثبت عندها البائع والمسري يدعي ذلك والبائع منكرو فقول القول  
قوله ولان كل واحد منهما مدعي ومدعي عليه اما البائع فلا مدعي روال الساض اليه  
واكثر الساض في البسري والبسري ادعي الساض في البسري وانكر روال الساض اليه  
فان قام البائع السنة لا تبي عليه لام طهر روال البياض غير اليه في القول في ساض البسري  
قوله مع بمسنة وان قام المسري السنة لا تبي عليه معسنة البسري جميعا لانه طهر  
الساض في البسري والقول في عدم روال الساض عن المني قوله وان (فاما محققا) السنة  
فالمسري يرجع مقتضى البسري لان روال الساض غير اليه طهر سنة البائع وبماض  
البسري طهر سنة المسري وان لم يطر لها سنة بخلاف لما ذكرنا ان كل واحد منهما  
مدعي ومدعي عليه فعد ذلك المسألة على اربعة اوجه اما ان حلف البائع وكل المسري  
او حلف المسري وكل البائع او حلفا او كلا مع الوجه الاول لا يحل على البائع ان  
لما حلف هو لم يطر الساض في البسري ولما حلف المسري طهر الروال في المني وفي  
الوجه الثاني يرجع المسري مقتضى البسري لانه لما حلف لم يطر الروال في المني ولما حلف  
البائع فعد طهر الساض في البسري واما لو حلفا يرجع المسري عليه مقتضى المني  
لانه لما حلف البائع لم يطر الساض في البسري ولما حلف المسري لم يطر الروال في المني  
ولو كلا يرجع عليه مقتضى البسري لانه لما تكلى البائع طهر البياض في البسري ولما حلف  
المسري لم يطر الروال في المني ولو كان العقد قايما وعنه البسري سا صا فادعي  
المسري انه باعه والساض بها فحلف البائع حلفا والمني بضا فالقول قول البائع  
لان اقرب البائع ليس بعام وما هو القايمة بالبائع منكرو صوته في ذلك ولو كان المسري

درا العبد وهو لا يعلم بالعب ممران منه ثم ادعى المسري انه باعه وهو باصر  
لصد في العيدين فقال البائع صدقت وقد ذهب الساض واصبغ الفول عندك انا وضع  
المسألة في الدين لانه منع الروا كالهلاك وهو كذا الا باق حتى لا يمكن له منظر اليه ويعود الصادق  
منهما لم يحوار لم يصب الساض في المسري عن الساض ما في العسرة هو الله لا في البياض  
ما صدق في العسرة منهما فان السان الله فان قال هو باعه في وقال البائع كان بها وقد ارفع  
فالتقول قول المسري ويرجع نصف الثمن اليها انفا على البائع والساض يدعي الزوال  
والمسري ينكر وان قال المسري هو بالبسري وقال البائع كان اليه فالقول قول  
البائع كان باحدهما مذهب وصدت بالقر فالقول قول المسري ويرجع نصف الثمن  
هي المسري بخلاف بالله ما تعلم به ذهب لان المسري لما ادعى الساض بالعسرة فقد  
صدق البائع في اقراره بالعب وقد نذر بالروا سب الروا مع عليه نصف الثمن  
لان العسرة من الاله في نصفه فان رجع البائع من الروا في اصدى عليه صححه فقال البائع  
منى الي كان بها الساض فالقول قوله مع عنه ويرجع على المسري بما اعطاه من نصف  
الثمن لان البائع امر ان العجب كان باصدى العسرة منها وكان القول في السان قوله  
فما داس طهر لم يطر الساض باحد منه نصف الثمن بعد روال الساض غير العسرة وكان  
احدا بعد حق فله ان يستوفيه لانه طهر صدق معاليه في الروال استفاه لظاهره له  
الا ان لو قال في الاستدراك وكان اليه وقد رال بصدق حتى طهر العبد والمني  
مخلفه كان القول قوله فكل ذلك لا يثبت بعد ظهور العبد في اقراره المصوب وليس  
لا في المسري انه استتر به هذا الغيب وهو عسرة حدث منه وحج البائع ذلك  
واقراره باعه وبه عيب لم يسمه لم يثبت هذا الاقرار في لان المسري مدعوه  
عسا معسنة بصره باله عما سواه والبائع ما اقر بذلك العيب وانما اقر بعيب  
منكر والمسكر غير المعين فاذا المنكر اقر له لم يسمع دعوى المسري بالروا عيب  
محد منه والبائع منكر لذلك فالقول قوله مع عنه ولو كان البائع اقرارا فاحدهما  
قد هما فحجدهم العسرة كان المسري ان يرد على المقر نصفه دون العسرة لان كل واحد منهما  
بائع لنصفه واقرار المقر حجه عليه دون سبكه رحب البسري امة ونفقه بام للغي  
انها رزجا غابا واما ما رتبته على البائع وعرف السجود الزرع او لم يعرفوا



لم يصل منه حتى يحضر الذوق الا ان اتت الكفا على الغائب فضا على الغائب فلا يتصل  
 من غيرهم طرعا القاصي او صار له بعد الله وقال يجب ان يتصل الا ان كان خاضعا للغائب  
 الا ان المتصل لا يعلو على الحاضر الروي بالعباس الكفا ولا يملكه لاسان هذا الحق على  
 الخاص لا اناسات الكفا على الغائب الا ان الكفا سببه مكان الكفا سببه حقته والحاضر  
 حصه في حوالكم وهو الروي بالعباس مستصحبهما في حوسبه وهو الكفا فيقولون انكار  
 انكار الحاضر معام انكار الغائب وكما لو ادعى على الحاضر سبب الشئ من الغائب  
 وكما في الكفا له لا ان العا والظاهر السنة ان له على الغائب التفرع وان هذا كذا غنة  
 بامر والجواب نعم لو ادعى على الحاضر حكما مضمونا لاسان لا يملك لاسان لا اناسات  
 انسب على الغائب الا ان الحكم باع لسبب مرجح الوجوه لكن السبب باع الحكم المقصود  
 مرجح العرض اذا انتصب خصما في الحكم المقصود مستصحبهما في حوالسبب  
 والروى بالعباس ليس حكم مقصود بالكفا وانما هو امر زائد فلا يصب الحاضر خصما  
 عن الغائب في حوال الكفا الا ان الكفا ليس مع هذا الحكم الذي يدعيه الحاضر من العرض  
 محلا والشئ الا ان يتصل بالغائب مع لما يتصل بالحاضر وانه سبب الحكم وصفا فمض  
 الغائب معضا عليه والكفا لا يصلح معا لما يعلو بالحاضر لانه عقد مقصود بالحكامه  
 والعقد المقصود لا يصلح تعا لغيره من صفوق عقد لغير محلا ولا كفا لانه ان انصا بالذين  
 على الحاضر من انصا بالذين على الغائب اما هذا انصا بالكفا للغائب لكونه فضا  
 بالكفا الحاضر ولكن يكون له على الحاضر حوال الروي لا غير ومحلا في السنة على الاعيان في  
 العرف والسماع ان انصا بالحكمه صاعا على الناس كما لا يرى لغير القاضى لوقضى بعبه  
 ثم ان له يصل لغيره السنة انه عقد لا يصل بنت ان هذا انصا على الحاضر ايضا ولا ان  
 الكفا لهما بعد عسا ووصف حوال الروي باعتبار دوامه والدوام لا يتصل بحكم الحكم  
 وقد مر هذا في الكفا قال بالاصل ان انت لو كان تحت الحاضر امره الغائب انك  
 اوفد الكفا ويدور من من ولو قام السنة على اقرار الباع ان لها زوجا معروفا و  
 مجهولا حازت الشهان وورثت الامه مع من المسمى ما تعلم الروح طلقها بامان ولا مانع  
 عنها الا ان انصا نفع على الباع ما مران وهو معلوم وهو خصم في حوائت ان الاقرار وسبب  
 اقراره بالكفا وفي اقراره بالكفا اقراره بشئ حوال الروي لغيره من هذا الاقرار

حجه في حوال المقتر خاصه والعاضى لا يعنى بالكفا وانما يعنى باقراره بذلك وهذا  
 امر مقصود على المقتر ما يلزمه من حكمه الذي يلزمه من صريح القضاء عليه ولله اعلم  
**باب** الفصل في السع وعنه والرهان فيه  
 اصل الباب ان الفصلين ادا حاسا تناوبا واد انفا من ينوب الا على غير الاذنى  
 والا سوت الاذنى عن الاعلى والنفس الذي يحاز الفصل المستحق حجة الشئ مع  
 الفصل الذي يوجب لوز المتعوض مضمونا سنة وهو الفقه لفصل الفصل مستنوب  
 عن فصل الشئ حتى لو عكس قبل الفصل وسبب التمكن منه يملك من مال المتعوض  
 وكل فصل لا يوجب على القاضى ضمان المتعوض لفصل التوقع والعاره او يوجب ضمان  
 لكن لا يوجب ضمان المتعوض سنة لفصل الرهن الا ينوب عن فصل الشئ لكن ينوب  
 عن فصل التهمه وكذا كل فصل هو فصل ضمان او فصل امانة ينوب عن فصل التهمه  
 الا ان التي انما ينوب عن غيره ويضمنه اذا كان مثله او فوقه لانه وحده الفصل  
 الحجاج الله اما الانوب عما هو فوقه لا تفعل لم ينص الحجاج الله ونص الشئ من فصل  
 لفصل مضمون سنة كالنفس في العصب وقولا بفصل لفصل لاشك في ان المتعوض  
 بقصد لفصل لا العزم وقولا بمضمون سنة لان الموعد الاصل في السع هو القدر  
 وقيمته معناه ونفس الشئ معناه بمعنى قولنا بمضمون سنة اي بقيمته وانما دللنا  
 ذلك لان الاصل هو صور المساوى رعا له الحاسب والمساوى هو القدر وانما صار  
 الى التمر بعد صيحه الرضاه منها سرعا لان صور المساوى بالنظر لهما فاذا اترضا  
 على شئ كان نظرهما في صور ذلك يحصل الغرضهما ومقصودهما ولهذا كانت  
 الولعه في العقد العاسد هو الفقه حكما للعقد لا لفصل وكذا في المتعوض على سوم  
 الشئ والمعتوض حكم السبع الذي فيه الحبان للبايع فعلم ان ضمان الاصل في  
 السع هو القدر كما ان الموعد الاصل في الكفا هو المثل وانما صار الى المسمى عند  
 صحة السمته لذلك هنا ولذا لو استمر عدا حازه فقطر العبد وهكذا في هذه  
 ما ان كان له قبل التملك مضمون عليه فمده العبد وهذا هو ضمان العصب وكذا لفصل  
 الشئ بقصد مكل المتصرف اذا كان المسع مفعولا وبذلك مكل الرقة فكل فصل هو مثله  
 او فوقه ينوب عنه وفصل العصب مثله بل فوقه لانه يوجب ضمان المتعوض وينوب



الملك في الموصوفين فادابا منه فقد عدت العقد العوض الذي اوصد العقد فظل  
 في ضمانه لان المعنى من العقد العوض هو البدل المتضمن في السامه مرضان الى ضمان وقد عتق  
 ذلك سواء كان المبيع محصيا او لم يكن اما مضمون الوفاء لا يوجد ضمان الموصوفين ولا  
 عند الملك في الموصوفين ولا هو مضمون لغيره فلم يملكه ولا يورث عنه لكن يتوجب عرض  
 القيد لان مضمون القيد لا يوجد ضمان الموصوفين وكان هذا القيد مضمونا عنه ولا يخال  
 ان ينص الموصوفين له لغيره ومضمون الوفاء هو العرض ومضمون لغيره اوصي فوجب ان  
 لا يورث بدلا من الوفاء عنه لانا نقول مضمون الموصوفين له ليس لغيره لانه لم يضمن ذلك لان  
 اليه لا ينفذ الملك فله القبض وكان انشا القبض واراد على ملك الوفاء ثم لصير  
 ما نصه لغيره كمالا او البيع لانه بهذا الملك لغيره فكان انشا القبض واراد على ملكه  
 ولذا كان المشتري حرا للمبيع على التليم وليس للموصوفين له جبر الوفاء على التليم  
 دل عليه ما ذكر في الركايات لو باع دارا فباعها مبيع مع المبيع من رجل وسلمها الى  
 المشتري فلم يحول المشتري المبيع حتى يهلك المبيع فله ان يضمن ان يضمن  
 المبيع وليس له ان يضمن المشتري ولو وبيعها من رجل وملكه بحالها فالمبيع يحول الى المشتري  
 ان يضمن الوفاء وان يضمن الموصوفين له لان المشتري يضمنه ان يضمنه  
 ولم يوصد منه النقل والتحويل اما الموصوفين له يضمنه لان ملكه وملك الوفاء على  
 المبيع كما ينفذ اياه فله تحويل الموصوفين له ملكه الصفه ونصير الموصوفين له ملكه  
 من حيث العدم فيضمنه من قبل العوض ولعل الاعدام وفي جعله ناقلا بقدر  
 العدم وان ملكا انما صار ناقلا فصار من صحة القيد من حيث الظاهر والبيع في البدل  
 الله وكذا مضمون الموصوفين لا يورث عرض المشتري لانه اياه او مضمون ضمانه وهو  
 الدين الاسف اذ اعرفنا من افعال محمد بعد الله رجل عصب حارث او انا فقه  
 مصوع ووضع في ماله لغيره فاسره منه ماله وشارف وعده التبرع افترقا  
 ما يبيع حارثا في حاربه فلا يملك وكله في الاثام لوصوه الفصل الذي لعنقر الله صوم  
 الصوف وهو مضمون ضمان وهذا لان القبض انما يحل الله البيع العوض مرضان المبيع  
 الى ضمان المشتري باذنا العوض ضمانه ومع الاستغناء عن مضمونه ما نسا كما لو اشترى  
 وهو لاسف او موضوع على عاقبه بصير قابضا في الحال لذلك ما نسا صاع فله

مر

ان يصد المشتري ضاع من مال المشتري لان حاله اشترى كان يضمن العوض  
 ما باه فاسر عوضه في مضمون المشتري في العقد وهكذا من مال المشتري ولانه لو لم  
 يملك ما يملكه العقد عتق القيد على المشتري عتق العوض مضمون المبيع  
 الى المشتري في البيع بغير البدل ما لو اشترى عتق فله من قبل العوض سمي  
 البيع بغير القيد على العتق وحده المشتري لانه يضمن عتقه شرط عتقه وهذا  
 لا يخبر لان القيد لو وعت لو وعت في رمته ورونته في يده فيصير قابضا ولسقط  
 عنه ولو انني العقد بغير القيد وسقط القيد عنه بصير مضمونا قابضا  
 للمبيع فلا فائدة في القول بالاستفاضة فان نزل البيع انما سمي على القيد اذ ا  
 وعت القيد بعد البيع كما في ملك الموصوفين اما اذا وعت قبل البيع لاسي  
 البيع بغيرها كما في الامايع الموصوفين من غير العايب والعايب مضمون للمالك  
 حتى يجوز البيع ثم يهلك المبيع في يده العايب فانه ينطل البيع وان يفتق القيد  
 وكذا الوكيل في البيع بالبدل او باع بغيره وسلم وهكذا في المشتري يملك  
 بالبيع وحده المالك من يضمن الوكيل او المشتري ولو ضمن الموصوفين رجوع الوكيل  
 على المشتري كما في حرج العايب على العايب منه ولا ينفذ البيع قلنا انه انما لا  
 سمي البيع على القيد لان القيد وعت على العايب مسددا الى وقت العوض  
 وكان في القيد ولعله وقد البيع وهو من يكون يملك الدين موعده من عليه الدين  
 ولانه لا يحون ولا ان يمد حصل الا فارق من غير مضمون لان في يده العايب  
 ليس في يده لانه هذا القيد وان كان يضمن ولعله لانه يملك الدين موعده من عليه الدين  
 ولانه حارث وهذا حصل القبض لان رمته في يده ولا ان يمد ليعني العقد ملكها العايب  
 من وقت القبض وانه ساق على البيع وان يضمن البيع بعد على ملك العايب  
 الا على ملك المبيع وهذا هو الجواب عن الوكيل لانه انما رضي برؤا ملك الوكيل  
 الى المشتري بذلك التبرع فلو لم ينفذ العقد عليه وهو رضى به وهذا الجواب  
 على تقدير التبرع لم يثبت الدين للوكيل من وقت البيع اما لو قلنا يثبت  
 للملك من وقت التبرع لانه هو الموصوفين للضمان لا البيع فان بيع مال العوض لا يوجب  
 لضمانه كان ملك الوكيل متاخرا عن البيع وكان يضمن ذلك العقد على الوكيل



تسدد العقد بملك من غير السبع وانه لا يجوز وهذا لو قلنا بالسداد لعلنا ننفي  
ملك مقدم محو كالا فاما اذا قبل العقد بعد السبع لانه لو احتار بغير  
العامل بعد السبع موقوفه على ملك البائع فكان الفعل واروا على ملكه  
ولا يكون العقد مسعيا لغيره ولو كان المصداق له فانه لو كان البائع ان يستره  
لاستيفاء الثمن لم يكن له ذلك لان التسليم حكم العقد وقد حصل ما كان  
العقب عن غير البائع فان قبل القبض وان حصل لم يحصل رضى البائع  
فقبض ان يكون له منها كما لو قبض المشتري قبل قبض الثمن بعد قبضه فله  
لم يحصل رضى البائع لانه لما باع من الغاصب مع علمه ان قبض الغصب بايم  
وانه يورث عن غير البائع صا ردا ايضا بعد القبض صار كما سلمها بنته  
ولو كانت ولده في هذه ووضعها في يده ثم استردها ولم يصل اليها حتى  
من مال البائع ووصوله اليها اما شتمها حصة او القرب منها بحيث تقدر على  
احداها لو مدله اليها وتو معنى الخلفه لما ذكرنا ان القبض هو البذل المضر فله  
النافذ ضمان الى ضمان لان قبض الوارثه لما لم ينع عن قبض المشتري فقد  
هلك المبيع قبل القبض فسقط السبع ولو اراد البائع ان يجره منه حتى يبعده  
التميز كان له ذلك لانه اراد قبض السبع لاستيفاء الثمن قبل قبض المشتري ولو  
الى البائع من المشتري قبل القبض للمشتري الى منزله فاحذها بعد علمه وحسبها  
استيفاء الثمن فله ذلك لان المشتري لم يصرفها بعد فكان له ولله الاسترداد  
فان ثبت في يد البائع عهده على البائع وسقط السبع وورث الثمن عن المشتري  
ان كان قبضه والاستيفاء ولو لم يخذها البائع من قبل المشتري ولم ينع للمشتري  
عن القبض حتى رجع المشتري الى منزله فقبضها او صار بحيث يتمكن من اخذها فادار  
البائع بعد ذلك لم يخذها لاستيفاء الثمن ليس له ذلك لانه لما باع منه مع علمه انه  
يمكن من قبضها ولم يرد ما قد صار راضيا بقضه دلالة هذا ان قبضه على شرط  
البائع مطلق الاسترداد كالا فادار البائع ما لم يصرح المشتري الى منزله  
لان التسليم لم ينع بعد وان يرضى بذلك كما لا نزاع به بالنسبة لتمامه فكون هذا  
من قبيل التسليم فصح بان مات بعده رجع المشتري الى منزله مات من المشتري

لان المبيع هلك بعد القبض وكذا الوبايعا وهي حاصره في يد المشتري فادارها  
حتى يخذ الثمن ليس له ذلك وذلك قبض المشتري لانه لما باع وهي في يده حاصره ايضا  
بقبضه وقد قبض حصة فصار راضيا برضى البائع الا ان يرضى به ولو اذعه بعد السبع  
لغيره راضيا بحصة السبع وليس له ولا له الاسترداد لحصول القبض برضاه ولو كانت  
الوارثه باقصة وهي في يده ما سدرها وبعد الثمن ولم يطل العقد لانه صر في  
يوجد قبض المشتري في المحاسن ولو باع اللطمة من المشتري ان يستره من النقطه  
احذها لو باعها على الملك لغيره راضيا برضى البائع لانه امانة في يده وكان كالحاق  
ما ذكرنا في الوارثه وان لم يستره راضيا بنفس السبع لانه مضمونه في يده بغير  
المعصوم ولو رده شيئا فقبضه وجعله في يده ثم انفق فباعه الراس من المشتري  
السبع ولا يصرف راضيا بنفس العقد حتى لو هلك قبل قبضه القبض بملك المشتري  
ويستل السبع ولو صدر القبض بطل الرهن ولو هلك بملك الثمن لان قبض الرهن لما لم  
ينقب عن قبض المشتري لم يصرف المشتري راضيا وانما الاستيفاء لان الرهن من غير الوارثه  
في يده لان غير الرهن امانة والسه مضمونه ولهذا لو هلك بملك المشتري بالدين الا بالثمن ولو كان  
الرهن عند المشتري يكون كغيره على الراس ولو اسحق وصم الرهن رجع بال ضمان والدين  
جميعا على الراس ولو كان قبضه بغير ضمان لم يرجع به على الراس كما لعاصبت المشتري  
لما في العين الا الماله ما اذا كان العين امانة لا سوب قبضه عن قبض المشتري رجع  
اسرى اربو قبضه ماله وما روضه ولم يقد الثمن حتى افتراق العقد السبع  
لاعدام الضمان في المحاسن عقد الصرف وعلى المشتري رد الدين لغير العقد  
لم يرد الدين حتى استرضى به باسا ماله او اقله اكثر وليس الا ربو بغيرهما وقد  
التميز روضه راضيا بنفس العقد لان الربو في يده بحكم عقد ماله فكون  
مضمونا بالثمن ولهذا لو هلك بغير ضمان فاشبه المعصوم من قبض المشتري  
الصالح ولو اسرى بعد االف درهم وقبضه ونفذ الثمن ثم عاد لا ولم يصرح البائع  
العقد حتى باعه ما سار المشتري حاصره ولا يجوز رجع عن المشتري حتى يرضى لان  
الا فانه فتح في حوال المعامله مع حديه في حق الثابت ولهذا لا يجوز رجع الثمن وانما كان  
كذلك لانها لم يطل على المشتري ولهذا لا يحاج الى ذكر الثمن لانه حكم رجع اليها





وبطل الرد على ما يبعه الله من حرج الى غيرهما ولد ذلك جمع الامكان فاعتزنا باللفظ  
 في صفتها لولا انها على انفسها فلا يكون الباع مابعا المبيع قبل القبض فتصح وفي حق  
 الثالث لما كان يعاجل بذا كان مابعا المبيع قبل القبض فلا يصح وذكر في الكتاب  
 ان هذا على قياس قول الحنفية والى يوسف وحمد نعم الله وذكر الحنفية  
 رحمه الله في مختصره ان على قول الى يوسف نعم الله لا يباع باللام ماع والمهرى  
 او غيره من الجوز في بعضه وجعل الاقالة بمنزلة البيع من جميع الوضوء وانه على أصله  
 مستقيم فان اصله جواز الاقالة على الزبارة والقبضان وجعلها بمنزلة بيع مستقل  
 فلا يجوز بيعه من المشتري ولا عزه الا في العقار كما في البيع الا ان غاية المباح لهم  
 له صححو ما ذكر في الكتاب وقالوا انما جعل الاقالة سعاعده لو كان يكثر من  
 التمر الاول او ما ملل لصحبا لصرفه اما عند الطلاق يكون نكاحا بالجماع ولهذا لم ينزط  
 ذكر التمر ولما صح البيع من المشتري ولو لم يقض المشتري العقد على البيع الثاني حتى  
 هلكت انقض البيع الثاني والاقالة طأت التمر الاول لان العقد بعد الاقالة ليس بمضمون  
 منه بل هو مضمون بالتمتع فانه يجب بعد الاقالة الاستيفاء التمر لا يرى له لو هلكت  
 بعد الاقالة يعوز البيع الاول ويحب التمر لا القيمة مضار كما لم يورث فاداهلك يهلك  
 في البيع الثاني بل القبض فبطل البيع والاقالة ويعوز البيع الاول وهذا لان  
 محل الاقالة مدهلك قبل قبض المبيع لما سوس والمهرى بمنزلة الباع بعد الاقالة له  
 من قبض الاقالة كما لو هلكت المبيع قبل قبض المشتري فاداهلكت الاقالة وعاز العقد  
 الى ملك المشتري فبطل البيع الثاني ضرورة لانه لما عاد الى ملكه لا يصح شراؤه والبيع  
 مالا هلك يملك مضمونا بالتمر الاول كما لو هلكت بعد الاقالة قبل الشراء الثاني ولو كان  
 المشتري من قبض يملك التمر الثاني والغزول للمبيع لما كان مضمونا بغيره وهو التمر  
 لم يكن القبض مضمونا بل لا سوس غرض المشتري فاداهلك بعد المشتري القبض  
 حكم المشتري لم يورث الباع مضمونا لاقال حقيقته ومعنى فبطل الاقالة وسطط  
 الشراء الثاني ضرورة اما اذا ملك المشتري من قبضه ثم القبض حكم المشتري الثاني فبطل  
 الباع وصار الباع فاضا ما اقال معنى بمب الاقالة ونم الشراء يملك مضمونا بالتمر  
 الثاني وهذا لان الاقالة بمعنى البيع على معنى ان الباع ولحق السلم مقابلاته التمر كالمبيع

المانى

فاداهلكت له ما هلك من سطر السلم التمر مع ما يملكه وهو في حق البيع الاول  
 يملك بعد السلم فلهذا يملك التمر الاول بخلاف ما اذا كان من قبض الباع وحده  
 التمر يملك العقد الثاني ولد الوكان التمر في البيع الاول وما يورثا حرجا  
 كما لا يورث بغيره ولو استترى جازفة بعلام وبما يصام بما يملك المشتري  
 لصدما صاحبها ما اقاله بالفسار وصدما صاحب العقد لان المبيع مضمون  
 على المشتري منه وهو فتمتد الاثر انه لو هلكت بعد الاقالة قبل الشراء الثاني يملك  
 مضمونا بغيره لان احد العوضين يسقطي محل الاقالة واذا انقضت الاقالة لم يرد  
 ما كان في يده فاداهلك منه في قبضه وكان هذا القبض موصفا بالقبض من قبض  
 فصار القبض القبض فملون هذا هلكا كما بعد القبض معنى في البيع الثاني فلهذا التمر  
 الثاني بخلاف المثل الاول لما مللنا وكذا لو كان التمر الاول عرضا او سواهما يملك المشتري  
 بغيره لانه لا يبطل الاقالة في بيع العين بل يفسد لئلا يفسد لئلا يفسد لئلا يفسد  
 على صاحبه بغيره ولو ما بالعلام قبل الاقالة لم يملك الاقالة بالقبض  
 لان محل الاقالة باق وهو الحاربه وتمام احد العوضين يسقطي صحة الاقالة ولهذا لو وجد  
 بها عسارى وها وسترده هلكا لئلا يفسد محل البيع فلو لم يملك المشتري الحاربه  
 التي يبيعها حتى سيراها حاربه حار السبع فان يفسد قبل قبض الباع يفسد التمر  
 الاول وسقط البيع الثاني والاقالة لان الحاربه مضمونه بغيره وهو فتمتد الهالك  
 لا يفسد بغيره الا ترى انما لو هلكت بطل الاقالة لعوان محلها ولو اطلت  
 الاقالة لا يجب عليه فتمتد الحاربه بل يملك مضمونه بغيره العقد انها محبوسه  
 بها فاداهلكت مضمونه بغيره (السوب هذا القبض غرض الشراء كما لو ملك  
 فاعاد قبل هلكا لئلا يفسد فتمتد الحاربه بملك الحاربه بعد الاقالة لان الحاربه هنا مضمونه  
 بنفسها لان الاقالة لا يبطل بها لئلا يفسد لئلا يفسد لئلا يفسد لئلا يفسد  
 غرض الشراء وكذا لو كان العقد هلك بعد الاقالة قبل الشراء الثاني لم يملك  
 الحاربه بعد البيع الثاني لان وقت البيع الثاني الحاربه مضمونه بغيرها وهو  
 فتمتد العقد فلا سوب هذا القبض غرض الشراء فاحاصلا به سطر الى صفه  
 القبض يوم العقد ان كان حال لو هلكت يملك مانه او مضمونا بغيره لا يصح



لا يصلح لفرض السبع نصدها كما في السبع الثاني قبل القبض فبطل السبع الثاني  
 والا فانه ونظر حكم السبع الاول وانما يلام أسر كل واحد منهما ما في يده  
 من صاحبه مما اومات احدهما قبل صاحبه من يده بعد الشراء الثاني مات  
 بالسبع الثاني لان كل واحد منهما مضمون على صاحبه بقصد فاشتهر كل واحد من  
 القبض من القبض فتصور القبض الذي يقتصر اليه السبع الثاني اثار  
 الحق قلنا في الكتاب حيث قال لان الذي اسره لو كان يده قبل الشراء  
 الثاني نعمته اثار الى قلنا انه سطر الى صفته وقت السبع الثاني رجل اشرك  
 من جارية بالفرقة على انه بالخيار يملكه ايام ويقاضى ثم المصافي للبلاد  
 وراذ العقد وليس بالخيار يملكه ايام اسره بها المسمى من الجارية بما به دينار  
 حار السبع والاسرقة لانه سري للمضوع لا سري للمبيع لان الرديح كانت شرط فصح  
 مطلق فان لم يجد المسمى من صاحبه مات بالسر الاول لان المبيع مضمون على  
 المسمى لغرمه وهو المسمى لا ينفذ وهو القدر ولا يتصور غير القبض المحتاج اليه في السبع  
 الثاني فبطل السبع الثاني لموات القبض فبطل السبع الاول ولو كان خيارا للمبيع  
 والمسلمة كالحال نصير ايضا نفس العقد ويموت بالسبع الثاني لان خيار السباع  
 يمنع روال المبيع غير ملكه والمبيع مضمون على المسمى نعمته فتصور غير مضمون  
 والرديح خيار الروية والعيب نصيب او يعرف نصيبه له خيار المسمى لان هذا الخيار  
 سب للمسمى فلا يمنع روال الملاك السباع ولهذا لو هلك في يده بعد الرد قبل التسليم  
 بطل الرد ويعود السبع ولو روج امرأه على عبد وسلم اليها ثم قبلت من زوجها  
 حتى فسد النكاح او طلقها قبل الدخول بها ثم استمرت معها حار ونصير فانه  
 نفس العقد لا يضمن في يد ما يصمد ولهذا لو هلك تحت القمعة لم يضمن الموص  
 للرد والعمر عند اداسر الرجل يرتقب منه بما به دينار وما ايضا ثم يعا يلا  
 ولم ينفذ نصيبا حتى ابرقا بطلت الا فانه وعاد الامر الى سب الاول لان الا فانه سب  
 حديد في حق غير المعادين من عليا ذكرنا ووجود القبض حق عليهما لا يشرع بذلك  
 انها ارضاء على السرق من غير مضمون كان اطلاقا ونظير الصرف فكانت الا فانه  
 في حق القبض غير له السبع الجديد فلا يرد من مضمون خرد وعقد روي بعد الله احكام

الى قصص حديد لان عدم الا فانه فصح من جميع الوصوف ولهذا لا يتحد حق الشفعة  
 عنده والا فانه والرديح خيار الروية والشرط عنده سواء قال في الكتاب وكذلك  
 لو كان اسره ما يربو ذهب يعني المصاحف في الا فانه شرط وان كان كلاهما  
 عرضا متعينا في العقد لان المعنى مجعها وهو الصرف ولو انهما معا بلا ولم ينفذا  
 ولم ينفذوا حتى ما يعا معا مستقلا كما في انز او لا جعل الا فانه في حق السبع الثاني  
 كسبع حديد لانها لو جعلت كسبع حديد لا يجوز السبع الثاني كمل لو اسره شيئا ثم باعه  
 من يده لو رجع من قبل القبض فان قيل يجب ان لا يجوز السبع الثاني لان الا فانه  
 في حق الشراء لما جعلت بماله الصواب اذ حتى شرط القبض لا يجوز بيعه قبل  
 لم يكن لانه استبدال لكل لانه يفتقر بمضمون بدل الصرف والقبض واجب فان قيل  
 من انصافا يجب ان لا يجوز لا نفس الاستبدال بل الفهم وهو يعرف من القبض ان  
 القبض واجب في باب الا فانه كما لو كان يلام يعرف من غير مضمون قبل تمامه لم يكن  
 لان القبض لم يوجد بوجه ما لا يصح ولا معنى والقبض شرط فادام لم يوجد لا يجوز  
 اما ههنا بالاستبدال وحده القبض يعني لان الاستبدال لا ياتي في القبض المستحق من  
 كل وجه انما ثمانية مضمون ووجه لان كل مضمون غيري فاضح لكل الذي معنى  
 ما عشان يده وصاحبه لما مضمون شرط صار يتوقاضا معنى والا فانه لعقد  
 الصرف ضروري معنى وليس هو صفة فليس هو يوجب القبض معنى مما يتوقاض  
 في الصرف فندرس تبعا للحكم على وفي المسب اما اذا صار فادام عقد الصرف صفة  
 في شرط وهو القبض صفة ولا يكتفي بوجوه القبض المفاض لان القبض عقد  
 الصرف حوله تعالى والا فانه كسبع حديد في حق المصافي والعيب في سب الثاني  
 ليس من حق له تعالى الا يرى انه يجوز مع المهر قبل القبض في قول اي حنفية  
 واني يوسف نعمها الله ولذلك سب بدل المبلغ وبطل الصلح عزم العقد نحو قبل  
 القبض وكذا الاستبدال بالمهر قبل القبض فيمن لم يحكم الصرف كدم حكم  
 المبيع قبل القبض اذ قبل القبض لا يجوز في موص ما والسبع قبل القبض  
 يجوز في كبره الموضع فلا يلزم من اسرط القبض عدم حرد السبع فان هلك  
 بعد الشراء الثاني قبل النفا بص بطل الشراء الثاني والا فانه وهذا على

قبل



الصرف الاول وكذا لو لم يملكها لكن لم ينفقها حتى افرقا عاذا الامر على السع  
 الاول وبطل السع الثاني والافالة لان ذلك الفسخ لا يورث عرض السع  
 الا ترى له لو هلك احد الدلر استقصى الافالة ولم يحكم فيه المالك وكان  
 مضمونا لعينه وهو المثل لا ينفق نفسه ولا يورث عرض السع الثاني قال في الكتاب  
 ولا ينفق الصرف في سواه ويرد منه لانه لا ينفق الا في سوا الصرف الا فانه  
 في الصرف فان الفسخ في الافالة في الصرف واحصى لو افرق في سوا الفسخ بطلت  
 الافالة وفي الافالة في سائر المبيعات لا يحل الفسخ اعتبار الافالة بالسع قبل  
 اسرى فسخه بانه دسار لم يحكم له ان يفسخ من الباع ولا يفرع من حتى يفسخ لانه  
 استبدال بدل الصرف قبل الفسخ وانجر لم اوسع المفسخ المفسول قبل الفسخ  
 وانه يفسخ بخلاف ما لو باع الباع من المفسر بعد الافالة لان الافالة ليست بسع  
 منها فلا يكون مع المفسع على ما ذكرنا ولو افرقها باعنا ثم راد المفسر في الثمن  
 عنه دناير ونفضها الباع قبل ان يفسخ فاحار يرد له بدل المفسر فاعز  
 محاسن الزيادة وان لم يكن الا يورث فسخها لان الزيادة لما حوت الفسخ اصل  
 العقد وصارت من جملة الثمن فصار الفسخ ولها الا انه يفسخ بالتصريح بالخار  
 لانه صار من جملة المبيع في الحال ولا يقال اسند كونه هنا الى وقت العقد فسين  
 انه في ذلك العقد وقع الا يفرق عن غيره ففسخ فيفسخ في العقد في ذلك التبدل  
 لان الاستناد انما يظهر في حوكم يظهر قبل الاستناد ووجود الفسخ قبل  
 الاستناد والفسخ انما كان لغو الفسخ المفسخ بالعقد وبالزيادة لا يظهر  
 ان فسخ الزيادة كان واجبا وفي العقد لم يظهر المفسر وفي العقد وكان  
 وهو الفسخ معصورا على وقت الزيادة ومضمونا بانه موصوفه في ذلك  
 ما اذا وصف فسخ الزيادة في مجلس يفسخها بفسخ ولا اسند ولا يرد بحد يد  
 فسخ لا يورث لان الزيادة بعد العقد ففسخها بفسخ الافسخ العقد لانه لو افسخ  
 العقد الاول لم يكن المفسر وطرازا اذ الزيادة على التي انما يتصور بعد وجود  
 اصل ذلك التي واد المفسخ العقد الاول لا يرد بفسخ الباع باعده ووجوب  
 حكم العقد الاول وبطل المفسر ليس له الصحيح من العلم في بركه التمس او التمس

تعتبر وصف العقد لا يفسخ العقد الاول وانشاء عقد اخر ولهذا يصح الزيادة في  
 حال الامكان السع بالزيادة المتولدة من السع ولجذا رسها وعرضها وصحة  
 الزيادة من العرض وهو لا يورث على فسخ عند ما لا يفسخ ولا يفسخ ولو لم يرد  
 ولكنهما احد السع بحسب زمان او بامد او بالكثر بعد ما كان بغيرا حار السع  
 الثاني لفرق بين المفسر من المفسر قبل الافراق والفرق بين المفسر لانها لما اقدم  
 على السع الثاني والاصح للسع الثاني مع قيام الاول يفسخ السع الاول مفسق  
 الفسخ يفسخ الى مفسق من السع والفسخ الموصوفه لا يورث عنه الا مضمون بعينه لا  
 بغيره وفي هذا الفسخ السع من مفسق السع بسطل العقد الثاني بالافراق  
 رجل لم يفسخ علامه في خاصه ثم باعه من اجله صغيرا لانه العقد في يد وطاعته  
 فكان مفسورا لم يفسخ السع وبهذا استحقاق وهو مفسول عما ساء الله لعلمهم  
 والعاسر لم لا يجوز وهذا قول بغيره لانه لا يورث في المعاوضات اما لانه  
 لا يصح عاقد ارجاسه لان ضموا العقد يرجع الى العاقد فيفسخ الوارد وطالبا  
 ومطالبها ومملوكا ومملوكا مستريدا لو منسقا مفسولا الى الاستحالة ولهذا  
 لو وكل الاب وكل لا يدرك فمعل الوكيل لا يجوز وعقدان معي كجزء من وولده  
 والا يجوز شراؤه وولده وحكي عن ابي علي الشاشي رحمه الله انه قال هذا ليس بسع  
 في الحصة بل هو مريان بل السهم على وجه الاجتنان لان الظاهر انه يظهر كوله  
 فوق ما سطر لفسخه وكان زمان ماله على وجه الاجتنان وانما كمي معاوسه ومحازا  
 والصحة انه مع لثبوت احكام السع مرجحار العيب والروية والسعة وعرض ذلك  
 وجه الاستحسان ان الاب كمال سعة فام تحصى مقام تحصى ورأيه مقام رايه  
 فمفعل كانه باع منه وهو باع من كمال الحقوق نحو الاب والولادة لا يحكم العقد  
 مكنون اصله الى خفت ماسا في حو الصغر حتى لو بلغ العقد كانه العقد على  
 الصغر وفيما اذا باع ماله من احسن مبيع كانه العقد على الاب لما ذكره في الاول  
 وكل وكل لا يدرك لان سعة الاب الوكيل دون سعة الاب فلا يقوم مقامه  
 في حو الصغر وصورة السع ان يقول بعت هذا مفسولا شريفا من الشاشي  
 والحاج الى قوله قبل ما ذكرنا ان كلامه فام مقام كلاً من ولان المفسر هو

ينظر



هو الرضى النفس القول حتى ينفذ العقد بالمعاطي وقد صد الرضى وروى الحسن  
عن ابي حنيفة نعمهما الله انه لا يجوز بيع مولد الصغر الا بعد التمسك لغيره منهم  
حرفهم على ولده فكان الرضى البكر والعاصم فيه سواء فلا يعمل منه ما لا  
يحمل من الرضى المدون بخلاف الوبايع مال ولده من الرضى لا يعدلهم اليهم  
وروى هشام عن محمد نعمهما الله انه يحمل من الرضى الفاضل في سعة من نفسه  
والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية انه يحمل من الرضى البكر والعاصم من الرضى  
السرا اما يحمل في بيعه الا يصح ليعود الاصل راعه جعل غفوا في فقه ايضا ولا ان  
الظاهر انه لا يضر بولده لمنفعة من يبعه الله بخلاف الرضى المدون لانه محرم  
عن البيع ولو لم يخرجه من الرضى في البيع وانما حاش ولو اصابه السبع ولو لم يرجع  
العقد الى الاب حتى مات من مال الاب لان الاب لم يصبه لان بعد الشرا  
صحة لانه لم يملك من نفسه عقد الشرا وكذلك الرضى الذي كان له قبل الشرا  
لا يورث من الرضى لان ذلك يضر بان لا يضر صمان فلا يورث من الرضى الشرا  
بعد هذا السبع قبل الرضى فيكون على البايع وان رجع الى الاب وكان الولد  
صغرا على حاله وبمكس الاب من نفسه بعض الولد له بعض الولد لان الارع عليه  
والله صحيح فصفه عليه لا يرى انه لو اضره من غيره للولد يكون القول والقبض  
الله فكذلك الامام نفسه حتى لو هلك بمكس من مال الولد ولزمه التمسك ولو رجع العقد  
بعد ما اكبر الولد لم يضر بعض الاب عليه حتى لو هلك قبل قبض الابن بمكس من مال  
الاب لان حوال الرضى حكم الولد وقد رتب ولانته بالبلوغ فوفى بهذا وسنابو  
اسرى له الاب بعد ان عزم لم يكره وقصه الله حار وقصه والوقوف ان الرضى  
هذا حكم العقد وصحوا العقد رجع الى العاقلة لان العقد في الحقوق واقع للعاقلة  
والرضى من صفوة العقد وكان له ولان الرضى في الالة اصل في الحقوق فلا يضر  
معنى ما في الولاية لا ترى له الرضى على الرضى على الموكل مع سعة الرضى يكون  
اصلا فيه واذا لم يخدم الولاية لا سخدم بالبلوغ اما في مسكن لم يكن العقد في  
حول الحقوق وفعاله لان المالك هو الاب فلا يجوز ان يسن له على نفسه فضا وكان  
الحقوق له للصغر على الاب لان الاب سوفيه حكم البناء عنه لعمرة فاذا بلغ

وصار من اهل استيفاء حقوقه بطلت النكاح واذا صح بيعه بقبض الثمن  
من مال الصبي وشهدانه قبضه كمنه التمسك والاشهاد والاحتياط انه شرط  
وهكذا ذكر محمد رحمه الله انه يشهدانه باع هذا العبد لانه وان لم يشرط لكن  
للاحتياط حتى لا يدعي فيه الورثة بعد موته انه ملك الاب وفيما اذا اشترى  
مال ولده لنفسه يشهدانه قبض الثمن من نفسه لولده وقال بعضهم رفع الامر  
الى العاصم حتى ينصب حضا غرا الصبي فيقبض الثمن من الاب ثم يدفعه الى  
الاب لقبضه بالولاية وذكر في الهاروني ان التمسك الذي يترجم الاب لا يبرأ منه  
حتى ينصب العاصم وكذا للصبي لقبضه من الاب ممن امره القاضي بالرد  
على الاب ولو كان الاب وميت الغلام الذي ارسله في حاجته للابن فانه  
رجع حتى مات الوالد فان العبد للولد لان الاب صار قابضا له حكم الهبة  
لان قبضه الاول سبب عن قبض الولد لانه من قبضه قبض الهبة فيسبب  
عنه لقبض الوديعة قال محمد رحمه الله في الاصل فكل شيء رهبة لانه الصبي  
واشهد عليه وذلك الشيء معلوم فهو جائز والقبض فيه باعلام ما وهبه له والاشهاد  
عليه ليس بشرط بل الهبة تم بالاعلام لانه ذكر الاشهاد الاحتياط للحق  
عن خجود سائر الورثة بعد موته او عن خجوده بعد ادراك الولد اما اذا انفقوا  
على ذلك فلهبة تامة بدون الاشهاد ولد كذلك ان كان الولد في عيال امه لانها  
عليه نوع ولان لا ترى انه يحفظه ويحفظ ماله وهذا القدر من الولاية يكفي لقبض الهبة  
وان كان التمسك في عيال امه فوهبت له عبدا او شهدت عليه وانواع ميت والاوصى له  
حازت الهبة وقبض الام عن له نص الاب لو كان حيا لان في الرضى معنى الاحراز  
كالحفظ وللأم ولان حفظ المال التمسك فكان في قبض الهبة وكذلك ان كان في  
عيال التمسك قبض التمسك وان كان له لاح اولم قبض التمسك قبضه ايضا لانه يستوى  
بالاع في ميت ولان الحفظ في ماله فكان ذلك منفعه له وسبب القرابة القربى  
ثبت هذا القدر من الولاية وقرابة التمسك للاح ثم ما دلت قرابة التمسك بكونه في  
عياله ولو باع عبدا له ابتاع من الرضى له لا يجوز ولو وهب له حان لان العبد ليس في  
يده حقيقة لانه عين متمكن من اجدنه ولكنه في يده حكما مادام في دار الاسلام لان



اهل الدار كحطونه له فصارت يد بانه حكما بواسطة اهل الدار والملك كالمكة  
تشبه يد الوارث والامانة وذلك كمن يبيع لاهية ولا يبيع لاهية البع لانه اما يبيع  
سعي سعي مقدور التسليم ولدا في الهبة فمضى كانه اليد العامة للحال يصلح قضاء  
للته صان مقدور التسليم في حواله موب له فصح ولا يصلح قبضا في البيع  
ولم يكن مقدور التسليم في حواله موب وان كان في تحريم ولا ان يورث  
سعي الا في وانما استدلال هذا الفصل لسان المفردة من العوض وهذا لان  
ما اذا كان في حواله حقيقه فانه يبيع السعي والهبة جميعا في الذي في تحريم وحز  
الا حني وان كان في يد حكما لانه فاد على التسليم حقيقه بواسطة انفاذ  
في يد العبد لم هل ينوب البض الحكي عن الفصل الذي يسبق اليه العقد في السعي لا  
وفي الهبة ينوب اذ لو سب الوارث من الموضع وهي ليست كحصرتها بصرفها بغير  
الهبة حتى لو مات الوارث فليس يرجع الموهوب له الى من له هو الحق وحز  
ورثه الوارث بخلاف السعي على ما ذكرنا ولو سب من يرضع له سعي ان يرضع ونتم الهبة  
بيده الحكمه لما ذكرنا في الايق وهذا الحق من اهل الدار ولو باع يبيع ولا يصح  
قايضا بغير السعي ما لم يرضع حقيقه لو تمك من قبضه وحل ومنه لانه كبير  
عبد او هو في عياله ولم يرضع له او لروحه لم يرضع له الهبة الا على قول ابن ابي ربه لله  
فانه يقول من عياله تحت يد من يقوم قبضه لم مقام قبضهم كما لو سب لاهية الصغير  
دل عليه ان الصغير اذا كان في عياله لا حني فوجب موله او عياله وقصر في عياله  
تمت الهبة ولا سب منها سوى انه يقول لاهية له على ولده البائع ولا  
على ربيته فيما ورا حنوف الكاح وقبض الهبة ليس من حقوق الكاح في سعي فكان  
موكا لا حني في ذلك ولا يشرع في الانفاق على ولده البائع فهو كما لغني وان يرضع  
بالانفاق على بعض المالكين فيقول لم لا ينوب قبضه في تمام الصدقة والهبة  
خلاف الاب في حواله الصغير فانه ولده وهكذا يقول يتم يقول يتم اما يعتبر  
قبضه اذا لم يكن للتيم في قبضه وهذا الموهوب له وفي سعي فلا حاجة الى  
قبض من يرضع له في سعي كما اذا كان الصغير في عياله لا حني وله اب او جد فانه لا يعتبر  
قبض من يرضع له في تمام الهبة وهذا لان انما في القياس لا يجوز قبضه ايضا وان لم يكن

له وفي لاهية الاولاد له عليه وهو مشرع في رتبته والافاق عليه وكان كباير الاحاب  
فما يرضع على الولاية اما الصبي الذي دخل بها زوجها فان رغبها يقبض الهبة لها لانه  
يعولها وان كان لها اب لان الاب اقام الروح مقام نفسه في قبضها وحفظها لها  
اذا رغبها الى سعي وقبض الهبة من باب الحفظ فيقوم الروح فيه مقام الاب وليس  
هذا بمنزلة ما لو سلم الاب ولده الصغير الى غيره لانه لان ذلك لا يستلزم الاستحقاق  
ولا يقوم فيه مقام الاب وبالكاح يثبت عليها التدبيري حتى يرضع من الاب  
وان كان سلمت زنت الى غيره لم يرضعها لعدم اليد المستحقة ولا يجوز قبضه  
واللح مع صفة الاب لا لعدم الولاية لهما مع حصره ولله اعلم  
**باب** الرضا في البيع والافاق في ذلك  
وما يرجع على البائع وما لا يرجع اصله لما في الزكاة في التمسك بالحق وحز  
باصد العقد وباحد فظا من المبيع لكن انما يجوز اذا كان للعقد عليه فاما محلا  
للعقد لان الرضا في العقد والحاقه يقتضي تمام العقد والعقد لا يرضع بدور  
المعقود عليه وبحب ان يكون في الحال قابلا للبيع لانه اذا لم يكن قابلا للبيع لا يكون  
قابلا للغير السعي الاول وهذا عندنا وعند رفر وان ففي ربهما لله في سعيه مسدده  
لاسم الا بانه كسر وسري لم يكن في الزكاة من العائد او من حني ولدا الخط عندنا  
يلحق باصل الخط ويجعل كان العقد عقد ما يرضع في حواله السعي والموهوب عندنا  
هو بر مسددا في حواله حنوفه حاصدا الا ان التمسك بالحق في العقد لا عوضا والمبيع  
كله صار ملكا للمري سعي ملكه ما يرضع في ذلك العقد ومع بها ملكه في المبيع لا يمكن  
اخراج الرضا عليه عوضا لانه يلزم العوض عن ملك نفسه ولا لا يجوز كما لموضع يرضع  
الوارث من الموضع او الموصور من الموصور من العاصب وهذا هو الا حني  
اظهر فانه لا يمكن شيئا من المبيع فكيف يلزم التمسك بماله الا بملكه ولا يمكن اثبات  
الزكاة من روث العقد فان المبيع لو كان ملكا في الحال لو كانت حاربه فاعقبها او  
وبرها او استولدها لم يثبت الرضا في التمسك وكذا الزكاة في الميراث لا تنصف في الطلاق  
ولا في العول ولو لم يثبت لكان حكمها حكم الميراث واذا ثبت هذا في الزكاة ولذلك  
في الخط لان التمسك كله صان مستحقا بالعقد ولا يخرج البعض عن كونه من الميراث في



ذلك القدر والنفخ لا يكون في احد العوضين دون الآخر مع ان التمس عقوده وفتح  
العقد في المعقود عليه لا في المعقود به بدليل الاقاله دل عليه ان حط الكل مشأ  
حتى لا يظهر في حق الشفع والمولى فكذا لا يعطى البعض ولما انهما غير العقد في انفسهما  
من وصف الى وصف سرور فيصح ويجعل كالمذكور في اصل العقد كما لو كان  
البيع بخيار لهما فاسقطا الخيار او غير خيار فشرط الخيار لهما او لاهداهما وسائر  
الوصف انهما يجعلان الخيار سرورا لا بالزيادة او العدل براجا والراجح عدلا او خاسرا  
بالخط وهذا وصف سرور في البيع ونايته من العقد فاما بينهما بما كان التصرف  
فيه رفعا وانفا فبما كان التصرف به بالتعسف من وصف الى وصف لان التصرف  
في صفة الشيء يكون من التصرف في اصله فاما كان باعنا فبما كان التصرف  
في اصل العقد ففي صفة اولى وقوله يلزم العوض عن تلكه قلنا يام العقد  
نظام المعقود عليه والمعقود عليه قائم في بدل المتري على وجه يجوز للاعناض  
عنه محذور منه التزم العوض بمقابلته ايضا لان للاسائر انما لا يلزم العوض  
عما هو ملوك له اصلا او مقصودا اما رجا فقد يلزم وهذا لان الزايج في حكم الصلات  
ولهذا لو حصل من المريض كان معترا من البت ولا نسع والعوض بمقابلته لا اصل  
دون السع الا ترى ان اطراف المسع والخس مسحو بالمعاوضة تبعا ولا يعايلها  
شي من التزم العوض بمقابلته الاصل يعني عن اعتبار العوض بمقابلته السع فكذا كل  
الزنازه الا ترى ان رجا به اذا اولدت قبل القبض بدخل ولدها في البيع وباحد قسطا  
من التزم فلما صار التعسف والحق الزنازه تعسر ضامما شرطه في الحكم فلا يجوز مع  
التراضي اولى وبعد هذا كل المعقود عليه قد روي في رواه الاصول غير خفيه بعد  
الله ان الزنازه يصح كما صح الخط بطريق التعسر لاصل العقد وفي طائفة الروايات  
لا تثبت الزنازه لان المعقود عليه لم ينع على وجه يجوز للاعناض عنه فلا يملك اثبات  
الزنازه عوضا ولذلك بعد العناق والديدر لم ينع على وجه يجوز للاعناض عنه وهذا  
لانه لا يبدل اثبات الزنازه عوضا باعتبار الحال ثم الاستناد الى وقت العقد وقد  
بعد راسا بها في الحال فلا يظهر منها حكم الاستناد كما قلنا في السع الموقوف انه لا بد من  
قيام المعقود عليه عند الاحراز لثبت الملك مستندا الى وقت العقد وبالاتفاق في السع

بشرط الخيار للبائع وعلى هذا لو كانت الزنازه من الاضني صحتها لانه التزمها عوضا  
والا لزم صحيح منه وان لم يملك بمقابلته شيئا كما لو خالف امرائه مع اضني على ملك  
وصمته الاضني او صلح الاضني من الدين او الدم على دم وصمته طمخ الصلح وان لم يملك  
المسلم بمقابلته شيئا والدليل عليه ان الموقوف له لو عوض الواهب جاز وعملكه  
وان عوضه عما هو ملكه وعلى هذا الخط الا ان عمل الخط في ارجح قدر الخط من ان  
يكون مينا فالبطافه فام التزم الاقيام للمعقود عليه والتزم باق فثبت الخط على سبيل  
الاتفاق باصل العقد وقد سنا انه غير لوصف العقد وليس نفا كح حتى يقال  
النفخ في التمس لا يكون والدليل عليه الخط سبب الحب في مجلس العقد على احد  
نولي ان الشافعي رحمه الله فانه يستلحا وكذا الزنازه في المجلس غده صحيحه وقبله وان  
هو مع روي رحمه الله بعد الاضني ولو معا قبله بخلافه طمخ الجمع فانه غير لوصف  
العقد لان الاتف لا يكون معبونا بجمع التمس ولو ان التمس اصل العقد اما ان يثبت العقد  
لانه ينبغي معايلته وقد علمنا انهما لم يقصدا ذلك وصوره في العقد ههنا وقد كان  
قصدهما الحان لان الهبة وبخلاف النفع لانه يعلو حقه بالاحد التمس الاول فلا يصح  
الزنازه في حقه لانعدام ولا نهما عليه الا ترى انهما لو جدد العقد بالتزم التمس الاول كحور  
في صفتها ولا يبطل حق الشفع وكذا الاقاله لو ابرضا هذا قال محمد رحمه الله رجل اشترى  
من رجل عبدا بالدينار ثم وقصده بباعه من اخوانه ثم وقصده بباعه من اخوانه ثم وقصده بباعه من اخوانه  
الاخر بانه في التمس من دينار اصبحت الزنازه لقام المعقود عليه حقيقة والتحق باصل  
العقد كانه باعه من الشدائمه وحبس وليس للمشتري ان يمسع عن بيع الزنازه لانها  
لزمته مينا كما لا اصل ولو وصدا بعد عسا ورده بقضا فاص فله ان يرد الصلح  
والزنازه لما ذكرنا ان الكل صار مقابلا للمسع وان لم يكن للمقابلته على قدر الزنازه باتب  
حقيقة في كنهه العقد لان الصلح التمس يعني غير للمقابلته حقيقة لكن منى صحت الزنازه  
بعد العقد من وصف الى وصف على ما ذكرنا والوصاف لا يستقل بصفها بل هي  
قايمة بالموضوف والموصوف وهو العقد موجود وفي الحكم حقيقة لانه عيان غير كلام  
العائد من يوصف للاعتبار بما هو من اوصافه ثبت من ذلك الوقت ايضا كالصدق  
في باب الامرار وهذا هو معنى الاستناد في الزنازه مثبت حكمه في الزنازه لهدا لو يرد



الباع الثاني على الباع الاول ان كان العيب قدما لا يحدث مثله او اسبانه  
 كان عنده او الى الميسر لا الميسر رجوع الى باعه بالرضا وكان في حق الكل  
 فله ان يرجع على باعه ولو لم يرجع في الميسر سببا ولكنها جدد السع ما قبل من الاول  
 او ما كثر من رده تعيب بعضا لم يكن للبائع الثاني ان يردده على الباع الاول سواء  
 كان يحدث مثله او لا يحدث مثله او لتمام البينة انه كان عنده ولا ان يرجع بعضا  
 ايضا لان اعداءهما على السع الثاني لما صير فتح العقد الاول اقتضاها كانهما  
 معا بل السع فمما سبها ايضا ام اسرى المشتري منه ما ساء ولو كان كذلك لا يرد  
 على باعه لان الفاعل سعي جديد في حوزتهما والبائع الاول غيرهما صار في حوزة  
 الباع الثاني اشترى المشتري الثاني ثم باعه منه ثم رده عليه بالعيب ولو كان  
 لذلك لم يرد له ان يرجع على باعه لانه لم يعد له قدم ملكه وحق الرد ثابت له على الباع  
 الاول في السع الاول الذي اسع اخروعه للمتعرف لمرحلاف الاساس فتم له اختلاف  
 الاعيان فكان هذا عينا اخر حكما فلا يرد به بخلافه لو اراد المشتري الثاني ان يشتري  
 الاستفح السع الاول ايضا فادار المشتري على باعه بالعيب عما قد تم ملكه فردد  
 به على باعه كما لو لم يرد حذو الزيادة وظل للمالك ان الزيادة لا توصف فتح العقد الاول  
 لما ذكرنا في الباب الاول ولول المشتري الثاني ياد عرضا في حوزة الباع الاول  
 وممنه يحسب زياره اصح لانه جار السع به في الابتداء فصح لزومه وصار كانه اسرى  
 بالمانه والعرض فلو وجد بالعبد عيبا وده نصا بترد المان والعرض فله ان يرد  
 على باعه كما ذكرنا في الزايم ولو قبل العرض في ذلك المشتري الثاني قبل التسليم بحكم  
 الزناك استنصر السع في خصه العرض ومولى العبد لان الزناك المشتري وطه الخف  
 باصل العقد ولما التحق صارت اصلا وصار كانه اسرى بالعبد من الابتداء بانه عرض  
 منه مخبون وهكذا العرض قبل التسليم فستفصل السع بعد ان وجد المشتري بالعبد  
 عيبا وردد ما صار له وهو اللسان نصا القاضي رده الثاني على الاول ان كان العيب  
 لان كل العبد عادله فحاصلا نصا السع به لان العرض وبعضه حكم البره نصا  
 ولورد السليس عليه بعض نصا ليس له ان يرجع على باعه لان الملك وان عاد اليه  
 بما هو فتح تكرر الرد فيه ليعرف الصفة وصدرا التقيص واستنع الرد في البين

للبايع م

لانه عقد جديد في حق الاول وكذا الوفاة لا العقد في بعض العبد قبل هلاك  
 العرض او بعده او لم يرد سببا وعاد الى بعض ثم رد الثاني عليه تعيب لم يكن  
 ان يرجع على الباع الاول لان الفاعل في حوزة الباع مع حديد وصار كانه اسرى  
 الاول اسرى المشتري الثاني بعض المجدد باعه منه ما ساء وحده عيبا  
 فرد الثاني فانه لا رجوع الثاني على الاول رجلا لثبوت جارية بالف درهم ونفاضا  
 ثم اعسفا او دبرها او كانها او ولدت منه او باعها او وهبها او صدق بها وان  
 او قبلت بيده ثم راد المشتري في التتم لم يحز الزناك لما ذكرنا ان الزناك تصرف في العقد  
 بالتغير فاعيد تمام العقد وقيامه بقيام المعقود عليه ومجمله ما يكون فابدا الحكم  
 العقد مما دام محله حكم العقد في بعضها لا تغد لم الملك وفي بعضها فدخل فلا  
 يستقيم وقوع الزناك مغيرا فطلت والقيمة وان فحبت الفحل وهي بدل لكنها عبر  
 معقود عليها حقيقة فلا يعد العقد ما ما باعتبارها وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة  
 انه صح الزناك بعد الهلاك لان حكم العقد باق وان كان المعقود عليه هالكا الا ان  
 لو اطاع على عيب كان له ان يرجع مقتضا العيب وكذا الوصف من الزناك بعد هلاك المعقود  
 عليه بخلافه فكذا الزناك والحامع ان الخط اخراج بعض التتم عن السع من غير فتح بكذا  
 الزناك اخراج بعض التتم عن غير فتح وكذا قال ابو حنيفة رحمه الله على هذه الرواية  
 اذ اراد في المهر بعد موها بخور وخطا من الرواية انها جعلت المشروط راد به  
 ان يكون المعقود عليه بحال بصور حدوث الزناك منه حقيقة حتى بعد ان على  
 جعل المشروط زناك لصنعها وهذا انما يكون حال المعقود عليه اما الخط اسقاط  
 التتم من غير قيام التتم وهو قائم لانه اذا كان السع قابلا لمحق لصل العقد ولز  
 لم يكن ينصرف لانه يصح ملحقا وغير ملحق الا ترى لمرصط جمع التتم يصح ولا ملحق واستس  
 بل لا للمعقود عليه انكر من عدم الالتحاق بخلاف الزناك لانها لا يصح الا لمحقه فاقبل  
 بعد ما باع بتصور حدوث الزناك منه فلم لا يصح الزناك ومن رواه عن محمد رحمه الله  
 في السع والحب والصدق لان المعقود عليه قابل للملك وكان العقد ما قبل ان  
 المعقود عليه وهو العن سدا حكما فلا تصور حدوث الزناك من المعقود عليه الاول  
 وهذا لان المعقود عليه ملكه لا ملك العن ولو كانت الحارة فابا بعضها ولكن قطع يدها

رجل م







السابع الى الفقير كان الساعي لم يخدمه باننا وان دفع الى صاحب الحق انه ابطال  
حقه في العوض فسل له نعم القبض حوالا لو كمل لكن لو كمل انما يصنع للموكل لا لنفسه  
فاذا قبضه الموكل فقد قبض حقه ولا يصرفه على الوكيل صح فيه الخلاف  
الركاه لانها وان كانت حوالا لكن فيها حق الساعي ايضا لان كفايته فيها ولا يملك  
ابطال حقه بان سئل عما اذا ابطال حوالا الوكيل لان له حوالا الجبس من الوكيل لا سقيا  
النمز لما عرف ان الوكيل مع الموكل بمنزلة البائع مع المبري ولو جعلناه قابضا صح  
مصنه لان يكون له حوالا اسرود ولو لم يستف الساعي فبطل حقه فلنا نعم لكنه رضى  
بطلان حقه في الجبس لانه لما اقدم على الشراء مع علمه ان الوكيل يصرفه ايضا لم يرد الشراء  
فقد رضى بطلان حقه صريحا بان سلم الله البيع او اقر البائع بتسلمه الله وسلم صح  
تسلمه وبطلان حقه كذلك هنا ورجع المضمون منه بالنمز على الوكيل لا رضى والفقير  
رجع على العائد ورجع الوكيل على الغاصب لانه وكله ولو ان الاختي امر الغاصب ان  
سريه له ففعل جاز وصرفه ايضا منفق القدر حتى لو هلك قبل ان يتصرفه الامر  
وسل كبد القبض من الغاصب يملك على الوكيل لان حوالا القبض للموكل وقد صار  
قايضا من الشراء ووجه النسخ للبائع على الوكيل الغاصب ورجعه على الوكيل وله  
ان يجبس المسعر الموكل لا يستف النثر واداع من ماله رجعه على الوكيل ولو  
هلك في يد من قبله يجب من الوكيل يملك على الوكيل ورجعه عليه بالنمز لان القبض  
عامل له لانه سريه ملكه في الشراء فلو هلك في يده كالهلاك في يد الموكل وعند  
اقراره لله ليس له حوالا الجبس لان الوكيل صار قابضا من الوكيل بطلان ان  
هلاكه في يده كالهلاك في يد الموكل فكانه نص صنفه ثم دفعه الى الوكيل وهذا المعنى  
احدهما ان المضمون امانه في يد الوكيل والنمز من له على صاحبه وليس للاس من الجبس  
الا امانه بدنه على صاحبها والنمز في يد الوكيل مصنه مع علمه ان الوكيل يصرفه ايضا  
نصفه فكان قابضا من الوكيل وكان بمنزلة مالوك كماله ثم اودا ان يرد منه  
او يرد له بايع سلم الله الى المبري ثم اراد ان يرد حوالا الجبس لا يستف النثر ولسا  
ان الموكل يملك البيع بعد ما بشره الوكيل بطلان اسوجه الوكيل عليه حالا  
فكان له ان يجبس العترة كما للبائع مع المبري وهذا لان الوكيل مع الموكل بمنزلة البائع مع

المنتهى اما لان الموكل يملك في الملك منه من الوكيل يعوض لو بقدر الوكيل  
يعوض ولهذا لو اختلفا في النسخ كالحال ولو وجد من الموكل عيبا رده على  
الوكيل قوله بان للموكل صار قابضا بنفس الوكيل فحقه طرعا احدهما  
ان قبض الوكيل يرد حوالا ان يكون لتمام مقصود الموكل وحولان  
يكون لاحاق حق فيه وانما من احدهما عر العترة فكان الامر منه موهوما  
في الاستدلال ان لم يجسه عنه عرفا انه كان عاملا للموكل وان جسه عرفا  
انه كان عاملا لنفسه وان الوكيل لم يصرفه ايضا بنفسه والنمز ان هذا القبض  
لا يملك الترخ عنه لان الوكيل لا يتوصل الى الجبس لم يصنه ولا يملكه ان  
نفس على وجه الاصيل للموكل قابضا ولا يملك الترخ عنه هو غفوق فلا  
سقطه حقه في الجبس لان سقوط حقه باعتبار رضاه بتسلمه ولا يحتق  
منه الرضى فيما لا يربط له الى الترخ عنه ومدد الاختلاف بطر الاحلاف في  
حبس الصباغ النوب بالجره رحل من صلا عدا ام ومبه الراس  
له وقيله جاز وصرفه ايضا منفق الهبة وبطلان الرمن ورجع الرمن  
على الراس تدب لان قبض الرمن ينوب عن قبض الهبة لان قبض الرمن قبض  
امانه او قبض ضمان بعينه وقبض الهبة من امانه فكان قبض الرمن مثل  
قبض الهبة او موقوفه فتدبر عنه وبطلان الرمن حتى لو هلك لا سقط  
الذوق فان سئل ضمان الرمن انما تحت الفعل وهو القبض فلا يربط بالنقل  
ولان سبب وصول الضمان القبض وانما باقي الامر انهما لو نفا سحا الرمن  
لان سطل الضمان والامر ان لو وصي الدين او امره منه اي ضمان الرمن  
الاسطل ولو اعطاه رهنا لغز مكان الاول لا يخرج الاول سرقة ولا اسطل  
الضمان فلما بع الا انه اختلف حقه القبض وله الهبة سريه اختلاف  
القبض كما قلنا في الوكيل ان قصه قبض امانه وبالجبس يصرفه بايع  
احال القبض صنفه ولد الموضع او المستعير صر ضامنا مع احوال القبض  
صنفه كالحال فالوصي الدين لانه لم يملك الهبة وقبض الرمن قبض  
استفنا بطر انه اسوى الدين من الرمن وفي الامر بطلان الرمن كحسانا



وفي القياس لا سطل الا بعد لم حمله القبض اخذوا اذ اعطاه رهنه كملت  
حمله القبض حبس الميزر عند ما تلف وسماضام بعايد وليس العبد  
يحصي انما ان البائع ومنه العبد من الميزر جاريا اذا قبل الميزر  
ولا يكون الهبة نقضا للاقالة وسوء بعض الميزر عن الهبة لان المبيع بعد الاقالة  
في يد الميزر يصحون بعينه وهو النمر وهذا هو كل سطل الاقالة ويعود  
المبيع وكان فوق فصل الهبة فسوق عنه وارجع الميزر على البائع بالتميز  
فروا به في الميزر او من العبد من البائع فذلك القبض وقوله البائع  
كان الهبة بعضا للمبيع وهذا لا يكون نقضا للاقالة والعرف ان هذا يمكن  
العمل بحقيقة الهبة ولا اقاله لان الاقالة فتخ في حقهما وكان العائد لله قد تم ملكه  
ولو باعه منه كحور فكذا الهبة فلا ضرورة الى جعل الهبة كناية عن الاقالة اما في  
المبيع لا يمكن العمل بحقيقة الهبة لان الميزر ممنوع عن تملك المبيع المستعمل من  
البائع او عنه قبل القبض لا يرى انه لو باعه منه لا يجوز اذا تعذر العمل بحقيقة  
الهبة مستباحة الى جعلها مجازا او ميراث الهبة والاعالة مناسبة ومولفقه في  
المعنى فجعل مجازا عن الاعالة لا ترى ان الرطل يقول في الذغا اقلتي عندي  
وهي ساذي وهذا لان لفظ الهبة يحور استعمالها في الاستقاطا لا ترى له  
قال وهب الدين في ذلك معنى الاستقاطا ولو قال لا اقر له وهبتك لاهلك او  
لعهده وهبت لك نفسك يكون اسقاطا للملك المتكاح والتمس وكان الهبة مجازا عن  
الاقالة لما تعذر العمل بحقيقة ثم فروا به من المبيع من البائع قبل القبض وسرعته  
منه فان الهبة لا يصح ويكون اقاله ولو باعه منه لا يصح ولا يبطل المبيع الاول والعرف  
وكننا انه تعذر العمل بحقيقة الهبة فجعل مجازا عن الاقالة ولا ان فصل البائع لا يقوم مقام  
قبض الميزر لانه لا يصح ما ساعته في القبض لانه عامل لنفسه في براه نفسه  
صا لم يبيع فلا يصح الهبة فجعل مجازا اما المبيع فلا يصح قبل القبض ولم يوضع  
لاستقاطه المحقوق وانما وضع للميلك فادرك المبيع في الملك لم يتعلق به حكمه وان  
في البيع للفظ وقع فاسد لانه مني عنه فلا تنطق بصحة اما الهبة ما كان  
مخسرا للفظ لانه لم يرد الهبة عنه صح اللفظ وصح كالمعامل ولعن ما يمكن

فيعمل بمجانة عند تعذر العمل بحقيقة فان قيل يمكن العمل بحقيقة الهبة  
منها ايضا فانه لو وهبه من الهبة وامره بالقبض يجوز فاذ اوهبه من البائع مع  
علمه انه لا يجوز الا بالقبض صار موكلا وامر البائع بالقبض فيجوز قبل  
البائع الاصلح باساعه الميزر في قبض المبيع لانه عامل لنفسه فانه يرى نفسه  
عرضا للمبيع ولولا المصالح وكما لو باعه من لم يوصد فصل الميزر ولولا الم  
يوجد فصل الميزر لا يوجد قبض الهبة فلا يصح الهبة اما الاصلح باساعه  
الميزر في قبض المبيع فيقبض المبيع للميزر او الحكم المبيع ثم يصير فاقضا  
لنفسه حكم الهبة فيجعل قبض الهبة بعد قبض الميزر اصبحت كالقبض ما اذا  
استأجر الميزر البائع على ان يعمل في المبيع عملا يصفه لو امر بذلك  
مثل القطع في الثوب والعمل اذا كان يصفه فيعمل فانه يصير فاقضا  
وعلى العبر هكذا المبيع او لم يملك لان هذا فعل صفتي موثر في العبر وكان  
فعله بامر الميزر ليعمله بنفسه كحلا او القبض لانه لا يؤثر في القبض ولا واجب  
عسافه حتى لو كان فعلا لا يؤثر في القبض فان امره بالنقل من مكان الى مكان  
ففعل الا يصير فاقضا واما وجوب العبر لانه لما صار بذلك الفعل فاقضا حكما  
صار بذلك القبض مستوفيا للعمل فيجب بدله فان كان فعلا الا يصير فاقضا  
حبس العبر ايضا وكان ينبغي له ان لا يباع لان المبيع هلك قبل القبض فلا يجب  
بدله الا ان الميراد المانع الى الاستغناء عن المبيع لا ان الفعل في مثل الحمل يجب  
اللعولان التمسك بها لا يعتبر هذا المانع من البائع او وصيه منه اما اذا باع من  
غيره لا يجوز عندنا في المستعمل وقال مالك رحمه الله لا يجوز في الطعام وكحور في غيره  
لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحسن الطعام ما ذكره عبد الله بن ابي روي عن النبي صلى الله  
عليه وسلم من منع الطعام قبل ان يصفه فذلك دليل على ان الحكم فيما عداه  
كحلا ولا ان ذلك لهذا التخصيص فانه وحسب ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه من منع من ماله يصفه وقال عليه السلام لعن ابن ابي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وجهه الى مكة فاصا وامر ابنه الى اهل بيت الله وانهم عاروا عن منع ماله  
تخصصوا وكله ما للتنعيم فما لا يعقل ثم خصص الشيء بالذبح عندنا لا يدل على الميزر



الحكم فيما عداه بخلافه قال الله تعالى فلا تظلموا أنفسكم فذلك لا يدل على أن  
مخور في غير الأشهر الحرم كيف وراوى هذا الحديث ابن عباس رضي الله عنه وقال  
بعد روايته كيف وأحب كل شيء مثله والنفاء في سائر الأوقات فحمل ما روي على  
عموم ما رواه على خصوصه والكلام في هذه المسألة سبي على أصل وهو أن عند  
مالك رحمه الله تعالى سوي الطعام السع لا يطل بهلاك المعقود عليه قبل القبض وعندنا  
سقط الفوات القبض المستحق للعقد كما في الطعام فليقوم الغرض في الملك المطلق للتصرف  
فلا يجوز تصرفه قبل القبض ولو لم يجر عن تسليم السع على البائع إناؤه كحقه والدليل  
على لزومه هلكه بوجوب السع وسقوط الثمن عا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم  
من غرس النخلة رخصي زمني وقال إن إنسان منع الله الثمن ثم سجد لجدك ما لاجنه  
من أيدل على لزم الهلاك في هذه سقط الثمن وإلا لو منع السع لأكلوا ما أن سقط الثمن لو  
عما القيمة على البائع ولا يجوز إيجاب القيمة على البائع لأنها لو وجبت لوجب عليها  
لعقد السع وما وجبت عليه لعقد السع فهو مبيع والعقد لا يجوز أن يكون مبيعه في  
الذمة بخلاف ما إذا استهلكه أحسن لأنه لا يلزم منه فيه لعقد السع إلا يرى أنها لو قدرنا  
العدم السع لزومه الضمان وهذا لو قدرنا العدمه لا يلزم وهذا بخلاف ما لو زوج امرأة  
على عس وهلكت في ذمة فانه يجب عليه ممتها عكلم العقد لأن ما وجبت عليه بحكم العقد  
فهو مهر والعقد يجوز أن يكون مزارعي للذمة والإحاطة فيه كالسع أما الهبة والصدقة  
في المبيع قبل القبض لا يجوز عداي يوسف وعبد محمد كل نصرو لأنهم لا يات القبض فذلك  
حاز في المبيع قبل القبض إذا ساطة على قصه فقصته لأن تمام هذا العقد لا يكون إلا  
بالقبض والمانع رايد عند ذلك كحلاو السع والإحاطة فانه يلزم منه وقاس  
به الذمة من غير من عليه الذمة فانه يجوز له ساطة على قصه كحلاو السع  
وأبو يوسف رحمه الله يقول السع أسرع فسادا من الهبة بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم  
تمام الهبة دون السع ونصح السع مما لا يصح منه الهبة ثم مع المبيع قبل القبض  
لا يجوز لأنه يملك لعين ما ملكه في حال قيام الغرض في ملكه فالهبة أولى لأنها في  
استدعاء الملك أقوى من السع ثم المبيع قبل القبض ليس يحمل للمالك من غير  
الأمر لأنه لا سفد السع فيه وإن أجازة البائع وكان هذا أمر له عين غير مملوك

أصلا كما قصد في الهدى وذلك لا يجوز إيجاب السع والهبة فهذه أمثلة  
وذكر في المأذون العبد المأذون له إذا باع حارته بعلام ولم يقص  
الغلام حتى وهبه للمشتري وفسله كما بنا قاله والهبة كناية عن  
الإقالة وإن لم ينقل بالهبة باطله والسع على حاله ولو أن مري  
الحارته ومسا الحارته قبل أن ينقلها للعبد ولو لاه فقلها الموهو  
له فإن لم يكن على العبد دين كان بنا قاله لأنه لا يمكن غلبه فالهبة  
له ولو لاه سوا وإن كان عليه دين كان رهبا للعبد كما بنا قاله وليس  
وهب للمولى ومصرها فالهبة حارس ولا ينقص السع وباحد المأذون  
له الغلام لأن المولى ممنوع من مال المأذون إذا كان عليه دين وحل  
أسرى من رجل عبدا على أنه بالخيار ونقضا ما لم يفسد وليس  
العبد يحصر بها فومنه للمشتري فإن أزال الهبة بعد الإقالة لما حازت  
أن الإقالة فسخ في حوال الكل كان أولى فإن مات قبل العقد  
قضا مات الهبة ورجع على البائع بالثمن لأن مضمون السع هو عس  
مضمون الهبة بعد هلك بعد حصول القبض الهبة وكذا في الرد كحيار  
الروية والسقط لانه فسخ في حوال الكل وكذا لو كان الخيار للبائع كانه  
مضمون في يده بالثمن وهذا القبض يوجب غرض المشتري فلا بد  
سور عن مضمون الهبة كان أولى زجبال استودع رجلا عبدا ثم  
ومنه منه حار لا ان مضمون الأمانة سور غرض الأمانة وكذا لو كان خياره  
أو نضاعه ولو أن العبد مريد المودع ثم ومبه منه حار وإن لم يعد  
قبضا لأن العبد في يده لأن الأمانة لم تزل عنه مده حكما لقيام يداخل  
الدار بتمام مده لانه لم يخلفه يد الغري والعبد لا يدل على نفسه إلا يرى  
أنه تبقى هذا المودع بواسطة قيام يدا المودع حتى لو وهبه لستم في حجر  
يصح من غير كبد القبض وسوت هذا القبض عن مضمون الهبة ولو وحب  
المالك العبد بعد أن انقضى المودع في حجر المودع وبطل المودع حازت  
المنة لأن العبد في يده حكما لما ذكرنا ومدا القبض يوجب غرض الهبة



ولو وهب المالك العبد بعد ما ابتاعه في حجر المستودع وقبله المستودع  
جاءت الهبة لان العبد في يده حكما لما ذكرنا وهذا القصد هو غرض  
الهبة ولو غصب رجل العبد من المودع وادعى رقبته فوجه رقبته للعبد  
من المستودع ففعله لم يكن العبد له حتى يتقصد من الغاصب لان الهبة لا يعمل  
بدون القبض والاقتضاء من المودع لان يده قد زالت لانه اعرض على يده  
بدمر يده بخلاف الاناق لان يد الغاصب باطعه ليد المالك لانه يحفظ يده  
بخلاف يد المالك لانهم يحفظونه لما لكانه عند عجزه وللدليل على الفرق  
انه لو وهب عبد لانا لا يبر له صغير جان وصبر الاب فبضالة فباعته  
ولو غصبه رجل وادعى رقبته ثم وهب رقبته للعبد لا يبر له صغير لم يجر فافترقا  
ولله اعلم **فان** ما لا نفد رقبته **فان**  
ما لعب من عر حذرت كان من الميرى وما يبره ما لعب وما يبره في التمر  
ما يجوز في ذلك ولا يكون اصل المالك ولنا في المالك المقدم ان الزناكه  
في التمر والميرى اما في حال قيام المعقود عليه لا يبره فعر حذر الميرى  
انما يملك رد المبيع ما لعب في محل فادى المالك اذ في الرد معقودا للملك  
فانه ينقل من ملك الميرى الى ملك الميرى على الميرى وعلى فان كان  
قائما بالحدوث للملك فله لغرض ملك الرد والاولا يعرف ان الميرى معنى  
تغير يده على الميرى لا بفعل وحده الميرى كان له ان يرجع بقبض الغيب  
اذا لم يتصل له بدل المبيع حقيق او حكما لانه حينئذ يكون معنى المالك ولو ملك في  
يده كان له الرجوع بقبض الغيب لذلك هذا الا اذا رضى الميرى ان يبره فلا يرجع  
بالقبض ان هذا اذا كان امتناع الرد لمحو الميرى مثل ان يحدث به عسر في يد الميرى  
اما اذا كان امتناع الرد لمحو الميرى سدا الزناكه بفعله كالصنع والخطا او بفعل  
غيره كما لو قطع يد الميرى واخذ الارش او وطئت الحمار بالميرى بالشيء واحد العير  
ورضى الميرى بالبر عليه فانه لا يرد ويرجع بالقبض لان امتناع الرد لمحو الميرى لان  
الارش والعير لم يبر عليها العقد فلا ارش عليها التمس وكذا الصنع والخطا لم يرد  
عليها العقد ولا يتصور الفسخ في التمس دون الصنع لاستحالة فعل المالك في التمس

دون صنعه ولا يمكن له التمس بعد وصف الخطا وفي قصتها ضرر  
فرجع بالقبض ان لتعد الرد من طريق الحكم اذا عرفنا هذا قال محمد  
لعنه الله سلم استرى مسلم عسرا بامه درهم ونقاصا ثم وجدته عسرا  
فلما ان رد لنقاص المبيع بحاله وليس له ان يرجع بقبض الغيب لان  
بتراضيا به وانما كان له حق الرد لان مطلق العقد يقتضي السلامة فاذا  
وجدته معسرا فقد فات مقصده فثبت له حق الرد والدليل على ان  
مطلق العقد يقتضي السلامة النظر الى العرف بدلالة حالها والنسب  
وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم استرى يملوكا وكنت في عهده هدا ما  
اسرى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من العبدان جالدين هوداه اسرى  
منه عدا الوامة لاداء لاهله ولا حسيه مع المسلم من المسلم وهذا يدل على  
ان مطلق العقد يقتضي السلامة وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المحفلة  
ان رصيدها اسكها وان عطاها لولا امر بالرد ولو تخير العير بمرحله عسرا  
فانه يرجع بخصته من التمس لانه تعذر رد المبيع من طريق الحكم لا بفعل الميرى  
على وجه لم يصل اليه بدل المبيع فانه الهلاك بمطريق معرفة الرجوع بقبض  
الغيب ان ينظر الى قيمة العير يوم البيع ولا عيب والى قيمته وفي الغيب  
فتظن ان مقتضى ان يتقصد عسر العير يرجع بغير التمس وان لم يتقصد عسر  
القيمة يرجع بغير التمس وليس هذا في هذا الموضع بل في جميع العيوب لذلك  
فان قال الميرى انا اريد الميرى لانه ليس له ذلك لان الرد ما امتنع لحقه  
وانما امتنع لمحو الميرى لان ملكه قد تم وفي الرد يملك الميرى بملكه فصار المسلم  
ممنوع عنه حقا للميرى والرد يملك في حوائله وان لم يرجع بقبض  
الغيب حتى صار الميرى خلا رجوع بالقبض ايضا لانه لا يمكن الرد على الصنف  
الذي قبض وكان يبره حدوث الغيب في يده فاذا انى الميرى ان يبره لا يبر  
على القول بمرجع بقبض الغيب وللميرى ان يخذله ويرى التمس لان الرد ما امتنع  
لمحو الميرى لان المحل فادى للملك والميرى وانما امتنع لحقه فادى رضى زال  
الميرى كما لو صدرت عيب اخر في يده ولو قال الميرى لا اعطيك المحل وارجع



عليك البضائع هل له ذلك لم يذكر منا وذكر في موضع اخر انه ليس له ذلك  
كما اذا قطع الثوب ولم يحطه حتى يصد به عبا او يصب عنه لعب ووجهه  
عبا قدما يصدا في يدي من نصير لي خمر ونعا ضام اسلمنا ثم وصد بالخمر  
عسار صر سقسانه وليس له ان يرد ولا للبائع ان يأخذ الخمر ويرد الثمن لما ذكرنا  
ان الرد يملك ويملك والمسلم ممنوع عنه ولا ان في رد الخمر واصل الثمن لغيرها  
والمسلم مأمور بانها فلا يرد ولكن يرجع بالبضائع لا امتناع الرد صقا للشرع  
كما ذكرنا فان لم يرجع بالبضائع حتى صار خلا فله ان يرجع بالبضائع وللبائع ان  
يأخذ ويرط الثمن لما قلنا في المسئلة الاولى ولوراد المشرى للبائع في الثمن بعد ما صارت  
الخمر خلا في المسئلة جميعا جاز الزناؤه لانه راد في الثمن حال قيام المعقود عليه  
حقيقه وحكما الا لانه تغير وصف المعقود عليه لا اصله ولم يختلف سبب الملك  
حتى تبدل الملك الا ترى له لو باعه بعد ما صار خلا حار فكل الزناؤه ونور احوال  
كوب حجر الاجور لا تغد لم يحله العقد والفسخ ومن الزناؤه فصار كالهلاك وكان  
ولاه لو حارب الزناؤه يكون زناؤه في ثمن الخمر فاشبه بملك الخمر بالنمذ في يدي  
من ذى حجر اعلى ان المشرى بالخيار ونصرها ثم اسلم احدهما فعندهما سقط خياره  
لان خيار المشرى لا يمنع دخول المسع في ملكه عندهما فصار كالها فلا يرد بعد  
اسلامه ومن المسع وعندا في حقيقه بعد الله سطل السع لان خيار المشرى يمنع دخول  
المسع في ملكه عنده فلم يكن مالها فلو لم يطل السع بملكها بعد سقوط الخيار  
بحكم العقد بعد اسلامه ولذلك لا يجوز لو كان الخيار للبائع فاسلمها او اسلم  
البائع كان السع باطلا لان الخمر على ملك البائع وبالا حان بيعها الى ملك المشرى  
والمسلم لا يجوز له نقل الملك في الخمر ولو لم يطل السع فاسلم المشرى لم يطل  
السع لانه اذا كان الخيار للبائع والسع مخرج حقه المشرى بدليل انه لا يملك فحقه  
وانما يصف تمامه على فعل البائع والبيع ودمي يصح نقله الملك في الخمر فيسفل  
ما حاره وصد المشرى كما لما قلنا قبل الاسلام حكما ولو لم يصفها فاسلم الذي  
له الخيار بطل السع لان السع لو كان بائنا واسلم بطل لا يطرى على العقد قبل القبض  
ما يوجب حكم ذلك العقد فاذا كان فيه حار او في الكرخي وقال ابو يوسف رحمه الله

نفسه

فتم اشترى عصي او فضه والمشرى بالخيار فصار خمر قبل ان يملك  
فقد لزم السع وعليه الثمن لان هذا عت حصل بالمسع في يد الخيار  
فيستطحق الفسخ ولو كان الخيار للبائع روى غيري يوسف رحمه الله  
ان البائع على خياره فان سلكه في يدي وفي الخيار جاز البائع قال  
لشرعه لسه ثم قال بعد ذلك فذا انتفض السع وعلى المشرى عصبه مثل  
العصير وجه قوله الاول ان الخيار اذا كان للبائع محدود السع لا يطل  
حانه ومراضه ان تغير العصبه لا يفسد السع وانما اخرى بحري العصبه  
لو اشترى المشرى عصبه قبل القبض فمضى حانه محاله وجه الرواية الثانية  
ان المسع على ملكه وانما ينتقل الملك فيه بالا حان ولا يجوز للمسلم نقل الملك  
في الخمر ولو كان الخيار للبائع فصار خمر في يدي المشرى فلم يختصا حتى صارت  
خلا فاحار البائع ان يلمه السع ورصى المشرى فله ذلك والمنتهور عنهم  
انه الاحتجاج الى رصى المشرى لان تغير العصبه الى الخمر لم يطل العقد على  
الرواية الطامنه واذا صارت خلا حار نقل الملك فيه على الرواية غير  
الى يوسف رحمه الله والاحتجاج الى رصى المشرى لان العصبه حدث بالمسع في  
ضمانه رجل اشترى عشرين نابت درهم فمدها الف وفيه الاخر خمس  
ونفاضا فرادت فمده الذي قيمته خمس ما حتى بلغت العام راد المشرى  
البر ما به درهم فممت الزناؤه على فمده العبد من يوم العقد ابلا لان الزناؤه  
نصرو صحتها ناعا على العقد الاول فيعتبر وقت العقد على ما ذكرنا وكذا صار  
كالقبول اذا صرف المسلمه بجاهها ثم اجار المالك فان الثمن ينضم عليها  
ابلا ما لذلك هنا فان وحده بالذي زاد فممت عسارده سلك الثمن وملك  
الزناؤه لان الزناؤه لما التحقت باصل العقد صار كانه اشترى ما بالثمن خمس  
وفيه احداهما الف وفيه الاخر خمس ما به ولو وصدا الاخر عسارده سلك الثمن  
وسلك الزناؤه لما قلنا ولو لم يرد في الثمن شيئا ولم يرد منه العبد حتى مات  
احدهما ثم راد المشرى في الثمن خمس ما به صحى الزناؤه في الحي وطلت في الميت  
وتغيرت اية نفسه الزناؤه على فمده العبد من يوم وقع السع فان كان ابلا



ان كان فيه المستحسن به والحي فتمت الف بطل من الزيادة بلها وصح  
 بلها لانها لو كانت باختيار وصح الزيادة سقم عليها لذلك ولو كانا مبشرين  
 يصح الزيادة اطلاقا اذا كان احدهما حيا والاخر ميتا يعطى لكل واحد حكم  
 بغيره وكان ينبغي ان يصح الزيادة على الحي ايضا لانه الى الميت لان الزيادة اسند  
 الى وفاء العقد فصار كما جمع بينهما في البيع واحدهما ميت او الزيادة في النسيئة  
 بمعنى البيع حتى شرط الحكمها من محله البيع ما شرط الاستدراك البيع الا انما يتول  
 فساد البيع في الحي اذ اسند الى الميت لاحد امرين اهل الجاهلية النسيئة لا يصح ربايعا  
 حصته من النسيئة لو فسر عليه وعلى الميت استدراك الميت ليس بدخل تحت  
 الاحاب او باعتبار الشرط الفاسد لانه جعل في قول الفقهاء في الميت شرط  
 في العقد وهذا المعنى لا يحايل في الزيادة لما ذكرنا من الزيادة لا تستقر  
 على الحال بل يستند الى العقل ثم سقم يومئذ كانا حيا فيكون الجاهلية في  
 الحي بعد دخول الميت تحت الاحاب فيكون مده الجاهلية في حاله التقا والاض  
 كما لو جمع بين قن ومدة وكما لو اشترى عبدا ثم هلك احداهما قبل التوصل للشرط  
 الفاسد لا يفسد فيه ايضا باعتبار طريق السبب ان كان دخلا في طرف  
 الافتقار وكل مسد يقتصر من وجهه من وجهه فصار هذا من رد  
 في لو شرط فاسد في العقد فلا يستفاد بالتك فان قيل يجب  
 ان يصح الزيادة كلها ما زاد الحي عند ان حصة نصيبا للتصرف كما لو تصرف  
 امرائنا في ذمتهم واخذوا منها الاجل له كان الا في كلها ما زاد امر على نصيبا  
 للتصرف في ذمتهم من غير انهم له وقال المذكور في الكتاب قولهما قاتلهم  
 من قال لا بد من قول الكل وهو الصحيح لان الزيادة تصرف يصح شاعلى العقد لا  
 استدا فان البيع لا يفسد بلفظه الزيادة وما يجوز بيعا على العقد لا استدا يصح  
 في الحي كما حصه من النسيئة لا يجمع النسيئة كالعالة والاحان اذ وجدت بعد هذا الحد  
 العبد من بعد الان الحرة ليست بدخلة تحت الاحاب لاجل ان لا يلزم  
 للعائد منها حكم الاحاب في الانقسام اما هذا المراد مما يفتق في الانقسام  
 لما ذكرنا ان الانقسام من علم الزيادة في طرف السبب والاحاب كان مشا والم

بوصف فاستقام الانقسام ثم خرج المستحسن بها بنسخة من الزيادة ولو لم  
 تمت احدهما ولكن المسمى في احدهما او لو لو كانت او باع او وصفا منع  
 صحة الزيادة على ما ذكرناه فهو كالموت لانه لم يبق محله الزيادة لا بعد لم يحلب  
 البيع ما بعد شرط صحة الزيادة في الصرف ولو اشاع ذلك فسد وانه عس  
 نفس في راسه وبما صار له في النسيئة في راسه وفسد العقد  
 عند ان حصة بعد الله وعند ما الزيادة باطله والعقد الاول صحيح وكذا لو شرط  
 بعد العقد لهما حيا ولو اطلاق العقد عند وعندهما بطل الشرط  
 ونفى العقد صحيح وكذا في البيع لولا شرط فسد شرط فاسد بعد  
 العقد عند بل هو ذلك باطل العقد حتى يفسد وعندهما بطل الشرط  
 ولو شرط عند ذمتهم او ماله في حصة بعد ان يفسد البيع لوفاء فسد البيع  
 عند ان حصة بعد الله العقد صحيح والخط بماله الهبة المستدرة وله ان يبيع  
 منه ما لم يفسد لهما ان الزيادة والشرط في العقد ولا يجوز ان يكون البيع  
 في مطلق الاصله لان في لسان الزيادة والشرط اطلاقه لان صحة ذلك لصحة  
 العقد فالاستدراك على سبيل الاحاب باطل العقد بطل العقد من مطلق  
 العقد بطل الزيادة والشرط فيكون مده الاستدراك لهما لا يفسد واول حصة  
 بعد الله يقول المعنى الذي لا حله بل هو الشرط الصحيح والزيادة باطل العقد  
 موصوفها في ذلك المعنى لهما حصة بعد الله العقد صحيح لاجل ان يكون  
 اللان من غير الان والنصرف في هذا العقد لهما الارز لهما ملكا في حصة وانفاه  
 فلهذا ملكا في حصة لا يفسد الشيء ملكا لاصله وهذا المعنى موصوف  
 منها فانها غير اوصف العقد من الجوار الى العسار والهما في ذلك ما وقع الاتفاق  
 بعد العقد كحل كما المذكور في اصل العقد ولو ذكر في اصل العقد سب وان  
 فسد العقد فلهذا المذكور في اصل العقد لا يفسد لاجل ان يكون ماله  
 الصرف فلهذا النص من حاصده وفصل فانه يفسد العقد بالطريق الذي قلت  
 فلهذا المذكور في هذا الصرف ومعه لهما الله موقوف في الزيادة فعلى الخط  
 انما العقد الاول مع صحيح الخط ممكن ان يجعل ذلك منه فسادا فيا رايه



كما لو اتزى ثوبا بعشره فخط عنه الساع الممركه قبل العضم او بعده فانه  
يصح بطريق الهند المستداه ومحل السع صحا كالحاوي الرباه لانه لا اوصه الى  
ذلك فصر الى القاء الرباه وصحح العقد الاول لكن هذا ليس بصحيح فان  
خط جمع التمر بعد الحافه باصل العقد لانه يخرج به العقد من ان يكون معا  
ونصره ولم يصدر للمعاذ ان ذلك باصل السيف فليدفعنا هذه وهنا  
لو صب خط البعض على سبل الاتحاق لم يخرج به العقد من ان يكون ضربا كما يشراه  
وانما فسد العقد والفساد من غير الحافه الا ان يرى ليرى الوكيل انفسه  
والوكيل السع لا اوصه كان ضامنا لوصح العرو ان الخط لا يفرع البعض  
من العقد ولا اوصه حال الرخص فيه ولا نسا ان يصدر معبونا كجمع التمر فغرفا  
انه يصدر خط الجمع الى المستداه محلهنا هذه لذلك فهو يصدر معبونا يصدر  
التمر في عقد الصرف كما يصدر معبونا في عقد السع فتكون الخط الاصل الرخص  
فيه فليدفع الخط الى باصل العقد لانه شرط قبول العرو هنا كالحاوي الخط في  
سائر السوع لان صحت هذا الخط افسار العقد ولا يفرق لهما بالاف  
وهنا في صحة اسقاط ذلك العقد من التمر والاستقاط يتم فقط  
ولو ابرر في عقد ونوا بعشرين درهما وفي العقد عشرة دراهم وتفاضل  
م خط عنه درهما في غيرها فان نصف الخط في السوب وسفص السع في القلب  
عند ان جسمه لله لانه سب الخط فاما في نصف على ذلك بقوله خط ط غل  
درهما من غيرها فصد العقد في القلب لانه يكون في معاليله لعل من ورته  
لكن هذا لا يطاري فلا ينفذ في الثوب كالحاوي المقترن بالعقد وكالحاوي  
للاول فان الخط هائل لما نسب على سبل الاتحاق بطر الفصل الحالى غير المقابلة  
في الكل وانما بطر الفصل الحالى غير المقابلة في القلب في الثوب ولو كان  
السع سقا يابه وصلته بحسن درهما في خط عنه درهما احزن ذلك وجعلت  
الخط على غير الفصل لان الخط يلحق باصل العقد ويخرج الخطوط من ان يكون منها  
وكان السع كان في الاستداه سعه وتسعين درهما كالحاوي الاول لان السوب مع  
القلب يتبان مختلفان وقد خط من لهما والسيف مع الحلبه كنى واحد وقد جعل

الخط من عنه فلو جعلنا ذلك في حصه السيف حاصه لا يكون فيه تقدير  
ما نص عليه الصرف وكالحاوي ما اذا اسدى سقا محلى عامه درهم وصلته  
بحسن وتفاضل ما بمائة من اربعة دراهم عشرين او مئتين او مائة او مئتين  
لعمري او بوصفه لم يحزن لان الحلبه حصه من الدرهم والحزن ان يكون بمائة  
الكر وورثها من الحصه لو اقل ذلك ربا ونصف العقد في الحلبه فبذلك  
السيف لان جعل الدرهم بمقابل السيف دون الحلبه تعتبر ما نص عليه  
المصرف رحل السرى ما ودجها ثم راد في التمر حارت الرباه ولو  
ما تبتم راد لم يحزن والعرو ليراث بعد الدرهم فامر سعه وصورة مكر  
وهو ومعنى مروه وسان اربا فاما ان فقام التي فقام صورة ومعناه وصورة  
ما عتبار الركب الخاص وان فامر واكثر معانته بعد الدرهم فامر ولهذا انفى  
الاسم ولهذا لم ينقطع حوالا لك في العصب في اكله فامر صورة ونسبه  
مكر وهه ومعنى مكر وهه كما تب حاصه العمام رايها فاعتبار الربا  
اولى وكان العقد عليه فانما نصحت الرباه فاما بعد الموت فذلك معنى  
كل وهه وان كما تب فامة اسما وصورة مكر وهه مكر حاصه هذا الولاها  
بعد الدرهم محال للفتح والسع الا ترى له لو وجد بها عسا ورنه الساع بالاحد  
كان له ذلك وكان الدرهم غير له حدود العقبه وانه لا يمنع صدى الرباه  
اما بالموت فحزن عن حلبه السع والفتح فلا يصح الرباه رحل السرى  
نوما لحاظه فمضام لان حارت الرباه وكذا لو اسدى صديدا محله سقا  
لان الحدود الثوب فامر سعه وصورة مكر وهه ومعنى مكر وهه وكان  
الغمام رايها وان كان ينقطع حنا الساع في القول بالولا العصب فسنقطع  
حول المعصوب منه في العصب لان صحت الرباه تعتبر فقام المريد عليه محلا  
للسع وانه فامر وامتناع الرد بالعقب ما كان لسدل الاسم والمجلبه وانما كان  
لعدم تصور الرد لان الحياط لم يرد عليها للعقد فلا يرد عليها الفسخ وبعد  
رد الاصل بدون هذا الوصف الا ترى لير السعه لو ولدت ثم راد في التمر يحزن  
ولا يمكن مروه لها لمكان الولد وانما سقطع حوالا لك في العصب لا خدات



مفعلة متفوه نرجحها على الفاص على حق المقصود منه لا بعدا وهذا  
لان حكم الزناك اسهل من حكم الفصح الا ترى انه يجوز الزناك بعد المداك في احدى  
الدوا من غير ان يصنف له بعد حدوث الزناك ولا يجوز الفصح بعد ممي  
اكثر من الفصح الزناك يصح ومنها ان يكون الفصح والتعفن وكذا في الجديد  
الا ترى انه لو قال بعث مثل الثوب الذي في هذا النقط او الجديد الذي  
هذا الصندوق فاذا فيه نور محط او سبب ضرر حار ولو استمر في حظه  
ومعناها لم يرد لم يحزن الزناك وكذا لو استمر في غير ما يوجب راد لان الحظ  
والعزل عن فاعلم اسما وصورة ومعنى من كل وجه فكان خاتم الروال راجعا الى  
مدى انه لو قال بعث مثل العزل الذي في هذا الجواب او الحظ الذي في هذا الجواب  
فاذا فيه رفق او نور لا يجوز العقد والان في الحاشية والسبب المسع محل  
للفصح فانه لو سبق الحاشية او سر السفل ان يرد بالعقب حتى لا ينعج خلاف  
العزل والخط لانه لا يتصور عونه الى الحالة الاولى رجل عصب رجلا  
عزلا من غير ان يكون صاحبه العزل على النور سدا الا ان سبب ملكه من وجه واحد  
فنه صنفه مفعلة ونقد ان يكتفى لا يقطع حوالا ملك وكذا لو عصب فغله وسجبه  
او فطنا فعوله وسجبه لان النور غير العزل صوره ومعنى لما اضره فظا من  
ولدا بدل الاسم في ضل المعنى والحكم البطل والعزل موزون هو مال الربا  
والنور موزون ليس بالربا وبعد النسخ لا يتصور اعاله الى الحالة الاولى  
ولما استل المعائن ثم ضرره حدوث التالى بعد له الاول اسما له ان يكثر  
الشيء الواحد شمس ثم هذا حادث بعلم العاص فكان مملوكا له والاول  
صار منه ملكا بعلمه فصار صامنا له اما النطق اذا غزله فالصحة لا يقطع  
حوال الملك اليه اسما في كتاب الدعوى ومراصها ما يعمد له من موهبات  
في البطل عزلا لا يصوصر فيه بدو ذلك من غير النظر فيه وبحق ذلك في  
الاربعة فالعزل اصدار المحاور منها وليس يركب وبالف وباصلات  
المحاور لا يتبدل العبر وهذا في موزون ما يحزن فيه الربا كما كان قبله بخلاف العزل  
لو انسخه ولو عصبه فانه يوجبها كان لصاحبها الصفة لانه ان سبب ملكها من وجه

لم يحد منها صنفه مفعلة وهذا لان يكتفى لا يقطع ولا الامتناع الزناك  
فان امتناع الزناك بعينه الهلاك من كل وجه اما صنفه واما تقدير واسطاع  
حوال الملك بعينه الاستدلال واصدار صنفه مفعلة وعلى هذا الواسع  
ودرجها وشواها ثم زاد في منها سعي لم يجوز كما في الثوب لاجاط والحديد اذا  
جعل له سيفا وان كان ينقطع حوالا ملك في الفصح هكذا ذكره الصدر الشهيد  
نعم لله ولو قطع لم يان اربا اربا ثم زاد قالوا لا يجوز لانه صان مستهلكا  
ولذا زال الاسم وعلى قياس المسائل سعي لم يجوز لينا محله السع وانسخ له  
عزله العقب والنقصان ثم في دوح ان المالك باختيار لم يترك صنفه فميتها  
لانه استهلك من وجه لانه ينفذ به بعضه كان ينعصو او البطل واللبس  
ولم يترك احد المدوع سلوفا كان او عن سلوفا وصنفه النقصان فزوي  
اكثر عن ابي صنفه نعمما لله لا يصنفه شيئا لان الدرع والسيف في النساء زناك  
ولذا لم يسم بمعا يملكه العقب لكن ما ذكر في ظاهروا له اصح لانه زناك من  
حيث المتفرق الى الاستفاد بالبحر ولكنه نقصان سموت سائر الاعراض  
من الجوز والاعلة مستلحان فكان هذا والقطع في الثوب سواء يضم النقصان  
لنفسه واما الزناك او لخصها بقطع يدها او رجلها فله ان يضم العاص  
فمنها كلاف فلو كان العصب عند الوصاله فقطع منه بدا او صلا فانه  
ما صل مع الارش لان الادى ينقطع طرف منه لا يصير مستهلكا لبقاء صالحا  
لعمامة ما كان صالحا فبطل والذاته بصير مستهلكا بقطع طرف منها فانه  
لا ينقطع بها مما هو المقصود من الجوز والثوب بعد القطع فلهذا كان  
للمالك ان يتركها ويصنفه فميتها ولذلك لو كان ينفذ او ضرورا فقطع

يدها او رجلها وهو عزله الدرع في النساء ولله اعلم  
من السوء والعصب في صغار العنقه مما يحب فله الملك اصل الباب  
ان كل يصر في محضر حال وقوعه موقف على امانه وما لا يحزنه حال  
وقوعه لا يوقف وكل يصر في الادب من المالك ان يتركها صنفه لا جان  
منه انها لان الاجان في لانتها بعينه الادب في الاستدلال وقد ذكرنا هذا في



الايمان والكفاح بمراعاة الموقوف اذ الحقة الايمان سفدر موقف له  
ان توقف للمخر سفدره وان توقف للمباشر سفدره كما لمولى اذ اباغ العهد  
المهمون او المادون المديون يتوقف على امان الممنوع والغرماء وعند  
الاحان سفدر للمولى والعقد لا يرفع امره بعد اذن مولاه يتوقف على  
احان المولى ولو اصار سفدر للعقد والتصورى اذ اباغ العهد يتوقف على امان  
المالك ولو اصار سفدر للمالك لا يرفع امره اذ اباغ العهد لله وحده  
صل عند اوله عصب منه حان به فبايعا العهد بالخارج وبعاضا فاحار  
المولى في ذلك لم يحر لان الاحان لم يلاق عقد اموفا لان كل واحد منهما باع  
ملك المعصور منه بملكه وقته وصرفا بملكه سفدره وبما له الاثر انه  
لو وكلهما في الامداد هذا السع كان باطلا فكذا اذ اصار ولو كان العلامة لرجل  
والخارج العر والمسله كالحا فاحار اصار (انها) لو ادما لها في الاستد اجوز لانه  
سفدر فكذا اذ اصار في الامداد لم يقع الملك في العلامة والخارج للعاصبين  
بصرف العلامة لغاصب الخارج والخارج لغاصب العلامة ونحو ذلك واحد منهما  
معه ما عصب لان هذا عقد انتميل على السع والشراء لان سعة المعاضة  
كل واحد منهما مبيع مرفوع فمرفوعه ولهذا لا ينتج السع بهلاك اصدما  
قبل القبض ويصح الاقالة بعد هلاك اصدما والسع يتوقف على الاصال  
والشراء لا يتوقف اذ اصدما اذ اعلى العابد وقد وجد لانه حر مكلف  
وكان الاصل وقوع هرقه له لا العزم الا عند البعز ولو اذ اصدما اعلى  
العاص صار فاصا ما لم يمسك بالشراء من سعة وقف الفضا على امان  
المالك باط اصار غلب الاحان في الفضا لانه موقوف الى الشراء لانه ما ذ  
مصار كل واحد من العاصبين مستقطبا ما لم يمسك بالشراء وبصرف المالك بالاحان  
مفرضا مضمرا كل واحد منهما للمالك (فرضه) كما لو كان المعصور دراهم واشترى  
به الخارج وادار المالك الا ان العهد والخارج ليس امر ذات الامثال فمضمان  
القيمة فان قبل لما كان سد السع عقد سعة مرفوعة سعة مرفوعة كان كل  
واحد منهما مضمرا مرفوعة فمرفوعة فمرفوعة ان العهد بالخارج ان كان شرا

الحارة سفدر على الغاصب ويكون الخارج له فمرفوعة ان العهد صم كان  
بيع العهد ويكون الخارج له لما كذا العهد وكذا في طرف الحارة فلم كان جعل  
الخارج للغاصب اذ في مصلها للمالك قبل له انما صار الشراء للمولى والعمات  
من السع الا ما متى عملنا بالسع يتعطل العمل بالشراء من كل وجه لانه بصير الخارج  
للمعصور منه ولا جعل للغاصب شي منها ومتى عملنا بالشراء لا يتعطل  
العمل بالسع اصلا في صحة الاحان بصير للغاصب بعض بل من وهو مضمرا  
والعمل بالسع ان يروى العهد عن ملك المعصور منه فمرفوعة مضمرا فكان فيما  
فلما عملا بموجب الشراء كل وجه وعملا بمعنى السع وهو المعاوضة وكان  
عملا بانتمين وفيما قبل عمل بالسع وركل العمل بالشراء اصلا وكان مرفوع  
عنه الشراء اذ لم يكون عملا بانتمين فان قبل العهد لوصار لغاصب  
العهد القيمة من قبل المالك حتى صار من قبل الغاصب للغاصب المالى  
اما ان نصير بالشراء او بالافراض لا وجه الى الاول لان الشراء بالقيمة لا  
يجوز ولا وجه الى المالى لان افراض الحيوان لا يجوز قبل شراء العهد  
بقمته او افراض الحيوان انما لا يجوز مقصودا اما يجوز حكما لغرضه وهذا  
انما جان حكما لغرضه وهو نقاد الشراء على الغاصب لا يرى له لوتوقع امره  
على عهد العتق وادار المالك يجوز ويحب القيمة على الزوج وبصرف العهد  
لزوج بالقيمة اما يحبه البيع او يحبه للافراض حكما لصحة البيع ويتوقف  
المالك لها في الممنوع ولم من تصرف صحيح فمضمان لغرضه وان كان لا يصح مقصودا  
كعمل الوكيل وكما يشترط له الخيان اذ اصدما العهد بعض حصصه صاحبه  
لم يكن عندنا في حنيفة ومحمد بنهما لله ولصدي الرواسي عن علي بن يوسف رحمه الله  
ولو اعتق او باع اسع من ضمن النفاذ السع فان قبل صحيح العقد فمضمان  
في المسئلة لا لوى ايضا بهذا الطريق وهو ان يصير مضمرا لكل واحد منهما  
ما عصبه فمرفوعة السع ونحو ذلك على كل واحد منهما فمرفوعة فمرفوعة انما جعل  
يكذا اذ كان الكلام في مخرجه صحيحا وهذا الكلام في مخرجه صحيحا ولهذا لو كان  
ما لادن يجوز لانه مفيد واذا كان للمالك واحد اكان الكلام في مخرجه فاسدا



لانه قابل ملكه ملكه بلا عيب صححه فرق هنا بين الاذن في الاستبدال  
الاجازة في الاتية فان المالكين لو اذنا لهما في الاستبدال المعاضة وفقد الاذن  
العقد لما كان الاجازة والحال لما كان العقد وهنا كل واحد منهما مستتر  
والفرق ان العقد اذا صدر عن الاذن فقد ينفي ولا يتوقف فيسقط على  
الاخر لانه وجد نفاذ اعلمه اما هنا العقد صدر عن غير اذن فسقط فاما وجد  
نفاذ او توقف فيما لم يجد ونه لا يمكن القول بالتوقف لسقوطه على الامر لوجود  
الاذن منه ولا يمكن القول بالتوقف لسقوطه على المباشرة لانا لو قلنا بالتفريق يكون  
موافقا للامر ولو قلنا بالتوقف يكون مخالفا فسقط على الامر ضرورة وجوب  
عصم من رجل ما به ضمان واخر عصب منه العذرهم فباع العاصب لغير  
الدرهم بالذاتين وبعاضا واخر فاباع المعضوب منه ذلك فاجاز حار والدان  
لعاصب الدرهم والدرهم لعاصب الدرهم وزرع المعضوب منه على كل  
واحدة منهما عند الذي عصبه فرق من هذا وبين المسئلة الاولى والفرق ان ثمة البيع  
سعلوا بعاثهما فاذا كان كلاهما لو اذنا رقبه وبصرفا لا العقد والبيع  
في الدرهم والدان لا سعلوا بعاثهما بل بامثالهما في الذمة وبثا  
ولهذا لو هلك المصارف لا ينفسخ العقد فاذا لم يكن للعقد سعلوا بامثال  
اياهما لا يكون العقد واردا على عيب المالك واحد فلا يكون الكلام  
في تحريمه فاسد افسوفا لو اذنا هذا يبطل ما يقوله الكرخي رحمه الله  
البيع مني اصف الى الدرهم سعلوا بغيرها انفسا الكرخي ان يدفع غير ما  
وهنا يصح ان البيع لم يقع على الدرهم بعينها وعلى الدرهم بعينها ولم  
سماها في البيع بعاثهما ثم سطران كانت الاجازة بعد العقد بسقط وسقط  
حقة المنقود ويضمن كل واحد منهما ما عصب لان الاجازة تنصرف الى  
التقديس بغير كل واحد منهما مستقضا ما عصبه ضمير مثله وان اجاز قبل  
التقديس بعد الاجازة لا يعمل الاجازة لان الاجازة لا تنصرف الى العقد  
واما تصرف في التقديس ولم يوجد التقديس وادام العمل الاجازة فله المعضوب

منه ان يتردد ذلك ولا ينقطع حقه عن العيب لان الاجازة لم يوثق بضار  
وجودها كعدمها وكان له الخيار ان تاصم العاصب ومن العقد بينهما لانه ملك  
المنقود وان تاسر فاقول يتردد قبل الفرق لا يبطل العقد ويحب بدله  
لانه لم يتعين فان يتردد في المحل لا يبطل العقد وان اذنا قبل العقد  
بطل وان كان بعد الفرق بطل الصرف الاستفاض النص الاستحقاق وكذا لو كان  
قد هلك ضمنه قال في الكتاب والفلوس بغيره الدرهم والدان بغيره لا يتغير  
بالنقص عندهم جميعا الا عند ابي حنيفة واني يوسف في مسله وهي ان اذنا  
فلسا بعينه فليس بغيره بعاثهما فانه لا يصح بعاثهما في مدينه الى حاله عند صاحبه  
جار السع اما سيع فليس بغيره بعاثهما لا يجوز لان الفلوس  
الراحمه امثال متساوية قطعا الاصلاح الناس على سقوط قيمه الجوده منها  
فكون احدهما فضلا خاليا عن العوض منوطا في السع وهو الرضا بعينه ولم  
باع فلسا بعينه فليس بغيره بعاثهما لا يجوز ايضا لانه كوجار مسك الفلوس  
المعنى وطالبه بغيره بعاثهما لا يجوز لان الفلوس بغيره بعاثهما مع  
فلسا بغيره لا استحقاقه بغيره بعاثهما فكون الفلوس بغيره فضلا خاليا عن العوض  
وكذا لو باع بغيره بعاثهما بغيره بعاثهما لانه لو جاز لعصم المستر بغيره  
ثم دفع اليه احدهما وكانه استوجب في ذمته فسقط الاخر له بغير عوض اما اذا  
باع فلسا بعينه فليس بغيره بعاثهما لا يجوز عند ابي حنيفة واني يوسف ولا يجوز  
عند محمد رحمه الله وهذا ينبغي على الفلوس لا يتغير بالنقصان وامت رايه عن  
محمد رحمه الله وعندهما يتغير لولا قول عيسى بن جني لو هلك احدهما فسد النص بطل  
العقد عندهما وليس له ان يعطي غيرها لمحمد رحمه الله ان الفلوس بالراحمه ثم عاها  
لا يتغير بالنقصان كالدراهم والدان لا يرى انه لو قوبل كلاهما فسد النص لا يتغير  
لو اسرى بغيره بعاثهما فليس بغيره بعاثهما لا يبطل العقد ويجوز الاستبدال  
بها ولذا لو اسرى بغيره بعاثهما فليس بغيره بعاثهما فليس بغيره بعاثهما  
انما يتغير بالنقصان بغيره بعاثهما فليس بغيره بعاثهما فليس بغيره بعاثهما  
بغيره بعاثهما فليس بغيره بعاثهما فليس بغيره بعاثهما فليس بغيره بعاثهما



الخمسية دون الفيسم ومنته باصطلاح المس الا ان الاول لا يوجب  
انعدام وصف الثمنه والسالى لا يبطل الا باصطلاح الكل كما لا يشك الا باصطلاح  
الكل والدليل عليه انه في العدة ولو بطل وصف الثمنه لما بقيت العدة لانها  
مع الثمنه وباطال وصف الثمنه مع بقا العدة لا يقع الاحتراز عن النسيان لانه مع  
الموروث عن مفاضلا ولما ان العلوس عددي والعدد في بعض النعمان  
مخوّر مع الواحد والاس كالجوز بالجوزين والقيمة تقيم من وكيفية ان وصف  
الثمنه في العلوس استبان لانه ولا هو بان اصل الحلقة بل تغير اصطلاح  
الناس والعاد ان قصد الصلح العقد ولا وجه له صحة الا بان تغير الناس  
ويخرج من كونها في معنى فكل ما اعرضنا عن ذلك الاصطلاح  
ومد الوصف في حقه بمت اصطلاحه لا باصطلاح غيره لانه منته لم يغيره والاولاه  
غيره عليه سطل ايضا باصطلاحه ولهذا روج في بعض الاوقات دون البعض  
وفي بعض المواضع دون البعض بخلاف الذهب والفضة وعلاوة ادا قوله  
بخلاف الجوز لانه لا حاجة الى ابطال وصف الثمنه وبيان انه عددي لان العددي  
ساع عدد ابا اصطلاح الناس والعلوس لذلك فيما اصطلح على الثمنه  
والعدده في العلوس وهذه المسايعة اعراضا عن وصف الثمنه فيها وما اعراضا  
عن اعتبار وصف العدد فيها وليس خروجها من ان يكون منها في معنى  
خروجها من ان يكون عددا كالجوز والفضة وهو عددي وليس ثمر عددا بانها  
يصدر هذه الصفة لانه يصح العقد فيه واداس الوصف فالحجود منقوله معتم  
في العدييات فلا يطر الفصل فلا ينفذ العقد واما السلم في العلوس عددان  
عندما يجوز لبطلان وصف الثمنه وكذا عند محمد رحمه الله فانه اطلق ولم يذكر  
الخلاف لانها لما اقدم على السلم والحوار للسلم حال مانع بها وصف الثمنه  
كان ذلك ابطالا لوصف الثمنه فسطر خلاف السع لان ادائها على السع لا يكثر  
ابطالا لوصف الثمنه لان مع الايمان خارجا ومع بقا وصف الثمنه لا يجوز مع  
الواحد والاسين وروي ابو الليث الجوزي عن عهده انه لا يجوز لانها ما دامت راحة  
في ايمان فلا يجوز السلم فيها كالذهب والفضة وبعد الكسار في قطاع صغير موزونة

فلا يجوز السلم فيها عدد الكسار في الكسار باصطلاح ما ذكرنا انهما  
اعرضا عن وصف الثمنه وما اعرضا عن كونها عدوية رجل عصب  
من رجل اخواني دينار واشترى عاصب الدينار الجارية وعاصبها بالدينار  
وتعاضا فاجار المالك السبع وقد ملك الدينار في يد البائع للجارية قبل  
الاجارة او بعد ما حار السبع واحار به في الجارية اجارة العقد وفي الدينار  
اجارة التقدير ورجع المولى على عاصب الدينار بمثلها ولا يرجع على عاصب  
الجارية بشي اما الحوار فلان الاجارة لا تقب عقد موقوف الا ان السبع في  
حان الدينار لا تتعلق بعينها بل يتعلق بفلان فصار عاصب الدينار مشريا  
الجارية لنفسه نديان موصوفة في حقه ثم نفذ ماله وهذا عقد مفيد ليدل  
لو اذن له في هذا السبع بان يال مع جاري هذه الدراهم يجوز لانه يكون  
اذا بيعها بمثل المعصوب ومنى بهذا السبع نفذ القضا من الدينار اما لانه  
كان السبع موقوفا على الاجارة فاذا نفذ السبع بالاجارة بعد القضا لانه من  
حقوق السبع فاذا نفذ السبع نفذ القضا من الدينار ولا يراها في حق الجارية اجارة  
العقد وفي حق الدينار اجارة التقدير فصار مقصدا له ما عصب منه فيرجع  
عليه بمثله واما عدم الرجوع على عاصب الجارية بشي وان عصب الجارية  
بذلك التمر من يده لان الاجارة في لائنها بتمت له الا ان في الاسد فظهر الخبر  
بائع كان وكذا بالسبع عددي عرضا للجارية وقصص التمر على الوكيل ففكر انما  
في يده فلا يصح تميره لرجل عصب جارية وباعها من رجل بالقدريهم و  
تعاضا فملك الدراهم في يده ثم احار المالك السبع حاز وهكذا التمر من  
مال الامر واحاره بالسبع اجارة للبعض هذا اذا كانت الاجارة بعد نقد الدينار  
ولو لم يقد مدي الدينار التي عصبها حتى احار المالك السبع ثم بعد فملك  
في يد البائع فزب الجارية للجارية ان شاء رجع عنها على المدي وان شاء على  
البائع لان المشتري عاصب البائع عاصب العاصب لانه نص الدينار التي في يد  
المدي يحكم القضا بغير ادن المالك لان المالك اجارة السبع اذن له بقص التمر  
وما بقص من الدينار ليس بتم ولا يصدر قضا عن التمر اجارة المعصوب منه



ولم يوجد ولا الاحكام انما يلحق الموقوف وذلك بعد وجوده لا قبل وجوده  
ولان احكام المالك انما تعتبر فيما للعقد بعلوه ولا تغلظ للعقد هذه الدنانير  
كما ذكرنا ان البيع بعلوه مثله لا يعتبر فان ضم المشرى لم يرجع على البائع  
وسقط عنه التمر وان ضم البائع بوجه مثله على المشرى لانه لما اتي  
بضم المشرى فالمشرى ملك الدنانير موقوف الغصب وظهر انه حينئذ  
كانت الدنانير ملكا له فظهر ان فاقضه البائع كان منها وانه هلك في يده وهو  
وكيل بالبيع والتمر حتى هلك في يد الوكيل كان الهلاك على الموكل وسقط  
التمر لذلك هنا ولا سبيل للبائع على المشرى لوصول التمر اليه ومن اتي بضم  
البائع والدنانير التي قبضها البائع لم يملكه وكان للبائع ان يرجع بذلك على  
المشرى ومنى رجوع واحد بملكه ولا يكون لولي الجار فيه حق طعن عسي  
من اتي بضم الله وقال ينبغي ان يكون لولي الجار ان ياحد من البائع لان ما  
قبض البائع من الدنانير من المشرى اول من لم يكن منها الاصل فبضم المشرى لولي الجار  
البائع والاعده وكان التمر هو الذي اخذه البائع من المشرى باسما وكان للولي  
ان ياحد منه ولا ان يصر البائع اسفص وصار كانه لم يقض باسما فادفع من  
المشرى باسما بهذا ابتداء فبضم فكون لصاحب الجار لسلامة ما نقابل المشرى  
لجاره وهذا لانها لم يصر مملوكه للمشرى فبضم البائع فلم يكن البائع قابض التمر  
فصار كانه لم يقض فاحد المالك وللجواب ان فاقضه البائع اول من كان منها  
بعد بضم المشرى لولي الجار لانه لم يكن ملكا للمشرى حين قبضه البائع فبضم  
البائع فبضم البائع صار ملكا للمشرى موقوف الغصب فان قيل البائع  
عاص الغاصب لانه ما قبض لنفسه لا موهج الغاصب والغاصب الاول لا يملك  
المضمون بضم الغاصب وان كان ملك الاول بضم موهج الغاصب  
فبذلك يملك البائع هنا غير موهج الغاصب فبذلك لا يقرر ان البائع  
يكون على المشرى بما ضم كموهج الغاصب والغاصب ملك المضمون بضم موهج  
فبذلك انه ملك المضمون وهو ما نقول ان البائع وعند الاحكام ان  
قبضه البائع هلك امانه لانه يصر بملكه الوكيل من الاصل في حقوق العقد فبضم

انه كان منها لو احار بضمه من الاستدراك وبسبب لمر المالك قبضه بضمه في حق الذي  
احد باسما له وهو من جنس حق البائع فباخذ حقه فلهذا يملك وهو وكيل  
وكل رجلا مع حارته فباعها بما به وصار ثم ان المشرى ينقض من البائع فانه  
وصار ونقد له للوكيل فملكته الدنانير في يده فانها هلك امانه فادرجع  
الوكيل على المشرى لاصل القبض كان في الدنانير للوكيل كذلك هنا والله اعلم  
باب من الخلاف في المسامحة ورأس المال  
اصل الباب ان المتعاقدين اذا اختلفا في وضع العقد والقول قول من هلكه الظاهر  
لانه منكم كنوع من قبل الصدق وكان قوله اقرب الى الصدق وكان  
قبول قوله اولى الا ان يقيم الاخر البينة او يقول من يملك بما هو البات  
من الاصل او بما عرف سواه كان القول قوله ومن ادعى خلاف ما يعرف  
سواه كان عليه البينة لان الاول منكروا له والقول قول المنكر والباقي مدعى  
وعلى المدعى البينة بالمض وحرف خبر ان من ادعى شئ من الحق يستقيم  
البرح والتمس على قدر رأس المال في البيع الاول لا على قدر قيمتها وقت  
البيع الثاني لان المصلحة مع التمر الاول ورباؤه ولهذا لا تدرج في التمر في  
البيع الثاني ويكتفي بقوله بئناك ربح درهم او ربح احد عشر ولو لم يكن  
التمر الاول من زوائد الامثال لا يجوز البيع من درهم في يده التمر العشر عن تسليم  
التمر ولو كان في يده وبيع درهم بثلثم تسليم ذلك ودرهم ولو باع  
بربح درهم ما رده لا يجوز لان التمر كان في العقد الاول وغنى ولا يكتفى بمعرفة  
غنى الا بالقيمة وهي مجهولة ولو ادعى الدرهم ونقد الدنانير فعلى المشرى  
البات الدرهم وما سطر من الدرهم ولو ادعى ثوبا بعينه زبوا وقال  
ابعد هذا الثوب ربح درهم لرمه عشر زبوا ودرهم بعد التمسك لانه  
يحتسب رأس المال فلا يعتبر بعد التمسك وذكر الدرهم مطلقا في العقد  
فمنصرف الى نقد التمسك وان نسب التمر الى رأس المال فقال اسعك درهم  
في يارزه او بعينه احد عشر فان ربح من التمر لا يجعله جزا منه فكان  
على صفه فاذا كان التمر الثاني ثوبا على التمر الاول فاذا ادعى ثوبا بعينه وثوبا



احزابا عشرة وفيه احدى عشر وفيه الاخر عشرون وباعها  
 من اربعة عشر من برح عشر بقسم النمر والبرح على الوبس صفين  
 كانه قال عليك كل ثوب ما كان من اسنانه وما حصه من برح عشر وان اسنانهما  
 صفة واحدة بقسم النمر الباقي والبرح على قدر القيمة لان الثوب الاول  
 قسم لذلك اذ عرفنا ان كل واحد من الله وحصل اسنانه ثوبان عشر دراهم  
 بمئة عشر ودرع الله رجل ثوبا فدا سبعة عشر ومئة عشرون  
 وامر ان يبيع مع ثوبه فباعها للمامور برح عشر وقال للمترى  
 فاما على عشرين وابعها برح عشر فاسنانهما على ذلك وبقاها  
 ثم وصلا المترى ثوبين للاثم عبا فادارده فان اصادها انهما فاما  
 عليه بعشرين في عقد من متفرقين بده ورجع عليه ثوبه عشر  
 لان النمر الباقي في المراكمة ينقسم على راس المال ولا يعتد به بالقيمة  
 وان اختلفا فقال البائع عن كل واحد منها عشر لان الامر اسنانه  
 ثوبين بصفة واحدة بعشر وانا اسنانه ثوبين بصفة واحدة بعشر  
 وانقسم النمر في السبع الباقي عليها بصفان بارا كل ثوب بمئة عشر  
 عشر راس المال ومئة ربح وقال المترى ان الثوبان لكل واحد منهما  
 صفة واحدة بعشرين درهما وانقسم النمر في السبع الباقي على قدر ثمنها  
 وكان راس مال الثوب الارتفاع بمئة عشر درهما وبلغت راس مال الثوب  
 الاخرى مئة وثلثين وانقسم الباقي وذلك للاثم درهما عليها ابدان  
 ثلثاه بازا الارتفاع وذلك عشر درهما وثلثه بازا الاخرى فلكل عشر  
 فانما ارد عليك هذا الثوب بعشرين درهما ولا ينسب لهما فالقول قول  
 المترى مع مينة على العلم بالله ما تعلم ان مينة في السبع نصفين كل ثوب  
 البائع لان المترى متمسك بالاصل وهو اعدام حارث رابده وهو العقد  
 الباقي لان الاصل في النمر العائد بالنسبة الانقسام على قدر القيمة لانها  
 في الاصل وانما صار الى النمر عنده صفة التسمية فان غير انما سعة  
 ساهما على ضمائرها فلهذا لم يحتمل ان ضمائرها متساوية وان اسنانهما

النمر

في صفة وعمل انهما متساويان وان اسنانهما صفة واحدة فلا سعة  
 حكم الاصل ان كل ولانه تكلم بكلام يدل على ليرضاها واحدا فقال  
 انهما فاما على عشرين وقصة احوال الصغار والاصناف ان ينقسم عليها  
 على قدر قيمتها فلهذا ما ينسب عليه او ان لم يكن ظاهرا لكن كل واحد منهما  
 محتمل للعقد الواحد بقدر الاخر من كل فان خلف بده ثلثي النمر لان  
 الماس يقول من جعل القول قوله مع المهر كالمات بالسنة وان جعل بده  
 نصف النمر محتمل عشر فان قيل لما جعل القول قول المترى ساعلى  
 الظاهر وانه لا يصلح حجة على الغير فكيف يرجع النمر في الاصل اذا  
 نقول بالمهر وهذا يعنى الاخرى للمردود اذا ادعى الفضا او الاخر وانكر  
 رب الدين وخلف يرجع عليه بالدين والبائع اذا ادعى رضى المترى  
 ما لغيره فانكر رد على البائع ورجع عليه بالنمر فاذا رده ثلثي النمر رجع  
 المامور على الامر نصف النمر وهو مئة عشر ويكثر ثمنه في حاله اذ ادعى  
 المامور المترى الى الامر ان يرجع البائع ان النمر بازا المردود مئة عشر  
 وان المترى ظلمه فليس له ان يطلم غيره في الزيادة في حاله والزيادة  
 انما وجبت عليه بصفة حتمية لانها فاما عليه بعشرين متفرقين  
 فان قيل لم يكر العاضد كونه في اقران حتمية صفة على بعشرين فيجب  
 ان يرجع على الامر بعشرين كترى الدار اذا ادعى انه اسنانهما باللف  
 واقام البائع السنة على الغير فارجع على الشفع بالفسخ لانه  
 المكذب سبب مينة في حجة في جوابها س كانه وهذا الفضا بالمكذب  
 ساعلى الظاهر الذي هو حجة في حجة الا في حق من هذا المردود لاثم مينة  
 فان اقام احدهما سنة على ما ادعى بعضي بيئته لانه ثوب دعواه بالحجة وان  
 اقام سنة فالسنة بينه المترى ايضا لان سنة اكثر اناسا فانهما ثبت زيان  
 خمسة في المردود وكان سنة او في كالبائع مع المترى لاثم اختلفا  
 في مقدار النمر واقاما السنة كانت البيعة بينه المترى جعل القول قول  
 المترى لمعنى وهو انه شكر رباك صفة وزيان تسمية وجعل البيعة بيئته

سئل



لمعنى اخر وهو انها متساوية الزاوية ومنه جابر كما المودع مع المودع اذا  
اخلفا في رد الوديعه كما في القول قول المودع لمعنى ولو اقام البيه  
قبل بيته لمعنى اخر فان قيل بينه البائع هنا بيت الزاوية وهو ربا  
الصفقة وزياره للسمية فكون اولى قبل له نعم لكن قصد البائع زيات  
مدته الزاوية نفي زياره عنه من الزم ولا يسخو بآيات هذه الزاوية شيئا  
والصفقة عن مقصوده لغتها بل لغتها فكاك بينه البائع مافيه وبينه المشتري  
مفنيه والبيات شرعت للامان فان قيل المشتري ليس مدعى بل المدعى  
البائع حيث ادعى شيئا محلا او الظاهر وكان ينو للمحتاج الى السنة اما المشتري  
المحتاج الى ابيات شي السنة والبيات جعلت للحاجة الى ابيات قلنا  
نعم الا انه انما يستقيم هذا الكلام ان لو نفي الظاهر الذي شهد له بعد اقامه  
السنة من البائع ولم ينو لان الظاهر مما يقدم بالحجة وادان عدم الظاهر من  
الحاجة الى ابيات مدعيه وهو ان الزاوية ان كان قولها اولى محلا للمحتاج  
مع ذي المداد ابا اما السنة لان سنة الخارج لا يعظم الظاهر الذي باعتبار  
جعل القول قول ذي المدد وهو البالد لانه مستحق في عدم بالسنة وادان نفي  
الدليل المخرج الى ابيات بالسنة فلا قبل بيته هذا اذا وجد ثبوت الامر عسا  
فلو لم يجد ثبوت امر عسا ولكنه وجد ثبوت المأمور عسا واخلفا على هذا الوجه  
فان لم يكن لها بيته فالقول قول المشتري لما قلنا فان خلف له بثلث الثم وبشي  
في يد البائع عنه يقرها للمشتري فقال ان ثبت صدقة وان ثبت فدع  
لان الاقرار ليس بمرم في حق المقر ولا يصدقه البائع بهذه الحجة وان لغاها  
السنة فالسنة بينه البائع ونفي المشتري قد ابد لك حجة فان ثبت فخذ وان ثبت  
فدع جعل القول قول المشتري ونفي على هذا اللفظ في الاصل وقال القول  
قول المشتري ونفي على هذا اللفظ في الاصل وقال القول قول المشتري وجعل  
السنة بينه البائع لانها الزاوية ما طعن نصير من سلم الحجة بحمد الله وقال لا معنى  
لجعل القول قول المشتري ولا جعل السنة بينه البائع اما الاول فلان القول  
انما جعل قول احد المتداعين غير اولى للمقر لما بينه اذا علق بينهما الدعوى والاقرار

كما في المسئلة اول الباب وهذا لم يحق لان المشتري يرد هذا الثوب الذي  
تمسكه عن ادعى على البائع عنه والبائع لقوله بحسب عقد اقر له بما ادعى  
وزياره فلا يحق الدعوى والاقرار واما الثاني فلان بينه البائع عن مقوله  
لانها لا تثبت حقا لنفسه بل للمشتري في الحال وانما سبب ما في الحال اذا  
وجد المشتري بالثوب الاخر عسا فانه يرد ويرجع بحسب عقد ان قبلت بيته  
البائع وبذلك المتعارفة لم يقع بعد فلا ينفذ البيه والحوار ان معنى ما قال  
محمد رحمه الله ان القول قول المشتري يعني لو كان موضوعا يحق بهما الدعوى  
والاقرار لانه متمم بما هو الاصل وهو عدم زياره الصفقة وزياره التمسكه  
وفي قول محمد رحمه الله ان السنة بينه البائع يعني لو كان موضوعا للسنة فمستاع  
لانها سبب زياره صفقة وزياره التمسكه والدليل على صحة هذا التأويل انه لم  
يغير الحوار بعد ما اقامه السنة بل في الحوار كما كان حاله الفاه السنة والان  
في قول السنة فانه وهو الاقرار غير انه يرد الامر في الثاني صي لورد ثوب  
الامر عليه بعد من ورجع هو على الامر بحسب غير ونعم من حجة على ما ذكرنا  
فمضى كان في قول بيته آيات زياره وفيه فائد قبل لان السنة كما فعل القاعد  
محرم قبل القاعد موخن منظره كما لو كانت المدون فليسا فاقام رب  
الدين السنة على الوارث او الوصي بصل بيته وبعضه لان الحاجة الى ابيات  
الدين لا الى استيفاء حصى لوظهر لهما مال يمكن استيفاءه بم قوله رد المشتري  
هذا الثوب بثلث الثم اذ الميراث لها سنة لان المشتري ادعى على البائع عنه وهو  
يعزله بحسب عقد تصارقا على عنه ويقال ان البائع اقر لك بحسب  
فان ثبت صدقة وحدها فان قبل بثلث الثم للمشتري الحجة اذ اقر بما قال  
البائع وقد لزم البائع في الاقرار بهذه الحجة ومن اقر بعين مال ولذبه المقر له  
م عا الى صدقة لم يكن له ان ياحده سأل به لا يملك اذ الميراث المقر مصر اعل  
اقراره اما اذا كان له ان ياحده ويجعل كانه الاقرار بعد السكوت والبائع هنا  
مصر على الاقرار وقوله لا يصدق لان التصديق لا يملكها لفظ لولا انها  
ما لم يصم ولم يوجد لك هنا وهذا لانه من غرض صحة محب الاتصال لله لا التصديق



فان كان المشرى هو الذي ادعى بعد الصفقة وادعى البائع انه اشتراهما  
صفقة واحدة بعشرين على عكس المسد الاول واسبقا على ان البائع ماله  
فاما على بعشرين فربما قال قول البائع لما ملأ من العمل في حياض المشرى في  
المسد الاول ان وجد ثوب المامور عياره نثلث الثمن لان المشرى يدعى  
عليه خمسة عشر والبائع يقول بعشره فكان القول قول البائع لانه ينكر زيادته  
خمسة وان اقاما البينة فالبينة بينة المشرى لانها تثبت زيادته خمسة زياته  
صفقة وزياته ثمانية وان وجد ثوب الامر عياره على البائع وبأحد  
منه خمسة عشر ونقال المشرى قد افركك نثلثي الثمن يعني لك خمسة  
فان ثبت بصفقة واحدة وان ثبت قد عكس كما قلنا في المسد الاول  
فان اقاما ما البينة فذلك الجواب نقال المشرى قد افركك نثلثي الثمن  
وذلك عثرون بما ذكرنا ولم يذكر في هذا الفصل ان البينة بينة البائع  
لانها تثبت زيادته خمسة في الثمن المردود لانه لا يثبت بها خفاء لنفسه  
لغير انه اراد بما ذكر في الفصل الاول ان البينة بينة البائع ما ذكرنا

من الباطل والله اعلم **باب**  
من الاستحقاق في البيع الذي يرجع بالثمن والذي لا يرجع اصله  
ان البيع متى استحق على المشرى بالبينة لا يرجعه المشرى بان وقع  
الاستحقاق على ملك البائع رجع المشرى بالثمن على البائع لان الملك  
لم يملكه من جهة البائع فلا بد للبائع ان يرضى ويبيع على  
ملك المشرى معصوما لا يرجع لانه لم يرض ان يملكه المبيع من قبل  
البائع وانما يعرف ذلك بان اعترض في العين بعد التبرع معنى يوجب  
ابطال الملك في العصب اذا وجد من العاصب واستحق اسمه الحارث فعلم  
ضرورة ان الاستحقاق معصوم على هذا الغرض ولا يتعدى الى ملك  
البائع لانعدام هذا الاسم في ملكه ولهذا لو استحق على العاصب لا يدل  
عن ائتمان لانعدام الاستحقاق فيما عصب فلم يمنع سلامة الملك من  
جهة المعصوب منه وان لم يعترض معنى يوجب ابطال الملك في العصب

فيرجع على البائع لعدم سلامة المبيع له وفي العصب سرور المعصوب  
منه ما ادى من الضمان او بغير الضمان عنه ان لم يرد لانه لم يملك العصب  
من جهة فلا بد له ضمان وهو ان لا يملكه المطلوب للملك شيئا له  
بالمملك من الاصل او امكن فان لم يكن جعل بملك حارث من جهة المدعى  
عليه لان المطلوب لا يصرح الى الكمال انا ما امكن والمملك الكمال  
ما يكون مملوكا له في الحال وفيما مضى فاما للملك سحارت من جهة غيره  
اذا ثبت لغيره ان العصب مملوكا له في الحال كان مملوكا لغيره فيما مضى  
وكان كالباقين فمقابل الاول والمطلوب يصرح الى الكمال انا ما امكن  
واذا لم يكن جعل شيئا بالمملك الحارث من جهة المدعى عليه لانه يحمل  
هذا الحمل عليه حتى لا يعطل العمل شيئا وهذا لانه لو لم يجعل شيئا  
بالمملك من الاصل عند الامكان يحاج الى اسات الرزاق من ملك الارض  
وانه حارث والى السوت له حيا واه حاد والاصل عدم ادعاء  
بما قال محمد رحمه الله رجل اشترى ثوبا بعشرين درهم وبما يضا تقطع  
من ثوبا وخاطمه فاستحق رجل الثمن بان ادعى ان العصب من ثوبه ولعام  
الثمنه وقضي له لم يرجع المشرى على البائع بالثمن لان المبيع استحق من  
المشرى امر حارث من جهة لان الثمنه بالمملك المطلوب انما يكون شيئا  
بالمملك من الاصل او امكن وهذا لا يمكن لانا لو جعلناه لذلك لا يمكن  
المدعى مراعاة لان الباطل والحاطة مما يقطع ملكه غير العين فجعل هذا  
شيئا بالمملك بسبب صدر من جهة المدعى عليه حارث بعد الشراء فلا  
يمنع سلامة المبيع له فلا يرجع وكذا لو اشترى صطحة فخطبها واستحق ثمنها  
لان الخطيب سبب لقطع ملك المصحح لو كان ناسا فله فاعلم ان الاستحقاق  
بسبب حارث بعد الخطيب وكذا لو عصب من رجل ثوبا ووطعه فمضا وخاطمه  
فان استحق رجل الثمن رجع المعصوب منه ثمنه الثوب على العاصب لان  
هذا اقضا بملك حارث من جهة المدعى عليه فلا يظن ان العاصب لم يعصب  
ملك المعصوب منه وقد عجز عن الرد وكذا لو عصب خطبة فخطبها واستحق



المستفزع كالولد والتمن والدقيق حسن الحظه ولذا يجري الربا بينهما وإن  
 لا جرى إلا باعتبار المحاسنه وهذا لأن الملك حكمه حادث فلا بد له من سبب  
 حادث والمخازن هنا الغصب والطمع وكل واحد منهما لا يصلح سببا لأن  
 الغصب عدوان والملك بغيره فلا يزال بالعدوان ولأن الملك مصلحة  
 والمصلحة مطلوبة سريعا والعدوان ممنوع عنه والممنوع لا يصلح سببا  
 لحكم مطلوب لأن بينهما منافضة ومساواة واستدل محمد رحمه الله في أملا  
 الكسبيات إلى حينه رحمه الله بالحديث الذي رواه أبو حنيفة رحمه الله عن  
 عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله  
 كان في ضيافته رجل من الأنصار فقدم له شاه مصلبه وأخدمها لقمه فجعل  
 يلوكها ولا يسغه فقال عليه السلام أيتها بحرنى أيتها دحت بغير حق فقال  
 الأنصاري كأنك شاه أخي ولو كانا عن من هذا المرفق على بها وسأرضيه  
 بما هو خير منها أدارج فقال عليه السلام اطعموها إلا ساري قال محمد رحمه الله يعني  
 المحبين فامر بالتصدق بها لأن منه أن الغاصب قد ملكها لأن مال الغير  
 يحفظ عليه عنه إلى أن يملكه بعد البيع أو انقضاء عليه حفظ عنه ولما  
 أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتصدق بها دلالة ملكها والمعنى فيه أن  
 الدقيق غير الخطئ وهو غصب الخطئ فلا يلزم رد الدقيق كمن اتلف خطئ  
 لا يلزم رد الدقيق وسائر المغاير إنما غير أن أسما ومياه وحلما ومقصودا  
 ولذلك تغذرا عاله الدقيق إلى صفة الخطئ وكيفية أن الموجودات من المخلوقات  
 يعرف بصورتها ومعناها فبذلك المياه والاسم دليل على المغاير صورته وبذلك  
 الحكم والمقصود دليل على المغاير صورته وبذلك الحكم والمقصود دليل على المغاير  
 معنى والغدير الذي في وسع العاقل ليس إلا هذا أو سائر المغاير أنه لو سلم  
 في الخطئ ليس له أن يأخذ الدقيق ولا يجوز بيع أحد سائر الأخر كالأوسار المغاير  
 في المقصود لأن المقصود من الخطئ الخلل الذي في الرزاعه والعلل والمعدن  
 ليس المقصود لأن المقصود من العين ما يتأخر عن العين خال قيامها والغدير يقصد  
 رد الدقيق والدقيق يحذر الخطئ وإذا ثبتت المغاير من ضرور ثبوت الباقي لإعدام



لا استحالة ان يكون الشيء الواحد شيئين واذا انعدم الاول بفعله صار  
ضامنا ماله فجعل الدقيق حازنا من ملكه فيكون مملوكا له او جعل  
حازنا بفعله وفعله سببا صالحا حكم المملوك له لان الكسب على الملك في  
المكتوب ولكن من الدقيق والخطه شبهه المحاشية من حيث الصون وهو  
ان عمل الطحين صون يغزو الاجزاء واما ان لم يعمل الخطه دفقا وباب الربا  
منفي على الاحتياط فليقتا شبهه المحاشية من هذا الوجه بحري الربا بخلاف البطع  
في الثوب والدرج في الثياب فانما يقطع والذبح لا يثبت اسم العير ولهذا الوجه  
لجعل من هذا الثوب قبا وسراويل لا تجعله قبا ثم جعله سراويل لا تحت  
ويسمى ثوبا في العرف ويقال ثياب مذبوحة وثياب حية فثبت مملوكه  
اصحابها ثم انسخ والمار ب بعد ذلك لا يثبت ماله المقصود بالذبح بل  
مكتوب لك فلا يكون دليل ثبوت العير فلهذا كان اصحابها ان احدها ولا  
بل لانه فرع غرض اصل مملوك له بل فرغت وولد من اصل مملوك فيكون  
ملك للفرع والمولد لانه كسبه بخلاف ما اذا ثبت بها الذبح لانه لم يولد  
والكسب او يقول به ايضا الدقيق غير الخطه فضيعة ان يقطع خفه الا انه  
لم يولد فعل صالح يضاف اليه لعدم فعل اختاري والذبح هو الخطه كانت  
مملوكه له فكان هو اولي به من ايراس وهو له الغصب عذوان فلنا من كل وجه  
لان لم يولد كما في علم الاصل سببا للملك ولانا لا يجعل الغصب سببا  
يجعل الضمان سببا كحقا للمعاك له او كمالا يجمع البذر والمهد في ملك  
واحد الا ترى ان الاصطبار بنسب العير سببا للملك والاحتياط بنسب الغصب  
سببا للملك وان كان عذوانا والمعنى فيه وهو ان المصلحة لا يصلح ان يكون غنوغا  
عنها اذا كان السبب محذا اما اذا كانت الاسباب متعددة حاز ان يكون المخطور  
سببا للمصلحة الا ان الاسباب اذا كانت متعددة اذ اصلها سبب مشروع  
جعل الاحكام على وجه طلبت منها فيكون موافقا في الطريق والحكم واذ اصلها  
طريق مخطور حصل الحكم ويكون عاصيا في الطريق موافقا في الحكم كما في الاصطبار  
والاصطبار بنسب العير واصلا في الارض المقصود به والطلاق في حالة الحبس

والصلاة في الارض المقصود به والطلاق في حالة الحبس والظهار له جامعها  
منه فانه يخرج عن عبده الصلاة ونفع الطلاق وكان مخالفا في الطريق موافقا  
في الحكم كذا اذا رجل اشترى ثيابا فدعها وسكنها فادعى رجل ان  
له وقضى القاضي له رجوع على البائع بالتميز ولد الواقام السنة ان الجلد والراس  
واللحم والاطراف ملكه واحدا فملك بريد ان رجوع على البائع بالتميز لانه اسحق  
المبيع فريد لا رخصته اما اسحقا والمبيع فلا ان المبيع ان شاء وان فانه بعد  
الذبح وان لم يمسح لما هو ان خاب القيام بالتميز ولهذا لو اذ في التميز صحيح ولا يقطع  
حول المالك في الغصب واما لا نسب من جهة المسمى لانه اسحق من الاصل  
لانه امكن لانه لم يحدث فيها ما يقطع خفه عر ان المدعى ولو غصبها فذبحها فاقام  
رجل السنة على ما وصفنا لم يكن المقصود منه ان رجوع على العاصب لانه امكن  
ان يجعل هذا قضا بالملك من الاصل فيبين انه لم يغصب ملكه وكذا لو اشترى  
ثوبا فقطعه ولم يخطه فاسحقه رجل منطوقا كله لانه اسحق المبيع فريد  
بالسنة لا بسبب حازت من جهة المسمى لما قلنا في ان بعد الذبح وان لم يمسح  
وكذا لو غصب ثوبا فقطعه ولم يخطه فاسحق ماله بريد بريد غير الضمان ولو اشترى  
لحما مستواه فاسحقه رجل من ثوبا ليس له ان رجوع بالتميز اسحق من نسب  
حازت من جهة لان الضمان بالملك من الاصل هنا غير مكن لانه احدث فيه ما يقطع  
حقه وهو الصفة المفقودة مبداء اذ اقام السنة ان اللحم له وان هذا الثوب له  
فاما اذ اقام السنة ان اللحم كان له قبل ان يشتريه او كان الثوب له قبل ان  
يخطه او كانت الخطه له قبل الطحن وصم المسمى المسمى القصد او المسمى رجع  
المسمى على البائع بالتميز لان الضمان قضا بالملك من الاصل لانه مكن لانه لا ياحد  
الغرض منه اما ما حذر به فقد اسحق بريد المبيع لا رجوعا واستحقاق البذر كما استحقاق  
الاصل ولذلك لم يكن غصبا في هذه الوجوه واما ما سحق السنة على هذا الوجه  
وصحبه لم يغصب العاصب المقصود منه شيئا لانه اسحقه من الاصل فيبين ان لم  
يغصب مال المقصود منه والان الضمان له وانما يحسب المقصود منه لملكه عليه وهو  
ملك على المسمى باذ الضمان له ورجل اشترى ثيابا فدعها فاسحق اخر



اللهم واسحق لغير الجلد واخر الراس واخر الاطراف لم يصح المتبرع على الباع  
 باليمن موقوف من قبله او سببا اذا كان المدعى بهذه الاستا واحدا والفرق لغير المدعى  
 متى كان واحدا المكن النضا بالملك من الاصل الا الواحد يجوز ان يستحق هذه  
 الاستا من الراس وهي حصة وقد ذكرنا في الاستا هاهنا بالملك المطلق هاهنا بالملك  
 من الاصل اما هنا المدعى غير واحد فلا يمكن ذلك لانه لا يجوز ان يستحق كل واحد  
 منهم جزءا خاصا من الراس وهي حصة ولذلك لو اشترى ثوبا فقطعه لمصا ولم  
 يحظه فاقام رجل السنة ان يبدله واقام اخر ان يكميله واقام لغيره ان يدرسه  
 وقضى لهم ثم رجع المتبرع على الباع متى ولو كان المدعى بهذه الاستا واحدا رجع  
 والفرق ذكرنا انه لا يجوز ان يستحق هذه الاستا من الثوب بل القطع فانه لا يجوز  
 ان يكون طرفا من الثوب لو اريد بعضه وطرف منه لغيره فكان الاستحقاق بعد القطع  
 استشهد محمد بن محمد لله لهداية ذكره بعد هذا فقال لا يرى لغيره جلا لو اشترى  
 ساه فذبحها وسطحها فاقام رجل السنة ان الراس له واقام لغيره ان اللحم له واخر ان  
 الجلد له واقام له في هذه السنة ان الراس له ذبحها وسطحها فبيته ذى اليد اولى  
 ولو اقام رجل السنة ان اللحم والرأس والجلد واقام الذي في هذه السنة لغيره ان  
 له ذبحها وسطحها فالبينة بينه المشرك لان المدعى متى كان واحدا كان عينا  
 الملك مطلقا الا الواحد يجوز ان يستحق هذه الاستا من الراس وهي حصة فكان هذا  
 خارجا بنازع مع ذى اليد في ملك مطلق واقاما السنة وكان بينه الخارج لولى  
 اما اذا كان المدعى غير واحد كان كل واحد منهم مئبنا الملك في المدعى بعد الذبح  
 وذو اليد است ملكا مطلقا وان حصة مصاركا بينهم ان خواصها ونارح  
 ذى اليد سبق وكان سنة اولى وكذا في الثوب وفي المبسوط في الدعوى شاه  
 سلوذه في يد رجل وطلعه ورأسها وسطحها في يد لغيره فاقام ذو اليد في الراس  
 السنة ان الراس والجلد والرأس والسطح واقام الذي في هذه السنة ان السطح السنة  
 عاملة ذلك فانه يقضى لكل واحد منهما بما في يد صاحبه لان كل واحد منهما بما في  
 يد صاحبه لان كل واحد منهما اثبت بما في يد صاحبه ملكا مطلقا بالسنة وسنة  
 والتراجع في دعوى الملك المطلق يرجح ولو اقام كل واحد منهما البينة ان الراس شاه

تحت عنقه في ملكه بذبحها وسطحها وان جلد راسها وسطحها بعضي  
 بالكل الذي اتى به في هذه السنة اثبت بسنة الساج في ان فاستحق النضا  
 ما ولبه الملك له فيها وطلعه ورأسها وسطحها ببعضها فلهذا قضى بالملك  
 الذي اليد ولو غصن خاصة فباصب عنه فالبينة لصاحبه كالولد لتولد  
 من ملكه فان اصاب بعضه شخص فخصه للخاصة ينشأ على احد مما خرج منها فرخ  
 وحصلها العاصب على الاخرى يخرج منها فرخ والفرخ الاول للمعصوب منه  
 مع الدخالة والفرخ الاخر للعاصب لان ما حصل بفعله يصير مملوكا له فيحصل  
 بفعل الدخالة ينشأ الاضع للعاصب فيه فلا يملكه فكون بالملك الاصل كما قلنا  
 فيمن غصن خطمه وزرعها كان الزرع له ولو ميت الرجح بالخطم فجعلها مزروع  
 في الارض كان لصاحب الخطم لانها الحكم على فعل الرجح عن مكن جعل مملوكا  
 لصاحب الاصل ولا ان احصها العاصب صار مستهلكا بفعله فكون ضامنا لميل  
 وصير مملوكا له بالصمان فانما تولد الفرخ من ملكه فانما ما حصل الدخالة ينشأ  
 لم يصير معصوم على العاصب فلا يملكها فسمى ذلك الفرخ ملكا لصاحب الاصل والله اعلم  
 باب من بعض السبع الذي يكون من الوصي بعد  
 الموت وعلى الميت دين وما يكون من الميت في مرضه اصل الباب لغير المرض  
 مرض الموت او وصية لا يملك اياها بعض الغرماء على البعض لما فيه ابطال حق  
 النافق ان حوال كل يعلو بما له باول مرضه على السوا لعدم الاولوية الا ان فعل  
 الوصي لا يصح لاصلا لان تصرفه صايق بخلاف قوله في الغرماء وصير ضامنا وفعل  
 المرض يصح في الحال لعدم علمنا بالثبوت وقد التصرف فيصير لقيام المطلق وهو  
 الملك ثم اذا مات ظهر ان تصرفه صايق وصرفهم منقضى ان كان التصرف فبالا لالتص  
 وقد ذكرنا في الاقرار وملكه كان السبع لان فيه ابطال حق الغرماء عن الصور لاعر المعنى  
 وصرفهم لا يتعاون الصور لان جهم في استيفاء ديونهم وذلك كما يحصل للمعنى  
 ويعرف اخر ان الرد بالغيب بعد التصرف بقرض او اقاله فسخ في صفاتها مع حديد  
 في حوالها ان على ما ذكرنا والرد بقضا العاصي فسخ في حوالها لان ولايته عامة  
 ينظر في حوالها لان لا يملك السبع بخلاف المتعاقدين ادعوا هذا قال محمد بن محمد



وجلا شري عبد بالف درهم وقضه ولم يسد الثمن ولا مال له الا العهد  
وعليه الف درهم ومن سوي ثمن العهد وارصى الى رجل بمطبات فان كان المشتري  
مضنه بعذر اذن البائع فهو اخوه من باب الغنا ولذا كان له ولان لا سدد له  
منه في حال حياته فكذا بعد وفاته وهذا لان البائع من جنس المسع لا يستفاد  
التمتع حانه حق متاكدا لا يمكن المشتري من ابطاله ولهذا يسرى الى الولد والقبه  
الان حوال البائع كان في تلك الرقبه وملك هذا البيع استقط ملكه عن الرقبه  
فبقي حقه في اليد وهو كالمراهن اذا اخذ المرهون بعذر اذن المرهون كان  
للمرهون ان اخذ منه حرا ولو مات والعرضه يد الراهن مسدوده ويكون هو  
اخوه ويضمنه من باب الغنا وان كان مضنا كره لا يكون البائع اخوه ويتابع  
وتضم عنه من الغنا البائع احدهم وهذا عندنا وعندنا في ربه لله اذا  
افلس المشتري فالبائع ان يفسخ البيع وهو اخو البائع ان كان سله يفسخ  
العقد ويعده الى ملكه حديث ابي هريره رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال اما رجل افلس بالتمتع فوجد رجل متاعه عنده بعينه فهو اخوه والمعنى  
فيه ان البيع عقد معاوضه فمطلقة ينقض التوبة بين المتعاقدين ثم لو تعذر  
على المشتري مض البائع بالانلاف ثبت للمشتري حوال الفسخ فكذا اذا تعذر على  
البائع قبض الثمن بالافلاس وكما ان المالكه في الاثاق كما وى حكما ندد لك  
الدين في ذمه المفلس كما لو اى حكما لان راد طريق الوصول اليه والافق  
من المسع والتمتع الا ان حيث ان التمر من والمبيع عين وكما ان تعذر القبض في  
العين ثبت حوال الفسخ فكذا ان تعذر القبض في الدين لا تضرى ان الملم فيه من  
واذا تعذر قبضه باستطاعه ثبت له رابح حوال الفسخ فكذا ان التمر والافق بينهما  
سوى لمر التمر معقوده والملم فيه معقود عليه ولكن حوال الفسخ ثبت تعذر  
قبض المعقود كما ثبت بتعذر قبض المعقود عليه الا ان المرهون لا يملك اذ اخذ  
عزاد ابدال الكفاه بغير المولى من فسخ الكفاه وبذل الكفاه معقوده كما ان التمر  
معقود والدليل عليه ان هلاك الثمن قبل القبض يوجب افساخ العقد كذا  
المبيع فان زل شري بملوس ثوبا فسدت فلا القبض بطل العقد لان التمر فليس

١

راحه فاذا كسرت فقد هلك الثمن وما يسهل العقد به الا ان اذ العذر فتنص  
بمس للعاقده حوال الفسخ كما لم يبيع وحجنا قوله تعالى وان كان دوعس فتنظ الى  
ميسر والمشتري من جنس انفس فقد استحق الطمن شرعا ولو اجله البائع لم يكن له  
ان يفسخ العقد قبل مضي الاحل فاذا صار مسطرا بانظار الله تعالى اولى ان لا يمكن  
البائع من الفسخ واما الحديث بعد ذكره الجصاص بساوه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال اما رجل افلس فوجد رجل عنده متاعه فهو ماله شرعا به لو قال ففهم  
اسوه عن ماله فيه وبما يدل الروايه الاخرى لم المشتري كان مضنه بعذر لذن البائع او  
مع شرط الجار للبائع وبه يقول والمعنى فيه انه لم يغير على البائع شرط عقده  
فلا يمكن من الفسخ كما لو كان المشتري ملبيا وسائه ان يوجب العقد ملك التمر فان  
التمتع بالعقد وملكه بالعقد ديانا في الدين وبما الدين بمفاحله والدين  
بعد الافلاس على ما كان قبله محلا صالحا لوجوب الدين فيه فاما حوال استيفاء  
نائب البائع بسبب ملكه لا يحكم العقد الا ان له يجوز اسقاطه بالاراء والاستبدال  
وقبض البديل للواضار نسخا بالعقد لا يجوز اسقاطه بالاستبدال كما في المسع  
عينا كان او دينا لغرفنا ان حوال من الثمن لا يحكم الملك لان يكون موجب العقد  
فتعذر لا بعد شرط العقد والدليل عليه ان قدر المشتري على تسليم  
التمتع عند العقد ليس شرط لحوار العقد ولو كان تسليمه يتحقق العقد كانت  
العدره على تسليمه شرط الجواز كما في جانب المسع فانه اذا كان غسلا لا يجوز العقد  
الا ان يكون مقدورا للتسليم وان كان قسما كما لم لا يجوز الاعلى وجه ثبت  
العدره على تسليمه للعاقده وهو الاحل ولما جاز ان يسرا بالدرهم حالا وان لم يكن  
في ملكه عرفنا ان وجوب تسليم الثمن ليس من حكم العقد وهذا الحرف يستدل  
في المسله استدا فان العجز عن تسليمه او اطرى بالافلاس لا يكون اقوى من العجز  
عن تسليمه اذا انقضى العقد والمفلس لو اشترى ثوبا والبائع يعلم انه مفلس  
صح العقد ولزم فالافلاس الطاري لان لا يرفع صفه اللزوم اولى بخلاف  
السع فنهناك استدا للعقد مع العجز عن التسليم لا باو العقد لا يجوز وان رضى به  
المشتري فكذا اذا اطرى العجز عن تسليم الثمن حوال الفسخ فان قيل كيف يقيم هذا



وعند كل اول التسليم على المشرى ولو لم يكن تسليم الثمن مستحقا بالعقد  
لم يباح حقه في قبض المبيع الى ان يوفى الثمن فلنا وصوب اول التسليم  
عليه لعقود معنى التسوية بينهما الا ان ذلك يوجب العقد على ما عرفنا عقد  
المملك يوصى التسوية من المعاهد بين المملك ونحوه المملك لكل واحد  
منهما بالعقد الا ان المملك في العين اكل منه في الدين على المشرى تسليم الثمن  
لو لا التسوية بمثل البايع وكان ذلك من حكم المملك الا ان يكون موجب العقد وليس لما  
انه من حكم العقد لا اقتضا التسوية ولكن هذا المعنى قد اوردنا في المبيع المبيع  
طوعا فهو كما لو انقدم بالساحل في الثمن فلا يسمي له بعد ذلك في الفسخ وان عذر عليه  
استيفاء الثمن وسد اخلاف الفلوس اذ اكدت لانه بعد هناك موجب العقد فوجب  
العقد ملك فلوس هو من بعد الكسالة لا يفي له في ربه المشرى ولو لم يبد  
الصفة اما بعد الا فلا يسمي له في ربه مملوكا البايع كما استحقه بالعقد وخلا  
الكسالة لان يحرم تغير موجب العقد فوجب العقد ملك المولى بدل الكسالة عند  
حاول الاجل ولا يملكه الا بالقبض لان المكانت عبده والمولى الاب يوجب ربا  
في ربه عبده ولهذا وكفى له ان سدل الكسالة لم يصح وللمكانت ان يحرر نفسه  
ولو المشرى ذلك ربا حقه فلنا المملك للمولى انما يشب بالقض ما دأى عن الاداء  
فقد تغير ما هو شرط العقد ويوصيه فلنا يمكن من فسخ العقد وهما بالافلاس  
لا يغير ملك البايع في الثمن فانه مملوك في ربه المشرى ولا يملك المشرى في ربه  
المفسد بلوى بان المملوك لو كان يحرر بالدين فهو فاسد حقه وحكما مفسدا كان  
لوميا ولذا قال ابو حنيفة رحمه الله عليه على صاحب الدين الركاها لما مضى له واقبضه  
فاد المشرى موجب العقد لا يمكن من فسخ العقد فلو وجد الوصي بالعبد عبدا فله  
ان يرد له لانه قائم مقام الوصي فلورده وقبله البايع بعد فضا فاض طار لانه لو باعه جاز  
فلذا الرد ووصى العزم العزم لا يعلق بالدين بل بالمالية والرد لا يفتقر بالمالية فلو حضر  
العزم للعزم فليس له ان يقبض ما صنع الوصي ويرجع الوصي على البايع بنصف الثمن  
قد رجع الى العزم اما عدم ولاية البعض لان الرد يترتب لهما بعد القبض ان كان  
منهما في صفتهما فهو مع حدين في حوالا العزم والعزم بالنسبة وليس للعزم بنقص

مع الوصي لانه ليس فيه ابطال حوال العزم واما رجوع الوصي على البايع بنصف الثمن  
لا يجعلنا هذا الرد من الوصي في حوال العزم سغا ولو باع كان الجواب لذلك  
لانه لم يصح جمع الثمن فصا صا بالبايع على الميت لانه لو صار قضا صا صا ر  
الوصي فوشر بعض غنا الميت على البعض في صا الدين لانه صاحب حوال  
الدين وصاحب حوال الدين يكونان صا وليس للوصي هذه الولاية فلو اراد  
العزم ان يصير الوصي نصف فيه العبد باعتبار انه بالرد صار قضا صا ر البايع  
بالمعاوضة فصار موثرا له على غنم ليس له ذلك لان مرجح الوصي ثمنه فيقول ليس  
عزمي الا بئار بل عزمي لحيات الميت واما وقع المعاوضة حكما لا يصح  
فلما انضم من قوسه او سنا اذ باع العزمي بالدين ربههم ونقص منه الالف دفع  
الى البايع بدنه بم جاء العزم الاخر كان له الخيار ان يضمن الوصي نصف  
دفع اليه وان سار الى العاقل فما مضى والعرق لير الوصي لما مضى الثمن  
من العزمي بعد تعلق كل واحد من العزمين بالثمن المعوض فادفع الالف  
كله الى البايع فقد دفع نصف حوال العزم الاخر الى البايع فغير لونه والحق في الكتاب  
الصان يهره الحنفية اما هنا بالرد وان دفع نصف العبد الدين يعلو حوال العزم  
الاخر الى البايع الا لانه دفع حكم السع و حكم حوال العزم الى غنم حكم السع لا يوجد  
الصان على الوصي كما لو باع مراضى وهذا لان السع وسيلة الى انفا حقه فلا  
يصلح سببا للضمان بخلاف دفع الثمن فالو الوصي ليجب له للوصي اذ اراد قضا الدين  
الوحي على الميت وضاف ظهوره في حوالا سبيل لير يبيع شيئا من العزم الموقوف  
ما لم ير الدين حتى لو اظهر من حوالا صا صا من قبل فلو باع شيئا من حوال  
الدين عند العزم بم ما مر الورثة ويحول للورثة حاصو اسم في سدادها وكذا  
اذا علم الوصي بالدين على الميت ولا يبيد للعزم واذا ثبت هدا في الرد بالعبد  
في الاقاله من الوصي لان الاقاله من الوصي جاز في حوالا وهي مع حدين في  
حوال العزم لا العزم كما لو رد بالعبد ولا يخر البايع في بعض الاقاله لغير شرط  
عقد ولو المعاوضة لان المعاوضة ليست حكم اصيل في الساعات بل الحكم الاصيل  
هو قضا الثمن فلا يفسد فيه الثمن بطريق المعاوضة لا بعد ربا متوحقه والخاصة الى

العبد



بعضه ولم يغير هذا هنا او ان يغير لكنه لما لم يكن امر الصلح فغيره الا ان  
 الخيار ولو لم يفسد المالك البائع وخصم الوصي البائع الى العاصي وعلما العاصي  
 بدس اجر لم يرد العاصي عليه ولا كس منه ويقسم الثمن بين البائع والغرماء على  
 قدر حقوقهم لان الرد بالتضايف في حوال الكل لانه لا يمكن جعله بغير حوال البائت  
 لان الرد حصل بغير رضاهما واذا كان فسخا بعود الى ملك البائع في المقتضى  
 فصار كأنه لم يبع ولهذا لا يحدده حوال التفعه ولو لم يبع لم يعلق حوال الغرماء الا ان  
 بالعقد فتودي الى ابطال حقه والارجع الوصي على البائع بالتضامن امساع  
 الرد لمعنى رغبة المتبرع وهو قيام الدين عليه فتمنع الرجوع بالتضامن كما لو باعه  
 ولانه لا يضمن التضامن الا اذا ابيع من القول وهو لم يبيع الوصي في الباب ان  
 الحرج الرد ابطال حوال البائت في تضامن الغيب الا ان هذا هو الاول لانه لا يضر الا انه  
 متى لم يرد سماع فحصل له كل واحد من الغرماء نصف الثمن في هذا الموضع  
 البائت ايضا فحصل حوال احد اصلا ولو رد سطل حوال الاخر في دينه اصلا وكان  
 هذا الاول ضررا اهدا او اعلم العاصي بالدين الاخر اما اذا لم يعلم بدين العاصي  
 العقد على البائع بالعقد وبطل الثمن الذي له على البائت لان الموجب للرد ما لم يرد  
 الغيب ودين اجر عند غرضه وانما هو موقوف ولا يجوز باخذ حوال ما لم يرد هو موقوف  
 كما في قسمه الميراث من الورثة والبركة من الغرماء ولانه لو لم يرد لو قسم الدين بالتضامن  
 ودين غريم اخر ايضا لو قسم غريم اخر فتودي الى التضييق في حوال التوفي اطلاقا اذا رد  
 وحصر غريم اخر وقيام السنة على دينه لا يفسد الرد لان بطله فضا والقصاصي  
 امكن بغيره سقذ وقد امكن ان يجعل كالمسح منه وللعاصي واليه السبع لفضا الدين  
 وبامر البائع يدفع نصف الثمن على الغريم الا ان كانا انما صار توفيقا لدية بالمقاصة  
 وهو الغريم الاخر سواء الا انه لا يحسم على ذلك فتخير البائع ان يشاء على الغريم نصف  
 الثمن ولم يفسد بقص الرد فنع لهما لانه لما طرد من اجر بغير رضاه هذا الرد والعاصي  
 يحكم المسح لما فيه من ابطال حوال الغريم لا لغيره جعل بغير رضاه وقد وجدته معنى السبع  
 وهو التمسك والتمسك لان البائع مضطرا لانه حصل بغير رضاه وكان بمنزلة المكره  
 على هذا الشرط فكان له الخيار بحال او اذا كان بالرضا على ما ذكرنا والان العاصي انما

الزمن الرد على تقدير لغيره غرامه فاد الزم له ان لا يرضى كالمريض  
 له ابيع بالمحاباه او اقربا سبغا الثمن ولم يجر لورثة او لم يصدق في  
 الاقرار بالاستيفاء فانه يحرم المستبري لانه انما رضى على تقدير لغيره  
 عنهم فالزمن له ان لا يرضى بحال او اذا كان الرد من الوصي بالرضي لان  
 ذلك وقع بغيره وليس الحكم الاصل في السبع سقوط الدين ولا انما  
 رضى بمقتضى المقاصد لظهور الدين وهذا لم يكن الدين ظاهرا فلهذا  
 رضى بالرضا ولو باء العقد في هذا البائع وقسمته لغيره الثمن الاول او الثاني  
 سبغا لثالث او من قبل الثمن الاول ثم حضر الغريم وقيام السنة على دينه  
 لصد نصف الثمن من البائع والخيار للبائع لانه حدث في العقد ما يمنع  
 الفسخ والمائت له بغير خيار فتنفذ بمنزلة خيار الرد والشرط  
 ولزمه رد العقد كما لو استبري سبغا وهو مكره بطلت العقد في هذه بطل  
 الخيار بحال او خيار الغيب لان ما احتسب عند البائع شيئا محار لغير  
 رجع بغيره ما احتسب عنده ولهذا يجوز الصلح عن الغيب على بدل ولا  
 يجوز عرجار الرده وعين وتوصاح عن الغيب على دار وجبت التفعه  
 فقل له مقابل ما مال فانه قال اعم نصف فتمته لم يرض له ذلك لانه لصد  
 على وجه الفسخ والفسخ بدور على ما دار عليه العقد وحول البائت في  
 من المبعوث لانه بمنزلة السبع بمنزلة الثمن الاول فان بطل وبطل بغير  
 له ذلك لما ذكرناه من غير له المكره على الشرط والمكره على الشرط اذا  
 هكذا المسح في هذه كان عليه فتمته قبل له انه مكره موجه طابع موجه  
 مكره موجه لغيره كان بغير رضاه طابع موجه ان سبب الرد كان من  
 جهته وهو بدله العيب مع علمه ان المستبري لو اطلع عليه بغيره في  
 العمل بها في حاله فغلبا بحجة الاكراه وما دلم العقد فاما حالي فتمت له  
 حوال الفسخ وحكمه الطواعية لصدت في المسح ما منع الفسخ عملا بالدين  
 وانما صدق الرد والعاصي لولا ان كان من جهته والثمن الاول بقاوت سبغا  
 لما لو كان الثمن الاول من الغريم بعد فاحش يعني ان يضمن البائع نصف



العد بالغا ما بلغ للعزم الاخر لانه شئ ان رد العاصي مثل التمر الاول  
لم يصلح فحقى حوال العزم مبعلفا سرقه العبد ويدل على البائع فمضى  
لصفته له لم يستوفى في استيفاء حقها فلهذا لم يوافق البائع فلهذا ان  
كسر للعزم الاخر او دبره لو كان جارية فاستولى او صدر عنه عب  
او عجز غرده بمعنى من المعاني ان هذه المعاني مع الفسخ كالهلال رجل  
لم يدر عدليا ان يدرهم في صحة ومضنه ولم يفسد التمر من مرض وعليه  
دين الفدية ثم لا يفرق بصد العبد عسا فلهذا على البائع فقبضه بعينه فضا  
اولا لانه وفيه العبد مثل التمر لو اقبل فان برأ من مرضه خارجا ماضيا  
لا يمتي برأطرا ان مرضه لم يمرض الموت فكان هو والصحيح سواء ولهذا  
سعدت عا ولا يفسد وادخل لم يملك للعزم اللغو على العبد والبائع سبيل  
وان مات مرضا كد جازا لاقاله والره وعزم البائع بصف التمر للعزم الاخر  
والعقار له في ذلك لان المريض مرض الموت يملك مع ماله ولا يملك لغيره  
لغيره على البعض كالوصي سواء كان كواب فيه ما ذكرنا في الوصي ولو طام  
البائع المريض وقدره الحق العاصي فان العاصي رد العبد على البائع علم بدس  
لغيره ولم يعلم فرق مره لو سار رد كضوم الوصي لا اعلم العاصي بالدين  
والفرق ان المرء كضوم المريض ليس فيه ابطال حق العزم لان حق العزم  
لم يتعلق بماله بعد لانه لما يتعلق بماله على قدره مرض الموت وفي الحال  
لا يعرف كون المريض مرض الموت ولهذا ينفذ بيعه ويجمع صفاته في الحال ويلا  
لان حوال الرد له عاقل هو العزم الاخر اصل العاقل لا يفسد بالاصل الموصوم  
فاما الرد كضوم الوصي فيه ابطال حوال العزم لان حوال العزم يتعلق بماله لا يفسد  
بالاصل الموصوم فاما الرد كضوم الوصي فيه ابطال حوال العزم لان حوال العزم  
يتعلق بماله بعد الموت لانه حريه وماله لا يفسد الدين من الدين الى المراه  
ثم اذ رد العاصي في مسلمات ما من المريض فالبائع ما يحكم المريض اعطى  
العزم لصف التمر وانما يفسد الرد منع لهما لانه لما مات ظهر ان هذا المريض  
مرض الموت وان حوال العزم متعلق بماله وفي رد العاصي فصار مثله رد

100  
العاصي بخصوص الوصي لا المرء العاصي بدس عزم لعزم علم ومنه  
البائع ما يحكم كما ذكرنا وهذا كذلك لما يصح الرد اذ كان في ماله مثل  
التمر او اقل امواله كان التمر لا يصح وهذا البائع اذ كان رد المريض  
لغيره فضا العاصي لانه يكون اقاله واقاله المريض مرض الموت انما يصح اذا  
لم يكن فيها محاماه لولا ان كان عليه دين مستغرق بغيره لبيع ولا يعقل عنه العن  
السر بغيره العاصي ولولا ان كان الرد والعاصي بعينه السر بغيره اقاله  
الوصي وسعه في الحركة المستغفرة لان العاصي والوصي ما موران بالوصيه  
فنصرف الى المتعارف ولا يكلفان باليس في وسعها والاعتراف عزم  
العن السر ليس وسعها اما المريض ليس بما مور يلهو منصرف  
حكم المال كغيره في ماله وهو مستعمل حوال العن فصح شرط ان لا ينصرف للعن  
فلهذا انصرف او كثر وهو بغيره تصرف في المال في مال المصارف مع تصرف المصارف  
وقد ذكرنا هذه المسألة مع نظائر في كتاب الركاك مكره الا كما في العقد الكثر  
حق الا يصح الرد بصد العبد منه وبيع وبغير التمر من الغرم ولو قال  
البائع لما اعزم بصد العبد او بصد التمر لا يملك الحق في حواله لان الرد وقع  
فاسدا فيفسح كالمسح العاقل وان قال المشتري اما ارضني به والان تصرف  
وقع فسخا والفسخ بغير مثل التمر الاول ولا يحمل الزنا ولا اوجه الى امضاء  
لاصل المحاماه فينقض ضرره كلاف مع المريض العن لولا ان المشتري  
اما اكل العقد وامر كل العن لان الرماي في البيع حاسر فاما بغير حق الوص  
والغرم والله اعلم **باب** الاستحقاق في  
البيع اصل الباب ما ذكرنا في الدعوى لغير السنة متى قامت على خصم حاصر  
قلت ولا افلا لانها سرعت لقطع الحظوظ والاسباب في ذلك الا في موضع  
الخصوم والحضم من كغير المدعي فيه ويدعه لفسه فيقول هو ولي اوليس  
لك وعرف العن ان البعض في عقد التصرف شرط بقا العقد على الصحة  
لا شرط الصحة لقوله عليه السلام ان عمر رضي الله عنهما لا بأس اذا اقر فيما  
وليس سكتا عمدا في مطالبه بالتسليم لوصوه البعض قبل الاقرار



وكان ينبغي ان شرط مقروننا بالعقد لان هذا العقد احضرنا ثم نحض  
حكم يقتضيه ذلك الاسم كما لم يفسد في كل طرف ما في ملك كل واحد منهما  
الى ملك صاحبه لان البدل من الحائس بحسب اسد هذا العقد لا ان يكون مملوكا  
لكل واحد منهما قبله ولا ان ذلك ثابت في سائر البيوع عرفا انه كمي صرفا كما  
فيه في صرفه ما في ملك واحد منهما الى يد صاحبه ولم يفسد لوجوب التسليم  
مطلقا لان ذلك ثبت في سائر البيوع عرفا انه انما كمي الاستحقاق فيصير  
البدل من في المجلس ولانه مباداة التمر بالتمر والتمر ينتج بالعقد وسما في الله  
والدين بالدين خرام لنبى النبي صلى الله عليه وسلم عن الكافي بالكافي فما حصل  
به التفسير فهو القبض البدني ولا يشترط فصول هذا البدل لغير الجاه  
عن الكافي بالكافي فشرط قبض العوض انما هو ان الرضا لان المقدم فضلا عن  
النسبة الا ان حاله المجلس تمام مقام حاله العقد سرعا للفساد واد اوجه  
التفسير بالقص في المجلس كعمل ذلك كما لم يفسد عند العقد وليس احد  
البدل لنا وفي من العرف فشرط قبضهما ولنا معنى بالمجلس موضع جلوسهما  
بدل المقتر وجوه القبض قبل الافتراق بالبدل ان يحصى لوفاء ما ومتى فرسخا  
ثم يعانها قبل التفرق احدهما صاحبه حار العقد وكذا لو تافا في المجلس  
او اعني عليهما ثم يعانها قبل الافتراق وروى ذلك في سائر ابي يوسف رحمه الله  
دل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنهما حيث قال وان استبطر كل طرف لسانه  
فلا سطر وان وثب من السطح فثبت معه ولهذا يجوز شرط ان يرا في هذا  
العقد لان الحائز لعدم الملك فيكون كذا ما تراه من عدم القبض قبل الافتراق  
ونشرط الحائز بمسح استحقاق ما به يحصل البعس وهو القبض ما نقل الحائز  
وكذا بشرط الاخل بعدم استحقاق القبض الذي ثبت به البعس فلهذا  
كان مبطلا وهو في هذا ان السع عند الاطلاق ينصرف الى ما هو مملوك له  
جريا على موجب الظاهر بخلاف الافتراق وقد ذكرنا انه اذا عرف هذا فالجواب  
لعمد الله رجل اسدى ابريقا من ثيابه لغيره وفتن ابريقا وقد دنا  
ولم يفسد العرضي اذ فاد السع في نصفه لان المفسد هو الافتراق قبل

القبض وانه موجود في النصف والفساد عند المفسد لو كان الفاسدا  
ما اجماع بخلاف الفاسد المفسد من عند ابي حنيفة رحمه الله وفي شرح الكرمي  
لعمد الله وقد قال ابو حنيفة رحمه الله ان معنى قول الفاسد في نفس المعصية  
عليه ان الحرم ينتج او اجماع ولا اعتمد بخلاف مع النص ولهذا قال  
من جمع بينهما مدكاه وثاير التسمية عليها عمدا ان السع فاسد  
فيهما لان ما ركل عليه التسمية عمدا منصوص على حرمة والنص تحية على  
المحلفين ولا خلاف ليس تحية صار وجوده بخلاف وعلمه سواء وقال  
ابو يوسف ومحمد رحمه الله كحود السع في المدكاه لان ما هو الذي يسوع  
فيه الا انها وصار يسوع الا انها كالعقار من النصير في مدكاه الكتاب  
نصف الاربع كله ملكا للمدري النصف حكم مع صحفه والنصف حكم مع  
فاسد فان غاب البايع ثم جازى على المدري نصف الاربع  
واقام البينة قبل ستة وياخذ من المدري نصف الاربع لان البينة قامت  
على صم حاضر لان الاربع كله في يده وهو يدعي له كله لان العقد  
الفاسد عند الملك في المسع المقصود فاد احضر البايع له المدري عليه  
ربع الاربع واربع نصف الدين الذي ادى لان الاستحقاق ورد  
على نصف شايع من النصف الا ان العنصر لا الاستحقاق والنصا باحد  
النصف دون الآخر الا ان صلح حصما في النصف حقيقة والى الاستحقاق والظاهر  
ما كان وكان كالاقرار بنصف عن شريك من شركتين وانه ينصرف الى نصف  
شايع نصف من نصف المقر ونصف من نصيب الشريك لذلك هنا فرق منه  
وسر السع فانه ينصرف الى النصف الذي هو نصيب البايع والفرق وهو ان  
المذكور في الوجهين نصف فطلق مقتضيه القياس لغير نصرف الى نصف  
شايع من النصف الا ان تركنا القياس في الملك وصرفنا الى نصيب  
الملك بالنص فان الشرع صرف الوصية ملك المال الى البلية الذي هو نصيب  
الموصي في غير الظاهر على اصل القياس ومضى كان المستحق نصفا شايعا  
فالنصف الذي بقي في يد المدري يكون نصف هذا النصف وهو ربع الكل

في مقابلة النص











لم يزل عن ملك البائع ولو باع بالخمر والحزير فقبل القبض هو على اذنه وبعد بصير محجور والله اعلم  
**باب بيع المكمل فيما يزيد بغير الكيلين**  
اصل الباب ان من اشترى مكلا مقدرا بشرط الكيل لا يجوز له ان ينصرف فيه ببيعا واكلا  
وغير ذلك حتى يكال لنفسه كحلا اخر بالنصر والمعنى ان النص ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل  
عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعاه صاع البائع وصاع المشتري والمعنى فيه ان الكيل فيما اشترى مكيلة من تمام  
القبض لانه الكيل مما يعين المعقود عليه من وجده لانه المعقود عليه مقدار معلوم ولم يزد ولا ينقص له ولو  
انقص عيط عنه بقدره من الثمن والقدر لا يصير معلوما متعينا الا بالكيل فكاه من هذا الوجه الكيل من تمام  
القبض واصل القبض في النقل شرط لجواز تصرف المشتري فكذلك الكيل له هذا اشار محمد حيث قال لانه باعه قبل  
ان يقبضه اراد به تمام القبض وهذا لان الكيل يرد اد باعادة الكيل تارة وينقص اخرى واذا زاد ويجعل عليه  
رد الزيادة فلجواز التصرف قبل الكيل ربما يصير بايضا واكلا مال غير وهذا معنى التمس وكذلك الموزون بخلاف  
ما اذا اشترى مجاز فله ان الكيل ملكه فتاكدا ملكه فيه بالقبض كما في النقلات بخلاف ما اذا اشترى شيئا بخطه  
في الذمة وقبض البائع لخطه وتصرف فيه قبل الكيل حيث يجوز لانه اصل القبض ليس بشرط لجواز التصرف فيما  
وجب في الذمة ثمتا فكذلك اما كاه من تمامه الا ترى انه لو باعه من المشتري قبل القبض محجور بخلاف ما اذا ملك  
بميراث او هبة او غيرها لانه سبب وجوب الكيل التملك بشرط الكيل ولم يوجد بخلاف المذروعات اذا اشترى  
نوا على انه عشر اذرع وقبضه محجور التصرف قبل الدرع صفة ذلك المشتري الثوب المشار اليه ولم يزد الوذرع  
واذا زاد لا يلزمه رد الزيادة ولو انقص لا يرجع بشئ فكانت الزيادة مبيعا تبعا فلا يختلط المبيع بغير المبيع  
ولما العدييات اذا اشترى بشرط العدد روى عن ابي حنيفة انه لا يجوز البيع قبل العدد وهو اختيار الكرخي وعنه في  
رواية اخرى انه يجوز وهو قول ابي يوسف ومحمد لما انه كما يجوز بيع الواحد بالاثنتين في المذروعة فكذلك في المعدودات  
ولا يجوز في المكولات فكاه ملحقا بالمذروعات ولا يمتد باعادة العدليها لان غلط ولا في حنيفة  
ان التصرف في المكمل والموزون انما كان حراما قبل الكيل والوزن لا يختلط بالمبيع بغير المبيع والاختلاف طرعا  
الا ترى انه لو اشترى حوزا على ان الف فوجبه اكثر لا يسلم له الزيادة ولو انقص يرجع بحصة من الثمن فاذا اشترى كافي العلة اشترى  
في الحكم وحرفاخر الحيانة في بيع المراجعة توجب الخيار للمشتري ان شاء اخذ جميع الثمن وان شاء ترك عند ابي حنيفة  
ومحمد وان استهلك المتاع او بعضه فالثمن كله لازم له وانما يوجب ابي يوسف وابن ابي ليلى يحيط عنه الحيانة وحصة ما من الربح  
على كل حال ولا خيار وهو رواية هشام عن محمد بن عيسى بن ابيان عن محمد بن ابي عزة عن هذا وقال يرد المشتري قيمته  
المبيع ويرجع بالثمن وهو ظاهر على اصله فان عنده الفضل محجور ان يقع على القيمة كما قال في التالف بعد هلاك المبيع  
فكذلك استند الكيل للمشتري والحيانة في التولية توجب قدر الحيانة عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد توجب  
الخيار ان شاء اخذ جميع الثمن وان شاء ترك فابو يوسف يقول بالخط فيه لانه العقد الثاني في حق الثمن بنا  
على الاول وقد الحيانة لم يكن ثمتا في العقد الاول فلا يمكن اثباته في العقد الثاني كالمشتري اذا اخاه الشفيع  
لا تثبت مقدار الحيانة في حقه وياخذ بمثل الثمن الاول وهذا لان السبب الثاني لما اضافاه الى السبب الاول  
فانما يوجب في ايجاب مثل ما وجب بالسبب الاول الامتداد ما زاد فيه من الربح فيما واد ذلك لا يثبت وبدون السبب  
لا يثبت الحكم والذي عليه انه لو خرج البعض من ايه يكون ثمتا في العقد الاول بالخط يخرج من ايه يكون ثمتا في العقد الثاني

في العقد الثاني فاذا ثبت انه لم يكن ثمتا فيه اولى ولاه البائع رض بمقدار من الربح فاذا زاد عليه يجب حفظه كما هو في التولية  
لما رضى بمقدار من رأس المال وجبا سقاط ما زاد عليه ومحمد يقول لا يحط فيها لانها باعها باعها بثلثي سميها  
فينعقد بجميع ذلك الثمن كما لو باعه مساومة وهذا لان العقد سبب الثاني يعتمد التراض ولا يتم رض المشتري  
الا اذا لم يجب لجميع الثمن المستحق بخلاف اخذ بالشفيع فلا معتبر رض المشتري هناك ثم حق اخذ بالشفيع  
بالثمن الاول مستحق على المشتري الاول فهو في تسمية ما سمي غير قاصد بطل ما هو مستحق عليه لكنه مدليس والتدليس  
يثبت الخيار للمشتري كمدليس العيوب بخلاف الخط بعد العقد لانه الاستحقاق يثبت للمشتري الثاني بمثل الثمن  
الا اذا لم يرض المشتري الاول فما خرج من ايه يكون ثمتا في العقد الاول يخرج من ايه يكون ثمتا في العقد الثاني فكاه  
المشتري الثاني بعد ما تم استحقاقه بمنزلة الشفيع والابو حنيفة يفرق بين التولية والمراجعة ووجه بين احدهما التولية  
بنا على الاول من كل وجه فلا يثبت فيه ما لم يكن ثابتا في العقد الاول كالاقالة لما كاه فتم في العقد الاول فما لم  
يكن ثابتا في العقد الاول لا يمكن اثباته في الاقالة فانما المراجعة فليست ببنا على العقد الاول من كل وجه واه  
بنت عليه من وجه وهو الخيار في الثمن الا ترى انها سميها فيه ما لم يكن مسمى في العقد الاول فيه تبين انه سبب  
متدا باشره باختيارها فينقضي بالثمن المسمى فيه بقرره انه لاحاجة في التولية الى ذكر الثمن وتسمية مقدار الحيانة  
فيكون لغوا ايضا وفي المراجعة لا بد من تسمية الثمن يعطى قدر الربح فكاه العقارها بالتسمية فينقضي بجميع ما سميها  
فيها وفرقاخر في اثبات الحيانة في التولية بغير العقد عن موضع ما صرح به وما ينبغي عنه لغة وشرا لانه به  
يصير العقد مراجعة لا تولية وقد صرحا بالتولية فكاه ذلك منها نفيا لمقدار الحيانة اما في المراجعة لو اشترى جميع الثمن  
لا يتغير به العقد عن موضع ما صرح به ولا عن موضوع لغة وشرا فانها صرحا ببيع المراجعة وهو مراجعة الا ان  
الربح فيه اكثر مما ظنه المشتري والبائع وليس بتسمية بعض ربحه رأس المال فكاه مثبتا الخيار للمشتري واذا اسقط  
خياره بملء المبيع في يده لم يجمع الثمن المسمى اذ اعرفنا هذا قال محمد جل اشترى من رجل كرام من طعام مكائله  
فاكمله وقبضه ثم واه اخر فليس للمشتري الثاني ان يقبضه الا بكيل مستقبلا لما ذكرناه التولية ببيع بمثل الثمن  
الا بكيل وبمثل الشرط الاول ومضى كاه المبيع الاول بشرط الكيل علم ان الثاني بشرط الكيل ايضا فلا يكون له ان يقبضه  
الا بكيل مستقبلا لما ذكرناه افاه اكله فوجبه يريد قفيزا فانه يرد الزيادة على بايعة لانه اذا اخل تحت البيع الكرخي فقط  
وقد استوفى شروطه فتكون الزيادة ملك البائع فترد عليه لانه خارج عن بيعه وهل يرد البائع الثاني على البائع  
الاول كان الزيادة مما تجرى بين الكيلين عادة لا يرد ويسلم له واه كانت لا تجرى بطلانها اذا كانت تجرى  
بين الكيلين لا يثبت الخطا في الكيل الاول واذا كانت لا تجرى بين الخطا في الكيل الاول والاصل ان ما مضى  
بالاجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله وينقض بما هو فوقه كالنصر ونحوه والكيل فيما يكيل مجتهد والكيل الاول  
بما مضى بالاجتهاد فلا ينقض باجتهاد مثله في كانت الزيادة مما تدخل بين الكيلين لو نقضنا الاول نقضنا  
باجتهاد مثله الا ترى انه لو اعيد الكيل الثاني بما يدخل الزيادة في الكيل الثاني فحق الكيل الاول ما مضى على حاله  
ولا يظهر فيه الخطا فلا يجب على المشتري الاول ان يرد شيئا ومضى كانت الزيادة بحيث لا تدخل بين الكيلين فقد  
ظهر الخطا في الكيل الاول بيقين فبطل فضار وجوده وعلمه بمنزلة ولو عدم حتى ظهرت الزيادة كانت الزيادة  
لبائع كذلك هنا ولا يمتد اذا دخلت بين الكيلين لا يعرف يقينا انه ملك البائع الاول فلا يرد عليه ثم انما سلمت  
الزيادة للمشتري الاول اذا كانت تدخل بين الكيلين ولم يسلم المشتري الثاني واه كانت مما لا يجوز ايه يدخل بين الكيلين



فغير حقا الثاني لانه جعلها حقا الاول او لانه لو انتقص الكيل الثاني عن الكركاه انقصاه على المشتري الاول  
لا على المشتري الثاني فكذلك اذا ظهرت الزيادة كانت للمشتري الاول وهو الثاني فيكون الخراج بالضمان والعزم بالغنى  
وتطبيب الزيادة للمشتري الاول لانها رزق ساقها الله تعالى اليه ولو اكتمل المشتري الثاني فوجه انقص ياخذ  
بحصة من الثمن قل انقصاه او كثر لانه لم يسلم له شرط فكاه له ان يرجع عليه وهذا يرجع المشتري الاول على باعاه  
فحق على ما ذكرنا في الزيادة ان كاه انقصاه مما يدخل بين الكيلين لانه لم يظهر الخطا في الكيل الاول كاه مما لا يدخل  
وقد ثبت ذلك بالبينة او بتصدق البائع يرجع لانه ظهر خطأ في الكيل الاول ثم الزيادة اذا كانت مما يدخل بين الكيلين  
حتى سلمت للمشتري الاول ذكرناه انكر للمشتري الثاني بجميع الثمن ولا يخير ولم يحك خلافا واختلاف الشايع فيه منه  
من قال هذا قول محمد اما على قولنا في يوسف يلزم انكر باربعين جزءا من واحد واربعين جزءا من الثمن من غير خيار لانه المشتري  
الاول جنس انكر الذي اشتراه فقيرا ثم باع الباقي بجميع الثمن فكاه هذا خيانة منه في التولية فيطرح عنه  
قدر الخيانة عندنا في حيفه وانى يوسف ولا يخير كماله باع المشتري الاول فقيرا بدينهم ثم ولى الباقي رجلا ثم علم  
المشتري الثاني ومنهم من قال لا بد هذا قول الكمل وفرق بين هذين اذ باع المشتري الاول فقيرا ثم باع الباقي بجميع الثمن والاصح  
هو الفرق بينهما والفرق وهو انه اذا لم يبع الفقير لم يجز في التولية لانه باع جميع الطعام الذي اشترى بجميع الثمن  
فكاه صادقا فيما قال المشتري الثاني لانه ظهرت الزيادة بعد ذلك بالكيل واما اذا باع بعض الطعام الذي  
اشترى به بجميع الثمن فكاه صادقا فيما قال المشتري الثاني لانه ظهرت الزيادة بعد ذلك بالكيل واما اذا باع  
فقد جاز في التولية لانه باع بعض الطعام الذي اشتراه بجميع الثمن وهو كاذب فيما قال لانه ثمن الباقي من الطعام بعض  
الثمن الاول لا جميعه وكل ما ذكرنا في التولية فكذلك في المراجعة ولو باع المشتري الاول فقيرا ثم ولى رجلا ما بقى من الطعام  
على انكر بالثمن الاول ثم انكر المشتري الاخر كماله فوجه كراه الثمن ينقسم على احدى اربعين سهما فما اصاب  
الواحد القمى من الثمن واصاب اربعين اخذ المشتري الثاني به انكر ولا يخير في قولنا في حيفه وانى يوسف لانه  
خاه في التولية وعند محمد لا يحط شئ من الثمن ويخبر للمشتري حتى يوهلك انكر وسقط الخيار لزم جميع الثمن ولو كان  
المشتري الاول باعه بربع عشرة دراهم على الثمن وهو مائة درهم والمسالة بحالهما فانه شاء المشتري الاخر اخذ انكر الذي  
اكتمل بمائة درهم وعشرة دراهم وان شاء ترك وقال ابو يوسف تقسم المائة والعشر على احدى اربعين سهما  
فاصاب سهما بطل من الثمن واخذ ما بقى ولا خيال لانه خاه في المراجعة ومن مذهبنا في يوسف التسوية  
بين المراجعة والتولية في انه يحيط قدر الخيانة ويلزم المشتري البيع بما بقى من الثمن ولا خيار له ومحمد سوى  
بينهما في ان يلزم المشتري بجميع الثمن ويكون له الخيار مادام المبيع قاسما فاذا هلك حتى سقط خياره  
لزمه بجميع الثمن وابو حنيفة فرق بينهما فقال في التولية كما قال ابو يوسف في المراجعة كما قال محمد وفي  
المبسوط اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم ثم باعه بربع درهم يارده كاه الرجح درهما ولو باعه بوضعيه درهم  
يارده كاه الثمن احد عشر درهما فالرجح جزء من احد عشر جزءا من الثمن فكذلك اذا باعه بوضعيه درهم يارده يدينه  
ان يكون الوضعيه جزءا من احد عشر جزءا من الثمن وذلك باه يضرب العشر في احد عشر فيكون مائة وعشرون  
فقصار الوضعيه جزء من احد عشر جزءا من ذلك عشرة اجزا يبقئ مائة جزءا من كل احد عشر جزءا درهم وذلك تسعة  
دراهم وجزء من احد عشر جزءا من درهم والله اعلم **مسئلة** املاها محمد والاصل فيها ان المضمون متى  
تعدر على الضامن رده بفعل من له الضمان يرى الضامن عن الضمان لانه صار بذلك الفعل قابضا للمضمون

للمضمون ومتى تعدر بفعل الضامن لا يبرأ لانه لم يصرف بضامه ولا نعتذر بغير صيغة لا يبرأ من هذا الوجه قال محمد  
رجل باع جارية بالكف درهم من رجل وتقا بضامه ان البائع انتمها لفلان امره ببيعها وقال المقر بعينها بمائة دينار و  
قتضه ما ربحتهما لنفسك ولا يعلم ان الجارية كانت للمقر له ام لا وكذا بهما المشتري فيما قالوا وقال الجارية جارية حلف  
البائع على دعوى المقر وحلف المقر على دعوى البائع لا كل واحد منهما يدعى على صاحبه معناه لو اقر به يلزمه وهو  
مما يجزى البديل فيه اما المقد فلا يدعى على المقر له الاذه والوكالة بالبيع وبراة نفسه عن ضمائه قيمة الجارية وكوت  
الثن امانة في يده والمقر له ينكر فيحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ولم يذكر ان القاضه يميني ايمها يبدأ وذكر  
في اخر الجامع وقال يبدأ يميني المقر له لانه يوجب تقليل اليمين لانا لو بدأنا بيمين المقر عسى ينكس فيظهر الشر او اذا ظهر  
الشر ابطل دعواه التوكيل وبراة نفسه عن ضمائه القيمة لانه لا يبيع ضمنا للقيمة ولو بدأنا بيمين المقر ونكر صار مقصرا با  
لوكالة وبراة المقر عن ضمائه قيمة الجارية لكن لا تسقط دعوى المقر له ان يبيع منه الجارية لانه التوكيل لا يمنع ابيع منه باه وكل بيعها  
ثم باعها منه فكانت البداية بيمين المقر وفيها تقليل اليمين اولى وبها اقام البينة قبلت بينة وان اقام البينة فبينة المقر له  
اولى ويجعل كاه الامر ان كانا لعدا في لانه التوكيل لا يمنع البيع من التوكيل وهو بمنزلة ما لو اقام البينة على الذين  
واقام المدعى عليه البينة على القضا او الا بر او اقام البينة على النكاح واقامت البينة على الطلاق يعمل  
بالبينة كذا هذا وان لم يكن لهما بينة وخلفا فانها تكل لزمه دعوى صاحبه وان خلفا والجارية مجهولة انها  
للمقر له سلمت الجارية للمشتري والبائع ضامن لقيمةها اما سلامة الجارية للمشتري بالثمن لانه لم تصادقوا على جواز  
شراء ما كان كاه البائع او وكيله واما ضمائه قيمة الجارية فلا منهما لما خلف ولم يثبت ما ادعى كل واحد منهما ما صار  
المقر قابضا للجارية وباعها ومسلما بغير اذنه وان سبب للضمائه فصا رضانا من الجارية لانه متى لم يثبت  
الوكالة وجب عليه رد الجارية وقد تعدر على الضامن ردها على المقر بفعله وهو البيع والتسليم لا باقرار  
المقر له لانه اذله والوكالة وقال الجارية جارية ولم يقر ان باع منه لا يتمكن من اخذها من المشتري  
لان بيع المقر للجارية من المشتري قد نفذ من حيث الظاهر اذا لم يعرف انهما كانت للمقر له فان  
قبل كيف يضمن المقر له المقر له بضامه عليه لانه المقر يدعى الوكالة والمقر له يدعى البيع  
منه قيل له نعم ان لو ثبت ما ادعى كل واحد منهما على صاحبه ولم يثبت لما خلف واذا لم يثبت كان مسلما  
جارية الى غيره بغير اذنه واذا ضمن قيمة الجارية للمقر له كاه الثمن للمقر له وان لم يملك الجارية باءا  
الضمائه لانه زعم انه باعها من المشتري باذنه فكيف يكون مالكا لها لكن قام مقام المالك اقول  
وان تعدر اظهرها في ملك المبدل كخايب المدبر اذا ضمن القيمة للمالك ان لم يملك المدبر باءا الضمان  
لانه غير قابل للنقل لكن قام مقام المالك في ملكه بده حتى يرجع على من غصب منه وكذا شاهد في  
الكتابة اذا رجعا وضمان القيمة للمالك لهما ان يرجعا على المكاتب ببذل الكتابة وان لم يملك المكاتب  
كذلك هنا هذا اذا كانت الجارية مجهولة لا تعرف انهما المقر له فان كانت معروفة بانها للمقر له فلا  
ضمائه على البائع والمقر له بالخيار ان شاء اخذ الثمن وان شاء ترك ويكون موقوفا في يد البائع  
حتى يعود الى تصديقه والجارية سالمة للمشتري اما سلامة الجارية للمشتري فلا منهما مع اختلافهما  
تصادقا ان الجارية للمشتري واما علم الضمان على المقر فلا نعتذر رد الجارية بفعله وجد من  
لضمائه وهو اقراره ببيع الجارية من المقر لا ترى انه لو لم يقر بذلك كاه يتمكن من اخذ الجارية وتعدر



الرد اذا كان يفعل من الضمان عن الضمان بخلاف ما اذا كانت مجهولة واما توقف الثمن في  
يد المقر الى اه يصدق المقر فلاه المقر اقره اقره الثمن ملك المقر والمقر كذبه فكاه موقفا  
الى اه يعود المقر الى تصديقه لاه المقر مصر على اقراره بعد ما كذبه اولاه انما اقر له بمن الجارية بسبب  
البيع والبيع لا يفسخ بخلاف المقر وحده فكذا ما ثبت بسبب غنى كاه مصر على اقراره فاذا عاد الى تصديقه  
امكنه الاخذ بخلاف ما لو اقر له بالمال ابتداء وكذبه ثم عاد الى تصديقه فانه ليس له حق الاخذ ما لم يصدق  
المقر لاه رد الاقرار يقرب المقر لانه لا يضمن فسخ عقد حتى يتوقف على قبول الاخر بخلاف ما اذا تضمن  
الفسخ لاه العقد حقهما فلا ينفرد احدهما بفسخه اما المقر به حق المقر فينصرف هو برده الا ترى انه  
لو ادعى البيع وانكر الشراء لا يفسخ بخلافه حتى لو اقام المدعي البينة قضى بالبيع فانها وجد التصديق من المنكر  
حال قيام العقد ولهذا الاستحالة فاني بثبت البيع فاذا اقر له ان يثبت ولم يذكر محله في هذا الفصل وهو اذا كانت  
الجارية معروفة انه هل يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه واختلف المشايخ فيه منهم من قال يحلف لاث  
المعنى لا يوجب الفصل بين المعروفة والمجهولة وهو كونه كل واحد منهما مدعى ومدعى عليه واستشهدوا  
هذا القابل بمسألة الكتاب التي ذكرها عقيب هذه المسألة وهو المقر لم يبيع الجارية لكن كاتبها شتم  
اختلف المقر والجارية معروفة انهما للمقر فانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه واه كانت  
المقر لا يدعى براءة نفسه عن ضمها قيمة الجارية لانه لا يضمن قيمة الجارية لكن لما كاه بدعى الوكالة  
والاذه والمقر لا ينكر المقر يدعى مائة دينار وهو ينكر التحالف ومنهم من قال لا يثبت مسألة البيع  
يحلف المقر على دعوى المقر ولا يحلف المقر على دعوى المقر وهو الصحيح نص على هذا محمد في اخر  
لجامع لاه المقر لا يدعى على المقر مائة دينار وانكر المقر فلا بد من تخليفه فاما المقر لا يدعى براءة نفسه  
عن الضمان فلا معنى له لتخليف المقر لقر له بان يدعى الوكالة والاذه قلنا المقصود من دعوى الوكالة  
والاذه براءة نفسه عن الضمان فاذا لم يكن عليه ضمها قيمة الجارية لا معنى لدعوى الوكالة والاذه وفي  
مسألة الكتابة اذا كانت الجارية معروفة والمقر لا يحلف على دعوى الوكالة والاذه وانما يحلف على  
دعوى العبد فاه العبد يدعى على المقر العتق باء بدل الكتابة والمقر لا ينكر فيحلف على هذا الدعوى اما هنا  
المقر لو حلف انما يحلف اما على دعوى المقر او على دعوى المشتري لا وجه الى الاول لما قلنا ولا وجه الى  
الثاني فاه المشتري لا يدعى عليه حقا ولو ادعى البائع لم يبيع ولكن كاتبها والجارية مجهولة لا يعلم انهما للمقر  
فالكتابة جائزة لانها تصادق على جوازها ما كاه كاه المباشرة او كيلة واذا ادت عتقت برئ بد ادت  
الى المقر وعلى المقر القيمة للمقر اما العتق بالاذه فلاه الكتابة نفذت منه من حيث الظاهر فيعتق عليه  
ويكونه الولاء ولا يصدق على نقل ذلك الى غيره واما وجوب القيمة عليه للمقر فلما قلنا في البيع ويكونه بدل  
الكتابة لما قلنا في البيع ولم يذكر محمد التحالف في مسألة الكتابة في هذا الفصل وينبغي ان يحلف كل واحد منهما على دعوى  
صاحبه لاه كل واحد منهما مدعى ومدعى عليه كما في البيع ولم يذكر اذا ادت الى المقر هل يعتق ام لا بل اطلق ولم يتعرض للاذ  
الى المقر والمقر وذكر في الزيادات مجرى النسب اذا اشترى عبدا فكتبه ثم ان كاتبا اشترى منه فكتبها ثم اقر للمجهول  
انه عبدا لكتابة وصدقه لكتابة وكذبه لكتابة صح اقراره في حق نفسه عبدا لكتابة ولا يصح في حق كاتبا وكتابة مكانه  
على حالها والمكاتب مكاتب على حاله واذا بقيت الكتابات يردى المكاتب بدل الكتابة الى الكتابة فيعتق لاه

لاه بدل الكتابة في ذمة المكاتب كاه للمجهول فاذا اقر بالرق صار هو وجميع مكاسبه لكتابة ولا ضرر للمكاتب في ذلك  
فيردى الى الكتابة فيعتق واه ادعى المجهول هذا يعتق لم يذكر في الكتاب واختلفوا فيه قال بعضهم يعتق لانه كاه يعتق  
بالاذه قبل الاقرار فلا يبطل ذلك باقراره وقال بعضهم لا يعتق واليه مال شمس الاثمة للخلو في القاض على التسعدي  
لانه لما بقيت الكتابات وصح اقراره بالرق ففعل كاه للمجهول كاه وكيلة في الكتابة فلا ترجع اليه الحقوق فلا يعتق بالاذ  
اليه ويجعل كاه مائة المجهول وانما يبطل اقراره فيما يبطل على الغير حقا مقصودا ومقصود المكاتب العتق وهو حاصل  
له في الحالين والفرق اه ثمة لما اعتبرنا اقرار المجهول وصار رقيقا لا بد من اعتبار جهة النيابة في تصرفه فلا ترجع  
الحقوق اليه وفي مسائلنا لم يترجح الموجب للنيابة في تصرف المقر فيرجع الى العاقد وهو المقر هذا اذا كانت الجارية  
مجهولة لا تعرف انهما للمقر واه كانت معروفة ويعلم انهما للمقر يتحالفان لما ذكرنا في الرق فاه بكل المقر  
ظهرت الكتابة من قبله فاذا ادت بدل الكتابة اليه عتقت واه حلفا وحلفا ففسخت الكتابة واه اتفق المقر له  
ولجارية جواز الكتابة لانها عجزت عن اد ابدل الكتابة الى من وجب الادالية لانها لو ادت الى المقر فالمقر له  
يقول ما كنتك ولا كاتب وكيلي واه ادت الى المقر فهو يقول كنت وكيلة في كتابتك وقبض بدل الكتابة  
الى الموكل لا الى الوكيل والمكاتب متى عجز عن اد ابدل الكتابة تبطل الكتابة الا ترى انه لو وقع العجز من  
قبل المودي يبطل فكذا اذا وقع من جهة المودي اليه الا ترى انه لو اشترى عبدا ثم ادعى البائع كاه كاه  
وحلف البائع تبطل الكتابة لما ذكرنا ذلك هنا فرق بين الكتابة وبين البيع في هذا الفصل واه تحالفا والفرق  
اه المشتري لم يعجز عن اذ الثمن فانه يردى الى المقر لا محالة وليس له ان يقبل لانه مالك او وكيل وكيف  
ما كاه فالحقوق ترجع اليه ومتى فسخت الكتابة عادت الجارية الى المقر ببيعها وبضيع بها فاه فيل كيف  
تعود الجارية الى ملك المقر واه اقراره باعها المقر اقص ما في الباب ان محله الا ان البيع لا يفسخ بخلاف  
احد المتعاقدين فيبقى ملك المقر في زعمه قبله تاويلها قال محمد اذا عزم المقر على ترك الخصومة والبيع فانه  
متى عزم على ذلك وقد جحد المقر البيع يفسخ البيع فيعود الجارية الى ملك المقر الا ترى انهما لو تجاحدا يفسخ  
البيع وهذا لاه انكار المشتري فسخ للعقد من جانبه لانه يتكره العقد بينهما في الزمان الماضي ومن ضرورية  
انتفاء العقد في الحال فيجعل كلامه دفعا فاذا عزم البائع على ترك الخصومة وامسك الجارية فقد ساعد  
في الفسخ بتراضيها الا ترى ان البيع ينعقد بالتقاضي باعتبار الرضاء من الجانبين فكذا الفسخ وله كاه  
الذي كاتب الجارية في يده اعتقها او برها واستولها ثم اختلفا اما في الاعناق يقول عتقت الجارية  
سوا كانت مجهولة انهما للمقر او معروفة لا تقاها على العتق ثم ان كانت مجهولة ضمن المقر قيمتها للمقر  
بريده بعد ما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه لما ذكرنا في البيع والكتابة لاه التقدر ما جاز من جهة المقر  
الا ترى انه لو انكر البيع لا يتمكن من اخذها ولا وهما للمقر لاه سببه وهو العتق نفذ من جهة المقر ظاهرا  
فاه يصدق على نقل كولا منه الى غيره واه كانت معروفة فلا ضمها على المقر لانه بقدر الاسترداد من جهة  
المقر لا ترى انه لو لم يدع البيع كاه له ان ياخذها ولا وهما موقوف لاه كل واحد منهما بقرب الولاء  
لصاحبه وصاحب ينكر ولم يثبت ولا من جهة المقر من حيث الظاهر في هذا الفصل فيكون موقفا الى ان  
يرجع احدهما الى تصديق صاحبه كالمشتري اذا ادعى على البائع ان كاه اعتقه وانكر البائع عتق ويتوقف  
الولا كذلك هنا وهل يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه اما في البيع يحلف المقر على دعوى المقر وهو



دعوى البيع بمائة دينار وهل يحلف المقر ينظر ان ادعت الجارية الولا عليه يحلف على دعوى الجارية الولا والا  
فلا واما اذا ادبرها فمضى مبرم بكل حال لما قلنا لكن ان كانت مجبولة فهي مبرم من جهة المقر ويضمن قيمتها  
وتعق بموت ويكف الولا وان كانت معروفة فمضى مبرم موقوف وابها مات عتقت اما المقر فلا نهما تصادقا  
على عتقها بموت المقر اما المقر فانه يقول بعتهما منه وقدرها وهي مملوكة له واما المقر فانه يقول انهما مبرم المقر  
لكن المقر لما ادعى انهما مبرم فقد علق عتقها بموتى ايضا وهو مالك لهما فصيح منه التعليق واما المقر له  
فلا نهما تصادقا على عتقها ايضا بموت اما المقر فلا يقول دبرتها باذن فصار مبرم له واما المقر  
له فلا يقول علق عتقها بموتى كما قلنا ولا ايهما مات ولا فالحي نزع انهما تعق بموت لانها مبرمة والولا  
موقوف الا ترى ان لو اشترى عبد ثم ادعى ان البايع كان بره وانكر وحلف بعت بموت اعربا كان وبوقف الولا واما الا  
الاستيلاء ونصوده اذا ادعى المقر انه زوجها منه فاستولدها بالنكاح وقال المقر بل بعتهما واستولدت  
بملك البهي وولى عليك الثمن اما التوكيل لا يتصور في الاستيلاء ثم الجواب انه صح استيلاءه في الفصلين  
جميعا لانها تصادقا على صحة الاستيلاء وبيان النسب وحرية الولد اما المقر له فلا يقول استولدتها  
بالنكاح والولد علق رقيقا مملوكا للمقر لانه اقر بعته وهو مالك له فيصح اقراره لكن ان كانت مجبولة وهي  
ام ولده ويضمن قيمتها وان كانت معروفة فمضى ام ولد معقوفة لما قلنا في التدبير ولا ضمها عليه  
وباخذ المقر له العقر فضا عن الثمن ايهما كان اقل يجب ذلك فاذا مات المقر عتقت ولا  
يعتق بموت المقر لانها تصادقا على عتقها بموت المقر اما المقر له فلا يقول ام ولدها  
مولاه واما المقر فانه يقول استولدتها بالنكاح وانها امينة المقر لكن لما زعم انها ام ولده  
فقد علق عتقها بموتى فتعق بموتى بحكم التعليق لا بالاستيلاء ولم يتصادقا على عتقها بموت المقر  
اما المقر فلا يقول استولدتها بحكم النكاح وقد علق المقر له عتقها بموتى ولم يتحقق موتى و  
واما المقر له يقول ام ولد المقر ولم يمت المقر ولو ادعى الذي كانت الجارية في يده ان كان او دعها  
اياها وان امرها ببيعها فباعها من فلاه بالف درهم وماتت في يده وقال المقر نعم كانت في يديك وديعة  
لكنها بعتهما منك بمائة دينار وولى عليك الثمن فانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه لهما  
ذكرنا واذا حلفا يضمن قيمتها للمقر سواء كانت معروفة انهما كانت للمقر او مجبولة اما اذا كانت  
مجبولة فلما ذكرنا في المسائل المقدمة واما اذا كانت معروفة فلا نه وضع المسألة هنا فيما اذا كانت ممتنة  
واذا كانت ممتنة فمن الاسترداد اما جاء من جهة المقر الا ترى ان لو انكر البيع لا يتمكن من  
استردادها لموتها بخلاف ما تقدم لانها قائمة ولولا دعوة البيع يتمكن من استردادها فكانت  
التعذر من المقر لولا هذا افرسب الضمان وهو تسليط الغير على الوديعة بالبيع والتسليم و  
ذلك في الوديعة سبب الضمان فانها تضمن بالنقصان ثم ادعاهم بيا وهو الالذ ولم يثبت الالذ فاه قيل  
فيما تقدم ايضا افرسب الضمان وهو دفع مال الغير فانه ذكر في الكتاب باعها ودفعها اليه ادعى مبريا  
فتبغى ان يضمن قلنا ذكر في عامة الروايات وقبضها منه وهو الصحيح الا ان قبض عن تسليط والقبض  
عن تسليط يقع سببا للضمان في الوديعة لا في غير الوديعة فافترقا **باب**  
**الشهادة في البيع من اثنين على واحد** اصل الباب ان البينة حجة من حج الشريعة يجب العمل بها امكن والدعوى

والدعوى متى وقع في البيع ثمن معلوم من اثنين على واحد اه كان البيع مسلما الى المشتري يكون دعوى الثمن  
فيقضى لكل واحد منهما بجميع الثمن وان لم يكن في يد المشتري وكان في يد البايعي وقد اقام كل واحد منهما بينة على  
ادعى يقضى لكل واحد منهما بنصف الثمن الذي ادعى وان كان في يد احدهما بايعي يقضى بجميع الثمن للبايع الذي  
لم يكن البيع في يده ولا يقضى الاخر شيئا اما الاول فلاه البيع اذ كان مسلما الى المشتري لا يستحق كل  
واحد منهما نصف ما باع صاحبه بينة لانه كل واحد منهما يدعى الثمن فنكاه حاجته الى اثبات الملك  
في الثمن لا الى اثبات الملك في البيع لانه ذلك انما يحتاج اليه لاجل التسليم وبينته المدعى انما تقبل  
فيما يحتاج اليه فاذا لم تسمع على اثبات الملك في البيع لم يصح كل واحد منهما مستحقا عليه في شيء من البيع  
بقي جميع الثمن مستحقا لكل واحد منهما وان كان البيع واحدا وهذا الالاه كل واحد منهما يدعى ديناموكدا  
مقابلة ببيع واحد مسلم واجتماع الثمن في ذمة المشتري الواحد بسبب بيع واحد للبايعي على الترادف جائز  
وان كان لا يتصور على سبيل الاجتماع فيقضى لكل واحد منهما بجميع ما ادعى ولم يزلوا يدعى كل واحد منهما انه  
عبد ولد في ملكه باع منه بالف درهم وادعى الاخر انه عبده مطلقا باعه منه بمائة دينار واقاما البينة يقضى  
لكل واحد منهما بجميع ما ادعى من الثمن بخلافه فما اذ لم يكن البيع مسلما لانه كل واحد منهما يدعى ثمن  
موقوف على التسليم ولاه الدعوى في الصورة الاولى في الثمن خيب لانه غرضها ذلك وفي الصورة الثانية  
في الثمن والملك جميعا الا ترى ان كل واحد لا يستحق ما قصد اثباته الا بتسليم ما يقابل الثمن وذلك لا يتأتى  
الا بولاية انما تكون بالملك فنكاه الدعوى واقعا في البيع والقضا بملك البيع لكل واحد منهما على سبيل  
الحال متمنع ولانه لما احتاج كل واحد منهما الى اثبات الملك لنفسه للتسليم والعيه في اليد  
بهما صار كل واحد منهما مستحقا عليه في النصف الذي في يده بينته صاحبه لانه ذواليد وصاحبه  
خارج صار كل واحد منهما بايعا للنصف فيستحق نصف الثمن واما اذا كان في يد احدهما فلاه بينة الخارج  
مسموعة لا غير لانه يحتاج الى اثبات الملك للتسليم وهو خارج وصاحبه ذواليد وبينته الخارج مقدم  
على ذي اليد فيقضى بالملك ولا يستحق ذواليد شيئا وحرف اخره المشتري ممنوع عن الحلق الضرر  
بالبايع يرد بعض ما اشترى اذ كان البيع مما يضره التفرق او حدث به عيب عنده ووجد به عيبا  
عندنا وقال ابن ابي ليلى يرد ويرد معه نقصان العيب الحادث عنده وفي شرح الكرخي قول مالك كان  
قول ابن ابي ليلى لانه رد البديل عنده تعذر ورد العيب بمنزلة رد العيب وان باع البعض لانه يرد الباقي  
الا ان يشا البايع ان يرد عليه النقصان كما نقول حتى الرد للمشتري انما ثبت لدفع الضرر عن نفسه  
وانما يدفع الضرر عن نفسه بطريق لا يلحق الضرر فيه بالبايع وبعد ما تعيب عنده لوردها كان فيه  
الحاق الضرر بالبايع ولا يقال لا بد من الحاق الضرر باحدهما فتخرج جانب المشتري في دفع الضرر  
عنه لانه البايع دلل على العيب والمشتري صار معروضا من جهة لا نأقول الشرع ينظر لهما جميعا  
والضرر عن المشتري يدفع اذا اثبتنا له حق الرجوع بحصة العيب من الثمن فاه لم يندفع فذلك لجزء  
من الركن كما قيل لا تصرف لبايع البايع ولورده تصرف البايع بشرط مباشر المشتري وهو رده فنكاه  
مراعاة جانب البايع اولى ولذا لم يرد هل يرجع بنقصان العيب كان امتناع الردي من جهة الشارع  
كما بينا في الابواب المتقدمة او لغوات المحل بالموت يرجع وان كان امتناع الردي بفعل من جهة المشتري كان



بفعل غير مضمون ولم يصل اليه بدل يرجع وله كاه بفعل مضمون لا يرجع وعن أبي يوسف يرجع بالنقصان في القتل لانه  
موت باجل فكان مات حقا فله وفي ظاهر الرواية لا يرجع لانه القتل فعل مضمون لو باشر في ملك الغير يجب الضمان  
فانما استفاد البراءة عن الضمان بملك الغير لا ينفذ من احد الشريكين وان نفذ فلا يتعلق به الضمان على الاطلاق  
حتى اذا كان معسرا لا يضمن شيئا فلم يستفد عوضا عن ملكه واذ اقامت لم يوجد منه فعل أصلا وعلى هذا لو لبس  
الثوب حتى تحرق او اكل الطعام ثم علم بالغيب لم يرجع بشي عند أبي حنيفة وعندهما يرجع بالنقصان  
استحسانا لانه صنع بالمبيع ما يشترى لاجله ويعتاد فعله فلا يمنع من الرجوع كما لو اعتق ولا في حنيفة  
انه تعذر الرد بفعل مضمون فلا يرجع كالأخراق والقتل وكما آه الأكل والبس مقصود بالشرفا لبيع  
مقصود ثم لا يقرب ذلك في الرجوع بالنقصان السلامة العوض له فكذلك الأكل وله اكل بعضه ثم علم  
بالغيب فكذلك عند أبي حنيفة بمنزلة ما لو باع بعضه لاه الطعام في الحكم كشي واحد فلا يرد البعض  
دونه البعض وعن أبي يوسف ومحمد روايتاه في احدهما يرجع بنقصان العيب في الكل لان  
الطعام في حكم شي واحد فلا يرد بعضه واكل الكل عندهما لا يمنع الرجوع بالنقصان فاكل البعض  
اولى وفي الرواية الاخرى يرد ما بقي لانه هذا مما لا يضره التبعض وهو قادر على الرد كما قبضه  
ويرجع بنقصان العيب فيما اكله وبعد بيع البعض عنهما روايتاه ايضا في احدهما لا يرجع بشي كما  
هو قول أبي حنيفة لانه الطعام في حكم شي واحد فيبيع كبيع الكل وفي الرواية الاخرى يرد ما بقي  
لانه لا يضره التبعض لكنه لا يرجع بنقصان العيب فيما باع بخلاف الأكل اعتبارا للبعض بالكل  
وعند زفر بن رجوع بنقصان ما بقي في ملكه في البيع ايضا اعتبارا للبعض بالكل اذا عرفنا هذا قال محمد  
رجل في يده عبدا وادار اقام رجل البينة انه باعه من الذي في يده بالف درهم وادعت امرأه  
بأعنه بمائة دينار فالتزم الاثم للمشتري وعليه لكل واحد منهما الثمن الذي ادعاه هكذا ذكرها وذكر  
بعد هذا في الباب الطويل عبد في يد مكاتب جاحر وادعى انه باعه منه بالف درهم وادعت امرأه  
انها باعت منه بمائة دينار وانكر المكاتب واقام البينة يقضي واحد منهما بنصف الثمن الذي ادعاه  
ولا فرق بينهما قالوا ما ذكرتم قياس وما ذكرهنا استحسانا وقيل ما ذكرتم قول محمد وما ذكرهنا قول  
أبي حنيفة وأبي يوسف وجه القياس كل واحد من البايعين محتاج الى اثبات الملك في المبيع  
عند المنازعة وهذا واليد منافع فصار كما لو كان المبيع في ايديهما وفي يد ثالث ولاه الثمن بدل  
المبيع ولم يسلم له الا المبيع واحد فلا يجب عليه الا ثمن واحد الا ترى انه لو تنازع اثنا في مكاتب  
اقام كل واحد منهما البينة انه عبده كاتبه على الف درهم انه يجب لكل واحد منهما نصف بدل الكتابة  
وجه الاستحسان ما ذكرنا في اصل الباب ولاه المنازعة وقعت في الثمن وقصد كل واحد منهما  
اثبات اقرار المشتري بالثمن لانه كل واحد منهما اثبت كلامه بالشرا ولو اقر كل واحد منهما بمبيع  
الثمن يقضي به كذلك هنا وهذا لانه كل واحد منهما في الحقيقة ادعى الدين الا انه بين سبب الدين  
واما مسألة الكتابة قال بعضهم على الروايتين ايضا وبعضهم فرق وقال حكم الكتابة بخلاف  
البيع لانه يجوز ان يوجب على انساؤه ثمنه في مبيع واحد بعقدين مختلفين لانه يجوز ان يبيعه احدهما

احدهما منه ويسلم اليه قبل قبض الثمن وفي الكتابة لا يجوز ذلك لانه اذا كاتب احدهما لا يعتلوا اما ان يعتزل  
الكتابة او يورى فيعتق فلا يلزم بعد ذلك كتابة اخرى وكذا لو اقام احدهما البينة ان العبد عبده باعه منه  
الف درهم واقام اخر البينة انه عبده باعه منه بمائة دينار لانه المقصود ليس هو اثبات الملك  
في العبد بل بيان السبب الصحيح لما ادعاه من الدين لانه انما يستوجب كل واحد منهما الثمن بسبب  
بيع عبده مملوك له وكذا لو اقام احدهما البينة على التنازع والبيع والاخر يدعي الملك المطلق لا ترجح  
بينه مدعي التنازع او اقام كل واحد منهما البينة على اقرار المشتري لانه عرض كل واحد منهما  
اثبات الثمن بسبب الذي يدعيه لاثبات الملك فاه وجد المشتري بالعبد عيبا في هذه الوجوه  
رده على ايها شأ وليس له ايه رده عليهما اما الاول فانه كل واحد من البايعين اقراره للمشتري حق  
الرد واسترداد الثمن منه والمشتري يزعم ان له حق استرداد الثمن من كل واحد منهما فكاه له  
انه يرد على احدهما وياخذ الثمن منه ولا نه اذا رد على احدهما فهو دليل ان اخر البيعين هذا والمدعي عيبا  
في ذلك لانه يزعم انه باع منه جميع العبد حتى رده عليهما يرد على كل واحد منهما النصف والشركة في  
الايام المحقة عيب ولانا نعلم ان البيعين لا يقعان معا وعند الترادف يبطل حق الرد على اولهما  
لتخلل الزوال عن ملكه فيما بين ذلك فاه يرد على احدهما ليس له ايه يرجع بالنقصان على الثاني لانه  
رده عليه اقرار منه ان يبيعه كاه اخر فيمنع الرجوع على الاول لتخلل القاطع ولا رده على احدهما بمنزلة البيع  
في حق الاخر فصار كما لو اشترى شيئا فوجد به عيبا وباعه بطل حق الرجوع على البايع وهذا الماعرفاه حقه  
في المطالبة بالجزء الغائب لانه البيع يقتضي صفة السلامة الا انه متى عجز البايع عن تسليم صفة السلامة  
ولم يوجد من المشتري اسسالك المبيع يده او يدنا بئنه ولم يصل اليه بدله حقيقة او حكما ولم يعجز نفسه عن الرد  
مع التمكن منه برض البايع او بغير رضاه يرجع بالنقصان جبر الحق وايضا لانه الى بدل حقه عند العجز عن  
الاصول واخر اجابا للبايع عن عهدة ما وجب عليه فكاه الرجوع بالنقصان بمنزلة ابدل عن الرد ولهذا  
لا يصح ادائه ما لم يقع الياس عن الرد حتى لو اقر العبد ثم علم بالغيب لا يرجع بالنقصان لاحتمال التمكن من الرد  
بالعود ولو باع ثم علم بالغيب او وهب لا يرجع ايضا اما الوصول البدل او التمكن من الرد بواسطة  
المشتري بقضا القاضى او الرجوع في الهبة ولهذا لو اشترى ثوبا وقطعه لا يرد بالغيب الا برض البايع  
لانه القطع نقصان بمنزلة العيب ولو باع بعد ما علم بالغيب لا يرجع بالنقصان لانه للبايع ان يقول  
انا اقبله كذلك مطلقا للحق لا يصلح وهو الرد باختياره ولو خاطه ثم وجد به عيبا يرجع بالنقصان ولو  
باعه بعد ما علم بالغيب يرجع ايضا لانه وقت البيع حق الرد ممتنع ولهذا ليس للبايع ان يقول انا  
اقبله كذلك فقبض حقه في النقصان وقت البيع فلا يصح بالبيع مسكنا والصبي بمنزلة الخياط  
الا استراد عند أبي حنيفة لانه نقصان فصار بمنزلة القطع ولو اشترى ثوبا فقطعه ثوبا لولاه  
الصغير وخاطه ثم علم بالغيب لا يرجع بنقصان العيب ولو كان كبيرا يرجع لانه لما قطع لولاه  
فقد وهبه منه ويد الوهاب تقوم مقام يد الصغير فتمت الهبة بنفسه لا بيجاب فكانت الخاطه  
بعد الهبة فلا يرجع كما لو وهب لاجنبي وسلم ثم علم بالغيب اما اذا كان الولد كبيرا لا تنتم الهبة  
الا بالتسليم فكانت الخاطه على ملكه ويكره الاستناع بسبب الخياط لا يحكم الهبة فيرجع بالنقصان



وفي شرع الكرخ وقد قالوا فمن اشترى دارا فبناها مسجدا ثم اطلع على عيب لم يرجع بارش  
لا ملكه زال عن المبيع بفعل مضره الا ترى ان من فعل ذلك في دار في يد غيره ثم اقر بها الغير  
كاه في حكم الغاصب وقالوا اشترى ثوبا فكفن به ميتا ثم ظهر على عيب فاه كاه المشتري  
وارث الميت رجوع بالارش لا مقدار الكفن لا يملكه الوارث من التركة وانما هو مستحق  
عليه فاذا اشترى وكفن به فلم ينتقل الكفن عن الملك الذي اوجبه العقد وقد تعذر فيه  
الرجوع بالارش وقالوا لو كفن بالثوب اجنبيا تبرع بتكفينه لم يرجع بارش العيب لانه لما ابتاع  
الثوب ملكه وبالكفن زال ملكه عنه وزوال الملك بفعل مضره يسقط الارش وذكر في موضع  
اخر انما لا يرجع لانه القطع حصل على ملكه لانه بالتكفين لم يزل ملكه لانه الميت ليس باهل  
الابتداء المالك ولهذا لو نبش يكره ملكا للميت لا للورث ولو لم يرد العبد على احدها حتى حدث به  
عيب عنده لم يقدر على الرد على كل واحد منهما لانه شرط الرد قدامات وهو الرد كما قبض ولكن يرجع  
بنقصاه العيب ويختار الرجوع في الابتداء على احدهما لانه كل واحد منهما ادعى البيع فكاه مقرا له  
بقدر النقصان فاه رضى هذا البائع اه يرد عليه ميعا يرد لانه امتناع الرد لاجل فاذا ارضى بزيادة  
العيب كاه له ذلك وانقطع حقه عن الاخر ولا يرجع عليه بشي لان خروجه عن ملكه باختياره في حال  
يتمكن من الرد عليه برضاه وعدم تغير حقه في الارش وانما في الاول ان يقبل ورجع عليه بنقصاه  
العيب لانه بخاتم الاخر في العيب لما قلنا فاه قيل يرد عليه وباخذ الثمن وليس له ان يمتنع من  
الرد ويرجع بالنقصان واه لم يقبل رجوع عليه بنقصاه العيب فصار الحاصل انهما اه لم يقبلا  
رجوع على كل واحد منهما بنقصاه جميع العيب لانه الرد لم يمتنع لجهته وكل واحد منهما بقوله  
بجسته العيب واه قبل احدهما بطل حقه عن الاخر وفي الابتداء لو اراد الرجوع بنقصاه العيب  
عليهما ليس له ذلك لانه لا احدهما اه يقبل ولو مات العبد في يد المشتري ثم وجد به اصبعان زيدا  
رجع على كل واحد منهما بنقصاه ذلك من الثمن لانه الموت ممتنع الرد كالعيب الحادث فصار  
هو العيب الحادث عند المشتري عند عدم قبول البائع سواء هذا لانه الرجوع بنقصاه العيب  
لاحتباس بعض المبيع عند البائع وهذا يمكن تحقيقه عند كل واحد منهما ولو كاه العيب الذي  
حدث عنده قطع يد قطعهما رجل اجنبى ووجب ارضيهما عليه ثم وجد به عيبا قد يما له اه يرجع  
بالنقصان على كل واحد منهما ولا يستطيع احدهما اه ياخذه لانه امتناع الرد لحق الشرع وهو الزيادة  
المنفصلة لانه الارش بمنزلة الولد وكذا لو وطئها اجنبى بشبهة حتى وجب العقد وكو وطئها  
بزالا ليردها الا برضا البائع لانه عيب بمنزلة عيب اخر ولا يوجب الالم بخلافه اذا  
كاه بشبهة ووزاه الارش والعقر النكاح فاه المشتري لو زوجها ووطئها الزوج اولم يطأها ثم  
وجد بها عيبا لم يكن له ان يرد كاه المهر الذي وجب للمشتري فاه باعه بعد القطع لانه  
يرجع بالنقصان لانه الرد كاه ممتنعا على كل واحد منهما قبل البيع فلا يصير بالبيع مسكنا لانه  
في يد عبا قام رجل البينة انه باعه منه يوم الخميس بالالف واقام اخر البينة انه باعه منه يوم  
الجمعة بمائة دينار في ذلك الاسبوع فالشر لازم بالثمنين للمشتري لانه لم يصير كل واحد من الباعين

من الباعين مستحقا عليه نصف ما باع متى كاه المبيع مسلما الى المشتري كما لو لم يورخا ولا يتمكن المشتري  
من الرد على البائع الاخر وباخذ الثمن واه وجد به عيبا بعد ما تعيب عنده رجوع بالنقصان على الثاني ولا سبيل  
له على الاول فرق بين هذا وبينه اذا لم يورخا والفرق انه في الثاني الذي اقام البينة انه باعه منه يوم الجمعة اثبت  
اقرار المشتري انه اشترى منه يوم الجمعة ومتى اقر بذلك فقد اقر انه انما تلقى الملك في العبد من البائع يوم  
الجمعة واه الملك الذي تلقاه من البائع يوم الخميس قد زال عنه الى البائع يوم الجمعة فصامقرانه لاختصاصه  
له في الرد والنقصان مع البائع يوم الخميس وفيما اذا لم يورخا ايضا ثبت اقرار المشتري انه تلقى الملك  
من جهة البائع الاخر واه الملك الاول زال عنه الى البائع الاخر فيكون مقرا ببراءة الاول عن الخصومة  
الا ان الاول لا يعرف من الاخر فصار المقر بالبراءة مجهولا والاقرار للمجهول باطل فصاموجوده وعدمه  
بمنزلة وكذا لو مات العبد في يد ثم وجد به اصبعان زيدا يرجع بالنقصان على الثاني عبده في يد رجلين  
اقام احدهما البينة انه باعه من هذه المرأة بالف درهم واقام الاخر البينة انه باعه منها بمائة دينار  
ولم يقم البينة على قبضها فانه يقضى عليها بشر العبد نصفه بخمسين دينارا ونصفه بخمسين مائة  
درهم لما ذكرناه دعوى البيع قبل القبض دعوى الملك فلا يقضى الا بعقد واحد منهما ثم يقف استحقاق  
الثمن لكل واحد منهما على تسليم العبد ولا يقدر كل واحد منهما الا على تسليم نصف العبد فلهذا لا  
يقضى لكل واحد منهما الا بنصف الثمن وتخير المرأة لانه كل واحد منهما اثبت البيع في الكل ولا يقدر على  
تسليم الكل فتغير شرط لزوم العقد في حق كل واحد منهما فيخير له هذا كما لو اشترى عبدا فاستحق  
نصفه قبل القبض وبعد ولو كانا اقاما البينة على البيع والقبض يقضى لكل واحد منهما بجميع الثمن  
لما قلنا لانه المستحق على كل واحد منهما تسليم المبيع لا ادايته وقد اثبتنا ذلك ولو كاه العبد  
في يد احدهما واقام البينة على الملك والبيع ولم يقم على القبض فالعبد للذي ليس في يد فباخذه  
ويردعه الى المرأة وباخذ الثمن الذي ادعاه لما ذكرناه في اصل الباب ولو اقاما البينة على البيع والقبض  
فالعبد لهما وعليهما البياض لهما سو كاه العبد في يدها او في يدها او في يد احدهما لانه دعوى  
الثمن على ما ذكرناه في المبسوط وادعى بد رجل ادعى رجل انه اشترىها منه بمائة درهم ونفقة الثمن  
وادعى اخر انه اشترىها منه بمائة درهم ونفقة الثمن ولم يوقد واحدة من البينتين وقتا فلكل واحد  
واحد منهما الخيار ان شاء اخذ نصفه بنصف الثمن الذي ادعى واه شاركت لانهما تصادقا اه الملك في  
الاصل كاه لذي اليد وادعى كل واحد منهما الملك عليه بسبب الشر وقد استوفى في ذلك ولو استوفى في اقامة البينة  
على الملك المطلق قضى بغيره بنقصان كذا هنا فاه قيل قد يتقن القاضي يكذب احدا الفريقين  
لانه يتقن على دار واحدة من رجلين من كل واحد منهما بكما لا يتصور في وقت واحد فينبغي  
اه بطل البينة قلنا انهم شهدوا بنفس البيع لا بصحة ولم يشهدوا بوقوع البيع معا  
ويتصور في وقتين من واحد لغير واحد من كل واحد منهما فكل واحد منهما اعتمد سببا اطلاق له  
الشهادة فيجب العمل بما حسب الاسكان ولاه البيعي بصور وقوعهما في وقت واحد من وكيلي  
المالك وقد يضاف عقد الوكيل الى الموكل مجازا فلعل الوكيل باع معا فيقض لكل واحد من  
المشتريين بنصفهما ويخير كل واحد منهما لتفريق الصفة فاه رضيا به فعلى كل واحد منهما



من الثمن بقدر ما يسلم له من البيع وذلك النصف فانه رضى به احدهما وانى الاخر فليس للذى رضى الا  
نصفه لانه القاضى حين خيره فقد فسخ بيع كل واحد منهما فى النصف حين قضى به لصاحبه فلا  
يعود بيع احدهما بترك المزاجمة معه الا انه يكون ترك المزاجمة قبل ان يقضى للقاضى بشئ فحينئذ  
تكون الدار للاخر بجميع الثمن لانه اثبت شراؤه فى الكل ولم يفسخ القاضى بيعه فى شئ وانما كان القضا  
له بالنصف لمزاجمة صاحبه واذا زالت المزاجمة قضى له بالكل كالشفيعين اذا سلم احدهما قبل قضا  
القاضى وبعده ولو وقت كل واحد من البيتين وقتا قضيت بهما لصاحب الوقت الاول  
لانه اثبت شراؤه فى وقت لا ينافى زعم الاخر فيه فاستحقها من ذلك الوقت فتبى اه الاخر  
اشترها من غير المالك فكان باطلا وان وقتا احدهما ولم توقت الاخرى قضيت بهما لصاحب  
الوقت لانه شراؤها حادث فاما بحال مجدونه على اقرب الاوقات ما لم يثبت التاخير فاما يثبت  
شراؤه لم يوقت شهوده فى الحال وقد اثبت الاخر شراؤه سابقا فكان هو اولى بخلاف ما اذا ادعى  
الشتر من رجلين ووقت احدهما ولم يوقت الاخر يقضى به بينهما لانه كل واحد منهما له خصم عن  
بايعه فى اثبات الملك لو توقيت احدهما لا يدل على سبق ملك بايعه فلعل ملك البائع الاخر  
اسبق فلها قضيتا به بينهما فاما هنا اتفاقا على الملك لبائع واحد فاما حاجة كل واحد  
منهما الى اثبات سبب الانتقال اليه لا الى اثبات الملك للبائع وسبب الملك فى حق الذى  
وقت شهوده اسبق فكان هو بالدار حق وان كانت الدار فى يد احدهما ولم توقت واحدة  
منهما قضيت بهما لى اليد لانه قبضه ما در عن العقد الذى اثبت به بالبيت حملا لفعله  
على النسخة فكان شراؤه متاكدا بالقبض فيترجح به لمعين احدهما اه قبضه اقتره بعقد الاخر  
وهو ما در عن عقده فلا بداه يكون عقده سابقا ولا يحتاج الى اثبات الاستحقاق  
على ذى اليد كما يحتاج الى اثباته على البائع وليس فى بيته ما يوجب الاستحقاق على ذى اليد  
لجواراه يكون عقده ذى اليد سابقا وهذا بخلاف ما اذا ادعى الشتر من اثنين واحدهما قابض فاه  
الخارج اولى لانه كل واحد منهما يحتاج الى اثبات الملك لبايعه اولا فاجتمع فى حق البايعين  
بيته الخارج وبيته ذى اليد فكان بيته الخارج وبيته ذى اليد فكان بيته الخارج اولى فاما  
هنا لا يحتاج الى اثبات الملك للبائع لانه ثابت بتصادقهما انما حاجتهما الى اثبات سبب الاستحقاق  
وسبب القبض اقوى فكان اولى فاه شهدهم للخارج على وقت لم ينتفع به لا يمكن القابض من  
القبض لى سبق عقده وهذا دليل محالين والتاريخ فى حق الخارج مخبر به وليس الخبر كالمعاينة ثم  
يد ذى اليد ثابت بيقين فلا ينقض الا بيقين مثله وبذكر الوقت شهود الخارج لا يزودا احتمال  
سبق عقد ذى اليد فلا ينقض قبضه الا اه يشهدوا به بيع الخارج كان قبل بيع ذى اليد فحينئذ  
يكون بيع الخارج اولى لانه تقدم العقد ثبت بنص من شهده وتبين اه القابض اشترى من  
غير المالك والله **بار** **شر الظرف بما فيه موازنة وشرا**  
**الشبيى ما يكالا ويوزن مكائلا او موازنة** اصل الباب اه القدر فيما يضره التبعض  
يعرى مجرى النصفة وفيما لا يضره مجرى الاصل لانه فى الوجه الاول وجد ماله حد النصفة لانه حد النصفة

حد النصفة ما يوجب فواته عيبا بالباقي ولا يكون احصه من الثمن قبل التناول كاليد والرجل فكذلك القدر فيما يضره  
التبعض ولهذا لا يجوز بيع النصفة كالا ببيع اليد والرجل حتى لو باع ذراعا من الثياب او مثقالا من الابريق لا يصح  
الا ان هذا وصف قابل للاصل ولا يجوز بيعه الا بغير اصل لانه بعد الاصل مال مستقر بخلاف اليد والرجل  
ولانا لا نهي قدر امينا من المقاور وفيه قدر لا يجوز بيعه ايضا ولا يجوز مالا مستقرا وفى الوجه الثاني  
وجد ماله حد الاصل لانه حد الاصل ما لا يوجب فواته عيبا بالباقي من جنسه وتكون له حصه من الثمن قبل التناول  
كثوب من الثياب وعبد من العبد فكذلك القدر فيما لا يضره التبعض ولم يذوق الوان اشترى قلب نصفه بذهب  
على اه وزنه عشرة فوجده احد عشر سلت الزيادة لمن غير ثمن كمن اشترى عبدا على انه اعور فوجده صحيح البصر  
ولو وجده تسعة فوجده تسعة فوجده تسعة فوجده تسعة فوجده تسعة فوجده تسعة فوجده تسعة فوجده تسعة  
وكذا فى المذروعات اذا اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع فوجده احد عشر اذرع ولو اشترى نفقة  
بذهب على اه وزنها عشرة فوجدها احد عشر لا تسلم له الزيادة كما لو اشترى عدل زطى على انه خمسون  
فوجده احد وخمسين ولو وجده تسعة فوجده تسعة فوجده تسعة فوجده تسعة فوجده تسعة فوجده تسعة فوجده تسعة  
وكذلك المكيل ثم اذا اضاف الوزه الى الاصل والبيع اولى بتبعيضه ضرر الى ما ضرر فى بيعه لانه  
الظاهر انه اراد به بياه الوزه فى الاصل والى ما ضرر فى بيعه لانه ذلك يباع موازنة  
عرفا اما كان تبعا ولا يباع موازنة عرفا فالظاهر انه لا يقصد بياه وزنه الا ترى اه عرضه من  
بياه الوزه تقديره ما يباع المبيع فكان صفة الى الاصل والى ما يعرف مائة بالوزه اولى من الصرف  
الى ما قدر مائة بالوزه ولان الصرف الى ما فى تبعيضه ضرر اولى لانه مفيد لانه لا يسلم له الا ذلك  
القدر وترد الزيادة ويطلع حصه النقض الى ما فى تبعيضه ضرر لا يفيد لا يسلم له الزيادة  
ولا يطلع النقض فيلغوا ذكر الوزه اقصه ما فى الباب ان يفيد التحبير الا ان هذا موجود فى  
الصورتين فالصرف الى ما ضرر فى بيعه مفيدا واكثر فائدة فكان صفة الى اولى ومضى اضاف القدر  
الى شبيى متساويين فى الحكم مثل المكيلين او الموزونين او اشياء متساوية تقضى  
المساواة بينهما فى القدر فى كل واحد منهما اصل وقضية الاضافة المطلقة المساواة اذا عرفنا  
هذا قال محمد رجل اشترى ذقاريت بمائة على اه فيه مائة رطل بظرف بمائة درهم فوجده تسعين  
رطلا الظرف من ذلك عشرة رطلا والزيت سبعون كان النقض من الزيت خاصة ويختار  
المشترى اه شاء اخذ بحصته من الثمن واه شاء ترك واذا اختار الاخذ بقسم الثمن على ثمانية رطل  
من الزيت وعلى قيمة الظرف فما اصاب الظرف لزم المشتري وما اصاب الزيت حط من ثمنه بقدر  
ما نقص وهو ثمن الثمن وبأخذه بما يجرى جعل النقض من الزيت خاصة وجعل تقدير هذا البيع  
كان البائع قال بعثك هذا الزق والزيت الذى فيه على انها جميعا مائة رطل على اه يكون وزنه الزق  
ما يوجد والباقي الى تمام المائة من الزيت ولو صرع بهذا وجد الزق مع الزيت تسعين ووزن  
الزق عشرة كان الباقي الى تمام المائة ثمانية فحينئذ يكون الزيت ثمانية رطلا فاذا  
وجد سبعين انتقص ثمن المبيع فيطرح ثمن الثمن من حصه الزيت وهو ثمنه لانه العشرة من  
الثمانية قدر الثمن ويحجر المشتري لانه تغير عليه بشرط عقده لم يجعل محل المقدار المضاف اليه



نصفين واه اضاف المقدار اليهما على السواء وهذا يوجب انقسام المقدار عليهما نصفين كما لو اشترى  
جارية بالف مثقال ذهب وفضة وكما لو اضاف الى مكيلين او موزونين لما يذكر في آخر الباب وانما جعل  
المكيل للماء من الزيت لا بتعيين وهو المقصود في العقد لانه المقصود الاسترباح وذلك انما يحصل  
بزيادة الزيت وبيع وزنا بخلاف الظرف فكانه صرفا لنقصاها اليه اولى ولاه الوزن في الزف  
صفة والعقد يتعلق بالعين بالصفة الا ترى انه لو اشترى زقا على انه خمسة رطلا فوجده  
اكثر سكت الزيادة للمشتري ولو وجد انقص بخير المشتري من غير حط الثمن كما في المذروعات  
اما الكيل والوزن في يتعلق بالعقد بقدر الاتزان لو اشترى زيتا على انه خمسة رطلا فوجده اكثر تردد الزيادة  
على البائع ولو وجد انقص تحط حصته من الثمن وبخير فكانه صرفا لنقصاها الى الزيت اولى لانه لا يغير  
للوزن في الرق فيقع على المشار اليه وصار كانه في الابتداء ذكر الرق عشر رطلا على ما هو عليه والزيت ثمانين  
رطلا فنصار الظرف مضافا لمقدار ما دخل من الزيت في البيع فاذا اظهره الرق عشرون ثوبا اهل الداخل  
في البيع من الزيت ثمانية فاه قيل وجب افساد العقد فيما كان موجودا من الزيت واه كان حصته  
من الثمن معلوما باه سمي لكل رطل ثمانا عندنا في حينه رضي الله عنه لانه صار بايعا موجودا ومعدوما بصفة  
واحدة فيفسد العقد في الكل كما لو اشترى ثوبين على انهما هر وياه فاذا احدهما هر ويا والاخر مر ويا  
وبين خصته كل واحد منهما من الثمن يفسد العقد في الكل عندنا في حينه وكذا لو اشترى صيفين  
فاذا احدهما وصيفه اهل الثمن فسد البيع فبها لاه احدهما لم يدخل في العقد لاه الذكر مع الانثى من  
بنى ادم جنسها مختلفا فكانت العبرة للسمي فلم يدخل احدهما في العقد بمنزلة الجميع بغير الحر  
والعبد ففي العقد في الاخر حصته من الثمن ابتداء واه فصل جاز في الذي وافق الشرط هكذا  
اطلق في الزيادات واكثر المشايخ اهل هذا قولهما اما على قول اني حينه لا يجوز لاه فساد العقد  
في احدهما بسبب العدم مثل الفساد بسبب الجزئية فيعدي كذلك هنا لانه جمع في الزيت بين  
الموجود والمعدوم قيل لاه ما ذكر في الكتاب قول محمد اما على قول اني حينه ينبغي افساد  
البيع في الكل اصله ما ذكر في البيوع اذا اشترى عدل اهل فيه خمسين ثوبا بالف درهم فوجده  
سبعة واربعين واحد وخمسين فالبائع فاسد لاه الداخل في العقد العدد المسمى فاذا وجد اكثر  
بلز منه رد الزيادة وذلك مجهول وجهها لانه يصير البيع مجهولا فاه وجده انقص بفساد العقد لجهالة  
الثمن لاه الثمن يقسم على قيمة الموجود والمعدوم ولا يدري صفة المعدوم فيفسد في الموجود  
لجهالة الثمن واه سمي لكل ثوب عشرة دراهم فوجده احد وخمسين يفسد ايضا لاه العقد تناول  
خمسين فعليه رد الثوب الزائد وهو مجهول فيصير مجهولا واه وجده سبعة واربعين وقد قبض ولم  
يقبض كاه ابيع جاز لاه الموجود معلوم والسمي بمقابلته من الثمن معلوم فيجوز ويخير للمشتري  
لتفرق الكصفة بنقصها ثوب فيما سمي واكثر مشايخنا يقولون باه هذا الجواب قولهما اما عند  
اني حينه فسد العقد لانه فسد بعضه بفساد قولى لاه سبب لبطال البيع اقوى من عدم  
المقصود عليه واستدلوا بما ذكرنا من مسألة الثوب المردى والمردى وهو المنقول عن ابي اسحاق  
لما قلنا اهل هذا قولهما وما ذكر في الكتاب انه بخير قولهما وذكر في الزيادات واذا صح عندهما في الذي

في الذي وافق الشرط اكه قبل القبض الخيار لتفرق الصفة قبل التمام واه كاه بعد لا خيار له كما في  
الرد بالعب قال شمس الاثمة الترخيص والاصح عندي اهل هذا قولهم جميعا لاه ابا حينه في نظائر هذه  
المسألة انما يفسد العقد في الكل لوجود العلة المفسدة وهو ان جعل قبول العقد فيما يفسد فيه  
العقد شرطا لقبوله في الاخر وهذا لا يوجد هنا فانه ما شرط قبول العقد في المعدوم ولا قصد ايراد العقد  
عليه وانما لا يوجد هنا فانه ما شرط قبول العقد في المعدوم ولا قصد ايراد العقد عليه وانما قصد ايراده  
على الموجود فقط وكما غلط في العذر بخلاف مسألة الزيادات فاه هناك جعل قبول العقد في كل  
واحد من الثوبين شرطا لقبوله في الاخر وهو شرط فاسد وهذا في الكيلات والموزونات اظهر فانه  
لو اشترى مكلا او موزونا على انه كذا بمائة درهم فوجده انقص يجوز البيع بالاجماع ولو كان بطريق  
الجميع بين الموجود والمعدوم لا يجوز فاه قيل في مسألة اذا كان النقصان مبروفا الى الزيت وجب  
ان يثبت الخيار للمشتري لانه لا يجب فيما بقي من الزيت بفوات البعض قيل له الخيار ما ثبت جل  
العب وانما ثبت لاجل تفرق الصفة عليه قبل التمام لمن اشترى عبدين فأت قبل القبض  
واستحق واشترى عشرة اقضر بعينها فاستحق خمسة منها قبل القبض بخير المشتري كذلك  
هنا فاه قيل لماذا الا يومر البائع بتمكيل الزيت حتى لا يتفرق على المشتري ولا يجبر قلنا لانه لو امر  
بذلك يصير بايعا موجودا ومعدوما لا على وجه التسليم فيفسد العقد فاه وزنه المشتري فوجده مائة رطل  
الظرف اربعين والريث ستون فاه كاه الضرف لا يبلغ وزنه هذا القدر بخير المشتري اهل شاء اخذ ذلك  
بالثمن كله واه شاء تركه لاه البيع يقتضي تسليم المعقود عليه سليما عما بهك التجار عيبا فيما بينهم  
ونقل الضرف على وجه لا يكون ذلك مبيعات الناس مما بعد عيبا لانه يوجب نقصا نا فيما هو المقصود  
بالعقد وهو الزيت ولاه ذلك بمنزلة الخيانة منه لاه المعروف عرفا كالمشروط شرطا كما في نقد البلد  
والوزان ولو كان شرط اهل يكون الظرف ما في العادة بين الناس فوجده اثنى عشر كاه له الخيار كذلك  
هنا واه وزنه فوجده بمائة وخمسين الظرف مائة فالبيع فاسد لاه المقصود عليه من الزيت ما بقي  
بعد وزنه الظرف الى تمام المائة فاذا استغرق الظرف الزنه كله فقد انعدم ما هو المقصود عليه في بيع  
الزيت ففسد البيع في الزيت لعدم المقصود عليه وفي الرق الجملة ثمانية ولاه لاجل ان الظرف العقد كله  
الى الظرف لانه لم يشتر الظرف وحده ولا الى ظرف البيع اليهما لانه لم يشتر اكثر من مائة ولا الى اذخال  
بعض الرق لاه العقد تناول عنه لا قدره لاه قدره صفة له فصار المبيع بمجال لا يتوصل اليه المشتري  
بوجه من الوجه ولو امكن الوصول اليه في الجملة وتعد في الحال باه باع الا بقا والحلل في البطن او اللحم  
في الشاة لا يجوز فاه اولى واه وزنه فوجده مائة وعشرين رطلا الظرف من ذلك عشرون ثوبا والمشتري  
الظرف وثمانون رطلا من الزيت بالثمن كله لانه اشترى من الزيت ما بقي بعد وزنه الرق الى تمام المائة  
وذلك ثمانية رطلا وورد الباقي لا ترى انه لو انقص كاه النقصان من الزيت فاذا اذا كانت الزيادة  
منه لما ذكرنا من المعنى وكذا لو اشترى رطلا على حدة وزنه على حدة على انهما مائة رطل فالجواب ما ذكر في الظرف  
لاه ما ذكرنا من المعنى لا يتفاوت رجل اشترى زيتا في ظرف وسمن في ظرف بغير ظرف على انهما رطل  
فوجد الثمن اربعين والزيت ستين قال يقسم الثمن على خمسين رطلا ومن الزيت وخمسين رطلا من الثمن



فما اصاب السمن حط عنه ثمن عشرة ارطال وما اصاب الزيت اده واحد وخمسين رطلا والمشتري الخيار  
بين الاخذ على ما ذكرنا وبين التركة لانه اضاف قدر المنة الى المالى والماله في حكم الوزه سواء فقتسم المنة  
على المالى نصفين فصار بايها السمن على انه خمسون رطلا وقد انقضت خمس المبيع فيطرح عنه خمس ثمنه  
واذا عشرة ارطال في الزيت والوزه فيه اصل فيرد الزيادة يلزمه الباقي بجميع الثمن كما لو اشترى كل واحد  
منهما في صفقة على حدة بخلاف مسألة اول الباب لانه هنا استوى المالا في حكم الوزه فلم يكن احدهما  
بالدية في حق الوزه باولى من الآخر فيقسم عليهما نصفين لاجل المعارضة وفي مسألة اول الباب حكم  
الوزه في المالى مختلف فاه في الرق جارى مجرى الصفقة لانه التبعض بصره وفي الزيت جارى مجرى  
الاصل فتقدر جعل المقدار المضاف اليهما منقسم على السواء بحكم المعارضة اذ شرط التعارض التساوى  
ولاستاوى فوجب البداهة باحدهما في حق الوزه فكانت البداهة بوزه الرق واولى لانه الوزه في  
الرق ثابت واقوى لانه لا يدخل على وزنه تغير من حيث الزيادة والنقصان ويدخل على وزنه الزيت  
فكانت البداهة به اولى فصار تقدير البيع بعينه الزيت الذي في الرق على انه ثمانون رطلا وهذا  
الرق وهو عشرة رطلا ولو صرح بهذا ثم وجد الزيت سبعين لاشك انه النقصان يكون من  
الزيت خاصة وكذلك اه وجد الزيت خمسين والثمن ثلثين يقسم عليهما نصفين وياخذ السمن من  
الموجود بثلاثة اقسام الثمن ان شاء واه شاء ترك وياخذ الزيت بجميع حصته من الثمن وكذلك  
الكيل كل يريد به من الحنظل والشعير اذا اشترى اهما على انه مائة ففيز فوجد احدهما اكثر من الآخر  
او جدهما جميعا اكثر من مائة فانه يلزم من كل واحد منهما خمسون ولا تدخل الزيادة على ما شرط في البيع وفي  
النقصان يطرح عنه حصته النقصان من الثمن ويجوز لما قلنا وكذا لو كانت ثلثة اشياء حنظل وشعير  
وسمن كل واحد في ظرف على حدة كان من كل واحد ثلث وان نقص احداهما يقسم الثمن على ما وصفنا  
لاه الكيل في الكيلات كالوزه في الموزونات والله سبحانه وتعالى اعلم **باب**  
**الفصل في ضمان القيمة** اصل الباب اه للغاصب والمودع بداهة بدليله السارق  
يقطع بجنونه فاذا وجد معتصم على يده كان له ولاية الاسترداد منه واه كان قائما في يده لقوله  
صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى ترد فكان هو في الاسترداد بمنزلة المالك وهذا لان  
الغاصب يحتاج الى اخراج نفسه عن عهد الضمان فيتمكن من اعادته الى يده دفعا للضمان عن  
نفسه والمودع مأمور بالحفظ والاسترداد من الحفظ ولها ولاية اخذ القيمة حال هلاك العين لان  
القيمة قائمة مقام العين سميت قيمة لقيامها مقام العين فكل من اولى استرداد العين من اتيه  
حال قيامه من يده كان له ولاية استرداد قيمته بعد فواته لانها خلف عن الغير والمفعول ما ذكرناه الغاصب  
يحتاج الى اخراج نفسه عن عهد الضمان فيتمكن من استرداد القيمة لاجل ذلك كما يتمكن من  
استرداد العين واسترداد القيمة حال هلاك العين من الحفظ لانه مأمور بحفظ العين لاجل المالية  
فيملك حفظ المالية بعد فوات العين والفرق بين الغاصب والمودع في استرداد العين  
او القيمة بالمعيار في براءة الغاصب الثاني وانما يفتقران في الاقرار بالاسترداد فاه الغاصب  
لواقر بالاسترداد صح اقراره في حقه لا في حق المالك حتى كان للمالك تضمين الغاصب الثاني

الثاني والمودع لواقر بذلك صح مطلقا حتى لا يبقى للمالك ولاية تضمين الغاصب لانه المودع بمنزلة  
الوكيل للمالك في اخذ الضمان لانه مأمور بالحفظ وان من الحفظ وقول الامين والمأمور حجة على الامور  
الغاصب عامل لنفسه لانه حفظ المال واجب عليه ومنفعتها راجعة اليه ليخرج نفسه عن الضمان  
لاجل المالك فلا يقبل قوله في حقه ولم يرد الا يرجع الغاصب على المقتضوب منه بما لحقه من الضمان  
لانه عامل لنفسه والمودع يرجع على المودع لانه عامل له ثم انما يصدق المودع فيما اخبر اذا وقع فعله استرداد  
للعين حقيقة او معناه اما اذا وقع تمكيد لم يصدق لانه سلسل على الحفظ وما هو من مصادره لا على التملك وكذلك تضمينها  
معياره انما يصح اذا وقع استرداد اما اذا وقع تملك فلا لانه الداخل تحت ولايته الحفظ وما هو من ورائه  
لانتمليك اذا عرفنا هذا قال محمد بن غصب رجلا جارية قيمتها الف درهم فغصبها منه اخر وابقت من  
يده فللغاصب الاول اه يضمن الغاصب الثاني قيمتها لانها لو كانت قائمة في يد الثاني كان  
الاول اه يسترد هاله الثاني ازال يد الاول بغير حق فكان له اخذ القيمة اذا غابت من يده  
فاذا ضمنه قيمتها برى الاخر عن ضمانها حتى لا يكون للمالك ولاية تضمين الثاني لانه الثاني لو رد  
رد الجارية برى فكذا اذا ارد القيمة وقال بعض الفقهاء اه الغاصب الثاني لا يبرأ الا بوصول الجارية  
او القيمة الى المالك وهو منقول عن خلف بن مطيع قال صاحب الجامع الاصفه وعندي اه  
كان رجلاه برى على صاحبه رجوت اه يبرأ لانها دخلت في ضمانه فلا يبرأ الا بوصولها ووصول  
قيمتها اليه وهذا في القيمة اظهر لانها قائمة مقام المقتضوب لا عينه ولهذا لو رده الى عيال لم يضمن  
منه لا يبرأ واه رده حكما فهذا اولى وفي ظاهر الرواية يبرأ لما قلنا انه ردا الى من اخذ مبنى حقيقة بخلاف  
من في عياده وهذا لانه بالرد على الغاصب الاول انفسخ حكم فعله وجوب الضمان عليه كاه بالنقوت  
فاه بغصبه فانت على المالك التمكن من الاخذ من الاول وقد زال ذلك بالاعادة الى يده فاه كاه الثاني  
غصبها وقيمتها الفاه فالمالك بالخيار بين اه يضمن الاول الف او يضمن الثاني الفين لانه المعتبر في  
حق كل واحد منهما قيمتها يوم دخلت في ضمانه فلولم يحض المالك كاه الاول اه يضمن الثاني  
الفين ولو اخذ منه الفين وهلك في يده ليس للمالك تضمين الثاني لما قلنا وليس له اه يضمن الاول  
لا قيمتها يوم غصبه اياها وذلك الف لانه الاول لو اخذ الجارية من الثاني وقيمتها الفان  
وهلك في يده لم يكن للمالك تضمين الثاني ولا تضمين الاول الا قيمتها يوم غصبها فكذا اذا  
اخذ القيمة لانه زيدا الغصب امانة عندنا فما اخذ الاول من الثاني نصفه مضوم ونصفه امانة  
لان بدل الجارية والجارية في حق الاول نصفها مضوم ونصفها امانة حتى لو هلك في يده  
لا يضمن الا الف درهم وهو نصف قيمتها فلا يضمن قيمة الامانة ولاه قبض الاول القيمة من  
الثاني ليس بجناية منه فلا يكون مرجعا للضمان وباصل الغصب لا يجب عليه الف فلا يلزم  
بسبب القبض شئ كما لو اخذ الجارية وهلك في يده واذا ضمن الاول للمالك الفاه هلك  
الالفاه من ماله وظهرت الجارية بعد ذلك فهي للثاني لانه المضمونات تملك عند ادا  
الضمان عندنا ولو هلك تملك على الثاني ولو لم تملك القيمة في يد الغاصب الاول حجة  
حضر المالك وظهرت الجارية والقيمة قائمة في يد الاول فاه شاء المولى اخذ الجارية واه شاء



أخذ القيمة التي فيها الأول من الآخر اه شاء ضمن الأول قيمتها يوم غصبها لاه الأول لما ضمن  
الثاني وقد ظهرت الجارية تبين اه فضمن الأول القيمة دفع تملكها وليس له ولا لاية  
التملك كما لو باع فاه قبل وجب اه لا يكون للمالك خيارا أخذ القيمة من الغاصب الأول  
لانه وضع المسألة فيما اذا ظهرت الجارية واذا كانت الجارية حاضرة لا يكون للمالك أخذ  
القيمة قبل له اختلف المشايخ فيه قال الفقيه ابو بكر البخاري اه معنى قول محمد ظهرت الجارية  
اذا عرف مكانها لا انها حاضرة في مجلس الخصومة والضمين واذا كان معناه هذا اصح لخيار  
كونه المالك عاجزا عن أخذ الجارية للحال وقال الفقيه ابو جعفر معناه انها غائبة عن  
الغاصب لما ذكر ولا معنى لخيار بين أخذ القيمة من الغاصب الأول وأخذ القيمة التي أخذها  
الأول اذا كانت القيمة التي أخذها من الثاني غائبة لانها لو كانت حاضرة لا يكون في  
التحيز بين أخذ الالف والالفين فانه كما لو اعق عبد على الف والالفين ونظاير  
ويمكن اه يقال هنا فائدة الاختلاف المتملك واه لم يكن في حق المالك فائدة ومنهم  
من قال لا بل لو كانت حاضرة في مجلس الخصومة والتضمين فهو صحيح ايضا باه ادعى المالك  
انها جارية واقرا الغاصب الأول بذلك وانكر الثاني انها جارية التي غصبها منه  
فكان المالك عاجزا عن أخذ الجارية لانه لا يجزئ له القول ذى اليد ومنهم من قال اراد بقوله  
اه شاء ضمن الغاصب الأول قيمتها يوم غصبها برضى الغاصب الأول وهذا جائز مع  
القدرة على أخذ الجارية لانه بمنزلة البيع المبداء وقال بعضهم له الخيار واه كانت الجارية  
حاضرة لاه الأول لما ضمن الثاني كاه التضمين سبب للمالك فصار بمنزلة البيع من الثاني  
ولو باع من الثاني وأخذ الثمن كان له الخيار اه شاء اجاز البيع واه شاء لم يجز وبأخذ  
الجارية لكن ما ذكر من الوجه الثاني والثالث انما يصح اذا ذكر التحيز بين أخذ القيمة  
من الأول بين أخذ الجارية وفي الكتاب ذكر التحيز بين ثلاثة اشياء هو أخذ القيمة من  
الغاصب الثاني ومع انكاره لا يمكن أخذ القيمة منه والوجه الرابع صحيح في تحيزه بين  
أخذ الجارية وبين أخذ القيمة التي أخذها الأول من الثاني فاما اذا اراد اه يضمن الأول  
قيمتها يوم الغصب لا يستقيم ذلك الا اه تكون الجارية غائبة لانها اذا كانت حاضرة  
ليس له اه يضمن الأول القيمة واذا صح هذه الخيارات الثلاثة وفي ظاهرها الرواية  
ينظر اه الخيار أخذ الجارية يرجع الاخر على الأول بما أخذ منه لاه التضمين بمنزلة البيع ولو باع  
ورد المالك البيع رجع المشتري على البائع بما دفع اليه من الثمن كذلك هنا واه كانت القيمة  
التي أخذها الأول على كونه بما ضمن لانه أخذ القيمة عامل لنفسه لانه يرى نفسه عن الضمان لما ذكرناه واه اختار  
المولى أخذ القيمة التي أخذها الأول من الثاني سلمت الجارية للثاني لانه اجاز المالك التضمن  
فصار كالبائع واه اختار تضمين الغاصب الأول قيمتها يوم غصبها سلم الأول ما أخذ  
من الثاني ويصدق بالفضل لانه صار مملكا للجارية من الأول بالضمان من وقت غصبه فظهر اه  
الأول باع ملك نفسه لا ترى انه لو باع الجارية حقيقة وضمن القيمة ينفذ بيعه فكذا اذا باع حكما بخلاف

بخلاف ما اذا اعتق ثم ضمن القيمة حيث لا ينفذ الاعتاق لاه الملك الثابت بالغصب ناقص لانه ملك ثبت  
في حال المستند الوقت الغصب المستند ثابت من وجه والملك الناقص يكفي لنفاذ البيع  
دونه نفاذ العتق كملك العبد والمكاتب وهذا بخلاف ما اذا باع الغاصب ثم اشتراه  
من المولى حيث لا ينفذ البيع لاه الملك بالبيع ثبت في الحال غير مستند ولا ينفذ البيع  
التابع على الملك واه الملك الموقوف فابطله واه البيع موقوف على اجازة المالك فاذا باع  
من الغاصب كان بيعه منه رد البيعة فبطل واذا سلمت الجارية للثاني والقيمة للأول  
يتصدق الأول بالفضل على القيمة التي اداها وهو قول ابو حنيفة ومحمد وعند ابن يوسف  
يطيب لاه شرط الطيب عندها المالك والضمان وهناك وجد الضمان وقت البيع لم يوجد المالك  
وعنده شرط طيب الضمان اصل المسألة المودع والغاصب اذا تصرف وبيع عنده لا يصيب له  
ويتصدق به وعنده يطيب ولا يتصدق لاه التصرف حصل في ملكه وضمانه اما الضمان  
فظاهر واما المالك فلا لانه اذا ضمن يملكه من وقت الغصب ولهما اه الرجع انما يطيب للمالك  
والضمان وقد تمكن الخلل في الملك لاه التعدي ليس من اسباب الملك وانما ثبت ضرورة  
وجوب الضمان فيمكن شبهة عدم الملك وقت التصرف والتصدق ينبغي على الشبهات دل  
عليه انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ما لم يضمن والنهي عن بيع ما لم يضمن نهى عن بيع ما لم يملك  
بطريق الأولى لاه ان الملك في طيب الرجع في الضمان الا ترى اه كسب المبيع قبل القبض  
لا يطيب مع الملك لانعدام الضمان فعدم الملك اولى فلولم يتصدق ولكن باع او وهب  
او اكل لا يلزمه شيء لاه الواجب التصديق بالعين لازالة الخبث وهذا المقصود لا يحصل بايجاب  
الضمان وله اه يصرف الرجع الى المالك بضمان العين ايضا لانه ملكه وهكذا في جميع الصور  
التي يجب التصديق بالرجع نحو ما اذا غصب عبدا واجر فالاجرة له ويتصدق عندها خلافا لاني  
يوسف ولو هلك العبد في يد له اه يصرف الرجع الى ضمانه واه فصل منه شيء يتصدق به فاه قيل  
القيمة دينية ذمته ومن قضى بمال الصدقة دينه او اكل مال الصدقة او باعه بعض مثله قلنا  
نعم لكن التصديق بهذا لم يكن حتما عليه الا ترى انه لو سلم الغلة الى المالك مع العبد كاه للمالك  
اه يتناول ذلك ولا شيء على الغاصب فهو بما صنع يصير مسلما الى المالك ثم يصير المالك مبررا له عن  
ذلك القدر من القيمة بما يقبضه فيزول الخبث بهذا الطريق ولا يلزمه التصديق بعوضه لعدم الخبث  
فيه ولا ينبغي للغاصب الثاني اه يطال الجارية او يبيعها او يتصرف قبل اختيار المالك الضمان لاه تضمن  
الغاصب الأول موقوف على اجازة المالك فصار كالمشتري من الفضولي ولو حاضرت في يد حبيسه  
بعدد الضمان قبل اختيار المالك لا يجتري بذلك الحبيسه من الاستبراء ويجب عليه اه يستبرئ بها  
بحبيسه بعد اجازة المالك لاه سبب وجوب الاستبراء استنحاث حل الوطى بملك تام وملكه ليس  
بتام قبل اجازة المالك ولهذا الواضحة بعد البيع في يد البائع قبل قبض المشتري ثم قبضها بعد  
ما ظهرت او قبله لا يجتري بذلك الحبيسه لانعدام تمام الملك لعدم القبض ولهذا قال علماؤنا لو  
اشترى جارية بالدرهم المخصوصة حل وطبها لانه لا ترقف في ملكها لاه الملك فيها لا يبطل باستحقاق



الداهم ولو اشتراها بعرض مفسوب لا يحل له وطبها لانه لو استحق العرض يبطل البيع فكاه المالك  
موقوف غير تام وكذلك امة بين رجلين باعها احدهما واجاز الاخر البيع بعد ما حاضت عند  
المشترى حصة واحدة فعليه ان يستبرئها بعد الاجازة لانه المالك للحل لا يثبت له قبل  
الاجازة ولو باعها المالك وسلمها وحاضت بعد القبض قبل يجترى بتلك الحصة عندنا خلافا  
لشافعي لانه تم المالك عندنا بنفس العقد وعنده لا يتم قبل الا فتراق ولاه المالك يثبت عند الاجازة  
ولم يثبت شرط قيام المحلية عندها ويستند والمستند قاصرات من وجه دونه وجه من حيث  
انه ثابت انه لم يجب الاستبراء من حيث انه مقتضى يجب فيجب احتياطا لامر البعيع ولو كان  
الغاصب الاول ضمن الغاصب الثاني بغير قضا فاخذها منه فهو بمنزلة ما ذكرنا فيما اذا  
اخذها بقبضه والى كلامه فيه اظهر لانه متى لم ينفذ التضمين بقضا القاضى لوقوعه تملكها  
فدونه القضا اولاه لم يعلمه الاقل ضمن الثاني الا بقوله لم يصدق على المولى حتى لو كان  
للمولى بضمن الاخر اذا كذب الاول ويصدق في حق نفسه لانه كما يثبت للغاصب الاول تضمين  
الثاني ثبت للمولى ايضا ولاية تضمين الثاني فالغاصب الاول بهذا الاقرار ابطال حق  
المولى فلا يصح الا بتصديقه او بالينة لما ذكرنا فرق بين هذا وبين الوكيل بقبض  
القيمة اذا اقر بقبضه حيث يصح في حق الموكل والفرق ان الوكيل مسلط على القبض من جهته  
فوجب قبول قوله عليه اما الغاصب الاول غير مسلط على القبض من قبل مولى الجارية وانما له حق  
التضمين بطريق الضرورة والضرورة في اخرج نفسه عن عمدة الضمان لاني ابطال حق المالك  
فاه اختار للمولى تضمين الاقل برى الاخر باقرار الاول بقبض القيمة منه لانه اقرار الاول صحيح في  
حق بطلان حق المقر وهو ولاية تضمين الثاني لانه ذلك حقه ان لم يصح في حق مولى الجارية  
فاذا ازال حق مولى الجارية برى الثاني مطلقا ولو اختار المولى تضمين الثاني له ارجع على  
الاول بما اقر بقبضه لانه اقراره حجة عليه وظهر ان اخذ وقع بغير حق وكذا لو اقر الاول ان قبض الجارية  
بغيرها لم يصدق في حق المولى ويصدق على نفسه لما قلنا في القيمة وهذا كله من جهة ان ادا  
الضمان يوجب المالك في المضمون وعند الشافعي لا يوجب المالك فاذا ظهرت الجارية ياخذها ببيعها ولا  
خياره استدلال بقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الاية والله جعل كل  
مال لغيره فتميز قسم بالباطل وقسم بالتجارة عن قراض وهذا ليس بتجارة عن قراض فيكون اكل  
الباطل والمكسب فيه المالك حكمه حادث فيستدعي سببا حادثا والحادث هنا الغصب فلنا  
ذكرنا ان المالك حكمه مشروع فيستدعي سببا مشروع والغصب عدوان محض ليس فيه  
شبهة الاباحة وانه ضد المشروع ولاه الغصب فعل الغاصب والمالك حقه فلا يمكن غيره من ازالة  
المالك المخصوصة عليه واما فلان شرع بجبر الغائب فلا يجوز ان يشرع لتقويت القايمة لانه تناقض  
ولا الضمان يكون بعد التمهالك وانه لا يقبل المالك واما الاداء فلما ذكرنا من الوجهين دل عليه ان المالك  
عندكم يثبت قبل القضا وقبل الاداء دليل ان يتملك الزايد قبل الاداء والحكم لا يتقدم  
على التمسك فعمل ان ضما جبره فيكون بمقابلة الغائب والغائب هو اليد المالك فيكون

فيكون الضمان بمقابلة التمسك الذي حل باليد لانه يكون بدلا عن العيب الا انه يجب عليه قيمة العيب  
تحقيقا للمعادلة ليكون اقرار المالك على مثله ان المالك يد له ملك اليد بانفراده ليس له مالية  
معلومة فكاه الضمان في يده بمنزلة العارية ان استمر العجز استمر به وان ارتفع العجز  
يجب رفع يده اقضى ما في السبب ان ينفذ تصرف المالك في القيمة وانه زيادة على فعله  
لانه انما لزمته هذه الزيادة ضرورة خروجه عن عهدة ما وجب عليه وهو بمنزلة ما لو غصب  
عينا ونقلها الى موضع يجب عليه ردها وان كانت المونة تزيد على قيمتها لانه من ضرورات  
الخروج عما وجب عليه والدليل على ان الضمان بمقابلة التمسك الذي حل باليد انكم  
قلتم لو هشم قلب فضة انشاه وقضى القاضى عليه بالقيمة ثم افتراق من غير قبض لا يبطل القضا  
ولو كان بدلا عن العين كان صرنا يبطل بالافتراق واذا كان الضمان بطريق الجبر ان فلا يكون  
الجبر ان بتقويت ما هو قايما بما هو ثابت ملكه في العين كان قائما فلو جعلنا ادراية  
بالقضا كان تقويتا وان كانت القيمة بدلا عن العين فهو خلف يصار اليه عند الياس عزم  
العين ومثل هذا الخلف يسقط اعتبارا عند ظهور العين كما لو قلع سن انسان فاستوى  
حوله ثم قضى له بالارش فقبض ثم ثبت سنة يلزمه رد ما قبض من الارش وبفصل المدبر يتفق جميع ما  
قلنا فاه الغصب يتحقق في الدبر وسبب الملك عندكم لا يتحقق في المدبر وبقبض القاضى  
بالقيمة لا يزول عنه ملكه ولو كان شرط القضا بالقيمة الغدوم ملكه في العين او كانت القيمة به لا عن  
العين لما قضى القاضى بهما في محل لا يتحقق هذا الشرط وان ثم بقضا القاضى ينبغي ان يزول ملكه كما لو  
قضى بجواز بيعه ومجتنأ حديث الشاة المصلية وقد ذكرنا والمعنى فيه ان الغصب الموجب للضمان  
يختص بمحل هرمال متقوم فيثبت الملك به اذا اكسب كالبيع والصلح وبياه الوصف ان غصب المحر  
لا يتحقق موجبا للضمان لانه ليس بمال وكذا غصب المحرم المسلم وكذا غصب المحرم المسلم لانها عيون  
متقومة وما تثيره اختصاص السبب بمحل لا يكون الا لاختصاصه بحكم يختص بذلك المحل فالمحل  
الذي هرمال متقوم يختص بصحة التملك فيه فلما اختص الغصب الموجب للضمان به عرفنا ان  
انما اختص بهذا الحكم فاه الفعل الذي هو عدوان محض وازالة اليد المحترمة لا تختص بمحل هو مال متقوم  
وحقيقة المحنة فيه ان الضمان الواجب على الغاصب بدل العيب لا ترى انه يقوم العيب به وانه يسمى  
الواجب قيمة العيب ويقدر بمالية العيب ولا الضمان بمقابلة ما هو المقصود ومقصود صاحب  
الدراهم عيون الدراهم لا استلا كسبه بها فعرفنا ان الضمان بدل عن العيب وانما يقضى جبرانا والجبر ان  
يستدعي الغوات لا بحالة لانه انما يجبر الغائب لا القايمة فكاه من ضرورة القضا بملك العيب انعدام  
ملكه في العين ليكون جبرانا لما هو ثابت وما لا يمكن اثباته الا بشرط فاذا وقفت الحاجة الى اثباته  
يقدم شرط عليه كما في قوله عتق عبدك عني على الف يقدم التملك على نفوذ العتق ضرورة كونه شرطا  
الا ان يكون قوله شرطا لانه يكون قوله عتق عبدك عني سببا للتملك مقصودا وان ثبت هذا تقرر ان  
ثبت بالعدوان المحض ما هو جبر مشروع وهو القضا بالقيمة جبر الحقة في الغائب ثم انعدام الملك في  
العين لما كان من شرط هذا المشروع يثبت به ويكون حسنا بحسنه ولهذا لا يثبت شرط التقاضى لانه



انما يشترط فيما هو سبب للملك مقصود الا فيما ثبت شرطا للغير وكذا قلنا ان المقصود  
واه كاه هالكا عند القبض بالقيمة يصير مملوكا للغاصب لانه الهالك لا يقبل التملك مقصودا  
بسبب لاشترط للغير وكذا نقول اذا اخذ القيمة بزعم الغاصب فالعين لا تبقى على ملكه لكنه  
يتخير عند ظهوره لعدم تمام الرضى كما لو اشترى شيئا ثم وجد به عيبا واما المدبر ففي مخرجه  
طريقا واحدا انا لا نقول ببقائه على ملكه بعد تقرر حق رحقه في القيمة بل يجعل زايلا  
عن ملكه التحقيق هذا الشرط وكذا لو لم يظهر المدبر وظهوره كسب يكون الكسب للغاصب الا انه  
اذا ظهر بعد اية صيا له الحق المدبر والثاني ان ثمة القيمة ليست بيد الغاصب لانه ما هو شرطه  
وهو اثبات الملك في العين متعذره فيجعل خلفا عن النقصان الذي جعل بيده ولكن هذا عند  
الضرورة ففي كل موضع امكن ايجاد الشرط لا ضرورة وهو بمنزلة ضمان العتق فانه بمقالة العين  
في كل محل يمكن ايجاد شرطه وهو تملك العين وفيما لا يمكن كما المدبر وام الولد لا يجعل بدلا عن  
العين عندهم وكذا ضمان الصالح اذا اخذ القيمة بالقبض او الرضا كاه الماخوذ بدلا عن العين عندهم  
وكذا ضمان الصالح اذا اخذ القيمة بالقبض او الرضا في كل محل يمكن تملك العين وفي كل محل لا يمكن  
يجعل بمقالة الجناية التي خلت بيده وفيما تلا من الاية بياها الاكل بالجماعة عن قراض جائز لانه يكون  
للمخارم مقصورا عليه ثم معنى التجارة عن قراض يتبدل هنا من وجه فاه المالك يتمكن من اية بصير حتى  
يظهر العين في اخذ خفي طال به بالقيمة مع علمه ان من شرطه الغدوم ملكه في العين فقد رضى بذلك  
لانه من طلب شيئا لا يتصل اليه الا بشرط كاه راضيا بالشرط كما يكون بمطلوبه واما قوله المالك لا يملك  
البدل بل هو عارية في يده قلنا لا يصح لانه الملك وصف شرعي يعرف بانثاء وهو ملك التصرف ونفاذه  
ولو كاه الضمان جارية محله وطهرها مع توفقه على احد المالكين فانه منع فالدليل عليه ان الغاصب يمنع  
عن البيع من شاء واجارته ورهنه والوطى اه كانت جانية فوجب اه يتمكن المالك من هذه التصرفات  
في البدل دفعا للضرر عنه ويلزم منه بثوت الملك له في المقصود تحقيقا للمعاهدة قوله ملكه بدلا  
عن النقصان قلنا ليس كذلك الواجب انما تملك النقصان والمنفعة بل ترتد عليها لانه البدل على القيمة مثل  
البدل على المقصود ومنفعة القيمة مثل منفعة المقصود فبقي ملك الرقبة في القيمة فضلا  
خاليا فلا يمكن اه يجعل بدلا عن البدل عليه انه اذا غصب ورد بعد مدة فانه لا يجب عليه  
قيمة البدل فانه بدل عن البدل ولاه قيمة المنفعة درهم او دينار وقيمة العين مائة والى فكيف  
يكون بدلا عنه ولاه عند كسر تحجب قيمة المنفعة قلنا قلنا انه بدل المنفعة والبدل توري الى  
الجميع بين البدل ليس عن بدل واحد وان لا يجوز قوله المالك لا يقبل الملك قلنا نعم اذا كاه مقصودا  
اولا ان ثبت الملك قبل الهلاك عند مخزومه كاه غصب قوله المالك حادث فلا بد له من سبب  
حادث فلم قلتم بان لم يوجد السبب قوله الغصب عدوانه فلا يصح سببا قلنا لا يصح سببا  
لنعم هو جزا لعدوانه اما يصح سببا لبثوت الملك لاجزائه بدليل ما ذكرنا من الاصطلاح بقوس  
الغير والاحتطاب والاحتشاش ملك الغير هذا اذا كاه الاول غاصبا ولو كاه مودعا وغصبها  
من رجل فابقت منه لانه يضمن الغاصب قيمتها بمنزلة الغاصب لانه مأمور بالحفظ ولا يملك لو كانت

لو كانت تامة في يده كاه له ولاية استردادها فعند العجز عن استرداد العين يسترد القيمة  
فاه اخذ القيمة منه بقبض او غير قبض وهلك القيمة في يده او لم تملك ثم ظهرت الجارية فاه  
شاء المولى اخذ القيمة اه كانت تامة واه شاء الجارية لانه تضمنه تملك للعين من الغاصب  
فيتوقف على اجازته وروى الحسن عن ابي حنيفة انه ليس له اخذ الجارية لانه المودع مأمور من مولى  
الجارية ياخذ القيمة من الغاصب لانه مأمور بالحفظ في هذه الحالة فكاه اخذ كاه المولى  
ولو اخذ المولى ليس له اه ياخذ الجارية وصار كما لو اخذ باهر نصا بخلاف الغاصب الاول لانه غير  
مأمور باخذ القيمة وجه ظاهر الرواية اه الاخر ياخذ القيمة لم يوجد نصا لو ثبت انما ثبت  
اقضاء ضرورة الامر بالحفظ فيقدر بقدر الضرورة ولا ضرورة في حق نفاذ التملك من الغير  
ثبت التملك بغير امر المولى فتوقف على اجازته بخلاف ما لو اخذ القيمة باهر نصا فاه اخذ  
لجارية رجع الغاصب على المودع بما اعطاه لانه لم يسلم له الجارية فلا يستلم له البدل فاه كاه  
قد هلك في يده ضمنه واه كاه القبض باذنه لانه قبض بجهته البيع وانه قبض ضمانه ورجع المودع به على  
المولى لانه ضمن بسبب عمله للمولى باهر وهو القبض بالحفظ بخلاف الغاصب الاول لانه ضمن بالقبض  
لنفسه فلا يرجع على المولى ولو اقر المودع بقبض القيمة ولا تعلم الا بقوله يرى الغاصب والفرق ما  
ذكرنا اه المودع مأمور بقبض القيمة فوجب تصديقه عليه كما لو امره نصا اما الغاصب فلا فاه ظهرت  
لجارية واختار المولى اخذها رجع الغاصب بالقيمة على المودع ولا يرجع المودع على المولى اذا كذبه  
المولى في اقراره لانه الامر بقبض القيمة ثبت اقبضا ولو ثبت نصا ثم اقر بالقبض صدق في حق براه  
الغاصب عن الضمان ولم يصدق في حق الرجوع عليه بالضمان لانه مسلط على اقراره من جهة المالك غير  
مسلط على ايجاب الضمان عليه وصار كالوكيل بالبيع اذا اقر باستيفاء الثمن من المشتري  
وكذبه الموكل صدقه في حق براه المشتري وكذبه الموكل صدقه في حق براه المشتري  
لا في ايجاب الضمان على الموكل حتى لو وجد المشتري بالمبيع عيبا وردده على الوكيل واخذ  
منه الثمن واستحق ورجع على الوكيل بالثمن لا يرجع الوكيل على الموكل ولا يبطا الغاصب  
الجارية حتى يستبصرها بحضه بعد اجازة المالك لانه المودع صار بايعا حكما ولو باع حقيقة  
لا يجعل الوطى ما لم تحض حيصه بعد الاجازة لما ذكرنا ولا يعتقها ولا يبيعها ولا شينا من التصرفات لعدم  
الملك قبل الاجازة ولو فعل شيئا بغير عتقه ويضمن الغاصب قيمتها لانه الاعتراف قبض بطريق  
الاتلاف فانه تنعدم محله البيع كما تنعدم بالانلاف حقيقة فمناك الغاصب يضمن قيمتها وينفذ  
البيع بغيره وبين المشتري اذا ضمن قيمتها فمناك كذلك اعتبار الحكمي بالحقيقي كما نقول حصول  
القبض والاتلاف بنفسه العتق لا بالتكلم وشرط نفوذ العتق ملك كما قال صلى الله عليه وسلم لا عتق  
فيما يملك ابن ادم والبيع الموقوف ضيق قبل الاجازة فلا يثبت الملك له قبلها كالميراث  
قبل القبض فاه الموهوب له لو اعترف الموهوب قبل القبض لم يعتق ولا يصير قابضا به بخلاف الا  
تلاف لانه حتى يحقق في الملك وغير الملك ولا نقول المشتري بالاتلاف بصير ما لا يملك حتى  
كاه للمغصوب منه اه يضمن المشتري اه شاء واه ولدت منه قبل الاختيار استحسن اه



اه اثبت منه النسب واجعله رقيقا حتى يختار المولى القيمة والقياس اه لا يثبت النسب  
لا اه الاستيلاء حصل في غير الملك لا اه الملك موقوف فلا يصح كالمواشري جارية من  
الغاصب وهو يعلم انهما مضمون فاستولدها لم يثبت النسب وجه الاستحسان اه هذا البيع  
صادر من المالك من وجه ومن الفضولي من وجه اما من المالك من حيث المودع والغاصب الاول تضيي  
الغاصب الثاني قيمة الجارية كالمالك والبيع ثبت حكما التضيي فكاه هذا البيع بمنزلة  
الصادر من المالك من حيث الحكم والاعتبار واما من الفضولي من وجه من حيث ان  
التضيي بيع وليس للمودع والغاصب الاول ولاية البيع من حيث انه صادر من المالك صحيح الاستيلاء  
ومن حيث انه صادر من الفضولي علق الولد فيقا علم بهما وهذا اولى من الغلب اه بناء النسب على التوسعة  
والاحتياط الا ترى انه يثبت في الملك في تاويل الملك وقد ثبت له تاويل الملك هنا لانه يمكنها من  
ذلك الوقت عند الاجازة ولم يذكاره الكسب والزوايد ذكر في كتاب الغصب اذا اشترى  
جارية من الغاصب وهو يعلم انهما مضمون واستولدها ثم استردها المالك يثبت النسب من  
ويكون الولد رقيقا اه يؤدي قيمة الولد لانعدام الضرر بخلاف ما اذا لم يعلم انهما مضمون والله  
اعلم **باب ابيع فيه الشرط الذي يكون القول البائع او قول المشتري**  
اصل الباب معرفة الشروط التي تفسد العقد وما لا يفسد فنقول الشرط في البيع على وجه  
اماه يشترط شرطا يقتضيه العقد كشرط المالك في المبيع للمشتري او شرط تسليم المبيع  
او تسليم الثمن او ما يوكد الثمن وتسليمه باه شرط المشتري اه يحيله على غريم او يعطيه بالثمن  
هذا الثوب وهنا او يكفله فله وفلاؤه حاضر فقبل فهو جائز استحسانا لاه ما يقتضيه العقد  
ثابت بنفس العقد فالشرط لا يزيله الا وكادة ولاه الثمن الذي به رهن او كفيل او فاق من الذي  
لارهن به ولا كفيل فصار ذلك صفة للثمن ولا يفسد به كاستراط الجيد والردي او انه حالا  
او موجه او بوزن كذا وان لم يبين الكفيل او الرهن والمحال عليه فسد البيع لاه تمام البيع  
يقف على قبول الكفيل والمحال عليه فصار كالمشتري فلا يصح مع جهالة ما كانا  
غائبين فافترا قبل حضرةهما لم يصح الا بايجاب مستقبل كما في غيبة المشتري وان حضر  
قبل افتراهما وقبله جاز كما لو قبل المشتري وفي الرهن اه عيى شيئا في المجلس ورضي به البائع  
جاز وكذا لو اعطى الثمن حالا لاه الرهن انما يحتاج اليه للوثيقة بالثمن او شرط مالا يقتضيه العقد  
وقيمة عرف ظاهرة جاز ايضا كما اذا اشترى بغيره وشركا بشرط اه يحذره البائع لاه الثابت  
بالعرف ثابت بدليل شرعي ولاه في الذبح عن العادة الظاهرة حرج بين او شرط مالا يقتضيه  
العقد وليس فيه عرف ظاهرة فاه كاه فيه منفعة لاحد المتعاقدين وللحقود عليه وهو من اهل  
ثروت الحق له والخصومة او غيرهما فالبائع فاسد كما اذا اشترى على اه يقرضه درهما او يهب  
له هبة او يتصدق عليه او يحيل البائع غريمه على المشتري او يضمن المشتري الثمن لغريم  
البائع او اشترى عبدا على اه يطعمه خبثها او يكيسه كذا ثوبا او على اه لا يبيعه ولا يهبه  
في الزوايا الظاهرة او يهبه لفلاؤه او يبيعه من فلاؤه لاه الشرط باطل في نفسه والمنفعة به غير

غير راض بدونه فتتمكن المطالبة بينهما فهو بطلان به بحكم الشرط وهذا يمنع لاه العقد لا يقتضيه  
فتتمكن المنازعة بينهما فيفسد العقد وقبول الحواله من المشتري ليس بصفة للثمن والعقد  
لا يقتضيه ونعم انما جاز لانه صفة الثمن والعبد يحبه اه لا تتداوله الايدي وتنام العقد بالمعتود  
عليه حتى لو نعم انه حر كاه البيع باطلا فاستراط منفعة كاستراط منفعة احد المتعاقدين  
بخلافه ما اذا باع شيئا على اه يقرضه فلاه الاجنبي وقبل المشتري فانه يصح العقد لاه الشرط  
جرى بين المتعاقدين وبين الاجنبي ولا يجبر البائع اذا لم يقرضه ولو قال بعثك هذا العقد  
على الف درهم وعلى اه يقرضني عشرة جاز البيع ولا يصير ذلك شرطا لانه ذكره بالواو  
فكاه عطف لا شرطا او شرط فيه منفعة للعقد عليه لكنه ليس من اهل الخصومة ولا منفعة  
فيه لاحد فالشرط باطل والبيع صحيح كما اذا اشترى دابة على اه يعلفه شعيرة او ثوبا بشرط اه لا  
يبيع لانه لا مطالب لهذا الشرط لانه لا منفعة لاحد فكاه لغو الرواية عن ابي يوسف انه  
يفسد البيع نص عليه في اخر المزارعة لاه في هذا الشرط ضرر على المشتري من حيث انه يتعذر عليه  
التصرف في ملكه والشرط الذي فيه ضرر كشرط الذي فيه منفعة لاحد كما نقول لامعتبر بعين  
الشرط بل بالمطالبة به والمطالبة تنجم بالمنفعة وهو الضرب قال ابن سماعه عن محمد بن قيس قال  
ابيعك هذا العبد على اه لا تبعه فالبائع جائز والمشتري بالخيار اه شاء باع واشاء لم  
يبيع لانه لاحق في هذا الشرط لاحد وفي المشتري اذ قال ابيعك هذا العبد على اه تبعه او تبعه  
فالبائع فاسد لاه فيه منفعة للبائع بانقطاع حق الرد وان جوع بالنقصان عند ظهور العيب وحرف  
اخر يبين على معرفة المنكر والمدعي المنكر من يملك بما عرف ثبوته كصاحب اليد لاه الظاهر  
يشهد له والمنكر من يشهد له الظاهر والمدعي من يدعي زوال ذلك او يغير لانه يدعي خلاف الظاهر  
كالخارج ومدعي الدين فكل شرط يوجد بوجود الاصل كالصحة والكفاية فالقول قول البائع  
لانه عرف ثبوت فكاه منكر او كل شرط يوجد بوجود الاصل كالحياطة ونحوها فالقول  
قول المشتري لانه عرف عدمه وحرف اخر اه المستحق بالشرط ادنى ما ينطبق عليه ذلك الاسم لانه  
متيقن لانه مستفاد من الاسم بيقين اما الزيادة لاستيفاد من الاسم بيقين والزيادة على الادنى  
مجهولة غير مضبوطة اذ اعرفنا هذا قال محمد بن جابر اشترى عبدا على اه جنباز او كانت جاز البيع  
لانه يرجع الى بياه صفة المبيع فصار كالمال ووصفه باوصاف اخرى لانه شرط بزيادة المالاية فكاه  
ملاهما بمنزلة استراط صفة الجوده بخلاف ما اذا اشترى ناقه على انها حامل او تحلب  
كذلك لانه شرط عيب لا يدري وجوده ولا يعرف حيانه والاعيان بقابلها البدل فجها لانه تمنع  
جواز العدا ما هذا استراط وصف والاوصاف لا يقابلها البدل فاستراطها لا يمنع  
جواز العقد ولاه الحيل في البهايم زيادة وهي مجهولة فانه لا يدري اه انتفاع بطنها من  
رجع او ولدانه واحد او اشاء ذكر او اناثي حي او ميت والمجهول اذا ضم الى المعلوم يصير  
المعلوم مجهولا واشترط مقدار من اللبن ليس في وسع من الادحى ايجاده ولا طريق له الى معرفته  
فكاه شرطا باطلا فيفسد به العقد ولاه اللبن لا يجوز اه يتناول العقد وكذا الولد لانه مضمون



خلقه وكذا لو شرط انهما تضع بعد شهر لانه لا يمكنه الوفاء به وان شرط انهما حلوبا ولو لم يذكر هذا في  
الاصول وذكر الكرخي اه هذا وما لو شرط انهما يخلب بموالاه البع زيادة مال منفصل ولا يكون حلوبا لبونا الابن  
وتلك الزيادة مجهولة وصار كالحمل وهكذا روى ابن سماعه وذكر الطحاوي انه يجوز وهكذا روى الحسن  
في المحرر وبه اخذ الفقيه ابو الليث لانه هذا شرط وصيغ مرغوب فيه فلا يفسد به العقد كما لو  
شرط الكتابة في العبد ولاه هذا يذكر على سبيل بياض الوصف لا على سبيل الشرط لانه مرغوب فيه  
كما اذا اشترى فرسا على انه هلالج او كلبا على انه ضايد فانه يجوز كذلك هنا بخلافه اذا شرط  
انهما يخلب كذا لانه الفساد لا يشترط مقدار البع في الضرع لا طريق الى معرفته وكذا لو اشترى  
سمسا او زيتونا على انه فيهما من الذهب كذا او حنطة بشرط ان يطحن منها كذا محتوم رقيق لانه لا طريق  
الى معرفته ولا يقدر على الوفاء ولو باع جارية وتبر من الحمل وكاه بها جمل ولم يكن فاقبوع جائز لانه الحمل  
في نبات ام عيب لا ترى له المشتري حق الرد فاذا تبر من العيب وهو غير مفسد ولو باع على انهما حامل  
لم يذكر في الكتاب فيجوز ان يقال فاسد ويجوز ان يقال جائز والاشتباه انما يقع لاشتباه في  
الرواية فانه قال وليست البراءة في هذا كالمشروط قبل معناه كالمشروط في البهايم فانه الحمل في البهايم  
زيادة فذكر في العقد شرط زيادة مجهولة وفي الادمية عيب فذكره يكون تبر من العيب ولا يكون  
شرط زيادة مجهولة وظاهر قوله ليست البراءة كالمشروط ان يفسد لانه لو شرط البراءة يجوز فينبغي  
انه يكون شرط الحمل مفسدا او قيل معناه انه اذا ذكر الحمل في الجارية على وجه التبري عرفنا انه مراده  
بياه العيب فلا يفسد به العقد واذا ذكره على وجه الشرط عرفنا انه مراده شرط زيادة مجهولة  
وذكر هشام عن محمد اذا اشترى جارية على انهما حامل فالبيع جائز لانه يظن المشتري انه يشترى بها  
للظن فيفسد به العقد لعلنا ان قصد الحمل بالشرط وهو مجهول وذكر عن حنيفة في المحرر ولم يفصل  
بين البائع والمشتري وقال لو اشترى جارية على انهما حامل فاذا هي ليست بحامل فالبيع لازم له  
وليس له ان يرد ما ذكرنا ان للتبري كما لو اشترى جارية على انهما معيبة او على انهما تنفخ بكذا وكذا  
فاذا لا تنفخ بشئ لا ذكره على وجه التبري قالوا والاصح في جنس هذه المسائل ما ذكره فقيه اني  
ابو جعفر اه كاه الشرط من البائع لم يفسد به العقد لانه يذكر على وجه بياض العيب عادة واه كاه  
من المشتري يفسد لانه قصد الزيادة ثم اذا صح العقد في سالتنا وقبضه المشتري ثم جاء  
المشتري وقال لم اخذ على الشرط فاه صدقة البائع كاه له الخيار لفوات وصف مرغوب فاه لم  
يرد حتى يغيب عنه بعيب او مات يرجع بالنقصان فيقوم خيارا اذ في ما ينطلق عليه الاسم  
ويقوم غير خيار فيرجع بفضل ما بينهما وروى الحسن عن اني حنيفة ان اذ انعقد الرد  
يحكم الخيار لا يرجع بشئ وجه ظاهر الرواية ان الخيار ما ثبت بحكم الشرط لكن يحكم الشرط  
صاد الوصف المذكور مستحقا بالعقد بمنزلة صفة السلامة فكان الخيار العيب فيرجع بالنقصان  
اذا انعقد الرد وكذا البائع وقال دفعته اليك كما شرطت الا انه نسي المدة مما ينسئ في مثلها  
العقد لظهوره بالقول قول المشتري ويرده لانه متمسك بما عرف بثبوت فانه يدعي جهالة الخيار  
والكتابة وقد عرف ذلك فاه الجهل اصل فكان المشتري منكرا والبائع مدعيا فكان القول

قوله بخلافه اذا ادعى المشتري عيبا وانكر البائع لانه المشتري يدعي امر احادنا والبائع منكرا  
وكذا لو قال هو الساعة خبازا وكاتب وقال العبد انا كاتب وخباز الا اني لا اكتب ولا اخبز لما  
قلنا ولا يعتبر قول العبد لانه قول الخباز لا يكون حجة على الغير فقول العبد اولى فاه خبز خبزا يستحق  
خبازا او كبت يسمى به كاتبا لزم المشتري وان لم يسم به خبازا ولا كاتبا برده لاه في الوجه  
الاول وجد المشروط وفي الوجه الثاني لاه هذا كما قلنا في السلم اذا شرط للجيد فاجبا يستحق اسم  
لجودة يجبر على القبول والا فلا وهذا لانه الكتابة والخبازة من اسم مخصوص فلا ينطلق على  
الانسان باطل هذا الفعل لانه كل عاقل لا يجز عن اصل هذا الفعل عادة ولو انطلق لبطلان خصوص  
حينئذ ولو لم يقبضه المشتري حتى قال ليس على هذا الشرط لم يجبر على القبض حتى يعلم انه على  
الشرط لانه انما يجبر على قبض المشروط ولم يثبت ذلك لانكار المشتري لا ترى ان لو اشترى  
عبدا وقبضه قبل نقد الثمن ثم ادعى باقا لم يجبر على دفع الثمن حتى يحلف البائع او يقيم المشتري  
الكينة مع انه يدعي جاد ثلثة ينكر وجوب تسليم الثمن فنهنا اولى ولو اشترى جارية على  
انها بكر فقبضها ثم قال لم اخذها بكر او قال البائع كانت بكرا كما شرطت وذهبت بكارتها  
عندك فالقول قول البائع مع يمينه هكذا ذكرهنا وذكر في الاستحسان وقال القاضي برهما  
النساء قلن انهما بكر لزم المشتري من غير عيب البائع واه قلن انهما ثبت يحلف البائع البتة  
لقبضهما وسلمهما الى المشتري وانما بكر على ما ذكرنا في الباب الاول من البيوع ولم يذكره هنا  
القاضي برهما النساء وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع وضع المسألة هنا فيما  
اذا اتفق البائع والمشتري على ثباتها في الحال ولا يفيد الراه وموضوع المسألة ثم انما لم  
يتفقا على الثبات فكانت الراه مفيدة وانما يكون القول قول البائع لتسكه بالاصل واه لم يقبضها  
حتى اختلفا فقال البائع هي بكر وقال المشتري هي ثيب فاه القاضي برهما النساء لانه امكن معرفة  
وقع فيه الفراع من جهة غيرها فاه قلن ليست بكر لزم المشتري مع يمين البائع البتة انما بكر  
واه قلن بكر لزمته بلا يمين البائع لانه بكر انما ثبت بشهادتهم والثابت بشهادة النساء متى  
تايد بموید كالثابت بشهادة الرجال وقد تايدت هنا لاه الظاهر شاهد من فاه البكران  
اصل اما اذا قلن ليست بكر يحلف البائع كذا ذكر في الجامع وروى كرخي عن محمد والحاكم الشهيد  
عن اني يوسف انه يقضي البيع بشهادتهم قالوا انه جواب القياس وما ذكر في الجامع جوا  
الاستحسان وجه القياس ان شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال كتهادة النساء مع الرجال  
ولم يثبت البكران بشهادتهم وجه الاستحسان ان شهادة النساء فيما لا يطلع عليه  
الرجال انما يكون حجة اذا تايدت بموید وهو نوع من الظاهر حتى يجعل انضمام الموید الى شهادة  
كانضمام رجل وهذا لم يتايد فاه قلن هي بكر تايدت بالاصل واه قلن ثيب تايدت بنكول  
وقيل ما ذكر الكرخي والحاكم هو الموافق لقوله لاه عندها شهادتهم حجة مطلقة فيما لا يطلع عليه  
الرجال وهذا قبل قولهم عندها في شروط الامام لو كان شرطا لا يقف عليه الرجال كما لو قال  
لامرأة ان ولدت فانت طالق فشهدت القابلة على الولادة تطلق عندها خلافا لاني حنيفة



والمطلقة طلاقا باينا او رجعيًا او المتوفى عنها زوجها اذا جازت بالولد لم يثبت النسب عندك الا  
بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وعندهما يثبت بشهادة القابلة وان لم يكن بحضرة القاضي  
من يثق به من النساء لم يثبت المشتري ولا يبيع على البائع حتى يحضر من النساء من يثق  
بهن لانه الغيب لم يثبت وما لم يثبت الغيب لا يجب على البائع يمين ويبيع ان يكون  
هذا قول ابي حنيفة اما على قوله ما ينبغي ان يحلف البائع على ما ذكرنا في الباب الاول وطريق  
معرفة النساء ينظره الى ذلك الموضع فانهم يعرفون ذلك بالمساهدة فان اشتبه الامر ولا  
يعرف بالنظر قال بعضهم يمتحن ببيضة الحامة او ببيضة الديك فان وسعها فهي نيب لم  
يسع فهي بكر وقال بعضهم توقف الجارية قريبا من الجدار وتومر به تقول فان بالت على  
فخذها فهي نيب وان بالت على الحائط فهي بكر وان لم يكن بحضرة القاضي من يثق بهت  
وكان قبل القبض فالقول قول البائع ويجوز المشتري على القبض لانه الاصل البكارة ما لم تتبين  
النسابة بخلاف الكتمان والجنازة لانه العبد ليس بكاتب في الاصل فلا يلزم المشتري الابن  
بوجود تلك الصفة فيه فان قل هلا جعلتم شر المشتري العبد على انه جناز او كاتب او شر  
الامة على انها بكر اقرار منه ان المبيع كذلك كما قال محمد في باب بعد هذا اذا اشترى عبدا  
على انه ابقا وعلى انه بري من ابقاه ان ذلك اقرار منه با بانه حتى لو باع هذا العبد من اخر فظ من  
المشتري فيه بالابقا واقام البينة على مقالة المشتري الاول مع البائع الاول برده عليه  
فيلزم في مسألة الاباق امكن ان يجعل اقراره لانه الاقرار ما يكون على نفسه وشرطه ان ابق  
على المشتري لانه هذا الشرط يذكر للتبري عن العيب وهذا ما يتم بالمشتري فامكن ان يجعل  
ذلك اقراره واما اشتراط هذه الاشياء اشتراط زيادة وصف على البائع وذلك  
مما لا يتم بالمشتري بل به وبالبائع فلا يمكن ان يجعل هذا اقرارا لانه الاقرار ما يكون على نفسه  
فكان المراد من قوله على انه جناز او كاتب او بكر على ما يقوله البائع ولو صح بذلك لا يكون  
اقرارا لو اشترى عبدا على ان يعتقه فابيع فاسد وروى الحسن عن ابي حنيفة انه جاز  
وهو قول الشافعي وهكذا روى ابن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة وذكر ابن شجاع  
عنهم انه اراد في الشرط صبي البيع فكان بمنزلة الموقوف كن اسلم دينه في ذمة رجل  
ثم نقد في المجلس وجروا رواية الحسن وقول الشافعي حديث برق فانها جازت الى عايشه  
رضي الله عنهما تستعينها في المكاتبه قالت ان شئت عددتها لاهلاك واعتقتك  
فوميت بذلك فاشترتها واعتقها وانما اشترتها بشرط العتق وقد جاز صلى الله  
عليه وسلم ذلك لها ولاه الشر بشرط الاعتاق متعارف بين الناس لانه يبيع العبد  
نسمة متعارف في الوصايا وغيره ونفسين البيع بشرط العتق ولاه العتق  
في المبيع قبض حتى اذا اعتق المشتري المبيع قبل القبض صار قابضا والقبض  
من احكام العقد فاشترطه بلام العقد ولا يفسد وجبت نفى النبي صلى الله  
عليه وسلم عن بيع وشرط ولاه فيه منفعة للعقد عليه والعقد لا يفتضيه

لا يفتضيه فيفسد به العقد كما لو شرط ان لا يبيع يوضح ان شرط في الجارية ان يستولدها وفي العبد  
ان يدبره كان فاسدا فاذا كان اشتراط حق العتق يفسد البيع فاشترط اطم حقيقة او طردعوا  
انه بلام العقد لا معنى له فان البيع يوجب الملك والعتق يبطله فكيف يكون بينهما ملازمة  
ثم هذا الشرط يمنع استدانة الملك فيكون ضدهما هو المقصود بالعقد وبيع العبد نسمة لا يكون  
بشرط العتق بل يكون ذلك وعدا من المشتري ثم البيع بعقد مطلقا وهو باطل حديث عايشه  
رضي الله عنها فانها اشترت بريرة مطلقا وعدت لها ان يعتقها لترضيها بذلك فان بيع  
المكاتب لا يجوز بغير رضاها فان استملكه المشتري فعليه قيمته لانه قبض بحكم عقد فاسد فيكون  
مضمونا بالقيمة عند تقرير رد العيب وان اعتقه فعليه الثمن المسمى في قول ابي حنيفة استحسانا  
وفي شرح الكرخي وروى ابن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة ان عليه القيمة وهو القياس  
وهو قولهم لانه قبض بحكم عقد فاسد وقد تعذر رده باعتاقه فيلزمه قيمته كما لو تعذر رده لم  
يبعه او بوجه اخر يوضح ان لو اشترتها بشرط التدبير والاستيلاء كانت مضمونة بالقيمة  
وان وفي الشرط فكذلك في العتق اعتبار بحقيقة الحرية لحق الحرية وابو حنيفة استحسن فقال  
زال المفسد قبل تقريره فيجب الثمن كما لو اشترته باجل مجهول ثم اسقطه قبل مضيه وبيان ان  
الحكم بفساده كان المخافة ان لا يفي المشتري وكونه في التصرف في ملكه مختار غير محبر  
عليه وقد زال هذا المعنى حين اعتقه مختارا وحقيقة المعنى فيه ان هذا الشرط لا يلامم العقد  
بنفسه ولكن يلامم بحكم لانه العتق ينهي الملك فان الملك في بني آدم ثابت الى العتق فيكون  
العتق منهيا وانما الشيء نقد بره ولهذا لو اشترى عبدا فاعتقه ثم اطلع على عيب به  
رجع بالنقصان بخلاف ما اذا عدل عليه ان شر القريب اعتاق على معنى انه منتم عليه  
العتق وهو الملك فكان هذا الشرط ملائما بحكم العقد وبصورته غير ملائم لانه الاشياء  
لا يجبر على انهما ملكك بالعتق وبالشروط يجبر عليه فلا يحكم بفساد العقد على البتات ولكنه من قوف  
فان استملكه بوجه اخر يتقرر الفساد لوجود ضرورة الشرط وهو الحكم وان اعتقه نقد  
صفة الجواز باعتبار الملازمة حكم العقد وهو ان الملك به فيلزمه الثمن وانما سماه استحسانا  
لمعنى التوقف فيه في الابتداء ومخالفة صورته معنى بخلاف شرط الاستيلاء والتدبير فالملك  
به لا ينتهي ومعنى الملازمة باعتبار انهما الملك به فلهذا تنعيت صفة الفساد وفي اوله ينف  
ولانه يسمى بالان في مقابلة شرط العتق فصار بمنزلة قوله اعتق عبداك عنى على الف درهم فاذا الرم  
المسمى في موضع لم يصحح بالتمليك وان كان هذا المراد فكذلك في الموضع الذي صرح به وقد  
روى ابن شجاع عن ابي حنيفة ان المشتري لو اعتقه قبل القبض جاز فدل ان جعله عتقا على  
مال فلذلك اوجب المستقي **باب** **في اختلاف البائع والمشتري**  
**في الثمن** اصل ابواب المتبايعين اذا اختلفا في الثمن والسلعة قائمة في يد البائع  
او المشتري فانها يتخالفان ويتزادان استحسانا وفي القياس القول قول المشتري  
لانها اتفاق على وجود اصل وادعى زيادة في حقه والمشتري ينكر فيكون القول قوله مع يمين



لقول صلى الله عليه وسلم واليمين على من انكر ولائها انفق على وقوع المالك للمشتري في المبيع واختلفا  
في الدين والاختلاف في الدين لا يوجب التحالف ولائها اذا تخالفا بفسخ البيع في المبيع ولا يجوز ان  
يفسخ عقدا آخر وكذا ترك القياس بالسنة والمروى في الباب حديثا ه احدهما حديث ابن مسعود  
رضي الله عنه انه النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اختلف المتبايعان والسلة قائمة بعينها فالقول  
ما يقول البائع او يتراده والثاني حديث اني هرهري رضي الله عنه انه النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا  
اختلف المتبايعان تخالفا وترادا فالحديث صحيح مشهور فترك كل قياس بمقابلة وكان القاض  
ابو حازم يقول ان كانت السلة في يد البائع فالتحالف بطريق القياس لانه كل واحد منهما يدعي حقا لنفسه  
على صاحبه فانه البائع يدعي زيادة الثمن والمشتري يدعي وجوب تسليم السلة اليه عند اذا  
ما اقر من الثمن لانه كل واحد منهما يدعي حقا لنفسه على صاحبه فانه البائع يدعي زيادة الثمن والمشتري  
يدعي وجوب تسليم السلة اليه عند اذا ما اقر به من الثمن فيحلف كل واحد منهما وان كان  
في يد المشتري فالتحالف بخلاف القياس لانه المشتري لا يدعي لنفسه على البائع  
شيئا فانه المبيع مسلم اليه باتفاقهما وكان ابو يوسف يقول ولا يبيد بيمين البائع  
وهو قول زفر واحدا من الروايتين عن اني حنيفه لانه الشرع جعل القول قول البائع وهذا يقتضي  
الاكتفاء بيمينه فانه كانه لا يكفى بيمينه فلا اقل من ان يبيد بيمينه ولا المقصود من  
الاستحلاف النكول وبنكوله تنقطع المنازعة بنفسه وبنكول المشتري لا تنقطع المنازعة  
لكن يجبر على ما ادعى من الثمن واليمين يقطع المنازعة فيبدأ بيمين من يكون نكوله اقرب الى  
قطع المنازعة ثم يرجع فقال يبدأ بيمين المشتري وهو قول محمد واحدا من الروايتين عن اني  
حنيفه لانه اظهرهما انكارا واليمين على المنكر ولاه اول التسليمين على المشتري وهو الثمن  
فكان الاول ليمينين سبق زكاه ولهمنا قلنا في مبيع المقايضة القاض يبدأ بيمين ايها  
شالانه لا يجب على احدهما التسليم قبل صاحبه وايها نكل لزمه دعوى صاحبه وان حلفا جميعا  
ذكر في الدعوى في القياس يكون البيع بينهما بالفلا الزيادة التي يدعيها البائع انتفت بيمين  
المشتري وقد نصا دقا على صحة البيع بينهما فيقضى بالبيع بما اتفقا عليه من الثمن وكذا تركنا  
القياس وقلنا بفسخ العقد بينهما بالسنة وهو قوله صلى الله عليه وسلم ويتراده والمراد رد  
العقد لانه المقبوض لانه ما يكون على ميزان التفاعل يقتضي وجوه من الجانبين واحد البديل  
غير مقبوض لكن انما يفسخ العقد بطلبها او بطلب احدهما لاحتمال ان يعود احدهما الى تصديق صاحبه  
وانما يفسخ عند الطلب قطع المنازعة لما في امتدادها من الفساد ودفع الضرر عن كل واحد منهما باعادة  
رأس ماله بخلاف اللعاه لانه حرمة الاجتماع بين المتلاعنين مادام مصرين حق الشرع فلا يتوقف  
التفرق على الطلب فهنا فسخ العقد حقهما فيتوقف على طلبهما وايها اقام البينة قبلت بيمينه  
اما البائع فلا تنم ملع حقيقة وقد اثبت الزيادة بالبينة واما المشتري فلا تنم ملع صورة  
لانه يدعي العقد بالفسخ والدعوى صورة تكفي لقبول البينة كما لو ادعى المودع الرد واقام البينة  
واها اقاما فبينة البائع اولى لما فيها من اثبات الزيادة وان كانت السلة قد هلك في يد المشتري

المشتري واخرج من ملكه ثم اختلفا في الثمن فعلى قول اني حنيفه وانى يوسف القول قول  
المشتري مع يمينه وعند محمد والشافعي بخالفاه ويتراده العقد على القيمة لظاهر  
قوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان تخالفا وترادا ولا يميننا من الاستدلال  
بظاهر هذا الحديث ما في الحديث الاخر من ظاهر قوله والسلة قائمة بعينها لانه ذلك مذكور  
على سبيل التنبه اعلمنا فواها كانت السلة قائمة لانه عند ذلك يتاتي تميز الصادق  
من الكاذب بتحكيم قيمة السلة في الحال ولا يتاتي ذلك بعد الهلاك فاذا كان يجري  
التحالف مع امكان تميز الصادق من الكاذب فعند عدم الامكان اولى ولاه التحالف  
عند قيام السلة انما يضاف اليه لانه كل واحد منهما يدعي عقد بيمينه صاحبه فالبائع بالفسخ  
غير البيع باليمين الا ترى ان شاهد البيع اذا اختلفا في مقدار الثمن لا تقبل شهادتهما  
دل عليه انه لو انفرد كل واحد منهما باقامة البينة تقبل بينة فخرنا ان كل واحد يدعي حقا  
بينه صاحبه فيحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وهذا المعنى عندهلاك البينة متحقق  
فصار كما لو ادعى احدهما البيع والاخر الهبة او هلك احدهما في بيع المقايضة ثم اختلفا  
او قل البائع قبل القبض ثم اختلفا في الثمن فانما يتخالفاه واذا حلفا فقد انتفى كل  
واحد من الثمين بيمين المنكر منهما فيبقى البيع بلا ثمن والبيع بغير ثمن فاسد والمقبوض  
بحكم عقد فاسد يجب رد عينه حال قيامه ورد قيمته بعد هلاكه وابو حنيفه وابو يوسف لم  
استدلا بقوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على من انكر والبائع هو المدعي  
والمشتري منكر فيكون القول قوله مع اليمين وهذا لانه المشتري لا يدعي لنفسه شيئا  
على البائع لانه المبيع مملوك له مسلم اليه باتفاقهما وهذا هو القياس حال قيام السلة ايضا  
ولكن تركناه بالنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان والسلة  
قائمة بعينها تخالفا وترادا وقوله والسلة قائمة مذكور على وجه الشرط لا على وجه النسبة  
لانه قوله اذا اختلف المتبايعان شرط وقوله والسلة قائمة قائمة بعينها معطوف على الشرط  
فكان شرط بقضية العطف والمخصوص من القياس بالسنة لا يلحق به الا ما كان في  
معناه وحاله هلاك السلة ليس في معنى حال قيام السلة لانه حال قيام السلة  
يندفع الضرر عن كل واحد منهما بالتحالف فانه يفسخ العقد ويعود كل واحد منهما  
الى رأس ماله بيمينه وبعد هلاك السلة لا يحصل ذلك والعقد بعد هلاك المبيع  
لا يحتمل الفسخ الا ترى انه لا يفسخ بالاقالة والود بالعيب وهذا لانه الفسخ لا يرد الا على  
ما ورد عليه فالت لا الى بدل فانه القيمة قبل الفسخ لا تكون واجبة على المشتري والفسخ  
على غير محله لا يتاتي بخلاف بيع المقايضة فانه احد البديلين قائم وهو معقود عليه  
ولهذا اجاز الفسخ بالاقالة والرد بالعيب فكانا بالتحالف وكذا اذا قتل قبل القبض فالقيمة  
واجبة على القاتل وهي قائمة مقام العين في امكان فسخ العقد عليها لانه القيمة  
الواجبة قبل القبض لما ورد عليها القبض المستحق بالعقد كانت في حكم المعقود



عليه ولا معنى لقوله ان كل واحد منهما يدعي عقدا اخر فانه العقد لا يختلف باختلاف الثمن  
الا ترى ان الوكيل بالبيع بالبيع بالفين وان البيع بالف قد يصير بالفين بالزيادة في  
الثمن والبيع بالفين يصير بالف بالخط واختلاف الشاهد بين انما يمنع القول باختلاف  
العقد بل لا اله المدعي يكذب احدهما وقبول بيته المشتري عند الانفراد لانه مدع صورة  
لا معنى وذلك يكفي لقبول البيته ولكن لا يتوجه به اليقين على خصمه كما لو ادعى المودع وان  
كانت بيته مقبولة والدليل عليه ان المشتري لو كانت جارية محل للمشتري وطبها كما لو  
ادعى احدهما البيع والاخر الهبة وبهذا تبطل دعوى الفساد لانه لو كان هكذا لا يحل له وطبها  
ولا اله القاضي انما يفسخ البيع عند الطلب وما لم يفسخ حل للمشتري وطبها ولو فسد البيع  
بالتحالف لما حل له وطبها ولما تاجر حكم الفسخ الى الطلب والحديث المطلق فيه ما يدل على  
قيام السلعة وهو لفظه الترادف لانه ان كان المراد رد الماخوذ حسا وحقيقة فذلك انما  
يتا في عند قيام السلعة وان كان المراد رد العقد فقد بينا ان الفسخ انما يتا في عند قيام  
السلعة وان كان الفسخ انما يتا في عند قيام السلعة مع ان المطلق والمقيد اذا ورد في  
حادثه واحدة في حكم واحد فالمطلق محمول على المقيد وحرمان القاضى لا يشتغل بما لا  
يفيد لانه عيب اذا عرفنا هذا قال محمد رجل اشترى عمدا او جارية بمائة دينار وثمنها  
ولم ينقد الثمن فقال المشتري اشتريتها منك صفقة واحدة بمائة دينار وقيمة العبد  
الف درهم وقيمة الجارية خمسمائة العبد بثلاث الف والجارية بالثلث وقال البائع  
بعتهما منك بمائة دينار وكل واحد منهما بخمسين دينار او في صفقة او في صفقة واحدة  
فلا خصومة بينهما ويرى المشتري بدفع مائة دينار الى البائع لانها توافقا على صحة البيع  
ووجوب مائة دينار على المشتري بكل حال فيومر بالتسليم اليه ولا يلتفت القاضي الى  
خصومتها واختلافهما للحال لانه اعتبار لا يفيد في الحال وانما يفيد في ثا في الحال وذا قد يكون  
وقد لا يكون فلو اعتبر القاضي في الحد فقد اشتغل بما لا يفيد ونظير هذا ما قالوا فيمن ادعى  
على اخراة كحل له عن فله بما يذوب له عليه وانكر الكحل ذلك فاداد استخلافه او اقامة  
اقامة البيته قبل ان يذوب له على المكفول عنه شيء فانه القاضي لا يلتفت الى خصوصيتها  
وكذا الرجازجل الى القاضي وقال له فله كاه الف درهم دين وقد قضيت وانه الآه في بلد  
كذا وان اردى اذهب الى ذلك البلد واخاف ان يخذل بالدين وينكر القبض فاسمع  
من شهدي وكسب لي بذلك كتابا الى القاضي ذلك البلد فاه القاضي لا يلتفت الى كراهه  
ولا يجيبه الى ذلك ولو قال انكر القبض في ذلك البلد سمع ويكتب له بذلك كتابا كذلك هنا  
فاه وجد بالعبد عيبا رده بخمسين دينار ثم تخالفها على الجارية وتراد الا انها اتفقا للمشتري  
حتى ان رده كاه الثمن مجزوا لاختلافهما في مقدار ثمنه الا ان جهالة الثمن مما لا يمنع صحته  
الفسخ الا ترى انهما لو تقابلا البيع في العبد حال اختلافهما في ثمنه جاز وهذا لا اله لجهالة انما  
تمنع فيما يحتاج الى التسمية والفسخ والاقالة لا يحتاج فيها الى تسمية الثمن فيصح مع الجهالة هذا

هذا كما قلنا في القلي ان جهالة المصالح عنه لا يمنع صحته وان كان مبادلة لاله لجهالة انما تمنع فيما  
يحتاج فيه الى التسليم ويفضي الى المنازعة المانعة من التسليم وجهالة البديل تمنع الصحة الى  
التسليم وعدم تحققه مع الجهالة ومتى رداخذ خمسين دينارا لا تقاها على هذا القدر  
فاه قيل وجب ان يخذل منه ثلثي المائة لاله البائع يدعي عليه زيادة شرط وتسمية في هذه الصفقة  
والمشتري يكره فيكون القول قوله منع عينه قبل له بل اذا حلف ولم يحلف بعد لانه بعد ما  
حلف يحلف البائع لانها يتخالفان في الجارية لما تبين ومتى حلف البائع في الجارية اما ان يكره  
او يحلف فاه كل رجع اكشترى عليه ثلثي المائة الدينار وان حلف يفسخ البيع بينهما فياخذ  
المشتري كل المائة والبائع العبد والجارية فاه قيل وجب ان يتخالفان في ثمن العبد لاله  
الرد قد صح واختلفا في الثمن بعد الزد والاختلاف في مقدار الثمن بعد الفسخ مما يوجب  
التحالف كما لو تقابلا واختلفا في مقدار الثمن قيل له التحالف هنا يؤدي الى الحاق الضرر  
بالمشتري عيبا بعيب كاه عند البائع فيتضرر به بخلاف الاقالة فورا ان مسالتنا من  
مسالة الاقالة ان لو تعيب العبد عند المشتري بعد الاقالة واختلفا في مقدار الثمن وثمة  
لا يتخالفان الا ان يرضى البائع نفي الضرر كما لو تعيب عند المشتري قبل الاقالة ثم اختلفا  
فرد اكشترى العبد هنا قبل ان يحلف وبأخذ خمسين دينارا لاله البائع اقر له بهذا القدر  
وتحققت لخصومة بينهما لاله المشتري يدعي عليه ثلثي المائة الدينار ويدعي الجارية  
سلك لابلثي المائة والبائع يقدر بخمسين دينار ودينار عمن الجارية سلك لاجمسين دينار  
فكان الاختلاف في ثمن العبد المردود اختلافا في ثمن الجارية فينتخالفان ويتراداه بالحديث  
فاه خلفا فسخ العقد في الجارية ايضا وقد رد العبد الى البائع بحكم العيب فترد الجارية وياخذ  
منه تمام الثمن مائة دينار كاه نقدها وان لم يكن نقدها يرى عن الثمن وان نكل البائع سلك  
لجارية للمشتري ثلث المائة ياخذ من البائع ثلث الخمسين ويسلم للبائع ثلث المائة الدينار  
بمقابلة الجارية لانه لما نكل فقد اقر ان ثمن العبد ستة وستون وثلثاه وقد وصل الى المشتري  
خمسوه فيبقى ستة عشر وثلثاه وهو ثلث خمسين وان نكل المشتري سلك الخمسوه للبائع  
لانه اقر ان ثمن العبد خمسوه دينار وثلث الجارية خمسوه وقد سلك الجارية للمشتري فيسلم  
عنه للبائع ثم ذكر انهما يتخالفان في الجارية وان كاه العبد زايلا عن ملكه وهذا لا يشكل على  
قول محمد لاله زوال المبيع عن ملك المشتري بالهلاك او البيع لا يمنع التحالف عنده وكذا على  
قول ابن يوسف لاله زوال الملك عن بعض المبيع لا يمنع التحالف عنده في الباقي كما لو هلك  
العبد في يده او باعه من غيره والجارية قائمة في يده ثم اختلفا في ثمن الجارية او ثمنها عند  
ابن يوسف يتخالفان في الجارية وعند محمد فيهما وانما يشكل على قول ابن حنيفة فاه عند زوال  
العبد عن ملك المشتري ما يمنع التحالف في الجارية كما لو هلك العبد او باعه من غيره وانما  
جرى التحالف عنده لاله خروج العبد عن ملك المشتري انما يمنع التحالف في القائمة عنده  
اذا خرج عن ملك المشتري الى ملك البائع لاله من وجب التحالف الفسخ والفسخ في القائم



متعددا اذا خرج احدهما عن ملك المشتري لا الى ملك البائع لما فيه من تفريق الصفقة على البائع قبل التمام  
اذ الفسخ بخيار الرقبة من حيث اه هذا الفسخ ثبت بجهالة مقدار الثمن كالفسخ بخيار الرقبة  
ثبت بجهالة اوصاف المبيع وفي مسالتنا العبد خرج عن ملك المشتري الى ملك البائع فالتخالف  
في القائم لا يؤدي الى تفريق الصفقة على البائع ولهذا قال ابو حنيفة لو اشترى عبدين صفقة  
واحدة فبذلك القبض ثم اختلفا في مقدار الثمن في الباقي يتخالفان لانه يؤدي الى تفريق الصفقة  
على البائع قبل التمام لانه الذي هلك في يد البائع هلك على ملك البائع والباقي يعود اليه وذكر في  
المبسوط لو باع عبدا من رجلين فباع احدهما نصيبه من شريكه ثم اختلفا في الثمن فالقول قول  
المشتري الذي باع نصيبه نزول ملكه المستفاد من جهة البائع ويجعل في حقه كانهما  
باعا يتخالفان على حصته الاخر لقيام ملكه في النصف الذي استفاده من جهة البائع وقيل  
هذا قول ابو يوسف واما عندنا في حنيفة لا يجري التخالف الا برضى البائع لانه من اصله ان  
تقدر الرد في نصيب احدهما يمنع الفسخ في نصيب الآخر بسبب العيب والخيار على ما عرفت فيكون  
القول قولهما في الكل الا ابرضى البائع به فحينئذ يتخالفان على حصته الاخرى وعند محمد يجري  
التخالف في الكل ثم في حصة الذي باع يفسخ العقد على القيمة وفي حصة الاخر على العيان ولو  
ماتت الجارية عند المشتري او باعها ثم رد العبد بالعيب فانه يحلف المشتري على ما ادعى  
البائع من ثمن الجارية فاه حلف رجعي بثلثي الثمن واه نكل رجعي بنصف الثمن خمسين  
دينارا ولا يتخالفان عندنا في حنيفة واني يوسف لاه عندهما هلاك السلعة يمنع التخالف  
فوجب المصير الى القياس والقياس ان يكون القول قول المشتري لانه المردود قد بطل البيع  
فيه من الاصل وصار كاه المبيع في الجارية وقد هلك واختلفا في ثمنها فيكون القول قوله مع  
اليمين وكذا لو استحق العبد لاه الاستحقاق بوجوب انفساخ العقد كالمرة بالعيب وهذا  
بخلاف ما اذا اشتراها صفقة واحدة بثمن واحد ثم رد احدهما بالعيب وقد هلك الاخر في يد  
المشتري واختلفا في قيمة الهالك فقال المشتري كانت قيمة الهالك خمسمائة وقيمة  
المردود معروفانها الف واراد ان يرجع عليه بثلثي الثمن وقال البائع بل قيمة الهالك الف فذلك  
ان ترجع على نصف الثمن فاه القول فيه قول البائع لانه ثمة ما اختلفا في ثمن الهالك ولا في  
ثمن القائم وانما اختلفا في انقسام الثمن بعدما اتفقا على وجوب اصل الثمن وسقوط بعضه بالرد  
فالمشتري يدعي زيادة سقوط بما يدعي من الانقسام والبائع ينكر فيكون القول قوله وهي مسالتنا  
اختلفا في اصل الثمن فالمشتري يقول ثمنها واحد وهو مائة دينار والبائع يقول ثمن كل واحد  
منهما على حدة خمسون وفي ضمن ما يقوله المشتري انكار الزيادة فيما يلزمه من ثمن الجارية فيكون  
القول قوله مع اليمين ولا يقال لما اختلفا في ثمن الهالك فقد اختلفا في ثمن المردود ايضا  
والبائع ينكر زيادة السقوط بعدما اتفقا على اصل الوجوب يجب ان يكون القول قوله ايضا  
لانا نقول الاختلاف انما يعتبر فيما هو واجب لا فيما هو ساقط وثن المردود قد سقط كيف  
ما كان بقي الاختلاف المعتبر في ثمن الهالك والمشتري هو المنكر فيكون القول قوله وفي المبسوط

وفي المبسوط اذا اشترى عبدين فقبض احدهما ومات الاخر عند البائع ثم اختلفا في قيمة  
المقبوض وفي قيمة الاخر فالقول قول المشتري مع يمينه لانه حاصل اختلافهما مقدار ما قبضه  
المشتري فالبايع يقول قبضت ثلثي المعقود عليه فاه قيمة المقبوض الف وقيمة الاخر  
خمس مائة والمشتري ينكر ذلك ويقول ما قبضت الا ثلث المعقود عليه فاه قيمة المقبوض  
خمس مائة وقيمة الاخر خمسمائة والمشتري ينكر ذلك ويقول ذلك ويقول ما قبضت الا  
ثلث المعقود عليه فاه قيمة المقبوض خمسمائة وقيمة الاخر الف فالقول قول المشتري  
لانكار القبض فيما زاد على الثلث الا ترى انه لو اشترى كرحطة فقبض بعضه وهلك الباقي عند  
البائع فقال المشتري قبضت منه ثلثه وقال البائع نصفه كاه القول قول المشتري  
مع يمينه لانه لو انكر القبض اصلا كاه القول قوله فكذا اذا انكر قبض البعض ولو كان  
المشتري قبض العبدين فمات احدهما عنده وجاد بالآخر برده بالعيب فاختلفا في قيمة  
الميت كاه القول قول البائع مع يمينه لاه المشتري قبض جميع مقصود عليه  
ثم وقع منها الاختلاف في مقدار ما برده بالعيب فالمشتري يدعي الزيادة والبائع ينكر  
برصحه اه هناك يعلم ان الثمن كله لم يتقرر على المشتري وانما الاختلاف  
بينهما في مقدار ما تقرر فالبايع يدعي زيادة في ذلك والمشتري ينكر وهذا اتفاقا  
على التقرر ثم اختلفا في مقدار ما سقط على ما ذكرنا واذا كاه القول قوله البائع  
يقسم الثمن على قيمة الذي يريد رده غير معيب وعليه قيمة الميت كما افترق البائع  
لاه الانقسام على قيمة المبيع كما دخل في العقد وقد دخل في العقد غير  
معيب ولو اقاما البيعة على قيمة الميت اخذت ببيعة البائع ايضا لانها بنيت للزيادة  
في المشهود به وهو قيمة الميت واه تعيب المبيع عند المشتري ثم اختلفا فالقول قول  
المشتري لاه رضى البائع فيمنع الفسخ بالتخالف وعند محمد يتخالفان وبفسخ البيع  
على الفينة اه رضى البائع واه اني فعلى المشتري رد القيمة كما في الهلاك **باب**  
**اليمين في البيعتين المتفرقتين في شيء الواحد** اصل الباب ان الشيء الواحد  
اذا بيع بصفقتين كان لكل نصف حكم على حدة لان الكل عيبا على حدة ولهذا  
الفساد في احدهما او الشرط في احدهما لا يؤثر في الاخر فكان كل نصف بمنزلة ذات  
على حدة وحرف اخر اه حقا لانه لا يستوفي الا بطلبه والتمن حتى المدعى لانها شرعت  
لاجباقة ولهذا اضاف النبي صلى الله عليه وسلم بحرف اللام اليه فيستوفي بقدر ما  
اراد وجودها قبل طلبه لا يعتبر فيها لا يطلب الجواب الا بطلب المدعى فكذا الاستحلف الا  
بطلبه ومعنى جعل الشرع اليمين حقا للمدعى قبل المدعى اه الغرض من اليمين مبالغة  
على ما روي في حديث اني امانة رضى الله عنه اه النبي صلى الله عليه وسلم قال من  
اقتطع بيمينه وجد له مال امر مسلم حرم الله عليه الجنة فيلناه كاه شيئا يسيرا  
يا رسول الله قال واه كاه قضيا من اراءك وعن اني مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم



بين الغوس بيع الدار ببلد تقع فعرنا انه يمين مهلكة والمدعي يزعم ان المتكامل حق بمجوده فجعل له  
الشرع يمينه حتى تكون مهلكة له ان كان كما زعم المدعي فالاهلاك بمقابلة الاهلاك جزا مشرق كالقصاص وان كان  
كما زعم المدعي عليه فلا يضر اليمين الصادق فهذا يحقق معنى العدل في شرع اليمين حقا للمدعي قبل المدعي  
عليه ثم لم يأت في تأخير الاستحلاف فرما يرحوا به يحضر شهوده او يقر ولا يامره ان يكون خصومه عند  
قاضي لا يرى قبول البينة بعد الاستحلاف فيؤخر استحلافه لذلك فلم يزل لا يستحلف الا بطلبه  
ولاه من اصل ابي حنيفة انه لا يحلف الخصم اذا زعم المدعي ان شهوده حضوره وعندهما اذا كان الشهود  
في مجلس القاضى على ما ذكرنا والمدعي هو الذي يعرف ذلك فلم يزل لا يستحلف الا بطلبه وحرف  
اخره اليمين يختص بموضع الخصومة وهو مجلس الحكم حتى لو حلف في غير مجلس  
لحكمه كان للمدعي بطلب من القاضى تخليفه لانها حجة دافعة للخصومة فتعتبر بالحجة  
القاطعة لهما وهي البينة وهي تنقيد بموضع الخصومة فكذلك الدافع وكذا النكول يجعل حجة  
في حق مجلس القاضى لانه قاطع للمنازعة فيعتبر بالحجة القاطعة لهما وهي البينة في  
مجلس الذي نصب لهذا الامر وهو مجلس القضا والنكول في احد النصفين لا يكون نكولا في  
النصف الاخر لانه النكول انما صار حجة باعتبار الدعوى كالبينة فلا يعتبر قبله والافترار  
بالعيب في احد النصفين ينظر بنظره اقربا لعيب في النصف الاول يكون اقرارا به  
في النصف الثاني لانه كونه الاقرار حجة لا تتوقف على الدعوى ولا على مجلس القضا بل  
حجة ملزمة بنفسه ومن ضرورة وجوده في النصف الاول وجوده في النصف الثاني  
واقر به في النصف الثاني لا يكون اقرارا في النصف الاول لجواز الحدوث بعد البيع الاول  
قبل وجود الثاني اذا عرفنا هذا قال محمد بن رجل باع نصف عبد بنحسين دينار  
ثم باع النصف الاخر بمائة دينار ثم وجه المشتري اعور واراد ان يرد به بالعيب فقال  
البائع حدث عندك بعد التعيين سبيل المشتري البينة لانه الاصل في الخوارث  
ان تضاف بحدوثها الى اقرب الاوقات حتى تثبت بقدمها على وقت ظهورها والعيب  
حادث فيحكم بحدوثه وقت ظهوره فالمشتري بدعي بتقديم امره بخلاف الظاهر  
فكان عليه البينة افضى ما في الباب العيب موجود في الحال والحال يدل على ما مضى  
كما في مسألة الطاحونة الا ان التمسك بالحال يصح للدفع لانه لا يلزم وحاجة المشتري  
الى الالتزام فلا يصح للحال حجة بخلافه البائع لانه حاجته الى الدفع وفيما اذا كانت  
المجاورة لا يجب الاخر بالاستصحاب بل بالعقد السابق لانه العقد يقتضي وجوب  
الاخر ولم يوجد المستقط نظيره ما ذكر في الجامع الصغير نصرا في مات فجاءت امراته  
مسلمة وقالت اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالقول قول الورثة  
تمسكا بالحال في معرفة الماضي في حكم الدفع ولو مات مسلم وله امرأة نصرانية فقالت  
اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته فالقول قول الورثة ايضا لانها تمسكت  
بالحال في معرفة الماضي لاستحقاق الورثة بدفعه بكونه حادثا والتمسك بالاستصحاب

بالاستصحاب يصح المدفع للاثبات فانه لم يكن للمشتري بينه وقال ارد النصف الاخر  
لا في اثبتن بالعيب عند البيع الثاني واتوقف في النصف الاول ذلك ويستحلف البائع  
بالله لقد باعه هذا النصف الاخر ولا عيب به لانه اشترى كل نصف بصفقة على حدة فاستحق  
الخصومة في كل نصف على حدة ومن استوجب قبل اخر حقين مختلفين فكان  
له ان يدعي احدهما ويستحلف على ذلك كما لو كان له خيار شرط او روية في  
النصفين فاراد ان ياخذ احد النصفين كان له ذلك ولا يمتنع بسبب التفريق لانه  
العقد وقع متفرقا فكان كل نصف بمنزلة عبد على حدة بخلاف ما اذا اشترى  
اشاه عبدا واحدا على انهما بالخيار لا يملك احدهما رد النصف بخيار الشرط او العيب  
او الروية عند ابي حنيفة لانه خرج عن ملكه جملة فرد البعض تفريقا للصفقة عليه وتغيير  
العبد بالشركة اما هنا خرج عن ملكه متفرقا فلا يكون تغييرا فانه حلف  
ابايع زمر المشتري النصف الاخر وان نكل برده عليه فانه حلف لانه يخاصمه بعد ذلك  
في النصف الاول لانه ان يرد كل نصف على حدة وليس للبائع ان يقول لما  
حلفت ان لا يجب به عند البيع الاخر يكون حلفا مني ان ليس به هذا العيب عند  
البيع الاول لا محالة لانه للمشتري ان يقول كذلك ويقول دعوى ان به هذا العيب في  
النصف الاخر يكون دعوى مني بوجود هذا العيب عند بيع النصف الاول لا  
محالة لخلفك في النصف الاول حصل قبل دعوى العيب في النصف الاول فلا  
يعتد بها لانه اليمين انما جعلت حجة في موضع الخصومة فكانه ان  
استحلفك ثانيا ولانه كل عقد حكم على حدة وحقوقا على حدة فبطلان حقه في الاول  
فانه حلف لزومه النصف الاول ايضا وان نكل رده وليس له ان يرد النصف  
الاخر وان ثبت العيب في النصف الاول ومن ضرورة ثبوت في النصف الثاني  
لانه النكول يدل وليس من ضرورة البطلان في النصف الاول البطلان في النصف الثاني  
ولو اقربا لعيب الثاني يرد عليه النصف لا غير ولو اقربا في البيع الاول له ان  
يرد النصفين لانه الاقرار حجة مطلقة في حقه بخلاف النكول فانه قبل النكول اقرارا  
عند ابي يوسف ومحمد ايضا فاذا نكل في النصف الاول وجب ان  
يكون له حق رد النصفين قبل له النكول عندهما ليس باقرار لا صريحا ولا دلالة وانما جعل  
اقرارا ضرورة الاعادة الى اصل حقه والاعادة بالقضا فيجعل اقرارا فيما تحقق فيه القضا  
والقضا انما يتحقق فيما تحقق فيه شرطه وهو الخصومة المتحققة في هذا  
النصف فلا يظهر القضا في النصف الاخر فلا يظهر الاقرار في النصف الاخر  
بخلاف صريح الاقرار ولو ان المشتري خاصمه اولى في النصف الاول لذلك لما قلنا فانه نكل  
يرد عليه النصف الاول ولا يرد النصف الثاني بنكوله عن الاول لانعدام الخصومة في النصف  
الثاني وله ان يخاصمه في النصف الثاني خصومة مستقلة فانه حلف لزومه المشتري وان نكل



يرد عليه ولو خاصه في النصفين حلف بيمينا واحدة بالله لقد باع النصف الاول وقبضه وما به  
هذا العيب ولا يكره قوله بالله لانه ما هو المقصود بحصول اليمين الواحدة والكلام معطوف  
فيجوز ان يحكى باليمين الواحدة ان ذكر فيها جميع الدعاوى كمن ادعى على الف درهم ومائة  
دينار وكره خطه وانكر المدعى عليه يستخلف بيمينا واحدة ويذكر الدعاوى كلها في يمين  
واحدة بالله ما عليك الف درهم ولا مائة دينار ولا كره خطه ولا شئ منها اصله حديث القسامة  
وهو ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حلف يهود خيبر في القيتل الموجود بخير بالله ما قلتم  
وما علمتم له قاتلا اكنى يميني واحدة في شيتين فاه حلف فيها لزم المشتري واه نكل يرد  
على البايع واه حلف في احدهما ونكل في الاخر كان لكل نصف حكم نفسه اعتبارا للحالة  
الاجتماع بحالة الانفراد وفي اقرار العيون ادعى على رجل دعاوى متفرقة من الدراهم والدنانير  
والمنايع والدور لا يحلف القاضي على كل شئ على حدة بل يجمع دعاويه كلها ويحلف بيمينا واحدة  
على كلها وهكذا قال ابو نصر والفقيه ابو جعفر قال واه كان المدعى عرف منه التفت كلها  
حينئذ يبرهن بجميع الدعاوى واه كان غير معروف بذلك لم يكلف جميعا رجلاه باعاص  
رجل واحد عبد ابينهما غنمات احدهما والبايع الاخر وارثه ثم طعن المشتري فيه بعيب فهذا  
على وجهين اما ان باع صفقة او صفقتين ولا يخلو اما ان خاصم المشتري في النصفين جميعا  
او في احد النصفين فاه خاصم في النصفين فعلى الوارث اليمين في نصف نفسه على البينات  
اه لم يكن للمشتري بينه وفي نصيب مورثه على لاه الوارث يقوم مقام الموروث في حقوق  
العقد الا ان التحليف على فعله على البينات وعلى فعل غيره على العلم فيحلف بيمينا واحدة بالله  
لقد باع نصفه وقبضه وما به هذا العيب ولقد باع مورثه نصفه وقبضه وما يعلم به هذا العيب  
ولقد باع مورثه نصفه وقبضه وما يعلم به هذا العيب لانها خصومتاه مختلفان دعوى فعل  
صاحبه بخلاف المسألة الاولى لا يبايع النصفين هو فيحلف في النصفين على البينات  
واه خاصم في احد النصفين دونه الاخر له كذلك وليس للبايع اه يقول رده كله او خذ  
لاه الخصومة في نصيب المورث لما تحولت الى البايع لحي صار كان البايع لحي صار كان  
البايع في الابتداء واحد وقد باع العبد صفقتين ثم وجد المشتري العبد عيبا فكا  
له الخيار اه شاخصه في النصفين واه شاء خاصمه في احدهما كذلك هنا فاه خاصمه في  
النصف الذي نصيبه وحلفه على البينات كان له اه يحاصم في النصف الذي هو نصيب المورث  
ويحلفه على العلم لما ذكرنا وكذا الوخاصم اولا في النصف الذي باع مورثه وحلفه على العلم له اه يحاصم في النصف  
الذي باع صفقة واحدة فالمشتري بالخيار لاه الوارث فيما باع مورثه قائم مقامه ولو كان المورث حيا والمسألة  
بما لها كان المشتري بالخيار كذلك هنا فري ببيع هذا ويبيها اذا اشترى العبد كل من رجل صفقة  
ثم وجد عيبا واراد اه يحاصم في النصف دونه النصف ليس له ذلك والفرق ان شرط الرد بالعيب يرد  
كما قبض وقد وجد هذا الشرط في سالتنا لانه قبض النصف وهو معيب بعيب الشركة والاه برده كذلك  
بخلاف تلك المسألة واذا كان الخيار في سالتنا فاه اختار الخصومة في احد النصفين وخلف

والنصف الذي هو نصيب الوارث وحلفه على البينات كان له اه بخاصه في النصف الذي هو نصيب  
المورث ويحلفه على العلم ولا يوجب الحلف في النصف الاول عن النصف الثاني لما امر اه اليمين  
لا يستدبرها قبل وجود الدعوى في النصف الذي باعه المورث وكذا اه خاصمه اولا  
في النصف الذي باعه المورث وحلفه له اه بخاصه في النصف الذي باعه بنفسه بطريق  
الاولى لما ذكرنا واه اختار الخصومة في النصفين واراد اه يرد العبد كله قال ابو يوسف  
يحلف في نصيبه خاصة على البينات وينتظم ذلك الامرين جميعا وليس له اه يحلفه على  
العلم فيحلف بالله لقد باع وقبضه وما به هذا العيب وبشوب ذلك عن يمينه في النصف الذي  
باعه مورثه وعند محمد يجمع بين الخصومتين ويحلف عليهما بيمينا واحدة كما في صفقتين  
محمد سوى بين الصفقة الواحدة وصفقتين وروى يوسف خرف محمد بقول الصفقة  
واه كانت واحدة حقيقة فهي متعددة حكما الا ترى اه للمشتري اه بخاسم الوارث في اي من  
النصفين شا كما لو كانت متعددة حقيقة وفي الصفقتين يجلما بيمينا واحدة على النصفين  
فكذا هذا لاه التحليف ينبنى على الخصومة فلا بد من ذكر النصفين وذكر ما يوجد من فعلهما  
في النصيبين في اليمين ولاه الوارث قائم مقام المورث ولو كان المورث حيا يحلف  
كل واحد منهما على حدة الا ترى اه وارثه لو كان غيره يحلف على العلم فيستتبع الاضعف بخلاف  
الصفقتين لاه العقد مختلف فلا يستتبع احدهما الاخر بخلاف ما اذا حلف في النصف الذي  
باعه مورثه على العلم لاه الحلف على العلم اضعف فلا يستتبع القوى بخلاف ما اذا كان المورث  
حيث لاه الناس يتفاوتون في الامتناع عن المحرم فمنما يمتنع المورث عن اليمين الكاذبة  
ولا يمتنع الوارث فكان التحليف مفيدا اما هنا لا فائدة لا اتحاد الحالة واتحاد الخلف فاذا لم  
لم يمتنع عن اليمين على العلم بطريق الاولى وهذا لاه الحلف من حقوق العقد فكان معتبرا بالعقد  
اذا اتحد العقد يتحد ما ينبنى عليه واه اختلف يختلف الا انه يحلف على البينات لانه اقوى  
متفاوتاه باعاعا بعدا فغاب احدهما وطعن المشتري فيه بعيب فالمشتري اه يستخلف الحاضر  
يمينا واحدة في نصيبه على البينات ونصيب صاحبه على العلم اما اصل الاستحالة وتوقع  
الخصومة عليه في الكل لاه كل واحد منهما وكيل عن صاحبه فيما هو من حقوق التجارة والرد بالعيب  
من حقوق التجارة الا ترى انه لو باع احدهما شيئا كان للمشتري اه يرد على الذي لم يبع بالعيب  
لقيامه مقام صاحبه فيما يلزمه من حقوق التجارة فهنا ولو كان للمشتري اه يستخلف الشريك  
واه لم يكن بايعا قال الا ترى انها لو كانا قصارين متفاوضين فاسلم رجل الى احدهما ثوبا اما كان  
له اه ياخذ بعلمه ذلك فله ذلك ولا يخاره ياخذ بالاجراذا فرغ من العمل فكذا في حكم الرد بالعيب واما  
كيفية الاستحالة فالمسألة على وجهين اما ان باعاه صفقتين او صفقة واحدة فاه باعاه صفقتين  
كان للمشتري الخيار اه شاخصه في النصف الذي باع هو واه شاخصه في النصف الذي باع شريكه  
واه شاء خاصمه في النصفين فاه خاصمه في النصفين واراد استحالة في يستخلف بيمينا واحدة  
في نصفه على البينات وفي نصف شريكه على العلم كما ذكرنا في الوارث لاه الحاضر في النصف الذي



باع الغائب قائم مقامه فكاه بمنزلة الوارث فاه قبل الوارث يجوز ان يقوم مقام المورث  
في الاستحلاف لانه وقع الياس عن بيع المورث وهنا لم يقع فلو استخلف الحاضر انما  
يستخلف لانه وكيل عن صاحبه والوكيل لا يستخلف لانه استخلاف الموكل ممكن الا ترى انه  
لو اشترى شيئا وجد به عيبا فكل رجلا بالرد على البائع فادعى البائع رضى المشتري  
وانكر الوكيل لا يحلف الوكيل لانه الوكالة لا تجرى في البين قيل له الحاضر انما يستخلف من حيث  
انه وكيل عن الغائب فيما يستحق على الغائب من التجارة والرد بالعيب من التجارة والكفيل  
يجوز ان يستخلف حاله عيبه الاصيل بحكم الكفالة لا بحكم النيابة بخلاف تلك  
المسألة لانه نائب محض فاه نكل لزومه الثمن كله النصف بحكم الاصل والنصف بحكم  
الكفالة واه حلف لم يلزمه شيء فاه حضر الاخر فله ان يستخلف ايضا لانه للطالب ان يستخلف  
الاصيل والكفيل فاستخلاف الكفيل لا يمنع استخلاف الاصيل فرب بين هذا وبينما اذا ادعى احدهما  
على رجل حقا للشركة من دين او رد بعيب او الرضى بعيب وانكر المدعى عليه فحلف الحاضر الحاضر ثم  
حضر الغائب ليس له ان يحلفه والفرف ان النيابة تجرى في الاستحلاف ولا تجرى في الحلف  
لانه المقصود من الحلف المدعى ان ينكل المدعى عليه فيقضى عليه بالنكول وهذا المقصود يفوت  
منه جرت النيابة في الحلف لانه كل من وجبت عليه البيعة وينيب فاسقا لا يتوع من البيعة  
الكاذبة ولا يفوت هذا المقصود متى جرت النيابة في الاستحلاف لانه استخلاف واستخلاف وكيله  
سواء لانه الناس يتفاوتون في التوع عن البيعة الكاذبة فربما لا يمنع الحاضر عن البيعة الكاذبة و  
يتوع الغائب فكاه التحليف مفيد بخلاف الاستحلاف لانه الحالف شخص واحد واذا حلف مرة  
فالظاهر ان يحلف ثانيا بل اقامه على الحلف في المرة الثانية اظهر فلا يفيد التحليف فاه حلف  
انقطعت الخصومة واه نكل رده عليها وباخذ الثمن من ايها شاء ومنها لانه جميع الثمن واجب  
على كل واحد منهما النصف بحكم الاصل والنصف بحكم الكفالة الا ترى ان البائع لو كان واحدا وله  
شريك معا وضج البائع العيب واقره شريكه كاه للمشتري ان يرد لانه اقرارا احدهما فيما يرجع  
الى التجارة يلزم شريكه وهو في الحكم كاتقارها وباخذها او ايها شاء بالثمن فهذا الوجه فاه حلف  
على بعض ونكل في بعض رده الذي نكل واخذ ثمنه ايها شاء واما اذا باعاه صفقة واحدة وقد خاصم  
المشتري في النصفين فعند محمد كذلك وعند ابو يوسف يحلف كل واحد منهما في نصيبه وينتظم  
الامر في جميعهما كما قلنا في الوارث في المبسوط اذا ادعى رجلا احدا المتناوضين باع خادما فجد  
ذلك المتناوضان فلم يدعاه يحلف المدعى عليه البيعة على البتات وشريكه على العلم لانه كل واحد منهما  
لو اقر بما ادعاه المدعى كاه اقراره ملزم اياهما فاذا انكر استخلف كل واحد منهما لرجاء نكوله الا ان المدعى  
عليه البيعة يستخلف على فعل نفسه وصاحبه على فعل الغير واهما نكل قضيه بالجارية للمشتري بالثمن الذي  
ادعاه لانه نكله كاتقارها احدهما ملزم اياهما وكذا لو ادعى توليه او شركة او اجارة او تأجيل دين او تسليم  
دار بنصفه فاه ادعى شيئا من ذلك عليها يستخلف كل واحد منهما على البتات لانه كل واحد منهما يحلف  
على فعل نفسه واهما نكل ايضا الامر عليه واه ادعى على احدهما وهو غائب كاه لانه يستخلف الحاضر

الحاضر على علمه فاه حلف ثم قدم الغائب كاه لانه يستخلفه البيعة كما لو كانا حاضرين واذا باع احدهما  
مناعانا افترا ولم يعلم المشتري بافتراهما فكل واحد منهما يقبض الثمن لانه بيع احدهما في  
حال قيام المفاوضة مثبت حق قبض الثمن لصاحبه فلا يبطل ذلك بافتراهما وما لم يعلم به  
المشتري حتى اذا قبض الثمن لاحدهما وهو لا يعلم بافتراهما يرى لانه استحق براه ذمته عند دفع  
الثمن الى احدهما فلا يبطل بافتراهما ما لم يعلم به وهذا لانه المشتري بمنزلة الوكيل من جهة البائع  
في تسليم الثمن الى شريكه فها بالافتراق قصد اعزله وعزل الوكالة قصد الا يثبت في حق من لم يعلم  
بالفرقة لم يكن له ان يدفع الثمن الى الذي ولي البيع لانه حكم العزل يثبت في حقه لما علم به اذا اضر  
عليه في ذلك وهذا بخلاف ما اذا مات البائع لانه موت الموكل يوجب عزل الوكيل حكما التحول ملكه  
الى وارثه ولا يتوقف ثبوت حكمه على العلم به الا ترى ان الوكيل ينزل بموت الموكل واه لم يعلم به بخلاف  
ما اذا عزله قصد واه وجد المشتري به عيبا لم يكن له ان يخاصم الا كذا في البيع لانه الشركة  
قد انقطعت والخصومة في العيب من حقوق العقد فانما يتعلق بالعقد خاصة فمراجعة العاقد  
بنصف ذلك على شريكه لانه في النصف كاه وكيله يرجع عليه بما يلحقه من العهدة ولو كاه رده على  
شريكه بالعيب قبل الفرقة وحكم له بالثمن او بنقصه العيب عند تعذر الرد ثم افترا كاه لانه ياخذ  
ايها شاء لانه هذا دين لزم احدهما في حال قيام الشركة وصار الاخر مطالبا بحكم الكفالة فافتراهما  
لا يبطل حق صاحب الدين عن مطالبة كل واحد منهما كما في الديون ولو استحق العبد بعد الفرقة  
وقد كاه لانه ياخذ الثمن ايها شاء لانه البيع في المستحق كاه للمشتري ان يطالب به ايها شاء  
فاما في الرد بالعيب بعد الفرقة لا يتبين بطاؤه البيع من الاصل ولكنه كاه صحيحا الى وقت الرد  
وانما وجب الثمن على البائع حين رده عليه المبيع فاذا كاه بعد الفرقة ليس للمشتري ان  
يطلب به الاخر والله اعلم **باب من البيوع في الغرض والديون**  
اصل الباب بيع الدين بالدين جائزا اذا افرقا بعد قبض البدلين اما حقيقة او حكما  
كاه المقدم صرفا واشترى فلوشا بدراهم حتى لم يكن صرفا ونقبا بضا كاه البيوع جائزا واه كاه هذا  
بيع دين بدين لانه المقصد هو الافتراق على دين بدين واما حكما بانه كاه لانه على اخر عشرة دراهم والاخر  
عليه دينار فاشترى كل واحد منهما ماله عليه بما له على صاحبه حتى كاه العقد صرفا وكاه على اخر مائة فلس  
ولاخر عليه درهم فاشترى كل واحد منهما ماله عليه بما له حتى لم يكن صرفا فاه نقض فاجاز ذلك لوجود  
القبض حكما لانه ما في دمه كل واحد منهما مقبوض لانه ذمته في يده وهذا لانه قبض احدا البدلين  
في الصرف وفيما لا يتبعين انما يشترط احتراز عن الكالي بالكالي واذا شرط قبض احدهما  
يشترط قبضهما اما لعدم الاولية او لانه للنقد فضلا على النسبة ولو لم يقبض الاخر يظهر  
الفضل الخالي عن العوض فيكون ربا وهذا انما يكون في دين في دين يشترط قبضه بحكم العقد  
اما في دين سقط بالعقد لا يظهر الفضل لسقوطهما معا وحرف اخره بيع من عليه الدين يجوز  
ومن غير من عليه الدين لا يجوز لانه في بيعه من عليه لا يحتاج الى التسليم لانه المبيع  
مسلم اليه بخلاف البيع عن غيره وهذا لانه البيع لا يرد الا على مال متقوم وما في ذمة زيد



لا يكونه ما لا يتقوما في حق عمره فلا يجوز بيعه ولاه البائع لا يقدر على تسليمه حتى يتوفى ولا يدري متى يستوفى وهذا على قول من يقول النقد المضاف اليه يتعين في العقد وكذا الشرعيين على الغير جائز عنده وهو قول زفر اما عندنا بيع الدين من غير من عليه الدين والشرع بالدين من غير من عليه الدين سوا كل ذلك باطل وعند زفر الشرع صحيح كما يصح من عليه الدين لاه الشرا لا يتعلق بالدين المضاف اليه الا ترى انه لو اشترى بالدين المظنوه شيئا ثم تصادقا على لاه لا دين كان الشرع صحيحا بمثل ذلك من الثمن في ذمته فكذلك هنا يصح الشرع بمثل ذلك الدين في ذمته المشتري وهذا لانه اذا اضاف العقد المبيع فاما يتعين ذلك لتتميم الملك فيه ولا يحصل هذا المقصود عند اضافة الشرا الى الدين لكننا نقول عليك الدين من غير من عليه الدين بالبدل ولو ملكه بغير بدل لم يجوز فاذا ملكه ببدل اولى ثم للفساد هنا طريقتان احدهما انه باضافة الشرا الى الدين يصير كانه شرط لنفسه الاجل الى اه يخرج ذلك الدين فيتمكح من ادا الثمن ولا يدري متى يخرج وشرط الاجل المحمول يفسد العقد والثاني انه شرط ان يكون ثمن المشتري في ذمته غير المشتري مستحقا بالشرا وذلك لا يجوز لاه هذا شرط لا يلزم العقد لاه قضية العقد بثبوت الحكم للتعاقد بين وفيه منفعة لاحدهما باسقاط المطالبة بموجب العقد فلا يصح كما لو شرط ملك المبيع لغيره او شرط التسليم على غيره وبه فارق ما اذا اشترى بالدين من عليه او اشترى بالدين المظنوه وكذا لو قال اسلمت اليك العشرة التي في ذمته فلاه في قفنين حنطه ثم قبضها وسلمها قبل الافتراق او سلم من غيرها لا يصح لانه شرط استيفاء راس المال من غير العاقد وانه خلاف مقتضى العقد بخلاف ما اذا اضاف الى دين في ذمته لانه شرط الاستيفاء من مال العاقد وانه مقتضى العقد وحرضا خراه كل مال يتعين بالاشارة في العقد اذا كان عيننا يتعين بالاشارة والاضافة اليه اه كاه دينا في الزمة وكل مال لا يتعين بالاشارة اليه اذا كان عيننا لا يتعين بالاشارة اذا كان دينا في الزمة لاه العين من جنس الدين الا اه احدهما موجود حقيقة والاخر موجود في الزمة حكاه وحرضا خراه القرض بصير ملكا للمستقرض يتعين القبض عندا في حنطه ومحمد واحدا في الروايتين عن ابي يوسف وعنه في رواية انه لا يملك الا بالاستهلال حتى كاه للدعوى يسترد منه بعينه وليس ولا يترامساكه ودفع مناه اذا عرفنا هذا قال محمد رجل اقرض رجلا كرا من طعام وقبضه المستقرض ثم اه المستقرض اشترى الكرا الذي في ذمته من المقرض بمائة درهم جاز لانه دين لم يجب بعقد القرض والسلم فيجوز تملكه من عليه والاستبدال به قبل القبض كتمش البيع والاصل فيه ما ذكرنا من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ولاه المستقرض ملك الكرا بالقبض وانه مضووع عليه بمثل في الزمة فصار مثل الكرا الذي قبضه ما لا يملكه المقرض فيكونه بايعا ملك نفسه فيصح وعن الطحاوي اه الاستبدال ببدل القرض لا يجوز وكانه ذهب الى انه لما لم يثبت فيه الاجل فهو بمنزلة العين ولا يجوز الاستبدال به قبل القبض كالمبيع او بمنزلة دين لا يقبل الاجل كبديل الصرف والسلم وهو

وهو غير صحيح فاه القرض انما لا يقبل الاجل لانه بمنزلة العارية لما يذكر وما يسترد في حكم  
غير مقبوض والاستبدال قبل الاسترداد جائز وعلى قياس ما روى عن اني يوسف في  
غير رواية الاصول اه المستقرض لا يملك المستقرض بالقبض ما لم يستهلكه على ما يذكر لا  
يجوز البيع لانه ما دام القرض قائما في يده فالمقرض لا يستوجب مثل ذلك في ذمته فاذا باع ما في  
ذمته وليس في ذمته شيء كاه بايعا للعدوم وانه مما يتعين بالتعيين فلا يجوز ثم اذا جاز البيع  
عند الكل في ظاهر الرواية فاه قبض المقرض الثمن قبل الافتراق جاز لانها افتراق عن دين  
بدين في غير الصرف فيجوز واه افتراقا من غير قبض بطل العقد لانها افتراق عن دين بدين  
لا اه كل واحد منهما بقي مطابا بدين صاحبه وقد قال صلى الله عليه وسلم في حديث ابن  
عمر رضي الله عنهما لا باس اذا افترقتما وليس بينكما عمل فلا يجوز بدوه هذا الشرط فرق بين هذا  
وبينما للمستقرض على المقرض كرحطة ثم اه كل واحد منهما باع ما له عليه مما لصاحبه عليه فانه  
يجوز والفرق اه الافتراق هنا حصل بعد قبض البدلين حكما لاه بنفس الشرائك كل واحد  
منهما في ذمته فصار قابضا لاه ذمته في يده الا ترى انه لم يبق لاحدهما حق ومطالبة على الاخر  
فاه قيل المستقرض هنا ايضا صار قابضا ما في ذمته حكما ولهذا يسقط عنه فقد وجد قبض  
احد البدلين فكاه افتراق عن دين بدين وقبض احدهما البدلين يكفي فيما ليس بصرف  
قلت نعم صار قابضا له بذمته لكن دينا لا عين لاه الدين لا يتعين الا بقبض مال عيني وذلك  
لا يحصل بالقبض بالذمة فلا يخرج به من اه يكون دينا بدين هذا كما ذكر في كتاب الصرف  
اذا فرض رجلا درهما ثم اشترى به فلوسا بعينها او بغير عينها فهو جائز اه قبضها قبل  
اه يتفرقا لاه الفلوس الراجحة لا تتعين عند مقابلة ثمنها بخلاف جنسها فاه افتراق قبل القبض بطل  
لان دين بدين واه كاه قبض البدلين في المجلس ليس بشرط لانعدام الصرفيه واه كاه كل واحد منهما  
ثمنا وكذا الواضف السلم الى دين على المسلم اليه وافتراق قبل قبض راس المال بطل العقد لانها افتراقا  
عن دين بدين واه كاه المسلم اليه بصيرة قابضا ما في ذمته حكما لاه لا يخرج من اه يكون دينا  
ولا بصيرة عينا كذلك هنا فاه نقد المستقرض الثمن قبل الافتراق حتى جاز العقد ثم وجد  
بالقرض عينا ليس له اه برده لكن يرجع بنقصه العيب لاه الضحى انما برده على ما برده عليه العقد  
والعقد لم يرد على الكراقرض لاه المستقرض ملكه بالقبض وانما ورد على ما وجب ذمته بمقابلة الكراقرض  
وقد تعذر رده لانه سقط عنه بالمقاصة فصار بمنزلة الهالك والاصل انه من تعذر رد المبيع على البائع  
لا يفعل المشتري كاه الرجوع بالنقصه وصار كانه اشترى كرحطة بعينه فملك عنده ثم وجد به عيبا بعد  
هالك يرجع بنقصه العيب كذلك وطريق معرفة النقصه اه يقوم الكراقرض ولا عيب ويقوم وبه عيب فيرجع  
بفضل ما بينهما واه كاه العقد وارد على ما في الذمة لاه عليه لكن ما في الذمة مثل القرض لاه القرض مفقود  
بالمثل وتعذر تقويم ما في الذمة فيقوم وكذلك لو كاه المستقرض استهلك الكراقرض قبل القبض او  
بعده لاه مثله وجب في ذمته والبيع تناول المثل لا عين المقبوض فשוهاه قبل القبض  
او بعده او قبل البيع لا يختلف للجواب عندهما وعند اني يوسف يجوز هنا ايضا لانه



ملك بالاستهلاك بخلاف الاول وكذا لو كان القرض شعير او شيئا اخر مما يكال او يوزن او يعد  
الا الدراهم والدنانير والفلوس هذه الاموال مما يتعلق العقد بعينها وتبعينها بالاشارة اليها اذا  
كان عينا فكذا اذا اشار اليها وهي دين فصاحب الجواب فيه كالجواب في الحنطة الا الدراهم  
والدنانير والفلوس ثم فسر الاستثناء فقال لو اقرض رجلا مائة درهم على ان ياتيها بقبضها  
ولم يستهلكها حتى اشتراها من المقرض بعشرة دنانير جاز العقد عندهم جميعا اما في ظاهر الرواية  
فلا يملك الدراهم بنفس القبض ووجب المثل في ذمته واما على ما روي عن ابي يوسف فلا يملك المقرض  
وايه صار بايعا منه الدراهم التي في ذمته وليس في ذمته درهم لكن بيع الدراهم وليس في ذمته درهم  
جائز لانه الدراهم من بيع الثمن جائز وان لم يكن في ذمته الثمن لانه لا يتبع في العقد وليس هذا لو  
اشترى شيئا بدين له على البائع ثم تصادقانه لم يكن عليه دين لا يبطل العقد بخلاف الكرم ثم ان نقد  
العشر في المجلس مضمون العقد على الصحة وان لم ينقد حتى افترقا بطل ما قلنا فانه نقد العشر ثم وجد  
المستقرض درهم القرض بنهرجة او زبوا وقد افترقا ولم يفترقا ليس له ان يرد على المقرض ولا يرجع  
بنقصه العيب اما الرد فلما قلنا في الحنطة واما الرجوع بالنقصان ففرق بينه وبين الحنطة والفرق  
ان الرجوع بنقصه العيب في الحنطة لا يودي الى الربا وهذا يودي الى الدراهم لا يتبعين بالتعويض  
عينا كما هو اودينا فيعلق العقد بمثل ما كان ثابتا للمقرض في ذمته المستقرض بهذا العقد ثم يصير  
ما في ذمته كل واحد منهما من الدراهم لصاحبه فصاحبها بالآخر فتصير الدراهم بارادته فلو قلنا بانه  
يرجع بنقصه العيب يودي الى الربا لانه الجوزة في الاموال الربوية عند المقابلة بالجنس لا قيمة لها  
فاما الحنطة تتعين بالتعويض عينا كما هو اودينا فكان بمقالة الحنطة درهم في ذمته المشتري الحنطة  
والربا لا يجري بين الحنطة والدراهم فلو قلنا بالرجوع بنقصه العيب لا يودي الى الربا الا ترى انه  
لو اشترى من رجل عشرة دراهم بدينار وتقا بضا ثم استهلك العشر ثم علم بعد ذلك انها زبوا  
او بنهرجة او البيع لازم ولا شيء لواحد لواحد منها على صاحبه لانه لو رجع بالنقصان والدراهم  
التي قبضها يحكم القرف على التحقيق ليس بدل الدينار لانه العقد ورد على ما في ذمته ثم يسلم  
مثل ما في ذمته فيصير مضنونا عليه ثم يقع المقاصة هذا هو طريق استيفاء الديون من الدراهم والدنانير  
فلو رجع عليه بنقصه العيب ادى الى الربا لانه يسلم له ما في ذمته بمثله وشيء  
والاستبدال بدل القرف وان كان لا يجوز وهذا استبدال حقيقة لكن في الحكم جعل كانه عين حقه  
فلا يكون استبدال المحض والحرام هو الاستبدال المحض هذا كما قلنا في السلم ان الاستبدال  
بالسلم فيه لا يجوز وان دين في الذمة والمقبوض عيني والعين غير الدين فيكون استبدال الحقيقة  
لانه الشارع جعل عين حقه حكما ضرورة جواز العقد ولهم هذا الواسم عشرة دراهم في كرم حنطة فاشترى  
المسلم اليه من رجل كرا وارب المسلم بقبضه قضا بقبضه لم يكن قضا لانه يصير بايعا من وجه ما  
ما اشترى مكايله الا ان المقبوض جعل عيني حقه حكما حتى لا يصير مستبدلا بما في ذمته فلو كان بايع  
عند الاقتضاء فزاد الحنطة من الدراهم لو اشترى الحنطة بالحنطة وهلك في يده ثم وجد عيبا لا يرجع با  
النقصان لانه يودي الى الربا ولهذا لو غصب حنطة فغنت في يده كان المالك بالخيار ان شاء اخذ

اخذ حنطته ولا شيء له من النقصان وان شاء ضمنه حنطته مثل حنطته لانه لو اخذ وضمنه النقصان يودي الى  
افراز الجوزة عن الاصل وجعلها متقومة في الاموال الربوية مع ان الشرع اهدرها واذا امتنع الرجوع  
بالنقصان حل له ان يرد مثل المقبوض بحكم القرض على المقرض ويرجع عليه بمائة جيا عند ابي حنيفة ومحمد  
لا وعند ابي يوسف ابي يوسف ذلك اصله من كان له على اخر درهم جيا فقبضه زبوا وهو لا يعلم  
برفانفقها او هلك ثم علم بذلك عندهما لا يرجع عليه بشيء وعند ابي حنيفة ويرجع عليه بمائة جيا  
وقد استشهد في الكتاب بهذه المسألة لانه لما اشترى المستقرض من المقرض المائة التي عليه لم يقع  
العقد على تلك الدراهم بنفس الثمن ثم صار قضا صا بالدراهم التي عليها وتجب المقاصة استيفا فصار كما  
المستقرض من كان له على المقرض درهم فقبضها ثم علم بانها زبوا وبهرجة بعد ما انفقها فكانت هذه  
المسألة عين تلك ابو يوسف اعتبر حقه في الجوزة لانه متقوم حقيقة ودفع الضرر عن القابض واجب  
وقد امكن تضمين المثل لانه المقبوض ليس عين حقه من كل وجه لانه حقه في درهم موصوفة وهذا لانه حاله  
لا يكون اشق من حال الغاصب بغصب الزبوا لا يضمن الجيا فلهذا اولى ولا يقال بانه انما يستقيم  
هذا بواسطة التضمين والتضمين غير ممكن فيما هو مملوك لانه لا تسلم ان ملكه بقبضه المقاصة  
انما يكون بين المثليين على الاطلاق وقد ظهر ان ما سلم له بحكم المقاصة ليس بمثل حقه على الاطلاق  
لها ان حقه في الفسخ لا غير وقد عجز عن فسخه بالمهلا له وفي الرجوع بالنقصان ربا الا ترى ان رجلا  
لو اشترى ابريق فضه وزنه مائة وثقا بضا ثم وجد بالابريق عيبا فلم يرد حتى هلك عنده  
بطل حقه في الرد ولا يرجع بنقصه العيب كذلك هنا حتى لو اشترى بالدينار ثم يرجع  
بالنقصان لا يقدم الربا ولا رد المثل لا ينقص القبض في المقبوض فاذا لم ينقص بقي متقرا فكيف  
يرجع بمثل ولو باع المقرض الكرا الذي عليه بكم وسط وقبض المقرض كرا جاز لانه الا فراق حصل عن  
عين بدين فيما ليس بصرف وان لم يقبضه حتى افترقا لم يجز لانه الافتراق حصل عن دين  
بدين فالافتراق حال قيام احد الدينين في ذمته احدهما قبل تضمين الاخر فيكون دين  
بدين واذا قبضه ثم وجد المستقرض بالكر القرض عيبا لم يرد ولم يرجع بالنقصان اما عدم الرد  
فلا لانه ليس له رد على هذا الكر بعينه وانما ورد على مثله واما عدم الرجوع بالنقصان لانه  
يودي الى الربا لانه اشترى الحنطة بالحنطة والربا يجري بينهم على ما ذكرنا ولو اشترى  
المستقرض الكرا القرض بعينه لم يجز ولو باعه من المقرض جاز لانه المستقرض ملك الكرا  
بالقبض رتبة وبذا فاذا اشترى هذا الشرا لا يعيد له ملك الرتبة ولا ملك القرف فلا  
يجوز وهذا بخلاف ما لو اشترى شيئا وقبضه ثم اشتراه ثانيا باقل من الثمن  
الاول او باكثر فانه يجوز وان كان مملوكا له لانه ثمة ملكه بالعقد وان يحمل النقص فاقدا منها  
على العقد الثاني يكون فنسخ العقد الاول وانشا العقد اخرا بالقرض صحة وتملكه  
بالقبض فما دام القبض باقيا كان ملكه باقيا ولا يزول ملكه الا بزوال القبض و  
بعض القبض بطريق الاقتضاء متنع اذا باع من المقرض فلهذا البيع يفيد للمقرض  
ملك الرتبة وملك القرف فجاز وهذا جواب ظاهر الرواية فاما على رواية ابي يوسف



يجوز شر المستقرض ولم يجز البيع من المقرض لانه عنده لم يملك المستقرض الكفر القرض بنفس  
 القبض وقيل يجوز على قوله ايضا لانه لم يملكه بنفس القبض ولكن يملكه بالاستهلاك وبيع  
 المقرض نوع استهلاك فيملكه وعلى هذا الوارد المقرض ان يأخذ عيني ما اخذه منه المستقرض  
 ومنه المستقرض واراد ان يعطيه كرامته ففي ظاهر الرواية المستقرض ذلك وفي رواية اني يوسف  
 ليس له ذلك وجه تلك الرواية ان القرض امانة بدليل ان لا يقبل التاجيل ولا يملك العبد  
 المادوه والمكاتب والاب والوصي والاعارة تملك المنفعة لا تملك العيني الا ان مال الا  
 يمكن الانتفاع به من الاعيان الا بعد استهلاكها قام العيني مقام المنفعة حكما ولو كانت  
 منفعة حقيقة لا يملكها الا بعد القبض والاستهلاك فكذا اذا كانت منفعة حكما وجه  
 ظاهر الرواية ان المستقرض يملك العيني بالقبض لانه يملك المنفعة ومنفعة المكيل والموزون  
 لا تنفصل عن العيني والعيني لما قام مقام المنفعة فيما لا يتبها الا انتفاع الا بعد الاستهلاك  
 يقوم قبض العيني مقام قبض المنفعة ايضا لهذه الضرورة والمنفعة في باب الاعارة تملك  
 بالقبض فكذا هذا العيني تملك بالقبض واذا تملك العيني التحق بسلطان المالك والدليل عليه ان  
 المستقرض لو باع من غيره جاز وكاه الثمن له ولو تعلق على ملك المقرض قبل الاستهلاك لكاه  
 يقف البيع على اجازته وكذا سائر تصرفاته من الهبة والصدقة وهذا لانه دين في ذمته  
 صورة وقد جعل كالعيني حكما لما يذكر فلا اعتبار ان دين صريح جعلناه اختيار محل القضا  
 الحين في ذمته ولا اعتبار ان عيني حكما قلنا لا يلزم فيه الاجل نعم الاصل ان ما يكون مضمونا بالمثل  
 على الغائب والمستهلك يجوز استدانة لانه مضمون بالمثل من غير احتمال الزيادة لانه طريق  
 معرفة القيمة المحذرة والظن فلا يثبت فيه المماثلة المعبرة في الفرض كما لا يثبت به المماثلة الشرطية  
 في مال الربا واصل اخره القرض في معنى العارية لانه ما يسترده المقرض في الحكم كانه عيني  
 ما دفع اذ لو جعل كذلك كاه مقابلة الشئ بجنسه وذلك حرام بكل ما يحتمل حقيقة الاعادة مما ينتفع به مع  
 بقا عينه لا يجوز اقرضه لانه امانة لا توفى في عينه حتى لا يملك بها العيني ولا يستحق استدامة اليد فيه  
 كذلك اقرض لا يثبت ملكا صحيحا في عينه وكل ما لا يتأتى فيه الاعارة حقيقة مما ينتفع به لا مع بقا عينه  
 فاقراض واعارة سوا لانه منافعة لا تنفصل عن عينه فاقراضه واعارته تملك لعينه اذ ثبت هذا فنقول  
 الاقراض جائز في كل محل او موزون والعدديات المتقاربة كالجوز والبيض لانها مضمونة بالمثل ولما الجواهر  
 فلا يجوز استقرض شئ منها وعند الشافعي يجوز الا في الجواهر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استقرض  
 مكرور ربا عيا وقال خيركم احسنكم قضا ولا الجواهر ما ثبت دين في الذمة اما عندنا في السلم وعندنا  
 في النكاح والخلع والعقود والصلح عن دم العبد والدية فيجوز استقرضه كالمكيل والموزون وهذا لا موجب القرض  
 ملك المقبوض بعينه وثبت مثل في الذمة والجواهر محل لذلك فلما كاه محتملا لموجب القرض كاه الاستقرض جائز  
 الا ان في الجواهر لا يجوز السلم على احد القولين وعلى القول بجواز السلم الفرق ان المقصود في الجواهر  
 ملك المنفعة وعقد المعاوضة مشروعة لاثبات الملك المنفعة اما القرض بدل بطريق التبرع وملك المنفعة  
 لا يثبت بطريق التبرع ولا مدلول التبرع فيه فلهذا لا يجوز الاستقرض بخلاف سائر الجواهر فانها المقصود

المقصود بها العمل فيه البدل ويثبت بطريق التبرع فيجوز استقرضه وجنسا فذلك ان هذا عين مضمون  
 بالقيمة على ستملكم فلا يجوز استقرضه كالجواهر وهذا تبين ان لا يمكن اثبات الجواهر دين في الذمة  
 بمقابل ما هو مال مع اعتبار المعادلة في القيمة لانه لا يصار في المستهلكات الى القيمة الا عند تعذر ايجاب  
 المثل وموجب القرض بثبوت المثل في الذمة بشرط المعادلة في المالمية فاذا تعذر ذلك في الجواهر لم يجز استقرض  
 وبه قارق ثبت الجواهر في الذمة بدلا عما ليس بمال لانه ذلك ليس بشرط المعادلة في المالمية مع انه لا يثبت  
 في الذمة ثبوتنا صحيحا حتى لو اتى بالقيمة اجبرت على قبوله ولا مدخل لذلك في القرض ابتداء وعنده  
 في الجواهر لا يصح لانه المقصود ملك العيني والمالمية وذلك يعمل فيه البدل ويثبت بطريق التبرع  
 الا ترى ان ملك العيني والمالمية يثبت فيها بدون ملك المنفعة باه كانت اخته من الرضاع او شقيقة  
 العيني ولا الجواهر تنفصل منفعة عن عينه والاستقرض لا يجوز في مثله كالحرة وحقيقة ما  
 قلنا ان الاقراض بمنزلة الاعارة فيفصل منفعة في غير العيني يتأتى حقيقة فلا حاجة  
 الى تصحيح الاستقرض فيه واما الحديث فانما استقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لبس المال حتى روى قضاء من بل الصدوق وما كاه بقضى ما استقرض نفسه من بل الصدوق فله  
 وبسبب المال يثبت له وعليه حقوق جبرهولة وقيل كان استسلف في الصدقة بجره فانه الاستسلاف  
 والاستقرض بنقار بنم تحب الزكاة على صاحب المال فرده بعد ما صار ربا عيا وقيل هذا  
 كاه في وقت كاه الجواهر مضمونا بالمثل نعم انتسخ ذلك فاه قبض الجواهر بحكم القرض وجب عليه  
 رده ولو باعته بجمعه وعليه قيمته لانه المقبوض بحكم قرض فاسد بمنزلة المقبوض بحكم بيع فاسد  
 اذ الفاسد معتبر بالجائز لانه لا يمكن ان يجعل الفاسد اصلا في معرفة حكمه لانه الشئ لا يرد به  
 فلا بد من اعتبار الجائز وكذلك العقار والشياب الاستقرض فيها كالا استقرض في الجواهر  
 وقرع علما وناي السلم والقرض في الشياب لان ثبت في الذمة ثبوتنا صحيحا الاموجلا  
 والقرض الاحال وحقيقة المعنة فيه ان المعتبر في السلم فيه اعلام المالمية وجه لا يبقى فيه تفاوت  
 الا يسير يكون المقصود بالعقد معلوما للعائد وذلك في الشياب بذكر الوصف ممكن انما  
 في القرض الشرط اعتبار المماثلة في العيني المقبوض وصفه المالمية وذلك لا يوجد في الشياب  
 بدليل انها لا تضمن بالمثل عند الاستهلاك ولا يجوز الاجل في القرض معناه ان لو اجله عند  
 القرض مدة معلومة او بعد الاقراض لا يثبت الاجل وله ان بطالبه في الحال وعند مالك يثبت  
 الاجل لانه دين لا يستحق قبضه في المجلس فيجوز التاجيل فيه كالقرض والاجرة دين عليه ان التاجيل  
 اسقاط المطالبة الى مدة وانقاط المطالبة ببدل القرض لا الى غاية الا بر اصحح والتاجيل اولى  
 ولنا فيه طريقا ان احدهما ان المقرض متبرع ولهم هذا لا يصح من لا يملك التبرع فلو لم الاجل فيه  
 لصار التبرع ملزوما المتبرع شيئا وهو الكف عن المطالبة الى مضى الاجل فذلك بناقض موضع التبرع  
 وشرط ما بناقض موضع العقد لا يصح وكذلك الحاقه به لا يصح والثاني ان القرض بمنزلة العارية  
 على ما قررنا والتوقيت في العارية لا يلزم حتى ان المعير واه وقت سنة له ان يسترد من باعته وكذا  
 الاجل في القرض وبه تبين الجواب عن قولهم ان لا بدل القرض في الحكم غير المقبوض اذ لو جعله



دين على الحقيقة كانه بدلا عن المقبوض فيكون مبادلة الشيء بحضه نسبه وهذا بخلاف الابرا لا به  
 يزول ملكه وان اذ الملك بالتبرع صحيح اما بالقرض لا يزول ملكه فلو لم الاجل كانه يلزم الكف  
 عن المطالبة واما التاجيل في بدل الغصب والمستعمل يجوز عندنا ولا يجوز عند زفر والشافعي اما عند  
 الشافعي فلاه عنده الاجل لا يثبت في شيء من الديون الا بالشرط في عقد المعاوضة حتى لو اجل في الثمن  
 بعد البيع لا يثبت الاجل لانه الشرط انما يعتبر في ضمن العقد اللازم اما منفردا عن العقد لا يتعلق  
 به الزوم كما نقول ما كان دين على الحقيقة اذ لم يكن مستحق القبض في المجلس فاسقاط القبض فيه  
 بالابرا صحيح فكذا التاجيل اما زفر يقول المستعمل مضمون بالمثل المستقرض فكما لا يلزم الاجل  
 في القرض كذا في بدل الغصب وهذا لانه المعبر فيما المعادلة في صفة المالية وبين الموجل والحال  
 تفاوت في المالية من حيث المعنى والتاجيل فيه بمنزلة الالتزام الراد اجرد مما قبض او ازيه  
 او ارادى منه وذلك لا يجوز ما زما وجه قولنا ان بدل المستعمل دين في الذمة على الحقيقة فاشتراط  
 الاجل فيه يلزم كسائر الديون بخلاف المستقرض فانه في حكم العيى والقرض بمنزلة العادة  
 على ما ذكرنا وتكرنا قال ابو يوسف لا يملكه بالقبض وعارية الدراهم والدنانير قرض لا يصل الذي  
 قلنا ان القرض بمنزلة العارية والعارية في كل ما لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه عينه يكون قرضا  
 وهذا لانه المعبر سلطان المستعير على الانتفاع بالمستعار على ادره عليه وفيما يجوز فيه القرض المنته  
 لا تنفصل عن العيى فيكون بالاعارة مستطال على استهلاك العيى في حاجته على ادره عليه فذلك القرض  
 رجل اقترض جلا مائة درهم على انها جلا وقبضه المستقرض ثم اشترى بها ثوبا بعشرة دنانير وقبض المقرض  
 الدنانير ثم وجد المستقرض درهم القرض ستوق ولم يتفرقا رجوع على المقرض بمائة جلا ويرد عليه  
 الستوق ولو تفرقا فسد العقد ورجع على المقرض بدنانيره ورد الستوق لانه ظهر انه لم يكن في ذمة  
 المستقرض درهم وان المقاصد لم تنفع لانه الرصاص والستوق ليس من جنس الدراهم فالمقرض قبض ما  
 المستقرض وهو الدنانير ولم يسلم له المستقرض ما اشترى به وهو الدراهم الا ان العقد وقع على الدراهم  
 في الذمة ابتداء و تاخير القبض الى اخر المجلس عفو فاذا علم به قبل الافتراق يدفع المقرض الدراهم  
 ويسلم له الدنانير وان افتراق قبل القبض فسد بخلاف الزيف والبنهرجه لانها من جنس الدراهم لانها  
 معيبة والاخذ بالا ستحقاق بمنزلة الرصاص والستوق لانه يبطل القبض من الاصل الا ترى انه لو اشترى  
 من رجل عشرة دراهم بدنانير وتقا بضا واستهلك قابض الدراهم درهم ثم علم انها ستوقه ان كانا لم يتفرقا  
 قبض الدراهم الجلا وكاه عليه فبقي الدراهم الستوق لانها سلعة والقرض باطل فيكون مضمونا وان تفرقا  
 فسد العقد ولو كانت بنهرجه مضمون العقد على الصحة ولا يرجع بشي على ما ذكرنا وكذا الركاه الدين دنانير  
 او فلوسا فاشترى بها بالدراهم ثم وجد الدنانير او فلوس بنهرجه او ستوقه فهو على كذا الا في فلوس  
 فانه لو وجدها ستوقه وتفرقا بعد قبض الدراهم لا يفسد البيع لانه فلوس الراجحة وان كانت  
 ثمننا حتى لا يتعين بمنزلة الدراهم والدنانير الا ان اشتراط القبض في الدراهم والذبا  
 والدنانير ما كان باعتبار القيمة بل باعتبار كونه العقد صرفا فقد وجد الافتراق بعد قبض احد  
 البدلين فيما ليس بصرف فيجوز رجوع ادعى على اخر شيئا مما يكال او يزوه او يعده غير

غير الدراهم والدنانير وفلوس فاشترى المدعى عليه من المدعى ودفع الثمن ثم تصادقا ان لم يكن  
 عليه بطل العقد واسترد ما دفع اليه سواء كان قبل الافتراق او بعده ولو ادعى راهم او دنانير  
 وفلوسا فباعها منه وقبض الثمن ثم تصادقا انه لم يكن له عليه شيء اذ كان قبل الافتراق لم يبطل البيع  
 وكاه على المدعى مثل ما ادعى وان تصادقا بعد الافتراق بطل البيع الا في فلوس فانه يكون على  
 المدعى مثل ما ادعى من فلوس والفرق ان في الحنظ وكل كجلى او زنى لواضيفا العقد اليه يتعين  
 اذا كان عينا فكذا يتعين اذا كان ديننا الا ترى انه لو قال بعث منك الحنظ التي في الجوالق بثلث  
 البسج بها حتى انه لو لم يكن في الجوالق حنظ فلا بيع بينهما وقد قبل بالدراهم والطعام اذا قبل  
 بالدراهم يكون مبيعا صحيحا بالبا ولم يصحب فصا رايها الطعام في الذمة فاذا ظهر انه لم يكن  
 في ذمته طعام كاه بايها ما ليس عنده لا على وجه السلم فكاه فاسدا اما الدراهم والدنانير  
 والفلوس لا تتعين بالتعيين اذا كان عينا الا ترى انه لو قال اشترت منك هذا العبد  
 بالالف التي في هذا الكيس فاذا ليس في الكيس درهم جاز البيع وعليه الف درهم فكذا اذا  
 اضاف الى الدين لم يتعلق به وانما يتعلق بمثله دين في الذمة فلم يظهر انه باع ما ليس عنده وهذا  
 لانه الشرط في الثمن وجوده ووجوبه معا وقد وجد الا انه يبطل بالا افتراق من غير قبض احدهما  
 الا في فلوس لانه ظهر ان الافتراق حصل عن عيى بدين فيما ليس بصرف وفيما عده حصل فيما  
 هو صرف وذكر في المبسوط اذا اشترى فلوسا بدرهم ونقد الثمن ولم تكن فلوس عنده فابيع  
 جائز لانه فلوس الرجحة ثمن كالنقود فلا يشترط الملك فيها لصحة العقد كما في الداهم و  
 الدنانير وان رفع فلوس قبل الافتراق او بعده جاز لانها افتراق عن عيى بدين فيما ليس  
 بصرف وانما يجب التقا بضي في الصرف بمقتضى اسم العقد لما ذكرنا وكذا لو افتراق بعد قبض  
 فلوس قبل قبض الدراهم على ما ذكر بن شجاع عن زفر لا يجوز هذا العقد اصله لانه من اصل زفر ان  
 فلوس الراجحة بمنزلة المكيل والموزون يتعين في العقد اذا غيت فاذا كان بغير عينها  
 فانه لم يصح احرفا لانه لا يجوز العقد لانه بيع ما ليس عند الانسان وان صححها حرفا بالبا بمقابلتها عرض  
 يجوز العقد لانها ثمن وان كان بمقابلتها النقد لا يجوز لانها تكون مبيعة اذا قابلها ما لا يكون الاثنا  
 اما عندنا فلوس الراجحة بمنزلة الايمان لا يصطلاح الناس فانما يتعلق العقد بالنقد المسمى في  
 الذمة ويكون ثمن عيى او لم يعيى كالدرهم والدنانير وفي الاملا عن محمد لو اشترى مائة فلس بدرهم  
 على انها الجمار وتفرقا بعد القبض فالعقد باطل لانه العقد لا يتم مع اشتراط الخيار فكانهاما تفرقا  
 قبل التقا بضي وان كان الخيار لاحدهما فتفرقا بعد التقا بضي فبطل لان التسليم يتم من لم يشترط  
 الخيار في البدل الذي من جانبه وقبض احد البدلين هنا يكفي بخلاف الصرف ولكن هذا التفريق انما يستقيم  
 على قول من يقول المشروط الخيار بملك عرض صاحبه اما عندنا في حنيفة المشروط له الخيار كما لا يملك عليه  
 البدل الذي من جانبه لا يملك البدل الذي من جانب صاحبه فاشتراط الخيار لاحدهما يمنع تمام القبض  
 فيهما جميعا والله اعلم **باب من الاختلاف في البيع** اصل الباب ان التقاض بين الخيى يجب  
 التساقط اذ لم يوجد المرجح الا ان التساقط بحكم الضرورة فينقد بقدرة الضرورة ففى قامت البينة على ما يجوز



القضا به كشادة رجل وامرأتين في السرقة وكما لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين على نصراني انه  
اسلم وهو مجحد فان الامام يجبر على الاسلام ولا يقتله لانه شهادتين غير مقبولة في العقوبات  
بخلاف الجبر على الاسلام ولو مات كافر فاقام مسلم كافر بن عليه بدين واقام كافر عليه كافر من  
بين يقضه بدين المسلم واذا استوفى حقه وبقي شيء كاه للفرم الكافر فتقبل بيته في حق التقدم  
على الورثة لا في مشاركة المسلم اذ عرفنا هذا قال محمد بن علي بن ابي طالب في رجل يده دار على رجله كل واحد منهما اقام  
البيته انما داره باعها من صاحبه بكذا او ذواليد يدعي انهما داره ويجحد ما قاله فالدار بين المد  
المدعين نصفاه ولا شيء لواحد منهما على صاحبه في قول ابي يوسف وقال محمد اما انما انا قاضي بالدار  
بين المدعين نصفين واقضي لكل واحد منهما بنصف الثمن الذي ادعى على صاحبه هكذا ذكرهنا  
وذكر بعد هذا في باب اختلاف البنات ويلقب بالباب الطويل ووضع المسألة في العبد و  
وبقي المسألة بحالها وذكره على قول ابي حنيفة واني يوسف لا يقضه بالعبد بين الخارجين نصفاه  
ولا يقضه لواحد منهما على صاحبه بشئ من الثمن ويترك في يد ذي اليد قضا ترك قالوا ما ذكرهنا قياس وما ذكر  
ثم استحسناه وجه القياس اه كل واحد من الخارجين اقام البيته على ما يجوز القضا وما لا  
يجوز القضا به لانه كل واحد منهما اقام البيته اه الدار ملكه والدار في يد ثالث وهذا مما يجوز  
القضا به الا ترى انهما لو ادعيا هذا القدر خصب يقضي بينهما بنصفين وكل واحد منهما اقام  
البيته على بيع جميع الدار من صاحبه وقد جعله التاريخ بين البيعين فيجعل كأنهما وقعا معا  
باه قال الاكبر بعث منك هذه الدار وقال الاصغر الاكبر بعث منك هذه الدار وخرج الكلامان منها  
معا كاه البيعه باطله كلا يصير كل واحد منهما بايعا ومشتريا فكذا هنا فكاه هذا مما لا يجوز القضا  
به علم اه كل واحد منهما اقام البيته على ما يجوز القضا به وعلى ما لا يجوز فيقضي بما يجوز القضا به  
وهذا على أصلهما مستقيم فاه عندهما لو اقاما البيته على البيع وحده لا يقبل للتضاد بينهما ولو  
اقاما الملك وحده يقبل فكذا عند الاجماع وجه الاستحسان اه كل فريق من الشهود نسب نفسه  
الى الغفلة لانه كل فريق يشهد بالبيع لمدعيه لانها عاينا البيعين في وقتين مختلفين لانه لا  
لا ينصرون معاينة البيعين في وقت واحد ولو تصور كاه باطلا ولا يعمل لكل فريق اه يشهد بالبيع  
لمدعيه فقد اتفق الفريقان اه البيعين كانا في وقتين لكنهما جهلا ذلك الوقت ونسيان فكانا مع  
مغفلين وشهادة المغفل لا تقبل كالشاهدين اذ شهداه فلا نأخذ بعقوبته وسماه لنا الا اننا  
نسبنا ذلك لا تقبل شهادتهما ولاه مقصود كل واحد منهما اثبات البيع من صاحبه واثبات  
الثمن لا الملك بل يدخل الملك تحت القضا بطريق الوسيلة والبيعة لتمكن من تحصيل ما قصد اثباته  
فحق امتنع في الاصل امتنع في الوسيلة ايضا هذا كما ذكرنا في الجامع الصغير رجلاه اقام كل واحد  
منهما البيته على رجله رهنه العبد الذي في يده وقبضه فهو باطل كله ولا يقضه بالدين واه امك القضا  
بالدين اه تعذر بالرهن لانه المقصود من الدعوى والمبيته الرهن لا الدين وقد تعذر القضا به فلا يقضه  
بالدين ولو اقاما البيته بعد الموت يقبل استحسانا لانه المقصود بعد الموت التقدم على الغرماء والورثة فامكن القضا  
بما هو المقصود وكذلك اختاره ادعت كل واحد على رجل انه تزوجها واقامت البيته لا

لا تقبل بيته احدهما لانه تعذر القضا بشكاحهما واحدهما ليست باولى من الاخرى ولا يقضه بالمهر والنفقة  
لاه المقصود اثبات النكاح وقد تعذر ولو اقامتا البيته بعد الموت تقبل ويقضى بالميراث بينهما لانه يمكن  
القضا بالمقصود وكذا اذا ادعى رجلاه نكاح امرأة قبل الموت وبعد وعلى قول محمد الدارينهما نصفاه ويقضه  
لكل واحد منهما بنصف الثمن الذي باع به الدار لاه كل واحد من الخارجين استحق بيته نصف الدار  
ولو استحق احدهما جميع الدار يقضه ببيع جميع ما استحقه من صاحبه فاذا استحق النصف يقضه ببيع ذلك  
النصف وهذا على أصل لاه من أصلهما لو اقاما البيته على البيع وحده تقبل بينهما ولو اقاما البيته  
على الملك وحده تقبل فاذا اجتمعا قبلت بينهما عليهما وتجعل الدارينهما نصفين ويجوز البيع في النصفين  
وقوله الماحصل التاريخ بين البيعين يجعل لانهما وقعا معا قلنا نعم جعله كأنهما وقعا معا الا اه كل  
واحد منهما صار بايعا ما استحق من الدار من صاحبه ولو باع كل واحد منهما نصف الدار وخرج الكلامان منها  
معا يصير بيع كل واحد منهما في نصف الدار لانه لم يصير كل واحد منهما بايعا ومشتريا لشي واحد وهذا لاه كل  
واحد منهما يحتاج الى اثبات الملك لنفسه فيما باع حتى يسايله الى المشتري وهما خارجاه فيقضي  
بالدار بينهما وبالبيع ولم يذكر في هذا الباب على قول محمد انه هل يجبر كل واحد من المشتريين بسبب  
تفريق النصفين ام لا وذكر في الباب الطويل انه يجبر واختلف المشايخ فيه منهم من قال المسكوت هنا محمول  
على المنطوق فيخبر هنا ومنهم من قال ما ذكرتم قياس وما ذكرهنا استحسان وجه القياس انه لم يجمع البيع  
وجه الاستحسان اه كل واحد منهما اه اثبت على صاحبه البيع في جميع الدار الا ان النصف من ذلك  
انما استحق على كل واحد منهما ببيعه من صاحبه فالاستحقاق هاهنا من جهة فلا معنى لاثبات الخيار له  
وصار بمنزلة من اشترى عبدا وباع نصفه من غيره لا يتخير المشتري كذلك هنا وفي المبسوط شاة  
في يد رجل وشاة اخرى في يد اخر اقام كل واحد منهما البيته على شاة صاحبه انهما شاة ولدت في ملكه  
من هذه الشاة القائمة في يده يقضه لكل واحد منهما بشاة صاحبه التي في يده وتاويله اذ كاه سن  
الشاتين مشكلا اما اذا علم اه احدهما يصلح اما الاخرى يقضي لمن ظهرت علامة الصدق في  
بيته وروى هشام عن ابي يوسف انه تهاوت البيتا وهذه الرواية توافق ما ذكره في الباب  
الطويل ووجهه انه افتره بكل واحدة من البيتين ما يوجب ردّها لاستحالة ايه كوه كل واحد منهما  
مولد من صاحبه فلا يمكن القضا بهما ولا يواحد منهما فتهارت البيتا ويقضه لكل واحد منهما باله  
في يده حكما بظاهر البدو وما ذكر في المبسوط اه كل واحد منهما مدع للملك ومدع للتنازع واقترنت الا  
الاستحالة بدو على التنازع فلحق بقي اقامة البيته على الملك المطلق فكانت بيته الخارج اولى فيكون  
لكل واحد منهما ما في يد صاحبه ولاه كل واحد منهما فيما في يده اقام البيته على الملك المطلق وصاحبه  
اقام البيته على التنازع وبيته الخارج على التنازع اولى من بيته ذي اليد على الملك المطلق ولو ادعى  
خارجاه دابة واقام كل واحد منهما البيته انما دابة نجت عنده يقضه بينهما بالاستحسان فاه وقت احدهما  
ولم تود الاخرى وهي مشكلا يقضه بينهما لاه الذي لم يوفت ائبت ملكه فيها من حين وجدت الملك لا يسبق الوجه فلم يكن  
الزيت مفيد في حق دابة اذ كانت مشكلا كما ذكره كاهيه واه كاهيهما على احد الوقيين وقد وقت كل واحد منهما قضا بالمرح  
وافق قوبته شر الدابة ولا عبرة للاول والاخر لاه علامة الصدق ظهرت في شهادتهم واه كانت على



غير الوتين او كانت مشككة قضيت بها بينهما من مشايخنا من قال جمع في التوابين الفصلين ثم اجاب عن احدهما وهو ما اذا كانت مشككة اما اذا علم انها على غير الوتين نهانرت البينة كما اذا كان المدعي واحدا ووقت شهوده الملك عشر سنين وهي اثبت ثلثين سنة بينة باطله فكذلك هنا وقد فعل محمد بن مثل هذا في الكتب جميع بين السوالين ثم اجاب عن احدهما او يكون معنى قوله او كانت مشككة وكانت مشككة او بمعنى الواو قال تعالى او يريدوه معناه ويريدون فكاه معناه اذا كانت على غير الوتين وكانت مشككة حينئذ الجواب صحيح قال شمس الاغة الشرحي والاصح ان جواب صحيح للفصلين اما اذا كانت مشككة فلا شك فيه وكذلك اذا كانت على غير الوتين لانه اعتبار ذكر الوقت لحقهما وفي هذا الموضع في اعتبار ابطال احقهما فيسقط اعتبار ذكر الوقت اصلا وينظر الى مقصودهما وهما ثبات الملك في الدابة وقد استويا في ذلك فوجب القضا بهما بينهما لانا لو اعتبرنا الوقت بطلت البينة وبقيت في يدى اليد وقد اتفق الفريقان على استحقاقها على اليد فكيف ترك في يد مع قيام حجة الاستحقاق عليه وهذا يوافق قول محمد في مسألة الكتاب لانه اتفق الفريقان على عدم الملك لدى اليد فكيف ترك في يد باب بيع الامام الغنائم اذا وجب اصل الباب الرسول في البيع لا ترجع اليه العهدة وانما ترجع الى المرسل والوكيل بالبيع ترجع اليه العهدة اذا كان من اهل لزوم العهدة اما الرسول فلا نأبى العقد والتفديد جميعا اما العقد فلا ينقل عبارة المرسل وتصيف العقد اليه فلا يملك النقل قبل الامر فصار كالوكيل بالتكليف والخلع من حيث انه لا يستغنى عن اضافة العقد الى الامر واما التفديد فلا يملك التفديد قبل الرسالة ولا على غير وجه الرسالة حتى انه لو لم يصفا العقد الى المرسل لا ينفذ عليه واما الوكيل فلا يملك التفديد فصار اصيل في العقد لانه يملك بمباشرة بدونه التوكيل اما لا يملك التفديد بدونه فعلنا بهما من حيث انه ثابت في التفديد يبيع الملك للمركب ومن حيث انه اصيل في العقد ترجع الحقوق اليه والقاضى وامينه بمنزلة الرسول لان الحق في العهدة لانه يعمل لغيره من كل وجه فاشبه الرسول اذا عرفنا هذا فالمرجع امام باع الغنائم او باع امينه وخمسها وشمس الخمس بين الفقهاء واربعة الاخماس بين الغنائمين فوجد المشتري بجارية عيبا فارددها فان شاء الامام جعل الامين الذي باع خصما وان شاء غيره اما جاز بيع الامام الغنائم بعد الاخراج من دار الحرب الى دار السلام فلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل سعيد حتى يبيع غنائم خبير وخبير بعد ما فتحت صارت دار الاسلام فان قيل اليس روى النبي صلى الله عليه وسلم نفي عن بيع الغنيمة قبل الفسمة قيل الحديث محمول على بيع واحد من الغنائمين نصيبه قبل الاخر لا ابدى الاسلام او بعد الاخران لكونه الشركة عامة وملك غير متقرر في العيب ولاه هذا مال العامة والراى والتدبير في مال العامة الى الامام وكذا لو باع الغنائم في دار الحرب يجوز لانه ربما اولاه ذلك بمنعهم عن دفع المشركين لو قصدوا فكاه الراى الى الامام الا ترى انه يملك ابطال احقهم في الرقاب بالقتل وفي الرقاب والاموال بالبيع عليهم فلا يملك ابطال احقهم في الصورة وايضا حقهم في المالية مع ان ذلك ابيع لهم لانه لا يحصى عليه التوى والتلف كاه اولى واما نصيب الامام الامين حصما او غيره فلاه الامام بمنزلة الرسول عن الغنائمين في بيع الغنيمة لانه تعذر ايجاب العهدة عليه لانه بيع الغنيمة قضائه فلورجعت العهدة اليه صار خصما في هذا البيع

البيع ومن يعين خصما في جادته لا يصلح قاضيا فيه لانه لا يصلح شاهدا فلا يصح قاضيا اولى ولانه لو رجعت العهدة اليه عن القضا ولما يكون خطا القاضى في بيت المال لا عليه ومتى تعذر ايجاب العهدة عليه لانه بيع الغنيمة قضائه فلورجعت العهدة اليه صار خصما في هذا البيع ومن يعين خصما في جادته لا يصلح قاضيا فيه لانه لا يصلح شاهدا فلا يصح قاضيا اولى ولانه لو رجعت العهدة اليه بمنع عن القضا ولما يكون خطا القاضى في بيت المال لا عليه ومتى تعذر ايجاب العهدة عليه باه كاه صبت او عبد المحجور لا ترجع الحقوق اليه وانما ترجع الى الموكل واذا ثبت هذا في الامام والقاضى ثبت في حق امين الامام لانه نائب عنه فلو حققت العهدة يرجع على الامر فيكون ايجاب العهدة على الامام الا ترى ان القاضى وامينه اذا باع مال اليتيم ثم استحق او وجده عيبا لا ترجع في العهدة اليه فكذلك هذا ومتى تعذر ايجاب العهدة عليه وعلى امينه عن المشتري عن الخصومة معهما فكاه على القاضى ان ينصب خصما حتى يجامع مع امه الامين او غير انصا لاله الى حقه كما اذا مات من انسان ولم يبع وارثا او تروا صغيرا وادعى رجل على الميت وبنا فاه القاضى بنصب ناسبا عن الميت حتى يثبت المدعى حقه دفعا للضرر عنه كذلك هنا فان ثبت المشتري بالبينة ان العيب بها يوم اشترى بها او كاه العيب قد باردها لانه ثبت البيع عند البيع بالحنة وان لم يكن له بينة فلا يبيع على الخصم براءة الذي نصبه القاضى خصما ولا على الامين براءة الذي والى البيع ولا على الامام لانه ادعى عليه معنى لواقربه لا يلزمه فاه الوكيل خصم عن القاضى والقاضى لو اقره العيب كاه بالجارية يوم بيعت كانت اقراره باطلا فاذا انكر لا يستحق ولانه ليس بخصم في هذا البيع فلو استخلف كاه بطريق النيابة والنيابة لا تجرى في البيعة على ما ذكرنا في بين هذا وبين الوكيل بالخصومة اذا اقر على موكله في مجلس القاضى حيث يصح اقراره والفرق وهو ان ما نصبه القاضى في الخصومة نائب عن القاضى وعن الغائمين واقرار القاضى والغائمين بالعيب لا يصح اما القاضى فلاه ولايته انما تثبت عليهم فيما فيه نظر لهم وفي الاقرار ضرر فلا يصح واذا لم يصح اقراره لا يصح اقرار امينه لانه نائب عنه واما الغائمين فلا شك لانه حقهم غير معتبر لكونه الشركة عامة وصا كونه كيت اذا اقر لعيب فيما باع الميت حيث لا يصح اقراره لانه قائم مقام الميت ولا يجوز اقراره الا على الصغير فكذلك اقرار من قام مقامه اما الوكيل بالخصومة نائب عن الموكل والموكل لو اقر يصح فكذلك اقرار من قام مقامه واذا لم يصح اقرار الوكيل يخرج عن الخصومة ويجعل غير خصما لانه المشتري يخرج عن الخصومة معه لانه مقر فكاه موافقا والخصومة تجرى بين المتالفين الا ترى ان الوكيل بالخصومة اذا اقر في غير مجلس القاضى حتى لا يصح اقراره او في او مجلس القاضى ولا يصح اقراره عند الخيوسف او وكله بالخصومة لانه لا يتمكن عن الخصومة لانه لا يتمكن من الخصومة بعد ذلك للموافقة وصيرورته متناقضا وانكر فكذلك هنا فاذا انصب خروا الجارية عليه بالعيب بالبينة او لم يقر الا وحده ردت عليه بالبينة ببيعته الجارية لانه الامام عجز عن الرجوع بالتمسك على الغائمين فكذلكهم وفقرهم فكاه له البيع بمنزلة النكاح واذا باع او في المشتري فان نقص الثمن الثاني عن الثمن الاول ينظر ان كانت تجارية من الخمس يوطى النقصان من بيت مال الصدقة وان كانت من الاربعة



الاخماس يعطى من بيت مال الخراج لانه تعذر الرجوع على الفقراء على الغائبين وتعذر تضمين القاضى لما قلنا فوجب الرجوع الى مالهم واه فضل الثمن الثانى على الثمن الاول قسم الفضل على الفقراء اه كانت الجارية من الخمس لانهم معلومون من حيث انه لا يشترط الصرف الى الكل ولهذا الوصى بثلث ماله للفقراء يصح واه كانت من اربعة الاخماس اه كان قبل القسمة يضم الى الغنمة ويقسم بينهم لانه بدل حقهم واه كان بعد القسمة جعل في بيت ماله لانه تعذر قسمتها بين الغائبين نقلته وكثرتهم فصار كما لو قسم الغنمة وبقي شئ قليل لا يمكن قسمته يضمها في بيت المال لانه هذا مال المسلمين فيضمها في بيت مالهم الا ترى انه لو انتقض بطلان النقصان من بيت مالهم فاذا فضل يجعل فيه ليكون الخراج بالضمما وذكر في النيارات اذ اظهر الامام على بلدة من بلاد اهل الحرب واجرى فيها احكام الاسلام بالاجماع والامام بالخيار اه شام عليهم واه شاقم فاه لم يجز شيئا حتى تلت رجل من الغائبين شيئا من تلك الاموال ضمن لصبر وورثها حرزة بدار الاسلام ثم اه راي الامام قسمتها بضمها المتلف الى الغنمة ويقسم الكل واه من عليهم يكون فحة المستهلك للغائبين لانه الغنمة عند الاستهلاك كانت للغائبين وانما ثبت الحق لاهل الذمة بالحق فلا يظهر في المستهلك فيرفع من الضما الخمس ويقسم اربعة الاجزاء بين الغائبين فاه كان لا يحتمل القسمة لقلته وكثرة وضع في بيت مال الخراج لانه لما من عليهم بالرقاب والاراضى ووضع الجزية والخراج عليهم فقد جعل الكل مصروفا الى المقابلة مع الضما وبدل جزئ من الغنمة مصرفا لكل واه لم يجز الضما من المستهلك حتى قسم الامام الاراضى والاموال بعد رفع الخمس ثم خرج الضما ولم يحتمل القسمة جعل ذلك للفقراء والمساكين وابنا السبيل بخلاف ما لو من عليهم والفرق انه لما قسم فقد قرر حق ارباب الخمس في الخمس وحق الغائبين في الباقي فان تعذر صرف اربعة اجزاء الضما الى الغائبين لم يتعذر صرف الى الفقراء فيصرف الكل الى مصارف الخمس اما في الخمس فظاهر واما اربعة الاخماس فلا نه حق الغائبين وقد تعذر الا يصل اليهم فصار بمنزلة اللقطة فيصرف الى مصارف الخمس لانه محل حق الفقراء اما اذا من عليهم فقد ابطال حق ارباب الخمس اصلا وجعل حق الغائبين في الجزية والخراج فيصرف الى بيت مال الخراج وذكر محمد في السير الى العسكر اذ قسم الغنائم وبقي شئ يسير لا يحتمل القسمة فانه يتصدق به على المساكين لانه حق الغائبين وقد تعذر الا يصل اليهم فكان بمنزلة اللقطة الا انه في اللقطة ينتظر رجاءه يحضر صاحبها وهنا لا ينتظر لانه الا يصل الى المالك متعذر وكذا لو استحققت الجارية او وجدت حرة اعطى الثمن من بيت مال لانه البيع كاه للمسلمين فالضما عليهم في اموالهم وكذا لو قسم الامام الغنائم ثم وقع في سهم رجل جارية ثم ظهر انها كانت حرة واستحقها رجل واثبت بالبينة انها ام ولد او مدبرة فاه الامام يعرضه من بيت مال ولا تنقص القسمة للتعذر لما قلنا ثم بيعت المال اربعة ما يجرى اليه الخراج والجزية وصدقات بني ثعلبة وما ياخذ العاشر من تجار اهل الحرب واهل الذمة وانه يعرف الى المقابلة وما يحتاجه اليه من اكرام والاستلاخ وسد السفور وبنا الرباطات والمساجد وكري الانهار العظام والقناطر ونفقة القاضى والمعنى والمحتسب وكل من يعمل لخدمة المسلمين ومن احتاج من حولا الى خادم يخدمه او الى امرأة يزوجها او

او الى جارية فعلى الامام اه يشترى ذلك ويعطى الثمن من بيت المال ويعطى من المرأة ايضا من بيت المال وتكون نفقة المرأة والمخاض وكسوتهم في بيت المال والثاني ما يجرى اليه الزكاة وما يوخذ من تجار المسلمين واللقطة والعشر ومصرفه قالوا انما التصدقا للفقراء الاية والثالث خمس الغنمة والزكاة ومصرفه ما ذكرنا في قوله واعلموا انما غنمتم من شئ الاية والاربع الزكاة التي لا وارث لها ومصرفها كفاها المولى الذين لم يخلفوا شيئا ونفقة اللقيط وعقل جنايته ونفقة الضالة فعلى الامام اه يحتسب يعطى كل ذي حق حقه ولا يخلط هذه الاموال بعضها ببعض واه لم يفعل فانه حسيبه ومواخذه فاه احتاج بعض هذه الاصناف الى المال وليس في بيت مالهم فللا امام اه يصرف من بيت مال الخراج بطريق القرض ثم يقضه اذا ظهر المال الا اذا احتاج اهل الجدة ولا شئ في بيت مال الخراج ولجند فقير فيجوز اه يصرف اليه من بيت مال الصدقة لا بطريق القرض بل بعلقة الفقر وكذا في حق غيره باب بيع احد العبد من اهل بيته بغير ايمانه اصل الباب اه جهالة البيع اذا كانت مفضية الى المنازعة المانعة من التسليم والتسليم يمنع جواز العقد لانه الجاهل به على هذا الوجه تنوت التسليم المستحق بالعقد لانه كل واحد منهما يتسلك بالطلاق اللفظ فلا بد من التسليم وانما يفسد العقد بعد الصحة كالفلوس الراجحة اذا كسرت والعصير اذا اخمر واهلك المبيع فنهنا اولى واذا لم يكن الجاهل به مفضية الى المنازعة جاز العقد كما اذا اشترى فقيرا من صبرة لانها لا تنفوت التسليم فما بتفاوت احاده ولا خيار فيه لاحتمال الاجور واه كان احدهما بالخيار يجوز من له الخيار اذا عيى يلزم العقد فلا يؤدى الى المنازعة وما لا يتفاوت احاده يجوز العقد فيه واه يشترط الخيار وحرف اخر اه المبيع اكفاسد في فائدة الملك بعد القبض كالباع الضحيح قبله وانما يفرقاه في وصف الزور وحل الطرف وهذا عندنا وعند من والشافعي لا يفيد الملك وفي الحقيقة هذه المسألة تنبئ على سائر من اصول الفقه وهما النهى عن العقد الشرعي لا يخرجها من اه يكون مشروعة عندنا فاه ذلك يوجب الفسخ والنهي غير الفسخ وعندنا يخرجها من اه يكون مشروعة بمقتضى النهى فانه صفة القبض من ضرورة النهى كما اه صفة الحسن من ضرورة الامر والمشرع ما يكره مريضا والقبض ما لا يكره مريضا فيعدم اصل العقد لضرورة النهى ومقتضاه كما نقول موجب النهى الا انه ما على وجه يكون للمالك مختارا فيه فاه استحقاق الثوب والعقاب ينبئ على ذلك وذلك لا يكره الا بعد تقرر المشرع ومشروعا ثم يخرج المقتضى عليه بحسب الامكان اولى من اعدام المقتضى واما التخرج عنها على الاصل المتفق عليه اه النهى متى كان المعنى في غير النهى لا يعدم المشرع كانه من بيع عن النهي عنه بغيره كانه من بيع المضامين والملا فبحق الشافعي بقوله في البيع اكفاسد النهى في غير النهى عنه ولهم هذا فسد البيع ويتضح هذا في البيع بالخيار فانه مبادلة مال متقوم بالخيار ليس بمال متقوم حتى لا يملك بالعقد واه قبض فلا ينعقد من جاحك ففرقنا انه غير منعقد في حق حكمه ففرقنا انه غير منعقد في حق حكمه وهو الملك والدليل عليه اه البيع يوجب الملك بنفسه والفساد لا يفيد الملك بنفسه ففرقنا انه ليس منعقد في حق الملك وثبت الضما بالقبض ليس من حكم انعقاد العقد فالمقبوض على من شرائه ضمه بالقيمة ولا عقد واه كان منعقد افساد لما منع ثبوت الملك بالبيع قبل القبض فكذلك بعد لاه الفساد قائم بعده ولاه بالقبض زوال الفساد والحرمة وكل ما يمنع ثبوت الملك بالبيع قبل القبض يمنع بطلان الشرط وهذا في معناه لانه مع خيار الشرط لا يتم كرى من البائع ومع الفساد كذلك لانه لو صار ملكا لصار ملكا مملوكا بالقيمة وهما مريضان ولهذا ثبت خيار الفسخ لكل واحد منهما ولاه هذا عقد عاوضه فالفاسد منه لا ينفذ جبا للملك كالشكوك وهذا لانه الملك مشرع مجبور فيستدعى سببا مريضا شرعا غير ممنوع عنه لانه اذا كان ممنوعا عنه وجب له لا يعلق به







اخذها بحكم الامانة والاخر بحكم فساد البيع فلو عينا القائم للامانة اكثر رد احدهما حقيقة صورة ومعنى ورد الاخر من حيث المعنى  
برد القيمة ولو عينا الهالك للامانة لا يمكن دهرها فلذلك عينا القائم للامانة فرق بين البيع وبين العتق فان اذا اعتق احد عبدا  
فتم مات احدهما تعين الباقي للعتق بغير الميت وكذا في الطلاق للبرم قال على القلي لا فرق بين المسالكين في الحاصل لان في  
الفصلين ما يملك به ملك على ملك حتى يجب عليه رد القائم في البيع وتعين للميت العتق والطلاق والاصح هو الفرقان  
لما اشرف على الهلاك خرج من ان يكون محلا للرد لان عجز عن رد ما اشترى فتعين العقد فيه وتعين الباقي للرد ضرورة ان  
الطلاق والعتاق حين اشرف على الهلاك لم يتعين لوقوع العتق والطلاق فلو وقع انما يقع بعد الموت ولا يقع بعد الموت  
ولا ان يبيح في البرم ان شاء من وجه والميت ليس محل للاشياء والميت لا يشاء فغيره الى ضرورة اما البيا في البيع ليس اشياء  
اصلا لانه غير متعلق بالشروط لا بغيره بالشروط لا يصح فكاه بيا ناعضا والميت محل لبيحانه هو المبيع ولو لم يمت احد  
منهما حتى اعتقهما المشتري ما جاز عتقه في احدهما وضمن قيمة احد ولتخير في تعيين احدهما للعتق ورد الباقي  
اما انقار العتق فلا يصادف للمولود فصار جارا معا بين عبده وعبده غيره قابلا انما احدهما فيعتق عنده واما كون الخيا  
للمشتري فلاه قبل الاعتاق كانه للخيار في تعيين المبيع للمشتري وانه البايع فكذا بعده ولما مع بينهما ان الصانع يلزم  
المشتري فكاه التعيين اليه كما لو طلق امرأه على الف والفين وهذا لان البايع يعين المبيع بعينه في احدهما ويقتل  
الضمي هذا العبد والاخر امانة والمشتري كذلك يقول والعبدان في يد المشتري فيكون القول قول الذي في يده ان  
للفرض هذا دون الاخر لان البايع يريد ان يلزم الضمان والمشتري يدفع هذا كما قلنا في الاقرار اذا اوعى رجلا الفاء  
وغصبه فانم دفع الفاء وقال هذا هو المغصوب وهلك المورد وقال المالك هلك المغصوب وهذه دريعة كاه القول  
قول القابض كذلك هنا فاه قيل كاه البايع يريد ان يلزم المشتري الضمان فالمشتري يريد ان يزيل ملك البايع عن العبد  
الذي عيى فاستوى الاقدام قيل لا نعم لكن العبدان في يد المشتري على جانب البايع باليد بعد استواء ما في الملك لان القول  
قول صاحب اليد امانة كاه او ضمينا الاتري انهما لو اختلفا في قدر الواجب في البيع والغصب فلا مائة كاه القول قول  
صاحب اليد فكذا هذا لان الاختلاف بينهما انما يتحقق اذا اختلف القدر ولو اعتقهما على التعاقب او اعتق احدهما و  
الاخر عتق الاول وورد الباقي لانه لما اعتق احدهما بعينه فقد عينه للبيع وصح بعينه لانه ولاية التعيين له فتعين  
الاخر للامانة ضرورة فبطل اعتاقه فرده على البايع ويضمن قيمة المعتق ولو قال المشتري احدهما حر لم يقع عتق لانه لو كاه  
احدهما مملوكا له بعينه وجمعه مع عبده غيره وقال احدهما حرا لا يعتق عبده الابالنية فكذا اذا كاه احدهما مملوكا له لا  
بعينه وكذا لو اعتق البايع احدهما بغير عينه لا يصح لانه احدهما مملوكا المشتري وكذا لو قال كل واحد منهما احدهما  
حر معا لانه كل واحد منهما صار جارا معا بين عبده وعبده غيره ولو قال معا واحدهما قبل صاحبه انما احدهما عتقا والخيا  
الى المشتري اما عتقها فلاه كل واحد منهما صار جارا معا بين عبده وعبده غيره او بين عبده وحر وقال انما احدهما عتقا والخيا  
للمشتري لما قلنا ان الضمان يلزم اوله لان خيار التعيين في البيع وخيار التعيين للمشتري ولو مات البايع والمشتري  
قبل البيا فلتخير الى ورثة المشتري لانهم قائمون مقام المورد ولا الضمان يلزمهم فكاه بيا للمترنم البع  
لما قلنا ولانها لو لم يعتقا واما ناكاه تعيين المبيع المورد المشتري فكذا تعيين بدل المبيع اليهم ولو قبض المشتري  
احدهما بامر البايع حتى يصح قبضه وما في يده فعليه قيمة لانه قبضه بحكم عقد فاسد وتعين مبيعا لتعذر الرد  
لان الميت يعين مبيعا مع المزاحة فعند عدم المزاحة اولى وان اعتق الذي لم يقبضه فهو باطل لان المقبوض للمات  
في يده تعين للبيع حكما كما لو قبضها ومات احدهما لانه المعنى يجمعهما ولاه الملك في البيع الفاسد موقوف على القبض

القبض فاذا اعتق قبل القبض فقد اعتق ما لا يملك وقوله قبض احدهما بامر البايع على انه لو قبض بغير امره لا يصح قبضه  
ونص الكرخي ان ما قبضه بغير اذنه البايع فهو كما لم يقبضه في البيع الفاسد وهذه الرواية المشهورة عنهم ان الملك  
لا يقع بالقبض حتى ياذن البايع للمشتري في القبض وذكر في الزيارات ان قبضه بغير اذنه البايع فله ان قبضه ويملك  
ولم يملك خلافا وجه الرواية الاولى ان الملك لا يقع بالقبض وانما يقع بالقبض فلا بد من اذنه البايع فيما يقع به الملك  
كالقبض في البيع الصحيح وجه الرواية الاخرى ان العقد في نفسه تسلط فاذا اشاهد القبض ولم يمنعه وقع الملك له التسلط  
الاخرى العقد وذكر الصدر والشهد في الجامع الصغير وذلك كقبض المشتري للمبيع مطلقا على ان المشتري شر فاسد اذا  
اخذ البايع الثمن منه صح منه قبض المبيع بعد الافتراق بغير اذنه البايع وما ذكر في الماذون من شرط الاذنه بالقبض بعد  
الافتراق تاويله ان لم ينفذ الثمن او كاه الثمن خيرا حتى لا يملك بالقبض اما اذا ملك بالقبض فلا حاجة الى الاذنه ويكون  
القبض منه اذا با بقبضه ولم يذكر في مسالتنا ان قبض في المجلس او بعده او قبل نقد الثمن او بعده فيحكم ان يكون بعد  
الافتراق او قبل نقد الثمن ولو قبضها واحدا بعد الاخر فاعتق الذي قبض اخيرا جاز وكاه بمنزلة قبضها معا لانه قبض  
احدهما قبل صاحبه ليس باختيار منه لانه الاختيار انما يصح اما نصا او دلالة مقتضى تصرف وجد منه ولم يوجد الاختيار  
نصا والقبض لا يدل على الاختيار لانه القبض كما يصح في غير الملك فصار كانه قبضها معا بخلافه في العتق ولانه انما يملك  
بعد القبض وخيار التعيين بعد الملك يكون الاتري ان لو كاه البيع جارا لانه اشترى على ان ياخذ ايها شاء  
بالف درهم قبض احدهما قبل الاخر لا يعين المقبوض ولا للمبيع حتى كاه له الخيار على حاله فاه هلك في يده الذي قبض  
اولا وجب عليه الثمن ويرد الاخر اعتبره البيع الفاسد بالبيع الجائر والمعنى ما ذكرنا قال شيخ الاسلام على الاستيعاب  
وبعض مشايخنا استدلوا بذكر الخيار من غير توقيت في هذه المسألة ان التوقيت في الخيار ثلثة ايام او نحو ليس بشرط  
لصحة هذا العقد وهو غلط فانه ذكر هذه المسألة في الكتب مرارا وذكر الخيار موقتا ويجيبه بكون التوقيت فيه شرطا  
لان جرد هذا العقد مع الابهام حاجة الاختيار وهذه الحاجة الصغيرة ومعنى ترك ذكر خيار الشرط لا بد من توقيت  
خيار التعيين بالثلث فادونه عند ان حيفه وعندها كما شاء العاقدان ولو اشترى قبض العبدان في البيع  
الفاسد الذي وصفا فاعتق البايع احدهما بعينه ثم نقض البيع عتق الذي اعتقه لانه ملك البايع في هذه العبد  
كاه ثابت وقع الشك في الزوال فلا يعتبر زايلا ما لم يوجد الاختيار من المشتري اما نصا او دلالة او تعيين  
حكما ولم يوجد فاعتق ثم صادف الملك فينفذ اقصه ما في البابان في ملكه نوع تردد وقت الاعتاق لخيار  
المشتري لانه اذا انقطع التردد تقرر ملك البايع من الاصل فينفذ كاعتاق المشتري من الغاصب بخلاف  
الموصى له ياخذ العبدان اذا اعتقا احدهما بعينه ثم عيى الرثة الذي اعتقه الموصى له للرثة حيث لا ينفذ  
اعتاقه لان الملك لم يكن ثابتا للرثة قبل هذا وانما ثبت تعارض الرضيه في غير المعين فلا يحكم بنبوته  
في المعين الاباليك والبيك الحكم الاشياء فيما يرجع الى المعين فكاه الاعتاق سابقا على الملك في المعين في  
المعين وفيما نحن فيه الملك كاه ثابتا في المعين والحاجة الى زواله والعارض الذي عترض لا يعترض  
للمعين الا لانه احتمال الزوال ثابت فيه باختيار المشتري المبيع فيه باختيار المشتري المبيع فيه وقد زال  
الاحتمال فاه اخذ المشتري المبيع في الذي اعتقه البايع اما نصا او دلالة بان اعتق او براهين حكما بان  
مات هذا الذي اعتقه البايع في يد المشتري كاه عتقه باطلا لانه ظهر انه اعتق وليس له فيه ملك ولا سبب ملك  
لانه اختيار المشتري نصا او دلالة بياه ان ملك البايع ليس ثابتا عند صحة اختيار المشتري فعتق



البائع يقف في خمسة مواضع الاول هذا والثاني لو اعتقها البائع جميعا مع انفق البيع ورد العبد على البائع  
نفذ عنقه في احدهما لا يجزي اعتقها كما ان احدهما عاين كما يبقين والاخر مملوكا للمشتري ومن جميع بين عبده  
وعبد غيره وقال انما احراره يعتق عبده كذلك هذا ولم يدرك المعنى فيجب البائع على البياه والثالث لو اعتق البائع  
احدهما بعينه ثم ان المشتري اعتق الاخر او برأومات الاخر في يد المشتري نفذ عنق البائع فيه لانه تعين ان البائع  
فيعين الذي اعتق البائع المملكه فينفذ عنقه والرابع اذا اختار المشتري البائع في العبد الاخر فبها والخامس اذا  
اعتقها معا وبين المشتري في احدهما بعينه نفذ عنق البائع في الاخر وانما يقف في هذه المسائل لانه لا وجه  
الى النفاذ لانه متى نفذ يتعين الاخر للبيع من غير اختيار المشتري فبها او لانه لا وجه الى الابطال لانه لو بطل  
انما يبطل من حيث ان عنقه لا في ملك المشتري وقيل اختيار المشتري الحال مرد بين ان يكون ما اعتق البائع  
زايلا عن ملكه وبين ان يكون باقيا على ملكه فلا يعتبر زايلا عن ملكه بالشك لكن غير باق على ملكه قطعا فقلنا  
بالوقوف ولو اشترى احدهما على ان ياخذ اياهما شابا بالف وقبضهما فاعتق البائع احدهما بعينه فصحة موقوفه  
اختار المشتري اخذ الاخر واختار رددها عنق الذي اعتق البائع لمحق محمد الفاسد بالحائز لما مر في اصل الباب الا  
في الحائز بضمن الثمن وفي الفاسد بضمن القيمة وكذا في البيع للحائز لو لم يقبضها المشتري حتى كان ما وصفنا لانه  
البيع للحائز يفيد للملك بنفسه بطلان الفاسد بعد القبض فكاه القبض فيه وعدم القبض سواء ولو لم يقبضها  
في البيع الفاسد حتى اعتق البائع احدهما بعينه او غير عينة واعتقها معا جاز عنقه لانه الفاسد لا يفيد للملك  
للمشتري قبل القبض فبها وجود البيع وعدمه قبل القبض بطلان ولو قبض احدهما فاعتق البائع الذي قبض ففقه  
موقوفه فان نفذ بيع عنق وان اعتق المشتري او مات في يده بطل عنق البائع لانه اذا انقض البيع طهر ان عنق  
البائع لانه ملكه واذا اعتق المشتري او مات في يده ظهر ان عنقه لم يلازم ملكه ولا محله فيه بسبب الملك ولو اعتق المشتري  
احدهما بعينه او غير عينة قبل القبض واعتقها كما كان باطلا لانعدام الملك قبل القبض ولو اشترى فوري على ان ياخذ اياهما  
شاه بالثمن ربح جاز البيع فرق بينهما اذا شرط الخيار ووجبهما اذا لم بشرط والفرق ان اذا شرط الخيار يرفع الملك في المستأنف عند  
الاختيار وعند ذلك البيع معلوم ومنا وقع الملك في الحال وهو مجهول ولان ثمة لا يفض الى المنازعة لانه يستند بالتعيين  
بحكم الخيار والمجهر الى التي لا تنقض الى المنازعة لانع الجواز كما اذا اشترى قفيزا من صبرة وكما لو اختلف عبده بعد  
غيره فباع عبده من صاحب العبد الاخر وقد ذكرنا ان هذا العقد لا يجوز قياسا لان المبيع مجهول وهو متفاوت في  
نفسه ووجهه الى البيع فيما يتفاوت تمنع الصحة الا ترى ان لو لم بشرط الخيار كان فاسدا فكذا اذا شرط الخيار يربد  
في معنى الغرر ولهذا لا يجوز فيما زاد على الثلث وجه الاستحسان ما ذكرنا ان هذه الجملة لا تنقض الى المنازعة  
ثم الجملة التي يمكن بسبب عدم التعيين معتبرا بالغرر الذي يمكن بسبب شرط الخيار وذلك محتمل في الثلث  
ومادونه لا محتمل في الزيادة كذلك هنا لان احتماله هذه الجملة لاجل الحالة فقد يشترى لانه لا يملكه فورا ولا  
يعجزه ان يملكها الى التوقي ولا يرضى البائع بالتسليم اليه ليجل الى عياله بغير عقد فيحتاج الى مباشرة العقد بهذه  
الصفة وهذه الحاجة مقصورة على الثلث لان كل نوع يشتمل على اوصاف ثلاثة جيدة ووسط وردى فتم للقبض  
يجل الثلث الى اهلها فاخذنا ما زاد على ذلك بالقياس لعدم الحاجة كما فعلنا ذلك في شرط الخيار ولان الرابع يتفق  
اثنا على صفة فيحتاج الى اختيار اخر فكثر الجملة ان شرط ان يكون في هذا العقد خيارا بشرط مع خيار  
التعيين اختلف المشايخ فيه منهم من قال بشرط وهو المذكور في الجامع وقال بعضهم لا بشرط وهو المذكور في

في الجامع الكبير لما ذكره لانه خيار التعيين مما لا يتوقف فلا يتعلق جواز العقد بتلك الزيادة ومعنى ترك ذكر خيار  
الشرط بلزم العقد في احدهما غير عين حتى لا يملك ردها ومتى كان مع ذلك خيارا بشرط لا يلزم العقد في احدهما حتى  
كان له ردها في الايام الثلاث ولا يملك الرد بعد مضي الايام الثلاثة الا اذا مات العاقد فحينئذ لا يكون لورثته  
ردها لانه بطل خيار الشرط فلم يبق الخيار التعيين وذكر في بعض النسخ اشترى ثوبين وفي بعضها احد الثوبين وهي الصواب  
لانه المشتري اخذها والاخر محارزا على معنى انه يحتمل ان يكون كل واحد منهما هو المشتري فتلك الرواية محمولة على المحارز والاخر  
على الحقيقة وهذه المسألة على وجوه احدها ان يقول اشترى ثوبين ثوبا واحدا من حين الثوبين بعشرة دراهم على ان  
بالخيار اخذ اياهما شئت بعشرة دراهم وارد الاخر وفي هذين الوجهين المشتري احدهما اما في الوجه الاول فلا نه  
اضاف العقد الى احدهما واما في الوجه الثاني فلا نه وان اضاف العقد اليهما كن لما قال اخذ احدهما واراد الاخرين  
انه اشترى احدهما لان رد الاخر لا محالة انما يكون اذا كان المشتري احدهما والثالث ان يقول اشترى ثوبين  
الثوبين على اني بالخيار في احدهما وفي هذا الوجه المشتري كلاهما فانه بين ثمن كل واحد منهما وعين الذي فيه الخيار  
يجوز والا فلا ثم اذا جاز هذا العقد فان هلك احدهما قبل القبض او دخله عيب كان المشتري على خيار في الباقي لانه  
لم يوجد ما يبطل خياره فان قبضهما ثم هلك احدهما او دخله عيب لم يرد الباقي وهو فيه امين لانه غير عيب  
رد اليها لانه بينهما حكم الخيار ففقه البيع فيه وهذا لانه حين اشترى على الهلاك تعيب في يده وعجز عن رده فحاقض  
فيلزم البيع ويكره الاخر اما من في يده لانه قبضها باذنه البائع على ان يكون المبيع احدهما وانه الاخر بخلاف ما لو  
اشترى كل واحد منهما بعشرة على ان بالخيار ثلثة ايام فلهذا احدهما عنده فانه لا يرد الثاني لانه العقد ثلثا وله الا  
ترى ان يملك اتمام العقد فيها فبعد ما تعذر عليه رد احدهما لا يمكن من رد الاخر لما فيه من تفريق الصفقة على  
البائع قبل اتمامها وهنا العقد ثلثا واحدهما لا ترى لانه اتمام العقد فيها فبعد ما هلك احدهما او تعيب تعين  
ذلك للبيع فكان له رد الباقي وبخلافه ما اذا هلك احدهما قبل القبض وتعين خيار المشتري انما يبطل بالعيب  
الحادث في يده لانه محض علمه ولا يملك الفسخ مع العيب بالموت صار عيبا قبله ففقه البيع اما العيب في يد البائع لا  
يعين البيع فلا يبطل الخيار بالهلاك ولو باع احدهما او هلك ونقص نقصا اخر بعد صرفه وبطل خياره ولم يرد ثمنه  
وتعين الاخر للامانة في يده وان هلكا معا فعليه نصف ثمن كل واحد منهما الا ان احدهما مبيع والاخر امانة وقبل  
الحالة حالها على السواء فبعد الهلاك لا يعين البيع في احدهما بالمرض فيشيع حكم الضمان والامانة فيهما ولا نه  
كل واحد منهما مبيع من وجهه ووجهه وكذا لو هلك على التعاقب ولا يدري الاول وان كانا ثمينين باعيانها واراد  
ردها فلهذا لانه امين في احدهما فلهذا يرد بحكم الامانة والاخر مشتري بشرط الخيار فينفذ برده ولو اختار احدهما  
لزم ثمنه ويرد الاخر وان مات المشتري في الثلث لزمه احدهما بغير عينة والخيار في التصني الى ورثته لانه سقط  
خياره بالموت لانه لا يورث فلزمه احدهما وجب ثمنه في مال الورثة وهو غير معين ومن لزمه حتى غير معين كله التعيين اليه  
وهذا الخيار في تعيين الضمان لا في اختيار المبيع والدليل على ان هذا خيار مبتدأ ان المبتدأ ان يختار احدهما او يرد وليس للورثة  
درهما وخيار المشتري كان موقفا وخيار الورثة غير موقت واذا اشترى جاز بين احدهما بالثمن الاخرى فحسمته على ان  
ياخذ اياهما شاور الاخرى فاعتقها معا فانه بخير فابها اختار عتقت هي ويرد الاخرى لان عنقه نفذ في احدهما وهي  
المشترى ولم يقبضها ولكن حدث بها عيب ولا يدري ايها اول فقال المشتري حدث بالتي قيمتها خمسة مائة اولوا  
البائع حدث بالتي قيمتها الف كان ابو يوسف ولا يخالفان فابها بكل لزمه دعوى صاحبه وان حلفا جعل كل منهما



تعيبا او هلكا معا فلزمه نصف ثمن كل واحدة منهما ثم رجع وقال القول قول المشتري مع عيبه وهو قوله لا اله الا الله  
وكان الخيار له وكان متكاملا من تعييب البيع فيها فاذا زعم ان البيع تعييب فيها يقبل قوله في كل واحد منهما نصف ثمنه عييبها  
في القياس لانها لو هلكا معا لزمه نصف بدل كل واحدة منهما فاذا تعييبا فقد فات جز من كل واحدة منهما والجزء  
معتبر بالجملة ثم كل واحدة منهما مرددة بين الضمان والامانة وقوله في تعييب البيع مقبول لكن في اسقاط ما زعمه من ضمان  
العيب الاخرى غير مقبول فيرد نصف ثمنه عييبها وفي الاستحسان لا يرد شيئا من خصه العيب لان من ضرورة تعييب احداهما  
ببيع تعييب الاخرى للامانة وتعييب الامانة لا يوجب الضمان وهذا لان القبض لا يلزم الاضمان ثمن واحدة منهما  
الا ترى انها لو هلكا لا يلزمه الا نصف ثمن كل واحدة منهما وقد وجب عليه كمال ثمن احدهما فله يلزمه مع ذلك شيء من ثمن  
الاخرى ولو حدث العيب بهما معا ردا اليهما شاء ولم يسلك الاخرى بخلافه فاذا هلكا لان الهالك ليس محل الابتداء البيع  
فلا يكون محل التعييب البيع فيه والمعييب محل الابتداء البيع فيه فيكون محل التعييب ايضا ولكن ليس له ان يرد بها بخلاف  
ما قبل التعييب لان العقد لزمه في المعيبة وسقط خيار الشرط فيها فلا يتمكن من ردها واذا رد احدهما في القياس يلزمه  
نصف ثمنه العيب في الاستحسان لا وان حدث باحدهما عيب اخر بعد ذلك لزمه البيع فيها لان العيب الاول لما لم يؤثر  
في التعييب كان كالعديم فكان لم يحدث الا هذا العيب في ذلك موجب تعييب البيع فيها الجزء عن ردها وكذا لو مات  
احدهما او جنى عليه المشتري في الاخرى لان العيب الاول صار كالمعدم وفصار كالموات او جنى عليها قبل التعييب وان اعتق  
البائع ان اختيار المشتري لا يقتضي ان يختار المشتري تعييب البيع فاعا اعتق ما لا يملك وان اعتقها اعتقت التي يرد  
عليه كان عتقه فكذا في احدهما لان احدهما مبني على رده عن ملكه وان كان المشتري في خيار فلا ينفذ عتقه فيها  
والاخرى امانة باقية على ملكه ففقد عتقه فيها الا ان باعتا فلا يسقط خيار المشتري لان البائع غير متمسك من اسقاط  
خياره فيقال للمشتري اختار لانهما شئت فاذا اختار احدهما تعييب الاخرى لزمه وان اختار ردها اعتقت احدهما او  
الباه للبائع لان احدهما ما كانت مملوكة له جنى اعتق فلا ينفذ عتقه فيها وان عادت اليه بعد ذلك واذا اعتقت  
احدهما يوجب البائع ولو لم يعتق احدهما لكن المشتري وطهرها فجلنا ثمنها قبل ان يبين اختارها فان عرفت لموطر  
ولا فني لزمه لان اقدامه على وطهرها تعييب البيع فيها لانه لا محل الا في الملك فاقامة عليه دليل يقر ملكه فيها الا ترى  
ان النبي صلى الله عليه وسلم لما خبر برضى الله عنها قال لها ان وطيك زوجك فلا خيار لك فقد جعل تمكنها مستظا  
لخيارها وترد الاخرى ولدها على البائع ولا يثبت نسب من المشتري لانه ليس له فيها ملك ولا شبهة ملك وعليه عتقها  
لان احد قد سقط بشبهة صورة العقد والوطي في غير الملك لا ينفذ عددا وعقرا فاذا سقط لزمه عتقها وان لم يعلم  
اينها وطيت او لا فالقول قول الورثة لما قلنا فان قالوا لا نعلم لزم المشتري نصف ثمن كل واحدة منهما او نصف عتقها  
لانه ليست احدهما بتعييب البيع فيها باوطين الاخرى وتسعي كل واحدة منهما في نصف قيمتها للبائع لان البيعة  
منها ام ولد وقد عتقت بموتها وليست احدهما باوطين الاخرى فلهذا يعتق نصف كل واحدة منهما وتسعي كل واحدة في نصف  
قيمتها لان حكم اموالها الولد لا يثبت فيها اموال البائع منها وكذلك يعتق احد الولدين على المشتري وليس احدهما ملك  
او من الاخر فيعتق نصف كل واحد منهما وتسعي كل واحدة منهما في نصف قيمته ولا يثبت نسب كل واحد منهما لان من ثبت نسب  
من المشتري منها لم يثبت في المجهول ولا يثبت في المجهول ما يقبل التعليق بالشرط والنسب لا يقبل التعليق بالشرط فلا يثبت في المجهول  
ولو طهرها البائع والمشتري فادعوه المشتري ولدها فالقول قول المشتري في التي وطهرها او لا وطهرها ولد والولد له  
لان خيار الباه للمشتري وهو البائع فالمصير الى قوله او كما في الاعتقاد ثم عليه عتق الاخرى لانه وطهرها وهي مملوكة

ملوكة البائع والاخرى ولدها البائع ويثبت نسب لدها من البائع لانه ظهر انه استولجا في ملكه وعلى البائع عقدا والمشتري  
لانه اقرا وطهرها وقد سقط لحد الشبهة فيجعل العقد العتق قصاصا ويترادف الفضل ان كان فان مات البائع والمشتري قبل  
البيع فالقول قول المشتري فان لم يعلموا لم يثبت نسب احد من الولدين لان ان ثبت نسب من كل واحد منهما لم يثبت نسب  
احد لان كل واحد منهما ام ولد لاحدهما وقد عتقت بموتها ولدها والولد ان كذلك وعلى المشتري نصف ثمن كل واحدة منهما  
لاجل التعارض فان كل واحد من الثنتين يلزمه في حاله حاله وعليه نصف عتق كل واحدة منهما وعلى البائع كذلك وتقع المقامته  
لانعدام الفضل هنا وعدم الفائدة في الاخذ والرد ولا الجار والوالدين بين البائع والمشتري لانه كل واحد عتقت منهما  
ولو كان الخيار على هذا الوجه للبائع وجاز البيع على رواية المازون وهلك احد الثنتين عند البائع كان له ان يوجب الباقي لانه  
لم يوجد ما يبطل خياره وان قبضها المشتري وهلك احدهما في يده هلك امانة والبائع على خياره لان الخيار اذا كان للبائع  
وهلك في المشتري انتقض البيع لان خيار البائع عنع زوال الملك عن المبيع واذا انتقض البيع تعييب الاخرى لان ام الا ان  
هنا احدهما امانة فاذا تعييب القائم للبيع تعييب الهالك للامانة بخلافه فاذا كان الخيار للمشتري لان هلاك المبيع  
في يده لا يوجب انتقاض البيع ويملك على ملكه ولا فرق في الحقيقة فان في الصور يملك على ملك من الخيار وان حدث  
باحدهما عيب بعد القبض فاج على خياره وله ان يلزمه ايهما شاء بجميع الثمن ولا خيار للمشتري لحدوث العيب في ضمانه وان  
نقض البيع فيها اخذها ونصف ثمنه العيب في القياس وفي الاستحسان لا يلزمه شيء وجب القياس ما ذكرنا في خيار المشتري  
وجب الاستحسان ان المعيب محل الصفة البيع اليه فاذا اخذها صار راضيا بالعيب بخلافه فاذا اهلكا وكذا اذا جاز في المعيب ولو حدث  
باحدهما عيب البائع بقى خياره لانعدام ما يبطل الخيار فان جاز في غير طبعه لزمه ثمنه ولا خيار له وان اجاز في  
المعيب فالمشتري بالخيار ان شاء رد لتعيب المبيع في يد البائع كما في الشر المبتدأ فان رده لم يكن للبائع ان يلزمه الاخر  
لان البائع باختياره البيع في المعيب فنقض البيع في هذا باب العيوب في البيوع اصلها بان اقرار المقرح في حقه  
الاذا صار كمنه باشرعا وحقيقة ولهذا من اقر بقطع يد فلان ويده قاتمة لا يقضي عليه شيء لانا نثبتنا كذبه وقد ذكرنا  
هذا غير مرة وحرفا اخر ان الاصل هو العمل بحقيقة الكلام ما اسكن فان لم يمكن العمل بمجانة صيغته عن القول ان الظاهر  
انه قصد به الصحة اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل اشترى جارية وقبضها ثم باعها من آخر وقبضها ثم باعها من  
آخر وقبضها المشتري انشا في ثمن طهر فيها يعيب يحدث مثله فقال المشتري الاول لم يكن هذا العيب عندي وحدث  
عندك فاقام المشتري الاخر حجة ان هذا العيب كان عند البائع الاول فان القاضي يرد هاهنا على المشتري الاول لانه  
لان متى ثبت وجوده عند البائع الاول ثبت وجوده عند الثاني في ضرورة فلما اراد المشتري ان يرد هاهنا على البائع الاول  
له ذلك في قوله اني يوسف وقال محمد ما انا فلسنا ايمان يرد هاهنا على بايعه بذلك ولم يذكر قولنا في حقيقته واختلف  
المشاخي على قولهم من قال هذه المسألة فرغ مسألة القضاء بشادة الزور في العقود والفسوخ انه ينفذ ظاهره  
وباطنا عندنا في حقيقته وان يوسف الاول وعند محمد وهو قول اني يوسف الاخر ينفذ ظاهره الا باطنا ووجه التفرع وهو  
ان المشتري الاول لما ادعى ان هذا العيب حدث عند المشتري الثاني فقد زعم انه لم يكن عند البائع الاول وان شهود  
مشتري الثاني شهود زور والقاضي لما قضى بالرد بشهادة زور فقد قضى بشهادة الزور فكان زعم المشتري الاول عند  
اني حقيقته وان يوسف الاول ان البيع الذي جرى بينه وبين المشتري الثاني انفسخ ظاهره او باطنا وغادت  
للمجارية الى قديم ملكه فكان له حق الرد على بايعه اقصه ما في الباب انه اقرا له ليس له حتى الرد لكنه صار مكذبا في زعمه  
بقضها القاضي كما في الشفيع على ما ذكرنا اما عند محمد فنقد القضاء بالرد باطنا فلم تزل المجارية على ملك المشتري



الاول باطنا في نعم المشتري الاول فلا يتمكن من الرد قال الصدر الشهيد لكن هذا البناء غير صحيح فان في قضا القاضيه بشهادة  
الرد قولنا اني يوسف الاول مع اني حنيفه وقولنا اني يوسف مع اني حنيفه علمنا هذه مسالة مبتداه ومن المشايخ من قال  
لا خلاف في المسالة وقولنا ان لا يرد بيعه بالبينة الاولى وقولنا اني يوسف ان يرد بيعه بالبينة جديدة لان هذه حصته جديده  
فلا بد من اقامه حجة جديدة فتلك البينة قامت قبل هذه الخصومة فلا يعتبر بالاجماع وعلى سبيل الابتداء عند نقول  
بان المشتري الاول لما اقره العيب حدث عند المشتري الثاني فقد اقر على نفسه انه ليس له حق الرد على بايعه واقر المقر  
على نفسه حجة لان الاقرار في حق المقر بدوم ولا يقصد الشهود انبثات العيب عنده لا عند البائع الاول ولو انبثت العيب  
عنده لا يرد على البائع الاول ولا من متناقص في دعوى العيب فلا تسبح اقص ما في الباب ان يصير مكذبا بقضا القاضيه قلنا  
انما يصير مكذبا فيما هو شرط القضا بالرد عليه لضرورة الرد بشرط الرد عليه قيام العيب للبائع الاول فذالك فصل في  
الباب بفتح طين مكذبا فيما اخبر به شرعا لعدم ايهال الحكم به جاز خصمه ان يجتج عليه بذلك مما يقولون بل ما قرئ  
القاضيه كذب في هذا الاقرار حين قضى عليه ببينة المشتري الثاني ان العيب كان موجودا عند البائع الاول والاقرار  
اذا اتصل به التكذيب من الشرع صار كانه لم يكن الا ترى ان لو انكر قيام العيب عند نفسه ثم رده القاضيه عليه بالحجة  
كان لا يرد على بايعه ولا يعتبر انكار العيب عند نفسه وان كان قيام العيب عند شرط الرد ايضا الا ترى ان لو انكر  
المبيع من يد المشتري كان له ان يرجع بالنقض وليس للبائع ان يقول انك لما اقرت لي بالملك حيث قدمت على الشرع فقد  
اقرت انك ليس لك حتى الرجوع على النقص لان ما ركدك باشرعا وكذا الرجل اذا انكر الكفالة فاقام الموقوف له البينة  
وقضى عليه كان له ان يرجع على الاصيل وان انكر وكذا الشفيع مع المشتري هذا اذا ارد بالبينة ولورد باقرار  
المشتري الاول بالعيب ليس له ان يرد على بايعه لان الرد بغير قضا القاضيه بمنزلة بيع جديد لوجود حد البيع وهو  
التملك والتملك غير ارض فبطل حقه هذا اذا كان يحدث مثله فان عيبا لا يحدث مثله فبطل حقه هذا باقراره فقد  
ذكر في عامة الروايات انه لا يرد على بايعه ولا فرق بين العيب الذي يحدث وبين الذي لا يحدث لانه رد بالتراضي  
فكان بمنزلة الاقالة وفي كتاب البيوع اشار الى الفرق فيما يحدث وبينما لا يحدث فقالة الذي لا يحدث سوا  
قبل بقضا او بغير قضا له ان يرد على بايعه لتيقنا بوجود العيب عند البائع الاول ولانه قبل بدوه القاضيه  
عنه ما يامر به القاضيه لورفع اليه فكا فعله بمنزلة فعل القاضيه كاستلهم الشفعة والرجوع في الهبة وقضا  
الدين من احد الوصيين وهذا لانه انما يشتغل بالخصومة لانه لم يرد فيها فانه فلا يكون مختارا والاصح هو  
الاول لما ذكرنا انه رد بالتراضي فكا بيعا في حق غيره مما قوله فعلا عين ما يفعله القاضيه قلنا ليس كذلك بل تملك  
وتملك بالتراضي لان حق المشتري في الجزء الفات لا في الرد كانه بيعا ما امك وانما يجعل فسخا اذا تقدر  
جعل بيعا وفيما اذا كانه بقضا تعذر جعله بيعا لانعدام الرضى بخلاف الرجوع في الهبة والشفعة لان  
الحق مقصور على العين ولهذا يفوت بفوات العين وهنا غير مقصور على العين حتى يرجع بالنقصا عند  
تعذر رد العين وفي قضا الدين حتى الغريم مقصور على العين حتى يفوت بفواته ولان الغريم متمكن من  
اخذ له صاحب الحق اذا ظهر بحسن حقه له ان يأخذه بغير رضى المدين فكا فعل الوصي اعانة له على قبض  
حقه بمنزلة رد الوديعة والمقصود وان قبلها بقض في العيب لا يحدث مثله له ان يرد على بايعه سوارد  
عليه باقراره او بكونه او ببينة قامت عليه لانه الرد بقض القاضيه فسخ من الاصل وقد تيقنا بوجوده عند  
البائع الاول وان كان عيبا يحدث مثله له ان يخاصم بايعه ويثبت بالحجة وجود العيب عنده ليردها عليه ك

واه كان رد عليه باقراره او بكونه لان النكول لا يكون اقوى من الاقرار لانه الرد واه حصل بقضا كنه حصل بحجة  
ناصره فمن حيث انه الرد بقضا فسخ له ان يخاصم البائع ومن حيث انه الدليل قاض بلزم المشتري الا انه يقيم  
البينة على البائع وهذا اذا لم يكن منه جود للعيب فهاهنا قال بعينها وليس هذا العيب بها فاستخلف بها  
فانما يخلف فدها عليه فاراد خصومة البائع الاول فيها واجتج البائع الاول عليه بقوله لم يكن هذا العيب  
بها فانه لا يرد على البائع الاول لان من ضرورة جوده كونه العيب عند الاقرار بان لم يكن عند البائع الاول و  
واقراره عليه للبائع الاول وهذا الجود مطلق للمبيع فاذا امتنع من ذلك صار كالبازل للفسخ للمشتري منه  
فلا يكون له ان يخاصم بايعه كما لو قبله بغير قضا رجل اشترى عبدا وشرط البراءة من كل عيب جاز البيع والشرط  
عندنا وان لم يسم العيوب وقال الشا فعي شرط البراءة عن العيوب المجهولة باطل الا انه يكون عيبا في باطن  
لجوهه فله في ذلك قولان وفي البيع بشرط البراءة من كل عيب لوقوله ان البيع فاسد والثاني ان البيع  
صحيح والشرط باطل حتى كان له ان يرد بالعيب والخلاف يبنى على ان الاقرار عن الحقوق المجهولة يجوز عندنا  
وعنده لا يجوز والثاني ان هذا ليس باقرار لانه اسقاط وان يستدعي سبعا الثبوت ولا ثبوت هناك في الحجة  
ان هذا العقد وقع جائزا ولا رعا عنه يقع جائزا وعندنا لانه اما الاول هو يقول لبرا عليك المعنى والجملالة  
مانعة صحة وبيانه ان الدين ما لم يدر في الذمة ولهذا اوجبت الزكاة فيه وصح الشراء من عليه الدين ونقل  
الاموال في الشرع بالتملك دونه الاسقاط ولهذا يرتد بالرد ولا يصح تعليقه بالخضر والرضى في التملكيات  
شرط ولا يتحقق الرضا مع الجهل ولهذا لا يصح شيء من التملكيات مع الجهالة وقد نصي صلى الله عليه وسلم  
عن بيع وعرض وهذا بيع غرر لانه لا يدري ان المعقود عليه على اى صفة ولا ان هذا شرط يمنع من جبه العقد لان  
موجبه استحقا وصفة السلامة وهذا الشرط يمنع من ذلك فهو نظير شرط يمنع المالك ولان البائع التفرغ تسليم  
المجهول لانه التفرغ تسليم المبيع على الصفة التي عليها المبيع وذلك غير معلوم عند المتعاقدين والتزام  
المجهول بالبيع لا يصح كبيع ثوب من العدل وشاة من المقطع بخلاف ما اذا سمي العيب بانه فانما يلتزم  
تسليمه بالعقد بعد تسليمه العيب معلوم ولا يمكن اعلاؤه نحو غور الجراحة او بلحقة حرج باعلامه نحو ما  
يكون في باطن الجواهر يسقط اعتباره للتعذر والدليل على الفرق بين المسمى وغير المسمى ان المشتري لو عرض  
على غيره وقال اشتره فانه لا عيب ثم وجد به عيبا كان له ان يخاصم بايعه ومثله لو قال اشتره فانه ليس باق  
ثم وجد به عيب الا باق ليس له ان يخاصم بايعه وجئنا في ذلك ما روي ان زيد بن ثابت ابتاع مملوكا من عبد الله  
بن عمر رضي الله عنهما بشرط البراءة من كل عيب ثم طعن فيه بعيب فاخصما الى عثمان رضي الله عنه فقال عيبك  
ما بعته وبه عيب كمنه فكل عن المبيع فرده عليه فقد انفقوا على جواز البيع بهذا الشرط وانما اختلفوا  
في صحة الشرط فيستدل بان تفاقم على جواز البيع بقوله صلى الله عليه وسلم المملوك عند شروهم على صفة الشرط  
والدليل على جواز الاقرار عن الحقوق المجهولة ما روي ان رجلا من انصار النبي صلى الله عليه وسلم قد رست  
فقا استمما وترجما للمخى ولجبال كل واحد منهما صاحبه وهذا ابرار عن المجهول وروي عنه صلى الله عليه وسلم لما  
بعث خالد ارضى الله عنه الى بني خزيمه واعيا لامقالاته وبلغه ما منعهم خالد فقال اللهم اني ابرأ مما صنع  
خالد فلما غابنا اعطى عليا رضي الله عنه مالا وقال ابنت هؤلاء النور واجعلوا من الجاهلية تحت قدميك وادبرهم كل نفس مال  
فانهم على رضى الله عنه ووراهم حتى منلغ الحلب فبقى في يده مالا فقال هذا لكم مما لا تعلون انتم ولا يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم



ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم واجبه بذلك فقال اصبحت واحسنت فذلك تنصيص على جواز الابرار عن الحق  
المجرب بعضه والخفي فيه ان هذا اسقاط حوله لا يحتاج فيه الى التسليم فيصح في المحمول وكما اطلاق العتاق وتأثيره ان  
نفسه لا يمنع صحة الاتزام لكن جماله تقتضي المنازعة الا ترى ان التملكيات يصح في هذا ما مضى  
من الاسقاط كبيع فغير من صفة المسقط تله شي فاجزائه فيه لا تقتضي المنازعة وهذا لان الابرار افرغ الذمة  
وانه عبارة عن عدم شيء كان فيها فكان بمنزلة الطلاق ولهذا لا يشترط القول الصحة وهذا لا يصح التمثل بل يفظه  
الابرار ولو كان الابرار اعلينا كما كان قوله ابرارك بمنزلة قوله ملكك وانه كان عليك فالتجمل لا تمنعه فيما لا يحتاج فيه  
الى التسليم ولا معنى لقول من يقول ان الاجابة في المحمول في معنى التعليق بشرط الباطن فما لا يحمل التعليق بالشرط لا يصح  
في المحمول ولان الشرط اخل في نفس السبب فيحكم تصرفا اخر هو بيعي والمجمل في حكم السبب فان كانت تقتضي  
الى المنازعة بتعذر اثبات الحكم مع الجزالة واذا كانت لا تقتضي لا يتعذر فلا تمنع صحة اذا اثبت صحة هذا  
الشرط ثبت جواز العقد مع انه لا يقرر يقتضي العقد يقتضي الزوم والعقد بهذا الشرط يلزم سليما كان  
المبيع او عيبا وتسميته ابرار مجاز لا لعدم الحق المشتري قبل البائع لان العقد وقع غير موجب التسليم  
انما هو بغير ابرار بوجدها عقدا لا بوجوبه خصوصه بعيب بهذا العقد نوع اخر غير العقد الذي يوجب الخصومة  
بسبب العيب كبيع بشرط الخيار نوع غير البات ثم البائع بهذا الشرط يمنع من التزام ما لا يقدر على تسليمه لان  
عند الان عند الاطلاق يلزم صفة السلامة واذا كان معيبا فهو عاجز عن تسليمه بتلك الصفة والقدرة  
على التسليم شرط جواز العقد لان يكون موجبا فسادا بل هذا اولى بالجواز لان عند الاطلاق يستحق وصفا غير  
موجود ولا ملوك ولا مملوكه وان يوجب الفساد وهنا يستحق ما هو المملوك والموجود ثم لا يتمكن جزمه في البيع  
بهذا الشرط لا مشارا اليه معلوم بالاشارة الى عينه او الى مكانه وليس مقصوده من هذا الشرط الاقرار بالعيب بل فلا  
يجتمع كل عيب في غير واحد فانما يقصد بذكر لزوم البيع والزام التسليم على وجه يقدر وهذا من الحكمة ولهذا  
قلنا ان المشتري بقوله لا عيب فيه لا يصير مقر اياها انما العيب عنده بل قصده من ذلك ترويج السلعة بخلاف قوله  
ليس باق في تخصيصه هذا العيب بالذكر ما يدل على ان مراده نفى هذا العيب عنه ولان يمكن جزمه في وصف  
المعقود عليه بهذا الشرط فزج جماله لا تقتضي المنازعة فلا تؤثر في العقد كجزم مقدار العيب المسمى وكان ابن  
ابن ابي ليلى يقول لا تصح البراءة من العيب مع التسمية ما لم يرم المشتري وقد جرى هذه المسألة بينه وبين ابني خنيفة  
في مجلس ابني جعفر الدواني فقال ابو خنيفة ارايت لو باع جارية حسنا في موضع الما في منها عيب كان يحتاج  
البائع الى كشف عورتها ليري المشتري ذلك العيب ارايت لو ان بعض امر المؤمنين باع عبدا حبشيا على راس ذكر  
برص كان يلزمه ان يرى ذلك المشتري فما زال به حتى اخذ وضوءه للخليفة فما صنع به فوجع عن قوله وجعل  
يقول بعد ذلك يحتاج الى ان يسمى العيوب كلها باسمائها لان صفة المبيع وما لته انما تصير معلومة بتسمية  
ما به من العيوب وهو قول شرح كما نقول الابرار عن العيوب اسقاط للحق والمسقط يكون مثله شيئا فالجزم لا تمنع  
صحة على ما ذكرنا ثم البائع بهذا الشرط يمنع من التزام ما لا يقدر على تسليمه فربما يلحقه الخرج في تسليمه العيب  
والخرج مدفوع واكثر ما فيه انه يتمكن جزمه في الصفة بترك تسليمه العيب لكن البيع بلا في العيب دون الصفة  
فيصح البيع بشرط البراءة عن العيب ويصح الابرار عن الجماله لكونه اسقاطا واذا عرفنا جواز البيع بهذا الشرط  
قلنا يدخل في البراءة من كل عيب من جوده وقت العقد وهل يدخل فيها العيب الحادث بعد البيع قبل القبض على قول ابني

ابن خنيفة وهو المظاهر من قول ابني يوسف يدخل وقال محمد وزفر الحسن لا يدخل وهو رواية بشروين سماعة عن ابني  
يوسف لمجدانه ابرار عن حق لم يجب فاذا اوجب بعد البراءة لم يسقط كالابرار عن الدين قبل وجوبه لان الابرار اسقاط  
وذلك للقائم للمعدوم وانه تصرف في العيب والتصرف يستقيم في الموجود لا في المعدوم ولانه ذلك مجرب لا بدى  
ايجد ام لا وادى مقدار عيده ولو صح بالتبري من العيب الذي يحدث قبل القبض فسد البيع فلو دخل في هذا  
الشرط يفسد العقد ايضا ولانه اطلق اللفظ فينصرف الى الموجود كما في سائر الالفاظ المطلقة ابو يوسف يقول العقد  
سبب ثبوت حق الرد بالعيب الحادث فاذا ابرار فقد اسقط الحق عند وجود سببه فجاز كالمقام وهذا لان ابرار عن  
كل عيب فانه عام وقدا مكن العمل بعمومه سبب حق الرد هو البيع لانه يقتضي السلامة فاذا ابرار عن كل عيب يجعل  
يجعل الزام العقد وابطال الوصف كونه سببا للرد تصحیح الكلام فيصير كانه قال عن كل عيب قائم وعما يحدث قبل  
القبض ولان العيب الحادث لما جعل كالموجود عند العقد في ثبوت حق الرد يجعل كالموجود عند العقد في دخوله  
في شرط البراءة من كل عيب لان مقصود البائع اثبات صفة الزوم للعقد والامتناع من التزام ما لا يقدر على تسليمه  
وفي هذا الفرق بين الموجود والحادث ولانه اخرج الكلام عن العيب في العيب فيتناول القائم وما يحدث كما لو وكل وكيله  
بقبض كل دين في هذا البلد على الناس لانه يقبض الموجود والحادث ولا رواية عن ابني يوسف فيما اذا نص على البراءة من  
العيب الحادث وقيل ذلك صحيح عنده باعتبار انه يقيم السبب وهو العقد مقام نفس العيب الموجب للرد في صحة لم  
الاسقاط ولان سلمنا فنقول ظاهر لفظه يتناول العيوب الموجودة ثم يدخل فيه ما يحدث قبل القبض تبعا  
لان ذلك يرجع الى تقرير مقصودهما وقد يدخل في التصرف تبعا ما لا يجوز ان يكون مقصودا بذلك التصرف  
كالترتب والظرف في بيع الارض والدار والمنقولات في وقف القرية ولو كان شرط البراءة من كل عيب به فهذا تقييد  
للعيب الموجود فلا يتناول الحادث فان شرط البراءة من كل عيب ثم وجده عيبا واختلفا فقال المشتري ان حدث  
بعد العقد قبل القبض وقال البائع كان موجودا عند العقد فلا فله ثمة في هذا الاختلاف عند ابني يوسف لخص  
البراءة عنهما وانما التصرف على قول محمد فالقول قول البائع عنده وعند زفر والحسن القول المشتري لانه هو المسقط  
لحقه فالقول في بيع ما اسقط قوله كما في الفصل الاول محمد يقول قد ظهر المسقط مطلقا والمشتري يخرج شي بعينه من  
ذلك المطلق فلا يقبل قوله الا بجملة كما ابرار عن كل حق عليه ثم اختلغا في دينه كان موجودا وقت الابرار او حدث  
بعده فانه يكون القول قول من يدعي دخوله في البراءة المطلق كذلك هنا بخلاف ما اذا شرط الابرار عن كل عيب ثم اختلغا  
فانه يكون القول قول المشتري لان البراءة كانت خاصة وما ظهر المسقط الا مقيد ابو صف فاذا انكر المشتري في عيب  
عيبه انه ما دخل في ذلك الايجاب وجب للصير الى قوله كما في البراءة المقيدة بمكانه او زمانه وهذا لان العيب حادث  
بنحو محدوده الاقرب الاوقات وهو حالة الاختلاف او بعد البيع نظيره ما قال في الزيادات اذا قال كل جارية  
الى حرة الامهات ولادى ثم قال هذه ام ولدى وانكرت الجارية كان القول قولها وتعتق وان كان منكر للعقود  
لانه اوجب العتق بلفظ عام فيتناولها من حيث الظاهر فلا يصدق ولو قال كل جارية لم تلدني فزج حرم ثم قال  
هذه لم تلدني وقالت ولدت فالقول قوله لانه اوجب العتق بلفظ خاص فاذا انكر الوصف فقد انكر العتق ولان في  
الفصل الاول وهو البراءة العامة المشتري يدعي حدوث العيب بعد البيع والبائع ينكر الحدوث بعد البيع وعدم الحدوث  
هو الاصل والحدوث على من كان البائع متمسكا بما هو الاصل كما كان القول قوله وعلى المشتري البينة فانه قبل كما ان البائع  
منكر لانه ينكر حدوث العيب لا بعد الاوقات والاصل في الحدوث ان يحكم بحدوثها الاقرب الاوقات كان المشتري منكر ايضا



بهذا الاعتبار قيل لم يكن جعل البائع منكرا او لانه منكر صورة ومعنى لانه ينكر الرد والمشتري وان كان منكرا من الوجه  
الذي قال فهو مدعى يعني لانه يدعى الرد فكأن جعل البائع منكرا وان كان منكر صورة ومعنى او لانه المقصود الاصل  
ليس بياه وقت العيب بل يفوت حق الرد وعدمه وذلك طريق معرفة ماهو المقصود من الدعوى وفيما يرجع الى المقصود  
البائع منكرا فكأن القول قوله مع البعير لقد باعه مع البعير لقد باعه وهذا العيب به والبينة بينه للمشتري ولو  
اشترى جارية على ان يرى من كل عيب يدها فوجدها مقطوعة اليد لا ترد حصول البراءة ولو اشترى على ان يرى من كل  
عيب بكمها ترد لانه ان ادم حل الابرافلا يصح رجل اشترى عبدا وقبضه فساومه رجل فقال المشتري اشتره فانه  
لا عيب فلم يتفق بينهما ببيع ثم وجد بالعبد عيبا يحدث مثله واقام البينة ان كان به عند البائع وقال البائع قد اقررت  
عند المساومة ان لا عيب به لا يثبتت الى قول البائع ويرد عليه لو جري احدهما ان ما قاله المشتري لا عيب به  
كذب ببقية لانا علم يقينا انه لا يمكن الوقوف على نفي عيوب الادى كلها فانه ربما يكون به عيب باطن لا يعرف  
الا لخبر من النساء والكذب مما يتعلق به الحكم فيكون وجوده وعدمه بمنزلة حتى قال بعض مشايخنا ان كان  
هذا في الثوب يجعل اقراره الثاني ان مثل هذا الكلام في العرف والعادة لا يذكر لنفي العيب لانه لا يوقف على نفي العيب  
وجوانه ما عاده لا يخلو عن عيب ولو حملناه على ذلك يكون كذا بطله على ترويج السلعة كانه قال اشتره فانه جيد ثم  
فيه هذا المفهوم في العرف من هذا الكلام عند المساومة واذا صار المراد الترويج لم يبق اقرار بنفي العيب ولو قال اشترى  
فانه لا عيب به او لا شدة ثم اراد ان يرد بالهوان والغل ليرى ذلك اما على الوجه الاول فلا نال من يتحقق بكذبه فيما اقر  
لان نفي عيب احد يوقف عليه ولها على الوجه الثاني فلا نال حقيقة هذا الكلام ممكن ويمكن الوقوف على حقيقته و  
يذكر في العرف لنفي العيب للترويج واذا كان نفيا فاذا ادعى بعد ذلك صارا من افضا والتناقض يمنع الدعوى استشهاده  
محمد فقال لا ترى انه لو اشترى عبدا ثم اراد ان يرد به بعبه فشهد شاهدان على ان المشتري ابر البائع عن كل عيب  
ثم اشتراه احدهما فوجد به عيبا فاراد ان يرد به كانه لا ذلك ولا يكون شهادة على الابرا من كل عيب اقرار بوجود العيب  
فيه فلا يكون الشاهد راضيا بوجود ذلك العيب فيه بالشهادة وبغلبة الشهادة ان البائع من عيب كانه اشتراه  
احدهما فوجد به ذلك العيب لا يكون له ان يخاصه فيه لان الابرا عن عيب اقرار بوجوده لان البراءة تقتضي قيام الحق ولا  
حق عند عدم العيب وكذا لو شهد على البراءة من الابرا ثم اشتراه احدهما فوجد به ابقاؤه ان يرد لان الابرا مذكور  
في البراءة مطلقا غير مضاف اليه فلا يكون اقرار من الشاهد ولا من المشتري بوجود ذلك فيه بمنزلة البراءة من كل عيب  
ولو شهد ان يبرأ من اقراره ان يرد به لانه اضاف الابرا اليه بحرف الكناية وتخصيصه من سائر العيوب بالاضافة  
اليه يكون اخبار بوجوده فيه فالشاهد اقدم على شرايه وهو عالم بعيبه فلا يكون له ان يرد وهذا اذا كان عيبا محددا  
مثلا اما اذا كان عيبا لا يحدث اصلا او يحدث في مثل تلك المدة التي اشترى وقبض ثم وجد ذلك العيب بمرده لان  
القاضي يتحقق بكذب اقراره والمقر اذا صار مكذبا في اقراره اما حقيقة او حكما صار وجود اقراره وعدمه بمنزلة ذكرنا  
ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى عبدا وكتبه في لاد ولا غيلة ولا خبشه ونفسه اذا اقراره الحسن عن ابي حنيفة  
المرضى في الجوف والكبد فان المرض يكون في سائر البدن والدا ما يكون في الجوف والكبد والريه والطحال وفساد الخيض  
لان الداء في العادة يمتد في سائر البدن قال ابو يوسف قال الداء هو المرض والسقم والغيلة ما يكون من قبل الافعال كالا  
باق والسرقة وهكذا روى ابن سماعه وبشر على بن الجعد عن ابي يوسف لان الفوايل ما تكون من فعل الانسان وهذه  
العيوب هي التي تختص بالفعل والخبشة الاستحقاق وقيل الجنون قال هشام سالت ابا يوسف عن رجل قال ان ابرى من

من كذا ولم يقل من كل عيب قال لا يبرأ وهو قول ابي حنيفة لان الداء اخل في العيب وليس العيب اخل في  
الداء فالعيب اسم عام ينال الداء وغيره والداء اسم خاص لا يتناول العيب والمرجع في معرفة العيوب الى عرف  
التجار وفي كل شيء يرجع الى اهل تلك الصنعة فما يعدونه عيبا يرد به وما ينقض المالبة فهو عيب لان المقصود  
من البيع الاستبراء وذلك بالمالية فما ينقض المالية يمكن خلاه في المقصود وذلك عيب يرد به والله اعلم  
**باب جناية العبد في البيع وفيه خيار المشتري او البائع والقيل بوجده في الدار**  
اصلا بان الرقيق حتى جنى جناية موجبة للمال تتعلق بالجناية برقبة ان كانت رقبة محلا ولا تجب في ذمة  
الرقيق حتى اذا اعتق لا يواخذ به بعد العتق لا يواخذ به بعد العتق وانما يتحول الى الفدا اذا اختار المولى الفدا  
ام انصا بان قال اخترت الفدا او لالة بان تصرف فيه تصرفا يبطل حق ولي الجناية عن العتق مع علمه بالجناية  
لانه لا يمكن دفعه بعد وجود هذا التصرف والمخير بين شيئين اذا عجز نفسه عن احدهما صار مختارا للاخر لالة  
وان احدث هذا التصرف وهو جاهل بالجناية يصير مستهلكا فيضمن الاقل من قيمته ومن الارش لانه هو الواجب  
لولى الجناية ببقية وحرف اخر ان الجناية من العبد عيب مخدوف عند المشتري يمنع الرد على البائع بعيب كانه  
عنده كسائر العيوب الحادثة في يده وحرف اخر ان الخطاب بالدية عند وجود القيل في الدار يتعلق بولاية المخط  
لان ضمان ترك المخط فبعد ذلك قال ابو يوسف ومحمد وولاية المخط تستفاد بالملك فيعتبر الملك ابو حنيفة  
يقول حقيقة القدره تثبت باليد الا ان الملك سبب لليد فاذا كان الملك لاحدها والبدل للآخر كانه اعتبارا  
البدل الى ما ذكره وحرف اخر ان في البيع بشرط الخيار البدل الذي من جانب المشتري لا يخرج من  
ملكه والبدل الذي من جانب الآخر يخرج من ملكه ولا يدخل في ملك المشتري بشرط الخيار لا يخرج من  
وعندها يدخل في ملك المشتري بالخيار وللشافعية ثلاثة اقوال في قول لا يخرج من ملك من له وفي قول  
يخرج ويدخل في ملك الاخر وفي قول اذا سقط الخيار يتبع ان كان خارجا من ملكه الى ملك صاحبه من  
وقت العقد اذا عرفنا هذا قال محمد رجل باع عبدا على ان بالخيار ثلاثة ايام فجنى العبد جناية فهذا  
على وجهين اما ان كان الجناية في يد البائع او في يد المشتري اما اذا كان الخيار للبائع والجناية في  
يده فخير ان على حاله لانه لم يوجد منه ما يبطل خياره لان حدوث العيب في يده لا يبطل البيع ولا خياره  
ولا ضرر على احد في بقاءه فيخير بين النقص والامضا فان نقص عادا في ملك البائع يصح النقص فصار  
كان ذلك البيع لم يكن فيخير بين الدفع والفداء لان الجناية حصلت على ملكه لانه خياره تمنع  
زوال البيع عن ملكه ولهذا لو كانت جارية لا يجب عليه الاستبراء اذا انقضى البيع ولهذا لو هلك به ملك  
على ملكه وان امضى البيع وهو يعلم بالجناية او لا يعلم فالبيع جائز ولا يصير مختارا ولا مستهلكا اما  
صحة الامضا فلاه شرط صحته قيام العقد وهو باق بعد الجناية فيصح الامضا والاجازة ولما عدم  
صيرورة مختارا عندنا لعلمنا او مستهلكا عند الجمل لان الاجازة لا يصير مبطلا حتى ولي الجناية عن  
عبي العبد لانه عند الاجازة يملك المشتري العبد من وقت البيع لانه البيع بشرط الخيار سبب تام  
للملك ولهذا ينفذ بمضه المدة من غير اجازة وينفذ بموت من له الخيار ولو كانت جارية كانه اولادها  
واكسابها للمشتري ولو باع شيئا على ان بالخيار ثلاثة ايام وهو صحيح ثم مرضى من الموت في مدة  
الخيار فاجازت تعتبر المحاباة من جميع المال ولاه في البيع المبتدأ انما يصير مختارا للفداء او مستهلكا



لانه بالبيع ابطال حق ولي الجناية عن عيب العبد فانه لا يتمكن ولي الجناية من اخذ عيب العبد بعد البيع من المشتري لان الجناية لم تكن في ملكه هذا المعنى معدوم في الاجازة لانه لا يصير بها مبطلا لحقهم عن عيب العبد لانه يملك المشتري من وقت البيع لما ذكرنا ولا ان الاجازة تصرف في نفسه لاني العبد بخلافه  
 البيع وعند زفر يجب الدية على البائع لانه العبد كاه في ملكه ولهذا ينفذ اعتاقه وسائر تصرفاته وقد اخرج على ملكه بالاجازة فتجب الدية كما في البيع المبتدأ وعندنا يجب على المشتري لما ذكرنا الا ان المشتري يخير بين اخذ العبد بجنايته وبين الدية لان الجناية عيب وقد حدث قبل القبض فكان له حق الرد كسائر العيوب فان رضى باخذ العبد بخير بين دفع العبد الى ولي الجناية وبين الفداء لما ذكرنا انه ملك العبد من وقت العقد فتبين ان الجناية وجدت والعبد في ملكه ولا يرجع على البائع بشئ وان كانت الجناية في ضمان البائع لانه لزمه باختياره ورضاه الا ترى انه لو تعيب بعيب اخر واخذ لا يحيط بشئ من الثمن ولا يرجع على البائع بشئ كذلك هنا وان لم يرض المشتري بالعبد ورد على البائع بخير البائع بين والفداء ولا يصير المشتري بالرد مختار للفداء لان البائع بالرد عليه لا يملك ملكا جديدا بل يعود اليه قديم ملكه فلا يصير المشتري مبطلا حق ولي الجناية عن العيب ولا ان الرد قبل القبض بالعيب فسحق من كل وجه في حق الكل في البيع البات فربما اولى في حق العبد على ملك البائع فيخير فانه قيل للملك للمشتري ثبت من وقت البيع في بعض الاحكام كما ذكرتم لكن في بعض الاحكام ثبت مقصودا على وقت الاجازة الا ترى انه يشترط بقاء المحل في وقت الاجازة حتى لو مات قبله ما يبطل البيع وان كاه المشتري اعتقه في مدة الخيار ثم اجاز البائع البيع لا ينفذ العتق ولو ثبت من وقت العقد لنفذ كما في المشتري من الغاصب وكالوارث اعتق في التركة المستعرة ثم سقط الدين ونصر في البيع من باع جارية على ان بالخيار ثلثة ايام ثم اشترى ابنها في مدة الخيار يكره له ايضا البيع في الام ولو كاه الخيار للمشتري لا يكره ونصر في الماذون لو باع الماذون على ان بالخيار ثلثة ايام ثم اجاز البيع يصير محجورا من وقت الاجازة حتى يواخذ حاله بما لزمه من الدين من وقت المبيعة الى وقت الاجازة وكذا نص في الصلح من باع عينا على ان بالخيار ثلثة ايام على ان يكون الثمن موقفا الى شهر ثم ان البائع اجاز البيع يعتبر الاجل من وقت الاجازة وكذا الاستبراء يعتبر من وقت الاجازة فاذا كاه في الاحكام تعارض فباعنا واحد الاعتبار ان كاه يتوجه على المشتري الخطاب بالدفع او الفداء فباعنا لا يتوجه بطل والتوجه لم يكن فلو يتوجه بالشك فيبطل حق ولي الجناية عن رتبة العبد فصار البائع مختارا للفداء كما في البيع المبتدأ قيل للمشتري بملك المبيع من وقت البيع في حق كل حكم لا يشترط لثبوت حقيقة الملك وهو الملك الثابت كل وجه كما في حق ملك الزوائد والكسب فانه لا يشترط لثبوت ملك الزوائد كسب الملك من كل وجه ولهذا يملك المكاتب الماذون الزوائد والكسب وان لم يكن الملك ثابتا له من كل وجه وهذا لا يملك عند الاجازة ثبت من وقت البيع من وجه اذ ثبت هذا فنقول بوجوب الخطاب بالدفع او الفداء لا ينتقل الى الملك من كل وجه الا ترى ان عيب المكاتب انما يتجانب المكاتب بالدفع او الفداء فكاه هذا تطير ملك الزوائد والكسب فيملك المبيع من وقت البيع والعتق يقتضيه ثبوت ملك الملك من كل وجه حتى لا يصح العتق من المكاتب باعتبارنا الملك في حق فاذ العتق مقصورا على الحال وهو وقت الاجازة الا ترى ان الغاصب ملك الزوائد باد الضمان مع انعدام الملك وقت حدوثها بخلاف اعتقاد المشتري من

من الغاصب او الوارث لان غنة السبب كامل الا انه تاخر حكمه دفعا للضرر عن المالك وضرورة في زوال الملك لا في انعقاد السبب ففي السبب تاما دل عليه ان الاشهاد على النكاح يعتبر وقت العقد لا وقت الاجازة والنكاح يعقد مع التوقف وما يمنع تمام السبب فالتكاح لا يحتمل خيارا بشرط وكذا الغاصب ان اذا تصادقا ونقبا بضا وافتراقا ثم اجاز لما كاه يجوز العقد وما يمنع تمام السبب لا يكره عفو في التصرف بعد الافتراق بخيار الشرط وكذا لو نقد راس مال السلم وافتراقا ثم استحق واجاز التقييد بجواز الشرط وكذا في الوارث لانه لا يخل في السببية اما في البيع بشرط الخيار السبب غير تام لان قوله على ان بالخيار مقرون بالعقد نصا وتعليق العقد بالشرط يمنع كونه سببا قبل وجود الشرط ولهذا لم يحجر البيع قياسا لانه ادخل الشرط في العقد ويكره في حق الحكم كالتعلق بالشرط والمعلق بالشرط معدوم قبله الا ترى انه لو قال اذا جاهد فلله على ان تصدق بدهم فتصدق اليوم لا يجوز بخلاف ما لو قال لله على ان تصدق بدهم غدا فغرفنا ان التوقف لا يمنع تمام السبب والتعليق يمنع فالحاصل ان في البيع بشرط الخيار ملك البائع والمشتري ناقص الا ان الملك الناقص يكفي التوجه للخطاب بالدفع او الفداء ولا يكفي العتق واعتاق البائع لا ينفذ كمال ملكه وانما ينفذ لانه يستبد بالنقض فاذا اقدم على تصرف لا يصح ذلك التصرف الا بالملك الكامل ينتقض البيع مقتضى صحة التصرف فيكون الاعناق مصادا فاملكا كاملا كما لو وطى واما امسالة البيع انما جعلت الاجازة في حق كراهية التفريق بمنزلة بيع المبتدأ وان كاه لا يشترط الثبوت كراهية التفريق ثبوت الملك في الامر والولد من كل وجه حتى كرم للمكاتب التفريق لان الاجازة تساوي البيع المبتدأ في حق التفريق بينهما بعد الاجتماع في ملكه فالاجازة توجب ذلك ولما ساوت الاجازة في المعنى ساوت في الحكم ايضا اما هنا الاجازة لا تساوي البيع المبتدأ في المعنى لان البيع المبتدأ يبطل الحق عن العيب والاجازة لا واما امسالة الماذون فالتقييد ان يصير العبد محررا من وقت البيع لانه لا يشترط الصحة المحرر ثبوت الملك في العبد من كل وجه حتى ملك المكاتب حجر عيه لكن تركا القياس فيها النوع ضرورة وهو نفي الضرر في حق من باع العبد في مدة الخيار لانه انما بايعه على تقدير ان ماذون خصوصا من بايعه بحضر المولى والمولى ساكت كما جعلنا العبد ماذونا في التجارة حكما اذا كاه يتجر والمولى يراه وهو ساكت لهذه الضرورة وتركنا فيه القياس وهذه الضرورة معدومة هنا لاننا اذا جعلنا العبد مملوكا للمشتري من يوم البيع لا ينظر في الجناية لانه لا يبطل حقه واما امسالة الصلح انما اعتبرنا الاجل من وقت الاجازة لانه الاجل لتأخير المطالبة والمطالبة بالثمن غير متوجبة على المشتري قبل الاجازة فلم هذه الضرورة اعتبرنا الاجل من وقت الاجازة بخلاف خيار الروية لانه خيار الروية لا يمنع توجه المطالبة فكاه الاجل معتبر من وقت العقد ولهذا قال ابو حنيفة اذا اجله البائع سنة ولم يقبضه المشتري حتى مضت السنة يعتبر الاجل من وقت القبض وهكذا روى هشام عن ابي يوسف لانه فائدة التاجيل ان ينتفع المشتري بالمبيع ويترفع بتأخير الثمن وهذه الفائدة لا تحصل الا بعد القبض كذلك هنا هذه الفائدة لا تحصل الا بعد الاجازة لان التمكن من التصرفات بالاجازة اما الاستبراء فلاه سبب وجوب الملك التام من كل وجه لانه حل الوطى انما يثبت



نكاه بمنزلة الاعتاق بل فوقه الا انها لو حاضرت حاضره في البيع البات قبل القبض لا يجزى  
بتلك الخيضة من الاستبراء مع انه بملك الاعتاق وهذا لا اله الاستبراء انما يجب عند اداء الوطى و  
ذلك انما يكون بعد القبض ولا اله الفسخ والاجازة حكم يرجع اليها اولها ولاية على نفسها وانما تصرفا بالفسخ  
والاجازة بناء على العقد السابق فيجعل طرفيهما بناء على العقد السابق فيما يرجع اليهما ولا يتبادر الى الغير  
كما جعلنا الاقالة والرد بالعيب بعد القبض بغير قضا فسخا في حقهما فنقول لا يتعدى الفسخ و  
الاجازة الى ولا الجناية لان حقه في الرفع او الفدا وذلك يصل اليه لا محالة اما من البائع او المشتري  
فتظهر الاجازة في حقه من وقت العقد وكذا الفسخ والاستبراء حتى الشرع والفعل متى تردد بين الحل  
والحرمة ترجح جانب الحرمة احتياطا فجعلنا الاجازة بمنزلة الابتداء اما احتياطا لامر البضغ او لئلا  
يبطل حق الشرع وفي الاجل وجعلنا العقد نافذا من وقت وجوده يبطل حق المشتري في الاجل فانا  
الظاهر انه يشترط به باكثر من قيمته ليرتفع بالاجل ويجزى ويؤدى الثمن فاعتبرنا الاجل من وقت  
الاجازة رعاية لحقه وفي الماذون لو نفذنا من وقت وجوده يبطل حق من بايعه ويتاخر الى ما بعد  
العقود وكراهية التفريق ثبتت حقا للشرع وللصغيرة فلو نفذنا من وقت العقد يبطل حق الشرع ويتضرر  
الصغير هذا كما ذكر في الماذون المولى اذا باع الماذون المديون بغير رضى الغرماء وضمنوا القيمة  
ثم وجد المشتري بالعقد عيبا ورده بقضا كانه ان يرجع على الغرماء بالقيمة ويكون حقه في العبد  
زوال سبب الضمان وهو البيع والتسليم الا ترى ان الغاصب اذا باع وضمن القيمة ثم رد عليه  
بعيب كانه له ان يرد العبد على المالك ويرجع عليه بالقيمة ولو ان المولى باع العبد بشرط الخيار  
وضمن القيمة ثم عاد الى ملكه بنقض البيع لا يسترد القيمة الا ترى ان الغاصب اذا باع بشرط  
الخيار للمشتري وضمن ان المشتري رد العبد عليه بالخيار او اجاز البيع سلمت القيمة لانه الرد  
بالخيار مقصور عليه ما كذا هنا وفي الوجه الثاني من القسم الاول وهو ما اذا كانت الجناية في يد  
المشتري والخيار للبائع وهو على خياره لانه لم يوجد ما يبطل خياره والعبد بعد الجناية محل لا ابتداء  
البيع ووجود العيب في يد البائع لا يبطل خياره فهذا الاول ولان حدوث العيب يوجب خيارا اخر غير خيار  
الشرط فلا يبطل خيار الشرط قلنا اختيار البائع الاجازة لا يصير مختارا ولا مستهلكا لما قلنا ويكون العبد  
لانه المشتري ويجزى بين الدفع والفدا لما قلنا وليس للمشتري ان يمنع من قبول العبد بخلاف المسالة  
الاولى لانه العيب حدث في يد البائع وحدث العيب في يد البائع يوجب الخيار للمشتري وهذا العيب  
حصل في يد المشتري وضمانه فلا يوجب الخيار للمشتري وهذا العيب حصل في يد المشتري وضمانه فلا  
يوجب الخيار له وان فسخ البائع عار العبد الى ملكه ويجزى بين الرفع والفدا او اي ذلك فعل يرجع على  
المشتري بالاقل من قيمته ومن الارش لان العبد كانه في ضمانه كالعبد المقصود اذ اجنى جناية في يد  
الغاصب ثم رده على مولاه بخير المالك بين الرفع والفدا وايها اختار يرجع على الغاصب بالاقل  
لانه في الاقل مضطر وفي الزيادة مختار واما القسم الثاني وهو ما اذا كان البيع بشرط الخيار للمشتري  
ففي الوجه الاول وهو ما اذا كانت الجناية في يد البائع بقي خيار المشتري على حاله لانه لم يوجد ما يبطل الخيار لانه  
حدث العيب في يد البائع لا يسقط خيار الشرط فان حدوث خيار العيب مما لا يمنع ثبوت خيار الشرط حتى

حتى لو اشترى عبدا فوجده عيبا ثم خيره البائع ثلاثة ايام ثبت خيار الشرط مع خيار العيب حتى اذا ازال  
العيب في مدة الخيار يمكنه الفسخ بخيار الشرط فاذا بقي المشتري على خياره فان شاء اخذ بجميع الثمن  
وان شاء فسخ فان اخذ بالثمن تبين ان عبده جنى جناية موجبة للمال فيخير بين الدفع والفدا لانه ملكه  
من وقت العقد لما قلنا وان اختار الترتيب بخير البائع بين الدفع والفدا لانه عار ملكه فسخا وكاه العبد  
في ضمانه جنى فصار كانه لم يخرج عن ملكه ولا يصير للمشتري بالتزك مختارا للفدا لانه لم يوجد منه  
تملكه منذ الان الرد بخيار الشرط والعيب قبل القبض لا يبطل حق ولا الجناية لانه فسخ من كل وجه فيعود العبد  
الى ذمة ملكه فيعود مع الجناية كالعبد الجاني اذا اسرتم اخذ المالك القديم يعود الى ملكه مع الجناية وكذا  
المكوف اذا باع العبد الجاني او وهب وهو لا يعلم بالجناية ثم رد عليه بما هو فسخ او رجع الواهب يعود مع  
الجناية وهذا على قولنا ان حيفه ظاهر لانه لم يدخل في ملكه بعد فلا يكون الرد في معنى البيع اما على  
قولنا ما ينبغي ان يصير خيارا لانه دخل في ملكه المشتري ثم خرج عن ملكه بالرد فينبغي ان يكون  
في معنى البيع فيصير مختارا الا اننا نقول انه ليس في معنى البيع لان البيع يعتمد التراضي وهذا  
المشتري ينقض بالرد مع ابا البائع ولانه مضطر فيه لانه قصده دفع الضرر عن نفسه فلا يصح  
بكونه مختارا الا ترى ان في المسالة الاولى لا يكون البائع مختارا بالاجازة وان كان تملكها مبتدا  
لانه لم يزل العبد عن ملكه ولا يدخل في ملك المشتري كذا هنا على انه ليس فيه معنى البيع عندها  
لانه فسخ البيع ضد البيع فكيف يكون في معناه وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كانت الجناية في يد المشتري  
لا يقدر على رده بحكم الخيار لان الجناية عيب مجذوب في يده يمنع الرد ويجزى بين الرفع والفدا  
فان دفع تاكد الثمن عليه وان فدى في الايام الثلاثة زال العيب عن العبد فكان له ان يرد كالعبد  
اذا حم في يد المشتري في مدة الخيار ثم زالت الحجة قبل مضي المدة له ان يرد كذا هنا ولو كان  
البيع بانا لا خيار فيه لاحدهما فمروا بما وصفت لك ان جنى في يد البائع قبل القبض كانه المشتري  
بالخيار ان شاء قبض وان شاء فسخ العقد لتعيب المبيع في ضمان البائع فان فسخ لم  
يجزى بين الدفع والفدا لان الرد قبل القبض فسخ في حق الكل وان قبض بخير المشتري بين الدفع  
والفدا ويلزمه الثمن وان كانت الجناية في يد المشتري بخير المشتري بين الدفع والفدا  
لانه ملكه على وجه التقرر رجل باع دارا على انه بالخيار ثلاثة ايام او على ان المشتري بالخيار او كان  
البيع بانا لا خيار فيه لاحدهما فوجد في الدار قنبل فالدية على عاقلة الذي في يده الدار سلم  
المبيع او لم يسلم عند ان حيفه وعندهما ان لم يكن في البيع خيار فمروا على عاقلة المشتري وان كان  
فيه خيار لاحدهما فمروا على عاقلة الذي نصير الدار له وعند زفران كان الخيار للبائع فالقسامة عليه  
وان كان المشتري بالقسامة عليه كما قال في صدفه هما يقولان بان وجوب الدية على العاقلة جوف  
القبيل في الدار حتى من حقوق المالك لانه انما يجب بحكم التقصير في الحفظ والمالك هو الذي يوصف  
بذلك فان اختصاصه بها اقوى الا ترى انها تجب على المالك ولا تجب على غيره سوى كانت في يده  
مضمونة بان كانت مصونة او امانة بالاجازة او الاعارة او الوديعة واذا ثبت انه حق من حقوق  
المالك يجب على من ملكها في البيع البات وعلى من تصير له في البيع بشرط الخيار وهذا لان هذا غرم المالك فيجب



على من لدغم الملك وهو الشفعة وقد ذكرنا ان البيع بشرط الخيار اذا نفذ او بفسخ يستند الى وقت  
العقد يجعل كانه ملك المشتري من وقت العقد لوملك البائع من ذلك الوقت لان الخيار بين شيئين  
اذا اختار احدهما يستند الى ذلك الوقت وصار كانه اختار في ذلك الوقت كما قلنا في صدقة الفطر  
وزفر اخبر بهذا ولان بوجود القليل في الدار لا نصير الدار معينه ولا توجب عيبا فيها فلا يعتبر فيه  
الضمان لان الاصل ان ما لا يؤثر في المضمون لا يكون الضمان على الضمان لان ضمان صدقة الفطر في المهر  
على الراهن وجانبه على المرزح لان الصدقة لا تؤثر فيه ولا في حيفته ان النبي صلى الله عليه وسلم  
اوجب القسامة والدية على اهل خيبر وقد كانوا سكانا بهذا الحقل في المعاملة فظاهر يقتضي وجوب  
الدية على عاقلة صاحبه البالد اما قام الدليل والمعنى فيه وهو ان وجوب الدية على العاقلة ضمان الجنائية  
بعلة التقصير في الحفظ والحما في عاقلة ذي اليد بيانه وهو ان باليد وجب عليه حفظ هذه الدار عن القتل  
شرعا وانما يجب ذلك بالتمكن من الحفظ والصيانة وانما يثبت التمكن باليد للحافظة لا بملك العيب وهذا  
لان القدرة باعتبار الاصل انما تكون باليد بحكم الاصل فوجب عليه الحفظ فاذا  
صار جانبيا وصار كالقاتل وجب على العاقلة حفظه عن جنائنه القتل فاذا لم يحفظوا وجد منهم  
الجنائية فوجب عليهم الضمان ولا كذلك ما عدا من المسائل مثل الغصب والرجح لان اليد ثمة للمالك وهو  
لا يوجب على المالك واما الغصب فذلك في قولنا في حيفته وانى يوسف لان هذا اليد امانة واما  
الرجح لا يحفظ في هذا رواية فنقول يجب على عاقلة المرزح لان اليد للمرزح ولهذا لو حلف العبد لم  
المهر جنائية موجبة للمال كان قرار الضمان على المرزح هكذا ذكر الصدر الصدرة الشهيد وذكر شمس  
الائمة السرخسي انه لا رواية في العارية والاجارة قلنا ان يقول يجب على المستاجر والمستعير ويد  
المودع يد حكاما فهذا يجب على المودع ولان وجود القليل في الدار توجب الضمان فوجب ان يكون على من  
كانت في يده لان الجنائية صاحب الضمان لا ترى ان العبد المضمون اذا جنى يكون حاصل الضمان من كمال  
العبد في ضمانه وهذا على اصله مستقيم لان عنده صاحب الضمان بمنزلة صاحب الملك في حكم الجنائية حتى جعل  
جنائية المضمون على نفس الغاصب وماله هدر وعلى نفس المالك وماله معتبر ولان الملك معتبر والضمان  
معتبر اما اعتبار الملك فلما ذكرنا اعتبار الضمان بجنائية المضمون في يد الغاصب فنقول لو اعتبرنا  
المالك يجب على المشتري ولو اعتبرنا اليد يجب على البائع لانه في يده وضمانه ويد معتبر في الجنس حتى  
يورث عنه والبائع اقرب فكاه الايجاب عليه اولى لان الاصل في هذا القرب كما في المودع  
بيع الفريقين او نقول المعتبر في هذا الضمان النسبة بدليل صاحب الخط مع المشتري وبدليل الدار المشتري  
اذا كاه نصيب احدهم اكثر والدار منسوبة الى البائع فيجب على عاقلة غم عندهما اذا كاه البائع والدار في يد البائع حتى  
الدية على عاقلة المشتري لم يذكر في الكتاب ان المشتري على غير ارم ولا وجبان لا يخبر لان وجود القليل في  
الدار ليس بعيب حتى لا يوجب حقيقة ولا اعتبار لان الدار لا نصير مستحق ضمان الجنائية بخلاف العبد اذا جنى في يد  
البائع رجل اشترى من رجل عبدا ابتاعها لا خيار فيه فلم يقبض حتى قتل فتبلى خطا فعمل المشتري  
باجدها وهو الاخر فرضيه وقبضه على ذلك ثم علم بالاخر فان شارضى وزمه الثمن كله وان شاء نقض البيع لان  
المشتري رضخ بعيب واحد وقد ظهر انه كاه به عيبا فكاه له الخيار فاه قيل بالجنائية الثانية لا يزداد

لا يزداد العيب لانه لا يستحق بهما الادفع العبد وقد روى قبله كاه لا يزداد مني اختيار الدفع يزداد  
من اختيار الفداء فانه يلزمه وبيانه واقدا مده على شر العبد يدل على تعلق مصلحته بالعبد فان دفع تقوية المصلحة  
المتعلقة به وان فدى يلزمه زيادة مال ولاه العيب ما بعد التجار عيبا وزيادة الجنائية مما بعدونه عيبا فاه  
اختار العبد دفع كل الثمن كما لو تعيب في يد البائع بعيب اخر ورضي به وبغير بيع دفع العبد الى الجنائين  
او الفداء بدين لان العتق في العبد لا في الدية لانها تجب في الذمة سعة بخلاف المدبر او امر  
الولد اذا جنى جنائيات فانه لا يجب على المولى الى قيمة واحدة واه كانت القيمة واجبة في الذمة  
لا غنى القيمة وجبت بدلا عن المدبر لانه الجنائيات تغلف برقبته والموجب الاصل بجنائية العبد  
التعلق برقبته الا ان المولى بالتدبير او الاستيلاء صار مانعا الرقبة على وجه لا يصير مختارا للفداء لانه  
ما كاه عالما بالجنائية قبل التدبير لصدوره قبل الجنائية وهو لم يمنع الرقبة واحدة فلا يجب عليه الا قيمة  
واحدة لانه الجنائية لم تنفذ الا موجبة للقيمة لعدم تحليلة الدفع اما في العبد الجنائية انعقدت  
موجبة للدفع او الفداء والموجب الاصل واه كاه هو الدفع الا ان الشايع اثبت له ولاية الامساك  
بشرط دفع الدية لانه الاصل في المضمونات التقدير بالتلف الا انه يحكم بعذر ايجار البذل لعدم  
صدور الجنائية من المولى لتعلق برقبته العبد فاذا اختار امساك العبد صار امساك العبد صار  
راضيا ببذل المتلف فيجب عليه الدية فوزنه من المدبر ان لو اعتقه بعد الجنائية يبيع او باعه وهو لا  
يعلم انها لا تلزمه الا قيمة العبد لعدم الاختيار فان اختار النقض فهو على وجهين اما ان نقض  
بقضاه او بغيره فحق الوجه الاول بخير البائع ببيع الدفع والفداء ولا يصير مختارا للفداء لان  
الرد بقضا القاضى نسخ العقد من الاصل والجنائية كانت في ملكه وقد عاد اليه قديم ملكه فصار كاه  
البيع لم يكن وهو واه كاه مختارا في الرد الا انه يدفع الضرر عن نفسه فكاه بمنزلة المضطر لا ترى  
انه لو باع عبد التجار بغير اختيار التجارة حتى صار مستهلكا ضامنا لقدرة الزكوة ثم وجد بالهرض  
عيبا ورده بقضاه واسترد العبد بسقط الزكوة عنه وتعلق برقبته العبد واه كاه مختارا في الرد  
لانه بجنى بالرد حق نفسه ولانه واه ان الله عن ملكه لكن لم يبطل بهذه الا زاله حق الجنائية فانه جحد  
في احد شيئين وهو باقى لانه يعود العبد الى ملك البائع ويتوجه عليه الخطاب باحدهما وفي الوجه الثاني يصير  
المشتري مختارا للفداء ويجب عليه دية لانه الرد بالعيب بعد القبض بالرضا يبيع جديد في حق ثالث وولى  
الجنائية ثالث فاعتبر ببيعها في حق فصار كانه باع وهو قائم بالجنائيتين فيصير مختارا للجنائيتين كانه في ملكه  
وذكر في كتاب الزكوة اذا رد عبد التجارة بالعيب بعد الحول ضمن الزكاة سواء كاه بقضا او بغيره فضا وهما فرق  
والفرق ما ذكرنا ان حق الجنائية هنا لم يبطل بالرد على البائع بل بطل البائع بموجب الجنائية رقة حتى انفق  
يبطل لانهم لا يتبعوه انما يبيع فصار مستهلكا حقهم هذا اذا علم المشتري بالجنائية الثانية بعد القبض ولو لم  
يقبض العبد حتى علم بالجنائية الثانية كاه له الخيار لانه لو علم بالجنائية الثانية بعد القبض كاه له الخيار فضا  
اولى فاه نقض البيع بقضا او بغيره فضا فهو على الدفع والفداء الى البائع لانه الرد قبل القبض بقضا او  
بغيره فضا نسخ في حق الكل ولهذا لا يتحدو به حق الشفعة وينفرد الراي بالرد كما في خيار الشرط والزكوة استشهد  
محمد فقال لا ترى ان لا يشتري عبدا ووجد به عيبا ورده على البائع بغيره فضا القاضى فاراد البائع به يرد



على البائع الاول فانه كان المشتري الثاني لم يقبضه حتى رد عليه فللبائع ان يرد على بائعه ولو كان  
المشتري قبضه فليس للبائع ان يرد على بائعه الاول فقد جعل الرد قبل القبض فنتجنا وبعده ابتداء تملك والحق  
فيه ان قبل القبض لا يمكن جعله تملك لان بيع المبيع المنقول قبل القبض لا يجوز من البائع وغيره بخلاف  
ما بعده ولاه البيع لم يتم قبل القبض فكان الرد بمنزلة الامتناع من التملك بخلاف ما بعد القبض الا ترى  
انه لو اشترى عبدا من احدنا ووجد بالآخر عيبا قبل قبضه فانه يقبضها او يردّها كيلا يكون تفرقا للصفقة  
قبل التمام ولو وجد بالمقبوض عيبا لا يردّه وحده ايضا هو الصحيح بخلاف ما بعد قبضها وان اختار  
امضا العقد بخير بين الدفع والفداء ولا يرجع على البائع بشئ ما ذكرنا وان قبض العبد قبل ان يعلم بالجناية  
الثانية وفداه من الاولى ثم علم بالاخري فهو بالخيار اه شأ اجاز البيع وان شاء نقض لا يرضى بعيب  
واحد وقد ظهر به عيباه والعبد بعد الفداء باق على ملكه فكان له الخيار فان اجاز المشتري  
البيع يقال له ادفع نصف العبد بالجناية الثانية او فده بالديّة لانه لما ظهرت الجناية الثانية ظهر  
انه كان في عيب العبد جناباته واه حق ولي الجناية الثانية في نصف العبد فيقال له ادفع نصف  
العبد او اخذه بالديّة كما قبل الدفع الى ولي الجناية الاولى فان قيل وجبان يدفع جميع العبد لانه  
حيث ظهرت الجناية الثانية فجميع العبد فادفع عن الجناية الاولى فصار كأنه وجدت الجناية  
في هذه الحالة قيل له لا فراغ من حيث الاعتبار لان المولى لما اختار الفداء عن الجناية الاولى  
صار كأنه اشترى من ولي الجناية الاولى ونصف العبد فقام في نصف العبد مقام ولي الجناية الاولى  
فصار كأنه نصف العبد في يد ولي الجناية الاولى ولو كان كذلك لا يدفع الى الثاني الا نصف العبد  
ولاه حق ولي الجناية الثانية بتعلق برقبته العبد مع شغلها بحق ولي الجناية الاولى فلا يتعلق بكله  
الا المولى لا يعلم ذلك فلا يزداد حق ولي الجناية الثانية بجهالة ولا يرجع بشئ من ذلك على البائع  
لانه رضى بالعيبين وظهر ملك نفسه واه كان ينقض البيع بحكم الجناية الثانية ورد العبد على البائع  
بقضا بخير البائع بين الدفع الى ولي الجناية او الفداء بالديّة لانه عاد اليه قديم ملكه ولا يرجع المشتري  
على البائع بشئ مما فدى به العبد لانه ظهر ملك نفسه عن الجناية باختياره فلا يكون له حق الرجوع كما لو  
اشترى عبدا مريضا فداواه حتى يبرأ ثم وجد به عيبا قديما ورد على البائع لم يرجع عليه بشئ كذلك هنا  
هذا اذا اختار الفداء في الجناية الاولى ولو اختار الدفع ودفع العبد الى ولي الجناية الاولى ثم  
علم بالجناية الثانية فقد لزم البيع كاه الدفع بقضا او بغير قضا لانه علم بالعيب الثاني والعبد  
زابل عن ملكه فيلزم البيع كما لو باعه ولا يخاصم البائع لاني الرد ولا في الرجوع بنقصه العيب  
لانه تعدد الرد من جهة وهو الدفع الى ولي الجناية الاولى فصار كما لو باع او وهب ثم اطلع على  
عيب بالمبيع الا انه يرجع على ولي الجناية الاولى ويسترد منه نصف العبد لانه ظهر اه حقه كاه في نصف  
لان وقت الدفع اليه كاه في رقبته جناباته وحقه كاه في النصف فاذا اخذ منه النصف بخير  
بين ان يدفع هذا النصف الى ولي الجناية الثانية وبين ان يفديه بالديّة واي ذلك فعل لا يكون  
له ان يخاصم البائع لاني الرد ولا في الرجوع بنقصه العيب اما اذا اختار الدفع  
فلا جميع العبد من ملكه وصار كأنه باع ولا يرجع بالفداء لانه ظهر ملك نفسه ولا يرجع بنقصه اذا فدا

نداعند علمائنا الثلاثة وقالوا فرجع وهذه المسألة فرع المسألة اخرى وهي ما اذا باع نصف العبد  
ثم علم بالعيب لم يكن له ان يخاصم البائع عند علمائنا الثلاثة لان الرد مستعذر لتفريق الصفقة وهذا  
التعذر جاء من جهة فممنع الرجوع بنقصه كماله الباع الكل والدفع بمنزلة البيع لزوله عن ملكه وعند  
الفرج يرجع بنقصه العيب بحصة الذي لم يبع لانه لو باع الكل لا يرجع بشئ ولو لم يبع فاشترى الرد  
يرجع بجميع النقصه فاذا امتنع الرد في النصف يرجع بحصة النصف اعتبارا للبعض بالكل وقد  
ذكرناه ولو كان العبد جنبا ثالثة في يد البائع قبل البيع فهذا وما تقدم سوا لاه موجب ثالث  
الجناية على البائع لانه باع مع الجناية صار مختارا للفداء وظهر العبد عن الجناية وان لم يعلم صارت كما  
وزنه الاقل من قيمته ومن الارش لان الموجب الاصل هو الدفع الا ان يختار الفداء نصا او دلا لانه لم يوجد  
شئ من ذلك اذا لم يعلم بالجناية يوم البيع وقد تعدد دفعه حقيقة فيلزمه دفعه معناه باد القيمة  
كما في المذبر اذا كانت قيمة اقل ولا يخير بين دفع القيمة والفداء لانه من جنس واحد فلا يفيد  
التخير فيلزمه اقلهما واي ذلك اختار فقد ظهر العبد عن الجناية التي كانت قبل البيع فصار كأنه لم تكن  
بقيت الجناية بعد البيع فكأن هذه المسألة الاولى سري جدا واشترى عبدا ولم يقبضه حتى قتل قتلا  
خطا ثم قبضه المشتري وهو لم يعلم بالجناية ثم قتل عبدا المشتري اخر خطا ثم علم بالجناية الاولى ثم  
اجتمعوا عند القاضي البائع والمشتري واويا الجنايتين يقول القاضي للمشتري ان شئت  
فدية العبد بالجناية الثانية ورد على البائع بالجناية الاولى واه شئت مسك العبد وارجع عليه بنقصه  
الجناية الاولى لان الجناية الثانية عيب مخدوش عند المشتري يمنع الرد على البائع بعيب كاه عنده وانما  
يزول العيب للحادث بالفداء فان فدا ظهر العبد عن الجناية فكان له ان يرد على البائع كما لو اشترى عبدا  
وجارية فزوجها من العبد ثم وجد بها عيبا لم يكن له ان يردّها لان النكاح فيهما عيب حادث فان  
ابانها ولم يكن دخلها كاه لم ان يردّها لولا العيب للحادث عنده ولم يجب المهر بهذا النكاح لان المولى  
لا يستوجب على عبده ديناً واذا ورد العبد على البائع بخير البائع بين الدفع والفداء بالجناية الاولى لان  
الجناية كانت في زمانه وقد عاد اليه قديم ملكه ولو اقر ان يفديه يرجع بنقصه عيب الجناية الاولى  
على البائع لانه الرد امتنع للمعنى من جهة فممنع الرجوع بنقصه كماله الباع كما لو باع او وهب بعيب  
اخر فلو قال البائع لا ادفع النقصه ورد العبد على ليس له ذلك بخلاف ما اذا تعيب المبيع عند المشتري  
ووجد به عيبا قديما واراد ان يرجع بنقصه فقال البائع رد العبد على عيبا ولا ادفع النقصه كاه  
له ذلك وليس للمشتري ان يرجع عليه بنقصه والفرق ان في عيب اخر سوى الجناية لا يتضرر المشتري  
بالرد وحقه في الرد وانما امتنع لدفع الضرر عن البائع فاذا رضى البائع زال المانع فيرد اما هنا  
المشتري يتضرر بالرد لانه لو رد يصير مختارا للفداء في الجنايتين لانه عقد جديد في حق الثالث  
على ما مر فلا يجبر المشتري على الرد فان فعله المشتري باختياره يصير مختارا للجنايتين وعليه  
دينه لانه هذا الرد غير داخل تحت اجاز القاضي لان القاضي لا يجبر المشتري على الرد ولا بائع على  
القبول فكان مضانا الى تراصها واه كاه بحضرة القاضي والرد بالعيب متى حصل بعد القبض بالقاضي  
كاه بيعا مستقبلا في حق الثالث وولى الجناية ثالث فصار في حقه كأنه باع بعد الجنايتين



مع العلم بهما ولو ان المشتري دفع العبد بالجناية الثانية فقد اخرج العبد عن ملكه باختياره فبطل حقه  
في الرد فبذل دفع اليهما جميعا ولا يرجع على البائع بشئ لان الرد امتنع من جبرته بفعل مضمون عليه وكذلك  
ان فدا من الجنايتين والبائع غائب لا يرجع عليه بشئ لانه ضمن متطوعا وازا الهيب عن ملكه ولو كان  
ولي الجناية الثانية غايبا فخص البائع والمشتري واختصا الى القاضيه فانه يرجع عليه بنقصاه العيب  
ولا يرد عليه لانه تعيب عنده قال البائع انا قبل العبد مع زيادة العيب فالقاضيه لا يرد له لما ذكرنا ولاه فيه  
ابطال حق ولي الجناية لانا لو جعلنا الرد بيعا يصير مختارا للفدا فيبطل حقهم عن رتبة العبد واه جعلناه فسخا  
كاه فيه تحوّل وابطال الحقهم في نصف العبد لانه حق ولي الجناية الثانية على المشتري فلا يجوز للقاضيه  
ان يجزله على البائع ولا ان يبطل حقهم عن عيب العبد فيرجع بالنقصاه ولو كان البائع غايبا وحضر  
المشتري واوليا الجنايتين يخير القاضيه المشتري بين الدفع اليهما او الفدا بديتي لان العبد على ملكه  
ولا صحاب الجنايتين حق المطالبة واي ذلك فقل يرجع على البائع بشئ لا بالفدا ولا بنقصاه الجناية  
الاولى اما اذا دفع فلانه ازال العبد عن ملكه باختياره صار كانه باع واما اذا فدى فلانه ظهر ملك نفسه  
ولان ظهر ملك نفسه ولا بعد الفدا ازال العيب عن العبد فلا يرجع بشئ كما لو اشترى عبدا فوجده عيبا  
فقبل الرد زال العيب واداه حتى يربط حق الرد والرجوع بالنقصاه لئوال السبب كذلك هنا وكذلك  
لوم بين عند المشتري لكن حدث عنده عيب اخر فهو بمنزلة الجناية عند المشتري في جميع ما وصفنا مناه  
ان القاضيه لا يرد وان رضى البائع لان البائع اذا لم يرض بحجب على المشتري الدفع او الفدا فاذا رضى البائع فرضا  
على نفسه اهان كاه يجوز فلذلك لم يرد ويرجع بالنقصاه ويخير المشتري بين الدفع والفدا ولوم بين عند  
عند البائع وقبضه المشتري فبجني جناية في يده ثم وجد المشتري اصبهان ائدة يخير المشتري بين الدفع  
والفدا فان ذنبيه من الجناية يرد به بالعيب لئوال العيب الحادث وان دفعه لم يرجع بشئ لئوال العبد عن ملكه  
باختياره فيبطل حق الرجوع بالنقصاه كما لو باع ولم يذكر في الكتاب ان القاضيه اذا بطل حق الرد للمشتري  
بحدوث العيب في يده ثم زال العيب لم يعود حق الرد اذ لا وذكروا في البيوع رجل اشترى عبدا بشرط الخيار ولم  
يرفع عنه ذهبت الحجة في الثلاث كاه له ان يرد به بخيار الزوية والشرط لان الحجة عنده بمنزلة عيب حادث  
وذلك غير مستقط لخياره وانما امتنع الرد لدفع الضرر عن البائع فاذا اقلعت الحجة عنه فقد زال معنى الضرر  
فكان على خياره في الرد بخلافه ما اذا باع او اجر او رهن او كاتب ثم عجز العبد وفك الرهن لانه اوجب للغير  
فيه حقا لازما وذلك يعجز عن الرد لان الكتابة لازمة من جانب العبد وكذا لو كان البيع بشرط الخيار  
للمشتري لانه لازم من جانب البائع واكتسابه ما يعجز عن الرد بمبطل لخياره كما لو كان دبر  
بخلافه ما لو كان الخيار للبائع فهو المشتري الاول فنقص البيع كاه له ان يرد به لانه خيارا للبائع  
يمنع زواله عن ملكه فالبيع بهذه الصفة لا يعجز عن الرد فلا يكون مستقطا لخياره وروى الحسن عن ابي  
حيفة انه يسقط خياره ايضا وقبل هو الاصح لانه البيع بشرط الخيار للبائع اقوى في اسقاط الخيار  
من العرض على البيع وبالعرض يسقط خياره وجه ظاهر الرواية ان البيع تصرف من جهة القبول فاذا  
كاه لا يعجز عن الرد لا يكون اسقاطا لخياره حكما ولكن بمنزلة اسقاط خيار الزوية بالقول  
وذلك لا يصح قبل الزوية فكذا البيع بشرط الخيار ولو اشهر على قبض البيع في الثلاث بحضرة البائع والعبد

والعبد محرم ثم ذهبت الحجة قبل مضي الثالث ولم يحدث رد حتى مضت الايام الثلاثة كاه له ان يرد به بذلك  
الرد لان نقص البيع بحضرة البائع صحيح في حقه وانما امتنع بثبوت حكمه في حق البائع لدفع الضرر عنه  
فاذا ذهبت الحجة قبل مضي الثالث فقد انعدم معنى الضرر فيتم الفسخ في حق البائع ايضا وهذا  
لان الحجة حيي ذهبت مع بقائه الخيار يجعل المشتري كالمجد للفسخ في هذه الحالة لانه مصر على الفسخ  
الذي كان منه تجدد بعد زوال المانع ولم يمت به الحجة عشرة ايام ليس له ان يرد بذلك الرد ولا يغير لانه  
مادة الخيار ذهبت والمانع قائم فبطل حكم الرد لاستيفاء المانع جميع المدة ولانه حيي اقلعت الحجة عنه  
بصير كالمجد للفسخ وهو لا يملك الرد بعد مضي مدة الخيار ولو خاصه في الثلاث الى القاضيه فرده  
المشتري وادى البائع ان يقبله وهو محرم فان القاضيه يخير البائع ويبطل الرد لانه يرد لدفع الضرر  
عن نفسه للاحاق الضرر بالبائع فاذا ادى الى ذلك ابطال القاضيه رده فان صح العبد في الثلاث  
لم يكن له ان يرد لانه الزام القاضيه اياه اقوى في البراءة من التزامة واسقاط الخيار ولو اسقط خيار  
لم يكن له ان يرد بعد ذلك فاذا الزمه القاضيه ولى وكذلك هذا في خيار الزوية لان قضى القا ضي  
ببطلانه رده مستقط لخياره حكما وذلك عامل قبل الزوية وهذا بخلاف الرجوع في الهبة فان  
الموهوب اذا بنى في الدار الموهوبة ثم رجع الواهب فابطل القاضيه رجوعه ثم رفع الموهوب له  
بناه كاه للواهب ان يرجع فيها لان حق الواهب في الرجوع لا يجتمع لاسقاط حتى لو اسقط بنفسه  
كاه اسقاطه باطلا والقاضيه انما يمنع رجوعه بقضائه لاجل البائ لان يسقط حقه في الرجوع فاذا ازال  
المانع كاه ان يرجع وهذا القاضيه يسقط خياره لانه محتمل للسقوط وبعد ما سقط بالقضاء لا يمكن  
من الرد بحكمه ولو اشهر على رده في الثلاث بحضرة البائع وهو صحيح ثم حم قبل ان يقبضه البائع ثم  
اقلعت عنه الحجة وعاد الى الصحة في الثلاث وبعد ها فهو لازم للبائع ولا خيار له فيه لان المشتري  
فسخ البيع وهو صحيح فعاد بفسخه الى ملك البائع ثم يحدث العيب في ضماه المشتري يثبت  
للبيع الخيار فاذا اقلعت الحجة فقد زال ذلك العيب وسقط ما كاه الخيار للبائع كما لو حدث بالبيع  
عيب في يد البائع ثم زال قبل ان يقبضه المشتري كاه لا زما للمشتري ولا خيار له فيه فذلك  
خيار الزوية ولو خاصه والحجة بطل القاضيه الرد والزما للمشتري العبد فليس له ان يرد به بعد ذلك  
لان ذلك الفسخ بطل بقضى القاضيه بمنزلة البيع اذا بطل القاضيه للعيب الحادث عند البائع ثم زال  
العيب **باب من البيع بشئ من المكمل والذراهم مما يحدث فيه مثله قبل القبض**  
اصل الباب ان الربا في اللغة عبارة عن مطلق الزيادة ومنه سمي المكاه المرتفع من الارض ربا ولا  
ولا خصصا به بالزيادة وفي الشريعة عبارة عن زيادة مال مشروط في عقد المعاوضة حال عين  
العرض تاما بالزيادة الحاصلة بعد العقد قبل القبض لا يكون ربا لان الربا اما ان يكون عبارة  
عن عقد مشتمل على الفضل الخالي كما ذكرناه في حكايته عن الكفار ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا  
اعتقد والمائة بين البيع والربا والبيع فعل ولا مما نل به العيب والفعل فكاه المراد البيع المشتمل  
على الربا وهو الزيادة والزيادة غير موجودة عند العقد فلم يكن البيع مشتملا على الربا فلا يجرم او عبارة  
عن العيب ومعناه البيع الذي فيه فضل حال عن العرض من حيث المالية فتلك الزيادة الخالية



عن العوض حرام فكذا البيع الذي فيه زيادة مال مشروط في العقد وجب ان يكون حراما لما تلتها  
في الفضل الخالي حقيقة وهذه الزيادة ايضا غير موجودة عند العقد فلا يكون الراس موجودا عند العقد  
فلا يفسد ولكن لها شبهة بالمبيع من حيث ان القبض شبهها بالعقد لانه يفيد ملك اليد والتصرف  
كما ان اصل العقد يفيد ملك الذات فتتحقق شبهة المقابلة باعتبار القبض ولو لم يكن فيه شبهة المقابلة  
اصلا كما طبعه ولو كان مشروطا كان العقد فاسدا فقلنا بهما فقلنا بانه لا يفسد لانعدام المقابلة  
حقيقة وقلنا بالحدث وجوب التصديق اعتبارا بالشبهة المقابلة ويقسم الثمن على قيمة الاصل والزيادة  
يعتبر في الانقسام قيمة الاصل يوم العقد وقيمة الزيادة يوم القبض لان المعتبر في حق كل واحد منهما  
قيمه يوم دخل في ضمانه وصيرورته مقصودا بالتملك ودخل في ضمانه بالقبض والزيادة انما تصير  
مقصودة بالتملك ودخل في ضمانه بالقبض وحرف آخر ان المتولد من المبيع مبيع كالمتولد من الرهن ذهبن  
ومن المكاتب مكاتبه ومن المدبر مدبره ومن ام الولد في حكم ام الولد اذا عرفنا هذا قال محمد رجل اشترى  
ارضا فيها نخيل بكذا فخل فاشترى في يد البائع كرام مثل الثمن فان المشتري باخذ الارض والتخيل والنشر  
الحادث بكم التمر ولا يفسد العقد اما ياخذ الكل لانه اشترى الارض والتخيل فيملكهما بالعقد والثمن  
الحادث متولد من المبيع وبما ملكه فيكون مبيعا واما لا يفسد لانه ليس بام لا ذكرنا او اوكاه فهو ربا  
ثبت في العقد حكما لا شرطا وفضله فلا يوصف العقد بالفساد باعتبار خلاف ما اذا كان التمر  
موجود يوم العقد لانه ربا وهذا لانه دخل في العقد مقصودا بالشرط لا تبعا لانه لم يشترط لا يدخل في  
العقد فتحقق الربا فانه قبل وجب ان يفسد العقد هنا ايضا لانه الحادث بعد البيع قبل القبض كالموجود  
لدى العقد الا ترى انه لو اشترى عصير فتم قبل القبض يفسد العقد كما لو كان خمر الوكاه حرم لدى العقد  
والذي اذا اشترى عصير فتم قبل القبض يفسد العقد كما لو كان لدا العقد والعيب الحادث قبل القبض  
في اشياء الخمار للمشتري كالموجود لدى العقد والذي اذا تزوج ذمية على خمر عينا ثم اسلم او اسلم احدا  
يجب مهر المثل عند اتي حنيفة كما لو كانا مسلمين وقت العقد الا ترى ان ما عقد الناس في ابتداء الاسلام من عقود  
الربا قبل نزول اية التحريم فبعد نزول اية التحريم قبل القبض يحكم بالفساد كما لو كانت الآية نازلة وقت  
قبول انعقد العقد صحيحا لوجود شرائطه فلو فسد انما يفسد ككاه الربا ولا ربا هنا لانعدام الزيادة  
المشروطة الا ترى انه لو اشترى عبدا قيمته الف درهم بالف درهم فقبل خطا كاه للمشتري او اختار  
المبيع ويبيع القائل بالف درهم ولا يفسد البيع بهذه الزيادة لانعدام الزيادة المشروطة والا ترى ان  
لو كانت قيمة العبد الف درهم واختار المشتري اتباع الجاني بالفساد يفسد البيع واه صار ديننا  
بين وهذا مما يوجب فساد البيع لو كان موجودا الذي البيع لانه غير مشروط في البيع لانه بيع دين  
بين الا ترى ان الاباق المقارن يمنع جواز العقد والطارى لا يفسده وجنوه احد المتبايعين  
قبل القبض او موته لا يمنع بقاء العقد واقرانه يمنع الانقضاء فهذا ظاهره العارض بعد  
البيع قبل القبض لا يجعل كالموجود لدى العقد بخلاف العصير اذا تخمر قبل القبض  
لانه ثمة لا يفسد لكن ثبت للمشتري حق الفسخ لانه تعذر عليه قبضه لانه  
القبض يحكم البيع يفيد ملك التصرف والمشتري ممنوع عنه الا ترى انه لو تخلل قبل

قبل القبض كاه للمشتري ان ياخذه ويخله ف الذي اذا اشترى خمر اثم اسلم لاه ثمة لا يفسد  
العقد لكن تعذر القبض لما قلنا في العصير اذا تخمر ويخله فحدث العيب لاه العبرة في العيب  
لحالة القبض الا ترى ان العيب لو كان موجودا او وقت العقد ثم زال قبل القبض لا يتخير المشتري  
ويخله فاعقده الناس من عقود الربا قبل التحريم لاه ما عقده ربا حقيقة الا ان كاه مباحا فاذا  
اورد التحريم قبل القبض وجب الاسلام الرد لانه متى لم يرد واطلق لهم القبض كاه قبض الربا حقيقة  
وهو ما موثره الربا ولانه يفيد ملك التصرف فكاه في ذلك تنقسم عقود الربا ولما حرم اشنا عقد الربا  
حرم تنقسم اما هنا ما عقدا من العقد في الابتداء لم يكن ربا فلا يكون القبض تنقسم عقود الربا الا ترى ان المولى  
مع المكاتب اذا ابتاعها بدينه لا يجوز واه كاه المولى اجنبا عن اكتاب المكاتب لكن لما كاه  
هذا ربا حقيقة ولذا في اكتاب المكاتب ثمة الملك لا يجوز بخلاف مال الوكاه على الف موجد ثم صالحه  
على خمس مائة مجله جائز لانه ليس بربا حقيقة واه كاه فيه شبهة الربا حتى لا يجوز بين الحريم فان  
قبل ان لم يتمكن الربا باعتبار البيع يمكن باعتبار القبض كاه له شبهة بالعقد لانه يوكد ملك الرتبة  
ويفيد ملك التصرف قبل له نعم القبض لشبهه بالبيع لكن ليس يبيع من كل وجه ولو كاه بيها من كل وجه  
كانت الزيادة حراما ولو لم تكن كانت مباحة فقلنا بكنهية الزيادة على راس المال والتصدق بهما عملا  
بهما واذا جاز البيع واخذ الكل فيقسم الثمن عليهم باعتبار قيمته لان هذه زيادة متولدة من البيع  
فيكون مبيعا فاذا صار مقصودا بالقبض ياخذ فقط من الثمن فيقسم الثمن عليهما باعتبار القيمة كذلك  
هنا الان ثمة يتخير المشتري لاه الولادة عيب في الجارية مجردة في يد البائع يوجب الخيار حتى لو كانت ذمية  
فيقسم الثمن عليهما ولا خيار له لاه الولادة ليست بعيب فيها الا انه يعتبر في الانقسام الارض والتخيل يوم  
العقد وقيمة الثمن يوم القبض ثم كيف يقسم على قياس قول ابي يوسف الاخر على ما روى عنه يقسم اربعا  
ان كانت قيمته على السرى لانه يجعل الثمن تابعا للتخيل خاصة فيقسم الثمن على الارض والتخيل ولا نصفين  
لما كاه قيمتهما يوم البيع سوى ثم ما اصابا بالتخيل يقسم بينهما وبين التمر نصفين لما كاه قيمتهما سوى  
فكون حصته التمر الحادث ربع الكوا الذي هو ثمن وعلى قول حنيفة على ما روى عنه محمد وهو قول محمد واه  
يوسف الاول يقسم اثلاثا لانها يجعلها التمر بايعا للتخيل والارض جميعا وجه قول ابي يوسف الاخر  
ان التمر تخير به التخيل دونه الارض فتكون زيادة فيها فيقسم الثمن على قيمة الارض والتخيل او لا  
ثم خصته التخيل يقسم على قيمتهما وقيمة الثمن الحادث كما لو اشترى جارية فولدت احدهما  
قبل القبض ثم قبضهن فانه يقسم الثمن على قيمة الجارية ولدت ولدت يقسم على قيمتهما  
وقيمة ولدها يوم قبض المشتري الولد لهذا المعنى ان الولد انفصل عنها فتكون زيادة فيها خاصة وجه  
قولها ان التخيل في هذا البيع من غير ذكر ولو هلك قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن والبيع  
لا تبع له فتكون الثمار الحادثة زيادة على الاصل بمنزلة ما اشترى جارية فولدت  
نبتا قبل القبض ثم كبرت البت وولدت ولدا يجعل الولد الثاني زيادة في الجارية  
حتى يقسم الثمن على قيمتهما وقيمة الولد لانه البنت تابعة في العقد فلا يكون ولدها  
تبا لهما فهذا مثله والثمار في الصورة خرجها التخيل وفي المعنى زيادة في الارض لاه التخيل تشرب



بغيره من الارض لا ترى ان بقوة الارض من زاد الثمار جوده فعرفنا ان من حيث المعنى الاصل  
هو الارض للثمار والنخل جميعا فلهذا انقسم الثمن على قيمة الكل قسمه واحدة اذ ثبت هذا فعند  
ان يوسف لما كانت القسمة ارباعا كان بمقابلته الثمر الحادث ربع الكثر الثمن فيسلم له ربع الثمر الحادث  
لان ياراه عوض فيتصدق بثلاثة ارباعه لانه لا عوض ياراه وان يبيع حصل في ضماه البايع فيلزمه  
التصدق به وعندهما لما كانت القسمة اثلاثا كان بمقابلته الكثر الحادث ثلث الكثر الثمن فيصدق بثلاثي  
الحادث ولورد المشتري الارض على البايع بغير فعل قول ان يوسف لا يجب على البايع التصديق  
لان شرط طيب الزرع عند الزمان وان حصل في ضماه وعندهما الملك والضماه وقد انعدم الملك هنا  
قال محمد لو اشترى جارية فلم يقبضها حتى زوجها ثم مات عند البايع فالمشتري بالخيار ان شاء  
ترك البيع والمهر للبايع ويتصدق به لانه وان حصل في ضماه لكن على ملك الغير يتصرفه وان شاء اخذ المهر  
بحصته من الثمن ويتصدق بالفضل لانه مقدار الثمن يقابل عوضه مثل ما زاد عليه خلا عن العوض وحصل  
في ضماه الغير لو لم يقبض المشتري لكن البايع اكل الثمر الحادث يسقط عن المشتري حصته من الثمن  
وهو الربع عند ان يوسف والثلث عندها لانه صار مقصودا باستهلاك البايع كما يصير مقصودا بقبض  
المشتري فياخذ قسطا من الثمن وتعذر التضمن بالمثل لانه المبيع مضمون في البايع بالثمن فلا يكون  
مضمونا بالقيمة لان الشيء الواحد لا يكون مضمونا بمضمونين مختلفين وعند الشافعي يضمن مثله اصله  
البايع اذا قتل المبيع قبل القبض عندنا ينفسخ البيع ويسقط الثمن وعنده بخير المشتري فان اختار  
اصفا العقد يلزمه الثمن ويغرم البايع القيمة ولو قطع يد العبد عندنا يسقط نصف الثمن وياخذ  
بنصفه ان اختار وعنده لزم المشتري بالعقد قبل القبض والبايع في الجناية عليه كاجنبى اخر وباعتبار  
ايدى البايع ثبت له حق الجنبى وهذا لا يخرج من ان يكون مضمونا عليه بالقيمة اذ اجنى عليه كالمهره اذ اجنى  
عليه المرتضى وحجتنا في ذلك ان المبيع مضمون بالثمن على البايع وضماه الثمن مع ضماه القيمة لا يجتمعان  
وهذا لانه لو وجب بالجناية ضماه القيمة على البايع لزمه تسليمها بحكم العقد ولا يجوز العقد ولا يجوز  
ان يجب على البايع القيمة في ذمته على وجه يلزمه تسليمها بحكم العقد لانه حينئذ يكون مبيعا والقيمة  
لا يجوز ان يكون مبيعا في الذمة ولاه المبيع في ضماه ملك البايع حتى لو هلك كاه هلكه على ملكه فينزل  
ذلك منزلة المملوك حقيقة في المنع من وجوب الضماه عليه بالجناية كما لو كان في مجلس العقد  
او كاه البايع بالخيار فاذا لم يلزمه ضماه القيمة سقط عنه من الثمن حصته ما اتلف بجناية لاه  
ذلك صار مقصودا بالتناول فيقابل حصته من الثمن وقد فات القبض المستحق فيه باستهلاك البايع  
فينفسخ العقد فيه في ذلك القدر بخلاف الرهن لانه المضمون على المرتضى المالية دونه الرقبة والرقبة  
بالقتل ضماه الدم وان غير مضمون عليه ولهذا يملك على الرهن حتى يكون الكف على  
فلا يكون ايجاب الضماه بمقابلته ذات واحد وهذا لان وجوب القيمة على المرتضى ليس بحكم  
العقد بل بسبب الجناية التي انما يبقى عليه وان انفسخ الرهن بقضا الدين بخلاف  
جناية البايع لانه لو لزمه ضماه القيمة انما يلزمه بحكم البيع التي انما لا يبقى بعد تنسخ  
العقد بالرد ولا يجوز استحقاق القيمة في الذمة بحكم البيع لما ذكرنا ولو ذهبت يد العبد بافته

بافته سماويه ان شا المشتري اخذ جميع الثمن وان شا تركه عندنا لتغير المعقود عليه وعنده يجب على  
البايع نصف القيمة لانه المبيع في ضماه قبل التسليم فلا فرق ان يفوت جزء منه بفعله او بغير  
فعله كالمقصوب وكما لو اشترى عبد بن قلفا احدهما قبل القبض بفعل البايع او بغير فعله كما نفق الطرف  
من العبد وصفه لا ترى انه يدخل في البيع تبعا من غير ذكر ولا يجوز استثنائه من العقد واسم العبد  
لا يتغير بقواته وبقائه والبيع يلاقي العبد والتمتع يكون بمقالة الاصل وهو الوصف فاذا كاه الفات  
وصفا قلنا ان فات بغير صنع احد فقد فات تبعا لا مقصودا بالجس ونسخ العقد فيه فيقابل به  
بعض الثمن لا محالة وهذا لان الثمن مقابل بالمبيع وان حقه فاذا جسد المبدل سقط البدل كالمرة اذا زنت  
او قبلت ابن زوجها بخلاف العبد بن فكل واحد منهما يدخل في العقد مقصودا بوضوح ان الوصف لا يفرد بالعقد  
فلا يفرد بضماه العقد ايضا والثابت ببقاء البايع ضماه العقد فلا يظهر ذلك في الوصف اذا فات بغير  
صنعه بخلاف المقصوب فانه مضمون بالتناول والوصف تفرد بالتناول فتفرد ايضا بضماه التناول وكذا  
ان جنى البايع فسقط حصته من الثمن هنا باعتبار تناوله وحسبه اياه والوصف تفرد به وان  
قطع العبد يد نفسه فهو وما لو شلت سنان فعله بنفسه هدر فان قيل الثمن كيلي وهو من الربوي  
والربوي اذا قبل بالربوي من جنسه يعتبر فيه المثل لا القيمة كما لو اشترى جارية في غنمها طوق  
فضة فيه الف درهم وقيمة الجارية الف درهم بالف وخمسائة تكون الالف بمقابلة الطوق وخمسائة  
بمقابلة الجارية ولا يعتبر القيمة قيل له انما صرنا الجنس الى مثله صيانة للعقد من الربا والفساد  
لانه لو قبل بهما ظهر الفضل الخالي عن العوض فصرناه اليه نصحيحا للعقد وهنا العقد وقع صحيحا و  
الحاجة الى الانقسام ولما وقعت الحاجة الى تقويم الارض والنخل يقوم الكرا ايضا تبعا واه كاه لا  
قيمة لكن عند ملاقة الجنس وهذا لانه تعذر هنا صرف المثل الى المثل لانه تبقى الارض والنخل بلا ثمن  
فاما ان يفسد العقد كما كاه او يتغير حكم الاصل بالبيع وكذا لا يجوز فاعتبرنا القيمة صيانة  
عن لزوم المخطور والصيانة عن لزوم المخطور بمقابلة المثل بالمثل وتقفا في الحكم من حيث العلم  
وقد روى ابن سماعه عن محمد مسالة تشبه هذه المسالة من وجه وتختلفها عن وجه فقال رجل  
اشترى من رجل دجاجة بعشر بيضات فباعت عشر بيضات قبل القبض فالبعضات للمشتري  
لانها ملككم فبعد ذلك كاه الثمن عشر بيضات بعينها يطيب لك المشتري ولا يتصدق بشيء  
لانعدام الربا وشبهه لانه يصير عند القبض كانه اشترى ودجاجة وعشر بيضات بعشر بيضات  
بعينها وان جاز كما لو باع بيضة ببيضتين باعينها واه كاه الثمن عشر بيضات بغير عينها  
فانه يقسم قيمة البيض الثمن على قيمة الدجاجة والبيضات الحادثة ويتصدق بما زاد على حصته  
البيضات لانه الزيادة مثل ما ملك به الاصل والزيادة حصلت في ضماه الغير فلا يطيب له لاه  
البيضات اذ لم تعين فله ان يجعل هذه البيضات ثمننا فيؤدي الى ان يملك الاصل بزيادة  
تفرعت عنه ولان الربا يمكن فيه اذا كاه نسبه لان الجنس بانفراده يحرم محرمة النساء  
وفي مسالة التناي يمكن على كل حال لان الثمن كيلي فيؤدي الى الزيادة واه كاه معين هذا اذا  
اغترت النخل من واحدة واه كانت اثنتي عشرة موتى واكل البايع اخذ المشتري الارض والنخل نصف



الشم لان الغيم لما استوت فحصة ماتناول البايع من الثمار نصف الثمن لمساواة قيمة الثمرتين قيمة الارض  
والنخل وعند ابي يوسف ياخذها بثلاثي الثمن لان نصف الثمن بمقابلة الارض والنصف الذي بمقابلة  
النفس اثله ثالثة يسقط عن المشتري بتناول البايع الثمار مرتين وثلاث النصف حصه النخل  
تقرر على المشتري مع حصه الارض فياخذها بثلاثي الثمن وان كانت اثمرت ثلاث مرات واكثر احد  
الارض والنخل بخمس الثمن وسقط عنه ثلاثة اخماس الثمن حصه الثمن ثلاث مرات وعند ابي يوسف  
ياخذها بخمسة اثمان الثمن نصف الثمن حصه الارض وربع النصف الاخر حصه النخل ويسقط  
ثلاثة اثمان الثمن وان اثمرت اربع مرات ياخذها بثلاثي الثمن يقسم على سنة اسهم حصه الارض  
والنخل سهماه وعند ياخذها بثلاثة اخماس الثمن نصف الثمن حصه الارض وخمس النصف  
الاخر حصه النخل فذلك ستة اجزا من عشرة من جميع الثمن وان اثمرت خمس مرات ياخذها  
بسبع الثمن لان القسمة على الاسباع عندها فتسقط حصه الثمار وهو خمسة اسباع الثمن واخذ  
الارض والنخل بسبعي الثمن وعند ياخذها بسبعة اجزا من اثني عشر جزءا من الثمن حصه الارض  
نصف الثمن وحصه النخل سدس النصف الباقي والمشتري في جميع ذلك الخيار ان شا اخذ  
الارض والنخل وان شا فشيء البيع فيهما وهذا قول ابي يوسف ومحمد اما عند ابي حنيفة  
لا خيار له قال شمس الائمة السرخسي واما نص على الخلاف في الولد الحادث قبل القبض اذا اتلفه  
البايع ولا فرق بين الولد في الشاه وبين الثمار لهما ان الزيادة الحادث قبل القبض لما صارت  
مقصودة تتناول البايع وكان لها حصه من الثمن التحقت بالموجود عند العقد ولو كانت موجودة  
فالتلفها البايع يثبت الخيار للمشتري فيما بقي لتفرق الصفة عليه قبل التمام فذلك هنا وابي  
حنيفة يقول المشتري عند العقد رضى ياخذ الارض والنخل بجميع الثمن فهو ياخذها ببعض الثمن  
وثبوت الخيار لتكن الخلل في رضى المشتري فاذا علمنا تمام الرضى منه هنا فلا معنى لاثبات الخيار  
لم يوضح ان هذه الزيادة لو هلك من غير صنع البايع اخذ المشتري الارض والنخل بجميع الثمن  
ولا خيار له فلا ياخذ ببعض الثمن عندنا ولا البايع كان اولى بخلاف الموجود عند العقد  
لا يهلك الحادث بعده ولو لم ياكله البايع ولم ياخذ المشتري لكن اراد المشتري ان يقضي  
الثمن من الكرخ الحادث قبل ان يقبضه ليس له ذلك وان قضه كان باطلا ولو اطله البايع  
بعد ذلك فمضى ما ذكرنا قبل القضا لا المشتري لو باع الثمن من البايع قبل القبض او  
من غيره لا يجوز لانه بيع المبيع قبل القبض فان الثمن لانه متولد من المبيع وبيع المبيع  
قبل القبض باطل وما لا يجوز بيعه لا يجوز القضا به لان القضا يقع بطريق المقام  
فيكون مباداة كالمبيع مثاله ما ذكر في البيوع رجل اقرض رجلا كرخ خطم ثم اسلم المتقرض  
الى المقرض في كرخ خطه على صفة كرخ القرض الى اجل معلوم ثم حل الاجل لا يصير  
السليم قضا صا بالقرض يتقاصا او لم يتقاصا لان دين السلم يصير قضا عن دين القرض  
لانه اخر الدينين وبيع السلم فيه قبل القبض من المسلم اليه ومن غيره لا يجوز فلذا القضا  
به فانه قبل هلا جعل البايع وكيله عن المشتري اولا في القبض منه ثم يجعل بقضا نفسه

لنفسه كما لو وهب الدين من غير من عليه وسلطه على القبض يجوز ويجعل الموهوب له نائبا عن الو  
الواهب في القبض ثم يصير قاضيا لنفسه وكما لو امر رجلا ان يطعم عنه من ظهاره فاطعم جان  
ويصير العقد نائبا عنه في القبض اولا ثم يصير قاضيا لنفسه قبله لا يملك لان القبض شبهها  
بالعقد والواحد في باب البيع لا يصلح عاقدا من الجانبين لانه يورث الى التضاد فانه يصير  
مملكا ومملكا للعين في وقت واحد فكذلك فيما له شبه به لانه يصير مملكا ومملكا للنصف في  
وقت واحد بخلاف الهبة لان الواحد يصلح مملكا ومملكا للعين فانه لو امر ان يهب هذا  
لنفسه جاز وهذا لان الملك في الهبة لا يثبت بنفس الهبة والقبض يرد على ملك الواهب ولا  
لا محالة فلا يكون الواحد مملكا ومملكا في حالة واحدة ولا البايع بقبض المبيع يرى نفسه  
عن الضمان فكان عاملا لنفسه في القبض فلا يصلح وكيله عنه ولو قبض المشتري الكل ثم قضه  
البايع الكرخ الحادث من الكرخ جاز لانه بالقبض التحق بسا نزل ملكه ولو باع منه او من غيره جاز  
فذلك اذا قضه ويتصدق المشتري بفضل الذي قبض على حصته من الكرخ لانه لزمه التصديق  
من هذا التمر القبوض ما زاد على حصته من الثمن وقد قضى بذلك دينا وجب عليه فضا رسته ملكا  
ما لزمه للتصدق به على الفقراء فضا رضا منا كمن ندر ان يتصدق بماله على المساكين ثم قضه بذلك  
المال دينا عليه فانه يلزمه التصديق بمثل ذلك هذا رجل اشترى ارضا فيها نخيل باصلها وعليها  
تمر لا يدخل التمر في البيع الا بالشرط كما لو اشترى ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع الا بالذكر والقياس  
في عمر الشجر ان يدخل في البيع من غير ذكر لانه متصل بالشجر وجزء منه خلقه والمركب يدخل هو الشجر  
فالذي هو متصل به وجزء منه اولى وجه الاستحسان قوله صلى الله عليه وسلم من باع نخلا من ثمرته للبايع  
الا ان يشترط المبتاع ولايته للفصل وهو المقصود منه ويبقى بعد الفصل زمانا فكان اصلا من هذا  
الوجه فيعتبر فيه العاقبة فلا يدخل الا بالذكر فاذا شرط حق دخل فلم يقبض المشتري حتى جذا البايع  
التمر وذلك ينقض التمر والنخل وان شا المشتري اخذ ذلك ويبطل عنه حصته النقصان وان  
شا ترك لانه البايع اتلف بعض المبيع وعيب البايع ولو حصل ذلك بفصل غير اوبة فمساو  
يخير فنهنا اولى فمضى اخذ طرعه عن حصته النقصان من الثمن لانه البايع منه من المشتري  
بعض المبيع فيمنع منه بعض الثمن وان لم ينقصها ذلك باع الثمر وان اخذ جبر على قبضها  
ولا خيار له لانه لم يتغير المبيع فلا يتخير المشتري وان قبض المشتري ثم وجد بالتمر  
او بالنخل عيبا فلم ان يرد المعيب خاصة لانه العقد وان وجد جملة الا ان وقت القبض  
التمر منفصل عن النخل فانما دخل في ضمانه بالقبض وقد قبضها متفرقا فكانا بمنزلة شيئين عند تمام العقد  
فكان له ان يرد احدهما وهذا لانه رد نقض القبض فيعتبر حالة القبض ولو لم يجد البايع حتى قبض المشتري  
النخل والتمر ثم جده ثم وجد باحدهما عيبا لم ان يردهما وليس له ان يرد المعيب خاصة ان لم يجز بالجد  
ذعيب لانها قبضها جملة لانه الثمر ادم على النخل مع النخل كشي واحد لانه مركب من خلقه ومن اشترى شيئا  
واحدا فوجد به عيبا ليس له ان يرد البعض بل اذا جذا البايع لانه قبض متفرقا وهذا الجذا لانه اشترى خاتما وقيس  
بقبضه ثم نزع القضي وهو لا يضر احدهما ثم وجد باحدهما عيبا لم ان يرد المعيب من الثمن لان اتصال



القبض بالخاتم عارض فاذا زال صار كاه لم يكن بخلاف النمر لانه انصال اصلي ولاه في الخاتم الصفقة و  
وقعت متفرقة فان البيع في الخاتم وقع مرافا فيشترط قبض بدله في المجلس وفي الفصل ليس بصرف واه كاه  
لخذاذ من المشتري يضربا حدهما وينقصه ثم وجد باحدهما عيبا لا يقدر على الرد بالعيب ويرجع بنقص  
العيب الا ان يشا البائع اخذها مع النقصان لاه المبيع تعيب في يد المشتري بفعله ولو تعيب باقة سواء  
لا يستطيع الرد لفوات شرطه فهذا الحق ولكن يرجع بنقصه العيب لانه لو عذر الرد بفعل الاجنبي كاه  
له الرجوع بنقصه العيب لاه المبيع قائم في ملك المشتري واه كاه الرد بفعل الاجنبي كاه له الرجوع  
بنقصه العيب لاه المبيع قائم في ملك المشتري واه كاه الاجنبي يضمن قدر النقصان فاذا تعذر  
بفعل المشتري وهو لا يضمن النقصان كاه او لو ان شا البائع ان ياخذها كذلك لاه تعذر الرد  
كاه لحق البائع فاذا ارضى زال التعذر ولا يقدر على الرجوع بنقصه العيب فاه اكل البائع الثمر  
ثم اغترت بعد ذلك مرارا فاصلا فيخرج هذه المسألة ان قيمة الثمر الموجود اذا كان مثل فئمة  
التخيل ومثل قيمة الارض يكون ثلث الثمن بمقابلة الثمن فيسقط عن المشتري باكل البائع الثمار  
الموجودة ثلث الثمن لاه الثمر الحادث بعد ذلك ليست بزيادة في الثمار الموجودة وهي مقصودة  
لا تدخل في العقد الا بالذكر فتقسم القيمة والا على قيمة التخيل وعلى قيمة الثمار الموجودة وقد  
استوت القيم فتقسم اثنان وتسقط عن المشتري ثمنه واما ثلثا الثمن فهو حصته الارض والتخيل  
بمنزلة جميع الثمن في المسألة الاولى في حكم الانقسام على قيمتهما وقيمة ما اكل البائع من  
الثمار والحادثه على ما خرجنا ولو اشترى شاة على ظهرها صوف فحجز البائع او المشتري فهو بمنزلة  
التخيل والثمر في جميع ما ذكرنا لاه الصوف على الشاة مال ظاهر معلوم وقت الشراء على التخيل  
فكانا سواء الان بينهما فراق من وجه وهو ان الثمر لا يدخل تحت العقد بالشرط والصوف تدخل تحت  
بيع الشاة من غير شرط واه كاه كل واحد منهما ما لا يظهر اجمالا والبيع خلقه لاه الثمر هو المقصود  
عادة دوه الشجرة لاه الاشجار تنسك للثمار فلم يكن تابعا للشجرة الاطلاق بل يكون اصلا عرضا  
تابعا قايما فانه لا يدخل تحت البيع الا بالشرط وقد جال الحديث ايضا على ما ذكرنا والصوف لا  
يكون هو المقصود من الشاة فكان تابعا للشاة من كل وجه فجاز ان يدخل تحت البيع وهذا لان  
جهة الاصل ان راحته في الثمر ولهذا يجوز بيعه مقصودا وجهه الوصفه راحة في الصوف حتى لا يجوز  
بيعه مقصودا ولو اشترى شاة حاملا فولدت ولم ينقصها الولادة فقبضها المشتري ثم وجد  
باحدهما عيبا رده بخصته لانه قبضها متفرقا فاه قبل الزيادة المنفصلة تمنع الرد بالعيب قبل ان ينع  
اذا كانت حادثه بعد القبض لانه لا حصه لها من الثمن فاذا رد الام تبقى الزيادة بلا ثمن اما الزيادة  
الحادثه قبل القبض لها حصه من الثمن فاذا رد الام تبقى الزيادة بلا ثمن اما الزيادة الحادثه  
قبل القبض لها حصه من الثمن فاذا رد الام تبقى الزيادة بما يخصها من الثمن فيجوز وان ولدت في  
يد المشتري ثم وجد بالشاة عيبا رجع بالنقصان ولم ترد لاه الزيادة الحادثه بعد القبض تمنع الرد  
بالعيب متى تعذر الرد يرجع بنقصه العيب لاه تعذر الرد كاه لحق الشرع فلا يزول برضى البائع  
وكذلك اللبى في الضع يريد به اذا اشترى شاة في ضرعها لم يخلب البائع او المشتري ليهما كاه اللبى

البن بمنزلة الولد فرف بين الولد واللبى وبين النمر والصوف فاه النمر والصوف اذا كانا موجودين وقت  
البيع ثم جرى المشتري ثم وجد باحدهما عيبا كاه لان برهما على البائع والفرقان النمر والصوف كانت  
مالا موجودا ظاهرا وقت البيع لم يحدث عن المبيع لاسم ولا المالة فكما نبيع في بطريق الاصل  
او بزيادة حادثه قبل القبض اما الولد واللبى لم يكن ما لا ظاهرا وقت البيع والتسليم الا ترى انه  
ليس بمبيع ولا مقدور التسليم ولا يعرف كونه الولد واللبى موجودا وقت البيع الا بالانتفاع  
وانه محتمل وانما يظهر وصفا للمالة على الاطلاق بالولادة والحب والاسم ايضا يثبت للولد بالولادة  
فان قيل الولادة لا تسمى شاة وبعد الولادة تسمى فيصيرها الا حادثا عند المشتري متولدة من المبيع  
والزيادة المتولدة من المبيع بعد القبض يمنع الرد بالعيب الا ترى ان الولد واللبى لا يكونان  
مضمنين على الغاصب بخلاف الصوف والنمر وان كانت التخله اعثرت وخرج الصوف بعد  
وقوع البيع كاه بمنزلة اللبى والولد يريد به اذا اغترت وخرج الصوف بعد وقوع البيع كاه بمنزلة اللبى  
والولد لاه هذه زيادة حدثت بعد القبض فكاه كاللبى والولد بل واللبى والولد كانا موجودين  
وقت البيع واه لم يكن المالة والاسم موجوده وهنا المالة والاصل حدثت بعد القبض فلما حصل ان الزيادة  
نوعاه منفصلة ومنفصلة والمتصلة نوعاه غير متولدة من العين كالقبض في الثوب والخن والعسل  
في السريق وهي تمنع الرد بالعيب بالاتفاق والمراعاة حق المشتري في ماله الزيادة المتصلة التي هي  
متولدة من الاصل كالسمن واجلح البياض وبنات السن لا يمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية لانه لا  
معتبر بها في عقود المعاوضات الا ترى انها اذا حدثت قبل القبض لا يغير حكم انقسام الثمر يسبها  
وقبل على قول ابي حنيفة وابي يوسف هذه الزيادة تمنع الرد بالعيب وعند محمد لا تمنع كما ذكرنا في  
التباعد في الزكاة والكراع واما الزيادة المنفصلة فهو نوعاه ايضا غير متولدة من الاصل كالكسب  
والغلة فلا يمنع الرد بالعيب وكما تسلم للمشتري به ورد الاثر عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله الخراج  
بالضمان ثم الكسب والغلة بدل المنفعة وسلامة المنفعة للمشتري لا تمنع رد الاصل بالعيب بجميع  
الثلث فكذا سلامة بدل المنفعة واما الزيادة المنفصلة هي متولدة من الاصل كاللبى والثمار والولد  
والعقد اذا وطئت التجارية بالشبهة او المهر والارض اذا جنى عليها بعد ما قبضها المشتري يمنع رد الاصل  
بالعيب عندنا وعند الشافعي لا يمنع لكن يرد الاصل بجميع الثمن وتسلم الزيادة لرضى البائع بالرد او لم  
يرض لاه هذه زيادة تملك بسبب ملك الاصل فلا يمنع رد الاصل بالعيب كالكسب والغلة وتأخير انه  
لا يقابل هذه الزيادة شيء من الثمر لانها لم تكن موجودة لا عند العقد ولا عند القبض فكاه جميع الثمن بمقابلة  
الاصل الا ترى ان هذه الزيادة اذا هلك من غير صنع احد كاه لاه يرد الاصل بالعيب بجميع الثمن  
فذلك اذا كانت قائمة في يد المشتري واستهلكها المشتري وغيره والدليل على الزيادة الحادثه قبل القبض  
وبتبقى ان هذه الزيادة غير مبعية لاه المبيع ما يقابل الثمن فلو صارت هذه الزيادة مبعية لقا بلها شيء من  
الثمن كما قلتم في الحادثه قبل القبض اذا قبضها المشتري مع الاصل والدليل عليه انه لا يرد هذه الزيادة ان  
وجد بها عيبا ولو صارت مبعية لثبت فيها حكم الرد بالعيب ويجوز فنسب الملك في الاصل مع بقا الزيادة ساله  
للملك كالموهبة اذا ازدادت زيادة منفصلة ثم رجع الواهب فيها تبقى الزيادة سالمة للموهوب له ولانه



وجد سبب الرد ولا مانع من الرد فيرد لانه لو امتنع لا امتنع لاجل الولد لا امتنع  
من حيث انه مبيع وان لم يمسح لانه لا يمسح ما اضيف اليه البيع ولم يوجد الاضافة اليه لكونه معدوما  
وبناءه المبيع ما ذكرنا لانه المبيع ما ثبت في حكم البيع والحكم انما ثبت في محل وجدت العلة فيه  
لان زمة بين العلة والمحل فوجود البيع في المحل ليس الاضافة اليه من قبل الا قوله كالأطلاق وعنه  
ولانه لو كان مبيعا لا يفتقر في الحكم بين الهلاك والاستهلاك ولانه لو كان مبيعا كان مبيعا أصلا  
او تبعا والاول باطل لانه لو كان أصلا لردّها وأوردّها بجميع الثمن والثاني باطل لانه لو كان مبيعا تبعا  
لا يفسخ البيع فيه تبعا لانفساخه في الام كالحادث قبل القبض والزيادة المتصلة وحينئذ في ذلك ان  
ملك المشتري في هذه الزيادة ملك مبيع فلورد الاصل بجميع الثمن لتثبت الزيادة مبيعا بلا ثمن  
وانه ربا وبما انه لا سبب لملك الزيادة سوى التولد من الاصل وانما يسري اليها الملك الثابت في الاصل  
وملك في الاصل ملك مبيع لانه هذا الملك ثبت له بالشر وما ثبت يبقى من غير دليل منفي حتى يفوت الدليل  
المزاد عليه باعتراف قيام ذلك الملك بملكه التصرف في العقد بالاقالة وهذا الملك اثر المبيع فكل  
محل ظهر فيه هذا الاثر صح وصفه بالوصف الماخوذ من السبب كالمقتول من ظهر فيه اثر الضرب لان  
البيع لا يعمل المحل حقيقة لانه قول والا قول لا يعمل الاعيان لكن اثره الشرعي يظهر في المحل فاذا ظهر الاثر  
في المحل يكون مبيعا سواء اضيف اليه البيع او لم يضاف لانه في المحل الذي اضيف اليه اصلا يكون اصلا  
وفيما لم يضاف اليه يكون تبعا كالأطراف واذا ثبت ان ملكه في الاصل ملك مبيع بذلك الملك يسري  
الي الزيادة لان المتولد من غير شيء يكون بصفته كولد المكاتب من غير السيد ولدام الولد وبه فارق  
الكسب والغلة لانه ملك بسبب متداوما يسري اليه ملك الاصل الا ترى ان كسب المكاتب لا يثبت فيه حكم  
الكاتب والغاصب اذا اجر المصنوع كان الاجرة والمخبر في الزيادة المتولدة متولدة من أصل هو مبيع  
او بدل عن جزء وهو مبيع والكسب والغلة بدل المنافع ليست اجرا لاصلا انما هي شئ يحدث منه فاذا  
ثبت ان هذه الزيادة في حكم المبيع قلنا ليس بمقابلتها شئ من الثمن لانها تباع محض الثمن بمقابلة  
الاصل ووه البيع كطرف المبيع الا ان يصير مقصودا بالتناول فكذلك الزيادة قبل القبض وبقبضها مع  
الاصل صارت مقصودة بالتناول فيقابلها شئ من الثمن ومن ضرورة ذلك استحقاق  
صفة السلامة فيها فكان له ان يردّها وقبل القبض لما لم يقابلها شئ لا يردّها مقصودا ولكن  
يردّها تبعا لعدم صيرورتها مقصودة اقضى ما في ابواب انهما لم يضر مبيعة لانعدام القبض لكن  
انفسخ فيها ضرورة انه يودي الى الفسخ لا محالة فلا يفيد الابقاء لانه يفرض ان يصير له حصّة من الثمن  
يودد القبض عليها وهذه الحصّة من ثمن الامام وقد انفسخ في كل ثمنها فيقتضي ذلك الانفساخ  
في الولد عند القبض لان انفساخ العقد في احد البديلين يقتضي الانفساخ في البديل الاخر قلنا  
بالفسخ ابتداء فصر المسافة اما الحادث بعد القبض ليس بهضم فيه ان يصير له حصّة من الثمن  
فلا ضرورة الى فسخ العقد فيه ضرورة سقوط الثمن فيبقى مبيعا بلا ثمن ولانه الحادث بعد القبض لم  
نصر مقصودة بالتناول والقبض بحكم العقد فلا يقابلها الثمن فلا يردّها ولا يرد الام دونها بجميع  
الثمن لانها تبقى مبيعة سالمة للمشتري بغير عوض وان ربا ولهذا لا يملك ردّها وان رضى البائع لا تعدر

نعد الرد لحق الشرع ولم يرد ارجع بالنقصان فان باعها بعد العلم بالعيب لانه الرد كان محتسنا ولا  
يقال قبل رد الاصل الزيادة تسلم للمشتري تبعا بلا ثمن فكذا بعد لانه كونه الثمن بمقابلة الاصل قبل الرد  
يعني عن اعتبار الثمن بمقابلة البيع اما بعد رد الاصل انفسخ البيع فيه فلا يبقى الزيادة تبعا فصار  
مقصودة لا يقابلها ثمن ولهذا يرد الاصل بعد هلاك الزيادة لانه المانع زيادة تبقى للمشتري مبيعا  
بلا ثمن وقد انعدم ذلك بالهلاك لان الهالك كما لا يصح ابتداء العقد على لا يصح تغيير العقد بالنسبة  
اليه فلا يصير أصلا بخلاف ما اذا استمر ملكها اجنبيا لانه سلامة البدل كسلامة الاصل وانه كان المشتري  
هو الذي استهلكه فلا بد حاسب لها باستهلاكها اولاً لانه استفاد البراءة عن الضمان بملكها واذ لم ينع  
عوض سلم بخلاف الوهوية لانه بعد الرجوع في الاصل الزيادة تبقى للموئوب له بغير عوض والاصل كان  
سالما لم يوهبها بغير عوض ولم يكن ذلك ربا فكذا الزيادة وهذا الاثر بانما يجري في المعاملات  
دونه التبرعات قوله لا مانع من الرد لاسلم وبما ذكرنا من ربا قوله المبيع ما اضيف اليه البيع بل المبيع  
ما ثبت فيه حكم البيع وما ذكرنا من الاحتصاص بالاقالة غير صحيح لانه الاسباب الشرعية امارات على  
احكامها ويجوز ان يكون اللفظ المضاف في محل اماراة لتبوت الحكم في محل اخر ونقول المبيع اصلا  
ما اضيف اليه البيع اما تبعا فله واما ما ذكرنا من التقسيم فنقول هو مبيع بعبارة لكن انفصل فلا يرد  
تبعا لانعدام التبعية في الحال جل اشترى جارية تساوى الف درهم ففقدتهم ففقدت جارية قبل  
القبض فالمشتري باختيار ان شاء امتنع البيع واخذ الجارية ويتبع الجاني بالارث وانه شاء ترك  
ويتبع البائع الجاني بالارث اما الاختيار فلا للبيع يجب في يد البائع واذا اختار الاخذ باخذ جميع الثمن  
لانه البدقات الى خلف ولو فات لا الى خلف بان سقطت باقة سماوية واختار اخذها بجميع الثمن ففقد  
اولى واذا ادى الثمن واخذها يرجع على الجاني بالارث حاله لانه الجاني على الرقيق فيما دونه النفس بملك  
فيها مسئلة الاموال المحضة على ما عرف فلورثى الارث على الجاني باه مات مفلسا توى من مال المشتري  
عند ان يورث واختياره اتباع الجاني بمنزلة القبض لانه قبضه وغضب منه الجاني فلا يرجع المشتري  
على البائع بشئ وهذا قول ابي حنيفة روى عنه الحسن بن زياد رحمه الله وقال محمد رحمه الله اختار  
ليس بقبض ويتوى الارث على البائع ويرجع المشتري على البائع بنصف الثمن وهو قول  
ابن يوسف الاول ولم يذكر محمد في الجامع قول ابن يوسف الاول وانما ذكره في الضرف  
من المبسوط فيمن اشترى قلب ففقدته بدينا وفقد الدنيا ولم يقبض القلب حتى جاء انسا  
واخرقه في المجلس فالمشتري الجاني لتغير المعقود عليه فان اختار امضا العقد وابتاع  
المحرقة بقلب من الذهب فاه قبضه قبل ان يفارق المشتري البائع جاز لانه قبض  
بدل القلب في المجلس كقبض عينه ويتصدق بالفضل على الدينار لانه لا يرجع حصل  
لا على ضمانه وان يفسد قبل ان يقبض القيمة بطل الصرف وعلى البائع رد الدينار و  
روايت المحرق بقلب في قول محمد وهو قول ابن يوسف الاول رحمه الله  
ثم رجع وقال لا يبطل الصرف بافراقها بعد اختيار المشتري بضمين المحرق قبل  
القبض منه وقول ابن حنيفة كقول ابن يوسف الاخر وعلى هذا الخلاف



اذ كان البيع عبدا او جارية فقتله اجنبى خطا حتى وجبت قيمته على قاتله واختر المشتري  
امضا البيع واتباع العاقلة بالقيمة او القاتل ان لم يكن له عاقلة وتوى ما عليه عندا بن يوسف  
الاخر يتوى من مال المشتري واختياره اتباع القاتل بمنزلة القبض وعند محمد وهو قول ابي  
يوسف الاول يتوى من مال البائع فيبطل البيع وعلى هذا الخلاف اذا اسلم عبدا في كرجنطه ما  
فاستهلك رجل راس المال قبل التسليم واختر المسلم اليه تضمين المستهلك ثم فارق رب المسلم  
قبل القبض بطل السلم في قول محمد ولم يبطل في قول ابي يوسف لمحمد ان المشتري لم يقبض  
الارض ولا قبض وكيله وقبض المشتري المبيع انما ثبت باحد هذين الامرين ولم يوجد ولا ن فائدة  
الاختبار قيام الارش مقام المبيع لا غير فكله حكم المبيع فقد رما وصل من المبيع او بدله الى  
المشتري دخل في ضمانه وخرج من ضمانه البائع وقد رما لم يصل فزوى ضمانه البائع الا ترى ان  
المشتري لو صرح وقال ابرأك عن ضمان المبيع لا يبرأ فاذا لم يبرأ بصرح الابرا فلاه الا يبرأ  
باختيار التضمين كاه اولى وهذا لا يقبض بدل الصنف لا يكون الا بصرح يصل اليه وكذلك قبض  
المبيع اذا كان عبدا وباختيار التضمين لا يصل الى يده شي فلا يصير قابضا لان عبى القلب والمبيع  
لم يقبض وقيمته دين في ذمة المثلث ولا يتصور ان يكون قابضا لما في ذمة غيره وليس في اختيار  
اكثر من ان تتوجه المطالبة على المثلث وهذه المطالبة نظير المطالبة التي تتوجه بالعقد على من  
عامله فكما لا يصير قابضا هناك تتوجه المطالبة فكذلك هنا وصار هذا كما لو احوال مبدل  
الصرف على انساه في المجلس فقبل الحوالة لا يصير به قابضا وان توجهت له المطالبة على  
المحال عليه وتحول بدل الصنف الى ذمة وروى ابن سماعه عن محمد مسالة تخالف قوله في  
هذه المسالة قال لو كان الجاني عبدا واختار مولاه الدفع فمات القاطع قبل القبض ان  
المشتري بالخيار اه شا اخذ بجميع الثمن وان شا تركه لم يقل تسقط حصته من الثمن  
ففي هذه المسالة على قياس تلك المسالة ينبغي ان لا يسقط شيء من الثمن ولكن هو بالخيار  
اه شا اخذ بجميع الثمن وان شا تركه فيجوز ان يقول في المسالة روايتاه ويجوز ان  
يقال انما افرقا لاختلاف الوضع وجه تلك الرواية ان العبد قام مقام اليد والارض  
ايضا قام مقام اليد فلزم هبت اليد عند البائع بغير فعل لا يسقط عن المشتري شيء  
من الثمن فكذلك الارش الذي قام مقامه وجه هذه الرواية ان الارش صار مباحا من الشخص  
وصار بمنزلة شئيين مختلفين ولو اشترى شيئين فزلك احدهما قبل القبض تسقط  
حصته من الثمن ومن فرق قال في تلك المامات العبد فانت حصته اليد على كل حال بحيث  
لا يتصور وصوله اليه فصار كقوات اليد وهذا بالتوى لا يسقط على كل حال لانه قدر على مال  
الجاني فياخذ ذلك او تبرع عنه انساه لانه ذلك دين عليه فصار كاه البائع عجز عن تسليم  
بعض المعقود عليه فذلك تسقط حصته من الثمن لا بن يوسف ان المشتري بعد الجناية يجزى بيع امضا  
البيع واتباع الجاني ويبيى نقض البيع واتباع البائع بالثمن اه كان نقذه ثم اجمعنا على انه لو اختار  
نقض البيع واتباع البائع بالثمن يرى الجاني عن حق المشتري براءة بانه بحيث لا

لا يعود حق المشتري عليه ابد اسلم له الثمن من جهة البائع اولا فكذلك اذا اختار امضا العقد واتباع الجاني بالارش  
وجبان ببراء البائع عن ضمانه التسليم براءة بانه لا يعود اليه ابد اسلم له او توى وصار هذا كالفاسد مع  
غاصب الفاسد اذا اختار المالك تضمين احدهما وقبضه الفاسد له بالضمان يرى الاخر براءة بانه بحيث لا يعود  
اليه حق المالك سلم له او توى كذلك هنا وبراءة البائع عن ضمانه التسليم براءة بانه بحيث لا يعود اليه  
حق المشتري ابد لا يكون الا بقبض المشتري فصار اتباع المشتري الجاني قبضا للارش  
من حيث الحكم فصار كانه قبض ثم توى هذا معنى ما قال في الكتاب واتباعه الجاني بمنزلة  
القبض وقوله فائدة الاختيار قيام الارش مقام المبيع قلنا فائدة هذا وان يصير راضيا باستيلاء  
على المبيع لانه كل متلف قابض للمثلث حقيقة بقضية الاستيلاء الرافع عليه قبل الهلاك فصار  
هذا بمنزلة قبضه حقيقة ولو قبضه حقيقة واقعة واختار المشتري اتباعه ثم توى الارش عليه  
كان التوى على المشتري لرضاه بقبضه بدلالة الرضا بالاتباع فصار راضيا بقبضه ملزما  
اراه الضمان بالتلاف ولو كان امره بالقبض في الاستدراك اه يتم عقدا الصنف بقبضه ويدخل  
المبيع في ضمانه فكذلك اذا رضى بقبضه في الانتها بخلاف الحوالة فالمحال عليه هناك  
لم يقبض شيئا حتى يجعل قبضه كقبض الطالب والاشكال على هذا ان على المشتري ان  
يتصدق بالفضل ولو كان الطريق هذا لم يلزمه التصديق لان وجوب الضمان بالتلاف  
بعد القبض فيكون رجاء على ضمانه كفى ابو يوسف يقول انما يصير قبضه له باختياره تضمينه وذلك  
بعد التلاف وبعد ما وجب التصديق بالفضل فلا يظهر في ابطال حق الفقرا مع ان باب  
التصدق مبنى على الاحياط وهذا شى بقدر اعتباره لان تمام قبضه فيظهر في حقه لا في حق  
الفقرا ولان قيمة المبيع صارت دينا على المثلث ولا يتصور ان يكون قيمة المبيع دينا  
للمشتري على الاجنبى الا بعد القبض فلا بد من ادراج القبض في هذا الاختيار بقرره  
انه لا يمكن ان يجعل ذمة المثلث قائمة مقام ذمة البائع في ايجاب ضمانه المبيع فيها فان  
قيمة المبيع لا تجب على البائع قبل القبض الا ترى انه لو انكف لا يلزمه قيمته على ما ذكرنا ففرقنا  
انه وجب للمشتري ابتداء في ذمة المثلث ولا يكون ذلك الا بعد القبض بخلاف الحوالة  
بزمه المحال عليه هناك تقوم مقام ذمة المحيل فيما كان ثابتا فيه من بدل الصنف فلو لم  
يتوال الارش على الجاني وقبضه وهو درهم تصدق بنصفها وهو خمسة وسلم له النصف لان  
اليدين من الادى فصفه وقيمتها الف درهم فكاه الواجب بالقطع الفا ونصفها وهو خمسة  
راس ماله فيطيب ماله وخمس ماله ربح ماله بضمن لانه حصل له بغير بدل وهو بمنزلة ما لو  
اشترى عبدا بالف وقيمته الفا فقتله رجل في يد البائع واختار المشتري امضا البيع  
ورجع على القاتل بالف درهم فانه يسلم له الف ويتصدق بالف وعند الشافعي رضي الله عنه لا يتصدق  
بشيء وكذا الثمن في مسالة اول الباب عنده لا يلزمه التصديق لان حكم الرضا عنه انما ثبت باعتبار  
الشرط في العقد فاذا لم يكن مشروطا في العقد لا يمكن باعتبار الرضا والمشتري انما يعطى الثمن  
بمقابلة العبد لا بمقابلة القيمة وانما يستوفى القيمة باعتبار انه بملكه فهو



كما لو قتل بعد قبضه كذا نقول هذا راجح حصل في ضماؤه غير وقد نفى النبي صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم يقبض ولا العقبض شيئا بالعقد على ما ذكرنا وان اختار المشتري فنيق العقد فان البائع يتبع الجاني بنصف القيمة ايضا لان العقد انفسخ برب المشتري من الاصل فبقى جنابة القاطع على ملك البائع فيرجع عليه بنصف القيمة ويتصدق ايضا بما زاد من نصف القيمة على نصف الثمن لان الجنابة حصلت لاعلى ملك البائع واه كاه باعتبار المال يحصل كالحاصل على ملكه وتاثير المالك في سلامة الترخي اكثر من تاثير الضماؤه فاذا كاه يلزمه التصديق بالربح الحاصل على ملكه دونه ضمانه فلان يلزمه بالربح الحاصل لاعلى ملكه اولى واه كاه المشتري قبض من الجاني الدنانير لم يتصدق بشي لان الربح لا يتحقق عند اختلاف الجنس لان الترخي لا يتحقق عند اختلاف الجنس لانه الربح ما يملك بغير بدل وهذا لا يتحقق عند اختلاف الجنس لان خمسة درهم يجوز ان يكون بدلا عن خمسة دنانير فاما اذا اختلف الجنس يتحقق الربح لان خمسة من الدراهم لا تصح بدلا عن درهم بحال وانما تصح بدلا عن خمسة درهم فكاه ما زاد على خمسة مملوكا بغير بدل فيكون ربحا هذا كما قال في الرهن اذا رهن عبدا قيمته الف بالف فنقص سعره ورجعت قيمته المائة فقتله رجل وغرم قيمته مائة فان المرء من يقبض المائة بحقه ولا يرجع على الرهن بشي على الفكال بجميع الدين لان في الفضل الاول استيفاء الزائد على المائة لا يتصور فكاه ما زاد عليه انا ويا في ضماؤه المرء من فيسقط بقدره من الدين وفي الفصل الثاني استيفاء الالف من العبد ممكن فيبقى جميع الدين ببقائه والعبد قائم مقام البدل فيجبر على الفكال بجميع الدين كاه الاول قائم ويراجع سعره وقبض المشتري القيمة من الجاني بقبضا او بغير قبضا سواء يريد ان يتصدق بنصف في الوجه الاول ولا يتصدق به في الوجه الثاني لانهما فعلا عين كاه بفعله القاضيه لو ترافع اليه لانه كاه للقاضيه الجاني ان شاء قبضه بنصف القيمة دراهم وان شاء قبضه بنصف القيمة دنانير لان الاشياء تقوم بها فكاه تعيينها بمنزلة تعيين القاضيه فرق بين هذه المسألة وبينما اذا اشترى عبدا اشرا فاسدا وقبضه ثم تصرف ورجع وغرم البائع قيمته دراهم فانه يصدق بالارباع كلها سواء كان الترخي من جنس ما غرم للبائع او لم يكن من جنسه والفرق ان علة وجوب التصديق في مسائلنا ربح ما لم يقبض وانه لا يتحقق الا في الجنس الواحد وعلة وجوب التصديق في البيع الفاسد كونه للمال مستقفا لا بتصرف محصور فانه محصور عليه التصرف في المبيع بيها فاسدا وهذا يشمل الجنس من كاه في الغصب ولو قبض نصف الارش دراهم لا يتصدق بشي حتى يقبض اكثر من خمسة لانه خمسة وهو نصف القيمة وهو خمسة دراهم ربح والاصل ان الماله اشتمل على الاصل والربح فما خرج يجعل من رأس المال والباقى من الربح كمال المضاربة حتى لو نوى الباقى يكون اتوى من الربح والجامع بينهما ان رأس المال اصل والربح تبع ولو قبض ما بقي يتصدق به لتعيينه للربح ثم فرغ محمد المسائل على قول يوسف فقال لو اشترى شيئا من الجاني بما وجب عليه من المكمل والموزون معينه او عرضا وقيمته

200  
وقيمته اكثر مما وجب عليه لم يتصدق بشي لان المشتري ان اعتبر لا عن الدراهم لزمه التصديق بما زاد على رأس ماله لان المشتري يصير مستوفيا الف درهم بحكم المقاصة واستيفاء المبدل كما استيفاء البدل ولو اعتبر بدلا عن الدنانير لم يلزمه التصديق لانه يصير مستوفيا الدنانير حكما للمقاصة فدار بين ان يتمكن في الزيادة على رأس المال خبث وبين ان لا يتمكن فلا يثبت الخبث بالشك ولان الخبث يبقى ما يمكن كاه الجاني على وجه يتحقق الخبث اولى وكذا لو صالح على المكمل او الموزون من العرض لانه بمنزلة الشري بتلك القيمة ولان الشرا بما عليه والصلح بما عليه استبدال عن الجزء المحتبس عند القطع فيجوز ولا يتصدق لان الفضل لا يتحقق بين ما اعطى وبين ما سلم له ولو ان القاضيه قبضه له بنصف القيمة دنانير او اصطالحا على ذلك ثم اشترى بتلك الدنانير شيئا بعينه من المكمل والموزون وفيه فضل يلزمه التصديق ولان ثمة لما لم يجب التصديق مع احتمال يمكن الخبث فهنا اولى ولو قبضه القاضيه ثم بنصف القيمة دراهم واصطالحا عليها ثم اشترى بتلك الدراهم ما وصفنا فهو بمنزلة قبضه الدراهم فيتصدق بفضله بنصف القيمة على نصف الثمن لان بهذا الشرع وجب عليه الف درهم ووقعت المقاصة بين هذا وبينما وجب على الجاني وصار هو قاضيا الدراهم من الجاني بحكم المقاصة ولو قبض حقيقة يتصدق فكذلك هنا ولو قبضه له بنصف القيمة دراهم او دنانير واصطالحا على ذلك فاشترى كمن خطه موصوفة بغير عينها وصالحه على لم يجز وان قبضه قبل الافتراق قال محمد رحمه الله لانه بمنزلة بيع ما ليس عنده ووجه ذلك ان القاضيه لما قبضه بنصف القيمة دراهم او دنانير واصطالحا عليه فالحق انتقل من اليد الى الدراهم والدنانير والمكمل والموزون متى قبل بما هو غنم من كل وجه كاه مبيعا عين كاه او دينا في الذمة صحيحة حرف الباء ولم يصحبه والدراهم والدنانير غنم من كل وجه فكاه المكمل والموزون مبيعا فصار بايعا ما ليس عنده على وجه السلم وانه باطل سواء سلم البائع ماباع قبل ان يتفرقا او لم يسلم كما لو باع الا بوق ثم سلم قبل الافتراق ولو ذكر شرائط السلم يجوز العقد لكن افرقا قبل ان يطل الافتراق عن دين بدين ولو لم يقبض بنصف القيمة ولا اصطالحا عليه حتى صالحه الجاني على كسر وسط فان قبض في المجلس جاز فان فارقه قبل القبض بطل الصلح فان قيل وجب ان لا يجوز ولو قبض في المجلس لان الكرم من قبل بما هو غنم يصير مبيعا عين كاه او دينا وهنا قول بل بما هو غنم لانه وجب على الجاني بالقطع نصف القيمة دراهم او دنانير فكاه الكرم مبيعا فصار بايعا ما ليس عنده لاعلى وجه السلم والدليل عليه انه لو لم يقبض القاضيه عليه بنصف القيمة ولم يصطالحا حتى اشترى من الجاني كمن خطه وسط بما عليه لا يجوز وان وقع الكرم قبل الافتراق قيل له في الصلح لا يصير بايعا ما ليس عنده لاعلى وجه السلم وانما يصير مشتريا لان الكرم بغير عينه متى قبل بما ليس بغنم ودخل على الكرم حرف با او ما يقوم مقامه يكون غنما كما لو قال بعثك هذا الثوب بكر خطه وسط ومنه قول بل بما هو غنم يكون مبيعا وهنا قول بل بما ليس بغنم لان حق المولى في العين قبل قبضه القاضيه بالقيمة او الصلح لان الجنابة على طرف الرقيق ليس له بها مسلك الجنابة على المال ولهذا وجب في مال الجاني حال كونه الغصب والاستبراء



في الاموال وفي الاستهلاك الحق لا ينتقل عن العين بنفس الاستهلاك ما لم يتصل به قضا  
القاضي اذا امكن استناد الضمان الى حاله يجوز الاعتراض عن العين وللهذا قال ابو حنيفة  
رحمه الله لو صالح المخصوب منه مع الغاصب بعد ما هلك المخصوب على اضعاف قيمته جاز  
واعبر الحق قائما في العين وان وقع الباس عن رده لان ضمان الغصب يستند الى وقت الغصب  
ووقت الغصب العين قائم فجعل ما اخذ بدل العين وهذا لا عين العبد مما يجب دينه في  
الذمة في معاوضته المال بغير المال فيجب ايضا هنا فيعتبر حق المشتري في اليد قائما وقت القضا  
لان الضمان يستند الى اول جزء من اجر الجناية وفي ذلك الوقت كان اليد قائما فيعتبر حق المشتري  
لا في القيمة واما دخل عليه ما يقوم مقام حرف الباء لانه دخل عليه كلمة على وانما المعاضة في الصلح  
فصار مشتريا ما ليس عنده وشر ما ليس عنده الانشاء جائز اذا حصل الافتراق عن عيني بدني  
واما استملاكه الجاني ليس بقاء ثم فيكون في معنى الدين فان قبض الطعام في المجلس جاز لانها  
افتراق عن عيني بدني وان افتراقا قبل قبضه لا يجوز لانها افتراق عن بدني بخلاف الشر  
لان في الشر الكرم مقابل مما ليس بثمن ولم يدخل عليه حرف الباء ولا ما قام مقامه فيكون مبيعا فصار  
الجاني بايعا ما ليس عنده ما على وجه السلم الاتري انه لو قال بعت منك هذا العبد بكذا حنطه موصوفة  
جاز البيع لانه ثمن ولو قال اشتريت منك حنطه موصوفة بهذا العبد لم يجز لانه مبيع ولا ان التا  
عليه ما يقوم الفات لان القاض يقض بالدرهم والدنانير لا تختلف للثمنه وقيم  
الاشياء او الاثمان بالاموال وجوز انما اصطلاحا على شي من الكيل والوزن في جعل كانه هو الواجب  
من الابتداء وحكي عن الامام ابي عبد الله الخيري انه كان يقول لا يبيها الا في يوسف الفرق بين هذه  
المسألة وبين الغصب الان يجعل هذا رجوعا منه الى قول ابي حنيفة في مسألة الغصب  
ولو باع الجاني بما عليه كرا او سطا اجلا او لم يسم فهو فاسد لان كونه مبيع لانه لم يدخل  
عليه حرف الباء ولا يقوم مقامه وان قابله مبيع فيكون الكرم مبيعا وقد باع ما ليس عنده  
لا على وجه السلم ان لم يذكر اجلا وان ذكر اجلا فواس المال دين والدين لا يصلح رأس مال  
السلم ولو اشترى بما وجب عليه عوضا بغير عينه او اصطلاحا على عوض بغير عينه  
لا يجوز لان العرض لا يثبت في الذمة الا سلا وكذا الحيوان اذا كان بغير عينه لا يجوز  
لان العرض لا يثبت في الذمة في مقابلة المال بالمال وهذا كله تفريع على قول ابي يوسف رحمه  
الله لا عنده بنفس الاتباع يصير قابضا ما على الجاني فصارت في الصلح على كونه حنطه وسط  
بايعا المبيع بعد القبض وان جاز انما على قول محمد رحمه الله لا يجوز الاخذ القيمة درهم او  
دنانير لانه لا يصير قابضا بنفس الاتباع فيكون استبداد المبيع قبل القبض وان لا يجوز في صلح  
المسوط اذا ادعى عبدا في يذرجل ثم صالحه منه على درهم او دنانير موجهة والعبد قائم او هالك  
فهو جائز لانه كان قائما فهو بيع العبد بثمن موجه في زعم المدعي وان كان هالكه قالوا  
فالواجب هو القيمة والقيمة درهما او دنانير فهذا تأجيل في بدل المخصوب وان جاز وان صالحه على  
طعام موجه لانه كان العبد قائما بعينه لان الطعام من كانه دينيا بمقابلة العبد يكون ثمنه ولم

تسببه الى ذمة بخاري  
انتهى

ولم يجز ان كان هالكه اما عند فظا هرا لا الواجب هو القيمة فيكون بايعا ما ليس عنده لان  
الطعام اذا قوبل بالدرهم والدنانير كان مبيعا وعند ابي حنيفة ما يقع الصلح عليه يكون بدلا  
عن العبد لما عرف في الصلح على اضعاف قيمته لكن العبد هالك في معنى الدين لانه ما لا يمكن الوقوف  
على عينه فهو دين فيكون دينيا بدني فلهذا كان فاسدا ولو لم يكن فيه اجل جاز ان كان بعينه او بعين  
عينه فدفعه اليه قبل ان يتفرقا لانها افتراق عن عيني بدني وهو دليل لا في حنيفة عليها فانه لو كان  
ما يقع عليه الصلح بدلا عن القيمة لم يجز وان قبض في المجلس اذا كان دينيا عند العقد لانه بيع  
ما ليس عند الانشاء وان فارق قبل ان يقبضه ولم يكن بعينه والعبد هالك بطل لانها افتراقا  
عن دين بدني وكذلك ان صالحه عن ثياب والعبد هالك لم يجز لانه دين بدني **باب**  
**اختلاف البيئات في البيع** اصل الباب ان البيئتين متى تنازعا في عين واحدة فادعى كل  
واحد منهما انها له اشترها من صاحبه او ادعى كل واحد منهما انه باع من صاحبه واقاما البيئتين ولم  
يورخا ثبوت البيئتين ولا يقض لاحدهما عند ابي حنيفة واني يوسف سوا كان العبد  
في يدا احدهما او في ثالث وسوا شهد الشهود بالعقد والقبض جميعا او شهد بالعقد والقبض  
جميعا او شهد بالعقد دون القبض وسوا كان الثمنان على السوا او احدهما انقض من الاخر غير ان  
العين اذا كانت في يدا احدهما ترك في يده قضا تركه وان كانت في يد ثالث ففيه رواية ذكر  
في باب الاختلاف في البيوع قبل هذا انه يقض بالعين بين المدعيين نصفاه وذكر في هذا  
الباب انه ترك في يد ذي اليد قضا تركه وقد ذكرنا ان ما ذكره جواب القياس وما ذكره هنا جواب  
الاستحسان وقد ذكر وجه الرواية ثم وهذا كله مذهب ابي حنيفة واني يوسف اما عند  
محمد يقبل البيئتين جميعا ويقض بالعقد غير انهم شهدوا بالعقد دون القبض والعين في يد  
احدهما يجعل القبض المعائن اول القبضين فيصير كان ذا اليد اشترى منه وقبض ثم باعه  
من البائع ولم يسلم اليه فيؤمر ذواليد بالتسليم اليه ويقض لكل واحد منهما على صاحبه بما ادعى  
من الثمن ويتقاضاه ان كانا سوا وان كان احدهما اكثر يوصى المدعى عليه تسليم الزيادة و  
ان شهدوا بالعقد والقبض جميعا يجعل القبض المعائن اخرها فيجعل كان الخارج اشترى اول من ذي  
اليد وقبض ثم باع من ذي اليد وسلم اليه فيقض به لذي اليد شر من الخارج وهذا اذا لم يرد اعتبار القبض المعائن  
اخر القبضين الى فساد بعض العقود واما اذا ادعى ابي حنيفة في العقود جعل كذلك عن محمد فيه رواية  
ذكر في اول هذا الباب يجعل وذكر في اخره انه لا يجعل والصحيح ان فيه قياس واستحسان القياس لا يجعل وفي  
الاستحسان لا يجعل هذا اذا كان العبد في يدا احدهما وان كان في يد ثالث فان كان الثمنان على السوا يقض  
بالعين بين المدعيين نصفاه وسوا شهدوا بالعقد دون القبض وسوا كان احدهما انقض من  
الاخر شهدوا بالعقد دون القبض يجوز ما ادعى كل واحد منهما من العقد في نصفه ويبطل في النصف وان شهدوا  
بالعقد والقبض يقض بالعقد بين جميعا ويقدم بيع الذي ادعى انه باع باق الثمنين ويرتب عليه بيع الذي ادعى  
انه باع باكثرهما ويتقاضاه بقدر المثل ويراد ان الزيادة فيذكر حججه في القضا بالبيئتين او انها ترها فيما اذا ارعينا  
او العبد في يدا احدهما لمحمد البيئتين حجة من حجج الشريعة يجب العمل بها ما امكن كما في الحج الشرعية وقد



امكن العمل هنا لاننا قد مناشرا ذى اليد وجعلنا قبضه او لا يصح العقدان ومتى قد مناشرا  
الخارج لم يجز بيعه من ذى اليد لان بيع المبيع قبل القبض لا يجوز انتهى النبي صلى الله عليه وسلم  
عن ذلك وكل فريق شهد بشرا صحيح فالتقاضي بها على الوجه الذي يصح العقدان اولي وهو كدار  
في يد رجل اقام البيعة انه باعها من فلان بالف درهم في رمضان واقام فلان البيعة انه  
اشتراها منه في شوال بخمسمائة درهم فهي بحسب ما نة لان القضا بالعقدين ممكن والعمل بالبيعتين واجب  
ولا يجوز الغا احدهما فيجعل كانه باعها في رمضان بالف ثم باعها في شوال بخمسمائة فيكون العقد الثاني  
فاسخا لا قول وكذا لو اقام فلان البيعة انه وجبها له في شوال على ان يعوضه خمسمائة وتقابضا لاه  
الهيئة بشرط العوض بعد التقاض بمنزلة البيع اقضه ما في الباب ان الخارج غنة ملفوظ به وهنا  
لا الا انها يجعل كالملفوظ عملا بالبيعة الا ترى ان رجلا لو اقام البيعة انه اقضى فلانا الف  
درهم واقام فلان البيعة ان ابراه عن الدين وقضه يجعل الا برامتا خرا والقرض سابقا عملا بالبيعة  
كذلك هنا لما انه لم يثبت سبق احد العقدين بعينه على الآخر فتبطل البيعة جميعا قياسا على  
ما اذا اخرج بائع واحد وقياسا على ما اذا ادعى كل واحد منهما انه اقر له صاحبه بذلك الا ترى ان كل  
واحد منهما لو اقام البيعة ان القاض قبضه له بهذه الدار على صاحبها انهما ترك في يد ذى اليد وتبطلت  
البيعة وانما قلنا ذلك لان كل واحد من الشهود لم يذكر وقت الشرا صلا واحدهما بالقضا بالسبق  
ليس باولى من الاخر وما قاله محمد فذلك محذور ظاهر مع احتمال ان الامر بخلا والظاهر لا يصلح حجة  
الاستحقاق والقضا بخلاف تلك المسألة لان غنة الوقت مصرح به في الشهادة فصلاح حجة للقضا  
وبخلاف الدين لان الابر او القضا يترتب على الدين وهنا احد البيعتين غير مترتب على الاخر ولا يترتب  
في الحقيقة لان الاصل فراغ الذمة بعد التعارض بقيت رغبة واليد دليل الملك فعند التعارض بقيت  
كما كانت وهذا لانه كل واحد منهما اثبت اقرار صاحبه بالملك لم فكل مشتري مقر بالملك  
لبايعه وكل بايع مقر بوقوع الملك للمشتري فيجعل هذا بمنزلة اقامة كل واحد منهما البيعة على  
اقرار صاحبه بالملك له الان محذور في غيرهما وقال ليس في تقديم اقرار احدهما نصحيح اقرار  
الاخر وان كان فليس احدهما بالتقديم باولى من الاخر بخلافه فمسألة التنا على ما ذكرنا ووفق ايضا  
في مسألتنا ومسألة القضا فقال في مسألة الشرا اثبات المترتب بين العقدين ممكن  
باعتبار اليد لما ذكرنا ومثل هذا الترتيب في القضا غير ممكن ولا الشرا كما بالقبض ولهذا يستفاد  
به ملك التصرف العقار عند المنقول في ذلك سواء ولهذا لو اقام احدهما البيعة على الشرا  
والقبض والاخر اقام على الشرا ولم يذكر القبض او كان لاحدهما قبض معاين وليس للاخر  
قبض او قبض مشهور به فصاحب القبض المعاين اولى وان كان القبض المشهور به اسبق  
فيستقيم ان يجعل قبض ذى اليد صادرا عن عقده ويجعل ذلك دليل سبق عقده فاما القضا  
لا يتأكد بالقبض بل هو متأكد بنفسه فيحقق فيه المعارضة بين البيعتين اذا عرفنا  
هذا قال محمد دار في يد رجل اقام رجل البيعة انها داره اشتراها من الذي في يده  
الف درهم واقام الذي في يده البيعة انها داره اشتراها من المدعى بالف درهم فهي

فهو الذي في يده قضا ترك وبطلت البيعة وعند محمد المدعى والالف قضا ص لان سبق شرا  
ذى اليد على شرا الخارج ثابت من حيث الحكم والاعتبار لان الشرا بين في زمانين متصور  
وكل فريق شهد على عقد صحيح معاين في زمان معاين لانهما لو عاينا في زمان واحد لا يجوز  
ولا يحل لهما اد الشرا لانه انا بدنا بشرا ذى اليد لانه السابق في حقه على ما ذكرنا ولا اله المعين  
دليل سبق ولم يردنا جعل ذلك السابق فيما اذا ادعى الشرا على ثالث ولا يقال لو قضينا بذلك لقضينا  
بنايخ لم يشهد به الشهود او بنايخ مجهول لان السابق منهما ليس معلوما لانا نقول الشهود شهدوا  
على بيعي صحيح ولا يكونان صحيحين الا في زمانين فيكون النايخ مشهود به ضرورة  
وهذا معلوم ايضا دلالة السابق في احدهما وتقع المقاصد بين التخييل اذا كان الجنس واحدا  
وهما قال لم يثبت سبق احدهما بعينه على الاخر فتبطلت البيعة على كل فريق لم يدعيه بالشرا في الوقت  
الذي شهد به الفريق الاخر وكما وادعى واحد منهما الاقرار على صاحبه انه اقر له باع هذا العي منه وما  
قاله محمد ظاهر فلا يصلح للقضا على ما ذكرنا وهذا لان كل امرين ظهر لولا يعرف سبق احدهما جعل  
كانهما وقعا معا فلا يجوز اثبات النايخ بينهما لانه قضا بما لم يشهد به الشهود ولم يدع المدعى  
واذا وقع معا بطلت للمنافاة بينهما وانما يعتبر مكان العمل بالبيعتين عما شهدوا به وما لم يشهدوا  
به وهذا لان السابق بدلالة التذردلالة الحال انما يستقيم في حق صاحب اليد اذا كان صاحب اليد  
هو الذي يدعى السابق كما في دعوى الشرا من ثالث وهنا ينكر ذى اليد السابق وصاحبه ينكر شرا  
اصلا فكيف يستقيم جعله حكما ولا مدعى له والدليل على ان القضا بشرا بين في زمانين  
باطل اما لو قضينا بسبب لاحكم في احدهما وذلك باطل لان السبب لا يدعى ولا يطلب لذاته  
وانما يدعى الحكم القائم وكل واحد يدعى الحكم القائم وذلك ممنوع ولو قضينا لاحدهما بسبب  
لاحكم قضا باطلا لانه قضا بغير دعوى واذا اثبت التنا عندهما انه لم يذكر قبض الثمن في  
الامرواه ذكرنا انقضاءه كانا من جنس واحد او تراد ان كانا من جنسين هذا اذا شهدوا  
بالشرا وهما القبض اما اذا شهدوا بالشرا والقبض بان شهدوا بالخارج انه اشترى من ذى اليد  
وقبض وشهد شهود ذى اليد انه اشترى من الخارج وقبض فخل قوله ما كذلك يترك في يده  
قضا ترك وعند محمد تقبل البيعة والبيعا جائزا والالف بالالف قضا ص لانه القبض  
المعاين يجعل اخر القبضين تصحيجا للعقدين فيجعل كانه الخارج اشترى  
من ذى اليد وقبض ثم باع من ذى اليد وسلم اليه فيكون ذى اليد شرا من الخارج وجه قوله  
ما ذكرنا ان تقدم شرا الخارج لو ثبت انما ثبت بنوع ظاهر والظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق  
فتكون الدار لذى اليد بالاتفاق لكن عندهما بالترك في يده وعنده بالشرا من الخارج  
وما قال عقيب قول محمد الالف بالالف قضا ص لانه قبض الثمنين فهو صحيح على قول  
محمد لانه صح البيعا ووجب لكل واحد منهما على صاحبه الف درهم اما اذا كان بعد  
قبض الثمنين فلا يصح على قوله لفراغ ذمة كل واحد منهما بالاداء وانما يصح على قولهما لانه لما  
لم يصح البيعا ووجب على كل واحد منهما رد ما قبض من الثمن على صاحبه فيستفاد وان



وقت الشهود وقتي فهذا على وجهي اما ان يكون وقت الخارج سابقا او وقت ذى اليد وكل وجه على وجهي اما ان يشهد بالشهود بالقبض او لم يشهدوا به فاه كان وقت الخارج سابقا ولم يشهدوا بالقبض قضيه بها ذى اليد عندنا حنفية واخي يوسف رحمه الله لا يشترط سابقا ثم اشتراه منه ذى اليد قبل التسليم وبيع العقار قبل القبض عندهما جائز وعند محمد رحمه الله يقضيه بها الخارج لانه لا يجوز بيع العقار قبل القبض واه شهدوا بالقبض يقضيه بها ذى اليد عندهم جميعا لاه الخارج باعها من بايعه بعد ما قبضها وذلك صحيح واه كان وقت ذى اليد سابقا يقضى بها الخارج سواء شهدوا بالقبض او لم يشهدوا اما اذا شهدوا بالقبض فلا اشكال وكذلك اذا لم يشهدوا به لاه ذى اليد قابض وقد انبثت شره سابقا فيجعل قبضه صادرا عن عقده ثم الخارج انما اشتراه منه بعد قبضه فيؤثر بالتسليم اليه محمد رحمه الله تمتك بنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع المبيع قبل القبض من غير فصل ولنهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم يقض وبيع العقار قبل القبض باكثر مما اشترى ربح ما لم يقض والمعنى فيه ان باع المبيع قبل القبض فلا يجوز كالمنفق وتاثير ان ملك التصرف يستفاد بالقبض كما ان ملكك يستفاد بالعقد ثم العقار والمنقول سواء فيما يملك به العين وهو العقد فذلك فيما يملك به التصرف ولهذا يستويان في الاجارة ولاه السبب وهو البيع لا يتم بالقبض ولهذا جعل الحادث قبل القبض كالموجود وقت العقد ولا يملك التفريق قبل القبض لعدم تمام الصفقة ولو هلك هلك البائع والملك انما يتأكد السبب وفي هذا العقار والمنقول نوضح المبيع قبل القبض مضمون بغير وهو الثمن ولا فرق فيه بين المنقول والعقار حتى اذا استحق او تصور هلاكه يسقط الثمن ولاه القدرة على التسليم شرط جواز العقد في العقار والمنقول وذلك بيده او يد نائبه ويد البائع ليست بدينا بغيره فلا تثبت قدرته على التسليم باعتبارها بخلاف الوارث لاه ملكه ملك خلافة فكانت يد المورث يده حتى لو لم يكن المورث لا يصح بيع الوارث ولذا يد الموصي له ويد المستأجر والمستعير الاله الانتفاع لما لم يتصور الا باثبات العبد ثبت له اليد على المحل ضرورة ولهذا لا يصلح خصما للدين والبائع خصم في حق الشفيع والمستحق وبفوات اليد ينتقض الملك ولهذا قلتم بعدم وجوب الزكاة في المفصوب لغوات اليد واه كان الملك باقيا بخلاف المهور لانا نمنع ولين سلنا فقول الاصل عندنا اه كل عقد يبطل بهلاك العوض واستحقاقه لا يجوز التصرف قبل القبض وما لا يبطل بحوزة النكاح والخلع والصلح عن دم العمد والعنق على مال لا يبطل بهلاك العوض واستحقاقه فيجوز التصرف قبل القبض والبيع والاجارة والصلح عن مال يبطل بالاستحقاق والهلاك فلا يجوز التصرف والمعنى فيه ان التصرف اسقاط القبض المستحق بالعقد فما لا يفسخ العقد فيه لغوات القبض بالهلاك لا يفسخ بالتصرف فيجوز وما يفسخ بالهلاك يفسخ بفوات القبض المستحق فلا يجوز التصرف ولا في حنفية واخي يوسف ان بيع العقار قبل القبض في معنى بيع المنقول بعد القبض فيجوز كما يجوز بيع المنقول بعد القبض وانما قلنا ذلك لاه المطلق للتصرف لاه اليد الا ترى ان لو باع الودعيه او المفصوب وهو

وهو مقرب يصح وهذا لان الملك عبارة عن القدرة والقوة وفي الشريعة هو الاطلاق في التصرف ولهذا يقال فلان يملك هذا الامر فلان لا يملك المعنى ان الاذن له فعله والثاني ليس له فعله ولهذا يصح لم التعليق به فيقال لفلاه ان يفعل كذا لانه مالكه وليس لفلاه ان يفعل كذا لانه غير مالك له وهذه قاعدة مقررة شرعا وعقلا ان كل من ملك شيئا يملك التصرف فيه الا لما منع واذا ثبت الملك لم ففضية نفاذ التصرف الا انه اذا بقي في الملك المطلق للتصرف غير يملك الاحتراز فذلك يمنع جواز البيع ثمها النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الضرر وفي المنقول قبل القبض في الملك غير لاه بهلاكه ينتقض البيع ويبطل ملك المشتري فاذا قبضه انتفى هذا الضرر ولم يبق الا معنى الضرر بظهور الاستحقاق وذلك لاه يملك الاحتراز عنه وفي العقار قبل القبض ليس في ملكه الا غير الاستحقاق لانه لا يتصور هلاكه وانفساخ البيع به وانتفا الضرر لعدم تصور سببه اصلا يكون ابلغ من انتفا الضرر اذا تصور سببه ولم يعمل بالغير بسبب الاستحقاق لا يمكن الاحتراز عنه والدليل عليه ان التصرف في الثمن قبل القبض جائز لانه لا غير في الملك وكذا التصرف في المهر قبل القبض يجوز عندنا لانعدام الضرر في الملك فان بالهلاك ولا يبطل ملكها وبكى على الزوج قيمته لهما واصحاب الشافعي يختلفون في ذلك فمنهم من يقول التسمية تبطل بهلاك العقد قبل القبض فلهذا يقولون لا يجوز التصرف قبل القبض في الملك ومنهم من يقول لا تبطل التسمية ويجب على الزوج القيمة وعلى هذا يقولون يجوز التصرف والدليل عليه ان التصرف الذي لا يمنع بالغير فاذا في المبيع قبل القبض وهو العنق والزوج وبه يتبين فساد قولهم ان تاكيد الملك يتأكد السبب وذلك بالقبض لاه العنق في استدعاء ملك تام في المحل فوق البيع فخر يجوز في المبيع قبل القبض وما يقولون بانه يدخل في ضمان المشتري بالقبض قلنا شرط ثبوت ملك التصرف في المحل اصل الملك دونه الضمان بدليل جواز التصرف في الموهوب بعد القبض وكذلك القدرة كما تثبت بيده يثبت بيد غيره اذا لم يمنع منه وكما يسمى الشخص قادر على الفعل بغير واسطة يسمى قادرا عليه وان متوقف على الواسطة اذا كانت الواسطة في يده وعلى منعه شرعا وهذا القدرة ثابتة بواسطة القبض والحديث عام دخله الخصوص لاجماعنا على جواز التصرف في الثمن والعقد قبل القبض ومثل هذا العام يجوز تخصيصه بالقياس فيجعله على المنقول وفي حديث غياث بن اسيد رضي الله عنه ما يدل عليه لاه النبي صلى الله عليه وسلم بعته الى ملكه وقال انهم وعقار مكة لا تباع لان اراضي مكة محررة لا يجوز بيعها وبياعاتهم في المنقول دونه العقار والدليل عليه ان جواز الشفعة يثبت للشفيع قبل القبض والشفيع يملك بالبدل فلو كان العقار قبل القبض لا يحتمل التملك ببدل لما ثبت للشفيع حق الاخذ قبل القبض لاه حق الشفيع مقدم على حق المشتري فلا يمكن ان يجعل قانما مقامه فلم هذا يبطل باخذ ملك المشتري ويكون عده على البائع بخلاف المشتري الثاني نوضح ان البيع في الامكان الذي ورد البيع عليه فيجوز تصرفه فيه كما بعد قبضه بالتعليق بخلاف المنقول لانه لا يدرى في اي مكانه يقضيه ولا يدخل على شيء مما ذكرنا التصرف في المسلم فيه قبل القبض لانا ما قررنا انما انبثت الملك المطلق للتصرف دونه سائر الشروط فمن



الشرايط في البيع العينية وجواز التسليم رخصة بخلاف القياس ومن الشرايط الكيل فيما اشترى مكابله  
فلا يجوز التصرف فيه قبل ان يكمل واذا كان قبضه هذا الذي ذكرنا اذا كان الثمن على السوا اما اذا كانت  
احدهما النقض من الاخر بان اقام الخارج البيعة انه اشترىها من ذي اليد بخمسائة واقام ذو اليد  
البيعة انه اشترىها من الذي يدعى بالف في يدك في قولهم جميعا اما على قول اني حنيفة وانني يوسف  
فلا نه تها تريت البيعة وان ترك في يده قضائته كما اذا اقام كل واحد منهما البيعة على اقرار صاحبه  
انه باعها منه بتها تريت البيعة وان كان احد الثمنين انقض من الاخر واما على قول محمد فلا نفهم  
شهدوا بالعقد وهما البيعة والمبيع في بدا أحدهما وعنده في هذه الصورة يجعل القبض المعايين اول  
قبض وجد بحكم هذين العقدين المشتبهين فصار كماه ذا اليد اشترى بالف وقبض ثم باع بخمسة  
قبل نقد الثمن فيصير الخارج مشتريا ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن فلا يصح فتكون الدار الذي  
اليده من الخارج وعليه الف درهم للخارج وبطل بغيره من الخارج فاه قيل انما جعل محمد القبض  
المعاين اول القبض فيصير الخارج للعقدين فاذا كان فيه افسنا بعض العقود وجب ان لا يجعل بل  
يجعل كماه ذا اليد باع بخمسة الخارج ثم اشترى منه بالف قبل نقد الثمن فيكون مشتريا ما باع ثم  
باكثر مما باع قبل نقد الثمن فيجوز العقدان جميعا قلنا لو لم يجعل القبض المعايين اول القبض  
يؤدي الى بعض العقود ايضا عند محمد لاننا اذا جعلنا شر الخارج اسبق صار باعها من ذي اليد  
ما اشترى قبل القبض لانه لم يثبت للخارج لا قبض معاين ولا قبض شهود به وبيع المبيع قبل  
القبض لا يجوز عند محمد عقارا كماه او منقولا فاذا كان في تقديم شر الخارج افسنا بعض العقود  
لا يترك الاصل الذي مرهنا له لمجد ولاه الشهود شهدوا باطل التاريخ لما ذكرنا ان كل فريق شهد بالعقد  
في غير الوقت الذي شهد به الفرق الاخر لاه وقت العقدين لو كان احدا كانا باطلين ولا  
يجل لهما الشهادة فكما اصل التاريخ مشهور به لكن لا بد من اثبات السبق فجعلنا شر ذي اليد  
سابقا لاننا جعلنا شر الخارج سابقا لم يصح شر ذي اليد بحال عندي ولو جعلنا شر ذي اليد سابقا  
يصح شر الخارج في الجملة فتثبت السبق لقبض ذي اليد لم يفسد كما لو ثبت السبق بالتاريخ  
ثم ثبت شر الخارج عليه فاه جاز وان بطل بطل هذا اذا شهدوا بالشرا وهما القبض اما اذا  
شهدوا بالشرا والقبض جميعا فعلى قياس قولهما تها تريت وعلى قول محمد تقبل البيعة  
ويقبض بالشرايين لان عنده متى شهد الشهود بالعقد والقبض يجعل القبض المعايين اخر  
القبضين بحكم هذين الشرايين المشتبهين قياسا واستحسانا اذا كان في جعله اخر  
القبضين يجوز العقدين وهنا فيه فيجوز العقدين فيصير كماه الخارج اشترى الدار  
اولا بخمسة ثم باع بالف وقبض ذو اليد فيصير ذو اليد مشتريا ما باع باكثر مما باع بعد  
القبض فيجوز العقدان ولو اقام الخارج البيعة انه اشترىها منه بالف واقام ذو اليد انه اشترىها  
منه بخمسة ولم يشهدوا بالقبض فعلى قياس قولهما تها تريت البيعة وعلى قول محمد تقبل  
البيعة ويقبض بجواز العقدين وكل واحد منهما بالثمن على صاحبه ويتقاصاه بالمثل و  
يتراواه الفضل لانه يجعل القبض المعايين اول القبضين فيصير كماه ذو اليد اشترىها من الخارج

الخارج بخمسة ثم باع منه بالف قبل نقد الثمن فيكون الخارج مشتريا ما باع باكثر مما باع قبل نقد  
الثمن بعد القبض فيجوز وان شهدوا بالعقد والقبض فعلى قياس قولهما تها تريت البيعة وان ترك  
الدار في يد ذي اليد قضائته وعلى قول محمد حجة الله يقضي بجواز شر الخارج من ذي اليد ويؤمن  
ذو اليد بدفع الدار الى الخارج ويبطل شر ذي اليد من الخارج لانه جعل القبض المعايين اخر القبضين  
بحكم هذين الشرايين المشتبهين وجعل كماه الخارج اشترى بالف وقبض ثم باع بخمسة ثم قبض  
واليده فيؤمن بالتسليم الى الخارج لفساد العقد وذكر في اخر الباب ووضع المسألة في الامة  
وجعل القبض المعايين اول القبضين بحكم هذين الشرايين المشتبهين حتى صار ذا اليد مشتريا  
بخمسة اوله وقبض ثم باع بالف ولم يسلم فيجوز العقد جميعا قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمة في شرح  
هذا الكتاب ليس في مسألة روايته عن محمد لكن ما ذكرهنا من جوابه جواب القياس وما ذكر  
في اخر الباب جواب الاستحسان لان في جعل هذا القبض فساد احد العقدين لما ذكرنا  
والشهود شهدوا بالعقد والقبض والمبيع في بدا أحدهما وعنده في هذه الصورة يجعل القبض  
المعاين اخر القبض قياسا واستحسانا اذا كان فيه يجوز العقدان كماه فيه فساد احد  
العقدين في القياس كذلك وفي الاستحسان يجعل القبض المعايين اول القبضين فكاه المذكور  
هنا جواب القياس وفي اخر الجواب جواب الاستحسان فالحاصل انه تعارض ترتيبا احدهما وجب  
تصحيح العقدين وفيه بعض القبض المعايين والثاني يوجب فساد العقدين وفيه ايضا تم  
القبض المعايين فعلى جواب القياس ايضا القبض وفساد العقد والى على جواب الاستحسان  
تصحيح العقد وابطال القبض والى وجه القياس ان هذا قبض وجد عقيب الشرا فيجعل قبض شرا  
وانما يصير قبض شرا اذا جعلنا القبض المعايين اخر القبضين اما اذا جعلناه اول القبضين صار  
كاه ذا الشراي وقبض ثم باع ثم قبض وديعة او غصبا فيجعل هذا القبض اخر القبضين حتى  
يكون قبضا بحكم الشرا كما لو كان فيه يجوز العقدين الا ترى انهم لو شهدوا بالعقد وهما القبض  
والمبيع في بدا أحدهما جعل القبض المعايين عنده اول القبضين سواء كان فيه يجوز العقدين او  
فساد احدهما ولاه العقد الفاسد معتبرا شرعا كالجنار فكاه فيه اعتبار العقدين والقبض  
القائم في الحال وفي الترتيب الاخر اعتبار العقدين والقبض القائم في الحال وفي الترتيب الاخر  
اعتبار العقدين وابطال القبض القائم في الحال فكاه الترتيب الاول اكثر اعتبارا فكاه القول به  
اولا ولانا انما نجعل القبض المعايين اولهما العقدين علا بظاهر الحال وانه لا يصلح لنقض اليد الثانية  
ببقية وجه الاستحسان ان القبض الموجود بعد الشرا انما يجعل قبض شرا من حيث الظاهر لان الظاهر  
انه انما قبض بعد الشرا باليد دليل موجب وقد قابل هذا الظاهر ظاهرا وهو الظاهر من حال  
المسلم العاقل ان يقدم على البيع الصحيح لا على البيع الفاسد فتعذر العمل بهما جميعا فوجب العمل باحدهما  
فكاه العمل بالظاهر الذي فيه تصحيح العقود والى بخلافه ما اذا شهدوا على البيع وهما القبض حيث جعل  
القبض المعايين اول القبضين وكاه فيه فساد احد العقدين لاننا لو جعلناه اخر القبضين كما  
فساد احد العقدين ايضا فاذا وقع التعارض فساد احد المبروك اصله واعتبر القبض المعايين اولهما بحكم هذا العقد



ولان في تقديم شراذي اليد تصحيح العقدين وفيه نقض القبض المعايين وفي تاخير فساد عقده و  
وقبضه فكاه الترتيب على وجه فيه تصحيح العقدين ونقض القبض المعايين اولى من الترتيب على  
وجه نقض احد العقدين وقبضه فالخالف ان القبض المعايين يستحق النقض اما بفساد عقده  
او لكونه ودعيته في يده او غصبها بقى الترجيح بتصحيح العقدين وقيل وجه القياس اصح لان  
الشهود شهدوا على القبض وفي هذا اثبات ثلاث قبضات فيكون فيها اثبات الزيادة ثم وضع  
محمد المسألة في المبيع فقال لو اقام الذي في يده بيعة ان باعها من الخارج بالف درهم و اقام الخالد  
بيعة ان باعها من ذي اليد بالف فانه على قول ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله انها تترت  
البيعتان وترك في يده يدي قبضات ترك ولا شيء لواحد منهما على صاحبه وعلى قول محمد  
تقبل البيعتان ويقبض بالبيعي والالف بالالف فصا ص وتكون الدار الخارج لانه يجعل القبض  
المعاين اول القبضين كما في دعوى الشراء لان الشريطين بيعا والبيع شرا وانما يكون كذلك  
ان لو جعلنا كانه باع اول قبض وذو اليد ثم ذواليد باع من الخارج ولم يسلم فيوم التسليم اليه  
فان شهدوا على البيع والقبض فعندها كذا الجواب وعنده تقبل البيعتان ويقبض بالبيعتين  
والالف بالالف فصا ص وهي لذى اليد لان القبض المعايين اخر القبضين عنده قياسا واستحسانا  
لان فيه يجوز العقدين مع تقرير القبض فيصير كانه ذو اليد باع اول قبض والخارج ثم الخارج  
باع من ذي اليد قبض وذو اليد فيصير البيعة في الصورة بين الان في الصورة الاولى سلم الدار  
للخارج وفي الثانية لذى اليد ثم عاد محمد الى اول الباب ووضع المسألة في ثلثه ثم نفى فقال دار  
في يد رجل يقال له زيد جار رجل يقال له عمرو و اقام البيعة ان الدار داره اشتراها من هذه  
المرأة بالالف درهم و اقام زيد وهو ذو اليد البيعة انها داره اشتراها من عمرو بالف درهم فانه  
المسألة على وجهين اما ان شهد الشهود بالشراء ولم يشهدوا بالقبض و شهدوا بالشراء والقبض جميعا  
وكل وجه على ثلاثة اقسام اما ان يكون الدار في يد زيد او في يد عمرو وفي يد المرأة و يد محمد بالوجه  
الاول والقسم الاول وهو ما اذا كانت في يد زيد و شهدوا بالعقد و هو القبض و ذكر ان  
في قياس قول ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله البيعة زيد وعليه الثمن لعمرو وهو الذي  
يدعي الشئ منه وبيعة عمرو على المرأة وبيعة المرأة على عمرو باطلتان حتى لا يقبض لاحدهما على جهة  
بشيء من الثمن اما بطلانه ببيعتيهما لان كل واحد منهما ادعى الشراء من صاحبه ولم يورخا  
وفي مسألة تها تترت البيعتان عندهما و اما بقول بيعة زيد فلا نه لما بطل بيعة ما صار كانهما  
لم يقبض البيعة و ادعى عمرو على زيد ان الدار داره اشتراها من المرأة و اقام زيد البيعة ان الدار  
داره اشتراها من عمرو ولو كان كذلك تقبل بيعة لانه ادعى حادثا واثبتته بالبيعة ولا رافع  
بيعة فتقبل ويقبض له بالدار على عمرو ويقال لعمرو ان زيد اقرالك بالف درهم فان شئت فصدقه  
وخذوا ه شئت فبع واماعا على قول محمد ذكر انه تقبل بيعة عمرو على المرأة ويقبض له بالدار  
بالشراء من المرأة ويقبض للمرأة عليه بالثمن وتقبل بيعة زيد على عمرو ويقبض له بالدار شراء من جهة  
عمرو ويقبض عليه بالثمن ولا تقبل بيعة المرأة على الشراء من عمرو ولا يقبض لها بشيء لانه زيد اقر

يقربان الملك واليد في هذه الآثار استفاد من جهة عمرو فيكون مقرا له باليد فلا يبطل اقراره لان عمر  
لم يدع عليه مثل ذلك حتى يبطل اقراره بسبب التعارض والتدافع والمرأة ايضا اقرت باليد لعمرو ولا نه  
ادعت الشراء من عمرو والان لا قرارها معارض وهو دعوى عمرو والشراء منها فكانت الدار في يد عمرو من حيث الحكم  
والتقرير وانه كانت في يد زيد حقيقة ولو كانت في يد حقيقة وادعى هو الشراء من المرأة  
وادعت المرأة الشراء منه وشهد الشهود بالعقد و هو القبض يجعل القبض المعايين اول القبض عنده  
وانما يكون كذلك اذا قدمنا شراء عمرو من المرأة فيجعل كانه عمرو اشترى الدار ولا من المرأة بالف  
ثم تنازع بعد ذلك ابنه زيد والمرأة و ادعى كل واحد منهما الشراء من جهة عمرو و اقاما البيعة والدار  
في يد زيد ولو كان كذلك يقبض بشر زيد من عمرو ولا يقبض للمرأة لان بيعة صاحب اليد  
اولى في دعوى يملق الملك من ثالث اما لان شراءه تأكد بالقبض و لان تمكن من القبض دليل  
سبق شرايه و لان التصحيح في هذا الوجه اكثر وفيه تقرير القبض المعايين لانا لو قدمنا  
شراء عمرو من المرأة لصح شراء زيد من عمرو وبعده وينقض القبض المعايين ومتى كان التصحيح في  
هذا الوجه اكثر كان اولي وانه كانه المذهب عنده ان القبض المعايين يجعل الاول العقود لكن انما  
يجعل كذلك اذا كان التصحيح فيه اكثر اما اذا كان اقل فلا و اما القسم الثاني من هذا الوجه هو  
ما اذا كانت الدار في يد عمرو وباقي المسألة على حالها فعندهما الجواب في القسم  
الاول لان بيعة المرأة على عمرو وبيعة عمرو على المرأة تعارضتا فتمتازت فبيعت بيعة زيد وهو ذواليد  
خالية عن المعارض فيقبض له و اما عند محمد رحمته الله تقبل بيعة عمرو على اثبات الشراء من المرأة لان  
الدار في يد حقيقة ويقبض للمرأة على عمرو بالثمن وتقبل بيعة المرأة وبيعة زيد على اثبات الشراء  
من عمرو ويقبض بالدار بينهما نصفين شراء من عمرو ويقبض لعمرو على كل واحد منهما بنصف الثمن ويكون  
للرأة وزيد الخيار لان عند محمد من شهدوا بالشراء و هو القبض يجعل القبض المعايين اول القبض  
بحكم الشراء وانما يكون كذلك اذا قدمنا شراء عمرو والذي في يد الدار ولا من المرأة بالف وقبضه  
ثم تنازع ابنه المرأة وزيد في دعوى الشراء و اقاما البيعة و هما خارجا ولم يورخا فلم يكن احدهما  
بالقبض الا بالي من الا يقبض بينهما نصفين لاستوائيهما وخياره لان كل واحد منهما اثبت شرا  
كل الدار ولم يسلم له الا النصف فانه قبل لم لا يجعل كانه الدار من حيث الحكم في يد المرأة فانه عمرو  
اقرارا باليد لها حيث ادعى الشراء منها كما قلتم في القسم الاول قبل له لا يمكن ذلك لان اقرار عمرو للمرأة  
قد بطل لان المرأة ادعت عليه مثل ذلك فبطل اقراره بحكم التدافع والتعارض فبقيت الدار في  
يد عمرو وحقيقة تقريره واعتبارا بخلاف القسم الاول لان ذواليد ادعى الشراء من عمرو وعمرو  
لا يدعى الشراء منه فلم يقع التعارض و اما القسم الثالث من هذا الوجه وهو ما اذا كانت  
الدار في يد المرأة والمسألة بحالها فعندها ابي حنيفة و ابي يوسف تها تترت البيعتان كلهما  
ولا يقبض بشيء و بترك الدار في يد المرأة قضات ترك اما بيعة المرأة وبيعة عمرو فلما قلنا و اما  
بيعة زيد على عمرو وانه اثبت امر حادثا وليس لها دافع لان زيد ابي بيعة الشراء من عمرو ولم يثبت  
قبض عمرو ما اشترى من المرأة لا بالبيعة ولا بالبيع المعايين فصار عمرو باعيا من زيد اما اشترى



من المرأة قبل القبض وبيع المبيع قبل القبض باطل فقد قامت بينة على شرا باطل به على الكتاب  
فقال لانه اشترى من المرأة وباع قبل القبض لو قوبل بينة عمر وبينة زيد باعتبار ان له فيها  
حقا يكون عمر بايعا قبل القبض فلا يصح بيعه فلا يكون له حق فلا يترجح ولا يتقوى  
فان قيل لا بل يثبت قبض عمر وبقاها المرأة التي هي صاحبة يد فانها اقرت انها استقادت  
الملك واليد من جهة عمر وقيل له نعم لكن اقرارها لم يصح للتعارض والتنافع على ما ذكرنا من الاستناج  
من قال هذا الجواب غير سديد على قولها وانما يصح ان لو كانت المسألة في العبد اما في الدار ينبغي  
ان يقال يقضه بشرع عمر ومن المرأة ثم بشر ازيد من عمر وتبطل بينة المرأة لان بينة المرأة وعمر وان  
بطلت باعتبار المعارضة لكن بينة عمر لم تبطل من حيث انه ثبت فيها حقا لزيد لانه لا يمكن  
لزيد اثبات الملك لنفسه باشر من عمر الا بعد اثبات الملك لعمر فكاه بسبيل من اثبات الملك  
شرط حقه فتقوت بينة عمر من هذا الوجه لان بيع ما اشترى قبل القبض من غير صحيح  
في العفا رعدا فصار الفساد لعدم الملك فحسب وقد اثبت بحجة عمر والتمس ان اجاب هكذا  
فيما اذا شهدوا بالعقد والقبض والحكم لا يخلف بالقبض وعدمه في العفا وهذا لان الانثى ينتصب  
خصما في اثبات شرط حقه كما ينتصب خصما في اثبات حقه فصارت بينة عمر وبينة زيد ولا  
معارض لزيد دل عليه ما ذكرنا في الشهادات اذا ادعى رجل على اخره باع هذه الجارية من فلانة وان فلانا  
قبضها منه ثم باعها منه تقبل بينة كذلك هنا من المشايخ من قال يجمل ان محمدا حين فرغ هذه المسألة وطال  
تفريعها حسنة وضع المسألة في المنقول فاجاب هكذا ومنهم من قال اراد بهذا الجواب على قياس  
قولها الاول فان بيع العفا قبل القبض لا يجوز على قولها الاول في قولنا اني يوسف الاول في كتاب  
الشفعة من المبسوط وسط الباب الاول في مسألة اقالة الشفيع الباع وقولنا اني حنيفة الاول في  
الجامع وهي هذه المسألة ومنهم من قال اراد بهذا الجواب على قياس قولها لو كان لا يرباه جواز بيع  
العفا قبل القبض كما في مسألة المزارعة على قولنا اني حنيفة على تقرير ان يرى جوازها فاما على قول محمد  
يجوز شرا المرأة من عمر وشرا عمر من المرأة يقضه لكل واحد منهما بالتمسك على صاحبه ويتقاصاه اياه  
الثمان من جنس واحد ولا يقضه بشر ازيد من عمر لان الاصل عنده في هذه الصورة ان يجعل القبض  
المعاين الاول العقدين وانما يكون كذلك ان لو قد مناشرا المرأة وبصير كانهما اشترت اولاً من عمر  
قبضت ثم باعت من عمر ولم يسلم فيؤتمر التسليم اليه وبصير عمر بايعا من زيد ما اشترى من المرأة قبل  
القبض وبيع العفا قبل القبض وبيع العفا قبل القبض وبيع العفا قبل القبض لا يجوز  
لان المرأة مع زيد اعياها في الملك من جهة عمر والمرأة قبض ولا قبض زيد فتكون المرأة اولاً ولا تجعل يد المرأة عمر  
في الاعتبار كما فعلنا في حق ذي اليد حتى يقضه بشر ايه من المرأة ثم بشر المرأة من لانه انما يجعل كذلك اذا لم يعارضه بینه  
ذي اليد ولم يكتبها بقيت يدها يد نفسها واذا بقيت يدها يد نفسها با الترتيب الذي قلنا بخلاف ما اذا  
كانت في يد زيد على ما ذكرنا هذا اذا شهدوا بالعقد وبيع القبض واما الوجه الثاني وهو ما اذا  
شهدوا بالعقد والقبض فالقسم الاول من هذا الوجه وهو ما اذا كانت الدار في يد  
زيد والمسألة بحالها فعندهما الجواب في هذا القسم من هذا الوجه ويجعل شراوها من عمر ومشاخر

القسمة من الوجه الاول تقبل بينة زيد ويقضه له بالدار شرا من جهة عمر ويقضه عليه الثمن لعمر و  
تمهات بينة الاخرين وعند محمد تقبل البينات ويقضه بالبيع كلها لان الاصل عنده ان الشهود  
مضى ثمردوا بالعقد والقبض ولا حاكم قبض معاين يجعل القبض المعايين اخر القبول بحكم هذه الاشتر  
اذا كاه في جعله اخر يجوز العقد كلها قياسا واستحسانا وهنا كذلك فيجعل اخر وانما يكون اخر اذا كاه  
شرا زيد من عمر واخر فيجعل كاه المرأة اشترت من عمر وقبضت ثم باعت من عمر وقبضت ثم باع عمر  
ومن زيد الان عمر وبيع المرأة يتقاصاه الثمن اذا كانا من جنس واحد وان كانا من جنسين ان تقاصا  
بالتراضي تقع المقاصة والا فلا ويجب لعمر الثمن على زيد فتكون الدار لذي اليد على اختلاف المذهبين  
واما القسم الثاني من هذا الوجه وهو ما اذا كانت الدار في يد عمر والمسألة بحالها فعندهما كذلك  
الجواب لان بينة المرأة على عمر وبينة عمر عليها بطلنا للتعارض وبقيت بينة زيد مقبولة على الشرا  
من عمر في قبضه له وعند محمد كذلك الجواب ايضا وحكم جواز البيع كلها لانه جعل قبض عمر واخر القبضين  
بحكم العقدين المشتهرين فصار كاه المرأة اشترت اولاً من عمر وقبضت ثم باعت من عمر وقبضت عمر  
ثم باع عمر من زيد ولم يسلم فيؤتمر التسليم وتجوز البيع كلها فصار الجواب في هذا الفصل عندهم  
كالجواب في الفصل الاول واما القسم الثالث من هذا الوجه وهو ما اذا كانت الدار في يد المرأة وباقي  
المسألة بحالها فعندهما لا تقبل بينة المرأة على عمر وتقبل بينة عمر على المرأة في قبضه له بالدار شرا  
من جهة المرأة ويقضه بالثمن عليه للمرأة وتقبل بينة زيد على عمر ويقضه له بالدار شرا من جهة  
عمر ويقضه عليه بالثمن اما لا تقبل بينة المرأة لما قلنا في القسم الثاني والاول من هذا الوجه واما تقبل  
بينة عمر على المرأة فرف بينه وبين القسم الاول والثاني من هذا الوجه والفرق ان بينة عمر في القسمين  
الاولين لا تقيد جواز شرا زيد حتى تترجح بينة عمر على بينة المرأة لان شرا زيد من عمر ويجوز من غير  
بينة عمر ومنه كانت الدار في يد بظاهر يد فان ظاهر اليد يدل على الملك وفي القسم الثاني الدار في  
يد حنيفة وفي القسم الاول في يد بظاهر يد وتقرير اعتبار انها في يد زيد وزيد مقرا البدي في هذه  
الدار كانت لعمر وقد صح اقرار زيد لما قلنا فكانت بينة عمر وفي الاثبات مثل بينة المرأة  
فتعارضنا فبطلت المكاه المتعارض اما في هذا القسم لبينة عمر ونثبت جواز شرا زيد منه لانه  
مضى لم يقم لعمر وبينة على الشرا من المرأة لا يجوز شرا زيد من عمر لان الدار ليست في يد عمر ولا حقيقة  
ولا تقدر لان المرأة وان اقرت ان اليد فيها كانت لعمر ولكن اقرارها قد بطل المكاه المتعارض فكاه  
في قبول بينة عمر جواز شرا زيد وليس ذلك في قبول بينة المرأة فلم يثبت بين البينيين نقا  
ليثبت التمهات واذا لم تقبل بينة المرأة وقبلت بينة عمر في هذا القسم صار كاه المرأة لم تقم البينة  
اصلا وانما اقام زيد وعمر ولو كاه كذلك يقضه بجواز شرا عمر ومن المرأة ويجوز شرا زيد من عمر وكذا  
هنا ويجب اياه يكون الواجب على قولنا اني حنيفة واني يوسف الاخر في هذا القسم من الوجه الاول  
وهو ما اذا شهدوا بالاشراء ولم يشهدوا بالقبض كذلك لان بيع العفا قبل القبض على قولها الاخر  
يجوز وما ذكرناه في هذا القسم من الوجه الاول فذلك قياس قولها الاول على قول اولئك المشايخ  
على ما ذكرنا واما عند محمد رحمه الله ذكرنا ان يقضه بالدار للمرأة ويجعل شراوها من عمر ومشاخر



ويقبض بغير امر ومنها ويجعل شراؤه منها سابقا ولا يقبض لزيد بشئ لان الاصل عنده ان القبض المعايين في هذا الوجه وهو ما اذا شهدوا بالعقد القبوض يجعل آخر القبوض بحكم الشرع وانما يصير كذلك اذا جعلنا كاه عمرا واشترى منها وقبض ثم تنازع في شري ذلك من عمر زيد والمرأة واقاما البينة على الشرع والقبض والدار في يد المرأة ولو كان كذلك كانت المرأة اولى فبها او لان الثابت بالمعاينة فوق الثابت بالبينة وقبل هذا جواب القياس اما على جواب الاستحسان يجب ان يجعل القبض المعايين او القبوض لانه ليس في جعله آخر القبوض جواز العقد كلها وفي جعله اول القبوض جواز العقد كلها وفي مثل هذا قياس واستحسان فيصير في الاستحسان كاه المرأة اشترت اولاً من عمر وقبضت ثم باعت من عمر وقبضت ثم باع من زيد قبض زيد فيقبض بالدار لزيد بشر من عمر ثم وصلت الى يد المرأة بسبب من الاسباب فيومر بالتسليم الى زيد فكاه فيه جواز الاشتر بتركها وقد ذكرنا ان الترتيب على وجه فيه تصحيح العقد اولى وان كان فيه نقض اليد المعايين وقيل الجواب الصحيح ما قال في الكتاب قياساً واستحساناً لانه انما ينقض القبض تصحيحاً اذا لم يثبت بالحق اما اذا اثبت بالحق فلا لانه انما قلنا بتصحيح العقد وترتيب ما ذكرناه لضرب احتياط وانما استقيم ذلك اذا لم ينقض ذلك ابطال حق ثابت بالحق اما اذا انقضى فله وجا صله ان ذلك عمر ومجمع عليه لان المرأة وزيد يدعيان التلقي منه والمرأة ذات اليد فكاه القضا لها اولى وذكر في شفعه المبسوط اذا شهد رجلاه للبايع والمشتري على الشفيع انه قد سلم الشفعة وشهد رجلاه للشفيع ان البايع والمشتري سلماه الدار فضيت لهما للذي هو في يده هذا بمنزلة رجلين اختمتا في دار كل واحد منهما يدعي ان اشتراهما من صاحبه بالف درهم ونقد الف يقبض بها الذي في يده وهي مسألة التهما ترفعدها تترتب البينة وعنده يقبض بحسب الامكان فمن اصحابنا من يقول مسألة الشفعة على الخلاف ايضا وان لم ينص عليه لان كل واحد منهما يثبت الملك لنفسه على صاحبه بسبب يصرح به شهوة قال شمس الائمة الترخيص والاصح عندي ان جواب مسألة الشفعة قولهم جميعا وان هذا ليس نظير مسألة التهما تر فان هناك عهد بالبينة بنارح يثبت بين الشرايين واليد دليل ذلك التاريخ ولا يتأتى مثل ذلك هنا وابو حنيفة وابو يوسف يقولان بالنها تر لان كل واحد منهما يثبت اقرار صاحبه بالملك لم يكل بايع مقر بوقع الملك للمشتري وذلك لا يوجد هنا فالشفيع بتسليم الشفعة لا يصير مقر بالملك للبايع ولا للمشتري ولكن وجه هذه المسألة ان تسليم المشتري الدار بالشفعة للشفيع يحتمل الفسخ وتسليم الشفيع الشفعة لا يحتمل الفسخ بحال فانه بعد ما سلم الشفعة لا يعود حقه وان اتفقا عليه والبينة اذا تعارضا واحدهما لا يحتمل الفسخ والاخرى محتمل فما لا يحتمل الفسخ يخرج كما لو اقام البينة على ان اشتري هذا العبد من مولاه واقام العبد البينة ان مولاه اعتقه فوضعه انا نجعل كاه الامر من كانا فاه كاه الشفيع سلم الشفعة اولا ثم سلمها المشتري له فمالم يخرج من يده لا يتم التسليم وبعد الاخراج يكون هذا بمنزلة البايع المبتدئ فيقبض بها للشفيع اذا كانت في يده وان كاه المشتري سلمها الى الشفيع اولا وقبضها الشفيع ثم سلم شفعته فتسليمه باطل

باطل استيفاه لحقه قد تم فلهذا اقبض بالدار لذيها كاه ثم خلط محمد دعوى ابيع بدعوى انشرا فقال اذا كاه العبد في يد رجل حرقا قام مكاتب البينة انه عبده باعه من هذه المرأة بالف درهم واقامت المرأة البينة انه عبدها باعته من هذا المكاتب بعشرة اكرار حنطه وسطا واقام لحر الذي في يده البينة انه عبده اشتراه من هذا المكاتب بهذا الوصف فالمسألة على وجهين اما ان تشهد الشهود بالعقد ولم يشهدوا بالقبض وشهدوا بالعقد القبوض جميعا وكل وجه على ثلاثة ايام اما ان يكون العبد في يد الحر او في يد المكاتب او في يد المرأة وبدا محمد بالوجه الاول وهو ما اذا شهدوا بالعقد دون القبض وبدا القسم الاول وهو ما اذا كاه العبد في يد الحر وفي الثاني وهو ما اذا كاه في يد المرأة فنقول اذا كاه العبد في يد الحر ذكرنا ان في قياس قول ابى حنيفة وانى يوسف بينة المكاتب على المرأة وبينة المرأة على المكاتب باطلتان بحكم التعارض لما قلنا وبينة الحر على المكاتب مقبولة لخلوها عن التعارض ويقبض بالعبد للحر شر من المكاتب ويقبض عليه للمكاتب بالوصف واما على قياس قول محمد ذكرنا ان بينة المرأة تقبل ويقبض بيدها من المكاتب ويقبض لهما عليه بعشرة اكرار حنطه وتقبل بينة الحر على المكاتب ويقبض له بالعبد شر من المكاتب والمكاتب عليه بالوصف ولا تقبل المكاتب على بيده من المرأة لانه العبد كاه في يد الحر من حيث الحقيقة فهو في يد المكاتب من حيث الحكم والتقدير لانه الحر اقرار انه استفاد الملك من جبرته ولم يبطل اقراره لانه المكاتب لا يدعي على الحر مثل ذلك انما يدعي على المرأة فكانت اليد للمكاتب معناه والشهود شهدوا بالعقد دون القبض فيجعل القبض المعايين للمكاتب او القبض فصار كانه اشتراه من المرأة وقبض ثم الحر اقام البينة انه اشترى العبد منه بالوصف والمكاتب اقام البينة انى بعته من المرأة بالف فكانت بينة الحر اولى لوجوب احدهما ان الحر يثبت بينة اقرار المكاتب باعه منه فدعواه انه باع من المرأة تناقض وسعى في نقض ما تم من جبرته فلا يصح والثاني ان اقامة المكاتب البينة انه باعه من المرأة بمنزلة اقامته المرأة البينة انها اشترته من المكاتب ولو كان كذلك كاه بينة الحر اولى لانها يدعيان تلقي الملك من ثالث وللحر يد ولابد للمرأة ولاه الحر باقاة البينة على الشرا من المكاتب ابطال بينة المكاتب بيده من المرأة لانه البينة التي قامت عليه اولى من البينة التي قامت له اقبض ما في الباب ان الاصل عنده ان القبض المعايين يجعل اولا في هذه الصورة لكن انما يجعل ذلك تصحيحا للعقد ولو جعلنا كذلك هنا لا يصح الا عقد واحد وهو شر الحر من المكاتب ونولم يجعل كذلك يصح عقدان لما قلنا وفيه تقدير القبض المعايين فكاه هذا الوجه اولى فصار العبد للحر في قولهم جميعا الا ان عند ابى حنيفة وانى يوسف لا يقبض الا ببيع واحد وعند محمد يقبض ببيعي وهذا لانه الحر اشبه بالمدعي لان يثبت الملك في هذا العبد لنفسه والمكاتب يثبت لغيره فكاه الحر اشبه بالمدعي وان كاه المكاتب لو انقضى باقاة هذه البينة تقبل بينة كالبايع مع المشتري اذا اختلفا في مقدار الثمن واقاما البينة كانت بينة البايع اولى لانه يثبت الملك لنفسه في الثمن والمشتري لغيره وان كان



المشتري لو انفرده باقامة البينة تقبل وكذا لو اقام رجل البينة على اخراة ابنه ولد على فراشه واقام  
 الابن على اخراة ابنة ابنه جازت بينة الابن ولم تجز بينة الاخ لا اله الابن ثبتت حق نفسه قبل  
 الاب لان الابن ينشرف بالنسب والاب يثبت حق الابن قبل نفسه لانه ينشرف بالابن فكاه الابن  
 هو المدعى وه الاب فتكون البينة ببينة واه كاه الاب لو انفرده باقامة البينة تقبل ببينة وكذا  
 لو اقام رجل البينة على امرأة انها منكوحه واقامت هي البينة انها منكوحه رجل اخر فالبينة ببينة  
 لما ذكرنا ولانه اثبت اقرارها بالنكاح له فتصير كذبة لشهودها فتبطل شهادة شهود واه كانت  
 لو انفردهت باقامت ابينة تقبل ببينتها كذلك هنا واما القسم الثاني من هذا الوجه وهو  
 اذا كاه العبد في يد المكاتب وبا في المسالة بحالها فالجواب في هذا القسم عندهم جميعا كالجواب  
 في القسم الاول الا انه في القسم الاول لا يحتاج المكاتب الى تسليم العبد الى الخ لاه العبد  
 في يده حقيقة وهنا يحتاج اما فيما عدا ذلك لا فرق سوى بين هذين القسمين في الجواب عندهم  
 لان في القسم الاول العبد في يد المكاتب حكما وتقريرا وفي القسم الثاني في يده حقيقة فكان  
 القسمان سوى فرق بين هذين القسمين في المسالة الاولى وهي مسالة الدار عند محمد فقال في  
 القسم الاول في المسالتي جعل المبيع في يد الاخر حكما وتقديرا لكن في يده حقيقة لكن كره الدار في  
 يد زيد حقيقة وفي يد عمر حكما يوجب الاختلاف في الجواب عند محمد لما قلنا في  
 المسالة الاولى وهنا لا يوجب لان الترجيح بينه لخر في الوجه الاول ما كاه كره العبد في  
 يد المكاتب تقدير او اعتبارا لكن انما كاه لاه لخر شبه بالمدعي وانما اعتبر كره العبد في  
 يد المكاتب حكما وتقدير يجعل قبضه او القبض بحكم البيعي المشبهين بالترجيح بينه لخر هذا المعنى  
 موجود هنا وهو اذا كاه العبد في يد لخر حقيقة فكانت بينة اولى ولا يقال بان المكاتب يبيع  
 الثمن لنفسه ايضا بسبب دعوى البيع لانه دعوى الفسخ انما يستقيم في مبيع مقبوض لانه في  
 مبيع غير مقبوض واما القسم الثالث من هذا الوجه ما اذا كاه العبد في يد المرأة والمسالة  
 بحالها ذكرنا في قياس قول ابي حنيفة وانى يوسف البيوع كلها باطله وبترك العبد في يد ذى اليد  
 قضات ترك اما بينة المرأة وبينة المكاتب كاه المتعارض فان قيل لا تعارض لان شرط التعارض  
 التساوى ولا تساوى هنا لانه بينة المرأة ثبتت جواز بيع المكاتب من لخر وبينة المكاتب لا تثبت  
 فتترجح بينة المرأة قبل بينة المرأة لا تثبت جواز بيع المكاتب من لخر واه كانت تثبت بيع العبد من  
 المكاتب لانها لم تثبت للمكاتب قبضا فيصير المكاتب بايعا للمبيع المنقول قبل القبض وانه باطل واما  
 بينة لخر فانها قامت على شر باطل او فاسدا من جهة المكاتب لانه لما بطلت بينة المرأة والمكاتب كاه  
 التعارض لم تثبت للمكاتب ملك في العبد لا بالبينة ولا باقرار المرأة لان اقرارها قد بطل بالتعارض فيصير المكاتب  
 بايعا ما لا يملك ولو ثبت الملك باقرار المرأة لكن الشهود لم يشهدوا بالقبض وليس له قبض معارض  
 فصا بايعا البيوع المنقول قبل القبض وانه لا يجوز بخلاف القسم الثاني لانه في يده حقيقة وبخلاف القسم  
 الاول لانه في يده حكما وتقديرا واما في قياس قول محمد تقبل بينة المكاتب على المرأة وبينة المرأة على  
 المكاتب حتى يقضه بالبيعي وبالثمن ولا تقبل بينة لخر على المكاتب لاه الاصل عنده ان الشهود

الشهود متى شهدوا بالعقد ووه القبض ولا حدهم قبض معاين يجعل القبض المعايين اول القبضين بحكم  
 البيعيين المشبهين وانما يكون كذلك اذا جعلنا بيع المكاتب من المرأة بالف سابقا فصا كاه المكاتب  
 باع من المرأة او بالف وقبضت المرأة العبد ثم باعت بعد ذلك من المكاتب بعشرة اكرار حنطه ولم يسلم  
 فتومر بالتسليم اليه وتبين ان المكاتب باع من لخر بالوصيف قبل القبض وبيع المنقول قبل القبض فله  
 هذا اذا شهدوا بالعقد ووه القبض واما الوجه الثاني وهو ما اذا شهدوا بالبيع جميعا فالقسم الاول  
 من هذا الوجه وهو ما اذا كاه العبد في يد لخر والمسالة بحالها فان في قياس انى حنطه وانى يوسف  
 بينة المكاتب باطلتان وتقبل بينة لخر على المكاتب ويقضه بالعبد شر من المكاتب بالوصيف لما  
 بطا ٥ يخترها فلكاه المتعارض واما قول بينة لخر فلا لانه لما بطلت بينتهما فصا كانهما لم يعنما  
 ابينة ونقر لخر باقامة البينة وكاه كذلك قلبت بينة لانه ادعى امر احادنا وان ثبت  
 بالبينة ولا دفع لبينة واما عند محمد ذكر ان البينات كلها مقبولة ويقضه بالبيع كلها لان  
 لا صل عنه في هذه الصورة ان يجعل القبض المعايين اخر القبض قياسا واستحسانا اذا كاه في جعله  
 اخر القبض جواز العقود كلها وهنا كذلك فيجعل وانما يصير قبضه اخر الحكم البيعي ان قدمنا  
 بيع المكاتب فيصير كاه المكاتب باع العبد من المرأة بما ادعى وقبضت المرأة ثم ان المرأة باعت من  
 المكاتب ثم ان المكاتب باع من لخر وقبض لخر فكان فيه تصحيح العقود ونقر القبض المعايين  
 فيكون العبد لخر على اختلاف المذهبين واما القسم الثاني من هذا الوجه وهو ما اذا كاه العبد في  
 يد المكاتب والمسالة بحالها فالجواب في هذا القسم عندهم جميعا كالجواب في القسم الاول الا ان  
 في الاول لا يؤمر المكاتب بتسليم العبد الى لخر لانه في يده حقيقة وهنا يؤمر بالتسليم اليه  
 اما فيما بعد ذلك لا يختلفان اما عندهما فلا جل التعارض واما عند محمد فلا نه يقدم بيع المكاتب  
 من المرأة ثم بيع المرأة من المكاتب ثم بيع المكاتب من لخر على ما ذكرنا ولا يراعى بد المكاتب  
 حتى لا تنقض لانا لو ادعينا ذلك لا يمكن تصحيح العقود اجمعي فكان تصحيح العقود التي قامت عليها  
 الحجج اولى من تصحيح يد لم تقم على رواها حجة ولانه لا يدعى نقر من اليد وانما يلزمنا نقره اذا  
 كاه يدعيه فاه قبل هذا تغييرا لصل محمد رحمة الله فان من اصل ان الشهود اذا شهدوا بالعقد والقبض  
 يجعل القبض المعايين اخر القبض اذا كاه فيه تجوز العقود كلها وهنا فيه تجوز العقود  
 كلها لانا نجعل كاه المكاتب باع من المرأة وقبضت ثم باعت من المكاتب وقبضت ثم باع المكاتب  
 من لخر وقبضت ثم باع لخر من المكاتب وقبض فيكون المكاتب اخر القبض بحكم العقد فيكون له  
 قلنا انما يجعل القبض المعايين اخر القبض اذا امكن وهنا لا يمكن لانه يورى الى استشارة  
 بيع لم يدع المدعى ولم يشهد به الشهود وهو بيع لخر من المكاتب فيجعل قبض المكاتب اول القبض  
 ويصح بالطريق الذي قلنا واما القسم الثالث من هذا الوجه وهو ما اذا كاه العبد في يد المرأة  
 والمسالة بحالها ففي قياس قول ابي حنيفة وانى يوسف بينة المكاتب على المرأة  
 بالبيع باطله وبينة المرأة على المكاتب بالبيع جائزة لاحقا لها لكن حقا للرجل لخر وبينة  
 لخر على المكاتب بالشر جائزة اما جاز بينة المرأة على المكاتب فلاه البطلان بحكم التعارض ولا



تعارضها لانعدام التساوي لان يثبتها ثبت جواز نشر الحر من المكاتب وبينه المكاتب لا تثبت  
جواز نشر الحر منه فترجح بخلاف القسم الثاني والاو لان بينة المرأة لا تثبت جواز نشر الحر من  
المكاتب لان نشر الحر من المكاتب جائز وان لم يثبت بيع المرأة منه لان في القسم الثاني في يد المكاتب  
حقيقة وفي الاول في يد حكاما وتقديرا وبيع ما في يده جائز واما جواز بينة الحر على المكاتب فلا  
لما طلت المكاتب صار كانه لم يقيم البينة الا المرأة على المكاتب بالبيع والحر على المكاتب بالنشر ولو  
كان كذلك بينة الحر على المكاتب بالنشر جائزة كذا هذا وعند محمد العقود كلها ويجعل كاه المكاتب  
باع منها وسلم ثم هي باعته منه وسلمت ثم باع هو من الحر ثم غصب فيؤمر بالتسليم الى الحر فان قيل  
وجب ان تصح البيوع كلها مع تقرير القبض لان الاصل عنده في هذه الصورة يجعل القبض المعايين  
اخر القبض بحكم البيع وهنا القبض المعايين للمرأة فوجب ان يجعل قبضها اولا ومنى جعل كذلك  
صار كاه المرأة باعت اولاً من المكاتب وقبض المكاتب ثم باع المكاتب من المرأة وقبضه المرأة ثم باع  
المكاتب من الحر ولو كان كذلك لا يصح بيع المكاتب من الحر قيل لهذا الاصل عند محمد على الاطلاق  
جواب القياس فاه جواب القياس عنده ان يجعل القبض المعايين اخر القبض بحكم البيوع اذا  
كان في جعل اخر جواز العقد كلها او فساد البعض على ذكرنا اما في الاستحسان اذا كانت  
في جعل اخر الحكم البيوع فساد بعض العقود لا يجعل القبض المعايين اخر القبض وهذا لو جعل  
اخر القبض بحكم البيوع كاه فيه فساد بعض العقود وهو بيع المكاتب من الحر فلا يجعل اخر ومنه  
لم يجعل اخر تعذر ترتيب العقد بعضها على بعض فاعتبر هنا طرعا اخر حتى تصح العقود كلها و  
تجعل كاه المكاتب اولا باع من المرأة وقبضت المرأة ثم المرأة باعت من المكاتب وقبض المكاتب  
باع من الحر وقبض الحر ثم عاد العبد الى يد المرأة بوعدة او اجارة او غصب فيؤمر بالرد على الحر لان  
البيع اذا احتل الجواز والفساد يجعل على الجواز ولو كان الرجل الحر لم يقيم البينة على انه اشتراه بوصف  
من المكاتب لكنه اقام البينة انه باع العبد وهو يملك من المكاتب بمائة دينار وباقى المسالة بحالها  
فالمسالة على وجهين وكل وجه ثلاثة اقسام على ما ذكرنا وبذلك لوجه الاول وهو ما اذا شهدوا بالله  
بالعقد دون القبض وبالقسم الاول وهو ما اذا كان العبد في يد الحر فنقول اذا كان العبد في يد الحر ذكرنا  
تقبل بينة الحر على المكاتب ولا تقبل بينة المكاتب على المرأة ولا بينة المرأة على المكاتب عندهم  
جميعا اما عندنا في حنفية واني يوسف رحمه الله فلما قلنا غير مرة من تعارض بينة المرأة  
على المكاتب وبينة المكاتب على المرأة وخلو بينة الحر عن المعارض واما عند محمد فلا لان الاصل عنده  
ان الشهود من شهود العقد دون القبض يجعل صاحب القبض المعايين صاحب اول العقود فكاه  
الحر اول الباعين فيصير كاه الحر باع اولاً من المكاتب ولم يسلم ثم باع المكاتب من المرأة قبل القبض  
فلا يصح ثم باعت المرأة من المكاتب فاه قبل الاصل عند محمد ان يجعل القبض المعايين اول القبض  
بحكم العقود المشبهة فيصير كاه المكاتب او المرأة باع منه اولا قيل نعم لكن حال الامكان ولا  
امكان هنا لانه انما يمكن ذلك اذا جعلنا كاه المكاتب او المرأة باع من الحر اولا وقبض ولا يمكن  
لانها لم يدعي البيوع من الحر فلم يثبت على الحر عقد يكون القبض العقد كذلك العقد فلم يمكن ترتيب هذا الاصل

الاصلنا اعتبار اصل اخر وهو ان يجعل صاحب القبض المعايين صاحب اول العقود لان القبض ما يوكد البيع ويثبت القدرة  
على التسليم والبيع المتأكد كالشأن حكما لانه كما يجب القبض المتأكد في المسائل وبهذا الواقام احدهما البينة على البيع  
والاخر على البينة على ثالث كاه القبض بالبيع اولى لتأكده وكذا الواقام احدهما البينة على الشراء والاخر على الشراء  
والاعتناق او فروعه كاه القضاء بالملك الموكد بالاعتناق وفروعه اولى طعن عيسى بن اياه في هذه المسألة  
على محمد رحمه الله وقال يجب ان يقضى ببيع المرأة من المكاتب لا ببيع الحر من المكاتب قياسا على  
ما ذكرنا قبل هذا في الباب المنزج بباب الشهادة في البيوع من اشياء فانه ذكر ثمة في  
رجلين ادعي بيع العبد من المرأة والعبد في يد احدهما وادعى كل واحد منهما ان العبد عنده  
باعه من هذه المرأة وهي متحد واقاما البينة فانه يقضى ببيع الخارج الذي ليس العبد في  
يده من المرأة لانها ادعي البيوع منه فكاه محتاجين الى اثبات الملك لنفسه فيما باع ثم  
ينقض به الخارج وبيعه منها لان تحت البيع اثبات الملك لنفسه فيما باع فيقضى  
به للخارج وبيعه منها فعلى قياس تلك المسألة ينبغي ان يقضى ببيع المرأة من المكاتب لكن  
هذا الطعن لا يثبت على قول ابي حنيفة واني يوسف رحمه الله لانه لا بينة للمرأة عندها  
اذا كان المكاتب يدعي على المرأة مثل ما يدعي المرأة على المكاتب بحكم التعارض على ما ذكرنا وانما  
يتا على قول محمد لان عند المرأة والجواب عن الطعن اختلف المشايخ فيه منهم من قال في  
المسألة روايتان فصارت تلك المسألة وهذه المسألة على الروايتين فهذا القابل لا يحتاج الى  
الفرق وقال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله الصحيح ان بين المساليتين فرقا والفرق ان في  
تلك المسألة انما قضى بجواز بيع الخارج لانه محتاج الى اثبات الملك في العبد بالبينة يجوز  
بيعه ويصل الى الثمن لان ملك غير ثابت في العبد لا باليد ولا باقرار المرأة فصار هو يثبت  
الملك في العبد اولا يجوز بيعه وذو اليد اثبت كذلك لكن الخارج مع ذى اليد اذا اقام البينة على  
الملك المطلق تقبل بينة الخارج ويقضى له فصار كاه الخارج تفرد باقامة البينة اما هنا الخارج  
وهي المرأة لا يحتاج الى اثبات ملكها في العبد لجواز بيعها لان الملك لها ثابت في العبد باقرارها  
الذي العبد في يده لانه يقر بالملك للمكاتب والمكاتب يقر بالملك للمرأة فلا يكون لها حاجة الى اثبات  
الملك وانما الحاجة الى اثبات العقد فكانت بينة كل واحد منهما مسموعة على اثبات البيوع لا  
على اثبات الملك فكانت بينة ذى اليد اولى لانه بيعه اكد لانه يثبت بيع شيء في يده ويقر على  
تسليم المرأة والمكاتب يدعيه بيع ليس في ملكها ولا يدها فكانت بينة اكثر اثباتا فكاه اولى  
بالقبول واما القسم الثاني من هذا الوجه وهو ما اذا كان العبد في يد المكاتب والمسألة بحالها ففي  
قياس قولنا في حنفية واني يوسف الجواب في هذا القسم كالجواب في القسم الاول انه يسقط بينة  
المرأة والمكاتب للتعارض ويقضى بينة الحر ببيعها من المكاتب وهذا بخلاف ما ذكر في باب الشهادة  
في البيوع من اشياء ان رجلين لو ادعى كل واحد منهما بيع عبد من ثالث وهو الذي العبد في يده ان  
يقضى بالبيوع والتمني لهما وهنالم يجعل كذلك وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع لان ثمة  
ذو اليد لا يعارض بينة احدهما وهنما عارض بينة المرأة فسقطت بينة واما عند محمد ذكرنا يقضى بالعبد كله



للكاتب نصفه بالشر من الحر ونصفه بالشر من المرأة ويقض على المكاتب لكل واحد منهما بنصف الثمن  
الذي ادعى ثم يقض بعد ذلك بالعبد كله للمرأة بشرائها من المكاتب ويقض على المرأة للمكاتب بالثمن  
الذي ادعاه المكاتب ويومر بتسليم العبد الى المرأة اما يقض بالعبد كله للمكاتب شرهما لان العبد  
في يد المكاتب وقد تنازع فيه خارجا ادعى كل واحد منهما ان العبد عبده باعه من المكاتب واقاما  
البينة على ذلك ولا مزنة لاحدهما على الاخر فيقضى بالعبد كله شرهما وانما يقض بالعبد  
كله للمرأة شر من المكاتب لان المكاتب صار بايعا جميع عبده من المرأة بعد ما اشترى وقبض ولا خيار  
للمكاتب وان كان اشترى من كل واحد منهما جميع العبد ولم يسلم له الا نصفه لان الخيار قد  
ثبت له الا انه لما باع من المرأة سقط خياره فان قبل لم قدمتم شر المكاتب منهما على بيعه قبل لان الا  
الاصل عند محمد ان الشهود متى شهدوا بالعقود دون القبوض ولا حدهم قبض معاين نجعل القبض  
المعاين اول القبوض بحكم العقود اذا امكن وانما يصير قبض المكاتب اول القبوض اذا قدمنا شره  
على بيعه فان قبل وجب ان يقضى على المكاتب لكل واحد منهما جميع الثمن كما قلنا في باب الشهادة  
في البيع من اشياء انه يقض لكل واحد منهما جميع الثمن لانه لا حاجة الى القضا بالملك ليمكن  
كل واحد منهما من التسليم لان العبد مسلم انما الحاجة الى القضا بالثمن ويجوز ان يستحق على كل  
واحد منهما جميع الثمن بسبب عي واحد فيقضى كذلك هنا والدليل عليه انه ذكر بعد هذا في  
الوجه الثاني وهو ما اذا شهدوا بالبيع والقبوض في هذا القسم انه يقض على المكاتب لكل واحد  
منهما جميع الثمن وروى هشام عن محمد رحمهما الله في جارية في بد رجل ادعى رجلاه كل واحد  
منهما ان عمة باعها منه بالف درهم وهو ملك على انه بالخيار فان امضيا البيع لزم المشتري  
لكل واحد منهما الف درهم وان امضاه احدهما البيع ولم يمض الاخر فللذي امضاه البيع نصف  
الثمن وللذي امضاه البيع نصف الثمن وللذي لم يمض ان يأخذ الجارية كلها وان لم يمض واحد منهما  
البيع اخذ الجارية بينهما نصفين ولا شيء على المشتري اما اذا امضاه كل واحد منهما اثبت بالبينة  
السبب الموجب لكل الثمن وهو البيع لانه قره به المانع وهو الخيار فاذا اسقط ارتفع المانع فيجب  
لكل واحد منهما جميع الثمن كما لو ادعى البيع بغير خيار واما اذا امضاه احدهما فلونه لوساعده صاحبه  
استحق جميع الالف لانه سلم المشتري جميع الجارية فاذا لم يساعده لم يستحق على المشتري الا  
نصف ما يستحق عليه عند سلامة الجارية لو انما سلمت الجارية للذي لم يمض لانه لم يبق للذي  
امضاه منازعة معه واما اذا لم يمض واحد لان التنازع وقع في العبيد لا في الثمن وتضابق  
العين عن التحقيق فيكون بينهما قبل ما ذكرنا جواب القياس وما ذكرته جواب الاستحسان  
وقد ذكرنا وجه القياس والاستحسان في هذا ما ذكرنا في مسألة الخيار جواب  
الاستحسان ايضا وفي الاما على محمد دار في بدر رجلاه ادعاهما رجلاه واقام كل واحد  
منهما البينة انهما دارن اجرها اياه شهر بعشرة درهم وقد سكنها الذي في يده فانها ياخذها  
الدار بينهما نصفين وبأخذها العشرة نصفين وينبغي في القياس ان يأخذ كل واحد منهما  
عشرة اما الدار بينهما لاستوائهما في الحجة وضييق العين عن ابنا العين و

ويشتركان في العشرة لان كل واحد من البنتين اوجبت اوجبت الاخرى وليست احدهما  
بأولى من الاخرى وجه القياس ان كل واحد منهما ادعى على صاحب اليد عشرة وانبتها بالبينة  
ولا تضاييق في الذمة فعل هذا ما ذكره هنا جواب الاستحسان وما ذكرته جواب القياس  
وهو قول بعض المشايخ ثم الفرق ان ثمة كل واحد منهما يدعى من مبيع مقبوض فيكون المقبوض  
استحقاق الثمن واستحقاق الثمن ممكن على ما ذكرنا واستقام تحقيق القبض في تلك المسألة  
لان ثمة وضع المسألة فيما اذا كان ذوا اليد جاحدا فكان غاصبا وبذلك الغصب تنوب عن القبض  
الذي يقتضيه البيع لان في زعم ذي اليد ان يد ملك بل الملك لغير كمن يحبس  
العبيد الاستيفاء من الثمن على المرأة فاشبه يد المهرين وذو الا يصح لاستيفاء القبض  
المستحق بالعقد متى بعد تحقيق القبض احتجنا الى ما يقع تسليمها ابتداء وان لا يقع التسليم واحد  
ظاهر فلا يستحق به الا ثمن واحد واما القسم الثالث من هذا الوجه وهو ما اذا كان العبد في يد المرأة والمسا  
بها لها تقبل بينة لخر على المكاتب ويقض له على المكاتب بمائة دينار وتبطل بينة المرأة على  
المكاتب وبينة المكاتب على المرأة بالاجماع على اختلاف في الخبر يجبي اما عندهما فلتهما تربيتهما وظل  
بينة لخر عن المعارض واما عند محمد فلا نخر مع المرأة ادعى منهما ان العبد عبده باعه من المكاتب  
والعبد غير مسلم الى المشتري وهو المكاتب فكان لخر محتاجا الى اثبات الملك لتمكنه التسليم فكانت  
بينة مسموعة على اثبات الملك المطلق لانه خارج والمرأة صاحبة اليد فلا تقبل بينتهما واذا لم  
تقبل صار كان لخر تقدر باقامة البينة على ما ادعى فيقضى به للمكاتب ثم المكاتب صار بايعا من المرأة  
والمرأة من المكاتب قبل الملك وقبل القبض فكان باطلا واما الوجه الثاني وهو ما اذا شهدوا بالعقود  
والقبوض جميعا ففي القسم الاول من هذا الوجه وهو ما اذا كان العبد في يد لخر ففي قياس قول  
ابن حنيفة وانى يوسف الجواب فيه كالجواب في هذا القسم من الوجه الاول لانه لما تترت بينة المكاتب  
والمرأة صار كان لخر تقدر باقامة البينة على ما ادعى فوجب القضا ببينته فصار كان لخر باع  
من المكاتب وقبض المكاتب ثم عاد الى يد لخر بسبب من الاسباب فيومر بالتسليم الا انه  
يدعى لنفسه حقا من رهن واجازة واما على قياس قول محمد ذكرنا تقبل البينة ويقض بخيار البيع  
كلها ويرمول لخر بتسليم العبد الى المكاتب لان يدعى لنفسه حقا من رهن واجازة لان الاصل  
عنده ان يجعل القبض المعايير في هذا الوجه اخر القبوض بحكم البيع لكن هذا لا يمكن العمل به  
الاصل لانه لا يمكن ذلك الا وان يجعل كان المكاتب باع من المرأة وسلم ثم المرأة باعت من المكاتب و  
سلمت ثم المكاتب باع من لخر وسلم والمكاتب لا يدعى البيع من لخر فتقدر العمل بهذا الاصل فاعتبرنا اصلا  
اخر وهو ان في تقديم بيع لخر جواز البيع كلها فيصير كان لخر باع من المكاتب وسلم ثم المكاتب باع  
من المرأة وسلم ثم المرأة من المكاتب وسلمت ثم عاد العبد الى يد لخر بسبب من الاسباب وفي تقديم بيع  
بيع المكاتب او المرأة فسا بيع لخر لان لخر يصير مقضيا عليه بينة المكاتب والمرأة لانه انكر ان يكون  
العبد للمكاتب والمرأة في القديم وادعى انه في القديم والمقبض عليه متى قام البينة على ملك مطلق لا تقبل



فكاه تقديم بيع الحر وترتيب بيع المكاتب عليه وترتيب بيع المرأة عليه وهذا الاثر الرابع  
اليد لا يمكن فضيح العقود كلها ولولا عيننا العقود لا بد من نقض القبض ونقضه اولى من ابطال  
العقد لان العقد شئ قامت عليه الحجة والقبض شئ لم تقم عليه الحجة ولانه انما يجب مراعاة اذ كان  
يدعيه صاحب اليد وذو اليد لا يدعيه بل يدعيه غيره واما القسم الثاني من هذا الوجه وهو ما اذا  
كان العبد في يد المكاتب والمسألة بحالها ففي قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف الجواب في هذا القسم  
كالجواب في القسم الاول وهو انه يقضى ببيع الحر من المكاتب وتبطل بينته المرأة على المكاتب وبينته  
المكاتب على المرأة بحكم التعارض لان ثمة يوم الحر بتسليم العبد الى المكاتب لانه غير مسلم  
وهنا وجد التسليم وفي قياس قول محمد الجواب في هذا القسم كالجواب في القسم الاول لكن بطريق  
اخر وهو ان الاصل عنده ان يجعل القبض في هذه الوجه اخر لقبوض حكم البيع ما يمكن وهذا يمكن  
بان يجعل كاه الخراج اولا من المكاتب باع من المرأة باع من المكاتب وسلمت فتصح العقود  
وفيه تقرير القبض للمعاين فتقبل البينة وان يقضى بالبياعات وبالاتمام واما القسم الثالث من  
هذا الوجه وهو ما اذا كان العبد في يد المرأة والمسألة بحالها ففي قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف  
الجواب في هذا القسم كالجواب في القسم الثاني والاوّل من بينهما ترتيبه المرأة على المكاتب وبينته المكاتب  
على المرأة فيترك العبد في يدها فضا ترك ويقضى للحر بالثمن على المكاتب لان الحر لا يدعي المالك  
في العبد في هذه الصورة وانما يدعي الثمن على المكاتب لا غير ولا يتعرض للمالك المبيع ولا حاجة اليه لانه  
مبيع مقبوض ستهلك في حقه والدعوى في مبيع مقبوض دعوى الثمن لا غير ولهذا لا تتقوى بينته  
المكاتب بينته الحر لانه لا يدعي الا الثمن ولكن للقاطعة القضا بالثمن واما على قياس قول محمد الجواب  
في هذا القسم كالجواب في القسم الثاني والاوّل لكن بالطريق الذي قلنا في القسم الاول وهو انه لا يمكن للحر  
على اصل جعل القبض للمعاين اخر لقبوض حكم العقود كاه المرأة باع من المكاتب وقبض ثم المكاتب  
باع منها وقبضت فلا يجوز بيع الحر من المكاتب فلا وجه الى تصحيح العقود مع تقرير القبض فيجب  
التخرج على اصل اخر فيه تجوز البياعات كلها فيجعل كاه الخراج اولا وسلم ثم المكاتب ثم المرأة من المكاتب  
وقبض ثم عاد الى يد المرأة على ما ذكرنا وكاه ينبغي ان لا يتعرض للمالك عنده ايضا لانه دعوى الثمن كونه  
المبيع مقبوضا كما اذا ادعى اثنا بيع عبد من صاحب اليد الا اننا نقول ثمة امكن القضا بالثمن لكل واحد منهما  
من غير ان يقضى بزوال يد دعوى اليد في الحال فاستقام تقريره وفيما نحن فيه لا يستقيم القضا بالاتمام بالعقود  
كلها مع تقرير يد المرأة فوجب نقض ضرره ثم وضع محمد المسألة فيما اذا لم يكن المبيع في يدهم والدعوى في  
الشراف قال عبد في يد رجل ادعى مكاتبه ان عبيده اشتره من هذه المرأة بمثل معلوم وادعت المرأة انه عبيدها اشترته  
من هذا المكاتب بمثل معلوم واقامة البينة ولم يورخا والذي في يد العبد ينكر ذلك ويقول العبد عند ذكره في قول  
قوله ابي حنيفة وابي يوسف فبطل البينة جميعا في الوجهين اعني به شهوده وبالشراذم القبض او شهوده وبالشرا  
والقبض لان كل واحد منهما ادعى على صاحبه مثل ما ادعى عليه صاحبه واستوت بينتهما في الاثبات فثبتا وتروا  
العبد في يد العبد فضا ترك فان قيل وجب ان يقضى بالتقيد بينهما نصفين لان كل واحد منهما ادعى المالك  
والشر على صاحبه واقامة البينة على جميع ذلك والشر مما لا يجوز القضا به كاه التعارض واستحالة وجوبهما في زمان

في زمان واحد والمالك مما يجوز القضا به الاثرين انهما لو ادعى المالك لا غير يقضى بينهما نصفين وقدر انهما متى  
اقاما البينة على ما يجوز القضا به وعلى ما لا يجوز يقضى بما يجوز القضا به علما لبينة بقدر الامكان قيل انهم  
لكن كل واحد منهما ادعى المالك بسبب الشر او قد تقرر القضا بالشر التعارض فتقرر القضا بما في ضمن الشر وهو المالك  
العبد وهذا لان القضا بمالك العبد مطلقا بخلاف القضا بمالك في ضمن الشر والقضا بمالك مطلقا اقوى من  
القضا بمالك بسبب الشر ولهذا لو ادعى المالك بسبب الشر وشهدوا بالمالك المطلق لا تقبل لانهم شهدوا باكثر مما  
ادعاه المدعي فلو قضى بالمالك بينهما بغير الشرا كاه قضا بغير حجة بالنسبة الى تلك الزيادة وانه لا يجوز وهذا لانه  
متى ادعى شيئا بسبب وتقرر اثبات السبب لا تصح دعوى ولا يقضى له بشئ كما لو ادعى الارض بسبب قطع اليد ويده  
صحيح الاثرين انهما لو تصادقا ان له عليه الف بسبب ان اشترى منه الحر او لغيره او الممتد لا يقضى عليه بشئ ولا  
تبطل الحجة وكذا لو اقام البينة ان له عليه الف من ثمن الحر كذلك ولما في قياس قول محمد ذكر انه يقضى بالعبد  
بينهما نصفين لانه تعذر ترتيب احد العقدين على الاخر لانه ليس لاحدهما قبض معاين حتى يجعل قبض  
او القبضين او اخرها وتعذر تقديم احد الشرايين على الاخر حتى بالصحة لان اى العقدين قدمناه على  
الاخر فبطل لانه يصير بايعا من صاحبه ما اشتراه قبل القبض وانه باطل وتعذر القضا بالعقدين معا لانه  
محال فوجب القضا بينهما نصفين لانه حكم الشرا كما لو ادعى الشرا من واحد يورخا وليس العبد في يد  
احدهما الا انه اذا شهدوا بالشهود بالعقد وهما القبض يقضى لكل واحد منهما بنصف الثمن على صاحبه ويتقار  
اه كانا سوا لانه لم يسلم كل واحد منهما الى صاحبه ما باع منه الا نصفه ولم يذكره في كل واحد منهما في ان يأخذ  
النصف بنصف الثمن او يتركه وذكر بعد هذا ووضع المسألة فيما اذا ادعى كل واحد منهما باع من صاحبه  
وقال بخير كل واحد منهما ثمن المشاخي من قال التخيير ثمة لا يكون تخييرا هنا ومنهم من قال يكون وهو الاصح  
المرجح للتخيير قائم وهو انه اشترى الكل ولم يسلم له الا النصف فيقال لكل واحد منهما ان شئت اخذ النصف  
بنصف الثمن واه شئت تركته واذا شهدوا بالشر والقبض جميعا يقضى لكل واحد منهما على صاحبه بجميع الثمن  
الذي ادعاه لانه اثبت بينته انه مسلم جميع المبيع ولانه يمكن القضا بشرايين في زمانين لوقوع الشراين في  
بعد القبض ثم وضع محمد المسألة في دعوى المبيع فقال اذا ادعى المكاتب ان العبد عنده باع من هذه المرأة بالف  
دعوى المرأة ان العبد عندها باعته منه بالف درهم واقامة البينة ولم يورخا ذكره ابي حنيفة وابي يوسف  
يوسف الجواب في دعوى المبيع كالجواب في دعوى الشرا في الوجهين جميعا اعني شهوده والقبض او شهوده وبالشرا  
والقبض فثبتا وتروا العبد في يد العبد فضا ترك هكذا ذكرهنا وقد ذكر قبل هذا في باب  
الاختلاف في البيع وهو الباب القصير ووضع المسألة في الدار وقال يقضى بالدار على قول ابي يوسف بين المتأخرين  
نصفين وقد ذكرنا ان ليس في المسألة روايتاه بل ما ذكرنا ثمة جواز القياس عنده وما ذكرنا جواب  
الاستحسان عندهما وقد مر وجههما ثمة والاصح ما ذكرنا جراب الاستحسان المالك ليس مدعى متصورا  
انما يدعى شرط الامكان اثبات البيع ليصل الى الثمن بيعا فبطلت البينة في حق المقصود بطلت  
في حق المبيع وفي مسألة دعوى الشرا لا يقضى بالمالك حكما للشرا اتفاق الروايات لان المالك لو ثبت  
ثبت حكما للشرا فثبت لم يقضى بالشرا لا يستقيم القضا بالمالك حكما واما على قول محمد ذكره الشهود  
اذا شهدوا بالبيع ولم يشهدوا بالقبض يقضى بالعبد بينهما نصفين ويقضى على كل واحد منهما بنصف  
الثمن وبخير كل واحد منهما لما قلنا في دعوى الشرا وقد ذكر في الباب القصير اه عند محمد يقضى بالدار



بينهما ويقض لكل واحد منهما على صاحبه بنصف الثمن ولم يقل انه بخير كل واحد منهما وقد ذكرتم في اختلاف  
المشايع في التوفيق بين المساليتين ثم ذكر محمد الخيار في هذه المسألة ولم يذكر في مسألة الشراء  
قال بعضهم الصحيح انه لا خيار ثمة لان كل واحد منهما مائة ادعى الشراء على صاحبه فقد انكر الخيار له وفي  
مسألة البيع اقر كل واحد منهما بالخيار لصاحبه حيث زعم انه كل العبد ولم يسلم له ولانه لم يثبت  
عليه شيئا انما هو يثبت بنفسه لنفسه وفي البيع اثبت عليه وان شهدوا بالبيع والقبض جميعا  
يقض بالعبد بينهما ويقض بالعبد بينهما ويقض لكل واحد منهما على صاحبه بجميع الثمن لانه ادعى عقدا  
في احكامه لما قلنا ثم وضع محمد في دعوى اذا كان الثمن على التفاوت بان ادعى الاكبر انه باع العبد  
من الاصغر بالف درهم وادعى الاصغر انه باع العبد من الاكبر بخمسة دراهم واقاما البينة على ذلك  
ذكر ان في قياس قولنا في حنفية واثني يوسف الجواب فيه كالجواب فيما اذا كان الثمن على السواء في  
الوجوب جميعا وبطلت البينة في حكم التعارض واما على قول محمد ان شهدوا بالبيع ولم يشهدوا  
بالقبض فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان الثمن على السواء وان شهدوا بالبيع والقبض جميعا  
فقط بالبيعي وترتب احدهما على الآخر فيقدم بيع الذي ادعى البيع بخمسة بخلاف ما اذا  
كان الثمن على السواء لانه ان تعذر تقديم احد البيعين على الآخر بسبب عدم القبض فانه  
العبد في يدا احدهما امكن تقديم احد البيعين على الآخر بخلاف الصحة لانا اذا قدمنا ببيع الذي  
ادعى البيع بخمسة وجعلنا كانه باع اولا من صاحبه بخمسة وسلم اليه ثم ان الاخر باع منه  
بعد ذلك بالف صح البيعان جميعا لانه صار مشتريا ما باع باكثر مما باع قبل نقد الثمن بعد القبض  
صاحبه المبيع لكن قبل نقد الثمن فثبت البيعي على هذا الوجه لانه لا يجزاه وما اذا لم يشهدوا على  
القبض لانه بيع المبيع المنقول قبل القبض لا يجوز سواكاه باقل من الثمن الاول واكثر من الثاني  
كاه محمد يذكر المسائل فيما اذا كان يدعى كل واحد منهما على صاحبه مثل ما ادعى عليه صاحبه والاثبات  
ذكر فيما اذا لم يدع كل واحد منهما على صاحبه مثل ما ادعى عليه صاحبه فقال اذا كانت الدار في يد رجل  
فاقام البينة انها داره باعها من هذا المكاتب بالف درهم واقام المكاتب البينة انها داره باعها  
من هذه المرأة بالف درهم واقامت المرأة البينة انها دارها باعها من هذا المكاتب بالف درهم  
ولم يورها في قولنا في حنفية واثني يوسف البينة كرها باطلة وتترك الدار في يد ذي اليد قصدا  
ترك سوى شهد الشهود بالبيع ولم يشهدوا بالقبض او شهدوا بالبيع والقبض جميعا لان بينة كل واحد  
منهما تقتضي ان يكون بايعا وبينة صاحبه تقتضي ان يكون مشتريا وبينهما تناقض لما مر فانه قيل ينبغي ان لا  
تنتهز البينة عندهما هنا لا تعارض لان كل واحد منهما لا يدعى على صاحبه مثل ما يدعى عليه بل يدعى على  
غيره بخلاف ما تقدم من المسائل لانه كل واحد منهما يدعى على صاحبه عليه قلنا في تلك  
المسائل انها تترتب البينة باعتبار كل واحد منهما يدعى على صاحبه مثل ما يدعى عليه بل لا لاجل التضا  
والاستحالة وانما هو وجود هنا واه كاه الترتيب لانه لا ينبغي التها تر بعة اخرى لا ترى  
ان في مسألة المكينة والكوفية لا تدعى احدهما مثل ما تدعى صاحبهما ومع هذا تترتبا وبياه التصاد

التضاد ان كل واحد منهما جعل بايعا ومشتريا في وقت واحد لانا متى جربنا التاريخ يجعل كانهما وقعا  
مع هذا المعنى موجود هنا لان الميراث ثبت ببينة ان الدار كانت له في القديم وانه باعها من المكاتب والمرأة  
اثبتت الدار لم تكن للحرف في القديم وانه اشترى الدار منها في ذلك الوقت وكذا المكاتب مع الحرف فصار  
هذه المسألة وما تقدمت في المعنى عندهما سوا واما عند محمد في الوجه الاول وهو ما اذا لم يشهدوا  
بالقبض يجوز بيع المرأة من الحرف وبيع الحرف من المكاتب ولا يجوز بيع المكاتب من المرأة لان عنده في هذه  
الصورة المعايير اول القبض بحكم العقد وانما يصير كذلك اذا قدمنا ببيع المرأة فصار كانهما باعت  
الدار اولا من ذي اليد وسلمت اليه ثم الحرف من المكاتب ولم يسلم ثم باع المكاتب بعد ذلك من المرأة قبل  
القبض ربيع الدار قبل القبض عنده باطل وفي الوجه الثاني وهو ما اذا شهدوا بالقبض يجوز البيوع  
كلها لان عنده يجعل القبض المعايير في هذا الوجه اخر القبض بحكم البيع اذا كان فيه نصيب  
العقود كلها قياسا واستحسانا فيجعل قبض الحرف اخر وانما يصير كذلك اذا جعلنا الحرف اول البيعين  
واخر المشتريين كانه باع وسلم ثم المكاتب باع وسلم ثم المرأة باعت وسلمت فيقبض بالبيوع والاثمان  
كلها ثم وضع محمد رحمه الله المسألة في دعوى الشراء على هذا الوجه فقال لو كان الدار في يد رجل حرقا فقام  
البينة انها داره اشترىها من هذا المكاتب بالف درهم واقام المكاتب البينة انها داره اشترىها  
من هذه المرأة بالف درهم واقامت المرأة البينة انها دارها اشترىها من هذا المكاتب في يد بالف  
درهم ذكر ان في قياس قولنا في حنفية واثني يوسف البيعات كلها باطلة وتترك الدار في يد ذي اليد  
قصدا تركه شهدوا بالبيع دونه القبض او بالبيع والقبض لانه المعنى بجميع دعوى الشراء ودعوى البيع  
لان كل واحد منهما جعل بايعا ومشتريا في وقت واحد في دعوى الشراء كما جعل في دعوى البيع وفي قول  
محمد في وجه الاول وهو ما اذا لم يشهدوا بالقبض يصح العقد وبطل الثالث اما اذا كانت في  
يد الحرفي يشترى الحرف من المكاتب وشراء المرأة من الحرف ولا يجوز شراء المكاتب من المرأة لانه يجعل القبض  
المعايير اول القبض بحكم العقد وانما يصير كذلك اذا قدمنا شراء الحرف فصار كانه اشترى من المكاتب  
اولا وقبضها ثم اشترت المرأة منه ولم تقبض اشترى المكاتب منها قبل القبض فيؤمن الحرف بالتسليم الى  
المرأة ويقض له عليها بالثمن واه كانت في يد المكاتب يجعل كانه اشترى المكاتب من المرأة وقبض الثمن  
اشترى الحرف فيؤمن بالتسليم اليه ولا يصح شراء المرأة منه واه كانت في يد المرأة يجعل كانهما  
اشترت من الحرف ثم اشترى المكاتب منه فيؤمن بالتسليم اليه ولا يصح شراء الحرف منه لعدم القبض فيصح  
بيعا وشرا ان اذا لم يذكر والقبض لانه لا يمكن تصحيح اكثر من ذلك واه شهدوا بالعقد والقبض  
بالاشترى كلها مع تقرير القبض لانه عنده في هذه الوجه القبض المعايير اخر القبض بحكم العقد اذا  
كاه في جعله اخر تصحيح البيوع كلها قياسا واستحسانا وهنا كذلك فجعلنا المرأة كانهما اشترت  
من الحرف ولا وقبضت ثم اشترت منها المكاتب وقبضت ثم اشترى منه الحرف وقبضت فعاترت الدار الى  
الحرف بحكم الشراء وصحت الاشترى كلها امة في يد رجل جارجل وادعى انها له اشترىها من الحرف بالف درهم  
واقاما البينة على ادعيا ذكر ان في قولنا في حنفية واثني يوسف بطلت البينة شهدوا بالعقد  
دونه القبض او بالعقد والقبض لكاه التضاد والاستحالة على ما ذكرنا وتترك الامة في يد ذي اليد



فرضا ترك وعلى قول محمد في الوجه الاول وهو ما اذا اشردوا بالعقد ووه القبض يجوز شري ذي اليد مع  
الخارج بالف ويطلب شري الخارج من ذي اليد بخمسائة لان الاصل عنده ان في هذه الصورة يجعل القبض  
المعاين بحكم الشرا وانما يكون كذلك اذا قدما شرا ذي اليد من الخارج فيصير كاه ذي اليد اشتري من  
الخارج بخمسائة قبل نقد الثمن فيصير مشتريا تاما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن وانه باطل وانما لم يجعل  
القبض للمعاين اخر القبض لانه ليس فيه تصحيح العقد لانا جعلنا اخر القبض يصير كان ذا  
اليد باع من الخارج ثم الخارج باع منه قبل القبض فلا يجوز فاذا كان في الوجهين جميعا تصحيح العقد  
العقد من دونه الاخر لا يترك الاصل الذي مرهنا له محمد رحمه الله ولا يبطال القبض للمعاين وفي الوجه  
الثاني وهو ما اذا اشردوا بالشرا والقبض جميعا يجوز الشرا لان الاصل عنده ان يجعل القبض للمعاين  
في هذه الصورة اخر القبض بحكم الشرا اذا كان فيه تصحيح العقد كرها قياسا واستحسانا  
وانما يكون كذلك اذا جعلنا ذا اليد اول البايعين واخر المشتريين فيصير كاه ذي اليد  
باع اول بخمسائة ثم باع الخارج من ذي اليد بالف درهم ومسلم فيكون مشتريا تاما باع ٢  
باكثر مما باع ثم وضع محمد المسألة فيما اذا ادعى ذواليد الشرا بخمسائة والخارج بالف واقام  
البينة فتقدم اني حنيفة واني يوسف فجمعهما الله تعالى البينة بكل حال وتركت ثم  
الامة في يدي اليد فضا ترك وعند محمد رحمه الله يجوز العقد ان اذا اشردوا بالشرا والقبض  
لا عنده في هذه الصورة يجعل القبض للمعاين اول القبض بحكم الشرا وانما يصير كذلك  
اذا قدما شرا ذي اليد فيصير كاه ذي اليد اشتري ولا بخمسائة وقبض ثم باع قبل نقد الثمن  
وانه جائز فيؤثر ذي اليد بالتسليم الى الخارج وفي الوجه الثاني وهو ما اذا اشردوا بالعقد والقبض  
فكذلك يصح العقد ويجعل القبض للمعاين اول القبض بحكم الشرا حتى يصح العقد و  
وقد ذكر في اول الباب وقال الذي في يده باطل وجعل القبض للمعاين اخر القبض  
بحكم الشرا فيصير ذواليد مشتريا تاما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن وقد ذكرنا المذكور في اول  
الباب جواب القياس والمذكور هنا في اخر الباب جواب الاستحسان وقد ذكرنا وجه  
القياس والاستحسان وغرضه من الاعادة هنا التفرع فالوادعي اخر ايضا على الذي في  
يده انه اشتراها منه بالف درهم فالحكم فيه هو التعارض بين بينة ذي اليد وبينة من  
عارضه في ذلك فيقضى بها الاجنبى بينة عند اني حنيفة رحمه الله واني يوسف فخلوها عن  
المعارض وعند محمد يقضى بشرا ذي اليد اول بخمسائة ثم بشرتها من ذي اليد لانها ادعى  
الشرا منه ولا ترجح لاحدهما على الاخر ويكون كل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ النصف وان  
شاء ترك ويكون على كل واحد منهما نصف الثمن لانه التصحيح في هذا الاكثر لانا لو بدانا بشرا  
الذي نازع ذا اليد لا يصح شرا اخر بعده هذه هو القاعدة لمحمد رحمه الله انه يجب تصحيح العقد  
ما لم يكن صيانة الحجج عن الابطال وكذا اذا ذكروا القبض يجعل شرا اصحاب اليد اسبق حجرا بالجواز  
البيع والله اعلم ويلف هذا الباب بالباب الطويل وفي هذا الباب مناقضات كثيرة على قول محمد  
قال ابو الحسن اكثر في ان هذا الباب ليس من تصنيف محمد بل هذا من تصنيف مخالفين واصلوه

او صلوة في هذا الكتاب تشيها عليه وذكر ابو المعالي مكيولا لا ينسفي في اخر هذا الباب وقد طعنوا  
على محمد في هذا الباب قريبا من ثمانية طعنا وذكر بعض المشايخ انه من تصنيف محمد  
وسبب التناقض ان لما شرع في تصنيف هذا الكتاب قال لو كيلة لا ترجع الى في حاجة  
ولا تشغل خاطري بشي وكما احدثت الى شي بع من مالي وانفق حتى الدار واذ بعث  
جنيد اعلى حنة اخرج منها فانفق ان لما شرع في هذا الباب جاد الوكيل وقال بعث الدار  
فاشغل بالنقل وتفرغ خاطر بسبب ذلك فرفعت المناقضات **باب**  
**ما يجوز اجارة وما لا يجوز وما يقع قبل القبض وما لا يجوز اجارته واعارته**  
اصل الباب ان كل ما يجوز بيعه وهبة قبل القبض لا يجوز اجارته واعارته لانه الاجارة  
بيع المنفعة والاعارة هبة المنفعة وهبتها ببيع العين وهبتها بلاولى لان  
العين نصير مملوكة بنفس العقد لانه تملك العين والمنافع ولا نصير مملوكة الا  
بالقبض لانه المنفعة عرض لا تبقى زمانين ومعنى المملك فيها اطلاق الاستيفاء وابطاحه وذلك  
لا يكون الا باليد ولهذا يجوز بيع العقار قبل القبض عند اني حنيفة واني يوسف ولا يجوز اجارة  
هو التصحيح لعدم ثبوت الملك في المنافع بالقبض لحدوثها في يد الغاصب وفعاله فلم تكن  
مملوكة للمقصور منه فلا يتصور الغصب فيها فلما لم يصح بيع العين مع وجوده وتملكه فيه  
حقبة فلا ولا يجوز بيع المنافع مع عدم ملكه فيها اولى وهذا لان البيع اسرع نفاذ من الاجارة  
ولهذا يجوز بيع المشاع وما لا يشفع به في الحال كالحجر والحجر الصغير والارض البسطة وبيع  
دار لا طريقها وارض لا شربها ولا يجوز اجارة هذه الاشياء لما عرف انها جازت بخلاف القياس  
لكما الحاجة الناجزة فالأقبل الانتفاع به في الحال لا يكون محلا للعقد بخلاف البيع والاجارة  
قبل القبض بهذه الحال وفيه غرض مما يقبض ويسلم واما الاولا يعرف متى يقبض بخلاف الاجارة  
المصافاة فانها انما تنعقد عند وجود الوقت المضاف اليه ولا غرض فيه وهو منتفع به في ذلك الوقت  
وعن محمد لو اشتري غلاما فلم يقبضه حنة وهبه لرجل او هبه وامره بالقبض فقبضه جاز ولو اجره  
وكل المستأجر يقبضه لم يجز وكذا لو اشتري ارضا فاقسمها قبل القبض لم يجز لانه الهبة والرهن  
يردها على العين وانها مملوكة له والاجارة ترد على المنفعة وانما ما دخلت في ملكه لا فيها  
معدومة والعقبة قبل القبض لا تتصور فعلا وانما تتصور قولاً وانما لا تصح قولاً لان  
الفرق بين البيع والهبة والاعارة ان هبة المبيع من البايع قبل القبض يكون فسخا والبيع  
والاعارة لا الهبة نصح مجازا عن الاقالة يقال في الدعاه على عثرى كما يقال قلنى عثرى اما لا  
يقال اعثرى عثرى والبيع وضع التملك لا للاسقاط وقدم هذا وحرف اخر ان البايع لا يصلح  
نايبا عن المشتري في قبض المبيع لانه يده على المبيع يد نفسه وهي يد ملك ذكرنا ان العين كانت  
مملوكة له رتبة ويدا الا انه بالبيع ازال ملكه عن الرتبة فبقى ملكه في حق اليد ولهذا لو هلك ملكه عليه  
وهرق الجنس لا يستيف الثمن فلا يصلح نايبا عن غيره ولانه يردى الى التضاد لانه يردى الى اياه يكون  
الواحد مسلما ومتسلما ولانه يعمل لنفسه بارا لنفسه عن ضم المبيع فلا يصلح نايبا عن غيره وحرف اخر



ان من الضمان اذا تصرف في المضمون تصرفا يوجب سقوط حقه في الضمان والكفاه قابل للسقوط يسقط والا  
فله وبرا البائع عن ضمانه المبيع باطل وبرا الغاصب عن ضمانه القيمة صحيح لان الضمان انما يجب  
في الغصب باعتبار التعدي فاذا رضى المالك بقبضه او براه عن الضمان فقد سقط وصف  
التعدي عن قبضه فسقط الضمان غير انه ان رضى بقبضه براه عن الضمان كما رضى وان امره بالحفظ  
لا يبرأ اما لم يحفظه والمبيع انما يكون مضمونا بالتمسك على البائع لقصور التملك على معنى انه لا يتأكد الثمن  
على المشتري الا عند تسليم المبيع اليه ففي هلك المبيع قبل التسليم لا يبقى المشتري مخاطبا تسليم  
التمسك لانه عقد معاوضة تسليمه متى لم يبق مخاطبا بالتسليم لم يكن في بقائه واجبا فائدا ويسقط  
التمسك وهذا لا ينعدم بالرضا والابرا اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل اشترى عبدا ولم يقبضه  
حتى اعارة او اجره من البائع لم يجز لانه لو وهبه او باعه اياه لم يصح فكذا اذا اعارة او اجره لما ذكر من  
اعتبار تملك المنفعة بملك العيى وهذا لا اله المنفعة تابعة للعيى والمنافع انما تحدث  
باليد فلا يستقيم عليكم الا ان تجعل يد المستعير كيد الاجر والمعين كما اذا اعارة  
اجنبيا وامره بالقبض ولا يستقيم ذلك هنا لان البائع لا يصح نايبا في قبض المبيع لما ذكرنا  
على الكتاب لانه في ضمانه البائع وهذا اشارة الى ما قلنا ان يده لنفسه الا ان تتبدل يده حكما  
فصار قابضا للمشتري وذلك لا يستقيم الا بعد خروجه من ضمانه وذلك لا يكون الا بالتسليم  
حقيقة الحاشية ولا يجوز ان تتضمن الاعارة او الاعارة منه ابراه عن الضمان حكما لانه انما يستقيم  
ذلك في موضع محتمل الابرا لانه لا يحتمل الابرا قصدا فانه لو قال المشتري للبائع ابراه عن ضمانه  
المبيع لا يبرأ فكذلك لا يبرأ احكاما ومع بقائه لنفسه لا يمكن ان يجعل مسلما احكاما لانه ليس كونه مسلما  
ومتسلما منافاة ولان القبض شبهة بالعقد فبصير الواحد متوليا ملزم في العقد في حالة واحدة وانه  
لا يجوز تجلوهما اذا اجر اجنبيا او اعارة منه وامره بالقبض فقبض حيث يصح لانه لا يردى الى  
التضاد لانه لا يصير الواحد مسلما ومتسلما فبصير قابضا له بحكم الابرا ولا يتم بصير قابضا لنفسه  
فتمت الاعارة والاعارة بعد قبض المشتري فصحت الاتية له لو وهب المبيع من البائع  
لا يجوز ولو وهب لاجنبى وامره بالقبض يجوز كذلك هنا وان لم يصح كانه الحال بعد العقد كالحال  
قبله فلو استعمل وهلك العبد يهلك على البائع وينتقض البيع ولا يجب الاجرة لان العبد مضمون  
على البائع فلو وجبت الاجرة يردى الى المبيع يبرأ الضمان والاجرة بمقالة عيى واحدة لشخص واحد  
وانه باطل بخلاف الغاصب اذا اجر المضمون من غيره فانه يجب الاجر وانه كانه العيى مضمونا عليه  
لان ثمة الاجر والضمان لا يجتمعان لو احدث على واحد فان الضمان يجب للمالك على الغاصب والاجر  
يجب على المستاجر وروى ابراهيم بن رستم عن حماد بن عمار في رجل اشترى عبدا فاجر قبل ان يقبضه او وهبه  
او وهبه او تصدق به على رجل او باعه فاليحوز في الهبة والصدق والذهن ولا يجوز في الاعارة والبيع  
قال محمد رحمه الله كل شيء بغير القبض فاذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل لا يجوز الا بالقبض فاذا  
فعل قبل القبض حاز الهبة والرهن والصدق لانه لا يتم الا بالقبض فيتوقف تعلق حق الغير على وجود القبض  
فيصح اما البيع والاعارة يصح من غير القبض لان المتبقي للمالك وقد حصل بنفس العقد فلا يقدر

فلا يقدر على اتيانه لغيره الا بعد القبض وقال ابو يوسف في الامالى لو اشترى عبدا فلم يقبضه حتى  
كانت اودته او اجره فللبائع ان يبطل ذلك كله فان لم يبطله حتى نقد الثمن فانه يجوز الكتابة اما الاعارة  
والرهن فهو باطل لانه لا يجوز الاعارة والرهن فيما لا يجوز بيعه اما الكتابة تجوز فيما لا يجوز الاعارة و  
الرهن فيما لا يجوز بيعه اما الكتابة تجوز فيما لا يجوز بيعه وقد ذكرناه قبل هذا ولو قال المشتري للبائع  
من العبد يعمل لي عملا فعمل له عملا صار المشتري قابضا حتى لو عطب من العمل او بعد ما فرغ منه يهلك من  
مال المشتري ويتقرر عليه الثمن لانه البائع في امر العبد بالعمل رسول المشتري والبائع يصلح ان يكون  
ناقله كلام المشتري وعبارة الرسول كعبارة المرسل والعبد يصلح نايبا عن المشتري في قبض نفسه  
الاترى انه لو وكل العبد بان يشتري نفسه له من مولاه فاشترى يصح وبصير قابضا لنفسه لو وكل بنفس  
العقد فصار كانه المشتري قال للعبد اعمل كذا فعمل وهلك يهلك من مال المشتري لان المشتري يصير مستعلا  
للمبيع والاستعمال بواسطة انقياد قبض الاترى ان من استعمل عبدا غيره فذلك من ذلك العمل على الاستعمال  
حتى يضمن للمالك كانه قبض وهلك في يده الاترى انه لو اشترى من رجل حنطة بعينها ثم امر البائع بان يطبخها  
فطبخها البائع بامر فصار قابضا وصار كانه قبض وطحن بنفسه لانه فعل مضمون فيصير قابضا  
وكذا لو اشترى ثوبا و امر البائع ان يجرقه بالنار او امره بان يلقى المبيع في البحر ففعل يصير قابضا لانه  
فعل مضمون وقد فعل بامر في ملكه فصار كانه فعل بنفسه رجل غصب من رجل عبدا ثم استاجر الغاصب  
من مولاه جاز لانه لو باعه منه يجوز فكذا اذا اجر وتبرى عن الضمان حرم وفقت الاعارة سواء كان العبد  
بحضرتهما او لم يكن حتى لو هلك قبل الاستعمال او بعد يهلك امانته وبصير قابضا بنفس العقد حتى و  
وجبت الاجرة من ذلك الوقت اما البراءة عن الضمان لما ذكرنا من المناقاة بين الضمان والاجرة  
لانه لو بقي الضمان ملكك من وقت الغصب فيكون ايجاب الاجرة بالاتفاق بملكه وانه لا يجوز وهذا لانه  
بالاعارة قصد تبديل يده وانه بسبيل من ذلك قصدا فكذلك حكمنا تصرفا قصدا يداخلة لليد الاولى  
الاترى انه لو ابراه عن ضمانه الغصب يصح بخلاف الاعارة من البائع لان يده لا يحتمل التبديل  
ولهذا لو ابراه لا يصح وانما يصح قابضا بنفس العقد لان الاعارة تقتضي استحقاق يد لارتمه  
وقد وجد ما يصلح وفاء يحقه بل اقوى منه وهو يد الغصب لان قبض الغصب ينوب عن قبض الشرا  
فلان ينوب عن قبض الاعارة كانه اولى واذا ثبت القبض وجب الاجر بغير ما استوفى من العمل فلو  
حبسه عن المالك بعد نقصان مدة الاعارة يجب عليه ضمانه لانه يصير غاصبا ابتدا حتى تعتبر قيمته يوم  
المنع ولو اعارة من الغاصب جازت بمنزلة الاعارة لما ذكرنا حتى لو هلك في العمل للغاصب او بعد  
الفرغ منه يهلك امانته وهو مضمون على الغاصب سالم يستعمل في فرق بين الاعارة والاعارة في  
الاعارة يبرأ عن الضمان بنفس العقد في الاعارة لا يبرأ الا بعد الاستعمال والفرق وهو ان ضمانه  
الغصب انما يسقط عن الغصب باحدا لا مريء اما بالابرا صريحا او بوجود ما ينافي فيه لاحالة يبرأ  
واحد منهما بنفس الاعارة اما الابرا فظاهر واما المناقاة لا محالة لانه لم توجد قبل الاستعمال الا  
مجرد الاعارة ولا منافاة بين الاعارة والضمان باعتبار ذاتهما لان الاعارة مع الضمان يجتمعا بحال  
فان المستعير اذا خالف من حيث الفعل ضمن مع بقا الاعارة حتى لو عاد الى الوفاق يعود امينا ويبرأ



عن الضمان الا انه اذا استعمل وجد المنة في المحالة وهو القبض للمالك لانه بالاستعمال وجد قبض المنفعة  
وتم عقد العارية وعقد امانة وعقد الامانة اذا تم ينال الضمان للمحالة لان الاذن بالقبض انما  
كان كالحاكم قبض المنفعة وانما يظهر الاذن بالقبض مطلقا عند تمام العقد والاذن اذا ظهر مطلقا صار  
المستعير قابضا للمالك من وجه من حيث انه يحفظ ملكه بامر وقبض للمالك ينال الضمان للمحالة  
ولانه بالاستعمال بصير مستوفيا المنافع المملوكة لنفسه ومن المحال ان يستوفي المنافع المملوكة لنفسه  
ويجب عليه ضمان العيب الان قبض المنافع لا يكون الا بالاستعمال فيشترط الاستعمال ليقول  
القبض لانها هبة المنفعة والاجارة ايضا لا تنفع في ضمان العيب لما قلنا الا انه كما فرغ من العقد  
يجب عليه من الاجرة وانما ينال الضمان العيب ولان الاعارة لا تقتضي بداع العيب حتى تقع باليد  
القائمة بالتبدل الا لضرورة الانتفاع فان الانتفاع على مالك المالك باذنه يقتضي ان يكون يد  
المنتفع كيد المالك حتى يستقيم ان يستقيم ان يجعل تملكه منه للمنافع ولا ضرورة قبل ذلك فثبت  
اليده كما كانت بخلاف الاجارة لانها عقد لازم يقتضي بدلا لازمة وقد وجد ما يصلح وبذلك لا يستحق  
فثبتت له ضرورة رجوعه من رجل ثم اجرة من الميراث جاز لانه لو باعه منه جاز فانه كان العبد  
محض المرتهن حتى صار قابضا بحكم الاجارة فوجب الاجرة بمضي المدة بحاسبه ولا جرة وان قيل ينال في  
الضمان فبطل الرهن واه لم يكن محض فمافيه الرهن حتى يقبضه لان قبض الميراث لا ينوب  
عن قبض الاجارة كما لا ينوب عن قبض الشراء فلهذا العبد قبل تجدد القبض بطل الاجارة  
ويملك على المرتهن بدنه ولم ينسخ بالاجارة قبل القبض لان الاجارة قبل القبض لان الاجارة  
قبل القبض غير متأكد فلا ينقض الرهن المتأكد وهذا لان ضمان الرهن ثبت بالقبض فلا يرفع بالقول  
الا ترى انهما لو تقابلا الرهن لا يبرأ من ضمانه الا بالتسليم فكذلك الاجارة فان قيل يجب ان ينوب قبض  
الرهن عن قبض الاجارة لان قبض الاجارة قبض امانة وقبض الرهن ينوب عن قبض الامانة الا ترى  
انه ينوب عن قبض الهبة بخلاف الشراء لانه قبض ضمانه قبل قبض الاجارة واه كان امانة في  
حق العيب فهو قبض ضمانه في حق المنفعة تصير مضمونة على المستاجر بعد القبض فوجب اعتبار  
الاجارة بالشراء من هذا الوجه ولان الاجارة لازمة من الجانبين والرهن واه كان لان ما من  
جانب الرهن فهو غير لازم من جانب المرتهن فلا ينوب غير اللازم عن اللازم فاذا جدد القبض ووصل  
اليه بصير قابضا بحكم الاجارة فرق بين الرهن والغصب فانه قال في الغصب يبرأ عن الضمان بنفسه  
الاجارة والفرق ما ذكرنا ان قبض الغصب ينوب عن الاجارة فلا بد من وجوب شيء من الاجر بحسب  
ما مضى من المدة بعد الاجارة وانما ينال الضمان اما قبض الرهن لا ينوب عن قبض الاجارة فلا يجب  
شيء من الاجارة بمضي المدة بعد الاجارة ما لم تجدد قبضا فلم يوجد المنة للضمان واذا جدد القبض  
وبطل الرهن لا يعود رهنا بمضي مدة الاجارة لان يد الاجارة بدلا لازمة وهي مخالفة ليد الرهن فابطل  
الاستحقاق الثابت بحكم الرهن فبطل العقد ضرورة ولو استعار المرتهن من الراهن جازت الاعارة  
ولو عطف من العمل فلا ضمان على المرتهن ويملك امانة اما جازت الاعارة فلا لانه لو وهبه منه جاز  
واما عدم وجوب الضمان اذا هلك فلاه استعمال المرتهن بان الرهن كاستعمال الراهن ولو

ولو استعمل الراهن فعطف من العمل لا يضمن المرتهن فكذلك اذا استعمل المرتهن باذنه واه  
مات قبل العمل او بعد مات بالرهن لان بعد الفراغ يعود حكم الرهن لان العارية لا تقتضي  
استحقاق اليد فلا يعتد الى بطلان استحقاق يد المرتهن وهو الحكم بعقد الرهن فيبقى الرهن  
على حاله الا انه لا يبقى في يده بحكم الرهن في حالة الانتفاع فاذا فرغ منه وهو في قبضه  
والعقد قائم يعود ضمانه الرهن كما لو اعار غير المرتهن فانه لا يبطل الرهن الا ترى انه لو اعار  
المرتهن من الراهن لا يبطل الرهن كما لو اعار من غيره فكذلك اذا اعاد الراهن من المرتهن فرق  
بين الرهن والغصب فانه قال في الغصب اذا هلك بعد الفراغ من العمل يهلك على المالك والفرق  
ان الغاصب في الاستعمال يرى عن الضمان وصار امينا في العبد وصار الفراع من العمل لم يوجد  
سبب الضمان لانعدام سبب يجعل العبد مضمونا عليه فبقى امينا وفي الرهن وجد لان الاعارة  
لم تبطل الرهن لانها دون فانهما غير لازمة من الجانبين والرهن لازم من جانب الراهن والشيء  
لا يرفع ما هو دونه واذا بقي عقد الرهن كان هذا قبض مرتهن وقبض المرتهن قبض ضمانه وان حصل  
بأذه المالك فقد وجد سبب يجعل العيب مضمونا عليه فيهلك بالدين ولان في الغصب  
الضمان كان واجبا باليد واليد قد بطلت بالاعارة وفي الرهن الزمان وجب بحكم العقد  
والعقد قائم وفرق بين الاعارة وبين الاجارة فان الاجارة اذا هلك العبد بعد الفراغ من العمل  
يملك على الراهن وفي الاعارة يملك على المرتهن والفرق ما ذكرنا ان الرهن ينسخ بالاجارة بعد  
القبض لان الاجارة فوق الرهن لانها لازمة من الجانبين والرهن لازم من احد الجانبين والشيء  
يجوز ان يرتفع بما هو فوقه فاذا انسخ فبعد الفراغ لم يكن قبضه قبض المرتهن فلم يوجد سبب  
يجعل العيب مضمونا اما العارية دونه الرهن فلا ينسخ الرهن في العيوب هشام عن محمد في  
رجل باع غلاما وقبضه المشتري ثم اقاله ثم ابرأ البايع من الثمن والغلام عند المشتري فالبراءة  
جائزة فانه مات الغلام فلا شيء على المشتري لانه كان مضمونا بالثمن وقد ابرأه واه كان البيع  
فاسدا فتنا قضا ثم ابرأه من القيمة ثم مات الغلام فهو مضمون من القيمة لانه صار ضامنا لرقبته  
الغلام بمنزلة الغاصب واه قال ابرأه من الغلام فهو يرى وهو بمنزلة المستودع اشار الى  
العله في المسائل لان حكم الضمان انما يثبت الثمن في مقابلة المبيع والمبيع في مقابلة الثمن  
فاذا وقف البراءة عن احدهما انقلب الاخر امانة في يده وهو غير متعدي في السبب والقبض حصل  
بأذه شرعي فلم يبق لوجوب الضمان سبب فبقى العيب امانة في يده بخلاف البيع الفاسد  
لان السبب غير مشروع فالبراءة عن البطل وان حصلت بقيت العين في يده مقبوضة بطريق  
غير مشروع فلزمه ضمانه التعدي كما بالغصب ولو ان رجلا غصب من رجل عبدا ثم ان المصنوع  
منه امر الغاصب يبيعه فقبل الوكالة لا يبرأ عن الضمان حتى لو هلك في يده قبل البيع او بعد البيع  
قبل التسليم يملك عليه بالقيمة لانه ليس من ضرورة صحة التوكيل ببدل البطلان قيام البطلان  
الصحة التوكيل فانه لو وكل ببيع شيء ولم يسلم اليه صحيح التوكيل واذا لم يكن قيام البطلان فانه  
وهو الامانة في اليد شرط بطريق الاولى وهذا لان الوكالة طلب الامتثال والامتثال باق في يده



اليد ومتى يتبدل اليد ضمينا كما كان فان قيل الوكالة امانة فوجب ان يبرأ بالوكالة كما يبرأ بالاعانة قلنا انه امين في الشيء لا في البيع لان البيع في ضمانه ويجوز ان يكون وكيل ولا يكون امينا كما اذا وكله ببيع عبده ولم يسلم اليه بصيرة وكيل ولا يصير امينا حتى لو قبض العبد قبل البيع فذلك في يد يضمن ولو باعه يجوز وكذلك الاجارة لان الاجر لا يجب الا بالتسليم فاذا وجد التسليم والتسليم يخرج من الغصب وهذا لان الغاصب لا يبرأ عن الضمان الا بالبراء او عاينا في الضمان والبيع والامر به ليس يبرأ ولا منافي اما ليس يبرأ فظاهر وليس بما في لان الامر بالبيع مع الضمان ما يجتمعان بحال الاتري ان الوكيل بالبيع اذا خالف من حيث الفعل بان استعمل العبد بصيرة مضمونا عليه وبقيت الوكالة حتى لو باع بعد ذلك يصح وصار بمنزلة ما لو امره المالك بان يقضه بالغصب ديناً على المالك او يدفعه الى غيره لا يبرأ عن الضمان واما البيع فلا يبيع لم الغاصب بامر المالك لانه لو كان من بيع المالك بنفسه ولو باع المالك بنفسه لا يبرأ الغاصب عن الضمان ما لم يسلم وهذا لان الغاصب انما يبرأ عن الضمان اذا صار المالك مستردا من يده وبفرض البيع لا يصير مستردا من يده الا اذا باع وسلم فحينئذ يصير المالك مستردا بيد المشتري فان باع ولم يسلم حتى وجد المشتري به عيبا فرده قبل القبض فهو ضامن الغاصب لما قلنا بخلاف ما لو باع وسلم ثم رده المشتري بالعيب على الغاصب فذلك في يده فانه يملك امانة لا بالتسليم الى المشتري ببرى عن الضمان لان تسليمه بامر المالك كالتسليم المالك لو سلم ببرى الغاصب عن الضمان كذا هذا فافهم هذا اذا قال المقتض من الغاصب ودعتك المقتض او امرتك بحفظه ثم هلك في يده لقائل ان يقول يجب ان يضمن لانه لم يبرأ عن الضمان ولم يوجد ما ينافي فيه فان المتناهي لا يجتمعان بحال والامر بالحفظ مع الضمان يجتمعان عندنا فان الامين اذا خالف صار ضامنا بغير الامر لوعاده الى الوفاق يبرأ عن الضمان والله اعلم

**باب من يبيع اهل الذمة والمسلمين ما يحرم بيعه بعد ما يسلم النصراني اصل الباب ان المسلم ممنوع عن عليك**  
الخمر وتملكها بالقول صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم شرها حرم بيعها واكل غنائها ولا نه مأمورا بالاجتناب منهي عن الاقتراب والاعزاز وفي البيع اعزاز واقتراب فكل قبض تجرعه عن هذه التملك والتملك تمنع عما يشبهه ترجيحاً للحرمة احتياطاً والقبض بحكم البيع يشبهه البيع لانه يفيد ملك التصرف ويؤكد ملك الرقبة فالايكون محلاً للعقد لا يكون محلاً للقبض فيمنع منه الاتري ان اية الربا تزلت وكان البعض مقبوضا والبعض غير مقبوض ومنعوا عن قبض ما لم يكن مقبوضا لا يلزم على هذا ما ذكرنا في الابواب المتقدمة اذا اشترى رزقا ونحوه بكم ثمن قل فلم يقبض حتى اغتر كرامته قل حيث يكون للمشتري قبضه وهذا الزيادة الحادثة لو وجدت عند البيع يحرم البيع ثم لم يحرم القبض بحكم البيع لان ما هو المحرم للبيع لم يوجد عند القبض وهو الربا لان الربا اسم لما ملوك بالبيع بغير عوض وهذه الزيادة الحادثة عند القبض لم تملك بالبيع وانما ملك حاكم الملك الخيال وما ملك حاكم الملك الاصل من الزيادة لا يكون ربا كما لو اغترت كرامته من دقل بعد القبض ولا نأندعي ان ما يكون محلاً للعقد لا يكون محلاً للقبض ومنه التمس الحادث محل

محل العقد بخلاف الخمر والمحرر ممنوع عن تناول الصيد وتملكه غير ممنوع عن ملكه كالخمر سواء حرر اخر ان شرط صحة التوكيل بالمعاوضات عندنا في حنفية وعندنا في يوسف ومحمد تعتبر اهلية الوكيل والموكل جميعا للتصرف المأمور به الا ان عندنا في يوسف اذا وكله بشراشي لو باشر الموكل بنفسه بكونه فاسدا ولو باشر الوكيل بكونه جائزا يجعل الوكيل مشتريا لنفسه ترجيحاً للجواز على الفساد وعند محمد يقع للموكل بصفة الفساد لان التوكيل كما يصح بالجائز يصح بالفاقد وكما لو وكل رجلا بان يشتري له عبدا الى العطا فاشترى يقبض الملك للموكل فاسدا لم يمان التوكيل تفويض واقامة الوكيل مقام نفسه ولهذا لو قال غيره فوضت بيع عبدي اليك بكذا يكون توكيلا والمسلم لا يملك هذا العقد بنفسه فلا يملك توكيل غيره به ونوفضه اليه كما لو وكل المسلم محوسبا بان يزوجه محوسبه وكذا المسلم اذا نصرانيا بكتابة عبده النصراني على خمر لا يصح وكذا لو وهب نصراني لمسلم خمر او وكل نصرانيا بقبضها لا يصح وهذا لانه لو نفذ عقده على الامر ملك المسلم الخمر بالعقد ولا يجوز ان يملك المسلم الخمر بالعقد ولا يجوز ان يملك المسلم الخمر بعقد التجارة وهذا من نوع استحسانه فكانها يقولان في البيع والشرا طرفاه طرف العقد وطرف الملك فكما ان الكافر اذا وكل به المسلم لا يجوز لا اعتبار طرف العقد فكذا المسلم اذا وكل الكافر به لا يجوز لا اعتبار طرف الملك بل اولي لان العقد سبب الملك فالتأنيب به الملك في المحل وهو المقصود واذا وجب مراعات جانب العقد فلا نوجب مراعاة جانب الملك اولى ولا في حنفية ان الوكيل بالمعاوضة يتصرف بطريق الاصلية ولهذا ترجع اليه الحقوق ويستغنى عن الاضافة الى الموكل وان التوكيل في نفاذ تصرفه على الموكل والذي في العقد هو الوكيل والخمر مال متقوم في حقه يملك ان يشترط لنفسه فملك ان يشتره لغيره وهذا لان ولاية مباشرة العقد باعتبار اهلية وكونه ما هو ركن العقد وهو الكلام من خالص حقه وذلك لا يختلف بما شرته لنفسه ولغيره وبثبوت شرعا باعتبار ولاية الاصلية لان ثبت له بالامر ولاية لم تكن ثابتة من قبل وهذا لان الممتنع هنا بسبب الاسلام هو العقد على الخمر لا الملك فالمسلم من اهل ان يملك الخمر الاتري انه اذا اشترى عبدا بغير مملوك واذا مات قريبه عن خمر يملكه بالارث وهنا ان اعتبرنا جانب العقد فالعاقد من اهل وهو في حقوق العقد كالعاقلة لنفسه وان اعتبرنا جانب الملك فالمسلم من اهل ملك الخمر فيصح التوكيل الاتري ان في جانب افسار التوكيل اذا كان الوكيل مسلما يعتبر جانب العقد دون الملك فكذا في جانب تصحيح الوكالة وبه فارق النكاح فالوكيل فيه سفير ومعبود فكان العاقد هو الموكل وكذا الكتابة والقبض سفير ومعبود ولهذا لا ترجع الحقوق اليه ولا يستغنى عن الاضافة الى الموكل بمنزلة الرسول وما قال بان التوكيل تفويض واقامة فليس كذلك بل الوكيل كان مالكا قبل التوكيل وقوله الموكل يملك الخمر بالعقد فليس كذلك بل العقد يوجب الملك للعاقد ثم الموكل يخلفه في ذلك والمسلم من اهل ان يملك الخمر بهذا الطريق كما اذا اذله لعبده الكافر في التجارة فاشترى خمر فان المولى يملكها على سبيل الخلافة عنه وكذا المكاتب اذا كان كافرا فاشترى خمر ثم عجز فوله المسلم يملكها خلافة عنه الا انهما فرقا وقالوا العبد والمكاتب يتصرفان لانفسهما ولهذا لا يرجعاهن على المولى بغيره تصرفهما فلذلك اعتبرنا حالهما اما الوكيل يتصرف للموكل حرمه يرجع عليه بالحقة ويكون الموكل في قرار العهدة كانه باشر بنفسه فكذا في عقد الوكيل له على الخمر فاذا تعذر تنفيذه على الامر نفذ عليه اذا عرفنا هذا قال محمد نصراني اشترى من نصراني خمر فلم



يقبضها حتى أسلم البائع أو المشتري أو أسلم بطل البيع يريد به يبطله القاضى لان اسلامها  
أو اسلام احدهما مما يحرم بيع الخمر وشراؤه فيحرم قبضه ايضا بحكم البيع لما فيه من معنى التملك  
والتملك على ما ذكرنا فيجوز المشتري عن قبضه فكاه له ان يفسخ وهذا على قولهما اما على قول محمد لم  
ينبغي ان يفسد العقد لان عنده اذا عترض على العقد قبل القبض ما يوجب الفساد لو كان موجودا  
وقت العقد يفسد ايضا باعتراضه لما ذكرنا من ان شاء الله تعالى حتى لو صادرت خلا قبل القبض لم  
للمشتري ان يقبض عندها خلا فانه وعلى هذا المسلم اذا اشترى من مسلم عسيرا فصار خمر  
قبل القبض ان البيع يبطل وهو قول محمد وروى عن ابي حنيفة واخي يوسف ان البيع بحاله  
وكاه الكرخي يقول معنى قوله في الاصل البيع باطلاى المشتري ان يبطله قال القدرى في شرحه  
والذى تاول ابو الحسن غير ظاهر وقد استدله باستشهاده محمد رحمه الله في الاصل وهو انه قال لو  
صارت خلا قبل الفسخ كاه للمشتري ان يأخذ قال ابو الحسن فلو كاه العقد قد بطل لم يملك  
المشتري اخذه وهذا ليس بصحيح لانه لا يمنع ان يفسد العقد لمعنى ويصح بزواله كما قالوا في  
الشروط المحقة بالعقد كالباع بشرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام والبيع الى الحصاد والدياس  
ولجذع في التسقف والحلينة في السيف اذا لم يكن نزعه الا بضرورة وهو قول بعض المشايخ وقال شمس  
الائمة السرخسي والوجه ان يقول الحال فيه مرعى وهو عقد غير متبرم في الحال لان تأثير الخيار في  
البيع من انبرام العقد لا في افساد العقد وانما المفسد هو الخيار في اليوم الرابع وذلك  
لا يتصور الا بعد مضي الثلاثة وان اثر الضرر ايضا في المنع من الانبرام والمفسد لا فضا الى المناذرة  
لمحمدان العقد فسد بالخمر فلا يمكن تصحيحه على الحال الا بالاستقبال وهذا لان الخمر قبل القبض  
كالوجود عند العقد ولو اشترى المسلم خمر فتخللت لا ينعقد العقد لهما ان اصل العقد  
كاه صحيحا ثم تخمر فان القبض المستحق بالعقد لما عارض على شرف الزوال وهو انعدام  
المالية والتقوم فاذا زال صار كاه لم يمكن كما لو ابقى المبيع قبل القبض ثم عاد الا انه يخبر  
المشتري لتغير صفة المبيع في ضاه البائع ولهذا الوفاصة قبل ان يصير خلا وفسخ  
القاضى البيع بينهما ثم صار خلا لا سبيل له عليه لا يفسخ العقد صحيحا الا ترى انه لو باع الابن  
الفسخ فيه فارق ما لو كاه خمر في الابتداء لان ثمة ما انعقد صحيحا الا ترى انه لو باع الابن  
ثم رجع من اباة لا يصح والصدد الشهيد ذكر في مسألة الكتاب يريد به يبطله القاضى فهو موافق  
لقول الكرخي وشيخ الاسلام على الاستيحائي اجري على طلاقه وعلى ما ذكرنا ان القبض  
شبهها بالعقد وقال ولا يلزم ان لو تخمر العسيرة قبل القبض ان البيع لا يبطل وان بطل باعتبار  
محلية البيع وهذا معنى لو اقره بالعقد ابطله فاذا اقره بالقبض وله شبهه بالعقد  
وجب ان يبطل العقد لانه انما لم يبطل ولم يمتنع القبض باعتبار لما قلنا انه سعة بوجوب القبض  
وفي ابقاء العقد احتمال الفائدة لانه عسى يتخلل قبل القبض فلا يبطل العقد بالشك باعتبار  
فان قيل الاسلام في كونه معنى مانعا موقت ايضا فانه مانع عن قبض الخمر واذا تخلل لا يبقى  
مانعا فنجان يبقى العقد لاحتمال الفائدة قلنا بلى العلة المانعة بالاسلام مع وصف  
الخمر لانه ما لم يوجد كل الامر لا يتحقق المنع لكن بحال بالمانع الى اخر الوصفين اه كاه اخر

٢٢٢  
اخر الوصفين هو الاسلام وهو مؤيد فلا يكون في بقاء العقد فائدة لتايد المانع فيبطل العقد  
كما في الهلاك واه كاه اخر الوصفين التخمر فهو معنى ينقض عادة فيكون في بقاء  
العقد فائدة فيبقى كما في الاباق ونقول الاسلام ينال في اهلية تملك الخمر وملك من كل  
وجه فجاز ان يعمل بقبضته هذا المانع في حقيقة العقد وفي شهرته ويكون هذا قولنا بالنفي  
ابتداء البقاء لان الحالة التي بعد العقد قبل القبض تشبه الابتداء لان حكم العقد في الحصول  
بعد والخمر منه معنى منافي للمحلية من وجه دونه وجه لانه مال لكن لا قيمة له فباستبعاد  
المالية محل للعقد وباعتبار عدم القيمة ليس بمحل والحالة التي بعد العقد قبل القبض  
له شبه الابتداء وليس بحقيقة الابتداء والمحلية من كل وجه شرط لابتداء العقد من كل وجه  
لان من وجه دونه وجه لانه حالة البقاء حقيقة واه كاه له شبهة الابتداء فاذا قارب الابتداء  
المحض وقع الشك في انعقاده فلا ينعقد بالشك واذا قاروه حالة البقاء وقع الشك في  
بطلانه فلا يبطل الا ان هذا الفرق شامل للظهورين ولا يوجب الفرق بينهما واذا اشترى  
النصراني من نصراني لنصراني خمر بامر فلم يقبض الوكيل للخمر حتى اسلم البائع او الوكيل ففسد  
العقد لان باسلام احدهما صار بحال لا يرد عليه عقد جائز فلا يجوز قبضه بحكم العقد فيفسد  
ضرورة كما لو اشترى لنفسه وان اسلم الامر لم يبطل العقد عند ابي حنيفة وعندهما يبطل  
لان اسلام الموكل عنده لا يمنع ابتداء العقد من الوكيل فلا ان يمنع البقاء الذي له شبهة الابتداء  
اولى وعندهما يمنع الابتداء فيمنع البقاء فاما فراق بينهما اذا اشترى الخمر للوكيل المسلم وبينما اذا  
اشترى للنصراني ثم اسلم قبل القبض فهناك قال لا يصير مشتريا لنفسه وهنا قال لا يبطل لان  
هناك حين اشترى وقع شراؤه لا من قبضه ذلك لا يتحول اليه بطلان البيع او فساد  
وهنا حين ما اشترى وقع شراؤه لنفسه بطلان الوكالة واذا بقي العقد عند ابي حنيفة  
رحمة الله ياخذ الوكيل الخمر ويدفعها الى الموكل حتى يخللها وياخذ منه الثمن لانه ممنوع  
عن الانتفاع بعينها فكاه له ان يتصرف فيها على وجه يتوصل به الى الانتفاع كما لو ورث  
خمر او تخمر عسيرة وعليه الثمن للوكيل لان الملك اليه من جهة فليزيمه البطلان كما لو اشترى  
مورثة مسلم وكل نصرانيا باه يشترى له عبدا بالفرطل خمر وسط بغير عينية واشترى  
صبي في قولنا في حنيفة رحمة الله ويجب للبائع على الوكيل غير الخمر لانها من اهل وجوب الخمر  
وعليه ويرجع على الموكل بقيمة الخمر لانه ممنوع عن تملكها فكاه عليه القيمة كما لو اسفر نصراني  
من نصراني ثم اسلم المستقرض كاه عليه قيمة الخمر لان خمر الذي يجوز ان يكون مضمونا على المسلم  
بالقيمة كما في الاستهلاك والغصب وعند محمد العقد وقع للوكيل بصفة الفساد كما لو اشترى  
الموكل بنفسه فيكون مضمونا بالقيمة فيجب القيمة للبائع على الوكيل ثم يرجع الوكيل على الموكل  
وعند ابي يوسف رحمة الله يصير مشتريا لنفسه حالا وكلا خلا لا بان يشترى له صيدا فاشترى  
ولم يقبضه حتى احرم البائع او المشتري بطل البيع يريد به انه ينتقض لان احرام احدهما يحرم ابتداء  
العقد فيحرم القبض بالخمر ولو لم يحرم احدهما ولكن احرم الامر فعند ابي حنيفة يبقى البيع بحاله وعندهما



يحرم القبض لان احرام الامر لا يمنع ابتداء التوكيل ونفاذ شر الوكيل فلا يمنع البقاء عندهما يمنع  
الابتداء فيمنع البقاء عندا في حيفته اذا بقي العقد جائزا فان طرأ امر قبل اخذ المشتري للصيد  
باخذ المشتري من البايع وياخذ منه الامر فيسلم له وكذا ان حل بعد اخذ المشتري قبل اخذ منه  
فيسلم له اما اذا حل قبل قبض الوكيل فلا شك لعدم يده على الصيد لاحقيقته ولا حكما ولو كان له عليه  
يد حكيمة بان احرامه ولم في بيته صيدا او معه ففرض فيه صيد لا يلزم منه شيء فنهنا اولى واما اذا حل  
بعد قبضه فلا نه كان في يده حكما لاحقيقته فلا يجب عليه الا ارسال ولو قبضه الامر وهو  
محرم ارساله لان على المحرم ازالة اليد للحقيقة عما في يده من الصيد فان لم يرسله حتى مات  
في يده قبل ان يحل او بعد اوارسله ومات قبل ان يصل الى المحرم فعليه الجزاء وان مات  
في يد المشتري قبل ان يقبضه الامر لم يجب على الامر للجزاء الا في الاول وجب الا ارسال  
فاذا لم يرسل وجب للجزاء وفي الوجه الثاني لم يجب الا ارسال فلا يجب للجزاء واما عندهما اذا  
فسد البيع يكون للبايع وبراءة النسخ اه كان قبضه ما فرقا بين هذا وبيننا اذا وكل المحرم حلالا  
بشرا صيدا فاشترى يكون مشتريا لنفسه وهنا قال بطل البيع والفرق بينهما ما ذكرنا في  
الحزب في شرح الكرخي رحمه الله ان باع حلالا لا صيدا في الحل وهنا في الحرم جاز ذلك في رواية  
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز لانه العاقد ثبت له حرمة الحرم وحرمة الحرم  
يتعلق بها نحو عدم الاضطهاد فصار حرمة الاحرام ولو ثبت للعاقد حرمة الاحرام لم يجز عقده  
على الصيد فكذلك هذا ولا في حيفته ان الحلال في الحرم لو امر باقلا فصيد الحل جاز والعقد عليه  
دونه اتلافه فهو اولى بالجواز وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله فيمن احرم موه في يده صيد لغيره  
فباعه ما لم يكن وهو حلال جاز ويجوز المحرم على تسليمه وعليه الجزاء ان تلف في يده لان البايع ليس  
بمحرم وقد عقد على ملكه والصيد امانة في يد المحرم والاحرام لا يمنع وجوب رد الامانة يعني اذا  
تلف لانه صار مضى عليه بالامساك فلا يبرأ من الضمان مع بقاء الاحرام الا بالارسال وفي  
المبسوط اذا سلم النصراني الى النصراني في خمر بكيل معلوم فهو جائز عندنا لان الخمر ما يتقوم  
في حقه بمنزلة الخمر والعصير عندنا وان اسلم احدهما قبل قبض الخمر بطل المسلم ورد المسلم  
اليه راس المال لان الاسلام وجد والخمر مملوك بالعقد غير مقبوض فيحصل اسلام احدهما قبل  
القبض كوجوده عند العقد وهذا لان قبضه المسلم فيه قبض تملك وانه بعقد المسلم  
تملك المسلم فيه ديننا وانما يعيى ملكه بالقبض فاه كان رب المسلم هو الذي اسلم فالمسلم  
لا يملك الخمر بكم عقده واه كان المسلم اليه هو الذي اسلم فليس له ان يملك الخمر من غيره بعقده  
فتحقق فوات قبض المسلم فيه وذلك بطل العقد لان المسلم فيه مبيع ومبيى يتحقق  
فوات قبض المبيع بطل العقد كما اذا تحقق ذلك بالهلاك في بيع العبي واه كان قبض  
بعضه بطل ما بقي وجاز ما قبض لاه ملكه ثم في المقبوض فلا يملكه بعد ذلك لا يبطل وهذا لان  
السبب الطاريء في المنتهى بالعقد عنه والتاغم بالرد وقال الله تعالى وذر ما بقى من التبا  
الاية فبطل حكم الربا انما يلزمهم ترك ما لم يقبضوا لارد ما قبضوا وقال الله تعالى قتل الذين كفروا

كفروا ان ينتموا بفقرتهم ما قد سلف والله اعلم **باب الرجوع بكونه بينهما الجارية**  
فيقر عليها كل واحد منهما انها ام ولد لاحدهما اصل الباب ان من تكلم بكلام يجعل يرجع في البياه  
اليه لانه هو المجل واعلم بمراده فكاه البياه اليه وحررا اخران اقرار الاشياء على نفسه حجه وعلى غيره  
لا الا اذا صدق ذلك الغير او قامت عليه البينة وقد ذكرنا غير مرة وحررا اخران اقرار  
المريض باستيلاءه وجارية له بمنزلة الوصية لانه اقرار لها بحق الحرية في الحال وحقيقة الحرية بعد الموت  
فكاه تبرعا بمنزلة التدبير والاعتاق الا اذا كاه معها ولد ولدت في ملكه فينشئ يجعل ذلك اقرارا  
بالنسبة مقصودا وتجعل الحرية تبعا فلا يبقى له حكم الوصية حتى يصح ذلك من جميع المال لانه من  
باب صرف ماله في حاجة نفسه وحاجة مقدمة على حاجة الورثة والغرض الا ترى انه لو تزوج امرأة  
بمهر مثلها يعتبر من جميع المال لحاجته وهذا لان قيام الولد بدل على صدق مقالة لاه ولادة  
الجارية في ملكه دليل ظاهر ان العلوق منه فخرج كلامه من انه يكون تبرعا الا ترى ان  
الامة لو قامت البينة بانها ام ولد وعلى اقراره بذلك في صحته يعتبر من جميع المال بخلاف  
ما اذا لم يكن معها ولد الا ترى انه اذا ادعى نسب الولد بعد ما كبر والعلوق في ملكه ينشئ  
النسب بدونه تصديقه ولو لم يكن العلوق في ملكه لا ينشئ الا بتصديقه هكذا ذكر في  
الزيادات وذكر في العتاق واذا قال لعبد هذا ابني وانه مجهول النسب وهو يصلح ولدا  
لمثله الا انه كبير يعبر عن نفسه التصحيح انه لا يتوقف اثبات النسب على تصديق الغلام  
لكنه يرتد بده وقرن بينه وبينها اذا قال لعبد هذا ابني فانه يتوقف على التصديق وذكر  
في الزيادات جارية بيع رجلين قال احدهما هي ام ولد لي ولك اولى فان صدقه فهي ام  
ولد بينهما لان الاستيلاء يحتمل الشراكة الا ترى ان الجارية المشتركة اذا ولدت فادعيها  
معانضير ام ولد لهما فاذا صدقه صار كأنها اقرارا بخلاف ما لو ولدت وقال احدهما هو ابني  
وابنك وابنك وابني فانه ينشئ النسب من المقر صدقه شريكه او كذبه وتصير ام ولد لاه  
اقر بنسب الولد مقصودا وانه لا يحتمل الشراكة فاذا وجد نفاذا على المقر نفذ وبطل ما زاد عليه  
وانما ثبت النسب بتبعه امومية الولد بخلاف ما لو اقر بامومية الولد مقصودا واذا ادعى احدا  
ولد للجارية المشتركة ينشئ النسب منه وصارت الجارية ام ولد ويصح نصف قيمتها ونصف  
عقرها الشريك واذا ادعى معانثت نسب الولد منها ولا يصح احدهما صاحبه شيئا لوقوع  
المفاضة اذا عرفنا هذا قال محمد جارية بيع رجلين فقال كل واحد منهما هي ام ولد لاحدهما  
يرجع في البياه اليه لاه الاجمال من جهتها فاه قال احدهما هي ام ولد لي واه شريكه وصدقه  
شريكه في ذلك صارت ام ولد لاه كانه نقر وبها الاقرار واه قال احدهما هي ام ولد لي وقال الاخر  
ولد لي صارت ام ولديها كأنهما ادعيا في الابتداء معا واه مات احدهما قبل البياه واخر بذلك  
ورثة الميت فاه المولى المولى يوقف على قوله يريد به ان يرجع في البياه اليه دونه ورثة  
الميت لاه البياه انما ينشئ بسبب الاجمال والاجمال جاز من المولى والميت لانه الورثة وتعذر  
الرجوع الى الميت فيرجع الى الحي فاه قبل كاه لا يرجع اليه بطريق الاصلان وجب



ان يرجع اليهم بطريق الخلافة لان البياه كاه حقا للميت قبل الموت بسبب الاجمال وورثته  
يقومون مقامه بطريق الخلافة في حقوقه الا ترى انه لو استرى عبدا على انه بالخيار ثلاثة  
ايام باخذها وشا وبرد الاخر ومات قبل البياه انتقل البياه الى ورثته واه كاه الاجمال من  
الميت لان الورثة قبل له الورثة يقومون مقام الميت بطريق الخلافة في محل الحق ثم يحدث  
الحق لهم ابتداء بطريق الارث وهذا المحل الذي ثبتت الجارية فيه في البياه وهي الجارية شهر  
تنتقل الى الورثة لانه لا يخلو ما ان يكون المراد ما قال الشريك الحي والميت فاه كاه المراد الحي  
كانت الجارية كلها ام ولد له واه كاه المراد الميت كانت كلها ام ولد له وقد عتقت بموته فكانوا  
اجبيين عنها فلا يلتفت الى قولهم وصار بمنزلة من اعتق احد عبده يرجع في البياه اليه مادام  
حيا فاه مات قبل البياه لان انتقال البياه الى الورثة لانهم لم يملكو المحل الذي ثبت فيه البياه  
لان كل واحد منهما قبل البياه بمنزلة المكاتب والمكاتب لا يورث بخلاف خيار التعيين في البيع  
لان الورثة لم يملكو احد العبد لا بعينه فيثبت لهم خيار التعيين ابتداء اذا خيار التعيين ليس الاقربين  
ملكه من ملك المبيع واذا وجب الرجوع في البياه الى الحي فبعد ذلك المسألة على وجهين اما ان قال  
هي ام ولد الميت وقال هي ام ولدي والوجه الاول على قسمين اما ان كان الاقرار منها في حال صحة الميت  
او في حال مرضه اما القسم الاول من هذا الوجه وهو ما اذا كان الاقرار منها في صحة الميت وقال هي ام  
ولدي في حياته الى بياه حكم العتق وحكم السعاية وحكم الضمان اما حكم العتق فالجارية تعتق  
لان الحي مع الورثة تصادقوا على عتقها اما الحي فلا شك واما الورثة فكذلك ان صدقوا الحي  
في البياه وان كذبوه وقالوا ام ولدك فكذلك لانهم زعموا انها ام ولد للحي وانها مملوكة وهو اقراره  
عتقها كاه معلقا بموت ابنته ومولى الجارية اذا علق عتقها بشرط ووجد الشرط واقر بواجب وجوده  
تعتق الجارية واما حكم السعاية فالجارية لا تسعي للورثة فيما زاد على ثلاث ماله ونحوه حرة من جميع  
المالك لان الحي مع الورثة تصادقوا ان لا سعاية عليها اما الحي فلا يقر للميت بملك نصيب من  
الجارية ولو عليه الضمان فاذا مات صار ديننا في تركته فقد ادعى على الورثة نصف قيمة الجارية و  
نصف عقرها واقرانه لا سبيل له على الجارية فاقرانه يكونها ام ولد الميت ينصرون معنيين  
احدها وجوب ضمانه نصف القيمة والاخر ابراء الجارية عن السعاية فصدق فيما كاه عليه ولم  
يصدق فيما كاه على غيره الا بينة او بتصديق الورثة واما الورثة فلا ينهم اقرارا ببراءتها  
عن السعاية لانهم اصدقوا الحي في البياه فلا شك واه كذبوه وقالوا انها ام ولد فقد  
زعموا ان نصيب اليهم صار ملكا للحي بالضمان وقد عتقت الجارية باقرار الحي ولا سعاية عليها و  
اما حكم الضمان اصدقوا الحي في البياه ضمنوا نصف قيمة الجارية للحي من تركته ابيهم واه  
كذبوه لا ضمان لواحد منهم على صاحبه لانه كل واحد منهم يدعي الضمان على صاحبه  
وصاحبه ينكر واما القسم الثاني من هذا الوجه وهو ما اذا كان الاقرار منها  
في حال مرض الميت ما الحكم العتق فعلم ما مر في القسم الاول قلنا واما حكم التساقط  
فهو على التفصيل ان كذب ورثة الميت الحي وقالوا انها ام ولدك اقر الوالد بذلك في

في حياته تحكم السعاية ايضا ما مر في القسم الاول لانهم تصادقوا على ابراء الجارية عن السعاية ايضا ما مر  
في القسم الاول لانهم تصادقوا على ابراء الجارية عن السعاية لما قلنا وان صدقوا وقالوا هي ام ولد  
ابنته وقد اقر ابونا بذلك ينظر ايه صدق والاب فيما اخبر وقالوا صدق ابونا في اقراره انها  
ام ولدك فكذلك الجواب لان المريض من اقراره موثقة الولد الجارية في مرض موته و  
ليس معها ولانها لا يصدق في اقراره ويعتق من ثلث ماله الحق الورثة لانه تعلق حق الورثة  
بما له فاذا صدقوه فقد ابطالوا حق انفسهم فيعتق من غير سعاية كما في القسم الاول الا ترى انه  
لو اقر في مرضه انه اعتق مملوكه في ضمنه او ابرأ عن الدين في صحته او ذهب العبد لفلان في  
صحته وسلمته وصدق الورثة يصح اقراره من جميع المال كذلك هنا وان كذبوا الاب فيما اقر  
وقالوا كذب ابونا في اقراره والجارية لم تكن ام ولد له عتقت من ثلث المال ويسعى فيما زاد على الثلث  
لان المريض من اقراره موثقة الجارية في المرض وليس معها ولد وكذبته الورثة في ذلك لا يصدق على  
الورثة في ابطال حقهم فيما زاد على الثلث لان الاقرار به في المرض يكون اقرارا لها بالعتق  
فحسب فيكون بمنزلة انشا العتق فيكون له حكم الوصية فاه كاه للميت مال يخرج هي من  
الثلث عتقت من غير سعاية واه لم يكن له مال سواها سعت في نصف قيمتها للشريك  
الحي لان ذلك دين للشريك الحي لان ذلك دين للشريك في ذمتها في الشركة فيسعى في ذلك  
وفي ثلثي النصف حقا للورثة ويعتق سدسها مجانا واما حكم الضمان فعلم ما ذكرنا في القسم الاول  
واما الوجه الثاني وهو ما اذا قال الحي الجارية ام ولدي صدق على ذلك وكانت الجارية ام ولد  
له صدق ورثة الميت او كذبوه لانه ادعى ذلك في حال حياة الشريك صارت ام ولد له صدقة  
شريك في ذلك او كذب لقيام ملكه في نصف الجارية فكذا اذا وجد الدعوى منه بعد موته  
لان ملكه قائم في نصف الجارية لانا نيقنا ان نصفها كان ملكا له وقع الشك في زواله  
بعد موت شريك لانها ان كانت ام ولد الميت بزوال ملكه والا فلا يزول ملكه بالشك واذا بقي  
ملكه صحت الدعوى وبصر مملوكا نصيب الشريك فيضمن نصف قيمتها موصرا كاه او مفسرا  
ولا ان يطاها ويستخدمها في حال حياته وهذا لانه قد فسر المهر فاستند التفسير الى وقت الاقرار  
فصارت دعوى مفسرة ودعوى الميت مبرمة والمفسر اولى من المهر ولا يغفر للحي العقر لو ادعى لنفسه  
ولا الورثة ان اقرانه ام ولد شريك وصدق الورثة لانه يحمل ان الوطى حصل في حالة لم تكن مشتركة  
بينهما هذا اذا لم تكن الجارية ولدت في مكها فاه كانت ولدت في ملكها والمساكنة بحالها فاه  
كاه الاقرار منها في حالة الصحة ثم مات احدهما فالولد حرة على كل حال ولا سعاية عليها لانها تصادق ان  
الولد علق حرا لاصل سوا كاه المعنى بهذا الاقرار للحي والميت فيعتق الولد عند الاقرار بلا توقف في  
التوقف في ثبات السبب لانه من ثبت النسب منه يؤول فتوقف امر السبب على البياه فيرجع في البياه  
اليها مادام احيى واه مات احدهما يرجع في البياه الى الحي قلنا فان قال الحي هو ولدي ثبت نسب  
وصارت الجارية ام ولد له يطاها ويستخدمها ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها للورثة ولا يفي  
من قيمة الولد شيئا صدقة في ذلك ورثة الميت او كذبوه لان هذه الدعوى من الحي لو وجدت في حال



حياة الميت كاه الجواب كذلك لقيام ملكم في نصف الجارية لما قلنا في المسألة الاولى فكذلك  
هنا ذكر في هذه المسألة ان الحي يضمن نصف قيمتها ونصف عمرها للورثة وذكر في المسألة الاولى  
في هذا الوجه انه يضمن نصف قيمتها وسكت عن ذكر العقر واختلاف المشايخ فيه منهم من  
قال بالتنصيص على ذكر العقر هنا تنصيص على وجوب ثمة ايضا ومنهم من قال انها تختلف  
الجواب لاختلاف الوضع المسألة الاولى فيما اذا قال كل واحد منهما للجارية ام ولد احدا و  
ليس هذا من الخواج الاصلية فتكون بمنزلة التدبير ولم يرد هذا بغير من الثلث فلا يكون اقرار  
بالوطي فلا يجب العقر وهنا وضع المسألة فيما اذا قال الولد احدا والاقرار بالولد من الخواج الاصلية  
ولهذا يعتق من جميع المال فيكون اقرار بالوطي فيجب العقر وسكوت عن ذكر العقر في المسألة  
الاولى دليل على عدم وجوبه وقال بعضهم وضع المسألة في الوجه الثاني فيما اذا ولدت الجارية في  
ملكها فكان العلق في ملكها فكان مقر اوطي الجارية المشتركة ووضع المسألة الاولى فيما اذا  
اقر بالاستيلاء مطلقا ويحتمل ان الاستيلاء وكان في ملكها بالنكاح ثم اشترى هو وشريكه فلا يجب  
العقر بالشك هذا اذا قال الحي الولد ولدي وان قال الولد ولد شرعي عتق الولد والجارية من جميع المال  
بغير سعاية وكان ولاوها موقفا ولا ضمانا على الشريك الحي للورثة الميت من عقر ولا قيمة ولا يثبت  
نسب الولد من واحد منهما اما عتق الولد فلما من تصادقهم على انه علق حرا لا يصلح فيعتق من غير  
سعاية واما عتق الجارية من جميع المال من غير سعاية لان الورثة ان صدقوه فقد اقرروا انها عتقت بموت  
الميت من جميع المال وان كذبوه فقد رخصوا انها ام ولد للحي الا انه علق عتقها بموت ابنتها فيعتق بموت ابنتها  
فقد اقر ببراءة الجارية عن السعاية الا ان الحي ادعى نصف قيمتها الجارية على ورثة الميت ونصف عقرها للورثة  
ادعى عليه نصف قيمتها ونصف عقرها ايضا كذبوه في البياض فصح اقرارهم بما كان عليهم من عتق الجارية  
وبرأتها عن السعاية ولا يصح فيما على غيرهم واما توقف الولد فلاه الحي اقر بولائها للميت والورثة  
ينكروه ذلك فكان موقفا كاحد الشريكين اذا ادعى الاعناق على الاخر وانكر شريكه واما عدم ثبوت  
النسب فلاه الحي اقرانه ثابت النسب من الميت وهم ينكروه ذلك فصاحوا كاحد الشريكين اذا ادعى الا  
ستتلا د على شريكه وهو ينكر وهذا لان كل واحد منهما يحمل النسب على الغير وقد قال عمر رضي الله  
عنه لا يورث حميل الا يبينته وان صدقه الورثة في ذلك صارت ام ولد للميت وتبيح انها عتقت  
بموت ابنتها بجائبا بغير سعاية ولاوها للميت والولد ثابت النسب من ابنتها لا تنفذهم ويضمنون  
نصف قيمتها ونصف عقرها من تركه ابنتها وان قالت الورثة اقر ابونا بذلك ولكنه كذب في اقراره  
بغير موته نصف قيمتها وعقرها للشريك من تركه ابنتها ويثبت نسب الولد من ابنتها لا قراهم  
باقرار ابنتها في حالة الاطلاق وحكمة هذا اذا كان القول منهما في صحة الميت فان كان في مرضه فالولد  
حر لهما لانها تصادقا على انه حر الاصل ويكون امر النسب موقفا على البياض فيرجع في البياض اليها  
حال حياتهما والى الباقي بعد موت احدهما فان قال الحي الولد ولدي كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا  
كان الاقرار في حالة الصحة وان قال الولد ولد شرعي تخم عتق الولد والجارية ما ذكرنا واما السعاية  
فلا سعاية للورثة اصلا سواء صدقوا الحي او كذبوه وسواء قالوا اقر ابونا صادقا او قالوا كذب ابونا

في الاقرار فربما في هذه المسألة الاولى فان ثمة اذا قالوا ابونا وكان كاذبا في الاقرار فانه يعتق  
الجارية من ثلث ماله والفرق ان حق الورثة يتعلق بماله باول مرضه فيما زاد على الثلث والميت  
بعد الاقرار اراد ابطال حقهم فيما زاد على الثلث في المسألة الاولى من غير بينة شرعية له  
على ذلك وهو الولد فلا يصدق على ابطال حقهم ومتى لم يصدق صار كانه اقر في مرضه انه اعتق  
هذه الجارية في حالة الصحة وكذب الورثة في ذلك فيعتبر من الثلث وفي المسألة الثانية يريد  
ابطال حق الورثة فيما زاد على الثلث ببينة شرعية وهو علق الولد في ملكه فان اتصال العلق  
بملكه يسلك به مسلك البينة فيما يرجع الى صحة الاقرار وابطال ملك الورثة واما ثبات النسب  
فالقياض ان لا يثبت نسب الولد من احدا لانه حميل كما لو اقر لرجل انه اخوه او ابن ابنته وفي الاستحسان  
يثبت اذا كان عدد الورثة الذي اقر وابنته ولد للميت يبلغ عدد الشهادة بانه كافا ابنته واخوين  
او ابنا وبنتين وهل يشترط لفظ الشهادة فمنهم من قال يشترط لانه النسب لا يثبت في حق الناس  
كافة الا بلفظة الشهادة وذكر محمد حجة الله في الطلاق وصدقها الورثة فهذا اشارة الى ان لفظ  
الشهادة انما يشترط عند قيام المنازعة في مجلس القضاء وليس هنا منازعة فلا يشترط لفظ الشهادة  
ويجوز ان يشترط العدد ولا يشترط لفظ الشهادة كما في المزني والمزني حجة عند محمد حجة الله و  
والاخبار بغزل الوكيل ونحوها في قولنا اني حنيفة واليه اشار في الكتاب حيث قال وان قالت الورثة  
والورثة اسم جمع لا اسم وحده وهذا لان قولهم شهادة على الاب يحمل النسب عليه واقراره على  
انفسهم من وجه ولانه يشتركهم في الارث وهذا حكم يلزمهم من حيث انه شهادة يشترط فيها  
العدد ومن حيث انه اقرار لا يشترط لفظ الشهادة عملا بما وقال بعضهم الاصح انه لا يشترط العدد  
ولا لفظ الشهادة لان بقولهم بقول الميت وليس باقرار مبتدأ لان قول الميت يحتمل ما اقر والافراد  
من الميت تلا في حقهم في هذه الحالة فكان لهم بياض يحمل قول مورثهم وعند صحة البياض يثبت النسب  
بقول المورث لا بقولهم وقول المورث حجة وصار كما لو اقر الزوج بالجل او كان بالجل ظاهرا فانه يثبت النسب  
بقول القابلة بالاجماع لان النسب هنا لا يثبت بقوله وانما يثبت بدليل قائم قبل الولادة لم  
كذلك هنا ولان اقرار الميت تناوله ولا تهمه في اقرارهم لانهم اقرواعلى انفسهم بنقصان  
الميزان فصح وقبل الاصح ما قاله الخليل ابو بكر محمد بن الفضل انه كان في الورثة من بينان عمرهم  
يشترط العدد ولفظ الشهادة وان لم يكن في الورثة من بينان عمرهم لا يشترط الا العدد ولا لفظ الشهادة  
وفي دعوى المبسوط رجل مات وترك امراة وام ولد فاقر الورثة ان كل واحدة منهما قد ولدها  
الغلام من الميت ثبت نسب بعد ان يكون الورثة ابنته واخوته او ابنا وابنتين لانهم  
لو شهدوا بالنسب في حالة الحياة عليه كانت شهادتهم حجة تامة فاذا اقروا به بعد الموت يكون  
قولهم حجة ايضا حجة تامة في ثبات النسب الا ان في حالة الحياة هناك خصم واحد فلا بد من  
لفظ الشهادة وليس بعد الموت خصم واحد فلا حاجة الى لفظ الشهادة ولان في حالة الحياة  
كلامه الزام للغير والمزني للغير شرعا الشهادة فلا بد من لفظ الشهادة فاما بعد الموت كلامه  
الزام للغير من وجه والنزاع من وجه لانه يشتركهم في الميراث المستحق لهم وما اخذتهم من الاصلين



بوفر خطه عليها فليشبهه بالالتزام بشرط العدد فيه حتى لا يثبت السبب باقرار الوارث الواحد  
ولشبهه بالالتزام اسقطنا اعتبار لفظ الشهادة ثم ذكر في مسألة الكتاب ولدت في  
ملكها ولم يذكروا ولدت بعد ملكها لاكثر من ستة اشهر حتى يعلم ان العلوق في ملكها اولاً قل  
منه حتى يكون العلوق في غير ملكها لكن فالقيام الولد في ملكه دليل صدق مقالة وذكر في المبسوط جل  
له عبد في صحته فافر في مرض موته انه ابنه وليس له نسب معروف ومثله يولد مثله فانه ابنه برث ولا يسعي  
في شئ سوا كان اصل العلوق في ملكه اولم يكن لان النسب من حاجته وهو يقدم على حوزته في  
ماله فيثبت نسب منه بالدعوى كونه غير محجور عنه ويكون بمنزلة ابن معروف في صحته فيكون عتقه  
من جميع المال لا بطريق الوصية فلم يرد هذا الا يسعي في شئ وكذلك كان عليه دين محبط بماله لان  
حاجته مقدمة على حق غزايه بدليل الجهاز والدين ولانه ليس في اثبات النسب ابطال حق الغرما  
والورثة لانه ثلاث في محله لاحق لهم فيه وانما ذلك فيما يثبت عليه من الحكم والذي يثبت على النسب عتق  
في صحته ولاحق الغرما والورثة في ماله في صحته وكذلك لو كانت له جارية ولدت في صحته فاقرب في  
مرضه انه ابنه سوا كان اصل العلوق في ملكه اولم يكن لان الذي يثبت على دعوى النسب هنا حقيقة  
لحرية الولد في صحته وحق الحرية للام لاحق لغرما والورثة فيها في الصحة فاما اذا كان ملكه في مرضه فادعاه  
قبل الملك او بعده ثم مات فانه كان عليه دين محبط فعليه السعابة في جميع القيمة لان الذي يثبت  
على دعوى هنا عتق في المرض وذلك بلا في محله مشغولاً بحق الغرما فلا يكون مقدماً في حقهم الا ان  
الرق قد فسد باقراره فعليه السعابة في جميع القيمة وان لم يكن له مال سواها ولا دين عليه كان عتقه  
من ثلثه وعليه السعابة فيما زاد على الثلث من قيمته ولا يرث الولد في قول ابي حنيفة لان المستسعي في  
بعض قيمته عنده بمنزلة المكاتب والمكاتب لا يرث وعندهما حرمدون فبرث ولا وصية للوارث  
فكان عليه السعابة في قيمة وبرثه **باب ما يأمُر الرجل الرجل ان يقض دينه من ماله فيلزمه الا**  
**يلزمه اصل الابان الامر بقض الدين لازم على الامر موجب للرجوع شرط الرجوع ام لا لكن انما يثبت**  
**الحق الرجوع على الامر اذا ثبت القضا في حق الامر اما اذا لم يثبت فلا لان الامر بالامر يصير مستقراً**  
من المأمور ما وقع به القضا ولهذا يرجع بما دى لا بالدين الا اذا كان المودى احق من الدين حينئذ  
يرجع بالدين لانه تبرع بالوصف فلا يرجع عليه كالمودى بالاصل ولا يرجع قبل الاداء لانه لم يجد  
الا قراض لانه امره بقض دينه عنه وانما يكون قضا عنه اذا ثبت الملك للامور ولا ثم يثبت للفرع  
من جهة كما في قوله اعتق عبدك عن علي الف درهم والمالك لا امر انما يثبت للفرع من جهة  
كما في قوله اعتق عبدك عن علي الف درهم والمالك لا امر انما يثبت باحدا من ابا القرض او  
بالهبة والقرض قل التبرع يكون عارية حكماً وتعليكاً بعوض والهبة تملك بغير عوض فكان  
القرض متيقناً فكان اولى بالاثبات فاذا ثبت القضا في حق الامر يثبت القرض في حق الامر  
فيرجع عليه واذا لم يثبت القضا لم يثبت القرض فلا يرجع وفي الامر بالبيع والرهن يرجع  
بالدين ايضا لانه وقع القضا بالثمن والدين وفي الصلح يرجع بقيمة بدل الصلح لان القضا يقع  
به على ما ياتي بيانه في خلال المسائل ان شاء الله تعالى وحرف اخر ان الاقرار اذا انفصل التكذيب من جهة

من جهة القاضيه بالبينه يبطل الاقرار كما لو انفصل من جهة المقر له بل اولى لان البينة حجة في حق  
الناس كافة فكان مكد باشرعاً بالجهة فيبطل وصار وجوده وعدمه بمنزلة وعقد رحمة الله اورد هذا  
الباب في كتاب البيوع وان لم يكن من مسائل البيوع صورة لانها من مسائل البيوع معنى لان القضا في  
معنى البيع كونه مبادلة اذا عرفت هذا قال محمد رحمة الله رجل عليه الف درهم لرجل فامر الغريم رجلاً  
ان يقضه عنه صاحب المال فقال المأمور قد فعلت وصدقه الامر وكذب صاحب المال فالقول قول صاحب  
المال مع بينه لانه انكر وصول حقه اليه فلا يصدق انه على ابطال حقه كما اذا ادعى المدبر القضا بنفسه  
وكذب به رب الدين كان القول قوله مع بينه كذلك هنا واذا حلف كانه ان يرجع على الغريم بدينه فلو  
اراد المأمور ان يرجع على الامر لانه صدقه في القضا عنه ليس له ذلك علل في الكتاب فقال لانه لم يبرأ  
بقضائه من الدين اشار الى ان قضا الدين لم يثبت وببانه من وجهين احدهما ان المأمور بقضا  
الدين انما يرجع على الا اذا ثبت قضاؤه في حق الامر ولم يثبت لما حلف الطالب انه لم يقضه  
لان القضا امانة وهو يراه الغريم عن الدين وسقوط مطالبته عنه ولم يوجد ذلك فانه لصاحب  
الدين ان يطلب الامر بالدين فان قبل القضا لم يثبت في حق صاحب الدين لا كراه وتثبت في حق المور  
لاقراره واقرار كل مقر حجة في حقه كالمشترى اذا اقر البائع قد اعتق العبد قبل البيع ومحمد البائع  
صح اقرار المشتري في حق نفسه حتى يحكم بحريته ان لم يصح في حق البائع كذلك هنا قبل نعم الا اقر كذلك  
الا ان القاضيه كذب في هذا الزعم ناقض بالدين عليه لصاحب الدين فيبطل اقراره كما اذا ادعى المشتري  
انه اشترى الدار بالف والبائع ادعى انه باع بالقيين واقام البينة وقضى بذلك كان للمشتري  
ان يرجع على الشفيع بالالفين وكذا من اشترى عبداً من رجل ونقد الثمن ثم استحق من يده بالبينة  
كان له ان يرجع بالثمن على البائع لان القاضيه كذب الا ان هذا الجواب غير سديد لان الاقرار انما يبطل  
على المقر اذا كان بالبينة كما في مسألة الشفعة والاستحقاق لان البينة حجة في حق الناس كافة  
وهنا انما قبض على الاجل في اقراره بنا على استصحاب الحال لان ما ثبت فالظاهر انه يبقى  
فلا يصير مكد با في الاقرار كما لو اشترى عبداً وادعى ان البائع كان عتقه قبل البيع وكذب البائع  
فقضى القاضي على المشتري بالثمن لم يبطل اقرار المشتري بالعتق لانه قضى بخلافه في الاقرار  
بنا على استصحاب الحال وكذا الغريم اذا ادعى الا يفا او لا يبرأ ومحمد صاحب الدين وحلف وقضى  
القاضيه بالدين لم يبرأ على الغريم لا يصير الغريم مكد با فيما ادعى حتى لو وجد بينه على الا يبرأ او لا يفا واما  
تقبل لكن هذه العلة اعتمد عليها اكثر المشايخ واختلف الجواب في جنس هذه المسائل في الكتب في  
بعضها بشرط ان يكون القضا بالبينة وفي بعضها بشرط والحاصل ان القضا اذا كان بالبينة او  
بدليل ظاهر سوى البينة يبطل اقراره ويصير مكد با والا فلا والقضا بالدين بمنزلة القضا بالبينة  
لانها تصادق على قيام الدين ثم ادعى القضا بخلافه في مسألة الاعناق لان ثم لم يتصادق على صحة  
البيع بل المشتري انكر الانعقاد فلا يظهر القضا في ابطال العتق وفي مسألة الدين بوجود  
البينة فله الخط في القضا وكذا في مسائلنا لو اقام البينة لان البينة اقوى واليمين الكاذبة اولى بالرد من  
البينة العادلة والوجه الثاني وهو الاصح ان المأمور انما يرجع على الامر وان صدقه لانه المأمور



بقضا الدين بمنزلة الوكيل بالشرافان الامر وكلمه بان يشتري له من صاحب الدين ما في ذمته  
كالوكيل بشرط العي فان لو وكله بان يشتري له عبد فلان بالف درهم وينقد الثمن من ماله  
فقال اشتريت ونقدت الثمن وصدقه الامر وكذب صاحب العبد فانه لا يرجع على الامر بشئ لانه  
انما اقره بالثمن بشرط سلامة المبيع ولم يسلم وكذا لو اشترى عبدا اقرانه للبائع فاستحق من  
يده كانه ان يرجع على البائع بالثمن وان لم ينقله لا يعطى لانه انما وجب عليه الثمن بشرط سلامة المبيع  
له فاذا لم يسلم له المبيع لا يجب عليه الثمن وذكر القدوري انه يرجع ببالدين على المديون بالدين و  
يرجع المامور على المديون بما قضه وكذا لو ادعى المامور القضا وكذب الامر وصاحب الدين اولى  
ولو اقام المامور البينة على القضا يقبل ويرى الامر عن دين رب الدين ويرجع المامور على الامر  
لان الثابت بالبينة العادلة اذا قبلت كالثابت معاينه ولو عاين القاضيه ذلك كانه الحكم ما ذكرنا كذلك  
هنا وانما قبلت هذه البينة لانها قامت من خصم على خصم لانها قامت على اثبات امر جرى بين  
المامور وبين صاحب الدين فيكون المامور خصما في اثباته عليه كما لو ثبت عقد اخر بينهما وليس  
لصاحب الدين ان يرجع على الامر اذا كذب في القضا وان اقر بقيام دينه في ذمته الا ان القاضيه كذبه في  
اقراره بالقضا بالبينة فبطل اقراره وفي الوجه الاول بطل حق الرجوع لصاحب الدين على المديون  
ان لم يرد وان ادعى ان يرجع عليه ويسر منه ما اعطى ولو كان الطالب غايبا وادعى المامور القضا  
على الامر واراد الرجوع عليه فانكر القضا كانه القول قوله فان اقام المامور البينة عليه على القضا  
تقبل ببينه ويقضه عليه بالرجوع وعلى الغائب بالقبض حتى لو انكر القبض لا يلتفت اليه لان  
الحاضر انتصب خصما من الغائب وقد مر هذا في الضمان والكفيل بمنزلة المامور في جميع ما ذكرنا  
يريد به انه اذا ادعى انه قضه دين المكفول له وانكر المكفول له وصدقه المكفول عنه لان الكفيل يامر  
مامور بقضا الدين ايضا الا ان الكفيل يرجع بما كفل اذا ادى دونه الدين وادى بخلاف جنس الدين  
لانه انما يرجع باعتبار انه ملك ما في ذمته من الدين بقبول الكفالة لا بالاداء ولهذا يرجع لو وهب  
المكفول له الدين او مات المكفول له والكفيل وارثه وبطال له قبل الاداء والمامور انما يرجع بما ادى  
لاشئ في ذمته قبل الاداء وهو متبرع في الاداء فلا يرجع بدونه ولا بغير التوري وقوله ارفع بمنزلة  
القضه في جميع ما ذكرنا ولو قال ارفع الى رب الدين الغاي قبضها من دينه الذي له على ابي ضامن  
لها او قال لي قبضها من دينه فقال دفعته وصدقه الامر وكذب صاحب الدين فالقول قول رب الدين  
ويرجع على الغريم بدينه لما قلنا ويرجع المامور على الامر في هذه المسالة وبين مسالتي احديهما  
مسالة اول الباب والثانية لو قال الامر المامور ارفع اليه الف درهم قضاه من دينه على ابي ضامن لها فقال  
المامور قد دفعته وصدقه الامر وكذب صاحب المال وحلف فالقول قوله ويرجع على الغريم بدينه ولم يرجع  
على الغريم بدينه ولم يرجع المامور على الامر كما في مسالة اول الباب والفرق بين المسالة الثانية والثالثة ان في المسالة  
الثانية انما امر برفع الف درهم مطلقا لانه ضامن لها لانه لم يصفه المدفع بصفه وهو ان يكون قضه فانه قال ارفع الى  
هذا الرجل الف درهم وقوله يقبضها من الدين او من الاف الذي له اولي بظنهما لا يصح تفسيره للدفع الذي  
ذكره اول مرة لانه اسم وقوله يقبضها اخبارها يصنع المدفع اليه في الاف فاذا لم يصح تفسيره بقى الامر

الامر بالدفع مطلقا فصار كانه قال ارفع الى فلان الف درهم على ابي ضامن لكن ما دفع لكنه يجب القضاء  
على الامر من دفع المامور الى فلان الف او يرجع عليه باي جهة رجع وقد ثبت الدفع بنصادهما وليس  
للدفع علامة يصير كذبا بانتفاء تلك العلامة فيرجع عليه باقراره بخلاف قوله قضا بحقه لانه  
امر بدفع موصوف بصفه وهو ان يكون قضا لان قوله قضا تفسير للدفع الذي ذكره مطلقا ولم يذكر  
انتصب ويسمى هذا انصبا على التفسير كما يقال دفع الى فلان درهم وقوله التي رايت احد عشر كوكبا  
فصار كانه قال قضه الدين الذي لفلان على ولم يثبت القضا بنصادهما لا تنقأ علامته وهو فراغ  
ذمته وعدم سلامة ما في ذمته فلا يرجع نظير الاول قوله ارفع اليك هبة يسكنها كونه هبة امدار  
منه لان قوله يسكنها لا يصلح تفسير القول وادى لك لانه فعل وليس بصفه فيقول رادى لك  
مطلقا غير مقيد بوصف فتكون هبة ومثال الثاني قوله ارفع لك هبة يسكني كونه اعارة لان قوله  
يسكني يصلح تفسير القول وادى لك وكذا قوله هبة لان الهبة تحتل هبة الرقبة وتحتل هبة المنفعة  
وقوله يسكني يحكم في غلبه المنفعة فتكون غاربية ثم فرع محمد وهو الفرق بين المسالتي من وجه اخر فقال  
لو انكر الامر الدفع والقضا واقام المامور البينة على الدفع والقضا في الاول لا يبر الغريم عن الدين  
ويرجع المامور في الفضل الثاني يبر الامر عن الدين والفرق وهو ان البينة انما تقبل من الخصم وهو في  
المسالة الاولى خصم في اثبات مطلق الدفع لانه انما يصير خصما لاجته الى الرجوع على الامر وانه  
الرجوع على الامر باثبات مطلق الدفع من غير اثبات الدفع بحجة فلا ينتصب خصما في اثبات  
الدفع بحجة القضا فلا يثبت الدفع بحجة القضا والدفع بغير قضا لا يثبت حق الرجوع كما لو هب  
المامور للطالب الف درهم الا ترى انه ادعى عينا في يد رجل وقال صاحب اليد هو ملك فلان وديعه  
عندي واقام البينة تقبل في حق الايداع لا في اثبات الملك لفلان لان حاجته الى دفع الخصومة  
وذلك يتعلق بالايداع لا بملك فلان وفي المسالة الثانية احتاج المامور الى اثبات الدفع بحجة القضا  
لانه يمكن الرجوع على الاموال باثبات الدفع بحجة القضا فصار خصما في اثبات الحجة فتقبل ببينه  
ويثبت القضا في القرض رجل قال لغيره لفلان على الف درهم فبعه عبدا بها فهو جائز لان  
تقدير هذا الكلام كانه قال لصاحب العبد بع عبداك الطالب بدني واقضه ديني ثمينة ولو صرح بهذا  
جاز لانه وكله بقضا دينه من ماله فصار هذا الاول سوا ولا يقال ان المبيع دين على الغير فاسد فيكون  
هذا امر ببيع فاسد لانا نقول لا يزيد بهذا ان يبيعه بذلك الدين بل يزيد به انه ان يبيعه بمثل ذلك الدين  
ثم المقاصد بذلك الدين هذا هو الظاهر حيث قصد بذلك براءة ذمته عن دين الطالب فيكون هذا والآخر  
والامر بالقضا سوا لانه وجب للمامور على صاحب الدين ثمن العبد لانه الدراهم لا تعين في المعاد  
عينا كانه او دينه بغير قضا صائما بما له على المديون كما لو وجب له حقيقة القضا عليه دينه ثم يصير  
قضا صائما له من الدين على الامر فان قال المامور بعته وقبضت صاحب المال وصدقه  
الامر وكذب صاحب الدين في البيع او صدقه في البيع وكذب في التسليم فالقول قول صاحب  
الدين ويرجع على الغريم بدينه ولا يرجع المامور على الامر بشئ اما القول قول رب المال اما  
اذا انكر البيع فلا يثبت القضا حقيقة وحكما كانه القول قوله واما اذا اقر بالبيع



وانكر القبض فلو جهل احداهما ان الامر والمأمور بدينه قضا الدين وهو ينكر فكان القول قوله كافي  
المسائل المتقدمة الا ان هذا الوجه غير سديد لانه لا يرد بالاقتران الاقتضا لانه اقر بيع العبد  
منه بدينه فصار مستوفيا دينه حكما للمقاضة لكنه ادعى انتقاض الاقتضا بعد ذلك بهلاك العبد قبل  
القبض وانكر الامر والمأمور انتقاض اقتضا الاتزان لو افترق باع عبده من فله بشرط الخيار وادعى  
المشتري البيع ايات وانكر اشتراط الخيار وادعى العارض فلا يقبل قوله والوجه الثاني وهو الصحيح  
وهو ان رب المال انكر قبض المبيع والمشتري متى انكر قبض المبيع كان القول قوله مع يمينه وهذا لا ينافي  
المقاصد انما يقع بعد تقرير الثمن على المشتري والتقرير انما يكون بالقبض واذا جعل القول قوله  
لم يثبت الاقتضا فاذا خلف يرجع على الغريم بدينه ولا يرجع المأمور على الامر بشي لما  
قلنا ان قضا الدين لم يثبت كما في مسألة اول الباب ولو اقام البائع البينة على البيع والتسليم  
تقبل بينة جبري الامر من الدين ويرجع البائع على الامر لان الثابت بالبينة المعادلة اذا  
قبلت كالثابت عيانا وقد قبلت لانها قامت من خصم على خصم لانه يثبت فعله على المشتري  
ولو كان صاحب المال غائبا وادعى المأمور البيع والتسليم واراد الرجوع وانكر الامر وادعى  
المأمور البينة على ما ادعى تقبل بينته ويقضى بالرجوع على الامر وبالبائع والتسليم على الغائب  
حتى لو حضر وانكر لا يلتفت الى انكاره لما ذكرنا انه صار مقضيا عليه بالقضا على الامر لما ذكرنا  
ان الانسواء ينتصب خصما في اثبات سبب حقه كما ينتصب في اثبات حقه الا ترى الى  
ما روينا في يوسف حجة الله لو ان رجلا صالحا من دار اذاعها في يد رجل على مائة درهم وهو  
جاحد فلا شفعة للشفيع فيها فان اقام الشفيع البينة انما للذي ادعاهها تقبل بينته ولان  
ياخذها بالشفعة بالصلي يعني مائة درهم لانه يثبت سبب حقه وهو حدوث الملك فيها لصاحب  
اليده فصار خصما فيه كالثابت انشا ولو امر المديون صاحب العبد ان يصالح رب الدين على عبده  
فقال المأمور فعلت قبض وصدقه الامر وقال رب المال لم اقبض العبد فالقول قول رب المال لما ذكرنا  
فلو اقام المأمور البينة على ما ادعى تقبل بينته والجواب فيه كالجواب في البيع الا في فضل واحد  
وهو ان في البيع يرجع المأمور بالدين على الامر وفي الصلي يرجع بقيمة العبد ولا فرق بينهما من حيث  
المعنى لان المأمور في المسائل انما يرجع عما حصل به قضا الدين وفي مسألة البيع القضا حصل بالثمن  
لان البيع اذا اضيف الى دين لا يتعلق العقد بذلك الدين وانما يتعلق بثمنه دينيا في الذمة ثم يقع  
المقاضة بين الدينين فصار المأمور قاضيا دينه من العبد كانه قبضه ثم قضاؤه ولهذا لو باع  
عبدا بدين ثم تصادقا انه لم يكن عليه دين يصح البيع ويرجع بالثمن اما في الصلي القضا وقع  
بغير العبد لان الصلي من اضيف الى عيني يتعلق بعينه ولا توجب دينه على المصلح لانه اسقاط  
ولهذا لو صالح من ذم اليده على عيني ثم تصادقا انه لم يكن عليه دين يبطل الصلي واذا وقع القضا  
بغير العبد صار صاحب العبد مقرضا له العبد ليقضي دينه به ومن استقرض من اخر عبدا ليقضي  
به دينه وقضى الدين بضمح قيمة العبد قلت قيمته او كثرت ولا ينظر الى الدين لان مثل  
العبد قيمته كذلك هنا الاتزان رجلى لو كان له على رجل دين فاشترى احداهما بنصف الدين

الدين ثوبا ليس لصاحبه ان يشاركه في الثوب وانما يرجع عليه ربع الدين وهو نصف حصته ولو صالح  
من نصف الدين على ثوب لم يشاركه فيه وليس له ان يأخذ منه ربع الدين الا ان يرضى المصالح  
يقع على عينه والشر يقع على غيره وذكر في الشفعة اذا ادعى رجل على رجل الف درهم فصار له منها  
على اربعة اقرار او الانكار فسلم الشفيع الشفعة ثم تصادقا انه لم يكن له عليه شيء فرد الدار عليه  
بحكم او بغير حكم فلا شفعة فيها لان ما وجب له من الشفعة قد ابطال بالتسليم والرد بهذا التصديق  
ليس بعقد فلا يجد به الشفعة كما تصادقا ان البيع كان نجيحة او رهنا مال وقد سلم الشفيع لم  
وان لم يكن سلم الشفعة فله ان ياخذها ولا يصدقاها على ابطال حقه الا على قول زفر وهو رواية  
عن ابي يوسف واصله فيما اذا كان البيع نجيحة او خيارا للبائع وفسخ ولو كان باعه بالمال المدعى  
دارا وسلم الشفيع ثم تصادقا ان الدين فالبيع ماض ولا ترد الدار ولورد له الاخذ بالشفعة بحكم  
الرد لان المبيع كان صحيحا فكان بمنزلة الاقالة في حق الشفيع رجل في يديه الف درهم وديعة  
لرجل عليه ايضا لرجل اخر الف درهم دين فسال الغريم صاحب الوديعة ان ياذن له في قضا دينه  
من الوديعة فاذه له في ذلك فقال المديون قضيت الدين من الوديعة وصدقه صاحب  
الوديعة وكذبه رب الدين فالقول قوله مع يمينه لما قلنا واذا حلف يرجع على المديون بدينه  
ويرجع صاحب الوديعة اما يرجع رب الدين فلاه القضا لم يثبت واما يرجع صاحب  
الوديعة فرق بينه وبينه تقدم والفرق وهو ان فيما تقدم الامر مع المأمور تصادقا على  
الدفع الموصوف بصفه وهو القضا لانه لم يثبت الوصف وهو القضا في حق الغريم ثم  
لانعدام امانة القضا وهو سقوط المطالبة يعني مجرد الدفع غير موصوف بصفه القضا  
وذلك لا يكون سبب الضمان على الغريم لان اكثر ما في الباب ان المأمور بالدفع لا على وصف  
القضا صار مستهلكا ماله بالدفع لكن المدفع مال الدافع ومن استهلك مال نفسه بامر لا  
يجب الضمان على الامر كما لو امره بالقضاء له في البحر او بحرق ثوبه وفعل لا يجب الضمان على الامر  
فهنا اولى الاتزان لو اكرهته بان يبيع ثوبه بالف درهم فباعه بكر حنطه فتمت عشرة لا يضمن  
شيئا لانعدام الوصف كذلك هنا وهذا المدفع مال صاحب الوديعة والدافع هو المودع والمال  
في يده امانة ان ثبت الدفع قضا لا ينشك في وجوب الضمان عليه وان لم يثبت وليس  
المال في يده ولم يثبت بدعيه عليه وانما صار هكذا بقوله فصار مضيقا للوديعة  
لانه لا يدعى ان هو ويضمن لان الوديعة مما تضمن بالتضييع وفي الفصل الاول ليس للمال  
في يده حتى يوصف بالتضييع ولانه مستقرض في الوجهين الا انه اذا كان المال في  
يده صار قابضا بيد نفسه والعقد سبب للضمان وفي الفصل الثاني لو صار قابضا لغيره  
قابضا بيد الطالب ولم يثبت بد الطالب فلا يتم الاستقراض بدوه القبض فلا ينفق  
سببا للضمان عليه ولان دفع مال الغير سبب للضمان وضعا وقد يتقنا بوجوب الضمان  
اما بالاستقراض وبالا سبب هلاك بخلاف الاول ولو كانت الوديعة عبدا فاستأذنه الغريم  
صاحبه ان يصالح رب المال عليه فاذه له فقال فعلت وسلمت وصدقه صاحب العبد



وكذب رب الدين وحلف انه ما صالح او ما قبض منه شيئا رجع رب المال بدينه على الغريم ورجع  
صاحب العبد على المودع بقيمته لما قلنا الا ان الفرق بينهما ان ثمة يرجع عليه بالدرهم وهنا  
يرجع بقيمة العبد والفرق ما ذكرنا انه انما يرجع بما وقع به القضا وفي الدرهم القضا وقع بالدرهم  
وفي الصلح القضا وقع بعين العبد لانه يصير مستقرا على العبد فيرجع بقيمته ولانه امر  
بقضي الدين من عينه ولم يثبت فبقى اقراره بدفعه وهو سبب الضمان والعبد يضمن بالقيمة وثمة  
لم يثبت القضا ايضا فبقى مضمونا والدرهم مضمون بمثلها ولو استاذنه في ان يبيع العبد بدينه فاذ  
فاذنه له فقال بعت وسلمت وكذب رب الدين وحلف رجع رب الدين بالمال على الغريم ولا يرجع  
صاحب العبد على المديون بشئ وليس البيع في هذا كالصلح والفرق ان الغريم في الصلح والتسليم  
عامل لنفسه لان القضا في الصلح يقع بعين ما وقع عليه الصلح لا يبدل له ولهذا يرجع صاحب  
العبد بالقيمة لا بالدين فكاه في الصلح على العبد وتسليم عامل لنفسه لان الانشاء فيما يقضه دينه  
يعمل لنفسه لا لغيره فكاه للجواب فيه كالجواب فيما اذا كانت الوديعة الفا وبقي المسألة على  
حالتها فاما في البيع فالغريم في البيع والتسليم عامل لصاحب الوديعة لا لنفسه لان القضا  
ما بعين ما وقع عليه العبد وانما وقع بقيمته ولهذا يرجع صاحب العبد بالقيمة بالدين فكاه  
في الصلح على العبد وتسليم عامل لنفسه لان الانشاء فيما يقضه دينه يعمل لنفسه لا لغيره  
فكاه للجواب فيه كالجواب فيما اذا كانت الفا وبقي المسألة على حالتها فاما في البيع فالغريم  
في البيع والتسليم عامل لصاحب الوديعة وانما وقع بقيمته ولهذا يرجع صاحب العبد  
على الغريم بالنشئ لا بقيمة العبد ومتى كاه في البيع والتسليم عاملا لرب المال لم يصلح هذا  
سببا للضمان والقضا وقع صيرورة النشئ قضا صاعدا عليه ولم يوجد من الغريم في النشئ سبب  
يجب به الضمان فانه لم يوجد منه تسليم النشئ وانما وجد منه تسليم العبد باذنه فما كاه عاملا لنفسه  
لم يوجد منه سبب الضمان وهو التسليم وفيما وجد التسليم لم يكن سبب الضمان فلم يوجد سبب  
الضمان اصلا وهذا لانه لما كاه بمنزلة الوكيل بالبيع وقضا الدين من النشئ الذي هو ما قبض  
بايعا لصاحب العبد فاضا دينه من ثمة فلما لم يظهر القضا صار كاه النشئ توى على المشتري فكاه التوى على  
الوكيل بخلاف الصلح واما اذا كانت الوديعة درهم ولان في الصور كلها يصير مستقرا ما وقع به القضا  
ففي البيع القضا وقع بالنشئ والنشئ ليس في يد حقه بوصف بالتضييع عند انكار الطالب لا قضا  
ولا يتحقق معنى الاستقراض ايضا لانه ليس في يد حقه بصير قابضا بخلاف الصلح والدرهم لان القضا  
وقع بعين الوديعة وهو في يد حقه فامكن وصفه بالتضييع وتحقق معنى القرض ايضا فيضيق هذا  
كله اذا ادعى المامور البيع والصلح والقضا وانكر صاحب الدين وصدقه الامر اذا ادعى الغريم  
الهلاك في يد قبل البيع والصلح والقضا وصدقه صاحب الدين وكذبه صاحب العبد وادعى  
البيع والصلح والتسليم واقام البينة انه باع منه وقبضه المشتري تقبل بينته في حق الغريم حتى  
يرجع عليه في البيع بالنشئ وفي الصلح بالقيمة ولا يقبل في حق الطالب حتى كاه لانه يرجع على الغريم  
بدينه وفي هذا وبين ما اذا قام الغريم البينة على البيع والتسليم حيث لا يرجع صاحب المال على

على الغريم وتقبل بينته في حقهما والفرق ان الغريم من اقام البينة على البيع والتسليم ثبت البيع و  
القبض في حق صاحب الوديعة ورب المال جميعا لانه فيما ثبت خصم من كل وجه لانه ثبت البيع والتسليم  
بعقد جري بينهما ولهذا ترجع حقوق العقد من قبض النشئ والرجوع عند الاستحقاق وغير ذلك اليهما  
فصار التثبت بالبينة كالثابت معاينة في حقهما اما صاحب العبد فيما يثبت من البيع والتسليم سبب  
لثبوت ما يدعى على الغريم والحاضر ينصب خصما عن الغائب اذا كاه ما يدعى على الغائب سببا لثبوت ما يدعى  
على الحاضر محالة وبين الحاضر والغائب اتصال سبب بين الحاضر والغائب اتصال سبب وهو امر اياه  
بالبيع وليس خصم من وجه من حيث انه ثبت بيعا باشره غيره وهو الغريم الا ترى انه لا يكون خصما  
في استيفاء حقوقه من قبض النشئ وتسليم المبيع كالاجنبي فكاه خصما من وجه دونه وجه ولو لم  
يكن خصما اصلا كاه لا يثبت البيع بهذه البينة في حق احد كما لو اقامها الاجنبي ولو كاه خصما من كل  
وجه ثبت في حقهما فاذا كاه خصما من وجه دونه وجه ثبت في حق صاحب الوديعة فيرجع عليه  
بثمة ولم يثبت في حق رب المال فلا يبر الغريم عن دينه علاما بهما ولو ان الغريم استاذنه رب العبد  
انه يرهق بدينه فاذه له فقال قد رهنه وقبضه ومات في يده فبطل دينه وصدقه صاحب العبد وكذبه  
رب المال فالقول قول رب المال وهو المرقص لانه انكر الا قضا على ما ذكرنا فان خلف رجع بدينه ولم  
يرجع صاحب العبد بشئ على الغريم جعل الجواب في الرهن كالجواب في البيع دونه الصلح لان الغريم في  
رهن العبد وتسليمه الى الطالب عامل لرب المال لا لنفسه لان قضا الدين في الرهن لا يقع بعين  
العبد وانما يقع بما صار الرهن مضمونا به وهو الدين حكما بالمقاصة ولهذا يكون مضمونا بالدين لا  
بقيمته ولا يملك المرتهن عينه فما وجد من الغريم وهو الرهن وتسليم العبد لا يصلح سببا لثبوت  
لانه في ذلك عامل لصاحب العبد وما كاه سبب الضمان وهو وقوع المقاصة حكما لهلاك الرهن  
لاضع له في ذلك فصار الجواب في الرهن كالجواب في المبيع فلو اقام الغريم البينة على الرهن  
والتسليم تقبل بينته مطلقا في حق صاحب العبد ورب الدين حتى يبرأ عن الدين ويضمن لصاحب الدين  
الاقل من قيمته ومن الدين لانه انما يصير مستقرا بقدر ما وقع به القضا فيضيق ذلك وله اقام  
صاحب العبد البينة على الرهن والتسليم والموت بعد القبض في يد رب المال تقبل بينته في حقه  
حتى يرجع على الغريم ولا تقبل في حق صاحب العبد حتى يرجع على الغريم بدينه كما قلنا في البيع  
في العيون عن محمد رحمه الله لو ان رجلا قال لاخران فلانا قال الى اقرضتك الف درهم فقد وكلتك  
بقبضها منه فقال الوكيل قد قبضه وقال المقرض قد دفعته الى الوكيل وانكر الموكل كاه القول قول الموكل  
وقال ابو يوسف فيما روي عنه ان القول قول الوكيل لان الدافع والمدفع اليه تضاد فاعل القبض  
فلا يعتبر قول غيرها اذ الوكيل انما اقر بقبض موصوف بصفة وهو اقراض فبعض الموكل به فلم يلزم  
فما ناهى هذا الاقرار وجه قول محمد رحمه الله انه اقر بقبض مال مضاف اليه واعتراف  
الدافع والقابض ان المال له الا ان القابض ادعى اذنا وتسليطا من جهته وهو منكر فكاه القول  
قوله كما لو باع عيبا من اعيان ماله او دفع الى غيره وادعى الامر وانكر المالك كانت  
القول قوله كذلك هنا الا ترى انه لو قبض ماله وادعى انه امر بحفظه وانكر المالك كاه



القول قوله والله اعلم **باب من البوع التي يرجع فيها بالعيب والتي لا يرجع اصل الباب**  
ان المشتري متى وجد بالمبيع عيبا ثم قطع ملكه عنه بان باعه من غيره او وهبه او تصرف فيه فابدى  
على الرضا بالعيب وابقا المبيع في ملكه وابقا ملكه فيه بان عرضه على البيع او وطى او قبل او لمس  
بشهوة او اجر او رهن او كاتب فذلك رضاه بالعيب ولا يزل ولا يرجع بنقصه العيب لان  
العرض على البيع للبيع والحاجة الى ثمنه ذلك دليل الرضا بسقوط حقه من الثمن المدفوع الى  
البائع ودليل الرضا كضريح والوطى ودواعيه لا تخل الا في الملك المنفرد فاقدامه دليل الرضا بتقرر  
الملك الا ترى انه لو وجد ذلك قبل العلم بالعيب يمتنع الرد فبعده اولى الان قبل العلم لم يصح  
راضيا بالعيب فيرجع بالنقصان وبعد العلم يصير راضيا فلا يرجع وبالاجارة والرهن والكتابة  
لغير محقق الا في المبيع وذلك يعجز عن الرد فيكون دليل الرضا بالعيب وكذا لو وجد به قرحا  
نذاواه او كب الدابة في حاجتها او كان ثوبا فلبسه لان النسيان قل ما يغفل ذلك في ملك غيره الا انه  
استحسن في الدابة اذا ركبها بغيرها او ليردها انه لا يكون رضاه محتاج الى سوقها وبما لا ينقاد  
له ما لم يركبها بالركوب لاجل لا يكون دليل الرضا وانما يكون دليل الرضا اذا ركبها في حاجة نفسها  
ولو استخدم الخارية بعد العلم بالعيب فهو رضا في القياس لانه استخدمها لملكه فيها فكاه الاقدام  
عليه دليل الرضا بتقرير ملكه وفي الاستحسان لا يكون رضاه لان الناس قد يتوسعون في  
الاستخدام فقد يستخدم الا نسيان ملكه غيره بامر وبغير امر وانما يستخدمها للاختيار  
انها مع هذا العيب هل تصلح للخدمة ام لا فكاه من باب الاختيار لامن باب الاختيار وهذا  
كلم اذا كاه بحال لولا قطع ملكه يتمكن من الرد اما برضا البائع او بغير رضاه اما اذا كاه هذه  
التصرفات في حالة لا يتمكن من الرد وان رضى البائع لا يبطل حق الرجوع بالنقصان لان حقه  
تعيى فيه فلا يصح بهذه التصرفات مسكها وراضيا على ما ذكرنا في الابواب المتقدمة ولو انتهى  
ملكه بان اعطته ثم وجد به عيبا ان كاه على مال فهو بمنزلة البيع والهبة فيما رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة  
رحمهما الله لانه ازال ملكه بعوض فهو كالبيع وفي رواية اخرى يرجع بنقصه العيب لان العتق  
منه سوا كاه بعوض وبغير عوض ولهذا يثبت الولا في الموضعين واه كاه بغير عوض ففي  
القياس لا يرجع لانه بقدر الرد بفعله فهو كما لو قتله وكالاتاق بمال وهذا لانه لما اكتسب شيئا  
يتعذر الرد مع التمكن منه كاه حابسا له فكان حبيسه بيده ويريد الرجوع بالنقصان وفي الاستحسان  
يرجع لان ملكه بتقريره بما صنع لانه منهى للمالك في الادنى انما يثبت الوقت العتق  
والشيء ينتهي بمضيه وقته والتمت في نفسه ولهذا يثبت الولا والولا اثر من اثار المالك  
بقاؤه كبقا اصله فحتى تعذر الرد مع بقا المالك المستفاد بالشرح حقيقة او حكما يرجع بالنقصان  
لانه استحق المبيع بصفه السلامة كما لو بقيت في يده نوصحه انه لو مات عنده يرجع بنقصه  
العيب لان بالموت ينتهي مدة حياته والمالك فيه باعتبارها فكذا بالعتق ينتهي ارق والمالك  
والمال فيه باعتبارها واما اذا قتله فقد روي عن ابي يوسف انه يرجع لانه ميت باجله  
وفي ظاهر الرواية انما لا يرجع لانه فعل بغيره لولا المالك فيصير حابسا للبدل معناه لا يزل على

على ما ذكرنا اذا اشترى حنطة وطحنها ثم وجد بها عيبا حث يرجع بالعيب واه كاه الطحن فضله  
فيصير حابسا للبدل لان الحنطه البدل انما يقوم مقام حبس البدل اذا امكن وانما يمكن اذا لم يكن  
البدل في ملكه وهنا المبدل في ملكه وهو الدقيق فانعدم شرط الاقامة بخلاف القتل ولو قتل  
اجنبى واخذ المشتري قيمته لا يرجع بالنقصان في ظاهر الرواية لانه اخذ بدله بمنزلة المبيع  
وروي عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله انه يرجع لانه انما وصل اليه قيمة المعيب لا بد للجزء الغائب  
وكذا لو كاه ثوبا فاخرقه اجنبى وطعها ما واكله الاجنبى وحرقا اخر ما ذكرنا غير مرة ان اقرار الانسان  
حجة في حقه في حق غيره والمشتري اذا اقر بالمبيع لغيره نفذ اقراره بعقد منعقد صحيح كاه نافلا  
ملكه الى غيره فيبطل حقه في الخصومة بالعيب كانه باعه واذا اقر بذلك قبل اقراره بعقد منعقد صحيح  
او نفذ اقراره بعقد غير منعقد لم يصح نافلا للملك الى غيره فلا يبطل حقه في الخصومة مع البائع  
بالعيب اذ عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل اشترى من رجل عبدا بالف درهم وتقابضا ثم  
شهره المشتري ان البائع كاه اعطاه قبل البيع او بمر او كانت امه فاستولدها وانكر البائع  
ذلك وحلف فان القاضي يقضي بعقده في الحال في دعوى العتق وولاوه موقوف ويكون جناية  
في كسبه ولو مات فتركته لبيت المال اذا لم يكن له وارث غير البائع والمشتري وفي دعوى امومة  
الولد والتدبير يجعلها ام ولد موقوفة او مدبر موقوف فان مات البائع عتق لان المشتري اقر  
بحرية المبيع وكونه مدبرا وام ولد ومحت اقراره شيئا احدهما على البائع وهو فساد البيع والرجوع  
عليه بالثمن والاخر على نفسه وهو حرية العبد وحرمة الانتفاع به فيثبت ما كاه عليه دونه ما كاه  
على غيره ويكون الولا موقوفا لان كل واحد منهما ينفي الولا عن نفسه ويعتق بموت المبيع لانه  
اقر بتعلق عتقه بموته فصار كما لو اقر بتعلق عتقه بشيء اخر فاه وجد المشتري بالعبد عيبا كاه  
عند البائع يرجع بنقصانه وهذا استحسان والقياس ان لا يرجع بنا على ان المشتري لما لم  
يصدق في هذا الاقرار على البائع انقلب عليه فصار كانه اعطاه المشتري او بمر ولو انشا العتق  
او التدبير كاه على القياس والاستحسان على ما ذكرنا وهذا لانه لا يكون له حق الرجوع بالنقصان  
اذا كاه حابسا للمبيع ولا يمكن تصوره للحبس في هذه الوجوه لانه انما يكون حابسا بحبس عرضه  
او بغيره فانما مقامه كما في البيع والهبة والعتق والتدبير ازالة الشيء عن ملكه لا الى احد واخرجه  
عن حليته النقل من ملك الى ملك او تنقيص لا يمكن تصوره للحبس فيه بخلاف الاعناق بمال  
لانه وصل اليه عوض العيب فان ما اخذه من البدل عوض عن الاجر اكلاها وقد وصل اليه عوض العيب  
وعوض العيب لو وصل اليه حال قيام الملك مرة بان تعيب عنده بعيب اخر ويرجع بنقصه  
العيب مرة اخرى كذلك هنا الان قد رضاه بالنقصان متفق عليه فيما بيننا لان المشتري يزعم  
فساد البيع والرجوع بجميع الثمن والبائع يقر بصحة البيع وجوب رد قدر النقصان ثم  
فيرجع بذلك وكذا لو ادعى انه حر الاصل وانكر البائع ثم وجد به عيبا فالجواب ما ذكرنا  
في دعوى الاعناق الان هنا لولا عليه لاحد ولو اقر المشتري بالعبد كاه ملكا فلاه  
وانه باعه بغير امر وكذبه البائع ثم وجد به عيبا فمعه على وجهين اما ان صدقه فلاه



او كذبه فان صدقه له ان ياخذ العبد منه ان شاؤا هنا اجاز البيع واخذ الثمن من المشتري  
لان نصا دقهما حجة في حقهما الا في حق البايع فلو وجد المشتري بالعبد عيبا لم يرجع على  
البايع بنقصاه سواء اخذ المقر له العبد منه او اجاز البيع بعله ان حقوق العقد ترجع  
الى العاقد اما اذا اخذ فله المشتري اقراران البيع قد انفسخ لما لم يجز المقر واخذ العبد وهو  
في حق البايع بمنزلة التملك المتبدا من المقر له واما اذا اجاز فله المشتري باقراره ازال البيع  
عن ملكه الى ملك غيره في حال ما يقدر على رده على البايع لو اطلع على عيب به رضي البايع او بغير رضاه  
فلا يرجع بالنقصاه وكذا لو اقرانه باعه من فله قبل ان يبيعه منى وصدقه فله واجاز البيع واخذ  
منه لما ذكرنا وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كذبه ثم وجد به عيبا رده بالعيب لانه بعد ما ان العبد عن  
ملك المشتري الى ملك المقر له عاد الى قديم ملك المشتري في حقه وحق البايع لانه تكذيب المقر له  
كان فيما يحتمل النقص بعد ثبوته ينسخ اقرار المقر من الاصل فيما بين المقر له وفي حق الثالث  
لان الاقرار قبل التصديق غير لازم في حق المقر له حتى ينفرد بالفسخ من غير قضا والارضى فصار كماله  
بايع المشتري العبد من رجل لم يره او بشرط الخيار ثلاثة ايام او وجد المشتري عيبا قبل القبض  
فرده اورده بعد القبض بقضا حتى عاد الى قديم ملك البايع في حقه وحق البايع كان له ان يرد  
بالعيب كذلك هنا بخلاف الاقرار بالعتق والتدبير لانه لا يحتمل الفسخ هذا اذا كان اقرار  
المشتري بالعبد غيره قبل روية العيب والعلم به اما اذا كان اقراره بعد روية العيب فكذلك  
الجواب ان صدقه المقر له يرجع بالنقصاه رد البيع واجاز وان كذبه رده بالعيب فان قبل وجب  
ان لا يرده بالعيب لان اقامه على الاقرار وهو عالم بالعيب رضي منه بالعيب كما لو باع او وهب من غيره  
وهو عالم بالعيب ثم عاد الى قديم ملكه عاذا ذكرنا من الاسباب واعرض على البيع ولم ينفق  
البيع بل اولى لان بالعرض لا يزول عن ملكه وبالاقرار يزول قيل له البيع والهبة والعرض  
على البيع انما يبطل حقه في الرد لانه وجد من المشتري الرضا بالعيب دلالة لانه  
يثبت للمشتري بالعلم بالعيب الخيار بين ان يستبقى ملكه في العبد وبين ان يرد فلما باع  
او وهب واعرض مع العلم فقد اختار استبقا ملكه لان هذه التصرفات المختصة بالملك فكان  
ذلك رضي منه بالعيب دلالة فاما في الاقرار لم يوجد الرضا بالعيب دلالة لانه ما اختار  
استبقا ملكه في العبد لانه اختار في الموضوع وليس بتملك ولهم هذا في الاقرار بالخبر من المسلم  
والمسلم ولو اقر بما لا يملك ثم ملك اخذ به ولو اقر بالمشاع فيما يحتمل القسمة يصح فلم يكن  
الاقدام على الاقرار مع العلم بالعيب اختيارا لاستبقا الملك في العبد فلم يوجد الرضا  
بالعيب دلالة كما في الاستخدام ولو وجد المشتري بالعبد عيبا وجد عنده عيب اخر حتى امتنع  
الرد واخذ بنقصاه العيب ثم اقرانه كان فله وصدقه المقر له ذلك واخذ منه لا يرجع  
البايع على المشتري بما اخذ منه من النقصاه لانه لا اقرار لم يتبين انه رجع على البايع بنقصاه  
العيب بعد ازالة المبيع عن ملكه لان الاقرار في حق البايع جعل ازالة الملك في الحال لعدم صحة  
اقراره عليه فصار كأنه ازاله عن ملكه في الحال بالبيع او الهبة فلا يتبين انه رجع على البايع

البايع بنقصاه العيب بعد زوال المبيع عن ملكه وهذا لما ذكرنا انه يدعى على البايع استرداد  
جميع الثمن والبايع اقر له بقدر النقصاه ولو قال المشتري ان هذا العبد كان ملكا لفلاؤه  
وقد كان اعتقه قبل ان يبيعه منه ثم وجد به عيبا فزده على ثلاثة اوجه اما ان صدقه المقر له  
في الملك والاعتاق جميعا او صدقة الملك وكذبه في الاعتاق او كذبه فيهما ففي الوجه الاول  
لا يرجع بنقصاه العيب لانه لا اقرار ازال ملكه الى غيره في حال ما يقدر على رده فيبطل حقه  
في الرجوع بالنقصاه لان اقراره صحيح في حقه لا في حق البايع فصار في حقه ناقلا وعتق العبد  
من جهة المقر كان يملك واعتقه والولاء وفي الوجه الثاني ياخذ المقر له العبد لا يرجع هو  
بنقصاه العيب لما ذكرنا ولا يعتق العبد لانه اقر له بالملك وشهد عليه بالاعتاق واقراره صحيح  
لانه على نفسه وقد صدقه المقر له وفيها رده عليه باطله لتكذيبه والتفرد ولو كذبه فيهما جميعا  
وهو الوجه الثالث عتق العبد بزعم المقر من قوف الولاء لانه ملكه ظاهر ولو وجد به عيبا  
له ان يرجع بالنقصاه لان اقراره ارتد بالرد وهذا وما لو ادعى ان البايع كان اعتقه قبل البيع  
سواء لا فرق بين ان يدعى الاعتاق على البايع وكذبه او يدعى على غيره وكذبه فصار كأنه اعتقه  
بنفسه فكان له حق الرجوع بالنقصاه لما ذكرنا ناطعن الحاكم ابو نصر محمد بن مهران والقاضي  
الامام ابو جعفر الاسترشي رحمهما الله وقالوا ينبغي ان لا يرجع بنقصاه العيب لان  
المشتري ان زعم ان له حق الرجوع على البايع بجميع الثمن لكن البايع لم يقر له بشي من الثمن  
فلا يرجع بحكم الاقرار فلو رجع بحكم العيب ولا يرجع لانه ازال المبيع عن ملكه الى ملك  
غيره في حال ما يقدر على الرد بالعيب وهذا الاقرار لم يبطل لانه لا يحتمل النقص بعد وقوعه لانه اقر بالملك  
والعتق من جهة والملك بعد العتق لا يحتمل النقص ولهم هذا جعلنا البيعة على الملك المؤكد بالعتق  
وفروعه مقدمة على البيعة على الملك المطلق والاقرار حقه حصل بما لا يحتمل النقص لا يبطل  
بتكذيب المقر له كالاقرار بالعيب الا ترى انه لو حصل بما لا ينفرد احدهما بالنقص ان اقر بالبيع  
او الاجارة وكذبه المقر لا يبطل الاقرار لو عاد الى تصديقه يصح فلهما اولى الا ترى انه ذكر  
بعد هذه المسألة ان المشتري اذا اقر ان العبد كان لفلاؤه قبل ان يبيعه منى وقد باعه بغير  
اخره وقد اعتقه فله بعد ما اشتريته وكذبه المقر له في الاقرار بالملك والعتق جميعا ثم وجد  
المشتري به عيبا كان عند البايع ذكرانه لا يرجع بنقصاه العيب على البايع كما لو صدقه  
المقر له فيهما او في الملك والدليل عليه ما ذكره بعد هاتين المسألتين ان المشتري لو اقر ان  
العبد الذي اشتريته كان لهذا الرجل قبل ان يبيعه منى كان دبره او كانت شامة فاقراها كانت  
لهذا الرجل استولدها قبل ان يبيعه منه وكذبه المقر فلهما ثم وجد المشتري به عيبا لا يرجع له  
بنقصاه العيب في الحالين والمعنى في الكل انه اقر بما لا يحتمل النقص بعد وقوعه فلا يبطل له  
بالتكذيب وهذا بخلاف مسألة اول الباب اذا اقر المشتري ان البايع كان اعتقه قبل ان يبيعه ثم  
اطلع على عيب كان عند البايع لان ثمة لم يوجد ازالة المبيع عن ملكه الى ملك غيره اما  
هنا وجد الاقرار بالملك لعيب البايع ولم يبطل الاقرار بهذا التكذيب فكان



ناقله الملك قال القصد والشهيد علم ان الطعن صحيح فيجب ان يكون الجواب كما قال من  
المشاخ من تكلف تصحيح ما قاله في الكتاب وقال بان المشتري ادعى على البائع جميع الثمن فانه  
نعم انه باع حرا او البائع اقر بنقصاه العيب لانه يقول بعث عبدا وافراره بالملك والعق بطل  
وانما عتق باقراره فكان انشا اعتاقه واعتاق المشتري مما لا يمنع الرجوع بنقصاه العيب فصار  
البائع مقررا بنقصاه العيب ولم يوجد من المشتري ما يبطل اقراره وهذا لانه ما اقر بملك العبد  
والعتق لغیر البائع بعد صحة الشرا لان في زعم المشتري ان شرعي لم يصح اصداله لا في اشتريت  
لخر فكان الجواب فيه كالجواب في مسألة اول الباب وهو ما اذا اقران البائع كاه اعتقه وكذا  
البائع لانه لم يوجد منه ما يبطل اقرار البائع بقدر نقصاه العيب له وهو الاقرار بملك العبد والعتق  
لغير البائع بعد صحة الشرا بخلاف ما لو اقران المقر له اعتقه بعد ما اشترى به وباق المسألة على  
حالتها لان في تلك المسألة ايضا البائع اقر للمشتري بنقصاه العيب لكن وجد من المشتري  
ما يبطل اقرار البائع له فانه زعم المشتري انه اقر بملك العبد والعتق لغير البائع بعد صحة الشرا  
فان الشرا لغير من عقد صحيح ولم يزل بملك بملك بدله فكان نافلا وهذا مما يبطل حقه في الرجوع  
بنقصاه العيب لان يبطل حقه في الرجوع بنقصاه العيب لان يبطل اقراره بتكذيب المقر له  
ولم يبطل لانه اقر بما لا يتحمل النقص بعد وقوعه وبخلاف مسألة التدبير والاستيلاء لان  
شر المذبر صحيح لانه محل المبيع ولهذا التجميع بينه وبين قن وباعها في صفقة واحدة صح بيعه  
في القن بما يخصه ولهذا الوضعية القاضية بجواز بيعه ينفذ فاذا اقر لغيره بعد اقراره بعقد  
منعقد صار نافلا وكذا اشرا ام الولد صحيح الاتري ان قاضا الوضعية يجوز بيعها ينفذ ومنه  
لم يكن منا فيا الملك يوم الشرا تمكن تصوير الخروج عن ملكه مضيا فالى اقراره بعد الشرا  
فامتنع به الرجوع بنقصاه العيب وهذا لما ذكرنا انه وجد من المشتري ما يبطل اقراره  
البائع له بنقصاه العيب وهو اقراره بملك المبيع لغير البائع بعد صحة الشرا ولم يبطل  
هذا الاقرار بتكذيب المقر بخلاف ما اذا اقر بالحرية وقت البيع لانها منافية لان فقدان العقد  
فلا يملك تحقيق الانزاله عن ملكه الى غير مقتضى ما اقر بالاصل انه انما يمتنع الرجوع بنقصاه  
في موضع يمكن تحقيق الخروج عن ملكه بناء على مانع من العتق من غير واذا اقر بالعتق من غير نفذ  
الشرا والعتق لا صحة له الا بالملك افضى هذا الاقرار الانزاله عن ملكه مقتضى ما اقر به وامكن  
العمل بمقتضاه لانه مقر بالملك وقيام الملك يوم البيع لم يثبت نزوله بمقتضاه فصار كالانزاله  
نصا واذا اقر بالعتق من قبل غير قبل الشرا ينفذ هذا الاقرار الانزاله عن ملكه مقتضا وكيفية  
ذلك فانه منكر كونه مملوكا يوم الشرا فصار اقراره مبتدأ بالعتق قبل البيع فاسم الاقرار بالحرية والعتق من البائع  
ثم في مسألة بعد ما كذب المقر في الاقرارين ورجع المشتري على البائع بنقصاه او عاود المقر الى تصديق المشتري  
كاه العبد مولى له ويرجع البائع على المشتري بما اخذ منه من النقصاه لان هذا الاقرار لا يبطل تكذيب المقر  
فاذا صدقه والاقرار قائم استند التصديق الوقت وجود الاقرار لا التصديق تأكيد الاقرار فيكون صفة  
للاقرار فيستند اليه كالأجارة في البيع الموقوف واذا استند ببيع ان المشتري رجع على البائع بانه  
بنقصاه العيب بعد ما صدقته في الاقرارين جميعا وهو الوجه الاول في ذلك الوجه ليس

ليس له ان يرجع بنقصاه فبين انه رجع وليس له حق الرجوع فيرجع البائع عليه بما اخذ  
ولو اقر المشتري انه ملك فلاه حين اشترى به وانه اعتقه بعد ما اشترى به او دبره او كاه  
جارية فاقرا انه استولدها بعد ما اشترى بها وكذا فلاه او صدقه لا يرجع بنقصاه العيب لانه  
اقر بعقد منعقد فصار نافلا على ما ذكرنا الشرا بعد محمد فقال الاتري ان رجلا لو اشترى عبدا ثم  
قال بعته من فلاه بعد ما اشترى به واعتقه فلاه وكذا المدعى عليه في ذلك كله وحلف فقد عتق  
العبد باقرار المشتري الا قبل ولولا موقوف فان وجد عيبا بعد ذلك لم يرجع على البائع بشيء  
لانه بالاقرار بالبيع ان الالعبد عن ملكه الى ملك غيره ولم يعد الى ملكه بتكذيب المقر لانه اقر  
بما لا يحتمل النقص بعد وقوعه ولو ادعى المشتري انه باعه من فلاه ولم يذكر عتقا في ذلك فلاه  
وخلف دعوته ثم وجد به عيبا رده على البائع الاول لانه عاد العبد الى قديم ملكه بعد ما زال عن ملكه  
لان المقر له لما جحد البيع والجحد كناية عن الفسخ فكاه المقر له قال فسخت البيع فيكون  
موقفا على قبول المقر فاذا عزم المقر على تركه الخصومة معه فكانه قبل الفسخ ورضي به فانفسخ  
المبيع وعاد العبد الى قديم ملكه بشر الاول فكاه له ان يرد على بايعه فان قبل البيع انما ينفسخ  
بقبول المشتري الاول وهو عزمه على تركه الخصومة معه فصار بمنزلة الاقرار وكما لو وجد  
المشتري الثاني باعده عيبا فرده وقبله المشتري الاول بغير قضا ثم اراد ان يرد على بايعه  
ببيع كاه عنده لم يكن له ذلك فكذلك هنا قيل له الفسخ وان كاه بعزم المشتري الاول  
على تركه الخصومة معه فهو بمنزلة ما لو رد عليه بقضا لان الرد منه كاه بقضه انما كاه ثم  
للمشتري الاول الرد على بايعه لانه تعذر ان يجعل هذا الرد عقدا جديدا في حق الثالث لانه لم يوجد  
من المشتري الاول الرضا بالفسخ والبيع الجديد لا يكون الا برضى المتعاقدين فاعتبر فسخنا  
في حق الثالث هذا المعنى موجود هنا لان المشتري في هذا الفسخ مضطر لانه لما رفع  
الامر الى القاضي واستخلفه القاضي وحلف ولا بينة له على ذلك يصير مضطرا في فسخ هذا البيع  
والاضطرار ينافي الرضا فكاه بمنزلة ما لو قيل بقضا وهذا لانه تعذر جعله بيعا جديدا لانكار  
احدهما العقد اصلا وهو فسخ بدليل مطلق لانه لا فائدة في ابقاء العقد لو كاه هناك عقد لا  
فائدة في بقائه يفسخ ضرورة فصار هذا والفسخ بقضا القاضي والفسخ بخيار الروية سوا  
وفي الماذون العبد الماذون اذا اشترى من رجل عبدا ونقده الثمن وعليه دين اولاد دين عليه ثم  
اقره البائع فاعتق هذا العبد قبل ان يبيعه اياه وانه حر الاصل او دبره او كاه كانت امه فاقرا انه  
استولدها وانكح البائع ذلك فالعبد مملوك على حاله اما اذا اقر بالبيع والتدبير لانه لو جاز  
اقراره حصل العتق والتدبير من جهة الاستيلاء من جهة وهو ليس باهل الشيء من ذلك الاتري ان رجلا لو اقر بملك عتق  
من جهة المشتري واما اذا اقر ان الاصل لانه ظهر هنا علامة الرق وهو سكن العبد عند البيع وانقياده فلا يقبل  
قول المشتري ولا قول العبد ان الاصل الا بالبينه بخلاف ما اذا كاه في يده عبدا فاقرا به حر الاصل او انه وبيعه  
في يده فقله لانه لم يظهر هنا امانة الرق والدار دار الاخر فكل من كاه فيها فهو حر ما لم يتبين انه عبد  
فاذا اخبر عن حرية فقد اخبر عن شيء كاه ظاهرا ولم يتبين خلافه والقول قوله فيما في يده انه



غصب او ودعة ولو اقر الماذون ان البائع كان باعه من فلاه قبل ان يبيعه حتى وقبضه فلاه  
ونقله الثمن وصدقه فلاه يدفع العبد اليه لانه اقر على نفسه انه اخذ بغير حق لكنه لا يرجع  
على البائع بالثمن الابينة او ابائمين من البائع وذكر في الزبادات لو ان رجلا اشترى من رجل  
عبدا في رجل فادعى العبد فاق المشتري ان العبد عبده ودفع اليه ثم اراد ان يقيم البيعة على ان  
المالك لهذا المقر له لا تقبل بيعة وهنا ذكر انه اذا اقام البيعة على ان البائع كان باعه من فلاه  
قبل ان يبيعه مني تقبل ويرجع بالثمن وانما اختلفا لاختلاف الوضع وضع ثمة ان يقيم البيعة ان  
المالك المستحق فكان متناقضا في كلامه لانه الاقدام على الشراقرار منه ان المالك للبائع فلا  
تقبل ولانه اثبت ما هو ثابت باقراره اما هنا اقام البيعة ان البائع كان باعه من فلاه قبل  
ان يبيعه مني فثبت اقرار البائع بالبائع من غير فيقبل على البائع لانه غير ثابت ولا منافق  
فوز انه ان لو اقام البيعة على اقرار البائع انه المستحق وانما مقبولة ولو باع الماذون جارية وقبضها  
المشتري وانفادت للتسليم فادعى رجل انهما بيعة وصدقه المشتري والعبد فالجارية ابنته ترد  
عليه ولا ينتقض المبيع فيما بينهما فالاصل ان العتق اذا حصل من العبد لا يصح اقراره واذا حصل  
من جبهة غير يصح فالجارية صارت بنت الرجل هنا بتصديق المشتري لا بتصديق العبد  
فلو كان الماذون اشترى من رجل واقر البائع ايضا انتقضت البيعة كلها ويرجعوا بالثمن  
لان العتق حصل من جبهة البائع الاول وهو عتق ولو انكر البائع الاول وصدقه الماذون  
والمشتري منه فخرجت بنت المدعي باقرار المشتري ولا يبطل البيعة بين الماذون والمشتري لانها  
عتقت بتصديق المشتري وكذا لو ادعى المشتري الاخر ان البائع من العبد كان اعتقها قبل  
البيع او برها اولدت منه وصدقه العبد لا يصح تصديقه وعتقه من جبهة المشتري موقوفة  
الاولى في التدبير والاستيلاء وتعلق عتقها بموت البائع الاول على ما ذكرنا ولا يرجع على العبد بالثمن  
ما لم يعقولا اقراره انما لا يصح الحق المولى وقد نال كالكهالة وكذا لو كان العبد منكر الجميع ذلك لان  
العتق حصل من جبهة المشتري الا ان هنا لا يرجع بالثمن على العبد اذا اعتقوا كان المشتري الاخر  
يدعى ان البائع كان كاتبها قبل ان يبيعه با وصدقه العبد او كذبه والامة تدعى لم تكن مكاتبه للعجز عن  
اد البديل الى زوج الاله على ما ذكرنا في الابواب المتقدمة **باب بيع الشبيبة**  
**الذين كانا كشي واحد اصل الباب ان مصرعي الباب وزوجي الخف والنعل وما يجري مجراه شيئا**  
حقيقة وشيئا واحدا حكم ومعنى ما شيان حقيقة لان كل واحد منهما منفصل عن الآخر وصوره  
كل واحد منهما مركب بتركيب على حدة مستغنى قيام الآخر واما ان شيئا واحدا لان منفعة كل  
واحد منهما متصلة بالآخر واما هو المطلوب منهما لا يقوم باحدهما وانما يقوم بهما فصار باعتبار اتصال  
المنافع والمطلوب كشي واحد من حيث المعنى فوجب اعتبار الحقيقة والمعنى فقد برر الامكان عملا  
بالشبه بين كماله في الرتبة بشرط العوض والا قاله غيرهما ولا يمكن اعتبارهما في كل تصرف فاعتبر  
احدهما في بعض التصرفات والآخر في البعض فبيننا وقلنا كل تصرف حل باحدهما ولم يؤثر ذلك  
في الاخرى لم يورث عيبا فيه الحقيقة وكل تصرف حل باحدهما واثر في الاخر عيبا اعتبر المعنى

المعنى فيه او نقول كل حكم يرجع الى الصورة اعتبارا فيه شبيبة وكل حكم يرجع الى المعنى اعتبارا  
فيه شي واحد وهذا لانه اذا تصرف في احدهما صار قابضا له حقيقة واذا اثر في الاخر صار قابضا  
له حكما والقبض ثارة يكون حقيقة وثارة يكون حكما واذا لم يؤثر في الاخر لا يصير قابضا لا حقيقة  
ولا حكما اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل اشترى مصرعي باب وحقي او بطن فقبض  
احدهما بغير اذن البائع وهلك الاخر في يد البائع فهو بالخيار ان شاء امسك الذي قبض بحصته من  
الثمن وان شاء تركه ورده على البائع لان قبض احدهما لا يؤثر في الاخر فانه لا يورث عيبا فيه فاعتبر  
في القبض شبيبة بمنزلة ثوبين وعبدتين وفي العبدين يقبض احدهما لا يصير قابضا للآخر  
واذا هلك غير المقبوض بخير المشتري كذلك هنا ولا ان القبض حكم يرجع الى الصورة والحقيقة  
وهما في الحقيقة شيان الا ترى ان عبارة من الاستيلاء على المحل ولا استيلاء على الذي بعد منه  
وانما يخبر لما ذكرنا ولانه تعيب ما في يده بهلاكه ما في يد البائع فصار عيبه مضافا الى سبب  
في زمانه البائع فكانه تعيب في زمانه البائع وهذا لان عيب احدهما مما يورث في الاخر فلهذا  
اولى ولم يرد قلنا لو اشترى خفي فوجد احدهما اضيق كان له ان يردهما ولو ان المشتري حين قبض احدهما  
استهلكه او احدث عيبا ثم هلك الذي في يد البائع هلك من مال المشتري وعليه الثمن كله لانه استهلك  
احد مما يورث في الاخر فانه يورث عيبا في الاخر فانه تفوت منفعة الاخر او تنقصه فاعتبر فيه المعنى فحله  
كشي واحد كعبد واحد وثوب واحد ولو كان عبد واحد وجنى المشتري على عضو من اعضائه صار  
قابضا للكل وهذا الاستهلاك يرجع الى المعنى وهو تفويت المنفعة المطلوبة هذا اذا  
لم يحدث البائع منع في الاخر ولو انه منع الذي في يده ثم هلك في يده من غير جناية منه وقد  
تعيب المقبوض في يد المشتري يجب على المشتري حصة المقبوض من الثمن وسيقتطع عنه حصته  
الاخر ولا يصير البائع بمنع احدهما مانعا لهما ومسترى الاخر لانه منع احدهما لا يؤثر في الاخر  
ولا يرجع عيبا فيه فلا يجعله شيئا واحدا في حقه ولو كان المشتري امر البائع ان يحدث باحدا  
عيبا وهما في يد البائع فضل البائع ذلك فذا قبض من المشتري لهما وليس للبائع ان يمنعهما او احدهما حتى يقبض  
الثمن لانه تصرف البائع بامر المشتري وقد صح امره في ملكه كتعيب المشتري بنفسه والمشتري لو عيب  
احدهما صار قابضا لهما فكذا اذا فعل البائع بامر فانه قيل ينبغي ان لا يصح امر المشتري لان المشتري  
يصير قابضا فيصير المشتري امر البائع بالقبض ولو امر بالقبض صرحا لا يصح البائع نائب عنه كذلك  
هنا قيل له الامر يقبض المبيع انما لا يصح لانه لو صح ادى الى التضاد فان في القبض يحتاج البائع الى  
التسليم والتسليم فيصير البائع مسلما ومسلما في وقت واحد هذا المعنى معدوم في الامر بالتعيب  
لان لا يؤثر في التضاد لانه في التعيب لا يحتاج الى التسليم والتسليم فصح الامر فصار فعل البائع متوقفا  
اليه كانه فعل بنفسه وتضمن ذلك قبضا من المشتري حكما لصحة الامر بالتعيب لا بقصوره او قد يجوز  
ان ثبت الشيء حكما لغيره وان كان لا يثبت مقصورا كغزل الوكيل ولهذا قال لو كان المشتري حظه  
وامر المشتري البائع بالطن او بالفاق الماصح لانه امر بالتعيب والاستهلاك مقصود ثم ثبت  
القبض حكما للتعذر بعد ذلك واذا صار المشتري قابضا لم يمنع البائع ان يمنع واحدهما لانه







والعاقد واحد به قال البايع بعثك هذه الاثواب العشرة كل ثوب منها بعشرة او قال بعثك هذا  
الثوب بكذا وهذا بكذا او بعثك هذا الثوب كل نصف منه بعشرة او قال المشتري ذلك فذلك لان  
ما يوجب الاتحاد راجح لاه العقد واحد وهو البيع والشرا والبايع والمشتري انما تفرق الثمن لا غير  
وهذا الالء الركن في العقد الايجاب والقبول والقبول وتسمية الثمن ويقوم المعقود عليه شرط لصحة  
البيع فبقي اتحاد العاقدان واتحاد الايجاب والقبول كما ان النظر الى اتحاد الركن اولى من النظر الى اتحاد  
الشرط وهذا الالء الكلام اذا صدر من واحد توقف اول كلامه على اخره فصار كأنه ذكر الثمن جملة  
ولو تعدد العقد فهذا لا يتصور مع اتحاد الثمن والعاقد لانه تفسير تعدد العقدان يقول بعثك  
هذين بعشرين بعث هذا بكذا وهذا بكذا وانما يتصور مع تعدد الثمن لكن قد يكون مع اتحاد العاقد  
بأه كان واحدا هذا هو الكلام في الاتحاد اما تعدد الصفقة ان تعدد الاشياء الثلاثة كانت  
الصفقة المتعددة بالاتفاق قياسا واستحسانا بأه كان العاقدان اثنين في كل جانب لاه عند  
اختلاف العاقدين تفرق الايجاب والقبول فقد اختلف ركن العقد فتفرقت الصفقة ضرورة  
وكذلك اه كان العاقدان اثنين في جانب لاه احد الركنين قد افرق في الجانب الذي تعدد العاقد  
واتحد في الجانب الاخر فصار فوجبا الرجح لاه التسمية اه لم تكن ركني العقد لكنها جارية  
مجرى الوصف فاستقام الرجح بهما ولاه الكلام اذا صدر من اثنين لا يتوقف كلام احدهما على  
الاخر فيعتبر كل كلام على حدة واذا تفرق الكلام تفرقت الصفقة وان تفرق الثمن بأه سمي  
لكل واحد من المبيع ثمنا وتكرر البيع والشرا والبايع والمشتري واحد كانت الصفقة مختلفة  
بالانفاق بان خاطب الواحد واحدا فقال بعثك هذه الاثواب بعثك هذا الثوب بعشرة وبعتك  
هذه الخمسة او خاطب المشتري فقال اشتريت منك هذه الثياب اشتريت منك هذا الثوب بعشرة  
واشتريت منك هذا بعشرة لاه ما يوجب البينة راجح على ما يوجب الاتحاد اه تفرق الثمن وتختلف  
العاقدان بأه كان البايع اثنين وكذلك المشتري او من احد الجانبين اثنا عشر ومن الجانب الاخر  
واحد وتفرق الثمن ولم يتكرر لفظ المبيع والشرا ذكر في بعض المواضع من هذا الباب وجعلها  
صفقتين لرجحاه جهة التعدد وذكر في بعض المواضع انه لا يتعدد ما لم تتكرر لفظ العقد واختلف  
المشايخ منهم من قال ما ذكرناه يتعدد فهو جواب القياس وما ذكرناه لا يتعدد وهو جواب الاستحسان  
وجه القياس اه ما يوجب التعدد راجح وجه الاستحسان ان ما يوجب الاتحاد  
راجح لان العقد متحد والثمن ذلك من حيث المعنى لاه تفرق الثمن اه يقول احد  
البايعين نصيبى بكذا والاخر يقول نصيبى بكذا او المشتريين قال ذلك وهذا بياها  
بياه ما يقتضيه تسمية جملة الثمن فانها اذا قال بعثك هذا العبد بالف درهم كان نصيب  
كل واحد منهما خمسمائة متى باع مساومة وتسمية ما يقتضيه مطلق الكلام وجوده وعدمه  
بمنزلة فلم ينظر الثمن من حيث المعنى وذكر الكرخي رحمه الله في مختصره ان عند تعدد العاقد  
في الجانبين او في جانب واحد عند افرق التسمية انما يجعل صفقتين اذا تكررت صيغة العقد  
يقول البايع من اثنين بعث نصف عبدك بكذا او بعث النصف الاخر منك بكذا او يقول المشتري

المشترياه بأه كل واحد منهما اشترى نصف العبد بكذا وكذا فيما اذا كان البايع اثنا عشر والمشتري  
واحدا او من كل جانب اثنا عشر لا بد من تكرار صيغة العقد في احد الجانبين قال شيخ الاسلام على  
الاستحسان في حجة الله والصواب ان تكرار الصيغة ليس بشرط اذا كان العاقد اثنين في جانب  
والتسمية متفرقة لاه الا فراق يكون فانما معنى لاه بيعهما جملة بثمن متفرق وبيع كل واحد  
سواء لاه بيع كل واحد ينصرف الى نصيب نفسه عند الاجتماع وكذا اشرا اثنين بصفة المبيع بأه  
قالوا اشترينا او بصيغة الفرد بأه قال كل واحد اشترى النصف بكذا سواء ثبت انه لا حاجة  
الى تكرار الصيغة بعد صدور جماعتهما بثمن متفرق وحكي الحصاصي رحمه الله في شرح  
جامعه عن القاضي ان حازم رحمه الله ان كان يقول ما ذكر محمد رحمه الله في بعض المواضع انه  
متى اختلف الثمن والعاقد كانت صفقتين فذلك قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله وما ذكر في  
بعض المواضع انه متى اختلف البيع والشرا والثن والعاقد يصير صفقتين على قول ابي حنيفة  
رحمة الله فكانه ذكر بعض المسائل في هذا الباب على قولهما والبعض على قول ابي حنيفة رحمه الله  
وجعل هذه المسألة بينهم فرعا لمسألة اخرى وهي عنهم في النوازل وفي رجل باع عبدا له من جلين  
نصفه من هذا الخمسمائة درهم ونصفه من هذا الخمسمائة درهم ورطل من خمران البيع فاسد في  
النصفين جميعا في قول ابي حنيفة رحمه الله لاه الصفقة واحدة لاه البيع لم يتكرر في حق كل واحد  
منهما وانما تفرق تسمية الثمن وبهذا لا يصير الصفقة صفقتين والصفقة الواحدة اذا فسد بعضها  
بشرط فاسد فسد كلها وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله البيع في النصف الذي ما شرط فيه  
للمخرج ان لا يفسد صفقتاه لان المشتري اثنا عشر وقد تفرق الثمن فكان القياس قولهما والاستحسان  
قول ابي حنيفة وقد ذكرنا وجههما وذكر الصدر الشهيد رحمه الله في الفتاوى الصغرى القياس  
قولهما والاستحسان قول ابي حنيفة رحمه الله فينبغي بقوله فاذا العقدان تفرقا تفرقا الثمن لا محالة  
وتفرق الصفقة لوجهين جهة التفرق والعقد اذا اتحد يجوز اه بتفرق الثمن ويجوز ان يتحد والعقد  
كذلك فينبغي ان يتحد العقد في الوجهين كما هو الاستحسان او قول ابي حنيفة رحمه الله فاذا  
ينظر الى العقد وهو التكرار واعادة قوله بعث لا غير قيل اه اختلف بأه كررت تفرقت الصفقة  
لا محالة اه اتحد متحد على ما اخبرنا الفتوى يسهل عليك الجواب والاحكام المبينة على اتحاد  
الصفقة وتعدد هائلاته القبول والقبض والاخذ بالشفقة في كل موضع تفرقت يجوز التفرق  
وفي كل موضع اتحدت لا اذا عرفنا هذا قال محمد رجل اشترى اثواب بعشرة صفقة واحدة صح  
العقد لانه باع ما لا معلوم مقدورا التسليم بثمن معلوم مقدورا التسليم فيجوز فلو نقد المشتري  
عشرة وقال نقدة عن هذا الثوب بعينه وقال البايع بل نقدة عن الجملة كان القول قول المشتري  
لاه الملك في الثمن انما يستفاد من جهته فيكون القول قوله في بياها جهته الا ترى انه لو انكر  
التعليك اصلا كان القول قوله فاذا اقر انه ملك بجهته كان القول قوله كما لو كان على رجل عشرة  
من قرض وعشرة من ثمن مبيع فنقد عشرة وقال هذا من الثمن او من القرض كان القول  
قوله كذلك هنا وفي شرح الزيارات ذكر ابن سماعه عن محمد رحمه الله رجل له على اخر انفا



درهم فحفل عنه رجل بالف درهم ثم اه الطالب ا حال دجلا على المطلوب بالف كانت المختار على الطالب فاد المطلوب الف الى المختار له وقال اود يترها عن الف التي كفل بها فلاه وقال الطالب بل هي من الف التي لا كفا له بها كاه القول قول الطالب ولو كان المطلوب هو الذي ا حال الطالب بالف على غنى ثم له عليه الف درهم فقبضها ثم قال الطالب هي من الف التي لا كفا له له وقال المطلوب هي من المكفول بها فالقول قول المطلوب جعل القول قول المحيل في المسألة الثانية اما في المسألة الثانية لا يتشكل لاه ا د الحال عليه كاد به بنفسه ولو ادى بنفسه كاه القول قوله واما في المسألة الاولى فلاه قبض المختار له انما يقع اقتضا ا ا حصل بامر المحيل فكا كاه القول قوله فيما امر به بمنز الموكل بكون القول قوله فيما امر به بخلاف ما لو قبض المحيل بنفسه وذكر ابن سماعه في النوادر رجل عليه الف درهم من كفا له والف درهم من غنى ببيع فجا بالف وقال اود يترها من كفا له وقال الطالب لا اخذها الا من جميع مالي عليك قال للطالب ان يجعلها من مالي ويرجع بما بقي على المكفول عنه لاه له حق المطالبة بالمالي والخذ بغير رضى المدينه فكا كاه له ان يقبض عنها وان قبض الف ولم يقل شيئا فللمطالبة يجعل المودي من اى المالى شيئا لاه التخصيص مفيد فيعتبر قوله وموضع المسألة في الجامع فيما اذا اختلفا بعد القبض وثلاثة التفسير في مسألتنا ان المشتري لو باع هذا الثوب من البائع باقل مما اشترى يجوز لانه باع بعد الثمن خلق ا راد المشتري ان يقبض الثوب الذي نقد الثمن عنه بغير رضا البائع ليس له ذلك لاه فيه تفريق الصفقة قبل تمامها لاه الصفقة متحة لغير جهة الاتحاد لاه الموجب للاتحاد شيئا اتحاد العاقد واتحاد العقد لا نعدم تكرار لفظة العقد والموجب للتفريق شيئا واحد وهو تسمية الثمن لكل ثوب وهذا على جواب الاستحسان وقيل هو قول ابي حنيفة وهو المختار واظهر لاه المعتبر للتعدد تكرار لفظ البيع ولم يوجد الا ترى انه لو قبل البيع في البعض لا يجوز فكذا القبض لا يلزم على هذا ردا البعض بالعيب بعد القبض لانه تفريق الصفقة بعد التمام وانه غير ممنوع عنه والمحنة فيه ان في الرد بالعيب بعد القبض للمشتري مضطر في الرد دفعا للضرر عن نفسه والبائع جاه به ليس العيب عليه فكا كاه رعاية جانب المشتري اولى واه تضرره البائع ضمنا اما في القول والقبض لا ضرر على المشتري فكا كاه قاصدا للاضرار ثم بالبائع لا رادفا للضرر عن نفسه ولاه الموجب للرد هو العيب وانه قام باحدهما فلا يتمكن من ردها فثبت الضرر الى رد احدهما دفعا للضرر ففرق بين البيع وبين الرهن فانه اذا رهن عند رجل عشرة اثواب كل ثوب بعشرة ثم قبض عشرة دراهم وقال هذه من عشرة التي في هذا الثوب فاراد ان يفتك ذلك كاه له ذلك نص على هذا في الزيادات واه كاه هذا تفريقا على المرتفع قبل تمام الرهن لاه تمام الرهن بحصول المقصود وهو قبض الدين وذلك انما يحصل بالهراوك ولو رهن عبدين بالف درهم قيمة كل واحد منهما الف وسلم الى المرتفع ثم ادى خمسة اة وادان ياخذ احدهما لم يكن له ذلك لانه الصفقة وقعت جملة والمقصود اضاها الرهن ليس الى قبض الدين فلو تقدم بالتفريق اخذ ما يحتاج اليه ويتكاسل في ادا البائع ففعل هذه الرواية فرف بينهما اذا سمي بمقابلة كل واحد مالا وبينا اذا لم يسم بمقابلة كل واحد مالا واطلق كل هذا

هذا الفرق على رواية الزبادات اما على رواية كتاب الرهن فلا لاه على رواية كتاب الرهن ليس للرهن ان يفتك شيئا مالم يود جميع الدين في الصورتين كالبيع والفرق على رواية الزيادات ان البيع لا يتفرق بتفريق التسمية عند اتحاد العاقدين والرهن يتفرق الاتزان في البيع لو قبل المشتري البيع في احدهما واه الاخر لا يصح وفي الرهن عند تفريق التسمية لو قبل العقد في احدهما جاز وانما افرق قالاه في البيع ضم الردي الى الجيد للتزوج متعارف فلو تفريق العقد بتفريق التسمية كاه للمشتري ان يقبل في احدهما يقبل في الجيد فيتضرر به البائع اما في الرهن ضم الردي الى الجيد غير متعارف فلو تفريق العقد لا يتضرر به الرهن واذا سمي لكل واحد منهما حصته من الدين تتفرق الصفقة والمحنة فيه انه لا ضرر على الرهن في التفريق لاه ما قبل المرتفع الرهن فيه لا يزول عن ملك الرهن ايضا تفريق الصفقة على المرتفع ايضا لانه لا ضرر على المرتفع لاه ما قبض عنه ا كاه جيد يترك الردي فالردي يكون مضمونا باقدم قيمته ومن الدين فلا يصير مضمونا بالعشرة التي سمي ا في البيع توارد المشتري تفريق الصفقة على البائع والبائع على المشتري في حق القول لا يملك بقا الضرر عن صاحبه فاذا اراد المشتري تفريق الصفقة على البائع في حق القبض لا يملك ذلك ايضا دفعا للضرر عن البائع ولاه في البيع لما جمع بينهما ولو تفريق الصفقة كانت الثانية شرطا في الاولى وانما شرط فاسد يفسد العقد لان الشرط الفاسد في معنى الربا اما الرهن لا يبطل بالشرط الفاسد لانه تبرع بمنزلة الهبة ولهذا لو رهن عبدا بالف درهم على ا يكون كل نصف منه رهنا بخمس يفسد الرهن لانه لما سمي لكل نصف ينافى تفريق الصفقة فيفسد لكاه الشيع ا اشار محمد في الكتاب الى هذا فقال ا هاهنا هذا العبد بخمس اة ثم رهن الاخر بخمس اة وكذا لو ابراه بالبائع عن ثمن ثوب بعينه فاراد ان ياخذ ذلك الثوب لم يكن له ذلك لاه البراة بالابراه لا تكون ا على مالا من البراة بالابقا وثمانه ليس له ان يقبض البعض فهو اولى وكذا لو ابراه بالبائع ثمن احدهما بعينه شهر او اخر جميع الثمن الا درهما ليس له ان يقبض شيئا من الثياب حتى ينقضي ثمانية لاه التأخير براءة موفته فلا يكون اكثر حالا من البراة المولدة وكذلك لو كاه اصل العقد على هذا الوجه باه باع على ان ثمن ثوب منها حال وثمان الباقي الى اجل او على ا كل الثمن موجل الا درهم لا يملك قبض شي حتى ينقضي جميع الثمن لما قلنا وكذا لو باع عشرة اثواب بمائة درهم كل ثوب بعشرة والمشتري على البائع تسعون درهما ينفذ التسعة وقال هذا التسعة بتسعين الدين وهذه بعشرة نقد فاراد المشتري ا ياخذ التسعة التي بمقابلة الدين ليس له ذلك حتى يؤدي العشرة لاه ابقا بعض الثمن بالمقاصة لا يكون ا على حال من ابقا بعض الثمن حقيقة باليد ولو اوفى باليد لا يكون له ان يقبض شيئا منها بغير رضى البائع فكذا اذا اوفى بالمقاصة وكذا لو اشترى ثوبين احدهما بعشرة درهم والاخر بدينار فقد غنى احدهما او ابراه عن ثمن احدهما واخره ليس له ان ياخذ ذلك الثوب لما قلنا الا اذا باع كل ثوب بثمان على حدة باه قال بعث منك هذا الثوب بكذا وبعث منك هذا الثوب بكذا الا لاه تفريق الصفقة لتعدد صيغة العقد الذي هو ركز في العقد رجلا ا اشترى باع بالف درهم فغاب احدهما ونقد الباقي



حصه من الثمن فليس له ان ياخذ نصيبه حتى يعطى الثمن كله عندهم جميعا لا الصفة واحدة لا  
ما يوجب الاتحاد راجح لا العقد واحد والتمش ذكر جملة وانما اختلف العاقد وهو المشتري فكاه  
الصفة واحدة لا ترى اء احدها الوارد التفريق في القول باء قبل احدها في النصف لم يكن  
ذلك الا برضى البائع لانه يفريق الصفة قبل التمام فكذا اذا اراد ان يفريق في القبض فاه  
قبل الصفة متعددة لا الشرا تكرر فانه لا بداه يقول المشتري اء اشترى بنا فكر منها لفظه  
الشرا تكرر لفظه الشرا او الشرا تكرر الصفة قبل الشرا ان تكرر من حيث الحقيقة لم يتكرر  
من حيث المعنى والاعتبار لانه لا يمكنهما التكلم بعباراة او جز من هذه متى اشترى فاعتبر ذلك كله  
كلما واحد معنى بخلاف ما لو قال اخذها اشترى انا النصف بخمسائة وقال الاخر اشترى انا ايضا  
النصف بخمسائة حيث كانت الصفة صفتين لا الشرا قد تكرر من حيث الحقيقة  
والاعتبار لانه يمكنهما التكلم بعباراة او جز من هذه باء يقول اشترى بنا هذا كما قلنا في الطلاق  
اذا قال غير المدخول بها انت طالق واحدة يقع واحدة لانه امكنه ايقاع نسيئين بكلام او جز  
من هذا فيعتبر كل كلام على حدة ولو قال انت طالق واحدة ونصف يقع نثنائه لانه  
لا يمكنه العباراة عن هذا العدد باء جز من هذا فكاه كلا ما واحد فان اوفاه  
التمش كله اختلفوا في ثلث مواضع احدها ان البائع هل يجبر على قبول نصيب الغائب  
من الثمن قال ابو حنيفة ومحمد يجبر وقال ابو يوسف لا والثاني اذا قبض نصيب  
الغائب من الثمن هل يجبر على دفع نصيب الغائب اليه وهل له قبضه عندهما يجبر وله  
قبضه وعنده لا والثالث اذا ادى التمش كله وحضر الغائب هل له اء يرجع على الغائب  
ويحبس نصيبه حتى يستوفي منه نصيبه من الثمن عندهما ذلك وعنده لا وهاصل الخ  
راجع الى اء الحاضر في ابقاء نصيب الغائب من الثمن متبرع او غير متبرع عنده متبرع  
وعنده لا وروى بشر بن ابي يوسف رحمه الله في نوادره انه يدفع نصف الثمن وياخذ  
نصف العبد وهو قول الشافعي رضي الله عنه فان ادى جميع الثمن واخذ العبد فهو متطلع  
لانه ادى جميع ما لزمه بالعقد فكاه اتباع وحده فاه قبض الجميع فقد قبض ما ليس له  
قبضه فكاه ضامنا لا في يوسف على رواية الاصول انه لا يقبض شيئا حتى يودي  
جميع الثمن ويكون متبرعا ان قبضه دين غير بغير امر وهو غير مضطر فيه فيكون متطوعا  
وقولنا بغير امر لانه لم يوجد الامر من الغائب لا نصبا ولا دلا لانه لم يوجد الا  
المشاركة في العقد وانه ليس بامر دلا لانه لو كان حاضرا وادى لا يرجع عليه ولو كان  
امرا دلا لانه يرجع عليه كالوكيل بالشرا قولنا غير مضطر لانه غير مطالب من قبل البائع  
ولا يجبر به لنفسه حقا ايضا لانه ينقد عشرة ليقبض شيئا يساوي خمسة فلم  
تكن فيه ضرورة بخلاف معبر الرهن لانه يقضه دين غير بامر لاه الراهن راض بقضها  
الدين من ماله جيشدهن ماله بدنيه مع علم ان عاقبة الاثا اولا نه مضطر يجبر به حق  
نفسه وليست خلاص دينه لنفسه ونقطع رجوع المختار عليه عن نفسه عند الاثا

ان لم يكن له عليه دين واذا قبضه لا يقض الا نصيب نفسه لانه اجنبي عن نصيب الغائب الا ترى  
انه لو كان حاضرا لا يكون له ذلك فكذا اذا كان غائبا وهذا لا الغائب يتضرر بادائه لاه  
ملكه مضمون على البائع لو هلك يسقط التمش عنه ولو نقد قبضه على الغائب يكون المملوك  
عليه يلزمه التمش من غير ان يستفيع بالمبيع فيكون في الادا متبرعا على البائع موكدا ملكه  
في التمش فلا يرجع على الشريك لهما وجهاه احدهما انه قبضه دين الغائب بامر لانه لم يوجد  
الامر صريحا وجد دلا لانه من اقدم على الشرا معه وغائب وهو يعلم ان شريكه محتاج الى  
قبض نصيبه والا انتفاع يملكه الا باقفا نصيبه وقبض نصيبه من العبد كان امرا ورا ضيا  
به دلا لانه دخولهما في العقد اء من كل واحد منهما لصاحبه فيما يتوصل به الى تحصيل  
احكام العقد فصار كالاه لاه لا ترى اء الوكيل بالشرا اذا نقد التمش من ماله بنفسه لا  
لا يكون متبرعا واه لم يامر به صريحا لكن لما علم انه لا يصل الى قبض المبيع الا بعد نقد التمش صار  
امرا له ولانه مضطر في قضاء دينه لانه لا يتوصل الى قبض نصيبه الا بقض كل التمش ومن قبض  
دين غير بغير امر وهو مضطر فيه يرجع عليه كغير الرهن وكملو لرجل وسفل الاخر  
اذا انزلهما وامتنع صاحب السفيل عن ابنا وبناه صاحب العلوكاه لاه يرجع عليه لانه  
لا يمكنه الوصول الى حقه والا انتفاع يملكه الا بينا السفيل فلا يكون متبرعا وقوله لا يجبر  
حقه ليس كذلك لاه للناس سر غائب في الاعيان ما ليس في الاثما فاقدمه وليل على حاجته  
اليه فاشهره من الرهن واذا قبضه التمش وهو سبيل منه شرعا والتمش تعلق بالمبيع كان سبيل من اخذها  
بقابله تحقيقا المعنى المقابلة في المعاوضة ولاه قبض نصيبه ولا يتأتى ذلك الا بقبض الكل ولا يتأتى  
قبض الكل التمش فاخذ شهرها بالوكيل من هذا الوجه وامكن تحقيق الوكالة فيه لاه ثبوت الملك  
لصاحبه متعلق بقبوله فانه لا يقع الملك لكل واحد منهما الا بقبولهما جميعا غير انا اعتبرنا هذه  
الشبهة في موضع الضرورة لا في غير موضع الضرورة وهو حالة الحضور لانعدام الحاجة لانه  
يتوصل الى الانتفاع بملكه من غير دفع التمش باء يدفع شريكه الى الحاكم ليلزمه الاجماع معه على دفع التمش  
فاذا لم يفعل وادى كاه متطوعا واذا ثبت انه كالوكيل في احكام العقد فاذا ادى حصته من الثمن  
كاه لانه ان يرجع عليه وله ان يحبس نصيبه منه لاستيفاء التمش كالوكيل ولو هلك في يده قبل الحبس  
الغائب يملك امانته ولا يبطل حقه في الرجوع ولو هلك في يده بعد الحبس سقط التمش عن الغائب  
كما لو هلك في يد الوكيل بعد الحبس ولو ابر البائع احدهما من حصته من الثمن اء جرحه لم يكن له اء يقبض  
حصته من العبد حتى ينقد صاحبه ما عليه لانه يرى عن نصيبه بالا يفا لم يكن له ان يقبض نصيبه مالم  
يقبض البائع التمش كله عندهم لاه الصفة واحدة ففي الابرا والتاجيل اولى ولو اشترى  
اشترى العبد من البائع بالف درهم كل واحد منهما نصفه بخمسائة لكن صفة واحدة باء قالوا اشترى  
بالف درهم نصفه انا بخمسائة ونصفه هي بخمسائة او قال البائع بعث هذا العبد نصفه من هذا بخمسائة ونصفه  
من هذا بخمسائة وقال اشترى بنا ولم تكرر لفظ البيع فكل واحد منهما ان ياخذ نصيبه اذا نقد حصته من الثمن  
هكذا ذكر وهو جواب القياس او قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله اما على جواب الاستحسان



او قول اني حنيفة رحمة الله على حسب ما اختلفوا فيه ليس لك واحد منهما ان ياخذ نصيبه  
وجرا لقياسه جرة التفرق غلبت جرة الاتحاد لانه الموجب للاتحاد شيء واحد وهو اتحاد  
البائع والموجب للتفرق شيان نقد الثمن وتعدد الشراء لانه كل واحد منهما قال اشترى  
نصفه بخسمائة فتفرقت الصفقة في حقهما وقول البائع بعث جواب لهما فصار كأنه قال لكل  
واحد منهما بعث نصفه منك بخسمائة فصارت كلمة العقد متفرقة وكذا اذا بدأ البائع والاشترى  
ما ذكرناه البيع والشراء لم يتكرر من حيث الاعتبار لانه يوجب الاجمال ثم قال محمد رحمة في الكتاب  
وذلك صفقة واحدة ثم جعلها صفقتين حتى قال اذا نقدا احدهما حصته من الثمن فله ان  
ان يقبض نصيبه فقد جمع بين امرين متنافيين روي القاض ابو الهيثم عن القضاة رحمة  
الله انهم قالوا ان قول محمد رحمة الله وذلك صفقة واحدة خطأ لا يمكن تصحيحه ومنهم من اشتغل  
بتصحيحه وقال اراد محمد بقوله صفقة واحدة معنى واعتبارا لكونها صفقتان حقيقة لتكرار الشراء  
منهما حقيقة لكن هذا التصحيح انما ينافي على قول من ذهب الى هذا جواب لقياس اما على قول الخصم  
ومن تابعه ان هذا قول اني يوسف ومحمد رحمة الله لا ينافي هذا التصحيح فانه جعلها صفقتين  
حقيقة ومعنى حكاها لكل واحد منهما ان ياخذ نصيبه فقد جعلها صفقتين معنى فكاه بين قوله  
صفقتين معنى وبين قوله صفقة واحدة معنى ينافي واذا ابرأ احدهما او اجره فله ان يقبض نصيبه لان  
لو يرى احدهما بالايفاء ان يقبض نصيبه فكذا اذا برى بالابرا والتأجيل وهذا على جواب لقياس وقوله  
وكذلك لو اشترى العبد منه صفقة واحدة على ان نصف العبد لهذا الرجل بخسمائة الى شري ونصفه لهذا  
الاخر بخسمائة حاله ونصفه لهذا اخصى دينارا ونصفه لهذا اخصى درهم فقبوله على ذلك ان ذلك  
صفقة واحدة اراد بقوله صفقة واحدة معنى قبل العقد كلام لا يصل فيه باه بقولا قبلنا على تفصيل البائع لانه  
اراد حقيقة الصفقة الواحدة لا ترى ان اعتبر فيه احكام الصفقتين قبل هذا ايضا جواب لقياس اما على جواب  
الاستحسان في صفقة واحدة وقيل لا يصح ان هذا صفقتان قياسا واستحسانا لانه ذكر حصته كل  
واحد منهما لم يقع ضايعا هنا لانه ليس موجب ذكر الثمن على سبيل الاجمال فتفرقت الصفقة وعند الكوفي  
رحمة الله لا بد من التفصيل في قولهما ايضا يتعدد على ما ذكرنا وكذلك رجلاه اشترى من رجلى  
عبد من احدهما لهما بعينه بمائة دينارا والاخر بالف درهم صفقة واحدة على الوجه الذي قلنا  
وهو ان يقول المشتري ان قبلنا فلكل واحد منهما ان يقبض عبده اذ ادى غنمه لانه ذلك ثم  
تفصيل معنى اذا خرج جوابا للتفصيل وهذا جواب لقياس وقوله لانه الثمن مختلف والعاود  
مختلف والعقد لا لانه لم يتكرر لفظ الشراء او البيع وفي مثل هذه الصورة كانت الصفقة متعددة  
قياسا وعلى قولهما اما في الاستحسان او على قول اني حنيفة رحمة الله صفقة واحدة لعدم تكرار  
لفظ البيع والشراء وكذلك لو كان ثمن كل واحد منهما دراهم يريد به اذا قال اشترى بها بالف  
درهم انا هذا بخسمائة وهو هذا بخسمائة وقال المتبايعان او قال المتبايعان ذلك وقالوا اشترينا  
بالف درهم لما قلنا ولو اشترى العبد من بالف درهم ومائة دينار صفقة واحدة ولم يبين  
ثمن كل واحد منهما فليس لواحد منهما ان يقبض شيئا حتى يورثا الثمن كله وهذا جواب لقياس والا

والاستحسان عندهم جميعا لانه الصفقة واحدة لانه ما يوجب الاتحاد راجح فانه شيان وهو اتحاد العقد  
والثمن لانه الثمن في حق كل واحد منهما بعض الالف وبعض المائة مقابلا ببعض العبدين شايها كما اقتضاه  
اللفظ لا ترى ان لو قبل احد المشتري بين دونه الاخر لم يصح لما فيه من تفرق الصفقة على البائع فكذا  
اذا اراد احدهما قبضه رجلاه باع من رجل عبد من او عبدا بالف فقد اشترى حصته احد البائعين  
لم يقبض ما اشترى منه حتى ينفذ الاخر لانه الصفقة واحدة لان ما يوجب الاتحاد راجح وهو اتحاد  
العقد والثمن لان البيع لم يتكرر معنى واعتبارا والثمن ذكر جملة وانما اختلف البائع لا غير فلو باع  
كل واحد منهما عبده على حدة او حصته على حدة والثمن كله درهم او دنانير او دراهم ودنانير كما هو الذي  
نقد حصته من العبد لانه الثمنين وتعاختلفان وقد ذكرنا ان كل واحد منهما اعاد كلمة المبيع قال محمد رحمة  
في الاصل ولو باع كل واحد منهما حصته على حدة ثمن على حدة كما ان يقبض حصته الذي نقد وقد قال  
محمد في الاصل ولو باع كل واحد منهما حصته على حدة ثمن على حدة يريد به اذا خاطب احدهما المتبايعين المشتري  
يبيع حصته ثمن على حدة والا كذلك فقال المشتري اشترى قال الشيخ الامام الزاهد المهر وف بجواهر  
زاده في شرح هذا الكتاب وهذا ايضا جواب لقياس وقوله لانه الثمن اختلف والعقد كذلك والعقد  
لانه لم يتكرر البيع ولا الشراء في مثل هذه الصورة كما اختلف الصفقة على الاختلاف فكذا هنا قال الصدر  
الشهيد لان هذا غير سديد بل يجب ان يكون الصفقة مختلفة قياسا واستحسانا عندهم جميعا لانه البائع يبيعها  
ان يقول بعنا فاذا قال كل واحد منهما بعث هذا العبد او قال كل واحد منهما بعث نصف هذا العبد كما لفظ  
البيع متكرر حقيقة ومعنى لا ترى ان ذكر في شرح هذا الكتاب قبل هذا لوقال المشتري كل واحد  
منهما اشترى نصف العبد كانت الصفقة متعددة لانه يمكنها ان يقول اشترى فاذا  
قال كل واحد منهما اشترى نصف هذا كما لفظ الشراء متكرر حقيقة ومعنى فكاه ما يوجب  
البيع راجح رجلاه باع من رجلين عبد من بالف وكل واحد من العبدين لاحدهما على حدة  
فبا عا ذلك بالف درهم صفقة واحدة لم يكن لهما ان يقبضا شيئا من العبد حتى ينفذ البائع  
لصاحبه ولو نقدا حد المشتريين البائعين حصته لم يكن له ان يقبض شيئا مما اشترى حتى يقبض الجميع  
الثمن وهذا قياس واستحسان عندهم لانه الصفقة واحدة عندهم لان ما يوجب الاتحاد راجح  
فان البيع لم يتكرر معنى واعتبارا والثمن لم يختلف فان قبل في الصفقة الواحدة انما لا للمشتري تفرق  
الصفقة دفعا للضرر عن البائع من حيث انه يقبض الجيد ويترك الردي عليه وهنا لا ضرر على احد البائعين  
منه نقدا حصته وقبضا عبده قبل له نعم وهنا يلحق البائع ضرر من وجه اخر وهو انه متى بقى اكل بحسب  
يضرر المشتري زيادة ضجر جملة ذلك على نقد نصيب صاحبه ولا ناعتبرنا القبض القبول فلو قبل احدهما  
البيع او قبل نصيب احد البائعين لا يصح فكذا القبض وانما يصح القبول اذا كان مطابقا للايجاب واذا باع  
شيئين وقبل في احدهما او شيئا وقبل في بعضه لا يكون هذا قبولا لا يجلب كنهه ابتداء اجاب  
من المشتري فكاه البائع بالخيار دل عليه ما ذكرنا في الايمان اذ قال لامرأته طالق وعبده حر ان  
شافلا فشا احدهما دونه الاخر لا يقع شيء لانه ليس بجواب فاذا لم يصح الجواب في احدهما  
مع انه لا ضرر على الزوج والمولى فهنا اولى وذكر الكوفي رحمة الله اذ قال بعثك هذين العبدين بالف درهم



فقبل المشتري في أحدها لا يصح وإن رضى البائع في المجلس لاه حصته هذا العبد من الثمن  
مجهولة إلا أن تبين الثمن فمن البائع ولو قال بعثك هذين القفيزين بعشرة فقبل  
أحدهما لا يصح إلا رضى البائع أيضا وإن رضى بغيره ولا يحتاج إلى بيان الثمن لاه للبعض  
حصته معلومة ولو سمي كل واحد من المشتريين ثمن الذي اشتراه كاه له أن يقبض حصته إذا  
نقد ثمنه وهذا قياس أو قولهما أما على الاستحسان وعلى قولنا في حنفية لا رجل قال الآخر قد بعثك  
هذه العشرة الأثواب كل ثوب بعشرة فقبل المشتري البيع في أحدهما ليس له ذلك لاه للصفقة  
واحدة عندهم جميعا لاه الموجب لاه اتحاد راجح ولو قيل ونقد بعض الثمن ليس له أن يأخذ  
شيئا وكذلك لو قال رجل لرجلي قد بعثكما هذا العبد بالف درهم فقبل أحدهما وأراد الذي قبل  
أن يأخذ نصفه ليس له ذلك لاه للصفقة متحدة فلا يملك التفريق ولو كان البائع قال لهما بعثكما  
هذا العبد بالف بعثك أيها المشتري نصفه بخسمائة وبعثك أيها الآخر نصفه بخسمائة  
فقبل أحدهما دون الآخر صح في نصفه وهذا قياس واستحسان عندهم جميعا لاه للصفقة  
قد تعددت لأن العاقد مختلف والبيع متكرر والثمن مختلف لاه قال لرجل بعثك  
عبدنا هذا بالف درهم فقال المشتري لأحدهما قبلت حصتك ولا قبل حصته الآخر فليس له  
ذلك لاه للصفقة واحدة ولو سمي الباعث ثمن حصته كل واحد منهما بأه قال لهما بعثك بالف وقال  
أحدهما بعثك حصتي بخسمائة وقال الآخر مثل ذلك فقبل المشتري نصيب أحدهما جاز وهذا  
قياس وعندهما أما في الاستحسان وعندنا في حنفية رحمة الله لا ولو اشتري عدا من رجلين  
صفقة واحدة وسمي ثمن حصته كل واحد فليس للشفيع أن يأخذ إحدى الحصتين وهذا قياس في  
قولهما وإن اشتري الحصتين جملة بالف فليس للشفيع أن يأخذ أحدهما دون الآخر وهذا قياس  
واستحسان وقولهم جميعا لاه للصفقة واحدة فالأصل أن في كل موضع يملك المشتري التفريق  
في القبول والقبض يملك الشفيع التفريق في الأخذ تفريق الصفقة وقيامه مقام المشتري وفي كل  
موضع لا يملك المشتري التفريق في القبول والقبض لا يملك الشفيع التفريق في الأخذ لا تخالف الصفقة  
**باب من البيعي الذين يقع بيعهما معا من البيعي والهيبة والعق والكتاب**  
أصل الباب أن الأسباب الشرعية يجب ضيانتها عن التعطيل ما أمكن والتصرف المتغيرات  
أو المتوافقات في الحكم يجوز اجتماعها في عين واحد وفي وقت واحد لا شيء على سبيل التوقف لأن حكم  
التوقف يثبت على سبيل الرد ويستقيم الرد في تصرفات كثيرة في محل واحد لاه ليس في ذلك  
الاجتماع سبب القليل على أن يعمل أحدهما وذلك جائز كما لدار الواحدة إذا اجتمع فيها شفعاه  
أو شفعاه وكوجب القصاص لجماعة وجنابات المدبر وكما المشتري إذا كان شفعي الدار ولا يجوز  
اجتماعهما بوصف النفاذ لاه حكم النافذ مقطوع به والمحل الواحد في ذمهما واحد يضييق عن  
أحكام متعارضة والموقوفات إذا وقفا متعارضين فالسبيل الترجيح أن يمكن والتنصيف  
أن استويا والمحل قابل للحكم على سبيل الشركة وإن لم يكن أحدهما قابلا للتنصيف بنقد ما هو  
قابل للتنصيف ويبطل الآخر وإن لم يكن كل واحد منهما قابلا للتنصيف بطلا لأن كل واحد منهما يبيع  
الآخر ومع التنازع لا يستقيم النفاذ إذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل باع عبد الرجل بغير امره من

من رجل وباع رجل آخر ذلك العبد من رجل آخر فبلغ المالك فأجازها كل واحد من العقدين في النصف  
والمشتري به بالجنان أن شا أخذ كل واحد منهما نصفه بنصف الثمن الذي اشتراه وإن شأ ترك  
أما جواز البيع لاه لا ينافي في انعقادها بوصف التوقف واحتمال النفاذ ثابت في كل واحد من العقدين  
فإنه كاف للاعتبار بوصف التوقف لاحتمال الفائدة والبيع الثاني لا يوجب فسخ الأول لأن الثاني  
لا يملك فسخ الأول قصد فلا يفسخ الأول حكما للثاني أيضا فبقيا موقوفين فإذا أجاز المالك البيعة  
معا فنقد كل واحد من البيعين في نصف العبد بنصف الثمن لاه البيعي مستويا في الأحكام  
لامرته لأحدهما على الآخر والمحل قابل للشركة فعند المساواة يجب الرد إلى النصف إذا كان العقدان مما  
يحمل الرد إلى النصف لأن المستحق بالبيع ملك المبيع والثمن وإنه قابل للشركة لا ترى أنها لو كانا وكيلين  
وخرج الكلام منهما معا أو على التعاقب ولا يعرف السابق منهما كاه الحكم ما ذكرنا فكذا هذا لاه الإجازة  
في الاشتراك لاه من الابتداء قبل ينبغي أن يبطل البيعة جميعا لأن المالك أجاز كل واحد  
من البيعين في جميع العبد وأجازة أحد البيعين بعينه في جميع العبد توجب انفساخ  
البيع الآخر قبل لاه إذا أجاز أحد البيعين بعينه إنما انفسخ الآخر لانه تعذر إجازة البيع الآخر  
من المالك القديم لانه زال عن ملكه ومن المالك الجديد لانه لم يتوقف عليه فيفسخ ضرورة و  
لانه طرأ الملك النافذ على الملك الموقوف فأبطل ما هنا أمكن الإجازة في نصف العبد  
لما أجاز البيعي معا في جميع العبد بأن يجعل خبر الكل واحد من البيعين في نصف العبد  
حق لا يلفوا الإجازة فإن المجبر قصد الصحة وقد أمكن اثباتها في نصف العبد أن تعذر اثباتها  
في جميعه فيجعل مجزأ النصف نصيبا لكلامه بقدر الامكان لا ترى أن الوكيل باع كل واحد  
منهما جميع العبد ومع هذا نقدر في النصف كذلك هنا فرق بين هذه المسألة وبين الفضولي  
إذا زوج أمة إنشاه من رجل وفضولي آخر زوجها من رجل آخر فأجاز المولى النكاح حين  
معا بطل العقدان فكذا إذا أجاز في الاشتراك وأما خيار المشتريين لأن كل واحد منهما شرط  
عقده فيخبر ولوردا أحدهما لا يكمل حق الآخر لأن المالك وقع على المناصفة بحكم المزاجحة  
فإن فسخ العقد في كل نصف لمقتضى الثبوت بالعقد الآخر والمفسوخ لا يحمل العود إلا إذا فسخ  
أحدهما العقد قبل الإجازة المالك فالكل لا تنتفا المزاجحة بمنزلة ما لو ادعى اشتاء دارا في  
يد رجل كل واحد يدعي أنه اشتراها من ذي اليد وأقاما البينة وقضى بينهما بخيراه فلو  
نقض أحدهما البيع لا يكمل حق الآخر لاه القاضي بالقضا بينهما فسخ بيع كل واحد منهما في النصف  
ولو ترك أحدهما المضمومة قبل القضا يقضى بالكل الآخر وكذلك لو كان الذي ولي البيع رجل واحد  
والمشتريان اشتاء هكذا ذكر في الكتاب ولم يفصل بينهما إذا باع الواحد منهما العبد منهما لم  
العبد بلفظ واحد به قال بعث منك هذا العبد بالف درهم أو بلفظين به قال لأحدهما  
أول مرة بعث منك هذا العبد بالف درهم وقال للثاني مثل ذلك بعده وحكي الفقيه أبو بكر  
الحصا من رحمة الله في شرع جامع عن أسناده أني لحسن الكرخي أنه كاه يقول ما ذكر محمد في الكتاب  
محول على ما إذا باع الفضولي بلفظ واحد ما إذا باع بلفظين ثم أجاز المالك البيعي بنصفه



بالعبد كله للثاني ويكون بيعة من الثاني جميع العبد فسحق الاول لان الفضولي كاه يملك فسحق البيع الاول قبل الاجازة فيفسخ ايضا حكما لبيعه من الثاني كما لو كاه المشتري واحدا فانه يفسخ الاول بالثاني وكذا لو كاه المالك هو الذي باع عبده من قبل وقبل عن المشتري صبي محجورا وعبدا محجورا ثم باع المالك من آخر وقبل من المشتري ايضا صبي محجورا وعبدا محجورا فان الاول يفسخ بالثاني وكاه الكرخي رحمه الله يقول باه المسألة على هذا التفصيل تروى عن أصحابنا رحمهم الله ولم يذكر موضع الرواية فلهما ما قاله الكرخي رحمه الله قول محمد وكذلك لو كاه الذي ولي البيع رجل واحد فهذا العطف على المسألة الاولى في أحد الحكمين وهو القضا بالعبدين بينهما نصفين لان في الحكم الثاني وهو خيار المشتري بين فاه الفضولي متى قال بعث العبد منكما او من كل واحد منكما او من كل واحد منكما واجاز المالك لا يتخير ان وذكر الفقيه ابو بكر البخاري في شرح جامعته الذي املاه وقال باه الفضولي باع منهما بلفظين واجاز المالك البيعي جاز كل واحد من البيعين في نصفه وظاهر عطف محمد يدل على هذا ليكون المعطوف مساويا للمعطوف عليه في الحكمين جميعا وانما قال ذلك لانه البيع الا انه قد موقوف على الاجازة ولم يوجد من البايح ما يفسخ الاول لا قضا اما نصا فظاهرا واما اقتضا فلا لانه منافات بينهما بوصف التوقف حتى يجعل الاقدام على الثاني فسحق الاول كما لو كاه البايح اثنين اقضى ما في الباب انه يملك الفسخ لكن لا بد من قيام دلالة الفسخ لينفسخ ولم يوجد بخلاف المالك اذا باع ثم باع لانه الاول نفذ في حق المالك انما يوقف لحق المشتري الا ترى ان المشتري لو اختار لا يحتاج الى الاجازة من جهة المالك ومن ضرورة تفاق الاول في حق المالك ان لا يصح الثاني فيصير اقدامه على الثاني فسحق الاول ضرورة لانه ماله للفسخ قبل اجازة المشتري حتى لا يزول المبيع عن ملكه وكذا لو كاه واحد انفذ في حق المشتري وانما التوقف لحق المالك فكاه اقدامه على الفسخ الثاني فسحق الاول ضرورة ومجلا وما اذا فسق الفضولي البيع نصا قبل الاجازة لانه بالفسخ فزع العهدة وهنالك يفرجى باع من الثاني فاه قيل ان لم يفرع عن اصل العهدة فزع الزيادة لانه الناس يتفاوتون في استيفاء العهدة والخصومة قيل له نعم لكن باعتبار الفرار عن الزيادة ان كاه يثبت فسحق البيع الاول فباعتبار التزامه اصل العهدة لا يثبت والانقضاء كاه ثابتا فلا يفسخ بالشك كذلك لو كاه المولى كل رجلا ببيعه ووكلا ايضا ببيعه فباع كل واحد منهما من رجل مع لاه كل واحد من البيعين امكن اثباته في نصف العبد فجزء كل واحد منهما الى العبد لاستنوبهما بخصيصه لغرض المعاقدين بقدر الامكان ولاه الاذه في الابتداء بمنزلة الاجازة في الانتهاء ولو وجدت الاجازة في الانتهاء بالبيعي معاجزا لكل واحد منهما في نصفه ونجيز المشتري به فكذا الاذه في الابتداء ولو باع الوكيل من رجل والموكل من رجل اخر معا فلهذا عند محمد رحمه الله لانها استنوب في ولاية التنفيذ وعندنا في يوسف بيع الموكل اولى بقوة ولا يثبت ولو باع أحد الوكيلين اولا بعد الاول وهما الثاني لاه الوكيل الثاني انزل بنفسه تصرفا الاول وكذا لو باع الموكل بنفسه او باع الوكيل قبل المالك لانعدام المالك وقت البيع من المالك رجل باع امه رجل بالف درهم وزوجها اخر بالف درهم فاجازهما المولى فالبيع جائز والتكاه باطل واختلف المشايخ في علة البطال منهم

منهم من قال انما يبطل لان البيع لما نقد طرئ المحل البات على المحل الموقوف فبطل حتى حكى الفقيه ابو بكر الخصاص عن الكرخي رحمه الله انه كاه يقول لو باع الفضولي الامتة من المرأة او من رجل لا تحل لامته يجوز البيع والتكاه جميعا ومنهم من قال انما يبطل لانه البيع مع التكاه مستويا فان حالة الاجازة كل واحد منهما ما يبطل رد المالك والتكاه بعد النفاذ ان كاه اقوى من حيث انه لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه ولا يبطل الشرط الفاسد فالبيع اقوى من حيث انه يفيد ملك الرقبة وملك المتعة فاستنوبا وحالة الاستنوب القضا بكل واحد من العقدتين في النصف كما في البيعي الا ان تجوز التكاه في نصف الامتة غير ممكن فلم يبق التكاه من اجا للبيعي فنقد البيع في الكل وهذا لان البيع ممكن ونفذ في النصف بقضية الاضافة وفي المحل الذي يمكن البيع لا يستقيم تنفيذ التكاه فاندفع التكاه في بعضه واذا اندفع التكاه في البعض اندفع في الكل لانه لا يتجزى الى هذا اشارة في الكتاب قال لان التكاه لا يثبت مع البيع ولان البيع اقوى من التكاه فان البيع يرد على التكاه لا يرد على البيع الا ترى ان لو باعها ثم زوجها لا يجوز ولو زوجها ثم باعها يجوز فاذا اجتمعا ترجح البيع على التكاه كما قلنا في تكاه الحريم مع الامتة وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه قال جاز البيع والتكاه جميعا لانه ليس في احدهما ما يدفع الاخر الا ترى ان رجلا لو اقام البيعة على البيع والاخر على التكاه يقضيهما جميعا كذلك هنا ولو اعتقا احدهما او دبرا او كاتب وباع الاخر واجازها المولى معاجزا للعق او فروعه وبطل البيع لانه البيع لا يثبت مع العتق اشارة الى ما قلنا ان قضية اضافتهما الى المحل واحد التصفيف عند الاجازة والبيع لا يحتمل مع العتق فاندفع البيع عن بعض المحل ومتى اندفع عن بعضه اندفع عن كله ولاه العتق اقوى من البيع فعند المعارضة رفعه الا ترى ان رجلا لو وكل رجلا ببيع نصف عبده ووكلا اخر بعتق نصفه او بكتابة نصفه او بتدبير نصفه ففعله معاجزا للعتق والكتابة ويبطل لانه عند اجتماعهما انتفت المحلية في العتق ولم تنفذ في البيع ولهذا الوقامت البيعة على العتق على ذي اليد او على التدبير واما رجل البيعة على الشرمه يقضيه بالعتق والتدبير ولاه العبد بالعتق بصير قابضا لنفسه والعتق ينفرده المعتق والشر لا يتم الا بالايحاق والقبول فكاه العتق والتدبير سابقا من هذا الوجه ولاه تعذر رد البيع الى النصف فان بيع النصف مع عتق النصف او تدبير النصف او كتابة لا يتصور بيع النصف لا يمنع العتق وعتق النصف يمنع البيع والعتق لا يحتمل الفسخ والبيع يحتمل الكتابة تفصلي الى الحرية فاذا لم يجز رد البيع الى النصف لم يقع البيع من اجا للعتق او الكتابة رجل وهب عبدا رجلا بغير امره وقبضه الموهوب له وباعه رجلا اخر من اخر فاجازهما المولى معاجزا لكل واحد منهما في النصف والمشتري بالخيار لانها استنوب حالة الاجازة والمحل قابل للشركة وبياه الاستنوب استنوبها في العتق لانه قوة التصرف بحكمه وحكم الهبة اذا ثبت يكون يكون مثل حكم البيع الا ترى ان كل واحد منهما لا يرد على الاخر فوجب اعمالهما على السوا في المحل الذي يحتمله وهو الشيوع فيما لا يحتمل القسمة فان قيل البيع اقوى من الهبة



لانه يوجب الملك بنفسه والهبة لا الا ترى ان محمدا رحمة قال في كتاب الدعوى وعبد في يد رجل  
جاء رجل وادعى انه اشترى منه بنى معلوم وادعى الاخر انه وهب له وقبضه باذنه واقاما البينة  
فقتضى بالعبد كله لمدعى الشراء جعل المبيع راجحا قبل له انما كان المشتري اولى نعمة لانه العقد  
قد ظهر بالبينة فجعل الشارح فيها كما هما وقعا معا ولو وقعا معا يصح الشراء ولا يصح الهبة  
لان الملك بالشراء تثبت بنفس العقد والملك بالهبة لا يثبت الا بعد القبض فظهر ان الموهوب  
له حين قبض قبض ملك المشتري فلم يصح الهبة اما هذا الملك بالبيع والهبة يصح بالاجازة  
وحالة الاجازة الهبة مقبوضة للموهوب له فلم يسبق وقوع الملك بالشراء ووقع الملك بالهبة  
فوجب القضاء بينهما ولا الهبة بينة تنجح بزيادة الاثبات وبينة البيع تثبت الملك في  
البدلين وبينة الهبة تثبت الملك في الموهوب لا غير فرجحت بينة المشتري وهذا الملك  
يثبت بالاجازة وهما فيه سواء قبل تاويل المسألة الدعوى في الهبة بدووه القبض وعلى هذا التقدير  
لا يصح الدعوى لانه لا بد من حق لا زما واما خيار المشتري فلما ذكرنا من تغير شرط العقد  
ولا خيار للموهوب له وان تفرق ملكه لانه لو وهب له جميع الامنة واستحق نصفها لا يتخير  
الموهوب له ويتخير المشتري كذلك هنا الا ترى ان له ان يرجع في نصف الموهوب ولا خيار  
للموهوب له فان اخيار المشتري ترك النصف لم يكن للموهوب له عليه سبيل لان القاضي لما  
رد كل واحد منهما الى النصف فقد فسح الهبة في النصف الاخر والهبة متى فسحت لا تعود الا  
بالجديد ولا كل واحد منهما صار مقضيا عليه في النصف بالفسخ ومن صار مقضيا عليه في  
حادثه لا يصير مقضيا له في تلك الحادثة ولا قصد الملك عند اضافتهما الى المحل مع علمه انه يستحيل  
ثبوت حكم كل واحد منهما على الكمال التنصيف فلا يستقيم القول بالتكامل لانه يكون قولنا لا يثبت حكم  
التفرق على حسب رغبة المتصرف ولو كان مكاها العبد دارا وشيا اخر مما يحتمل القسمة والمسألة كالحال  
البيع وبطلت الهبة لان قضيتها الاضافة اليها التنصيف وقد تعدد التنصيف في الهبة لمكان  
الشيوع فلم يبق رافعة للبيع والبيع يصلح رافعا له التمكن في بعض المحل فلم يبق الهبة من المحل للبيع فينفذ  
البيع ولانه متى لم يصح اثبات حكم في النصف وما قصد المالك اثباته كلا يلغوا في نفسه عند الا  
ضادة مع البيع فصار كأنه لم يكن الهبة ولو لم يبيع وكانت الهبة ايضا في الدار فاجازها بطل في قياس  
قولا في حنفية رحمة الله وجاز في قياس قول في حنفية رحمة الله وجاز في قياس قولها لان عندنا في حنفية  
تعذر رد كل واحد من العقدين الى النصف لانه يصير كأنه وهبها لهما معا وذلك لا يجوز عنده وعندنا  
يجوز فاهي الرد الى النصف اجمع اصحابنا ان الهبة المشايخ فيما لا يحتمل القسمة يجوز وفيما  
يحتمل القسمة لا يجوز وعندنا في رحمة الله يجوز يعني لا يقع الملك للموهوب له بالقبض  
قبل القسمة عندنا وعندنا يقع الملك ونتم الهبة للجميع من رجلى لا يجوز عندنا في حنفية رحمة  
الله وعندنا يجوز وجه قول الشافعي رضي الله عنه ما روينا ان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل المدينة  
نظر الى موضع المسجد فوجد بها بئى اسعدين زرارته وبئى رجلى من قومه فنهب اسعد  
رضي الله عنه نصيبه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وهب الرجلان نصيبهما منه ايضا فبنى

بنى المسجد وقال صلى الله عليه وسلم للرجل الذي اتاه بكبة من شعرها نصيبى منها فنهواك فقد  
وهب المشايخ وعن اشرف رضي الله عنه انه جوز الهبة في المشايخ ولانه عقد تمليك للمال فيصح في المشايخ  
كالببيع وتأثيره ان الحر المشايخ في محل لما هو فوجب هذا العقد وهو الملك وانما يشترط في المحل المقتضى  
اليه كونه محل الحكم العقد وبه فارق الصوف على ظهر الغنم فانه مملوك وصفا وتبعا لا مقصودا ويجب  
الهبة الملك مقصودا ولهذا لا يجوز اضافة البيع اليه بخلاف الجزء الشايخ ولان الشيوخ فيما لا  
يحتمل القسمة لا يمنع تمام الهبة وما يورث فيه الشيوخ مما يحتمل القسمة وما لا يحتمل القسمة فيه وما  
كالهين عندكم والنكاح عندي ولا الهبة عقد تبرع فيكون بمنزلة القرض والوصية والشيوخ  
لا يمنع الوصية وهي تبرع بعد الموت فكذا في الحياة ولا يمنع القرض ايضا فانه رفع القدرهم  
الى رجل على ان يكون نصفه قرضا عليه ويعمل في النصف الاخر بشركة يجوز وبفضل القرض يظل  
اعتمادكم على اشتراط القبض فالقبض شرط لوقوع الملك في القرض ثم لا يشترط القسمة والدليل  
على ان القبض يتم مع الشيوع انه ينتقل الضمان الى المشتري بالقبض مع الشيوع وملك المشايخ  
عندكم بالمبيع الفاسد والمشايخ يصلح ان يكون راس مال السلم ويدل الصرف واعتمادنا على اجتماع  
الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم على اشتراط القسمة وعن علي رضي الله عنه من وهب ثلث كذا اواربع  
كذا لا يجوز حتى يقاسم والمعنى فيه ان شرط القبض منصوص عليه في الهبة فقد قال صلى الله عليه وسلم  
لا يجوز الهبة الا مقبوضة معناه لا يثبت الحكم وهو ملك اذ الجواز ثابت قبل القبض بالاتفاق  
والصحابة رضي الله عنهم اتفقوا على هذه فإرعى وجوده على المحل الجماعة التي يمكن كسرها استقبال  
القبلة في الصلوة لما كان منصوصا عليه بشرط ذلك فيه حتى لو استقبل المحل لا يجوز صلاة  
والمحيط من البيت من وجهه وكذا الاذن في المسح وهذا لان الثابت من وجهه ودووه وجهه لا يكون  
ثابتا مطلقا وبدووه الاطلاق لا يثبت الكمال والقبض مع الشيوع ثابت من وجهه ودووه وجهه  
لان القبض عبارة عن الخيازة وهو ان يصير الشيء في حيز القابض والمشايخ في خيره عن وجهه  
وفي خيره شره من وجهه لانه لا يمكن ان يشار الى شيء منه بعينه فيقال انه في يده هذا ودووه هذا ولان  
القسمة من ثمة القبض الا ترى ان الشفيع لا ينقص قسمة المشتري كمالا ينقص قسمة مع  
ان له حق نقض تصرفاته وان المشتري ان يطالب البايع بالقسمة والنايت له حق المطالبة بم  
بالقبض بعد الشراء ففرقنا ان القسمة من ثمة القبض فبذنها لا يتم ولكن هذا فيما يتا في  
فيه القسمة فاما فيما لا تقسم القسمة لا يكون حيازة لانه المقصود الانتفاع وبالقسمة  
بنذ شي فرقنا ان القسمة فيه ليس من ثمة القبض ولا اشتراط اصل القبض في وقوع  
الملك هنا المعنى ذلك المعنى موجود في القسمة وهو ان لا يصير عقد التبرع سببا لوجوب  
الضمان للتبرع عليه على المتبرع في عين ما يتبرع به لانه لو ملك قبل القبض طال به  
بالسليم اليه فكذلك لو ملك قبل القسمة فبصير عقد التبرع موجبا ضمان القسمة عليه  
وهو خلاف موضع التبرع بخلاف ما لا يحتمل القسمة فانه لا يستوجب به حق  
المطالبة بالقسمة والمهايات قسمة المنفعة وعقد التبرع لا في العين فلم يكن ذلك ضارفا في



تبرع به ولا يرد على ما لو تلف الواهب الموهوب بعد التسليم بضم فمه لان الضمان يلزمه  
بالاتلاف لا بعقد التبوع وضمان القسمة هنا واه كا ه بالملك فذلك الملك حكم الهبة فلا  
يمنع ايضا فرة الضمان الى الهبة الا ترى ان شراء القريب اعترف واه كا ه العتق بسبب الملك  
لا ه الملك حكم الشراوية فارق البيع فانه عقد زما ه فجاز ان يتعلق به ضمان المقاسمة ولا ه  
اصل القبض هناك لا يشترط لوقوع الملك فذلك ما يتم به وبه فارق الوصية فانا اصل القبض  
ليس بشرط الملك فذلك ما يتم به وبه يستحق هناك ضمان التسليم على الوارث يستحق ضمان  
المقاسمة ايضا والقرض تبرع من وجه ومن وجه هو عقد ضمان حتى كا ه مضمونا بالمثل  
فلا يبعد ان يتعلق به ضمان المقاسمة بشرط القبض هناك ليس بمخصوص ليراعى وجوده  
على اكل الجاهات ثم لشبهه بالتبرع شرطنا فيه القبض ولشبهه بعقد الضمان لا تشترط فيه  
القسمة علامها وحديث الكعبة فانما قال صلى الله عليه وسلم ذلك على وجه المباعدة في  
التميز عن الغلول اي لا املك الا نصيبى فكيف اطيع الملك هذه الكعبة من الغنيمة الا ترى  
انه ليس لواحد من العالمين ان يهب نصيبه قبل الغنيمة لانه لا يورى ان يقع نصيبه او كا ه  
ذلك مما لا تحتمل القسمة فالكعبة من الشراء اذ اقيمت على جند عظيم لا يصيب كل واحد منهم  
ما ينتفع به وحديث المسجد فذكر الراوى رحمه الله ان ابا بكر رضي الله عنه هو الذي اشترى  
موضع المسجد باثني عشر دينارا ولى ثبت الهبة فتحل ان اسعد رضي الله عنه وهب نصيبه  
ولم يسلم حتى وهب الزجلان نصيبهما ثم سلوا جملة وعندنا هاجوز فاه المؤثر الشيوخ  
عند القبض لا عند العقد حتى لو وهب الكل وسلم النص لا يجوز ولو وهب النصف ثم النصف  
وسلم الكل يجوز واما الكلام معهما قالا العقد والتسليم لا في مقسوما فانه حصل في الدار  
جملة فيكون كما لو وهبها لواحد وهذا لا يمكن الشيوخ باعتبار تفرق المالك والملك هنا حكم  
لهبة وحكم الشئ يعقبه فالشيوخ الذي ينبغي على ملك يقع للموجب لهما لا يكون مقترنا بالعقد  
ولا تاثير للشيوخ الطارى في الهبة كما لو رجع الواهب في النصف ولا ه المعنى استحقاقا منهما المقاسمة  
على المتبرع وذلك لا يوجد هنا فالعين يخرج من ملك المتبرع جملة وانما المقاسمة بين الموهوب لهما باعتبار  
تفرق ملكهما ولا ه تاثير الشيوخ في الرهن اكثر منه في الهبة حتى لا يجوز الرهن في مسائل لا تحتمل القسمة  
بخلاف الهبة ثم لو رهن من رجلين جان فلهبة اولى وكذلك الاجازة عندنا في حنيفة رحمة الله  
لا يصح مع الشيوخ ثم اذا جردان من رجلين تجوز الهبة فكذلك الهبة والوجيعة يقول قبض  
كل واحد منهما لا في جزائيا وبذلك غير موجب للمالك فيما يحتمل القسمة بحكم الهبة كما لو  
وهب النصف من كل واحد منهما بعقد على حدة وهذا لا ه تاثير الشيوخ باعتبار القبض  
لا يتم معه وذلك موجود هنا فكل واحد منهما لا يقبض الا نصيبه ولا يتم قبضه مع الشيوخ  
والدليل عليه ان المانع يمكن الشيوخ في الملك المستفاد بعقد الهبة حتى لو وهب النصف من  
رجل وسلم الكل جاز لا يجوز لانه لا شيوخ في الملك المستفاد بالهبة ولو وهب النصف وسلم  
ثم وهب النصف لا يجوز لتمكن الشيوخ في الملك المستفاد بالهبة ولو وهب رجلاه من

من واحد يجوز وجود الشيوخ في الواهبين لانه لا شيوخ في الملك المستفاد بالهبة وان وهب احدهما  
نصيبه من زيد والاخر نصيبه من عمرو ولا يجوز لتمكن الشيوخ في الملك المستفاد بالهبة  
فثبت ان المانع هذا وهو موجود في الهبة من الرجلين والدليل على ان المعبر جانب المملك دون  
حكم الشفعة فان رجلين لو اشترى اذرا من واحد كا ه للشفيع ان ياخذ نصيب احدهما لتفرق  
الملك من جانب المملك ولو باع رجلاه من واحد لم يكن للشفيع ان ياخذ نصيب احد البايعين  
لعدم التفرق من جانب المملك فظهر ان المعبر جانب المملك لا جانب المملك ولا اعتمادا على التقا  
ضمان المقاسمة عن الواهب فان رجلين لو وهبا من رجلين على ان يكون نصيب احدهما بعينه ونصيب  
الاخر لا يجوز وليس على الواهبين ضمان المقاسمة وليس الهبة كالرهن لان المانع هناك  
يمكن الشيوخ في المحل فان موجه الحبس في الجزاء الشايع لا ياتي وفي الرهن من رجلين لا شيوخ  
في الحبس لان الحبس ثبت لكل واحد منهما في الكل حتى لو قضى دين احدهما لا يسرو شيئا  
من الرهن مالم يقض دين الاخر وهذا لانه لا مضايقة في الحبس فكما يجوز ان يكون الشخص الواحد  
كله مجوسا بدين زيد وكله مجوسا بدين عمر فكذلك العين الواحد وهنا موجب العقد للملك ولا  
يتا في انية بكماله لكل واحد منهما فعرف ان كل واحد منهما يملك جزا شايعا وهذا بخلاف الاجارة  
فالمانع تعدر استيفاء المنفعة التي تنالها العقد من الجزاء الشايع وذلك لا يوجد في الاجارة من  
الرجلين والمانع استحقاق عود المستاجر الى يد الاخر في مدة الاجارة بحكم المهايات وذلك  
لا يوجد في الاجارة من الاثنين ولهذا جاز اجارة احد الشريكين من شريك بخلاف الهبة  
ولو كا ه احدهما هبة والاخر صدقة فجازها المالك مع الا يجوز لانه يصير واحدا ومتصدقا  
دار من رجلين وذلك لا يجوز عندنا في حنيفة رحمة الله وعندنا يجوز وينبغي ان يكون هذا على  
الرواية التي لا يجوز الصدقة على اثنين وهو رواية الكتاب الهبة اما على رواية كتاب الجامع  
الصغير ينبغي ان يجوز الصدقة وتبطل الهبة لان الشيوخ لا يمنع تمام الصدقة على هذه الرواية  
فتمكنت الصدقة في النصف فاندفعت الهبة على ما ذكرنا ولو كا ه احدهما بيعا والاخر هبة بدين  
على الفضولي فجازها معا فالبيع جائز والرهن باطل لانه تعدر رد الرهن الى النصف سو كا ه  
في العبد او في الدار لان رهن المشاع باطل فيما يحتمل القسمة وفيما لا يحتمل فلم يبق الرهن  
مراهما البيع فقد البيع في الكل ولا ان البيع اقوى ولو كا ه احدهما هبة او صدقة والاخر هبة  
جازت الهبة والصدقة في العبد وبطل الرهن لانه تعدر رد الرهن الى النصف لما قلنا  
وامكن رد الهبة والصدقة الى النصف فلم يبق الرهن مراهما ولو كا ه ذلك في  
الدار لم يجوز شيئا منها لانه تعدر رد كل واحد منهما الى النصف لان كل واحد منهما لا يحتمل النصف  
وقصد المالك عند اجازتهما التنصيف وعلى قياس العلة التي ذكرنا ان احد التصرفين اذا  
كا ه اقوى يدفع الادري عند التعارض ينبغي ان تعتبر الهبة والصدقة لانها  
اقوى لانها تفيد ملك الرقبة الا انا نقول ليست الهبة باقوى من الرهن من كل وجه  
لانها ان كانت اقوى من حيث انها تفيد ملك العين لكن الرهن اقوى من حيث انه



يعيد المالك بضمه وذكر في الشهادة ان اذ ادعى أحدهما الهبة والقبض وادعى الآخر الرهن  
والقبض واقاما البينة قضيت بهما لصاحب الرهن من قبل انه نقد ماله فيه وقد كاه يبغي  
في القياس ان يكون صاحب الهبة اولى ومعه هذا ان صاحب الهبة في  
القياس اولى لانه يثبت ببينة ملك العين لنفسه والمرتهن لا يثبت ذلك ببينة  
وكل واحد من العقدين لا يثبت الا بالقبض فترجع الموجب للمالك في العين منهما  
ولان الرهن لا يرد على الهبة والهبة ترد على الرهن فانه بعد الهبة منه لورثته كاه باطلا  
وبعد الرهن لو وهبه من المرتهن كما صححنا فعند القارض يرجع الوارد وفي الاستحسان  
الرهن اولى لانه عقد ضمان والمقبوض بحكم الرهن مضبوط بما يقابله من الدين والمقبوض بحكم  
الهبة لا يكون مضبوطا وعقد الضمان اقوى من التبضع ولانه لا بد من اثبات حق المرتهن وثبوت  
الملك للموهوب لا يمنع ثبوت حق المرتهن فان الواهب اذا رهن الموهوب بدينه رضي الموهوب  
له جاز ولا يمكن اثبات الهبة مع ثبوت حق المرتهن فانه بعد الرهن لو وهب برضى المرتهن  
وسلم بطل حق المرتهن فلم يبق الرهن اولى من الهبة ولورثته احدهما من رجل ورهن الاخر واجازها  
لم يجز شي منه في العبد والدار لان قصد المالك التصفيف فان قيل هلا يجعل هذا بمنزلة ما لو رهن  
من رجلين حتى يجوز قبله اذا رهن من رجلين انما يجوز اذ لم يقل الرهن رهنه من النصف بل يملك  
والنصف من الاخر بدينه اما اذا قال ذلك لا يجوز وهما في قضيتا بالرهن بينهما نصفين يبطل  
من رهن كل واحد منهما النصف ويبقى النصف فيصير بمنزلة ما لو رهن من رجلين على ان يكون  
النصف وهما بدين احدهما والنصف بدين الاخر وفي الشهادة ان اقام رجلاه البينة كل واحد  
منهما ان رهنه بالف ففي القياس لا يكون رهن واحد منهما وبناخذ وفي الاستحسان يكون  
لكل واحد منهما نصفه رهنه لان كل واحد منهما اثبت الرهن منه بالبينة والقضا بهما ممكن فان  
الرهن للدار الواحدة من رجلين بدين لهما عليه صحيح وجه القياس ان المجتئ لما استويا فلا بد  
من القضا لكل واحد منهما بالنصف واثبات حكم الرهن لكل واحد منهما في النصف شايعا غير ممكن  
فتبطل التثنية كما لو اقام رجلاه كل واحد منهما البينة على تكاها امرأة واخذنا بالقياس لان وجهه  
اقوى فان في الرهن من رجلين العقد واحد وكل واحد منهما راض بثبوت حق صاحبه في المجلس فامكن اثبات  
ملك اليد الذي هو موجب الرهن لهما في المحل من غير شيوخ بان يجعل كاه العين كله محبوس بدين كل واحد  
منهما ولا يتا في ذلك هنا لان كل واحد منهما اثبت الملك لنفسه بعقد على حقة ولا يرضى كل واحد  
منهما بثبوت حق صاحبه معه فلا بد من القضا لكل واحد منهما بالنصف ولو باع احدهما واجزه  
الاخر واجازها المالك جازا للبيع وبطلت الاجارة لان البيع اقوى من الاجارة الا ترى  
انه يرد على الاجارة لا ترد على البيع ولا يفيد ملك الرقبة والمنفعة والاجارة يفيد  
ملك المنفعة لا غير قالوا هذا قول ابي حنيفة لان البيع يحتمل التصفيف والاجارة  
لا تفقد ردها الى النصف لان اجارة المشاع عنه باطله الا من شريك فلم يبق الاجارة مزا حمة للبيع  
وقصد المجيز تنصيفهما عند الاضافة الى محل واحد فتلغوا الاضافة في حق ما لا يحتمله فاما

فاما عندها يقضى بينهما نصفين لانه انكر رد كل واحد منهما الى النصف وكذلك الهبة والاجارة كانت  
الهبة او طان قبضت لما قلنا انهما اقوى قال الشيخ الامام الزاهد المعروف بجواهر زاده رحمه الله  
في شرح هذا الكتاب ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كانت الدار لا تختمل القسمة عند ابي حنيفة  
رحمة الله تجوز الهبة ولا تجوز الاجارة وعندهما يجوز الا مراهما جميعا كل واحد منهما في النصف  
وان كانت تختمل القسمة فعند ابي حنيفة يبطل العقدان جميعا وعندهما تجوز الاجارة لانها تختمل  
رد الى النصف والهبة لا ولو كانت اجارة وزهنا جازت الاجارة دون الرهن لانها اقوى لانها  
ترجع ملك اليد وملك الانتفاع هكذا ذكر في الكتاب قال وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله  
لان عندهما امكن رد الاجارة الى النصف دون الرهن فاما عند ابي حنيفة فيجب ان يبطل العقدان  
جميعا لانه تعذر رد كل واحد منهما الى النصف فيبطلان جميعا كالرهنين والتكاحين وعلى هذه  
العلة يجوز ان يقال الاجارة اولى لان الشايع اشدنا شرا في الفساد في حق الرهن الا ترى ان عند  
الطرايه يبطل ولا تبطل الاجارة والرهن من الشريك فاشد فالاجارة من الشريك ليست بفاسدة  
الا ان في الشيوخ الطرايه في الرهن روايتاه وكذا في الاجارة من شريك فاستويا مجتمعا في جواز  
اجارة المشاع انهما معا وضمة مال بالمال فيلزم في المشاع كالبيع وهذا لان موجب الاجارة ملك المنفعة  
ولجزء الشايع منفعة الا ترى انه لو اجر من شريك يجوز ولو اجر من رجلين يجوز كل واحد منهما بملك  
منفعة النصف شايعا والدليل عليه انه لو اعار نصف دار من انسان جاز وتأثير الشيوع في المنع من عقد  
التبضع اكثر منه في المنع من المعاوضة كما في البيع مع الهبة فاذا جاز عليك منفعة نصف الدار بطريق  
التبضع فبطريق المعاوضة اولى واو حنيفة رحمه يقول التزم بعقد المعاوضة تسليم ما لا يقدر على تسليمه  
ولا يجوز كما لو باع الابن واجره وبيانه ان عقد الاجارة يرد على المنفعة وتسليم المنفعة يكون  
باستيفاء المستاجر ولا يحقق استيفاء المنفعة من النصف شايعا انما يتحقق من جزء معين فانها  
ان تمها شايعا على الكاه لكل واحد منهما يسكن ناجية بعينها وان تمها على الزمها فانما يسكن كل واحد  
منهما جميع الدار في بعض المدة فعرفنا ان استيفاء المنفعة في جزء الشايع لا يتحقق فكاه باضا فله  
العقد الى جزءه وشايع ملتزما تسليم ما لا يقدر على تسليمه ويحكم عن ابي طاهر الدباس انه كان  
يقول اذا اجر احد الشريكين نصيب من اجنبي يجوز عند ابي حنيفة رحمة واذ اخر المالك نصف  
ارضه لا يصح وكاه يفرق فيقول يحتاجاه الى المهاياه فاما ان يعود الى رب الارض جميع  
المستاجر في بعض المدة اذا تمها باعلى الكاه وعود المستاجر الى يد الاخر يمنع استيفاء المنفعة  
بحكم الاجارة كما لو اعار المستاجر من الاخر واجره منه فاستحقاق ذلك سبب يقره بالعقد  
تبطل الاجارة ولا نملك الرقبة علة الملك المنفعة والمالك في الانتفاع بملكه لا يصح  
ناثبا عن غيره ولانه مبادلة المنفعة بنفسها قضيت ان لا تجوز المهاياه جوازنا اذا كاه الملك  
مشترا كضرورة ولا ضرورة الى القول بالتصحيح لينتفع بطريق المهاياه فاما اذا اجر احدا  
نصيبه من اجنبي فالمهاياه تكون بين المستاجر والشريك ولا يعود المستاجر الى يد الاخر وانما  
يعود الى يد اجنبي وذلك جائز في الاجارة كما لو اعار المستاجر او اجره من اجنبي ولانه يصلح



ناشأ عنه والاصح انه لا فرق عنده لان استيفاء المنفعة لا يتاقي الا بالمهاياة والمهاياة  
 عقداخر ليس من حقوق عقد الاجارة ويدونه لا تثبت القدر على قبض المعقود عليه وذلك  
 مانع من جواز العقد فان استوفى المنفعة يجب اجر المثل لانه استوفى المعقود عليه بحكم عقد  
 فاسد وهذا لان العجز عن التسليم يفسد العقد ولا يمنع انعقاده كما في بيع العقد وهذا بخلاف البيع  
 لان التسليم فيه بالتخلية لا يتم ذلك في الجزء الشايع يتم فاما اذا اجره من شريك فقد دوى عن  
 ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز وجعله كالرهن على هذه الرواية لان استيفاء المنفعة  
 التي تناولها العقد لا يتاقي الا بغيرها وهو منفعه نصيبه وذلك مفسد لعقد الاجارة  
 كمن استاجر احد زوجي المقرض لمنفعه فمضى الثياب لان استيفاء المعقود عليه ما يتناوله العقد  
 لا يمكن الا بما لم يتناوله وفي ظاهر الرواية يجوز لان استيفاء المعقود عليه على الوجه الذي استحقه  
 بالعقد يتاقي هنا فانه يسلم جميع الدار فيصير مستوفيا منفعه نصيبه بملكه ومنفعه المستاجر  
 بحكم الاجارة بخلاف ما اذا اجره من غير شريك فهناك يتعذر الاستيفاء على الوجه الذي وجبه العقد  
 وهو نظير بيع الابوح ممن في يده باعتبار القدرة على التسليم والعجز عنه وهذا بخلاف الرهن  
 فالشروع هناك ينعدم المعقود عليه وهو الحبس المستدام اذ لا تصور لذلك في الشايع وفي  
 هذا الشريك والاجنبى سواء اما هنا بالشروع لا ينعدم المعقود عليه وهو المنفعة انما ينعدم التسليم  
 وذلك لا يوجد في حق الشريك وبه فارق الهبة ايضا فالشروع فيما تحتل القيمة يمنع تمام المنفعة  
 الذي يقع الملك والهبة من الشريك ومن غير في ذلك سواء اما اذا اجر من رجلين فتسليم المعقود  
 عليه كما وجبه العقد مقدور عليه للمواجر نعم المهاياة بعد ذلك يكون بين المستاجر بين بحكم  
 ملكها وهو نظير الرهن من رجلين فهو جائز لوجود المعقود عليه باعتبار ما وجبه الرهن  
 لهما وفي الشروع الطارى باه مات احد المستاجرين فقد ذكر الطحاوي عن خالد بن صبيح  
 عن ابي حنيفة رحمه الله انه يفيد العقد في النصف الاخر لان الاجارة يتجدد انقضاءها  
 بحسب ما يحدث من المنفعة فكان معنى شيوخ يقره بالعقد وفي ظاهر الرواية يبقى العقد  
 في حق الاخر لان تجديد الانعقاد في حق المعقود عليه فاما اصل العقد فينقصد لا زمر  
 في الحال وباعتبار هذا المعنى الشروع طارى والطارى ليس بنظر المقارن كما في الهبة اذا وهب  
 جميع الدار وسلمها ثم رجع في نصفها وهذا بخلاف الاجارة لانه لا يثبت بها استحقاق التسليم والموت  
 العجز عن التسليم وانما يؤثر في العقد الذي يتعلق استحقاق التسليم ولانه لا اثر لها في الحال  
 فان تطلع بالتسليم الكل فقد اعار الكل وان اعار احد الشريكين نصيبه قام المستعير مقام  
 المالك مع الشريك الاخر فتيها بان وانها في بصلح طريقا هنا على ما ذكرنا والله اعلم  
 باب البيع الفاسد والعقود في ذلك اصل الباب ان  
 البيع الفاسد في افادة اصل الملك بعد القبض كالبيع الجائر والملك الثابت  
 بالبيع الفاسد يعتبر بالملك الثابت بالبيع الصحيح الا انها يجتلاوه في اباحة الا  
 الانتفاع فالملك الثابت بالبيع الصحيح يفيد حل الانتفاع الثابت بالبيع الفاسد لا وذكر

وذكر شمس الاثمة الخوا في رحمة الله انه يمنع من الوطى لان الوطى حرام بل لانه مكروه والملك بالبيع الصحيح  
 لا يستحق نقضه والفاسد يستحق فني كل موضع لا يفيد الجائر فالفسد لا يفيد ايضا عند اتصال  
 القبض وهذا لان حكم الفاسد انما يوجد من الجائر لانه للشرع لا يرد بالفاسد ولا يرتب عليه الحكم  
 فيؤخذ حكمه من الجائر ولم يذوقنا تنفذ تصرفاته من الاعناق والبيع والهبة والتدبير والكتابة  
 والرهن والاجارة لان نفوذ التصرفات باعتبار اصل الملك وهذا لان التملك تسليط على  
 التصرف وهذه التصرفات تملك بصريح تسليط ولم يذوقنا الجائر الوطى لانه لا يملك ولا يستأجر  
 بصريح التسليط فكذا بالدلالة فبعد ذلك اه كما ما تصرف فيه تصرفا تعلق به حق الغير بوصف  
 الزوم بضم فتمت لانه وجب عليه رده وقد قلنا من القيمة وهذا لان الاصل ان من تعلق بالعين  
 حق الله وحق العبد يقدم حق العبد باذنه الله وحاجة العبد لانها وانما بحق الله تعالى ورجا  
 العفو منه وهنا تعلق بالبيع حق من حيث الفسخ وحق العبد والتدبير ونحوه بخلاف المشتري  
 من الفاسد لان ثمة تعلق به حق المشتري وحق المصنوب منه وكل واحد منهما حق العبد  
 فيرجح حق المصنوب منه لانه اسبق فان زال حق العبد بان رجع في الهبة او افك الرهن او عجز  
 المكاتب ورد في الرق او رد البيع بعيب قبل قبض القاض بالقيمة رده على البايع لزوال المانع  
 واه كما بعد قبض القاض بالقيمة لا يرد لقول الحق الى القيمة بقضا القاض فلا يعود الى القيمة  
 كما لو ابق المصنوب وقضى القاض بالقيمة ثم عاد الى البايع وفي الاجارة لا تضمن القيمة بل تنقض  
 وترد لانها تنسخ بالاقرار وقيام حق الشرع في الرد لقسا والنسب من اقوى الاعذار الا ترى ان  
 المشتري لو اجر المبيع ثم وجد به عيبا كما له ان ينقض الاجارة ليرده فهذا اولى ولو كانت جارية  
 ووطيها لا يجب المهر وفي كتاب الشرب يقول العفر قبل تاويل المسائلة ان لم يستولدها بالوطى  
 حتى ردها على البايع فان ردها ينسخ الملك من الاصل فتبين ان الوطى صادق ملك الغير فيانه  
 العفر وفي البيوع قال استولدها بالاستيلاء وتقرر ملكه فانما وطيها وهي ملكه فلا يلزمه العفر قبل  
 ما ذكر في البيوع قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وما ذكر في الشرب قول محمد رحمه الله اصله فيما ذكر  
 هشام انها لو زادت في بدنها في يد المشتري ثم اعتقها فعليه قيمتها يوم القبض عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف رحمهما الله وقت العتق فلما كان محمد يثبت حق البايع في الزيادة ويجعلها مضمونة  
 على المشتري بالاتلاف فكذلك المستوفى بالوطى لانه في حكم الزيادة هي ثمرة ومن اصلها ان  
 الزيادة في يديها لا تكون مضمونة على المشتري بالاتلاف وكذا المستوفى بالوطى فلهذا الاعمير  
 عليه اذ اعرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل باع عبدا بالف درهم وطل من خمس على انه بالخيار شهر  
 فقبضه المشتري بامر البايع قبل مضي الشهر لم يجز اعتاقه لان البيع ان كان جائزا لم يجز عتقه  
 لانا قد اولا موقوفنا الى وقت سقوط الخيار لانه خيار البايع يمنع زوال المبيع عن ملكه ولا يملكه  
 المشتري بالقبض فكذا اذا كان فاسدا بل اولى وهذا لما عرف ان خيار البايع يمنع انعقاد العقد  
 في حق الحكم في مدة الخيار فان قيل البيوع اذا كان جائزا انما لم يجز لان خيار البايع يمنع انعقاد العقد  
 ثابت في البيع الجائر لان اشتراطه يفيد حكمه وهو في لزوم حكمه حتى يمكن به المشروط



له الخيار من الفسخ والاجارة ولا يلغو اشتراطه اما لا يثبت في البيع الفاسد لانه اشارة لا يفيد حكمه لانه غير لازم بدونه واذا لم يثبت وجبان يكون الجواب فيه كالجواب في البيع الفاسد اذا عرفت عن شرط قيل له الخيار في البيع الفاسد يفيد لوجهين احدهما ان حكم البيع بشرط الخيار ليس في الزوم فقط لكن له حكمه في الزوم في مدة الخيار ومنه نوال المبيع عن ملك البائع المشروط له الخيار وعدم ثبوت الملك للمشتري فاشتراطه في البيع الفاسد اذ كان لا يفيد احد حكميه وهو منع الزوم يفيد الحكم الاخر وهو عدم الملك للمشتري والثاني وهو ان الخيار الثابت بفساد البيع وحق الفسخ به مما لا ينفرد به البائع بل ينوقف على القضا او الرضا على احدي الروايتين ويتا بدو الفسخ ان ثبت بخيار ينفرد به ولا بنا بدفكا نا غيرين وهذه المسألة رواية عن علمائنا ان اختار الشرط يثبت في البيع الفاسد كما يثبت في البيع الجائز ثم وضع المسألة فيما اذا شرط في البيع مع شرط الخيار شهر اطل من حمله لانه اراد بذلك ان يكون البيع فاسدا عند الكل ولولم يذكر طوله من حمله لم يفسد عندها بنا على ان شرط الخيار مقدر بثلاثة ايام فادونها ولا يجوز اكثر من ذلك في قولنا في حيفته وزفر رحمهما الله وقال ابو يوسف وعمر وابن ابي ليلى يجوز اذا كان المدة مطلوبة طالت او قطرت لقوله صلى الله عليه وسلم المسالون عند شروطهم فاذا شرط الخيار شهرا وجب الوفا به وعن عمر رضي الله عنه انه اجاز الخيار لرجل في باقة شهرين ولمنع فيه ان هذه مدة ملحقة بالعقد شرطاً تتقدر بالثلث كالا لاجل وهذا لان ما زاد على الثلث كالثلث في المعنى الذي لاجله جوازنا شرط الخيار ثم يعتبر هذا الخيار بخيار العبد الزونية او يقبس هذا العقد على عقد الكفالة فكما يجوز هناك اشتراط الخيار اكثر من ثلاثة ايام يجوز هنا وابو حنيفة رحمه الله يستدل بالحديث فان النبي صلى الله عليه وسلم قال الخيار ثلاثة ايام والتقدير الشرعي اما ان يكون لمنع الزيادة و النقصان او لمنع احدهما وهذا التقدير ليس لمنع النقصان فعرفنا ان لمنع الزيادة اذ لو لم يمنع الزيادة لم يبق هذا التقدير فائدة وما نص عليه صاحب الشرح صلى الله عليه وسلم من التقدير لا يجوز اخلاعه عن الفائدة لانه ما كان مجازا في بياها الاحكام ثم بسبب اشتراط الخيار يتمكن مضم الغرر وبن زيادة المدة بزيادة الغرر وقد كان القياس ان لا يجوز الخيار في البيع اصلا وهو قياس شدة الاثر فانه صلى الله عليه وسلم لم يمنع من بيع الغرر وعن بيع وشروط الا ان ترك القياس في مدة الثلاثة لورود الاثر فيه وجواز العقد مع القليل من الغرر لا يدل على الجواز عند كثرة الغرر وبه فارق الكفالة لانها تختمل الغرر والخطر لا ترى ان يجوز تعلق اصل الكفالة به يتولى ما كان في ذلك على فله فهو على وجه فارق خيار العيب والروية لانه لا يتمكن الغرر بسببه وفي حديث عمر رضي الله عنه انه اجاز الخيار وليس فيه بياها خيار الشرط ولعل المراد خيار الروية والعيب وان اجاز الرد بعد الشهرين وكما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المسالون عند شروطهم فقد فاز ايضا كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ثم جواز شرط الخيار لحاجته وهذه الحاجة تنفذ في ثلاثة ايام ففيها وراه لاحاجة هذا اذا اعتقه قبل مضي الشهر فان اعتقه بعد مضيها جاز عليه

وعليه بئمة لان في البيع الجائز اذا اعتقه المشتري بعد مضي المدة بعد اعتقه فكذا في البيع الفاسد بعد القبض بعد مضي الخيار لانه ملكه بحكم عقد فاسد واه لم يكن محصرته لانه في قبضة وهو قبض الضمان فاشبه قبض الغصب فينبوب عن القبض الذي يحتاج اليه في البيع فان قيل وجب ان لا ينفذ عتقه لان عتقه بعد تمام البيع بشرط الخيار لم يوجد من المشتري قبض مستأنف باذه البائع والمشتري فاشد فاسدا ما لم يقبض المشتري باذه البائع اما نصا او دلالة بعد تمام البيع لا يلزم وينفذ عتقه قيل ان لم يوجد قبض مستأنف من حيث الحقيقة باذه البائع بعد تمام البيع وجد حكما واعتبارا لان العبد مضمون على المشتري بالقيمة الا ترى انه لو هلك في يده في الشهر بضمن القيمة والقبض الموجب لضمها القيمة ينوب عن قبض الشر فصار كأنه جدد قبضا بعد تمام البيع باذه البائع لان البائع اذ لم يقبضه مطلقا غير موقت بوقت فتايد الاذه رجل غصب من رجل عبدا ثم ان المالك باع من الغاصب بيعا فاسدا فاعتقه المشتري جان عتقه وعليه القيمة لانه قبض الغاصب ناب عن قبض الشرا اذا كان جائزا فينوب اذا كان فاسدا فصار كأنه جدد القبض باذه البائع لان البائع لما باع مع علمه ان ما للمشتري من القبض ناب عن قبض الشرا كان راضيا بقبضه الا ترى ان لو كان جائزا افاراد البائع ان ياخذ له يحبس بالثمن لم يكن له ذلك ولو كان العبد عنده وديعه فاشتره من المولى بشرط فاسد والعبد حاضر فاعتقه جاز عتقه وعليه القيمة وان ان يكون حاضرا لم يجز عتقه الان يجدد قبضه او يصير بحيث يتمكن من قبضه بامر او بغير امر لان في الوجه الاول اعتقه بعد القبض لان في الوجه الاول الشرط الجائز اذا كان محال لواخذ في هذه الصورة صار قابضا باذه البائع حتى لم يكن للبائع ان ياخذ من يده ويحبسه بالثمن على ما مر في الابواب المتقدمة فكذلك في البيع الفاسد وفي الوجه الثاني اعتقه قبل القبض لانه قبض الوديعة لا ينوب عن قبض الشرا الى البيع الجائز واه كانت الحاجة الى القبض لاثبات احد للكل وهو ملك النصف فله لا ينوب هنا والحاجة لاثبات الملك كان اولى الا اذا تمكن من القبض فان يتمكن منه يجعل قبضا في البيع الجائز فكذا في الفاسد وهذا نص من محمد رحمه الله ان في البيع الفاسد يصير المشتري قابضا بالتخلية كما يصير قابضا بالاخذ بالتراحم وذكر في بعض الروايات انه لا يجعل قبضا لانه انما يجعل قبضا لتمكن البائع من الخروج عن عهدة الضمان لحاجته الى ذلك وانما تقع الحاجة الى هذا فيما هو واجب التسليم لا فيما هو واجب الاعداد والصحيح انه لا يجعل له الحكم متعلقا بالتسليم وهو الملك في البيع الفاسد والخروج عن عهدة الضمان والتمكن من القبض غير التسليم الا انه قائم مقام التسليم فتم تحقق تبعه حكمه وفي الاجارة الفاسدة لا يجعل التمكن من القبض قبضا بالاجماع ولاه نعمة الحاجة الى حقيقة القبض لان يقدر على الانتفاع والاجارة انما تنفقد موجبه بحكمه في محل مقدور لا انتفاع وليس في وسع المواجه حقيقة الا قباض فيما هو مستحق القبض ولا فيما هو حرام القبض في العيون لو ان رجلا غصب من رجل عبدا قيمته الف فصارت الفين ثم اشترى منه الغاصب شرا فاسدا فان وصل الغاصب الى العبد فعليه الفاه فاه لم يصل اليه حتمات فعليه الف لانه الزيادة تميز له الوديعة فقبل الوصول الضمان يجب بالغصب والزبا غير مقصوبه واما



اذا وصل فالاصل والزيادة صارت مضمونة بالعقد الفاسد والعقد تناول الزيادة كما تناول  
الاصل رجل اشترى عبدا فاسدا ونقده الثمن واستاجر اجارة فاسدة ونقد الاجرة او اقترض  
رجلا الف او اقرض منه رهنا فاسدا يجب عليه فسخ هذه العقود بحكم الفساد فان تفاسخا  
فاراد البايع ان ياخذ العبد فالمشتري ان يمنعه منه حتى يسرد منه ما نقد وكذا الاجارة والرهن  
لان العقد الفاسد يعتبر بالجا ئز ولو كان الشراء والاجارة او الرهن جائزا ثم تفاسخا العقد  
كان له الحبس لاسترداد ما نقد لانه عقد معاوضة فيوجب التسوية بينهما ما لم يكن فكذا اذا كان  
فاسدا وهذا لانه انما سلم له المبيع والمستاجر بمقابلته ما اعطاه ياخذ تعلقاته فاشبه الرهن  
الا ترى ان المشتري ينزل منزلة البايع بعد الفسخ ثم البايع له ان يمنع المبيع حتى يسلم له الثمن  
فكذا المشتري عند الفسخ فان مات البايع او الموراج او الراهن فالذي في يده العبد احق به من  
سائر الغرماء ولو بيع كان اخص بتمنعه منهم لانه كان مقدما فيه على البايع في حياته فكذلك على ورثته  
وغرمائه بعد وفاته كما في الرهن ومعنى المسألة ان يكون الفساد بشرط فاسد واذا تقدم عليهم فان  
كان استهلك البايع الثمن بباع محقه ويقضى دينه فان فضل شيء يكون له الورثة او غرمائه وان  
نقض شيء ضرب بما بقي مع الغرماء في التركة لان هذه العقود لو كانت جائزة كان للجواب كذلك فكذا  
اذا كانت فاسدة ولجامعي بينهما ان سائر الغرماء وان ساءوا والمشتري والمستاجر والمزمن في تعلق الحق  
بمال البايع فهم فضلهم بالبد وان كان لم يستهلك وجب عليه او على ورثته رد عين ما نقد لان الدرهم  
تتبع في البيع الفاسد كذا ذكر في كتاب الصرف لانه مضمون بالتبضع كالمضروب وفي رواية اخرى لا  
تتبع لانه عني كما في البيع الجائز فرق بين هذه المسائل وبين الخوالة فانهم قالوا في الرجل احال غريمه  
بدين كان له المحيل على المحال عليه على ان يدفع المحال عليه ما عليه الى المحال له وقيل المحال عليه ثم مات  
المحيل وعليه ديونه كان ما على المحال عليه بغير المحيل وبين المحال له بالخصص استحسانا وهو قول  
علمائنا الثلاثة والفرق وهو ان المحال له واه كان احق بما على المحال عليه من المحيل حال حياته  
لكن لم يثبت له بدعي هذا الدين ولم يرد الوتوى الدين على المحال عليه كان التوى على المحيل حتى يعود  
الدين الى المحيل فصار هو وسائر غرمائه سوا في التعلق بهذا الدين اما في هذه المسائل ترجح ذو  
اليدين لا اختصاصه بالمحل باليد المستحقة لا سيف احقه على صاحبه شرعا وليس ذلك لغريمه فلو مات  
العبد في يد المشتري فحله قيمته فضا فضا بالمثل ويرد الذي عليه الزيادة والزيادة على صاحبه  
لانه حين اخذ بضماه القيمة فاذا هلك قبل التسليم بطل الرد والفسخ وعاد الامر الى ما كان قبل  
الفسخ وقبله كان العين مضمونا عليه فكذا بعده وصار كالمبيع الصحيح اذا تقابضا ثم نقايلا  
وحسبه المشتري لاستيفاء الثمن فله بالثمن لانه كان قبل ذلك مضمونا بالثمن فان قيل لما كان  
العبد محبوسا بالثمن وجبان يكون مضمونا بالثمن كما في البيع الجائز قيل له لانه دخل في ضمانه  
بالقبض وانما قبض على ضمان القيمة فادام القبض باقيا كان الضمان باقيا لا يتحول الى غيره  
بخلاف الجائز ولا فرق فان فيها يبيع ما كان واجبا بالقبض ثم هو واه كان محبوسا بالثمن فهذا لا  
يدل على انه يكون مضمونا بالثمن لانه المحبوس انواع منها ما هو محبوس بالدين مضمون بالقيمة كما

كالرهن ومنها ما هو محبوس بالثمن مضمون كالبيع الجائز ومنها ما هو محبوس بالثمن مضمون بالقيمة  
كالبيع الفاسد ومنها ما هو محبوس غير مضمون اصلا كالزيادة والولد في الرهن ومنها ما هو محبوس  
بالعين مضمون بقيمة كما اذا ابتاع عند الجارية وتقابضا ثم نقايلا فان العبد محبوس بالثمن وهي  
الجارية مضمون بقيمة مضمون نفسه دل عليه ان حكم الحبس لا يدل على حكم الضمان ولو اشترى العبد  
شرا فاسدا واستاجر جارة فاسدة او اشترى رهنا فاسدا وقد كان الثمن والاجارة او الدين  
ثابتا على البايع والاجارة والرهن وقبض العبد بحكم البيع والاجارة او الرهن ثم تفاسخا العقد  
فللبايع ان يسرد العبد قبل ان ينقد الدين الذي عليه وليس للمشتري والمستاجر والمرقح حق  
الحبس حتى يستوفى ما عليه من الدين لان الدين ما وجب بمقابلته هذا العين وحكما للفسخ بل كانت  
واجبا قبله بسبب اخر فلا يكون له حق حبسه الاستيفاء وهذا لان غنة العبد ما وصل اليه الا ببدل للمال  
فلا يسرد من يده الا بوصول المال اما هنا العبد وصل اليه بغير بدل هو مال مقبول حقيقة مجازا  
ان يسرد من يده بغير وصول المال الى يده حقيقة ولان غنة لم يكن له حق الحبس يودي الى اتوا  
ماله لان الثمن يصير دينيا في ذمة البايع والدين بمنزلة النوى وقد قال صلى الله عليه وسلم لا تنوع  
مالا امر مسلم اما هنا لا يودي الى هذا الحق لان ماله كان تاويا في الابتداء فان قيل وجبان لا يكون  
للبايع ذلك لان العقد الفاسد يعتبر بالعقد الجائز ولو كان البيع جائزا بان باع الغريم عبدا من  
صاحب الدين بالالف الذي عليه بيضا جائزا وقبضه المشتري ثم تناقضا البيع فاراد ان ياخذ العبد  
من المشتري وحسبه المشتري حتى يستوفى ماله عليه كان له ذلك ومحمد رحمه الله لم يذكر الجواب  
في البيع الجائز لكن ذكر بعد هذا في آخر الباب في الاجارة والجواب في الاجارة جواب في البيع قيل  
له البيع اذا كان جائزا انما كان للمشتري حق الحبس بعد مناقضة البيع لان المناقضة حصلت  
بعد استيفاء الثمن لان البيع اذا كان جائزا صار البايع مستوفيا الثمن بحكم المقاصة ببيان ان البيع  
اذا اضيف الى درهم في الذمة تعلق العقد بمثلها دينيا في الذمة فصار مثل ما على البايع من الدين مملوكا للبايع  
في ذمة المشتري بنفس البيع لان البيع الجائز يفيد الملك في البدلين قبل القبض بنفسه فالتقى  
الدينان قصاصا فصار الغريم البايع مستوفيا ثمن العبد من المشتري وهو رب الدين حكما المقاصة  
ولو استوفاه بالبد حقيقة ثم تناقضا البيع كان للمشتري ان يحبس العبد حتى يستوفى الثمن  
فكذا اذا صار مستوفيا حكما للمقاصة فاما في البيع الفاسد المقاصة ما حصلت قبل استيفاء البايع  
ثمن العبد فان البايع لم يستوف ثمن العبد بيده لاحكام المقاصة ببيان ان البيع الفاسد  
المضاف الى درهم في ذمة الغريم وان تعلق بمثل ذلك الدين لكن مثل ذلك الدين لم يصح مملوكا للبايع  
في ذمة المشتري بنفس البيع قبل اتصال القبض فلم يصح البايع بنفس البيع مستوفيا ثمن العبد  
بالمقاصة فلا يكون للمشتري حق الحبس بالثمن كما في البيع الجائز اذا تناقضا البيع قبل  
استيفاء الثمن بيده والمقاصة اقصر ما في الباب انه وجد قبض المبيع والقبض وجبت القيمة في  
ذمة المشتري الا ان القيمة غير متغyre في ذمته لان الواجب رد العين ما دام باقيا في يده  
وانما نقرت القيمة بالهلاك في يده ولم توجد ولا تقع المقاصة كما في الدين الموجل ولان البيع



مضمون عليه بالقيمة والفائدة في التضمين بالخيار ان شأضنه بالدرهم وان شأضنه بالدنانير وعلى تقدير  
التضمين بالدراهم ان وقعت المقاصة فعلى تقدير التضمين بالدنانير لا يقع فلا تقع المقاصة بالدين  
فان هلك العبد في يده وهذا لان في البيع الجائز لما وقعت المقاصة سلم له ما في دينه بمقابلة البيع  
ياخذ تعلقا فصار كالمهرهون في يده اما في البيع الفاسد لم يسلم له شئ بمقابلة ما دفعه الى المشتري  
لاحقيقة ولا حكما فلا ياخذ ما وجب في ذمته تعلقا له لتجسبه لاستيفاءه اقضى ما في الباب انه مضمون  
عليه كمن كونه مضمونا عليه لا يدل على كونه احق به الا ترى ان من غصبت عبدا ولم على صاحب العبد  
دين فمات صاحب العبد وعليه دينه فان الغاصب لا يكون احق بالعبد من الورثة وسائر الغرما  
ولا من المضمون منه في حياته وان كان مضمونا عليه لان الضمان وجب بالغصب لا بالدين  
فكذلك هنا الضمان وجب بالقبض لا بسبب ذلك الدين فان قيل ان لم يوجد من البائع  
قبض بدل العبد بعد البيع وجد قبل البيع قبض ما عليه من الدين فانه كان قبض من المشتري  
الف درهم قبل البيع وصار المضمون مضمونا عليه بنفسه وفي مثل هذا القبض الموجود قبل  
البيع مما ينبغي عن قبض الشر لا ترى انه ذكر قبل هذا ان الغاصب اذا اشترى العبد المضمون من  
المضمون منه وليس العبد بحضرة فاعتقه الغاصب بعد الشراء صح وناب القبض الموجود قبل  
الشراء عن قبض الشر فكذلك هنا ومتى ناب حصل القبض بعد البيع ولو حصل وتناقضا كما للمشتري  
احق به وله حق الحبس قيل له وهو الفرق بين هذه المسألة وبين مسألة الغصب ان في الغصب البيع  
تعلق بعين العبد وعين العبد مضمون على الغاصب بقيمة بغصبه لا بغير فتاب الغصب عن قبض  
الشر فصار كأنه جدد القبض بعد البيع من حيث الحكم ما في مسألتنا البيع لم يتعلق بعين الالف  
التي وجبت في ذمته للبائع بقبضه وانما تعلق بمنزله دينا في الذمة والبائع لم يكن قبض ما تعلق به  
البيع وهو مثل الدين لا قبل البيع ولا بعده فلم يوجد القبض أصلا وان مات البائع اخذ الورثة  
والغرما العبد من المشتري ويكون هراسوة الغرما لانهم قائموه مقام البائع وهو لم يتقدم على  
البائع في حياته فلا يتقدم على من قام مقامه فرفق بين هذا وبينما اذا كان المشتري نقدا للبائع الثمن  
فانه مقدم على غرما به والفرق ان ثمة العبد في يد المشتري والبدل الثانية للمشتري على العبد يد  
مستحقة لا يجوز ابطالها عليه قبل استيفاء الثمن الا ترى ان البائع لو كان حيا واراد الابطال  
قبل ايفائه لم يكن له ذلك اما في مسألتنا البيع وان كان في يده كمن يده عليه غير مستحقة حتى لا  
يجوز الابطال قبل استيفاء ما له على البائع الا ترى ان البائع ابطاله حال حياته قبل ايفائه ولو كان  
الرهن مدبرا اولم ولدا وشيئا لا يكون رهنا كما له ان يسترجعه قبل نقد الدراهم في الوجهين  
جميعا لان رهن المدبر وام الولد وما لا يكون رهنا باطل لانه لا يجوز بيعهما وما لا يجوز  
بيعه لا يجوز رهنه لان عقد الرهن ايفا وفي الايفاء معنى البيع والمعاوضة بما لا يقبل  
النقل من ملك الى ملك غير منعقد لانه ليس بمحل اليه اشارة في الكتاب حيث قال  
لانه ليس برهن فصار وجوده وعدمه بمنزلة بخلاف ما لو رهن النصف لان الشايع محل  
لرهن لانه محل للبيع والجامع بينهما انه محل النقل فانعقد الرهن بوجود محله لكنه فسد

فسد فصار كالبيع الفاسد فيلحق بالجامع تزويده بين ان الصحيح في الرهن البائع انه منعقد لكنه بصفة  
الفساد لا ما ذهب اليه بعض اصحابنا انه باطل وفي الزيادات لو غصب مدبرا قيمته الف فزادت  
قيمه في يده وصار يساوي الفين ثم غصب منه اخرا وابق من يد الثاني ومضمون المولى الاول ومضمون  
الاول الثاني ثم عاد المدبر من الاباق اخذه مولاه وبرد على الغاصب ما اخذ منه لزوال الموجب  
وهو ازالة اليد ويرجع الثاني على الاول ايضا بما دفع اليه وليس لواحد من الغاصبين ان يجبس  
المدبر عن المولى لاسترداد الضمان بخلاف ما اذا كان المضمون قنا واخذ القيمة بقول الغاصب  
ثم عاد من الاباق واختار المولى اخذ العبد حيث كان للغاصب حبسه لاسترداد الضمان والفرق  
ان حق الحبس لا يثبت الا في محله ما هو محل الثبوت ملك اليد ابتداء والمدبر لا يحتمل ذلك ولم هذا  
لا يجوز رهنه اما القن محل الثبوت ملك اليد ولم هذا يجوز رهنه ولو كانت الاجارة صحيحة في  
الوجهين جميعا حتى كان له حق الحبس ثم مات الاجر المستاجر احق به حتى يستوفي حقه وكذلك  
الجواب في البيع الصحيح والرهن الصحيح لما ذكرنا انه انما سلم له هذا المعنى بمقابلة ما اخذ  
ولا يقال في الاجارة انما اخذ بمقابلة منفعة لا بمقالة العيني فينبغي ان لا يكون له حق حبس  
العيني لا نقول وان كان كذلك الا انه لا يمكن حبس العقود عليه الا بحبس محله الا ترى ان له  
حق قبضه في الابتداء لكونه محل العقود عليه فبان ان يكون له حق الحبس ايضا عند الفسخ لكونه  
محل العقود عليه الا ترى ان له حق حبس الا ببق لا يستيف الجعل وان لم يكن معقودا عليه لكن لما كان  
محل العقود عليه شرعا كان له ولاية حبسه وكذا الصانع والخطاط له حق الحبس لاستيفاء الاجر وان  
لم يكن الثوب معقودا عليه وان مات العبد في يد المستاجر بعد المنع او قبله ولم يكن عليه ضمان  
ويرجع في مال الاخر بدنيه لان قبض الاجارة امانة لانه يقبض للمالك كالموعد ولم هذا لو حقه درك  
يرجع على الاخر ومونة الرد على المالك الا ترى انه لو هلك قبل ان يحدث منعاهلك امانة والامانة  
لا تصير مضمونة بالحبس اذا كان بحق ذلك الموهوبة وحبس الصانع والخطاط الثوب بالاجرة عند ان خيفته  
رحمة الله وحبس راد الا ببق الجعل بالاجماع الا ترى انه لو طلب منه الاجر حال قيام الاجارة منع غم هلاك  
امانة بخلاف ما لو كان الاجارة بيع لانه قبض المشتري المبيع قبض ضمان الا ترى انه لو هلك في  
يد المشتري بعد ما تناقضا قبضا البيع قبل ان يحدث منعاهلك مضمونا اما هنا هذا القبض  
قبض امانة فلا يجعل مضمونا بالحبس بخلاف المستعير والمودع والغاصب اذا حبس ولدا المضمونة  
لان حبس هو لا بغير حق فيجعل مضمونا فرفق هذا وبين مسألتين احدهما الوكيل بالشر اذا اشترى  
ونقد الثمن من ماله وقبض المبيع كان قبض امانة حتى لو هلك بماله امانة ومنع  
هذا الحبس يصير مضمونا عليه وان كان الحبس بحق والثانية الموعد اذا ارتمى الوديعة من الموعد  
وجدد القبض صارت الوديعة مضمونة عليه وقبضه قبل اراستها قبض امانة ومع هذا  
صارت الامة مضمونة بالحبس بحق والفرق ان في مسألتنا الوكيل الامة ما صارت  
مضمونة عليه باحداث حبس هو حق وانما صارت مضمونة بسبب اجر سوى الحبس وهو انه صار  
بائع العبد من الوكيل حالة الحبس لان الوكيل بالشر بمنزلة الرسول وجه



وبعزله المشتري لنفسه من وجهه والبايع من الموكل فعملنا بهما فقلنا قبل احدث الحبس  
اعتبر رسولا وبعد احدث الحبس اعتبر بايعا من الموكل فهذا بايع حبس المبيع والبايع مته  
حبس المبيع كان المبيع مضمونا عليه بالبيع وكذا في مسألة الودعة لما صارت مضمونة بسبب  
اخر وهو الرهن وانه بسبب الضمان اما في مسئلتنا لم يوجد سبب اخر سوى الحبس بحق وهذا لا يجعل  
الامانة مضمونة ولا يقال الاجارة وانه كانت صحيحة لم يوجد ملك الاجرة لانها لا تملك الاجرة  
الاشياء الثلاثة ولم يوجد فلا يجب الاخر فلا يصير قضا صايبا لدين فوجب ان لا يكون حق الحبس  
لانا نقول نعم ولكن وجد اشتراط التعجيل لان الاضافة الى الدين يقتضي تعجيل الاجرة فتقع المقام  
بنفس العقد بخلاف الفاسدة على ما ذكرنا انه لا يجب الاجرة الا بالاستعمال جعل محمد رحمه الله الباب  
في حق الحبس على رجليه ففي الصحيح له حق الحبس سواء وجب البذل بالعقد او كان واجبا قبله وفي الفاسدة  
اه كان مقابلا بالعقد ثبت حق الحبس اه كان واجبا قبله لا وفي حق الضمان على ثلاث درجات  
في البيع بملك بالدين وفي الاجارة امانة وفي الرهن بملك بالاقل من قيمة ومن الدين والله سبحانه  
وتعالى اعلم باب **الاختلاف في الخيار في البيع وموت العبد قبل مضى الخيار**  
**وبعد** اصل الباب ان المتبايعين متى اختلفا في نقض البيع واجارته او موت العبد وبقاياه او شئ  
ينبغي عليه النقض والالزام فالقول قول من يشهد له الظاهر لانه يتمسك بنوع دليل وهو الاستصحاب  
والظاهر فكان قوله اقرب الى الصدف فكان قوله اولى بالقبول والبينة بينته من يشهد له الظاهر  
بخلافه لانها اكثر اثباتا وهو المحتاج الى الاثبات والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم البينة  
على المدعي واليمين على المدعى عليه وفي رواية علي بن ابي بكر والنضر تقتضي ان حبس البينات في  
جانب المدعي الادخال لالف واللام في البينة فلا تبقى بينة في جانب المدعى عليه لانه مطلق  
التقسيم يقتضيه انتفا شرك كل واحد منهما عن قسم صاحبه كما في قوله صلى الله عليه وسلم الولد  
للفراش وللعاشر الحجر فيكون الحديث حجة لنا في ان بيعة ذى اليد على اثبات الملك لنفسه غير  
مقبولة في معارضة بيعة الخارج ويدل على ان جنس الايمان في جانب المدعى عليه ولا يمين في جانب  
المدعي فيكون دليلا لنا في انه لا يرد اليمين على المدعي عند نقول المدعى عليه ويكون حجة لنا في عدم  
جواز القضا بشاهد ويمين اذ لا يمين في جانب المدعي ولانه صلى الله عليه وسلم جعل الفاصل للخصومة  
شيين بينة في جانب المدعي ويمينا في جانب المدعى عليه والشاهد واليمين ليست بينة المدعي ولا  
بينة المدعى عليه فيكون اثبات طريق ثالث وهو مخالف هذا الحديث ومعرفة المدعي من المدعى عليه كره  
في الاصل انه ينظر الى المنكر منها فهو المدعى عليه والاخر المدعي وهذا كلام صحيح فان النبي صلى الله عليه  
وسلم جعل المدعى عليه المنكر بقوله واليمين على من انكر لكن تمام بياها لحد لا يحصل بهذا فقد يكون  
مدعى صورة واليمين في جانبه كالمويع يدعي رد الودعة او هلاكها او ذوال اليد اذا قال العيين في فهو  
مدع صورة ولا يخرج من ان يكون مدعى عليه ولكن الفرق على ما قاله بعض اصحابنا ان المدعي من  
يستعدي على الغير بقوله واذا ترك الخصومة يترك والمدعى عليه من يستعدي عليه بقول  
الغير واذا ترك الخصومة لا يترك وقيل المدعي من يشتم كلامه على اثبات ولا يصير خصما بالتكلم بالنفي

بالنفي فان الخارج لو قال الذي اليد هذا الشئ ليس لك لا يكون خصما مدعا ما لم يقبل هو في المدعى عليه  
من اشتمل كلامه على النفي فيكفي به منه فان ذا اليد اذا قال ليس هذا لك خصما بهذا القدر وقوله هو في  
فصل في الكلام غير محتاج اليه وقيل المدعي من لا يستحق الاجرة كالخارج والمدعى عليه من  
يكون مستحقا بغير حجة كذا اليد فانه لو قال هو في كان مستحقا له ما لم يثبت الغير  
استحقاقه اما المويع اذا ادعى رد الودعة او هلاكها فهو مقبول القول لان الخصم سلب على  
ذلك فيثبت بمجرد قوله فكان مدعى عليه اولانه منكر الضمان في الحقيقة في ذمته فكان يدعى عليه  
فعلى الوجه الثاني يحلف لانكار الضمان الا ترى ان الرد لا يثبت بقوله ويمينه حتى لو ادعى الرد على  
الوصي لا يكون الوصي ضامنا وقيل المدعي من يدعي باطنا ليزيل ظاهرا والمدعى عليه من يدعي ظاهرا و  
حرف اخره خيار البايع يمنع زوال المبيع عن ملكه فيكون المبيع مضمونا على المشتري بالقيمة  
الا اذا تم البيع بمضى المدة واسقاط الخيار فيصير مضمونا بالثمن وقال ابن ابي ليلى لا يجب القيمة وهو  
امير فيه لانه قبض باذن صاحبه ووجوب ضمان القيمة باعتبار تقويت شئ على المالك ولم يوجد  
هنا ولكن نقول البايع ما رضى بقبضه الاجرة العقد المقبول من جهة العقد يكون مضمونا بالقيمة  
كالقترض على سوا البيع وهذا الاثر الضمان الاصل الثابت بالعقد هو القيمة وانما حول الى الثمن  
عند تمام الرضا ولم يوجد ذلك حتى شرط الخيار لنفسه فبقى الضمان الاصل جلا فاما اذا كان الخيار  
للمشتري لانه لما اشرف على الهلاك سقط خيار العجز عن الرد كما قبضه فتم البيع وهو قائم فيلزم  
الثمن المسمى وهنا وان اشرف على الهلاك فخير البايع لم يسقط لانه لم يعجز عن التصرف بحكم  
الخيار فلو لم يزل البيع فيه انما يلزم بعد موته وذلك لا يجوز فكان مضمونا عليه بالقيمة لهذا اذا  
عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل باع من رجل عبدا بالف درهم على ان بالخيار ثلث ايام وقبضت  
للمشتري العبد ومضت الايام الثلاثة ثم اختلفا فقال احدهما مات العبد في الثلاث وانتقض  
البيع ووجب القيمة وقال الاخر لم تمت وكنت ابق وهو حي وزم البيع ووجب الثمن ولا يدري  
حاله ولم يتم لها بينة فالقول قول من يدعي الاباق وجياة العبد لانه الظاهر يشهد له لانه يدعي حياة العبد  
بعد الثلاثة وقد عرفنا حياته من قبل فن ادعى ذلك فقد تمسك بما عرف بثبوته من قبل فكان الظاهر  
شاهدا له فكان القول قوله فانه قيل كما ان الظاهر شاهد المدعي الاباق من هذا الوجه فهو شاهد المدعي  
الموت من وجه اخر فانه يدعي ضمان القيمة وقد عرف وجوبها من قبل فان بنفس القبض صار مضمونا على  
المشتري بالقيمة فمن ادعى القيمة كان متمسكا بما عرف بثبوته من قبل فكان الظاهر شاهدا له والاخر  
يدعي النقل من ضمان القيمة الى ضمان الثمن ولم يشهد له الظاهر قبل القيمة غير واجبة على الاستقرار  
انما تصير واجبة عند الهلاك الا ترى انه يشبه الغصب وفي الغصب على التحقيق  
انما تجب القيمة عند الهلاك فلم يكن متمسكا بما عرف بثبوته بخلاف الحياة على انه كان هذا  
متمسكا بالاصل من هذا الوجه فالذي يدعي الحياة يدعي ما هو اصله من وجوه لانه يدعي الحياة وهو  
اصل ويدعي بقا العقد وانما به بعد ما ظهر سببه وهو مضى الثلاث ويدعي بقاء ذمته عن ضمان  
القيمة وهو اصل فكان قوله اقرب الى الصدف وانما اقام البينة قبلت بينة لانه نور دعواه



بالحجة ولو اقاما البينة فالبينة بينة مدعى الحيوة ايضا هكذا اذا ذكر محمد لان كونه مضمونا بالقيمة  
كان ظاهرا فالذي ادعى الحياة ادعى تحريك العيون من ضماه القيمة الى ضماه الثمن فقدر ادعى باطنا  
ليزله بظاهر فكانت البينة اولى لانه مدعى طعن عيسى بن اباة رحمة الله وقال يجب ان يكون  
البينة بينة من يدعى النقص لانه مدعى الحياة ثبت بينة ما هو ثابت بظاهر الحال ولكن هذا  
جعلنا القول قوله ومدعى النقص يثبت بينة ما هو غير ثابت بظاهر الحال وهذا لانه هو المدعى  
حقيقة لانه يحتاج الى اثبات امر بخلاف الظاهر وصار كالحارج مع ذي اليد كانت البينة بينة  
صاحبه دل عليه ما ذكرنا بعد هذا انهما لو تصادا قاعلي حياة العبد او عرف قيامه بعد مضي ثلاثة  
ايام واختلفا في الاجارة والنقص في الايام الثلاثة فان القول قول مدعى الجواز والبينة  
بينه مدعى النقص ولا فرق بينهما وكان الفقيه ابو علي القمي رحمه الله يقول هذا الطعن جرح  
لا دواله يريد به الاجواب له والجواب انما يجعل البينة بينة المدعى في موضع لا ينعدم الظاهر  
بينه المدعى كما في الخارج مع ذي اليد فان الظاهر وهو اليد لا تنعدم بينة الخارج لانه اذا لم يدفع  
الظاهر بينة الخارج وذلك الظاهر لا يدفع بينة الخارج وان كان القاضيه بعينها فكذلك لا  
يدفعها من يعمد ذلك الظاهر وهذا ينعدم الظاهر الذي كان المدعى القيام بينه الذي يدعى الموت  
فوجب الرجوع من وجه اخر وهو كثرة الابتناء لان البينات حجج الاثبات والاثبات في بينة مدعى  
الحياة اكثر لما ذكرناه القضا بها اولى وما ذكر من المسالة فلا فرق بينهما الا ان ما ذكرناه اجاب  
الاستحسان في المستلزم جميعا وما ذكرنا بعد هذا جواب في مسالتي وجه القياس في المسالتي ما قاله  
عيسى ووجه الاستحسان وهو ان بينة الجواز في المسالتي اكثر اثباتا لانها تثبت ضماها حادثا  
وهو الثمن وملكها حادثا المشتري وانبرام العقد ولزومه وبطلان ضماه القيمة ومدعى النقص  
يدعى ضماها ثابتا وهو القيمة بظاهر الحال فكانت بينة اولى بالقبول فان قيل بينة مدعى النقص  
ثبت انفساخ العقد وثبتت موت العبد وانما امره حادثا فله نعم لكن غرضه من اثبات  
هذا الحادث ضماه القيمة لا عيى الانفساخ والموت وضماه القيمة عرف بثبوته فمدعى القبض باعتبار  
ما هو المقصود ثبت ما هو ثابت بظاهر الحال ومدعى الجواز يثبت ما هو غير ثابت فكانت بينة  
اكثر اثباتا من حيث المقصود فكان اولى بالقبول ويجوز ان يكون القول قول انساها لمعنه والبينة  
بينه لمعنه اخر كالموقع اذا ادعى رد الوديعة وانكر صاحبه كان القول قوله لانه منكر للضماه ولو اقاما  
البينة فالبينة بينة ايضا لان بينة قامت على الاثبات وبينة الاخر على النفي كذلك  
هنا هذا اختلفا في الموت فلو تصادقا ان العبد مات واختلفا في وقت الموت فقالا احدهما مات في  
الثلاث وانتقض البيع وقال الاخر مات بعد الثالث وانبرم فالقول قول الذي يدعى الموت في الثلاث لان الظاهر  
شاهد له لانه ادعى النقص وقد ثبت سببه بتصا دقما وهو موت العبد فان موت العبد اذا كان للحياة  
للبيع سبب لنقص البيع الا ان يعلم انه مات بعد الثلاث ولم يعلم فكان الظاهر شاهدا له  
ولان الحال يدل على ما مضى وكذا يدعى ضماه القيمة وقد عرف بثبوته وكذا يدعى هلاكه على ملك نفسه  
وقد عرف كونه ملكا للبايع فكان الظاهر شاهدا له ولان الشك رفع في انبرام العقد فانه لو مضى

مضت الثلاثة والعبد حي ينبرم ولو كان ميتا لانبرام والاصل عدم الانبرام فلا يثبت بالشك  
فانه قيل ان كان الظاهر شاهدا له من هذا الوجه وهو شاهد لمدعى الجواز من وجه اخر فانه يدعى  
حياته الى ما بعد الثلاث وقد عرف حياته من قبل وكذلك يدعى حدوث الموت لا قرب الاوقاف وهو  
وهو الاصل في الحوادث قبله نعم يقابل الظاهر لكن مدعى النقص بما شهد له الظاهر يدعى ايضا ما كان  
ثابتا من ضماه القيمة والاخر يدعى بثبوت ما لم يكن ثابتا من حدوث ملك المشتري وحدث  
ضماه الثمن والظاهر يصلح للايقاض اما لا يصلح الاثبات فان اقاما البينة فالبينة بينة مدعى الموت  
بعد الثلاث لانها قامت في محملها لانها قامت مثبتة لانها تثبت ما ليس بثابت وهو ملك المشتري  
وتقرير والاستقال من ضماه القيمة الى ضماه الثمن والظاهر يشهد بخلافه ولهذا جعلنا القول قول  
صاحبه ومن الناس من قال ينبغي ان يكون البينة بينة الموت في الثلاث لانه يدعى سبق الموتين في  
اذا مات مرة لا يموت ثانيا او تترجح بينة بالسبق كما لو اقام احدهما البينة على البيع والاخر على الحياة  
والقبض ان البيع اولى لانه اكثر اثباتا ولو ارخا وتاريخ صاحب الهبة سبق يقضى له وتترجح بالسبق  
الا ان الاصح ما ذكر في الكتاب لانه الاختلاف بينهما وقع في اثبات الثمن لا في اثبات الموت هذا اذا  
اختلفا في وقت الموت ولو تصادا قاعلي موت ووقت موت باذه تصاد قاعلي موته بعد الثلاث فقال  
ان البايع نقض البيع في الثلاث وقال الاخر اجارة بالثلاث فالقول قول من يدعى الجواز لان الظاهر  
شاهد له لانه يدعى انبرام البيع بعد ظهور سببه وهو مضي الثلاثة حال حياة العبد لانه سبب لزوم  
العقد ما لم يثبت النقص فانه اقاما البينة فالبينة بينة مدعى النقص ايها كان وهذا جواب الثاني  
اما على جواب الاستحسان البينة بينة مدعى الجواز كما في مسالة اول الباب وهو المسالة التي استشهد  
بها صاحب الطعن هذا اذا تصاد قاعلي موت العبد بعد الثلاث ولو تصاد قاعلي مات في الثلاث  
واختلفا فقال احدهما ان البايع نقض البيع في الثلاث قبل موته وقال الاخر اجاز فالقول قول مدعى  
النقص لانه الظاهر شاهد لانه يدعى الانتفاض بعد ظهور سبب الانتفاض وهو موت العبد  
في الثلاث لانه سبب الانتفاض لان ثبتت الاجارة قبله ولم تثبت ويدعى بقا ضماه القيمة وله  
اقاما البينة بينة مدعى الاجارة لانه بينة تثبت ما هو غير ثابت بظاهر الحال وهو  
الجواز والاخر يثبت ما هو ثابت بظاهر الحال وهو النقص هذا اذا تصاد قاعلي الموت  
ووقت الموت اما تصاد قاعلي الموت واختلفا في وقته وشي اخر باذه ادعى احدهما ان الثلاثة  
مضت والعبد لم يمت مات وان البايع اجاز البيع في الثلاثة وادعى الاخر انه مات في  
الثلاثة وان البايع نقض البيع قبل موته بحضر المشتري فالقول قول مدعى النقص  
لان الظاهر شاهد له وعلى المشتري القيمة لانه ادعى النقص بعد ظهور سببه وهو  
موت العبد الا اذا وجدت الاجارة في الثلاث ولم توجد وان اقاما البينة فالبينة بينة  
مدعى الاجارة لانها تثبت ما ليس بثابت بظاهر الحال وهو الجواز وهو المحتاج الى اثبات  
فكانت بينة اكثر اثباتا هذا اذا تصاد قاعلي الموت واختلفا في وقته وشي اخر ولو كان  
على العكس باه ادعى احدهما ان الثلاثة مضت والعبد حي ثم مات وان البايع نقض البيع



في الثلاث بخضر من المشتري وادعى الاخرا انه مات في الثلاث وان البايع اجاز قبل موته فالقول  
قول مدعي النقص لان الظاهر شاهد له لوجهين أحدهما انه ادعى النقص بعد ظهور سبب  
وهو موت العبد لما ذكرنا الان هذا غير سديد فان موت العبد في الثلاث سبب النقص وقد  
اقر مدعي النقص ان العبد حي بعد الثلاث بخلاف المسألة الاولى لانه نمة مدعي النقص  
لم يقر بحياة العبد بعد الثلاث والوجه الثاني وهو سديدانها استويا في شهادة الظاهر لكل واحد  
منهما وهو النقص والاجازة لكن ادعى ضماؤه القيمة والظاهر شاهد له والاخر يدعي ضماؤه البعدي والظاهر  
لا يشهد له وان الموت صار مجمعا عليه لانها اختلفا في وقتة فصار دليل الانبرام وهو مضى الثلاثة  
على حياة العبد مشكوكا فلابد من اثبات الانبرام بالشك ولو اقاما البينة فالبينة بينة مدعي الاجازة  
لانها ثبتت ما ليس بنات بظاهر الحال فهو المتيقن لمرابطي ليطل امر ظاهر هذا كان الخيار للبايع  
فانه كان الخيار لهما وقبض المشتري العبد واجتمعا على موته لكن اختلفا في وقتة وفي شئ اخر فادعى  
احدهما انه مات في الثلاثة فانها اجاز البيع قبل موته وادعى الاخرا انه مات بعد الثلاث وانها نقضا  
البيع في الثلاث بخضر منها فالقول قول المدعي النقص لان الظاهر شاهد له لما قلنا فيما اذا كان  
الخيار لاحدهما ولانه يدعي فعله وهو الاجازة مع بقاء فصار كما لو ادعى البيع او غير من العقود ولو ادعى  
عبد اعلى ان البايع او المشتري بالخيار ثلثة ايام وقبض المشتري العبد ومضت الثلاثة والعبد قائم في يد  
المشتري واختلفا في النقص والاجازة في الثلاثة ايام فالقول قول مدعي الجواز لقيام دليل الجواز  
وهو حياة العبد بعد الثلاثة فله سبب لانبرام البيع الا اذا وجد النقص في الثلاث ولم يوجد  
ولو اقاما البينة فالبينة بينة مدعي النقص لانه لا يثبت ما هو غير ثابت هذا اذا اختلفا في ايام  
الثلاثة فالقول قول من له الخيار لانه بخير عن امر مملوك انشاء ولو اقاما البينة فالبينة بينة الذي  
لا خيار له لانه يثبت ما ليس في يده وهو النقص والاجازة والاخر يثبت ما هو في يده فكان الاول  
مغزاه الخاطيء مع ذي اليد ولانه المحتاج الى اقامة البينة دونه الثاني هذا اذا كان الخيار لاحدهما  
ولو كان الخيار لهما وقبض المشتري العبد ومضت ايام الثلاثة واقام احدهما البينة بعد الثلاثة على  
النقص بينهما واقام الاخر البينة على الاجازة منها فالبينة بينة مدعي النقص لانه يثبت ما ليس بنات  
بظاهر الحال لان حياة العبد بعد الثلاث سبب الجواز الا ان ثبت النقص قبل ولم يثبت الا ترى انه لو لم  
يقم لها بينة كان القول قول مدعي الجواز لان الظاهر شاهد له لانه يدعي الجواز بعد ظهور سبب وهو  
الايام الثلاثة مع حياة العبد ولو اختلفا في ايام الثلاثة فالبينة بينة مدعي الاجازة  
لانه يثبت ما ليس في يده لانه الخيار متى كان مشروطا لهما فاحدهما لا يفرد بالاجازة حتى كان الاخر  
ينقص اجازة لان الاجازة ان سقط احدهما بغير خيار الاخر ولو نقص احدهما بمحض الاخر لا يبقى الاخر حق  
الاجازة لانه المنقوض لا يختار فكانت الاجازة في يدها والنقص في يدها فبينه مدعي النقص ثبت  
ما هو في يده وبينه الاخر ثبت ما ليس في يده فكانت بينة اولى بالقبول الا ترى انهما لو لم يقيما البينة  
كان القول قول مدعي النقص لانه اخبر عن امر مملوك انشاء وينفرد به قال في الكتاب وجميع  
هذه المسائل اذ لم يعلم اي الامر كان قبل فمضى ما وصفنا اما اذا علم الاول اخذ به لانه ان لم يعلم اي

اي الامر كان قبل يجب اعتبار الدعوى والاعمال اما اذا علم وجب القضا بالاول ويبطل الاخر لان الاجازة  
متى تقدمت وكان الخيار لاحدهما لا يصح نصفه بعد ذلك واذا تقدم النقص لم يصح اجازته بعد ذلك  
فيجب القضا بالاول رجلا باع من رجل عبدا بالف درهم على ان بالخيار ثلاثة ايام ثم زادت قيمته فصار  
القبض ثم مضت ايام الثلاثة فقام البايع البينة بعد ايام الثلاثة ان المشتري قتله خطأ في  
في ايام الثلاثة بعد ما صارت قيمته الف درهم واقام المشتري البينة ان البايع قتله بعد مضى  
الثلاثة فالبينة بينة البايع وكان على عاقلة المشتري قيمة العبد في ثلث سنين وليس  
له ان يضمن المشتري وقيمته لانه البايع مع المشتري استويا في اقامة البينة في محلها لان  
كل واحد منهما يثبت ضما نا حادنا وهو ضماؤه القتل على عاقلة القاتل فتخرج بينة البايع بالسبق  
لانه يثبت القتل في زمانه لا يباين عنه صاحبه في ذلك ومتى ثبت القتل في ايام الثلاثة لا يتصور قتله  
بعد ذلك الا ترى انه لو ادعى انشاء شرعي من ثالث او اربعا نكاح امرة واقام البينة وارخا كان  
السابق اولى وان كان الشرا والنكاح مما يتكرر في عين واحدة على الزاد فكان هذا اولى لانه لا يقبل  
التكرار في عين هذا وبين ما لو ادعى انه مات العبد في يد المشتري في ايام الثلاثة وادعى المشتري  
انه مات بعد ايام الثلاثة واقام البينة كانت البينة بينة المشتري ولم تخرج بينة  
البايع بالسبق والفرق التخرج بالسبق انما يكون بعد الاستواء في اقامة في محلها وفي الموت ما استويا  
في الاقامة في محلها لان البينة المشتري قامت في محلها لانها مثبتة فانها تثبت ضما نا  
حادنا وهو الثمن على ما ذكرنا وبينه البايع في غير محلها لانها غير مثبتة لانها تثبت  
ضما نا كان ثابتا وهو القيمة اما في القتل استويا في الاقامة في محلها فرجنا بينة البايع  
بالسبق فلواراد البايع ان يضمن المشتري قيمة العبد باعتبار القبض من الابتداء ليس له ذلك  
لانه متى اراد ذلك صار معرضا عن دعوى القتل فيكون مدعي الموت وموجبة وقد ذكرنا ان في  
دعوى الموت بينة المشتري اولى وكان ينبغي ان يكون له ذلك لانه قبلنا بينة البايع على  
قتل المشتري في الثلاث والثابت بالبينة كانت عينا ولو عاينا القتل من المشتري في الثلاثة  
كان للبايع ان يختار فضمن المشتري قيمته يوم القتل لكننا نقول لو اختار فضمن المشتري  
في الابتداء يودع الى ابطاله في الاثنتي عشرة ايام وليس له ان يختار شي يورث الى ابطاله للتناقص وعدم  
الفائدة بيانه انا انما قبلنا بينة البايع باعتبار ان يدعي ضما نا حادنا ومتى اختار المشتري تبين ان ما  
قصده بالدعوى اثبات ضماؤه القتل انما قصد استيفاء الضماؤه الواجب على المشتري بالقبض وهو اعتبار  
هذا الضماؤه يكون مستقبلا ما كان ثابتا لا مثبتا امر احادنا وعلى هذا التقدير نكون بينة المشتري  
اكثر اثباتا فتبطل بينة البايع ومتى تبطل بينة بطل حق التضمين بنا عليه ولانه متى ضمنه بسبب  
القبض ملك المشتري العبد من وقت القبض فكانت جنايته وارده على ملكه فلا يصح دعوى البايع ثم  
لجناية عليه فصار معرضا عن دعوى القتل بقي دعوى مجرد الموت وكذلك لو اقام البايع ثم  
البينة ان دجلاه قتله في الثلاث واقام المشتري البينة ان ذلك الاجنبى او غيره قتله بعد الثلاث فبينه  
البايع اولى لانه كل بينة تثبت لصاحبه ضما نا حادنا فاستويا في الاثبات وتخرج بينة



البائع بالسبق فكان له ان يضمن عاقلة الذي ادعى القتل عليه قيمته في ثلث سنين ولو اقام  
المشتري بينة ان البائع قتل في الثلاث واقام البائع البينة ان المشتري قتل بعد الثلاث فالبينة  
بينته البائع وعلى المشتري الثمن للبائع ولا تترجح بينة المشتري بالسبق بخلاف المسألة الاولى  
والفرق وهو ان الترخج بالسبق انما يكون بعد الاستوى في الاثبات والاقامة في محملها ولم توجد  
الا ان بينة البائع قامت في محملها لانها مثبتة لانها تثبت ضامنا حادثا وهو ضامنه الثمن وبينة  
المشتري قامت في غير محملها لانها لا تثبت شيئا لان البائع اذا قتل العبد في الثلاث والحجارة بطل  
البيع وصار قاتلا ملك نفسه متى قتل بعد نفسه لا يجب لاحد ضامنه لاعليه ولا على عاقلة فانه قيل اثبت  
شيئا لم يكن وهو براءة نفسه عن ضامنه القيمة الواجبة بالقبض قيل البراءة انما حصلت هنا باقرار البائع  
ودعواه ان المشتري قتل العبد بعد الايام الثلاثة لان المشتري متى قتل العبد بعد الايام الثلاثة يرى  
عن ضامنه القيمة بسبب القبض لانه بقا العبد الى ما بعد الثلاث سبب لان ابرام البيع وزوم  
الثمن والبراءة عن ضامنه القيمة فنبت ان بينة المشتري لا تثبت حقا وبينة البائع تثبت فكما  
اولى ولو اقام البائع بينة ان اجنبيا قتل بعد الثلاث واقام المشتري البينة ان ذلك الاجنبى  
او غير قتل في الثلاث فالبينة بينة البائع وعلى المشتري الثمن ولا شيء على القاتل للبائع ولم تترجح  
بينة المشتري بالسبق لانها لم يستويا في الاقامة في محملها لان بينة المشتري لم تثبت حقا  
على القاتل لان قتل الاجنبى في الثلاث ايام لو كان معروفا ظاهرا كان الخارب يرضى تضيي  
عاقلة القاتل ضامنه الجنائية ويبيى تضيي المشتري ضامنه القيمة بالقبض للبائع لا للمشتري  
فهو لم يثبت حقا لنفسه وانما اثبت للبائع والبائع كذبه في ذلك فبطلت بينة وبينة  
البائع تثبت للبائع ضامنه الثمن فاستويا في الاقامة في محملها لتترجح بينة المشتري بالسبق  
وسياق تمام هذا في باختلاف البائع والمشتري في هذه الاشياء غير غير امر يكون باطلا بل غرضه ابرام العقد  
والقول لانه موجب لغيره وهو المشتري ودعوى الانسان لغير غير امر يكون باطلا بل غرضه ابرام العقد  
ولرؤفه وتحول الضامنه من القيمة الى الثمن وزوم الثمن على المشتري فكانت بينة من هذا الوجه  
اكثر اثبات فكان القضاة بها اولى وليس للبائع ولا للمشتري على الاجنبى سبيل اما البائع فظاهر  
لانه يتبين ان الجنابة وردت على ملك المشتري ولانه يزعم ان الضامنه للمشتري وهو كذبه وكذلك المشتري  
لانه ابراه عن الضامنه حيث ادعى ان القتل منه وقع على ملك البائع والضامنه له وهو كذبه فبعد ذلك يدعى  
الضامنه لنفسه يكون منافضا رجلا باع من رجل عبدا بالف درهم على انه بالخيار ثلثة ايام وقبضه  
المشتري فاقام البائع بينة ان هذا الاجنبى غصبه من المشتري في الثلاث وقيمتها الفاه ومات  
عنده في الايام الثلاثة واقام المشتري البينة ان غصبه في الايام الثلاثة وقيمتها الفاه ومات  
عنده بعد الايام الثلاثة فالبينة بينة المشتري لانها اكثر اثباتا لان الغصب في الايام  
الثلاثة لا ينتقض البيع وانما ينتقض الموت فصار دعوى البائع ان العبد مات عند الغاصب في ثلثة ايام ودعواه  
انه مات عند المشتري في الايام الثلاثة ولو ادعى البائع ذلك وادعى المشتري انه مات في يد الغاصب بعد  
الايام الثلاثة واقاما البينة كانت البينة بينة المشتري لما ذكرنا انه يدعى ضامنا حادثا وسقوط الضامنه

الضامنه الاول وابرام البيع والبائع يدعى بقا الضامنه الاول فاه قيل البائع يدعى ضامنا حادثا  
ايضا وهو ايجاب الضامنه لنفسه على الغاصب قيل له الضامنه لا يكون حادثا بل يكون الضامنه من  
حادثا وانما يقصد بالدعوى اثبات الضامنه لاثبات الضامنه من ولائها استويا في ضامنه الضامنه  
والزيادة في بينة المشتري لما ذكرنا ولو كان البائع اقام البينة انه مات في يد الغاصب بعد الثلاث  
واقام المشتري بينة انه مات في الثلاث فالبينة بينة البائع وعلى المشتري الثمن وله على الغاصب القيمة  
والقول قول مدعى الموت والقتل في الايام الثلاثة في جميع هذه المسائل اما البينة بينة البائع  
لا يثبت ضامنا حادثا وهو الثمن وغرضه ليس دعوى الضامنه على الغاصب بل غرضه اثبات الجنابة في  
البيع والاستقال من ضامنه القيمة الى ضامنه الثمن فكانت بينة اكثر اثباتا فكانت اولى وصار القاتل  
بالبينة كالثابت معاينه فيجب الثمن على المشتري والمشتري على الغاصب الذي شهدت شهوده  
عليه بالغصب القيمة سوا كان الغاصب واحدا او اثنين فيرجع عليه بقيمته يوم غصبه منه لانه القاض  
لما قبضه بالعبد للمشتري والثمن عليه ظهرا للغاصب انما غصب ملك المشتري بخلاف دعوى القتل حيث  
لا يرجع احدهما على القاتل وعلى عاقلة لانه القتل بضامنه البيع فله يتخير ملك المشتري فيه فتبين ان  
القتل ورد ملكه وبراءه المشتري عن ضامنه حيث اقر بذلك للبائع وهذا بالغصب لا يبطل البيع واذا لم  
يبطل البيع لم يصرف مقرر بالقيمة للبائع حتى يكون ذلك ابرا للغاصب فاه قيل المشتري اثبت الغصب  
مع الموت في الثلاث وذلك بسبب لنقض البيع كالقتل فله صار ابرا قلنا الموت في يد الغاصب  
وفي المشتري واحد في بعض البيع وحاصل الاختلاف في وقوع في جواز العقد ونقضه لانه الضامنه  
وجب بالغصب للموت فان قيل في القتل ما غرم الثمن فقد تم البيع فلما لا يثبت له  
حق الرجوع على القاتل كالفاسد اذا قتل العبد في يده وغرم قيمته رجوع على القاتل قلنا  
هناك للبائع حق الضامنه على القاتل ومحجب التضيي بملك الغاصب وهذا البائع لا يدعى الضامنه  
لانه يدعى جواز البيع فكذلك من يقوم مقامه ليس حق ولاه القتل مما لا يتكرر فكان دعواه  
القتل بعد الايام الثلاثة بعد ما ادعاه قبل ذلك تناقض فلا تسمع اما في دعوى الموت في يد  
الغاصب بعد الثلاثة بعد ادعائه بالغصب قبل ذلك ليس بما قضى لانه قد يغصب في مدة ثم يموت  
بعد ذلك ولا يقار في دعوى الموت قبل ذلك تناقض لا نأقول المدعى ليس هو الموت لان نفس  
الموت ووقته لا يتعلق به حكم ولا يدخل تحت القضاء بخلاف القتل لا ترى انه لو ادعى ان اباه  
مات يوم كذا وقضيه له بالميراث ثم ادعت امرأه النكاح بيوم بعده يقبل ويوم النكاح والقتل  
يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى على رجل انه قتل اباه في يوم كذا وقضيه له بالدية او القود  
ثم ادعت امرأه انه تزوجها بيوم بعده لا تقبل بينتهما لانه قتل في ذلك اليوم صار محكوما به  
ولا يجوز نقض الحكم كما لو شهد انه تزوج هذه المرأة يوم الخمر معه وقضيه به ثم شهد اخر ان  
انه طلق في ذلك اليوم بكوفة او تزوج امرأة اخرى لم تقبل واذا لم يكن الموت مقضيا به ولا  
متعلق به حكم بقى المدعى بالغصب والغصب في زمانه لا يبقى وجوده في زمانه اخر قضى ما  
في الباب انه يزعم ان الغصب وقع على البائع لكن يتبين بلزوم البيع وتعاذه انه واقع عليه



فانه قيل المشتري لما ادعى موت العبد في يد الغاصب في الثلاثة الايام فقد اقره العبد ليس  
بملك له فكيف يرجع على الغاصب قيل له نعم نعم كذلك لكن القاضى لما قضى عليه بالثمن فقد  
قضيه يكون العبد ملكا له فصار هو ملكا فيما اقر ثم يضمن الغاصب الذي شهد شهوده عليه  
لا اله الغصب لم يثبت بيمينه البائع على الذي شهد به شهود البائع لان البائع لا يثبت لنفسه  
حقا لانه يدعى ضامه الثمن على المشتري وضامه الثمن يجب على المشتري متى مات العبد في يده بعد  
ثلاثة ايام وان لم يقبض احد فلم يكن البائع محتاجا الى اثبات الغصب فلم يثبت واما القول قول  
المدعى للموت والقتل في الثلاثة لان الظاهر يشهد لانه يدعى بفاضاها كاه وهو ضامه القيمة على ما  
ذكرنا غير مرة باب بيع المكمل قبل ان يكمل اصل الباب ان البيع يوجب الاستحقاق  
فيما شرط في البيع لا فيما لم يشترط اذا كان المشروط جاريا مجرى الاصول وهو الوصف والتبعية لانه ما  
يسلك مسلك الاصول انما يستحقه المشتري بالشرط فلا يتجاوز استحقاقه المشروط والمكمل في  
المكملات يسلك مسلك الاصل لو اشترى خطه بعينه على ان يكره فوجد ان يسهل له  
الزيادة فلا تستحق الرجوع بحصته لانه اصل بنفسه لانه عبارة عن كثرة الحياة وكل جهة جارية قائمة لم  
يقتصرها وبعض الاعيان لا تكون تبعا لبعض بخلاف الاوصاف والمغني ما ذكرنا في الابواب المقدمة  
ان القدر فيما يضمن التبعية جار مجرى الوصف وفيما لا يضمن جار مجرى الاصل وحررنا في آخر ان البيع  
متمم وقع على خطه بعينه بشرط المكمل به قال بقوله هذه الخطبة على ان يكره فوجد ان يسهل له  
والنقصان بحالة المكمل لا بحالة القبض ويتبع المبيع المكمل ولا يحتاج الى فعل اخر ومتمم  
وقع على خطه بعينه بشرط المكمل به قال فقيرنا من هذه الصلة كانت العبرة في الزيادة  
والنقصان بحالة القبض فلا يتبع المبيع بنفس المكمل ما لم يقبض لانه في الوجه الاول المعقود  
عليه العيب والقدر والعيب ان يعيب بالاشارة فالتقدير يتبع لجواز الزيادة والنقصان  
وهذا لانه الملك في المعيب منه لا يثبت الا بالتعيين لانه وجود المعيب بالتعيين وملك الشيء  
لا يسبق وجوده الا ترى ان بمنزلة الدين من حيث انه لا يمكن الاشارة اليه بعينه والملك في الدين  
انما يثبت في العيب بعد التعيين وكذا في المقدر لا يثبت الا بالتقدير لانه لا وجود له قبل التقدير  
مضبوع نفي لانه الخطبة التي شرط ان يكون فقيرا احتمل ان يكون اكثر فكان المبيع فقيرا منها  
فالمبيع منها لا يتبع الا بالتقدير وان ثبت ان الملك في المعيب منها لا يثبت الا بالتعيين وفي المقدر منها لا يثبت  
الا بالتقدير بصدقه شرعا بان بدأ العقد فيما يرجع الى افادة الملك في العيب فكل معنى يمنع صحة التمليك يمنع صحة  
التعيين والتقدير واذا كان التبعية بحضرة المشتري حتى صح الكيل والتعيين وحصل للمشتري شرطا  
لا نفي المعقود عليه من كل وجه فسقط اعتبار الكيل بعد ذلك وبقيت العبرة للتسليم فصار كانه باع  
هذه الخطبة بحازفة ولو باع بحازفة وازدادت كانت الزيادة للمشتري ولو انتقص بخير المشتري بمنزلة  
حدوث العيب في المبيع في ضامه البائع بخلاف الزيادة والنقصان قبل التعيين فان ذلك على البائع وفي  
النقصان ان يخير المشتري ان يشاركه واشاء اخذ بحصته من الثمن وفي الوجه الثاني ان يثبت  
القدر بالكيل لم يتبع العيب الا ترى ان البائع بعد ما كاه لو اراد ان يعطيه غيره من ذلك الكر

الكر كان له ذلك فاما ملك المشتري بالبيع غير عيب فانما يتبع نفي فذره البيع على تسليم  
المبيع على الوصف المشروط لا بخير المشتري لعدم الموجب للخيار ومتى عجز بخير لعدم  
رضاه اذا عرفنا هذا قال مجر حجة الله رجل قال لآخر ابيعك هذه الخطبة على فقير بدينهم فاشتراه على  
هذا فلم يقبضها ولم ياكل عليه حتى اصابها ما قابلت فازدادت ربحا وتصادف فان الزيادة من الماء  
فالمشتري بالخيار اه شا اخذ فقير انتم بدينهم واه شا ترك اما بخير المشتري فلا اله المبيع تعيب في  
ضامه البائع لان هذا يوجب نقصانا في مالته الخطبة فان ترك ان قطع الشغل وان اختار لا ياخذ  
الا فقير لان المشروط للمشتري فقير واحد والمشرط مما يسلك به مسلك الاصول فلا يتجاوز  
المشرط الا ترى ان لو يصبه المالا ياخذ الا فقير وهذا لانه المبيع يعرف بالكيل لانه الداخل  
تحت العقد ما هو الداخل تحت الكيل فقيل الكيل لم يعرف المعقود عليه ولا يصير متازعا عن غيره  
فلم تكن الزيادة حاصلة على ملك المشتري فربى هذا وبينما اذا قال ابيعك هذه الخطبة بدينهم وقيل  
ثم اصابها ما فازدادت واختار المشتري اخذها فانه ياخذ مع الزيادة والفرق وهو ان المشروط  
هنا المشار اليه من غير اعتبار الكيل والمشار اليه موجود فكان المعقود عليه مملوكا له من كل وجه  
فكانت الزيادة حاصلة على ملك المشتري فكانت له كالولد والتمر وغيرها اما المشروط له في  
مسالتنا العيب والقدر والعيب ان يعيب بالاشارة فالتقدير لم يتبع من حيث انه تعين كانت  
الزيادة له لانها حدثت على ملكه ومن حيث انهما لم يتبعين لانها لم تحدث على ملكه فلا يكون  
له بالاحتمال ولذا لو انتقد كاه النقصان على البائع فاذا ازداد كانت الزيادة له ولو كاله  
بحضرة المشتري فكان فقير فلم يدفعها اليه حتى كاه ما وصفنا فانه ياخذها بزيادة الثمن الذي  
اشترى لان الزيادة بعد الكيل حصلت على ملك المشتري لانه المعقود عليه قد تعين من كل وجه عينا  
وقدر الا انه لم يسلم الى المشتري والزيادة الحادثة في المبيع بعد ما تعين من كل وجه قبل التسليم  
تكون للمشتري ولكنه بخير اه شا اخذ واه شا ترك لانه وان تعين ملكه بالكيل لان المبيع بعد  
في ضامه البائع لانه الكيل ليس بتسليم وتغير المبيع في ضامه البائع يوجب الخيار وصار بعد  
الكيل كانه اشترى بحازفة ثم اصابها ما وكما في العبد والنياب وكذلك ان تقضى به كاه وطبا  
فليس ان كان بعد الكيل فانه ياخذ بجميع الثمن لتعيب حقه ولا خيار له لانه البينة لا تكون عينا  
واه كاه قبل الكيل اخذ بحصته لما ذكرنا ان حقه لم يتبع بعد انما يتبع بالتقدير فاذا قدر  
وهو اقل من فقير فقد اوفاه بعض حقه الا ترى ان لو اشترى طعاما بعينه من رجل على ان يسهل  
فقير فكاله البائع بحضرة المشتري او كاله المشتري فوجد يري ثلثا او ربعا او نقض ذلك وهي  
وشي يكون بين الكيل يري هذه الزيادة وهذا النقصان اخذ في الزيادة فقير منه  
مما اشترى واخذ في النقصان بحصته ولا خيار له لانه المشتري يستحق بالشرط فلا يتجاوز استحقاقه  
المشرط ولما ذكرنا ان المبيع ما يجوبه الفقير وذلك يعرف بالكيل فبين قدر حقه جنيد ولو كاله البائع  
بحضرة المشتري بعد ما وقع البيع فلم يدفعه الى المشتري حتى اعبد كاه فزاد ونقص لزمه بجميع  
الثمن لتعيب حقه بالتقدير الاول او رد حقه المسالة في الاصل على سبيل الاستشهاد



ليبين انه لما افترق حكم الزيادة والنقصان التي يدخلها فيهما بين الكيلين قبل كيل المشتري بعد  
كيله جازان في حكم الزيادة والنقصان في المسائلين جميعا في اول الباب وهم ما اذا حدثت  
الزيادة والنقصان قبل كيل المشتري وبعد كيله ثم قال رابن لولم يقبض حتى كيل مرة اخرى فوجه  
سواء ما اخذ ذلك اشار الى ان العبرة بالكيل الاول لانه لو شرط الثاني لجوز ان يقع في الاول  
زيادة او نقصان بخلاف بعد ذلك الثالث ورابع فيؤدي الى ما لا يتناهي واحكام الله متناهية  
رجل اشترى قفيزا من طعام من كربعينه وكاله البايع وعزله في ناحية من بيته ولم يدفع الى  
المشتري حتى اصاب الطعام كله ما القفيز المعزول وغيره وزاد كل قفيز ربعا فللبايع الى المشتري  
قفيزا ه شاء من القفيز المعزول وان شام من الباقي ولا يتعين المعزول للملك المشتري  
فلا يكون الزيادة له لانه المعزول لم يتعين للملك المشتري لانه باع قفيزا من هذا الكمية لا بعينه وغير  
المتعين لا يتعين الا بالقبض كما في السلم فكاه للبايع ان يعين الطعام الا ترى انه لو هلك المعزول  
لا يبطل البيع ولو لم يصيب الماكاه له ان يدفع غير ولا خيار للمشتري الا ترى انه نوع عليك فلا يصح  
الا بحضرة والمشتري بالخيار اه شاء اخذوا ه سائر ك لتغير المبيع في ضمان البايع واذا اختار  
الاخذ فالزيادة للبايع لانه لخطه اذا لم تكن معينة وقت البيع كانت العبرة للزيادة و  
النقصان وقت القبض هي قفيز ورابع فلم يسلم الا قدر المشروط بخلاف ما اذا باعه هذا  
الطعام على انه قفيز وكاله لانه غنة التعيين ثبت بالكيل ولا ان الكيل غنة لمعرفة القدر لمعرفة  
المبيع لانه متعين ولهذا لو هلك يبطل المبيع وهذا الكيل لمعرفة المبيع لانه مجهول وبالكيل  
لا يتعين حتى لا تبطل به لانه ولو اصاب المعزول ما لا غير فالبايع يعطيه قفيزا من الباقي  
لاه قادر على تسليم المبيع بوصف السلامة ولا يتخير المشتري ولو انتقص باه كاه الطعام  
نذ بالخلف القفيز والباقي او المعزول وحده فعلى البايع ان يتم له قفيز او لا خيار لواحد منهما  
اما الاتمام فلاه العبرة للزيادة والنقصان وقت القبض لما قلنا واما عدم الخيار فلاه على  
البايع انما ما شرط المشتري من حيث القدر والجفاف ليس بجيب حتى يتخير المشتري فثبت  
العبد جلا شري من رجل قفيز خطه بقفيز خطه باعيانهم وكال كل واحد منهما مخيرة الاخر وكاه  
قفيزا تاما ولم يتقابض حتى اصاب احدهما فزاد ربعا لا يبطل البيع والذي لم يصيب طعامه  
لما بالخيار ان شاء اخذ القفيز والربع بطعا وان شاء تقضى البيع اما عدم بطلان البيع وان حصل قبل  
القبض ما لو كان موجودا وقت العقد او وجب فساد العقد وهو الزيادة في احد البدلين لان  
الزيادة في ابتداء العقد انما او جف فساد العقد لكاه الربا وان لا يتحقق في حالة البطلان المحصور الزيادة  
على المشتري لما ذكرنا فيما اذا اشترى بخلافه بكم ثمن ثمر الخلف قبل القبض مثل الثمن ولهذا لو اشترى  
جارية بمائة درهم فلم يقبضها حتى وطئها رجل بشبهة وعزم غيرها ما يتي درهم وهي تبطل ينقصها  
الوطئ يقبض الجارية المشتري والعقد ولا يفسد العقد اه حصلت الزيادة في العقد لكونه غير  
مشروط فلا يكون ربا واما الخيار لتعيب ما اشتراه في ضمان البايع لان البطلان في خطه عيب فان  
نقصا تقطع الشغل اه اختار الاخذ اخذ المبلولة مع الزيادة لان الخطه متى كانت معينة

متعينة وقت العقد كانت العبرة للزيادة والنقصان وقت الكيل ووقت الكيل كاه قفيزا  
تاما وهذا لان المبيع معين بشار اليه الا ان الكيل فيه من تمام القبض والاحتمال الزيادة والنقصان  
فكانت الزيادة حاصلة على ملك المشتري لوجودها بعد الكيل ولو لم يتكايلا بعد البيع حتى اذا  
احدهما فالزيادة كاه فوجد اليابس قفيزا او الندي قفيزا ورعا بخير صاحب الطعام اليابس  
لما ذكرنا فاه اختار الاخذ ياخذ قفيزا من الندي بقفيز اليابس عندنا في حنيفة واني يوسف  
رحما الله وعند محمد يبطل البيع اما ياخذ قفيزا لا غير لان الزيادة حصلت قبل قبض ملكه  
لان ملكه انما يتعين ملكه لان ملكه انما يتعين بالكيل لما ذكرنا واما فساد البيع  
عند محمد رحمه الله لانه صار احدا عوضين مبلولا قبل القبض من كل وجه فصار كما لو كان احدهما  
مبلولا لدى العقد وعنده بيع الخطه المبلولة منساويا لا يجوز لما ذكرنا فاذا اعترض المقيد قبل  
القبض ولم يشبه بالعقد يفسد المبيع كالمسلم اذا اشترى عسيرا فتخبر قبل القبض وعندهما بيع  
الخطه المبلولة بغير المبلولة صحيح فلا يفسد بالاعتراض فرق محمد بين المسالة وبين المسالة  
الاولى وهو ما اذا كاله ولم يقبض حتى اصابه الما فان غنة لا يفسد البيع والفرق ان غنة المفسد  
وجد لدى العقد من وجه وبعد من وجه لانه وجد بعد الكيل قبل القبض والكيل قبض حكما فيما  
بيع مكايلا لانه يعين ماملك بالبيع غير عيني وهو القدر وانما يتعين ماملك بالعقد غير  
عيني بالقبض فكاه له حكم القبض فكاه له حكم القبض ولهذا قالوا يبيع المشتري التصرف  
بعد الكيل ولا يبيع قبله واه قبض حقيقة واذا كان الكيل حكم القبض فاذا لم يوجد الكيل حتى  
ابتد كاه المفسد حاصلا قبل القبض حقيقة وحكما فالبلل الحاصل قبل الكيل والقبض شبه  
بالبلل الحاصل عند القبض فيكون فيه شبهة الربا باعتبار الانتقاض عند الجفاف كما ذهب  
في بيع الرطب بالتمر فاوجب فساد البيع باعتبار شبهة الربا لا باعتبار حقيقة الربا فاه  
حقيقة الربا تثبت بحقيقة الربا تثبت بحقيقة البيع والثابت هنا شبهة البيع فكاه الثابت  
شبهة الربا لكن الحق بحقيقة الربا احتياطاً اما البطلان الحاصل بعد الكيل بل بعد القبض حكما  
فلا يوجب شبهة الربا الوثبت شبهة التهمة والاصل ان ما على ثبوت التهمة لا يتعلق بشبهة  
التهمة كسقوط المحدث وغيره بخلاف ومسالة الخلف والتمر لانه غنة المبيع متعين حقيقة فلا يحتاج  
الى تعين المبيع رجل باع قفيزا من حنطة بقفيز خطه من كربعينه فكاه صاحب الكرم قفيزا  
وعزله ولم يدفع الى المشتري حتى اصاب الذي عزله ما وما بقي وكاه الكيل بعينه المشتري  
لم يفسد البيع عندنا في حنيفة واني يوسف لما ذكرنا وبايع الخطه اليابس بالخيار وعند محمد  
فسد البيع لانه في المسالة الاولى عند البيع مع ان المبيع متعين بشار اليه لانه غير مكيل وهذا  
واه وجد الكيل لكن لا يوجب التعيين لان المبيع غير متعين على ما مر فكاه وجود الكيل وعدمه في  
حق التعيين بمنزلة فصار هذا هو الاول سواء المبيع اذا كان غير معين لا يتعين الا بالقبض  
ولو اصاب المعزول ما لا غير اخذ من اليابس قفيزا بقفيز بالاجماع لانه امكن البايع تسليم  
قفيزا يابس فيجبر على تسليمه ولا يتخير المشتري لانه لم يتغير عليه شرط عقده وهذا اذا







بيع الحنطة بالدينق فانه لا يجوز لتفاوت بينهما بعد الطحن ونحوه العلة باع مقدارا بمقدار من  
جنسه يتفاوتان في المال تفاوتنا فاحشا فلا يجوز كالحنطة بالدينق ولان العقد جمع بين البدلين  
احدهما على هيئة الادخال والاخر ليس على هيئة الادخال ولا يتمايلا عند التساوي في الصفة  
فلا يجوز كالمقابلة وهذا بخلاف الجوز والارادة فالرادة من نوع العيب والرطوبة في الرطب ليس  
بعيب فان العيب ما يخلو عنه اصل الفطره التسليمه فاما لا يخلو عنه اصل الفطره لا يكون  
عيبا كالصفر في الارض وانعدام العقل بسببه ونحوه والحديث مع العتيق فكل واحد من البدلين  
هناك على هيئة الادخال ثم الحديث اذا عتق لا يظهر فيه الاتفاق ليسير لا يمكن الترخص عنه  
وذلك عفو كالترايب في الحنطة ولان المماثلة شرط بالاجماع ولم توجد لوجوب احدهما ان جميع  
ما يشغل فضا المكمل لتمر وفي الرطب بعضه ولهذا اذا اتفق الترخص الما يزداد حجمه وعظم قدره  
وهذه الزيادة ليست اجزا الترخص فلم توجد المماثلة حقيقة واه وجدت صورة والحديث يقتضي المماثلة  
حقيقة والثاني وهو ان القفيز لا ينكس من الرطب لان ما فيه من اجزا الما يمنع من انكساره  
فبقى بين الرطبي نصا ما لم يشغله شئ كما قلنا في الباقله والتمر ليس كذلك وان كبس فا  
فالرطب اكثر انكسار من التمر فصار كانه باع صاعا وكبس احدهما بيده ولهذا لا يجوز بيع الدينق  
بالحنطة والمقابلة بغير المقابلة واذا ثبت عدم المماثلة لا يجوز لما ذكرنا ان الاصل هو المماثلة  
ودخل ابو حنيفة بفقدان وسيل عن هذه المسألة وكانوا شديد اعليه لمخالفتهم للخبر فقال  
الرطب لا يخلو اما ان يكون تمرا وليس تمر فانه كان ثمرا جاز العقد لقوله صلى الله عليه وسلم  
التمر بالتمر وان لم يكن تمرا جاز لقوله صلى الله عليه وسلم واذا اختلف النوعان فبيعهما  
كيف شئتم فاورد عليه حديث سعد بن عبد الله عن ابي عبد الله قال ان ابا عبد الله رضي الله عنه قال  
حديثه واستحسن منه اهل الحديث هذا الطعن حتى قال ابن المبارك رحمه الله كيف يقال  
ابو حنيفة لا يعرف الحديث وهو يقول زيد بن عياش من لا يقبل حديثه ولا يلزم بيع الحنطة  
بالدينق لانه لا يخلو اما ان كان الدينق حنطة او غيره حفظ لان النص قابل للتخصيص ويتبين الفرق  
ان شاء الله وهذا الكلام في المناظرة بحسن ادفع شعب الخصم كمن الحجج لانتم بهذا الجواز ان يكون  
هنا قسم ثالث كما في المقابلة بغير المقابلة لكن الحجج لا في حنيفة رحمه الله الاستدلال بقوله لم  
صلى الله عليه وسلم التمر بالتمر مثل التمر مثل التمر يدل كيد كيد بكيل وقد بينا ان التمر اسم  
للمرقة الخارجة من النخل من حين ينقصد صورتهما الى ان تدرك وما يترادف عليهما من الاوصاف  
باعبار الاحوال لا يوجب ببدل اسم العيين كالادحى يكون صبيبا ثم كمرهلا ثم شيخنا واسم التمر  
عليهما اسم ذات لا اسم حال واذا ثبت ان الكل ثم يراعى وجود المماثلة حالة العقد على الصفة التي  
دخلت في العقد لان اعتبار المماثلة بسبب المقابلة وذلك يكون عند العقد وما كان اعتبار  
المماثلة في الاعمال لا نظير الاجود فكما لا يعتبر المماثلة في ذلك فكذلك في هذا وقد  
تحققت المساواة بينهما في الكيل في الحال لان الرطوبة التي في الرطب مقصورة وهي شاغلة  
لكيل فلا يظهر التفاوت لا بعد ذهابه بالجفوف فلا ينبغي به ان التفاوت كان موجودا عند العقد

العقد بخلاف الحنطة بالدينق فان الطحن يتفرقا لا يخلو ولا يفوت جزء شاغل الكيل فتبين بالتفاوت  
بينهما بعد الطحن انهما لم يكونا متساويين عند العقد وكذا المقابلة بغير المقابلة فان باقلا لا يفوت  
جزء شاغل الكيل انما يندم اللطافة التي كانت للحنطة منبته ولما ظهر التفاوت بعد القلع عرفنا  
ان هذا التفاوت كان موجودا عند العقد ثم صاحب الشرع اسقط اعتبار التفاوت في الجوزة  
لقوله صلى الله عليه وسلم جيدها ورديها سواء واعتبر التفاوت بين النقد والنشيب  
حتى شرط البذل بالبذل وصفة الجوزة لا تكون حادثة بصنع العباد فصار هذا اصلا ان كل  
تفاوت ينبغي على صنع العباد فذلك مفسد وفي المقابلة بغير المقابلة والحنطة بالدينق  
التفاوت بهذا الصفة وكل تفاوت ينبغي على ما هو ثابت باصل الخلق من غير صنع العباد فهو  
ساقط الاعتبار والتفاوت بين الرطب والتمر بهذه الصفة فلا يعتبر كالجوز بالدينق ولهذا  
على بعض مشايخنا رحمهم الله فقالوا باع مقدار بمقدار من جنسه تر تفع المعايير التي بينهما  
من غير كلف فيجوز اذا تساوى في الكيل كالعتيق مع الحديث وقلنا من جنسه لجر ياه الربا بينهما وهذا  
المعنى وهو ان المساواة كيد في الاموال الربوية شرط للجواز فيعتبر وجودها عند العقد كسائر  
شرائط الجواز من اعلام النش والمبيع وامكان تسليم المبيع وغيرها ولو اعتبرت الحالة الثانية لم  
يجز عقدها ما من مبيع الا يجوز هلاكه ولا يلزم على العبادة بيع الحنطة بالدينق لان المعايير  
لا ترتفع الا بكلف وعلى المعنى فلا نال البيع لا يبطل للتفاوت في الثاني وانما يبطل للتفاوت في  
الحال لان في الحنطة اجزا دينق مضمرة تظهر بالطحن ورديها يكون اكثر من المفزعة فلم لتفاوت في الحال ولا  
يلزم على هذا اذا باع حنطة على رطوبة فانه يجوز وان ظهر الفصل اذا طحنت وذلك الفصل كان  
موجودا عند العقد لانه اذا باع الحنطة فالمقصود هي الحنطة ووه الدينق فلا يعتبر التفاوت  
في الدينق فاما في بيع الحنطة بالدينق فالدينق مقصود في العقد والدينق الذي في الحنطة وان لم يكن مقصودا  
مقصودا اعتبر الربا فيه كما في بيع السمسم بدهنه لا يجوز الا بطريق الاعتبار وجاز بيع السمسم  
بالسمسم ولا يعتبر الدهن الذي فيها ولا يلزم المقابلة بغير المقابلة على العبارة الوجود الكلف  
واما على المعنى فلقيام التفاوت في الحال لان المقابلة اجزاها منضمه ولا تعرف المساوات  
بينهما على اعتبار ما قبل القلي والمعتبر تلك الحافه لان الحنطة انما تصير من اموال الربا بعله  
الكيل عندنا فتعتبر كونها مكبلة في اصل الخلقة فاما القلي فعل حادث يوجب ضم اجزائها فلا  
تعرف المساواة في الحالة التي قبل القلي وقد ذكرنا في المبلولة بغير المبلولة انه اعاده الى الحالة التي  
خلقت واما الحديث فقد ذكرنا الطعن في صحته وهو مخالف للاصول ايضا فان فيه تغليل  
المنع بنقصها يوجد في الثاني لفوات جزء من المبيع وفوات كل المبيع في الثاني لا يمنع جواز  
العقد وكذا فوات بعضه كما في العتيق مع الحديث وهو مخالف للحديث المشهور ايضا وهو حديث  
ابي سعيد الخدري رضي الله عنه لانه دل على اشتراط المماثلة حالة العقد فان من قال بغيره لا تباع  
الارطاب بدراهم يفهم منه ان المبيع وقت البيع رطل والنش درهم لا قبله ولا بعده وما روى يفتي المماثلة  
بعده فكاه مخالفا للحديث المشهور وبهذا بطل قوله ان هذا تفسير لان البياض والتفسير



انه مضى على اصله لكونه يقول المجانسة بين الرطب والتمر وبين الرطبة واليابسة ثابتة من وجه  
دوه وجه لانه بعض ما يتبع من التمر لا يتبع من الرطب وكذا ما يتبع من اليابسة لا يوجد  
في الرطبة من الطين والبذر فكأن بينهما مجانسة من وجه فلا يعتبر التساوي بينهما  
كياه وقت العقد بخلاف الحنطة المبلولة باليابسة لان بينهما مجانسة من كل وجه لان  
بالبل لا يفوت شي من منافع من الطين والزراعة وغيرها والاصل عند محمد ان العقد اذا ورد  
على بدليين بتكثير التفاوت بينهما في الثاني وهما واحدهما على الاسم الذي دخله تحت العقد  
لا يعتبر التساوي بينهما كياه وقت العقد وانما يعتبر التساوي في اعدل الاوقات وانه  
لم يتفقا على الاسم الذي دخله تحت العقد يعتبر التساوي بينهما كياه وقت العقد فالحنطة  
والتمر والزبيب فاذا حصل الجفاف بقي هذا الاسم فيتمكن التفاوت بينهما وهما على هذا  
الاسم بخلاف الرطب والمغني فيه وهو انه اخذ من الحديث اصلا ينبني عليه فروعه  
فقال لا مجانسة بين الرطب والتمر حقيقة لان حقيقة المجانسة في الاشتراك في المنافع  
وهي فيها مختلفة ولهذا الخلف لا يأكل هذا الرطب فاكله بعد ما صار عمر الا يجب ان يكون بينهما  
شبهة مجانسة توجد في الثاني بصيرورة الرطب عمرا وانما حري الربا بينهما باعتبار هذه  
الشبهة وقد دل الحديث على اشتراط المماثلة باعتبار المجانسة التي ستوجد فاذا لم تكن معلومة  
لا يجوز فصار هذا اصلا في كل بدليين بينهما شبهة مجانسة توجد في الثاني فالمماثلة تعتبر  
على اعتبار تلك المجانسة وعلى هذا الاصل لا يجوز بيع الحنطة بالديق والمقليه بغيرها وكل بدليين  
بينهما حقيقة المجانسة للحال وبشبهة مجانسة اخرى ستوجد في الثاني فالجواز ينبني على اعتبار  
الحقيقة القائمة للحال لانا الشبهة القائمة لعطلنا هذه الحقيقة ولا يجوز تعطيل الحقيقة  
لاجل البشبهة وعلى هذا جاز بيع الرطب والعنب بالعنب لان بينهما حقيقة المجانسة للحال  
وبشبهة مجانسة توجد عند الجفاف غير هذه المجانسة ويجوز بيع الحنطة بالحنطة ولا ينظر  
الى حال ضرورتهما دقيا حقيقة المجانسة للحال لا يلزم على ما ذكرنا المبلولة بالمبلولة والرطبة  
بالرطبة لان بينهما حقيقة المجانسة للحال وانما لا تزول بالجفاف فهما جنس واحد حقيقة  
وقد يقع في الثاني تفاوت في هذا الجنس بسبب قائم للحال فكانت شبهة التفاوت  
قائمة للحال والشبهة في الربا ملحقة بالحقيقة احتياطا في موضع لم يكن في اعتبارها  
تعطيل حقيقة المجانسة الثابتة للحال لانا متعة جعلنا شبهة التفاوت بمنزلة الحقيقة  
ولا كذلك اذا جعلنا شبهة التفاوت في مجانسة اخرى كحقيقة في تلك المجانسة ومنعنا  
الجواز بناء عليه ولان المساواة شرط في اجز الحنطة واجز التمر في الفصول كلها ولا تساوي  
في اجز الحنطة في الحال لان انتفاع الحنطة بالرطوبة باجر الما وذلك جزء فاسد فلا يصح  
ذلك داخله في العقد انما يعتبر المساواة فيما ورا ذلك وذلك لا يعلم بالكيل في  
الحال والرطوبة في الرطبة من اجز الصلاحي فيدخل تحت العقد فيقع باعتبار المساواة  
فيما هو داخل تحت العقد وعن محمد في بيع المبلولة والمنسفة بالمتسفة انه كانه يعلم

رفع الاجمال لا لابطال مقتضاه وذكر الطحاوي انه محمول على البيع نساء وفائدة قوله صلى الله عليه وسلم انتقض اذا جف الرطب ان الرطب اذا جف ينقص الى ان يحل الاجل فلا يكون هذا التصرف مفيدا وقيل سئل صلى الله عليه وسلم عن بيع الوصي غمرا التيمم برطب التجارة فمنع نظر التيمم او بطريق الارشاد المعاه هو الاصح للتجارة لانه اذا انتقض الرطب بالجفاف لم يبق للرجوع وجه سوى تغير السعر وان محتمل فيكون معرضا ما له التلف فمنع شفعة عليه واما قوله بان في الرطب ما قلنا ما فيه من الرطوبة من اجزائه فاذا كان غمرا كانت اجزا التمر ضرورة وهي اجزا مطلوبة مقصودة بالبياعات فاستويا في الاخر او اياه كان ما في احدهما من الرطوبة اكثر كالحديث مع العتيق والتفاوت لا تكباس جامن جهة اصل الحظف لا بصنع العباد فلا يعتبر لانه لا يمكن الاحتراز عنه على ما ذكرنا واما بيع العنب بالزبيب كبيع الرطب بالتمر وفي العنبه عن ابي يوسف انه قال العنب بالزبيب لا باس به والعنب اقل يدا بيد وروى هشام عن محمد انه قال لا باس بقفيز من زبيب بقفيز من عنب لما الذي في العنب وفي بعض النسخي روى هشام عن محمد رحمه الله انه قال ان كان الزبيب اكثر يجوز البيع وتكون الزيادة باذاما الذي في العنب قال هشام قلت لمحمد لو عتبرت لما الذي فيه ينبغي ان يجوز بيع الرطب بالتمر اذا كان التمر اكثر فلم ازل به حتى رجع وقال لا يجوز البيع فيه وروى عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله انهما اجازا اذا كان الزبيب اكثر وقال في العنبه قلت انه يجوز من قبل لما الذي في العنب فالرطب بالتمر يجوز لان في الرطب ماء فخرج وقال لا خير فيه فالماصل ان قول محمد الاخر مخالف لقول ابي يوسف ووجهه ان كل واحد منهما من جنس الاخر وصفه الكل جمعة ما في العنب اعتبارا لما اذا كان اكثر اذا يفسر يرجع الى الاول فصار بمنزلة السمسم بالدهن والزبيب بالزيتون وجه قول محمد رحمه الله انهما من جنس واحد فجاز بيع احدهما بالآخر متساويا كالحديث بالعتيق وجه قوله الثاني انه باع جنسا بجنس من غير معرفة المساواة الشرعي فاشبهه الرطب بالتمر على ما هو المذهب عندنا واما بيع الحنطة المبلولة باليا بسة او الرطب باليا بسة يجوز عند ابي حنيفة وعند محمد لا يجوز وذكر في فتحي اني حفص قول ابي يوسف كقول ابي حنيفة وهو قوله الاخر فاما ما قوله الاول كقول محمد رحمه الله واما الحنطة المبلولة باليا بسة يجوز عند ابي حنيفة واني يوسف رحمهما الله لما قلنا ولا يجوز عند محمد وكذا الزبيب المنقع بالمنقع والتمر المنقع بالمنقع وكذا الحنطة الرطبة التي اخرجت من سنبليها بحنطه مثلها فالاصل عند ابي حنيفة ان العقد اذا ورد على بدلين بينهما حقيقة المجانسة يعتبر التساوي بينهما كجلا حالة العقد ولا يعتبر التفاوت بينهما في الثاني وهذا التفاوت بمنزلة التفاوت في الجوزة والرداة والاصل عند ابي يوسف ما هو الاصل عند ابي حنيفة لانه لا يجوز الرطب بالتمر على رواية ابي حفص وهو قوله الاخر والحنطة الرطبة باليا بسة ايضا على قوله الاول لوجهين لاحدهما انه تراء هذا الاصل في بيع الرطب بالتمر الحديث سعد على ما ذكرنا وبيع الحنطة الرطبة باليا بسة في معنى بيع الرطب بالتمر والحنطة المبلولة باليا بسة لانه بصنع العباد على ما ذكرنا والثاني انه



اذا بنقصها على السوا يجوز وما قيد بهذا القيد بالرطوبة لانه ليس لها حالة عرفت  
تفاوتها بعد الجفاف فاستدل لا بحالها وفي المبلولة لها حالة قبل البهل يعرف تساويها بعد  
استدلالا لتلك الحالة واما بيع الخطه بالسويق فلا يجوز متساويا ولا متفاضلا الا ان تكون  
الخطه اكثر ومع السويق فضه او ذهب فبكون ما معه بفضل الخطه اما عدم الجواز بغير  
هذا الشرط لان في الخطه دقيق منكم فلهذا اذا طخت تزيين على الاخر واما الجواز بهذا  
الشرط لان الصحة مقصودا المتعاقدين ومنه يمكن تحصيل مقصودها بطريق جائز شرعا جعل  
مطلق كلامها عليه ويجعل كأنها صرحا بذلك كما لو باع نصف عبد مشترك يتقيد بنصيبه  
خاصة ولو قال لرجل اوصيت لك بشئني يحمل على ايجاب الثلث المثل لمعرفه مقصوده وتصحیح  
لتصرفه والاصل فيه قوله ثم نبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه وان كانا  
متساويين في الكيل ومع السويق فضه او ذهب فالرواية فيه مشبهه لان ذكره في بعض الروايات  
الا ان يكون مثله بمنزلة الخطه اكثر ومع السويق فضه او ذهب فهذا يدل على انها لو كانا  
متساويين يجوز لان الخطه والسويق وان كانا سواء علم ان الخطه في الحقيقة اكثر لا فيها  
لو طخت صارت في الكيل اكثر واذا كان في الحقيقة اكثر جازاه يكون مع السويق فضه  
او ذهب وذكر في بعض الروايات والخطه اكثر فهذا يدل على انها اذا كانا متساويين في الكيل  
ومع السويق فضه او ذهب لا يجوز لانها متساويين في الكيل صورة فلا يجوز ان يكون مع احدهما  
زيادة ولو كانت الزيادة مع الخطه فلا يجوز وان تساويا في الكيل والخطه اكثر لان زيادة  
الخطه والفظه تكون ربا واما الخطه بالدقيق فلا يجوز متساويا ولا متفاضلا لما ذكرنا في مقام  
الفرق ولان بين الخطه والدقيق شبهة المجانسة فان عمل الطحن في الصورة فهو تفریق الاجزاء وانه كان  
في الحكم الدقيق غير الخطه ويجعل الدقيق حاصلا بالطحن حتى ينقطع به حتى المالك الا ان الربا مبني على  
الاحتياط والشبهة فيه تعال على الحقيقة وعند وجود حقيقة المجانسة لا يجوز بيع البعض ببعض  
الامتساويا فكذلك عند شبهة المجانسة ولا يعرف التساوي في الكيل بين الدقيق والخطه  
والدقيق لا يصير خطه قط ولكن الخطه تظن ولا ندري ان بعد الطحن يتساويا في المكيال الام لا  
فاذا كان بالتساوي في المكيال في الحال لا يعلم التساوي بينهما بعد الطحن لا يجوز بيع احدهما  
بالاخر وكذلك بيع الخطه بالحالة اجز للخطه كالدقيق الا انه جزء خشن والدقيق جزء  
لين واما بيع الدقيق عند تكميله بكيل يجوز وعند الشا في رحمة الله لا يجوز لان  
الدقيق لا يعتدل في الدخول في الكيل فانه بالكبس والكيل عنده لا يكون معيارا شرعيا  
الا فيما يعتدل بالدخول في الكيل لما قلنا في بيع الرطب بالرطب تكنا نقول ان الكيل فيما هو مكيل  
معيارا شرعا والدقيق مكيل ومعرفة كونه مكيل بالرجوع الى عرف الناس وجواز التسليم في الدقيق  
كيلا كالحطه وما يتوهم فيه من تفاوت عند التكلف في كيل الدقيق يتوهم في الخطه  
ايضا ثم سقط اعتبار وجوب بنا الحكم على الوسط من ذلك فكذلك الدقيق واما بيع السويق  
بالدقيق فلا يجوز عند حقيقه متساويا ولا متفاضلا وعند ما يجوز تساويا او تفاضلا بعد ان يكون يدا

يدابيد لانها جنسان مختلفان فاه الاسم مختلف والمقصود مختلف فانه يقصد بالدقيق الخبز  
والعصيدة والاطرية ولا يحصل شئ من ذلك بالسويق كما ان التفاوت بينهما في المقصود اظهر  
من التفاوت بين الهروي والهروي اقصه ما في البابا انهما اشتركا في اصل الاقيبات لكن بهذا لا  
لا يثبت المجانسة كالحطه مع الشعير وكذلك كل واحد منهما لا يصير مثل صاحبه بحال فالسويق لا يصير  
دقيقا والدقيق لا يصير سويقا بحال واختلاف الجنس يعرف بهذا واتحاد الاصل لا يمنع اختلاف الجنس  
باعتبار هذه المعاني كالادهاه وعن ابى يوسف رحمة الله انه يجوز البيع متساويا ولا متفاضلا  
لان الدقيق قد يصير سويقا باه برش عليه الماء ثم يقلى فيصير سويقا ويعبدان يتخذ السويق بهذه الصفة  
فتعتبر المساواة بينهما الجواز العقد باعتبار المال ولهذا قال بعض مشايخنا ليس في المسألة في  
الحاصل اختلاف في بل عند ان حقيقه رحمة الله ان السويق اسم لما يتخذ من الدقيق وعند هذا لا  
يجوز في هذه الصورة ايضا عند هذا السويق اسم لما يتخذ من الدقيق وعند هذا يجوز في هذه الصورة  
متساويا ولا في حقيقه رحمة الله طريقا احدهما ان السويق اجز الخطه المقلية والدقيق اجز  
حطه غير مقلية بغير المقلية لا يجوز بحال فكذلك بيع السويق بالدقيق وتحقيق هذا انهما  
لما جعل جنسا واحدا قبل الطحن عرفنا انهما جنس واحد بعد لانه الطحن فيها عمل بصفة  
واحدة وهو تفریق التركيب وتلك المجانسة ما كانت باعتبار التركيب بدليل وجودها في السويق  
فعلم انها كانت باعتبار الاشتراك في معنى لا يتبع التركيب فالطحن يقرر ولان بين الخطه والسويق  
مجانسة بدليل جريانها في الحكم لا بد من علة موجودة وقت ثبوتها اذ لا يجوز تقديم الحكم  
على العلة وهذه المجانسة ثابتة بعد الطحن على ما ذكرنا ثم بيانا المماثلة اشتركا في المعنى  
الخامس وهو الغذاء الحاصل من الخطه لان السويق يشترك الدقيق في ان كل واحد منهما يحصل به  
الغذاء المطلوب من الخطه وانه كان في احدهما اكثر بمنزلة الهلكة الرخوة او السوسة اقصه ما في الباب  
انها تقاوتان فيما ذكر من الوجوه لكن المجانسة ثابتة من وجه دوه وجه فطلت المماثلة بينهما على اعتبار  
ما فيها من النجاسة فاذ لم يعلم ذلك لم يجز البيع كالحطه مع الدقيق وهذا لانه يعتبر المماثلة على الوجه  
الذي صار مال الربا وهو قبل الطحن وبشوا وبها كماله في الحال لا تظهر تلك المماثلة فلا يجوز  
العقد والثاني ان بيع الخطه بالسويق لا يجوز بالاتفاق واما الفضل لا يثبت الا باعتبار المجانسة  
ولا بمجانسة بين الخطه والسويق صورة فعرفنا ان المجانسة باعتبار ما في الضمن والذي في الضمن  
الخطه دقيق فتثبت المجانسة بين السويق والدقيق بعد الطحن كما ثبتت بين السويق والخطه  
باعتبار ما في الضمن قبل الطحن فوضحة ان بيع الخطه بالدقيق ربا وبيع الخطه بالسويق  
ربا ومن ضرورة كونه كل واحد منهما جنسا للخطه ان يكون احدهما جنسا للاخر وانما اختلاف  
اسم الصيغة لا اسم العين فكل واحد منهما اجز متفرقة فيما كان لب الخطه قبل التفرق وليس  
فيه اكثر من فوات بعض المقاصد وبه لا يختلف الجنس كالمقلية بغير المقلية والهلكة مع التي  
اكلها السوس فانها لا يصح للزراعة واتخاذ الهريسة والكمك ولا يوجب ذلك اختلاف الجنس  
فكذلك الدقيق مع السويق رجل اشترى من رجل كمر حطه بمائة درهم وكاله وتقابضا ثم ان



المشتري ولله رجلا وكاله البائع للمشتري فزاد قفيزا فعلم ان ذلك غلط بان كانت زيادة لا تجرى  
بين الكيلين عادة يرددها على البائع الاول فان لم يعلم الغلط بان كانت زيادة تجرى بين الكيلين  
عادة لا تسلم للمشتري الثاني وتسلم للمشتري الاول فالحاصل ان الزيادة لا تكون في المشتري الثاني  
بحال وهل تكون في المشتري الاول فعلى التفصيل اما لا تسلم للمشتري الثاني لان التولية عقد  
بعقد على صفة العقد الاول بمثل الثمن الاول ولو نص عليه اليسر ان ليس للمشتري الثاني لما قلنا انه  
لا يملك الا ما يحوز به الكيل واما المشتري الاول فلان الكيل محتمل في الكيل وما ظهر من الزيادة في الكيل  
الثاني ظهر بضرب من الاجتهاد من الثاني فلا يثبت كونه زيادة في حق الاول كاه الكيل  
الاول محتمل بمثل وقدر اجتهاده ان ليس بزيادة وما مضى بالاجتهاد لا ينقص اجتهاده مثله  
الا اذا ظهر الخطا بيقين فاذا كانت الزيادة مما لا تجرى بين الكيلين ظهر الخطا بيقين فينقص  
فاذا كانت مما يجري لا يظهر الخطا بيقين فلا ينقص وهذه الزيادة داخله في استحقات الاول فيكونه  
للبيع الثاني طبعا له في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لان الزيادة حصلت على ملكه لتعين  
ملكه بالكيل من كل وجه ولا يجعل هذا خيانة من البائع لظهور الزيادة في الكيل الثاني لانه ينبغي ان  
باع بعض ما اشترى بجميع الثمن لانه انما يكون خيانة ان لو ظهر كونه زيادة في العقد الاول وان لا  
يظهر وهذا لانه اخبر انه اشترى الكرم بمائة وهو صادق فيه وقد تعين هذا القدر مبينا  
بالعقد الاول فصار كانه اشترى هذا الطعام بمائة درهم لتعيينه بالتقدير ثم يصير كانه  
يقول لا خير ابيعك كرامته على مائة درهم ولو كاه هكذا حقيقة لا يكون جناية الا ترى انه لو اشترى  
عبد انتقص باقة سماوية جاز ان يبيعه بتولية ومراجعة على ما اشترى وان لم يشتر مع هذا  
العيب بذلك الثمن ولو انتقص الكرم شيئا فهو على ما ذكرناه كاه نقصا بالاجر بين الكيلين  
ظهر الخطا في الكيل الاول فيخير المشتري الثاني ان شا اخذ حصته من الثمن وان شا تركه ويرجع  
المشتري الاول على بايعه بحصة من الثمن واه كاه نقصا بالاجر بين الكيلين ياخذ المشتري  
الثاني حصته ولا يرجع المشتري الاول على بايعه بشئ لانه لم يظهر الخطا في الكيل  
الاول وكذا المراجعة بمنزلة التولية يريد به في حق الزيادة على التفصيل الذي ذكرناه لانه  
بيع ما اشترى بمثل ما اشترى وزيادة بشئ ويحتاج الى كيل مستقبل كما يحتاج اليه  
في التولية ولو كانت الزيادة قفيزا وهو مما يجري بين الكيلين حتى تسلم للمشتري  
الاول وسلم الكرم للمشتري الثاني فزاد المشتري الاول ان يبيع ذلك مراجعة او تولية فانه  
يبيعه على جزء من احدى اربعين جزءا من المبيع فيبيعه بتولية او مراجعة بقسطه من الثمن هكذا  
ذكر في الكتاب واذن الجواب الى ابي يوسف ومحمد ولم يذكر قول ابي حنيفة رحمه الله قالوا  
على قياس قوله ينبغي ان لا يبيع القفيز مراجعة ولا تولية لانه لما وصل اليه جميع راس ماله  
كاه القفيز الزائد فما حصل له الاصل عنده ان يحيط قدر الربح من الثمن في بيع التولية و  
المراجعة واذا وصل اليه جميع راس ماله في المبيع بسبب عقدا اخر لا يجوز بيعه مراجعة  
ولا تولية اصله اذا اشترى شيئا بعشرة ثم باعه مراجعة على خمسة ثم اشترى بعشرة ثم اراد ان يبيعه

يبيعه مراجعة يحيط عنه قدر الربح من الثمن الثاني ويبيعه مراجعة على خمسة وعندهما يبيعه مراجعة  
على الثمن الثاني وهو عشرة ولو اشترى بعشرة ثم باعه بعشرين ثم اشترى بعشرة لا يبيعه مراجعة  
عنده لانه لا يبقى له ثمن وعندهما يبيعه مراجعة على عشرة كذلك هنا يجب ان يطرح من هذا البيع  
القفيز الزائد فلا يبقى له ثمن لهما ان هذا شرا مستقبلا فلا يدخل فيه ما قبله من ربح او وضعية الا ترى  
انه لو كاه اصله خمسة او صدقة او ميراثا او وصية فباعه ثم اشترى كاه له ان يبيعه مراجعة على الثمن  
الاخر ولا يعتبر بما كاه قبله كذا هذا وهذا لان الشرا الثاني يتجدد له ملك غير الاول لانه ينوب الحكم  
بنسب سبب فاذا كاه السبب متحدا فالملك الثابت به كذلك واختلاف اسباب الملك له اختلاف  
اختلاف العيى ولو كاه المشتري في المرة الثانية عيى اخر باعه مراجعة على ما اشترى به وقاسا بما لو  
استفاد في المرة الثانية زيادة من العيى فان ذلك لا يمنع من بيع المراجعة في الشرا الثاني فكذلك اذا  
استفاد ربحا قبل الشرا الثاني وابو حنيفة يقول ما استفاد من الربح انما ياكده حقه فيه بالشرا الثاني  
لان قبله حقه فيه تعرض السقوط بان يرد عليه بعيب والموكل في بعض المواضع كالموجب فكانه استفاد  
ذلك بالعقد الثاني وبه فارق الزيادة المتولدة من العيى فتاكده حقه فيها لم يكن بالعقد الثاني ولان  
بني بيع المراجعة على ضم العقود بعضها الى بعض الا ترى ان ما اتفق في القسرة والقتل للخطا تلحق  
براس المال فاذا كاه يضم بعض العقود الى بعض فيما يوجب زيادة في الثمن فلان يضم فيما يوجب النقصان  
من الثمن اولى فان هذا الى الاحتمال اقرب ولكن ضم العقود عند اتحاد جنسها لا عند اختلافها الا ترى ان  
لو استغاه بخياط حتى يخيط لم يلحق بسببه شيئا براس المال وكذلك اذا كاه العقد الاول هبة او صدقة  
لا يضم لان احدهما تبرع والاخر ولان الاول كاه كله ربحا ولم يطرح عن الثاني ذلك واما اذا اتحد الجنس  
يضم وينظر الى حاصل ما غرم فيه فيطرح من ذلك بقدر ما رجع اليه ويبيعه مراجعة على ما بقي ان  
شا وقد مال كثير من اصحابنا الى قولهم امثل الزعفراني والكروخي رحمهما الله حجة قال الكروخي لا اعرف  
لقول ابي حنيفة في هذه المسألة وجهها صحيحا ثم في مسالتنا اذا باع الكروخي المشتري به عيبا ورده  
عليه فانه يبيعه مراجعة وتولية على اربعين جزءا من احدى اربعين جزءا من غير بياه لان حصته  
المردود من الثمن هذا وكذا الورود بخياط روية او شرط وان رد عليه القفيز باعه على ما ذكرنا فان خطاها  
استقبل الامر فيها وباع كله على جميع الثمن وهو مائة لانه لما خلط بطل الكيل الثاني وعاد الامر الى  
ما كاه قبل الكيل الثاني وقبل الكيل الثاني يبيع الكل مراجعة على الثمن الاول وذلك مائة  
كذلك هنا واذن الجواب الى قولهم اما على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يبيع القفيز الزائد قبل  
الخلط مراجعة ولا تولية وبعد الخلط جوا به كجوابهما ولو اشترى كرام من طعام فكاه له  
ونقا بضاً فاصابه ما من المطر فاضده وصار خمسين قفيزا فباعه مراجعة على انه كروم يبيعه  
جازا البيع والمشتري منه اربعون قفيزا لا خيار له فيه اه كاه يعلم بعيبه ويسلم العشرة  
الاقترة للمشتري ويبيعه مراجعة وتولية على خمس الثمن اما جواز البيع مراجعة من غير بياه  
لان الطعام لم يتعيب بفعل المشتري ولا وصل اليه بدل ما تعيب فصار كمن اشترى عبدا  
فرض او غور كاه له ان يبيعه مراجعة من غير بياه عندنا على جميع الثمن وقال رفر ليس



له ذلك ما لم يتبين لان المشتري لو علم انه اشتراه غير معيب بما سمي من البديل لم يلزمه رجاء على ذلك  
ما لم يبيح وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه ايضا بناء على ان الاوصاف عنده حصص من الثمن وان  
التعيب باق سماوية وبصنع العباد فيه سواء وكذا نقول بان المشتري غير جالس شيئا من المعقود عليه  
فكان له ان يبيعه مائة كمالا او تغير السهر وهذا لان الغايب وحف فبكون تبعا لا يقابل شيئا من الثمن  
اذ انما تبغير صنع احد وانما البديل بمقابلة الاصل وهو باق على حاله فيبيعه مائة اربابا لو اصغر  
الشربا ولو سخي او تكسر كاه ذلك يمنع من البيع مائة بخلاف ما اذا كان بفعل الاجنبي لانه صار  
اصلا ووصل اليه بدل فصار كبيع البعض بخلاف ما اذا كان بفعله لانه سلم اليه بدله وفي نوادر هاشم  
عن محمد رحمه الله قال هذا اذا انقض العيب شيئا يسيرا فان نقصه قدر ما لا يتغابن الناس فيه لم يبعه  
مراجعة ثم قال في مسالتنا المشتري اربعون قفيزا لان المشروط هذا القدر واستحقاق المشتري لا يتجاوز  
المشروط ولما لا خيار له اياه كاه يعلم بعيبه يريد به وقت البيع لانه رضي به واه لم يعلم فلم لخيار له شا  
فسخي وان شا اخذ بجميع الثمن لان الغايب وصف للمبيع وهو اليوسنة والجودة والوصف لا يقابل  
شيئا من الثمن ولما سلازمة الزيادة للمشتري الاول والطيب لانه لا يخرجها خارجة عن الكرا لانهما حصلت بعد  
تعيين ملك فصار كالولد واما يبيعه مائة او التولية على خمس الثمن فله ان تبين ان هذا الباقي خمس  
الطعام الذي اشترى فيكون ثمنها خمس الثمن وتلك الزيادة رزق ساقية الله اليه وهو ادى الامانة على  
وجرها فلا يكره له ذلك وهذا قياس قولنا فاما على قياس قولنا في حنفية رحمة الله لا يبيع العشرة الاقصة  
مراجعة ولا تولية ولو كان رطبا فيبسن فصار انقض عما كان فباعه مائة او تولية على ان كرفاذا هو انقض باخذ  
محصة من الثمن ويخير لانه رغب فيه على انه كرو قد وجهه اقل ولو اشترى كروا كاه وقبض وباعه مائة او  
تولية فلم يقبضه المشتري ولم يكلمه حتى اصابه ما فزادت عشرة اقصة فالمشتري بالخيار  
ان شا اخذ منه اربعين قفيزا بما سمي وان شا ترك لان تعيب في ضماه البايع وانما  
باخذ اربعين قفيزا بما سمي واه شا ترك لانه تعيب في ضماه البايع وانما ياخذ اربعين قفيزا  
بجميع الثمن لانه الزيادة حصلت قبل تعيين ملكه بالكيل على ما مر ولم ان يبيع العشرة الاقصة  
الباقية مراجعة او تولية على خمس الثمن على قياس قولنا في حنفية لا يبيعه مائة ولا تولية على  
ما ذكرنا ولو كان البايع الاول كالطعام بحضرة المشتري فلم يقبضه حتى اصابه ما فزاد  
خمس قفيزا فالمشتري بالخيار ان شا اخذ الكل بجمع الثمن واه شا ترك لان الكيل بجزءه تعيين  
المبيع وصار كاه المبيع وقع عليه مجازفة وانما يخبر لحصول التغير في ضماه البايع لانه الكيل  
لتغير المبيع لا للتسليم وكذا لو كان وهو رطب فوجه اربعين قفيزا تاما فلم يقبضه حتى يبين لم  
فيقضي خمسة اقصة للمشتري ان ياخذ بجميع الثمن فلا يطرح عنه شيء من الثمن لما قلنا انه  
تعيين ملكه بالكيل فكااه النقصان داخل في ملكه الا انه لا خيار له هنا لان اليوسنة  
ليست بعيب في الطعام ولو كان ولاه قفيزا منه ولم يقبضه حتى اصاب الطعام كله فزاد  
فليس للمشتري الاخر الا قفيزا منه بكيل مستقبلا له الخيار لان المبيع طعام بغير  
عينه فتكون العبرة للزيادة والنقصان وقت القبض واما الخيار فلنغير المبيع قبل القبض وكذا

وكذا لو انتقص باليوسنة فلمشتري قفيزا تام بكيل في المستقبل ولا خيار له لما ذكرنا وان لم يصب  
الا المعزول اخذ من الباقي قفيزا ولا خيار له لان البايع قادر على ايضا ما شرط بعدم تعيين المعزول  
لبيع وللهذا لو هلك لا يبطل البيع رجل اشترى طعاما على ان كروا كاه وتقابضه ثم تقايلا وكال البايع  
فوجه ينقص قفيزا او يزيد قفيزا وذلك مما يجري بين الكيلين فهو للبايع زيادة ونقصا نه  
فرق بين الاقالة والتولية في حكمين احدهما ان في التولية ما حدث من النقصان او الزيادة قبل  
الكيل كاه لصاحب الطعام وهو البايع وعليه وهنا لم يكن لصاحب الطعام وعليه وهو  
المشتري والثاني وهو ان في التولية شرط كيلة مستقبلا وفي الاقالة لم يشترط والا قالة تصرف  
جديدا يبنى على ان البيع الاول فانما يصلح بمثل الثمن الاول كالتولية والفرق وهو ان التولية بيع  
جديد في حق الناس كافة وفي الاحكام اجمع فتجب مراعاة الكيل فيها كما في البيع الاول  
فوجب كيلة مستقبلا ومنه وجب كيلة مستقبلا كانت العبرة للزيادة والنقصان يوم  
التولية لما قلنا من قبل واما الاقالة فسخي فيما كان من خالص حو العاقلين ما امكن والكيل من خالص  
حق المتعاقدين لانه قبض حكما لما قلنا في اصل الباب والقبض حقيقة في غير مال الصرف حقهما وكذا  
القبض حكما وللهذا لو باع البايع المبيع المنقول من المشتري بعد الاقالة قبل القبض يجوز ولو كان  
هنا بيعا جديدا لا يجوز الا ترى ان هلاك احد العوضين لا يمنع الاقالة فسخي في حق الكيل لا يجب  
مراعاة الكيل بينهما لانه الكيل غاير اعني فيما يملكه ملكا قديما واذا لم يعتبر الكيل لم يعتبر الزيادة  
والنقصان وهذا لانها فسخي فيما تعين في العقد الاول فيعقد حكم العقد الاول واه كاه الكيل شرطا  
في العقد الاول لكنه قد استوفى ذلك الشرط فجاز ان يسلم للبايع سوا كاه اريدا وانقص في الكيل الثاني  
بعد ان يحكم ان ذلك من التفاوت من قبل الكيل وصار كانه اشترى اها مجازفة وقبض ثم تقايلا  
وهذا على اصله فظاهر لان الاقالة عنده فسخي من كل وجه حتى قال اذا تقايلا الصرف ولم يتقابضا  
حتى افرقا لا يبطل الاقالة لكن اصحابنا قالوا القبض في باب الصرف امر موكدا لانه لا يجوز الا  
مقبوضا وهو حق الشرع وقد يجوز البيع بغير كيل وهو حقهما فاه قيل الاقالة بيع جديد في حق الاجل  
واه كاه الاجل خالص حقهما فان من عليه الدين الموجد اذ باع العبد من صاحب الدين وقبضه المشتري  
ثم تقايلا البيع لا يعود الاجل كما لو اشترى العبد منه ولو كانت الاقالة فسخي لاعداد الاجل  
كما لو ورد العبد بسبب العيب بقضا قاض او بخيار الروية كما ذكرنا في الشهادات ولان  
الاقالة عقد جديد في الثالث فوجب ان يجعل في حق اشترط الكيل كذلك لان التصرف  
قبل الكيل حرر لحق الشرع كالا فزاق في الصرف قبل كره في حق الاجل لا يمكن اه يجعل فسخي  
لان الاجل كاه حقهما فليس من حقوق العقد الذي وقعت الاقالة عنه بل حق  
عقد اخر ليس من حقوق هذا العقد والا قالة فسخي في حق الكل في حقهما وفيما يرجع  
الى حقوق هذا العقد بخلاف الرد بخيار الروية والعيب لانه فسخي في حق الكل  
في حقهما وفي حق الثالث فكذا في حق العقد الاخر وانما يجعل عقدا جديدا في حق الكل  
اه لو كان الكيل من الشروط اللازمة للعقد وليس كذلك بل هو تعيين المبيع فيما ورد



عليه البيع بشرط التقدير وليس هنا شرط التقدير نصا وانما تقع على ما تعين في البيع فيكون متعين في  
في الفسخ وصار كالرد بخيار الروية والعيب والشرط ولو اصابه ما في يد المشتري فالنكاح وكاه وطبا  
فليس في يده وانتقص وهو مثل ذلك ولا يحط عنه بسبب النقصان شيئا فقلنا ان اكمل لم يعتبر  
في الاقالة فلا تعتبر الزيادة والنقصان فاه كاه الما قد افسده ولم يعلم البائع بذلك وقت  
الاقالة ورد جميع الثمن وان شافس وعاد البيع الاول لانه تغير المعقود عليه واختل رضاه لانه  
انما رضى بعود البيع اليه غير معيب كما كاه والمشتري بعد الاقالة بمنزلة البائع في ابتداء العقد وكذا  
لوردد على البائع بعيب بقضا او بغير قضا اما الرد بقضا فهو فسخ في حق الكل واما بغير قضا  
فهو فسخ في حقهما ما امكن فكاه كالاقالة **باب البيع في الزيادة بالولد وغيره وما**  
**يقسم عليه الثمن** اصل الباب ان الولد الحادث من المبيع مبيع لانه من اجز المبيع فيوصف بوصف  
المبيع الا انه لا يأخذ قسطا من الثمن قبل ان يرد عليه القبض لانه تبع للمبيع والابناء لاحصة  
لهم من الثمن الا عند ميرورهما اصلا وانما نصير اصلا عند ورود القبض عليه ويقسم الثمن  
على الام والولد تعتبر قيمة الام يوم العقد وقيمة الولد يوم القبض على ما ذكرنا في الابواب المتقدمة  
واذا قسم الثمن عليها قسم بوصف السلامة لان السلامة مطلوبة فلان العقد تقتضي السلامة  
وقد صار معقودا عليه الا انه اذا علم انه لا يطلب السلامة حينئذ يقسم الثمن على قول حالهما  
والولد الحاصل بعد القبض لاحصة لمن الثمن فلا يرد بالعيب وان كاه عيبا يعلم انه كاه عند البائع  
بان ولدت ولدا في يد المشتري اقل من سنة اشهر وبه اصبح زائده ولا يرجع بنقصان عيبه  
ايضا ويمنع ويمنع رد الام بالعيب ولا يمنع الرجوع بنقصان عيب الام ويرجع المشتري  
بنقصان العيب من جميع الثمن والمشتري متى قبض الحار ية بغير اذنه البائع وولدت في يده ولدا فلهذا  
الولد حكم الولد الحادث قبل القبض ان نقض البائع قبض واستردها لجسها لاستيفاء الثمن وحكم  
الولد الحادث بعد القبض ان نقض المشتري الثمن حتى نقض القبض واجاز البائع القبض لان  
قبضه موقوف بين ان ينتقض ويبى او ينفذ فاذا نقض ينتقض من الاصل فيصير كاه لم يكن واذا  
نفذ نفذ من الاصل وصار كانه قبض باذنه البائع كالعقد الموقوف اذا اجاز المالك او نقض  
وكا البيع بشرط الخيار واذا استرد البائع وانتقض قبضه بفسخ نقصان الولادة اذا لم يكن بالولد  
وفاواه كاه به وقال ايضا وان كاه به وفا بعض النقصان بفسخ ما زاد على الوفا لان المشتري  
ابطال يد المستحقه البائع وابطال يد المستحقه بغير حق موجب الضمان كابطال يد الميراث وابطال يد  
يد المالك والعين متى دخلت في ضمانه يتقرر الضمان بغواة الجزاء الى خلف وحرفا آخر ان كل حق ثبت  
في الاصل ثباتا مؤكدا سرى الى الولد ويحدث للولد على صفة الاصل لانه بعضه فيكون على صفة  
الا ترى ان ولد الحرة حر وولد المكاتب مكاتب وولد الامه رقيق وحق الحبس للميراث  
اذا كاه الولد محالة والضمان لا يسرى الى الولد لان الضمان على الذي في ذمته  
وليس بصفة للمضيق فلا يسرى اليه كما لا تسرى الخيانة الا ترى ان ولدا المعقود  
امانه وهو ملك المالك كالاصل وقد ذكرنا الفرق بينه وبين ولد صيد الحرم وحق

وحق البائع في الجنس حق متأكد حتى لا يتمكن المشتري من اطاله ويورث عنه فيسرى الى الولد  
للميراث في الميراث وحرفا آخر ان الاجز او الاوصاف لا تضمن بالعقد لانه انما يضمن بالشرط  
لا يضمن لهما وكذا العقد ويضمن بالقبض ولكن انما يضمن بالقبض الذي هو ملحق بالقبض او الغصب  
وانما يكون ملحقا بالقبض لو كاه المالك فاسدا او مستحقا للنقص فلا يضمن في المالك الصحيح  
لسقوط وصف التعدي في القبض فيه اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل اشترى جارية  
فيمتها الف بالف حالة وقبضها المشتري قبل نقض الثمن يعتبر امر البائع فولدت ولدا يساوي مائة  
ثم بلغت قيمته الفانم حضر البائع واراد ان يستردها يعطيه المشتري الثمن له ذلك اصله  
ان المشتري لا يملك قبض المبيع قبل نقض الثمن اذا كاه حالا وهو دين عندنا وهو احد اقوال  
الشافعي رحمه الله وقال في قول علي البائع تسليم المبيع او لان ملك المشتري ثبت بالعقد  
في العيب وملك البائع دين في ذمة المشتري والمالك في العيب اقوى ووجوب التسليم بحكم المالك  
وفي قول اخر قال يسلم كل واحد منهما بيد ويقبض بيد لان قضيت المعاوضة التسوية فكما اقرره  
ثبوت المالك لاحدهما بثبوت المالك للاخر فكذلك القبض كما في البيع المقابضة كما تقول قضيت  
المعاوضة التسوية وقد عيى البائع حق المشتري في البيع فعلى المشتري ان يعيى حق البائع  
في الثمن ولا يعيى الثمن الا بالقبض فوجب تسليم الثمن ليصير عينا يعيى تحقيقا للعادلة التي  
تقتضيها المعاوضة بخلاف بيع المقابضة فيمناك حق كل واحد منهما متعين وهذا هو الجواب عن قوله  
ان ملك المشتري اقوى فانا انما نوجب عليه تسليم الثمن اولا لهذا المعنى وهو انه لما يقوى ملكه في البيع  
فعليه ان يسوى جانب البائع في الثمن بجانب نفسه ولا يكون ذلك الا بالتسليم وكذا لو نقض الثمن الا  
درها لا حق البائع في الحبس يتعلق بوصول الثمن اليه فاما يصل اليه جميع الثمن لا يتم الشرط الا ان  
يكون الثمن موجلا فيخند ليس له حبس قبل حلول الاجل ولا بعده لانه قبله ليس له حق المطالبة وانما  
يحبس المبيع بما له ان يطالب به من الثمن واما بعده فلا حق الحبس لم يثبت له باصل العقد  
فلا يثبت بعد ذلك لانه يبقا بهذا العقد كما كاه له من استحقاق اليد قبل البيع فاذا لم يبق ذلك  
بعد العقد لا يثبت ابتداء بحلول الاجل فاذا كاه له حق الحبس وقد قبضها المشتري  
بغير اذنه فقد فوت حق الحبس فكاه له ان يستردها اعادة لحقه ولانه يسترد الولد  
ايضا لما ذكرنا ان حق الحبس حق يشبه المالك وله نعلق بالمحل فيسرى الى الولد بمنزلة  
الرهن ولاه المشتري صار بمنزلة الخاص بابطال اليد مستحقه والمفصوب منه ان يأخذ  
الحارية والولد فكذا هذا فاه لم يأخذها البائع حتى نقض المشتري فقد سلم القبض له  
لانه لو اخذها يجب عليه الرد ثانيا وهذا لا يفيد فلا يجوز الاشتغال به ولان حق الاسترداد  
للبائع ما كاه لعينه بل ليعيى المشتري حقه في الثمن فحق عيى لا يبقى له على المبيع سبيل فان  
وجد المشتري بالحارية عيبا لم يردها ورجع بالنقصان على البائع من جميع الثمن وليس للبائع  
ان يقول يردها على ولا دفع النقصان ولان يقول ادفع النقصان من حصنة الام من الثمن  
اما ليس للمشتري ان يردها لانه لما نفذ قبض المشتري من الاصل كاه هذا ولدا



حاصله بعد القبض فيمنع الرد بالعيب لما ذكرنا في الابواب المتقدمة واما الرجوع بالنقصان فلاه  
استلزام الرد ما كان من جهة المشتري وان كان حقا للشرع لاجل الربا على ما ذكرنا فلا يمنع الرجوع بالنقصان  
كما في صبيغ الثوب وجبا طته واما الرجوع بالنقصان من جميع الثمن لان الولد الحاصل بعد القبض  
لاحصته له من الثمن فيكون جميع الثمن بازالام فصار كأنه امتنع الرد حقا للشرع لاسباب الولد  
هذا اذا وجد بالام عيبا ولو وجد بالولد عيبا كان عند البائع لا يرد ولا يرجع بشئ من النقصان  
لانه لاحصته له من الثمن فلا يستفيد بالرد شيئا الا ترى ان البائع لو ابر المشتري عن الثمن ثم وجد  
بالمبيع عيبا لا يرد لعدم الفائدة كذلك هنا ولو لم ينقد الثمن استردها البائع وقيمة كل واحد  
منهما الف ثم نقد المشتري الثمن وقبضها وقيمة الولد الفان وقيمة الام الف ثم وجد بالام  
عيبا ردها بثلاث الثمن واه وجد بالولد عيبا رده بثلاثي الثمن لانه قبض المشتري لما انتقص  
من الاصل وصار كأنه لم يكن كأنه هذا ولدا احادنا قبل القبض والولد الحادث قبل القبض لا يمنع  
الرد بالعيب لو ردد القبض عليه فصار كأنه العقد ورد عليه ولم يرد اخذ قسطا من الثمن الا ان  
المعتبر في الانقسام قيمة الام يوم العقد وقيمة الولد يوم القبض وقيمة الام يوم العقد  
نصف قيمة الولد يوم القبض فنقسم اثلاثا وانما يعتبر القبض بعد نقد الثمن لاننا في الاول  
ولان القبض المستحق بحكم العقد ولو وجد بها عيبا ردها بجميع الثمن وليس البائع ان يجلس شيئا  
من الثمن لاجل نقصان الولد لانه انجبر بالولد لما استودها لاستيفاء الثمن انتقص قبضه  
فصار كأنه الولد والنقصان حصل في يده ولو ماتت الام في يد البائع بعد ما اخذها من  
المشتري اخذ الولد بحصة لان شالانه فات قبل القبض جميع ما هو المقصود بالعقد ولو مات  
البعض كان الخيار لفرق الصفة عليه قبل تمام فهذا اولى وانما ياخذ الولد بحصته من الثمن  
لان الولد الحادث قبل القبض اذا بقي الى وقت القبض صار مقصودا عليه واخذ حصته من الثمن  
واه اختار الترتيب لم يكن عليه من الثمن قليل ولا كثير ولا من نقصان الولد اما الثمن فانه كله  
قبل قبض الولد بازالام فازامات سقط جميع الثمن كما لو لم تلد واما نقصان الولد فانه  
انجبر بالولد من قبض الام مع الولد وبه فافضار كأنه قبض الام سليمة ثم هلك في يده  
اولاه قبض المشتري لما انتقص من الاصل صار كأنه لم يكن واه الولد حصل في يد البائع وما  
الام في يده واه كانت الميت هو الولد اخذ الام بجميع الثمن اه شاوا غا بخير بسبب نقصان  
الولادة لانه النقصان واه حدث في يد المشتري فقد انجبر بالولد فصار رد الام على  
البائع سليمة عن العيب فاذا مات الولد في يد البائع الان ظهر النقصان لغزات الجائر فيجبر  
وصار كما لو فقت عينها في يد المشتري واخذ ارشها فاعدها البائع لاستيفاء الثمن فلهذا  
الارش في يد غير المشتري لظهور النقصان فاذا اختار الاخذ باخذ جميع الثمن لان الثمن كل قبل  
قبض الولد بازالام ولان باسترداده انتقص قبضه وصار كأنه لم يكن وجعل كأنها ولدت  
في يد البائع ولو ولدت في يد البائع حقيقته ومات الولد بخير المشتري بئى اخذ الام بجميع  
الثمن وبئى الترتيب كذلك هنا ولا شئ عليه من نقصان الاولاد لانجبار بالولد لما قلنا وكذا لو

وكذا لو اختار اخذ الام فمات قبل الاخذ يسقط جميع الثمن ولو كان نقصان الولد مائة درهم  
وقيمة الولد خمسون درهما واخذها البائع ومات الولد في يده وان شال المشتري اخذ الام بجميع  
الثمن وان شال ترك لان قيمة الولد اذا كان خمسين ونقصان الولد استرد البائع الجارية  
والولد لان نصف النقصان فذاك على المشتري فاذا مات الولد في يد البائع ظهر انه انجبر بشئ  
من النقصان واهلك الجارية في يد البائع كما لو استردها مع ارش العيب فلهذا نصفه في يد البائع  
المشتري لظهور النقصان في يد البائع فكان ما ظهر من النقصان عيبا حادنا في يد البائع  
فكان للمشتري الخيار كما لو عيب اخر فاه اختار الاخذ هنا بجميع الثمن لما قلنا واه اختار  
تركها فعليه نصف عشر الثمن لما قلنا لان المشتري جلس من الجارية قدر خمسين درهما منها  
نصار جميع الام وقيمة الف على عشرين سهما كل ستم خمسون والثمن كذلك وقدر المشتري  
من الجارية تسعة اعشارها ونصف عشرها وجلس نصف عشرها فكان عليه حصة المحبوس من  
الثمن واه كانت الام هي الميتة بخير المشتري لما قلنا فاه اختار الاخذ واذا جزي  
من احد وعشرين جزا من الثمن لانه لما بقي الولد الى وقت القبض واختار المشتري اخذ انفسه  
الثمن على قيمة الام يوم العقد وهي الف وعلى قيمة الولد يوم القبض وهي خمسون فانقسم الثمن  
على احد وعشرين جزا عشرون بازالام وقد سقط ذلك بئى لهما بقي في مقابلة الولد جز من  
احد وعشرين جزا من الثمن وقد تارك عليه بنقصان الولد جز من احد وعشرين جزا فكان  
جملة ما عليه جز من احد وعشرين جزا من الثمن وسقط عنه تسعة عشر جزا من احد وعشرين  
جزا واه اختار الترتيب ادى جزا واحد من احد وعشرين جزا وهو حصة النقصان فاه قبل  
اذا لم يقبض الولد وجب ان ينقسم الثمن على الام والولد فيكون الثمن كله بازالام لان الولد انما ياخذ قسطا  
من الثمن على اعتبار القبض الذي شبهه بالعقد ولم يوجد فتكون حصة النقصان جزا من عشرين  
جزا من عشرين جزا من الثمن قليل نعم لكن لما تارك الولد فقد جعله اصلا في الفسخ ولن يكون  
اصلا في الفسخ ولن يكن اصلا في الفسخ الا واه يصير اصلا في العقد فصار اصلا في العقد فانقسم  
الثمن لكن يعتبر قيمة الام يوم العقد وقيمة الولد يوم الفسخ فصار حصة النقصان جزا من  
احد وعشرين جزا وهذا مما قلنا في ولد المهره انه يعتبر قيمة يوم الفكاك لانه لم يرد عليه العقد ولا  
ما يشبه بالعقد لانه لما بقي الى وقت الفكاك صار مقصودا بالفكاك فيصير مقصودا بالعقد ضرورة وقبل  
تاويل المسألة ان البائع احضر الولد وسلم ثم اطلع المشتري على عيبه ورد له ولقطة الرد من محمد رحمه الله  
يدل على هذا ولو ماتا جميعا في يد البائع فعلى المشتري نصف عشر الثمن وذلك خمسون درهما لانه لما مات  
الولد بئى ان الثمن كله بازالام وان الولد كان لم يكن فيبطل اعتبار الفسخ وانما يعتبر قدر النقصان  
وهو نصف عشرها فيجب عليه نصف قيمة النقصان وهو خمسون درهما وذلك نصف عشر الثمن ولو لم  
يمت واحد منهما وقبضها المشتري ثم وجد باحد عيبا رده بحصة من الثمن لانه بمنزلة  
الولد الحاصل قبل القبض لو وجد بالولد عيبا رده بجزء من احد وعشرين جزا لانه حصة الولد  
هذا القدر واه وجد بالام عيبا ردها بنسبة عشر جزا من احد وعشرين جزا من الثمن لان حصة



الام من الثمن كاعشرين جزا من احد وعشرين جزا وان وجد بها عيبا ردها بعشرين  
جزا من احد وعشرين جزا لان حصنها من الثمن ذلك ولو لم ينقد المشتري الثمن ولم يقبضها  
حتى صارت قيمة الولد خمسمائة درهم في يد البائع ثم نقد المشتري الثمن وقبضها ثم وجد بالام عيبا  
ردها بتسعة عشر سهما من ثلثي سهمها من الثمن لانه لما قبضها والمعتبر في الانقسام قيمة  
الام يوم العقد وقيمة الولد يوم القبض وقيمة الام يوم العقد الف وقيمة الولد يوم القبض خمسمائة  
فيقسم الثمن عليها اثلاثا الا ان يقدر خمسين دوها احتبس عبد المشتري لانه لم يرد عنه ولا بد  
له على البائع لان قيمة الولد في حق الاجبار انما يعتبر يوم قبضه البائع من المشتري لان قبض  
البائع يدخل الولد في ضمانه حتى لو هلك بعد ذلك في يد البائع يملك مضمونا بالنقصان وانما  
اعتبر قيمة الولد لا نجبار يوم القبض لا يتغير الاجبار بعد ذلك بزيادة حديث في يد البائع  
لان المعنى من الاجبار البراءة عن الضمان وانما تستقيم البراءة فيما تناوله فعل الرد وذلك في القائم  
وقت الرد لا في الحادث بعده الا ترى ان في الغصب اذا رد الجارية مع الولد وليس بالولد  
وفا بالنقصان يضمن قدر ما لم يخبر بالولد وان ازدادت القيمة في يد المالك وانجبر بالنقصان  
كذلك هنا فاجعل ذلك النقصان المتأكد سهما وصارت الام وقيمتهما الف وعشرين سهما والولد  
وقيمة خمسمائة عشر سهما فصار الكل على ثلثي سهما عشرون باز الام وعشرة باز الولد  
فاذا وجد بالام عيبا ردها بتسعة عشر جزا من ثلثي جزا من الثمن لانه كان باز اربع وعشرين  
من ثلثي السهم لانه احتبس عند المشتري قدر جزا فثا كما نحن ذلك الجز عليه وعلى الولد فيناكد  
عليها احد عشر جزا من ثلثي جزا باز النقصان وعشرة باز الولد ولان الام واه كانت قيمتها  
تسعمائة فهو في الحكم كائنها تسعمائة وخمسين لان قدر خمسين اجبر بالولد في بيع هذا  
وبيع ما اذا ابضت عينيها في يد المشتري او سقط سنها بعد ما قبضها المشتري ثم استرد  
البائع فاجل البياض ونبت سنها في يده فاه المشتري يبرأ عن الضمان وانجبر بالنقصان وانما  
الزيادة في يد البائع والفرقاه ثم زال الضمان وهو النقصان لانه سبب النقصان العيب وبالاخلاق  
تبين انه كان عطا وسبب الضمان في السن فساد المنبت وبالثياب تبين انه  
لم يفسد فزال سبب الضمان ولهذا لو ردد على المالك مع هذه العيوب وضمن النقصان  
ثم زال في يده فانه يرجع على المالك بما ادى اليه من الضمان لانه تبين انه لم يكن واجبا  
اما هنا النقصان مستحق فلما رفع حكا انما يرفع بقيام خلفه مقامه والخلف انما  
يعتبر خلفا فانما مقام الاصل وقت الرد الى البائع لانه الحاجة الى الخلف  
تحقق عند الرد حتى يخرج من عمره الواجب فيعتبر يوم الرد لا بعده ولهذا لا يعتبر  
في باب الغصب ولو وجد بالغصب ولو وجد بالولد عيبا رده بثلاث الثمن  
وهو عشرة اجزا من ثلثي جزا الا ما يقابل من الثمن هذا القدر قال محمد رحمته الله وسوا  
حدث العيب بالولد في يد البائع او في يد المشتري فربى هذا الولد وبيى الام اذا حدث بها  
عيب في يد المشتري حيث لا يرد بالعيب والفرق ان العيب اذا حدث في يد المشتري

المشتري في الام انما امتنع الرد لانه لا يفيد لانه لو رد كاه البائع ان يرد عليه لان حديث في  
ضمانه المشتري لان الام مضمونة عليه فمحدث من العيب في يده كان مضمونا عليه انما في  
الولد الرد مفيد لانه لو رد لم يكن للبائع ان يرد عليه لان الولد كان امانة في يد المشتري لانه لم يصير  
مقصودا بالقبض بخلاف اذ البائع لا ترى ان ولد المضمون ما نفع في يد الغاصب فربما اولى  
واذا لم يكن مضمونا عليه كان بمنزلة الوديعة حدث بها العيب في يد المودع ثم استردها المالك  
ولا يعلم بالعيب ثم علم فلورده على البائع لا يكون للبائع ان يرد عليه فكاه الرد مفيدا ولو وجد بها  
عيبا ردها بثلثة وعشرين جزا من ثلثي جزا ما يقابلها من الثمن ذلك لما ذكرنا وما ذكرنا  
من الاجبار لنقصان الولادة بالولد قول علماء الثلاثة وعند زفر والشافعي رحمهما الله  
لا يخبر بالنقصان بالولد اصله المضمون اذا ولدت في يد الغاصب وانقصت بالولادة  
وبالولد وفا بالنقصان يرد الام والولد ولا شيء عليه من النقصان عندنا وعندنا يضمن  
قدر النقصان اما على اصل الشافعي فلان عنده زوايد الغصب مضمونة فاذا كانت مضمونة  
لا يمكن ان يجعل خلفا عن نقصان الاصل وعلى سبيل الابتناء قال وجوب ضمانه الاصل  
قد تحقق بقوات جز مضمون منها فلا يسقط الا بالاداء والا برأ من له الحق وقد انعدم  
الاسقاط من له الحق ويرد الولد لا يكون موديا للضمان لانه الوارد مكره والضمان يملك غيره  
لا الضمان يملك غيره لان الضمان يجبر ما فات عليه ويمك لا يكون جابرا لمك فلا يجوز  
ان يكون الولد قائما مقام الجزء الفائت بالولادة لانه الولد امانة في يده والفايت مضمون فكيف  
تكون الامانة خلفا من المضمون الا ترى لو دخلها عيب اخر في يده وفي قيمة الولد وفانقصنا  
ذلك العيب لم يكن الولد جائزا لذلك النقصان وكذا لو هلك بالولادة او انجبر بالنقصان  
بحدوث الزيادة في يد المالك ولو صلح هذا جابرا لاتفاوت بين الحادث في يد الغاصب او  
المالك كما في السر ولهذا لو خرج ظبية وولدت في يده وبالولد وفا بالنقصان فربما الى  
الجبر يجب عليه ضمانه نقصان الولادة وشبه هذا ممن قطع قوائم شجرة اشباه ثم نبت مكانها  
اخرى او حصد بقلا او رطبة ثم نبت مكانها لان النبات ملك المضمون له بخلاف ما لو قطعت  
يدها فاخذ ما لو قطعت يدها فاخذ الغاصب الارش فربها مع الارش ما تولد من ملك المضمون  
له فامكن ان يجعل موديا للضمان بخلاف ما لو قطع سنها فبقت مكانه اخرى وصارت من زولة  
ثم سميت لانه انعدم سبب الضمان بارتفاع النقصان مشاهدة لان يكون موديا للضمان  
او تبين به انعدام سبب الضمان لانه السبب فساد المنبت لا مجرد القلع وقد تبين انه  
ما افسد المنبت ولهذا لو كان نبات السن بعد الرد لم يجب على الغاصب شيء هذا السبب وهو  
النقصان قائم مشاهدة بالولد لا يصلح ان يكون قائما مقام ذلك النقصان الا ترى ان الوفا بقيمة  
الحصول بعد الرد لم يخبر به فكذلك قبله وجنتنا في ذلك انه انعدم سبب الضمان حكما والثابت حكما  
كالثابت حسا او قويا منه وبينا ان الولد خلف عن الجزء الفائت بالولادة بطريق اتحاد السبب  
وهو الولادة او جبت فوات جزء من ماله الاصل وحدوث ماله الولد لانه واه كانت



موجودا قبل الانقضاء فلم يكن مالا بلكا عيبا في الام او كاه وصفها لها وانما صار مالا مقصودا  
بعد الانقضاء لا ترحا لا يقبل التصرفات المختصة بالمالية كالباع لان يحصل صفة المالية واه  
كاه موجودا قبله لا يلزم على ما ذكرنا الاعناق ووجوب العشر والوصية به فانه يجوز هذه  
التصرفات مع اختصاصها بالمالية لانا نقول الاعناق يعتمد الرق لا المالية ولجني موقوف  
والوصية بما ليس بمال جائزة اذ كاه بغير ضمة ان يصير مالا كما اذا وصي بثمر نخليه ولا ثمره  
عليها او وصي بثمر بستانه ابدأ او وصي بماله ولا مال له ثم حدث ووجوب الغرة نصا بخلاف  
القياس على ان ذلك ضما جنابة لا ضما مال بدليل وجوبها في الحر على ان هذه الاحكام انما ثبتت  
بعد الانفصال وبعد الانفصال هو مال واذا ثبت اتحاد السبب فنقول السبب الواحدية اثر  
في الزيادة والنقصان كانت الزيادة خلفا من النقصان لان حدوثه يتعلق بزوال الاول في ملك  
كاه التمس خلفا عن مالية المبيع له باتحاد السبب حتى لو شهد شاهدان ان عليه بيع شيء  
بغلم قيمته ثم رجعا لم يضمنا وكذا الارش خلف عن مالية اليد المقطوعة باتحاد السبب كما ينهك  
النقصان اذ ارد ذلك الجزع بعينه بان غصب غرة فقطع جزا منها ثم رد ذلك الجزع مع الاصل  
فذلك ينعدم النقصان برد الخلف لان الخلف عن الشيء يقوم مقامه عند فواته والدليل عليه  
فصل السمع والسن فان الحادث هناك جعل خلفا عن الفات باتحاد المحل لانه حادث في محل  
النقصان وتأثير السبب في الخلافة اكثر من تأثير المحل فاذا جعل باتحاد المحل هناك الحادث  
خلفا عن الفات حتى يتقدم به سبب الضمان فهذا اولى وبهذا يظهر الجواب عن كلامه فانا  
لا نجعل الغاصب موديا للضمان برد الولد لكن نبره بانعدام سبب الضمان فانما ينعدم سبب  
الضمان برد ملك المقصوب منه فيكون المردود ملكه يقر هذا المعنى فان قيل كيف يستقيم  
هذا والولد يبقى ملكا المقصوب منه بعد انعدام النقصان ولو صح ما ذكرنا ينبغي ان لا يبقى ملكا  
له كما في الجمل الباض وبنات السرح قلنا لانه في الملك لم يكن خلفا وانما كاه مملوكا لا يكون متولدا  
من ملكه وانه باق وانما كاه خلفا في حكم الانجبار فلا جرم بعد ارتفاع النقصان لا يكون الولد  
جابر للنقصان وهو كما انزل خلف عن الما في حكم الظهار لاني للملك فبعد وجود الما يبقى  
التراب مملوكا له ولا يكون خلفا في حكم الظهار وهذا لان جعلنا الولد خلفا عن الجزع  
الفات في حق الرد ورد الخلف يكون ملك المالك لا ملك الغير كالاصل وهذا لان الخلفيه  
في الرد يكون الغاصب اذ المقصود الى الملك وهذا انما يكون بملك المالك كما في السن والسن  
واذا ثبت هذا فيما اذا كاه في قيمة الولد وفا بالنقصان عند الولادة فكذلك اذا صار  
فيه وفا بعد الولادة قبل الرد لان حكم الخلافة باتحاد السبب لما انعقد فيه فا  
الحادث فيه بعد انعقاد السبب يلحق بالموجود وقت السبب كالزوائد في المبيع بعد  
البيع قبل القبض يلحق بالموجود وقت العقد لكن هذه الخلافة في حكم الانجبار لا يكون رد  
الخلف كالاصل وهذا يتم بالرد فالزيادة بعد الرد لا تجعل كالموجود عند السبب  
كالزيادة في المبيع بعد القبض لا تعتبر في انقسام الثمن وهذا لان الخليفة باعتبار ضمانات

ضمان الغصب والتسليم يسقط ضمان الغصب على انه يجوز ان يجبر النقصان بالزيادة  
الحاصلة في يد الغاصب ولا يجبر بالزيادة الحاصلة في يد المالك كالسنة اما في السن تبين ثم  
انعدام سبب الضمان من حيث ان الحادث خلف عن الفات باتحاد المحل من حيث الظاهر ومن  
حيث المعنى عدم افساد المشت وذلك بتحقيق بعد الرد كما يتحقق قبله اما هنا ان انعدام سبب  
الضمان باعتبار الخلف لا ينعدم من حيث المعنى بل بقا النقصان حقيقة لكن بقا النقصان حقيقة  
لا يوجب بقا الضمان اذ اوجد الجائز حكما نوصحه ان هنا لا يشترط لا يجاب الضمان بالقلع كونه  
الاصل في ضمانه عند القلع فكذلك لا يشترط لانعدام السبب بالنبات بقا الاصل في ضمانه  
بخلاف ما نحن فيه وفي قطع الزيادة حدث في يد المالك فلا يمكن ان يجعل خلفا عن الفات لان الشجرة  
بمنزلة العقار ولهذا تستحق بالشفعة فلا يتصور تقويت يد المالك فكانت الشجرة  
بافية في يده فحصلت الزيادة في يده فلا يمكن جعله خلفا لان الخلف ما يكون في يد الغاصب  
ليكون برده راد الفات معنى ولان الواجب ضمانه غير مال ذهب به القاطع وهو الجزع المقطوع  
وذلك لا ينعدم بنات مثله حتى لو رد المقطوع او المحصور ونبت مكانه اخر لا يضمن شيئا  
فالضمان وجب بالاشتمال له والمنع والزيادة حدثت بالنبات لا بالسبب الذي احداثه  
في المقطوع ثم النبات ليس سبب القطع بل بقا الشجرة الخضرة النامية والا نجبار بحكم  
اتحاد السبب واما اذا مات الام وبالولد وفا فعن ابني خنيفة رحمة الله فيه ثلث روايات  
وقد ذكرنا في الزكاة وهذا لان الام اصل والولد تابع فلا يجبر الاصل بالتابع وينجبر النقصان  
بالتابع كما في سجد في السهو فانه يجبر النقصان بهما ولو فسدت الضلوع لا يجبر  
الاصل بهما اما ولد ظبيته الحر فانه من الولد ثمة مضمون فيكون مشغولا بضمانه نفسه فلا  
يمكن ان يجعل خلفا اما هنا الولد امانة فامكن ان يجعل خلفا ودليل كونه الولد امانة في  
الغصب مضمون ما ذكرنا في المناسل ولاه الصيد لا يصلح ان يكون امانة فلا يحدث  
امانة اما ولد المقصوبة يصلح ان يكون امانة فجاز ان يحدث امانة ولا حصولها في  
يده ثم ليس بشرط الضمان بدليل انه لو باع الظبيته فولدت عند المشتري فلم يقدر  
عليه ضمنه البائع قيمة الولد ولو باع ولد المقصوبة فولدت عند المشتري ولم يقدر عليه  
لا يضمن قيمته وتبين بهذا ان الامر ثبت حقا للصيد فيسري الى ولدها وفي الغصب  
الضمان يجب حق المالك لاحق الما جود لانها امانة في يده باذه المالك وكذا بغير اذنه  
كالقطعة وكما اذا هبت الرزج بالشرب والفترة في جرم والولد لم يحدث من المالك فلا يسري  
الضمان ولهذا قلنا ان صيد الحر اذا اصاب على انساها فقتله لا يضمن لان  
الحق قد اسقط حقه بالابتداء والجمل اذ اصاب على انساها فقتله المصون عليه يضمن لان  
الحق لما كره وما كره لم ياذ له فلما حصل ان الفعل انما يعرف باثره ولهذا الفعل في هذا المحل  
انراه فوقع نوع التعارض فانعدم الضرر والفتن وكان لم يوجد النافع والمفرض بحكم التعارض



فارتفع النقصان فلم يوجد سبب الضمان فلا يجب الا ان الخلف ضرا به حقيقى وهو ان يحل  
الفايت حقيقة كالسن والسن ولا يحتاج الى اتحاد السبب فيه وحكى وهو ان يحل الفايت حقيقة  
بل يقوم مقامه معنى كاش اليد والعين ويعتبر فيه اتحاد السبب ليصير رد الثاني رد الاول  
معنى وهنا اتحد السبب لما بيننا فيصير رد الثاني رد الاول معنى لا يلزم على هذا اذا غضب  
عبد او خصاه ونقص الخصة فتمت ثم اذ ادت فتمت بالخصه فانه لا يجعل خلفا وكذا اذا غضب عبد  
وعلم حره ونقصته مشقة التعليم ثم اذ ادت فتمت بالتعليم فانه لا يجعل خلفا وان اتحد السبب  
لانا نقول الخصة ليس بزيادة وليكن كاه ففى غير معتبره في نظر الشرع لانها بنا على رغبة فاسدة لظنهم انه يحل  
لهم للظن مع النساء والنظر اليهن ولم هذا لا يرغب فيه العقلاء ومن له ديانة ومعرفة باحكام الشرع واذا  
لم يكن ان يجعل خلفا واما تعليم الحر فلا يسلم له انه اتحد السبب بل اختلف لانه السبب نقصان  
مشقة التعليم وسبب الزيادة خفاقة وذكاؤه وفهمه فاذا اختلف السبب لا يمكن ان يجعل خلفا  
رجل اشترى عبدا بالف درهم حاله ولم ينقد الثمن حتى قبضه بغير امر البائع فاعور عنده ثم استرده  
البائع منه حتى يعطيه الثمن ثم وجده المشتري عيبا كاه عندنا البائع يوم البيع او حدث عنده بعد البيع  
قبل القبض الاول او حدث بعد الاسترداد فهو بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء نقص  
البيع واعطى البائع نصف الثمن اما الخيار فلا نه وجد بالمشتري عيبا كاه عند البائع ولم يرض به  
فرق بين هذا وبينما اذا قبض باذه البائع فاعور عنده ثم وجده عيبا قدما فارد ان يرد له ليس له  
ذلك والفرق ان العيب الحادث عنده المشتري يمنع الرد بالعيب القديم اذا لم يرض به البائع وهنارضى  
دلالة لانه لما اخذه مع علمه بالعود في يد المشتري فقد رضى بهذا العيب دلالة لانه انتقص قبضه وصار  
كاه لم يكن كانه اشترى عبدا اعور مجسماته ثم وجده عيبا ونعمة لم يوجد الرضا لانها دلالة  
فاه قيل انما رضى البائع بقبضه لا لثمن لا للرد عليه قيل له نعم لكن لما رضى به مع علمه انه اذا هلك يفتى  
البيع ويملك عليه كاه رضى به دلالة فاه اخذ باخذ جميع الثمن الثمن لان الفايت وصف  
والوصف لاحصته له من الثمن مع فوات باقة سماوية وان رد اعطى نصف الثمن لانه احتبس عند  
المشتري نصف العبد لان العيب من الادنى نصفه فرق بين هذا وبينما اذا قبض العبد باذه  
البائع واعور عنده ثم وجده عيبا قدما واراد ان يرجع بنقصان العيب قال البائع انا اخذنا العبد  
معيبا بالعبد الحادث عندك فرد عليه حيث سقط جميع الثمن وهنا سقط نصفه والفرق ان  
المشتري متى قبض العبد باذه البائع فالعبد انما يدخله ضمانه بالعقد لا بالقبض فاه القبض حصل  
باذه البائع والاوصاف لا تفرد بالبيع فلا تفرد بضمانه فلا يتأكد على المشتري بسبب الفور  
شئ من الثمن كالعود الحادث في ضمانه البائع باقة سماوية فانا العبد كاه مضمونا على البائع  
بالعقد فاما اذا قبض بغير اذه البائع فالعبد صار مضمونا عليه بالقبض والاوصاف تفرد  
بالقبض الموجب للضمان اذا القبض الموجب للضمان قبض هوائه في الاوصاف تفرد بالانكشاف ثم  
تفرد بهذا القبض فتفرد بضمانه القبض وهذا لانه العيب قبل القبض لاحصته له من الثمن الا ترى

الا ترى انه لو اشترى عبدا فوجده عيبا قبل القبض فصالحه من العيب على جارية كانت  
لجارية زيادة في الاصل البيع ولم يكن عوضا عن العيب حتى كاه الثمن منقصة على الجارية والعبد  
على قدر قيمته حتى لو وجد باحدهما عيبا رده بحصة من الثمن ولو كاه الصلح بعد القبض كانت  
لجارية عوضا عن العيب حتى لو وجد بها عيبا ردها بحصة العيب من الثمن وكذا  
الوكيل بالشرا اذا وجد بالمشتري عيبا قبل القبض وابرا البائع عند العيب جازا براوه ولم  
الآخر ولو وجد به عيبا بعد القبض ورضى به نزه دوه الامر لان قبل القبض لم يجب للعيب حصة  
من الثمن وبعد القبض وجب حصة العيب على البائع واسقاطه في حق الموكل لا يصح والمنع  
فيه ان قبل القبض لم يرد عليه العقد ولما لم يشبه بالعقد اما بعد القبض ورد عليه ما لم يشبه  
بالعقد وهو المنع فاه البائع يصير مانعا وصف السلامة والمنع سبب الضمان كنع ولما لم يفتقر  
والثوب الذي هبت به الرج والفتة في حجره فاه قبل لوصار مضمونا على المشتري بالقبض يجب  
اه يكون مضمونا بالقيمة كما لو كاه مكانه غضب قبله نعم لكن ضمانه الثمن فيما بين البائع  
والمشتري قائم مقام القيمة باقامتها كالبائع اذا فاقا احدي عيني العبد سقط عن المشتري  
نصف الثمن لانه الاوصاف تفرد بالانكشاف لانه الضمان الثمن في حق البائع قائم مقام القيمة  
فيضمن نصف الثمن واه فعل الاجنبي يضمن نصف القيمة واستشهد محمد رحمه الله فقال  
الا ترى انها لو كانت جارية فقبضها قبل نقض الثمن بغير اذه البائع ووطيها ولم ينقصها  
الوطي ثم اخذها البائع لاستيفاء الثمن ثم وجد المشتري بها عيبا كاه عند البيع له ان يرد لها  
ولا شئ عليه من قبل الوطى اما الرد بالعيب فلرضع البائع ووطى المشتري لا يمنع الرد بالعيب  
القديم اذا رضى به البائع واما عدم تاكده من الثمن فلا نه لم يجس شيئا من المبيع بالوطي اذا لم  
ينقصها الوطى فاه قبل لا بل جسر جزا مقصودا من المبيع وهو لما ولهذا لا يملك الرد الا برضاه  
قبله نعم جسر جزا يتضرر البائع بفواته فلا جرم لا يملك الرد الا برضاه لكن ذلك الجسر ليس بمال  
فلا يكون مبيعا بخلاف العود فانه جسر بصرا العبد الا ترى انها لو ماتت في يد البائع لاشئ على  
المشتري من الثمن ولا من العقر لانه البائع صار مستردا اليها ومنع المشتري منها ولم يتلف  
بالوطي شئ من ماله لان المستوفى بالوطي ليس بمال والثمن بمقابلة ما هو مال ولا عقر عليه لانه  
وطيها في ملكه فلا يلزم العقر قال الا ترى انها لو كانت جارية وولدت في يد المشتري ولدا من غير  
البائع واخذها البائع لاجل الثمن فمات الولد في يده فاه شا اخذ الام بجميع الثمن واه شا  
ترك لنقصان الولادة لانه نقصان الولادة وان حصل في يد المشتري لكن رد الولد  
معها انجز ذلك النقصان انا كاه الولد وفاية فكان ردها سليمة فاذا هلك الولد  
ظهر النقصان المخبر في يد البائع فكان له الخيار بين بهذا ان العيب متى سقط اعتبار  
اما بوجود الجارية او رضى البائع لا يمنع الرد بالعيب القديم ولو لم يمت الولد ولكن المشتري  
وجد بالجارية عيبا قبل ان يقبضها من البائع بعد ما اخذ البائع منه ان  
عيبا كاه عند البائع او حدث في يد البائع بعد الاسترداد ليس له ان يرد الام وحدها بل



بل يرد لها لو عكسهما لان الولد اذا بقى الى وقت القبض صار مقصودا فصار كاه اشترى تبين  
ثم وجد باحدهما عيبا قبل القبض ليس له ان يرد العيب وحده لانه تفريق الصفقة على البائع  
قبل التمام واه كاه عيبا حاد ثانيا في يد المشتري ليس له حق الرد اصل بل يجبر على اخذها  
امما الام فلا تورد لها على البائع كاه له ان يرد لها عليه على ما ذكرنا واما الولد فلن يجزيه احدهما  
انه لم يجد به عيبا والثاني انه لاحصة له من الثمن قبل القبض وان وجد بالولد عيبا  
لا يرد سوا كاه عيبا فديما به كاه به اصبع زائدة او حدث في يد البائع او المشتري لما ذكرنا  
ولو نفذ الثمن وقبضها ثم وجد باحدهما عيبا برده بحصة من الثمن اه كاه العيب به يوم  
البيع او حدث في يده بعد الاسترداد لانه تفريق الصفقة بعد التمام واه كاه عيبا  
حاد ثانيا في يد المشتري وان علم البائع به عند الاخذ لاه الرضا بالعيب الحادث عند  
المشتري يطلق الرد بالعيب القديم لا بالعيب الحادث عند المشتري واه كاه العيب  
بالولد يرد في يد البائع او في يد المشتري على ما ذكرنا ثم وطى المشتري الجارية  
على وجهين اما اه كاه القبض بعد نفذ الثمن او قبله باذنه البائع او كاه قبله بغير اذنه  
البائع وكل وجه على وجهين اما اه كانت ثيبا ولم ينقصها الوطى او كانت  
بكر او نقصها الوطى ففي الوجه الاول ليس له ان يرد لها بالعيب بغير رضى البائع عند بكر كانت  
او ثيبا وعند الشيا فغير رضى الله اه كانت بكر او كذلك واه كانت ثيبا فله ان  
يردها ولا يغير من الوطى شيئا وقال ابن ابي ليلى يرد لها بكر او ثيبا ويرد معها عقرها  
وعقرها عشر قيمتها اه كانت بكر او نصف عشر قيمتها اه كانت ثيبا وجه قول الشافعي رضي الله عنه  
قادر على ردها كما قبضها فله ان يرد لها كما قبل الوطى وهذا لاه وطى الثيب لا يوجب نقصانها  
عينا حقيقة ولا حكما وانما هو استيفاء منفعة بمنزلة الاستخدام بخلاف ما اذا كانت  
بكر فاه الوطى يفوت جزا منها فاه صفة البكار بمنزلة جزء من عيني هو مال منقور ولهذا  
يسحق بالبيع شرط بخلاف ما اذا شرط انه لم يكن وطىها والدليل عليه ان وطى الكبر  
يمنع بيع المراجعة عن غير بياه ووطى الثيب لا يمنع ولو كانت ذات زوج فوطىها  
الزوج عند المشتري فاه كانت بكر فليس ان يرد لها واه كانت ثيبا له ذلك والبائع  
اذا وطى المبيعة قبل التسليم فاه كانت ثيبا لم يسقط شيء من الثمن ولا يتخير المشتري عند  
الخليفة بخلاف ما اذا كانت بكر فهذه الفصول تبين ان الوطى بمنزلة الاستخدام وكما ان  
الوطى لا يحل الا في الملك ثم لا يمتنع بسبب الرد بالعيب ومجئنا اجماع الصحابة فقد  
قال علي وابن مسعود رضي الله عنهما لا يرد لها بعد الوطى وقال عمرو زيد بن ثابت رضي الله  
عنهما يرد لها ويرد معها عشر قيمتها ان كانت بكر او نصف عشر قيمتها اه كانت ثيبا  
فقدا تفقوا على ان الوطى لا يسلم للمشتري مجانا فن قال يرد لها ولا يرد معها شيئا فقد  
خالفنا قائل الصحابة وكفى باجماعهم حجة ثم هم مجمعون على ان الوطى بمنزلة الجناية الا انه كاه من  
مذهب عمرو زيد رضي الله عنهما ان المشتري اذا جنى على المبيع ثم علم بعيبه يرد الارش

الارش ففي الوطى مجانا نحو ذلك وعلى ابن مسعود رضي الله عنهما بقوله لا ترد بعد الجناية فكذلك  
الوطى والاجماع بيننا وبين الجناية تمنع الرد فكذلك الوطى وهو المعنى في المسألة الوطى بيبالك  
فيه مسلك الجناية فيمنع الرد والدليل عليه ما بيننا من اتفاق الصحابة رضي الله عنهم والدليل عليه  
ان المستوفى بالوطى في حكم جزء من العيب فان المستوفى بالوطى ما يملك بالنكاح والمملوك بالنكاح في  
حكم العيب وابدال يملك الامور واستيفاءه في غير الملك لا ينفلك عن عقوبة او غرامة  
واستيفاء المنفعة تنفلك عن ذلك والمستوفى بالوطى موصوفه عن الابتداء حتى لا يجوز  
استيفاءه بالبدل بدوه الملك والموصوفه من الادى نفسه واجزاه لا منافعه  
فالمنفعة تبذل من الادى كغيره واذا ثبت ان جزء من العيب فاستيفاءه كاستيفاء  
جزء بالجناية وذلك يمنع الرد بالعيب دل عليه ما اذا كانت بكر او لاه الرد فنسخ العقد  
من الاصل حجة برده على بايعه وبرجع على البائع فيه لو كاه موهوبا فليرد تبين ان وطى  
اياها كاه في غير الملك وانه حرام فللحرز عنه قلنا لا ترد والوطى في غير الملك بمنزلة تناول  
جزء من العيب حتى لا ينفلك عن عقوبة او غرامة وبهذا فارق بيع المراجعة لانه لا يتبين  
بالبيع اه فعلة كاه في غير الملك ولاه ذلك كاه في حكم الجزء ايضا لكن جزء هو  
تمتع لما لم يتمكن به نقضه في العيب وذلك لا يمنع بيع المراجعة فانه لو تناول لبن  
الشاة واعلمنا بقدره كاه له ان يبيعها مراجعة بخلاف وطى الزوج عند المشتري لاه  
ذلك حصل بتسليط البائع واجبا به له بالنكاح فجعل كفعل البائع بنفسه بخلاف  
ما اذا كانت بكر فاه النكاح يوجب الوطى للزوج لاصفة البكار فيصير اصل الوطى  
مضافا الى البائع ولا يصير زوال صفة البكار مضافا اليه فكانها ذهبت عند المشتري  
بغير صنع احدا ويصنع انشاء ذلك يمنع الرد وكذلك وطى البائع قبل التسليم فتبوت  
الخيار للمشتري وسقوط شيء من الثمن اذا كانت بكر باعتبار صفة البكار ودوه الوطى  
وهذا لاه الوطى استيفاء جزء هو ثمرة لا بينا وذلك لا يوجب الخيار للمشتري كما تناول  
التمار والبن الان ذلك مال منقور بقا بله جزء من الثمن اذا صار مقصودا يتناول البائع  
وهذا الجز ليس مال ولا يقا بله شيء من الثمن ثم المنفعة قبل التسليم فيضاه البائع في حكم  
الوطى انما يصير مملوكا للمشتري بالقبض لاه الوطى تصرف ومالك التصرف انما يثبت ولهذا  
بالقبض لا تجزى بالحنطة التي لم يجد قبل القبض من الاستبراء فلهذا يجب للعقر على  
البائع اذا وطىها بخلاف الاستخدام فالمنفعة ليست في حكم جزء من العيب ولكنهما  
اعراض تحدث شيئا فشيئا وانما تبذل ويجوز استيفاءها في غير الملك وتخلو عن  
عقوبة او غرامة اكثر ما فيه ان الرد تبين انه استخدمها في غير ملكه وذلك لا يوجب عليه شيئا فلهذا لا يرد  
الرد بخلاف الوطى واذا لم يرجع بنقصان العيب لاه الجزء الفات صار مستحقا للمشتري وقد  
تعذر تسليمه عليه فترد حصته من الثمن لانه صار مقصودا بالمبيع ولاه الرد امتنع على البائع  
ولهذا الورى يرد وفي مثله يرجع بالنقصان لما ذكرنا ولا ان العيب ما يملك التجار



عيبا في حق البائع في عرفهم الا ترى ان الحال في موضع يستحسن لا يكون عيبا وفي موضع  
يستقيم يكون عيبا فالنزاع الجارية يكون عيبا وفي الغلام لا لتعارف الناس لولاه لا  
ستوى الجواب فيهما لانه كل واحد منهما حرام وانما قلنا ان الوطى عيب في حق البائع  
اما اذا كان حراما لاشك لانه ردها بعيب الزنا ويوجب ذلك تعيب الفواش واما  
وطى المشتري فانه يرد عليه جبراً جارية موطوءة وديك او حشر لقلبه مما اذا رده عليه جارية  
معيبة بخلافه الاستخدام لانه الرجل قد يستخدم اصحابه وجيرانه ولا يعد ذلك عيبا  
ولا عار عليه وليس هذا كما اذا رضى البائع لانه لا عار عليه لانه قبلها باختياره عن طيبه  
نفس منه كانه اشتراها وبخلافه فيزوج لانه البائع رضى به رجل اشترى جارية قيمتها  
الف الف درهم حال قبضها قبل نقد الثمن بغير اذنه البائع فولدت في يده ولدا  
فيتمه مائة فرادى قيمته في يده وصار الف الف ثم اخذ البائع الام ووه الولد فصارت  
قيمة الولد في يد المشتري بعد اخذ الام الف درهم ثم نقد المشتري الثمن وقبض الام  
فوجد به عيبا ردها بحصتها من الثمن وهو ان يقسم الثمن على قيمة الام يوم العقد وقيمة  
الولد بعد اخذ البائع الام فيردها بنصف الثمن قال الشيخ الامام الزاهد المعروف بجواهر  
زاده رحمه الله تاويل المسألة اذا طلب البائع الولد من المشتري فنهى المشتري وقال  
هكذا احكى عن مشايخ نجارى وبلخ فاه قبل وجبان لا ترد الجارية بالعيب لانه الولد حدث  
في قبض المشتري حقيقة والبائع لم ياخذ الولد حتى يصير في التقدير كانه حدث في  
البائع والولد الحادث بعد القبض يمنع رد الام بالعيب والدليل عليه انه لو وجد بالولد  
عيبا ليس له ان يرده بالعيب ولو صار في التقدير كانه حدث في يد البائع كانه له حواله  
بالعيب قبله هذا الولد يشبه الولد الحادث بعد القبض من وجه ويشبه الولد الحادث  
قبل القبض من وجه اما بعد القبض فلما قال من عدم رد الولد واما قبل القبض لانه حدث  
في يد المشتري في حال اسحق البائع نقص قبضه فاه للبائع ان ينقض قبض المشتري  
في الام والولد فصار من هذا الوجه قبض المشتري وجوده وعدمه بمنزلة لما مر  
في الابواب المتقدمة ان يد صاحب الدين بمنزلة حتى صار صاحب اليد اسوة الغرماء  
فعملنا بهما من حيث انه يشبه الولد الحادث بعد القبض لا يرد الولد بالعيب ومن  
حيث انه يشبه الولد الحادث قبل القبض يرد الام بالعيب ولا نذكرنا في اصل الباب  
ان قبض المشتري موقوفان نقد الثمن قبل الاسترداد بعد قبضه من الاصل وكان  
الولد حادثا بعد القبض واه استرد بطل القبض وصار الولد حاصلا قبل القبض وهنا  
انتقض القبض في الام ونقصر في الولد من حيث انه تقر في الولد من  
الاصل يشبه الحادث بعد القبض ومن حيث انه انتقض في الام يشبه الحادث  
قبل القبض من حيث انه حادث بعد القبض يمنع رده بالعيب ومن حيث انه حادث قبل القبض  
لا يمنع رد الام بالعيب وهذا لانه يرد على ما ورد عليه العقد والقبض والولد لم يكن

لم يكن موجودا عند العقد ولا عند القبض في الام كانه الولد حدث عند البائع حتى لا يطلحق  
المشتري بالرد فيها ويجعل في حق نفسه كانه حدث عند المشتري لان قبض الام قد  
انتقض وقبض الولد لم ينتقض فترد الام بحصتها من الثمن ويكون للولد حصته من الثمن  
مئة وجد في حق الولد سبب الضمان من المشتري وقد وجد هنا وهو منعه الولد من  
البائع بعد الطلب لان المنع سبب الضمان على ما ذكرنا لكن يجب الثمن دونه القيمة  
لما قلنا ان ضمان الثمن فيما بين المتعاقدين بمنزلة ضمان القيمة وقيمة الولد بعد المنع الف  
مثل قيمة الام يوم العقد فيقسم الثمن عليها بالتسوية وترد الام بنصف الثمن فاه رد الام  
بنصف الثمن ثم وجد بالولد اصبخا نائفة ونقضت من قيمته باعتبار خمسمائة تنتقض  
تلك القسمة لانه تبين ان الخطأ في القسمة الاولى وظهر ان الثمن انقسم عليها اثلاثا  
لا قيمة الولد يوم المبيع بنصف قيمة الام يوم العقد وقد وصل الى المشتري بـ  
الام بنصف الثمن فيرجع على البائع بما بقي من حقه وهو سدس الثمن لانه الثلثاه واقفا  
فلا يرد به بالعيب ابدا ولا يرجع بنقصها عيبه لانه ليس له حصته من الثمن ولو كان البائع  
قبضها ثم نقد الثمن المشتري وقبضها وقيمة الام الف ثم وجد بالام عيبا ردها بثلاث  
التم لانه قيمة الولد يوم القبض ضعف قيمة الام يوم العقد فاه وجد بعد ذلك  
بالولد اصبخا نائفة وصارت قيمته لاجل ذلك الف لا تنتقض تلك القسمة ويرد الولد  
بثلثي الثمن اه شا الثمن اه شافرق بين هذه المسألة وبين المسألة الاولى فاه ثمة بظهور  
العيب في الولد تنتقض القسمة وهناك تنتقض والفرق وهو ان القياس يقتضي انفسا  
الثمن على قيمة الام والولد على ما هو قيمتها من حيث الحقيقة في الموضع كلها كما لو كان المشتري  
عالم بالعيب في احدهما وقت الشراء وقت القبض وقبضها ينقسم الثمن عليهما على ما هو  
قيمتهما من حيث الحقيقة لا على قيمتهما وهما صحيحا فكذا في حالة الجهل لكن تركنا هذا القياس  
في البيع وفيما كان ملحقا بالبيع اذا كان المشتري لا يعلم بالعيب وقت البيع والقبض فان اعر  
فيما بين الناس انهم يقصدون شراء الصحيح وكل من يشتري شيئا ويقومه المقوم قائما  
بشتره ويقومه على اعتبار كونه سليما ويرد ثبت حواله بالقبض ولا يمنع العيب تمام الصفة  
لتمام الرضا باعتبار دخوله في العقد سليما ظاهرا والمعرف كالمشروط فماركاه المشتري شرط  
الصحة واكتلامه وقت الشراء واذا كان الثمن يقسم عليها على قدر قيمتها صحيحا  
لا على حقيقة حالها ثم تنغير القسمة بعيب يوجد في احدها لانه لا يظهر الخطأ في القسمة  
ففي المسألة الثانية وجد من المشتري في حواله الام العقد وفي حق الولد ماله شبه بالعقد  
وهو القبض فصار ملحقا بالبيع والبيع اذا ورد على شيئين ينقسم الثمن عليهما باعتبار قيمتهما  
وهما صحيحان وكذا فيما صار ملحقا به وفي المسألة الاولى لم يوجد البيع ولا ماله شبه بالبيع فلا  
يلحقه فاه لم يوجد من المشتري في الولد الا المنع بعد الطلب وانه ليس ملحق بالبيع بل سبب  
للضمان بمنزلة الغصب فوجب اعتبار القياس ان ينقسم الثمن



على الام والولد من حيث الحقيقة واذا انقسم الثمن على ما هو حقيقة حالهما وهو القيمة  
يجب اعادة العتمة وهذا لا اله الصماه انما يجب بالمنع وهو لم يمنع الا المعيب فلا يقدم  
عليه السليم وهذا لا اله اذا استردها يتمكن المشتري من ردّها فيصل الى جميع حقه فلا  
يتضرر وهنا لا يتمكن من رد الولد اصلا فلو لم تقتصر الحقيقة ببقي الولد المعيب في ملكه  
بيد السليم وان ضرر في حقه استشهد محمد فقا الا ترى انه لو اشترى جارية قيمته كل واحدة  
منها الف وقبضها ثم وجد باحدها عيبا فانه يردها بنصف الثمن لاستوا قيمتهما واه وجد بالآخرى  
عيبا بعد ذلك وعادها او رضى بعيبها كانت حصته التي رد النصف كما كانت واه كاه بين  
العيبين تفاوت حتى لا يرجع بشئ على البائع بمقابلة المردودة لانه انما اشترىها على شرط  
الصحة عرفا فانقسم الثمن باعتبار قيمتهما وهما صحيحا اورد هذه المسألة ليسبي ان الجواب  
في الشر كذا فكذا فيما هو ملحق به وهو القبض هذا اذا استرد البائع الام بدو الولد فاه  
اخذ الولد وقيمتة الف ولم يسترد الام فصار ثمنه في يد البائع الفبيع ثم نقد المشتري  
الثمن واخذ فوجد به عيبا رده بثلثي الثمن لانه البائع لما اخذ الولد انتقض قبض المشتري فيه  
من الاصل فصار كانه لم يكن قضا وكاه الولد حدث في يد البائع ولو حدث في يد البائع وقبضه  
المشتري ينقسم الثمن على قيمة الام يوم العقد وعلى قيمة الولد يوم القبض وقيمة الام  
يوم العقد الف وقيمة الولد يوم القبض الفاه فانقسم الثمن عليهما اذله فانصارت حصته  
الولد ثلثي الثمن فزده بذلك فرق بين هذا وبينما اذا اخذ البائع الام بدو الولد والفرق  
ان غنة الولد يشبه الولد الحادث بعد القبض على ما ذكرنا وهذا لا يشبه لانه متى اخذ البائع الولد  
انتقض قبض المشتري من الاصل فاه قبل انتقض القبض فيه حقيقة لكن القبض في الام باق  
فاذا انتقل الثمن نقدا القبض في الام واستند الحذو فت القبض فظهر ان الولد حدث بعد قبض  
المشتري فينبغي اه لا ترد له نعم بعد قبض المشتري في الجارية لكن بطريق الاستناد  
لا بطريق التبني والمستند يثبت في الحال او لا عند نقد الثمن ثم يستند الى اول القبض لانه  
صفة كالاجارة في العقد الموقوف والصفة لا تقوم بنفسها وانما تقوم بالموصوف فكذلك هنا  
حيث نفذ القبض في الجارية كاه قبض المشتري منقبضا في الولد فلم ينفذ القبض في  
حق الولد في الحال حتى يستند الى اول القبض فبقي حادنا قبل القبض والقبض موجود في حق الجارية  
لما لم يستند الى اول القبض هذا اذا وجد بالولد عيبا فاه وجد بالام عيبا فهذا على وجهها  
اه كاه بعد ما رد الولد على البائع بالعيب له ان يرد الجارية بحصنها من الثمن لان  
نقصها الولادة انجب بالولد اذ كاه به وفا بالنقصاه واه كاه لم يرد الولد بالعيب  
ورضى بعيبه ليس له ان يرد الام لانه نقصها الولادة عيب حادث في يد المشتري فيمنع  
الرد بالعيب القديم الا اذا رضى البائع او انجب بالولد لانه صار عدا حكما فلم يبق المانع اما اذا لم يرد الولد  
بقبضه والعيب يمنع اليراشا في الكتاب حيث قال لم يردها لما حدث فيها من الولادة بخلاف ما تقدم من  
المسائل فان في تلك المسائل يملك المشتري رد الام بدو الولد وان حدث المعيب عنده لانه

لانه غنة رضى البائع بالنقصاه حيث اخذ الام مع النقصاه لاستيفاء الثمن وهذا لا اله فاه  
يصير راضيا واذا تعذر رد الام يرجع عليه بنقصاه العيب من حصته الام من الثمن فاه قال  
البائع انا قبل الام مع النقصاه واد ثلث الثمن له ذلك لان امتناع الرد كاه لحقه فاذا رضى به سقط حقه  
فرد عليه والله اعلم **باب اختلاف البائع والمشتري في هلاك ما اشترى قبل القبض او بعده**  
اصلا البان البائع مع المشتري اذا اختلفا في هلاك المبيع قبل القبض او بعده ان لم يكن لهما بينة فالقول  
قول من يشهد له الظاهر واه قامت لاحدهما بينة قبلت بينة وان قامت لهما بينة فالبينة بينة  
من يشهد له الظاهر لا اكثر اثباتا وان ارجا ونارح احدهما السابق يقضى لاسبقهما نارحاه واه كاه  
حكمها اضعف لانه اثبت الحكم في وقت لا ينارعه صاحبه والرجح اول بالسبق فان لم يكن فزيادة  
الاثبات اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل اشترى من رجل جارية بالف درهم ولم ينقد الثمن  
حتى مات فاقام البائع بينة ان المشتري قبضها ومات في يده واقام المشتري بينة انها  
ماتت في يد البائع قبل قبضه فالبينة بينة البائع وعلى المشتري الثمن وان لم يكن لهما بينة فالقول  
قول المشتري اما القول قوله لان الظاهر شاهد له لانه ادعى ان الجارية هلكت في صماه البائع وقد عرف  
كونها مضبوته على البائع فكاه المشتري متمسكا بما عرف بثبوت فكاه الظاهر شاهد له ولانه ينكر  
استيفاء المعقود عليه ونزوم الثمن فاه قبل الظاهر شاهد للبائع من وجه اخر لانه يدعي بقاء  
العقد وبقا الثمن على المشتري وقد عرف بثبوتها من قبل فكاه الظاهر شاهد للبائع من هذا  
الوجه قبله نعم الا ان مقصود البائع من الدعوى براءة نفسه عن ضمان الجارية وتاكدا الثمن على  
المشتري ومقصود المشتري من الدعوى بقاء ضمان الجارية على البائع وعدم تاكدا الثمن على نفسه  
فكاه باعتبار المقصود الظاهر شاهد للمشتري واما البينة بينة البائع لان الظاهر لم يشهد  
له ولانه المشتري لا يدعي في الحاصل حقا له على البائع والبائع يدعي عليه حاصلا وهو تاكدا الثمن  
ومطالبة به فكاه البائع مدعيها والمشتري منكر او لو انهما ادعيا القتل على هذا الوجه فقال البائع  
قتلها المشتري بعد البيع وقال المشتري قتلها البائع قبل القبض فكذلك الجواب لان قتل المشتري  
الجارية قبض فكاه دعوى البائع القتل كدعواه انه قبضها وماتت في يده وقتل البائع قبل القبض  
انفساخ البيع وسقوط الثمن عن المشتري فكاه دعواه القتل على البائع ودعواه انها ماتت  
في يده سواء لانه المشتري لا يدعي بهذا ضمانا على البائع بل يدعي سقوط الثمن عن نفسه وهو  
في الحقيقة نفى وانكار لتوجه المطالبة عليه بالثمن فكاه البائع هو المدعي على الحقيقة  
في حق الثمن ويدعي القبض ايضا على المشتري فكانت بينة اولى بالقبول هذا اذا  
لم يورخا اما اذا رجا القتل بان اقام المشتري البينة ان البائع قتلها بعد البيع يوم  
واقام البائع البينة ان المشتري قتلها بعد البيع بيومين فالبينة بينة المشتري والبيع  
منتقض ولا سبيل على المشتري لان بينة المشتري اسبقهما نارحاه فكاه القبض بها اولى  
رجح بينة المشتري هنا بالسبق واه كاه بينة البائع اكثر اثباتا وقد ذكرنا قبل هذا في الباب  
الاختلاف في الخيار في البيع اذا باع عبدا على انه بالخيار ثلاثة ايام وقبضه المشتري ثم



ادعى المشتري ان البايع قتل العبد في الايام الثلث وصار مستردا للعبد واقام البينة  
على ذلك وادعى البايع ان المشتري قتله بعد الايام الثلاثة ونعم البيوع بينهما واقام البينة  
على ما ادعى ان البينة بينة البايع لانها اكثر اثباتا واه كاه بينة المشتري سابقا  
عيسى بن ابا نرحمة الله وقال لا يصح الفرق بين المسالين ويجب ان يكون الجواب فيها سواءا  
ان يعتبر الترجيح بالسبق لزيادة الاثبات كما ذكرهنا او زيادة الاثبات كما ذكرهنا اما الفرق  
لا يصح ووجه الفرق لمجدد رحمة الله وهو ان في تلك المسالة بينة المشتري قامت في غير محلها  
لانها غير مثبتة لانها قامت على اثبات براته عن ضماه القيمة فبراته عن ضماه القيمة ثابتة باقرار  
البايع ان المشتري قتله بعد الايام الثلاثة فكانت قائمة على اثبات ما هو ثابت باقرار خصمه فكما  
قائمة في غير محلها فكانت باطله وبينه البايع قامت في محلها لانها قامت مثبتة فانها ثبتت  
ضمانا حاديا على المشتري وهو الثمن فما استويا في الاقامت ليرجح بالسبق اما هنا بينة المشتري  
قامت في محلها لانها قامت مثبتة لانه ثبت ما ليس بثابت وهو براته عن الثمن وهذا لم يكن ثابتا باقرار  
خصمه وهو البايع فكانت قائمة في محلها الان بينة البايع اكثر اثباتا وبينة المشتري سبق  
فكاه الترجيح بالسبق اولى بدليل الاجماع والمعقول اما الاجماع عندني يدرج تنازع فيه اثنا احدهما  
يدعى هبة من ذي اليد وقبضها وادعى الاخر الشراء واقام البينة ولم يورخا فالبينة بينة المشتري  
لانها اكثر اثباتا لانها تثبت ملكا بعوض وان ارخا وتاريخ بينة الهبة سبق يقضه بالهبة  
والمعقول وهو ان السابق بالتاريخ يثبت حقا في وقت لا ينافيه صاحبه ولا يعارضه والبينة  
اذا خلت عن المعارض يجب قبولها واذا قبلت في ذلك الوقت قبلت في الاوقات كلها ضرورة وانما  
بينه الاخر لما كانت اكثر اثباتا فتقدر الزيادة وجدت بلا معارض فوجب ان يقبل في قدر  
الزيادة فيقبل في الثاني ضرورة قيل نعم لكن السابق في ذلك الوقت لا معارض لها  
فقبلت واذا قبلت لم تقبل الاخرى ضرورة وان لم يكن لها معارض يقدر الزيادة بخلاف  
ما اذا استويا في الوقت لانه لا معارض للثبوت للزيادة وكذا لو اقام احدهما البينة  
على البيع والاخر البينة على الرهن والقبض كاه البيع اولى ولو لم يقم البينة على القتل واقام  
البينة على الموت على هذا الوجه اقام المشتري البينة انهما ماتت في يد البايع بعد البيع يوم  
واقام البايع البينة ان المشتري قبضها بعد البيع بيومين فماتت في يده فالبينة بينة المشتري  
ايضا لانها تثبت الموت في زمان سابق فكاه اولى كما في القتل رجع بينة المشتري بالسبق  
واه كانت بينة البايع اكثر اثباتا ولا ذكرنا من الباب ووضع المسالة في الخيار وجعل  
البينة بينة فيثبت الموت بعد الثلاث لانها اكثر اثباتا واه كانت بينة الاخر  
اسبق وطلعن عيسى وجمع بينهما ما ذكرنا وفرق محمد رحمة الله والفرق ما ذكرنا ولان ثمة البايع  
لا تثبت بينة شيئا بما يدعى من الموت في الثلاثة الايام لان ما يجب له قيمة المبيع  
وهذا ثابت بنفس القبض ومتى لم يتعلق بالموت حكم بقى الدعوى في الحقيقة في الضماه احدهما  
بدى الانتقال في ضماه القيمة الى ضماه الثمن والاخر يدعى بقا ضماه القيمة فكانت للبينة احدهما

احدهما فكاه القضا بينة اولى وفيما نحن فيه نعلق الحكم بالموت وهو انتقاض البيع وسقط ط  
الثن احدهما يدعى هذا والاخر يدعى اثبات الثمن لان المبيع في ضماه البايع غير مضمون على المشتري  
بالثن وثمة المبيع في قبض المشتري مضمون عليه بالقيمة فاستويا في الاثبات هنا  
فكاه القضا بالمبينة اكثر اولى وعند اختلاف الوقت القضا بالسابق اولى لما قلنا هذا اذا  
اختلفا في القبض ولو تصادقا ان المشتري قبض الجارية بامر البايع او بغير امره واقام المشتري  
البينة ان البايع قتله بعد القبض واقام البايع البينة عن ذلك فالبينة المشتري لان  
بينه البايع قامت في غير محلها لانها قامت مثبتة لانها قامت على اثبات ما هو  
ثابت وهو ما أكد ضماه الثمن وانه ثابت بقبض المشتري فكاه وجودها وعدمها بمنزلة وبينه المشتري  
قامت في محلها لانها قامت مثبتة لانها تثبت ما ليس بثابت وهو استرداد البايع وفسخ  
البيع وبراته عن ضماه الثمن ان كاه قبلها نقد الثمن بغير امر البايع وعلى وجوب ضماه الجناية  
ان قبضها باذنه البايع او بعد نقد الثمن فكانت بينة اولى بالقبول ولو اشترى جارية بالف  
درهم فلم يقبضها حرة ولدت ولدا فقتلت الولد الام فالمشتري بالخيار ان شا اخذ الباقي منها  
بجميع الثمن واه شاترك اما التخيير فله الام اذا قتلت الولد فقد تغير المعقود عليه في  
ضماه البايع لانها صارت منقوصة بنقصان الولادة من غير خلف لفوات ما ينجبر به  
النقصان ولو كاه الولد باقيا نجبر باعنا ركني النقصان في عين الجارية وان انجبر  
النقصان بالولد فهنا اولى واما اذا قتل الولد الام فله ان فات ما هو المقصود بالعقد  
والتغير يوجب الخيار فالفوات اولى الا ترى انه لو قطع انساها يدها واخذ  
الارض نجبر المشتري للتغير وان انجبر النقصان بالارض فهنا اولى واما  
اخذ الباقي منها بجمع الثمن لانه لو اخذ حصته من الثمن في الابتداء يلزمه  
جميع الثمن في الانتهاء فباخذ بجمع الثمن في الابتداء فسر المسافة وبيانه انه لو اخذ  
حصته بنفسه البيع في المقبول ويعود الى ملك البايع ويظهر ان القاتل كاه مملوكا للمشتري  
وقد قتل مملوكا للبايع جناية موجبة للمال فتكون الجناية معتبرة لان  
اعتبارها فائدة فيقال للمشتري اما ان تدفع القاتل بل المقبول او تفقه بقيمته  
وايهما اختار قام الجاني مقام المجني عليه ويظهر ان البيع لم يفسخ لاه المبيع فمات الى  
خلف والمبيع من فوات الخلف في ضماه البايع لا ينتقض البيع لكن يثبت  
الخيار للمشتري كما لو قتل المبيع عبدا جاني ووقع به فيصير القاتل قائما مقام المقبول  
فيتحول البيع الذي في المقبول الى القاتل كل المبيع لانه مبيع بنفسه وبقيامه مع  
مقام المقبول فتما اختار الاخذ باخذ بجمع الثمن فعلم اننا لو اطلقنا  
له الاخذ بحصته من الثمن في الابتداء يلزمه جميع الثمن في الانتهاء فباخذ  
بجميع الثمن في الابتداء فان قيل اخذ البلك بحصته من الثمن لا يؤدي الى هذا في  
قول ابي حنيفة رحمة الله لانه لا بيع واه كاه يفسخ في المقبول كما يظهر ان الجاني والمجن



عليه كلاهما في زماه البايع فيجب ان يهدر عنده كالعبد المفصوب ان اقتل عبد الغنا  
خطا تهدر للجناية عنده فانه كان الجاني غير مملوك له والمجنى عليه مملوك لكن لما كان  
في ضماه هدرت للجناية تكذ لك هنا واذا صارت هدر صار كاه المقتول مات حتف انفه ولو ما  
احدها حتف انفه كان المشتري ان ياخذ الباقي منها بحصة من الثمن كذا هنا الا ترى ان لو  
رهن عبد زدهنا واحدا فقتل احدها الاخر في ضماه المرتفع فانه لا يعتبر ويجعل كالموت  
حتى يسقط حصته من الدين اذ كان الدين مثل قيمتهما او اكثر اقل له في مسالة الغصب  
انما صارت للجناية هدر لان قرار الضماه على الغاصب لان المفصوب منه متى اخذ  
العبد المفصوب بعد ما جنى واختار الدفع او الفداء يرجع على الغاصب او اعتبرت الجناية  
فلا يفيد اعتبارها فلا يعتبر اما هنا لو اعتبرت الجناية لا يكون قرار الضماه على البايع  
وان كان الجاني في ضماه البايع الا ترى ان العبد المبيع اذا جنى جناية موجبة للمال  
في يد البايع ثم اخذه المشتري مع علمه بالجناية فدفع او فدى لا يرجع على البايع بشئ  
واذا لم يكن قرار الضماه على البايع كان اعتبار الجناية مفيدا فيعتبر وهذا لان الاصل  
في الجنايات الواردة على محال معصومة الاعتبار لان لا يمكن وقد امكن هنا بان تقدير المالك  
مختلفا الا ترى ان لو لم نعتبره يفتضح المالك في المقتول وعند ذلك يختلف المالك فاذا كان  
في اهداره ما يوجب اعتباره اعتبرناه في الابتداء وبخلاف الرهن لان ثمة لو لم نعتبره  
لا يختلف به المالك وهو المهدر فلهذا جعل كالموت وهذا لان اعتبار جناية الموهو على الموهو  
ما كان باعتبار حق الراهن لان العبد بعد الرهن باق على ملكه كما كان قبله وجناية احدهما على الاخر  
قبلا الرهن كان هدر اذ كان خطأ لان المسخوخ بجناية الخطا نفس الجاني ملكا وهو مملوك لمولى  
المجنى عليه ولو اعتبر لا سخرق بها على نفسه ملك نفسه وانه باطل فكذا بعده وانما يجب  
اعتبارها لحق المرتفع لان في حق المرتفع تميز البعض على البعض كانه ثبوت حق الاستيفاء  
له في نصف كل واحد منهما الا ترى ان جناية الراهن على الموهو تعتبر لحق المرتفع فكذا جناية  
ملك الراهن على حق المرتفع لحق يعتبر المرتفع فكذا جناية ملك الراهن على حق المرتفع  
ولهذا اعتبرنا جناية الفاعل على المشغول لا غير لان فيه حق المرتفع وجناية المشغول  
على المشغول غير مفيدا اعتبارها في حق المرتفع لانه لا بد من ان يسقط ماله من الحق اما المجنى  
عليه اذا جعل فائتا لا الهيد واما الجاني اذا اقيم مقام المجنى عليه بالدفع فانه في حق  
نفسه يصير تايوا واذا كان اعتبار الجناية لحق المرتفع وجناية المشغول على المشغول  
لا يفيد اعتبارها في حقه كانه هدر فرق ابو حنيفة بين الرهن والغصب ففي الرهن  
جعل جناية الرهن على الراهن والمرتفع اذ كان خطأ هدر او في الغصب جعل جناية  
المفصوب على الغاصب هدر او على المالك معتبرا على ان الموهو مضمون على المرتفع كما  
ان المفصوب على الغاصب فسوى بينهما في جانب الضماه فقال لا يعتبر جناية  
الموهو على المرتفع كما لا تعتبر جناية المفصوب على الغاصب وفرق بينهما في جابج المالك

المالك فقال ضماه الغصب اذا تقررا وجب المالك فلو اعتبرنا جنيته على المفصوب منه فاستقر  
الضماه على الغاصب ثبت المالك له من وقت الغصب فتبين ان ان العبد جنى على غيره ما لم يكن فلهذا  
اعتبرت ولو جنى على الغاصب ثبت له جنى على ما لم يكن فلا يعتبر اما ضماه الرهن وان تقدر على  
المرتفع لا يجب المالك له في العين فلا يتبين به ان الجناية كانت على غيره ما لم يكن فلهذا كان هدر  
وانما هدرت جنيته على المرتفع وان لم يملكه لانه قيمة اذا كانت مثل الدين فهو بمنزلة المالك في  
حكم الجناية الا ترى ان لو جنى على غيره كان الفداء على المرتفع فكذا في الجناية عليه يجعل كالمالك  
وهذا لان الاصل لحق المجنى عليه في بدل الغاصب الا ان للمولى ان يخلص نفسه من ذلك بالدفع  
ان شا ولا يمكن اعتبار جنيته على المرتفع في استحقاق البدل الاصل لانه لو جنى ذلك  
كان قراره عليه ولا يجب له على نفسه ارش الجناية ولا يمكن اعتبار رخصيته لمنفعة ثبوت  
المالك له في العبد لان ذلك لا يكون الا باختيار الراهن والراهن لا يختار ذلك خصوصا اذا  
لم يكن عليه من الفدا شي فصار هدر وجنيته على مال المرتفع سوى الا ترى ان في جانب الرهن سوى  
بين جنيته على نفسه وعلى ماله فكذلك في جانب المرتفع فالحاصل ان الموهو من حيث انه مضمون  
المالية كالمفصوب ومن حيث ان عينه امانة كالوديعة فلا اعتبار له كالامانة من وجه  
تجعل جنيته على المالك هدر ولا اعتبار له كالمفصوب من وجه تجعل جنيته على الضامن  
هدرا فلو اخذ الباقي بجميع الثمن ووجد به عيبا برده بجميع الثمن لانه كل المبيع بنفسه  
وبقيامه مقام المقتول ولو بيع الرد يرجع بحصة العيب من جميع الثمن كانه هو للمبيع وحده  
فرق بين هذا وبين ما اشترى دابتي فقتلت احدها صاحبتها في يد البايع واختار  
المشتري اخذ الباقي فانه ياخذها بحصةها من الثمن والفرق ان هنا اخذ الباقي منها بحصةها  
من الثمن في الابتداء لا يردى الى اخذها بجميع الثمن في الاثنتها لان البيع في المقتول وانما انسخ  
وعاد المقتول الى ملك البايع وظهر ان ملك المشتري جنى على ملك البايع الا ان المبيع فاق  
لا الى خلف لان جناية الدابة هدر اقول صلى الله عليه وسلم جرح العجا حبار فصار القتل  
بمنزلة الموت حتف انفه واما هنا بخلافه وكذا لو اشترى عبيدين صفقة واحدة فقتل  
احدهما صاحبه واختار الاخذ فانه ياخذ بجميع الثمن لما قلنا بل اولى لان كل واحد منهما داخل  
في العقد مقصودا والولود دخل بيها قالوا نظير العبدان اذا اشترى عبدا برغيف فاكل  
العبد الرغيف قبل القبض فانه لا يفسد البيع ونظير الدابتي اذا اشترى حمرا بشعير بعينه  
فاكل الحمار الشعير قبل القبض يفسد البيع كما لو هلك الشعير لان فعله هدر وفعل العبد معتبر  
فصار فعل العبد كاكل اجنبى اخر وذكر اني يوسف رحمه الله في الامالى لو قبض احد العبدان  
ولو قبض الاخرى قتل احدهما صاحبه فان قتل غير المقبوض المقبوض لا خيار للمشتري  
ولا ان ياخذ الباقي لانه قبض احدهما والباقي محل القبض لا هدر قتل عبده ولا يلحق  
من الجناية شي وان قتل المقبوض غير المقبوض فقد تفرق القبض على المشتري فهو بالخيار  
ان شارضى بجميع الثمن ولا يلزمه من الجناية شي لانه ظهر ان عبده قتل عبده



وان شافق البيع وغرم قيمة المقتول للبايع لانه طهر ان عبده قتل عبدا لبايع فلما رده صار  
 بمنزلة البيع منه والعبد اذا قتل فباع مولاه مع العلم بالجناية وجب عليه قيمة المقتول كذلك  
 هنا وجبان يرد قيمة المقتول رجل باع عبدا برغيف بعينه فلم يقبضه حتى كل العبد الرغيف  
 صار مستوفيا للثمن فرق بين هذا وبيننا اذا رهن دابة بقبض من شعير واكلت الدابة الشعير  
 لم يصير المرقص مستوفيا شيئا من الدين لان طعام المروء على الراهن لا على المرقص وطعام العبد  
 المبيع على البايع ما دار في يده والله اعلم **باب اختلاف البايع والمشتري وكل واحد منهما في غير ما يبيع صاحبه**  
 اصلا لبيان البينات حجج السمع يجب العمل بها اذا قامت في محلها وهو موضع الحاجة الى الابينات وهو  
 انكار الخصم اما مع الاقرار فلا لعدم الحاجة والدعوى لا تقبل الا بالبينة او تصديق الخصم بالحديث وفي  
 بيع المقابضة اذا ردها بالعبث يرجع بما يقابلها اذا عرفنا هذا قال محمد رجل طيلساه  
 وقيصر ولا خرفاه وقلنسوة فاقام صاحب الحق بينة انه اشترى من صاحبه  
 الطيلساه والقيصر بخفيه واقام صاحب القميص بينة انه اشترى من صاحبه  
 الخفين والقلنسوة بقيصره فبقيصره بنصف الخفين بالطيلساه ونصف القميص بالقلنسوة  
 ونصف الخفين بنصف القميص لا نهضنا اتفقا ان الخفين والقيصر داخل في العقد  
 وانما اختلف في الطيلساه والقلنسوة وانما يقضى بالبينة فيما اختلفا فيه وبالاقرار  
 فيما اتفقا عليه فنقول صاحب الخفين والقلنسوة وهو مدعي شر الطيلساه والقيصر  
 ادعى انه اشترى صاحب الطيلساه جميع الطيلساه اصلا وانبت صاحب  
 الخفين بالبينة فلا بد من القضاء بها وصاحب الطيلساه والقيصر وهو مدعي شر الخفين  
 والقلنسوة ادعى شر القلنسوة كلها بنصف القميص وانكر صاحب القلنسوة ببيع  
 القلنسوة اصلا وانبت صاحب الطيلساه ما ادعى بالبينة فلا بد من القضاء بها فلم  
 يبق الا نصف الخفين في يد صاحب الخفين ونصف القميص في يد صاحب القميص وقد  
 تصادقا على ان التبايع بهذين فثبت بيع ذلك بنصادهما فظهر ان نصف الخفين باو  
 الطيلساه كله ونصف الخفين باو نصف القميص ونصف القميص باو القلنسوة كلها  
 ونصفه باو نصف الخفين وانما تكون القسمة هكذا اذا كانت قيمة الطيلساه والقيصر  
 على السواء وكذا قيمة الخفين والقلنسوة لان صاحب الخفين اذا قال اشتريت الطيلساه والقيصر  
 بالخفين فقد ادعى مقابله للخفين بالطيلساه والقيصر والقسمة باعتبار القيمة واذا كانت قيمة  
 قيمة الطيلساه القميص يكون نصف الخفين بمقابله كل واحد منهما كما لو اشترى عبدين بالف  
 درهم وقيمة كل واحد منهما الف يكون بمقابله كل واحد منهما جسمانه ولو كان قيمة الطيلساه  
 اكثر من قيمة القميص او اقل لا تكون القسمة على هذا الوجه بل يكون على التفاوت كما لو اشترى  
 عبدين بالف وقيمة احدهما الف وقيمة الاخر جسمانه فثبت بما قال محمد من القسمة ان قيمة  
 الطيلساه والقيصر سواء كانا قيمة الخفين والقلنسوة واذا قضى بذلك ونفا بضا  
 ثم وجدا احدهما اشترى وبيع بعضه عيبارده بما يقابلها حتى لو وجد مشتري الطيلساه

ببيع عيبارده بنصف الخفين لان الذي يقابلها ذلك وان وجد مشتري القلنسوة بها عيبار  
 ردها بنصف القميص لان نيتها ذلك وان وجد مشتري الخفين بها عيبار ردها بالطيلساه  
 ونصف القميص وان وجد مشتري القميص عيبارده بالقلنسوة ونصف الخفين على قضيه وقوع  
 المقابلة وكذا لو استحق من ذلك شيء يرجع بمابله من الثمن على ما ذكرنا والله اعلم **باب**  
**الزيادة في المبيع من غير المشتري** اصل الباب ان الزيادة في الثمن من الاجنبي تجوز في كل موضع تجوز  
 الزيادة في الثمن من الاجنبي تجوز في كل موضع تجوز الزيادة من المشتري الا ان الفرق بينهما ان  
 الزيادة تصح من المشتري ويلزمه بمطلق الايجاب ولا يصح من الاجنبي الا بالاضافه الى نفسه وماله  
 بان قال من مالي او على اني ضامن اما اذا لم يضاف الى نفسه وماله امر المشتري بذلك يلزم المشتري وانه لم  
 يامر بتوقف على اجازته واذا ضاع او اضاف يلزمه من غير توقف اما صحة الزيادة فلا ان المشتري لم يملك  
 بازاء الزيادة شيئا لم يكن ما كاله قبل ذلك وصحة الزيادة تعتمد على المقابلة صورة وتسمية لاحقيقة و  
 والا جنبي في هذا سواي المشتري فاذا صح من المشتري صح منه كالحال من الاجنبي بخلاف  
 العتق واما الزوم بمطلق الايجاب من المشتري والتوقف على الاضافة من الاجنبي لان المشتري وجد  
 سبب صالح للايجاب وهو العقد فطلق الايجاب ينصرف اليه ولم يوجد من الاجنبي هذا السبب فثبت  
 في حقه الاضافة الى ذمته او ماله كما في الخلع من الاجنبي والصلح من الفضولي فان المرأة اذا اختلعت  
 من زوجها والمدعى عليه اذا صالح مع المدعي عليه المال بمطلق العقد وفي الفضولي لا يجب المال  
 الا بالاضافه والقضاه والفرق بين امر المشتري وعدم امره ان عبدا لا يلزم المال المشتري في شرط  
 رضاه وهو بمنزلة الرسول عنه ولسان الرسول المرسل وعنده عدم الامر يلزم الاجنبي  
 فلا يشترط رضاه المشتري ويتوقف على اجازته كالفضولي في الصلح عند انكار المدعي عليه  
 او اقراره اذا اطلق واضاف والفضولي في الخلع فان قيل ينبغي ان لا تصح الزيادة في الثمن  
 من الاجنبي كما لا يصح ايجاب اصل الثمن من الاجنبي على نفسه فان من قال لا خير بيع  
 عبدي من فله على ان يكون الثمن على العبد لعله فانه لا يجوز قيل له حكى عن اكرخي  
 رحمه انه يجوز وقال ابو بكر الجصاص هذا يعتدل لان محمد ذكر في كتاب الصرف وغيره  
 ان من اشترى شيئا بدين له على غيره فانه لا يجوز وجوب البذل في العتق على غير العبد  
 لانه لا يسلم للعبد بالعتق رقبته وماله ولا يسلم ذلك للاجنبي فكاه حاله مخالفا لحال  
 الاجنبي فله يلزمه المال فكذا في البيع حال المشتري مخالف حال الاجنبي فلا يصح البيع  
 بثن على الغير بخلاف الخلع والصلح لان المال يجي مقابله بالسقوط والتساقط لا يحصل لاحد فكان  
 الاجنبي والمراه فيه سواء وقد ذكرنا ان الزيادة في الثمن تصح من المشتري من غير ان  
 يستفيد بازائها مالا وقت الثبوت فيصح من الاجنبي وهذا لان اصل الثمن يعتمد على المقابلة  
 لانه عقد معاوضة بين الثمن والمثمن ومعنى المعاوضة لا تتحقق الا بالمقابلة والزيادة  
 لا تعتمد هذا لانه لا يمكن اشتراطه في غير ذوات الامثال لان التسوية في غير ذوات الامثال  
 واجب بالشرط والتسمية لا غير الا ترى انه قد بيع شيئا يساوي مائة بالف فلا تكون المقابلة حقيقة



المقابلة حقيقة ثابتة فيما وراء المائة وإذا ثبتت الزيادة في الثمن يعتمد المقابلة صورة لاحقيقة صح  
اشتراط الزيادة على الاجنبي كما صح على العاقل لانه ترك حينئذ منزلة بدل الخلع وبدل الصلح عند  
العدم على ما ذكرنا فالخاصة اعرفنا وجوب المال شرعا من غير عوض يحصل للمتزجر بالتزامه كالمستبع  
بالكفالة وعرفت وجوب المال بالمعاوضة كالبيع والعقود على مال ولم يعرف وجوب المال بعوض يحصل  
لغيره اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل ساءوم رجلاه في شراداره بالف درهم واجاب البائع ان يبيع  
بالف درهم فقال رجل للبائع بغير ما منه بالف درهم على اني ضامن خمسمائة سوى الالف فرضي بذلك  
وباعها من المشتري بالف حل البيع بالف على المشتري وبطل الضمان في قوله جميعا ولا يتخير  
البائع بين الفسخ والاجارة وهذه المسألة على ثلاثة اوجه احدها هذه اما حوز البيع فلا سبب  
شرائط الجواز فلو فسد بما يفسد بسبب الضمان من الاجنبي وانه غير مشروط في البيع ولو كان مشروطا  
في البيع يوجب فساد البيع فاذا لم يكن مشروطا اولى بان من قال لاخر بعتك هذه الدار بالف درهم على  
ان تقرض فلانا الاجنبي عشرة دراهم وقبل المشتري ذلك لا يفسد البيع ويمثل هذا الشرط لو جرى  
بين المتعاقدين او بفساد العقد فاذا جرى بين احدهما وبين الاجنبي لا يوجب فساد العقد  
فاذا لم يجز مثل هذا الشرط في العقد او في ان لا يوجب الفساد واما بطلان الضمان فلا نه لو لم  
الاجنبي الزيادة اما ان تلزمه بطريق الضمان عن المشتري او بطريق الزيادة في الثمن لا وجه  
اولى الاول لان هذه الخمسمائة غير واجبة في ذمة المشتري فكيف يتحملها بطريق الضمان عنه  
والاوجه الثاني لانه لم يقل على اني ضامن لك خمسمائة من الثمن حتى يجعل زيادة في  
الثمن فيكون تعليق التزام المال بالبيع واعطاء الرشوة وانه لا يجوز فانه قيل قوله خمسمائة  
سوى الالف يحتمل الزيادة في الثمن ويحتمل الرشوة فيجب حمل على الزيادة تصحيحا لكلامه  
قيل انما يجب جملة على الصحة اذا لم ينصر على الفساد وقد نصرت لانه نفى ان تكون  
لخمسمائة ثمن لانه قال على اني ضامن لك خمسمائة سوى الالف والالف هو الثمن فكان  
فكارة قال سوى الثمن فلا يمكن جملة على الثمن واما عدم الخيار للبائع لان الخيار لو ثبت  
انما يثبت اذا لم يسلم له ما شرط في البيع على المشتري لا على الاجنبي وقد سلم له  
ذلك الا ترى انه لو شرط في البيع ان يقرضه فلان عشرة فلم يقرضه لا يثبت الخيار  
للبائع كذلك هنا بخلاف ما اذا شرط كفالة فلاه بالثمن او رهس هذه الصيغة ولم  
يسكف فلاه لاه الرهن وكفالة تؤكد موجب العقد فكان فواته بمنزلة فوات  
الثمن وانه يوجب فساد العقد اما هنا بخلافه ففرق بين هذا وبينما اذا ادعى على اخر  
الف درهم فقال له رجل دع فاني ضامن لك بنفسك وان لم اواف به غدا فعلى الالف  
فانه يلزمه الالف اذا لم يواف به غدا اذا اثبت المال واه لم يقيد بما عليه لان ثمة قام دلا  
التقيد لانه ذكر الالف مع فافيه في الالف المدعى ولانه اخرج الكلام الثاني بناء على الكفاية  
بالنفس والظاهر انه الرد به توثيقه ومعنى التوقف انما يتحقق بالتقيد وهنا ما قام  
دلالة التقيد بل قام دلا له البطلان حيث قيد بما سوى الثمن ولانه الكفالة تحتمل

تحتمل من الجهات والمخاطرات ما لا يحتمل البيع فصحة الكفالة وتقييدها لا يدل على صحة البيع و  
تقييده البيع وتقييده والثانية لو قال الاجنبي بعد الدار منه بالف على اني ضامن لك خمسمائة من  
الثمن سوى الالف جاز البيع بالف على المشتري وخمسمائة على الاجنبي زيادة في الثمن ولا يتوقف  
على اجارة المشتري اما جواز البيع فلما قلنا ولما جازنا الضمان فلا نه زاد في الثمن خمسمائة  
حيث قال خمسمائة زيادة في الثمن والاجنبي متى زاد في الثمن وضمنها صحت الزيادة ونفذت  
امرته المشتري بذلك او لم يامر فيكون الثمن في حق المشتري الفا وفي حق البائع الف و  
خمسمائة لما ذكرنا والثالثة لم يذكر محمد وذكر الحاكم الجليل في مختصر الجامع الكبير وهو ان يقول  
الاجنبي بغير منه بالف على اني ضامن لك خمسمائة من الثمن فرضي ويقول بعت جازا البيع بالف  
يكون الاجنبي كفيلا بخمسمائة من الالف الثمن لانه كفل بخمسمائة من الثمن ولم يرد شيئا في الوجه  
الثاني ان نفذ المشتري الالف لم يكن للبائع ان يمنعه الدار حتى يقبض الخمسمائة من الاجنبي  
لو جهين احدهما ان الخمسمائة ان صارت زيادة الثمن لكن هذه ثمن لا يطالب بها المشتري  
بحال ولو كان يطالب بها في ثانی الحال باه كاه الثمن موجه او اراد المشتري زيادة موجه ليس  
للبائع ان يجلس فاذا كاه لا يطالب بها المشتري بحال كاه اولى والثاني ان الزيادة صحت في  
حق البائع والاجنبي والمشتري فيما لا يتصور به المشتري فلا يصير ثما في حق هذا الحكم لانه يعلق  
حق المشتري بالاخذ اذا انقضى عليه وصار كالفضولي اذا خالع مع عن امرانه وضمن تعتبر معاوضة  
في حق الزوج والفظولي حتى يرد العوض بالهيب في حق المرأة طلاقا بغير مال كاه الزوج طلقها و  
وهبت الفضولي له المال وكذا صلح الفضولي على مال الفضولي فان اراد المشتري ان يبيع الدار  
مراجعة يبيعهها مراجعة على الف درهم لانه انما يبيع مراجعة على ما خرج من ملكه وقام عليه لاعلمنا سمي  
ثما الا ترى انه لو اشترى ولو بالف وحط البائع عنه خمسمائة يبيعهها مراجعة على خمسمائة وكذلك  
الشفيع ياخذها بالف لان الشفيع حق الاخذ بما خرج عن ملك المشتري وقام عليه لانه سمي  
ثما الا ترى ان البائع لو حط عن المشتري بعض الثمن ياخذ الشفيع بما ورا المحطوط وهذا  
لان الزيادة اذا لم تظهر في حق المشتري ولا تظهر في حق من تحول منه اليه ايضا قال شيخ الاسلام  
على الا سبيح اني رحمة الله ولواخذها من البائع ينبغي ان ياخذها وخمسمائة لان الثمن في حقه  
هذا ولوان البائع مع المشتري يقابل به البيع رجوع المشتري على البائع بالف ورجع الكفيل عليه  
خمسمائة فانه قيل وجب ان لا يرجع الكفيل عليه بشئ لان الاقالة عقد جديد في حق الثالث والكفيل  
ثالث فصار في حق الكفيل كاه البائع اشترى ما باع من المشتري ولو كان كذلك كانت الخمسمائة  
سالمة له ولا يرجع عليه الاجنبي قيل له الاقالة فسح في حق المتعاقدين فيما كان خالصا حقهما وهو حق  
حقوق هذا العقد الذي وقعت الاقالة عنه لانه انما ملكها بسبب هذا العقد فاعتبرت  
الاقالة فسحا في حق البائع في حق هذه الخمسمائة فلم يسلم له ونزول عن ملكه فيجب عليه الرد الى  
من اخذ منه ثم ذكر محمد رحمه الله هذه المسألة في الاصل وضاف الجواب الى قياس قولنا في حينة  
ومحمد لم يذكر قولنا في يوسف واختلف المشايخ فيهم من قال قوله مثل قولها واليه مال صاحب



الكتاب وقيل قول أبي يوسف خلا فقولهما وتخصيص محمد قولهما بالذكر يدل على أن قوله خلاف قولهما بناء على أصل مختلف وهو أن الأقاله بعد القبض عندها فسخ في حق المتعاقدين حتى لا تصح الأقاله بأكثر من الثمن الأول أو بأقل منه وعنده بيع جديد في حقها حتى تصح بالزيادة والنقصان والأصح أن قوله هنا مثل قولهما لأنه إنما يعتبر ببيع جديد في حقها إذا كان بأكثر من الثمن الأول أو بأقل حتى لا يلغوا ذكر الزيادة والنقصان أما عند الإطلاق أو ذكر الثمن الأول فسخ في حقها عنده أيضا ومسألة الكتاب مرفوعة فيما إذا كانت الأقاله بالثمن الأول فكان المذكور قول الكل قال محمد في الأصل وكذلك في قياس قولهما أن وجد المشتري بالدار عيبا فردها بقضا أو بغير قضا أخذ المشتري بالدار عيبا فردها بقضا أو بغير قضا أخذ المشتري الألف من البائع والكفيل خمسمائة أما إذا كان الرد بقضا بقضا لا يجي اختلاف المشايخ على قول أبي يوسف بل يكون قوله كقولهما بالألتفاق لأن الرد بقضا القاضى فسخ في حق الكل بالاتفاق وبه تبين أن تخصيص قولهما بالذكر لا يدل على أن قوله خلاف قولهما فإنه خص هنا وطريقا وإن كان بغير قضا يجي اختلاف المشايخ على قوله لأنه بيع جديد في حق الثالث بالاتفاق بمنزلة الأقاله لكن هذا إذا كانت البائع منكر للعيب أما إذا كان مقرا فأجواب فيه كالجواب الرد بقضا قاضى عليه في كتاب الصلح من المبسوط فإنه قال المشتري إذا وجد المشتري عيبا بعد القبض فرده على البائع بغير قضا بأقل من الثمن الأول والبائع مقرا للعيب كان رد الثمن الأول ولا يصح النقصان ويجوز للبائع رد جميع الثمن اعتبر فسخا في حقها بالاتفاق لأن البائع منعه من أن يقر بالعيب فقد زعم أن الفسخ مستحق عليه ورد الثمن وأجب عليه فكان أمساك شيء منه أمساكا بغير حق فكان عليه الرد وإذا كان الرد في هذه الحالة فسخا عندهم جميعا وأن نص على الأقل من الثمن الأول ففي مسألتنا وقد أرسلنا الرد إرسالاً ولم ننص على الأقل من الثمن الأول كان أولى وأما إذا كان البائع منكر في مسألة الصلح قال لا يصح النقصان عندها ويكون فسخا وعنده أبي يوسف يصح النقصان ويكون بيعا جديداً ويجي اختلاف المشايخ على قوله في مسألة الجامع إذا كان البائع منكر للعيب والرد بعد القبض بغير قضا هكذا إذا ذكر الصدر الشهيد في جامعهم وذكر السرخسي في المبسوط لو اشترى أمة بخمسين دينارا أو قضا بقضا ففطن المشتري في عيبها بعيب ثم اصطفا على أن يقبله البائع ورد عليه تسعة وأربعين دينارا فإنه أبا حنيفة قال إن أقر البائع أن العيب كان عنده فعليه رد الدينار الباقي وإن قال لم يكن عندي أو لم يفرق ولم ينكر جازله الدينار الباقي وهو قولهما أيضا لأنه إذا قرأ العيب كان عنده فقد زعم أنه كان مبطلا في أنكاره وإن الأمة عادت إليه بالرد كما خرجت من ملكه وليس له أن يجلس شيئا من ثمنها وإن قال لم يكن عندي فهو يزعم أنه حبس الدينار بمقابلته لجزء الغايث عند المشتري فذلك صحيح وكذلك إذا لم يفرق ولم ينكر لأن الساكن بمنزلة المنكر وإنما يبني الصلح على قول من يدعي جواره ولو كان العيب لا يحدث مثله في مثل هذه المدة فعليه رد الدينار الباقي في السلم لأننا يتقنا أن العيب كان عند البائع فذلك بمنزلة إقراره بواقعه فهذا الدينار سوا المعنى الذي بينا

بيننا فلو اشترى كل واحد بعشرة وقبضها ثم وجد باحدهما عيبا فصالحه على أن يرده بالعيب على أن يراده في ثمن الآخر ردها فالرد جائز وزيادة الدرهم باطله في قول أبي حنيفة ومحمد ولا يجوز شي من ذلك في قول أبي يوسف لأن الرد بالعيب بعد القبض بطريق الصلح يكون أقاله والأقاله عند أبي يوسف لم يترد البيع المبطل فإذا شرط فيه أن يرد في الثمن الآخر ردها كان هذا بيعا شرط فيه منفعة لأحد المتعاقدين منفعة لا يقتضيه البيع فلم يجز وعندهما الأقاله فسخ في حق المتعاقدين ولا يتعلق بالجائز من الشروط الفاسد لا يبطل فلهذا جاز الرد عندهما وزيادة الدرهم باطله لأنه جعل ذلك عوضا عن قبول الرد في الثوب المعيب ومثل هذه المعايضة لا تصح هذا كله إذا كانت الحالة بغير أمر المشتري فإن ضمن في الوجه الثاني بأمر المشتري جاز البيع الضمان لما قلنا وللبائع أن يضمنها بعد القبض من المشتري حتى يقبض الخمسمائة الزيادة في الحال فصار كما لو كان المشتري مطالبا وأما على الوجه الثاني فلأن الزيادة صارت ثمننا في حق المشتري مطلقا لأن الأمور بالزيادة وكل من جهة المشتري بالزيادة فصارت الزيادة ثمننا في حق البائع والمشتري مطلقا ولهذا كانت الكفيل أن يرجع بالزيادة على المشتري ولا يقال الصفقة متفرقة لافتراق العاقدين والسمية فوجب أن لا يتوقف حق قبض المبيع على نقض الكفيل لأننا نقض الكيل وكيل لأن حكم عقده وقع للمشتري فكانت الصفقة متحدة معن وليس للبائع أن يطالب المشتري بالخمسانية لأن المأمور بالزيادة في الثمن والضمان من المشتري حالة المساومة بمنزلة الوكيل بالشراء لأن ما زاد يصير بعض الثمن بمقابلته بعض المبيع بعد الالتحاق ويستغنى عن إضافة الزيادة إلى بيع عقده المشتري لأنه تبين للبائع حالة المساومة فكان بمنزلة الوكيل بالشراء هذين الوجهين والوكيل بالشراء إذا كان مأمورا بالشراء والضمان بأن أمر الموكل بأن يشتري له ويضمن ثمنه للبائع فاشترى وضمن ليس للبائع أن يطالب الموكل بالثمن لأن حقوق العقد في الشراء ترجع إلى الموكل كذلك هنا وإن أذنها الكفيل يرجع بها على الأمر الوكيل بالشراء إذا أدى الثمن من مال نفسه وإن أدى المشتري الجميع لم يرجع عليه الكفيل بشئ كما لو اشترى الوكيل وضمن وأدى الموكل وليس الكفيل أن يقول هذه الزيادة على وقد تطوعت بها وصار أدائها كادى كما لو تطوع اجنبى آخر لأن المشتري يؤدي شأ عليه لأن قرار الضمان عليه فلا يكون متطوعا إلا أن كان المحيل الوادى دين المحال له لا يكون متطوعا حتى يجزى المحال له على القبول ويرجع على المحال عليه لأن قرار الضمان عليه ولو أراد المشتري أن يبيع الدار مراجه فانه يبيعهها مراجه على الف وخمسمائة لأنها قامت عليه بالف وخمسمائة لأن حاصل الضمان ما نقضه الوكيل على المشتري وظهرت الزيادة في حقه وكذلك الشفيع يأخذها بالف وخمسمائة لأن الشفيع إنما يأخذها ملك المشتري وقام عليه وقد ملكها وقام عليه بالف وخمسمائة فربيع هذا وبينما إذا اشترى دارا بالف ثم أمر ببيعها بزيادة في الثمن خمسمائة أو زاد بنفسه فان الشفيع يأخذها بالف والفرق أنه كما اشترى بالف ثبت للشفيع حق الأخذ بالف فهو بالزيادة بريد بطلان حق الأخذ بالف ولا يملك ذلك أما هنا ملك المشتري الدار إلا بالف وخمسمائة فلا يثبت للشفيع حق الأخذ إلا بهذا القدر لأن الأمر بالزيادة حصل



قبل الشراء ولم يأخذ الشفيع ولكن المشتري وجد بالدار عيبا فردها بقضا او بغير قضا او اقال  
فعلى البائع للمشتري الف وللشفيع خمسمائة لان ملك الزيادة جرت بينه وبين الكفيل الا ترى انه  
يطالب بها الكفيل وهو المشتري فصار كاه الكفيل اشترى ثلث الدار بخمسمائة والمشتري  
اشترى ثلثها بالف فكل واحد منهما ان يرجع بما ادى ولان الكفالة لو كانت بغير امر المشتري  
كاه على البائع ذلك فاذا كانت بامر كاه اولى وليس المشتري ان يقبض الخمسمائة من البائع واه كاه  
قد اداها الكفيل سوى ادى الكفيل بنفسه وكاه قد اداها المشتري لاجل الكفيل لكن ياخذها  
الكفيل ويدفعها الى المشتري كاه يرجع الكفيل على المشتري لانا ككفيل بمنزلة الوكيل بالشرا  
فترجع الحقوق اليه رجلا اشترى اربا بالف درهم وقبضها او لم يقبضها حتى زاد البائع اجنبى  
في الثمن خمسمائة فهذا على وجهين اما ان زاد بامر المشتري وبغير امره وكل وجه على وجهين  
اما ان ضمن الزيادة او اضاف الى مال نفسه او لم يضمن ولم يضيف الى مال نفسه صححت الزيادة ويكون  
المطالب بالزيادة من جهة البائع المشتري وهو الاجنبى الذى زاد فرق بين هذا وبيننا  
اذا زاد بامر المشتري حالة المساومة والفرق وهو ان الاجنبى هنا بمنزلة الرسول  
والشفيع عن المشتري لانه لا يستغنى عن اضافة الزيادة الى المشتري فانه لا بد  
ان يقول زد تلك خمسمائة في ثمن العهد الذى اشتراه فله فكاه بمنزلة الوكيل لانه يستغنى عن  
بالخلع والصلح عن دم العهد فاما ثمنه الاجنبى بمنزلة الوكيل لانه يستغنى عن  
اضافة الزيادة الى عقد المشتري لانعدام العقد في تلك الحالة وان ضمن وادفها الى  
الى مال نفسه فالمطالب بالزيادة هو المأمور وهو المشتري لانه لو امر بذلك حالة المساومة  
لا يطالب البائع المشتري فها اولى ويطالب المأمور بحكم الضمان وليس له ان يمتنع  
عن الاداء لانه التزم بالضمان والزعم غارم ولا يشرط على نفسه الا ادى والوفاء بالشرط  
لانهم خصوصا في المعامضات وهو كالمأمور بالخلع والصلح عن دم العهد اذا ضمن او اضاف  
الى مال نفسه واذا ادى يرجع على المشتري كالمأمور بالصلح والخلع هذا اذا اراد بامر وان  
زاد بغير امر فان لم يضمن ولم يضيف الى مال نفسه فالزيادة موقوفة على اجازة المشتري  
لانه متى لم يضمن ولم يضيف الى مال نفسه كانت هذه زيادة على المشتري كالمأمور بالصلح  
والخلع لانه زيادة في عقد جرى بينه وبين فكاه الاجنبى فضوليتا فوقف نصرة  
على اجازة المشتري كالفضولي في الخلع والصلح اذا خالف وصالح مع الزوج او المدعى  
ولم يضمن يوقف على اجازة المرأة او المدعى عليه كذلك فان لم يجز المشتري بطلب الزيادة وان اجاز  
جازت فكان المطالب بها المشتري وهو الاجنبى لان الاجازة في الاثنتها كالاذن في  
الابتداء ولو اذنه له في الابتداء كاه الحكم ما ذكرنا كذلك هنا وان ضمن او اضاف الى  
مال نفسه ضمن اجازة المشتري ولم يجز لانه التزم المال على نفسه وله ولاية على نفسه ولا يظهر  
ان التزاه ولا ضرره في حق المشتري فيلزمه الاداء من ماله كما لو زاد في حالة المساومة  
بغير امر فانه نقدا زيادة البائع ثم رد المشتري الدار بعيب بقضا او بغير قضا او اقاله يرجع

يرجع المشتري على البائع بالف والاجنبى بخمسمائة كما ذكرنا في الزيادة حالة المساومة في كل موضع ظهرت  
الزيادة في حق المشتري بان كانت بامر واجاز ظهر حكم الزيادة في الثمن وتغير العقد ولا ولاية  
لتغير المطالبة البائع اياه كانه زاد بنفسه حتى لو لم يكن البيع مقبوضا لا يكون له ان يقبض المبيع  
مام ينقد الثمن كله ويجيبه مراجعة على الف وخمسمائة كما قلنا في حالة المساومة لكن الشفيع ياخذها  
بالف لانه استحق الاخذ بالف قال تغير الصفقة في حقه بتغير المشتري واذا اخذها بالالف بطل  
الزيادة لان الشفيع انما اخذها بحق سابق على الزيادة لان حقه يتعلق بزوال ملك البائع وان يتعلق  
بقوت ملك المشتري لكن ثبوت ملك المشتري سابق على الزيادة من الاصل لان الاستحقاق اذا  
تقدم على الزيادة كانت الزيادة على ملك الغير فيبطل ولانه ما زاد في الثمن ليس المبيع للمشتري  
فاذا لم يسلم يرجع بالزيادة سواء اخذها الشفيع بقضا او بغير قضا فرق بين الزيادة وبين الصلح  
فان من اشترى دار وقبضها او لم يقبضها في رجل وادعى ان الدار له فصالحه المشتري من  
غير اقرار على خمسمائة ثم حضر الشفيع واخذها بقضا يبطل الصلح ويرجع المشتري على  
المدعى ببطل الصلح لانه اخذها بحق سابق على الصلح فيبطل الصلح لان الصلح على الاتجار بيع في  
حق المدعى ولو باعها حقيقة ثم اخذ الشفيع بالبيع الاول يبطل البيع الثاني ولان القاضى لما قضى له  
بالشفعة فقد قضى بصحة ذلك البيع لان الشفعة انما تستحق بالبيع المجاز فكاه من ضرورة بطلان  
الصلح ولو اخذها قضا لم يرجع المشتري على المصالح بشي لان الاخذ بغير قضا بمنزلة بيع جديد  
في حق المصالح فلا يظهر بطلان الصلح والفرق ان في الصلح المدعى منكر حق الشفعة بالبيع ويرى  
ان البيع كاه باطله الا ان اخذ الشفيع اذا كاه يقضى بصحة مكره فيما زعم فيبطل زعمه واذا كاه بغير  
قضا لم يبطل زعمه فبقيت الدار سالمة للمشتري بزعم المصالح اما في الزيادة استحقاق الشفيع  
نابت في زعم البائع والمشتري والاجنبى جميعا فيستوى فيه القضا وعدمه والدليل على ان الشفيع  
اخذها بحق سابق ما ذكرنا في الزيادة ان دخل اشترى دارا وهو رجل اخر سفيها ثم وهبها للمشتري  
من رجل وسلمها اليه ثم حضر الشفيع كاه له ان ياخذ نصفها من الموهوب له لان الموهوب  
لها ثم مقام المشتري ولو حضر الشفيع قبل الهبة كاه له ان ياخذ نصفها فكذلك بعد  
الهبة لان الواهب لا يملك ابطال حق الشفيع واذا اخذ نصفها بطلت الهبة في الباقي لان  
حق الشفيع ثبت عند زوال ملك البائع قبل ثبوت ملك المشتري حتى لو اشترى دار بشرط الخيار  
ثبت الشفيع حق الشفعة وان لم يملكها المشتري عندا في حينة فقصر هبة المشاع فيما  
يحتمل القسمة فيبطل وقد قال بعض مشايخنا اذا اشترى جزا من دار ثم اشترى الباقي ثم  
احتمل الشفعة ان ياخذ الكل استدلالا بهذه المسألة لانه اخذ الجزء الاول بحق سابق  
فيصير شركا في الدار لانه خلاه وظاهر الرواية وهذا بخلاف ما ذهب المصنف دار الرجل  
وسلم ثم فقست الهبة بعد موته في الثلثين لحق الورثة لا يبطل في الباقي وكذا الوهب دار الرجل  
وسلم ثم رجع في نصفها لا يبطل في الباقي لان ذلك شيع طارى اما في مسألة المريض فلاه ذلك لم  
استحقاق بحق متاخر من الهبة لان سبب استحقاق الورثة الميراث يكون بعد الموت ولهذا



لو اجازوا الهبة قبل الموت لا تغل اجازتهم و ابرارهم في الحج عن التصرفات المبطلات للميراث  
والمعنى ما ذكرنا ان تصرفات المريض فيما يحتمل النقص ينفذ في الحال ثم ينقد واما الرجوع لاث  
الواهب المستحق النصف بحق سابق على الهبة لان حق الرجوع يثبت بالهبة فيتاخر عنها فلا  
يكون سابقا بل يكون طاريا ولورد المبيع بعيب يقض او بغير قضا او بغير رجوع المشتري بجميع  
التمن كما قلنا في حالة المساومة هذا اذا كانت الزيادة باهر المشتري وان زاد بغير امره صحت الزيادة  
في حق ان ضمن ولا يظهر في حق المشتري لانه قصد تغيير تصرفه فلا يكون بسبيل منه بغير رضاه  
حتى لا يتوقف قبض المشتري على نقد الزيادة وبيعها مراعاة على الفلان التمن في حقه هذا العقد  
كما قلنا في حالة المساومة ولو تفايلا او رد بعيب بقضا او بغير قضا رد البائع الزيادة على الاجنبي  
لا ارتفاع العقد مطلقا في حق المتنا قدين والزيادة كانت في العقد ولانه انما زاد لغرض وهو سلامة  
المبيع للمشتري ولم يسلم له غرضه وياخذها الشفيع بالف ويسترد الاجنبي الزيادة لما ذكرنا انه  
اخذ بحق سابق فانتقض هذا التصرف من الاصل ولانه انما زاد ليسلم الموجب للمشتري فاذا اخل  
الغير له ان يرجع في ذلك ولم يذكر في الكتاب ما اذا كانت الزيادة في اصل العقد بغير امر المشتري  
وقد اخذ الشفيع بالف هل ان يرجع في الزيادة على قياس النكته الثانية يرجع لانه لم يسلم له  
عرضه بالتبرع وعلى قياس النكته الاولى لا يرجع لان الشفيع استحق بحق مقاره لتصرف الزيادة  
فلا يتضمن تقديره رجل اشترى جارية بغير علم فوجد بها عيبا فصالحه اجنبي على مائة درهم بزيادتها  
ايها لم تلحقه لان بضمها له ولحققت بايع الغلام ان كانت بغير امره وهي موقوفة فاجازها  
كانت عليه ووه المصالح وان لم يجزها بطل الصلح لان الصلح نظير الزيادة من الاجنبي لان بايع  
الغلام لو صالح بنفسه لاستفيد بهذا الصلح مالا من حيث الحقيقة وانما يستفيد من حيث الغشمة  
وهو الجزاء الفاي فان الجزء الثاني الذي يستحقه بشر الغلام يصير لبائع الغلام تسمية فكذا  
اذا صالح الاجنبي كما في الزيادة في التمن من المشتري لما صحت من غير ان يستفيد بازاءها مالا حقيقة  
صحت من الاجنبي فكل تفصيل ذكرنا في الزيادة من الاجنبي فهو التفصيل في الصلح قال محمد في الاصل  
عقيب مساواة الصلح وهذا قول ابي يوسف الاخر في الصلح وهو قول محمد فقد تبين ان لابي يوسف  
فيها قولان والاخر افعي قوله الاول لا تصح الزيادة من الاجنبي كما لا يجب اصل التمن على الاجنبي ثم رجوع وتأ  
يصح والفرق بين الزيادة واصل التمن ما ذكرنا **باب الفصل في المسلم ما يشترى من الذي اسلم**  
اصل الباب ان شر ما باع باقل مما باع قبل نقد التمن من كل وجه لا يجوز وشر ما باع باقل مما باع قبل نقد التمن  
من وجه لا يجوز ايضا لان في الوجه الاول انما لم يجز لما فيه من الربا لان عايشة رضي الله عنها لما عتت  
عن هذا البيع وثلت اياية الربا تدل وتنهاية الربا عقيب التمن عن هذا البيع ان في هذا البيع  
ربا والربا من هذا الوجه يلحق بالربا من كل وجه يلحق بالربا من كل وجه احتياطا لامر الحرمة وهذا  
عندنا وهو استحسانه وفي قول الشافعي رحمه الله يجوز شر ما باع باقل مما باع قبل نقد التمن وشر ما يخل  
التمن الاول او باكثر منه يجوز الاجماع ولا يعيب المبيع في يد المشتري يجوز شر ما باع باقل من التمن الاول والاجماع  
يسير كما هو العيب فاذا خال العيوب المقتضية لجواز البيع وقياسا على البيع الاول لانه الاول

اولا انما جاز لصدوره من اهله مضافا الى محله عن ولاية وانه موجود في الثاني ولانه ملك المشتري  
تأكد في المبيع بالقبض فيصح بيعه باي مقدار من التمن كما لو باعه من غيره الا ترى انه لو وهبه من البائع  
جاز فكذا ببيع منه ولانه لو باعه من غيره ذلك الرجل من البائع باقل من التمن الاول جاز فكذا اذا باع حكم  
المشتري منه ولانه لو فسد انما يفسد لعدم النقص لا يفسد كما اذا اشترى بمثل التمن الاول او باكثر  
وكما اذا اختلف الجنس ولانه لو اشترى بمثل التمن الاول جاز فلو فسد انما يفسد لاجل الفصل و  
الفصل انما يحرم عند المقابلة بالجنس والمقابلة هنا بين الذراهم والمبيع لان بين التمن والتمن  
وانما سقط التمن عن المشتري الاول حكما للمقاصة فيصير كما لو وجب على البائع دين عن جنسه  
بسبب اخر له عليه اذا تعيب المبيع الا انما استحسنا الحديث عايشة رضي الله عنها فان امره  
دخلت عليها وقالت اني بعثت من زيد بن ارقم جارية بنمنا به درهم الى العطاء ثم اشترى بها منه بستمائة  
درهم قبل حل الاجل فقالت عايشة رضي الله عنها ابيعها بشرت وبستمائة اشترى بها ذلك زيد بن  
ارقم ان الله ابطال حجة وجهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يثبت فاقى زيد بن ارقم متعذرا  
فتلت قوله تعالى فمن جاءه من ربه فانتهي فله ما سلف وامره الى امره الى الله الاية فهذا دليل  
على ان فساد هذا العقد كاه معروفا بينهم وانما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه اجزية  
لجرائم لا تعرف بالراي وقد جعلت جزاءه على مباشرة هذا العقد بطلاه الحج والجهاد فعرفنا ان  
ذلك كالمسحوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولان ما طريقه الاجتهاد لا يطلق على  
فاعله بطلاه عماله والمباط عبادته فعرفنا كاه بالسمع واعتذار زيد رضي الله عنه دليل على ذلك  
لان في المجتهدين كاه يخالف بعضهم بعضا وما كاه بهذا احدهما الى صاحبه فيها ولا يجوز ان يقال  
انما لحقت الوعيد الاجل الى العطاء فان مذهب عايشة رضي الله عنها جواز البيع الى العطاء وقيل  
وقت العطاء معلوم في زمانهم لا يتقدم ولا يتاخر فيجوز البيع اجماعا وقد كرهت العقد الثاني  
فعرفنا انها انما كرهت العقد لما قلنا وانما كرهت العقد الاول لانها نظرت فيه الى الثاني فكانت  
الكراهة لمعنى في غيره وهو منقصل عن العقد الاول فلا يفسد واه كاه يقتضي الفساد  
الا اننا تركنا العمل به في العقد الاول ولا يلزمه الترك في العقد الثاني والمعنى فيه انه استرجع  
على ما ليس في ضمانه ونهى صلى الله عليه وسلم عن رجوع ما لم يضمن وبيان ان التمن لم يدخل  
في ضمانه قبل القبض فاذا اعاد اليه الملك الذي نال عنه بعينه وبقي له بعض التمن فهذا  
رجع حصل لا على ضمانه ولا يوجد هذا المعنى فيما اذا اشترى بمثل التمن الاول او باكثر فالرجع  
هناك يحصل للمشتري والمبيع قد دخل في ضمانه ولا كذلك فيما اذا باعه من غيره لانه لا يحصل  
للمشتري هناك رجوع لا على ضمانه وكذلك اذا اشتراه البائع الاول من المشتري الثاني  
لانه لم يعد اليه الملك المستفاد من جهته لان اختلاف الاسباب بمنزلة اختلاف الاعيان  
على ما ذكرنا قبل هذا وكذا لو دخله عيب لان الملك لم يعد اليه على الهبة التي خرج عن ملكه فلا  
يتحقق فيه رجوع ما لم يضمن لانه يجعل النقضاه بمقابلة الجزء الذي احتبس عند المشتري حتى  
اذا كاه النقضاه نقصاه السع لا يعتبر لانه في رغبته الناس وليس فيه فوائد



جزء من العينة فباعه لا يجوز الشرا بقل وكذا لو اشتراه بجنس آخر غير جنس الثمن الاول  
لان الرج لا يظهر عند اختلاف الجنس والفضل انما يظهر بالتقديم والبيع لا يوجب ذلك  
بجمله ما اذا اشتراه بجنس الثمن الاول فالفضل يظهر من غير تقديم ولو كان العقد الاول  
بالدراهم فاشتراه بالدينار وقيمتها اقل فهو جائز في القياس فهو قول زفر لا نهما جنسا  
وثالثه لا يجوز لانها جنس واحد وقد ذكرناه في باب المساومة لان الحرمة لاجل الترتيب  
وانه مبني على الاحتياط فيجعل الثابت من وجهه كالثابت من كل وجه وحرف اخر ان دين الصرف  
والسلم يستوفى لان فائدة الوجوب الاستيفاء ولا يوفى به دين اخر كما عليه قبل الصرف والسلم  
لان المسلم فيه مبيع دين فالاستبدال ببيع الدين وبيع العينة المنقول قبل القبض حرام فيبيع  
الدين اولي لان العينة يقبل من التصرفات ما لا يقبل الدين والمبيع العينة يجوز ان يقبض ولا يقبض  
به دين اخر فكذا المبيع الدين وبذلك الصرف مبيع من وجه لان البيع لا يخلو عن مبيع وعن وليس  
احدهما يجعله بيعا اولي فكل واحد منهما مبيع من وجه فيجعل في حرمة الاستبدال مبيعا  
من كل وجه احتياطا وعلامة الاستيفاء والاقتضا وجود قبض مضمون بعد عقد الصرف  
والسلم من جنس المسلم فيه قبضا صحيحا فاما اذا وجد القبض بعد عقد الصرف والسلم فدين  
الصرف والسلم يكون قبضا لما قبله لما عرف ان في المقاضاة اخر الدين قبضا اولهما واولهما  
لا يكون قبضا عن اخرهما لانه القضا لا يسبق الوجوب ولهذا يسمى المستقرض قاضيا والمقرض  
مقتضيا وحرف اخر انهما العينة الواجب بالقبض كالغصب والانتلاف في حكم العينة قبل  
القبض كانه هو لا غيره والعينة المقبوضة بدلا عن الضمان او الدين في حكم غيره الا فيما لا يمكن  
الاستبدال فيه قبل القبض فيجعل على حكم القبض ضرورة جعل كاه العقد ورد عليه  
كما ذكرنا ان للقبض شيئا بالعقد من حيث انه يتأكد به ملك الرقبة ويملك به ملك  
التصرف اما الاول فلا من سبب الضمان هو الاخذ وان يوجب رد المأخوذ بعينه بالنص  
الا انه لما عجز عن رد بعينه لزمه الرد بمعناه ولما لزمه بسبب الاخذ لا بسبب اخر  
كاه على حكم الاول وان تبدل اسما كالصوم في الكفارة عند العجز بصير المكفر استبا  
باصل الواجب لان السبب متحد لان يكون عوضا عن العينة فتكون المبادلة في الحالة  
لا في نفس الواجب وكذا لو لم ياه الواجب في ذمة المحتال عليه هو الواجب في ذمة  
المحتال والمبادلة انما تكون في الذمة واما الثاني فلاه المقبوض عني فانه غير الدين  
وقد تعيى بتصرف جديد وهو القبض فلا يجعل عني الاول حكما لا بدليل شرعي لمن اذ لك  
لندع الحقيقة با حكم وذلك فيما لا يمكن الاستبدال به قبل القبض كالصرف  
والسلم لقوله صلى الله عليه وسلم لا تاخذ الاسلام الا بلسانك فيجعل عني الواجب بالعقد  
كاه العقد ورد عليه فاما فيما يمكن العمل بالحقيقة فلا وحاصله ان القضا تغييره الواجب  
في ذمة لان الدين الواجب في ذمة اسم مال الواجب غير عني ثم خوطب بتعيينه بمال من  
جنسه فصار في حق نفس الواجب القبض بعينه وفي حق ما يرجع الى العينة عليك مبتدا

مبتدا فنع من تعيين الواجب كل معنى منع من تملكه ابتداء الوقوع عليك من وجه احتياطا  
لما ذكرنا اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل اسلم الى رجل مائة درهم في كرحطه ثم ان المسلم  
اليه اشترى من رب المسلم كرا من طعام مثل كرا السلم بما في درهم الى اجل وقبض المسلم اليه  
الكر ولم ينقله الثمن حتى حل اجل السلم قبضه ما عليه من الطعام السلم بالكر المشترا قبل نقد  
الثمن لا يجوز لان رب المسلم صار مشتريا ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن من وجهه بانه ما ذكرنا  
ان للقبض شيئا بالعقد فصار كانه باع الكرا بما في درهم ثم اشترى منه بما في درهم قبل نقد الثمن  
ولو كان كذلك من كل وجه لا يجوز فكذا اذا كان من وجهه فاه قيل ان صار مشتريا من وجهه  
باعتبار القبض كانه اشترى بكر السلم كرحطه باعها منه بما في درهم فصار كانه باع كرحطه  
بما في درهم ثم اشترى بكر السلم قبل نقد الثمن ولو كان كذلك جاز فكذلك هنا قيل له هذا  
هكذا ان لو كان المقبوض من المسلم اليه غير المسلم فيه بدلا عن المسلم فيه وليس كذلك بل هو عني  
المسلم فيه حكما كيلا يؤدي الى الاستدلال بالمسلم فيه قبل القبض واذا ثبت هذا كان قبض  
رب المسلم المخطئ باعها من المسلم اليه بما في درهم شرعيه بما في درهم من وجه قبل نقد الثمن  
هذا كله كره للجامع الصغير اذا اسلم الى رجل في كرا فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من رجل  
كرا وامر بقبضه فقبضا فقبضه لم يكن قبضا وان امره ان يقبضه فيكتاله لنفسه جاز لان  
ما باع قبل الشرا كان دينيا وانما يصير باعيا للعينة عند اقتضائه المسلم فيصير كاه رب المسلم  
اشترى الكرا منه عند القبض ومن اشترى طعاما مكائلا لم يجزله ببيع والتصرف فيه قبل الكيل  
فان اقتضاه وجب عليه رد المسلم اليه مادام قادر على رد له لانه صار مقتضيا بحكم قبضه فاسد فاه  
واجب رد فاه لم يرد حتى استهلك او طعمه فعليه مثله للمسلم اليه لان رب المسلم صار مقتضيا الكرا  
بقبضه فاسد والمقبوض بقبضا فاسدا لمقبوض ببيع فاسد لان في القبض معنى البيع والمقبوض  
ببيع فاسد يجب على القابض رد عينه كاه قائما ورد مثله كاه هالكا فكذا المقبوض بقبضه فاسد  
فان قضى القاضى عليه بمثله ثم اصطالحا ان يكون قبضا صا بكر السلم لا يجوز الا ان  
يقبض منه ثم يعطيه بالسلم وانما لا يجوز لما ذكرنا ان ما في الذمة عني المقبوض حكما مادام في  
الذمة والمقبوض لا يصح ان يكون قبضا فكذا ما كان عينة حكما ولهذا لو غصب ابريق فضه  
او دراهم او دينار او كرحطه او شعير واستهلكه وقبضه القاضى عليه بالقيمة او المثل  
ثم افرقا قبل القبض لا يبطل القضا لان هذا عني ما في ذمة حكما ولو جعل بدلا عما في الذمة  
يبطل القضا لانه صرف فيبطل بالا فراق قبل القبض وهذا لانه لم يوجد منه الاقتضاء  
لما ذكرنا ان الاقتضاء ان يوجد من رب المسلم بعد العقد قبض عني مضمون ومتى قبض  
كاه القبض فاسد فلا يمكن اثبات الاقتضاء كره الكرا عيبا ولا يمكن اثباته بعد  
ما صار دينيا لان حالة المقاصر لم يوجد منه قبض عني والاقتضاء قبض عني فاذا وقع اليه  
ثم وقع اليه من السلم الا ان وجد قبض عني صحيح فوجد صورة الاقتضاء وانما قلنا ان القبض  
صحيح لانه بهذا القبض لم يصير مشتريا ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن لان هذا الكرا الذي اقتضاه



رب السلم ليس هو الكر الذي باعه لاحقيقه ولا حكما بل يدل عن ذلك الكر لان الاستدلال بالكر  
الذي وجب على رب السلم جائز قبل القبض لانه دين لم يجب بعقد صرف ولا سلم وهو لما نفع من  
الاستدلال ولا يقال وجب ان يقع المقاصد قبل القبض لان في المقاصد معنى الايفاء والاستيفاء  
لا نأقول انما يكون كذلك اذا تقدم قبض بذلك القبض يصير كالمستوفى وما تقدم من القبض لا يصح  
الاستيفاء لفساده لما قلنا بخلاف ما ذكر في الزيارات اذ السلم الى رجل مائة درهم في كرخطة وسط  
الى اجل معلوم ثم ان رب السلم باع من المسلم اليه عبدا بخر خطه وسط في الذمة وقبض الكرخة الثمن  
ولم يدفع العبد حتى هلك في يده او انتقض البيع بينهما انما هو فسخ من كل وجه كالرد بخيار الزوجة  
والشرط والرد بالعيب قبل القبض بقضا او بغير قضا او بعهده بقضا ووجب على باع العبد رد الكرخة  
التي لم يرد حتى حل السلم يصير الثمن قصاصا بالسلم نقاصا او لم يتقاصا لان ثمة وجد  
قبض مضمون صحيح بعد عقد السلم فيصير استيفا للسلم حتى لو كان البيع قبل السلم لا يصير  
قصاصا وان تقاصا لانه لم يوجد صورة الاستيفاء وهو قبض مضمون بعد عقد السلم قال محمد  
في الكتاب وانما هذا بمنزلة الكرخة التي اشترى المسلم اليه من رب السلم بمناخ وقبض رب السلم  
المناخ ثم اصطلح على ان يكون الكرخة الذي هو ثمن المناخ قصاصا بالمسلم فيه لا يجوز ولو كان المسلم  
قبضا لكر الذي هو ثمن المناخ ثم قضى به كرسلم جان هكذا ذكر في بعض روايات هذا الكتاب  
وذكر في بعض الروايات هذا بمنزلة كرخة اشترى رب السلم من المسلم اليه وهذا لا يصح وهو  
طغيان القلم لانه رب السلم متى اشترى من المسلم اليه كرخة بمناخ يكون الكرخة جميعا لرب السلم  
فكيف يكون احدها قصاصا على الاخر ثم انما لم يجز ان يكون قصاصا في مسألة الاستشهاد لان المسلم  
لانه المسلم اليه صار قاضيا بين السلم بالمبيع قبل القبض وقضا الدين بمفعول البيع فيكون باعها المبيع  
قبل القبض وان لا يجوز وفي مسالكنا انما لا يجوز لانه شري ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن فقد  
اتفقا في الحكم وان اختلفا في العلة هذا اذا طعن رب السلم الكرخة الذي قبضه من المسلم اليه او  
استهلكه فلو لم يطعن ولم يستهلك لكن اصابه عيب عنده فالمسلم اليه بالخيار ان شاء  
اخذه معيبا ولم يرجع عليه بشئ من النقصان لانه لو رجع بالنقصان يؤدى الى التباين لانه يصل  
اليه كرملة كرمه وزيادة شئ وان شاء ترك الكرخة وضمنه مثله كما في الغاصب والمشتري شرا  
فاسدا اذا تعيب الغصب والمبيع عنده وهو من الاموال الربوية بخير المالك كذلك هنا  
وعند الشافعي لانه ان ياخذ الكرخة من الغاصب ويضمنه النقصان بناء على اصله ان الجودة  
في الاموال الربوية قيمة كما في سائر الاموال الا ترى ان لها اذا قبلت بخلاف جنسها  
ولها قيمة في اثبات الخيار لصاحبها عند تقويت الغاصب للجودة او فواتها بنفسها وما لا يتقوى  
شرا فالجنس فيه سواء كالحجر والصنعة في الملاحى والمعارف ثم وجوب ضمان النقصان  
لا يؤدى الى التباين لانه حكم التباين يجري بالمقابلة على طريق المعادلة وذلك لا يوجد  
هنا خصوصا على اصله فان ضمان الغصب عنده لا يوجب المالك في المضمون ككتا  
نقول لانه قيمة للجودة في هذه الاموال منفردة عن الاصل قال صلى الله عليه وسلم جيدها وورديها

ورديها سواء بين في المالمية التي تبنى عليه العقد ولانه لا يجوز الاعتياض عن هذه الجودة حتى لو باع  
قفز خطه بقضيه خطه ردية ودرهم لا يجوز وما يجوز متقوما شرعا فالاعتياض عنه جائز  
وبهذا فارقا خلافا للجنس وثبوت الخيار عندنا ليس لفوات الجودة بل للتغيير التمكن بفعاله في  
العيب واذا ثبت انه لا قيمة للجودة منفردة عن الاصل قلنا لو ضمنه النقصان كما فيه افوان الجودة  
عن الاصل فاما اذا سلم العيب اليه فلا يكون فيه افوان الجودة عن الاصل فاما اذا سلم العيب اليه  
فلا يكون فيه افوان الجودة عن الاصل وهي متقومة مع الاصل تبعا فلها كما له ان يضمنه مثله وقضى  
له بذلك فجعله قصاصا من السلم لم يجز لانه حق المسلم اليه انتقل الى كرملة في الذمة بالقضا  
كما في الاستملاك وثمة لم يجز كذا وان قبضه ثم قضى جاز لان ثمة لو قبضه ثم قضاه جاز لما ذكرنا  
انه عيب تصلح للاقتضاء وهو عيب ما اشتراه حقيقة وحكما وان اختار المسلم اليه اخذ الكرخة بعينه  
فلم يقبضه حتى جعله قصاصا عن الكرخة التي اشترى جاز لانه تقدر يجوز هذا الاقتضاء بالقبض والاقتضاء  
امكن يجوز به بالقبض القاييم للحال وهو حالة المقاصد لوجود الاقتضاء وهو قبض عيب مضمون بنفسه  
والقبض صحيح لان هذا قبض بجهة الاقتضاء وان صار مشتريا ما باع باقل مما باع قبل نقد  
التم من وجهه الا ان الشراء في هذه الحالة من كل وجه باقل مما باع قبل نقد الثمن يجوز لانه  
لا يؤدى الى التباين لانه لم يعد اليه الكرخة كما خرج عن ملكه فكان ما بقي من الثمن بازا العيب  
فكذا الشراء من وجهه فان قيل هذا وهكذا ان لو حدث العيب في يد المشتري وهو المسلم اليه  
لان ما حدث من العيب في يده لا يكون مضمونا عليه لانه في يده بحكمه شر صحيح فكان الفايث  
بالعيب فابتا الى الخلف فيتحقق العيب وفي مسالكنا الكرخة في يد رب السلم وما حدث  
من العيب في يده مضمون عليه لانه في يده بحكمه اقتضاء فاسد فكان الفايث بالعيب فابتا الى  
خلف والفايث الى خلف كالتقاييم معناه ولو كان قائما بان لم يتعيب وجعله قصاصا بكر السلم لا يجوز  
فذلك هنا قيل المسلم اليه لما اختار اخذ الكرخة بعينه صار ميراثا له عن ضمان العيب لانه لا يجوز للمسلم  
اليه بعد ما اخذ كرمه بعينه ان يضمن رب السلم نقصان العيب واذا وقعت البراءة عن نقصان  
صار الفايث فابتا الى الخلف فيتحقق العيب لانه بعد ما اختار المسلم اليه اخذ الكرخة بعينه  
معيبا لا تقع المقاصد مالم يترافضا على ذلك حتى لو جعل احدهما كرمه الاخر لا يصح قال المشايخنا يستقيم  
اشترط رب السلم لانه دونه حقه ولا يستقيم اشترط رب السلم اليه لانه لا ضرر في حقه وصاحبه يجوز  
بدونه حقه لما ذكره هذا الان الاصح انه يشترط رضاهما كما ذكر محمد لانه فيه ضرر على صاحبه اما على رب  
السلم فله في هذا اسقاط حقه عن الجودة واما المسلم اليه فله ان يباخره اخذ الكرخة بعينه  
انما ابراه عن نقصان العيب بشرط ان يصل اليه عيب الكرخة فله في عيبه ولان له حقه الاسترداد  
لفساد القضا فلا يبطل حقه الا برضاه ولان رب السلم اذا رضى وحده وان ياخذ  
بحقه كما هو متهم في رضاه لانه ان يبرى نفسه عن ضمانه الاول بوصف الجودة فلها بشرط  
رضاهما ولم يذكر محمد رضى الله في الكتاب انهما اذا اصطلحا على المقاصد قبل ان يختار المسلم  
اليه شيئا هل يجوز قالوا ويجب ان يجوز لان اصطلاحهما على المقاصد لا يصح الا بعد ان يختار



المسلم اليه الكرى بعينه فيضمن ذلك اختيار اخذ الكرى معيبا سابقا على المقاصة ولو لم يجعله قصاصا وقبضه المسلم اليه بعينه ثم اغتصب منه ربا السلم الكرى الذي كاهه اقتضاه ورضي ان يكون قصاصا كانت قصاصا وان لم يرض به المسلم اليه لا ربا السلم رضى بدوه حقه حيث قبض الكرى المعيب فلا يشترط رضى المسلم اليه لانه لا ضرر له فيه لانه وصل اليه بشرط ابراه عن نقصه العيب وهو عيب الكرى وهو ضرر يجنس حقه من مال مدينه فكاه له ان يأخذه وكاه فيه معنى شرا ما باع باقل مما باع لكن بعد حدوث العيب لا ترى انه لو اخذ كرا اخر بغير رضاه له ذلك ويصير قصاصا بالسلم ولو ان رب السلم طح الكرى بعد ما تعيب عنده واستهلكه وقبض عليه بمثله ورضي ان يجعله قصاصا وبه العيب وقال كاه لنا ان تجعله قبل الطحن بالعيب الذي حدث به فيجعل قصاصا الا ان ايضا لم يكن له ما ذلك لانه لا اقتضا اما ان يقع بضمان العيب وبالديق لا وجه الى الاول لان ضمان العيب دين والدين لا يصح لاقتضاد دين السلم لما ذكرنا فلم يوجد الاقتضا لاسالفا ولا انفا ولا وجه الى الثاني لان الدقيق غير المسلم فيه فلا يصح لاقتضاه لا يكون استبدال ولا لانه ملك الطاحن بخلاف ما قبل الطحن لانه عين المسلم فيه وهو شرا ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن بعد حدوث العيب ولانه بالاستهلاك انقطع حقه عن العيب ووجب مثله سليما والسليم لا يصح قصاصا لانه شرا ما باع باقل مما باع والضمان حكم المضمون الا اذا قبض وسلم فيجوز لان المقبوض غير الواجب بخلاف ما اذا كاه المعيب قايما ولو غصب رجل من المسلم اليه الكرى الذي اشتراه من ربا السلم فاحال المسلم اليه ربا السلم على الغاصب به وهو قائم في يد الغاصب بحاله فالحوالة باطلة فكذلك لو كانت وديعة في يد غيره فاحال على المودع حواله مقيدة بالوديعة لانه بهذه الحواله امر غيره يدفع الكرى الى رب السلم ولو تولى ذلك بنفسه لم يجز لما قلنا فكذا اذا امر به غيره فان دخل عيب عند الاجنبي ورضي به ربا السلم جازت الحواله لان المسلم اليه لو تولى هذا القضا بنفسه جاز فكذا اذا امر غيره به فان دخل عيب عند الاجنبي ورضي به السلم جازت الحواله لان المسلم اليه لو تولى هذا القضا بنفسه فكذا اذا امر غيره بالقضا ولو هلك الكرى عند الاجنبي بعد الحواله ففي الوديعة بطلت الحواله لغوات عين ما تعلقت به الحواله لانه اضاف الحواله الى العيب وقدرات لا الى خلف وفي الغصب لا يبطل لانه فان خلف فبقيت الحواله وكاه ربا السلم ان يأخذ من الغاصب كرا مثل الكرى المضمون قصاصا يسلم ويكون الاقتضا جائزا لانه وجد قبض عين مضمونه بنفسه وهو صحيح بعد عقد السلم فرجدا لاقتضا فرق بين هذا وبينما اذا قبض ربا السلم وهلك في يده حتى وجب مثله في ذمته واصطحا ان يجعله قصاصا لم يجز والفرق ان حاد الاقتضاه ههنا لم يوجد لاسالفا ولا نفا على ما ذكرنا اما ههنا وجد انفا ان لم يوجد سالفه وان استهلك الغاصب الكرى قبل ان يدخل عيب ثم احال ربا السلم على الغاصب بالكرا الذي استهلكه جازت الحواله واذا قبضه فهو قصاصا لان هذا في الحقيقة امر بالقبض منه قصاصا بحقه فيقبضه اولاً ولا امر ثم لنفسه ولو قبض لنفسه ثم قضاه جاز لانه عين اخر غير المشتري حقيقة وحكما فكذا اذا قبض غيره بامر فرق بين هذا وبينما اذا قبض ربا السلم واستهلكه حتى وجب المثل في

في ذمته ثم جعله قصاصا لم يجز والفرق ما ذكرنا انفا ولو كانت الحواله قبل الاستهلاك لم يجز والفرق ان قبل الاستهلاك الكرى عين ما اشتراه من ربا السلم فيصير بايعا ما اشتري باقل مما اشتري قبل نقد الثمن من وجه وبعد الاستهلاك الكرى الذي يقع به الاقتضا بدله ما اشتراه من ربا السلم فلا يصير بايعا ما اشتري ولو كاه الكرى بحاله في يد الغاصب او المودع وقت الحواله حتى لم يجز ثم حدث به عيب او هلك في يده كانت الحواله باطلة لانها وقعت باطلة حال وجودها فلا تنقلب جائزه الا بالتحديد ولم يوجد بخلاف ما اذا كانت هالكه او معيبة وقت الحواله قد ذكرنا ان بهلاك الوديعة تبطل الحواله المقيدة بها وذكرنا في الزيادات في الباب الطويل المولى اذا حال عن عمله على المكاتب حواله مقيدة بالمكاتب ثم اعتقه نفذ اعتاقه وبطلت الكتابة لوقوع الاستغناء عنها ولا يبطل الحواله استحسانا باخذ المحتال لدينه من المكاتب ثم يرجع المكاتب على المولى والقياس ان تبطل الحواله وهو قول زفر رحمه الله وكذا لو كانت ام ولد له واحال عليها ببدل الكتابة عزيماله ثم ماتت عتقت وبطلت الكتابة ولا تبطل الحواله استحسانا وكذا الوبايع عبدا واحال بالثمن على المشتري عزيماله ثم انفسخ البيع بينهما بهلاك المبيع قبل التسليم او بخيار روية او شرط او عيب قبل القبض يبطل الثمن ولا تبطل الحواله وان استحق المبيع تبطل الحواله قياسا واستحسانا وكذا اذا استحققت الوديعة والغصب او هلك الوديعة تبطل الحواله قياسا واستحسانا وكذا في الحواله المقيدة بالدين اذا مات المحيل مقلما يورث الدين من المحتال عليه ويقسم بين الغرما بالخصص المحتال له اخذهم استحسانا وتبطل الحواله بعد ما استحق على المحتال لانه لا يرجع على المحتال عليه بنفسه دينه وجه القياس انه لم يقبل الحواله المطلقة وقد فات ما تقيدت به الحواله فيبطل كما في الاستحقاق وهلاك الوديعة ولنا ان الحواله قد صحت فواجبت حقا للمحتال لانه يبطل بقوات ما تقيدت به الحواله اذ افاضت بفعل المحيل او المحتال عليه كما لو حال بالثمن على المشتري ثم تقايلاه وفي الاعتاق بطلت الكتابة بفعل المولى فلا يظهر في حقا للمحتال وكذا الرد بخيار والروية والعيب يبطل الثمن بفعل المحيل والمحتال عليه فلا تبطل الحواله بمنزلة الاقالة الا ترى ان انفسخ بهذه الاسباب لا تبطل حتى الشفيع ويجعل بمنزلة الاقالة وفي هلاك المبيع قبل التسليم انفسخ البيع بما هو مضى الى البايع وهو ترك التسليم اما في الاستحقاق لم يبطل تعلقت به الحواله بفعل المحيل والمحتال عليه فلا يجعل كالتايم فتبطل الحواله وفي موت المحيل يبطل ما تعلقت به الحواله باستحقاق الغرما فيبطل ولان في الاستحقاق لو بقيت الحواله يلزمه ان المال مرتين الى المستحق ومرت الى المحتال وهو يلزم الامر مرة واحدة وفي الوديعة لو بقيت الحواله تصير الوديعة مضمونة عليه وهو لم يلزم رضاه الوديعة اما في غيرها من المسائل لو بقيت الحواله لم يلزمه الا قدما التزم فيبقى والله اعلم **باب العيب في المبيع ما يكون عيبا وما لا يكون** اصل الباب ما ذكرنا ان البيع يقتضي سلامة المفقود عليه عن العيوب وظهور العيب عند المشتري شرط لصحة المضمومة والدعوى وكونه عند البايع شرط لبثوث حق الرد وعلم المشتري بالعيب وقت المبيع او وقت القبض يبطل حقه في الرد لانه يدل على رضاه بالعيب ولكن لا يثبت للمشتري



الثاني حق الرد عليه لان مجرد العلم لا يكون اقرارا منه بالعيب وعلم البائع بالعيب لا يطلق الرد  
المشتري واقرار المشتري الاول بالعيب يطلحقه في الرد ويثبت للمشتري منه حق الرد عليه لان  
اقراره لا ينسأه حجة في حقه اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل قال لآخر عبدي هذا ابني فاشتره  
ثم وجده ابنا فليس له ان يرد به بالاباق لانه علم بكونه ابنا حاله البيع باضافة البائع الاباق اليه  
واختياره ابني فانتفى الغرور افضه ما في الباب انه لم يقرب المشتري لكن لما جال يرد به بعيب الاباق  
فقد صدق البائع في اخباره انه كاه ابقا يوم البيع فصاير مقرا انه اشتره وهو مقر بالعيب عالم به  
ولا يكون له حق الرد فاه باع المشتري من غيره وقبضه ثم وجده المشتري الثاني ابنا فارد رده  
ومجد المشتري الاول الاباق فاقام المشتري الاخر البيضة على مقالة البائع الاول لم يستحق  
بذلك شيئا لانه لم يوجد من المشتري الاول اقرار بكونه العبد ابقا لانها ولا دلالة فلو رد  
المشتري الثاني على المشتري الاول فاغابا بقرار البائع الاول واقراره حجة عليه لا على غيره وانما قلنا  
انه لم يوجد من المشتري الاول اقرار لان قول البائع الاول عبدي هذا ابني فاشتره مني ليس بكلام  
يقضه جوابا بل هو امر للمشتري بالشرا وليس بشرط بيع حتى يقضه جوابا فاذا لم يكن قول البائع كلاما  
يقضه جوابا لم يصير المشتري مجيبا فلا يصير كالتكلم بما خاطبه البائع ولهذا لا يتم البيع بقوله اشتريت  
ولو كاه قول البائع شرط العقد ويقضه جوابا لم يتم بقوله اشتريت وكذا لو قال عبدي هذا ابني  
فبعته منك لان قوله بعته منك منفصل عن الاول ومن حجة المشتري ان يقول ان قولني اشتريت  
جوابا لقوله بعته منك لا لقوله عبدي ابني لان ذلك ليس من العقد في شيء وقول المشتري يتضمن  
اعادة كلام البائع في صيرورته جوابا له لا فيما ورد ذلك واذا لم يصير مقرا لا يرد عليه ولا يرجع  
بالنقصاء الا باثبات الابا بق عنده بحجة ولو كاه البائع الاول قال للمشتري الاول قد بعته  
هذا العبد على انه ابني او على اني بري من اباه فقال اشتريت فليس للمشتري الاول ان يرد على باعه  
بعيب الاباق لحصول البراءة عنه والمشتري الثاني ان يرد به على المشتري الاول اذا اقام البيضة  
على مقابلة البائع الاول في عقد البيع لان المشتري الاول صار مقرا بابا في العبد  
معنى لان قول البائع بعته عبدي هذا على انه ابني او على انه بري من اباه كلام  
محتاج الى الجواب لانه شرط البيع ولهذا تم البيع بقوله اشتريت وقد شرط البائع  
شرطا زائدا واذا قال اشتريت صار مجيبا للجميع ما نطلق به البائع والشرط جميعا  
فصار كاه المشتري اعاد ما قال البائع ويصير كاه قال اشتريت على انه ابني او على انه  
بري من اباه ولو صرح بهذا كاه المشتري الاول مقرا بكونه العبد ابقا لانه اضاف  
الاباق الى العقد ووصفه به الا ترى انه لو قال بعته منك هذا العبد على انه خبازا وكاتب فقال  
اشتريت كاه قوله جوابا للكلام والوصف اخلا في العقد ويصير من اجزا المبيع معنى  
حتى يثبت له حق الرد بانعدامه وهذا لانه جعل الاباق صفة له للحال كانه اخرجه الكلام مخزج  
التحقيق فاقضه وجود تلك الصفة فيه للحال بخلاف المسألة الاولى لانه قول  
البائع اخبار غير مفتقر الى الجواب ولو كاه البائع الاول قال في عقد البيع قد

قد بعته هذا العبد على اني بري من الاباق فاشتره الاول على ذلك والمسألة بحالها واذا قام  
المشتري الاخر البيضة على هذه المقالة لم يستحق بهذا شيئا حتى يقسم البيضة على  
المشتري الاول انه باعه وهو ابن لانه لم يوجد من المشتري الاول اقرار بكونه العبد ابقا لان  
البائع لم يصف الاباق الى العقد ولا وصفه به حتى يصير قول المشتري اشتريت جوابا له  
ووصفه له معنى على بعضهم وقال انه لم يصف الاباق الى العبد المبيع فيحتمل ان اراد به اباقه  
ويحتمل ان اراد به اباق غيره بخلاف قوله على انه ابني او على انه بري من اباه لانه وصف له الان فيه  
نظر لانه وان لم يصف اليه صريحا لكن اضاف اليه معنى ودلالة لان اباق غيره لا يذكر في بيعه ولا  
يراعى اباق غيره في بيعه وانما العلة ما ذكرنا انه لم يصف الاباق اليه ولا وصف العبد به فان قيل  
لا بل اضاف اليه ووصفه به لان البائع اضاف اليه ووصفه به من حيث المعنى لانه المراد من الاباق هذا  
العبد لما ذكرنا الا ترى ان المشتري الاول لو جابا بالعبد وقال وحدته ابقا واراد ان يرد به على باعه لا يقدر  
على ذلك والمشتري صار مجيبا له فصاير كلامه متضمنا اعادة كلام البائع فصاير مضيفا الاباق  
اليه ووصفه به قيل نعم المراد من الاباق في كلام البائع اباق هذا العبد لكن لا يقتضي قيام الاباق  
وتحقيقه في الحال ولا وصف العبد به لان هذا الكلام للتبري عن العيب وانما البيع وعدم التمكن  
من الرد فيحتمل ان اراد به التبري من اباق قائم في الحال ويحتمل ان اراد به التبري عن اباق يحدث بعد التبري  
قبل التسليم فاه البراءة عنها صحيحة وكل ذلك سبب الرد والابا يحصل الابا للمشتري منهما فاه كاه  
المراد هو الاول يكون اقرارا من المشتري بقيام العيب في الحال واه كاه المراد هو الثاني لا يكون اقرارا  
من المشتري بقيام العيب في الحال واه كاه المراد هو الثاني لا يكون اقرارا من المشتري  
بقيام العيب في الحال فلا يثبت كونه مقرا بالشك والاحتمال بخلاف قوله من اباه لانه مع الهما  
لا يحتمل التبري عن عيب يحدث لانه وصف له بكونه ابقا واصف الاباق الى العبد للحال ولا  
يوصف العبد بكونه ابقا بوصف معدوم قد يوجد في المستقبل فكاه اقرارا بكونه ابقا وقت  
البيع فكاه للمشتري الثاني ان يرد به عليه الا ترى انه لو شهد شاهدان على رجل انه  
اشترى هذا العبد على ان البائع بري من الاباق لم يكن هذا اقرارا من الشاهد بكونه  
ابقا حتى لو اشتره فوجده ابقا كاه له ان يرد به بعيب الاباق كما لو شهدا انه باعه بشرط  
البراءة من كل عيب لا يكون اقرار بوجود العيب لما ذكرنا فيما تقدم ولو شهدا انه باع على انه بري  
من اباه فاشتره الشاهد فوجده ابقا ليس له ان يرد به بذلك لانه اقراره  
ابني على ما ذكرنا فيما تقدم اذا قال اشتره فانه لا عيب له لا يكون اقرارا بتفقا العيب اقرارا  
ولو قال فانه ليس بابني يكون اقرارا بانتفايه والله تعالى اعلم باب ما لا يكون اصل البائع ان المبيع اذا خرج  
عن ملك المشتري بسبب من الاسباب الملك ليس له ان يرجع بنقصاه عيبه على  
البائع فاه عاد الى ملكه ثم علم بالعيب او علم بالعيب بعد زواله عن ملكه ثم عاد اليه ان  
عاد بما هو من كل وجه في حق الثالث كاه له ان يخاصم البائع في الرد عليه ان



امكنه الرد وفي الرجوع ينقصه العيب ان لم يمكن الرد كما هو الحكم قبل خروجه عن ملكه وان عاد اليه بما هو فسخ في حقها بيع جديد في حق الثالث لم يكن له ذلك لان في الوجه الاول ارتفع السبب الظاهر وازال المانع من الخصومة وهو البيع الثاني فيظهر حكم السبب الاول بحقوقه وفي الوجه الثاني ما ارتفع وما زاد المانع ثم الفسخ المطلق ما عاد الى ملك المشتري برفع السبب ومعناه ان لا يمكن ان يعتبر بيعا جديدا في حق الثالث كالرد بالعيب الا قاله قبل القبض في التعليقات فانه فسخ مطلقا في حقها وفي حق الثالث لانه تعذر اعتبار بيعها لان بيع المنقول قبل القبض لا يجوز ولاه البيع لا بد من رضى معتبر لانه ورضاه بالرد قبل القبض غير معتبر لانه ينفرد به فجعل فسخا في حق الكل ضرورة وكذا الرد بالعيب بعد القبض بقضا لانه تعذر جعله لم يباع لعدم الزاخي وكذا الرد بخيار الرقبة والشرط وان حصل الرد بعد القبض بتراضيها او بالاقالة اعتبر بيعا جديدا في حق الثالث لقصور ولايتها على نفسها وقدا يمكن جعله بيعا لوجود حده فاعتبر ليكون عملا باللفظ وهو الفسخ والمغنى وهو عملي بالمال فيحصل العمل بهما وكاه ابو حنيفة ولا يقول كل شيء لو ارتفع الى القاضيه يقضيه به ففعله هذا وهو القاضيه فانه على دعواه ولا يبطل حقه لانه رد بحق ثابت شرعا فلم يبطل حقه في الخصومة كما اذ ارد بقضا وهذا لان قضا القاضيه لا ينشئ له حقا بل يظهر الحق الثابت بسبب وهو ظهور العيب فكان حاله قبل القضا وبعده واحدا ثم رجع الى ما قلنا وحرفا آخر ان العاقدين متى اقرا ببيع ثم اخبر انه تلجيه او فاسدا وفيه خيار فالقول قولها لانه لا يعرف ذلك الا بقولها فيقبل ببيانها في صفة العقد مطلقا حتى لو فسخا العقد بنا على ذلك كاه فسخا ولو اقر بالبيع ثم تجاحدا لم يقبل قولها في ذلك بمنزلة الرجوع منها من تصرف تعلق به حق الغير لانه يجعل ذلك مجازا عن الفسخ والاقالة لانه لهما هذه الولاية على انفسهما وتجا حدهما حكم البيع في حق ثالث وامكن ان يجعل عبارة منه لان الذي جحد قصدا ان لا يكون حكم العقد ثابتا أصلا والفاسخ قصد هكذا فصار بينهما مناسبة من هذا الوجه اذ عرفنا هذا قال محمد رجل اشترى عبدا بالف درهم وتقاضاه ثم ان المشتري باعه من غيره فحج المشتري الاخر البيع فخاصمه المشتري الاول الى القضا فخلف المشتري الثاني وغرم المشتري الاول على ترك الخصومة ثم وجد بالعبد عيبا فلما ان برده على البائع وليس للبائع الاول ان يحج بانه ادعى البيع من اخر كما هو مقر بطلان حقه لان المشتري الثاني لما جحد الشرا كاه هذا منه فسخا للعقد في زعم المشتري الاول لانه يجوز ان يجعل كناية عن الفسخ لما تبين فالمشتري الثاني لما جحد وحلف كاه هذا منه فسخا للعقد معني والمشتري الاول لما غرم على ترك الخصومة كاه هذا منه فصد الفسخ البيع الذي جرى بينهما فتم الفسخ الا ترى انه لو وقع الاختلاف بين المشتري الاول والثاني في الشيء فسخا الفسخ والقاضيه بينهما ثم وجد به عيبا كاه لانه ان يرد على باعه الاول واه كاه الفسخ بطلية يبقى اشكال وهو انه انما عاد اليه زعمه بتجا حد المتعاقدين وقد ذكرنا ان لتجا حد عن البيع بعد وقوعه

وقوعه بمنزلة الاقالة وهذا لان المشتري جحد العقد فدعمه ولا حكم لجوده في وقوع العقد بعد وقوعه ولهذا لو كاه المبيع جارية لا يحل له وطبها فاذا غرم على ترك الخصومة فقد ساعده على الجحد فصارت ذلك فسخا منها بقولها وذلك بمنزلة الاقالة الا ترى انها لو اقرت بتجا حدها كاه له حكم الاقالة وكذا لو اقر احدها ثم تجاحدا الا اننا نقول هذا انما يكون ان لو كاه فسخا في حق المقر بنا على التجاحد وليس كذلك لانه لزم المقر حكم الفسخ بالتر القاضيه حيث خلف المتكبرينما خلف وقطع القاضيه المنازعة بينهما في دعوى العقد فصار القطع بهذا الطريق كالقطع في دعوى الرد بالعيب والقطع في الاختلاف في الثمن اذا قطع دعوى احدهما بطريق الالتزام وفسخ ما بينهما من العقد يكون فسخا مطلقا ولا يكون له حكم الاقالة كذلك هنا وهذا لان الجحد حصل برضي التجاحد لكن الغرم على الترت من المشتري الاول حصل بغير رضاه لانه مضطر فيه لانه لما عجز عن اثبات المبيع بالبينة ويكون خصمه بعدا خلف صار مضطرا الى ترك الخصومة والفسخ والاضطرار مما يسلب الرضا من حيث الاعتبار والمغنى كالا كراه فكان هذا فسخا حصل بعد القبض بغير رضى احد المتعاقدين من حيث المعنى والاعتبار فكان له ان يخاصم البائع بخلافه ما لو اقر ثم تجاحدا او اقر احدها ثم تجاحدا لعدم الاضطرار فانه قبل جحد المشتري باي طريق يجعل فسخا وغرم المشتري الاول على ترك الخصومة باي طريق يجعل فسخا قبل له اما الجحد جعلناه مجازا عن الفسخ لان بين الجحد والفسخ موافقة فان المغنى الخاص في الفسخ ان يعود المبيع الى قديم ملك البائع والتمتع الى قديم ملك المشتري والجحد منه ما صح حقيقة يظهر انه قد تم الملك في المبيع للبائع وفي الثمن للمشتري فكان بينهما موافقة في المعنى الخاص فجاز جعل الجحد فسخا بطريق المجاز عند تعذر العمل بحقيقة واما الغرم على ترك الخصومة فلا نه غرم على الفسخ ورضي بالفسخ الذي وجد من التجاحد فان فسخ التجاحد كاه موقفا لانه لا يحل له الا يملك الفسخ الا برضا صاحبه فاذا وجد الرضا منه نفذ الفسخ هذا اذا غرم على ترك الخصومة بعد تخليف المشتري الثاني وحلفه اما اذا غرم قبل تخليفه فليس له ان يخاصم بايعة في الرد بالعيب لانه غير مضطر في فسخ البيع التا لجواز انه ان خلف كل فاعتبر بيعا جديدا في حق ثالث ثم فرق بين البيع وبين النكاح فان الزوج اذا جحد النكاح فاستخلف عندهما خلف ولم يستخلف عندهما في حنيفة ثم غرمت المرأة على ترك الخصومة في النكاح حيث لا يفسخ النكاح حتى لو ارادت ان تنزق بزوج اخر لم يكن لها ذلك والفرق ان النكاح لا يحتمل الفسخ بساثر اسباب الفسخ من العيب وعدم الروية والاقالة فكذا بهذا السبب فاما البيع محتمل الفسخ بساثر الاسباب فكذا بهذا السبب ولوان المشتري الثاني صدق المشتري الاول في دعوى البيع ثم تصادقا ان ذلك البيع كان تلجيه او ان التمس كاه الى العطا او انه كاه للمشتري والبائع فيه خيارا للشرط او للمشتري خيارا للروية ونقص البيع بهذه الاسباب ثم وجد المشتري الاول به عيب كاه عند البائع كاه لانه ان يرد على بايعة لان في تلجيه لم يقر بجزوع العبد عن ملكه لان



بيع التلمية بمنزلة خيار مشروط لهما ابدًا وخيار البايع يمنع زوال المبيع عن ملكه ولهذا لا ينفذ  
اعتاق المشتري كما في البيع بشرط الخيار للبائع ولهذا لو اجاز احدهما لم يمن على صاحبه كما لو كان  
المبيع بشرط الخيار لهما فالجيز يكون مسقطا للخيار ولكن خيار الاخر باق في المنع من جواز العقد  
فان قال صاحبه قد اجزته ايضا جاز لانها اسقطا خيارها ولان البيع كانه من لا منها ولم يكن مفيدا  
حكمه لانعدام الاختيار منها للحكم وقد اختار ذلك الاجازة وتفسير التلمية ان يقول الرجل لآخر  
اريد ان الخيالك عبدي هذا فابيعك تلمية وباطلا وليس بشرط واجب لشيء اخافه فقال نعم وحضر  
الشهود هذه المقالة ثم قاله في مجلس اخر قد بعته بالف درهم فقال قد قبلت ولم تحضر الشهود و  
نقصد فاعلى ما كان بينهما فابيع باطلا لان التلمية بمنزلة الهزل ان يراد بالكلام غير ما وضع له  
فالهازل لا يكون مختارا للحكم ولا راضيا به ويكون مختارا للسبب لغير ما وضع له السبب فالتلمية ايضا  
يكون مختارا للسبب لغير ما وضع له السبب فلا يكون مختارا للحكم ولا راضيا به فلا يمنع الهزل  
والتلمية انعقاد السبب لكن لا يكون موجبا لحكمه ما لم ينعقد هذا الوصف وهو كالمبيع بشرط الخيار  
لها ابدًا يكون منعقدا ولكن لا يكون موجبا لحكمه مع بقا الخيار وفي بقية المسائل ان اقر بزوال  
العبد عن ملكه الا ان عار العبد الى قديم ملكه بما هو من كل وجه لانه المشتري ينفرد بالرد من غير رضا  
البائع فقد جعله بيعا فاعتبر فسخا فان قيل هذا هكذا ان لو ثبت ما نقصد فاعليه من التلمية  
وقصد البيع وخيار الشرط والروية في حق البائع الاول ولم يثبت لان البائع الاول باقرها ولا  
بالبائع مطلقا استحق البراءة عن خصوصية المشتري الاول معه في العيب فلا يبطل ذلك بتصادقهما  
على ما يبطل حقه في البراءة وهذا لان الرد بما يصح بتصدق المشتري الاول فكاه ذلك رضاه  
بالرد فجزان لا يكون له حق الرد على بايعه قبل تبصا وفيها لا يبطل حق البائع تبين انه لم يكن تابنا  
اصلا لانها اقرت ببيع محل لاه البيع قد يكون باننا وقد يكون تلمية او بشرط الخيار وغيره واسم البيع  
يقع على هذه البياعات فكاه مجله فكاه البياها اليها فاذا بينا صح بيانها فتبين ان الحق  
لم يكن ثابتا للبائع الاول وهذا لانه لا يعرف وجود البيع الا بقولها ولو انكر وجوده اصلا  
كاه القول قولها فاذا انكر اصفة العقد كاه القول قولها ايضا وهذا لانه مسلم عدل  
فالظاهر انه لا يكذب فاذا صدقة صاحبه صار كانه يتيقنا حالة العقد بهذه الاوصاف فلا  
يمنع الرد الا ترى انه لو ادعى المشتري الثاني على المشتري الاول ان المبيع كاه تلمية  
او بشرط الخيار وانكر المشتري الاول فاستحلفه القاضى فنكل ورده عليه كاه المشتري  
الاول ان يرده على بايعه اذا وجد به عيب لانه ليس براض في هذا الرد فلا يكون له حكم لم  
الا قاله كذلك هنا ولو تصادقا ان المبيع كاه صحيحا باننا لا خيار فيه ثم جعل احدهما صاحبه  
خيارا فنقض صاحب الخيار البيع لم يكن للمشتري الاول ان يرده على بايعه بالعيب كاه كان  
منه الخيار ينفرد بالرد لان هذا الفسخ بمنزلة الاقاله لانه ثبت براضيهما بعد تمام العقد  
ابرا فكاه بيعا جديدا في حق الثالث وكذا لو وجد المشتري الثاني بالعبد عيبا فرد  
على الاول بغير رضاه لانه بيع جديد في حق الثالث وان يرده بقضاه فله ان يرده

يرده لانه فسخ من كل وجه في حقها الثالث ولو وجد المشتري الثاني بالعبد عيبا  
وقد تعذر الرد بعيب حدث عنده او بموته في يد ويرجع على المشتري الاول بنقصاه العيب  
ليس للمشتري الاول ان يرجع على بايعه بالنقصاه عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما ذلك  
وهذه مسائل احدها هذه والثانية لو صالح المشتري الاول بايعه على شيء من نقصاه العيب  
لا يصح عند ابي حنيفة لانه لاحوله قبله وعندهما يصح والثالثة اذا قسم الشريكاه وتقابضا  
فباع احدهما ما اصابه فوجد المشتري به عيبا ورده بقضاه لانه ينقض القسمة وان رد بغير  
قضا لا ينقض وان تعذر الرد ويرجع على البائع بالنقصاه لا يرجع هو على شريكه بشئ وعندهما يرجع  
والرابعة اذا اشترى جارية وباعها من غيره فولدت منه ثم استحقها رجل يرجع المشتري على بايعه  
بقيمة الولد للغرور والمشتري الاول ان يرجع على بايعه بالنقصان وليس له ان يرجع بقيمة الولد على  
بايعه عند ابي حنيفة وعندهما يرجع بقيمة الولد لان المشتري الثاني لو رد على المشتري الاول بقضا  
القاضى كاه له ان يرده على بايعه فكذا اذا رجع بنقصاه العيب كاه له ان يرجع على بايعه لانه لا يرجع  
بنقصاه عند تعذر رد العيب بمنزلة رد العيب عند الامكان واذا استوجب الرجوع فاذا صالح  
من حق واجب فيصح وفي الاستيلاء وجب الاول الملك للثاني فيجعل استيلاءه من واجب  
له الملك بمنزلة استيلاءه بنفسه وهذا لان الرجوع يفوت صفة السلامة الذي صار  
مستحقا بالعقد وهذا كما تقر به المشتري الاول والثاني فقد تقدر بين المشتري  
الاول والبائع الا ترى ان المشتري الثاني لو رد بها بالعيب كاه للمشتري الاول ان يردها على بايعه  
فكذا اذا رجع عليه بقيمة الولد او بوجيفة يقولانما يرجع الثاني على الاول بالنقصاه بطريق  
الصلى ولو رد عليه صلى بغير قضا لم يكن يمكن له ان يرده على بايعه فكذا اذا رجع بالنقصاه وكذا اذا  
ان رجع عليه بالنقصاه بقضاه لان الملك المستفاد من جرة البائع الاول لم يعد الى المشتري بهذا  
القضا فلو خاصم في عيب ملك الغير بخلاف ما اذا رد عليه بقضا فقد عاد اليه الملك المستفاد  
من جهته فصار كاه الزوال لم يكن واذا لم يستوجب الرجوع لا يصح الصلى فقد اخذ بدل  
الصلى عن دعوى باطل شرعا فوجب عليه رده وفي الاستيلاء انشا المشتري الاول بايجابه  
الملك فيها لغيره بالبيع فرجع المشتري عليه بما انشاه من الغرور لا بالغرور الذي سبق  
من البائع فصار ما انشاه من الغرور ناسخا لغيره بالبائع الاول وهو نظير من خسر يبرأ  
على مائة الطريق فالقضى انشاه غيره فيه كاه الضما على الاتى ولا يرجع به على الخافر  
فهذه مثله من صحة ان الرجوع بقيمة الولد بمنزلة الخصومة في العيب والمشتري انما  
يخاصم البائع اذا كاه المستفاد من قبله فانما له وهنا قد انفسخ ذلك الملك بملك  
المشتري الثاني ولم يعد اليه بالرجوع بقيمة الولد اليه بخلافه فما اذا رد عليه بالعيب  
على ما ذكرنا رجل اشترى من رجل عبدا بالف درهم وتقابضا وباعه المشتري من اخر وبقا  
بضا واقر بذلك عند القاضى ثم جدا وقال لم يعرف عندك بهذا كاه مجوده منافضة للبيع  
لانه تعذر العمل بحقيقة الجود لانه عرف القاضى البيع بينهما وانكر العمل بمجانة فجعل مجوده مجازا



عن الفسخ ولا يجوز رجوع عن البيع فصا ركانهما فالارجعنا عن البيع الاول وذلك فسخ  
وكذا هذا وليس له الرد على الاول ولا الرجوع بنقصه العيب لان الجود لما صار حارا عن الفسخ  
صار كانهما نصا على الفسخ والاقالة فكاه ببعاء جديدا في حق الثالث وكذلك لو كان الاقرار والجود  
منها عند غير القاض وقد اقر بذلك كله ولو اراد المشتري الاول اخذ العبد لم يكن الاخران  
يمسكه لانه صار له حكم الفسخ كانه بالترخي فعاد العبد الى ملك البائع فلا يكون له حق مساك ملكه  
ولو اعقته الاول جاز ولو اعقته الثاني لا يجوز لان اعنا في الاول صادق ملكه واعتاق الثاني لا اجل  
اشترى عبدا بالف درهم ويتقابضا ثم اراد ان يرد به ببيع فاقام البائع البيعة على اقراره  
انه باع العبد فليس له ان يرد لان البيعة قامت عن خصم فثبت اقراره بالبيع بالبيعة والثابت  
بالبيعة كالثابت عيانا ولو عيانا اقراره بالبيع لم يكن له ان يخاصم البائع في الرد بالعيب فكذلك  
هنا ولو اقام البيعة انه باع من فله وفله غايب لم تقبل بيعة لانه يثبت البيع للغايب وليس  
لخصم حاضر وما يدعي على الحاضر وهو سقوط حق الرد ليس من جنس ما يدخل تحت القضا وليس من  
الامور اللازمة للبيع حتى يتضح التعدي الى الغائب فبقى القضا على الغائب مقصودا وذلك لا يجوز  
ولو اقام البائع البيعة انه باع من فله وفله حاضر بمحض الشر او وجد المشتري الاول ايضا فحقها  
عنزلة الاقالة ولا يرد الاول بالعيب بايعة ولا يرجع بنقصه لانه لان البيعة قامت من خصم على  
خصم فكانت مقبولة وصار الثالث بالبيعة كالثابت معاينه فكاه للجود فسخا واخا  
قلنا ذلك لان البيعة وان قامت من البائع الاول على اثبات بيع جرى بين المشتري  
الاول وبين المشتري الثاني لكن للبائع الاول في اثباته حق وهو ان لا يرد عليه المشتري  
الاول فكاه خصما في اثباته كما لو ادعى ان فله باع هذا العبد من فله وفله باعه منه  
بعدها قبضه تقبل بيعة لان ثبت سبب حقه كذلك هنا وكذلك لو كان المشتري الثاني  
غائبا واقام البائع الاول بيعة على اقرار المشتري الاول بالبيع فليس للمشتري الاول ان يرد  
بالعيب على البائع لان البيعة قامت من خصم على خصم فصار الثالث بالبيعة كما  
كالثابت معاينه رجل اشترى دار وقبضها وسلم الشفعة الشفعة ثم باعها المشتري من  
اخر وتقابضا وسلم ايضا ثم اقر المشتري الاول والاخر انه لم يكن بينهما بيع وانما لم يقرأ  
بالبيع فالشفعة ان ياخذها بالشفعة بهذه المقالة لان جودها البيع اقاله ولو تقابلا البيع  
يجوز حق الشفعة للشفيع كذلك هنا ولو اقرانه كاه تلجئة لم يكن للشفيع حق في  
الشفعة بهذه المقالة لان بهذا الاقرار تبين انه لم يكن للشفيع حق الشفعة لانه كان  
ثم بطل الاصل فيه ان في كل موضع لم يكن للمشتري الاول ان يرد على بايعة بالعيب فالشفيع اه  
ياخذ الشفعة لان الرد على المشتري الاول انا كاه لا يثبت له حق الرد على البائع الاول كاه  
بيعا جديدا في حقه فيثبت له حق الشفعة وفي كل موضع كاه للمشتري الاول ان يرد  
على بايعة بالعيب لم يكن للشفيع فيه شفعة لان الرد يكون فسخا في حق الثالث وبالفسخ لا يحدد  
حق الشفعة والله اعلم **باب من البيع الفاسد الذي ينقص اصل**

اصل الباب ما ذكرنا غيرة ان البيعة متى قامت على الغايب للقضا بها وليس عنه خصم حاضر  
لا قصدي ولا حكمي ولا تقبل لانها لو قبلت وجب القضا على البيعة لا يجوز وان الحق الثابت  
لا يورث حق موهوم لان المتيقن لا يجوز ابطاله بالشك وحرفاخران الاقرار المعلوم بصح و  
ويلزم اذ صدقة المقر له لانه يمكن تنفيذ حرفة اخران للبائع في البيع الفاسد حق استرداد المبيع  
بنفسه البائع الا اذا تعلق به حق ثابت حولا زمانا عرفا ان الرد في البيع الفاسد واجب حقا للشرع  
وحق العبد مقدم على حق الله فلو راعينا حق الله يبطل حق العبد اصلا فيراعى حق الشرع من حيث  
المعنى وهو الصورة رعاية للحق ولو وقع الاختلاف بين العاقدين في تعلق حق الثالث فالقلي  
قول من انكر لانه يدعي صاحبه ابطال حقه فلا يصدق حقه الابحثة ولا فرق بين الملك الصحيح والفاسد  
في نفاذ التصرفات وانما يعترفان في الحل واختلف مشايخنا في طريق نفاذ التصرفات قال بعضهم  
هو مملوك التصرف دونه مملوك العبي وهو قول اهل العراق رحمهم الله فانه ذكر في الاصل ان المشتري  
لو اعقها او باعها جاز لان البائع سلطة على ذلك والدليل عليه انه لو كان المبيع دارا لا يجب الشفعة  
ولو ملك العبي لوجب ولو كانت جارية لا يحل وطيرها ولو كان طعاما لا يحل اكله وقال بعضهم هو مملوك  
العبي وهو قول مشايخ بلخ وهو الاصح لانه ذكر في الشهادات لو ادعى رجل هذه الدار شرا فاسدا كان  
صاحب البذخما لانه مالك الرقبة والدليل عليه انه لو بيعت دار بجنب هذه الدار كاه للمشتري  
ان ياخذها بالشفعة ولو اشترى جارية شرا فاسدا وقبضها ثم ردها يجب على البائع الاستبراء ولو  
اعقها المشتري كاه الولالة والابا والوصي اذا باع مال البيعة بيعا فاسدا وقبض المشتري و  
واعقته نفذ اعتاقه مع ان تسلطهما على الاعتاق لا يجوز وانما لا يجب الشفعة لعدم انقطاع حق  
البائع كما في بشرط الخيار الا ترى ان لواقر ببيع داره وانكر المشتري ثبت الشفعة لا فقطاع  
حقه فكاه السبب انقطاع حق البائع ولان فيه تأكيد الفساد وتقرير له وحرمة الوطى لا تدل  
على عدم الملك كما في الامة المجوسية والاخت من الرضاع ولانه ما مور بالرد والوطى اعراض  
عن الرد واصرار على المعصية وقد ذكرنا اختيار شمس الائمة للحلواني انه مكروه لا حرام  
وحرمة الاكل لا تدل على عدم الملك فان الاستفادة بسبب خبيث مملوك له ولا يحل اكله ولاه فيه  
تقرير المعصية واعراض عن الرد ان اعرفنا هذا قال محمد رجل اشترى جارية شرا فاسدا وقبضها  
فاراد البائع نقض البيع واخذ الجارية منه فادعى المشتري انه باعها من فله الغايب  
وقبضها منه فان صدقة البائع ليس له ان ياخذها لان البائع اقرانها خرجت من ملك  
المشتري فبطل حقه ووجب له على المشتري قيمتها يوم قبضها وكذلك لو علم القاض بذلك  
او خلفا البائع فتكل واقام بيعة على اقرار البائع بذلك لان الاقرار الثابت بالبيعة كالثابت  
عيانا وان كذب البائع له ان ياخذ الجارية لان حقه في استرداد الجارية مستحق وحق الغايب  
موهوم لان حقه انما ثبت على اعتبار التصديق والتصديق وفلا يصدق فلو اقام المشتري  
البيعة على ما ادعى من البيع والتسليم لا تقبل بيعة ويقال للبائع ان شئت فصدقه وخذ قيمته  
وان شئت فخذ الجارية كما لو لم تقم البيعة قامت على الغايب للقضا بها وليس عنه خصم حاضر



لا فصدى ولا حكمي اما فصدى فلا ان الغاصب لم يتوكل للبايع في الخصومة واما حكمي فلا ان الحاضر انما  
ينصب خصما عن الغاصب في الانكار اذ اكاها بينهما اتصال سبب ولا اتصال بين البايع والاوليين  
الغائب بسبب فان البيع ما جرى بينهما وهذا لان ما يدعى ليس بحق من حقوق الفاسد سقوطا  
اشبوتنا ولا يجوز ان يقضى بحقه مقصود بحقوقه يتعالحق من حقوق العقد الفاسد لانه  
لا يصلح تابعه واذا لم يقبل البينة صار وجودها كعدمها وبقي اقرار المشتري بالبيع فيقال  
للبايع ان شئت فصدقه وضمنه القيمة يوم القبض ولا سبيل لك على الجارية قدم الغائب  
وصدق المشتري ام كذب وان شئت فكذب وخذ الجارية لان حق البايع كاه متعلقا بعين  
هذه الجارية والمشتري بهذا الاقرار يريد ابطال حقه في استردا عينها فلا يملك الابتصديف  
فان صدقه واخذ القيمة ثم اخذ الغائب فلا سبيل للبايع على الجارية سوى صدقة الغائب او  
كذبه اما اذا صدقه فلا يتم تصادقها على زوال الجارية عن ملك المشتري الاول وتقرر الضمان عليه  
واما اذا كذب فلا نه تفرغ عليه بدل ملكك بزعمه فلا يبقى له على الجارية سبيل كالمقصوب منه اذا اخذ  
قيمة المقصوب من الغاصب بطل حقه عن العين حتى اذا حضر لا يبقى المقصوب منه على العين سبيل  
فان كذبه البايع له ان ياخذ الجارية لما قلنا فان اخذها ثم حضر المقتر بالشرا فكذا فان كذب المشتري  
في اقراره سلمت الجارية للبايع لان اقراره للغائب بطل بتكذيبه وان صدقه ردت عليه الجارية  
يرد به بعد ما نقد المشتري الثاني ثمنها للمشتري الاول واخذ البايع الاول القيمة من المشتري الاول  
لان المقر له ما صدق المشتري الاول استند التصديق الوقت الاقرار على ما ذكرنا قبل هذا وظهر  
ان البايع اخذ الجارية بعدما اقر المشتري بها لغيره في ملكه فصح اقراره الا ان لا تعتبر اقراره  
في الحال لاحتمال التكذيب فاذا صدقه تبين ان الاقرار كاه صحيح وان البايع اخذ الجارية بعين  
حق فبسر دمنه هذا اذا اقام المشتري البينة انه باعها من فلاه ولو لم تقم البينة على ما ادعى كذا  
لان ثمة بطلت البينة وهذا الاحكام ترتيب على الاقرار وقد وجد الاقرار هنا هذا اذا كاه المقر  
له بالبيع معلوما اما اذا كاه مجهولا به قال بغيره وخرجت من ملكي ولم يبيى مع باع او قال  
بعته من رجل لا يعتبر اقراره وتوخذ الجارية منه ولا يجبر البايع ببيع اخذ الجارية او  
القيمة بل ياخذ الجارية بعينها لان في الفصل الاول لما بطل الاقرار مع ان المقر له  
معلوم وانه صحيح فلاه يبطل هنا واقراره للمجهول فاسد كاه اولي وانما يخير البايع في المسالة  
الاولى ولا يخير في هذه المسالة لان ثمة الاقرار صحيح لانه للمعوم ولهذا الوصية صح وبطل  
حق البايع وهذا الاقرار للمجهول وانه باطل ولهذا الوادعي انشاه لا يعتبر دعواه الا ترى انه  
لو قال لو كاه لرجل على الف درهم او غصبت من رجل الف درهم كاه الاقرار باطله الا ترى ان  
المشتري لو قال ليس لي هذه الجارية وانما هي لغيري حين اراد البايع ان يستردها لا يلتفت  
الى قوله كذا فلاه استردها البايع ثم حضر رجل وادعاها فقال للمقر له هذا وصدة  
الرجل لا يلتفت الى قوله لانه بطل الاقرار لجهالة المقر له فتصادقهما بعد الاسترداد  
بمنزلة اقرار مبتدأ فلا يصدقه في ابطال حق البايع فرق بين هذه المسالة وبينما

وبينما ذكرنا في الباب المتقدم ان المشتري اذا اراد الرد بالعيب فاقام البايع البينة انه  
اقر بالبيع من فلاه او اقام انه اقر بالبيع مطلقا ولم يذكر المشتري ان يبطل حق المشتري في الرد  
بالعيب سواء بين الاقرار بالبيع لمعوم والمجهول ثمة وهنا فرق والفرق ان في الباب المتقدم الخاص  
هو المشتري لانه يريد بالرد بالعيب واقرار الخاص متى ثبت من مجهول ثبت اقراره بزوال المبيع عن ملكه ولو  
ثبت هذا لم يبق له حق الخصومة مع البايع في الرد بالعيب فتقبل البينة لاثبات هذا اما في هذا الباب  
الخاص هو البايع لانه يريد الاسترداد والمشتري بخاصه والمخاصم متى اقر بالبيع لمجهول  
حتى ثبت الاقرار بزواله عن ملكه لا يندفع الخصومة لان الخاصم متى اقر ان ما وقع فيه  
الخصومة فكذلك لا تقبل البينة لاثبات هذا الا ترى ان ثمة لوافر عند القاضى بخروجه عن ملكه  
بطل حقه في الرد على البايع لانه اقرار نفسه فيصح وهنا لو اقر لا تندفع الخصومة لانه  
دعوى على البايع بابطال حقه ولم يتعلق به حق الغير ولا ان حق الاسترداد للبايع في  
البيع الفاسد لا يبطل بمجرد اقرار المشتري بل يثبت الملك للمشتري الثاني الا ترى  
انه لو اقر لمعوم حاضر وهو كذبه لا يبطل حق البايع في الاسترداد فتثبت ان المبطل لحق  
البايع ثبوت الملك للغير ولهذا لا يبطل بالعرض على البيع فاذا اقر لمعوم فهذا الاقرار  
ثبتت الملك فانه اذا صدقه ثبت الملك فجاز ان يكون حق الاسترداد للبايع موقفا  
اما اذا اقر لمجهول فهذا الاقرار لا يتضمن ثبوت الملك للغير فانه لو جاز انشاه وادعاه  
لا يلتفت اليه فلا يبطل حق الاسترداد فاما بطلان حق المشتري في الرد بالعيب لا يتعلق  
بثبوت الملك للغير بل بمجرد اقراره بزواله عن ملكه ولهذا لو اقر انه ليس بملك له يبطل  
حقه في الرد وان لم يثبت الملك للغير ويبطل بالعرض وكذا لو اقر بالبيع لحاضر وهو  
يكذبه بطل حقه في الرد وان ثبت الملك للمقر له فاذا وجد الاقرار يبطل وكذا لو قال المشتري  
هي لغيري او هي لفلاه اخذها البايع حتى يحضر المقر له فان حضر فادعاه ردت عليه واخذ  
البايع القيمة على ما ذكرنا باب **من البيع التي تختلف فيها في الثمن**  
اصل الباب ما ذكرنا غير مرة ان البينة على المدعي واليمين على من انكر بالحديث المعروف وحرف  
اخران المتبايعين اذا اختلفا في مقدار الثمن او في جنسه او في العقوبة عليه والمبيع قائم بعينه  
بمخالفاه ويترداه بالاجماع الا ان اختلفا فاكاه قبل القبض بمخالفاه قياسا واستحسانا  
واه كاه بعده بمخالفاه استحسانا بالنظر لان مقصود احدهما قد حصل فبقى لدعوى  
في جانب واحد وقد بينا هذا وان اختلفا في شرط زائد في العقد يصح العقد بدونه كالاجل  
والمخار وخواها لا بمخالفاه ويكره القول قول المنكر مع يمينه اذا لم يسبق منه اقرار بخلاف  
الانكار والفرق من وجهين احدهما ان المقصود من التحالف الضيق والرد بالنص اما للفساد  
واما ليصل كل واحد منهما الى رأس ماله والاختلاف في مقدار الثمن او الثمن بعينه هذا  
المقصود لانه متى انتفاء الثمن او المثلثة يبيع بلا ثمن ولا ثمن فيكون فاسدا  
فيجب الرد بسبب الفساد عند محمد وليصل الى رأس المال عندها ولهذا جرى التحالف



بعد الهلاك عنده وتجب القيمة لامكان ترتيب حكم العقد الفاسد ولا يجري عندهما التقدير  
كل واحد منهما المداس مال فاما الاختلاف في شرط مستعار في العقد لا يفيد هذا المقصود لانه  
متى ثبت الشرط بقي البيع بلا شرط والبيع بلا شرط بيع جائز فلا يجب الفسخ والبراد والثاني  
ان التخالف انما يجب اذا جعل كل واحد منهما مدعيًا ومنكرًا لان كل واحد منهما يدعي عقدًا غير ما يدعيه  
صاحبه لان البيع بالف غير البيع بالف وخمسائة وغير البيع بمائة دينار وبيع العبد غير ما يدعيه  
الاتريانه لو شهد شاهدان ببيع هذا العبد بالف درهم وبغير البيع بمائة دينار وبيع العبد غير ما يدعيه  
او شهد احدهما بالبيع بالف درهم واخر بالبيع بمائة دينار او احدهما ببيع العبد واخر ببيع الجارية  
لم تقبل اما الاختلاف في شرط مستعار لا يجعل كل واحد منهما مدعيًا ومنكرًا لان البيع باجل مع البيع  
غير اجل والبيع بشرط الجارية مع البيع المطلق لا يكون عقدين الاتريانه لو شهد احدهما ببيع منه  
بالف درهم الى شهر واخر ببيع منه بالف حال او شهد احدهما ببيع العبد بالف درهم على انه بالخيار وشهد  
اخر ببيع منه بغير خيار تقبل لانها اتفاقا على البيع وتقدر احدهما بالاجل والآخر بالزوم فما اتفقا عليه  
ثبت وما تقدر به احدهما لا يثبت وهذا عندنا وعند زفر والشافعي اذا اختلفا في الاجل  
بتخالفاه لانه هذا في معنى الاختلاف في مقدار الثمن فان الموكل انقص من المال في معنى  
المال به ولهذا يشترط التقابل في الضرف كما نقول اختلفا في مدة المحقة بالعقد شرط فيكون  
القول قول من ينكرنا ولا يجري التخالف كما لو اختلفا في خيار الشرط وهذا لا يخالف انما عرف  
بالنصر انما ورد عند الاختلاف فيما يتم به العقد والاجل وما يتم به العقد فلم يكن  
في المعنى المنصوص عليه فاخذنا فيه بالقياس وجعلنا القول قول البايع سواء انكر زيادة  
الاجل فرق بين هذا وبين الاجل في باب السلم فان هناك القول قول من يدعي  
الاجل عند ان حنيفة استحسننا انهما كانا وعندهما انه ادعى الطالب الاجل فكذلك  
واه كان المطلوب هو المدعي فالقول قول الطالب لا نكاره قياسا وعند زفر  
والشافعي رحمهم الله يتخالفان لما قلنا ولان السلم لا يصح الا بالاجل فصار كاختلافهما  
في الوصف لهما ان الاجل حق المطلوب قبل الطالب فاذا ادعى المطلوب وانكر الطالب كمالها  
خرج محرز الدعوى ولا نكاره فيكون القول قول المنكر وادعى الطالب فالمطالب  
في نكاره متعنت لان الطاعن له بحقه وهو ينكر لتفسد العقد فلا يلتفت الى قوله  
كما لو اختلف المضارب ورب المال فقال رب المال شرطت لك نصف الربح الا عشر  
وقال المضارب شرطت في نصف الربح فالقول قول رب المال لا نكاره الزيادة واه كان  
فيه فساد العقد ولو قال رب المال شرطت نصف الربح وقال المضارب الا عشر  
فالقول قول رب المال لان المضارب متعنت في نكاره بعض ما اقره به ليفسد العقد  
واو حنيفة يقول الاجل من شرائط السلم فانفاقهما على العقد اتفاقا على ما هو من  
شرائط كماله المنكر منهما راجعا عما اقر به والرجوع عن الاقرار باطل الاتري  
انما والاتفاق على النكار واختلاف في الشهادة كان القول قول من يدعي الشهادة وهذا لا شرط في البيع

وبنوت البيع بنيت الاجل الاتريانه من نذر صلاة تلزمه الطهارة اما هنا الاجل ليس من  
شرائط العقد ولا من مقتضاه لان العقد يقتضي ابقاء الثمن والمعتود عليه في المجلس المشتري  
يدعي عليه التأخر وهو ينكر كماله القول قول المنكر وهذا الاختلاف والفرق انما يجي على جواب الاستحسان  
اما على جواز القياس القول قول من ينكر الاجل في السلم والعقد فاسد لانه لا يصح الا  
بشرط الاجل فمن ينكر الاجل ينكر العقد معناه ولاجل بشرط زائد فاذا اختلفا فيه كانت  
القول قول من ينكره كان الخيار في البيع بخلاف ما لو اختلفا في بياه مكانه الا يفا في السلم  
فان القول قول المطلوب عند ان حنيفة وعندهما يتخالفان وينزادان السلم وقيل  
الاختلاف على القلب فان عند ان حنيفة بياه مكانه الا يفا بشرط كالصفة فلا بد من ذكره  
فالاختلاف فيه يوجب التخالف وعندهما ليس بمنزلة الصفة بل هو زائد لا يحتاج الى ذكره  
والاصح ما ذكر في الكتاب فان عندهما تعين مكانه الا يفا من موجب العقد ولهذا لا يحتاج  
الى ذكره بل يتعين موضع العقد والاختلاف في موجب العقد يوجب التخالف وعند ان حنيفة موجب  
كالاجل والاختلاف فيه لا يوجب التخالف وجه قولهما ان المالة فيما له حل ومونة تختلف  
باختلاف الامكنة فالاختلاف في الصفة وهذا لا المقصود بالعقد المالة ولا في حنيفة  
ما ذكرنا ان القياس يمنع التخالف تركها ذلك بالسنة والسنة جات بالتخالف عند الاختلاف  
فيما هو من صلب العقد وهو البذل اما المكان ليس من صلب العقد فالاختلاف فيه كالاختلاف  
في الاجل وهذا لان المقصود عليه لا يختلف باختلاف مكانه تسليمه بخلاف الصفة فالمعتود  
عليه اذا كان دينًا يختلف باختلاف صفته فلهذا فرق بينهما في حكم التخالف انما عرفنا هذا قال  
محمد رحمه الله رجل اشترى عشرين صفقة واحدة او صفقتين احدهما بعينه بالف درهم الى سنة  
والاخر بالف درهم حاله وقبضها ثم وجد باحدهما عيبا فزده واختلفا فقال البايع ردت على الذي اشتريته  
بشئ من حالي عليك الف حاله وقال المشتري لا بل ردت عليك الذي غنمه حال وليس لك ان تطالبني بشئ  
في الحال فالقول قول البايع ولا يتخالفان سواء كان العبد قائما في يده لانه لا عبرة باختلافهما في العبد  
المردود لانه البيع انفسخ فيه وسقط غنمه عن المشتري حاله او مولا وانما العبرة في الذي  
بقي في يد المشتري فالمشتري ادعى انه اشترى بفتح موجه او البايع ينكر كماله القول قوله  
لا الاجل يستفاد من جهته ولو انكر الاجل اصله كان القول قوله فاذا انكر في البايع كانت  
القول قوله الاتريانه لو كان العبد واحدا واختلفا في الاجل حال قيام العقد او بعد الرد  
كان القول قول البايع لما ذكرنا كذلك ولا يتخالفان لما في اصل الباب وكذلك لو تصادقا  
ان احدهما كان جشيبا وكان غنمه الف سنة والاخر سنديا وغنمه الف وقد مات  
العبدان جميعا المرود في يد البايع والاخر في يد المشتري واختلفا في المرود فقال البايع  
ردت على الجشيب وقال المشتري ردت السندي فالقول قول البايع لما قلنا ان هنا وضع  
المسألة في موت العبدين لانهما لو كانا قائمين او احدهما قائما يمكن القاض معرفة الصادق منهما  
بدونه الرجوع الى قولهما فانه قيل وجب ان يكون القول قول المشتري مع يمينه في المسألة



جميعا اما في المسالة الاولى فلا ينهما تصادقا على ان احد الطرفين كان موجه فالبائع بدعواه يدعى  
سقوط الاجل والمشتري ينكر فيكون القول قوله كما لو تصادقا على الاجل واختلفا في امضيه  
كان القول قول المشتري ولا ن الاجل حق المشتري ولا ن الاجل حق المشتري والبائع يدعى سقوط  
حقه وهو ينكر واما في المسالة الثانية فلا ينهما تصادقا ان المشتري صار مملوكا للمشتري والبائع  
يدعى انفساخ البيع والمشتري ينكر فيله هذا المعنى في جز التعارض اما في المسالة الاولى لم  
فلا ينهما توافقا ان احد الطرفين وجب حالا فالمشتري يدعى الاجل فيما هو حال والبائع ينكر  
ولان المطالبة في حال حق البائع فالمشتري يدعى سقوط حقه وهو ينكر ولا ن الثمن حق البائع  
والمشتري يدعى الاجل بدعي لنفسه حقا فيما هو حق البائع وهو ينكر فكان الترجيح لجانب  
البائع لما ذكرنا من الوجوه ولا ن الاجل في حق الذي بقي في يد المشتري ليس يتفق عليه  
وهو مشكل انه في ثمن هذا او في ثمن المردود ولا نحكم بثبوته بالشك واما في المسالة الثانية  
فلا ينهما توافقا ان السندى كان مملوكا للمشتري والمشتري بدعواه يدعى انفساخ البيع فيه  
والبائع ينكر فكان القول قوله ولو كان الثمن مختلفا باه اشترى احدهما بالف درهم والاخر بمائة  
دينار ثم رد احدهما واما جميعا ثم اختلفا في المردود وثمرته فالقول قول المشتري مع يمينه لان حاصل  
الاختلاف في الذي هلك في يد المشتري فالبائع يقول ثمنه دنانير والمشتري يقول ثمنه دراهم  
فقد اختلفا في جنس الثمن والسلعة هالكه فلا يتخالفان عند ابي حنيفة وابي يوسف ويكوه القول  
قول المشتري مع يمينه لانه هلك السلعة عندها يمنع التحالف على ذكرنا في الابواب المتقدمة وعند محمد  
يتخالفان لانه هالك السلعة عنده لا يمنع التحالف فيكون المذكور في الكتاب قولهما واما التحالف  
عنده يتراد ان بقيمة الهالك واخذ المشتري الثمن ويعطيه قيمة الهالك ولو كان العبدان  
تأمن بتخالفان على الذي في يد المشتري ويراداه ويرجع المشتري بالثمن اه كان نقد وسوا  
كان البيع صفقة او صفقتين او يكون لكل واحد منهما ثمن على حدة اما اذا كانت متفرقة  
فظاهر لانه لو لم يرد احدهما وهلك احدهما في يد المشتري وزال عن ملكه والاخر قائم واختلفا  
في ثمنه تخالفان وتتراد عندهم جميعا فهنا اول ما اذا كانت الصفقة متحدة فهو ظاهر عند ابي يوسف ومحمد  
لانه عندهما لو اشترى عبدين صفقة واحدة وقبضها وهلك احدهما في يده او خرج عن ملكه ثم اختلفا  
في جنس الثمن او في مقدار ثمن الباقي يتخالفان على الباقي عندهما وهل يتخالفان على الهالك عند ابي يوسف  
لا وعند محمد يتخالفان فهنا اول ما عند ابي حنيفة في تلك المسالة لا يتخالفان لان يرضى البائع  
ان ياخذ ما ولا ياخذ من ثمن المشتري شيئا لانه خرج احدهما عن ملك المشتري فهنا ايضا خرج  
احدهما عن ملكه فيجب ان لا يتخالفان عند ايضا واختلف المشايخ فيه قال بعضهم هذه المسالة ايضا على الاختلاف فلا يتخالفان  
عنده كما في تلك المسالة والاصح انها يتخالفان عنده ايضا والفرق ان التحالف انما اشنع عنده في العبد الباقي  
عند المشتري لا يرضى البائع لانه المقصود من التحالف شرعا الفسخ ولا يمكن فسخ العقد في القاي المبرم لان الفسخ  
بالتحالف نظير الفسخ بخيار الروبة لانه فسخ ثبت بجهالة الثمن والفسخ بخيار الروبة فسخ ثبت بجهالة اوصاف البيع  
وفسخ العقد في احوال بخيار الروبة وقد اشترىها صفقة واحدة لا يجوز تغيير رضى البائع لما فيه من تقرير الصفقة

الصفقة على البائع قبل التمام لان خيار الروبة يمنع تمام الصفقة كذلك هذا اما في مسالة التمام  
لا يردى الى تقرير الصفقة على البائع لان العبدين جميعا يعودان الى ملك البائع احدهما  
بالرد بالعيب والاخر بالتخالف ولو اشترى اهما بثنى واحد بمائة دينار صفقة واحدة وقبضها  
فمات احدهما في يده ووجد بالآخر عيبا فرده واختلفا في قيمة الهالك لا يتخالفان في  
العبد الهالك والقول قول البائع في قيمة الهالك والبينة بينة اما لا يتخالفان في العبد  
الهالك اما عند ابي حنيفة وابي يوسف فلا ن عندهما لو اختلفا في مقدار الثمن او في جنسه  
والسلعة هالكه لا يتخالفان لانه ثمن الهالك لا يعرف الا بالحز فلا يستقيم التحالف في  
حصته ولا يستقيم التحالف فيها لان احدهما خرج عن العقد فاذا اختلفا في القيمة اولى واما عند  
محمد وجبان يتخالفان لانه الاختلاف في القيمة يوجب الاختلاف في الثمن لان الثمن يقسم على  
اعتبار القيمة لانه فرق بين اختلافهما في مقدار الثمن او في جنسه وبين اختلافهما في مقدار  
القيمة والسلعة هالكه من وجهين احدهما ان التحالف مفيد فايدته وهو وجوب الفسخ  
لانهما لو تخالفا صار القيمة مجهولة دون البيع والتمس وهذا لا يوجب فساد العقد فلا  
فلا يجيب الفسخ بسبب الفساد وقوله الثمن صار مجهولا لانه يقسم على اعتبار القيمة قلنا  
التمس في العقد ثمنهما وثمرتهما انما للجهالة في ثمن كل واحد منهما ثبت بحكم الانقسام وهذا  
لا يوجب فساد العقد لان هذا يوجد في كل عقد والثاني التحالف انما يجب اذا كان كل واحد  
منهما مدعيًا ومنكرا وثمرته كل واحد منهما مدع ومنكر لانه الاختلاف في الثمن قدرا او جنسا  
مما يوجب تنوع العقد لما ذكرنا في اصل الباب اما الاختلاف في القيمة او في الثمن بناء على اختلاف  
القيمة مما لا يوجب تنوع العقد فلا يصير كل واحد منهما مدعيًا غير العقد الذي يدعي صاحبه لهذا  
لو شهد شاهدان ان اشترى عبدين بمائة دينار لان احدهما الف وقيمة الاخر الفاه تقبل  
الشهادة ولو اوجب تنوع العقد لا يقبل كما لو شهد احدهما بالبيع بالف واخر بالبيع بالدينار واما عجز التحالف  
يكون القول قول البائع مع يمينه لو شهد احدهما انهما توافقا على وجوب كل الثمن وتاكده على المشتري يقضى  
العبدين ثم اشترى بدعواه ان قيمة الهالك كانت اقل بقيمة المردود اكثر يدعى البراه عن الزيادة ان لم يقد  
التمس او لانه استرداد الزيادة ان نقد والبائع ينكر فكان القول قوله لانه لو انكر البراه اصلا او لانه  
استرداد الثمن اصلا كان القول قوله فاذا انكر الزيادة كان القول قوله ايضا اعتبار البعض بالكل  
والثاني ان المشتري لما قبض العبدين دخل العبدان في ضمانه لو هلك في يده كان الهلاك عليه  
والمشتري بما ادعى يدعي انه رد نصف المضمون والبائع بما ادعى يدعى قبض ثلث المضمون  
وينكر الباقي ولو انكر قبض المضمون اصلا كان القول قوله فاذا اقر قبض البعض وانكر البعض  
كان القول قوله كما لو غصب عبدين ثم ادعى ردهما وافر المالك بقبض احدهما كان القول  
قول المالك وكما لو ادعى المديون زيادة في ايفاء الديون وانكر رب الدين الزيادة كان القول  
قول ذلك هنا وايضا اقام البينة قبلت بيمينه وان اقام البينة فالبينة بينة ايضا لكن  
لمنه اخره وان البائع بينة تثبت زيادة الف في قيمة العبد الهالك عند المشتري فكانت



بينة أكثر اثباتا فكانت أولى كالمقصوب منه مع الغاصب إذا اختلفا في قيمة المقصوب وأقاما  
البينة كانت البينة بينة المقصوب منه وكما لو اختلف البائع مع المشتري في الثمن  
وأقاما البينة كانت البينة المثبتة للزيادة أولى وهذا لأنه هو الميث لفعل الثمن ظاهر  
وإن كان منكر سقوط حقيقة وفي البينات تغيير الظاهر وفي الإثبات تغيير الحقيقة  
لأن الشهود لا يقفون على الحقيقة ولا يعلمون إلا الظاهر فيعتبر ذلك في حقهم وأما المدا  
عبي يعرفاه الحقيقة فيعتبر ذلك في حقهم والبائع منكر حقيقة فانه ينكر زيادة السقوط  
فكان القول قوله وهو يدعي حيث الظاهر فتخرج بينة ولهذا اختلف المودع مع المودع  
الرد الوديعة كان القول قول المودع لأنه منكر حقيقة والبينة بينة لأنه مدعي ظاهر والفق  
فيه أن بالبينة متى ثبت ظاهرا يدعيه انتهى ما ينكر حقيقة واستقام قولها لأن ما صلح مثبتا  
صلح دافعا بطريق الأولى وفي البينة لو انتهى ما ينكر ظاهرا لا يثبت ما يدعي حقيقة والفق  
فيه أن البينة لا تصلح مثبتة فلم يكن في شرعها بنا على ظاهر الإنكار فائدة فانه قيل هذا في  
في حد التعارض لأن بينة المشتري تثبت بزيادة برائة عن الثمن أن لم ينقد الثمن وزيادة ولاية  
الاسترداد أن نفذ وزيادة رد المظن كالمغاصب إذا أقام البينة على رد العبد والمالك أقام على  
رد عبد واحد كانت البينة بينة الغاصب قبله بزيادة برائة المشتري عن الثمن وزيادة رد المظن  
أنما يثبت ضمنا لبقية الألف الأخرى من قيمة المالك فلا تعتبر تلك الزيادة كما في رب الوديعة مع  
المودع إذا اختلفا فقال رب الوديعة لم ترد وقال المودع رد منها وأقاما البينة بينة المودع لأن  
بينة مثبتة للرد وإن كان في ضمن هذه الأثبات بقى الضمان منه وبينة رب الوديعة باقية وإن  
كان في ضمنها إيجاب الضمان على المودع فرق بين هذه المسألة وبينها إذا كان لكل واحد من العبد  
ثمن على حدة ورد أحدهما وماتا واختلفا في مقداره حيث كان القول قول المشتري في ثمن  
المردود وثنى الباقي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف والفرقان في تلك المسألة البائع يدعي  
على المشتري بزيادة الثمن للعبد المالك في يد المشتري والمشتري ينكر فيكون القول قوله وفي  
مسألة ثمن المشتري يدعي البرائة عن زيادة الثمن وأدعي زيادة رد المظن والبائع ينكر فيكون  
القول قوله أما عند محمد بن الحنفية وبتراداه على ما ذكرنا ولو أن البائع قائم بها واحد وهو الف درهم  
وقال المشتري كان ثمن المالك خمسمائة وثنى المردود الف وخمسمائة فعندهما القول قول المشتري  
مع بئنه وعند محمد بن الحنفية وبتراداه على القيمة لأنه لا اعتبار لاختلافهما في ثمن المردود بثنى  
اختلافهما في ثمن المالك عند المشتري فالمشتري يقول ثمنه خمسمائة لا غير والبائع يدعي الزيادة  
فهو ينكر فكان القول قوله مع بئنه ولاه عليك الثمن مستفاد من جهة المشتري وهو يدعي أن الثمن  
مفصل وثنى المالك خمسمائة وجب بتسمية على حدة وقد نفى العقد في المردود باتفاقهما والبائع  
يقول ثمنها واحد وقيمتهما سوا فكان هذا اختلاف في قدر الثمن بعد هلاك السلعة فكان على الخلف وفي المبسط  
إذا اشترى عبدان فقبض أحدهما ومات الآخر عند البائع ثم اختلفا في قيمة المقبوض وفي قيمة الآخر فالقول  
قول المشتري مع بئنه لأن حاصل اختلافهما في مقدار ما قبضه المشتري فالبايع يقول قبضت ثلثي المعقود

المعقود عليه فان قيمة المقبوض الف وقيمة الآخر خمسمائة والمشتري ينكر ذلك ويقول ما قبضت إلا ثلث  
المعقود عليه فان قيمة المقبوض خمسمائة وقيمة الآخر الف فالقول قول المشتري لأنكاره القبض  
فيما زاد على الثلث لا ترى له لو اشترى كرخطة وقبض بعضه وهلك الباقي عند البائع فقال  
المشتري قبضت منك ثلثه وقال البائع نصفه كان القول قول المشتري مع بئنه ولو كان  
المشتري قبض العبد برن فمات أحدهما عنده وجابا بالآخر برده بالهيب فاختلغا في قيمة الميث  
كان القول قول البائع مع بئنه لأن المشتري هنا قبض جميع المعقود عليه ثم وقع الاختلاف بينهما  
في مقدار ما رده بالهيب فالمشتري يدعي الزيادة فيه والبائع ينكر فكان القول قوله مع بئنه  
نوضح الفرقان هنا لأن الثمن كله لم يتقرر على المشتري فالاختلاف بينهما في مقدار  
ما تقرر من الثمن فالبايع يدعي زيادة فيه فالمشتري ينكر وهنا اتفاقا أن جميع الثمن يتقرر  
على المشتري بالقبض ثم اختلفا في مقدار ما سقط عنه بالرد فالمشتري يدعي زيادة  
في ذلك والبائع منكر فيكون القول قوله ويقسم الثمن على قيمة الذي برده غير موجب  
وعلى قيمة الميث كما قرأه البائع لأنه الانقسام على قيمة المبيع كما دخل في العقد وقد  
دخل في العقد غير موجب ولو أقام البينة على قيمة الميث أخذت بينة البائ  
البائع أيضا لأنها مثبتة الزيادة في المشهود به وهو قيمة الميث والمثبت للزيادة  
من البينة مرجح ولو اشترى عبدا بثوبين وثقا بضاغم استحق أحد الثوبين فقال  
الذي كان عنده الثوبان استحق أغلاهما ثمننا وقال الذي باعهما بل استحق الذي أرخصهما  
ثمننا فالقول قول المشتري في الثوبين مع بئنه لأنها تصادقا على أنه لم يسلم لبائع  
الثوبين جميع العبد حتى استحق أحق الثوبين وأما الاختلاف بينهما في مقدار ما يثبت  
لبائع الثوبين من العبد وهو يدعي زيادة في ذلك فعليه أن يثبتها بالبينة وإن لم يكن لها بينة  
فالقول قول المشتري مع بئنه باب البيوع التي يقع فيها الاختلاف في الثمن بين البائع والمشتري في العروض والديون  
أصل البائ أن المتبايعين إذا اختلفا في بدل السلعة حال قيامها يتخالفان ويتراداه على ما ذكرنا  
وإن اختلفا بعد هلاك السلعة في يد المشتري فزاد على أربعة أوجه إما أن تصادقا أن بدل  
السلعة كان ثمنها به تصادقا أنه كان دراهم أو دينار أو مكيلا أو موزونا بغير عينه في الذمة  
لكن اختلفا في جنسه أو قدره أو تصادقا على أن بدل السلعة كما يبيعها بان تصادقا أنه كان  
عروضا إلا أنهما اختلفا في جنسه أو قدره واختلفا فادعي أحدهما أن بدل السلعة كان  
ثمننا وادعي الآخر كان ثمننا أو ادعي أحدهما أن بدل السلعة كان ثمننا وثنى بغيره وادعي الآخر  
أنه كان ثمننا كله فثنى الوجه الأول لا يتخالفان عند أبي حنيفة وأبي يوسف ويكون القول قول  
المشتري مع بئنه لما ذكرنا في الأبواب المقدمة ولأن فائدة المخالف الفسخ فلا بد من قيام  
المعقود عليه كما في الأقاله وعند محمد بن الحنفية وعلى القيمة وفي الوجه الثاني يتخالفان عند  
جميعهم ويفسخ العقد على المظن القاييم مقصودا وعلى المالك باعتبار القيمة حكما وبسبب  
للقاييم كما في الأقاله بعد هلاك أحد العوضين في بيع المقابضة وفي الوجه الثالث أنه كان المدعي



للمشترى هو البائع فالجواب فيه كالجواب في الوجه الاول واذا كان المدعى بذلك هو المشتري فالجواب فيه  
كالجواب في الوجه الثاني لان البيع قابل للفسخ في زعم احدهما غير قابل في زعم الآخر فوجب التحالف من  
وجه دونه وجه فوجبنا التحالف متى كان المدعى للمشموع هو المشتري عملا بما يوجب التحالف ولم يوجب  
كان المدعى للمشموع هو البائع عملا بما يوجب منع التحالف لان العمل بهما في حالة واحدة متعذر فعملنا  
بهما في حالين عملنا بما يوجب التحالف متى كان المدعى للمشموع هو المشتري لانا لو اعتبرنا ما يوجب التحالف  
متى كان المدعى للمشموع هو البائع لا يمكننا تخليف البائع لان البائع انما يخلف بدعي المشتري لا بدعي  
على البائع شيئا متى ادعى ان بدل السلعة كان غناكلم فلا يمكن العمل بهما واما اذا كان المدعى للمشموع  
هو المشتري يمكن تخليف البائع لان المشتري بدعي عليه بيع هذا البدل العيني وهو ينكر فكاه كل  
واحد مدعيًا ومنكرًا ويتحالفان وفي الوجه الرابع كان المدعى للمشموع والمشموع هو المشتري  
تقسم السلعة على المثلث اثنى المشتري وعلى قيمة العرض فما كان حصته السلعة من المثلث فالقول  
قول المشتري عندها ولا يتحالفان وما اصاب حصته العرض يتحالفان ويعزم المشتري قيمة حصته  
العرض من السلعة للبائع واذا كان المدعى للمشموع والمشموع هو البائع لا يتحالفان عندها والقول قول  
المشتري في الكل اعتبارا للبعث بالكل اذا عرفنا هذا قال محمد رجل اشترى جارية وقبضها فماتت  
في يده ثم اختلفا فقال المشتري اشترى بها بالف وبهذا الوصف وقال البائع بعثتها بالف درهم  
فعلى قول ابي حنيفة وان في يوسف رحما الله فتحت الجارية على الالف وعلى قيمة الوصف فان  
كان قيمة الوصف خمسمائة مثله فالقول قول المشتري في ثلثي الجارية مع يمينه لان البائع  
يدعي انه باع منه ثلثي الجارية بالف وثلثاها بثلاثة وثلاثين وثلث والمشتري يدعي انه  
اشترى الثلثين بالف درهم والسلعة هاتكلم فكاه القول قوله وعليه الف درهم واما ثلث  
الجارية فالبايع يدعي انه باع بثلث الالف وذلك ستمائة وست وستون وثلثاها  
والمدعى يدعي انه اشترى بهذا الوصف فيتحالفان لانه المعقود عليه في احد الجانبين قائم  
وانه يكفي للتحالف ولان المشتري يبيع الوصف من البائع وهو ينكر فيحلف واما عند محمد  
يتحالفان في الكل لما قلنا ثم عندها اذا جرى التحالف في الثلث يتحالفان في الكل  
فيحلف البائع ما باعه الجارية بالف وبالوصف ويحلف المشتري ما اشترى بها بالالف  
فاذا حلفا عزم المشتري ثلث قيمة الجارية مع الالف التي اقرانها ثم ثلثي الجارية لانها  
اذا حلفا يفسخ العقد في ثلث الجارية فوجب عليه رده وقد عجز من رده بالهالك فيجب  
عليه قيمة كما هو القول محمد في التحالف بعد هلاك المعقود عليه وعنده يجب عليه جميع  
قيمة الجارية وانما يحلف عندها لان المشتري ادعى ان بدل الجارية ثمن وثمانين والبائع  
ادعى ان بدلها ثمن كلف وقد ذكرنا ان في هذا القسم يتحالفان عندهما اعتبارا للبعث بالكل  
وانما بيننا الامر على زعم المشتري لانه القول في جانب الثمن قوله ولان يمين البائع  
في التحالف حق المشتري واذا كان يزعم في بعض الثمن عرض كان طالبًا ليمينه ثم  
ذكرنا عندهما يحلف كل واحد منهما على كل الجارية كما هو قول محمد فاذا خلا في صورة التحالف

التحالف وانما خلا في التحالف حتى يغير ثلث قيمة الجارية عندها وعنده جميع قيمة  
الجارية وانما يحلف كل واحد منهما على الكل عندها واذا كان حكم التحالف يثبت في الثلث لان المقصود  
من الاستحالة في النكوه والنكوه انما يكون للتحريم عن الكذب ومتى حلفنا ابائع على الثلث بالله  
ثلث الجارية بالوصف كما يدعي المشتري او المشتري بالله ما اشترى ثلث الجارية بثلث الالف  
لا يباي في كل واحد منهما من الخلفاء كان الامر كما يدعي صاحبه لانه يحلف متناولا لانه ما باع  
الثلث بالوصف وحده بل باع الكل فلا يكون كاذبا وكذا في جانب المشتري ولان حصته الو  
الوصف غير معلومة بيقين وانما يعرف بالخبر والظن فكاه في هذا ايقاعهما في  
الكذب وقيل على قياس قول ابي حنيفة ينبغي ان لا يتحالفان لان التحالف امتنع  
في بعضها فيمتنع في كلها كما هو المذهب عنده في هلاك بعض السلعة والصحيح ان  
هذا قول الكل لان التحالف انما يجري باعتبار قيام العرض وانه في نفسه في جانب المشتري  
كل المبيع الا ترى انهما تباعا عرضا بعرض ثم هلك احدهما يجري التحالف بالاجماع كذلك  
هنا واذا ازم المشتري ثلث قيمة الجارية عندها او كل القيمة عند محمد رحمة الله واختلفا  
في قيمتها فالقول قول المشتري لان عند انفساخ البيع فيها نفق قبض صمته فيكون القول  
قول القابض في مقدار ما عليه كالمودع او القاصب ودلت المسألة على ان الصحيح في  
في مسألة كتاب البيوع وهو ما اذا اشترى عبد بن صفقة واحدة فقبضها ومات احدها  
في يده او خرج عن يمينه ثم اختلفا في مقدار الثمن حتى تحالفا عند ابي يوسف في القاييم  
يحلف كل واحد منهما على الكل كما هو قول محمد لكن يتراداه العقد في القاسم وكذا لو قال  
المشتري اشترى بها مائة دينار وبهذا الوصف لان المعنى بجمعهما وكذا لو ادعى انه اشترى  
بالف وثنى من العرض وثنى من المكمل والموزون بعينه لان المكمل والموزون بعينه مثنى  
فصار مدعيًا ان بدل السلعة ثمن وثمانين ولو كان البائع ادعى انه باع هذه الجارية بالف  
درهم وبهذا الوصف وقال المشتري اشترى بها بالف درهم فالقول قول المشتري مع يمينه  
ولا يتحالفان لانه انكر بيع الوصف والمشتري ادعى ان بدل السلعة كله ثمن والبائع ادعى  
انه ثمن وثمانين وهو قسم من الوجه الرابع وفي هذا القسم عندهما لا يتحالفان والقول قول  
المشتري وهذا لان يمين التحالف من حق المشتري فيبني على زعمه وفي زعمه ان الثمن كله  
دراهم وقد هلك السلعة بخلاف المسألة الاولى وكذا لو كان المضموم الى الوصف دنانير  
او ميلا او موزونا بغير عينه حتى كان ثمننا مطلقا ولو قال المشتري اشترى بها بالف درهم  
ومائة دينار وقال البائع بعثتها بالالفين فالقول قول المشتري لانها تضاد فان بدل المبيع  
ثمن لكن اختلفا في جنسه وهو الوجه الاول وفي هذا الوجه عندهما لا يتحالفان ويكون القول  
قول المشتري مع يمينه وكذا لو ادعى انه اشترى بها مائة دينار وثنى من المكمل والموزون  
بغير عينه فالقول قول المشتري لانه المكمل والموزون بغير عينه ثمن وهذا كله يقرع على قول  
ابي حنيفة وان في يوسف اما على قول محمد في هذا كله يتحالفان ويتراداه وفي المبسوط لو قال البائع



بعت منك هذا العبد بالف درهم وقال المشتري بل هذه الجارية بخمسين دينارا يحلف كل واحد منهما  
على دعوى صاحبه لان كل واحد منهما مدع ومنكر حقيقة لان كل واحد منهما يدعي العقد في دعوى اخر  
وان اقاما البيعة فبعضه بالبيع فيها بالف درهم وخمسين دينارا ومحمد سوابي البيع والسلم اذا  
اختلفا قبل الافتراق باه ادعى رب السلم انه اسلم اليه عشرة في كرخه وقال المسلم اليه اسلمت  
الي عشرة في كرخه واما البيعة فالبيعة بينه الطالب عندهما وعندنا انا اختلفا بعد  
الافتراق فلكذلك واه كان قبله يقضي بسلم في عشرة في كرخه بينه رب السلم وعشرة في كرخه  
شعر ببيته المسلم لان البيعتات حجيج العمل بها ما امك فلا يجوز ابطال في منها وهناك  
يمكن العمل بها اذ لا منافاة بين العقد بنحوه فاما بعد الافتراق فانه ما قبض في المجلس  
الا عشرة فلا يمكن القضاء بالعقد من فرضنا بينه الطالب وهما قالوا مع اختلافهما اتفقا  
على انه لم يكن بينهما الا عقد واحد فلا يمكن القضاء بالعقد من تقديره انه لا يتصور المطلوب  
في هذه البيعة اثباتا لان حقه في رأس المال وهو سالم له وانما مقصوده نفى بينه الطالب  
فرضنا بينه الطالب لانه ثبت كما لو كان رأس المال ثوبا واحدا ولان بينه الطالب قامت  
على حق نفسه وبينه المطلوب قامت على حق الغير وبينه الانسان على حق نفسه والى بخلافه  
اذا كان رأس المال ثوبين فقال رب السلم اسلمت اليك هذا الثوب في كرخه وقال المسلم  
اليه اسلمت الي هذا الثوب في كرخه لانه لم يتفقا على رأس مال واحد بخلاف العشرة لانه  
كل واحد منهما اقر بعشرة واتفقا عليها والعشرة اذا اطلقنا انصرفنا الى عشرة واحدة الا  
الا ترى ان لو ادعى على اخر عشرين درهما وشهد احدهما بعشرة واخر بعشرة يقضي بعشرة واحدة  
ولولا فت شهادة احدهما غير العشرة التي لا فت شهادة الاخر لا تقبل فاه قتل كل واحد منهما  
يدعى عشرة مقرونه ببديل غير البديل الذي يدعى صاحبه فلا ينصرف الى عشرة واحدة كما لو ادعى على  
اخر عشرة وشهد شاهد بعشرة فرضنا واخر بعشرة ثم يبيع لم يقبل لانه كل واحد منهما اضاف  
الى عقدا اخر قيل له هذا يبطل بالاجازة فانه لو قال جرتك هذا البيت من هذه الدار بعشرة  
واقاما البيعة قبلت بينه المستاجر ويقضى باجره واحدة على جميع الدار واه كان كل واحد  
مقرونه ببديل بخلافه على ان السبب الذي يدعيه عليه المسلم اليه لانه بقي لما قلنا بخلاف  
بيع العبيد فالبايع يثبت بينه ازالة العبيد عن ملكه ليسقط موته عن نفسه بالتسليم  
الى المشتري فكاه هو مثبتا كالمشتري ففرضنا بالعقد بخلاف السلم لانه لا موته  
عليه فيما في ذمته في الحال حظه كانت اوسع افركا مقصودة النفي واه قال المشتري  
اتبعت منك هذا العبد الذي في يدي بالف درهم ونقدت الثمن وقال البايع ما بعته هذا  
العبد انما بعتهك جارية بهذا الف وقبضت الثمن ودفعتهما اليك فكل واحد يحلف على دعوى  
صاحبه فان حلف البايع رد عليه العبد لانه العقد قد انتهى بينه فيه وفداقروا ليدانه كان  
مملوكا في الاصل واذ حلف الذي كاه في بدء العبد ما اشترى الجارية فعلى بايعها رد  
الالف عليه واه قامت لهما بينة يقضي بالبيعتين وعلى المشتري اذ الف اخر واه قال البايع

البايع بعتهك هذه الجارية بمائة دينار وقال المشتري بعتهك هذا الوصف بخمسين دينارا  
واقاما البيعة فبما جميعا للمشتري بمائة دينار وتقبل البيعة جميعا ويقضي بعقد في لاه كل  
واحد منهما يثبت زيادة في حقه فبيعة كل واحدة منهما على ما ثبتت من الزيادة في حقه مقبولة  
وقيل هذا قولنا في حيفه الاخر وهو قولنا في يوسف ومحمد اما في قوله الاول وهو قول زفر والحسن  
يقضي بهما للمشتري بمائة وخمسة وعشرين دينارا اذا استوت قيمتهما وجه قوله الاول انهما  
تضاد فاعلى بيع الجارية واختلفا في ثمنها فالبايع ادعى بيعها بمائة دينار والمشتري ادعى  
شراها بخمسة وعشرين دينارا لانه ادعى شرا الجارية مع الوصف بخمسين دينارا فبيعت البايع  
اولا لانها ثبتت الزيادة فيقضي ببيع الجارية بمائة دينار ثم اشترى ادعى شرا الوصف بخمسة  
وعشرين دينارا والبايع ينكر بيعه فتقبل بينه المشتري فصار بمائة وخمسة وعشرين دينارا  
الا ترى ان كل واحد منهما لو ادعى ثمنها خلا فيما ادعى الاخر كاه الجواب ما قلنا عندهم جميعا وجه  
قوله الاخر ان البيعة المثبتة للزيادة اولى ثم في بيعة البايع زيادة الثمن وفي بيعة المشتري  
زيادة المبيع فيقضي بينه كل واحد منهما بالزيادة التي يدعيها ولو قال البايع بعتهك هذه الجارية  
بعبدك هذا وقال المشتري اشترى بها منك بمائة دينار واقاما البيعة بالعبد وتقبل البيعة  
البايع دونه المشتري لان حق المشتري في الجارية ثابت باتفاقهما وانما الاختلاف في حق البايع  
فبيعة على حقه اولى من بيعة المشتري على حقه ولانه يثبت بينه الحق لنفسه في العقد والمشتري  
نفى ذلك والبيعتات للاثبات لا للنفي **باب من البيوع التي فيها الاختلاف فيما يجب للبايع**  
**على المشتري والمشتري على البايع** اصل الباب ما ذكرنا غير مرة ان البيعة على المدعي واليمين على من انكر  
والبيعة تترجح بكثرة الاثبات وحرف اخر ان السلم يفسد باشتراط الخيار لهما او لاحدهما  
لا خيار الشرط بعد الملك ويجعل العقد في حق الحكم كالمعلق بشرط سقوط الخيار وهذا لان الخيار  
ينعكس الملك فاذا كاه لرب السلم لا يملك عليه رأس المال واذا كاه الخيار للمسلم لا يملك رب السلم  
فيه فكاه نأثره اكثر من نأثر عدم القبض وعدم قبض الرأس المال في المجلس يبطل السلم عندنا  
فاشتراط الخيار فيه اولى وهذا لانه القبض حكم العقد والعقد والخيار يدخل على حكم العقد فيجعله  
متعلقا بالشرط لان قوله على اني بالخيار شرط ولا يمكن ادخاله على نفس السبب فالسلم لا يقبل التعليق بالشرط  
فيجعل ادخاله على الحكم ولودخل على السبب كاه ادخله على الحكم ايضا ومعنى الفرع عندنا ادخاله على الحكم دونه  
السبب اقل فصار العقد بشرط الخيار كالمعلق بالشرط والمتعلق بالشرط عدم قبله وبهذا نبي ان القبض يتم  
والافتراق قبل تمام القبض يبطل العقد ولهذا لا يجوز الصرف مع شرط الخيار لان يبطل صاحب الخيار خياره  
قبل ان يفرقا حينئذ ينقلب العقد صحيحا عندنا خلا فالنظر فاه عنده تصحيح الفاسد بالاستقبا  
فقط وعندنا الفساد اذ ازال قبل بقره جعل كاه لم يكن كاسقاط الاجل في البيع الى الحصاد والدباس  
واسقاط الخيار في البيع اكثر من ثلثة ايام قبل دخول اليوم الرابع عندنا في حيفه لانه العقد وقع فاسد  
فتصححه باستقباله كالتكاه بغير شهود لا ينقلب صحيحا بالاشهاد والتكاه الى اجل لا ينقلب صحيحا  
باسقاط الاجل وكما لو باع بالف وطل من خر ثم اسقط الخبز وكما لو باع درهما بدينارين ثم اسقط احداهما



لكننا نفعل المانع من صحة العقد قبل تفرقه فصح البيع كما لو باع فضا في خانم او جزعا في سقف  
ثم نزع وسلم الى المشتري وهذا لا يمتنع ان يراه بشرط مستفاد في العقد فاذا ارفع ان يرم ونم  
كالباع بشرط الخيار ثلثة ايام ينبرم ويتم باسقاط الخيار قبل الثلثة وتحقق هذا الكلام وهو  
ان نفس الخيار ونفس الاجل غير مفسد للبيع انما المفسد الاقرار قبل القبض وجهالة الاجل وقد  
انعدم ذلك متى اسقط الخيار قبل ان يفرقا ولاه حالة المجلس كحالة العقد وهذا جعل قبض رأس  
المال في المجلس كالمقترن بالعقد فكذا الزوم العقد باسقاط الخيار في المجلس كالمقترن وجهالة الآل  
غير موجود في الحال فالشئ ليس بزمان للمصداق بيقين ولكن وصل ذلك الزمان بما قبله في الذكر ولاجل  
فسد العقد وهو انصاف بغير الفصل فاذا اسقط قبل الاتصال تحقق الا فصل فبقى العقد صحيحا  
كما في الخلع فانه غير مال منقور كمن لا نصالة بالسقف والضرر لا يصح البيع فاذا نزع زال المانع  
كذلك هنا حتى لو اقرقا او جازماه الحصار وتحقق الاتصال بقرار الفساد بخلاف النكاح لانه  
المفسد هناك انعدام شرط الجواز ولا يزول ذلك بالاشهاد بعده والنكاح الى اجل منفعة والمنفعة  
عقدا اخر سوى النكاح بخلاف البيع الى هب النجح وامطار السماء لانه ليس باجل فالاجل  
يكون منتظرا للوجود وهب الرج قد يتصل بكلامه فقلنا انه ليس باجل بل هو شرط فاسد بخلاف الدرم  
بالدرهم والبيع بانف ورطل من خر لانه انما فسد لمفعي عكس في صلب العقد على انه نص في كتاب الصرف  
اذا اتفقا على اسقاط الخيار ينقلب صحيحا عندنا لانه لا ينفرد به البائع لانه تصرف في البذل فلا ينفرد  
احدهما ولا يتم الا بهما وهنا ينفرد من الخيار والاجل لانه خالص حقيقة فيسقط باسقاطه وهذا اذا  
كاه راس المال قائما في يد المسلم اليه عند اسقاط الخيار واكاه انفق حتى صارت ديناه عليه لم  
يصح العقد باسقاط الخيار لان ائتم السليم براس مال هودين لا يجوز فكذا باسقاط الخيار واشترط  
تجبل راس المال وقال ملك يجوز واكاه لم يقبض راس المال يوما او يومين بعد ان لا يكون موجلا لم  
يمزله الثمن في البيع فانه لا يشترط قبضه في المجلس الا ان هنا يشترط حاله لان ما بقا بله  
موجب والنسبة بالنسبة حرام بالنسبة لا ينعدم صفة الخلول بترك القبض يوما او يومين  
وانا نقول السليم اخذ عاجل باجل فيشترط فيه كونه احد البدلين معمله كما يشترط ان  
يكون الاجر موجلا يستوفى على هذا العقد مقتضاه كما قلنا في الصرف والتجبل انما يحصل  
بالقبض في المجلس وكاه يتبع ان يشترط اقران القبض فانه انما ما يكون من التجبل لكن  
الشرع جعل ساعات المجلس كحالة العقد تيسيرا كما في الصرف ثم كاه راس المال ديناه فاهند  
يبطل بالا فراق قبل قبضه قياسا واسمحسانا لانه دين بدين وكاه عينا في القياس لا  
لا يبطل لانها اقرقا عن عيني بدين وذلك جائز بجميع العبيد بنجس موجب ولكنه  
استحسن لمراعات اسم العقد ولاه جوانه لحاجة المسلم وانما تنق فرجاجة اذا وصل راس  
المال اليه فيشترط وصوله اليه مقرونا بالعقد حالة المجلس كحالة العقد فلهذا يفسد واكاه كان  
عينا اذا عرفنا هذا قال محمد رجل اشترى عبدا بالف درهم ولم يقبضه حتى وجده امور فقال  
البائع للمشتري انت فقات عينة قبل الشراء ولي عليك نصف القيمة والثمن للسفر ولا خيار لك

ولا خيار لك لعلك بالعيب فقال للمشتري للبائع لا بل انت فقات عينة بعد البيع وسقط عني لم  
نصف الثمن ولما خيارا ان شئت اخذت بنصف الثمن وان شئت تركته ولا بينة لواحد منهما فانه  
يخلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه لانه كل واحد منهما مدعي ومنكر صورة ومعنى اما البائع فانه  
يدعي المشتري نصف قيمة العبد وجميع الثمن وان لا خيار له والمشتري ينكر ذلك كله والمشتري  
يدعي براءة نفسه عن نصف الثمن والخيار ودخول العيب في البيع والبائع ينكر ذلك كله فيخلف  
كل منهما ويبدأ بميم البائع هذا هو الصحيح لانه اسبق انكار الالبان ينكر دخول العيب في البيع  
وقال بعضهم هذا قولنا في يوسف الاول كما قال في السلم انه يبدأ بميم السلم اليه وهو البائع  
والاصح ان هذا بالاتفاق لان البائع هنا اقراها انكارا لانه ينكر دخول العيب في البيع وينكر  
خيار المشتري والمشتري ينكر نصف القيمة فكانت البداية بميم البائع اولى قال في  
الكتاب لان البائع يزعم انه باع العبد اعور والمشتري يزعم انه باع صحيحا فالمشتري يدعي الفضل كما  
المدعي عليه هو البائع هذا الباع فاه قيل لم لا يترجح احدهما بالسبق كما في مسألة زيد وعمر وبانة رجل يقال  
له وادعي على رجل يقال له زيد الف درهم وانكر زيد ثم ادعي والف درهم وانكر عمر فانه يخلف كل واحد  
منهما على دعوى صاحبه ويبدأ بميم زيد لانها استويا في الانكار فيترجح بالسبق فمن كان  
سابقا في الدعوى يستحق خصمه ولان استحق عينة اولا وهنا لم يترجح بالسبق قبله انما  
يترجح اذ لم يوجد من رجح اخرى في الدعوى وقد وجدنا لان البائع صاحب اصل والمشتري صاحب  
بيع لان البذل من جانب البائع المبيع وانه اصل ولهذا ينفسخ البيع بهلاكه ومن جانب المشتري  
البذل هو الثمن ولهذا لا ينفسخ البيع بهلاكه ولهذا احتمل البيع الفسخ اذا كاه المبيع قائما ولا  
يختم اذا كاه الثمن قائما فالمبيع هالكا فكانت البداية بصاحب الاصل ولما اذا استويا في  
الانكار رجلا رجلا في مسألة زيد وعمر لانه ثمة لم يوجد من رجح اخر سوى السابق فيترجح به وبخلاف  
ما اذا اختلفا في مقدار الثمن والسلفة مقبوضة حيث يبدأ بميم المشتري في قولنا في يوسف  
الاخر وهو الاصح لانها ما استويا في الانكار لان المشتري ينكر صورة ومعنى والبائع لا ينكر حق  
المشتري ولهذا قلنا الخالف بعد القبض ثبت نصا بخلاف القياس فلم يقع التعارض ليرتجح  
بالسبق واكاه قبل القبض البائع لا ينكر اصل حق المشتري وهو المبيع انما ادعي لنفسه حق المجلس والمشتري  
ينكر اصل حق البائع فكاه المشتري اشدها انكارا فلم يقع التعارض ما هنا وقع التعارض ووجد  
من رجح اخر في حق البائع فترجح وايمهما لكل لزمه دعوى صاحبه لانه متى ظهر القطع من البائع بنكوله  
استغنى عن المشتري ولانه بذل واقر واكاه خلفا فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ بالف درهم وان شاء  
ترك لانه لما لم يثبت فقال احدهما صار بمنزلة مالوفات العيب بافة سماوية في يد البائع ولو كان  
كذلك لا يسقط شيء من الثمن لانه المبيع دخل في ضمان البائع بالبيع والاوصاف لا يفرد  
بالبيع فله تفرق بضاه البيع ولا يسقط شيء من الثمن كمن يخبر المشتري كذلك هنا وكذا  
لو قدرنا ذهاب العيب قبل البيع لانها لم تدخل في البيع فكاه كل الثمن بمقابلة الذات كمن  
يخير لوجود العيب وايمهما اقام البينة على ما ادعي تقبل بينته واكاه اقاما بينته المشتري



اولا منها اكثر اثباتا لانها ثبتت دخول اليد تحت البيع وبينته البايع وتثبت الخيار  
للمشتري وتنفية جنة البايع الا ترى انه لو ادعى انه اشترى عبدين بالف درهم وقال البايع  
بعث منك احدهما واذا البينة فالبينة بينة المشتري لما قلنا فاه قيل بينة البايع ثبتت  
ضمان القيمة وبينته المشتري تنفيه قيل له بينة المشتري ايضا ثبتت ضمان الثمن وبينته  
البايع تنفيه فاستويا في ايجاب الضمان ثم نفي جنة المشتري بزيادة الاثبات لما قلنا فاه قيل  
بينته البايع ثبتت العقار في وقت سابق على بينة المشتري وكل واحدة منهما قامت في محلها  
بدليل ان كل واحدة منهما لو انفردت تقبل ولا يستلزم واحد منهما وقد مر في الابواب المتقدمة  
ان البينتين اذا قامتا في محلها واحدهما سبق والاخرى اكثر اثباتا كما هو السابق اولى قيل له  
موضع المسألة هنا ان البايع والمشتري اتفقا على وقت القطع بان اتفقا ان وقت القطع صورة  
امس الا ان المشتري يقول بيع العبد قبل ذلك والبايع يقول بعد ذلك واذا كان كذلك لم يكن  
في التفات ان يخرج انما التارخ في البيع حتى نوارخا اتفقا كما بينته البايع اولى كما في تلك المسألة  
براجد المسألة بالعبور وختم بالقطع وكان الفقيه ابو جعفر يقول جعل ان يحد غلبه النوم حين  
كتب هذه المسألة ووقع عنده انه وضع المسألة في القطع وغيره كان يقول العور ليس عبارة عن  
الفقار بل هو اسم عام لجميع العيوب والفقار والقطع نوع منه فبدا بالجنس ثم عيى العيب ولو تصادفا  
ان الفاتى هو البايع الا انهما اختلفا في وقت فقال البايع فقاتها قبل البيع ثم بعته منك  
بالف درهم وانت لم تعلم به فلك الخيار ان ثبتت اخذته بكل الثمن وان ثبتت فدى وقال المشتري  
لا بل فقات بعد البيع وسقط عني نصف الثمن ولحق الخيار ولا بينة لواحد منهما فالقول قول المشتري  
وياخذ العبد بمجتمعة في قياس قول اني حينئذ واتى يوسف واه شاترك ولم يذكر قول محمد  
وذكر في بعض نسخ هذا الكتاب ان القول قول المشتري وعند جميعها وروى اصحاب الامالي عن  
محمد ان القول قول البايع مع يمينه وتخصيص قولهما في الذكر يدل على هذا ظاهر وهو الاصح  
فمن مشايخنا من قال هذه ظاهر وهو الاصح فمن مشايخنا من قال هذه المسألة فرع من  
لمسألة ذكرها في كتاب الاقرار والزيادة من اقر بقطع يد انساها وقال قطعت يدك  
وانت حررتي وانا حررتي وقال المقر له لا بل قطعت وانا مسلم مسلم قال قول المقر له عند ابي جنة  
واتى يوسف وعند محمد القول قول المقر وكذا لو اعترف عبده ثم قال قطعت يدك قبل ان اعتقك  
وليس على ارشيد بل وقال العبد لا بل قطعت يد عبدهما اعتقني ولحق عليك ارشيد على قول  
اني حينئذ واتى يوسف القول قول العبد مع يمينه وعلى قول محمد القول قول المقر مع يمينه  
ووجه البناء على تلك المسألة يخفى على اهل العلم وهو ان من اقر بسبب موجب للضمان واسنده  
اي حاله معروفه منا فيه للضمان ظاهرا لا قطعاه بل يصدق في الاسناد دام لا عند محمد يصدق  
وعندها لا يصدق في الاسناد فنقول في مسألة الاقرار المولى اقر بقطع العبد والعبد زابل عن  
ملك حاله الاقرار واسنده الى حاله الملك فعندها يصدق في الاقرار بالقطع لانه اقر على نفسه  
ولم يصدق في الاسناد لانه يدعى الاسناد يدعى خلافا لظاهره لانه القطع امر حادث والاصل في الحوادث

في الحوادث ان يحكم بحادثها لا قرب باظهر الا ان ثبتت تقدمها على وقت ظهورها وابد القول قول  
من شهد له الظاهر فكذلك في مسألة الكتاب اقر بالقطع في ملك المشتري واسنده الى حاله منا فيه فلا يصدق  
في الاسناد وعند محمد يصدق في الاقرار والاسناد جميعا لانه اقر واسنده الى حاله وهو دونه ثنا في تلك  
الحالة وجوب الضمان فكان باعنا بالاسناد ومنكر الوجوب الضمان والاخر مدع وابد القول قول  
المنكر فكذلك في مسألة الاقرار لانه لو قال العبد اعتقك وانا صبي او مجنون وذلك وهو وقال  
العبد لا بل كان بعد البلوغ والا فاه كان القول قول المقر وكذا لو قال قطعت يد عبدي هذا ثم بعته منك  
كان القول قول ولا ارشيد عليه وقيل بل هي مسألة مبتدأة وجه قول محمد ان الخلاف في الحقيقة وقع في دخول  
اليدين في البيع والمشتري يدعيه والبايع ينكر فيكون القول قول الا ترى انه لو انكر البيع اصلا كان القول قوله  
فاذا انكر بيع اليدين كان القول قوله وهما قالا الاصل دخولها في البيع باعنا بالايصال والتبعية خلفه فكان  
الظاهر شاهد للمشتري فيكون القول قوله وايضا اقام البينة قبلت جنة اما البيع فلا لانه اثبتة حادثا  
وهو القضا قبل البيع وله فيه حق وهو ابرأ نفسه عن ضمان الجناية وفي الحقيقة هو المدعى ولذا كان القول  
قول الاخر واما المشتري فلا لانه ثبت دخول العبد في البيع وبراه نفسه عن نصف الثمن فاه قيل هذا كله  
ثابت بقول المشتري لان القول قوله فيه عندها فهو يثبت ما هو ثابت بقوله قيل له نعم لكن ثابت  
من حيث الظاهر بقوله مع اليدين فهو بهذه البينة ثبت حادثا حتى يسقط عنه اليدين فيقبل كالمودع  
اذا ادعى رد الوديعة وانكر المالك كان القول قوله مع اليدين ولو اقام البينة فالبينة بينة المشتري لانها  
اكثر اثباتا لانها قامت على الاثبات صورة ومعنى اما الصورة وهو اثبات امر حادث واما المعنى  
دخول العبد في البيع وبراه نفسه عن نصف الثمن وبينته البايع قامت على الاثبات صورة دونه  
المعنى لانها تنفي دخول العبد تحت البيع وبراه المشتري عن نصف الثمن فكان بينة المشتري اكثر  
اثباتا فكان القول قوله باعنا رشهارة الظاهر والبينة بينة باعنا بالفضل وهذا لان البايع  
لما اقام البينة على ما ادعى انعدام الظاهر الذي كان القول قول المشتري باعنا رشهارة فصار محتاجا الى  
الاثبات ولا ظاهرا فوجب قبول بينة ضرورة فلو تصادفا ان المشتري هو الفاتى لانها اختلفا  
فقال المشتري فقاتها بعد البيع وعلى الثمن لا غير ولا خيار لي وقال البايع بل فقاتها قبل البيع وعلى عليك  
نصف القيمة والعبد لازم لك بجميع الثمن فالقول قول المشتري مع يمينه لانه الظاهر شاهد له لانه يدعى  
الفقار لا قرب الاوقات فكان الظاهر شاهد له والثاني انهما توافقا على ملك الذات وملك الذات  
على ملك الاوصاف والتابع فكان الظاهر شاهد له وفي الاملاء عن محمد ان القول قول البايع والا  
ما ذكرهنا لانه يدعى ما هو الاصل ولانه منكر للضمان الجناية حقيقة ولو اقام احدهما بينة تقبل بينة اما  
البايع فظاهر لانه يثبت حادثا وهو الفقا وايجاب نصف القيمة وهو مدع ولهذا كان القول قول  
المشتري واما المشتري فلا لانه كان يثبت ما هو ثابت بقوله من حيث الظاهر لكن ثبت  
امر احادنا ليسقط اليدين عن نفسه واه اقام البينة فالبينة بينة البايع على فقال لانه هو المدعى  
للفضل يعني نصف القيمة على المشتري والمشتري لا يدعى شيئا وروى اصحاب الامالي عن محمد  
ان البينة بينة المشتري واليه ذهب مشايخ العراق وهكذا روى عن محمد استشهد



بمسالة بعد هذا وفي تلك المسالة بينة المشتري فقال لا ترى ان رجلا لو كان له عبدا احيا  
مقتولا والاخي الرجل قد بعته هذا الحي بالف درهم وقتلت هذا الاخر ولم ابعك المقتول وقال المشتري  
بل اشترى بيتهما منك بالف درهم وقتلت هذا بعد اشر ولدعتي الف درهم لا غير فالقول قول البائع في المقتول  
ويلزم المشتري قيمة المقتول في ماله في ثلاث سنين لان القتل ثبت باقراره فثبت بالقرار  
لا تخلفه العاقلة وانما كان القول قول البائع لان المشتري يدعي شراءه وهو ينكر والمالك في الحي لا يوجب  
المالك في المقتول لانه منفصل عنه بخلاف العبيد في المسالة الاولى لان ملك الذات تدل على ملك العبد  
بقي العبد للحي وقد اختلفا في ثمنه فالبايع يقول ثمنه الف والمشتري يقول اقل من الف  
لانه يزعم انه اشترى الحي والمقتول بالف والسلعة فائمة فيخالفه ويزاداه وهذا الوجه  
الاستشهاد يوافق جواب محمد في رواية الامالي ان القول قول البائع لانه ينكر دخول العبد في البيع  
فيكون القول قوله فلا يستقيم على جواب ظاهر الرواية فانه يحالف حكمه حكم المستشهد به الا اننا  
نقول ان كان يخالف صورة يوافق معنى وغرض محمد عن هذا الاستشهاد ان يبيح ان يمسك  
باصطفاه كان القول قوله والممسك بالظاهر في العبد بين البائع لان الاصل في العبد بين  
الانفصال في حكم البيع فمن ادعى عدم الدخول في البيع مع ان الاصل فيه هو الانفصال كان الظاهر  
شاهد له فيكون القول قوله وفي العبد الواحد الاصل هو ايضا الطرف بالذات فكان الاصل عدم  
دخوله تحت البيع الذي تناول الذات فمن ادعى هذا الظاهر كان القول قوله ايضا فابها  
اقام البينة قبلت بينة بايها كان او مشتريا لما قلنا من قبل وان اقام البينة فالبينة بينة  
المشتري لانها اكثر اثباتا لانها تثبت دخول المقتول في البيع وان غير ثابت لا باقرار  
البائع ولا من حيث الظاهر وانفساخ البيع فيه وسقوط الثمن بفسطه فكانت بينة اولى  
بالقول وبينة البائع ان كانت تثبت ضمها للجناية على المشتري من غير بينة من حيث  
الظاهر فالاستشهاد بهذه المسالة يدل على ان البينة في المسالة الاولى بينة المشتري  
لان الاستشهاد انما يكون بنظم لا بقتضيه الا ان الصحيح ما ذكر في الكتاب ان  
البينة البائع لانها اكثر اثباتا لانها تثبت الضمان على المشتري سوى ضمها البيع  
وهو نصف القيمة وامام مسالة الاستشهاد فثنا ويلزم وجوب احدها ان هذا ابتدا  
وليس باستشهاد ومحمد في بعض المواضع افترج المسالة بلفظه لا ترى كما افترج بلفظه  
ارابت فانه ذكر في كتاب الطلاق باب الرد على من يقول ان الطلاق بغير السنة لا يقع  
وابتدا بلفظه لا ترى والثاني اراد به الفرق فاراد ان يذكر قوله ولا بسنة فخرى على لسانه  
لفظه لا ترى لشغل قلبه بامر من الامور والثالث ان هذا ليس باستشهاد لانه قال في اخر  
وهذا لا يشبه العبيد في العبد الواحد ثبت ان ما اورد هذه المسالة على سبيل الاستشهاد وانما  
اورد الفرق والفرق بينهما ان في هذه المسالة البائع انكر بيع المقتول والمشتري يدعي  
بينة المشتري اولى وفي تلك المسالة البائع اقر ببيع العبد والعبيد تبع له ولكن ادعى  
عليه ضمنا اخر فينته اولى وان ذكره على سبيل الاستشهاد لكن اراد به الاستشهاد في علم الحكم

لحكم لا في الحكم تقديره والله اعلم كان قال لا ترى ان في هذه المسالة البينة بينة المشتري لانها  
اكثر اثباتا فكذا في مسالة الكتاب البينة بينة البائع لانها اكثر اثباتا وهذا استشهاد  
صحيح ولو تصادق ان الاجنبي هو الذي فقاه عينه كثرنا اختلفا فقال البائع فقاه عينه قبل الشراء  
ولي عليه نصف القيمة وعلى المشتري تمام الثمن ان اختار اخذ وقال المشتري فقاه بعد الشراء  
ولي عليه نصف القيمة ولك على تمام الثمن فالقول قول المشتري لانه الظاهر شاهد له لما قلنا  
فانه قال الف في فقات عينه قبل الشراء لا يلتفت الى قوله لانه لما اقر بفقاه العبد والعبد  
حاليا اقراره بالف في ملك المشتري صار مقرا بالارش له والاخذ من يده فاذا اقر ان ما اخذ من  
يده لغيره لم يصح اقراره لانه يريد ابراء نفسه عن ضمها المشتري كما اقر باخذ المال من يد رجل  
ثم اقر ان هذا المال لغيره فانه اقام احدهما البينة قبلت بينة بايها كان او مشتريا واه اقام  
البينة فالبينة بينة المشتري لانها تثبت دخول العبد في البيع فكان اكثر اثباتا وقد ذكرنا  
فيما اذا كان الف في هو البائع واقام البينة ان البينة بينة البائع ولا فرق بين المسالتين فاذا  
في المسالتين جميعا روايتاه وجه هذه الرواية ان بينة المشتري تثبت دخول العبد في البيع  
وبينة البائع تفنيها البائع وبينة البائع تفنيها فكانت بينة المشتري اولى كما لو تصادقا ان  
الف في هو البائع واقام البينة وجه تلك الرواية ان بينة البائع اكثر اثباتا لانها تثبت دخول العبد تحت  
البيع فاستويا من هذا الوجه الا ان بينة البائع اكثر اثباتا لانه وجوب ضمها نصف القيمة على المشتري  
غير ثابت لا باقرار المشتري ولا من حيث الظاهر ودخل العبد تحت البيع ثابت باقرار البائع من حيث  
الظاهر لان اقراره يبيع الذات اقراره يبيع الطرف ظاهرا فكان بينة البائع اكثر اثباتا وكذا لو  
اختلفا في الف في فقال المشتري فقاه فلاه عينه بعد البيع وقال البائع لا بل فقاه فلاه قبله  
تقبل بينة المشتري على من ادعى الفقا عليه لانه هو المثبت لدخول العبد في البيع وتقبل بينة  
البائع على الاخر لانه لما ثبت القطع او الفقا من احدهما انتفى عن الاخر ضرورة رجلا سلم الى رجل  
غيره دراهم في عشرة افرقة حنطه ودفنها الى المسلم اليه على ان احدهما بالخيار ثلثة ايام فالمسلم  
فاسد لان من شرائط صحة المسلم قبض رأس المال في المجلس وهذا الشرط ينا في كونه المقبوض رأس  
المال لانه انما يكون رأس المال ان ملككم بعد القبض واذ كان الخيار لرب السلم لا يملك اليه بهذا  
القبض لانه مشتري وخيار المشتري يمنع زوال الثمن عن ملكه واذ كان الخيار للمسلم اليه يمنع  
دخول رأس المال في ملكه عند اتي حنطة رضا الله عنه اه كان لا يمنع زواله عن ملكه رب السلم  
وعندهما اه كان دخوله في ملكه لكن يوجب نزولا فيه فلا يكون قابضا رأس المال على  
الاطلاق او اه كان لا يوجب النزول لكن فسد البيع في هذه الصورة لعله اخرى  
وهو ان هذا شرط يخالف مقتضى العقد ولا حد العاقد بين فيه منفعة ومثل هذا الشرط  
يوجب فساد العقد لانه النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع بشرط وانما جوزنا في  
بيع الاعباء نضا بخلاف القياس لدفع الغيب وانما يحتاج الى هذا في عقد محترز  
عن الغيب فيه عادة وعقد السلم مبني على المعاينة لانه بيع المفا ليس فلا



يقع الحاجة الى الاحتراز عن الغير فلا يحتاج الى الخيار فبقي مفسدا عملا بالنهي واصل القياس لانه  
عقد مخصص فيه بالنص والخصه استباحة المحضور مع قيام المحرم فيقول النهي عن بيع وشروط  
والقياس بهذا الاصل فلا يكون ورمود الشرع بجواز البيع مع شرط الخيار ورواها فان  
ابطل صاحب الخيار خياره قبل ان يتفرقا والدرهم قائم في يد المسلم اليه صح عند علمائنا الثلاثة  
رحمهم الله لما ذكرنا في الاصل لانه ملك المسلم اليه عند سقوط الخيار فلم يبق الا تاخير القبض الى اخر  
المجلس وذلك لا باس به وانه كانت مستهلكة لم يجز لانه لا يملك تحقيق القبض فيه ولا تقريده  
فيكون بيع الدين بالدين وذكر في البيع من المبسوط وقال يجوز مطلقا ولم يفضل وهو محمول على  
قيام رأس المال في يد المسلم اليه وهذه المسألة ليست من جنس مسائل الباب وكان محمد رحمه الله  
اوردها هذه المسألة وذكرها ليعرف علمها من جنس ما سبق ذكره من الاختلاف بين رب السلم  
والمسلم اليه بان قال احدهما اسقطت الخيار قبل التفريق وجاز السلم وقال الاخر لا بل اسقطت  
بعد التفريق ولم يجز او قال احدهما اسقطت الخيار قبل التفريق حال قيام رأس المال وقال الاخر  
لا بل بعد هلاك رأس المال فكان مسيلة السلم لانه دخل في هذا المقصود لكن استغل خا طره  
وذهب عليه التفريق او فوضا التفريق الى غيره او تركه احترازا عن الاطناب ولاه بينهما  
مناسبة من حيث ثبوت اصل الخيار الا ان ثمة اثبات خيار حكمي لم يبيح فاجاز العقد  
وهذا خيار قصدي فابطله **باب من القبض في البيع الغيب** اصله بان المشتري اذا احدث  
بالمبيع عيبا في يد البائع عيبا ينقصه بصير قايضا له لوجبه احدهما ان تعيبه اثر في الكل  
بدليل ان ينقص قيمة الكل بخلاف ما اذا زوى الامة قبل القبض فانه لا يصير قايضا استحسانا  
لانه لم ينقص العين وانما هو تعيب حكمي بمنزلة ما لو اقر عليها بالدين وهذا التلصص بعض المبيع  
حقيقة فصار قايضا للتالف حقيقة وللبا في حكمه لانه ثبت اخره في الباقي حتى يسمى الكل معيبا  
فيجعل قايضا باعتبار اثر فعله كما نظر البائع دفعا للضرر عنه لانه لو هلك المبيع قبل القبض  
ينفسخ البيع فيعود المبيع الى ملك البائع معيبا بخلاف ما لو عيبه الاجنبي فانه لا يصير قايضا  
للباقي حتى لو هلك لا يضمن الاجزاء الغائب لانه التعيب ليس بقبض حقيقة وانما جعل قايضا  
حكما نظر البائع دفعا للضرر عنه والغيب لا يتحقق بطريق الحكم ولهذا لا يثبت بالتخلف  
وقبض المنقول بدوه **التقليل** لانه لو لم يصير قايضا للجزء الباقي يوردي يوردي الى تفريق الصفقة  
على البائع وانه يجوز وانما في ان المشتري يصير قايضا بالتخلي بالمبيع فاذا فعل فعلا يحصل  
به التخلي بالمبيع يصير قايضا لانه الواجب على البائع تسليم المبيع الى المشتري ومعنى التسليم  
رفع المبيع عن القبض فاذا خلى بين المبيع وبين المشتري فقد رفع المانع فيترك المشتري  
قايضا على معنى انه يتأكد عليه الثمن ولو هلك يهلك على كونه ولهذا لو وجد مثل هذا الفعل في  
ملك الغير يصير غاصبا للكل حتى يجب عليه ضمانه اكل بخلاف **الكراه** لانه لم يوجد فيه التخلي بالمبيع ولا  
لوان المبيع بعد التعيب يجوز بيعه لانه بيع المبيع بعد القبض وهو خاخر ان المشتري اذا قبض المبيع بغير  
اذنه البائع قبل نقد الثمن والنهي حال فللبائع ان يسترده ويجب عليه حتى يستوفي الثمن لانه المشتري

المشتري فوت عليه بد استحققه فكان له ولاية الاسترداد على ما ذكرنا في الابواب المتقدمة ثم باي فعل  
يصير مستردا فكل فعل لو وجد من الاجنبي في ملك الغير يصير به غاصبا ويجب الضمان  
عليه فاذا وجد من البائع يصير مستردا وكل فعل لو وجد من الاجنبي لا يصير غاصبا فاذا وجد من  
البائع لا يصير مستردا لانه العيب خرج عن ضمانه البائع والحاجة الى ادخاله في ضمانه فما لم يوجد  
فعل يجب الضمان لا يدخل في ضمانه واذا ادرك الفعل في البعض يصير مستردا للبعض دونه  
الكل حتى لو قبض المشتري بغير اذنه البائع فقطع البائع يده ولم يأخذ حتى مات من القطع ينفض  
البيع لانه حو البائع في المجلس لم يسقط قبضه والسرانية اذا انضمت بالجناية كانه قتله من  
اصل فكان البائع قتله في يد المشتري فيصير مستردا وينفض البيع الا ترى ان من غضب عبدا  
ثم قطع المولى يده فمات من ذلك سقط الضمان عن الغاصب لانه المولى صار مستردا واهمات  
من غيره ففعل المشتري نصف الثمن لا كله لانه استرد النصف هالكا في ضمانه المشتري بخلاف  
ما اذا قطع يده في يد البائع ثم هلك من غيره ولم يمنع البائع حيث يجب عليه الفسخ ويجعل قايضا  
لجميعه بالتلف بعضه لانه في الوجهين يقطع اليد يمكن من قبضه فيجعل بمنزلة التخلي به والمشتري  
بالتخلف يصير قايضا والبائع بالتخلي به لا يصير مستردا لما بقي وهذا لانه الملك للمشتري  
والملك يمكن من القبض فيمكن ان يجعل قايضا للبعض بالانكشاف ولما بقي منه بالتخلي كونه  
مملوكا فاما البائع ليس بملك وانما حقه في جنس ما عتبر يده الا ترى انه لو سلم المعقود  
عليه لم يكن له بعد ذلك ان يحبس فذلك استرداده لا يظهر الا فيما ظهر فيه غلبه بيده  
وذلك فيما يتلف بجناية او سرانية جناية وهذا لانه القبض المشتري اسرع من قبض  
البائع الا ترى ان البائع لو قال المشتري خلبت بينك وبين المبيع صار المشتري قايضا  
قبل او لم يقبل ولو قال المشتري للبائع رددت عليك لا يصير ردا ما لم يقبل البائع ولاه  
المشتري لما قطع يده فقد تأكد البيع في الكل اما لو قطع البائع يده في يد المشتري فقد نفقض  
تابعا لذلك النصف ويتأكد البيع في الكل اما لو قطع البائع يده في يد المشتري فقد نفقض  
البيع في النصف والنصف الآخر ليس محل للنقص فلا يصير تابعا له الا ان يملك من جناية  
ولا المشتري لا يملك التفريق في القبض والبائع يملك استرداده البعض ولاه المشتري  
لا يملك التفريق في القبض والبائع يملك استرداده البعض للمجلس اذا عرفنا هذا قال محمد  
رجل اشترى من رجل ثوبا بعشرة دراهم فلم يتقا بضاعة حدث فيه المشتري  
عيبا صار قايضا للكل حتى لو هلك **الثوب** في يد البائع قبل ان يحدث مبيعا يملك على  
المشتري فيتأكد عليه الثمن لما قلنا واه منعه ثم ضاع لم يكن للبائع على المشتري الا حصه  
النقصان في قولهم لانه صار بالمنع مستردا وله حق الاسترداد ونفقت حق المشتري الا في قدر  
ما هلك ويمكن جعله مستردا لانه فعل لوجود من الاجنبي يصير غاصبا وينضم به بالغير الا ترى  
ان المودع اذا منع الوديع بعد الطلب والغاصب اذا منع ولذا المقصود بعد الطلب ينضم فيجاز  
ان يصير البائع مستردا الا ان المشتري يضمن قدر النقصان لانه لم يوجد استرداده ذلك العتد



الا ان يمنع البائع لا يقطع السراية حتى لو كان المبيع عبدا و قطع المشتري به ومنعه البائع ومات  
من القطع كاه على المشتري جميع الثمن لما ذكرنا ان بالسراية صار قتلا من الاصل والمنع لا يقطع السراية  
لانه المالك والمسحق انما يفوت بد المشتري واذا كان حكم الجنابة ثبتت بدوه به فلا يبقى  
بدوه به اولى ولو كان الثمن في يد البائع حين احدث فيه المشتري العيب فلم يمنعه بعد ذلك حتى هلك  
في يده يهلك من مال المشتري لانه هذه الافعال وهو كونه في يده او في حجره او على عاتقه او كونه محسكاه  
مما لا يضمن به مال الغير فلا يجوز ان يصير به مستردا الا ترى ان المستعير اذا فرغ من الاستعمال وبقي  
الثوب او الخاتم في يده ولم يستعمله لا يصير ضامنا ولا نه يحل له ذلك في مال الغير فلا ينتقص به قبض المشتري  
لان هذه الافعال وهو كونه في يده او في حجره او على عاتقه او كونه محسكاه مما لا يضمن به مال الغير فلا  
يجوز ولو كان غصبيا لما حل له ذلك في مال الغير فلا ينتقص به قبض المشتري ولو كان غصبيا وهولا  
بسمه او دابة وهو راكبا او خاتما وهو لا يضمن به مال الغير كاشا اللبس الا ترى ان من لم  
التعيب ولم يمنعه لانه دوام اللبس والركوب فعل يضمن به مال الغير كاشا اللبس الا ترى ان من لم  
استعار ثوبا باللبس يوما الى الليل فدام على اللبس بعد مضي اليوم يصير ضامنا وهذا لانه الاول  
على ما يستدام بمنزلة الا نشا وكذا دوام ليس الخاتم والدوام على الركوب فيصير البائع به مستردا  
ولانه فعل فعلا لا يجوز ان يفعله بعد البيع فيصير به غاصبا ضامنا بخلاف الامساك ولو كانت  
دارا والبائع ساكنا فزاد المشتري حايطا منها يصير قابضا للكل الدار لانه عيب الكل لما  
قلنا فلور دام على السكنى ولم يمنعه بعد ذلك حتى عرفت وصارت حرا ففعله الثمن كله في قياس قول  
ابن حنيفة لانه صار قابضا بجميع الدار فهلك في ضمان المشتري وعند ابن يوسف الاول وهو قول  
محمد يهلك من مال البائع وليس على المشتري الا حصته المنهزم بناء على ان سكنى الدار عند ابن حنيفة  
وا بن يوسف الاخر فعلا لا يضمن دارا الغير فلا يصير البائع به مستردا وعند ابن يوسف الاول وهو قول محمد  
يضمن فيصير البائع مستردا وفي المبسوط اذا اشترى عبدا و قطع المشتري يده صار قابضا للكل وقد  
ذكرنا فلو قطع البائع رجلا من خله فبعد ذلك فبرامها كاه المشتري بالخيار ان شاء اخذ العبد  
بنثله ارباع الثمن وان شا تركه وغرم نصف الثمن لان بقطع اليد يقرر عليه نصف الثمن ثم البائع يقطع  
الرجل صار مقرنا قبض المشتري في الباقي متلفا لنصف ما بقي فيسقط عن المشتري نصف  
ما بقي من الثمن وثبت له الخيار فيما بقي من العبد لانه بعير المعقود عليه في ضمان البائع فاه  
اخذ يلزمه نصف الثمن بمقابلة اليد و ربعه بمقابلة الباقي واه فسخ يلزمه نصف  
الثمن بمقابلة اليد فاه قطع البائع اولاده ثم قطع المشتري رجلا من خله فبرامها  
فالعبد لازم للمشتري بنصف الثمن ولا خيار له لانه البائع فوت نصفه فيسقط نصف الثمن وثبت  
الخيار للمشتري في اخذه بنصف الثمن او تركه فلما قطع رجلا صار مسقطا لخياره لانه يصير قابضا  
جميع ما بقي بنصفه بضمه ومجرد قبضه بعد العلم بالعيب يسقط خياره فقبضه مع الاتلاف  
اولا ولو ان المشتري فقد الثمن ولم يقبض حتى قطع يده ثم قطع البائع رجلا من خله فبرامها  
فالعبد لازم للمشتري ولا خيار له وعلى البائع بنصف قيمة العبد مقطوع السيد وذلك ربع الجميع لا

لا ان المشتري صار قابضا لجميع العبد بالقطع ثم بقطع البائع لا ينتقص قبضه لانه قد سلم الثمن  
وليس له بعد استيفاء الثمن حق بقض قبضه فلا يجعل قطعه ناقضا لقبض المشتري بخلاف ما تقدم  
فان له حق بقض قبضه ما لم يصل اليه الثمن فيجعل قطعه ناقضا واذا بقي حكم القبض المشتري كاه البائع  
في القطع كاجنبى اخر فعليه نصف قيمة اقطع اليد وعلى المشتري جميع الثمن لبقا حكم قبضه  
ولا خيار له لتغير المعقود عليه بعد القبض ولو قطع البائع يده ثم قطع المشتري رجلا من خله  
لزمه العبد بنصف الثمن ويرجع على البائع بنصف الثمن الذي اعطاه ولو اشترى عبدا ولم يفقه  
الثمن حتى قطع البائع يده ثم قطع المشتري رجلا من خله فمات في يد البائع منها فعلى المشتري  
ثلثه انما هو الثمن لانه البائع يقطع العبد صار متلفا بنصفه ثم اشترى بقطع الرجل صار متلفا  
نصف ما بقي وما بقي وهو الربع تلف بسراية جنايتهما وانما تعتبر السراية في الحكم باصل الجنابة وحكم  
اصل الجنابة البائع سقوط الثمن بحصته ما تلف به فكذلك حكم سراية جنايته وحكم جناية المشتري  
يقرر الثمن عليه فكذلك حكم ما تلف بسراية جنايته فيحتاج الى حساب ينقسم ربه نصفين واقله  
ثمانية فقد تلف باصل جناية البائع لربعه وبالسراية سهم فلهمنا سقط عن المشتري خمسة انما هو  
الثمن وتلف بجناية المشتري سهمها وبالسراية سهم فقصر عليه ثلثة الانما هو فاه قبل قد ذكرتم  
ان المشتري بجنايته يصير قابضا لما تلف وما بقي منه فينتهي ان يجب عليه نصف الثمن قلنا نعم لكن  
للبيع حق الاسترداد فيما بقي فيكون مستردا لما تلف بسراية جنايته لان تاثير سراية الجنابة فرق تاثير  
جسده وقد بينا انه لو حبسه بعد قبض المشتري وجنايته انتقص قبضه الا فيما تلف بسراية جناية المشتري  
فلا ينتقص حكم قبض المشتري فيما تلف بسراية جنايته البائع كاه اولى ولو كان المشتري هو الذي قطع  
يده اولا ثم قطع البائع رجلا من خله فمات فعلى المشتري خمسة انما هو الثمن وبطل عنه ثلثة الانما هو  
لانه تلف بجناية المشتري النصف اربعة وبسراية جنايته سهم وتلف بجناية البائع سهمها وبسراية  
جنايته سهم واه كاه الثمن منقودا او المشتري هو البادي فعليه جميع الثمن لانه بقطع اليد صار قابضا  
للكل ولم ينتقص قبضه بجناية البائع وعلى البائع ثلثة انما هو قيمته صحيحا لانه تلف باصل جنايته نصف  
ما بقي وهو الربع وبالسراية ربع ما بقي والبائع في هذا كاجنبى اخر واه كاه البائع هو البائع رد على المشتري  
نصف الثمن الذي اعطاه لانه ائلف نصف المبيع قبل القبض فينصف المبيع فيه فيجب عليه رد نصف الثمن  
ثم المشتري يقطع الرجل صار قابضا بجميع ما بقي قبضا تاما فينقرر عليه نصف الثمن الا ان نصف  
ما بقي وهو الربع تلف بجناية المشتري ونصفه بسراية الجنابيتين فمات تلف بسراية جناية البائع  
وهو الثمن على البائع خصه ذلك من قيمة العبد لانه لو تلف بجناية بعض قبض المشتري كانت  
عليه ضمان القيمة فكذا اذا تلف بسراية جنايته فيجب عليه رد نصف الثمن وثلث القيمة فاه قيل قد  
قلتم ان القبض شبه بالعقد واذا كان باصل العقد بعد الجنابة ينقطع حكم السراية بانقطع يد عبده  
ثم باعه فكذلك بقبض المشتري بعد جناية البائع ويجب ان ينقطع حكم السراية قلنا على البيع لا ينقطع  
السراية ولهذا تنقطع بالهبة والوصية لكن شبه المستحق بحكم البيع هو القاطع لانه المستحق هو  
المالك وقد انتقل الى مالك المشتري بالبيع وهذا المعنى لا يوجد في القبض فيه لا يتبدل الملك والمستحق



فاه قبله في التبدل هنا يحصل حكما ايضا فاه ما تلف باصل الجناية قبل القبض تلف على ملك البائع وما تلف  
سراية جناية يتلف على ملك المشتري ويتبين ذلك بالموجب فاه باعتبار ما تلف بالجناية يسقط  
التمتع وباعتبار ما تلف بالسراية تجب القيمة على البائع قلنا لا كذلك بل العبد بنفس العقد صار  
مملوكا للمشتري فجناية البائع تصادف ملك المشتري وهو سبب لصاحبه المشتري عليه الا ان قبض المشتري  
يفوت فيما تلف باصل جناية ومن ضرورة فوات قبضه انفساع البيع فيه فيسقط حصته من الثمن فاما ما  
تلف سراية جناية فلم يفت قبض المشتري فيه فلذلك كان مضمنا على البائع بالقيمة وتبين بهذا ان  
اختلاف الحكم لاجل فوات قبض المشتري لا لانه حكم السراية مخالفاً لحكم اصل العقد في حكم  
النضاه ولو كان المشتري حين استراة نقد الثمن او لم ينقد حتى قطع البائع يده ثم قبضه  
المشتري باذنه البائع او بعرض اذنه فمات في يده من جناية البائع بطل عن المشتري نصف  
الثمن بقطع البيع البائع يده ولاه ضاه على البائع فيما هلك في يده المشتري بجنايته لان  
البائع صار متلفا بنصفه ونحو المشتري بين اخذه بنصف الثمن وبين تركه ولما قبضه المشتري  
صار راضيا بما بقي منه وذلك قاطع سراية جناية البائع بمنزلة البرء فلهذا كان على المشتري نصف  
الثمن فلاه القبض يشابه العقد ولو استراة بعد قطع البائع يده انقطع به حكم السراية لانه  
المشتري صار راضيا به بحكم الشرا وكذا هنا ولا نالوجعلنا البائع مستردا بسراية الجناية لجعلناه  
مستردا بسراية الجناية لجعلناه مستردا وفا سخا حكما والقبض حصل حقيقة فلا يفسخ الا بمثل لانه الشيء  
يفسخ بما هو مثله او اقوى منه ولا يفسخ بما هو دونه والقبض الحقيقي اقوى من الحكمي الا ترى انه لو قطع يده بعد  
ثم غصبه غاصب ومات عنده كان عليه قيمة مقطوعا لانه قبضه حقيقيا والمولى لو صار مستردا حكما  
وليس هذا كالجناية اذا قطع البائع يده ثم قطع المشتري رجله ثم مات فكل شيء يحدث من جناية  
البائع بعد ما يحدث المشتري فيه جانيته فاه كل الثمن غير المنقود بطل عن المشتري من المثل  
بحساب ما هلك بجناية البائع واه كان منقودا فعلى البائع فيه القيمة واه كان القبض بعد  
جناية البائع واخذ المشتري فلا ضاه على البائع فيما هلك من جانيته في يد المشتري  
من القيمة ولا يبطل منه شيء باعتبار لانه القبض بالجناية حكما فانما يظهر اثره فيما يتلف  
به فلا تقطع السراية التي انعقد سببها بجناية البائع ولاه القبض الحكمي يفسخ بمثله اما  
الاخذ باليد حسبى يظهر في جميع ما بقي من العبد وله مشابهة بالعقد به حكم سراية جناية  
البائع وهذا لانه بالقبض حسا يصير راضيا بما بقي من العبد جناية البائع وبالجناية لا يكون  
راضيا بتقرر ملكه فيما بقي بل هو متلف وانما ينقطع حكم سراية البائع فيما يتلف بجناية  
المشتري وبسراية جانيته ضرورة الا ترى انه لو قطع يده بعد ثم غصبه غاصب ومات  
في يده من الجناية كان عليه قيمته يوم غصبه ولو لم يغصبه ولكنه جنى عليه فمات من  
الجنايتين كان على الجاني ضاه ما تلف بجانيته وسراية جانيته ولم يكن عليه ضاه ما تلف  
بسراية جناية المالك فيه فيصح الفرق بين القبض حسا وبين القبض بحكم الجناية فاه قيل  
ليس المشتري اذا قطع يده والتمس غير منقود ثم منعه البائع ثم هلك من القطع بهلاك على

على المشتري فانفسخ منع البائع وهو قبض حقيقة بسراية جناية المشتري قيل له القبض في مسائلنا  
قبض حقيقي فصار فاصلا بين القطع والهلاك كما ذكرنا في الفصم اما منع البائع ليس يابسا  
قبض لكنه ابقا على الحالة الاولى فكان ذلك اضعف فلا يفصل بين القطع والهلاك ولو قطع البائع  
يده ثم قطع المشتري يده الاخرى او رجله من ذلك الجانب فمات من ذلك بطل عن المشتري  
بقطع البائع نصف الثمن ثم ينظر الى ما نقض العبد من جناية المشتري بخلاف ما سبق لانه فعلة  
هناك ليس باستملاك فانه غير مفوت لجنس المنفعة فحفل التالف بفعله نصف ما بقي وهنا فعلة  
استملاك حكما لانه قطع اليد الاخرى فقد فوت منفعة البطش وتقويت منفعة الحبس استملاك  
حكما ولذا لا يستحق ذلك في السرقة فلا يجوز اعطاء مقطوع اليد عن الكفارة واه قطع الرجل من جانب  
اليدين فقد فوت عليه منفعة المشي لانه لا يمكن ان يمشي بعصا بخلاف قطع الرجل من خلاف ففوتنا ان  
هذا استملاك واه النقصان فيما ذكرنا فلهذا اعتبرنا النقصان فاه كانت هذه الجناية نقصا اربعة  
اخماس ما بقي ياه كانت قيمته بعد قطع اليد الف درهم وتراجعت بجناية المشتري الى ما بقي درهم  
فقرر على المشتري اربعة اخماس نصف الثمن ثم الباقي وهو خمس النصف تلف بجنايتهما فيكون نصف  
ذلك على المشتري فاصل ما وجب على المشتري من الثمن اربعة اعشار الثمن ونصف عشرة وسقط  
عنه بجناية البائع وسراية جانيته خمسة اعشار ونصف عشر ولو بد المشتري ثم بنى البائع فعلى  
المشتري خمسة اعشار الثمن ونصف عشرة وسقط عنه اربعة اعشار ونصف عشر على ما ذكرنا  
**باب من الغرر والبيع والقبض بغير المالك** اصل الباب ايه المشتري اذا تصرف في المبيع بعد القبض  
بغير اذنه البائع في حال كونه للبائع حق الحبس لاستيفاء الثمن والتصرف فيما يحتمل النقص بعد انعقاده  
كالبيع والهبة والاجارة ينفذ تصرفه لقيام المطلق وهو المالك وانعدام المانع وهو الغرر بالقبض  
الا ان البائع حوالا مستردا لانه حق الحبس كان ثابتا له فلا تبطل بتصرف المشتري اذا  
كان محتملا للنقص وان يتعلق به حق ثالث لانه حق البائع الاول كان سابقا على حق الثالث  
نكاه مراعاة اولي وكذا ينشئ للشفيع حق النقص فالبايع اولى بخلاف المشتري شرا فاسدا  
اذا باع من غيره بعد ما قبض او وهب لا يكون للبائع حق النقص واه كان قبضه فاسدا واجب  
النقص كالقبض بغير امر البائع في البيع الجائز لانه ثمة وجب نقضه حقا للشرع لا لحق البائع  
وانما يراعى في حق الشرع اذا لم يتعلق به حق العبد وهنا وجب النقص حقا للعاقلة لانه لم  
يسلط على ذلك وفي البيع الفاسد سلطه ولاه حكم الشارع بثبوت المالك فالبيع الفاسد  
والملك مطلق للتصرف تسلط على التصرف فلا يبقى حق الشرع بعد التصرف كما لا يبقى حق البائع  
لوجود التسلط منه واذا استرد الاول من المالك بطل ذلك التصرف وحتى نقد المشتري  
الا والتمس وقبضه لا سبيل للمشتري الثاني عليه لانه قبض المشتري الاول كان موقوفا  
بين النفاذاه نقد الثمن فاذا استرد بطل من الاصل كسائر التصرفات الموقوفة فظهر ان  
تصرف المشتري كان حاصلا قبل القبض ومثل هذه التصرفات في المبيع قبل القبض لا يجوز  
دفعها وما ذكرنا غير مرة ان القضاء على الغاصب لا يجوز قصد ويجوز حكما وحرفا خرا القيمة



فأتمه مقام العين في حق الحبس لقيامها مقام العين في حق المالة إذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله جل  
اشترى جارية بالف درهم وقبضها قبل نقد الثمن بعد اذ به البائع وباعها بمائة دينار وبقا بضاً  
جاز البيع والبائع الاول ولاية الاسترداد لما ذكرنا فاه غاصب المشتري الاول فارد البائع ان يسرد  
من المشتري الثاني اذا اقر المشتري الاخره الامر كما وصفنا البائع في اية قبضها قبل نقد الثمن  
بغير امر كاه له اه ياخذها لانه لما اقر بذلك فقد اقره قبض المشتري الاول وببيعها كان  
موقوفاً لحق البائع الاول واه له الاسترداد والحبس والاجارة والنقص فاذا اختار النقص  
كاه له ذلك لاه المشتري الثاني بمنزلة الغاصب في حق البائع الاول ومن المشايخ من قال يصح  
اقرار المشتري الثاني في حق الاسترداد من يده اما لا يصح في حق نقض البيع الذي جرى  
بينه وبين المشتري الاول وقال لا ادري اصدق ام كذب لا خصوصية بينهما حتى يحضر المشتري  
الاول لاه البائع اقره الجارية ملك المشتري الثاني لانه اشترىها من مالها لكن ادعى لنفسه  
حقاً سابقاً في الجارية على حق المشتري الثاني فاذا كذب المشتري الثاني لم يكن له ان ياخذ ولا له  
ان يخاصمه حتى لو اقام البينة عليه لا تقبل بينة لاه ادعى الحق بسبب جري بينه وبين المشتري  
الاول والثاني ليس بخصم عن الاول كما لو اشترى شيئا وقبضه ثم ادعى اخر على المشتري ان البائع  
اجر منه المبيع او رهنه منه قبل اه يبيع منه فاه المشتري لا يكون خصماً له لما قلنا كذلك هنا  
فرق بين هذا وبين المشتري اذا باع الدار المشتراه من غيره وغاب ثم حضر الشفيع كاه للشفيع  
ان يخاصم الثاني والفرق ان الشفيع كما يسحق الشفعة بالبائع الثاني وله الخيار ان شا اخذ من الاول  
واه كاه حاضر او شا اخذ من الثاني فكاه له ان يخاصم الثاني لانه خصم فيما يتعلق بالبيع  
الثاني اما هنا البائع الاول يسحق الحبس بالبيع الاول لا بالبيع الثاني والبيع  
الاول جري بينه وبين المشتري الاول لا بالبائع الثاني فلا يكون له ان يخاصم الثاني ولهذا  
قال بعض مشايخنا رحمهم الله ان هذا على قياس قول ابي حنيفة رحمه الله اما على قول ابي  
يوسف رحمه الله يكون المشتري خصماً للبائع الاول بنا على مسالتين احدهما ما ذكرنا في شفعة  
لجامع ان رجلاً لو اشترى داراً وباعها من غيره او وجهها وغاب المشتري الاول لحضر  
الشفيع واراد اه ياخذ بالبيع الاول فاه صدقة المشتري الثاني له ان ياخذها  
وان لم يصدق فلا خصوصية بينهما عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه  
الله يكون خصماً والثانية ما ذكرنا في الماذون ان المولى لو باع عبده الماذون المديون  
غاب ثم حضر الغرماء فاه صدقهم المشتري فلم اه ينقصوا البيع واه كذبهم فلا  
خصومة بينهم عندها وعند المشتري خصم ويقضى بدنيهم لانه الشئ في يده وهو يدعى للملك  
لنفسه والمالك ينتصب خصماً لمن يدعى فيه حقاً الا ترى ان من يشترى شئاً فاسداً فادعى  
رجل ان ملكه يكون له كذلك هنا ولهما ان المدعى اذ ان يفسخ عقد تولاه الغائب  
وفيه قضا على الغاصب فلا يجوز ولا نه لا فائدة في جعله خصماً لانا اذا جعلناه خصماً لهم  
ونقصوا البيع يعود العبد الى ملك البائع ولا يمكن بيعه في ديونهم لاه في بيعه قضا

قضا على الغاصب وانه باطل فلا يجعل خصماً ولو غاب المشتري والبائع حاضر لا ينقض البيع بالاتفاق  
لان قضا على الغائب فاه حضر المشتري الاول واقام البائع الاول البينة على ما ادعى من القبض بغير اذنه  
رد عليه الا ان ينقده المشتري الثمن لاه البينة قامت على خصمه حاضر فصار ثابتاً  
البينة اذا قبلت كابت بمعاينة القاضيه واه لم يقيم البينة وصدق المشتري الاول لا يعتبر نضادها  
في حق المشتري الثاني لانها برهان بنقض البيع الثاني ونضادها ليس بمحجة بخلاف ما اذا  
قام البينة ولو نقد المشتري الثمن قبل الاسترداد بعد بيعه وبطل حق الاسترداد لاه السيد  
ليس بمقصورة انما المقصود تعيين حقه في الثمن فاذا حصل بطل حقه في الاسترداد بعد قبضه  
من الاصل فتبين ان باع بعد القبض فنقد وان لم ينقد الثمن حتى استردّها بطل البيع الثاني لان نقض  
قبضه من الاصل ولو نقد المشتري الاول الثمن بعد ذلك واخذ الجارية لم يكن للمشتري الثاني  
عليها سبيل لاه ببيعته قد بطل فلا يعود الا بالتجدد هذا اذا كانت الجارية قائمة في يد المشتري  
الثاني وان ماتت في يده فللبائع الاول ان يضمنه قيمتها فتكون في يده حتى ينقده المشتري الاول  
الثمن لانه وجب عليه رد الجارية وقد عجز عن ردّها فوجب عليه رد الجارية وقد عجز عن ردّها فوجب  
عليه قيمتها لقيامها مقام العين واه المشتري الاول كاه بمنزلة الغاصب في حق  
البائع لاه قوت عليه بداه مستحقة له ويكون المشتري الثاني بمنزلة غاصب الغاصب  
في حق البائع الاول والمغضوب اذا هلك في يد الغاصب كاه للمغضوب منه تضمنه كذلك  
هنا ولا يلزم عدم كونها مضمونة في يد المشتري الاول لانها مضمونة عليه بالثمن  
حقاً للبائع فلا يكون مضمونة عليه بالقيمة حقاً لاه الشئ الواحد لا يكون مضموناً بهما  
لواحد على واحد اما هنا مضمونة على المشتري بالقيمة للبائع الاول وبالثمن للبائع الثاني  
وصار كالغاصب اذا باع المغضوب فانه يكون مضموناً على المشتري للمغضوب منه بالقيمة  
وللبائع بالثمن ولا نهها مضمونة على الاول بالثمن وهو نوع قيمة فيستقيم ان يكون مضمونة  
على الثاني وان اخذ البائع الاول القيمة فهلك في يده انتقض البيع لاه القيمة قائمة  
مقام العين ولو كاه المبيع قائماً واسترده فهلك في يده انتقض البيع فكذا اذا  
هلكت القيمة ويرجع المشتري الاخر على المشتري الاول بالثمن الذي اعطاه  
لان البيع قد انفسخ فيرجع بالثمن كما لو هلك المبيع ولو لم يهلك القيمة في يد البائع  
الاول حتى نقد المشتري الاول الثمن لم يكن للمشتري الاخر على القيمة سبيل وسلمت  
المشتري الاول لانها قائمة مقام العين ولو كاه العين قائماً لم يكن للمشتري الثاني عليها  
سبيل فكذلك القيمة ولم يذكر ان المشتري الاول هل يجبر ام لا وينبغي ان يجبر لاه القبض  
متى انتقض فيما يجبرها من الاصل صار ذلك بمنزلة تغير حصل في المبيع قبل القبض  
واذا سلمت القيمة للمشتري الاول فاه كانت القيمة من جنس الثمن الذي نقد بايعه  
يصد بما زاد على الثمن اه كانت القيمة اكثر لانه يمكن فيه شبهة الربا لاه القبض مشابهة  
بالعقد والمشتري الاول قبض الغيب من البائع واعطاه الفاء ولو كاه هذا عقد على



الحقيقة كانه ربا فاذا كان له شبه بالعقد تمت شبهة الربا فبقيت في الزيادة نوع حث  
فيلزمه النصف كما قلنا فيمن اشترى عبدا بالف وقيمة الفاه فقتل قبل القبض خطا ولاه  
حقه انتقل الى القيمة قبل القبض لانها في يد البائع فعند انتفاض القبض كانه هذا رجا  
حصل في ضاه بايعه فيكون ربح ما لم يضمن بمنزلة قتل العبد لئلا يبنى صلى الله عليه وسلم عن  
رجع ما لم يضمن ويرجع المشتري الثاني على الاول بالتمش الذي اعطاه لانه اخذ القيمة من الثاني  
كاخذ عبي المبيع فينفسخ البيع بينهما فلا ان يرجع بالتمش وفي المبسوط اذا اشترى الرجل بالف  
درهم فلم يقبضه حتى وكل وكيل يقبضه قبل نقد التمس بغير امر البائع فهلك العبد في يده  
فللبائع ان يضمن الوكيل قيمة فتكون في يده حتى يعطيه المشتري التمس لانه بالبائع صار مملوكا  
للمشتري لكن للبائع حق الحبس فقبض الوكيل في حق البائع بمنزلة الغصب فلو غصب منه  
رجل وهلك في يده كانه له ان يضمن القيمة فكذا هذا وهو نظير المهره اذا قبضه وكيل الراعي  
بغير اذنه المرتضى وهلك في يده بخلاف ما لو قبضه المشتري بنفسه وهلك في يده لانه بقبضه  
يقرر عليه القيمة اذ لا يجوز ان يجمع ضمناؤه على واحد بسبب قبض واحد اما قبض الوكيل لا  
يوجب عليه ضاه التمس فيوجب القيمة لحق البائع ثم استرد البائع القيمة كاسترداد العبد  
اذا كان قائما فاذا اعطاه التمس رجعت القيمة الى الوكيل لانه في حق المشتري امين ممتثل امره  
وانما ضمن لحق البائع فاذا سقط حقه رجعت القيمة اليه كما لو اوفى المشتري التمس قبل  
ان يضمن البائع الوكيل ولو توبت القيمة عند البائع سقط التمس عن المشتري كما لو هلك العبد  
ثم يتبع الوكيل المشتري بالقيمة لانه في القبض عاملا بامر وقد لحقه فيه ضاه فيرجع عليه  
ولو كان المشتري اعتق المبيع قبل القبض لم يكن عليه قيمة لانه اعتاقه بمنزلة قبضه  
ولو كان الوكيل هو الذي قبض العبد ثم اعتقه المشتري فهذا ومن العبد في يد الوكيل  
سواء في حق البائع لانه تعذر عليه استرداده بهذا السبب فهو كما لو ت و هذا لانه امر  
المشتري الوكيل بقبضه غير معتبر في حق البائع لانه لا يملك قبضه بنفسه لحق البائع  
فكذلك لا يملك امر غيره ولو ان المشتري امر رجلا باعتاقه فاعتقه المأمور فقول ابي يوسف  
الا وهذا امره بالقبض سواء في جميع ما ذكرنا لانه اعتاق المبيع بمنزلة القبض الا ترى  
ان المشتري لو باشر بنفسه بكونه بمنزلة قبضه فكذا اذا وكل غيره فهو التوكيل بالقبض  
سواء رجع وقال لضاه على الوكيل لكن يرجع البائع على المشتري بالتمش وهو قول محمد  
وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله ووجه ذلك ان الوكيل باعناق معتبر عن المشتري  
فيكون ذلك كاعتاق المشتري بنفسه وذلك يقرر عليه التمس فلا يوجب ضاه القيمة  
كما لو اعتقه بنفسه وتقدير هذا ان تكلم بالاعتاق حصل مقصودا عليه لا يحصل به الاتلاف  
فلا يبطل حق البائع وانما يحصل به الاتلاف اذا انتقلت عبارة الى المشتري الا ترى  
انه لو اعتقه بغير اذنه كانه باطلا ولا يجب عليه ضاه فاذا نقلت عبارة الى المشتري  
كانه هذا مقرر التمس عليه فلا يوجب القيمة اما القبض فعل محسوب يوجب الحكم على القابض

مقصودا عليه الا ترى انه لو قبضه بغير اذنه المشتري كانه موجبا عليه ضاه فكذا اذا قبض باذنه  
لانه لا معتبر باذنه في حق البائع **باب اختلاف البائع مع المشتري في الثمن**  
اصل البائنا ان الحكم مع المفق اذا اختلفا في سبب الملك كانه القول قول الملك في بياه نفسه  
مع التمس لانه لو انكر سبب الملك اصلا كانه القول قوله فاذا انكر ما عدا المقر كانه القول قوله ايضا  
وحرقا خزان القول قول الغاصب في قبض المقبوض امينا كانه او ضميا كالمودع او الغاصب  
ومن ادعى حقا على غيره بسبب عيني في يده وانكر المدعى عليه حقه اصلا او حقه بسبب هذا  
هذا العيني كانه القول قوله اما الاول فلا نه لو انكر القبض اصلا كانه القول قوله فاذا انكر قبض  
غيره كانه القول قوله واما الثاني فلا نه لو انكر حقه اصلا كانه القول قوله فاذا انكر حقه بسبب  
هذا العيني كانه القول قوله ايضا اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل اشترى عبدا بالف درهم  
وقبضه ووهبه البائع عبدا آخر وقبضه فان احدى في يده فاراد المشتري ان يرد الباقي بالبائع  
فاختلفا وقال البائع انما بعته الذي مات وهذا الذي وهبت لك وليس لك الرد بالبائع وقال  
المشتري لو هو ب هو الذي مات وهذا هو المبيع فالقول قول البائع لانه المالك هو البائع فالملك  
يستفاد من جهته فكاه القول قوله في بياه السبب ولاه المشتري يدعى على البائع  
التمش في هذا العبد وهو ينكر فكاه القول قوله الا ترى انه لو كان عبدا واحدا واراد الرد فقال  
البائع لم ابغك هذا كانه القول قوله كذا هذا لانه اختلفا فيها في الحقيقة وقع في القابض  
اما المبت مستغن عن بياه سبب الملك فيه ولاه المشتري بقوله المبيع هذا يريد  
ان يثبت لنفسه الحيا و توجيه الخصومة على البائع وهو ينكر فيكون القول قوله مع اليمين  
ولو لم يجد العبد لكن اراد البائع ان يرجع في الهبة وقال المشتري هذا الذي بعته  
والذي وهبته قد مات وقال البائع هذا هو الموهوب كانه للبائع ان يرجع في هذا بعد ان  
يخلف بالله ما باعه هذا العبد لانه المالك هو فكاه القول قوله في بياه السبب ان ملكه بسبب الهبة  
فاذا خلفا خذ العبد من المشتري واذا اخذ كاه المشتري ان يرجع بالتمش على البائع بعدما  
يخلفا ما جعل التمس بمقابلته المبت لانه التملك في التمس يستفاد من قبله فكاه القول قوله  
انه ملك التمس باز الحيا لانه المبت فيخلف كل واحد منهما لانه كل واحد منهما مدعى ومدعى  
عليه وايهما بكل لزمه دعوى صاحبه واذا خلفا لم يظهر الامر فيضمن المشتري قيمة المشترا  
للبائع فرق بين هذه المسألة الاولى فانه لا يرجع المشتري بالتمش على البائع وهنا  
يرجع والفرق ان في المسألة الاولى العبد الذي بازاه التمس في زعمه سالم له  
لما امتنع الرد بالعبد فجاز ان يسلم للبائع ثمنه في زعم المشتري اما هنا لما رجع البائع  
في الهبة واخذ العبد لم يسلم المشتري العبد الذي بازاه التمس في زعمه فلا يسلم للبائع ايضا ثمنه  
بزعم المشتري او جبا الخالف في هذه المسألة ولم يوجب اليمين على المشتري في مسألة الاولى والفرق  
ان في هذه المسألة كل واحد منهما يدعى على صاحبه شيئا فالبائع يدعى الرجوع في الهبة والمشتري  
يدعى التمس فخر الخالف اما في المسألة الاولى البائع لا يدعى على المشتري شيئا فانه يرجع في



الهبة فلا يجب تخليف المشتري ثم اوجب الخالف في المسألة الثانية عندهم جميعا وله كاه العبد  
 هالكا قفا بوحيفة وابو يوسف رحمه الله بين هذه المسألة وبيننا اذا اختلف المتبايعان في مقدار  
 الثمن والسلعة هالكه حيث لا يتخالفان والفرق وهو ان ثمة اتفاقا على ان التملك حصل  
 بجهة واحدة وهو البيع بقي الاختلاف في مقدار الثمن فالبايع ادعى الزيادة والمشتري  
 ينكر فكاه القول قول المشتري مع يمينه اما في مسالتنا اختلفا في جهة التملك العبد  
 والملك فالبايع ادعى تملك العبد لهالك بالبيع والمشتري ينكر فاعتبر اختلافهما في  
 الجهة فوجب التحالف واذا اختلفا لم يظهر البيع ولا الهبة في الميت فوجب رده لتحقق  
 القبض منه وقد عجز عن رده فوجب قيمته وهذا لا اله القول قول البايع في الهالك انه ملكه بالبيع  
 وقد اخذ الثمن من يده فيلزمه رد المبيع وقد عجز عنه فاه قيل كيف يضمن قيمته وقد نصا دقا  
 انه قبض باذنه البايع قيل له انما اذنه له البايع بالقبض على وجه البيع فاذا لم يثبت البيع لم يثبت  
 الاذنه فبقي القبض بغير اذنه ومن قبض مال انسان بغير اذنه وهلك في يده يضمن قيمته الا  
 ترى ان المقبوض على سائر الشرائع مضمون على القابض وان قبض باذنه الملك كذلك هنا فاه كان  
 العبدان مستري الا انه اشترى احدهما بالف درهم والاخر غايه دينارا وكل واحد منهما صفقة  
 على حدة وتقابضا فاه اشترى احدهما واراد المشتري رد الباقي بالبيع واختلفا في ثمة كاه القول قول  
 المشتري في ثمن المردود مع يمينه اما القول قوله لا اله الملك في الثمن يستفاد من جهة كاه  
 القول قوله واما لا يتخالفان واه اختلفا في ثمن المردود وهو قائم لاه ما هو المقصود من التحالف في  
 القائم وهو الفسخ قد حصل بالرد بالف لانهما توافقا ان الرد بالعيب قد صح وخرج عن العقد  
 وانفسخ البيع فيه فلا معنى للتحالف فلو جرى التحالف لهما يجري ككاه الهالك لاه الاختلاف  
 في ثمن المردود اختلف في ثمن الهالك لان هلاك السلعة يمنع التحالف عند ابي حنيفة واه  
 يوسف رحمه الله وعند محمد يتخالفان الهالك عنده لا يمنع التحالف ما اذا تقابلا ثم اختلفا  
 في الثمن قبل قبض البايع بحكم الاقالة فايها يتخالفان وان انفسخ البيع لاه الاقالة عقد جديد  
 في حق الثالث والتحالف قبل القبض يثبت موافقا للقياس فيتعدي من البايع الى الاقالة للجامع  
 بينهما وهو ان المشتري يدعي حق الحبس الى ان يقبض ما يدعي من الثمن والبايع ينكر والبايع يدعي حق  
 الاسترداد اذا ادعى قدرها اقرب من الثمن والمشتري ينكر والاقالة قابلة للفسخ فيختلف  
 كل واحد منهما فيترده الاقالة ويعود كل واحد منهما الى راس ماله ولهذا فليس العوارث  
 على العاقلة اذا كاه الخلاف قبل القبض وقيس قيمة المبيع على قيام المبيع وقيس الاجارة  
 على البيع اذا كاه الخلاف قبل القبض اما بعد قبض البايع العبد بحكم الاقالة لا يتخالفان عندهما  
 لاه التحالف بعد القبض ثبت نصا بخلاف القياس في البيع من كل وجه والاقالة  
 ليست ببيع من كل وجه ولو كانا حبيبي والمسألة بجاهلها رد المشتري للعيب بالثمن الذي ادعى  
 وتخلوا وترادا في الباقي امارد العيب وكوه القول قول المشتري مع يمينه في ثمن المردود  
 فلما قلنا واما التحالف فلا منها اختلفا في ثمن الباقي والسلعة قائمة والمقصود من التحالف لم

لم يحصل في حق الباقي في فتحا لفا وترادا ويرجع المشتري على البايع بالف درهم ومائة دينارا عندهم  
 لاه البيع انفسخ فيها في احدهما بالرد في الاخر بالتحالف وقد ذكرناه فيما تقدم ثم قال محمد رحمه الله  
 في الكتاب اذا اوجب رد احدهما فالقول قول المشتري في ثمنه واذا لم يرد واحدا منهما فالقول قول  
 البايع في ثمنه معناه والله اعلم اذا رد احدهما يفسخ البيع فبعد ذلك الاختلاف بينهما  
 في الثمن او كيفيته فيكون القول قول المشتري لانه لم يبق العقد واذا لم يرد احدهما فالقول  
 فيه قول البايع لاه الاختلاف في عند ذلك يكون كيفيته المبيع قال الشيخ الامام الزاهد  
 المعروف بجواهر زاده قال مشايخنا اراد محمد بقوله القول قول البايع مع يمينه اذا اختلفا  
 في الثمن والعبد ان قائما فانهما يتخالفان بالاجماع الا ان محمد رحمه الله قال القول قول  
 البايع في ثمنه ولم يذكر مع يمينه ولم يذكر ايضا ان القول قول المشتري مع يمينه لانه لا اشكال  
 في كوه القول قول المشتري مع يمينه لانه منكر ولا اشكال ايضا ان من كاه القول قوله  
 يكون مع يمينه فلم يذكر يمين البايع ولا يمين المشتري وفي بعض النسخ ذكر يمين  
 المشتري وقال القول قول المشتري في ثمنه مع يمينه ولم يذكر يمين البايع لما ذكرنا ان العقد يفسخ  
 بالرد بقي الاختلاف في الثمن واذا لم يرد واختلفا في الثمن يتخالفان الا انه لم يذكر يمين المشتري لانه  
 ظاهر كونهما موافقة للقياس وانما ذكر يمين البايع لاه تخليفه مخالف للقياس رجل اشترى عبدا  
 بالف درهم وتقابضا ثم جاء المشتري للعبد برده بالعيب فقال البايع لم ابعك هذا بل بعتك غير فالقول  
 قوله مع يمينه وعلى المشتري البينة فرق بين هذا وبيننا اذا كاه في البيع خيار الشرط والروية والمسألة  
 بجاهلها فاه القول فيه قول المشتري والفرق ان المشتري في خيار الشرط والروية منكر والبايع مدعي لان  
 من له خيار الشرط والروية ينفرد بالفسخ بغير قضا ولا رضا واذا انفسخ البيع بقي اختلافهما فيما قبضه  
 المشتري من البايع فيكون القول قول القابض لانه منكر قبض غير الا ترى ان القول قول الغاصب ولو لم  
 اما من له خيار العيب لا يملك الرد بالعيب بعد القبض لا بقضا او رضا فلم ينفسخ البيع بمجرد  
 رده فكاه الاختلاف واقفا في ثبوت حق الرد بالعيب فالمشتري يدعي على البايع حق الرد والبايع  
 ينكر فكاه القول قوله واه كاه المبيع غير مقبوض واذا البايع ان يلزمه فقال المشتري ليس هذا الذي بعته  
 فالقول المشتري مع يمينه ولا يلزمه الا ان يقوم عليه بينه انه هو المبيع فيلزمه ان لم يكن فيه خيار واه كاه له  
 خيار رده ان شا لاه البايع يدعي الا ان اقام عليه وهو ينكر ولو قال ما اشتريت منك شيئا كاه القول قوله  
 فاذا قال ما اشتريت منك هذا كاه القول قوله ايضا واذا كاه فيه خيار البايع فهو في حكم الملك  
 كالمملوق بالشرط عدم قبله فكاه الزام البيع اياه بمنزلة ابتداء التملك من هذا الوجه  
 فالبايع يدعي ثبوت حق التملك له في هذا العيب والمشتري ينكر ولو انكر العقد ا صلا  
 كاه القول قوله نوصحه ان البايع لا يملك بحكم خيار الزام البيع الا اذا كاه المبيع قائما في يده  
 وقوله في تعيين المبيع ليس بحجة على المشتري في اتحاد الشرط وبدوره التعيين لا يملك ايجاب  
 البيع فيه فقال البايع الا كاه كاه المشتري اذا ادعى الرد بالعيب بعد القبض في انه لا يقبل قوله  
 في تعيين المبيع وبدوره التعيين لا يتمكن من رده بعد القبض وفي المبسوط اذا اشترى عدل



زطى واخرى زطى ولم يرد وقبضه ثم جاء بعد ذلك برده وقال وجدته كرايس لم يصدق والتمس له لازم  
لانه من اقرض في دعواه والمتناقضا قول له ولاه بسبب خيار الروية انما يتمكن من الفسخ اذا خسر  
المعقود عليه والذي احضره كرايس والمعقود عليه زطى بغيره فلا يتمكن من فسخ العقد عليه ولو اقام  
البينة لا تقبل بينه لانه البينة انما تقبل بعد دعوى صحيحة ودعواه فاسدة للتناقض واه كاه  
قال لا ادري زطى هوام لا ولكنى اخذ به على قولك فانظر اليه ثم جاء برده وقال وجدته كرايس كاه  
مصد قافيه مع يمينه لانه المشتري كاه له حق الفسخ بخيار الروية وهو ينفرد بالفسخ بخيار  
الروية والشرط واذا افسخ العقد فيه بقي المقبوض في يده ملك البائع فكاه القول قوله في تعيينه  
وهذا لانه غير منقض في كلامه هنا بل منكر لقبض الزطى فكاه القول قوله وفي الاول من اقرض ولو اشترى  
ثوبا وقال البائع هو مروي وقال المشتري لا ادري وقد رآه ولكن اخذ به على ما يقول ثم جاء برده وقال  
وجدته يهودي لم يصد لانه قد رآه المعقود عليه فليس له خيار الروية بقي دعواه حق الرد لنفسه في هذا  
العين والبائع ينكر فلا يقبل قوله كما اذا ادعى المشتري العيب بالمبيع وانكر البائع والله تعالى اعلم  
**باب من البيع التي تكون فيه اشياء فيكونه الثمن بينهما واذا اهلك اخذ كل واحد الى**  
اصل الباب فوات المعقود عليه قبل القبض بوجوب بطلان العقد وسقوط الثمن وفوات بعض  
بوجوب سقوط الثمن وتقديره وفوات اوصاف المعقود عليه لا بوجوب بطلان العقد  
ولا سقوط شيء من الثمن ولكن بوجوب الخيار للمشتري على ما ذكرنا والخيل في بيع الارض اصل  
من وجه تبع من وجه اما اصل لا نهاعبي قائمة بدايها قبل القطع وبعده بخلاف اطراف  
الحياوة واما تبع لانها قائمة بالارض مركبة فيها القرار تزيد بها مائة الارض فصارت لم  
بمنزلة وصف من اوصاف الارض ولهذا يدخل في بيع الارض تبعا من غير تسمية وسنقف  
بالشئعة تبعا فصارت بمنزلة اطراف الحياوة اذا ثبت هذا فنقول يجب اعتبار اصلا في حال  
تبعا في حال لتعذر اعتبار اصلا وتبعا في حالة واحدة فقلنا اذا لم يسم له شئنا على حدة ولم  
يبقى الى يوم القبض اعتبر تبعا حتى لا يسقط شيء من الثمن بمقابله كاطراف الحياوة واذا سمي  
له شيء على حدة او بقي الى وقت القبض صار اصلا حتى ينقسم الثمن عليها ويسقط حصته سواء  
كاه الارض والخيل لواحدا والاشياء عملهما كالدرع في المدروعات لما كاه بيعا من وجه  
لانه قوامه بالباقي وتبطل اتصال فراواصل من وجه لانه بعد القطع يبقى ما لا متقوما قلنا  
اذا سمي لكل ذراع ثمننا بصيرا اصلا واه لم يسم يكون تبعا عملهما اما الثمار فهي تابعة  
الاشجار وحدها عند ابي يوسف وعند ابي حنيفة ومحمد تابعة الاشجار والارض وقد ذكرنا  
هذا في الابواب المتقدمة اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل له ارض واخرى بالخيل بغير ارض فامر  
صاحب الخيل صاحب الارض ببيع الخيل مع الارض فباع الكل بالف درهم صفقة واحدة  
وقيمة الخيل خمسمائة وقيمة الارض خمسمائة جازا البيع لانه في البعض صيل وفي البعض وكيل  
والثمن بينهما نصفاه لانه الخيل اذا بقي الى وقت القبض وقبض المشتري مع الارض صار اصلا  
فصار لها حصته من الثمن وقيمتها على السواء فانقسم الثمن عليهما نصفين كالولد الحادث

لحادث قبل القبض اذا قبض صار اصلا وانقسم الثمن على الام والولد كذلك هنا الا ان هناك تعتبر قيمة  
الولد يوم القبض وهنا تعتبر قيمة الخيل يوم العقد لما تبين وان لم يقبض المشتري الارض حتى اصاب  
الخيل افة سماوية من حرق او غرق وذهبت كلها والمشتري بالخيار اه شاخذ الارض بجميع  
الثمن واه شاترك اما الخيار فلاه الارض قد بقيت بقوات التبع كالحياوة يتعيب بفوات طرف  
منه وحدوث العيب قبل القبض بوجوب الخيار للمشتري ولانه فوات ما هو اصل من وجه تبع  
من وجه ولوفات ما هو تبع من كل وجه بخير فهذا اولى واما الاخذ بجميع الثمن فلاه الخيل تبع  
وفوات التبع قبل القبض لا بوجوب سقوط شيء من الثمن كالولد اذا هلك قبل القبض الا انه اذا تبع  
الاصل بخير كالجارية اذا ولدت واذا لم تنجب لا بخير كالشاة اذا ولدت فلا يوجب العيب  
ويكون كل الثمن لصاحب الارض اذا اخذ لاه الثمن مقابل بالاصل وكل الاصل ملكه ولاه الثمن انما  
يتأكد بالقبض والقبض انما ورد على الارض خاصة وان ذهب نصف الخيل وبقي نصفه واختار  
المشتري اخذ ذلك بالثمن كله لصاحب الارض ثلثه ارباع الثمن ولصاحب الثمن الخيل  
اربعة لانه لو هلك كل الخيل رجع كل ثمنه الى الارض فاذا هلك نصفه رجع نصف  
ثمنه الى الارض هكذا اذا كثر في الكتاب وروى عن سماع عن محمد ان الثمن بينهما اثلاث  
ثلثاه لصاحب الارض وثلثه لصاحب الخيل وهو قول الحسن لانه لما ذهب  
الخيل قبل القبض صار كاه لم يكن فصار كانه باع الارض ونصف الخيل وقيمة  
الارض خمسمائة وقيمة الخيل مائة وخمسة فيكون الثمن بينهما اثلاثا وكما لو اشترى  
جارية قيمتها الف درهم فولدت ولدين يساوي كل واحد منهما خمسمائة ثم هلك  
احدهما قبل القبض ينقسم الثمن على الجارية ولولد الثاني اثلاثا كاه الميت لم يكن كذلك  
هنا الا ان الصحيح ما ذكر في الكتاب لانه البيع ثا ول الكل ولو ذهبت الخيل كلها قبل  
القبض كاه لصاحب الارض جميع الثمن ولو بقي الخيل كلها الى وقت القبض كاه لكل  
واحد منهما نصف الثمن فاذا ذهب النصف وبقي النصف يجباه يكون لصاحب  
الخيل ربع الثمن ليكون للذاهب عبرة وللباقي عبرة بخلاف ما اذا هلك الكل لانه  
لم يبق شيء يمكن بقا شيء من الثمن بمقابله فيصير مقابله بالاصل وبخلافه لولد  
لانه لا يدخل تحت المقابلة الا عند القبض الذي له شبه بالعقد فجاز ان تعتبر  
قيمتة يومئذ والولد يوم القبض واحد فينقسم الثمن باعتبار قيمته يوم القبض  
وقيمة الام يوم العقد اما الخيل انما ينقسم الثمن عليها وعلى الارض باعتبار قيمتها  
يوم العقد بالاجماع لانها كانت موجودة وقت العقد ودخلت في المقابلة الا انها  
نابعة فلم تكن الخيل نظير الولد الا ان مالك ترجع حصته الى الاصل كما لو هلك  
كله فصار في التقدير كاه ثمن الارض سبعمائة وخمسة وقيمة الخيل مائة  
وخمسة ولو كاه هكذا ينقسم الثمن بينهما ارباعا كذلك هنا ولو لم يقبض المشتري  
الارض والخيل حتى غر الخيل ثمنه تساوي خمسمائة مثل قيمة الخيل ومثل قيمة



الارض باخذ المشتري كل الثمن الذي اشتراه لانه زيادة قبل القبض فصار مبيعا وقد بقي الى وقت القبض فصار اصاله وبقي له شيء من الثمن فتقسم الثمن بين صاحب الارض وصاحب الخيل ان له ثلثا لثلاثه لصاحب الخيل وثلثه لصاحب الارض يقسم على قيمة الارض والخيل يوم العقد لانهما كانا موجودين لدى العقد وقيمة الثمن يوم القبض كالولد لانها حدثت بعد العقد قبل القبض وقيمة الثمن يوم القبض خمسماية وهو مثل قيمة كل واحد منهما يوم العقد فيقسم اثلاثا وهو كما لمبيعة اذا ولدت بنتا ثم البنت وولدت ولدا قبل القبض ثم قبض الكل فقبض المشتري الكل انقسم الثمن على الكل باعتبار القيمة يعتبر قيمة الولد يوم القبض وقيمة الام يوم العقد وكما لو اشترى جارية وولدها فولد الولد ولدا قبل القبض ثم قبض الكل وقيمة الولد الاخر مثل قيمة كل واحد من الامين الا ان هنا يقسم الثمن ارباعا نصفه بمقابلة الجدة والنصف بمقابلة الولد الاول مع ولدها لان الاول اصل بنفسه وليس لتبع الام فصار كما لو اشترى جارية وولدت احدها اما هنا الخيل تبع للارض من وجه ما ذكرنا قالوا وهذا قولنا في حنفية ومحمد رحمهما الله لانها يجعلان الثمن تابع للارض والارض والخيل جميعا فيقسم الثمن على الكل فتصير حصته الارض ثلثا بعد ما كان نصفها اما عندنا في يوسف لصاحب الخيل نصف الثمن لانه عند الثمن تابع للخيل خاصة فكاه ثمن الخيل منقسم على الخيل والثمن نصفين وقد ذكرنا هذا ولو كان البائع حين باع الارض والخيل قال ابيعك هذه الارض والخيل التي فيها بالف درهم كل واحد منهما بخمسماية والارض والخيل لرجل واحد او كانت الارض لرجل والخيل لآخر فاصاب الخيل اذ ذهب كله اخذ المشتري الارض بخمسماية او شأوا او شأوا اما الخيل فلما قلنا واما الاخذ بخمسماية فلاه الخيل صار اصاله لانه ما يجوز افراجه بالعقد وصار كما لو اشترى جارية وارضا بالف درهم وقيمتها سوا فهلك الجارية قبل القبض فانه باخذ الارض بخمسماية الا انه لا يجبر لانه هلاك الجارية لا يلزم عيبا في الارض بخلاف هلاك الخيل ويكون الخمسماية لصاحب الارض لانها بدل ملكه فانه لم يهلك الخيل لكنها انثرت ثمرساوي خمسماية وبقي الى وقت القبض فقبض المشتري الكل فالارض بخمسماية والخيل والثمر بخمسماية بالاجماع والثمر زيادة في الخيل خاصة لانه الخيل اصل في هذا الفصل وليس يتبع فلا يكون الثمن تابع للارض وصار كما لو اشترى جارية قيمته كل واحد منهما خمسماية بالف درهم فولدت احدهما قبل القبض ولدا يساوي خمسماية تكون خمسماية من الثمن بازالتي لم تلد وخمسماية بازالتي ولدت وما اصابها يقسم بينهما وبين ولدها كذلك هنا اما في الفصل الاول الثمن تابع للخيل والخيل تابعة للارض فكانت الثمن تابعة لهما جميعا وهذا لانه بتسمية الثمن لكل واحد منهما على حدة يصير كل واحد اصالا كما لو اشترى ثوبا على ان يمشى اذرع فوجده ثمانية لا ينقص شيء من الثمن ويجبر ولو وجد احد عشر يسلم له من غير ثمن ولو قال كل ذراع بدرهم تنقص حصته من الثمن

المن لانه بالتسمية صار كل ذراع اصالا لا يترى انه يجوز افراجه بالعقد ولهذا لو قطع وسلم يجبر المشتري على اخذه واه اطلق عليه اسم الفساد قال محمد ولو كان الارض لرجل والخيل لآخر فباعاها بالف درهم فهذا الرجل الواحد اذا باعها بالف درهم سوا ولو باع كل واحد منهما الدخلة بخمسماية في صفقة واحدة فهذا الواحد اذا باعها صفقة واحدة كل واحد بخمسماية سوا يريد به انه لا عبرة بتعدد العاقد واتحاده انما العبرة بالتسمية وعدم التسمية لانه المعنى جميع الكل **باب في البيع والتفصيل في ذلك** اصل الباب اية صحة الاقالة وبقاها يعتمد قيام المعقود عليه رده قيام الثمن لانها لرفع حكمه العقد وقيام حكم العقد بقيام محله وحله المعقود عليه الذي يرد عليه العقد فانما يبقى بيضا المعقود عليه من كل وجه وهو بيع بالثمن او ببقاياه من وجه كما في بيع المقابضة والصرف فان كل واحد منهما مبيع من وجه اما الثمن فمعقود به يذكر التقدير ماله المبيع فاه البيع تلك الشيء بمثل ماله باعتبار الارض وذكر الثمن لتقديره فلا يكون المقدور محلا ومتى لم يكن من المحل في شيء لا يكون العقد تعلقه فلا فلا يبقى ببقاياه ولا يعتبر ببقاياه وقوامه والسلعة معقود عليها لانه المعقود عليه ما يقصد بالتعليك والتملك والسلعة والعروض هكذا والذراهم والدنانير انما لانها لا يجوز ان تقصد بالتعليك والتملك وانما يقصد بها تقدير ماله ما يقصد بالتعليك والتملك والمكيلات والموزونات كانت باعياها تجعل مبيعة واه كانت ديناموصوفة تجعل ثمنيا وهو معنى قول المشايخ اعيانها تبلغ واوصافها انما لانها يجوز ان تصدق بالتعليك والتملك لكونها منتفعا بذاتها حقيقة ويجوز ان يصدق بها تقدير ماله الاشياء لانها امثال متساوية فثمنها بعينها علما انه ما قصد بها بالتعليك فجعلناها ثمنيا واذا عينها فقد قصد بها بالتعليك فجعلناها مبيعة واذا كانت صحة الاقالة يعتمد قيام المبيع من كل وجه فنقول المبيع من كل وجه اوصى وجهه ما لا يجوز الاستبدال به قبل القبض ولهذا لا يجوز الاستبدال براس المال واه كاه من الانما لانه مبيع من وجه ولا يجوز الاستبدال بالمسلم فيه ايضا لانه مبيع من وجه وقت واحد ما يكفي لصحة الاقالة والثمن من كل وجه ما يجوز الاستبدال به قبل القبض على ذكرنا في الابواب المتقدمه وحرفا خزان ما لا يمنع ابتداء الاقالة لانه البقا اسهل من الثبوت وما يمنع الابتداء يمنع البقا لفوات المحل اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل اشترى عبدا بكر حفظه بعينه وتقابضا فمات العقد تقايلا جازاة الاقالة مع علمها بموت العبد ويرجع صاحب الكركم وصاحب العبد بقيمة لانه الكركم اذا كاه بعينه كاه مبيعا ولهذا لو وجد الكركم عيبا كاه له ان يرم ويأخذ العبد كاه قائما وقيمتها كاه كاه هالكا ولهذا لا يجوز الاستبدال به قبل القبض وليس لبائع الكركم يملك ذلك الكركم ويدفع غيره وهذا حكم المبيع ولهذا لو علم الكركم قبل القبض بفسد العقد كما في بيع العبد بالعبد اذا هلك احدهما وبقا المبيع من وجه يكفي لصحة الاقالة لبقا المحل الذي هو معقود عليه واذا صح الرفع في الذي هو قائم ارتفع المالك ضرورة لانه لا يتصور قيام عقد المعاوضة بدونه العرضين واذا ارتفع



حكم العقد لزومه رده وقد عجز عن رده فيلزمه رد قيمته وفي بعض النسخ ذكر انه يصح الاقالة عند  
ان حيفته ومحمد رحمه الله لاه الاقالة عندا في حيفته ببيع جديد فيكون بيع الطعام بغيره  
العبد حينئذ فيكون فاسدا وقد ذكرنا قبل هذا ان الاقالة عنده انما تعتبر ببيعها ببيع جديد اذا كان  
بأكثر من الثمن الاول او باقل منه اما عند الاطلاق وهو رفع وفسخ عنده ايضا ولو اشترى بكر  
حنطه من صوفة في الذمة وتقابضا فهلك العبد في يده ثم تقايلا لم تجز الاقالة لاه الكرمي  
في الذمة ثمن وليس بمبيع ولهذا لا يشترط قيام الملك فيه لصحة العقد ويجوز الاستبدال به  
قبل القبض ولو وجد بالمقبوض عيبه رده لا يبطل البيع ولو كان العبد قائما وتقايلا لا يجب عليه  
رد المقبوض بعيبه فكاه المبيع هو العبد وقد هلك فلا يتصور ارتفاع العبد بالاقالة استشهد  
محمد فقال لا ترى انه لو اشترى عبدا بالف وتقابضا ثم هلك العبد وتقايلا لم تصح الاقالة لاه القائم  
والاقالة انما تصح حال قيام المبيع بخلاف ما اذا اسلم عبدا في كرم حنطه موصوفه وسلم العبد فملك  
ثم نقله يده صحى الاقالة لاه الطعام مبيع ولهذا لا يثبت الاموجله ولا يجوز الاستبدال به ولو قبض الطعام  
ثم تقايلا يلزمه رد عيب الطعام فكاه الطعام مبيعا صحى الاقالة عند قيامه وفي المبسوط اذا اشترى  
حاد ما بكر حنطه وليس الكل عنده لم يجز لانه ان عيب الكرم وهو ملك غيره فهذا بيع ما ليس عنده واه  
يعنى فهو محمول الصفة وهذه جملة نقضى الامنازعة باه قال بكر حنطه جيدة او وسطا او ردى ففي  
القياس لا يجوز لاه الكيل والموزون في الحقيقة مبيع وبيع ما ليس عند الانسان لا يجوز الا بشرط  
التسليم بالنصر وفي الاستحسان يجوز لما روى النبي صلى الله عليه وسلم اشترى جزورا بكرى ثم  
ثم استقرضه فاعطاه اياه ولاه الكيل والموزون اذا لم يكن بعينه فهو يثبت في الذمة ثمنها فكاه شرا  
بشئ ليس عنده وانه صحيح كما في الدراهم والدنانير وقد ذكرنا ان اعيانها تبلغ واوصافها ثمن تثبت  
في الذمة بالقرض والسلم فاه لم يبيى الاصل جاز كالقرض واه يبيى جاز اعتبارا بالسلم بخلاف الثوب  
فاه لشبهتها في الذمة اصل واحد وهو التسليم ولا يجوز الاموجله فاه استهلك البائع الكرم ووجد بالجارية  
عيبا وردها اخذ كراما مثله وكذلك لو كان الكرم قائما عند البائع بعينه كاه له اياه رد مثله لاه الخلل  
المشتري في البائع كمال البائع معه عند العقد فكذا البائع على المشتري كرمه في ذمته بعهطية المشتري  
من اى موضع شا فكذلك البائع بفعلة عند الفسخ وهذا لا يرد للجارية انتقضى الجارية فبقى الكرم  
في يد البائع بمقبوضها بحكم عقد والمقبوض بعقد فاسد اذا كان كميلا او وزنيا يكون  
موضونا بالمثل وكذلك كل مكال او بوز او بعد بخلاف ما اذا كان الثمن نقيا ووجد بالجارية عيبا  
وردها وقد يستهلك البائع الثوب يلزمه قيمة الثوب لانه ليس من زوات الاموال وقد وجب  
عليه رده وعجز عن رده بالهالك فيضمن قيمته كما في الغصب الا ترى ان في البيع  
الفاسد يضمن قيمته فكذا بعنساء الملك فيه بالرد بالعيب ولو اشترى عبدا بنقرة  
فضة بينها وتقابضا ثم تقايلا بعد موت العبد جازت الاقالة لاه النقرة تنعيب بالتعيين في عامة  
التوبات ولهذا لا تجوز الشراكة والمضاربة بها احتراز عن ربح مالم يضمن فكانت مقايضة فضيحة  
عند قيام احدهما واذا صحى الاقالة رد البقرة ويلزمه الاخر رد العبد وقد عجز عن رده فيلزمه قيمته

بتمه ويقضى القاضى بقيمة العبد ناسرا احتراز عن الربا لاه قيمة العبد انما تعرف بالخرز والظن  
فانما تكون القيمة أكثر من النقرة او اقل وفي الاقالة شبهة العقد فيكون كمالك البقرة بدراهم أكثر منها  
وزنا او اقل فيكون ربا ولاه الاقالة ببيع جديد في حق الثالث وحرمة الربا حتى للشرع فيكون بيعا  
جديدا في حقه فيجب الاحتراز عن الربا احتياطا بخلاف ما اذا اشترى العبد بالدراهم والدنانير  
حيث لا تجوز الاقالة بعد موت العبد لاه الدراهم والدنانير انما بكل حال غنيت ولم تعين  
ولو اسلم للعبد في طعام وسلم فوات العبد ثم تقايلا جازت الاقالة استحسانا والقياس لاه لا  
يجوز لاه العبد اذا هلك صار العقد بحال لا يفسخ بالف فكذا بالاقالة وجه الاستحسان اما ذكرنا  
ان المسلم فيه مبيع ولهذا لا يجوز بيعه قبل القبض فصار في الحكم كالمبيع القائم من احد الجانبين  
وكذا لو قبض الطعام ثم هلك العبد ثم تقايلا جازت الاقالة لما قلنا ويجب عليه رد الكرم  
المقبوض وان تقايلا قبل قبضه يرى بالمسلم اليه عن طعام التسليم ويلزمه رد قيمة العبد رجل  
اشترى عبدا بجارية وتقابضا ثم تقايلا ثم هلك احدهما قبل القبض لم تبطل الاقالة وغرم  
الذى هلك في يده قيمة الهالك لاه كل واحد منهما مبيع وجه وهلاك احدهما عوض لا يمنع  
ابتداء الاقالة فلا يمنع البقاء بطريق الاولى ولاه بعد هلاك احدهما بقاء العقد محال للفسخ برده  
الاخر بالعيب واذا ثبتت الاقالة صحى فعله الذى بقى العوض في يده او برده وهو قادر عليه والاخر  
عاجز عن رد الهالك فيغرم قيمته ولو هلك انتقضت الاقالة وعاد الامر الى ما كانه قبل الاقالة لان  
هلاهما يمنع ابتداء الاقالة فيمنع البقاء لاه بقا الشئ بقاء محله ومحله الغنم في الطرفين لاه المعقود  
عليه عند الاقالة العبد لحسب وقد فات ولانه لم يبق محله للفسخ بالربا بالعيب بعد هلاهما فلا يبق محله  
الاقالة ولو اشترى عبدا بالف درهم وتقابضا ثم تقايلا ثم مات العبد قبل بطلت الاقالة لانه فوات  
المحل على ما ذكرنا ولو اشترى بنقرة فضة بعينها وفي النقرة الف درهم وقيمة العبد الف درهم فاقضا  
ثم تقايلا ثم هلك العبد قبل ان يقبض لم تبطل الاقالة لاه هلاك العبد لا يمنع ابتداء الاقالة لما ذكرنا  
فلا يمنع البقاء بطريق الاولى واذا ثبتت الاقالة يجب على الذى في يده البقرة ان يردها الى صاحبها  
وعلى باع البقرة ان يرد قيمة العبد لانه عجز عن رده العبد بالهالك فيجب عليه قيمته ومن عليه  
القيمة كاه القاضى بالخيار ان شا فضى عليه بالدراهم واه شا فضى بالدنانير لانه كاه شيئا يباع  
بالدنانير فالاولى ان يقضى بالدنانير واه كاه شيئا يباع بالدراهم فالاولى ان يقضى  
بالدراهم لانه لا يتعين عليه ذلك لاه قيمة الاشياء الدراهم والدنانير لكن ان  
قضى بالدراهم يتصدق بالفضل وهو الف درهم لوجهين احدهما ان فيه شبهة الربا لان  
الجنس متحد وقد اعطى الف واخذ الفين فالقبض شبه بالعقد فكاه فيه شبهة الربا  
والثاني ان الالف الزيادة ربح مالم يضمن لاه العبد لم يكن في ضمانه وسبيل ربح  
مالم يضمن التصديق به واه اخذ الدنانير كاشا الزيادة له ولا يتصدق بشئ لاه الجنس  
مختلف فلا يتحقق الرجوع والربا وهو نظير ما ذكرنا اذا اشترى عبدا بالف وقيمة الفاه فقطعت  
به او قبل قبل القبض او اشترى بخيلة بشئ فاعثرت قبل القبض ثم قال هنا يقضى بقيمة دراهم



اودنا نبر وقال اذا انقلا يلا بعد هلاك العبد يقضى بقيمته دنا نبر والفرق ان ابتداء الاقالة بعد  
هلاك العبد يشبه ابتداء العقد بتمش من جنس النقر لاقالة يشبه البيع لانها مبادلة بالنراضة  
ولودا عينا وزه النقر يودى الى الضرر ولودا عينا القيمة يودى الى الربا وبني الربا على التغليظ فيقضى  
بالقيمة من خلاه الجنس رعاية للجانبين كما لو غصب ابريق فضه وزنه مائة وقيمتها مائتاها الصنعة  
فهلك في يده فاه القاضى يقضى عليه بقيمته من خلاه جنسه حتى لا يتضرر المالك فلا يودى الى  
الربا اما هنا الاقالة قد صحت حال قيام العبد فاذا تحولت الى القيمة بعد ذلك بهلاك العبد  
انما يحول بعد ما دخل العبد في ملكه فالزيادة اذا كانت في ملكه لا تبطل العقد كما قلنا في قتل  
العبد وعقر الجارية والتمش فله الاقالة لما صحت على العبد كاه هذا بقالة على القيمة وليس  
في حالة البقا الا شبهة العقد باعتبار حالة القبض باعتبار حالة فيوجب التصديق لافساد  
العقد لانه لا يكون الربا كالمشروط وانما يجب على القاضى القبض بما يوجب صيانة العقد عن  
الفساد لا بما يمنع به التصديق لاه هذا امر يفتى به ولا يدخل تحت القبض وصار هذا نظير بقا  
العقد على القيمة مع ابتداء العقد عليها وذكر في الزيادة اذا استترى عبدا ابريق فضه وتقابضا  
فان العبد ثم وجد بالابرق عيبا فزده فاه القاضى يقضى له بقيمة العقد ان شام من الدراهم واه  
شارت من الدنانير سوا كاه قيمة العبد اقل من وزه الابريق او اكثر سوا كاه الرد بقضا او نقر  
او باقالة لاه القيمة وجبت بدلا عن العبد لا عن الابريق وجب عليه رد العبد وقد عجز  
عن رده بحكم الهلاك فكاه عليه قيمته ولهذا لو اراد بايع الابريق ان يبيع الابريق حراجه  
على قيمة العبد لا يجوز فرق بين هذا وبينما اذا اشترى دارا بعبد فاه للشفع ان ياخذ هايقة  
العبد فاه كاه في الدار صفائح ذهب وفضة او سلاسل فضة فاه كانت قيمة العبد بحيث  
لوقست اضاف الصفائح والسلاسل مثل وزنها فالقاضى بالخيار اه شاقضه بالقيمة من  
الدراهم او من الدنانير واه كاه ما اصاب الصفائح اقل من وزنها او اكثر فانه يقضى بما  
يحضر الصفائح والسلاسل من خلاه جنسها وفي الباقي بالخيار الا انه ينبغي ان يقضى  
بما هو الايسر على الشفع لاه حق الشفعة انما يثبت نظرا له فيقضى بما هو الايسر تخفيفا  
لمعنى النظر بجلاء القاضى فانه لا يعتبر في حقه الا اليسر لانه جاه ولاه القضا بالشفعة  
تمليك مبتدأ ولهذا يثبت في حقه احكام التمليك من الرد بخيار الروية والعيب وغير ذلك فيجب  
الاحترار عن الربا والله اعلم **كتاب الرهن باب الرهن**  
اصل الباب معرفة حكم الرهن فنقول حكم الرهن ملك اليد بجهة استيفاء الدين يتوسل  
به الى حقيقة الاستيفاء بملك الرقبة من مالمية الرهن لاه عينه ولهذا يختص بما يمكن استيفاء  
الدين منه وهو المال المقوم الذي يقبل البيع في الدين ويختص بحق يمكن استيفاءه من المهرور  
وهو الدين حتى لا يجوز الرهن بالاغنياء ولا بالعقوبات من القصاص والحدود ولهذا  
كاه موجب ثبوت الاستيفاء لاه موجب حقيقة الاستيفاء ملك عين المستوفى وملك اليد  
فوجب العقد الذي هو وثيقة الاستيفاء بعد ذلك وهو ملك اليد وعند الشافعي رحمة الله عليه هو موجب

سائر الوثائق كالكفالة والحالة وهو اه يراد به المطالبة فيثبت به المرتجع حق المطالبة بايفا  
الدين من مالمية وذلك بالبيع في الدين كالحالة والحالة عقد وثيقة بالذمة والذمة  
محل الالتزام المطالبة فيها فيكون الثابت بها بعض ما ثبت بحقيقة التزام الدين وهو المطالبة  
والرهن عقد وثيقة بمال او المال محل الاستيفاء الدين منه ففرقنا ان الثابت به بعض ما ثبت بحقيقة  
الاستيفاء وكيف يكون البيع في الدين موجبة ولا يملك المرتجع ذلك بعد تمام الرهن الا بتسليط  
الراهن اياه على ذلك نصا وكم من رهن يملك عن البيع في الدين وموجب العقد مالا يخلوا  
العقد عنه بعد تمامه ولهذا قلنا اذا هلك الرهن يصير مستوفيا للدين من مالمية بالقبض  
التابع ولو ادى الراهن الدين ولم يقبض الرهن حتى هلك يجب على المرتجع رد ما اخذ ولهم هذا  
تعتبر قيمته يوم القبض بخلاف ما لو وهب المرتجع الدين من الراهن او ابراه منه ولم يقبض  
الرهن حتى هلك عنده من غير منعه فانه لا ضاه عليه استحسانا وفي القياس وهو قول زفر رحمه الله يرضى  
بتمته للراهن لاه يقبض الرهن تثبت يد الاستيفاء للمرتجع ويتم ذلك بهلاك الرهن  
فيصير ورثة مستوفيا بهلاكه بعد الابرا بمنزلة استيفاءه حقيقة بعد الابرا فيلزمه رد  
المستوفى ولا يقال انه انما يصير مستوفيا وقت القبض حتى تعتبر قيمته من ذلك الوقت فيكون  
مبرا بعد الاستيفاء لانا نقول الابرا بعد الاستيفاء صحيح موجب لرد المستوفى كالبائع اذا قبض الثمن ثم  
ابرا المشتري عن الثمن ولانه قال في الكتاب في الرهن بالصدقا اذا اطلقا الزوج قبل الدخول بها ثم هلك الرهن  
لا يلزمها رد شيء على الزوج ولو كاه الطريق ما قلتم للزمها رد النصف كما لو استوفت حقيقة ولاه قبض  
المرتجع قبض ضاه وكل قبض واجب الضاه يبقى بقا القبض واه سقط الدين كما لو استوفاه اشترى  
بالدين عينا او صالح منه على عين او احواله على انشاءه بقضاه الرهن واه برئت ذمة الراهن عن الدين  
وكذا لو تصادقا ان لا دين بقى ضاه الرهن بقا القبض ولو تبادل رهنين بقى ضاه الاول ما لم يرد  
بقا القبض والمشتري اذا قبض المبيع وهو بالخيار ثم فسخ المبيع بقى مضمونا بالثمن بقا القبض  
واه كاه الخيار للبائع بقى بعد الفسخ مضمونا بالقيمة كما كاه ولا يقال لو وجب الضاه على المرتجع  
انما يجب بسبب الابرا وهو متبرع فيه وانه لا يجوز الا ترى انه لو استحققت العين الموهوب بها هلك  
فيد الموهوب له وضاع قيمته لم يرجع على الواجب ولو وهب البائع الثمن للمشتري ثم هلك  
المبيع في يده لا يرضى للمشتري ومعلوم ان الرهن لو هلك في يده قبل الجبة او الابرا لا يرضى شيئا فكذا  
بعد لاه لا نوجب عليه الضاه بسبب الابرا بل بالاستيفاء بهلاك الرهن لانه قبل الابرا كاه  
تقع المقاصة وبعد لا يمكن اثبات المقاصة فيبقى المستوفى مضمونا عليه كما لو استوفاه حقيقة  
بعد الابرا يلزمه ضاه المستوفى واه كاه لو لم يسبق الابرا لم يكن عليه شيء والا استحسانا وجهها  
احدهما اه ضاه الرهن يثبت باعتبار القبض والدين جميعا لانه ضاه الاستيفاء فلا يتحقق ذلك  
باعتبار الدين وبالا برا انعدام العينين وحكم الثابت بعلته ذات وصفيين تستخدم باعدام  
احدهما الا ترى انه لو رد الرهن سقط الضاه لانعدام القبض مع بقا الدين وكذا اذا ابراه عن  
الدين يسقط الضاه لانعدام الدين مع بقا القبض بخلاف ما لو استوفى الدين لانه لا يسقط



بل يقره فاه ما هو المقصود بحصول الاستيفاء وحصول المقصود بالشئ بنهيته ويقره واكتمل جاز  
الابرا من الترخ بعد الاستيفاء واذا بقي الدين حكما بقي ضامه الرهن فبالهلاك يصير مستوفيا في  
انه استوفى الدين مرتين اما بالابرا يسقط فلا يبقى الضامه لانعدام احد المعنيين واذا اشترى شيا  
بالدين او صالح فذلك استيفاء بطريق المقاصة وكذا الحوالة لانه بها لا يسقط الدين لكن دية المحال  
عليه تقوم مقام ذمة المحيل وهو جاز ان يعود الى ذمة المحيل بموت المحال عليه مقلسا ولم يأت بعد  
تبادل رهنا برهن الدين والقبض باق في حق العبي الاول فبقي الضامه واذا تصادقا على ادين  
فنقول ان تصادقا بعد هلاكه فالدين كاه واجبا ظاهرا حين هلاكه ووجوب الدين ظاهرا يكفي  
لضامه الرهن لما ياتي اه شالله تعالى فصا مستوفيا فاما اذا تصادقا حال قيام الرهن ثم هلك  
بهلك امانة لاه بتصادقهما يتبقى الدين من الاصل وضامه الرهن لا يبقى بدين الدين والوجه  
الاخر وعليه الاعتماد ان مقصود الراهن عند تسليم الرهن الى المرتفع ان يبري ذمته عند هلاك  
الرهن من غير اه يلزمه شئ اخر وقد حصل هذا المقصود بالابرا قبل هلاكه فلا يستوجب عند هلاكه  
شيا اخر كمن عليه الدين الموجل اذا عجل ثم حل الاجل وصاحب النصاب اذا عجل الركة ثم ثم الحول  
بجلاف ما لو استوفى فهناك مقصوده لم يحصل لاه ذمته انما يبري بما اعطى وكذا اذا اشترى  
بالدين او صالح او حال او بذلا رهنا برهن فاه هو المقصود له عند هلاك الرهن ما يحصل بهذه الاسباب  
واذا تصادقا على ادين ثم هلك الرهن لا يكون مقصودا لاه مقصوده حصل بالتصادق حين لم  
يلزمه شئ اخر ولا يقال مقصوده براه ذمته عند هلاك الراهن بطريق الايفاء وانما ترتب ذمته بطريق  
الاستقاط بالابرا والاستقاط غير الايفاء لانا نقول الاسباب بغير مطلوبة لا عينا بل بالحكاما فانما  
ينظر الى حصول المقصود ولا ينظر الى اختلاف الطريق بمنزلة ما لو قال لفلان على الف درهم فصر وقال  
المقر له هو غصب يلزمه المال لا تقا فاه فاه هو المقصود فاه اختلاف في السبب وكذا لو قال لفلان على  
الف درهم ثم هذه الجارية التي بعينها وقال فلان الجارية جاريتك ما بعتهما وفي هلك الف درهم  
يلزمه المال حصول المقصود وهو سلامة الجارية له واه اختلاف في السبب وهذا مثله وهذا بخلاف  
البيع فالضامه هناك انعقد بالقبض ولكن فنسخ البيع يبطل بالهلاك قبل الرد كما يبطل البيع بالهلاك  
قبل التسليم وهنا الابرا لا يبطل بهلاك الرهن بعده ولاه هناك ما هو المقصود للبايع لا يحصل  
بفسخ البيع ما لم يعد المبيع الى يده فلم يبق الضامه بخلاف ما لو منع الرهن بعدما ابراه  
حتى مات لانه كاه امينا فبالمنع بعد الطلب يصير غاصبا ومكنا نقول في الصداق اذا رهن  
عبد ها وقيمة مثل المسمى ثم ابراه او وهبته له ولم تمنعه فلا ضامه عليها وكذا لو اختلف منه قبل  
ان يدخل بها لاه مقصوده وهو براه ذمته عن الصداق قد حصل بالابرا او خلع  
ولا يعتبر اختلاف السبب ولو ابراه عن حقها قبل الطلاق او لم تبره حتى هلك فلا ضامه  
عليها اما في الابرا فالحصول المقصود واما ان لم تبره فحصول مقصوده في النصف بالطلاق  
قبل الدخول وانما بقي ضامه الرهن في النصف الذي هو حقها فهلاك الرهن تصير مستوفيه ذلك  
القدر حاصلة فلها لا يلزمها رد شئ فاذا ثبت هذا فنقول اذا تصرف الرهن في المهر هو تصرف

تصرفا يبطل حق المرتفع والتصرف يحتمل النقص بعد وقوعه يتوقف على اجازة المرتفع لاه الاصل اه  
من تصرف في ملكه وقد تعلق به حق الغير حقا مستحقا مقصودا على الغير يتوقف نفاذ تصرفه على اجازة  
صاحب الحق ان اجاز او زال حق الغير نفذ والام ينفذ لانه ليس له ولاية ابطال هذا الحق لانعدام  
ولاية على غيره ويعني بالحق المستحق ما لا يملك المالك ابطاله بغير رضاه احترام اصناع حق  
الوكيل والمستعير فاه حقا لا يمنع نفاذ تصرف المالك لانه غير مستحق ويعني بالمقصود  
على العبي ما لا يملك المالك نقله من العبي الى عبي اخر بغير رضاه احترام اذن حق الساعي في  
السائمة وحق المجني عليه في العبد الجاني ثم اذا اجاز صاحب الحق حتى نفذ هل ثبت حق المرتفع  
او صاحب الحق في البذل كاه كاه ذلك بدلا عما تعلق به حق صاحب الحق كالتخ في الرهن فانه يتعلق  
به حق المرتفع لاه الترخ بدل العبي وتجعل اجازة تنفيذ كانه مالك حق يجوز ما اجاز  
ولا يجوز ما لا يجيزه تقدم اوتا خرواه كاه بدلا عما يتعلق به حقه كما في الاجارة فانه لا يتعلق  
حقه بالبذل لاه الترخ بدل العين وحق المستاجر في منفعة وتجعل اجازة اسقاطا لحقه فينفذ  
ما تقدم من التصرفات دوه ما تاخر عند المنا فاه اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل رهن عند  
رجل عبد ائتمنه الف درهم بالف درهم وقبضه المرتفع ثم اه الراهن باع العبد من رجل بالف درهم  
فابيع باطل الا ان يجيز المرتفع ويعني بقوله انه باطل اي يبطل الا ترى انه قال الا ان يجيز المرتفع  
وغير المنعقد لا ينفذ بالاجازة واختلفت الالفاظ في هذه المسألة في الرواية ذكر في بعضها ان  
البيع باطل وفي بعضها انه فاسد وفي بعضها انه موقوف وهو الاصح وفي الاصح وفي بعضها انه جائز  
وتا ويل قوله باطل اي يبطل اذا لم يجز المرتفع فيطلب المشتري الفسخ وهو باطل قوله انه فاسد لان  
الراهن عاجز عن التسليم لحق المرتفع واه باع ملكه نفسه الا انه في بدغير بدا لازمة لاه المرتفع  
مالك في حواليد ولهذا تورث عنه ويقدم على الغرماء فقد باع شيا لا يقدر على تسليمه فيكون  
فاسدا يعني الصحة موقوفة حتى لو افتك الراهن او اجاز المرتفع جاز كما في اسقاط الاجل  
ونزع الخاتم ونحوه بخلاف بيع الابن لاه في كونه الرهن غير مقدور التسليم احتمالات  
الفساك بديه فاه افترس تبين انه باع ما هو مقدور التسليم كالجذع في السقف وبيع المقصوب  
من غير الغاصب اذا كاه له جينة او الغاصب فضح واه لم يفتك تبين انه باع ما هو معجز لم  
التسليم فلا يصح كبيع الجذع اذا لم يزرعه وبيع المقصوب اذا لم تكن له بيته والغاصب جاحد  
وتا ويل قولهم جائز الاجازة المرتفع وسلم وهو باطل قوله موقوف لاه حق المرتفع لا يكون  
اقرى من ملك الغير ثم ذلك لا يمنع الا نفقا وعلى وجه التوقف فهذا أولى وروى عنه  
يوسف في الامالي ان البيع نافذ حتى لو اعتقه المشتري قبل القبض نفذ عتقه ولو لم يعتقه  
بغيرهنا عنه حتى يستوفي المرتفع دينه وذكر في آخر الباب في الاصل وعلى هذا جميع هذا الوجه  
وقياسه في قولنا في حنيفة واني يوسف وقولنا وما ذكرنا في الامالي قوله الاول وما ذكر  
هنا قوله الاخر وجه قوله الاول انه تصرف في ملكه تصرفا لم يتضمن ابطال حق  
المرتفع فينفذ كما قبل الرهن وقولنا تصرف في ملكه طاهر لاه ملكه لا يزول بالرهن



ولهذا ينفذ اعتاقه وقولنا لم يتضح ابطال حق المرتهن لانه حق المرتهن ليس الا في الجبس لاستيفاء الدين وانه لا يبطل بالبيع لانه يجوز ان يبقى رهونا عند المرتهن وانه انتقل ملك الرقبة الى غيره الا ترى ان الراهن لو مات ينتقل ملكه الى الورثة ويبقى رهونا وكذا الراهن اذا اقر بالمرهون لغيره يصح اقراره لو اعتقه المقر له يصح اعتاقه ويبقى الرهن وحق الجبس المرتهن ولاه حقه لا يبطل في العين من حيث المعنى فانه ينتقل من عين الى عين اخر مثله في المالة فعلى هذه العلة فرق بين بيع الراهن وبيع الاجر لانه حق المستاجر لا ينتقل الى يد المستاجر على ما ذكرنا في اصل الباب فقلنا بالتوقف على ما تبين وجه ظاهر الرواية انه تصرف في ملكه تصرفا يحتمل النقص وحق الغير فيه حق مستحق وهو مقصور على العين على ما ذكرنا فوجب ان يتوقف ولا ينفذ الا برضى من له الحق قياسا على بيع المواجه والجامع بينهما انه ليس له ولاية ابطال حق الغير وهذا ظاهر الرواية التي لا يثبت له حق الجبس الثمن لما ذكرناه ابطال بغير بدل كالاجارة وعلى الرواية التي له جبس الثمن فيه اقامة البدل مقام البدل في حق الجبس وتعلق الحق به فيبطل حقه عن الاول ولا يملك ذلك كالمولى اذا باع عبده المأذون المديون بغير رضاهما فلا لا يصح في حقه واه انتقل حقه الى بدله لما فيه من ابطال حقهم عن العين واقامة محل اخر مقام العين في تعلق الحق بخلاف ما اذا مات الراهن لانه ليس فيه اقامة محل اخر مقام الاول ولاه غنة ضرورة لا يمكن دفعها فلا تهمته فيه الا ترى ان الاجارة تبطل بالموت ولا تبطل بالبيع وبخلاف اقراره لانه ليس فيه اقامة محل اخر مقام الاول فلا يظهر اقراره في حق المرتهن كما لا ينفذ ببيعة في حقه ولهذا لا ينفذ بيع المقر كما لا ينفذ بيع الراهن وانما ينفذ اعتاقه لانه تصرف بنقد من الرهن فينفذ من المقر له لقيامه مقامه وهو يملك ابطال حقه عن العين بهذا الطريق فيملك اقامة غيره فيه مقامه وفيه نوع منفعة للمرتهن لانه لو اعتقه الراهن بنفسه كاه له اء يضمنه اذا كاه موصرا او يستعصى العبد اه كاه معسر او اذا صحت اقراره في حق نفاذ الحق كاه له اه يضمن الراهن لانه صار جانيا على حقه بتسببه لتنفيد عتق المقر له فيه وله اه يضمن المقر له لانه باعتاقه تسبب لانه في محل حقه وهو المالة فكاه في نفاذ اقراره منفعة له بخلاف البيع ثم اذا لم ينفذ بيع الراهن على المرتهن ولم يبطل حقه في الجبس هل يبقى العقد منعقد حتى لو سقط حق المرتهن بالفتك ان ينفذ ذلك البيع ام يبطل حتى يحتاج الى بيع مستأنف ذكر في اخر هذا الباب انه لا يبطل وروى عن ابي حنيفة في غير رواية الاصول انه يبطل وهو نظير الاخر الى باع المستاجر من غير عذره اه اجاز المستاجر نفاذ البيع وبطلت الاجارة واه لم يجز كاه فيه روايتاه كما في الرهن قبل ما روى انه ينتقض جوا القياس وما روى انه لا ينتقض جواب الاستحسان وحكى عن الامام الزاهد عبد الواحد انه سئل عن المواجه اذا باع المستاجر بغير عذره في الاجارة الطويلة في وقت الخيار هل ينفذ بيعه قال يجيباه كونه المسألة على روايتين في رواية ينفذ وهو الصحيح وفي رواية لا تنفذ وقال على الاجارة المضافة الى وقت المستقبل اذا باعه قبل محي الوقت المضاف اليه هل ينفذ بيعه فيه روايتاه في رواية ينفذ وفي رواية لا ووجه البياه اه الاجارة الطويلة عقود مختلفة كل عقد مضاف

مضاف الى وقتام عقد واحد اختلفوا فيه قال بعضهم عقد واحد وقال بعضهم عقود مختلفة وهو الاصح وينبغي على هذا اذا احرر الراس لبيتم او الوقف او استاجر لبيتم اجارة طويلة لا اشك اه العقد يبطل في المدة التي يصيبها قليل الاجر في الاجارة او كثيرة في الاستيجار وفي الباقي هل يقصد فمن جعل هذا عقدا واحدا يقول بانه يفسد ومن جعلها عقودا يقول بانه لا يفسد فجعلوا عقودا دفعا للفساد ان منها اشتراط الخيار اكثر من ثلاثة ايام في العقد واحدا لانه تدخل الايام المستثناة في العقد لو كاه عقدا واحدا ويكون له الخيار وقد ذكر عن ابي يوسف رحمة الله من استاجر شيئا على ان الخيار ثلاثة ايام في اخر الشهر كاه له الخيار في الحال الى اخر الشهر وذكر في فتاوى الفقيه الجليل ابي بكر محمد بن الفضل اذا قال بعث منك هذا على انك بالخيار في رأس شوال فقبل المشتري وها في رمضان كاه له الخيار من وقت العقد الى رأس شوال فثبت الخيار في يده الاجارة كلها فيفتى على انها عقود من حيث المعنى واه كاه عقدا واحدا من حيث الظاهر ولو باع في ايام الخيار قبل الفسخ ذكر شمس الاثمة الترخيص انه يجيباه يكون هذا على الروايتين ايضا كما ذكرنا لاه الاجارة في المدة الثانية مضافة لكن الظاهر انه ينفذ بالاجماع لاه له ولاية الفسخ والبيع دلالة الفسخ ولهذا اختلفوا بهذه الحيلة انهم يبيعون المستاجر قبل محي المدة حتى اذا مضت المدة تفسخ بخلاف الاجارة المضافة لانه ليس للاجر ولاية الفسخ فجازاه يكون في بيعه روايتاه واختيار الصدر الشهيد واستادنا رحمهما الله رواية الجواز فيما اذا باع قبل مضى المدة كما ذكر في اخر الباب واختيار الامام ظهير الدين رواية عدم الجواز احترازا عن التلبس والاحتياط وهذا كله اذا لم يجز المرتهن ولم يفسخ البيع حتى اقله الرهن اما اذا فسخ البيع هل يصح فسخه لم يذكرها وذكر في المبسوط ان فيه روايتين في رواية يفسخ البيع حتى لو افكك الراهن فلا سبيل للمشتري عليه وهو رواية ابن سماعه عن محمد ايضا وذكر شمس الاثمة للخلواتي في شرح الجامع ان في ظاهر الرواية تفسخ وفي الرواية الطحاوي لا تفسخ وجعل فسخ المستاجر بيع اخر على هاتين الروايتين ايضا وذكر قاضى استخاب في ظاهر الرواية لا تفسخ وهو اختيار الصدر الشهيد وفي مختصر الطحاوي انه يفسخ البيع بفسخ المستاجر في قول ابي حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف الاول وروى عنه اصحاب الامالى انه لا سبيل للمستاجر الى نقض البيع وفي رواية محمد عن ابي حنيفة رحمه الله انه ليس للمستاجر فسخ البيع واه اجاز بطل ما بقى من اجارة وقال بعضهم يصح فسخ المرتهن ولا يفسخ فسخ المستاجر وجرواية صحيحة الفسخ اه صاحب حق يضاها حقيقة الملك فاشبهه تصرف المولى في اكتاب مكانه وكما لو باع ملك الغير وجه ظاهر الرواية ان الراهن تصرف في ملكه بالتملك الا انه في يد مانعة فله المنع دونه الا بطل لاه ابطاله ضرر بالراهن وليس في توقفه ضرر بالمرتهن وانساه انما يتمكن من ابطال حقه الغير اذا كاه لا يتاقي بقا حقه الا با بطل حق الغير اما اذا امكن بقا حقه مصونا من غيره يتعدى الى ابطال حق الغير فالاصل بقا حق الغير وهكذا نقول في المستاجر ونفط الكتاب يدل على هذا فانه قال بعد ابا المرتهن وهو موقوف واشارنى الكتاب الى هذا فانه قال ولم يبطله القاضى حتى باعه من غيره وهذا لاه المرتهن



لا حوله في هذا العقد حتى اذا اجازته كان المشتري متمكلا على الراهن لا على المرتبه بخلاف  
 ما اذا اجاز المالك لانه تملك عليه فكانت له ولاية الفسخ اما هنا المرتبه دفع الضرر من نفسه  
 لا غير اذ ولاية الفسخ للقاضي اذا خوصم اليه وعجز البايع عن التسليم لقطع المنازعة فالمر يوجد  
 ذلك كان موقوفا الا انه للمشتري حق الفسخ بالاجماع لتغير شرط عقده وهو التسليم في الحال  
 وليس للبايع حق الفسخ لانه لازم من جهة وروى عن ابي يوسف انما الخيار للمشتري اذا لم  
 يعلم كونه رهونا اما اذا علم لا يخبر وجعل الرهن والاجارة بمنزلة العيب والاصح ان هذا الخيار  
 الاستحقاق لا فرق فيه بين العلم والجهل وهو اختيار البرزوي رحمه الله لانه البيع يقتضي صفته  
 التسليم من العيب حقا لا قد فجاز ان لا يبقى مقتضيا لها عند علمه بالعيب لانه انما يقتضي العقد  
 انعقد ذلك لكونه طالبا له بالدلالة ولا عبرة للدلالة في موضع العلم والخيار هنا نفسا العقد لكونه  
 غير مقدور التسليم وهو ثابت حقا للشرع فلا يقف ذلك على علم وطلبه دلالة فها جعله بمنزلة  
 الاستحقاق والعلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع عند الاستحقاق وذكر الفقيه الجليل ابو بكر محمد بن الفضل  
 ان ظاهر الرواية قولها وما ذكر عن ابي يوسف روى عنه اصحاب الاما الى وقاسه على ما لو اشترى املة  
 ذات زوج وهو يعلم بذلك وقرق الفضل وقال الزوج لا يمنع التسليم الى المشتري ما الرهن والاجارة  
 تمنع التسليم ثم اذا اجاز المرتبه البيع حتى نقد او باعه المرتبه واجاز الراهن خرج العبد من الرهن  
 وكان الثمن رهنا مكان قبض من المشتري ولم يقبض وان توى على المشتري او توى بعد ما قبض  
 توى من مال المرتبه والمرتبه من الجسد في الثمن ما كان في الرهن وهذا ظاهر فيما اذا كان البيع  
 مشروطا في عقد الرهن او كونه الثمن رهنا عند الاجارة فظاهر لانه البيع من حقوق الرهن فلا يجب  
 بطلان الرهن كالا مساك ولا لمرتبه انما شرط البيع زيارة في التوثيق فلو ابطل ذلك حقه في الثمن زال  
 زال المقصود من التوثيق وكذا اذا كان مشروطا كذلك لانه الثمن بدل الرهن فينتقل الحوائيه كما لو قتل  
 العبد المرهون ينتقل حق المرتبه الى بدله وهكذا اذا ذكر الطحاوي في الاختلاف ولم يحك خلافا وروى  
 القاضي ابو حازم عن ابي يوسف انه انما يكون رهنا عنده اذا شرط المرتبه عند الاجارة ان يكون  
 الثمن رهنا عنده وانما يستقيم هذا منه على الرواية التي يقول ان بيع الرهن موقوف كما قال  
 ابو حنيفة ومحمد لا على الرواية التي قال البايع نافذ وروى عنه ان الثمن انما يكون  
 رهنا اذا شرط ان يباع بدنه اما بدونه فلا وجه هذه الرواية ان الراهن ملك الثمن بسبب  
 جديد فلا يصير رهونا بدونه الشرط كالراهن اذا اجر المرهون واجاز المرتبه  
 لا يصير الاخر رهونا بدونه الشرط وهذا لانه اسقط حقه بالاجارة فلم ينتقل الى  
 البذل الا بالتراضي كالعبد الموصى بخدمته اذا باعه الوارث واجاز الموصي له بخلاف المولى  
 يبيع العبد المأذون المديون واجاز الغرماء لانه الحق الثابت للغرماء هو البيع فاذا  
 اجازوه لم يسقط حقهم والحق الثابت للمرتبه ليس هو المبيع بل الامسالك والجسد والبيع  
 ينا في الجسد وجه ظاهر الرواية ما ذكرنا ان الثمن بدل كالفئة ولاه السبب الموجب لسقوط  
 الحق عن المرتبه هو الموجب العوض فانقل حق المرتبه اليه كالا ستملاك ولاه حق المرتبه تعلق

تعلق برقة فاذا اجاز البيع انتقل الى الثمن كالعبد المديون اذا اعتقه المولى واجاز الغرماء  
 بخلاف الوصية لانه حق الموصي له في المنفعة ووه الرقة فلا ينتقل حقه الى العوض عن الرقة  
 التي لا حق لها فيها ولا لانه لو اجاز على ان ينتقل حقه على الثمن لم ينتقل فاعلم ان الوصية مخالفة للرهن  
 وكذلك الاجرة بدل المنفعة ولا حق للمرتبه في المنفعة حتى ينتقل الى بدلها فكانت الاجارة استقانا  
 لحقه وانما توى الثمن على المرتبه لانه صار رهنا تخيم حكم الاصل ويجوز ان يكون الثمن في الذمة  
 رهنا وان كان لا يجوز ابتداء لانه المانع في الابتداء استراط القبض وعدم تصوره  
 في الدين والبقا يجوز من غير قبض فليس في الدين اكثر من نقد القبض واذا صار الثمن  
 هنا فانه كان الدين حالا وهو من جنسه استوفاه بدنه لانه ظفر بحقه من مال المديون وان كان  
 مرجه امسكه الى اجل الاجل لانه الاجل حق الراهن فلا يجوز اسقاط بغير رضاه واذا حل  
 والتم من جنسه اخذه فضاها وان كان من غير جنسه فانه كان المرتبه مسلطا على بيعه لم  
 واستيعاب الدين لانه يبيعه ويستوفى الدين كما في المرهون لانه الاستيفاء من غير الجنس لا  
 يحقق الا بالبيع وهو ما ذور في الاستيفاء فكان له ان يفعل ما يقع به الاستيفاء وان لم يجز  
 المرتبه البيع ولم ينقضه القاضي حتى باع الراهن من اخر واجاز المرتبه البيع الاول بعد الاول  
 ويكون الثمن رهنا عنده ويبطل الثاني وان اجاز البيع الثاني فنقد الثاني وعنه رهن عنه  
 وبطل الاول لانه البيعي جميعا موقوفا على اجازته لانه الاول غير نافذ حتى يمنع توقف  
 الثاني فايها اجاز ذلك وبطل الاخر كالفرضي اذا باع مال الغير من رجل ثم  
 باعه من اخر ثم اجاز المالك احدهما ولو كان الراهن لم يبيعه بعد البيع لكن رهنه  
 من اخر واجزه منه او وهب له فاجاز المرتبه وسلم او الاجارة او الهبة لم يجز شيء  
 منه وجاز البيع وباخذ الراهن الثمن ويرجع المرتبه بدنه وروى عن ابي يوسف انه  
 قال يجوز التصرف الاول في الوجهين لانه المرتبه صاحب حق والتصرف لم يلاق  
 حقه وانما لا في العي غير انه في يده اللازمة فني ابطل حقه لم يبق في يده ورضي بطلان  
 حقه فذهب المانع من نقاد تصرف المالك من الاصل فنقد ما سبق من تصرفاته كما لو  
 باع ثم رهن او رهن ثم اجر وقبل على قياس قوله في البيعي اذا اجاز الثاني انما ينقد الثاني  
 اذا شرط في الاجارة ان يكون الثمن الثاني رهنا عنده اما اذا لم بشرط ذلك فنقد البيع  
 الاول لانه بدوه هذا الشرط لا حوله في الثمن على ما ذكرنا فاستوى البيع والاجارة والرهن  
 وجه ظاهر الرواية وهو ان بيع الراهن وقع للمرتبه من وجه لانه يوصله الى حقه لانه طريق  
 استيفاء حقه من ماله الرهن والرهن وضع لهما لانه عقد استيفاء من وجه ثم يصير  
 حقيقة الاستيفاء عند الملاك فكان هذا طريقا الى وصول حقه الذي قصده من العي  
 فصارت اجارة لغيره فينفذ ما قصده بالاجارة ووه ما لم يقصده الاثرجات  
 الاثام مما يتفاوت في الاستيفاء فرب ثمن في حقه ورب ثمن لا يفي الرضا باحدهما لا يكون رضى  
 بالآخر بخلاف سائر التصرفات سوى البيع لانه لا يصح حقا للمرتبه لانه لا يوصله الى حقه



بل يبيعه عن حقه فصارت اجارته اجارة اسقاط ولاه البيع حقه من حيث انه يثبت حقه في الثمن فكاه مبطلا حق المرتهن عن البيع مبقيا حقه في الثمن فكاه واقعا له فيستوقف نفاذه على اجازته وفي هذا الاول والثاني سواء فكاه كل واحد موقوفا على اجازة المرتهن ببيع الفضول اما الرهن من الرهن لم يقع المرتهن من وجه لانه لا بدل في الرهن والهبة والبدل في الاجارة بدل المنفعة فلا يثبت حقه في شيء ما بسبب العقد الثاني فلا ينتفع المرتهن بوجه ما وانما ينتفع الراهن فكاه الراهن بهذا العقد عاملا لنفسه من كل وجه لا للمرتهن فلم يكن من هذا الوجه موقوفا على اجازته حتى ينفذ باجارته لكن انما يكون موقوفا من حيث انه مبطلا حقه عن الموهو فتكون اجارته معتبرة في ابطال حقه لا غير واذا بطل حقه بالاجارة بقيت العبرة بحق الراهن وبيعه كاه شايها فيجوز البيع دون الرهن ولهذا ياخذ الراهن الثمن ويرجع المرتهن بدنه وليس له حق حبس الثمن لانه لم يجز البيع حتى يكون الثمن له انما ابطال حقه ثم شرط في اجارة المرتهن الرهن دفع الموهو الى المرتهن لانه الرهن لا يفيد حكمة قبل القبض فالاجارة بالرهن الثاني لا تكون معتبرة لا بطلان حق المرتهن بدونه التسليم الى الثاني وفي الهبة مع الاجارة التسليم شرط لانها لا تفيد الحكم بدونه كالمهرن وفي الاجارة لانه لا ينفذ الحكم في الجملة قبل التسليم وهو وجوب التسليم واذا باع ثم رهن واجاز المرتهن ونفذ البيع تكلموا انه ينفذ بنفس الاجارة او عند التسليم الى الراهن قال بعضهم عند التسليم وقد اشار في الكتاب الى هذا فانه قال اجاز المرتهن الرهن وسلم الى صاحبه لانه نقاد البيع ثبت حكما لا انتقاض الرهن وانتقاض الرهن يقف على انتقاض القبض وذلك يكون بالتسليم والاصح انه ينفذ بنفس الاجارة رضى بسقوط لزوم رده والمانع من نفاذ تصرف الراهن هذا وقد ثبت ذلك بنفس الاجارة ولو وهب ثم باع او اجر ثم باع اجاز البيع جاز لانه اجازة في حقه اجازة تنفيذ لانه يوصله الى حقه وعلى قياس رواية ابي يوسف يجوز الاول لانه اسقاط وكذا الاخر اذا باع المستاجر ثم باع من غيره واجاز المستاجر الثاني نفذ الاول لانه انما ينفذ حقه وقد اسقط حقه وحقه لا يتعلق ببدله وكذا لو كاه الثاني مع المستاجر وان كاه رضا بالفسخ ضرورة صحة الثاني لانه لو لم يصح الثاني لا يكون اجازة الاول لانه اجازته كاه ضمنا للبيع الا اننا نقول اقدامه على الشر يضمن الرضا بنقض الاجارة وقضاه ثبوت الملك في الدار فيعتبر في حق النقص دونه ثبوت ملكه لانه ذلك عرض ولا يتعلق رضاه بالنقص على حصول الغرض من كاه اذا شتم الشفعة بالمال يبطل وان لم يجز المال بخلاف الرهن لما ذكرنا هذا اذا باع الراهن او اجره ورهن فاذا كاه باع المرتهن باذنه الراهن جاز ولا فلا لانه بيع مال الغير لا يجوز الا بولاية او وكالة ولانه انما ثبت حقه بعقد الرهن فكاه له ان يتصرف بما اقتضاه العقد لا غير وذلك هو الحبس وليس له ان يواجر ولا ان يعير لما ذكرنا لا يملك الا انتفاع فلا يملك تملكه لغيره فانه فعل فسخ وعاد رهنه كاه لانه نقد منه فلا يبطل عن ضمان الرهن ولم يجز عن الرهن وكل واحد منهما ان يبطل الاعارة اما لجواز فلاه المنافع على ملك الراهن وانما يمنع من استيفائه لحق المرتهن فاذا اذنه للمرتهن

لمرتهن جاز واذا اذنه الراهن جاز ايضا لانه حقهما وقد تراضيا واما خروج عن ضمان الرهن فلاه الراهن اذا استعاره زال قبض المرتهن وهو الموجب للضمان واذا استعاره المرتهن فقد خرج من قبض الرهن وصار في يده عارية وانما ينفذ كل واحد منهما با بطل العارية لانها تبرع لا لا يتعلق بها الاستحقاق والمرتهن في الرهن كالمالك وانما لم يبطل الرهن بزوال القبض لانه الاستحقاق يتعلق بالقبض الاول لخروجه من يده لا يوجب بطلان حقه كما لو غصبه منه عاصب وقال ابو يوسف في الامالي اذا كاه الرهن جارية فاستعارها الراهن فولدت في يده كاه للمرتهن ان ياخذها وولدها ويكون رهنها معها لما ذكرنا ان ذوال القبض لا يمنع تعلق الاستحقاق بالربة فيسرى الى الولد فانه اجره الراهن من المرتهن فقد خرج من الرهن ولا يعود الى ذلك ابدا لانه الاجارة اقوى فيبطل الرهن وكذا الواجر من غيره فاجر المرتهن واجر المرتهن فاجاز الراهن ولو اجر المرتهن باذنه الراهن او غير اذنه واجازة فالاجرة للراهن لانه وكيله في الاجارة وانه لم يجز فالاجرة للمرتهن لانه بمنزلة العاصب ويتصدق بالاجر والله اعلم

**باب من الرهن في الولد والجناية عليه**

اصل الباب معرفة احكام نما الموهو كالولد والثمر والصوف واللبى وغير ذلك فمما ان ولد الموهو موهو على صفة ان له حبه بالدين ويكون مقدما على الغرماء في ثمنه وان لم يكن مضمونا حتى لا يسقط شيء من الدين بهلاكه وعندنا لما في حجة الله لا يثبت حكم الرهن في الزيادة والراهن احق بها لقوله صلى الله عليه وسلم له غنمه وعليه غرمه فطلق اضافة الغنم اليه دليل على انه يخلص حقه له وقال صلى الله عليه وسلم الرهن مركوب ومحلوب والمراد به محلوب للراهن بدليل قوله وعلى الذي يركبه ويجلب نفقته والنفقة على الراهن بالاجماع ولانه ليس بمركوب ومحلوب للمرتهن بالاجماع والمعنى فيه ان هذه زيادة تلك الاصل فلا يثبت فيها حكم الرهن كالكاتب والغلة وهذا الالاه الثابت بالرهن حق البيع في الدين وذلك ليس بحق متأكد في العين فلا يسرى الى الولد لحق البيع بالوكالة وحق الدفع في الجارية المجانية وحق الزكاة في النصاب بعد تمام الحول بخلاف ملك الراهن متأكد في العين لانه العين هو المملوك اقصى ما في الباب ان حق المرتهن تعلق بالاصل الاله لا يلزم من ذلك تعلق الحق بالزوائد ولم يرد الا يكون ولدا المنكوحة منكوحة والاول المستأجرة مستأجرة والدليل عليه ان حكم الضمان لا يثبت عندكم في الولد لهذا المعنى فكذا حكم الرهن ولاه الرهن وفيه بالدين فلا يسرى الى الولد كالكفالة وهذا عقلا لا يزيل الملك في الحال ولا في اثنائه فلا يسرى الى الولد كالاجارة والوصية بالخزنة وبفضل الوصية يظهر الفرق بين البدل والولد فان حق الموصالة بالخزنة يسرى الى البدل لقيامه مقام الاصل ولا يسرى الى الولد وكذا حق ولي الجناية فكذا الرهن ولا يلزم على ما ذكرنا ولذا الموصوبة ليس بمغصوب اصلا ولئن كاه مغصوبا ببيتها الا ان الموصونة صفة ثانية للام فيتعدي الى الولد وولد الولد حر لانه الحرية صفة ثانية لهما فتعدي الى الولد وكذا الكفاية ولم يرد الا يكون ولدا المدبرة مدبرة لم عندنا التدبير ليس بصفة للحل حكم الرهن ليس بوصف ثابت للحل ليعتد على الفرع



اما على اصلنا لانه حق المطالبة بالبيع واخصا به بالتمتع وهذا وصف المرتفع دون الموهون  
وعلى اصلكم حكم ملك اليد والجبر وهذا وصف المرتفع ايضا فانها عبارة عن القدرة على حفظ  
المحل وجبته لانه ملك الراهن والمالك علة مطلقة للتصرفات قياسا على ما قبل الرهن الا لما منع  
والمانع ليس الا الرهن ولم يوجد اضافة الرهن الى الولد بكونه معدوما حالة الاضالة الى  
الام وحجتنا في ذلك قول معاذ رضي الله عنه فممن ارتهن نخيله فانخرت ان الثمار رهن  
معهما وقال ابن عمر رضي الله عنهما في الجارية الموهونة اذا ولدت فولدت هارهن معها والمعن  
فيه ان حق المرتفع متأكد في العيني انه يوصف الغير يقال مملوك للراهن وهذا لانه ملك  
اليدين ملك الرقبة نوع ملك ثم ملك الرقبة وصف ثابت للمحل فكذلك ملك اليد لانهما شئ واحد  
لان ملك الرقبة يظهر في حواطه والصرفات وملك اليد يظهر في حق القدرة على حفظ المحل  
والجبر فكذلك كل واحد منهما وصف للمحل ولهذا يسرى الى بدل العيني ودليل التاكيد ان من عليه لا يملك  
ابطالا ويورث ويتقدم على الغرماء والورثة فيه وفي بدله والحقوق المتأكدة في الامهات شري  
الى الاولاد الا ترى ان الجارية المديونة اذا ولدت تعلق حق الغرماء بها كما في الام وفقه هذا  
الكلام ان عوج عقد الرهن يد الاستيفاء لما تذكر ان شاء الله ويد الاستيفاء انما تكتب في العيني وهي  
معتبرة بحقيقة الاستيفاء وحقيقة الاستيفاء موجبة في الزيادة التي تحدث بعده فكذلك يد الاستيفاء  
وهذا لانه المتولد من الاصل ثبت فيه ما كان في الاصل والاصل كان مملوكا للراهن مشغولا بحق  
المرتفع وثبت ذلك في الزيادة لانه لا ملك اخر لانه يمتنع ملك اخر الى سبب اخر بخلاف ما كتب و  
العقد وهو غير متولد من الاصل وانما ملككم بسبب حادث الا ترى ان حكم الكفاية والاستيفاء يثبت  
في المتولد من الاصل ولا يثبت في الكسب بخلاف حق المستاجر فهو في المنفعة لا في العيني ولهذا لا يسرى الى  
البذل فكذلك الى الولد ولهذا لا يجري فيه الارث نوضحه الحق انما يسرى الى الولد اذا كان محلا لها والولد  
يحدث غير مستفيع به فلا يكون صالحا للاحق المرتفع ووزاه هذا من الاجابة ان ولدت الموهونة  
ولدا اخر باعتبار الغرور فالرهن لا يسرى الى هذا الولد لانه ليس بمحل له وهذا هو الغرور غرور ولد  
المتكررة لانها ليست بمحل للمحل في حق الزوج فيتقدر بقدر الضرورة ولانه ملك ضروري ثبت  
مع المناقاة وهذا هو الغرور عن ولد الجارية الموصى بخدمتها لانه ليس بمحل للخدمة حال الانفصال  
وحق الموصى في المنفعة والديعير متولد من المنفعة والسرابة الى الولد باعتبار خروج العيني  
من الثلث لانه حق في العيني وحقوق الجناية ليس بمؤكد في العيني فانه المولى يتمكن من  
ابطاله باختيار الفدا بغير رضا ولي الجناية والزكاة في الذمة لا في العيني لانه الواجب فعل  
الابتاء ثم من عليه يتمكن من الاداء من محل اخر ففرقنا انه غير متأكد في العيني وفي الجارية الموصى  
بالخدمة الحق غير متأكد في العيني ايضا ولهذا قالوا الرجني عليها جناية لا توجب نقصها  
منفضتها اخذ الورثة ارشها ولاحق الموصى لها فيه وانما يستقل الى القيمة اذا قلنا ان نقص  
المنافع لانه حق في خدمة تعلق بالرقبة فصارت كما لو ادعى له بخدمته عبد مطلق والوكالة ليست  
بوصف للمحل ولا بحق لانه لو كانت لازمة كالعقد في الرهن يسرى حق البيع الى الولد وحق الكفاية عندنا

الكفاية عندنا يسرى الى الولد بان كفلت امه باذه مولاهان ثم ولدت فاما اذا كانت حرة فالحق  
ثبت في ذمتها والولد لا يتولد وانما لا يثبت حكم الضمان في الولد لانعدام السبب الذي يجعل العيني  
مضمونا عليه وهو القبض مقصودا الا ترى ان ولد المبيع قبل القبض يسرى اليه حكم المبيع ولا يكون  
مضمونا ان هلك ولم يزل المعنى وقوله صلى الله عليه وسلم له غنمه وعليه غرمه يقتضى ان يكون الزيادة  
ملك الراهن وذلك لا ينعى حق المرتفع فانه كما اضاف الزيادة اليه بقوله الرهن من رهنه الذي  
لهذه ونحن نقول بحلوب الراهن على معنى ان الدين يكون مملوكا له وانه ينتفع باذه المرتفع ايضا  
وليس فيه ما ينبغي ثبوت حق المرتفع فيه وقد قيل ان موقوف على امر من رضى الله عنه وروى عنه مثل  
منهنا اولاد لم يبيس فيه من يركب ومن يجلب ويحتمل ان كان حين كان الربا او اجر النفع بالقرض حلالا  
واباع المرتفع ان يحل به ويركبه بسبب القرض وكان يتفق عليه بارادته فلما حرم الربا ونهى النبي ص  
صلى الله عليه وسلم عن فرض جرم منفعته انسخ وقوله الملك مطلق التصرف قلنا ملك الرقبة واليد  
نعم اما ملك الرقبة بدوه تلك اليد فلا كما في الاصل واذا ثبت انه صار رهنا تبعا باخذ لم  
تسقط من الدين على اعتبار البقاء الى وقت الفكاك لا على اعتبار الهلاك قبله كولد المبيعة  
وتسقط من الدين على الام والولد على اعتبار قيمتهما تعتبر قيمة الام يوم العقد وقيمة الولد يوم  
الفكاك لانه التقويم انما يكون عند وجوب سبب الضمان وسبب الضمان في حق الام حكم  
العقد فتعتبر قيمتهما فيومئذ وسبب الضمان في حق الولد قبض الراهن لانه القبض له يست  
بالعقد ويوم قبض الراهن يوم الفكاك ولا الضمان لا بدله من سبب وذلك هو العقد  
او القبض والولد لم يرد عليه العقد ولا القبض لانه اذا بقى الى وقت الفكاك صار مقصودا لم  
بالفكاك فنسخ العقد والفسخ انما يرد على ما ورد عليه العقد من ضرورة صيرورته مقصودا  
في الفسخ صيرورته مقصودا في العقد واذا صار مقصودا بالعقد يوم الفكاك يعتبر  
قيمته يومئذ فلو قسم الدين على الام والولد يوم الولادة فانه لم ينتفض قيمة الولد ولا زادت  
الى ان يقتل لا ينتفض تلك القسمة لانه لم يظهر الخطا في القسمة وان انتقضت او زادت  
تنتفض تلك القسمة وتعاد القسمة على اعتبار قيمته يوم الفكاك لانه تبين الخطا  
في القسمة ولا يسقط شئ من الدين بحدوث النقصان في الولد سواء كان نقضا شرا وبه لانه  
بملاك كله لا يسقط شئ منه لانه بعضه اولى اما اذا حدث النقصان في الام فانه نقضا به بدت  
يسقط من الدين بقدره وان كان بتراجع السعر لا يسقط شئ من الدين عندنا وعند من يسقط بقدره  
وقاس بنقصان العيني من حيث ان الضمان الثابت بالرهن من حيث المالمية واعتبار هادوه  
العيني فانه ضمان استيفاء والمالمية تنتقض بنقصان السعر كما تنتقض بنقصان العيني بخلاف  
سائر الضمانات فضاها الغصب ضمان العيني ولهذا يملك العيني به وكذلك ضمان البيع ونقصان  
السعر لا يؤثر في العيني الا انا نقول باه نقصان العيني يملك فيما صار مضمونا عليه بالقبض بخلاف  
الذي سقط بقواته ما يخصه من الدين اما بنقصان السعر يمكنه فيما لم يصرف مضمونا بالقبض لانه يمكن  
في القيمة وهو الدراهم والدنانير فلا يسقط به شئ من الدين لانه المضمون بالدين هو العيني



لا القيمة وهذا لانه تغير السعر لا يؤثر في العين انما هو فوري في رغائب الناس فيه وذلك يختلف باختلاف الاوقات والامكنة فلا يكون مضمونا على المرتجع نوضح ان نقصان السعر معتبر في العقود كالمبيع كان نقصان سعره لا يسقط شيئا من الثمن ولا يثبت الجوار للمشتري وكذلك في ضمان المقبوض كالمقبوض في نقصان سعره في يد الغاصب لا يلزمه شيئا ولا يوجب الجوار للمالك وضمان الرهن لا بد ان يعتبر باحد هذين الضمانين وحرق ائران العبد الجاني اذا دفع بالجناية قام مقام المجني عليه لما كان هو جاني انما كان على المجني عليه ينتقل على الجاني لانه وجبا قامته مقامه حتى تجزى الجناية وانما تجزى اقام مقامه لانه هو سوا كانت الجناية على الام او على الولد بخلاف ما اذا هلك الولد بنفسه لانه لم يرد عليه القبض ولا ماله شبه بالعقد حقيقة ولا حكم اما هنا ورد عليه الفكاك حتى لو هلك الجاني قبل الفكاك وقد كانت الجناية على الولد لا يسقط شيء من الدين ولو كانت الجناية على الام تسقط وحرق ائران الموهو محسوس بجميع الدين سواء كانت قيمته مثل الدين او اقل واكثر لانه موهو به وموجب الحبس ولهذا الوقضى جميع الدين الادرها اليس له ان يسترد شيئا من الرهن اذا عرقنا هذا قال محمد رجل رهنه جارية نسأوى الف درهم بالف درهم فولدت في يده ولدا يسأوى خمسمائة فقتلها جميعا عند قيمته الف درهم خطأ ودفع بهما ثم ذهب عني العبد فجاء الراهن بفنكة قال فنفكته باربعة باربعة اسباع الدين ويسقط ثلاثة اسباع ولا يقول باه الموهو اذا قتل في يد المرتجع ودفع للجاني وقيمته اقل من الموهو يجبر الراهن على الفكاك بجميع الدين عند احدى حينفة واثني يوسف وعند زفر بفنكة بمقدار قيمة المقتول ويسقط بازااد عليها وعند محمد يجبر الراهن ان يشا افنكته بجميع الدين وان شأ تركه على المرتجع بدينه فزفر مر على اصله فان العبد الاول لو كان قائما وتراجعت قيمته لنقصان السعر فانه بفنكته بقدر قيمته يوم الفكاك ويسقط بازااد على ذلك من الدين فكذلك اذا كانت قيمة المدفوع اقل وعندنا بنقصان السعر لا يسقط شيء ولا يجبر الراهن فكذلك هنا عندهما لانه القاتل قام مقام المقتول وعند محمد يخول جميع الدين الجاني الا ان للراهن الخيار لتغير العين في ضمان المرتجع فانه شارضى به وافنكته بجميع الدين واه شأ سلمه للمرتجع بدينه بخلاف ما اذا انقضى السرا لاه العين لم تتغير وهو نظير البيع اذا انقضى سعره في يد البائع لا يجزى المشتري واذا قتل عبد فدفع به بخير وكذا المفصوب وهذا بخلاف ما اذا تراجع سعر الاول الى مائة وقتله حر فغرم قيمته مائة فانه يسقط من الدين تسعمائة وبأخذ المرتجع المائة قصدا عن مثلها وزفر يستدل بهذا الفصل لكنا نقول الدرهم لا تقبل والمائة لا يجوز ان يكون بمقابلتها اكثر من مائة فانه لا يتصور استيفاء جميع الدين منها حال بخلاف العبد المدفوع فانه يجوز ان يكون بمقابله الف درهم شرا فكذلك حبسا بالدين ويتوهم استيفاء جميع الدين من ماله باه يزاد قيمته حتى يشترط بالف حتى ان الحرق القاتل لو غرم قيمته عشرة دنانير فانه يبيع جميع الدين باعتبار لانه يتوهم استيفاء جميع الدين منه باه تعذر الدنانير حتى يبلغ قيمته هذه الدنانير الف درهم ولا يجوز ترك المصير بالدين لانه جعل الرهن بالدين حرام وهو فعل الجاهلية

الجاهلية قال صلى الله عليه وسلم لا يعلق الرهن لا يعلق الرهن لا يعلق الرهن واراد به ما قلنا فكذا اذا قام الثاني مقام الاول بخلاف الفصيح لانه يملك المفصوب من الغاصب بالضمان جائز واذا ثبت انه يجبر على الفكاك فنقول يحتاج الى قسمين قسمته ومعرفة ما بقي مما ذهب وقسمته الا فتكال اما الاولى فنقول الموهنة لما ولدت ولدا يسأوى خمسمائة انقسم الدين عليها اثله تا بقدر قيمتها ظاهرا حصته الام ثلثاه وحصته الولد ثلثه لانه قيمة الام على تقدير بقاء الولد كذلك الى يوم الفكاك فلما قتلها عبد ودفع بهما فانما دفع العبد بالف وخمسمائة لانه دفع بازالام والولد وقيمتهما الف وخمسمائة فنقسم العبد المدفوع عليهما باعتبار قيمتهما يوم الدفع اثله تا لانه يوم الدفع يقوم المدفوع مقام الام والولد حقا ثلثا العبد مقام الام وقيمته ستماية وستة وستون وثلثاه وثلثه مقام الولد وقيمته ثلثة ثمانية وثلثاه وثلثاه وثلثه فلا يسقط شيء من جميع الدين عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يسقط بنا على ان قيمة ثلثي العبد اقل من قيمة ثلثي العبد اقل من قيمة الجارية فصار كالموكانت الجارية قائمة وتراجع سعرها فاذا ذهبت عني العبد فقد ذهب نصف ما قام مقام الام لان العين من الادنى نصفه بخلاف ما اذا ذهبت عني الدابة عن المرتجع وقيمته مثل الدين حيث يسقط دفع الدين لحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه قال جف عني الدابة ربع قيمتها يعني اذا فقيت وهذا لان الانسحاق بالدابة من حيث الحمل والركوب وذلك غنمها وانما يتأدى ذلك بان غنمى بقوايمها ونبصر بعينها فينوزع بدلها على ذلك حصته العيني من ذلك النصف بنفوات احديهما يذهب الربع اما البصر في الادنى مقصود بنفسه والبطش كذلك والمنشئ كذلك فيجعل كل جنس بمنزلة النفس فلهذا باحدى العيني يجعل نصف النفس كالفابت حكما فذهب بذهاب نصف ما في الام من الدين لانه الجارية لو كانت قائمة وذهب عنها ذهب نصف ما فيها من الدين فكذا فكذا اذا ذهب نصف بدلها وذهب نصف ما قام مقام الولد ايضا الا انه لا يذهب شيء من الدين فكذا اذا ذهب عني بدله واذا ذهب نصف بدل الولد وهو نصف ثلثه بقي نصفه وهو نصف ثلث العبد وقيمته مائة وستة وستون وثلثاه ظهر اننا اخطانا في القسمة الاولى فانما قسمنا الدين اثله تا على تقدير قيمة الولد الى يوم الفكاك كذلك ولم يبق فوجب اعادة القسمة على قدر قيمة الام يوم العقد والقبض وعلى قدر ما بقي من قيمة الولد يوم الفكاك وذلك مائة وستة وستون وثلثاه وتسمى هذه القسمة حقيقية والاولى مجازية فاجعل هذا القدر وهو مائة وستة وستون وثلثاه وهو سدس الالف سهمها واذا صار سدس الالف سهمها صارت الجارية وقيمته الف ستة اسهم فنكون الجملة سبعة اسهم فيقسم الدين على سبعة اسهم ستة في الام وسهم في الولد وقد ذهب من بدل الام الفاييم مقامها بنصفه فذهب من الدين الذي بازالام نصفه وذلك ثلاثة اسهم وبقي نصفه وذلك ثلثة وبقي سهم بازااد الولد بثلثة اربعة اسهم من سبعة اسهم فلم يبق هذا قال ففكنا باربعة اسباع الدين ويسقط ثلاثة



اسباعه فحاصل ما يودي الراهن خمسمائة واحد وسبعون وثلاثة اسباع درهم ويسقط عنه  
اربعمائة وثمانية وعشرون واربعه اسباع درهم لانا اذا قسمنا الالف على سبعة كان الخارج مائة واثنان  
واربعون وستة اسباع درهم فاربعة مرات مائة واثنان واربعون وستة اسباع خمسمائة  
واحد وسبعون وثلاثة اسباع درهم وثلاث مرات مائة واثنان واربعون وستة  
اسباع مائة وثمانية وعشرون واربعه اسباع درهم واذا رهن عند رجل جارية تساوي  
الفا بالالف درهم فولدت ولدا قيمته الف فقتلت الام جارية قيمتها مائة فدفع بها فالرهن على  
حاله ولا يسقط شيء من الدين عندنا وعند زفر يسقط تسعة اعشار ما فيها من الدين وهو  
تسعة اعشار ونصف الدين وذلك اربع مائة وخمسون اذا بقي قيمة الولد الى وقت الفكاك  
لا القاتلة قائمة مقام المقتولة لهما ودما فصار كاه الاولى قائمة ويراجع سعرها الى مائة فكاه  
على هذا الخلف فان ولد القاتلة ولدا يساوي الف انما عورت الام ذهب من الدين جزء من اربعة  
واربعين جزءا ويترك الراهن بثلاثة واربعين جزءا من اربعة واربعين جزءا من الدين ووجه ذلك  
وهو ان المقتولة لما ولدت ولدا يساوي الف انقسم ما فيها من الدين عليها نصفين لاستوائيهما  
على تقدير بقا قيمة الولد كذلك الى يوم الفكاك وقد بقي في المهر نصف الدين وذلك خمسمائة  
فاذا فكتلها جارية تساوي مائة ودفعت بمها قاحت مقامها كانها هي نحو ما في مقتولة من الدين  
الى القاتلة فاذا ولدت ولدا يساوي الف انقسم ما في المدفوعة من الدين وذلك خمسمائة على احد عشر جزءا  
لما ذكرنا ان المعتسر في الانقسام قيمة الام يوم العقد وقيمة الولد الحال على اعتبار بقا قيمة الولد  
الى وقت الفكاك كذلك وقد بقيت قيمة القاتلة يوم الدفع مائة وقيمة ولدها الحال الى يوم  
الفكاك الف فيجعل اقل للمالي وذلك مائة سهم فصار الالف عشرة اسهم واكمل احد عشر سهما  
فيقسم ما فيها من الدين وذلك خمسمائة على احد عشر سهما فصار بارز المدفوعة سهم وبارز ولدها  
عشرة اسهم فصار هذا النصف على احد عشر سهما واذا صار هذا النصف على احد عشر سهما صار النصف الذي  
في ولد المقتولة على احد عشر سهما فتكون الحصة اثنا عشر وعشرين من ذلك بارز القاتلة فاذا عورت  
ذهب نصف بائنها وذلك نصف سهم انكسر بالنصف فضعفنا فيصير الحصة اربعة  
واربعين اثنا عشر وعشرين بارز اولد المقتولة وعشرين بارز اولد القاتلة وسهما بارز القاتلة  
ذهب باعوزاتها نصف بائنها وذلك سهم يبقى فيها سهم يضم ذلك الى ما في  
ولدها وولد المقتولة فذلك اربعة واربعون فلهذا قال نيفك العور او ولدها وولد  
المقتولة بثلاثة واربعون سهما من اربعة واربعين سهما من جميع الدين فان قيل وجب  
ان ينقسم نصف الدين الذي بارز القاتلة بينهما وبين ولدها نصفين لانهما قامت المقتولة لهما  
وما صار كانهما قائمة ولو كانت قائمة وتراجع سعرها قسم ما بارزها من الدين بينهما  
وبين ولدها نصفين كذلك هنا قيل له نعم قاست مقامها الا انها انما دخلت في ضمان  
المرتجع يوم الدفع لانه لم يوجد قبل ذلك في حق المدفوعة سبب الضمان من المرتجع لا عقد  
ولا قبض وقد ذكرنا انما يعتري قيمة كل واحد يوم وجد وسبب الضمان فيه وروى من اني يوسف

في الام الى انه يفتك العور او الولد بنحو اسداس الدين لانه القاتلة لما قامت مقام المقتولة صار  
كاه المقتولة قائمة وتراجع سعرها الى مائة وولدت يساوي كل واحد منهما الف فانقسم الدين  
عليهم اثنان فاذا عورت سقط نصف ما فيها وهو السدس ويبقى خمسة اسداس الدين فيفتكهم بذلك  
الان الصحيح ما ذكر في الكتاب لانه لا يمكن قسمة الدين على القاتلة وقيمتها الف لما ذكرنا ان  
المعتري قيمتها يوم دخلت في ضمانه وقيمتها يوم دخلت في ضمانه مائة فحاصل ما يودي الراهن  
الى المرتجع تسعمائة وسبعة وسبعون درهما واثنان وعشرون من اربعة واربعين من درهم وهو ربع  
درهم من اربعة واربعين درهم ويسقط عنه اثنا عشر وعشرون درهما واثنان وثلاثة وثلاثون سهما من  
اربعة واربعين جزءا من درهم وذلك ثلثة ارباع درهم الاجز من اربعة واربعين جزءا من درهم  
لا الخارج من قسمة الف على اربعة واربعين اثنا عشر وعشرون درهما واثنان وثلاثة وثلاثون سهما من اربعة  
واربعين من درهم فيسقط هذا ويودي الباقي فانه لم يذهب عيني القاتلة لكن جاعدا بقيمة الف وقتل  
هؤلاء الثلاثة خطأ ودفع بهم لا يذهب من الدين شيء عندنا لانه المدفوع قام مقامهم ولم يسقط من بدلهم  
شيء فصار كاه الكل قائم ويراجع سعرهم فان اعور العبد ثم جازا الراهن فيفتكهم قسم الدين على سبعة وعشرين  
فما اصاب خمسة اسهم ادى الى الراهن وهي حصة ما دفع بالولد الاول من العبد وما اصاب احد وعشرين  
ينقسم على سبعة اسهم وعشرين سهما فاصاب خمسة اسهم ادى الى الراهن الى المرتجع وهو حصة المدفوعة  
بالام وهي القاتلة الاولى بطل نصفه وادى نصفه ووجه ذلك ان العبد مدفوع بالفيء ومائة  
درهم لانه مدفوع بها ولا الثلثة وقيمتهم الف ومائة فصار كاه الكل قائم ويراجع سعرهم الى الف  
فالولد الاول بقيمة الف والولد الثاني بقيمة الف وقيمة الام مائة فذلك احد وعشرون لانا جعلنا  
اقل الاموال وذلك مائة سهم فصار العبد المدفوع على احد وعشرين سهما عشرة اسهم قائم مقام  
ولد المقتولة الاولى وعشرة اسهم قائم مقام ولد القاتلة وسهم قائم مقام القاتلة فاذا ذهب من  
كل شيء مقام مقامه نصفه فبقى خمسة قائما مقام الولد الاول وخمسة قائما مقام الولد الثاني ونصف  
سهم قائما مقام الام الا انه لا يذهب بذهب بدل الولد من شيء من الدين لما قلنا فظهر قيمة الولدين  
وحكما فلا يظهر قيمة الام وحكما لانها قائمة مقام الاصلية فذهب من الدين حصتها وانما  
تصرف حصتها في قسمة الفكاك وهذه القسمة لمعرفة قيمة الولدين فلما ظهر ان قيمة كل ولد خمسة  
ظهرنا خطأنا في القسمة الاولى لانا قسمنا الدين بين المقتولة الاولى وبين ولدها وبين  
المدفوعة وبين ولدها على قدر بقا قيمة الولدين كذلك الى وقت الفكاك ولم يبق فتجأة  
القسمة على قيمة الام يوم العقد وقيمة الولد يوم الفكاك وقيمة الولد يوم الفكاك خمسة  
من احد وعشرين لانه كل الف احد وعشرين لما صار اجزا المدفوع وقيمة الف على احد وعشرين  
وقيمة الام يوم العقد الف فيجعل احد وعشرين فصار ستة وعشرين فيقسم الدين من الابتداء  
بين المقتولة الاولى ولدها على ستة وعشرين سهما خمسة في الولد وعشرون في الام فظهر ان  
حصته المقتولة الاولى احد وعشرون سهما من ستة وعشرين سهما من جميع الدين فلما قلنا  
جارية تساوي مائة ودفعت بها نحو ما فيها من الدين الى القاتلة وذلك احد وعشرون



سهما وعشر سهم فبقي ان يقيمها سهما وعشر سهم من احد وعشرين لان المقتولة الاولى قيمتها يوم  
العقد الف وقد صارت تلك القسمة على احد وعشرين جزا فتكون مائة من ذلك سهمين وعشر  
سهم فانقسم ما بقي من الدين وعلى حصة المقتولة وذلك احد وعشرون من ستة وعشرين  
على قيمة القاتلة يوم رفعت وعلى ما بقي من بدل ولدها يوم الفكاك وذلك خمسة فقصير سبعة اسهم  
وعشر سهم سهما وعشر من ذلك باز القاتلة وخمسة اسهم من ذلك باز ولدها يوم الفكاك هذه الخمسة  
واذا ذهبت عبيد العبد ذهب نصف بازايها من الدين وهو سهم ونصف عشر سهم ويبقى سهم عشر سهم  
بازا بدل المقاتلة فلهذا يفتك الاخير خمسة اسهم من ستة وعشرين سهما تقدير ما هو قائم ولد المقتولة  
الاولى وبسبعة اسهم ونصف عشر من احد وعشرين سهما مما يحول الى القاتلة ولدها ان لو قسم على سبعة اسهم  
وعشر سهم ويسقط سهم ونصف عشر سهم من احد وعشرين التي قسمت على سبعة وعشر في اصل ما يورث  
الراعي الى المرتبة حصة الولد الاول وذلك خمسة اسهم من ستة وعشرين من جميع الدين وذلك  
مائة واثنان وستون درهما وثمانية اجزا من ستة وعشرين جزا من درهم لاه الخارج من قسمة الالف  
على ستة وعشرين ثمانية وثلاثون درهما واثنى عشر جزا من ستة وعشرين جزا من درهم لاه وعشرين مرة  
ثمانية وثلاثون عشر جزا من ستة وعشرين ما ذكرنا يقسم هذا على سبعة عشر وعشر والخارج من اثنين  
وثمانية وثلاثة اعشار على سبعة عشر لكل واحد مائة وثلاثة عشر وثلثة اعشار يبقى معنا  
اربعة وسبعة اعشار وثمانية عشر جزا من ستة وعشرين جنسنا فكون الاربعة مائة واربعة ضم  
اليه ثمانية عشر فقصير مائة واثنين وعشرين وعشر ستة وعشرين سهما وثلاثة اجزاس فبيع مرات  
سهما وثلاثة اجزاس ثمانية عشر وخص فقصير حمله مائة واربعين وخمسا على سبعة عشر فالخارج  
لكل سهم عشرون عشر ربع سهم والعشر سهم ونصف وخمسا سهم وثنى خمس سهم بالتقريب فبيع  
مرات عشرون غير ربع سهم مائة وثمانية وثلاثون وربع سهم وثنى والعشر سهم وثلاثة اجزاس وخمس سهم  
وثنى خمس سهم فجلة ما يخص ولد القاتلة مرة خمسة اسهم كل سهم مائة وثلاثة عشر وثلثة عشر فيكون  
خمس مائة وستين ومرة خمس مرات عشرون ناقصا ربع سهم فذلك ثمانية وسبعون  
وثلاثة اجزاس سهم والستهم الصحيح ستة وعشرون ثمانية وسبعون ثلثة فقصير الجملة  
خمس مائة وثمانية وستين درهما يبقى عشرون جزا وثلاثة اجزاس من ستة وعشرين وهي ثلثة  
ارباع درهم وجزء وربع جزا وقد اصاب بالام مرة سهما كل سهم مائة وثلاثة عشر فذلك ما بيناه  
وسنة وعشرون وحصة الواحد عشر وثلاثة اعشار فقصير ما بيناه وسبعة وثلاثون  
وثلاثة اعشار ومرة حصة السهمي تسعة وثلاثون ونصف لاه الخارج عشرون ربع  
سهم وثلاثة اعشار ستة وعشرين سبعة اسهم واربعين سهم ونصف خمس سهم فستة  
وعشرون سهم فقصير ما بين وثمانية وثلاثون درهما واحد وعشرين جزا وخمس سهم ونصف  
خمس سهم ضم اليه حصة العشر وذلك سهم ونصف وخمس سهم وثنى فقصير ثلثة وعشرين وخمسا  
وشيا وذلك ثلثة ارباع درهم وثلاثة اجزاس ونصف جزء وخمس جزء وثنى من ستة وعشرين  
جزا من درهم يسقط نصفه وذلك مائة وتسعة عشر درهما وثلاثة اجزاس درهم وجزء وثلاثة ارباع

ارباع جزء ونصف خمس جزء وثنى ويورث مثل جملة ما يلزمه بمقابلة الولد الاول مائة واثنان وستون  
درهما وثمانية اجزاس ستة وعشرين جزا من درهم وبمقابلة الولد الثاني خمس مائة وثمانية  
وستون درهما وثلاثة ارباع درهما وجزء وربع جزء من ستة وعشرين وبمقابلة الام مائة وستة  
عشر درهما وثلاثة ارباع جزء ونصف خمس جزء وثنى من ستة وعشرين جزا من درهم فكانت  
جميع ذلك ثمانية وثمانين وثلاثة اجزاس درهم واربعة اجزاس ونصف جزء ونصف خمس جزء  
وثنى من ستة وعشرين جزا من درهم رجل رهى عند رجل جارية قيمتها الف درهم فقطعت  
جارية يدها وذهبت بها وقيمة القاطعة خمس مائة درهم ثم ولدت كل واحد ولد يساوي خمسمائة  
فقتلهم عبد قيمته الف ودفن بهم فذهبت عيسته ثم جالها رهى يفتكها قال يفتكها بسبعة وعشرين جزا  
من خمسة واربعين جزا من الدين ووجه ذلك ان القاطعة لما دفنت بيدها انقسم ما في المقطوعة  
من الدين وذلك الف بينهما نصفين قلت قيمة القاطعة او كثر لانها قائمة مقام بدل المقطوعة  
وكان في بدل المقطوعة نصف الدين لانه اليد من الادمى نصفه فتحول النصف الى القاطعة ولا  
يسقط شيء من الدين فصار في كل واحدة منها خمسمائة فاذا ولدت كل واحدة ولدا يساوي خمسمائة  
انقسم في كل واحدة منها من الدين بينهما وببي ولدها نصفين على تقدير بقا قيمة الولد كذلك الى وقت  
الفكاك فصار في كل واحد منهم ربع الدين وذلك مائتان وخمسون فلما قتلهم جميعا عبد قيمته  
الف درهم ودفن بهم قام مقامهم وصار كل ربع من العبد قائما مقام واحد منهم لاسنوا قيمتهم فانقسم  
العبد المدفون عليهم اربعا كل ربع مائتان وخمسون ولا يسقط شيء من الدين لانه كل ربع من العبد قام  
مقام واحد منهم لما ودما ولم ينقص من بداه العبد شيء فصار كل واحد الاربعة كلهم احيا ولم ينقص منهم  
شيء وانما يرجع سعرهم الى الف ولو كان كذلك لا يسقط شيء من الدين وكان يجب  
على الراعي ان يفتك العبد بجميع الدين لانه لما ذهب عيسته فقد ذهب من بدل كل واحد منهم نصفه  
الانه لا يسقط بذهاب بدل الولد شيء من الدين وسقط بذهاب نصف بدل الجاريتين  
نصف ما زال كل واحد من الدين فاذا ذهب نصف بدل الولدين من كل واحد منهما مائة وخمسة  
وعشرون يوم الفكاك ظهر ان الخطا في القسمة استنفا القسمة فنقول يقسم جميع الدين  
اولا على قيمة المقطوعة يدها يوم العقد والقبض وذلك الف درهم وعلى قيمة بدل ولدها  
يوم الفكاك وذلك مائة وخمسة وعشرون لاه الولد الحاصل بعد القطع كالولد الحاصل قبله  
لما ذكر فجعل اقل المالى وذلك مائة وخمسة وعشرون سهما فصار قيمة الجارية ثمانية اسهم  
لاه الالف ثمانية مرات وخمسة وعشرون فقصير الكل تسعة فبقسم الالف الدين على تسعة سهم  
بازا الولد وذلك مائة واحد عشر وتسع وثمانية اسهم بالجارية وذلك ثمانية مائة وثمانية  
وثمانون وثمانية اسع منهم وذلك ثمانية اسع الدين ثم تحول نصف ما فيها الى القاطعة وهو  
اربعة اسع الدين وذلك اربعاة واربعون واربعة اسع ثم بقسم اربعة اسع الدين التي  
في القاطعة عليها وعلى ولدها على اعتبار قيمتها يوم الدفع بالجناية وعلى اعتبار قيمة ولدها يوم الفكاك  
وبقيتها يوم الدفع خمسمائة وقيمة ولدها يوم الفكاك وخمسة وعشرون فجعلنا اقل المالى وذلك



مائة وخمسة وعشرون سهما فتصير قيمة القاطعة اربعة اسهم والكل خمسة اسهم فتقسم اربعة اشباع الدين على خمسة وخمسة اربعة على خمسة لا يستقيم فاضرب بخروج الكسر وذلك خمسة في اصل الفريضة وذلك تسعة لانا قسمنا الدين بين المقطوعة وبين ولدها على تسعة فتصير خمسة واربعين ثم يعود الى اول القسمة قسمنا جميع الدين على المقطوعة وعلى بدل ولدها يوم الفكاك سهم باز الولد مضروباً في خمسة فصا خمسة وصار باز المقطوعة ثمانية ضربناها في خمسة فصا واربعين ثم نحول نصف الاربعين الى القاطعة وذلك عشرون ثم يقسم ذلك بينها وبين ولدها على خمسة وخمسة وذلك اربعة في بدل الولد واربعة اخماس وذلك ستة عشر في الام فاذا عور العبد ذهب من بدل كل واحدة من الجارين نصفه فيسقط نصف ما في كل واحدة منهما من الدين وكان في بدل المقطوعة يدها عشرون من خمسة واربعين فيسقط نصفه وذلك عشرة وكان في يد القاطعة ستة عشر فيسقط نصفه وهو ثمانية فكان الساقط من الدين ثمانية عشر والباقي سبعة وعشرون هذا معنى ما قال في الكتاب انه افك سبعة وعشرين من خمسة واربعين من الدين قال في الكتاب وذلك تسعة ونصف اربعة اخماس اربعة اشباع الدين وتسعة عشرة لانه تسع خمسة واربعين خمسة واربعة الاشباع عشرون واربعة اخماس ستة عشر فنصفه ثمانية او نقول ذلك خمسة الدين كل خمس تسعة في اصل ما يورث الراعي الى المرتفع ستمائة ويسقط عنه اربع مائة واذا جارية بيضا احد العينين قيمتها الف بالف درهم فابيضت عينها الصحيح وتراجعت قيمتها لاجل البياض الى مائتين يسقط اربعة اخماس الدين لانه هلك اربعة اخماس الجارية فيسقط اربعة اخماس الدين قدر عهد النقصان الحاصل بالعمى اربعة اخماس قيمتها ليسهل باخذ الحساب لانه ذلك تقدير لازم لنقصان العمى بخلاف الجارية المبيعة اذا ذهبت عينها قبل القبض حيث لا يسقط شيء من الثمن لانه ذلك ضمان للعقد وأنه يرد على الذات دون الاوصاف ما هذا ضمان القبض كالغصب وان يرد على الاطراف فان قيل وجب ان يسقط جميع الدين لانها لو كانت صحيحة العينين ثم ذهب احدى عينيهما سقط نصف الدين فاذا عمى وجب ان يسقط جميع الدين ولا يعتبر النقصان كما لم يعتبر ثمنه خصوصاً على قولنا في حنفية فانه لا يعتبر النقصان في العمى حين قال فيمن فقاعيني عبد كاه للولى الخمار ان شادفع الجنة الى الفاق واخذ منه جميع القيمة وان شامسك فلا يضمن شيئا من النقصان او يسقط النصف كما في تلك المسألة قبل له من مشايخنا من قال المذكور في الكتاب قولها لانها يعتبر ان النقصان في العمى والصحيح ان هذا قول كل فانه لم يحك خلافاً كما قولهم ظاهر او انما كاه كذلك لانه تعذر القول باسقاط نصف الدين الذي فيها واه فانت عين واحدة منهما لانها عميت بنهب هذه العين وصارت هالكة معنى بنهب العين الاولى لا كاه النقصان الحاصل بهذا اكثر بخلاف ما اذا كانت العين الاولى قائمة وذهبت احدهما لانه يمكن اعتبار المتناصفة لانها لا تصير هالكة معنى والعين من الادنى بنصفه اما هنا تعذر اعتبار المتناصفة وتعذر القول باسقاط جميع الدين وان صارت هالكة حكماً لاننا لو اعتبرنا ذلك

وذلك لم يبق للجنة قيمة اصلا وهذا ضمان المال للجنة قيمة ويقابلها شيء من الدين ومع تقابض علم الراعي ما لا متقوم ما يتعذر القول بنهب كل الدين فلهذا اعتبرنا النقصان وقال يذهب اربعة اخماس الدين اذا نقض العمي من قيمتها قدر اربعة اخماس قيمتها فانما يحل البياض عن العين التي كانت في الاصل بيضا وصارت ستاوى العالم بعد شيء مما سقط من الدين لانه هذه زيادة متلصقة حدثت بعد عقد الرهن ولم يقصد بالعقد والقبض فلا يعتد بها ما لم ينصر منفصلة بالتناول لا عبرة بها في المعاضات ولا نفعا ان لم يبق الوقت الفكاك لا يعتد بها لانه المنفصلة اذا لم يبق الى وقت الفكاك لا يعتد بها بالمنفصلة اولى وان بقيت الى وقت الفكاك وقبض الراعي فكذلك بخلاف المنفصلة والفرق ان في المنفصلة وجد من الراهن القبض الذي له شبه بالعقد فانه يثبت للرهن بالقبض ملك الحبس له يثبت ملك الرقبة ويثبت الراهن بالفكاك ملك اليد ان لم يثبت ملك الرقبة فكان ليرد القبض شبه بالعقد فاما المتصلة صارت مقبوضة بقبض الاصل تبعاً فلا تصير مضمونة بالدين كالزيادة المتصلة في البيع مع المنفصلة فاه ضرب رجل هذه العين التي انجلت وعاد بياضها غزير ما نقصها وهو ثمانية درهم واخذت الجارية والارث خمسة اشباع جميع الدين وذلك خمسمائة وخمسة وخمسون وخمسة اشباع لانه ملا صارت قيمتها الف وبالجناية صارت قيمتها مائتي درهم فغرم الضارب ما نقصها في ماله لانه هذه جناية على الرقيق فيما دونه النفس فتكون في مال الجاني ولا تنجمها العاقلة وصار الارث هنا معها لانها صارت منفصلة بمنزلة ولد ولدته فاعتبرت في انقسام الدين بخلاف ما قبل الضرب لانها متصلة فلا تعتبر في الانقسام لانه الزيادة انما تعتبر في انقسام الضمان اذا كاه لهما احتمال صيرورها اصلا لورود سبب الضمان عليها وهذا انما يحركه في المنفصلة لا في المتصلة ومتى صارت معتبرة في انقسام الدين يقسم كل الدين على الجارية والارث بغير قيمة الجارية يوم القبض بحكم القدر وذلك الف وعلى مقدار الارث الحال على اعتبار البقا كذلك الى وقت الفكاك وذلك ثمانية وقد بقي فانقسم الدين على تسعة لانا جعلنا الثقات بين العديدين وذلك مائتان سهما فصا خمسة اشباع الدين وذلك خمسمائة وخمسة وخمسون وخمسة اشباع حصص الجارية واربعة اشباع درهم حصص الارث فاذا عميت الجارية بعد ذلك بان ذهب العين التي كانت صحيحة يوم الرهن فالعمى اوجب نقصاناً ثمانية فقد ذهب منها اربعة اخماسها فيذهب اربعة اخماس لبقايا ذلك الى يوم الفكاك فكان الساقط اربعة اشباع الدين والباقي خمسة اشباعه هذا معنى ما قال محمد رحمه الله في الكتاب ان الراهن يفكهما والارث خمسة اشباع جميع الدين فقد جعل محمد ما حدث من الزيادة بارتفاع البياض بعد العمى وبالولد بعد القطع في المسألة المتقدمة كالحادث قبل العمى وقبل القطع حتى قسم جميع الدين على الجارية والارث والولد وان حدثت الزيادة بعد العمى والقطع حقيقة لانه هذه زيادة حكيمة والزيادة الحكيمة في العقود تعتبر بالزيادة القصديّة والزيادة القصديّة متى صحت تستند الى وقت العقد وتصير كالموجود لذا العقد كما في البيع فكذا الزيادة الحكيمة فيظهر ان الزيادة حصلت قبل العمى من حيث الحكم فلهذا قسم جميع الدين



على الجارية وعلى الارش والولد قبل العي الا ان بين الزيادة القصدية والحكمة فربما يبي وجه وهو ان زيادة القصد لا يعود شئ مما سقط من الدين قبل الزيادة ويكون زيادة على ما بقي من الدين وبالنسبة للحكمة يعود نقص ما سقط من الدين قبل الزيادة والعرفان الولد ليس برهن فقصدا لا يرد عليه العقد وانما جعل رهنا تبعا فكان رهنا تبعا للعقد الوارد على الام والعقد الوارد على الام كان رهنا بجميع الدين وكان سابقا على سقوط شئ منه فلم يندفع من كل الدين عليه وعلى الام اما الزيادة القصدية صارت رهنا بتراضيها مقصدا لجعل رهنا بالدين القائم وقت الزيادة لا بجميع الدين لان الرهن شرع للربس بالدين والاشياء وذلك انما يحتاج اليه في الدين القائم لا في الساقط فلا يعود بسبب الزيادة شئ من الدين النسا فقط ثم فرق بين الرهن والبيع فقال في الرهن يقسم جميع الدين بين الام والولد والاشياء وقال في البيع يقسم ما بقي من الثمن بينهما وبين ولدها حتى ان البايع اذا افقاه عن الجارية المبعة قبل التسليم حتى سقط نصف الثمن ثم ولدت ولدا يقسم نصف الثمن بينهما وبين ولدها ولا يجعل الولد بعد الاعور او كالمولود قبله والفرق ان عقد الرهن لا يبطل ولا يفسخ بهلاك الرهن بل يترك كدلالة شرع لا سببها وبالهلاك ينقضي الاستيفاء ونقض حكم العقد بترك العقد ولا يبطله والمتأكد قائم فاذا ولدت ولدا حال قيام العقد ثبت فيه حكم الرهن تبعا ومصارره رهنا تبعا لانه كان حصل قبل الاعور فاستقامت فتمت الكحل على الام والولد بخلاف المبعة لان هلاك المبعة يوجب فسخ البيع فاذا هلك الاعور انقص نصف البيع فيما هلك وسقط نصف الثمن والمفسخ لا يعود فلا تستقيم فسخه الساقط فيموت الولد لا يقسم كل الدين بل يقسم ما بقي الا ترى ان العبد المبعة اذا ابق قبل القبض وقضى القاض بسقوط الثمن ثم عاد من الاباق لا يعود البيع والعبد الموهوب اذا ابق وقضى القاض بسقوط الدين ثم عاد من الاباق يعود الدين والرهن وكذا الشاة المبعة اذا مات قبل القبض سقط الثمن فان دفع المشتري جلدتها لا يعود شئ من الثمن والشاة الموهوبة اذا مات ثم ربع المرقع جلدتها عاد الدين بقدره والعصير المبعة اذا اختر قبل القبض سقط الثمن فاختل بعد ذلك لا يعود البيع والقصير الموهوب اذا اختر ثم تخلل عاد الدين ولو كان الذي ضرب عينها فعاد بياضها عبد يفت الف ودفع به كان بمنزلة ولدت لساوي الف فيفتكها الراهن بثلاثة اخماس الدين لا الزيادة المتصلة بالتناول صارت منفصلة بمنزلة الولد فيقسم جميع الدين على الجارية باعتبار قيمتها يوم العقد وذلك الف درهم وعلى العبد الدفع باعتبار قيمته يوم الدفع وذلك الف ايضا فيقسم الدين بينهما نصفين فلا غيب الجارية وصارت قيمتها مائتين ذهب من قيمتها ثمانمائة وهواربعة اخماس قيمتها فيذهب اربعة اخماس ما فيها من الدين ويبقى خمس ما فيها وهو خمس ونصف الدين وقل حساب له نصف ونصفه خمس عشرة فمئتين ونصفها سهم وفي العبد نصف الدين وذلك خمسة فيكون ستة وستة من عشرة ثلاثة اخماس هذا مع ما قال في الكتاب بفتحها الراهن بثلاثة اخماس الدين هذا اذا حدثت الزيادة المتصلة بعد فوات العين التي كانت صحيحة باه انجلي البياض عما كانت بيضا في الاصل بعد ما عمت واه حدثت الزيادة قبل فوات العين التي كانت صحيحة فكذلك الجواب بيانه قال في الكتاب رجل رهن جارية قيمتها الف بالف وهي بيضا

بيضا احدي العينين فذهب البياض وبلغت قيمتها الف في غم ابيضت التي كانت صحيحة ورجعت البقرة الى الف ينظر الى ما كان ينقصه البياض في العين الاخرى لو كانت العين البيضا على حالها لم يتخل فان كان ينقصها اربعة اخماس القيمة بطل اربعة اخماس الدين لا الزيادة المتصلة بعد عقد الرهن لا جارية بها فكان وجودها وعدمها بمنزلة كان البياض لم يتخل ولو لم يتخل البياض على العين التي كانت بيضا والعين ينقص على اربعة اخماس قيمتها يذهب اربعة اخماس للدين فكذا هذا فان ضرب انساها تلك العين التي انجلي بياضها فعاد البياض على حالها يقسم الدين عليها وعلى الارش على تقدير بقا الارش الى يوم الفكاك كذلك ثم يسقط من الدين بقدر ما فات بذهب العين كما لو كان بذهب الارش ولد ولو رهن جارية قيمتها الف بالدرهم فولدت ولدا يساوي الف فاجت جارية تساو مائة وقتلت الام ودفعت بها ثم ولدت المدفوعة ولدا يساوي الف فاجت جارية تساو مائة وقتلت الجميع الولدين والفانكة ودفعت بهم ثم ولدت ولدا يساوي الف فاجت جارية تساو مائة وقتلت ولدها ثم جازاها فيفتكها قال الف الدين يقسم على احدى ثلثين ستمائة اصاب عشرة اسهم فهو حصة الولد الاول من الولد المحي يورثه الراهن الى الميراث وما اصاب احد وعشرين يقسم على اثني عشر ستمائة وعشرين ستمائة اصاب عشرة فهو حصة الولد الثاني من الولد المحي يورثه الراهن ايضا وما اصاب ستمائة وعشرين بطل نصفه عن الراهن ويورث النصف الاخر ووجه ذلك ان الجارية الاولى لما ولدت ولدا يساوي الف يقسم جميع الدين وذلك الف على قيمة الجارية يوم العقد والقبض وذلك الف على قيمة ولدها الحال باعتبار الظاهر على اعتبار بقا القيمة كذلك وقت الفكاك وذلك الف ايضا فانقسم الدين عليها نصفين خمسمائة في الام وخمسمائة في الولد فلما قتلت الام جارية تساو مائة ودفعت بها تحول ما فيها من الدين الى القاتلة ولا يسقط شئ من نصف الدين الذي كان في المقولة كانها قائمة وتراجع سعرها على ما ذكرنا فاذا ولدت القاتلة ولدا يساوي الف انقسم ما كان في القاتلة من نصف الدين عليها وعلى ولدها باعتبار قيمتها يوم الدفع وقيمة ولدها الحال بطريق الظاهر على تقدير البقا الموقت الفكاك كذلك وقيمة الام يوم الدفع مائة وقيمة ولدها الحال الف فجعل الف عشرة اسهم فصار باذن الدين من نصف الدين عشرة اسهم وبان الام سهم واحد واما نصف الدين الذي في القاتلة وولدها على احدى عشر ستمائة ونصف الاخر الذي في ولدها الموهوبة احدى عشر ستمائة ايضا فصار لكل الدين اثني عشر وعشرين ستمائة فاذا جازت جارية قيمتها الف وقتلت الولدين والقاتلة الاولى ودفعت بالكل قامت مقام الثلاثة وقيمة الثلاثة الفاه ومائة فجعلنا اقل الاموال وذلك مائة سهم فصار قيمته احدى وعشرين ستمائة فصار القاتلة الثانية وقيمته احدى وعشرون ستمائة قامت مقام الثلاثة والكل قائم وكان الكحل قائم ويراجع سعرهن فيكون عشرة منها بدل ولد الجارية القاتلة وسهم منها بدل الجارية القاتلة الاولى فاذا ولدت القاتلة الاخيرة ولدا يساوي الف فجعل هذا الولد على احدى وعشرين ستمائة كالام لا قيمة الام وقيمة سوا وانه زيادة حدثت من بدل مقام الكحل فيخرج من كل جزء جزء وكان بدل الجارية الموهوبة من القاتلة الاخيرة عشرة



اجزائها وقد تفرغ منها عشرة اجز من ولدها فصار بدل ولد الجارية الموهونة عشرة اجز عشرة  
من اجز الام وعشرة من اجز ولدها وكذا بدل الجارية الثالثة الاولى وبذل الثالثة الاولى من اجز الثالثة  
الاخيرة كا ٥ جز واحدا من احد وعشرين جزا وقد تفرغ منها جزا من ولدها فصار بدل الثالثة الاولى  
جز من الثالثة الاخيرة وجز من ولدها وللم غت الثالثة الاخيرة وحال الرهن يفتحها وولدها بجميع  
الدين لانه لم يذهب من البذل القائم مقام الاشخاص الثلاثة شيئا ما استقصت القيمة وذلك لا يوجب  
سقوط شيء من الدين عندنا خلافا لغيرنا اذا ماتت الثالثة الاخيرة بعد ذلك فقد ذهب بغيرها نصف  
بدل الاشخاص الثلاثة لانه بدل الاشخاص الثلاثة الام والولد وقيمة ما سواهما في هذا القدر مضمونة  
مقصودة لقيامها مقام الاصل فاذا ذهب نصف بدل كل واحد منهم وقد كا بدل الجارية الموهونة  
عشرين جزا ذهب نصفها عشرة وبقى نصفها عشرة وكذا بدل الثالثة الاولى وكا بدل الثالثة الاولى  
جز من ذهب النصف وهو جز وبقى النصف وهو جز الا ان يذهب نصف بدل الولدين لا يذهب شيء  
من الدين لما ذكرنا وبذهب نصف بدل الثالثة الاولى ذهب نصف ما فيها من الدين فاذا ذهب نصف  
بدل الولدين بيبى انا اخطا في القسمة الاولى لاننا قسمنا الدين في القسمة الاولى بين الجارية الموهونة  
وبين ولدها نصفين على تقدير بقا قيمة ولدها كذلك الى وقت الفكاك ولم يبق وانا بقى بدل ولدها  
عشرة اجز في ولد الثالثة الاخيرة وانه اقل من الالف فوجب استيفاء القيمة على قدر ما بقى من  
بدل ولد الجارية الموهونة والوجه فيه ان يقسم الدين اولا قيمة الجارية الموهونة يوم العقد والقبض  
وذلك الف درهم وعلى قيمة ما بقى من بدل ولدها ولد الثالثة الاخيرة وذلك عشرة وقد صارت  
قيمة الثالثة الاخيرة وهو الف على احد وعشرين فنصيب اجز الجارية الموهونة وقيمة ما الف على  
اخذ وعشرين ايضا فنقسم جميع الدين على قيمة الجارية الموهونة يوم العقد والقبض وذلك احد  
وعشرون وعلى ما بقى من قيمة بدل ولدها وذلك عشرة فيكون ذلك احد وثلاثين في حصته ولدا  
الموهونة من ذلك عشرة فيفتحك الراهن بعشرة اجز من احد وثلاثين جزا من جميع الدين وذلك ثلثماية  
واثنا وعشرون درهما وثمانية عشر جزا من احد وثلاثين جزا من درهم لانه الخارج من قسمة الالف على  
اخذ وثلاثين اثنا وثلاثون درهما وثمانية اجز من احد وثلاثين جزا من درهم فحسب مرات اثنا  
وثلاثون درهما وثمانية اجز من احد وثلاثين جزا لانه عشرة مرات اثنا وثلاثون درهما وثمانية  
وعشرين وعشر مرات ثمانية اجز اثنا وثلاثون والسم الصحيح احد وثلاثون فاثنا فستون  
سهما بقي ثمانية عشر جزا فيفتحك بهذا بقى بعد ذلك احد وعشرون سهما حصه الجارية الموهونة  
ويحول الى الجارية الثالثة الاولى وذلك ستمائة وسبعة وسبعون درهما وثلاثون عشر جزا من  
اخذ وثلاثين جزا من درهم لانه احد وعشرين مرة اثني وثلاثين درهما وثمانية اجز من احد  
وثلاثين عما ذكرنا ثم يقسم ما يحول الى الثالثة عليها على اعتبار قيمتها يوم الدفع وذلك مائة وعلى  
قيمة بدل ولدها يوم الفكاك وذلك عشرة على اثني عشر سهما وعشر سهما لانه قيمة الثالثة مائة ومائة  
مثل عشرة الجارية الموهونة صارت على احد وعشرين سهما وكا العشر منها سمي وعشر سهما وبذل ولدها  
من ولد الثالثة الاخيرة عشرة اسهم من احد وعشرين سهما فلهذا نقسم احد وعشرين سهما من الدين الذي

الذي هو حصه الجارية الموهونة ويحول الى الثالثة الاولى بينهما على اثني عشر سهما وعشر سهما سهما  
وعشر سهما بازا الثالثة الاولى وعشر اسهم بازا بدل ولدها وبذل الثالثة الاولى جزا من جز من  
الثالثة الاخيرة وجز من ولدها فيقسم ما في الثالثة الاولى من الدين وذلك سهما وعشر سهما على بدلها  
وهو جزا ان احدها في الثالثة الاخيرة والاخر في ولدها فتسمة على السوا نصفه في الام وذلك  
سهم ونصف عشر سهما ونصف بازا الولد لان الدين يحول من الثالثة الاولى الى بدلها حتى دفعت  
بها وانقسم ذلك بينهما وبين ولدها فاذا ماتت الاخيرة بعد ما ولدت فقد ذهب جز من بدل  
الثالثة الاولى من الجزئين فذهب للدين كا ٥ في ذلك الجزء وذلك سهم ونصف عشر سهما وبقى سهم  
ونصف عشر سهما يفتحك الراهن بذلك فاصل ما يولى الراهن الى المرتفع ثلثماية واثنان وعشرون  
وثمانية عشر جزا من احد وثلاثين جزا بازا الولد الاولى وخمسمائة وتسعة وخمسين درهما واربعة  
اخماس درهم وثمانية واربعون جزا وخمسة وخمسين جزا من سبعمائة وخمسين وخمسون لانه الخارج من قسمة  
سنة مائة وستين على اثني عشر خمسة وخمسين وعشر الخارج خمسة ونصف فهو حصه الفسري يعني  
اخذ عشر ونصف وثلاثة عشر جزا جنسنا فيكون ثلثماية وتسعة وستين ونصف ضحفا فيصير  
سبعمائة وتسعة وثلاثين لا يستقيم على اثني عشر وعشر فيصير بالمبلغ في اثني عشر فيصير ثمانية الالف  
وسبعمائة واحد واربعين وتسعة اعشار والسم الصحيح بعد التضعيف اثنا وتسعون ضربناه  
في اثني عشر وعشر فيصير سبعمائة وخمسين وخمس فالحارج من القسمة ما ضربناه وهو  
سبعمائة وتسعة وثلاثون فحسب مرات سبعمائة وتسعة وثلاثون سبعة الالف وثلثماية  
وسبعون وهو تسعة دراهم واربعة اخماس درهم وثمانية واربعون جزا وخمس خمس جزا من  
سبعمائة وخمسين وخمس الذي هو الدرهم الصحيح فهذا حصه الولد الثاني وحرثا  
سبعمائة وتسعة وثلاثون الفا واربعماية وثمانية وسبعون وعشر سبع مائة وتسعة وثلاثون  
ثلاثة وسبعون وسنة اعشار لثلاثة الف وخمسمائة واحد وعشرون وتسعة اعشار وهو درهما  
واحد وخمسون جزا ونصف جز من سبعمائة وخمسين وخمس الذي هو الدرهم فاصل ما يقابل  
الولد الاول ثلثماية واثنان وعشرون درهما ونصف درهم وسهما ونصف من احد وثلاثين  
من درهم وما يقابل الولد الاخر خمسمائة وتسعة وخمسون درهما واربعة اخماس درهم وثمانية  
واربعون جزا وخمس خمس جز من سبعمائة وخمسين وخمس وما يقابل الام مائة و  
سبعة عشر ونصف درهم واحد وخمسون جزا ونصف جز من سبعمائة وخمسين وخمس  
يسقط نصفه وذلك ثمانية وخمسون درهما وثلاثة ارباع درهم وخمسة وعشرون جزا وثلث  
ارباع جز من سبعمائة وخمسين ويودي مثله لثلاثة ارباع درهم وثمانية وخمسين واحد و  
اربعون درهما وثلث سبع درهم ومائة جزء وثلاثة ارباع جز من سبعمائة وخمسين درهما  
وخمس درهم فاهد التصحیح فاضرب بخارج الكسور بعضها في بعض وقد انكسر الدرهم بالربع  
والخمس وثلث السبع فاضرب اربعة في خمسة فيصير عشرون ثم اضرب عشرون في ثلث السبع  
وذلك احد وعشرون فيصير اربعمائة وعشرون ثم اضرب في الدرهم وذلك سبعمائة وخمسون



وخمسة فبلغ فهو الدرهم والله اعلم **باب الرهن بين الشراكا** يرجع بعضهم على بعض  
اصل الباب ان الشيوع اذا تمك في الرهن يمنع جواز الرهن به رهن نصف عبده او نصف دار اما اذا  
تمك في الملك لا يمنع كما اذا رهن اثنا مالامشركا بينهما بدين عليهما لواحد صفقة واحدة به  
فالارهناء ملك هذا بمالك علينا من الدين ولم يقولوا على ان نصيب كل واحدنا رهن بما عليه لاه  
الشيوع انما يمنع جواز الرهن لانه يفوت محليه حكم العقد وهو الحبس المستحق حقيقة لاه الحبس  
لا ينافي في الشايع اولاد خال التوقيت فيه فكانه رهن يوما ويوما ولو نص على هذا كان ناسدا لما  
نذكره هنا لا يفوت لاه العقد لا يفيد الاستحقاق حبس واحد في محل واحد من غير تعرض لبعض  
دوه بعض حتى لو قضي احدهما دين نفسه ليس لاه يفتك الرهن في نصيبه فاه قبل العين الواحد  
لا يتصور ان يكون موهونا بكما له بدين كل واحد منهما الا ترى انه لو رهن اكل احدهما بدين ورهن  
الاخر كله بدين بعد ذلك لم يصح قبله نعم لكن اجمعت الامة على التفرقة بينهما فاه من رهن عند  
اخر عبدا بالف درهم صار رهنه اكله بكل درهم حتى لو قضى الدين كله الادرها يعني اكل رهنه بذلك الدرهم  
ولو رهن اكل بدرهم رهن اكل بدرهم بعد ذلك لم يصح كذلك هنا يكون اكل محبوسا بكل الدين بكل  
جزء من اجز الدين وهذا مذهبا وعند الشافعي يصح وهذا ينبغي على ما ذكرنا ان موجب الرهن عندنا  
الحبس على الدوام وعند البيع في الدين والتقدم على الغرماء ثم اختلف من ايننا الماخروهم  
من قال بان باطل لفقد محليه الدين يجري مجرى الركن كاستيجار دابة الشريك بحال طعام مشترك  
ونهم من قال فاسد لفقد شرط وغرة الخلاف انما تظهر فيما اذا هلك في يد المرتهن فعلى القول  
الاول واليه اشار الكرخي لا يسقط الدين وعلى القول الثاني يسقط وهو الاصح وجه قول الشافعي  
ان المشايخ عيى يجوز بيعه فيجوز رهنه كالمقسوم وهذا لاه موجب الرهن استحقاق  
البيع في الدين لانه مشروع لصيانة حق المرتهن عن الضرر الذي يلحقه بمن اشتهر انما المنع  
ونافق منها ما يؤمنه عن الجور وهو اليهود ومنها يؤمنه عن شياها اليهود وهو الضلع ومنها  
ما يؤمنه عن النوى بالا فلا سر وهي الكفالة ومنها ما يؤمنه عن اتوا بعض حقه بمن اشتهر الغرماء  
وهو الرهن فاذا كان مشروعنا لهذا النوع من الوثيقة كان المستحق به البيع في الدين  
فينتخصن محل يقبل البيع في الدين ثم القبض شرط تمام هذا كالهبة والشيوع لا يمنع اصل  
القبض الا ترى ان الشايع يصلح راس المال للسلم وبدل الصرف وبالاجماع هبة المشايخ  
فيما لا يقسم وعندى فيما يقسم ولهذا لو اشترى نصف شي وقبضه ثم باعه يجوز مع نهى النبي صلى الله عليه  
وسلم عن بيع ما لم يقبض وبيع المشايخ فاسدا يفيد الملك بالقبض عندهم واحد الشريكين اذا  
استعمل العبد المشترك بغير اذنه شريكه فهلك بضمه وضاه الغصب لا يجب الا بالقبض  
الحقيقي ولاه الكل قابل للقبض كذا النقص لانه داخل في الكل ولاه البعض لا يخالف للكل ودوام  
يد المرتهن ليس بشرط لبقا حكم الرهن فانه لو اعان من الراهن بعد ما قبضه او غصبه الراهن  
منه لا يبطل الرهن وكان المرتهن ان يسرده ولا يجوز ان يقال موجب العقد اليد لان  
بالعقود الشرعية انما تستحق ما هو المقصود واليد غير مقصودة ليعينها بل التصرف او

اولاه انتفاع والمرتحن لا يتمكن من شئ من ذلك والدليل عليه جواز الرهن من رجلين بدين  
لها وانما يكون رهناس كل واحد منهما في النصف فكذلك الرهن ثم كل عقد جاز في جميع العين مع  
اشيى يجوز في نصفه مع الواحد كالبيع ولاه المشايخ قابل لحكم الرهن على اختلاف الاصلين اما على  
اصدنا فظاهر واما على اصكم فلا نه تعلق الدين بالمحل وهو تقدير شرعي يظهر اثره في تقدمه على الغرماء  
عند الغش والمزاومة والمشايخ قابل لهذا ولاه محل الصرف ما يكون محله حكمه اذا الاسباب لا تخل  
المحال وانما محل الاحكام في المحل لكل محل يكون قابلا لحكم يكون محله والمشايخ قابل لحكم على  
ما ذكرنا والدليل عليه الشيوع الطارى وما يمنع الا بتدعيم البقا كالرهن والمصاهرة  
والحدث ولنا طريقاه احدهما ان رهن نصف الشايع بمنزلة قوله رهنك يوما ويوما لا  
وبيانه ان مرجب عقد الرهن دوام يد المرتحن عليه من وقت العقد الى وقت الفكاك وذلك  
لا يتحقق مع الشيوع لانه يحتاج الى المماياة مع المالك في الامساك فينتفع به المالك يوما بحكم  
المالك ويحفظه المرتحن يوما بحكم الرهن فهو بمنزلة قوله يوما ويوما لانه يندم استحقاق  
اليد المرتحن في نوبة الراهن وكان ذلك بسبب مقتره للعقد وهو الشيوع ومتى اقتره بالعقد  
ما يمنع موجب لم يصح العقد ولا يمكن ان يجعل الراهن ناشئا عنه حتى يكون في يده عنه ملك  
الرقبة على ملك اليد لانه تبع ملك الرقبة لانه لا بد منه ليكون وسيلة الى الانتفاع بملك الرقبة  
الانا نرا فضا على قطع التبعية عن الاصل المرتحن فاذا رضى بملك الراهن بملك الرقبة لا باذنه  
فلا يصح ناشئا عنه وهذا الاله النائب للمالك ملك يده وسيلة الى الانتفاع وبمطلق الصفات  
وليس المرتحن فلا يمكن جعله ناشئا عنه والدليل على ان دوام اليد موجب للعقد قوله في رهنه مقبوضة  
فهذا يقتضيه ان يكون موهونا الا في حال مقبوضها ولاه المقصود بالرهن صيانة حق المرتحن عن النوى  
بالجور فان الله نقل الحكم من الكتاب والشهود الى الرهن فيكون المقصود بالمنقول اليه ما هو المقصود بالمنقول  
عنه وذلك لا يحصل الا بدوام اليد عليه لانه اذا عاد الى يد الراهن رهنه بمجد الرهن والدين جميعا  
وكذلك المقصود اضجار الراهن ليسارع الى قضائهما الدين وانما يحصل هذا المقصود بدوام  
المرتحن عليه والدليل عليه ان الرهن اذ كان شيئا لا ينتفع به مع بقائه فله مرتحن ان  
يجبسه عند اطلاق العقد ولو لم يكن دوام اليد موجب العقد ما كان له ان يجبسه لاه الراهن  
يقولنا انما اشتفق على ملكي ملك وحقق البيع في الدين ولا يفوت ذلك عليك بيدك وجبت كان  
المرتحن احق بامساك رهنه ان دوام اليد موجب العقد ولست انفع وجود يد المرتحن حسا وانما  
نفع استحقاق دوام البدن والاعارة من الراهن او الغصب لا يندم الاستحقاق ففي الرهن من  
رجلين استحقاق دوام اليد ثابت لكل واحد منهما في جميع العين حتى اذا قبض جميع دين احدهما  
يكون الاخر ان يجبس جميع الرهن حتى يستوفي دينه وكما يجوز ان يكون الواحد محبوسا  
بدين اشيى ويكون جميعه محبوسا بدين كل واحد منهما فكذلك حبس العين بحكم الرهن ثم  
اليد مستحقة على الراهن هناك حتى لا يكون له حق اعادة شئ من العين الى يده ما لم يقضى الدين  
والعقد بهذا يتم وان لم يكن لكل واحد منهما حق التفرقة بامساك العين كما لو شرط ان يكون



الرهن على يد عدل يجوز لاستحقاق اليد على الراهن وأن لم يكن المرتفع حقا ثبات اليد عليه والمالك  
في ملك العبي والمنفعة واليد فكذا يجوز له أن يوجب للمالك العبي والمنفعة يجوز أن يوجب للمالك  
اليد مقصودا وذلك بعقد الرهن وهذا الاله اليد مقصودة ولهذا يصح الاقرار بها وتقبل الشهادة عليها  
الاتزان الغاصب يضمن تفويض اليد كما يضمن المثلث بالتلف العي واذ كان باليد يتوصل الى  
النقص والاستفاد كانت اليد مقصودة وهذه العلة تستلزم الى ان فاسد والطريق الاخر ان موجب  
عقد الرهن بثبوت يد الاستيفاء المرتفع لما بيننا انه وثيقه لجانب الاستيفاء ويد الاستيفاء في الجز  
الشائع لا يتحقق الا باليد حقيقة لا يثبت الاعلى جزء معين واذ كان المرهون جزا شاعا لو ثبت حكم الرهن  
انما يكون عند التخلي لجميع العبي او عند نقل جميع العبي حقيقة ونصف العبي ليس بمقصود عليه واذ كان  
موجب العقد لا يتحقق الا باعتبار ما ليس بمقصود عليه لا ينعقد العقد اصلا كما لو استاجر احد زوجي  
المراض لمنفعة فرض الثياب وبهذا يتبين ان العبي فيما هو موجب الرهن غير محتمل التجزؤ وعند  
اضافة العقد الى نصفه لم يثبت في كل فطل اصلا التعذر اثبات موجبه في النصف كالفالة بالنفس  
والمرأة في حكم الحل لما كانت لا تجزؤ فاذا اضيف النكاح الى نصفها بطل عنده وعندنا يثبت في الكل  
وقوله يصير قابضا بقضى الكل قلنا الكل ليس هو البعض والمرهون هو البعض والمقبوض هو الكل والكل ليس هو البعض  
فثبت انه لا يمكن قبضه وهذا بخلاف الرهن من رجبى لانه موجب العقد هناك وهو يد الاستيفاء  
ثبت في جميع المحل غير متجزئ ثم حكم التجزؤ يثبت في حق المرتفع عند تمام الاستيفاء بالهلاك المزاحمة  
وبه لا يظهر التجزؤ في المحل الاتري بانه نصف النفس لا يستحق قصاصا ثم يجب القصاص لاثنتين في  
نفس واحدة ويكون كل واحد منهما مستوفيا للنصف عند القتل باعتبار انه لا يظهر حكم التجزؤ في القصاص  
وكذا الاستيفاء على الكفار فانه قبل الشيع لا يمنع الاستيفاء حقيقة فانه من كان له على غيره عشرة  
فدع المديون اليه كيسا فيه عشرة لم يستوفى حقه منه فيصير مستوفيا حقه من النصف شاعا واذ كان  
لا يمنع حقيقة الاستيفاء فكيف يمنع ثبوت الاستيفاء قلنا موجب حقيقة الاستيفاء ملك عن  
المستوفى واليد تنحى على الملك والشيع لا يمنع الملك فاهو موجب يمكن اثباته في الجزء الشائع  
وموجب الرهن يد الاستيفاء فقط وذلك لا يتحقق في الجزء الشائع وبهذا الطريق سوين  
في حكم الرهن بينما يحتمل القسمة وبينما لا يحتمل القسمة بخلاف البيع والهبة والصرف وما ذكر من الاحكام  
لان محل العقد هناك المالى وانما مجردة فانه عقد القسمة لقيام المحلية الا ان القبض شرط تمام العقد في اعي حوره  
في كل محل محسب الامكان فاما هذا المعهود عليه الجبس انه ليس محل هذا كما نقول ان عقد الاجارة على الرضيع المملوك  
لا يجوز لانعدام المعهود عليه وهو المنافع وان وجدت المالىة وبيعه جائز ولهذا لم يجوز رهن المشاع من الشرك  
ايضا لانه موجب لا يتحقق فيما اضيف اليه العقد بخلاف اجارة المشاع عند احدى حيفه فالشيع هناك انما يمنع  
لان موجب العقد يعدم به بل لانه ينعذر استيفاء المعهود عليه على الوجه الذي وجبه العقد لان استيفاء المنفعة  
يكون من جزء عي وذلك لا يوجد في الاجارة من الشريك فانه مستوفى منفعة الكل فيكون مستوفيا منفعة  
المستاجر لا على الوجه الذي استحقه وبانه كان لا يمكن من استيفاء المعهود عليه الا بما لم يتناول العقد لا يمنع  
جواز العقد كبيع الرهن فان استيفاه لا يمكن الا بالوعاء ولا يمنع به صحة العقد فالخلاف ان القبض نوعا

نوعا قبض هو مقصود استحقاق العقد وقبض ليس بمقصود لكن استحقاق تبعه لغيره والمحل محلا  
محل هو قابل القبض مقصودا ومحل قابل القبض مع غيره تبعه له فكل محل هو قابل القبض مقصودا يكون  
محل القبض الذي هو مقصود مستحق بالعقد وكل ليس بمقابل القبض مقصودا بل هو قابل تبعه يكون  
محل القبض الذي استحقاقه اذا ثبت هذا فنقول القبض في الرهن مقصود مستحق بالعقد والمشتق  
لا يقبل القبض مقصودا بل مستحق تبعه لغيره والمشتق قابل للقبض الذي هو تبع وفي الغصب لا يقصود  
استعمال النصف بدونه استعمال الكل فاذا استعمل الكل فقد استعمل النصف فقه ما في الباب  
هنا كذلك الا اننا لا ندعي هنا عدم القبض وانما ندعي عدم استحقاق القبض على سبيل الدوام وهو  
حكم الرهن لانفس القبض وهذا هو الجواب عن المسائل ايضا وعلى هذا قلنا اذا استحق نصف  
المرهون من يد المرتفع بطل الرهن في الكل وعند ابن ابي ليلى يبقى في النصف لان العقد  
صح في الكل لانه كونه العبي ملك الغير لا يمنع صحة الرهن وثبوت موجبه كما لو استعار عينا  
ليرهنه بدينه ثم بطل في النصف لانعدام الرضا من المالك فبقي في الباقي كما لو استحق نصف  
المبيع كما نقول العقد في المستحق يبطل من الاصل لانعدام الرضا ولو صح في النصف الباقي كما  
اثبات حكم الراهن في النصف شاعا وهو بمنزلة ما لو تزوج امه باذنه مولاه ثم استحق نصفها  
ولم يجز المستحق النكاح بطل في الكل واما الشيع الطاري باذنه رهن جميع الدين ثم تفاسخ العقد  
في النصف ورده المرتفع لم يذكر في الكتاب والصحيح انه كالمقارنه في انه يبطل الرهن فانه قال في  
القلب لكسور اذا ملك المرتفع بمنزلة القدر مما بقى منه مرهونا كيلا يردى الى الشيع وقال في  
العدا اذا سلب على بيع الرهن كيف شاعا وباع نصفه يبطل الرهن في النصف الباقي لما بيننا ان  
الجزء الشائع لا يكون محلا لموجب عقد الرهن وكما ان العقد لا ينعقد ولا ينفذ ابتداء الا في محله  
لا يبقى بدونه المحل بخلاف الشيع الطاري في الهبة فالقبض هناك شرط تمام العقد لا شرط بقا  
العقد ولهذا لو رجع في النصف لا يبطل في الباقي ولو تفاسخ الرهن في النصف يبطل وتأثير الشيع  
في المنع من تمام القبض وذكر ابن سماعه ان ابا يوسف رجع وقال الشيع الطاري لا يمنع بقا حكم  
الرهن وفاس ذلك بصيرورة الرهن دينا في ذمة غير المرتفع فانه يمنع ابتداء الرهن ولا يمنع  
بقاه حتى اذا تلف المرهون انساؤه او بيع نكوه القيمة والنش رهن في ذمة من عليه وابتداء  
عقد الرهن مضى فالدين في الذمة لا يجوز ويجوز ان يكون الشئ مانعا في حالة الابتداء في حالة البقا  
كالردة الطارية على الشكاح والعودة الطارية مع المقارنه والمعنى فيه ان الشروط تراعى في حالة  
الابتداء الا في حالة البقا ثم القبض يحكم الرهن يثبت بالتخلية لانه قبض يحكم عقد شروع بمنزلة  
قبض المبيع ويروى عن ابي يوسف انه لا يثبت في المنقول الا بالنقل لانه قبض موجب للقبض ابتداء  
بمنزلة الغصب بخلاف الشرا فذلك القبض باقل للضمان من البائع الى المشتري لا يكون موجبا  
ابتداء والا صلا حقيقة الاستيفاء يثبت بالتخلية فالقبض الموجب لهذا الاستيفاء ايضا يثبت  
بالتخلية وحر فانه المرهون مضمون باقل من قيمة ومن الدين عندنا لما ذكره وحر فخران من قضه دين دين  
غيره بامر كاه له او يرجع عليه لانه المامور بملك المال من الامر بمقتضى عليك المال من له الدين ويصير



الامر المستقر من مائة ماله في ضمة قضا الدين من ماله والمقتضى عليك بعوض فكذا المقتضى لم  
تكاله الرجوع اذا عرفنا هذا قال محمد بن علي بن رجل الف درهم وعلى اربعة مائة دينار قيمتهما الف  
ومائة فلهذا بذلك عبد بينهما بجميع حقه عليهما جاز ويكون كل واحد منهما بالدين غير التضرع  
لنصف درهم ونصف لما ذكرنا فلهذا العبد في يد المرتفع وقيمة الفاه ففي المسألة حكم  
بي الرهني والمرتفع وحكم بي الرهني اما الحكم بي الرهني والمرتفع ان يسقط من دين  
كل واحد منهما اربعة اخماس لاه الموهوم مضمون باقل من قيمته ومن الدين بقيمة العبد الفاه والدين  
الفاه وخمسائة والا لاه من الالف وخمسائة اربعة اخماس فيصير كل واحد منهما قاضيا اربعة  
اخماس دينه فالذي عليه الدنانير صار قاضيا اربعة اخماس ماله وذلك ثمانية دينار فيرجع المرتفع  
عليه بعشر من دينار والذي عليه الدراهم صار قاضيا اربعة اخماس ماله وذلك ثمانية درهم  
ويرجع المرتفع عليه بتمام حقه مائة درهم واما الحكم بي الرهني اذ الذي عليه الدنانير يرجع  
على صاحبه اربعة دينار لاه الذي عليه الدراهم صار قاضيا من دينه ثمانية درهم نصفها من مال صاحبه  
لاه كل واحد منهما صار اهما جميع العبد فصار قاضيا دينه عن نصيبه ونصيب صاحبه لانه لو  
جعل كل واحد منهما راهنا نصيبه بدينه خاصة يكون رهن المشاع ولو ادى احدهما ماله من الدين  
يتكفى من الدين يتكفى من استرداد ونصيبه وبقي نصيب الاخر مشاعا لا يمكن او امة للجنس فيه  
الا ترى انه لو رهن عبد اكله بالف درهم نصفه بخمسائة ونصفه بخمسائة لا يجوز مع ان الرهن واحد  
والقابض واحد والموهوم واحد فلا يجوز ههنا اولى واذا صار قاضيا نصف دينه من مال صاحبه  
كاه لصاحبه ان يرجع عليه بذلك وذلك اربعة مائة والذي عليه الدنانير صار قاضيا من دينه ثمانية  
دينار ونصفه من نصيب صاحبه وذلك اربعة دينار ويرجع عليه صاحبه بذلك ولا يقع للمقاسمة  
الا اذا تقاضا لاه الجنس مختلف فاذا تقاضا صار اربعة مائة درهم قضاها اربعة مائة درهم من قيمة  
اربعة دينار وبقي الباقي الى تمام قيمته اربعة دينار وذلك ما يتا درهم والذي عليه الدنانير  
قضى من دينه اربعة دينار وقيمته ستمائة واخذ من صاحبه اربعة مائة فيكون الف درهم وانه نصف  
العبد والذي عليه الدراهم اخذ من صاحبه اربعة دينار وقيمته ستمائة وصار قاضيا من دينه  
قدرا بعمائة فيكون الف درهم وذلك قدر نصف العبد ولا يقال في المقاصة بيع الدين وانه لا يجوز  
لانا نقول هذا في الصورة بيع الدين بالدين وفي الحق بيع الدين بالدين لاه كل واحد من الدينين  
كالمقبوض في حقه صاحبه ولا مانع من بيع الدين بالدين انتهى عن بيع الكالي بالكالي الحق وهو استحقاق  
القبض بالعقد والافراق قبل القبض يفوت القبض المستحق فلهذا لا يجوز الاستبدال  
به فليست شرط قبض احدهما اخر جالده عن الكالي بالكالي ويلزم منه اشتراط القبض في  
الاخر لاه للنقد فضله على النسيئة وفي حصوله خطروا انما يتحقق هذا في المبادلة موجبها  
استحقاق القبض وفي مبادلة الدين بالدين لا يستحق القبض الا ترى انهما لو تصادا قدا درهم  
دين بدينار دين بدينار لانهما يسقطان ولا يستحق القبض رجل على رجل الف درهم وعلى اخر الف درهم وخمسائة  
وعلى اخر خمسمائة فوهو مجبوع ذلك عبدا بينهم قيمة الفاه فمات في يده هلك بالقبض لما قلنا ويرجع

ويرجع المرتفع على كل واحد منهم بما بقي عليه من الدين ويرجع كل واحد منهم على صاحبه عما صار  
من دينه مقضيا بما له اما الحكم بي الرهني والمرتفع ان يقول كل واحد منهم صار قاضيا ثلثي ماله من الدين  
حكم الهلاك الرهن لاه الدين عليهم ثلاثة الاف درهم وقيمة العبد الفاه وهو ثلثي الدين فالذي عليه الف  
وخمسائة صار قاضيا ثلثي ماله وذلك الف ويبقى عليه خمسمائة فيرجع عليه المرتفع بذلك والذي عليه الالف  
صار قاضيا ثلثي ماله وذلك ستمائة وستة وستون وثلثان ويبقى عليه ثلث وذلك ثلثمائة وثلاثة  
وثلاثون وثلث فيرجع عليه المرتفع بذلك والذي عليه خمسمائة صار قاضيا ثلثي دينه وذلك ثلثمائة  
وثلاثة وثلاثون وثلث ويبقى عليه ثلث وذلك مائة وستة وستون وثلثان فيرجع المرتفع عليه  
بذلك واما الحكم بي الرهني اذ كل واحد منهم صار قاضيا ثلثي دينه بمال مشترك بينه وبين  
صاحبه ثلثة من نصيبه وثلثاه من نصيب صاحبه فالذي عليه الف وخمسائة قضى من دينه  
الف ثلثة من نصيبه وذلك ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث وذلك ثلثة اشباع الالف لاه كل الف  
يجعل على تسعة لاجتنا الى حساب له ثلث وثلثة ثلث لاني واذن ذلك تسعة وثلثة من نصيب الذي  
عليه الالف وثلثة من نصيب الذي عليه خمسمائة والذي عليه الالف قضى من دينه ستمائة وستة وستون وثلثين ثلثة  
من نصيب نفسه وذلك مائتان واثنان وعشرون وتسعا وذلك تسعا الالف وثلثة من نصيب الذي عليه  
خمسائة والذي عليه خمسمائة قضى من دينه ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث ثلثة من نصيبه وذلك  
مائة واحد وعشرون وثلثة من نصيب الذي عليه الف وخمسائة فاذا صار ثلث الالف على ثلاثة اسهم  
صار جميع الالف على تسعة اسهم هذا معه ما قلنا انا ختاج الى حساب له ثلث وثلثة ثلث  
ثم تقع المقاصة بينهم بقدر ما وجب لكل واحد منهم على صاحبه تقاضوا اولاه الجنس متحد  
وبتر اجمعهم بالفضل فنقول للذي عليه الالف على الذي عليه الالف وخمسائة ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث  
وهو ثلثة اشباع الالف الذي عليه الف وخمسائة على الذي عليه الالف مائتان واثنان وعشرون  
درهما وتسعا درهم وذلك تسعا الف درهم وتقع المقاصة بين تسعة الالف وتسعة الالف فيبقى  
الذي عليه الف على الذي عليه الف وخمسائة تسعة الالف وهو مائة واحد وعشرون وتسعة درهم فيرجع عليه  
بهذا القدر والذي عليه خمسمائة على الذي عليه الف وخمسائة ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث وهو  
ثلثة اشباع الالف والذي عليه الف وخمسائة على الذي عليه خمسمائة تسعة الالف وذلك مائة  
واحد وعشرون وتسعة فوقت المقاصة بين التسعة والتسعة فيبقى الذي عليه خمسمائة على الذي عليه  
الف وخمسائة تسعة الالف فيرجع بهذا القدر والذي عليه خمسمائة على الذي عليه الف مائتان  
واثنان وعشرون درهما وتسعا درهم وذلك تسعا الالف والذي عليه الف على الذي عليه خمسمائة  
تسعة الالف وذلك مائة واحد وعشرون وتسعة فوقت المقاصة بين التسعة والتسعة فيبقى التسعة الذي  
عليه خمسمائة فيرجع بذلك عليه ثم قال في الكتاب حتى يحصل لكل واحد منهما بطل وما اخذ ستمائة  
وسنة وستون وثلثة اما الذي عليه الف وخمسائة سقط من دينه الف مائة واحد وعشرون  
وسبعة درهم وغرم للذي عليه خمسمائة مائتين واثنان وعشرون وتسعة درهم فبقي له ستمائة وستة  
وستون درهما وثلثا درهم والذي عليه الالف قضى من دينه ستمائة وستة وستون وثلثين درهم واخذ



من الذين عليه الف وخمسمائة مائة واحد عشر وتسعا لكون غرضه مثله الذي عليه خمسمائة فكان ما  
أخذ فسلم له ست مائة وستة وستون وثلاثا والذي عليه خمسمائة قضى من دينه ثلثا مائة وثلاثة  
وثلاثون وثلاث وأخذ من الذي عليه الف مائة واحد عشر درهما وتسعا ومن الذي عليه الف وخمسمائة  
ماثنى وأثنى عشر درهما وتسعى درهما فإذا اجتمعت هذه السهام كان له ست مائة وستة وستون وثلاثا  
درهم وهو قدر ما كان لكل واحد منهم في العبد من المال رجل له على رجل خمسون دينارا فبقيت ما خمسمائة  
درهم أيضا فزنها بذلك عبدا بينهما يساوي ألفا فأت في يد بطل الدين كله ويرجع الذي عليه  
الذراهم على الذي كان عليه الدنانير خمسة وعشرون دينارا ويرجع الذي كان عليه الدنانير على الذي  
كان عليه الدراهم مائتي وخمسين درهما أما الحكم بين الراهني والمرتهن إن كل واحد منهما صار  
موقتا بجميع ما عليه من الدين لاه بالعبد فاجتمع الدين وأما الحكم بين الراهني والمرتهن ما قال في الكفا  
لاه كل واحد منهما صار موقتا بجميع دينه نصفه من نصيبه ونصفه من نصيب صاحبه فيرجع  
بذلك عليه صاحبه ولا تقع المقاصة إلا بالراضى لاختلاف الجنس رجل رهن رجلا عبدا بالف درهم  
كل نصف بمجموعه فالرهن باطل في قول أبي يوسف وقولنا وفي قنا من قول أبي حنيفة لاه الشيوخ  
نكس في العقد وكذا فيما تقدم من المسائل إذا رهن كل واحد منهم نصيبه بدينه في المبسوط وإذا أرهن  
الرجل من الرجلين دارا بحق لم عليها فهو جائز لأنه لا شيوخ في الرهن إنما الشيوخ في ملك الراهني  
فاه قصاه أحدهما نصف المال لم يأخذ شيئا من الدار حتى يقضى صاحبه ما عليه لا جميع الرهن محبوس  
بكل جزء من الدين وقد رخص بذلك حاشا أوجب الرهن في جميعها صفقة واحدة فإذا أرهن الرجل  
من الرجلين أرضا أو دلو أو لولا أحدهما أكثر من نصفها وقضاه فهو جائز لا تخاد الصفقة حق  
المرتهن في جنس كل وانقضا الشيوخ عن المحل في موجب الرهن وأكثر ما في الباب أنه دينهما سوا  
فصاحب الكثير كالمعبر نصيبه من صاحب لونه وإن صحح ولو كان المرتهن اثنين ورهنها دارا وجعلا  
الثلاثين من ذلك رهنا لأحدهما بحقه والثلث الآخر رهنا للآخر لم يجز أه كان الحق متفرقا أو واحدا  
بينهما ثلاث أو نصفين من قبل أنهما قد فصلاه بعض الرهن من بعض معناه أن تفرق التسمية  
فيما أوجب لكل واحد منهما عني ثبوت حق الحبس لكل واحد منهما في جميعه أو يوجب ذلك تفرق  
التسمية كما في البيع من رجلين بتفرق التسمية يتكفى الشيوخ في المحل فيما أوجباه لكل واحد  
منهما وذلك مبطل للرهن ولو كان لأحدهما الف درهم وللاخر الف درهم على حدة فزنهاها الدار  
جميعا كان جائزا ولصاحب الف الف الثلثا والآخر الثلث يعني مقدار ما صار مضمونا بالدين  
على كل واحد منهما أما حق الحبس ثبت للمرتهن في الجميع لا تخاد الصفقة والشيوخ في  
الفاه لا يمنع صحة الرهن كما لو كانت قيمة الرهن أكثر من الدين وكذلك لو كان جنس  
المالي مختلفا باختلاف جنس المال لا تنقرف الصفقة إذا اتخذ الإيجاب فأنما أحد الراهني  
فورثه الآخر فالرهن على حاله لا وارث الميت يخلفه في ملكه بعد موته وكان نصيبه مشغولا بدينه لحق  
المرتهن فكذا بعد موته وإذا كان المرتهن اثنين فأراد أحدهما رد الرهن لم يكن له ذلك حتى يجتمعا  
على الرد لاه حق الحبس لكل واحد منهما ثابت في الجميع ولا ولاية لأحدهما على الآخر إسقاط حقه ولا نه لو

لو نكس من رد نصيبه بطل الرهن في نصيب الآخر فاه الشيوخ الطاري كالمقار في ظاهر الرواية فزناه  
غير معتبر في الحاق الضرر بالغير وفي القيود رجلاه لكل واحد منهما الف على رجل فارتقنا منه  
أرضاه بدينهما وقبضاهما ثم قال أحدهما إن المال الذي لهما على فلاه باطل والأرض في أيدينا تلجيك  
قال أبو يوسف بطل الرهن وفاتخذ لا يبطل ويبرأ من حصته والرهن على حاله وجه قول أبي يوسف أن  
الدينين وإن اختلفا لكن الراهن بهما أصلا يبقى حق الآخر في الدين وجه قول محمد أن الدين يختلف والرهن  
إنما يصح بهما وأقران يصح مبطل لم يفسد دينه حتى يتركه فبطل حق المقر في الدين والرهن وبقي حق الآخر فيها على حاله  
والله سبحانه وتعالى أعلم **باب من الرهن الذي يبطل ولا يكون خصما**  
أصل الباب أن المقبوض رهنا على جهة الدين مضمون كالمقبوض على حقيقة الدين والمقبوض لأعلى وجه  
الدين حقيقة أو ظاهر أمانة والأول على وجهين أحدهما أن يقبض العبد رهنا على دين ثم ظهر أنه ليس عليه  
شي لاه الرهن غير مضمون بنفسه وإنما هو مضمون بما يقابل من الدين وإذا لم يقابل من الدين حقيقة  
أو ظاهر لا يكون مضمونا ولهذا لا يصح الرهن بالدرية وما يندوب له على فلاه وبالجنايات الموجبة للقصاص  
أما إذا قابل الدين حقيقة أو ظاهر يكون مضمونا لوجود القبض بمقابلته الدين والثاني أن يقبض الرهن  
على أن يعرضه ولم يتفق ذلك حتى هلك يكون مضمونا لاه المقبوض بجهة الشيء بلحق بحقيقته كالمقبوض  
على سوم الشراء والفقهاء في ذلك قبض مال الغير بسبب لوجوب الفاه إذا اذنه للمالك به فإذا اذنه له بجه  
كان الأذن عذما فيما وردت تلك الجهة ولهذا اختلفوا في جهة الأذن كان القول قول المالك فيبقى سبب الضمان  
الأذن يقضى بقدر ما سماه أما ظنا أو جهة تفضي إلى الحقيقة لأنه قصدان يكون مضمونا بذلك كأنه مضمون  
حقيقة ففي الوجه الأول الراهن ملك الموهوب يدا وجبسا لا مطلقا بل بشرط العوض فلا يكون راضيا  
بالتمليك مجانا وفي الوجه الثاني لم يملك بشرط العوض فيكون مملوكا مجانا وهذا مذهبا وعند الشافعي الموهوب  
أمانة في يد المرتهن ولا يسقط به ملكه شيء من الدين بحال والمسألة مختلفة بين الصحابة روى عن أبي رضي الله  
أنه قال يترأوه الفضل في الرهن وفيه دليل أن المقبوض بحكم الرهن مضمون وبياه هذا اللفظ إذا رهن  
ثوبا قيمته عشرة بعشرة فهلك عند المرتهن سقط دينه وإن كان قيمته خمسة يرجع المرتهن على الراهن  
بخمسة أخرى وهو مذهبنا وإن كانت قيمته خمسة عشر فالرهن يرجع على المرتهن بخمسة وهو مذهب علي  
رضي الله عنه وبه أخذ بعض الناس ولنا تأخذ بهذا وإنما تأخذ بقول عمر وابن مسعود رضي الله عنهما  
فإنهما قالاه مضمون بأقل من قيمته ومن الدين فإذا كانت القيمة أكثر فالمرتهن في الفضل أمين وهكذا روى محمد  
بن الحنفية عن أبي رضي الله عنهما أن المرتهن في الفضل أمين ويحتمل أنه أراد بقوله ويترأوه الفضل أنه  
إذا بيع الرهن بأكثر من الدين فالفضل للراهن وإن بيع بأقل يرجع المرتهن على الراهن وحاصل  
الخلاف بين العلماء على ثلاثة أقاويل فعندنا هو مضمون بأقل من قيمته ومن الدين وعند شريح هو  
مضمون بالدين قلت قيمته وأكثر فاه قال الراهن بما فيه وإن كان خاتما من حديد بمائة درهم وقاسه  
بالبيع فانه مضمون بالتمن فاه قلت القيمة وفي إحدى روايتي على رضي الله عنه يترأوه الفضل وقول  
أبراهيم مثل مذهبنا بياه الاختلاف الذي كان بين المتقدمين إلى أن أحدث الشافعي رحمه الله قولا  
رأبها أنه أمانة واستدل بحديث الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنهم أن النبي



صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن لا يعلق الرهن لصاحبه غنمه وعليه غرمه وفي رواية الرهن من رهنه  
الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه وزعم ان معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يعلق الرهن لا يصير مضمونا بالدين فقد  
فسر ذلك بقوله الرهن من رهنه الذي رهنه اى ضاه رهنه وقوله صلى الله عليه وسلم له غنمه اذا ظهرت فيه  
زيادة كالولد ونحوه لا يدخل في الرهن وعليه غرمه اى عليه هلاكه فالغرم عبارة عن الهلاك قال تعالى انا المفروض  
اى هلك علينا اموالنا او معناه عليه غرم الدين والمعنى فيه وهو ان الرهن وثيقه بالدين فملاكه لا يسقط  
الدين كما لا يسقط بهلاك الصلح وموت الشهود وهذا لان بعقد الوثيقه يزداد معنى الصيانة فلو  
قلنا لا يسقط الدين كان ضد ما اقتضاه العقد لان الحق يصير به الهلاك والدليل عليه ان ما زاد على  
قدر الدين امانة والعقد القبض في الكل واحد وما هو موجب العقد وهو الحبس ثابت في الكل  
فلا يجوز ان يثبت حكمه بالقبض في البعض دون البعض ولانه قبض باذن المالك فلا يوجب الضمان  
والعقد واجب له شيئا وهو حق الحبس فلا يوجب عليه شيئا كالكفالة والدليل عليه  
ان العيينة تملك على ملك الراهن حتى كان الكهن عليه ولو استحق وضمن المرتفع يرجع بالضمان  
والدين على الراهن ولو كان قبضه ضاه او لنفسه لا يرجع كالفاسد والمستعير وعندكم اذا  
استقرى المرتفع لا يصير قابضا بنفسه الشرا ولو كان مضمونا عليه لتأبى قبضه عن قبض الشرا  
كما في القصب كالمقبوض بحكم الراهن الفاسد لا يكون مضمونا عند كرهه المشاع وغيره والفاسد  
معتبر بالجائز في حكم الضمان ولهذا لا يصير رهن المذبر وام الولد ولو كان حكم الرهن ملك اليد  
والحبس لصح لانها قابله لهذا الحكم بخلاف البيع وليس من ضرورية ثبوت حق الحبس الضمان  
كالمتاجر بعد الفسخ يجوز عند المستاجر بالاجل المجلد بمنزلة المرهون حتى اذا مات الاخر كانت  
المستاجر حاقبة من سائر الغرماء لم يكن مضمونا اذا هلك وكذا زوايد الغصب عندكم والدليل على انه  
امانة ان الثقة على الراهن كالوديعه ولاه ذمة الراهن كانت مشغولة بالدين ولم يوجد سبب  
الفراغ ففي الشغل وببانه ان اسباب الفراغ محصورة وهي الاستيفاء والابراء او انقضاء سبب  
ثبوت الحق ولم يوجد شيء من ذلك اما الابراء فوضي السبب فظاهري واما الاستيفاء ففي حق  
ملك الرقبة ظاهري ولهذا بقيت المطالبة والحبس وملك اليد لا يستوفي ولانه لو صار لم  
مستوفيا اما ان يصير مستوفيا حال قيامه او بعد هلاكه لا وجه الى الاول لانه لا قائل به وملك  
الراهن قائم ولا وجه الى الثاني لانه الاستيفاء من المعلوم محال دل عليه انه لو اعاده من الراهن  
او من اجنبى هلك لا يسقط الدين مع بقاء الرهن ولهذا يملك استرداده وحبسه فكان موجب  
ما ذكرنا وهو حق البيع لانه موجب العقد ما يثبت في العقد ويكون وسيلة الى مقصوده وما  
ذكرناه يثبت بالعقد وهو وسيلة الى مقصوده لانه شرع وثيقة للدين وتأكيد الجانب الاستيفاء  
واذا كان له حق المطالبة بالبيع بطالبه وبيع ويختص بمالته فيصير الى ماله وجبتا ما ذكرنا من اجماع  
المقدمين فانما قرعهم على لانه افاويل اجماع منهم على انه ليس فيه قول رابع ثم يستدل بحديث عطا  
ان رجلا رهن فرسا عند رجل بحوله فنفق الفرس عند المرتفع فاخصم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال المرتفع ذهب حقه ولا يجوز ان يقال ذهب حقه في الحبس لانه هذا مالا بشكل ولا يجوز ان يراة

يراد به ذهب حقه في المطالبة برهن اخر لانه ما كان له هذا الحق ولانه ذكر الحق منكرا في اول الحديث  
ثم اعاده معرفا بالاضافة اليه فيكون المراد بالمعروف ما هو المراد بالمنكر قال تعالى كما ارسلنا الى فرعون  
رسولا فقصي فرعون الرسول وكقول القائل لو كان درهم فانفقت الدرهم ولانه ذكر على سبيل التحميم كقول  
القائل ذهب مالي ومالكي فوجب ان لا يسبق له قبله حق الحبس ولا البيع ولا الدين وقال صلى الله عليه وسلم الرهن  
بما فيه ذهب الرهان بما فيه من الدين ولا حجة له في قوله صلى الله عليه وسلم لا يعلق الرهن فان احدا من  
اهل اللغة لا يفهم من هذا اللفظ نفى الضمان عن المرتفع وذكر الكرخي ان اهل العلم من السلف وكما و سر  
وابراهيم وغيرهما تفقوا ان المراد لا يحبس الرهن عند المرتفع احساسا لا يمكن فكاه به يصير  
ملك المرتفع لانه العلق هو الامتناع من التفكك الا ترى الى قول زهير وفارقك برهن الا فكك اذ له  
يوم الودع فامس الرهن يعني احتبس قلب الحبس على وجه لا يمكن فكاه وليس فيه ضمان ولا هلاك  
والدليل عليه ما روى عن الزهري قال كانوا في الجاهلية يرتفعون ويشترطون على الراهن ان لم يقض الدين  
الى وقت كذا فالرهن مملوك للمرتفع فابطل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بتولده لا يعلق الرهن وسبيل  
ابن المسيب عن معن هذا اللفظ فقبل له اهو قول الرجل ان لم تات بالدين الى وقت كذا فالرهن بيع  
الى الدين فقال نعم وقوله صلى الله عليه وسلم الرهن من رهنه الذي رهنه يوكده هذا المعنى اهو على ملك رهنه الذي  
رهنه لا يزل ملككم بهذا الشرط وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم له غنمه وعليه غرمه يعني في حال بقائه مردود عليه  
لا يتمكن غير عليه او ان يبيع في الدين فيزداد النفع فانه زيادة له وان انقضت فانقضاه عليه وما ذكرناه  
اصح مما ذكره لانه اضاف الغنم الى المرتفع فاذا هلك عند المرتفع كان عليه غرمه حيث بطل الدين بهلاك  
الرهن اما الراهن اذا ادى عند هلاكه لا يقال غرمه لانه قضه دين نفسه وكان واجبا عليه من قبل وفي بعض  
الروايات لصاحبه غنمه وناويله ان المراد هو المرتفع لانه هو الذي يصح الرهن والمغنى فيه ان الرهن لم  
مقبوض الاستيفاء والمقبوض على وجه الشيء كالمقبوض على حقيقة في حكم الضمان كالمقبوض على حصة الشرا ثم  
المقبوض حقيقة الاستيفاء مضمون على القابض بما استوفى فكذا المقبوض على حصة الاستيفاء وبيانه  
الوصف ان الرهن يعقد الاستيفاء الدين من معناه ومالته ويختص بمالته استيفاء الدين منه  
وهو المال المتقوم الذي يقبل البيع في الدين ويختص بحق يملك استيفاءه من الرهن وهو الدين حتى  
لا يجوز لاجنبيه ولا بالعقوبات وخفيقه ما ذكرنا ان موجب ثبوت الاستيفاء وبهذه اليد  
في حقيقة الاستيفاء يثبت الملك والضمان فكذا فيما يثبت الضمان في عقد الرهن فتدبر  
ان عند حقيقة الاستيفاء المستوفى يكون مضمونا على المستوفى وله على الموفى مثل ذلك فيصير قصاصا  
به فكذا اذا قبضه رهنه وصار مضمونا عليه بهلاك اليد فاذا هلك وجب على المرتفع مثل ما كان للمرتفع  
على الراهن فيصير قصاصا وفي المقاصاة اخر الدين فيكون قصاصا عن اولها فيصير المرتفع مستوفيا  
حقيقة ولهذا يثبت الضمان بقدر الدين وصفته لانه الاستيفاء به يتحقق وكان الراهن جعل بقدر  
الدين في رعاوسله الى رب الدين يستوفى حقه من غنمه فعند هلاكه في يد بتم استيفاءه في مقدار  
حقه ولهذا كان الفضل امانة ولهذا جعلنا العيينة امانة لانه الاستيفاء يحصل من المالية دون العيينة فالاستيفاء  
بالعيين يكون استبدال او المرتفع عندنا مستوفى لا يستبدل وانما يتحقق الاستيفاء بحبس الحق والجائز







به من دعوى الرد والهلاك لانه تأخير كونه امينا في قبول قوله شرعا فصار ثبوت ذلك لقوله كسوته بالبينة ولو ثبت ذلك بالبينة لم يكن الصلح بعد يومه اليومي على الموعود بقبول القيمة عند الاله البراءة لا تظهر بخبر ولهذا كومات قبل ان يحلف وقبل الصلح كانت البراءة ثابتة واذا ثبت حصول البراءة بخبر فهو كالموالات المخصوصة منه الغاصب من المستملك ثم صالح على مال وانما يجوز الصلح في الدعوى الذي هو حق المدعى خلفا عما فاق عليه المنكر للدعوى بزمه وهذه الدعوى ليست بتلك الصفة بل هي بقية التهمة ولا يفدى مثلها بما عاين كالمراة اذا اخبرت بانفضا العدة فالقول قولها مع اليقين ولو حلف لم يصح الا ترى ان هذه الدعوى تستقطب بوعده بخلاف دعوى المنكر في الدعوى وللخصوص ما فان وارتبة يقوم مقامه في ذلك حتى يحلف على العلم ولاه الموعود سلطه على الاخبار بالرد والهلاك فقولته في ذلك كقول السليط وقوله ردت عنزلة الموعود استوفيت ولو اقر الموعود بذلك ثم صالح بجز الصلح والوجه الرابع ان اقال الموعود ردتها او هلكت وقال الموعود اسمي ملكتها فاصطلحا بعد ذلك ففي قولنا في يوسف الاول وهو قولنا في حنفية لا يجوز هذا الصلح ايضا ذكره في رواية ابن حنبل ويجوز في قوله الاخر وهو قول محمد وهكذا ذكر في المنقضي قال جواهر زاده والفقوى على قول ابن حنفية وجه قوله الاول ما ذكرنا ان البراءة تحصل له بقوله ردتها وقوله في ذلك بمنزلة قول صاحبها والمحكم الثابت بخبره لا يبطل بدعوى صاحبها الاستملاك كما ان قبل هذه الدعوى لو صالح لم يجر الصلح فكذلك بعد وجه قوله الاخر ان الرد وان ثبت بخبر فصاحبها يدعى عليه شيئا اخر وهو الاستملاك فصار ذلك كدعوى مبتدأة عليه فيجوز ان يصالحه على مال الا ترى ان الدعوى هنا على ما يدعيه صاحبها بخلاف الاول فهناك الدعوى لا تستقطب بوعده ولكن يحلف الوارث على علم بالله ما استملاكها كما يدعيه صاحبها بخلاف الاول وهذا الاله البراءة تثبت بوعده ردتها بكونه امينا وذلك في حكم القضي بجملة الوديعه وفي الفصل الاول لا يدعى صاحبها للوجوب الدين عليه شيئا اخر وهذا يدعى ذلك وقال بعض المشايخ رجوع ابن يوسف الى قول محمد في فصل الاستملاك رجوع في الفصل الاول ايضا والصحيح ان الرجوع في دعوى الاستملاك خاصته والفرق له على قوله الاول ان لما قال الموعود ردتها واضاعت ولم يكذب صارا كان صدق من وجوب وعوده لا يجوز صلحه اما هنا كذب صرحا فلو اعتبر قوله جاز الصلح ولو اعتبرنا قوله الاخر لم يجز الصلح متى ادعى الجواز والفساد حمل على الجواز وان محمد الطالب هو المستودع قال هذه المقالة قبل الصلح وادعى المستودع انه قد قالها فالصلح جائز وهذا التقريع على قول ابن يوسف خاصة اما عند محمد لا فائدة في هذا الاختلاف لانه يجوز الصلح قبل هذه المقالة وبعدها وجه قولنا في يوسف ان اقدم المستودع على الصلح طالبا الا التزام منه للمال بسبب صحيح ظاهر فهو يرد يدعي بعد ذلك ان يبطل ما التزمه فلا يقبل قوله في ذلك كالمراة اذا اختلفت من زوجها بعد الطلاق الرجعي ثم زعمت ان عدتها قد انقضت قبل الخلع لا يقبل قولها فاه اقام الموعود بينة بهذه المقالة يرى من الصلح وان لم يكن له بينة فعلى الطالب دعوى لانه يدعى عليه وجوب رد المال عليه فهو كالمختلعة اذا اقامت البينة على الزوج ان طلقها ثلثا قبل الخلع فان قبل هو منا قضي في الدعوى هنا ايضا شاع في نقضها ثم به فينبغي ان لا تقبل بينة ولا يخلف خصمه كالبايع اذا زعم ان كان باع العبد من فله قبل ان يبيعه من هذا المشتري بخلاف الخلع فهناك هي مناقضته في الدعوى ايضا لان البينة على الطلاق مقبولة من غير دعوى قلنا هي مناقضه في دعواه لانه قبوله للصلح لا يكون اقرارا منه بوجوب شيء عليه ولكنه مدعى خلاف ما ينشده الظاهر لانه العقود في الظاهر محمولة على الصحة فلا يقبل قوله في ذلك الا بالبينة وعند عدم البينة القول قوله خصمه مع اليقين

مع اليقين كونه الظاهر حجة وشاهدة المشايخ لم يفرقوا بينهما اذا قال المالك اسمي ملكتها وقال الموعود ضاعت او ردت وقال الموعود او لاضاعت او ردت وقال الموعود بل اسمي ملكتها وذكروا الاختلاف فيها جميعا وقال القاضى على السفعة اذا قال الموعود او لاسم ملكتها وقال الموعود ضاعت او ردت يجوز الصلح في قوله قال الامام ظهير الدين المرغيناني ويصح ان يكون هكذا الماذكر من العلة لانه في يوسف في صورة الخلاف الاله هذا بخلاف قول العامة وقد نص في المنقضي على الخلاف في هذه الصورة ايضا وكذلك المضاربة وكل مال اصله امانة ثم في كل موضع صح للصلح صار الرهن مضمونا للوجوب الضاه ظاهرا وفي كل موضع لا يصح لا يكون مضمونا رجل اشترى عبدا بالف درهم وقضيه واعطاه بالثمن رهنا فتمت الف درهم في يده ثم وجد العبد حرا واستحق ضمن الرهن لانه الرهن حصل بين ثابت ظاهرا الا ترى ان قبل ظهور الحرية والاستحقاق لو اختموا اجبر المشتري على ايفاء الثمن رجل استاجر مغبية او ناجة باجره معلوم واعطاه بالاجر رهنا فضاها في يدها فله الاله الرهن حصل بين غير ثابت اصله لانه في الظاهر ولا في الباطن الا ترى ان لا يجبر القاضى على ايفاء بقضيه باذنه المالك فيكون امانة وكذا لو اشترى مسلم من مسلم خيرا او خيرا او ميتة او حيا لانه الرهن حصل بين غير ثابت اصله فلم يقابل به دين مضمون كانه امانة ولو اشترى خلو درهم واعطاه بالثمن رهنا فضاها في يده ثم علم انه كاه خمر اضحى المرتفع قيمة الرهن لانه الرهن حصل بين ثابت ظاهرا فكذلك لو اشترى شاة مذبوحا واعطاه الثمن رهنا فضاها ثم علم انها كانت ميتة او ذبيحة مجزومة رجل قتل عبدا رجل خطا واعطاه بالقيمة رهنا فضاها ثم علم انه كاه حرا ضمن المرتفع اقل من قيمته ومن الرهن لانه حصل بين ثابت ظاهرا وتجب الدية على عاقلة القاتل وكذلك لو استملاك شاة مذبوحة ثم علم انها كانت ميتة ولو لم يظهر ذبحها ولا كونها ميتة لكن استحققا او العبد رجل واحد من المستملاك او القاتل القيمة وقد ضاع الرهن في يد المرتفع رجوع الراعي بالاقل من قيمة الرهن وقيمة الدية استملاك لما قلنا وهذا لانه لم يتبين ان الدين لم يكن واجبا لكن يتبين انه واجب لغير المرتفع وفي الموضع الذي يتبين انه لم يكن واجبا لا يبطل الرهن ولا يخرج به من ان يكون مضمونا ففي الموضع الذي يتبين انه واجب لكن لغيره اولى وفي المبسوط لو ارتفع عبدا بالف يساو بها ثم تصادقا انه لم يكن عليه شيء وقد مات العبد فعلى الراعي ان يرد عليه الف درهم لانه عنده لوك الرهن كانه الدين واجبا ظاهرا فيصير بهلاك الرهن مستوفيا فكان استوفاه حقيقة ثم تصادقا ان الدين يلزمه رد المستوفى وعن ابن يوسف لانه لا شيء عليه لانها على انتفا الدين عنده لوك الرهن وتصادقا حجة في حقها والاستيفاء بدو الدين لا يتصور وكذا لو اخذ منه على ان يقرضه الف الاله الدين الموعود بمنزلة الدين المستحق في انعقاد ضماه الرهن به كما ان المقبوض على سوم الشراكا المقبوض على حقيقة الشرا في حكم الضماه فهلاك الرهن يصير مستوفيا فيجعل في الحكم كانه استوفاه حقيقة فيلزمه رده وانما اورد هذا ايضا حال الاول فاه كونه الدين واجبا ظاهرا عنده لوك الرهن أقوى الدين الموعود فاذا كاه الرهن يهلك مضمونا بالدين الموعود فيها كاه واجبا ظاهرا اولى واذا اكل رجل بنفس رجل واعطاه رهنا بذلك وقضيه المرتفع لانه الكفاية بالنفس ليس بمال والرهن يختص بحق يمكن استيفاءه من مائة الرهن وما ليس بمال لا يمكن استيفاءه من مائة الرهن وكذلك الرهن بالجراحات التي فيها القصاص ولا يضمن المرتفع ان هلك في يده بغير فعله لانه قبض باذنه المالك ولم ينعقد العقد بينهما اصله لانعدام الدين فلا يثبت حكم الضماه وكذلك الرهن بالسفينة والعارية والوديعة والاجارة وكل مال اصله امانة والرهن بالاعيان على ثلاثة اوجه فاكاه امانة لا يصح الرهن بها لانه موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء واستيفاء



العبي من غير محكم والثاني الرهن بالاعياء المضمونة بغير كالمبيع في يد البائع لا يجوز ايضا لما قلنا وهذا لا يجب بهلاكه حق على الضامن يستوفى منه بل ينسخ البيع ويسقط الثمن وتضار بمنزلة غير المضمون والثالث الاعياء المضمونة بنفسها كالمغصوب وهو صحيح لانه موجب الغصب رد العبي ان امكن ورد القيمة عند تعدد رد العبي وذلك ديم يمكن استيفاءه من مائة الرهن ويجوز الرهن بالاعياء المتروكة عليها والمختلعة بها والمصالح عليها من دم العبد لانها مضمونة بنفسها الا ترى انها لو هلكت يجب ثمنها او قيمتها اما اذا تزوجها على درهم بعينها واعطاها رهنا لم يجز عندنا لانها تتعين عند بل وجب المثل في النعمة فقد اخذ رهنا بما ليس بمضمون وعند زفر النعبي فصح الرهن فانه هلك الاعياء قبل الرهن فالرهن مضمون بقيمة الاعياء لانه هو المضمون وانه هلك الرهن بعده هلك بالاقول من قيمته وقيمة العبي والرهن بالدرك باطل لانه ليس بمال يمكن استيفاءه من مائة الرهن بخلاف الكفالة بالدرك لانه الكفالة تقبل الاضافة ولهذا لو كفل بما ذاب له على ذلته يصح فكذا اذا كفل بالدرك يكون مضيفا الى حال خوف الدرك فاما عقد الرهن لا يقبل الاضافة ولا يصح الا بدین واجبه يمكن تصحيحه مضيفا في الحال ضاه مال مستحق فطل وهذا لان الرهن فيه معنى المبادلة وتعلق المبادلة بالخطر باطل بخلاف الكفالة ولو هلك في يد المرتهن لم يضمن لانه ضاه استيفاء والاستيفاء لا يسبق الوجوب وفي العيون رجل قال لآخر اقضه فقال لا لا برهن فزهره رهنا ثم ضاع الرهن قبل ان يقضه ولم يكن سمي ما يقضه قال يعطيه ما شافاه قال اعطيك فلسا قال محمد لا يستحسن اقل من من درهم لانه مقبوض على سواد الرهن ولا تسمية في القرض فلا يمكن اعتبار قيمته اذ لا تقدير في القرض فيعطيه باشئ الايمان جازم فلا يصدق في اقل من درهم استقسانا لانه العادة لم تجز باستقراض اقل من درهم

**باب الرهن الذي يضمن المرهون فيه قيمته او جميع الدين والاقرار على**

**العبد بالدين** اصل الباب ان الثابت للرهن في المرهون حق ماكد ومن ملك العبد البتة بجهة الاستيفاء على وجه ينقلب حقيقة استيفاء في الثاني وهو حال الهلاك والراهن للمال حقيقة الملك فكاه المرهون من الراهن والمرتهن بمنزلة المبيع بين البائع والمشتري قبل الثمن فان ملك الرقبة للمشتري وملك اليد للبائع واذا كان ملك الرقبة ثابتا للبائع نفذ منه التصرفات المحترمة بملك الرقبة لانه التصرفات المخصوصة بملك اليد واذا احدث التصرفات لم يكن التصرف قابلا للنقض لا ينقض كاعتاق احد الشريكين لكن يضمن المولى ان امكن ايجاب الضمان عليه والا يسعي كاعتاق احد الشريكين واه كاه التصرف قابلا للثمن كما ان المرتهن ان ينقصه كماله في كتابة احد الشريكين العبد المشترك وذلك بمنزلة مال المريض مرض الموت فيما اذا انشأ للورثة حق ينقلب حقيقة في ثاني الحال وللمرتهن حقيقة الملك واذا كان ملك الرقبة قائما للراهن فاذا اعتقه نفذ اعتاقه فاه كاه موسرا يضمن قيمته ويستوفى المرتهن بدينه اه كاه من حالا واه كاه موجلا يكون مرهونا عنده حتى يحل الدين ولا سعاية عهده كاه معسرا سعى العبد في الاقل من قيمته ومن الدين لانه المائنة التي هي ملك المرتهن يدا لوتعلق لي حقه

لي حقه احتبس عنده وهو احد اقاويل الشافعية رحمته الله تعالى في السعاية وفي قول لا ينفذ اعتاقه موسرا كاه ومعسرا وفي قول كاه موسرا ينفذ وه ويضمن قيمته واه كاه معسرا لا ينفذ وهو المعتمد عنده قال الاعناق ازالة ملك العبد بالقول فلا ينفذ من الراهن في المرهون كالمبيع والمعنة والاحارة وهذا لانه امتناع تعوذ ببيع المراعاة حق المرتهن فان حقه اما البيع في التين او استيفاء الدين من المائنة على خلاف الاصلين وابطال هذا المالحق عليه بالاعتاق اظهر منه بالبائع والبيع اسرع نفوذ امن الاعتاق ولهذا ينفذ بيع المكاتب والمأذون ولا ينفذ عتقه فاذا لم ينفذ البيع المراعاة حق المرتهن فلاه لا ينفذ العتاق ولي والدليل عليه ان المرهون كالحارج عن ملك الراهن بدليل انه لو تلفه ضمن قيمته ولو جنى عليه يضمن الارش ولو وطها ويحجب بكرضه المقر ولو كاه زايلا عن ملكه حقيقة لم ينفذ عتقه فكذا اذا كاه كالزائل عن ملكه والدليل عليه ان حق المرتهن في المرهون اقوى من حق الغرما اني ماك المريض بدليل ان مناك لا يمنع البيع وهنا يمنع حق الغرما في العبد يمنع نفوذ عتق المريض اذ اقامت من مرضه حق المرتهن اولى ولاه حق المرتهن ناجز ثابت في ماليتة وحق الغرما لم يوهوم لا يلزم على ما ذكرنا اعتاق المستاجر واعتاق المشتري قبل القبض واعتاق احد الشريكين فانه ينفذ وان تضمن ابطال حق الغير لاه عصبة مال المسلم يمنع من ابطال ملكه وحقه هلكة قاعدة مستمرة فلو ترك في موضع كاه ذلك اشكالا على الكل ولا يختص احد الحاضرين بخبرجه ثم في العبد المستاجر يعني عقد الاجارة بعد الاعتاق وله استخدا ملة وهذا لانه لاه الحرية لا يتنا في ابتداء الاجارة فلا ينافي بقاها بخلاف الرهن واعتاق المشتري كاه قبل نقد الثمن لا يصح لانه ابطال حق البائع في الحبس واه كاه بعده يصح لعدم حق البائع واعتاق العبد لم المشتري يصح في نصيبه ويبقى نصيب الاخر موقوفا مملوكا كما كانت وعلى احد القولين اه كاه موسرا يصح ونصيب الشريك واه كان معسرا لا يصح كما في هذه المسئلة وعلى القول الاخر بقول الراهن مالك حقيقة وهو كائنا من ملكه حكما لحق المرتهن فاه كاه في اعتاقه ابطال حق المرتهن لم ينفذ عتقه واه لم يكن فيه ابطال حقه فاذا كاه موسرا لم فليس فيه ابطال حقه اصلا لانه لا يوجب الضمان عليه ممكن ولو لو القينا العتق بطل حق العبد اصلا فلم اعاد حق العبد نفذنا العتق ايضا ولمراعاة حق المرتهن او حين الضمان من حيث الا وهو الضميرين واذا كانت



معسكر الوفاء العتق كاه فيه ابطال حق المرتهن اصله الاستيعاب عندى لا  
تجب على العبد والسعاية في ذمة مغلصة نأويه فاذا كاه في كل جانب ضرر  
لا بطل رجنا جانب المرتهن لاه حقه اسبق وهو نظير مذهب في اعتاق احد  
الشريكين فانه لا يتجزى اذا كاه المصطفى موسرا لا مكاه ايجاب التضامن  
ويجزى اذا كاه معسرا ويستدام الرق فيما بقي مراعاة لحق الساكت  
ولنا انه مخاطب اعتق ملك نفسه فلا يلغوا كالمشتري اذا اعتق قبل القبض والاخر  
اذا اعتق المستاجر والمولى اذا اعتق الماذون والمديون وبيا الوصفان موجب  
عقد الرهن اما بثوت بدالا ستيفا للمرتهن كما قلنا او حق البيع كما هو مذهبه  
وشيء من ذلك لا يزيل ملك العين بقى العبد على ملكه كما كاه ودليل بقا الملك  
وجوب المونة والنفقة والكف على الراهن ولو قتل خطا كانت القيمة له ثم حرم  
المرتهن انما يثبت في المالية والاعتاق تصرف في الرق بالازالة والرق غير المالية  
الا ترى انه ثبت منعة الرق بدوه المالية في الجنسين وفي ام الولد والمالية  
تفصل عن الرق في غير بنادم ولهذا لو خلفه بعق عبده ان دخل الدار ثم باعه  
ثم اشتراه فدخل بعق ويثبت الثمن بعد البيع لبقا الرق واه زال الملك و  
المالية عنه والاعتاق تصرف في الرق ولاحق للمرتهن فيه فلا بد من تنفيذه  
باعتبار ان صادف محله هو خالص حق الراهن لان المالية المشغولة بحقوق  
المرتهن تلف بهذا التصرف وقوام تلك المالية المالية ببقا الرق  
ولكن هذا لا يمنع نفاد التصرف كاعتاق الوارث العبد الموصى بخدمته  
واعتاق الاجير ولهذا لو قتل الموهوب ابن الراهن يقتل قصاصا ولو اقر  
على نفسه بالقصاص يقتل لانه يصير ضامنا صيانة لحقه كما في العبد  
المشترك ولهذا نفد العتق في المبيع قبل القبض وانه في معنى الموهوب لانه  
محبوس لان الحبس يلا في العين والمالية دوه الرق وبه فارق البيع فانه  
تملك العين بصفة المالية وهو مشغول بحق المرتهن فقيام حقه  
يمنع نفوذ بيعه كما ان حق الحبس للبايع يمنع نفوذ بيع المشتري وهذا  
لاه البيع كما يستدعي الملك في المحل يستدعي القدرة على التسليم ولهذا  
لا ينفذ في الابن والمخضوب والجنين والمواجر فكذا في الموهوب للمعسر عن  
التسليم بخلاف الاعتاق يوضحه ان نفوذ البيع يعتمد تمام الرضى ولهذا  
لا ينفذ مع المعزل وشرط الخيار والكراهة فكذا مع عدم الرضا من صاحب  
الحق اما العتق لا يعتمد نفوذه تمام الرضا حتى ينفذ مع المعزل وشرط الخيار  
فاذا كاه عدم الرضا من صاحب الملك لا يمنع نفوذه من صاحب الحق  
اولى ولاه البيع يرتد به من ينتفع به وهو المشتري فيرتد به من يتضرر

من يتضرر به وهو المرتهن والعتق لا يرتد به من ينتفع به وهو العبد فكذا  
لا يرتد به من يتضرر به وهو المرتهن وحق المرتهن عندنا لا يلغوا لحق  
الغير ما كان يخرج الى الحرية بالسعاية فهنا ايضا يجب ان لا يلغوا لاه هناك هو  
بمنزلة المكاتب ما وام يسعي وهنا يكون حرا لاه العتق في المرض هو وصيته  
والوصية يتاخر عن الدين الا ان العتق لا يمكن رده فوجب السعاية في قيمته  
رد الوصية وبهذا تبين ان الواجب عليه بدل الرقبة ولا يسلم له البدن لما  
يرد البدل وهنا السعاية على العبد ليس في بدل رقبة بل في الدين الذي في  
ذمة الراهن لاه حق المرتهن في ذلك فوجب السعاية عليه لا يكون ما نفا  
من نفوذ عتقه في الحال ولهذا لو ايسر الراهن رجوع عليه بما ادى وهناك  
لا يرجع على احد ولا معنى لما قال ان الموهوب في حكم الزائل عن ملك الراهن لا ت  
عقد الرهن لا يزيل الملك في الحال ولا في الثاني وجوب الضمان لا يلا في الية  
مشغولة بحق الغير وهذا لاه وجوب الضمان انما يدل على عدم الملك ان لو  
خرج عن ملكه وهنا لم يخرج بل يكون رهنا كالاول ولهذا وجب جميع القيمة واه لم  
يكن الملك ثابتا للمرتهن من كل وجه فعلم ان وجوب لقيامه مقام الاول وقوله  
لا يمكن الانتفاع به قلنا نفاذ الاعتاق لا يعتمد ولاية الانتفاع على ان لا يمكن  
من الانتفاع به لانه عين جهة الانتفاع وهو كونه موهوبا فلا يقدر على  
التصرف من تلك الجهة الى غير الابا لا استرجاع وعلى هذا سائر الاملاك  
اذا انتفع بجهة لا يمكن الانتفاع بجهة اخرى الا بالاسترجاع وترك الاول  
لان هنا هذه الجهة لازمة لاه تعلق في حق الغير ما هو في نفسه منتفع  
به اقصى ما في الباب ان المرتهن حقا يضا هي حقيقة الملك فيكون كالمشركين  
واعتاق احد الشريكين لا يمنع لحق الشريك الاخر ولا مراعاة الحق واه كاه  
متاكدوا لاه ابطال العتق ابطال امر الحقيقة لا الى بدل والعباد ابطال امر الحق والحقيقة  
الى بدل وهو الضمان وابطال الحقيقة لا الى بدل فوق ابطاله الى بدل دل عليه العبد  
الموصى بخدمته فاعتبرنا اثر الحقيقة في النفاذ واثار الحق في الضمان عمل بهما  
ولا في العتق حق الشريح وحق العبد ففي نفاذ رعايته الحقيقي وفي الراهن  
حق المرتهن ففي من رعايته حق واحد ورعاية الحقيقي اولى وبهذا الطريق  
ينفذ اعتاق المديون وما ذكرنا من المسائل لا يلزم على ما ذكرنا اعتاق  
الوارث في التركة المستغرقة بالدين لانه لا ملك له عندنا اذا عرفنا  
هذا قال محمد رحمه الله تعالى رجل رهن رجلا عبدا قيمته الف الف فيعتبر  
سعره ورجعت قيمته الى خمسين لا يسقط شيء من الدين عنا خلافا لغيره  
رحمة الله تعالى وقد ذكرنا فاه اعتقه الراهن نفذا اعتاقه فاه كاه موسرا لم



يضمن قيمته ويكفر رهنا مكاه العبد واه كاه معسرا يبقى العبد المرتهن في قيمته  
يوم اعتقه ثم يرجع بها على المولى اذا ايسر ويرجع المرتهن على المولى بما بقي من  
دينه وهو ما قصل من قيمته واه كاه المولى موسرا حين اعتقه فصار معسرا قبل  
اد الضمان لا شئ على العبد لاه الاعناق لم ينعقد موجبا للضمان على العبد وقت  
وجوده فلا يجب ذلك كما لو كفل العبد عن المولى بامر او كفل المولى عنه بامر  
وادى بعد العتق اما سعاية العبد في قيمته يوم اعتقه لاه الراهن اذا اعتق  
المرهون وهو معسر ينظر الى ثلثة اشياء الى قيمته يوم العتق والى ما كان  
العبد مضمونا به والى ما كاه محبوسا به فالى الاشياء الثلاثة اقل يسعى في ذلك  
اما اذا كانت قيمته اقل صورة المسئلة هذه وانما يسعى في الاقل لانه  
احتبس بالعتق عند العبد من حق المرتهن هذا القدر فيسعى فيه  
لا غير وهذا لاه المرتهن حق استيفاء الدين من مالته اذا قدر عليه فلما  
اتخذ عجز عن اخذ مكاه العتق ياخذ قيمته يوم العتق وهذا لانه لا يكون اشقى  
حالا من الغاصب ولو غصب انسان في هذه الحالة وهلك في يده لا يضمن  
اكثر من خمسمائة الا ترى ان الراهن لو وهب من رجل وسلم اليه فاسه  
فاستملكه الموهوب له او هلك في يده يضمن خمسمائة الا ان الموهوب  
له يضمن قيمته يوم قبضه موسرا كاه الراهن او معسرا لاه العبد  
وصل اليه بفعله فلا يختلف بين اليساري الاعسار اما هنا العبد وصلت  
اليه نفسه بغير فعله فصار كاعتناق احد الشريكين الا انه غشه  
يسعى العبد في الاحوال كلها لانه لم يترك العتق عنده اى عند اني حقيقة  
رحمة الله تعالى وانما يسعى لزول العتق ولهذا كاه عبدا في حالة السعاية اما  
هنا ترك العتق وانما يسعى في قدر ما احتبس عنده من مالته فاه قيل  
لم يوجد من العبد حيانه فلم يجب عليه الضمان قلت الواجب ضمان  
الاحتباس لاه المنفعة تحصل له وهو وصول رقبته اليه وحرية  
كالثوب اذا هبت به الريح والفتنة في صبغ غيره وكما لو كره رجلا  
على اكل طعام رجل واكله وجب الضمان على الاكل وان كاه مكروها لان  
المنفعة قد حصلت له فصار ذلك الضمان ضمانا ببدل فاما اذا كانت  
اقل فصورتها اذا رهن عبدا قيمته الف بالفى درهم ثم زاد في يده  
حتى صارت قيمته الف درهم ثم اعتقه الراهن وهو معسر يسعى في الانف  
قدر قيمته يوم الرهن واه كانت قيمته يوم الاعناق الفين ومحبوسا بالفين  
فان له ولاية الحبس الى ان يقضى الفين وانما كاه لاه السعاية انما لزمته  
لانه احتبس عنده بسبب العتق حق المرتهن حقا ينقلب حقيقة في الثاني عند

عند الهلاك لانه بهذا الاعتبار يصير العبد كالمشتري بيه وبين الراهن  
اذ قيمته العبد هنا ضعف حق المرتهن وانما ينقلب حقيقة في الثاني بقدر  
مكاه العبد مضمونا بالدين وهو قدر الف واما اذا كاه ما هو المحبوس  
يوم الاعناق اقل من المضمون ومن قيمته صورته اذا رهن عبدا بالف قيمته  
الف وادى الراهن تسع مائة ثم اعتقه وهو معسر سعى العبد في مائة وان  
كانت قيمته الفاه ومضمون بالف حتى لو هلك يسرد الراهن تسع مائة  
وانما كاه كذلك لاه للراهن ولاية الافتكاك باده المائة فكاه العبد حالة  
الاعناق مضمونا بمائة من حيث الاعتبار لانه لا يزداد على قيمته لانه لم  
يحتبس عنده اكثر من قيمته ولا يزداد على الدين لاه الضمان لاجل الدين  
ولا ضرور في الزيادة واه كانت محبوسا لانه انما يسعى لكون  
مالينه مشغولة بحق يضاهي الملك وذلك نفل يصير مستوفيا حتى  
يصير كالمالك اياه وهذا المعنى انما يتحقق فيما هو مضمون لا فيما هو مائة  
ولا يزداد على قيمته يوم الرهن لاه العبد لو هلك بهلك بالالف فلا يزداد عليه اذا لم  
ثبت هذا فقوله في مسئلتنا قيمة العبد اقل الاشياء الثلاثة فاه قيمته  
خمس مائة وهو مضمون بالف ومحبوس بالف فيسعى في قيمته فرق بين  
هذا وبين المولى اذا اعتق العبد المديون بمائة يسعى في جميع الدين لم  
والفرق وهو ان قدر القيمة في العبد المديون وجب بسبب  
ما احتبس عنده من حق الفرضم والزيادة على ذلك لاه الدين عليه وهذا  
الدين على الراهن وانما يضمن لاه محل الاستيفاء صار مصروما اليه  
فيسعى في قدر ما صرف اليه لاه الزيادة ولاه غشه الدين عليه حقيقة  
وقد ازداد هبته الوجوب بالعتق فلا معنى لسقوط شئ منه وهذا الدين  
على المولى حقيقة لكن يلزمه رد ما تعلق به حق الغير ولهذا لا يرجع غشه  
لانه ادى دينه واجبا عليه وهذا يرجع لانه ادى دين الراهن من خالص  
ملكه لانه انما سعى بعد العتق فكاه كسبه له وهو مجبر على ايفائه فكاه له الرجوع  
عليه اذا لم يسلم له العوض وهذا لم يسلم ولانه انما لزمه بسبب اشره المولى فيكوه  
كالما مود من قبله فرق بين هذا وبين العبد المشترك اذا سعى للباكت حيث  
لا يرجع على المعتق لانه سلم له العوض اما عند اني حقيقة رحمة الله تعالى فلاه  
نصيب الساكن لم يعتق وهو بالسعاية يبيع نصيبه كانه كاتبه على ذلك  
فقد استفاد في مقابلته شئ يجوز مقابلته بالضمان فقد ملك العبد بل  
بالسعاية نصيب الساكن اما هنا الثابت مجرد حق فلا يجوز ان يكون مقابلا  
بشئ فيبقى ساعيا في دين غير عن ضرورة فيرجع عليه واما عندها واه لم يكن



واو لم يكن نصيب الشريك على ملكه ولكن الشرع انما حكم بالتعدي الى نصيب  
الشريك التكميل العتق نظر للعبد فيكون نفع ذلك راجعا الى اليد ولم يوجد  
من العتق مباشرة المعتق في نصيبه فاستقام ايجاب الضمان عليه بطريق  
الاصالة وهنا لا يسعى لتدليك العتق وانما يسعى لاحساس ما يثبت عند الا ترى  
انه عند رده موقوف على حق الغير عن ماله وبقي عتاق المولى في خالص  
ملكه وفضيته هذا ان لا يجب شيء على العبد الا انه وقع فيه نظري الضرورة محتملا  
عن الغير فيرجع عليه ولاه المعتق ملك نصيب الساكن ملكا لا قرار له لانه ملك  
ملكه يزول من ساعته والذي لا قرار له يعتبر ثابتا من وجه في حق بعض الاحكام  
ولا يعتبر ثابتا من وجه في حق بعض الاحكام كالمالك الثابت للوكيل بالشرفا  
ثابت في حق حقوق العقد غير ثابت في حق الاحكام اخر حتى لا يعتق عليه ولا يفسد  
النكاح وكذلك هنا يجعل الملك للمعتق ثابتا في حق بعض الاحكام باقيا على ملك الساكن  
في حق بعض الاحكام ثم ينقل الى ملك العبد بالتسوية واما رجوع المرتجع على المولى  
خمسين مائة لانه نقصاه السهر لم يصير مستوفيا وقد وصل اليه من العبد خمسين مائة  
فيرجع على الراهن بخمسين مائة اخرى بخلاف ما اذا هلك العبد في يده بعد ما تغير سعره  
فانه يسقط كل الدين لانه غم هلك في ضمان المرتجع فصار عندك مستوفيا دينه ايضا  
بالقبض المتتابع فاعتبرت قيمته يوم القبض لانه المعتق قيمته يوم دخل في ضمانه  
ولهذا الورهن عبدا قيمته الف بالف وقبضه ثم اعارة من الراهن ثم استرد منه  
وقيته خمس مائة فهلك ملك بالف لانه صار مضمونا بالقبض الاول فنعتبر قيمته يومئذ  
وهنا بالاعتاق صار ملكا في ضمان الراهن الا ترى انه صار مستردا معنى كما يصير  
قابضا باعنا بالمبيع قبل القبض ومستردا باعنا بالمقبوض ولو استرد حقيقة  
الا ليس انه لا يحقق معنى الاستيفاء بما تقدم من القبض فكذا اذا صار مستردا فلها  
يستوفي جميع دينه بعضه من العبد وبعضه من الراهن المشتري اذا اعتق العبد لم  
المشتري قبل نقد الثمن قبل القبض وهو معسر فليس للبائع ان يستسعي العبد في شيء  
رجع ابو يوسف رحمه الله تعالى عن هذا وقال له ان يستسعي العبد في الاقل من قيمته  
ومن الثمن ذكر هشام رحمه الله تعالى في نوادره وجعله قياس المرهون فانه له حق  
الحبس ويتقدم على الغرماء المرتجع ووجه الفرق على ظاهر الرواية ان يعقد الرهن  
ينبت المرتجع حقا لا استيفا من ماله الراهن وتلك المالية احتسبت عند العبد  
باعنا فلكان له استيفاء لما تقدر عليه الوصول الى حقه لتعسر رده فاما البائع  
ما كان له حقا استيفا الثمن من ماله المبيع ولكن كان له ملك العتق واليد وازال ملك  
العين بالمبيع وبقي له اليد الى ان يصل اليه الثمن وبالعنا فانت يده ومجرد اليد غير  
متفق على العبد فلا يستسعيه لاجل ذلك ولاه البيع لا يوجب الحبس للبائع مقفورا

مقصودا اذا المقصود بالبيع غير الحبس فضعف معنى الحبس من حيث انته  
غير مقصود فلم يوجد التسوية بخلاف الرهن لانه اوجب الحبس مقصودا  
فكانه تعلق حق المرتجع برقبته اقوى الا ترى ان حق البائع يبطل باعارته  
من المشتري وحق المرتجع لا ثم نفوذ تصرف المشتري بتسليط البائع  
اياه على ذلك فيمنع هذا التسليط بثبوت حقه في الاستسعاء بخلاف تصرف  
الراهن بل الراهن التزام له حقا لا استيفا من الماله والعقوب يبطل هذا  
الاتزام ولورهن عبد ا قيمته الف بالف درهم قتله عبد ب قيمة مائة ودفع به فهو  
رهن بجميع الدين لانه قام مقام الاقل لحما ودماء ما كان الا اول قائم فراجع  
سعره الى مائة فلا يسقط شيء من الدين عندنا لفرحة الله تعالى ذكرنا  
فاه اعتقه الراهن وهو معسر سعي في قيمته مائة ويرجع المرتجع على الراهن  
بشبع مائة لما قلنا انه انما يسعى بقدر ما يسلم له من الماله المشفولة بقدر الدين  
المتعلقة به حق الغير وقد يسلم هذا القدر وهذا لما ذكرنا انه ينظر الى قيمة المقتول  
يوم الرهن والى قيمة القاتل يوم الاعتاق والى الدين فيسعى في الاقل ولو  
ولو قتل عبد ب قيمة الفاه ودفع واعتقه الراهن وهو مصر فانه يسعى في  
الف كاه الاول قائم وازدادت قيمته لما ذكرنا وكذا لو كانت قيمته العبد  
يوم وهنه الف ورهنه بالف درهم فزادت قيمته من بداه او شعر حتى  
صار يسارى الف درهم فانه لا يفسكه الا بالفين لانه لو لم يرد ولا تعسكه  
الا بجميع الدين ولو هلك في يده يملك بالف وهو قيمته يوم القبض  
لانه يصير مضمونا بذلك والزيادة ايجادية بعد ذلك غير معتبرة لما ذكرنا  
ان زيادة المنضلة غير معتبرة لانه لم يرد عليه العقد ولا يعتبر مقصودة  
بالقبض فكان وجودها وعدمها بمنزلة ولوا اعتقه وهو معسر سعي في  
الف لما ذكرنا ان الزيادة غير معتبرة ولاه الدين صار مضمونا به هو الالف  
لانه اقل الاشياء الثلاثة ولو لم تزد وقيمتها ولكن كانت جارية فولدت  
ولدا يساويها فاعتقها المولى وهو معسر سعي في الالف لا غير  
ويرجع بذلك على المولى ويرجع صاحب الدين على المولى بما بقي من  
دينه لانه الراهن لما اعتقها صار قابضا للولد كالمشتري اذا اعتق لم  
المبيع قبل القبض فاه قسم الدين عليهما نصفيين لانه قيمة الولد يوم القبض  
وقيمة الام يوم العقد سواء فصار كل واحد منهما مضمونا بنصف الدين او  
نصف كل واحد منهما مضمون ونصفه امانة فيجب على كل واحد منهما التسوية  
في قدر ما كان مضمونا منهما لانه ذلك اقل ولو لم يرد ولم يلد لكن جعل  
يساوي الفين فدفع بها فاعتقه الراهن وهو معسر سعي في الالف



لا اله المدفوع قائم مقام الجارية وهي تسعى في الاقل وهو الالف فكان الجواب فيه  
والجواب فيما اذا كانت قائمه واذا اردت سواء العامة مقامها رجل رهن عند  
رجل عبدا مساويا بالالفين فاردت قيمته حتى بلغت الفين ثم ردت مولاة  
وهو معسر مع التدبير بالاتفاق اما عندنا فلا التدبير يوجب حق  
العنق له واذا كان لا يمتنع حقيقة العنق لحق المرتفق فحق العنق اولى واما  
عند الشافعي رحمه الله تعالى فلا اله المدير لا يمنع البيع فلا يكون مبطلا  
لحق المرتفق ويسعى المدير في جميع قيمته ولا يرجع على المولى اما السعاية فلا  
بالتدبير ثبت له حق الحرية والمولى معسر ولو ثبت له حق الحرية والمولى لم  
معسر ولو ثبت له حقيقة الحرية مع عسر المولى يسعى لحق المرتفق لم  
فكذا هذا واما السعاية في جميع الدين بكل حال فثبت بين التدبير  
والاعتاق في ثلاث مواضع احدها ان المدير يسعى في يسار المولى  
لا اله اكتسابه على ملكه فجاز لصاحب الدين ان يستوفي منهما كما يستوفي من  
سائر اموال الراهن بخلاف الاعتاق لا اله كسبه خالص ملكه والثاني ان  
في الدين بالف ما يبلغ لا اله كسبه ملك المولى فامكن ايضا جميع الدين من  
كسبه لا اله دين الانسان اذا قضى من ماله لم يعتبر بعضه روه بعض  
ولهذا لو كانت قيمته اقل من الدين يسعى في جميع الالف وهذا لانه  
لو قدر على رد المدير يجب رده الى الراهن فاذا عجز عن رده وجب رد  
كسبه لا اله كسبه قائم مقامه كما اله المكاتب اذا كلفه مات يقوم كسبه  
مقامه في بقا الكفاية وثبوت الحرية بخلاف المعتق لا اله كسبه ملكه وانما  
يلزم السعاية في قدر ما مسلم له والثالث ان المدير لا يرجع على المولى والمعتق  
يرجع لما ذكرنا ان كسب المدير ملك المولى فقد قضى دينه من ماله ولا اله مملوك  
ولا يجب للمملوك على مولاه دين بخلاف المعتق على ما ذكرنا وقد قالوا الراهن  
اذا برأ الموهو اذا استولد الموهو سعت في جميع الدين اياه كاه حالا واه  
كاه موقلا لم يسع الا في مقدار قيمته لا اله الموجل لا يجب قضاؤه وانما  
يجب عوض رد الرهن ليكون وثيقة في يد المرتفق وهذا المعنى يتحقق بقدر  
بقدر القيمة ثم اذا حل الاجل ياخذ بقبته دينه اما اذا كاه حالا فقضاؤه واجب  
فلم يختص القضا من مال الراهن ببعض روه بعض فاه اعتقه بعد ذلك  
فالسعاية عليه على حالها لانه لما وجب السعاية في الالفين بعلة الكسب صار  
الالفان دينان في الذمة وكل دين واجب في ذمة العبد يتعلق برقبته اذا كانت  
برقبته وفا وهما برقبته وفا فاذا اعتق مسلم له رقبته وكل عبد مسلم له رقبته البقي  
تعلق بها الدين يسعى في قيمته بكل الرقبته وقد سلم له هنا رقبته تعلق بها الفاه

الفاه يسعى في الالفين وهذا لا اله الدين احد تعلقا برقبته وكسبه جميعا  
فاستقام ان يتعلق بكاه رقبته وكسبه كما لو اقر المولى عليه بدين فانه يلزمه  
ان يسعى فيه بالف ما يبلغ لا اله اقراره صحيح مطلقا غير مقدر بما ليته لانه صحيح باعتبار  
ماله وكسبه وذلك غير محصور فكانه اقر على نفسه معنى لانه يلزمه  
برقبته وكسبه وكاه هاهنا ملكه وفي اعتاق التعلق بالرقبة فنسب من غير ان  
يتعدى الى اكتسابه فللهذا يسعى بقدر الشغل ولو لم تزد قيمته حتى انه دين  
سعى في الالفين ايضا لما قلنا فاه اعتقه بعد التدبير وقد قضى عليه بالسعاية  
في الدين ولم يقض فكانه اعتقه قبل التدبير ولا يلزمه السعاية الا في مقدار قيمته  
خالص حقه فلا يلزمه السعاية الا في الاقل من الاشياء الثلاثة لانه لم يجنس  
عنده الا الف درهم وصار كانه اعتقه ابتداء لانه يخالف الاعتاق من وجه وهو  
انما يسعى فيه قبل الاعتاق لا يرجع به على المولى وما يسعى بعده يرجع لما ذكرنا فاه اذ اردت  
قيمته بعد التدبير وبلغت الفين ثم اعتقه سعى في الالفين لانه وجبت السعاية  
في الالفين بعلة الكسب فصار الالفان دينان في ذمته لكن ما يتعلق  
برقبته الا قدر الف لانه ليس في رقبته وفا بالالفين فاذا صار في  
رقبته وفا بالالفين فاذا صار في رقبته وفا بالالفين تعلق الفان  
فاذا تعلق وسلم له مثل هذه الرقبته يسعى في قيمته ولو لم تزد قيمته لم  
حتى سعى في الالف وبقية الف ثم اعتقه سعى في قيمته لانه وجب في  
ذمته الفاه لكن تعلق بالرقبة الف فاذا سعى في الالف تعلق الالف الباقي  
برقبته فاذا اعتقه فنسلم له تلك الرقبته سعى في قيمة الرقبته ولا اله  
الالف الاول استوفى من مال المولى ولهذا لا يرجع به على المولى وبا  
وبالاعتاق احتبس ما ليته فليسعى فيه فيرجع به على المولى وهذا لان  
التعلق ظاهر بقدر ما بقي بمنزلة ما لو اقر المولى عليه بالف درهم وسعى  
في الف ثم اعتق يسعى فيما بقي فالاقرار وما نحن فيه سوالا لانه اكتساب  
سبب وجوب الدين عليه والمولى عليه هذه الولاية باعتبار ان  
يلا في حق نفسه لما ذكرنا وانما يصير ملا في حق العبد يوم العتق فلا  
يؤخذ بما يزيد على رقبته ويؤخذ بقدر قيمته ذكر الكرخي رحمه الله  
تعالى في شرحه حيث قال وما ذكر من السعاية لا خلاف فيه اذا كاه  
الرهن معلوما فاما اذا قال المولى لعبد قد رهنك عند فلان بالالف  
وكذب العبد ثم اعتقه وهو معسر لزم العبد السعاية عندنا وقال  
ذكر رحمه الله تعالى لا سعاية عليه لانه لا يملك ايجاب الضمان على  
العبد بقوله بعد الحرية كما لو اقر بعد العتق لنا انه اقر بتعلق



الدين برقبته في حال تلك الرقبة وتملك بغير الدين بها بالافرار فلا يلتفت  
الى تكذيب العبد وصار كالدين المعلوم بخلاف ما لو اعتقه ثم اقر  
لانه اقر عليه في حال لا يملك رقبته ولا يملك بغير الدين بها  
فلم ينفذ اقراره وفي المبسوط اذا رهن الرجل مائة بالف درهم وقيمتها  
خمس مائة ثم قبضها فكما تبين ان يبطل الكتابة لانه الكتابة  
تحتل الفسخ وفي نفوذها اقرار بالمرتبة كما له ان يفسخ كما يفسخ لم  
مع الراهن وكما يفسخ احد الشريكين كتابه شريكه ولو لم يكن بها ولكن  
دبرها فسعت في خمس مائة درهم ثم مات وقد ولدت بنتا ستاوي  
خمس مائة فعلى الولد ان يسعى في خمس مائة لانه الباقي من الدين هذا القدر  
وولدها بمنزلتها مدبر للراهن وهو احق بكسبها فكما كان على الام السعابة  
بحق المرتبة فكذا عليها وان سعت البنت في مائة درهم ثم ولدت ابنة ثم ماتت  
الابن الاولى وقيمتها الاولى والسعابة سوا فعلى السفلى ان تسعى فيما بقي  
عليه لانها كالأولى مدبر للراهن وهو احق بكسبها والسفلى جزو من الاولى  
فبقاؤها كبقا الاولى وهي ولد المستعانة فيلزم منها من السعابة ما يلزم  
الأولى ولورهن اثنين بالف وقيمة كل واحد منهما الف ثم دبرها  
ثم ماتت احدهما سعت ابا فيه في نصف الدين لانه الدين و  
يضمن المولى نصف الدين لانه الدين انقسم عليها بحكم الرهن نصفين  
وجوب السعابة على كل واحد بقدر ما فيها من الدين وهو النصف لانه بالتدبير  
صار مستردا لهما فكما نه افترقا ثم ماتت فعليه قضا ما كان فيها  
من الدين والله تعالى اعلم فانه قيل فابن ذهاب قولكم ان السعابة  
على المدبرة باعتبار ان المولى مالك لكسبها موسر بهذا الطريق قلنا نعم  
لكن السعابة لهما عليها بهذا الطريق كما بحكم الرهن في الدين الذي  
كانت هي مرهونة به فانها لو لم تكن مرهونة لم يكن عليها السعابة في ديون  
المولى مادام حيا وكل واحد منهما كانت مرهونة بنصف الدين مقصودا  
بخلاف الاول فالسعابة على الولد باعتبار انه جزو من اجزا الام لانه حكم  
الرهن ثابت فيه بطريق التبعين والام كانت مرهونة بجميع الدين  
وكما عليها السعابة في جميع الدين بهذا الطريق فيجب ذلك على  
ولدها الذي هو جزو منها اذا كان يمثلها في الصفة فانه ولدت ابا فيه  
بنتا ثم ماتت قبل ان تسعى في شيء وقيمتها مثل قيمته امها او اقل او اكثر سعت  
في خمس مائة لما قلنا فانه كانت قد ولدتها قبل التدبير ثم لم  
دبرها وقيمتها مثل قيمته امها سعت في مائتي وخمسين لانه حكم

لانه حكم الرهن في الولد حين انفصل قبل التدبير وانفسه ما في الام من  
من الدين على قيمتها وقيمة الولد بشرط بقاء الولد الى يوم الفكاك كذلك  
وقد بقي فانه صار مقصودا بالتدبير وذلك بمنزلة الفكاك لانه يخرج  
من الرهن فوجب عليها السعابة فيما كان فيها من الدين وهو ما يتاه  
وخمسوه واذا صار مقصودا بوجوب السعابة لم يكن تبعا للا مرفلا  
يلزمه السعابة فيما كان على الام بخلاف الاول فهناك انما انفصل الولد  
بعد ما خرجت الام من الرهن بالتدبير فلم يصير مقصودا ايضا بالسعابة  
في شيء حين لم يصير مقصودا بالفكاك بل هو في حكم جزء من الام فعليه  
السعابة فيما وجب عليها بخلاف ما اذا انفصل الولد حرا لانه ليس على  
صفة الام فان كسبه ليس لولده بل هو احق به فلا يمكن ان يجعل تبعا في  
السعابة الواجبة بحكم الرهن ولو استولد الراهن الامة المرهونة صح لم  
استيلاده وبطل الرهن وهو الصحيح من مذهب الشافعي رضي الله عنه  
عنه لانه الاستيلاد عتقه لما كان ينفذ بحق الملك للاب في جارية ولده عنده  
فلا ينفذ بحقيقة الملك للراهن فيها اولى فخر هو على وجهين اما ان يدعى الولد  
قبل الولادة او بعدها ففي الوجه الاول سعت الام في جميع الدين لم  
بمنزلة المدبرة لانه كسبها ملك المولى فالراهن موسر قادر على اداء الدين  
بكسبها ولو كان قادرا على قضا الدين بما سباحرا امر بقضا الدين فكذلك اذا  
كان قادرا على كسبها وليس على الوالد شيء من السعابة لانه انفصل حرا  
بعد خروج الام من الرهن فكسبه يكون مملوكا له دونه المولى فلا يكون المولى  
قادرا على قضا الدين بكسبه ويوضحه ان الولد الذي انفصل من الام حرا  
لا يثبت فيه حكم الرهن لانه ليس محل لوجوب السعابة عليه باعتبار  
حكم الرهن بخلاف ما اذا انفصل مدبرا لانه جزو الام وحكم الرهن من حيث  
الاستعانة في الدين ثابت فيها فكذا في الجزء الذي انفصل منها وانه كانت  
الدعوة بعد الولادة فللراهن ان يسئعي الام والولد جميعا كما في التدبير  
لانها لما ولدت صار المولد رهنا معها بحصته من الدين فلما ادعى صار كانه  
اعتقه كما بعد ما دخل في الرهن فيجب عليه السعابة بحصة نصيبه لانه في  
العق ينظر الى الاقل من ثلثة اشياء الى المدبره والى قيمة يوم الرهن  
والى قيمة يوم العتق رهنا ينظر الى حصته من الدين والى قيمته يوم الدعوة  
ويسئعي في الاقل منها فانه ولدت ولدا اخر من غير سعي معها في الدين لانه  
هذا الولد جزو منها وقد انفصل بصفته فلزمه السعابة بحكم الرهن لانها  
ولدت من ام مستعانة مشغولة بالدين فصار بمنزلة ولد المكاتب وولد الامة



الديونة بخلاف الاول لانه حر الاصل فلا يجب عليه شيء ولو كانت  
 الرهن عبدا يساوي خمس مائة بالالف فاعتقه وهو مسرر فخرمات  
 وترك خمس مائة فان الراهن باخذها وسعى له العبد في ما تبين وح  
 وخمسين لان الواجب على العبد السعاية في مقدار قيمته وذلك  
 نصف الذي سايغ في الكل والخمس مائة التي استوفاهما من التركة نصفها  
 مما وقت على العبد السعاية فيه وهو في ذلك كالكفيل عن المولى  
 والاستسعا عن الاصيل بوجوب براءة الكفيل ولهذا يسعى في نصف ما  
 بقي وهو ما يتاه وخمسون ولانه اخذ الخمس مائة شيئا نصفها مما كان  
 مضمونا على العبد ونصفها مما لم يكن مضمونا يسعى مما كان مضمونا نصفه ولو  
 كان العبد سعى له في قيمته قبل موته والمسئلة بها كانت الخمس  
 مائة بين المرتفع والعبد نصفين لانه الباقي من دين المرتفع خمس مائة  
 والعبد قد استوجب الرجوع على الراهن بالخمس مائة فتنقصة تركته بينهما  
 على قدر دينهما واذا رهن رجلا عبدا بالالف درهم وقيمته الف فاعتقه احدهما  
 وهو مسرر فهو ضامن لخصته من الدين خمس مائة وحكي شريكه مثلها  
 لانه العبد خرج من الرهن عندهما العذر تجزى العتق وعند اني حينئذ ربه  
 رحمة الله تعالى مغتق البعض لا يستدام فيه الرف فهو كالمكاتب فعلى  
 كل واحد منهما قضا ما عليه من الدين والحكم بين الشريكين في التضمن  
 او الاستسعا معروفة وانه كان العتق مسررا فللمرتفع اه يستسعي  
 العبد في الالف كلها لانه حقه كان تاما في جميع ماله وقد احتبس عنده  
 ثم رجع العبد على المقتى بمجموعه لما ذكرنا ولا يرجع على الاخر بشئ لان  
 الاخر قد استوجب عليه السعاية في نصف القيمة وذلك لاحتباس نصيبه  
 عنده فيصير قضاها ولو اعتقه احدهما ثم دبره الاخر فان كان  
 مسررا فهو كما وصفنا وان كانا موسرين ضمنا الالف للمرتفع  
 وسعى المدبر دبره في نصف قيمته مدبرا لانه بتدبير نصيبه صار  
 مختارا سعاية العبد في نصيبه فانه يصير مسررا ملكه في نصيبه  
 ويمتنع ذلك من تضمين المقتى ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ لان  
 الاول هو المثلث والثاني قد ابرأ الاول عن الضماه ولم يلتفت عليه شيئا  
 عبدا فسر عليه مولاه بالاستيلاء الف درهم وقيمته الف والعبد ينكر  
 ثم انه انتقصت قيمة العبد من السعر فزجفت الى مائة ثم اعتقه المولى  
 واراد صاحب المال اتباع العبد فانه يسعى له بمائة درهم ولو كانت قيمته

يوم الافتراء مائة فزاد ادت وصارت يوم الافتراق الف فانه يبيعه بالالف درهم  
 وانما ينظر الى قيمته يوم الافتراق لا يوم الافتراء لانه افتراء المولى بالدين عليه  
 انما يصح باعتبار ماله من المالينة فيه لا من حيث انه بوجوب دين عليه لان  
 محل الايجاب غير مملوك له وانما يصح باعتبار عدم التهمة ولا تهمة في  
 مقداره مالينه لانه حق المولى فكاه افتراء على نفسه وفيما زاد على ذلك لاحق  
 له فيه فكاه افتراء على الغير فاذا صارت مالينه يوم العتق مائة فقد هلك  
 من ملكه قد شمع مائة فبطل بقدره من الافتراء والافتراء لانه انقلب  
 افتراء عليه يوم العتق فلا يظهر في حقه الا بقدر قيمته يومئذ وصار  
 كما لو افتراء على عبدين باستيلاء له مال ثم مات احدهما يستوفى من الاخر لم  
 نصفه واذا صارت قيمته يوم العتق الفاصار الكل مستحق الضرف الى الغرما  
 باقرار قد صح قبل ذلك فيسعى في قدر ما احتبس عنده لانه انقلب افتراء  
 عليه يوم العتق فرق بينه وبين الرهن فان هنا يسعى في الاقل من قيمته  
 يوم العتق ومن الدين المقرب في الرهن ينظر الى الاشياء الثلاثة والفرق  
 ان العبد هنا غير مضمون بالدين الذي افتراء المولى بدليل انه لو مات لا يسقط  
 الدين حتى يستوفى من كسبه واذا لم يكن مضمونا بالدين لا ينظر اليه وانما لم  
 ينظر اليه وانما ينظر الى قيمته يوم العتق والمقدر الدين لانه افتراء المولى  
 عليه نقد بقدر قيمته فحق كان الدين اقل كان المقرب هذا القدر ولانه لا  
 مطالب للزيادة ومتى كانت القيمة اقل كان الناقص هذا القدر اما الرهن  
 مضمون بالدين اه كان الدين اقل وبالعقده اه كانت اقل ومحبوس بالدين ولهذا  
 نظرنا الى اقل الاشياء الثلاثة فان قيل هنا نقد افتراء بقدر الالف لانه  
 قيمته يوم الافتراء كانت الف فوجب ان يسعى في الاصل قبل له نعم لكن انما  
 نقد افتراء بالالف بالالف باعتبار مالينه العبد فاذا انتقصت قيمته بطل افتراء  
 بقدر ما انتقص ولانه الدين هنا يستوفى من قيمته ولهذا يباع فيه وانما حبس لم  
 رقبته بالعق فتنظر الى قيمته يوم العتق الا اذا كان الدين اقل لانعدام المطالب  
 للزيادة اما في الرهن الدين على المولى وانما يسعى لاجل الضرورة ولهذا يرجع  
 على المولى ولا يسعى اذا كان المولى موسرا فيسعى في اقل الثلاثة وانما يفترقاه  
 ان في الرهن يسعى في قيمته يوم الرهن اذا كان اقل لما ذكرنا ان السعاية في الرهن لاجل  
 الضرورة ولا ضرورة في الزيادة على قيمته يوم الرهن لانه لو هلك بغير قيمته يوم



يعتبر قيمته يوم الرهن ولو كانت قيمة العبد يوم الاقرار الفا فقتله عبيد قيمته  
 الف ودفع به ثم اعتقه المولى واختر المولى ابتاعه سعي في الف درهم لقيامه  
 مقام المقبول ولو قتل عبيد يساوي مائة ودفع به ثم اعتقه واختر والمقرر له  
 ابتاعه ببيع مائة ولو كانت قيمة المقتول مائة وقيمة القاتل الف فاعتقه وهو لم  
 يساوي الفا ببيعه بالفلانة قام مقام الاول لحماؤه وما فصار كاه الاول قال  
 ولو كان قائما يعتبر قيمته يوم الاعناق كذلك هنا **باب الاول في الرهن**  
**من البيع والعارية في الرهن وغيره بوكالة القاضى** اصل الباب ان  
 القاضى نصب لايضا الحقوق المحرمة وتوفرها على المستحقين وليس له ولا يملك  
 تعيينها وتعطيلها لانه نصب فاطر للدين والحقوق في العصمة على الشئ  
 كالا عناق والديون المجتمعة في التركة اذا ضاقت التركة عن الوفا بالكل وحرف  
 اخر ان المرتهن حق حبسى المرهون حتى يصل اليه جميع الدين رهن به لانه  
 لانه رهن بكل جزء من اجزاء الدين على ما ذكرنا فلا يجوز ازالة يد غير رضاه  
 حتى يصل اليه جميع حقه وحرف ان اعادة العبد لرهن الدين صحيحة كالا عارة  
 في سائر وجوه الانتفاع لانه انتفاع مقصود بالعين وهو الحبس نوبتها  
 بدين عليه فكاه بسبيل منه كما في غير من الوجوه وهذا لانه الدين  
 يتعلق بمال الرهن فالمعير رضى بتعلق صاحب الدين بملكه واستحقاق  
 مالته به كما ان الكفيل بالدين يلزم المطالبة في دينه على وجه يستحق  
 به فضا الدين من ماله وذلك منه تبرع صحيح فهذا مثله دل عليه انه لو عمر  
 عبده بان يكفل بمال صحيح والدين لا يجب على العبد على الاشياء الا شأغلا لمالته  
 رغبة فاذا ملك تنتقل مالته رغبة العبد بطريق الاذن بالكفالة بملك ذلك  
 بطريق الاعارة للرهن وهذا لانه الثابت للمرتهن بالرهن بعض ما يملك لم  
 بحقيقة الاستيفاء وهو ملك اليد فاذا جاز ان يثبت له ملك اليد لم  
 والعين بالدين من ماله على وجه التبرع يجوز ان يثبت له ملك اليد بالرهن  
 ايضا واذا جاز ان ينفصل ملك اليد عن ملكه العين بغير البيع جاز ان ينفصل  
 ملك اليد عن ملكه ملك العين سواء للرهن في ان اطلق الاعارة بالرهن فاهي  
 به من قليل او كثير واي شخص كاه فهو جائز لانه اطلق الاعارة بالتعيين بشئ  
 زيادة فلا يثبت ذلك بالمطلق وهذا الاطلاق يمنع صحة الاعارة لانه لا يقضه  
 الى المنازعة بمنزلة الاعارة للانتفاع مطلقا ولو سمي له قدرا او جسدا او شخصا

شخصا ليس له ان يتعدى عنه اما اذا رهنه باكثر فلاه الشخص اي الاشياء قد  
 رضى بحبس ملك بما يتستر عليه او على المستعير قضاؤه و ما يتستر عليهما  
 واما اذا رهنه باقل فلا نه رضى ان يكون الغير مضموما بذلك القدر حتى اذا هلك  
 يرجع عليه بذلك فلم يكن راضيا بالرجوع عليه باقل من ذلك القدر والحاصل  
 ان التقيد متى كاه مفيدا كاه معتبرا والتقييد هنا مفيد في المنع من الزيادة  
 والنقصان واعتبار الجنس والشخص والمكان فيعتبر فاه خالف فالمعير بالخيار  
 ان شاء ضمن المستعير وغم العقد بينه وبين المرتهن وان شاء ضمن  
 المرتهن على الراهن بالدين وما ضمن كما لو استحق الرهن **وحرف**  
 اخر من قضى دين غيره بامر او بغير امر مضطرا لا يوصف با  
 بالشرع حتى يرجع على المديون لانه انما يكون متبرعا ان لو كان مختارا **وه**  
**لهذا قلنا** ان الوصى اذا انفق على اليتيم او على ماله او قضى دينه عليه  
 او المتولى اذا انفق في مال الوقف لا يكون متبرعا لانه مضطرا في ذلك  
 وكذا الوكيل بالشرع اذا قضى الثمن من مال نفسه فقد نفقه الموكل او لا لم  
 اذا **عرفنا** هذا قال محمد رحمه الله تعالى رجل استعار من رجل  
 جارية ليرهنها بالف درهم فاعار ورهنها به جاز وليس له ان يسردها واه  
 كانت الاعارة في نفسها تبرعا والتبرع لا يكون لازما لاه التبرع انما  
 يكون لازما اذا لم يتعلق به لازما اذا لم يتعلق به حق ثالث اما اذا تعلق  
 فلا نه ليس بتبرع في حق الثالث بل هو جئت استيفاحه من وجه لاحتمال  
 ان ينقلب حقيقة في الثاني ولهذا لا يملك استردادها الا ترى ان  
 المشتري شرعا فاسدا او الموهوب له اذا رهن المبيع او الموهوب  
 يبطل حق البائع والواهب في الاسترداد في الحال كذلك هنا فان  
 مات المستعير ولم يدع مالا وطلبنا وطلب الغريم ببيع الجارية بالدين  
 لم يبيع وكاه رهننا حتى يفتكها المعير اما عدم البيع فلاه المعير لم  
 يرضى بزوالها عن ملكه وانما رضى بكونها محبوسة في يد المستعير فرفق  
 بين هذا وبينما اذا كاه المرهون ملك الزاهن فمات وطلبنا وطلب  
 المرتهن من القاضى ان يبيع الجارية فانه يبيعها ويقضى دينه والفرق  
 ان حق الغريم يتعلق بمال المديون بعد موته ولهذا يباع بدينه واه لم يكن  
 رهننا لاه امر الرهن في التقدم على سائر الغرما لانه حق البيع فاذا  
 كاه رهننا كاه اولي وفي العارية المرهون ليس مال المديون ليتعلق  
 حق الغريم بهذا المال واما بقاؤها رهننا حتى يفتكها المعير لاه المرتهن  
 لم يرضى بزواله عن الرهن حتى يصل اليه جميع دينه الذي كانت الجارية مرهونة



بما شئ رجوع بمائة لان العبد لو هلك في يد المُرْتَهَن صار مستوفيا هذا القدر لم يكن للراعي ان يرجع باكثر منه فكذلك اذا قضى بنفسه لم يرجع باكثر منه ولا يقال فهو لا يتوصل الى خلاص عبده الا بقضا جميع الدين لاننا نقول استيفاء المرتجع بالهلاك كاستيفائه بالمباشرة فلا يرجع المعير افاء في المباشرة الا بما يرجع به اذا وفي من طريق الحكم وهذا لما ذكرنا ان قبض الرهن قبض الاشياء من ماليته المرهون فهو انما امره بقضا الدين من مقدار ماليته فلا يرجع بالزيادة ولو لم يمت المستعير لكن مات المعير والمستعير موثرا اخذ منه الدين وردت الجارية على المعير يريد به على ورثته واه كاه المستعير معسر كانت رهنا على حالها لاه ورثة المعير قاموا مقام المعير ولو كاه المعير حيا ليس له ان ياخذ الجارية الا بعد وصول الدين الى المرتجع وهذا لانه وجب للمرتجع حق في المرهون حال حياته ويتقدم عليه فيه وليس له ابطاله فكذلك في حق ورثته فان قيل الاعارة والاجارة يبطل بموت المعير والاجير فلماذا لا يبطل هنا بموته قلنا لاه الجارية صارت رهنا باذه المعير ولو انه رهن بنفسه لا يبطل بموته فكذلك اذا رهن غيره باذنه واه كاه للمعير غرما ورثة واراد وابيعها وان في المرتجع فاه كاه في غنمها وفاء بدين المستعير او يصل بيعت ويقضى دين المرتجع ويرد الفضل على الغرما والورثة واه لم يكن فيه وفاء لم يبع الا ان رضى المرتجع كما في حيوة المعير واه كاه وفاء فاراد غرما المعير ببيعها وان في ذلك الورثة وغرما المستعير لم يبع حتى يجتمعوا هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى قال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى انما يعتبر رضى الغرما اذا لم يكن في الفسخ وفاء بدين المعير والمستعير اما اذا كاه لا بلغت الى باعها المعير لانه يصل اليهم حقرم كمال فكانوا منفتحين في الاءاء فاما اذا لم يكن فيه وفاء بدينا فبيد اباوهم لانه اذا بيع يقدم دين المستعير فيبطل حقرم ولو لم يبع ربما يقضى المستعير دين نفسه او يتبرع انشاء بقضا دينه فيسلم الجارية لهم فاما اباء الورثة في الحالين جميعا يكون معتبرا الاتري ان لهم ان يقضوا الدين وليستخلصوا الزكاة لانفسهم فكاه في البيع ابطال حقرم ولانه اذا لم يبع ربما يقضى المستعير دين نفسه او يسقط دينه بسبب من الاسباب ويسلم الجارية لهم فيبيعوه ويقضوه دين غرما المعير ويبقى الفضل لهم وان مات المعير والمستعير فهو بمنزلة موت المعير وحده في جميع ما ذكرنا لاه يموتها لا بتقير حقوق غير ما بهما ولا حقوق ورثتهما ولو لم يمت المستعير لكن مات المعير والمستعير موثرا اخذ منه الدين وردت الجارية على المعير يريد به على ورثته واه كاه المستعير معسر كانت رهنا على حالها لاه ورثة المعير قاموا مقام المعير ولو كاه المعير حيا ليس له ان ياخذ الجارية الا بعد وصول الدين الى المرتجع فان قيل ان مات المستعير فقد فات من يقضى دين المرتجع فلا معنى لا تربص في هذه الحالة لانه لم يبق من يقضى دين المستعير فلا يعتبر رضاهم واباهم قبل له التبرع فيفيد فانه ربما يتطوع انشاء بقضا دين المستعير او يريد رب الدين فيسلم الجارية لورثة المعير وغير مائة فيزاد حقرم في المبسوط اذا استعاد من رجل

مرهونة به والمعير رضى بحق الحبس للمرتهن حتى يصل اليه دينه حيث اعارها للرهن  
فان قال صاحبها ابيعها واوفى الدين من ثمنها وامح المرتهن ببيعها حتى  
يسنوفى الدين فهذا على ثلاثة اوجه اما ان يكون في غنى الجارية وفاء بدين  
المرتهن وزيادة اوفيه وقال غير او لم يكن فيه وفاء ففي الوجه الاول والثالث  
تباع ولا يلفظ الى اباائه واهكاه فيه ازالة يده عن الرهن قبل وصول الدين  
اليه بغير رضاه لانه لا ضرر للمرتهن في هذا البيع بل يصل اليه حق الحال  
ولهذا لا يشترط رضى المرتهن حال حياة المستعير ولا نه متعنت في الالبا  
والحبس ليس لحق مقصودا انما هو وسيلة الى حقه ففى وصل اليه حقه بطل  
حقه في الوسيلة ثم يرجع المعير بما اخذ منه من ثمن الجارية في مال علم  
المستعير اذا ظهر له مال الا ترى انه لو قضى الدين في حال حياته له ان يرجع  
عليه فكذا بعد موته والفقهاء فيه انه قضى دينه بامر لانه متى استعار الجارية لبرهنها  
مع علم انهار بما تمكك فيضبر موفيا دينه طلب منه ان يقضى دينه من ماله  
فصار الرضى بهذا العقد رضى القضا بقضا الدين من ماله ومن قضى دين غيره  
بامر كاه له ان يرجع عليه ولهذا لو تبرع بقضا الدين من ماله ومن قضى دين غيره  
بامر كاه له ان يرجع عليه ولهذا لو تبرع بقضا الدين في حياة المستعير يجبر  
المرتهن على القبول بخلاف ما اذا تبرع اجنبى لانه تبرع على الطالب فله ان لا  
يقبل تبرعه اما هنا المرتهن رضى باستيفاء دينه من ملك المعير فلا فرق في  
حقه بين مالته الرهن وبين مال اخر يعطيه وهو في الالبا بعد الرضى يكون  
متعنتا وبهذا الحرف يرجع المعير على الراهن بما ادى عنه لاه الراهن  
رضى به يصير دينه مقضيا بملك المعير على وجه يرجع عليه وهو ما اذا هلك  
الرهن فلا فرق في ذلك بين مالته الرهن وبين مال اخر يؤديه ولانه لا  
لا يتوصل الى مالته الا بالفكالك فكاه ما ذونا فيه فلا يكون لم  
لانه يتوصل بقضا دينه الى سلامة ملكه فصار كالوارث اذا قضى دين  
الميت يرجع في التركة وكصاحب العلق اذا بنى السفلى وفي الوجه الثالث لا  
لا يباع الا برضاه لاه فيه ضررا عليه وهو ازالة يده من غير ان يصل الى حقه لم  
بتمامه بعد البيع وهو غير متعنت في الالبا لاه له وفيه فائدة لانه ربما يضجر  
المعير بحبسه فيقضى جميع دينه من سفاية المرهون او بما لآخر وقد رضى به حيث  
اعار الرهن وذكر الكرخي رحمه الله تعالى في مختصره في قضا المعير انه انما يرجع  
بمقدار المضى الذي كاه المرتهن مستوفيا له بهلاكه والله اعلم **بيان**  
اذا اعار عبدا قيمته مائة واذه له ان يرهنه بما شئى فانكحه المعير بما شئى



عبد الرهنه بدينه وقيمته الف ورهنه بالف ثم ان مولاه اعتقه وهو سر ضمن المال للرهنه  
لانه كاه راضيا بتعلق حق الرهنه بماله الرهنه حين اعاره ثم ائلف على الرهنه ذلك  
بالاعتنا فيضم له مثله فيرجع به على الراهن لانه قضى بما ادى دين الراهن وهو مجبر على  
ذلك الا ترى انه لو قضى الدين ليسر الرهنه يرجع على الراهن فكذا اذا استرد بالاعتنا  
وضمنه للرهنه وهذا لا اله الراهن رضى برجوعه عليه متى صار دينه مقضيا بملكه الا ترى  
انه لو هلك يرجع بمقدار الدين فكذلك اذا قضى بما اؤخره كاه المعنوق مفسر والراهن  
موسر ضمن راهن المال ولم يرجع على احد بشئ لانه قضى دين نفسه بماله كاه ناموسر  
فللمرهنه ان يضم ايها شاء اما الراهن فلقيام دينه عليه واما المعنوق لانه قد حمل حقه واه كاه  
مفسر من سعى العبد في جميع ذلك لاه المايه سالت له وقد كانت مشغولة بحق الرهنه ثم  
يرجع العبد على ايها شاء ان شاء على الراهن لانه كاه مجبر على قضائه بملك نفسه بسبب رضى  
به الراهن وهو عقد الرهنه واه شاعلى مولاه لانه هو الذي الزم ذلك باعتنا فان رجع على مولى  
رجع به مولاه على الراهن كما لو كاه المرتهن هو الذي يرجع به على المولى وهذا لا اصل الدين على  
الراهن ولو استعار ثوبا ليرهنه بعشرة ورهنه بعشرة وقيمته بعشرة او اكثر فهاك في يد المرتهن  
بطل الدين ويرجع رب الثوب عليه بعشرة لانه قبض الثوب وسلمه برصاه لكن صار قابضا  
دينه بهذا القدر من ماله ومن قضى دينه بمال الغير يضم مثله وكذا لو اصابه عيب ذهب من  
الدين بحسابه ووجب مثله الثوب الدين عليه فاه كاه الثوب فيساوي خمسة وهو رهنه بعشرة  
فهناك في يد المرتهن ذهب بخمسة وعلى الراهن خمسة وهو مقدار الزيادة على قيمة الرهنه من الدين  
وعليه خمسة لرب الثوب لانه صار موفيا بخمسة من دينه بماله ثوبه فينضم له مثله ولو هلك الثوب  
عند المستعير قبل ان يرهنه بعد ما افتك فلا ضاه عليه لانه حفظ العيب في الحال التي باذه المالك  
وبهذا الهلاك لا يصير قابضا شيئا من دينه بماله **باب**  
**من الرهن والجناية عليه** اصل الباب ان رهن المولى العبد المحقق عليه بما يرى الجاني على ضمانات  
السراية كالببيع لانه عقد استيفاء يصير حقيقة الاستيفاء عند الهلاك والاستيفاء لا ينفك عن ملك  
مضونه مقابله بما في ذمة من عليه الدين فيكون في معنى البيع والببيع قاطع لسراية الجناية والجامع بينهما هو  
ان البيع انما يقطع السراية لانه تعذرا بيجاب الضمان لانه لا يخلو اما ان يجيب الضمان للبايع او للمشتري  
لا وجه الى الاول لاه السراية ما حصلت في ملكه ولا وجه الى الثاني لاه السراية بيع البداية ما حصلت  
في يد المشتري ولا في ملكه هذا المعنى موجود في الرهن ولا المحلل صار مضونا على المشتري والمرتهن  
فلا يبقى مضونا على الجاني لاه المحلل الواحد لا يكون مضونا على شخصين بضامين مختلفين ولهذا قلنا  
لو قطع يد عبد عمدا فاعتقه مولاه ثم مات من الجناية فاه كاه للعبد وارث سوا المولى لا يجيب القضاة  
بالاجماع لاستيفاء المستوفى لانا ان نظرنا الى ابتداء الجناية كاه الاستيفاء للمولى لحصول الجناية على  
ملكه واه نظرنا الى حالة الموت كاه الاستيفاء للوارث لانه حر عند الموت وجرهالة المستوفى تمتنع  
القضاة كما لو باعه ثم مات عند المشتري انقطعت السراية وكاه على القاطع ارش اليد وتبطل السراية

السراية ولا يمكن افراد سراية عن الجناية لاه قطع يد العبد لا توجب القضاة فان قيل ايهي  
لا يزول الملك فلا يقطع السراية بخلاف البيع قبل الهلاك وعند الهلاك والبراءة عن ضاه  
السراية انما يحصل عند الهلاك لا قبله حتى ان الراهن اذا افتك الرهن قبل السراية ثم سري ضمن  
الجاني جميع بدل العبد المرهوه لا بدل الظرف الا ان السراية انما تنقطع بقدر المضونه لا بقدر  
الامانة لاه معنى القضي لا يتحقق الا في المضونه اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله تعالى رجل قطع  
يد جارية لرجل قيمتها الف ورجعت قيمتها الى خمس مائة فزمنها المولى بخمس مائة فانت من القطع  
في يد المرتهن فالرهن بما فيه ورجع المولى على القاطع بنصف القيمة في ماله حالا وهو ارش اليد  
اما صحة الرهن لانها بعد القطع محل البيع فكانت محل الرهن واما الرهن بما فيه لانه هلك في يد  
المرتهن بسبب لم يضر الراهن مستردا واما الرجوع على القاطع بنصف قيمة الرهن في ماله حالا  
اما النصف فلا الجاني يرى عن ضاه السراية بالرهن لما قلنا واما في ماله حالا ولاه الجناية فيما دونه  
النفس في الممك توجب ضاه المالك لاه الظرف المحقق بالاموال بدليل عدم جرياه القضاة بين طرف  
لحر والعبد وبين العبدين وان تساويا قيمة وضمانه المايه عليه بالغة ما بلغت لاه على العاقلة  
ولو لم تمت الجارية لكن ولدت يساوي خمس مائة فزمنات وبقي ولدها صار بنصف الدين في  
الولد لانها لما ولدت ولدا يساوي خمس مائة انقسم الدين الذي كاه في الام بينهما وبين  
ولدها نصفاه لاستوا قيمتهما الحال على تقدير بقا قيمة الولد الى وقت الفكاك كذلك فاذا ما  
ماتت الام ذهبت بما فيها من نصف الدين وذلك ما يتاه وخسوه وبقي في المولد نصفه  
مائتا وخسوه ويرجع المولى على القاطع بسبع مائة وخمسين ويدفع من ذلك ما شئى  
وخمسين الى المرتهن فتكون رهنا مع الولد لاه الجارية لما ماتت بعد تحول نصف الدين  
الى الولد فظهر ان الرهن كاه في النصف الجارية عقدا يفا وفي نصفها عقدا مائة لانه ظهر  
ان نصفها كاه مضونا ونصفها امانة فالعقد في النصف كاه في المعنى البيع فيوجب لم  
البراءة عن ضاه السراية وفي النصف كاه في معنى الوديعة ولانه لا يوجب البراءة  
عن ضاه السراية لانه لا يوجب ببدل المستحق فيجب على القاطع ضاه سراية  
النصف وذلك خمس مائة وضاه قطع نصف اليد وذلك ما يتاه وخسوه فتكون  
سبع مائة وخسوه ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ان جميع ذلك يكون في  
ماله جالة او البعض في ماله والبعض على العاقلة وذكر ابو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى  
عن محمد رحمه الله تعالى ان خمس مائة وذلك يجب على العاقلة عاقلة الجاني كاه  
له عاقلة موجلة في ثلث سنين ومائتا وخسوه يجب في ماله حالا لاه خمس  
ماية ضاه السراية وانه ضاه ادى وما يتاه وخسوه ضاه القطع وانه ضاه مال وذكر  
شيخ الاسلام على الا سبيحا في رحمه الله تعالى ان يرجع عليه بسبع مائة وخمسين لم  
ويكون خمس مائة ضاه النفس حتى يجب موجلة وما يتاه وخسوه ضاه الظرف فيجب  
حالا الا انه يجب كله في ماله لانه وصنع المسئلة في الاقرار ولو كاه معانته يجب ما



ما هو ضمناه النفس على العاقلة والمائتاه والجنسوه الذي اخذ من القاطع حالا لا يدفع الى المرتفع لان بدل الظرف وحق المرتفع لا يتعلق بالظرف لانه منفصل وقت الرهن اما الذي ياخذه موجه من القاطع وذلك خمس مائة يدفع نصفه الى المرتفع لانه هذا القدر قائم مقام نصف الجارية ونصف نفس الجارية كما هو محسوسا مع النصف الاخر في بدل المرتفع وان كانت امانة غير مضمونة فكذلك بدلها ايضا محسوسا مع الولد عند المرتفع فان هلك المائتاه والجنسوه هلكت بغیر شيء بقى الولد رهنا بما شئى وخمسين لاه المائتين والجنسيتين كما هو بدلا عما كان امانة في يده وهو الذي سرى فيه الجناية الى النفس فكما حكم اصله ولو هلك الولد بعد ذلك ايضا غرم المرتفع المائتين والجنسيتين للراهن وهو ما قبض منه فيرها عليه فيردها الراهن على القاطع لانه الولد لما هلك قبل الفكاك وبقي انا اخطانا في القسمة لانا قسمنا الدين بين الامرو والولد نصفين فاذا هلك الولد قبل الفكاك ظهر ان الدين كله كان باه الام وقد هلك جميع ما فيها من الدين وظهر ان المرتفع استوفى جميع دينه بهلاك الامر وذلك خمس مائة وان قبض مائتين وخمسين درهما وليس له حق القبض لانه لما هلك الام كلها مضمونة بجميع الدين فظهر ان القاطع كان بريئا من السراية وان عليه ارش اليه خمس مائة لا غير وقد اخذ مائتين وخمسين من القاطع بغیر حق فكما هو الراهن في حق القاطع بمنزلة الغاصب والمرتفع بمنزلة غاصب الغاصب وعلى غاصب الغاصب ان يرد المقتضوب على الغاصب الاول ليرده الاول على المقتضوب منه ان كان قائما او مثله او قيمته اه كما هو كذلك هنا هكذا ذكر في الكتاب وهو محمول على ما اذا ثبت القطع بالاقرار حتى يجب والحل في مال الجاني اما اذا ثبت معاينة حتى وجب للجنس مائة على العاقلة فالمائتاه والجنسوه الذي في يد المرتفع مال العاقلة فيرد الراهن عليه لا على القاطع ويرد الراهن على العاقلة مائتين وخمسين ايضا الذي في يده لانه اخذ منهم خمس مائة وقد تبين انه لم يكن عليهم شيء لانقطاع السراية ورجوع الراهن على القاطع بما شئى وخمسين لانه تبين ان العاجب على القاطع خمس مائة لانقطاع السراية وقد اخذ منه مائتين وخمسين فيرجع بالباقي وكذلك ان لم يهلك المائتاه والجنسوه حتى هلك الولد ثم هلك الدراهم لاه المعنى مجعها قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل ولا نفسه هذا الغصب يريد به اذا قطع يد جارية انساها قيمتها الف درهم ثم جاء رجل وغصب الجارية من مولاه وهكت في يد الغاصب من القطع كما هو المولى بالخيار اه شاء ضمن القاطع ارش اليه وما نقصها القطع من قيمتها الى يوم الغصب ويضمن الغاصب قيمتها منقوصة يوم غصبها ولا يرجع احدهما على صاحبه بشئ وفي الرهن ليس للراهن هذا الخيار ولا ياخذ الا من القاطع خمس مائة وان كان الغصب بفيد الملك

بفيد الملك في المضمون عند الهلاك كالرهن والفرق ان الرهن بمنزلة البيع وقد حصل برضى المولى فامكن ان يجعل الراهن مبرا للقاطع عن ضماه السراية بالرهن فاما الغصب وان كان في معنى البيع الا انه لم يحصل برضى المولى فلا يمكنها جعله مبرا عن ضماه السراية بالغصب فيثبت له الخيار هكذا اشار محمد رحمه الله تعالى الى الفرق الا انه غير سديد فاه الرهن والبيع انما صار قاطعا حكم السراية لتقدير اعتبار التضمن على ما ذكرنا في اصل الباب وفيما يرجع الى التعذر الحاصل بالرهن وغير الرهن سواء والفرق الصحيح ان الرهن عند الهلاك يصير في معنى البيع شاء الراهن او اذنى فكما هو قاطعا حكم السراية اما الغصب انما يصير في معنى البيع اذا اختار المالك تضمين الغاصب جميع القيمة فقبل ان يختار لا يكون قاطعا فلذلك كان له الخيار ان شاء ضمن القاطع جميع القيمة لانه صار قابلا وان شاء ضمنه ارش اليه وما نقصه القطع من القيمة الى يوم الغصب ثم يضمن الغاصب قيمتها منقوصة منقوصة قالوا ويجب بالرهن ان يضمن الراهن القاطع ارش القطع وما انقص من قيمتها الى يوم الرهن لانه انما يبرى القاطع عن سراية ما كان بعد الرهن مضمونا فيضمن ما فات بالسراية قبل الرهن ولاه الغصب في نفسه ليس بسبب الملك بل هو في نفسه عدوان وظلم فلا يشبه البيع بخلاف الرهن فانه عقد شرعي بفيد الملك من وجه في المال وينقلب حقيقة عند الهلاك فاشبه البيع ولو ضمن الغاصب ابتدا نصف القيمة اخذ الغصب شيئا بالبيع لانه بفيد الملك في المضمون في مقابلة الضماه فانقطعت السراية حينئذ فلا يضمن القطع الا ارش الظرف او نفقولا لا فرق بينهما في الحقيقة وفي الحاصل لاه الرهن لما هلك في يد المرتفع صار الراهن مستوفيا خمس مائة فصار قياس هذا من الغصب خمس مائة وغنة لم يكن له ان ياخذ من القاطع الا خمس مائة فلا فرق حينئذ وروى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان قال ان شاء ضمن القاطع جميع الالف ثم القاطع يرجع على المرتفع بحسب مائة وفي العيوة ولوان رجلا جنى على عبد رجل فزعمه مولاه ثم اخذته فمات من تلك الجناية فله ان يتبع صاحبه الجناة بجميع القيمة ولو كان القطع عمدا ففي القياس يجب الضماه وفي الاستحسان لا يجب وتجب القيمة وكذا لو وهب ثم رجع في هبته او باع فرد بعيب بقضاء فاقضاه الجناية قد تقررت بوجبة الضماه والرهن لا يعدم السبب فلا يسقط الواجب فاذا اختلف الرهن عاد الى ما كان عليه في الابتداء فيؤخذ بجميع القيمة واما اذا كان عمدا فلاه السبب انقص موجبا للقصاص لانه عمدا محض فكما استحسننا لاه بالرهن انعقد ضماه اخر وصار مضمونا باقل من قيمته ومن الدين ولاه المولى بالرهن صار كالمبرئ له من الجنابة فتصير شبهة مسقطه للقياس للقصاص وكذلك في الهبة والرد بالعيب لاه بالاسترداد عاد الى ما كان عليه الا ترى ان الراهن الاول يرجع فيه وليرد وعليه ان يرد على بايعه والله اعلم

**كتاب الشركة باب الشركة بين الرجلين** اصل الباب ان الشركة على نوعين



شركة ملك وشركة عقد فالأولى على وجهي أحدهما ان يملكها عينا بفعلها كالتشري  
والهبة والوصية أو الاستيلاء أو غير فعلها كالميراث وحكمها ان يجوز تصرف كل واحد  
منهما في نصيبه بأذن شريكه وبغير إذنه معه أو مع اجنبي ولا يجوز تصرفه في نصيب  
شريكه إلا بأذنه والثاني ان يختلط مالهما باختيارهما أو بغير اختيارهما لا بفعل أحد  
أو بفعل أحدهما ولكن لا يعرف الفاعل وحكمها ان يجوز بيع أحدهما نصيبه من شركة  
ولا يجوز من غير شريكه وأما شركة العقود فالجائز منها أربعة وهي المعاوضة والعيان  
وشركة الوجوه وشركة العمل ويسمى شركة الأبدان وشركة الصالح والمضاربة  
لشركة في الذبح فشركة المعاوضة تذكرها بعد هذا ان شاء الله تعالى وأما شركة  
المعاينة فتكون بغير ترك في المال ليشترى ويبيع ويكون الذبح بينهما ولها شرائط بعضها  
متفق عليه وبعضها مختلف فيه ان يكون أما المتفق عليه ان يكون رأس المال حاضر في  
جلس العقد أو يشار اليه في مكان آخر ولا يكون ديناً في الذمة فيشترط حضرة عند  
العقد أو عند الشري لا التحلية بشرط لجوازها لئلا يهلك أحدهما العمل وذلك  
لا يتحقق في الدين في الذمة وإن يكون رأس المال من الائتمان حتى لا يتعين عند الشري  
كبله يؤدي إلى ربح ما لم يضمن وأما بالتبر ففقط المذهب وهو رواية المضاربة لا يجوز  
وذكر في الصرف ان من اشترا بربعين شيئاً فملك قبل القبض لا يبطل العقد فقد  
جعل التبر كالتفقد حتى قال لا يتعين بالتعيين فعلى هذه الرواية يجوز والحاصل ان  
هذا يختلف باختلاف العرف والبلدان فاه كانت المبيعة بين الناس في بلد  
بالتبر فهو كالتفقد لا يتعين ويجوز الشركة به وإن لم يكن وهو كالعروض يتعين  
ولا يجوز الشركة به وأما بالفلوس النافقة لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى ويجوز عند محمد رحمه الله تعالى وذكر الكرخي رحمه الله تعالى ترك  
أبي يوسف مع محمد رحمه الله تعالى والأصح ما قلنا وهو بنا على ان بيع فليس  
يعينه بفلسين باعياهما يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى  
كالجور والنقص وعند محمد رحمه الله لا يجوز ولا يتعين كالتفقد وقد ذكرنا  
في البيع وأما بالعروض من الدواب والنبات والعبد لا يصح عندنا وعند  
ابن أبي ليلى ومالك رحمهما الله تعالى يجوز للتعاامل والحاجة الناس إلى ذلك  
واعتبار الشركة العقد بشركة المالك وفي الكتاب علل الفساد فقال لا  
رأس المال مجهول يريد به ان العروض ليست من زوائد الامثال وعند القسمة  
لا بد من تحصيل رأس المال ليظهر الربح وتحصيله عند القسمة يكون باعتبار القيمة وطريق  
معرفة الخرج والظن ولا يستلزم السعي ولهذا لم يجوز الشركة بالفلوس إلا الرواج  
باصطلاح الناس فربما احدثوا فلساً آخر فكسدت الأولى فيؤدي إلى جهالة رأس المال  
عند القسمة إلا رأس المال عند القسمة يحصل باعتبار المائنة لا باعتبار العدد ومائنة الفلوس تختلف

تختلف بالرواج والكساد وروى الحسن رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان المضاربة بالفلوس  
الراجعة نصح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الشركة بها صحيحة ولا يصح المضاربة ووفق وقال  
في المضاربة يحصل رأس المال ولا يظهر الربح وإنما تكسب فلا يعرف ماليتها بعد الكساد إلا بالخسر  
والظن ولا وجه لا اعتبار العدد لما فيه من الاضرار بصاحب المال فاما في الشركة يمكن تحصيل  
رأس المال كل واحد منهما باعتبار العدد لا حالهما فيه سواء ولا يختص أحدهما بالضرر ولا الشركة  
تختص برأس مال يكون أول التصرف فيه يرى لا يبيعاً وفي العروض أول التصرف فيه يكون بيعاً فكل  
واحد منهما يكون موكلاً لصاحبه يبيع متاعه على ان يكون له بعض ربحه وإن لا يجوز صحة الشركة  
باعتبار الوكالة ففي كل موضع لا يصح الوكالة لا يصح الشركة والمعنى فيه ان الوكيل بالبيع وكيل  
امير فاذا شرط له جز من الذبح كان هذا ربح ما لم يضمن والوكيل بالشري يكون ضامناً للربح في  
ذمة فاذا شرط له جز من الذبح كان ذلك ربح ما قد ضمن ولا يظهر الربح في ملك أحدهما من غير تصرف  
السعر فلو جاز استحق الاجر حصته من ذلك الربح من غير ضمان فيه وروى ما يحضر أحدهما برأيه سعر  
عروضه ورج الاجر وأما بالكيل والموزون والتعدي المتفق في القدر والقيمة فاه لم يخلطاً فليس  
بشري لأن هذه الاشياء بمنزلة العروض يستحق اعيانها بالعقد وأول التصرف فيها بعد الشركة يكون  
بيعاً كالعروض وان خلطاً فهو بينهما وما ربحا فيه فهو لها وما وضعا فلهما لأن ملكهما أو خسرا  
على ملكهما ومن شرائط الجواز ان يكون الذبح مشروطاً على وجه لا يؤدي إلى قطع الشركة في الذبح وإن  
يكون ما وردت عليه الشركة من التصرف قابلاً للوكالة لا كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في ماله  
بالصرف ولهذا لا تصح الشركة في الاختلاف والاحتشاش لأن لا يقبل الوكالة وأما المختلف فيه ايجاد  
جنس رأس المال شرط فيما سافر فهو قول زفر والشافعي رحمه الله تعالى حتى لو كان رأس مال أحدهما درهم  
ورأس مال الآخر دينار لا تصح الشركة وفي الاستحسان ليس بشرط ونصح الشركة وهو مذهب علماء الثلاثة  
رحمهم الله تعالى وعلى هذا الوكالة رأس مال أحدهما بيضاء ورأس مال الآخر سودا والأصل عند الشافعي رضي  
الله تعالى عنه ان شركة المالك اصل ثم شركة العقد تبني عليه قال لا شركة عبارة عن الاختلاف صر ذلك  
انما يتحقق في المالك والمعتبر في كل عقد ما هو قضيته اسم ذلك العقد كالحالة والكمالة والصرف  
فاذا خلط المالين على وجه لا يمكن تمييز أحدهما عن الآخر فقد ثبتت الشركة في المالك فيبني عليه العقد  
فاما قبل الخلط للشركة في المالك لم يثبت حتى اذا هلك رأس مال أحدهما كالهلاك عليه خاصة فلا تبيد شركة  
العقد إلا الاختلاف طيفه لا يتحقق مقصوداً ولهذا لا يجوز شركة العمل لانعدام الشركة في المالك والخلط في  
لا يتحقق عندنا موجب شركة العقد الوكالة على معنى ان كل واحد منهما وكيل صاحبه في الشراء بالمال الذي عنده  
ولهذا شرطنا تعيين المال عند العقد وعند الشراء الوكالة بالشراء بما لا يصح الا بد فانه بدوه تعيين المال  
يكون الوكيل مشترى بما في ذمة وهذا التوكيل صحيح بدوه خلط المالين ومعنى الاختلاف الذي يقتضيه لم  
الشركة في المشتري بالمال والربح في رأس المال وذلك ثابت بدوه الخلط وكذا عند زفر رحمه الله تعالى على الرواية التي  
بشرط الخلط وعلى الرواية التي بشرط نقول بما يظهر الربح لا أحدهما أو الآخر بتغير سعر أحد النقيض وذلك  
ليس يقتضيه الشركة وعندنا موجب العقد الوكالة وذلك صحيح مع اختلافه فانها لو صرحا



بالوكالة باه يشتري أحدهما بهذه الدراهم على أن يكون المشتري بينهما كاه صحيحا كذلك نصيح  
الشركة بهذه الصفة ثم إذا اختلف جنس رأس المال فاعتبر القيمة لاستحقاق أحدهما زيادة ربح على  
رأس المال من مال صاحبه يوم العقد ويحصل مقدار الملك في المشتري يوم الشراء ويحصل رأس المال  
يوم القسمة أما الأول فله سبب استحقاق زيادة الربح هو العقد بشرط استحقاق زيادة الربح والشرط  
وجد يوم العقد فتعتبر القيمة في حق هذا يوم العقد وأما الثاني فله حق الشريك في قبل الشراء في  
رأس المال وإنما انتقل إلى الشراء يوم الشراء لا بعدد الشركة فتعتبر قيمتهما لحصول الملك في الشراء  
يوم الشراء وأما الثالث فله حقهما إذا انتقل من المشتري إلى رأس المال يوم القسمة فيعتبر قيمتهما  
لحصول رأس المال يوم القسمة ولأنه إذا لم يكن في المال جنس رأس المال لا ينقطع حق كل واحد منهما عن رأس  
المال مادامت الشركة قائمة لاحتمال وجود مثله في المال فإذا جاء وان القسمة وليس في المال من جنس رأس  
المال الآه احتجنا إلى تقويمه فتعتبر قيمته يومئذ وحسب آخران الدراهم والدنانير يتبعنا في  
الشركة والمضاربة لاه المقصود الشركة في البيع دونه العقد فكانت بمنزلة الهبة ولأنه أمانة في  
يده فيتبعين كالوديعة ولا يتبعين في الوكالة قبل التسليم إلى الوكيل لاه المقصود عقد الوكيل فكانت  
الوكالة وسيلة إلى الشراء والتفقد لا يتبعين في الشراء فلا يتبعين في الوسيلة وبعد ما دفع إلى الوكيل  
سعي عند بعضهم حتى تبطل الوكالة بهلاكها وقال عامة المشايخ رحمهم الله لا يتبعين لما  
قلنا وإنما تبطل الوكالة لاه المقصود من التسليم دفع رجوع الوكيل عليه لما عرفنا أن الشراء بحكم  
الوكالة يوجب دينين فأما دفع يكون رجوعه فيما نقد لاه عليه وحسب آخران الشريك إذا  
اشترى شيئا صفقة واحدة فإن ما يحصل لكل واحد منهما في المشتري يضاف إلى عقده لانه  
اجتمع في حق كل واحد منهما عقد الاصيل مع عقد الوكيل فلا يعتبر نصير الوكيل وقد جمع محمد  
رحمة الله تعالى في الباب بين شركة العياض والمعاوضة والمضاربة والبضاعة وبدا بشركة العياض  
لأنها جائزة بالاجماع وفي المعاوضة خلاف والمضاربة وإن كانت جائزة بلا خلاف لكنها جائزة  
بخلاف القياس لأنها آجزة والآجزة جوازت بخلاف القياس ولأنها آجزة ببعض ما يخرج من  
عمله وشركة العياض جائزة موافقة للقياس فكانت البداية بها والى إذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله  
تعالى رجلاه اشتراكا ولا أحدهما الف درهم والآخر مائة دينار قيمتهما الف وخمسمائة شركة عينا على أن  
يشترى ببيعها فمأزق الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما على قدر رأس أموالهما والوضعية كذلك فهذه  
الشركة جائزة عندنا استحسانا فالاستجماع شرائط الجواز خلافا للشافعي رحمه الله تعالى على ما ذكرنا  
فإن لم يشتر باحتي هلك أحد المالكين يملك من مال صاحبه وانقضت الشركة أما الهلاك على صاحبه  
لا يملكه لا يزول بالشركة والمال وأمانة في يده فملكه على ملكه إلا أن الجنس إذا كان واحدا يكون  
الهلاك عليهما بعد الخلط لاه بعد الخلط لا يعرف أحدهما من الآخر وليس أحدهما بمصرف الهلاك  
إليه بل من الآخر أما هنا بخلافه وقد ذكرنا أن كل واحد منهما وكيل عن صاحبه فصار كماله هلك في يد  
الوكيل وأما انقضاء الشركة سنوا هلك في يد صاحبه أو يد شريك لانه أمانة في يد الشريك فصار هلاك  
الشئ النقود في يد الوكيل لما قلنا أنه يتبعين في الشركة ولا يبقى العقد ببقا رأس مال آخر لاه العقد

لاه العقد قائم بهما لا بأحدهما وهذا لاه المقصود من الشركة التصرف في المستأنف لا غيرها فإذا  
اعترض بعد العقد قبل حصول المقصود ما لواقتره بالعقد يكون مانعا من صحته يبطل العقد  
بالتمسك في العصور المشترا قبل القبض وهلاك المبيع والكساد في الغلوس وانعدام رأس المال  
من أحدهما لواقتره بالعقد كاه مانعا فكذلك إذا عترض وهذا لاه العقود لاه العقود عليه في  
الشركة رأس المال فهلاكه بمنزلة هلاك المبيع ولأنه لا يخلوا أما أن عترض مثله ولم يغرم فإن غرم  
لا يجوز لاه رأس المال يكون ديناً وإن لم يغرم لا يجوز لاه رأس المال يكون من أحدهما والعمل  
فكانت مضاربة بشرط علم رب المال فلا يجوز أن يملك يملك عليهما لاه ابتداء العقد على الأمانة  
والمشتري بالمال الباقي بعد ذلك يكون لصاحبه لانه متى بطلت الشركة بطلت توكيل واحد منهما صحت  
لأنهما لم ينصا على الوكالة وإنما ثبتت الوكالة ضمنا للشركة فإذا بطلت الشركة بطل ما في ضمنه هكذا  
ذكر في بعض المواضع وفي بعض المواضع ذكر أن المشتري يكون بينهما ويرجع المشتري على صاحبه  
بنصف الثمن وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فحيث قال يكون الثاني مشتريا لنفسه  
خاصة وضع المسئلة فيما إذا اطلقا الشركة فتكون المشتري بمالا أحدهما مشتركا بينهما عند الاطلاق  
بعينه لعقد الشركة وقد بطلت بهلاك المال فيكون مشتريا لنفسه وحيث قال المشترا بينهما وضع  
المسئلة فيما إذا صار أحدهما عند العقد على أن ما اشتري كل واحد منهما بماله هذا يكون مشتركا بينهما وعند  
هذا التصريح الشركة في المشتري من فنية الوكالة لاه كل واحد منهما قد وكل صاحبه بالشراء من ماله نصيبا  
على أن يكون نصف المشتري له فالشركة وإن بطلت فالوكالة نافية فقد اشترى له النصف بحكم الوكالة  
ونقد الثمن من ماله لنفسه ف يرجع به عليه فاه كاه المشتري هو الذي لوى ماله صار مشتريا لنفسه  
فإذا انعقد مال الآخر صارنا أحدا مال غيره في عقد عقده لنفسه فيضم مثله وهذا على الرواية التي لم يصرحا  
بالوكالة أما إذا صار أحدهما بينهما على ما ذكرنا فإن لم يملك أحد المالكين حتى اشتري أحدهما بماله عبدا  
ثم هلك مال الآخر فإنه يملك من مال صاحبه لما قلنا لكن المشتري يكون مشتركا بينهما على قدر رأس  
مالهما لاه الشركة كانت فائنة بينهما حتى وهو وكيل عن صاحبه فيما اشترى حال قيام الشركة  
فصار العبد مشتركا بينهما فلا يبطل ملكه بهلاك المال حتى لو هلك يملك على ملكهما بخلاف الأولى  
والفرق ذكرنا أن النقود تتبعين في الشركة فقد هلك ما تعلق العقد بعينه قبل إبرام الشركة  
وحصول المقصود من العقد وأنه كالبيع أما هنا حصل المقصود من العقد وهو يتوب الشركة في  
المشترا فبعد ذلك أن كان صاحب الدنانير هو الذي اشترى بالدنانير عبدا أو جارية ثم هلك  
الدراهم فالجارية بينهما أخماسا خمسها لصاحب الدراهم وثلاثة أخماس لصاحب الدنانير وما اشترى  
بالدنانير كما صار كانه اشترى لهما على قدر رأس مالهما كذلك لاه رأس مال أحدهما الف درهم ورأس مال  
الآخر مائة دينار قيمتهما الف وخمسمائة فاجعل كل خمسمائة سهمها فتصير الدنانير ثلاثة أسهم والدراهم  
سهمين فيرجع صاحب الدنانير على صاحب الدراهم بخمسي الدنانير وذلك أربعون دينارا لانه اشترى له هذا القدر بوكالة  
ونقد الثمن من ماله لنفسه وإنما رضي بذلك على أن يشتري بالآخر الدراهم لهما ونقد الثمن من ماله لنفسه  
فإذا فات ذلك بهلاك الدراهم رجع عليه عما نقد لاجله ولو كان صاحب الدراهم هو الذي اشترى



ثم هلك الدنانير فلصاحب الدراهم ان يرجع على صاحب الدنانير بثلاثة اخماس الدراهم وذلك  
سماوية درهم لانه اشترى خمسين ديناراً لنفسه وثلاثة اخماسها لشريكه لما ذكرنا ان المعتبر بشئ الملك  
في المشتري قيمة المالك يوم الشراء فيرجع عليه بما نقد عليه عنه لما ذكرنا وكوه بعض راس المال  
دينا بعد ما انتقل الى العروض لا يبطل العقد وابهما باع الجارية جاز كالا كل واحد من الشريكين  
ينفرد بالبيع والشري حال قيام الشركة اذا اشترط في الشركة ان يبيعا ويشتريا معا وشئ الشركة  
قائمة ويقسمها الثمن على خمسة اسهم ثلاثة اخماسه لصاحب الدنانير وخمسه لصاحب الدراهم اذا باعا  
الجارية مساوية لاه في بيع المساومة يقسم الثمن على قدر ملكهما في المبيع وملكهما في المبيع اخماس  
هكذا ذكر في الجامع وذكر شمس الائمة الشريحية رحمة الله تعالى في المبسوط ولم يذكر ان شركتهما في المتاع  
المشتركة عقد او شركة ملك وفيه اختلا في بيع ومحمد والحسن رحمة الله تعالى عند محمد رحمة الله  
تعالى هي شركة اي هو شركة عقد حتى اذا باعه احدهما نفذ بيعه في الكل وعند الحسن رحمة الله تعالى شركة ملك  
حتى لا ينفذ بيع احدهما الا في حصته لاه شركة العقد قد بطلت بهلاك المال كما لو هلك قبل الشراء  
وانما بقي ما هو حكم الشري وهو الملك فكانت شركتهما في المتاع شركة ملك وجه قول محمد رحمة الله تعالى ان  
هلاك احدهما بعد حصول ما هو المقصود من المال القائم وهو الشري بها فلا يكون مبطلا لشركة العقد  
بينهما في تلك الحال كما الهلاك بعد الشري بالماليين جميعا ونظير ما ذكرنا اذا كان رأس المال مكبلا  
او موزنا وخطا واشترى بياكون المشترى بينهما ولم يذكر في الكتاب ان الشركة بينهما بعد الخط  
شركة ملك او شركة عقد وذكر في النوادر على قولنا في يوسف رحمة الله تعالى شركة ملك وعند محمد  
رحمة الله تعالى شركة عقد وفائدة الخلاف في ما ذكرنا في بيع الكل وفائدة اخرى تظهر فيما اذا شرطنا  
من الربح لاحدهما زيادة على نصيبه عند اني يوسف رحمة الله تعالى لا يستحق ذلك بل كل واحد  
منهما من الربح بقدر ملكه ومحمد رحمة الله تعالى الربح بينهما على ما اشترط محمد رحمة الله تعالى يقول المكيل  
والموزون عرض من وجه ثمن من وجه الا ترى ان الشري بهما دينا في الذمة صحيح فكان غنا وان بيع  
عنهما صحيح فكانت مبيعة وما ترد من اصلين يوفى حظه عليهما فليشترهما بالعروض قلنا لا يجوز  
الشركة قبل الخط ولشبههما بالانعام قلنا يجوز الشركة بينهما بالخط وهذا لا باعتبار الشبه بل بضعف اضافة  
عقد الشركة اليهما فتوقف ثبوتها على ما يقو بها وهو الخط لاه بالخط ثبتت شركة الملك لا محالة فتأكد  
شركة العقد لا محالة وابو يوسف رحمة الله تعالى يقول ما يصح ان يكون رأس المال في الشركة لا يختلف  
الحكم فيه بالخط وعدمه فكذا ما لا يصح رأس المال لا يختلف الحكم فيه بين الخط وعدمه وهذا  
لاه قبل الخط انما لا يجوز شركة العقد بها متعينة فتعني رأس المال لا بد منه في الشركة واعيا بها  
مبيعة واول الثمن فيها يكون بيعا وهذا المعنى موجود بعد الخط بل تزداد سررا بالخط لاه للخط  
لا يتقرر الا في معي والمخلوط المشترك لا يكون الامعينا فقر المعنى المفسد لا يكون مصححا والذي  
يقال لمحمد رحمة الله تعالى ان تحصيل رأس المال عند القسمة ممكن لانها من ذوات الامثال بشكل ما قبل الخط  
فان هذا المعنى موجود فيه ومع ذلك لا يثبت شركة العقد بينهما وكذلك بشكل ما اذا كان رأس المال  
احدهما حنطة ورأس مال الاخر شعير افا الشركة لا تصح وان خطا ورأس مال كل واحد منهما من ذوات

من ذوات الامثال يمكن تحصيله عند قسمة الربح لكن محمد رحمة الله تعالى يقول اي يفرق فيقول  
عقد الشركة انما يثبت بعد الخط باعتبار المخلوط فعند اختلاط الجنس المخلوط ليس من ذوات  
الامثال الا ترى ان تلف هذا المخلوط كاه عليه قيمة واذا لم يكن من ذوات الامثال كاه بمنزلة العرض  
اما اذا كان الجنس متحدا كاه المخلوط من ذوات الامثال حتى من اتلفه بضم من فمكن تحصيل رأس  
مال كل واحد منهما وقت القسمة باعتبار المثل ثم عند اختلاط الجنس اذا باعا المخلوط فالثمن بينهما على  
قدر قيمة متاع كل واحد منهما يوم خلطاه مخلوطا لاه الثمن بدل المبيع فيقسم على قيمة ملك كل واحد  
منهما وملك كل واحد منهما كاه معلوم القيمة وقت الخط فيعتبر ملك القيمة القيمة ولكن مخلوطا  
لانه دخل في البيع بهذه الصفة فاستحقاق الثمن بالبيع فيعتبر صفة ملك كل واحد منهما حين  
دخل في البيع فاه كاه احدهما يريد بالخط خيرا فانه يضرب بقيمة يوم يفتشونه غير مخلوط ومعنى  
هذا لاه قيمة الشعير تزداد بالخط وقيمة الحنطة تنقص فحاجب الشعير يضرب بقيمة شعير  
غير مخلوط لاه تلك الزيادة ظهرت في ملكه من مال صاحبه فلا يستحق الضرب به معه وصاحب  
الحنطة يضرب بقيمة حنطته مخلوط لاه النقصان حصل بعلم هو راض به وهو الخط وقيمة  
ملكه عند البيع ناقص فلا يضرب الا بذلك القدر طعن عيسى رحمة الله تعالى في الفعليين فقال  
قوله في الفصل الاول انه يعتبر بقيمة متاع كل واحد منهما يوم خلطاه وفي الفصل الثاني يوم لم  
يقتسموه غلط والصحيح انه يقسم الثمن على قيمة متاع كل واحد منهما يوم وقع البيع لان استحقاق  
بالبيع فانما يقسم الثمن على القيمة يوم البيع الا ترى انهما لو لم يخطا ولكن باعا الكل جلة يقسم  
الثمن على القيمة يوم البيع فكذا بعد الخط الا ان يكون تاويل المسئلة ان يكون قيمة وقت  
الخط والقسمة والبيع سوا قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الشريحية رحمة الله  
تعالى وعندنا ما ذكر صحيح لاه معرفة قيمة الشيء بالرجوع الى القيمة مثلا ما يباع في الاسواق  
وليس المخلوط مثل يباع في الاسواق حتى يمكن اعتبار قيمة ملك كل واحد منهما وقت البيع  
واذا تعذر هذا وجب المعير الى التقويم في وقت يمكن معرفة قيمة ملك كل واحد منهما  
كما في جارية مشتركة بين رجلين اعقوا احدهما ما في بطنها بضم نصيب شريكه يعتبر وقت  
الولادة لتعذر امكان معرفة القيمة يوم العلق فيصار الى تقويمه في اول احوال الامكان كذلك  
هنا يصار الى معرفة قيمة ملك كل واحد منهما في اول اوقات الامكان وهو عند الخط الا انه  
اذا علم ان الخط يزيد في مال احدهما وينقص من مال الاخر فقد تعذر قسمة الثمن على قيمة ملكهما  
يوم الخط لتبقتنا بزيادة ملك الاخر احدهما ونقصان ملك الاخر فتعتبر القيمة وقت القسمة  
باعتبار ان عند الخط ملك كل واحد منهما من ذوات الامثال فيجعل حق كل واحد منهما بعد الخط كالسنة  
في المثال الى وقت القسمة فيقسم الثمن وعلى ما هو حق كل واحد منهما بخلافه فيما اذا لم يخط لان تقويم  
كل واحد منهما وقت البيع ممكن فاعتبرنا قسمة الثمن قيمة كل واحد منهما وقت البيع ولو لم يهلك  
احد المالكين حتى اشترى صاحب الالف جارية بالالف ونقد الثمن واشترى صاحب الدنانير غلاما  
ونقد الثمن كاه الغلام والجارية مشتركا بينهما على قدر رأس مالهما يوم الشري لقيام الشركة



بينهما وقت الشري فلو هلك الغلام والجارية في يدها بملك عليهما اخماسا لوقع الملك بينهما  
اخماسا بينهما ويرجع صاحب الدراهم على صاحب الدنانير بثلاثة اخماس الدراهم ستمائة درهم  
وصاحب الدنانير على صاحب الدراهم بخمسة الدنانير اربعون دينارا لما ذكرناه ولا تقع المقام  
بينهما الا بالراضى لاختلاف الجنس ولو اشترى بالمبيع غلاما صفقة واحدة وقبضها ونقذا  
من المالى يكون بينهما اخماسا فلو هلك بملك عليهما ولا يرجع احدهما على صاحبه بشئ لانه كل  
واحد منهما اشترى لنفسه وليس بوكيل عن صاحبه فلا يستحق الرجوع على صاحبه لانه رجلين  
لو اشترى بمالهما صار كل واحد منهما مشتر لنفسه بماله فصار صاحب الدنانير مشتريا  
ثلثة اخماس العبد لنفسه وصاحب الدراهم مشتريا خمسة لنفسه ونقد كل واحد منهما الثمن  
من ماله لنفسه فلا يرجع على غيره وهذا لانه الاصل ان عقد الانسائه يقع له لا لغيره وانما قلنا  
بوقعه له ولصاحبه عند افتراق الصفقة بطريق الضرورة لتحقيق الشركة في المشترا الذي  
هو غرضها من تحقيق عقد الشركة وفي الصفقة الواحدة الغرض حاصل من غير تغيير الاصل  
وهذا لانه كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في شري النصف لانه الوكالة ان لم تثبت نصفا فقد تثبت  
ضرورة بقبول الملك المستفاد بالشري مشتركا بينهما وفي الصفقة الواحدة لا ضرورة لانه  
الشركة في المشتري تثبت بدوه الوكالة فلا تثبت الوكالة ولانه اجتمع تصرف الوكيل مع  
تصرف الموكل فلا يعتبر تصرف الوكيل بخلافه اذا تعددت الصفقة لانه لما اشترى  
احدهما وقع الملك مشتركا بينهما بعقده ثم لما اشترى الثاني وقع الملك مشتركا ايضا  
بينهما بعقده فلا بد من اعتبار جهة الوكالة فيرجع بما نقد عنه من ماله كالوكيل ولو اشترى  
بالمالى غلاما وجارية صفقة واحدة الغلام هو بالدنانير والجارية بالدراهم فهو بمنزلة ماله  
اشترىها في صفقتين لانه المشتري اثنان وقد سمي لكل واحد منهما غنا على حدة فتعددت  
الصفقة على ما ذكرنا في البيوع وفي المبسوط ولو اشترى بالالف متاعا ثم اشترى بالدنانير  
متاعا فوضعا في احد المتاعين وربحا في الاخر فذلك بينهما على قدر راس ماله لا بال  
الوصيفة هلاك جزء من مال والرجح تمام المال فيكون على قدر راس المال مالم يعتبر ذلك بشرط  
صحيح وكذا رجلاه اشترى بمتاع بالالف درهم ونحوه من حنطة على ان لاحدهما من المتاع  
بحصة الف والآخر بحصة الكروم فحق الثمن بهذا الشرط معتبر للمقتضى مطلق المستب  
لانه كل واحد منهما في الشري يكون عاملا لنفسه وانما يملك من المبدل بقدر ما يقدم البديل  
وكذا لو اشترى بمتاعا بكر حنطة وكمر شعير فكل واحد منهما حنطة على ان له من المتاع بقدر  
وكال الاخر الشعير على ان له من المتاع بقدره ثم باع ذلك بدراهم فانها يقسمها الثمن  
على قدر قيمة الحنطة والشعير يوم يقسمها وكذلك كل ما يكال ويؤخذ قال عيسى بن  
الله تعالى هذا غلط والصواب ان يقسمها على القيمة يوم الشرا لما بينا ان في وقوع الملك  
في المشتري تصير قيمة مال كل واحد منهما يوم الشري فانما يملك كل واحد منهما من المتاع  
بقدر راس ماله عند الشري فاذا باع ذلك فتمت حصته كل واحد منهما يكون له كما في العروض

في العروض لو اشترى بمتاعا بعرضين احضره لكما واحد منهما عرض ثم باع ذلك بدراهم فاقسمها  
الثمن على قيمة عرض كل واحد منهما وقت الشري لان يكون تاويل المسئلة انهما باعا المتاع مرا بحة  
مبنى على الثمن الاول لا على قيمة الملك فيقسم الثمن بينهما على قدر قيمة راس ماله وقت القسمة  
بخلاف العروض فان المشترا بالعروض لا يجوز بيعه مرا بحة انما يجوز بيع المرا بحة في المشترا  
بماله مثل من جنسه فكانت القسمة على قيمة العروض وقت الشري بها لكن هذا التأويل بعيد فانه قال  
ثم باع ذلك بدراهم وقد نص على حكم بيع الرا بحة بعد هذا فقال اذا اشترى بالمكيل والموزون وباعه  
مرا بحة استوفى كل واحد منهما راس ماله الذي كاله او وزنه ثم اقسما الرج على قيمة راس مال  
كل مال منهما ان باعه مرا بحة بماله مسمى وان باعه بربع عشرة كاه لكل واحد منهما راس ماله  
ونصيبه من الرج على ما باعه لانها اذا باعا بربع عشرة احد عشر فالرج من جنس اصل  
المال بصفقته فاذا باعه مرا بحة بماله مسمى فالرج مبنى على الثمن الاول فيقسم على قيمة راس مال  
كل واحد منهما ببيان ما ذكر في المضاربة لو اشترى شيئا بالف درهم نقد بيت المال ثم باعه  
مرا بحة بربع مائة درهم فالرج من الغلة ولو باعه بربع عشرة اخذ عشرة فالرج من نقد  
بيت المال كاصل الثمن فهذا الفصل تبين ضعفنا وتاويل الذي قلنا في مسئلة  
الطعن فانه قال هناك يقسمها الثمن على قيمة الحنطة والشعير يوم يقسمها فاعتبر  
ذلك في جميع الثمن دونه النزع قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى  
والذي يامل يلى بعد التامل في نصيبه جواب الكتاب انه بناء على قول محمد رحمه الله تعالى  
ان شركة العقد بالمكيل والموزون تثبت عند خلط ان على ما بينا ان الخلط اذا كان في  
اصل راس المال يختلف الجواب بايجاد الجنس واختلافه لانه تمام الخلط عند ايجاد  
الجنس فاما الخلط هنا باعتبار المشترا والمشترا مختلط بينهما سواء العق وجنس راس  
المال او اختلاف فكاك المشترك بينهما فكاك المشتري مشتركا بينهما شركة عقد ورأس مال  
كل واحد منهما ما اداه وهو من ذوات الامثال فيجب تحصيله عند القسمة فلهذا قال  
يقسم الثمن على قدر قيمة الحنطة والشعير يوم يقسمها بخلاف العروض فان شركة  
العقد لا تثبت بالعروض بحال فلا يكون حق كل واحد منهما مثل عرضه لانه لا مثل فكاك  
المعتبر قيمة عرض كل واحد منهما وقت الشري واذا اشترك الرجلان شركة معاوضة  
من احدهما الف درهم لامله غير من جنس النقود ومن الاخر مائة دينار لامله غيرهما  
من النقود فانه كانت الدنانير الف درهم جازت الشركة وان كانت اقل واكثر  
لا يجوز لانه شرط جوازها المساواة في رأس المال فيما يصلح ان يكون راس مال الشركة  
ففي الوجه الاول هذه شركة استجعت شرائط جوازها فيجوز وفي الوجه الثاني فان  
الشرط فلا يجوز وهذا استحسان لما ذكرنا ان الخلط ليس بشرط فيجوز بالدراهم والدنانير  
وكذا اذا كان راس مال احدهما بيضا ورأس مال الاخر سودا ووزنهما خمسة الله تعالى لا يجوز  
هذه الشركة بدوه خلط المالى رواية واحدة قال لانه لو جاز لكاه كل واحد منهما



مختصا بملك مال بعد عقد الشركة وذلك لا يجوز في ورور الحس عن اني حنيفة  
رحمها الله تعالى ان هذه الشركة لا تجوز على لا يختلط لاه المساواة شرط هذا  
العقد المساواة بين الدراهم والدنانير في المالمية انما يكون بالتقويم بطريق ذلك  
لحرر والمساواة شرعا لا تثبت بهذا الطريق كالمساواة التي شرطت في مزاولة الاموال  
الربوبية وفي البعض والسودان كما بينهما تفاوت في الصرف لا يجوز استحسانا  
في ظاهر الرواية لعدم المساواة وذكر اسماعيل بن حماد اني يوسف رحمه الله تعالى  
انه يجوز لانه لا قيمة للجودة في الاموال الربوبية اذا قولت بجنسها وانما تعتبر المساواة  
في الوزن قال صلى الله عليه وسلم عبدها ورديها سرا وجه الاستحسان ان الدراهم  
والدنانير شيء واحد حكما لانه كل واحد منهما مخصوص بالزكاة وعن البياعات وضمان  
الملفات واروس الحسنات وفي عرف التجار فتعتبر المساواة في المالمية والمعنى دونه  
الظاهر وان كانت ملك الدنانير اكثر او اقل او كما للبيض فضل على السود حتى لا يصح علم  
المفاوضة تكون شركة عيا لاه المفاوضة اهم من العيا فاذا بطل العموم ثبت المخصوص  
وهذا لاه تحصيل مقصود المتعاقدين بقدر الامكان واجب والعيا قد يكون عاما و  
وقد يكون خاصا فهذا عيا عام وان لقباه بالمفاوضة وهو لقب فاسد لا تصد ام  
شرط المفاوضة لكن لا يبطل اصل الشركة فاذا اتسأت بتمتها حتى صحت المفاوضة  
ولم يشترى شيئا حتى زادت قيمة الدنانير وانقضت بطلت المفاوضة وانقلبت  
عيا لانه امر بعد العقد قبل حصول المقصود به ما يمنع ابتداء العقد وهو التفاوت  
في ملك المال فيكون مبطلا للعقد تحت الوزن احدهما مالا يصلح ان يكون رأس مال  
الشركة فكانت تلك والنقصان هنا بمنزلة الهلاك في شركة العيا وهذا لان  
الزيادة والنقصان حصل في ملك صاحب الدنانير حقيقة وحكما اما حقيقة فلا شك  
واما حكما فلا نه لم يستحق شيء من الدنانير حتى يعتبر زياده عن ملكه حكما بفضل  
احدهما مال يصلح ان يكون رأس مال الشركة ولا المساواة شرط صلب في هذا  
العقد فبراعى في حال بقاها حكما براعى في حال ابتدائها وكذا لو اشترى بالالف  
جارية ثم ازدادت قيمة الدنانير وانقضت قبل الشراء بها انتقضت المفاوضة  
ايضا لاه الدنانير على ملك صاحبها فكانت الزيادة والنقصان على ملكه وتكون  
لجارية بينهما نصفين لانه حين اشتراها كان عقد الشركة قائما بينهما فيقع  
العقد لهما ويرجع صاحب الدراهم على صاحب الدنانير بنصف ثمن الجارية  
لانه اشترى نصفها له بحكم الوكالة وقد نفقه الثمن من مال نفسه بامر  
فيرجع عليه ولكل واحد منهما ان يبيع الجارية ويشتري في ذلك جريا على  
موجب الشركة لانها انقلبت عيانا ولو اشترى شيئا اشتريا بالدنانير  
جارية قبل تغير قيمتها والدراهم فأنه في يد صاحبها او اشتريا بالدراهم والدنانير

والدنانير قائمة القياس ان تبطل المفاوضة لكنه استحسن وجعل على حالها وجر القياس  
انه فضل صاحب الدنانير فيما يصلح ان يكون رأس مال المفاوضة لاه الدراهم كلها بقيت  
في ملكه ولهذا لو هلكت كاه الهلاك عليه ولجارية صارت بينهما نصفين اليه اشار  
في الكتاب حيث قال لاه لجارية صارت بينهما نصفين والدراهم ولا يقال بانه  
يجب لصاحبه الدنانير على صاحب الدراهم نصف الدنانير فلم يكن مال صاحب الدراهم  
زائد معنى لانا نقول وان كاه كذلك لكن الدين ليس بمال التجارة والمساواة شرط فيما  
هو في شرط من جنس التجارة وجه الاستحسان ان المفاضلة وان وجدت صورة لم توجد  
معنى لاه الدراهم وان بقيت على ملك صاحبها لكن نصفها صارت مستحقة لصاحبه  
مشغولا بدينه لاه صاحبه استحق الرجوع عليه بنصف الثمن والمشغول بالدين ما يستحق  
ازالة والمستحق كالزائل ولهذا منع وجوب الزكوة ونصف ماله مستحق به لصاحبه  
ايضا فكاه الزائل عن ملكه والمفاوضة كانت صحيحة فلا يبطل بالشك ولاه هذا  
التفاضل مما لا يمكن اعتباره والمقصود من المفاوضة الرجوع ولا ينافي ذلك عادة بالشري  
بالمال جلة لانه قد سفق وقد لا ينفق الا ترى ان المشروط في العقد هكذا وهو ان  
يشترى جميعا وشرا بمائتين من المالمية لانه عيسى يوجد شيء لا يباع بالدراهم وعيسى  
يوجد شيء لا يباع بالدنانير فلو وقفنا جواز هذا العقد على الشراء الى الضيق  
والى تقويت غرضهما من العقد فتحملنا هذا القدر من التفاوت ضرور حصول  
المقصود من العقد وجعلناه عينا حكما وامكن جعله عينا لاه الدراهم وان  
كانت على ملكه لكنهما مستحقة الرجوع الى مالهما من الدين فصار في الحكم كأن  
الشري وقع بنصف المالمية والفقير ابو بكر البخاري رحمه الله تعالى سنة اول  
المسئلة وهو جواز المفاوضة عند اختلاف رأس المالمية بهذه المسئلة فان ثمة  
المفاضلة وجدت صورة ولم توجد معنى ما صورة فاه الدراهم باقية على ملك  
صاحبها فهو ملك الف درهم وصاحب الدنانير لم يملك وصاحب الدنانير  
ملك مائة دينار وصاحب الدراهم لم يملك فوجدت المفاضلة صورة لكن  
لم توجد معنى لاه قيمة الدنانير مثل الدراهم كما في هذه المسئلة والله اعلم  
ولو اشترى بالمال شيئا فهو بينهما فاه ازدادت قيمة الدنانير بعد ذلك وانتقضت  
المفاوضة على حالها اما المشترا بينهما فلاه الشركة قائمة بينهما وقت الشراء بالمالمية واما  
بقا المفاوضة بعد تغير الدنانير فلاه الزيادة والنقصان حدث في ملك الغير امتا  
اذ انقضى الدنانير للبايع فلا نفقها زالت عن ملكه وانتقل ملكها الى المشتري ايضا عليهما  
على التسوية فصار في التقدير كاه الشري وقع بمائتين فلا زيادة جند ولا نقصان  
مال احدهما وان لم ينقد استحق الازالة عن ملكه فصار كالزائل وكذا لو اشترى الدنانير  
ولم يشترى بالدراهم حتى ازدادت قيمة الدنانير لانها زادت على ملكها بعد انتقال حقها الى



الى المبيع فلم تنعدم المساواة فانه قيل اليس ان لو وزه احدهما مالا بعد الشرا بالمالين  
او وهب له مال فسدت المفاوضة قلنا نعم لكن المساواة في ملك المال ينعدم هناك  
بما اختص به احدهما وهنا لا ينعدم لانه ملكهما تحول من المالين الى المشترا والمشترا  
بينهما نصفاه فانه قيل ليس كذلك بل لكل واحد منهما على صاحبه نصف رأس ماله دينار  
عليه حتى لو هلك المشتري يرجع كل واحد منهما على صاحبه بنصف رأس ماله فتععدم  
المساواة ايضا بظهور الفضل في النصف قلنا نعم ولكن ما استوجب كل واحد منهما على  
صاحبه دين عليه والدين لا يصلح ان يكون رأس مال في الشركة فالتفاوت بينهما في  
ذلك لا يمنع بقا المفاوضة كما لو ورث احدهما دينارا او عرضا فلو اقتسما  
مال الشركة اخذ صاحب الدينارين دينارين وصاحب الدراهم دراهمه لان  
المعتبر في قسمه الربح قيمة المالين يوم القسمة لانه ما لم يصلح الى كل  
واحد منهما جميع رأس ماله لم يظهر الربح وما بقي فهو بينهما لانه ما بقي بعد ما  
استوفى كل واحد منهما رأس ماله ربح فيكون بينهما فانه لم يبق الثمن برأس ماله  
اقتسما ما في ايديهما نصفين لانه بدل المبيع وان ملكهما ثم يرجع صاحب الدينارين على  
صاحب الدراهم بنصف الدينارين وصاحب الدراهم على صاحب الدينارين  
بنصف الدراهم لانه كل واحد منهما في نصف ما اشترى وكيل عن  
صاحبه وقد نفد الثمن من ماله فاستوجب الرجوع عليه هذا اذا  
اشترى في صفقتين ولو كانا اشترى بالماليين صفقة واحدة اقتسما  
ما في ايديهما نصفين ولم يرجع احدهما على صاحبه بشيء لانه كل واحد منهما  
ما اشترى اشترى لنفسه لا لصاحبه بحكم الوكالة فلا يستوجب  
الرجوع لما ذكرنا في شركة العياض ولو اشترى شركاء عياض ومن احدهما  
الف درهم ومن الاخر مائة دينار قيمتهما الف وخمسين مائة درهم على ان الربح  
بينهما نصفاه والرضيعة على المال جازت الشركة والشرط عندنا  
وعلى قول زفر والشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز هذا الشرط والربح  
بينهما على قدر رأس مالهما وللشافعي رضي الله عنه قول ان الشركة  
بهذا الشرط فاسدة لانه عند شركة الملك اصل وفي شركة الملك  
لا يجوز ان يستحق احدهما شيئا من ربح ملك صاحبه فكذلك في  
شركة العقد واعتبر الربح بالوضيعة فهي بينهما على قدر رأس ماله  
واشترطها خلو ذلك باطل فكذلك الربح والدليل عليه شركة الوجوه  
لكنه نقول استحقاق الربح بالشرط فانما يستحق كل واحد منهما بقدر ما شرط  
له لقوله صلى الله عليه وسلم المسلمون عند سوطهم وقال رضي الله تعالى

تعالى عنه الربح على ما اصطلح عليه الشريكة والوضيعة على المال من غير فضل  
ثم جواز هذا العقد لحاجة الناس اليه والحاجة ماسة الى هذا الشرط فذكرت  
احدها اخذ من الاخر في وجوه التجارة فلا يرضى به بساوية صاحبه في  
استحقاق الربح مع حداقته وحرف صاحبه ثم الربح يستحق بالعمل بدوه المال  
وهو في المضاربة بما العمل مع المال اولى والوضيعة هلاك جزئ من المال وكل واحد منهما  
اسبغ فيما في يده من مال صاحبه واشترط الضمان على الامين باطل الا ترى ان في المضاربة  
لا يجوز اشترط شيء من الوضيفة على المضارب ولهذا يقول زفر رحمه الله تعالى ان النساء  
في الربح مع التفاضل في رأس المال هنا لا يجوز لانه لو جاز انما يجوز بالقياس على  
المضاربة على معنى ان صاحبه الزيادة يستحق جزؤه من الربح الاضرب له ومن هذا  
في المضاربة لا يجوز لانه المال في ايديهما هنا والعمل شروط عليهما وفي المضاربة  
لوشروط العمل على رب المال او كونه المال في يده لا يجوز ولانه بشرط يخالف  
مقتضى العقد لانه فضيعة العقد ان يكون الربح على قدر الضمان ولهذا لو سكتا كان  
الربح بينهما اخماسا على قدر رأس ماله فاذا اشترط المانصة وقد شرط صاحب  
الدينارين نصف سهم من ماله لصاحب الدراهم فلا يخلوا اما ان يستحق ذلك بالمال  
او الضمان او العمل ولا مال له ولا ضمان له في تلك الزيادة ولا وجه ان يستحق  
بالعمل لانه عمل في محل مشترك بينهما فكان ماله لنفسه من وجه فلا يستحق  
بذلك شيئا كما في الاجارة لكن الجواب عنه ما ذكرنا من الحديث والمعنى وامكن  
تجوير الزيادة لانه فالمضارب في نصيب صاحبه لانه يعمل في ماله بشيء من فضل  
يحصل من ماله فاذا كان له نظيره في الشرع وجب مجوزة الا في المضاربة  
يشترط التخلي بين المضارب وبين رأس المال ليكون امتناعا ملا فيه وذلك  
ينعدم بهذا الشرط فانما موجب الشركة ليس هو التخلي بين احدهما وبين  
المال فهذا الشرط لا يؤدي الى ابطال موجب الشركة ثم حكم المضاربة هنا  
ثبت تبعا للشركة وقد ثبت الشيء حكما على وجه لا يجوز اثباته قصدا  
كالكفالة الثابتة في ضمن المفاوضة وهذا لانه ليس بمضاربة مفردة حتى يكون  
التسليم شرط بل هي شركة فيها معنى المضاربة فيجب مراعاة المعنيين جميعا  
تحقيق الشركة وتحقيق المضاربة وذلك انما يكون بقيام المال في ايديهما بخلاف  
شركة الوجوه حيث لا يصح التفاضل في الربح بعد اشترى في ملك المشترا لان  
الذي شرط الزيادة ليس له في نصيب صاحبه رأس مال عمل ولا ضمان فاشترط  
جزء من ذلك الربح له يكون ربح ما لم يضمن ونهى النبي صلى الله عليه وسلم  
عن ذلك وعلى هذا لو كان رأس مال احدهما الف ورأس مال الاخر  
الفاه واشترط ان الربح والوضيعة نصفاه فالشركة صحيحة لم



واشترط الوضيفة فاسد لانه شرط القضاء على الامم كى لا يفسد والعقد لاه  
جواز الشركة باعتبار الوكالة والوكالة لا تبطل بالشروط الفاسدة انما يفسد الشرط  
وببقى الوكالة فاه وضيفة الوضيفة على قدر رأس المال وان رجحوا بينهما على ما شرط  
لا اصل العقد كاه صحيحا واستحقاق الرجح بالشرط وان شرط الرجح والوضيفة  
على قدر رأس المال والعمل من احدهما بعينه جاز لاه العامل معي لصاحبه في العمل له  
ماله حين لم يشترط لنفسه شيئا من رجح ماله المستضع واه شرط الرجح نصفين  
والوضيفة على قدر المال والعمل عليهما جاز لاه صاحب الالف شرط لنفسه جزاء  
من رجح مال صاحبه وهو السدس بعينه فيكون بعينه المضارب بالان مع المضاربة  
تبع لعنه الشركة فالمعتبر موجب الاصل وهو البيع فاه عملا او عملا احدهما  
فالرجح على ما شرط لاه الاستحقاق بعد صحة العقد بالشرط لا بنفس العمل  
وقد كاه العمل مسروطا عليهما فلا يضرب واحد منهما باقامة العمل وكذلك  
لو شرط العمل على صاحب الالف لاه صاحب الالف دفع اليه ماله لم يعمل فيه  
بسدس الرجح واشترط العمل على المضارب نصف المضاربة ولا يبطلها اقصى ملك في  
الباب انه يعمل في شئ هو شريك فيه الا ان استحقاق الرجح بطريق الشركة لا بطريق  
الاجازة ولهذا لا يشترط فيه مقدار تسمية العمل ولا بياض المدة والعامل فيما هو شريك  
فيه لا يستوجب الاجر لاه استحقاق الاجر بنفس العمل فاما العامل فيما هو شريك فيه  
يستحق الرجح بالشرط في عقد صحيح وان شرط العمل على صاحب الالف لم يجز الشركة لاه  
العامل شرط لصاحبه جزوا من الرجح ماله من غيراه يكون له فيه رأس المال وعمل وذلك باطل  
فان استحقاق الرجح باعتبار المال والضاه او العمل ولم يوجد شئ من ذلك لصاحب الالف في  
مال صاحبه والرجح بينهما على قدر رأس أموالهما لاه العامل لم يطعم في شئ من رجح مال صاحب  
الالف حين لم يشترط شيئا من ذلك لنفسه واذا صححت الشركة عندنا فلزم بشرط حتى انقضت  
قيمة الدنانير وصارت تساو القاشري بالدنانير جارية ثم هلك الدراهم  
فانها تملك من مال صاحبهما والجارية بينهما نصفين اما هلاك الدراهم على صاحبهما فلما  
ذكرنا انهما باقية على ملكهما واما كونهما الجارية مشتركة بينهما لانه اشترها حال قيام  
الشركة واما كونها بينهما نصفين فلاه قيمة رأس المال لتخصيل الملك لهما في مقدار  
المشترى يعتبر يوم الشري وقيمة رأس المال يوم الشري على السواء ويرجع صاحب  
الدنانير على صاحب الدراهم بنصف الدنانير خمسون دينارا لما ذكرنا فاه لم تنضع  
قيمة الدنانير حتى اشترى بها الجارية ثم انقضت وصارت تساو الف قلت  
فالجارية بينهما خمسة خمسها لصاحب الدراهم لاه قيمة ماله يوم الشري كذلك ولا  
يشبه ابتضاع الدنانير بعد الشرا ابتضاعها قبله لانها اذا انقضت قبل الشري فقد  
انقضت على ملكه فقد وجد الشرا بنا على عقد الشركة ورأس المالها متساويا فيكون المشترى بينهما

بينهما متساويا واذا انقضت بعد الشرا فالشركة قد انقضت الى المشترى وقد وقعت  
الشركة فيه اخماسا بضمها عليهما اخماسا فلا يتغير بعد ذلك ويرجع صاحب الدنانير على صاحب  
الدراهم بخمسي الدنانير اربعون دينارا ولو لم يملك واحد من السلبين وقيمة الدنانير الف وخمسة  
على حالها فاشترى بالدراهم جارية وبالدنانير غلاما وقبضها الجارية والغلام بينهما اخماسا على قدر رأس  
المالين فلرباعاها بالفي واداد القسمة على خمسة اسهم ثلاثة اخماس لصاحب الدنانير  
خمساه لصاحب الدراهم لاه ملكهما في المبيع كذلك والتم في بيع المساومة يفسد على  
قدر الملك في المبيع لاه على مقدار الثمن الاتزان لاشترى رجل نصف عبد بمائة درهم و  
اشترى رجل اخر النصف الباقي بمائتي درهم ثم باعاه مساومة بثلاثمائة درهم  
او بمائتي درهم فالتم بينهما نصفاه لتساويهما في ملك المبيع الاتزان لو كاه  
موروثا او موهوبا او اشتراه بعرض لا مثله يجوز بيعه مساومة ففرقنا ان الثمن  
بمقابلة الملك وقد كاه الملك بينهما اخماسا فكذا الثمن فصار لصاحب الدراهم ثمان  
مائة درهم وهو خمس الثمن ولصاحب الدنانير الف ومائتا درهم وذلك ثلثة  
اخماس الالفين وتبين انه لا يرجح في الدراهم ولا في الدنانير ثم يرجع صاحب  
الدنانير على صاحب الدراهم بخمسي الدنانير وذلك اربعون دينارا  
قيمة ستماية درهم لاه قيمة الدنانير كانت الف وخمسمائة فحسبها ما  
ذكرنا فصار له الف وثمانماية ويرجع صاحب الدراهم على صاحب الدنا  
نير بثلاثه اخماس الدراهم وذلك ستماية لانه نقد عنه هذا القدر  
بوكله فصار في يده الف واربع مائة ولا تقع المقاصة الا اذا تقاصا لان  
الجنس مختلف فصار في الحاصل في يد صاحب الدنانير الف ومائتا و  
في يد صاحب الدراهم ثمان مائة كل ذلك رأس المال وانما يحتاج الى المقاصة  
فيما لصاحب الدنانير على صاحب الدراهم اما فيما لصاحب الدراهم على صاحب  
الدنانير لا حاجة الى المقاصة لانه وضع المسئلة فيما اذا باع بالفي وفي  
يد صاحب الدراهم ثمان مائة اربع مائة له واربع مائة لصاحبه فباخذها  
بحقه ويرجع عليه بمائتي درهم وصارت الوضيفة اخماسا ايضا لانه انقص  
من حق صاحب الدنانير ثلثماية ومن حق صاحب الدراهم مائتا هكذا  
ذكر في رواية اني سئلماه رحمه الله تعالى وهو الضحيح وذكر في عامة الروايات  
ورواية اني حفص رحمه الله تعالى القسمة اخماسا على ما ذكرنا كى ذكر في الزايج  
انه يرجع صاحب الدنانير على صاحب الدراهم بخمسين دينارا ويرجع صاحب  
الدراهم على صاحب الدنانير اربع مائة درهم وهو جواب مسئلة اخرى وهم  
محمد رحمه الله تعالى انه ذكرها هكذا قال ابو بكر الفقي رحمه الله تعالى وحكي عن عيسى  
بن ابيه رحمه الله تعالى انه سأل محمد رحمه الله عما ذكر في رواية اني



ابي حفص رحمه الله فقال جوابها غلط وهي جواب مسألة اخرى عن هذه المسئلة وكثير  
 ما يقول محمد رحمه الله تعالى هذا في كتبه عقب مسألة من الجواب ما لا يستقيم جوابا لها  
 يسبى ان هنا مسئلة اخرى ذكر يدكر جوابها فكانه الصحيح ما ذكر في رواية ابي سليمان  
 رحمه الله تعالى وقيل انه قال لعيسى رحمه الله تعالى غيرنا وبتلنا قال له ذلك جواب  
 مسئلة سقطت من الكتاب فصحيح او اكتبكم فكل كتاب صحيح فالجواب ما ذكرنا وكل  
 لم يصح بالجواب بخلافه هذا اذا اشترى الفلام والجارية في صفقتين ولو اشترى بها  
 في صفقة واحدة بالمالين وباعا بالدينين اقتسما على خمسة على ما ذكرنا ولا يرجع احدهما  
 على صاحبه بشئ لانه كل واحد منهما لم يفقد عن صاحبه بحكم الوكالة عنه شيئا لانه كل  
 واحد منهما ما اشترى من الفلام والجارية اشترى حصته لنفسه بماله ولا حاجة الى اثبات  
 الوكالة متى كانت الصفقة متحدة فنقلت الشركة ولو باعاهما بثلاثة الف درهم احدهما  
 الدنانير من ذلك مائة دينار وصاحب الالف الفاق وما بقي فهو ربح بينهما لانه الفن بقي  
 برأس مالهما وزيادة فيقسم بينهما على خمسة ثلاثة اخماس لصاحب الدنانير وذلك الف  
 وغما غايته كل خمس ستمائة وخمسة لصاحب الدراهم وذلك الف ومائة لانه ملكهما  
 في المبيع كذلك فصاحب الدنانير ياخذ الفاق وثمانمائة الف وخمسمائة عدل  
 رأس ماله يبقى له ربح ثلثمائة على رأس ماله وصاحب الدراهم ياخذ الفاق ومائتين  
 يستوفي من ذلك رأس ماله الفاق يبقى مائة درهم رجعا على رأس ماله فظهر  
 انقسام الربح على قدر روس مالهما اخماسا فيقسمها الربح حينئذ بينهما  
 نصفين كما شرط في العقد واذا اشترك الرجلان في شركة عياها  
 من احدهما الف درهم ومن الاخر مائة دينار فيتمتها الف على ان الربح هو  
 بينهما نقصاهما والوضيعة على المالك في اشترى بالدراهم جارية ثم  
 بالدنانير غلاما زادت قيمة الدنانير حتى صارت تساوي الفاق وخمس  
 مائة ثم باعاهما بثلاثة الف درهم اقتسماها نصفين حصته كل واحد منهما  
 الف وخمس مائة يستوفي منها صاحب الدراهم ورأس ماله خمس مائة وقد  
 كان له على صاحب الدنانير خمسمائة فياخذ فصاحبا من حصته ويبقى  
 حصته الدراهم خمسمائة فهو بينهما نصفاه ويستوفي صاحب الدنانير من  
 الف وخمسمائة نصف رأس ماله خمسين دينارا قيمتها سبع مائة وخمسون  
 دينارا ويرجع على شريكه بحسب دينارا قيمتها سبع مائة وخمسون فيكون  
 السبع مائة والخمسون الباقي من حصته الدنانير لصاحب الدراهم  
 ولا يرجع في حصته الدنانير وانما ينظر الى قيمة الدنانير في الشركة يوم يقع  
 الشري وفي القسمة يوم يفتسموه هكذا قال في الكتاب اما ثمنها  
 يفتسم بينهما نصفين لانها باعاهما مسأومة فيقسمه على قدر ملكهما في المبيع

في المبيع وملكهما نصفاه لانه رأس مالهما يوم اشترى كانا على السوى فاذا اقتسما  
 نصفين فالنصف الذي هو نصيب صاحب الدراهم يستوفي صاحب الدراهم منه رأس  
 ماله في ذلك خمسمائة وكان رأس ماله في ذلك خمسمائة نصف ما كان رأس ماله  
 يوم اشترى لانه فقد خمس مائة من الالف عن نفسه في ثمن ما اشترى فيكون  
 ذلك رأس ماله فيه وخمسمائة فقد عن صاحب الدنانير بامر فصار ذلك دينارا له  
 عليه وصار كانه فقد ذلك صاحب الدنانير بنفسه فكان خمس مائة في الدراهم  
 حصته صاحب الدراهم وخمس مائة حصته صاحب الدنانير الا لصاحب الدراهم على  
 صاحب الدنانير خمس مائة فكانه ان ياخذ الخمس ومائة التي هي لصاحب الدنانير  
 فصاحبا بماله عليه لانه ظفر بحسب حقه من مال مديونه فصا يستوفي جميع  
 رأس ماله بقي بعد ذلك في يده خمس مائة هذا ربح فكونه لهما هذا بياها حصته الدراهم  
 ومائتين حصته الدنانير فنقول في يده نصف الثمن ايضا وذلك الف وخمس  
 مائة يستوفي منه نصف ماله وذلك خمسون دينارا قيمته سبع مائة وخمسون  
 لانه قيمة الدنانير لتحصل رأس المال انما يعتبر يوم القسمة فيكون هذا القدر  
 رأس ماله في حصته الدنانير لانه فقد هذا القدر عن نفسه يبقى سبع مائة  
 وخمسون وذلك حصته صاحب الدراهم لان صاحب الدنانير فقد هذا القدر  
 في ثمن ما اشترى عن صاحب الدراهم فيكونه فقد كنفه ويصير ذلك دينارا  
 له عليه فيقال لصاحب الدراهم اذا الى صاحب الدنانير خمس دنانير الذي فقداهما  
 عنك بامر لك في ثمن ما اشترى وحدهم السبع مائة والخمسين التي بقيت في يد صاحب  
 الدنانير ولا يكونه لصاحب الدنانير ان يجبرها فصاحبا عما وجب له على صاحب  
 الدراهم لانه ليس من جنس حقه فيحصل لصاحب الدنانير مائة دينار ولا يكونه  
 له ربح والله تعالى هو اعلم بالصواب او نقول صاحب يستوفي صاحب  
 الدراهم كل رأس ماله الف درهم ويستوفي صاحب الدنانير كل رأس ماله  
 مائة دينار فلا يبقى الربح في الدنانير وظهر ربح خمس مائة في يد صاحب  
 الدراهم فيكونه بينهما نصفين بحكم الشرط هذا اذا اشترى الف الفلام  
 والجارية بالماليين صفقتين فاما اذا اشترى بالماليين غلاما وجارية  
 صفقة واحدة ثم بلغت قيمة الدنانير الف وخمس مائة وباعاهما بثلاثة  
 الف فلصاحب الدراهم من ذلك ولصاحب الدنانير مائة دينار يستوفي  
 بها الف وخمس مائة ولا يرجع في حصته الدنانير وبقي من حصته الدنانير خمس مائة  
 فهو بينهما فلا يرجع احدهما على صاحبه لانه كل واحد منهما نقد ماله عن نفسه  
 لانه صاحبه كما ذكرنا ولو اشترى بالماليين عبدا وقيمة الدنانير الف فالعبد  
 بينهما نصفاه لانه قيمة مالهما يوم اشترى على السوى فان اعتقه احدهما



بضم لشريكه نصف قيمته اه كاه موصرا ويسعى العبد في نصف قيمته ان كاه  
مفسرا كما هو الحكم في اعطاء العبد المشتري فان لم يفتق ذلك ذهب نصفه لابنه  
وهو صغير في عياله او تصدق به على رجل وقبضه فهو جائز في نصيبه ونصيبه النصف  
لانه وهب ونصدق مشاعا لا يحتمل العتمة ولا يعتد بزيادة قيمة الدنانير  
نقصا عنها في حق الحكم لاه نفا هذه النصف فات بحكم الملك والملك ثبت لهما  
بحكم الشري فينظر الى ملكه في العبي هال وجود التصرف وهذا لانه زال ملكه عن  
عن نصيبه لا الى خلف فلا يبقى الشري بينهما فسوا ازادت قيمة الدنانير وانقصت  
لا يتغير حكم العتق والهبة لاه الشري في العبد قد تفررت على النصف ولوم  
يعتق ولم يهب ولكن باع العبد بالفبي وقد رجعت قيمة الدنانير الى ثمانية فاه  
فاه الثمن يقسم بينهما نصفاه لانهما في العبد على السواء ثم صاحب الدراهم صاحب  
الدراهم نقد خمس مائة عن نفسه فياخذها من الالف ونقد خمس مائة اخرى عن  
صاحبه بامر فياخذ ايضا مما في يده قصاصا لانه حبس حقه فلم يبق في يده ربح  
وصاحب الدنانير نقد مائة دينار وفي يده الف درهم فياخذ قيمته خمسين دينارا  
الذي نقد عن نفسه وذلك اربع مائة لما ذكرنا ان المحتسب العبرة ان العبرة في تحصيل  
راس المال يوم العتمة ونقد عن صاحب خمسين دينارا ايضا وقيمة اربع مائة فاه  
شاء اخذ اربع مائة بدلا عن الدنانير برضا صاحبه واه شاء رد على صاحبه واخذ  
منه خمسين دينارا فاذا لم يظهر في نصيب صاحب الدراهم ربح وظاهر  
في نصيب صاحب الدنانير ربح مائة درهم تكون بينهما الحكم الشرط  
واستشهد محمد رحمه الله تعالى بمسئلة المفاوضة التي ذكرناها انها  
اذا تفاوضا ورأس مال احدهما الف ورأس مال الاخر مائة دينار  
فيمتها الف فاشترى عبدا ثم زادت قيمة الدنانير او انتقصت  
لا تقسد المفاوضة ويكون العبد بينهما نصيبين ولو كانت الزيادة  
او النقصان بعد الشراء معتبرة وجبان تقسد لزيادة نصيب احدهما  
تبيى بهذا انه لا ينظر الى زيادة القيمة ونقصانها بعد الشراء  
الشري تأكدت بالشري فلا نصيب بعد ذلك رجل دفع الى رجل  
مائة دينار قيمتها الف خمس مائة على ان يشتري وبالف من عنده ويبيع  
ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفاه جاز لاه الدافع دفع ماله  
مضاربة على اه تكون المضاربة من ربح ماله سدس وله خمسة اسداس  
لانها اه كانت شريكة صورة لا شرائط رأس المال من الجانبين لكن  
لا يمكن نصيبهما شريكة لاه العمل شرط على المدفع اليه المال لا غير  
وفي الشريكة يكون العمل مشروطا عليهما فكانت شريكة صورة مضاربة معنى

معنى ولا نذكرنا في اصل الباب ان من شرائط صحة الشريكة ان يكون مضافة الى مال  
معين وقت العقد او وقت الشري والالف الذي شرط على المدفع اليه دين فاه  
يمكن نصيبهما شريكة فيصح مضاربة وفائدة قوله بالف من عندك انه لا  
يضمن بالخلط فصار كانه قال رفعت اليك هذه المائة مضاربة على ان تعمل وبالف  
ثانية من عندك على ان يكون المرحج بيتا نصيبين ولو نص على هذا كانت مضاربة  
وكاه شرائط سدس ربح ماله لانها لو سكتا عن شرط مناصفة الربح وقال على  
ان ما رزق الله كاه بيتا كان المرحج بينهما اخماسا على قدر رأس المال قائما قال نصفاه  
فقد شرط للعامل بنصف الربح وذلك خمسا ونصف خمس فصار شرائط له  
نصف سهم من ثلثة اسهم من حصته وذلك سدس واه تقدير كلامه لانه قال  
اعمل بمالك يكون لك ربحه وهذه سورة في ملككم واعمل بمالك ويكون الربح جينا  
على ستة اسهم خمسة اسداس له وسدس له وهذه مضاربة صحيحة  
وطريق معرفته انا محتاج الى حساب له خمس ونصف لاه المال بينهما اخماس واشترط  
المرحج نصيبين وخرج الحسن والنصف عشر قال الدافع ثلثة ثلثة اخماسه وذلك  
سبعة ومال المدفع اليه خمسا وهو اربعة ولولا الشرط كاه المرحج بينهما اخماسا  
فهذا الشرط جعله نصف الحسن وهو سهم من عشرة من ربح جميع المال او سدس نصيب  
الدافع وانه شرط صحيح لانه شرط لا يقطع الشريكة به فلو لم يشتر شيئا  
حتى هلك احد المالين هلك من صاحبه لاه الهالك ملك صاحبه بيقين ولم يدخل  
في ضاه الاخر بالقبض غير انه ان هلك الدراهم بقيت الدنانير مضاربة شرط الترخ  
اسداسا وان هلك الدنانير بطلت المضاربة ولو اشترى بالمالي شيئا  
يكون المشتري بينهما اخماسا اعتبارا لرأس المال يوم الشري فان باع ورجع  
ياخذ كل واحد منهما رأس ماله ورجع الدراهم المدفوع اليه لانه ملكه ولم يشترط لغيره  
وربح الدنانير بينهما على ستة بقضية الشرط فاه لم يشتر شيئا حتى  
رجعت قيمة الدنانير الى الف فاشترى بها وبالف من ماله جارية كانت  
الجارية بينهما نصيبين لاستوا رأس المال يوم الشراء فلو باع الجارية مساهمة  
او مريحة يقسم الثمن مع ربحه بينهما نصيبين حتى لو باعها بثلاثة الالف  
درهم فنصف الثمن وهو الف وخمس مائة لصاحب الدراهم فحصل له ربح خمس  
مائة من ماله ونصف الثمن مع ربحه حصته صاحب الدنانير ياخذ من ذلك  
رأس ماله وذلك مائة دينار قيمتها الف وخمس مائة ربح ورجع الدراهم  
المدفوع اليه خاصة لانه ربح ملكه ولا يشترط لغيره ولو اشترط لكان  
لا يستحق عليه لانعدام رأس المال والعمل وخمس مائة ربح الدنانير لم  
تكون بينهما على ستة ولا بتغير شرط بتغير رأس المال لاه الربح انما يستحق



بحكم الشرط ويوم الشرط كان رأس مال الدافع ازبد وقد شرط الرج نصفين فصد  
شارط في المدفع اليه الرج من نصيبه فصار ت مضاربة صحيحة ولا يتغير بنقص  
المال حقيقة لا يتغير بتغير السعر او في ولو كان المضارب اشترى بالدرهم شيئا  
فلم يرج واشترى بالدنانير ورج خمس مائة فله سدس مارج في الدنانير لانه الدافع  
شرط كذلك ولو رج فيما اشترى بالدنانير فالرج له ولو رج فيما اشترى لم  
بالدرهم ولم يرج فيما اشترى بالدنانير فالرج له خاصة ولا شيء لصاحب الدرهم  
لانه صاحب الدرهم لم يشترط له شيئا ولو شرط لكاه لا يستحق لما قلنا ولو لم يشتر  
شيئا حتى انضعت قيمة الدنانير ورجعت الى ثمانية مائة ثم اشترى بها وبالف من ماله  
عبد اخاه خمسة اشباع العبد للمضارب واربعة اشباع لرب المال لانه المعتبر في ثبوت  
المالك في المبيع قيمة المالى يوم الشرى ورأس مال المضارب يوم الشرى الف  
ورأس مال الدافع ثمانية والتفاوت بينهما بقدر ما تبين ورأس مال المضارب يوم  
الشرى الف ورأس مال الدافع ثمانية والتفاوت بينهما بقدر ما تبين  
فيجعل ذلك سهما فصار الالف خمسة اسهم وثمان مائة اربعة اسهم فانه باعه  
برج الف درهم استوفى كل واحد منهما رأس ماله لانه وجد كل واحد منهما رأس ماله وله  
والمضارب خمسة اشباع الرج خاصة لانه رج ماله واربعة اشباع الرج خاصة  
الدنانير للمضارب سدس ولرب المال ما بقى بحكم الشرط ولو لم يبيع العبد  
حتى زادت قيمة الدنانير فصار ت الفان ثم باع العبد بثلاثة الف درهم  
فان المضارب ياخذ خمسة اشباع الثمن لانه العبد كان بينهما اشباعا خمسة  
اشباعا للعامل واربعة اشباعا للدافع لانه قيمة رأس ماله يوم الشرى كذلك  
فياخذ العامل خمسة اشباع الثمن وذلك الف وستماية وستة وستون وثلاثون  
يرفع من ذلك رأس ماله وذلك الف وكما بقى من ذلك فهو برج ماله فيكون له خمسة  
وصاحب الدنانير ياخذ اربعة اشباع الثمن وذلك الف وثلاثماية وثلاثة وثلاثون  
وثلاثة ثون وثلاث يدفع من ذلك رأس ماله وذلك مائة دينار قيمتها الف  
وما بقى من برج خمسة وذلك ثلثماية وثلاثة ثون وثلاث مائة ودين  
المضارب على ان سدس المضارب وذلك خمسة وخمسون درهما ونصف  
درهم وجزء من ثمانية عشر جزءا من درهم وخمسة اسهم لرب المال  
وذلك مائتا وستة وستون درهما ونصف درهم وخمسة اجزا  
من ثمانية عشر جزءا من درهم لانه كذلك شرط ولو كانت قيمة  
الدنانير الف فاشترى بها وبالف من عنده عبد اخاه ثمانية فقيمة الدنا  
الدنانير حتى صارت تساو الف وخمسمائة فالعبد بينهما نصفان  
لما ذكرنا ان المعتبر لو وقع المالك في المشتري قيمة المالى يوم الشرى وقيمة يوم الشرى

الشرى على السوا فلا يبطل ذلك بتغير السعر فلو باع العبد بثلاثة الف درهم فالثمن  
بينهما نصفين لما قلنا ان العامل نصفه وذلك الف وخمسمائة ونصفه لرب المال  
ياخذه برأس ماله لانه قيمة رأس المال لتحويل رأس المال يعتبر يوم القيمة على ما سطر  
وقيمة رأس ماله يوم القيمة الف يوم القيمة الف وخمسمائة فله مضاربة لم يحصل  
فيها رج رجل دفع الى رجل مائة دينار قيمتها الف على ان يعمل بها وبالف من ماله فما رزق الله  
تحت فيه من شيء فهو بينهما نصفاه جاز لانه هذا السبب مع لانه وان كان صورة  
الشركة لا شرط رأس المال من الجانبين لا يمكن ان يكون نصيبه شركة لانه المشروط  
عمل احدها ولا يمكن تجوز مضاربة لانه الدافع لم يشترط للعامل شيئا من رج ماله  
فجوزناها استبضاعا فصار كانه قال اعلم في مالى على ما يكون رج مالى كانه لي واعمل  
في مالى ليكون رج مالى كله لك فيكون استبضاعا لكن فائدة قوله وبالف  
من مالى انه لا يضمن بالخلط بماله فانه لم يشترط شيئا حتى زادت قيمة الدنانير  
فلغت الف وخمسمائة ثم اشترى بالمالى جارية فبقي بينهما اثناسا وخمساها  
لصاحب الدرهم وثلاث اثناسها للدافع لانه قيمة رأس ماله يوم الشرى كذلك  
فان باعها مرا بحة بالف درهم استوفى كل واحد منهما رأس ماله لانه كل واحد منهما  
يوم القيمة وجد في المال على رأس ماله لانه نقد بر بيع المراجعة كانه للعامل  
قال للمساوم منه بعثك هذا العبد بما كان قدر رأس مالى في هذا العبد وذلك  
مائة دينار والف درهم وزيادة الف درهم ولهذا لا يصح بيع المراجعة في الموروث  
والموهوب والمشتري بالعرض ولو صرح بهذا كان كل واحد منهما واحدا رأس  
ماله فياخذه وما بقى من الرج وذلك ان يقتسم بينهما على قدر رأس مال الدافع يوم  
ظهر الرج وذلك الف وخمسمائة ورأس مال العامل وذلك الف ويقتسم الرج بينهما  
اثناسا وكذلك لو باعها مساومة بثلاثة الف درهم يقتسم الثمن والرج  
بينهما اثناسا لانه ملكهما في المبيع كذلك فيقتسم الثمن والرج على قدر لما ذكرنا  
ان هذه بضاعة لم يشترط للعامل شيئا من الرج من نصيب الدافع ولو لم  
تزد قيمة الدنانير حتى اشترى المدفع اليه بها وبالف من عنده عبد  
ثم بلغت قيمة الدنانير الف وخمسمائة ثم باعه بثلاثة الف درهم  
مساومة كان الثمن بينهما نصفين لانه ملكهما في العبد كذلك لا استوفى  
رأس ماله يوم الشرى فياخذ العامل نصف المال الف وخمسمائة  
فاستوفى من ذلك رأس ماله الف وما بقى فهو برج له واخذ رب المال لم  
نصف المال الف وخمسمائة لانه في بيع المساومة الثمن والرج يقتسم  
على قدر المالك على ما يتا ويستوفى من ذلك رأس ماله وذلك مائة دينار قيمتها  
الف وخمسمائة فلا يكون له رج هذا اذا باع العامل العبد مساومة وان باعه



مراجعة ربح الفاستوفى كل واحد منهما راس ماله الدافع مائة دينا والعامل الف درهم  
لا كل واحد منهما وجد عبي ماله لما قلنا يبقى الف درهم ربح يقسم بينهما اخماسا لم  
لصاحب الدراهم خمسة لاه الثمن والربح في بيع المراجعة انما يقسم على قدر راس  
مالهما يوم ظهر الربح الف وخمس مائة ورأس مال الاخر الف فيقسم الربح اخماسا  
وهذا لاه الربح يبنى على ضاه البيع الاول كالثمن وضاه البيع الالف عليهما بالدنانير  
والدراهم بوضحة ان في بيع المراجعة لو اعتبر المالك في قسمة الثمن من الثمن الاول  
كاه البيع مراجعة في حقا حدها وضيفة او توليته في حق الاخر وقد تصار على بيع  
المراجعة في نصيبها فلا بد من اعتبار الثمن الاول في ذلك بخلافه بيع  
المساومة ولهذا قلنا لو اشترى نصف عبدا بمائة درهم واشترى عدل اخر  
النصف الباقي بمائتي درهم ثم باعاه بربح مائة درهم او قالوا بالعشرة احد عشر  
كاه الثمن بينهما اثله تاوكذا لو رجا براس المال او باعاه بوضيفة كذا قال الثمن بينهما  
اثله تا لاه بيع المراجعة بالتولد والوضيفة باعتبار الثمن الاول ويبنى عليه والخب  
الاول كاه اثله تا بينهما فكذلك الاف لا ترى انه لا يستقيم هذه البيوع في المورد  
والمرحوب بخلاف بيع المساومة ولو دفع اليه مائة دينار فبعتها الف على  
ان يعمل بها وبالف وخمس مائة من ماله فما رزق الله تعالى من شيء  
فهو بينهما نصفاه كاه هذا بضاعة والربح بينهما على قدر راس مالهما بشرط  
مناصفة الربح باطل لانها لما شرطت المناصفة في الربح لم يشترط الدافع  
للعامل من ربح ماله شيئا بل شرط لنفسه بعض ربح مالي للعامل وهو سدس  
ربح ماله وذلك نصف سهم من ثلثة اسهم فصار بقدره لا كانه  
قال الدافع اعلم على ان يكون ربح مالي كله لي فيكون مستبصرا واعلم  
بمالك ليكون ربح مالي بيني وبينك وانه لا يصح لانه شرط ربح  
مال صاحبه لنفسه من غير عمل ولا ضاه فبطل الشرط فتبقى بضاعة  
كانه سكنت عن ذكر الشرط وقال على ان يارزق الله تعالى لم  
من ربح فهو بيننا ولو قال هذا كان الربح بينهما على قدر راس مالهما  
اخماسا فان اشترى المدفع اليه بالمالي غلاما ثم باعه مساومة  
بثله ثلثة الاف درهم فيكون الثمن بينهما اخماسا للعامل ثلثة  
اخماسه ولصاحب الدنانير خمسة لاه في الكتاب قال لاه المضاربة  
كانت فاسدة يريد به اذا لم يصح المضاربة كاه الربح على قدر راس مالهما  
وهذا لما ذكرنا ان الثمن في بيع المساومة عوض عن المالك ومالكهما  
فيه اخماسا فكذا الثمن وسوا تغيرت قسمة الدنانير بعد  
الشري او لا لم يتغير الحكم في المساومة ولو باعه مراجعة بالف درهم

درهم باه كانت قيمة الدنانير يوم البيع الفا كما كانت ياخذ كل واحد منهما رأس  
ماله لانه وجه عين راس ماله فيستوفى العامل الف وخمس مائة والدافع مائة دينار وما بقي  
من الربح فللعامل رأس ثلثة اخماس ولصاحب الدنانير خمسة لاه على قدر رأس مالها  
فاه لم يشترى الدافع اليه سبيلى حتى بلغت قيمة الدنانير الف وخمس مائة ثم اشترى  
بالمال عبدا بالمالي عبدا يكون العبد بينهما نصفين لاستواء مالهما يوم الشري فلو باعه مراجعة  
بالف درهم اخذ كل واحد منهما راس ماله والربح بينهما نصفاه لاه الربح يقسم على قدر  
راس مالهما يوم ظهر الربح ورأس مالهما يوم ظهر الربح نصفاه ولو باعه بثله ثلثة  
الاف درهم او اكثر مساومة فالثمن بينهما نصفاه لاه الثمن والربح في بيع المساومة  
ينقسم على ملكهما في المبيع وملكهما في المبيع نصفاه وكذا لو نقصت قيمة  
الدنانير بعد الشري فرجعت الى الف ثم باع العبد بثله ثلثة الاف درهم  
مساومة كاه الثمن بينهما نصفين لاه المبيع بينهما نصفاه ولو باع مراجعة  
من ربح الف درهم استوفى كل واحد منهما راس ماله واقتسم الربح على خمسة اسهم  
لصاحب الدراهم ثلثة ثلثة اخماس وخمس لاه قيمة راس مالهما  
يوم ظهر الربح كذلك فيقسم على قدر الضاه ولو ازيدت قيمة الدنانير  
بعد الشري حتى صارت الف وخمس مائة فاه كل واحد منهما ياخذ ماله والاف  
الربح بينهما نصفين باعتبار حاصل الضاه وضاههما سواء ولو انتقضت حصة  
صارت خمس مائة يوم البيع فاه كل واحد منهما يستوفى راس ماله والربح يقسم  
بينهما ارباعا ثلثة ارباعا لصاحب الدراهم وربعة لصاحب الدنانير لما ذكرنا  
وفي التوارد لو دفع الى رجل الف درهم على ان يعملوا بها على ان له ربحها وعليه الوضيفة  
فهككت قبل الشري فالقابض ضامن لها لاه المعطي مقرض المال منه حين شرط  
ان الربح كله له والوضيفة فهو اشارة الى ان يعمل بها لنفسه وذلك لا يكون الا  
بعد الاقراض والقبض بحكم القرض قبض غلاما ولو قال لا عمل بها على ان  
ان الربح بيننا والوضيفة بيننا فهككت قبل ان يعمل بها فاه ضام عليه  
في قولنا في يوسف رحمة الله تعالى لانه امره بالعمل بها على وجه الشركة  
والمال امانة في هذا الشريك وثبت حكم القرض في المنصرف هنا يقتضى لم  
اشري لانه في النصف يصير مشتركا لنفسه مما ينفذ فيه من الثمن يكون  
قرضا عليه فلا يثبت ذلك قبل الشري وعند محمد رحمة الله تعالى هذا الاول سواء  
فاذا هككت بعد الشري بها وعليه ضاه نصفها المعطي اعتبار الجزء بالكل وهذا  
لانه شرط الوضيفة عليه في النصف وذلك لا يكون الا بطريق الاقراض  
فاه المضارب ليس عليه من الوضيفة شيء فجعلناه مقرضا نصف المال منه  
وضاه القرض ثبت بالقبض فكان النصف هنا بنصف بمنزلة الكل والله اعلم



باب ٥ - شركة الرجلين تكون بينهما الجارية أو الدار والشركة في جنازة المكاتب  
أصل الباب أن الذين إذا كانا مشتركين في شيء فاقبض أحدهما كاه لاخرات  
يشتركة فيه سواء وجب بدلا عما هو مشترك بينهما كما لو باع عبدا مشتركا بينهما صفقة  
واحدة أو وجب بدلا عما ليس بمتشارك بينهما كرجلين أسلما عشرة دراهم إلى رجل في  
كرخطة صفقة واحدة والعشرة غير مشتركة بينهما باه كانت الخمسة ملك أحدهما  
والخمس ملك الآخر وإذا لم يكن مشتركين فقبض أحدهما يسلم له ولا يكون  
لغيره حق المشاركة كعبد مشترك بين اثنين باع كل واحد منهما نصيبه من رجل  
بصفقة على حدة الآن يتحد محل الاستيفاء ويزدحم الحقان وضاق المحل على أيضا  
حقهما فحينئذ ثبتت الشركة حتى أن ما يقبضه أحدهما كاه لاخران يشتركة فيما  
قبض ما الأول فلاه السبب متى كان متحدا كانا شريكين في السبب لا  
السبب وجد منهما معا فتثبت الشركة في السبب فثبت في الحكم ولاية دين  
واحد فيجب القول في الشركة تحقيقا للأجود وأما الثاني فلاه لم تثبت الشركة  
في السبب لا كل واحد منهما مفرد للسبب فلا تثبت الشركة في الحكم ولا بينهما مالا  
مختلفا فلا يشتركان فيما استوفاه أحدهما إلا إذا اجتمعا في محل واحد وضاق المحل  
عن إبقائهما فحينئذ ثبتت الشركة بينهما صورة أرحام الحقيقين في محل واحد كالشركة  
إذا اجتمعت فيها الديون والعبد أو المدبر أو أم الولد حتى جنايات موجبة  
للحال والحرا إذا قتل جماعة والعبد المدبوع إذا بيع برضى الغريم والنعم لا  
بغير حقوقهم وهذا لا في الوجه الأول لو لم يثبت حق المشاركة كان  
فيه فتحة الدين قبل القبض فانه لا يجوز لما ذكرنا وفي الوجه الثاني  
لو لم يختص القابض بثبت فيه الشركة قبل القبض وفيه تملك الدين من  
غير من عليه الدين وانه لا يجوز ولهذا قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه  
ومحمد رحمته الله لو أسلم رجلا إلى رجل في طعام فصالحه أحدهما  
على رأس ماله فالصالح موقوف فاه إجازة الآخر جاز والمقبوض بينهما وما  
بقي من الطعام مشترك بينهما واه يحجزه بطل لا في هذا الصالح فسمه  
الدين قبل القبض لانه إن صالحه عن نصيبه خاصة فلا يتحقق ذلك إلا  
بتبعية نصيبه عن نصيب صاحبه وهذا هو القسمة وإن صالحه  
من النصف من النصيبين فلا يمكن نصيبه بدوه إجازة الآخر لتناول  
نصيبه وفقره إن وجوب المسلم فيه بعقدها أذهون لم يكن موجودا  
قبل العقد والعقد منهما واحد فكل واحد منهما في التصرف فيه كشرط  
العلة وشرط العلة لا يثبت شيء من الحكم ما لم يتم ذلك بالإجازة كالامه  
بين رجلين والمعتقة بين رجلين إذا زوجها أحدهما كذلك هذا إذا كان البيع

البيع صفقة واحدة كاه تمام البيع بكاهما ولهذا لو قتل البيع في نصيب أحدهما  
دوه الآخر لا يجوز فكاه علة وجوب النكح عقدها فكاه مشترك بينهما فما قبض  
أحدهما يكون بينهما وحرقا آخر ما ذكرنا أن المال المشترك إذا تولى منه شيء يكون  
التولى على الشركة وما بقي يبقى على الشركة لا أحدهما بصرفا لهلاك إلى نصيب  
ليس أو من الأخرى وخرفا آخر ولد المغرور حين باعها الصحابة رضوان الله تعالى عليهم  
إجماعا بالقيمة يوم الدعوى والمعة فيه أن ولد المغرور في حق المستولد حر الأصل  
وفي حق المستحق كانه رقيق مملوك له بملك الأصل وهو الجارية لانه لا وجه لإيجاب  
الضمان إلا هذا فاه المقتضى لما غير متقدم ليضمن بالانكاح في وانما يضمن المملوك بالمنع  
فيصير المغرور مانعا للولد عما ثبت فيه من الحرية حقالة وهذا لا النظر من  
الجانبين واجب في حق جانب المغرور في حرية الولد لانه  
لم يضمن رقبته في جانب المستحق في رق الولد كى لا يبطل ملكه عما هو  
جزء ومن ملك ملكه فيجب ضمان المأينة على المغرور لمنعه بعد الطلب  
ولهذا اعتبرت القيمة يوم الخصومة لا المنع انما يتحقق بعد الطلب  
ولا لو كان رقيقا مملوكا حقيقة لم يكن مضموفا قبل الطلب فانه ولد  
المقصود أمانة عندنا فاذا لم يكن مملوكا أو لى ان لا يكون مضموفا حتى لو  
مات قبله لا يجب على الأب شيء ولا ولي المستحق عليه لانه علق حر  
لا صلوا وانما قدرنا الروح فيه لضرورة القضية بالقيمة والثابت بالضرورة  
لا بعد وموضع الضرورة هذا كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فيمن  
تزوج امرأة على هذا العبد فاذا هو حر فانه يجب عليه قيمته لو كان عبدا  
ولا يلزم منه الرق لانه لتقدير القيمة فاذا كان سبب وجوب القيمة المنع  
وانه يتحقق عند القضاء بالقيمة ينظر إلى القضاء فانه إن وقع دفعة واحدة  
كانت القيمة مشتركة لا يجاد السبب وإن وقع متفرقا لم يكن مشتركة  
لاختلاف السبب فخرق بين ولد المغرور بالنكاح والشري وبين  
المولى إذا ادعى ولدا مة مكاتبه وقد جلت بعد الكتابة وصدقة المكاتب  
ثبت النسب منه ويغرم قيمته يوم الولادة وان كذبه لا يثبت  
النسب واه كاه المولى مغرورا في الاستيلاء فان سبب ملك  
الجارية قائم له وهو ملك رقبته المكاتب لانه لم بعد الملك لما منع فيكون  
مغرورا كالمشترى إذا استولد ثم استحققت ولا يقال لو كان مغرورا  
وجبا لا يتوقف سبب النسب على التصديق لانا نقول انما  
اعتبرنا التصديق لثبت الاعلاق منه حتى لو كان وطئ المولى ظاهرا  
لا يشترط تصديقه وفي مسئلتنا لا يشترط تصديقه ويغرم قيمته



يوم الخصومة والثالث ان المشتري اذا علم تقدم الملك وغصب البائع  
لا يكون مغرورا ولا يثبت النسب منه والمولى يكون مغرورا علم بعدم الملك لنفسه  
اولم يعلم اما الاول فلا المستولد غاصب في زعم المستحق ولذا المفسر بامانة  
عندنا وانما يضمن بالمتبع بعد الطلب ولم يوجد الطلب قبل الخصومة فيضمن  
يوم الخصومة اما المولى ليس بغاصب في زعم المكاتب بل مستولد بنا على  
سبب الملك متلف للولد باعتاقه من وقت العلق فكان سبب الضمان الاستهلاك  
عقب العلق الا انه لا يمكن اعتبار قيمته قبل الولادة فيعتبر في اوقات الا  
مكاتب كاحد الشريكين في الجنيح اذا اعتقه وهو موصى بنصف قيمته  
يوم الا نفضال واما الثاني فلا المولى علم بحرمه الوطى فكان الظاهر  
عدمه وعدم الاعلاق فلا يصدق فيه الا بتصديق المكاتب وفي الشري الوطى  
وحال بزعم المشتري بنا على وجود الملك طاهرا فلم يكن في الوطى والاعلاق  
مكذبا بحكم الظاهر فلا يتوقف ثبوت النسب على التصديق واما الثالث  
فلا سبب ثبات النسب في الفصيلين الغرور وفي الشري اذا علم المشتري  
بغصب البائع فقد علم ان الشري ليس بسبب الملك من حيث الظاهر  
فلا يكون مغرورا وسبب الغرور للمولى قيام ملك رقبته المكاتب وذلك  
قائم على كل حال فكان مغرورا بكل حال والله تعالى اعلم اذا عرفنا  
هذا قال محمد رحمه الله تعالى جارية بين رجلين غصبها رجل  
وباعها من رجل وهو لا يعلم بغصبه اياها فولدت اولادا ثم اتت  
المفصوب منهما اقاما البينة على ان الجارية ملكها فان القاضي  
يقضي بالجارية بينهما نصفين وبغيرها وبقية الولد يوم يختصمه  
اما الجارية فلا منهما استورا في الدعوة والبينة فيقضي بينهما كما في  
سائر الدعاوى واما العقد فلا نه ظهران وطبته صارف  
ملك الغير والوطى في دار السلام لا ينقل عن عقوبة او غرامة  
وقد تعذر ايجاب الحد للشبهة فوجب العقد بينهما سوية واما قيمة  
الولد فلما ذكرنا من اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولانه اجمع  
فيه حق المستحق وحق المستولد لما ذكرنا ونقد مراعات  
الحقين فكان مراعات حق المستولد في حرية مائة اولى فانه لو بطل بطل  
من غير عوض وحق المستحق لو بطل بطل بعوض والا بطل بعوض بعد  
اقل ضرر ولاه فيه مراعات حق المستحق شخصي وانما اعتبرنا  
للقيمة يوم الخصومة لانه تعذر ايجاب القيمة يوم العلق لانه في ذلك الوقت  
كان مامينا لا قيمة له وبقدرا يجابها يوم الولادة لانه لم يوجد يوم الولادة من المستولد

من المستولد اعتاق لانه على حرة الاصل ولهذا لم يكن المستولد عليه ولا وقال بعض  
العلماء رضي الله عنهم الولد مضمون بالمثل الغلام والجارية بالجارية لما روي عن يزيد بن  
عبد الله بن قيس رحمه الله تعالى قال البنت امة فانت بعض القبايل فانتمت الى  
بعض قبائل القرب فتزوجها رجل من بني عذرة فرب لها بها ثم جاملها  
فرجع ذلك الى عمر الخطاب رضي الله تعالى عنه فقضى بها لمولاه وقضى على  
اب الولد ان يفدى اولاده الغلام والجارية بالجارية وناويله عندنا الغلام  
فالجارية بقيمة الجارية والمراد المماثلة في المالمية لانه في الصورة فانه ثبت  
بالنص ان الحيوان لا يكون مضمونا بالمثل كما قال علي بن الصلو والاسلام في العبد  
بيع اشين يعقده احدهما كان موسرا ضمن نصف قيمته وهكذا روي  
عن عمر رضي الله عنه وعن الشعبي رحمه الله تعالى ان رجلا اشترى جارية فولدت  
منه فاستحقها رجل ورفق ذلك الى علي رضي الله تعالى عنه فقضى بالجارية  
لمولاه وقضى باولادها ايضا لمولاه وقضى للمشتري على البايع ان يفد  
ولده بما عروهاه لم يرد بقوله قضى باولادها لمولاه ان يسلم الاولاد اليه  
وانما المراد جعل الاولاد في حقه كانهم مملوكوه له حيث القيمة له على الغرور  
واضاف ذلك الى البايع بطريقان فزار الضمان عليه فان المشتري يرجع على  
البايع بما عزم من قيمة الاولاد ومعنى قوله بما عزمهاه بالقيمة بالغزة ما بلغت  
دل عليه ما ذكرنا من حديث عمر رضي الله تعالى عنه فانه دل على كونه حرا بعوض ياخذ  
المستحق من الغرور في المستولد لا يرجع على البايع بالعقر عندنا وعند  
الشافعي رحمه الله تعالى عنه يرجع بالمضر عليه لا يرجع بقيمة الولد لانه ضام  
لزمه بسبب فوت السلامة المستحقة لكان نقول انما يلزمه  
العقر عوضا عما استوفى من منافع البضع فلورجع به سلم المستوفي  
له جانا والوطى في ملك الغير لا يجوز ان يسلم للوطى جانا وكذا المملوكهما  
بهمة او صدقة او وصية واستولدها ثم استحق بكونه الولد حرا بالقيمة  
لا الموجب للغروب ملك مطلق الاستيلاء له في الظاهر وهو موجود  
وما هو الظاهر لو كان حقيقفة الولد حرا فباعه الظاهر ثبت حرية الولد  
ايضا الا ان هنا لا يرجع بقيمة الولد على الواهب وغيره هنا عندنا  
وعند الشافعي رحمه الله تعالى يرجع لانه الغرور تحقق منه بايجابه  
الملك له في الملك واحسان انها مملوكه سواء كان بعوض او بغير عوض  
ولكن نقول بمجرد الغرور لا يكفي لاثبات حق الرجوع فان من  
اخذ انسانا ان هذا الطريق امر وسلك فيه واخذ المصوص مناعه لم يرجع  
على المخبر بشيء وانما ثبوت حق الرجوع باعتبار عقد المعاوضة لانه صفة



السلامة يستحقه فاما بعقد البيع لا يصير صفقة السلامة مستحقة ولهذا لا يثبت  
بحق الرد بالعيب فلم يكن لم يرجع على المتبرع بقيمة الاولاد وهذا لا عقدا المتبرع  
لا يكون سببا لوجوب الضمان على المتبرع عليه الا ترى ان الملك لا يحصل به قبل  
التسليم ليجلي يلزمه ضمان التسليم فان قضى القاضى بالجارية والعقر وقيمة  
الولد يوم الخصومة وقبض الجارية ولم يقبض العقر وقيمة الولد حتى غابا أحدهما  
وقبض الحاضر بنصف العقد ونصف قيمة الولد حضر الغائب فهو بالخيار  
ان شأرك شريكه فيما قبض واخذ منه نصف ما قبض ثم يرجعاه على المشتري  
بما بقى فيكون بينهما وان شأس لم ما قبض ويرجع على المشتري بنصف العقر  
ونصف قيمة الولد اما الحاضر ان يأخذ حصته من العقر وقيمة الولد مشترك بينهما  
نصفين لانه بين وجب لهما على الواحد بسبب واحد وهو الوطى فكاه ان يأخذ  
حصته كما لو باع عبدا مشتركا بينهما او اقترضا ما لا مشترك بينهما الا استهلك  
ما لا مشترك بينهما واما غير الغائب فلاه القابض قبض دين مشترك بينهما  
وبين الغائب وجب لهما بسبب واحد وهو الوطى وقبض القاضى بقيمة الولد  
بسبب واحد وهو المنع واحد الشريكى اذا قبض شيئا من الدين المشترك كاه  
السكك بالخيار ان شأشارك القابض لانه لو لم تثبت المشاركة ادى الى  
ان ينقر واحد الشريكى وبالقسمه وانه لا ينقر رسوا كاه دينا او عينا  
وان شأاتبع الغريم لاه اصل الحق كاه عليه وهذا لا المقبوض ملك القابض  
لانه كاه خالص ملك الديون وقد قضاه الان للسكك حق المشاركة فاذا  
سلم المقبوض للقابض فقد بطل حقه في المشاركة ولذا لا فلواراد  
ان يرجع على شريكه بعد ما سلم لم يكن له ذلك لاه المقبوض ملك القابض  
لما قلنا ولهذا تنفذ نصرفاته فيه ويلزم حتى لا يكون للسكك نقضه  
وقد ملكه الديون وصح تملكه الا انه لما جعل ذلك من استيفاء الدين  
وهو مشترك بينهما لا يستقيم ان يفعل نصيب أحدهما على نصيب  
الاخر فثبت له على حق المشاركة لتحقيق التسوية بينهما فاذا سلم فقد  
رضى بالتفاوت وصار ذلك بمنزلة فتحة الدين لتعين نصيب  
أحدهما وبما نصيب الاخر دينا ودخل فيه معنى المفاوضة لانه  
قضيه المشتركة ان يكون ما قبض مشترك بينهما وما بقى مشترك فاضا  
بالتسليم كانه يبيع نصيبه مما قبض بنصيبه مما بقى دينا وقد تم ذلك  
بالراضى فلا يكون له ان يرجع الا ان سوى ما بقى على المشتري فحينئذ  
يرجع بقلم من العوض لاه السكك انما يسلم للقابض ما قبض بشرط  
ان يسلم له ما على الغريم فاذا لم يسلم عاد حقه في المقبوض ولانه انعقدت

انعقدت المفاوضة بينهما لما ذكرنا فاذا لم يسلم له العوض يرجع بالمعواكل في  
سائر المفاوضات وكما في الحوالة اذا اقر المالك على المحتال عليه وكما في الصلح عن الدين  
عن غيره اذا هلك العبد قبل القبض والوان يموت الغريم بغلسا عند ان حنيقة  
رحمة الله تعالى لا غير وعندها هذا وان يقبله القاضى وحجره عن التصرف وصورة  
ذلك اذا رقت الديون وطلب الغريم من القاضى تغليب وهو ان يمنعه من التصرف  
في ماله مخافة ان يندر ويقتر بما له لغير فيكلف عليهم حقوقهم فالقاضى يحكمهم  
ويجعله مجورا عن التصرف في ماله لحق الغريم حتى لا يجوز تصرفه بعد ذلك  
مسئلة الحجر على الحجر عند ان حنيقة رحمة الله تعالى لا يجوز وعندها يجوز فلا  
يثبت بالقضا سوى عنده وعندهما ثبت فرق بين الحجر بسبب الدين والحجر  
بسبب السفه والتبذير فيحجر الله بظهور في المال القائم وقت الحجر لا فيما يحدث  
بعد والحجر بسبب التبذير والسفه يظهر في المال القائم والحادث لان الحجر بسبب  
الدين انما كاه لتعلق حق الغريم بماله كحجر الراهن بحق المرتجع وحجر القاضى بتعلق  
بحق الغريم بماله الموجود فيقتصر عليه اما الحجر بسبب السفه انما كاه لهصورد اياه  
فيظهر في الكل ويبطل نقراته الا فيما يصح مع الهزل ولو اقاما المستحقان البينة  
على الجارية فقضى لهما بها وقبضها اولم يقبضها ولم يقبض العقر وقيمة الولد حتى  
محاب أحدهما وحضر الشاهد فان القاضى يدفع اليه نصف الجارية ويقضى له بنصف  
العقر ونصف قيمة الولد لاه ذلك حقه فيما مر بالدفع اليه ولا يمنع الدفع بغيره  
الشريك ولا يقضى بالكل لانه ليس بحصم عن الغائب فاذا قبض ذلك ثم حضر الغائب  
ان شأأخذ من شريكه نصف ما اخذ من الجارية والعقر ولا يشركه فيما اخذ من  
قيمة الولد وان شأس لم ما اخذ وقبض ويتبع المشتري بنصف الجارية ونصف  
العقر ونصف قيمة الولد اما الخيار ولما ذكرنا واما اخذ الجارية من الشريك فلا نهاكات  
مشتركة بينهما وبالنصيب لا ترفع الشركة فاقبض يكون بينهما كالمكيل او الموزون  
بعينه اذا كاه مشترك وغصبه غاصب ثم اخذ احد الشريكى نصيبه كاه للاخر ان  
يشأركه فيه واما اخذ نصف العقر لانه بدل محل مشترك بينهما وهو البضع فكاه  
مشتركا بينهما كالتمن وارش اليد وقد وجب بسبب واحد وهو الوطى من غير  
حاجة الى القضا ولهذا لو هلكت الجارية قبل القبض كاه المشتري مطالبا به لتحقيق  
نسبه وهو الوطى واما عدم احد القيمة فلاه ما اخذ من القيمة غير مشترك بينهما لاه  
سبب وجوب قيمة الولد المبيع وقضى القاضى والمبيع وجد في حق الشريك  
الاول دون الثاني وكذا القضا لا تعاد الخصومة منه ولهذا لو هلك الولد قبل القضا  
لا يقضى المشتري قيمته ولو قضى الاول بنصف القيمة واستوفى الاول ولم  
يستوفى حتى مات الولد ليس للثاني ان يشأرك الاول فيما قبض ولا يقضى



القاضي بشئ ولهدا تعتبر قيمة الولد في حق الاول يوم القضا وفي حق الثاني يوم القضا  
لثاني فعلم ان سبب الضمان في حق الولد مختلف فكان بمنزلة دين وجب بسبب  
مختلفين وهذا لانه انما ينقلب مالا بالقضا فاذا وقع القضا جملته اشتركا والا فلا  
كما في البيع فان حصتها انما ينقل من العيني الى الثمن بالبيع فانه كان البيع وقع جملة  
فابهما قبض شيئا شاركا صاحبه وان وقع متفرقا لا كذلك هنا بل اولي لانه حصتها في  
المبيع ثابت بوصف التاكيد وهنالا وكذلك او حضر الشريك قبل ان ياخذ الاول  
شاوخاصه المشتري فقبض له بنصف الجارية ونصف العقر ونصف قيمة الولد  
ثم قبض احدهما شيئا يشاركه الاخر فيما قبض الا في قيمة الولد لما قلنا هذا كله  
اذا كانت الجارية قائمة في يد المشتري فلو ماتت في يده ثم استحقاق جلاله واما بالبيت  
انما كانت لهما ثم غابا احدهما وحصته الاخر فحكم العقر وقيمة الولد ما ذكرنا ان في المشتري  
دوه البايغ لانه العقر وجب بما استحل من فرجها والمشتري هو الذي استحل فرجها وقيمة  
الولد عليه ايضا لانه هو العقر وما قبض احدهما من العقر شاركا الاخر وما قبض من قيمة  
الولد ان كان القضا وقع لهما معا شاركا وان وقع متفرقا لا لما قلنا واما حكم الجارية  
فان القاضي يقضي له بنصف قيمتها ان شاء على البايغ وان شاء على المشتري لانه نصف قيمة الجارية  
حقه وكل واحد منهما غاصب في حقه فكان المقتضى منه الخيار وان شاء ضمن البايغ لانه غاصب وان  
شأنه المشتري لانه بمنزلة غاصب الغاصب فان اختار تضمين المشتري رجع المشتري  
على البايغ بنصف الثمن لانه لم يسلم له نصف المبيع حيث استحق نصف الجارية فان ضمن  
نصف القيمة بسبب استحقاق نصف الجارية وهذا لانه او الضمان بوجب الملك في المضمون  
فاذا ضمن نصف القيمة ملكها من جرته المستحق فظهر ان البايغ اخذ الثمن منه بغير  
حق فليس ترد وان اختار تضمين البايغ سلم للبايغ نصف الثمن لانه البايغ  
لما ضمن نصف القيمة ملك نصف الجارية من وقت الغصب فنفذ بيعه في النصف فسلم له  
نصف الثمن وباخذ الحاضر المشتري بنصف قيمة الولد سواء اختار تضمين المشتري بنصف قيمة الجارية  
او تضمين البايغ اما اذا اختار تضمين المشتري فلا نه غاصب الغاصب والغاصب او غاصب  
الغاصب من ملك المضمون باد الضمان من وقت الغصب لا يملك الولد على ملك المستحق وقد  
منعه المستولد وهو المشتري من يوم الخصومة واما نصف العقر فلا نه متى حصل  
متى اختار تضمين المشتري وقد انفسخ البيع في نصف الجارية وكرهذا يرجع المشتري  
على البايغ بنصف الثمن فكان المشتري في هذا النصف واطيا ملك المستحق فيضمن  
نصف العقر فان قيل في النصف ان انفسخ كمن ملك المشتري هذا النصف  
بالضمان من وقت الغصب وهو قبضه بحكم المشتري فظهر ان وطئ في هذا النصف  
صادف ملك نفسه الا ترى انه لا يضمن الاكساب ولو اجاز البيع لا يضمن العقر  
وان كان الملك ثبت عند الاجازة حتى يشترط قيام المبيع وقت الاجازة بصحة قبل الغاصب

الغاصب انما يملك المضمون عند اد الضمان بالغصب من وجه ولهدا يعتبر قيمتها وقت  
الغصب والملك بالغصب ملك ضروري لا يظهر بطريق الاستناد الا في المضمون  
ولا يظهر في المنفصل عنه ولهدا لا يظهر في حق الولد في ظاهر الرواية والعز في معنا  
لانه بدل جزء مستوفي وبالا ستيفا ينفصل عن العيني فاشبه الجزء المنفصل وبذلك سلم  
والمنفصل فله يظهر الملك حقه بخلاف الكسب والارض لانه ضمن بدلها لانه الكسب خلف من  
المنفعة لانه العيني انما تقوم منافعها وتزداد قيمته بزيادة المنافع القائمة بالذات وضمن  
بدل الارش لانه المضمون يقوم يوم الغصب بجميع اجزائه الذي كان قائما يوم الغصب فكان  
مضمونا كالذات فظهر الاسناد في حق الكسب والارض ولم يظهر في حق الولد ومتى لم يظهر  
في حق ملك المستوفي بالوطى لانه في معنى الولد لانه منفصل عن الاصل حال الضمان فلم يضمن باراه  
شياء ولاه عند الاستيفا لم يكن المحل مملوكا له فلو ثبت الملك انما يثبت بطريق الاستناد والاستناد  
انما يظهر في القائم لا في الغاصب بخلاف الكسب والارض لانه الذات وقد ضمن بدلها والكسب  
من اثار المعنى القائمة بالذات فاشبه الجزء المنفصل والعقر يشبه بدل جزء ومنفصل لانه مقابل ضم  
بالمنافع المستوفيات التي لها حكم الاجزاء والاعيان وبالا ستيفا ينفصل عن العيني وملك  
المضمون لا يظهر في المنفصل ولاه المضمون بالغصب المالية والمستوفي بالوطى ليس بملك  
وروي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان الغاصب يملك الارش والعقر باد الضمان  
اذا هلك المضمون باد الضمان اذا هلك المضمون في يده ولا يملك الكسب والولد وعن  
محمد رحمه الله تعالى انه يملك الاولاد ايضا فرق بين الوصية والغصب ادا وصي ان  
بوجه جارية لعل ويصدق بها على فله او على الساكنين ثم مات فولدت وهي ولدها يخرجها  
من الثلث بنفذ الوصية فيها وكذا الارش والعقر والعبد المدفع بالجناية ولا يتعدى الى الكسب  
والغلة والفرق ان الوصية عقد شرعي اضيفت الى الجارية وحكم العقد اذ ثبت في العيني  
ثبت فيما يتولد وفيما كان من اجزائه تبعا والكسب والغلة ليست من اجزائها ولا بدلا من جزء  
وهو عيني بل هو كسب ملك فلا يدخل في الوصية اما الغصب لم يوضح شيئا للملك وانما يثبت  
الملك عند اد الضمان تحقيقا للمعادلة فلا يوجب حقا قبل الملك لو ثبت الملك في  
الزوائد انما يثبت تبعا للملك في الاصل وعند القضا بالقيمة ملك المضمون مستند  
الى وقت الغصب والمستندات ثابتة من وجه دوه وجه ولو ملكها من وقت الغصب  
من كل وجه كانت الزوائد كلها ولو ملكها وقت القضا من كل وجه كانت الزوائد للمولى كما لو سلم  
استأجرها او صلح على قيمتها للحال فظهر ان ملك الغاصب في الكسب والغلة ولم يظهر  
فيما عداه توفير على الشبهين خطهما والعمل على هذا الوجه اولاه الملك في الكسب  
والغلة اسرع بثبوت ملك في الولد الا ترى ان الغاصب اذا اجر المضمون كانت الاجرة له ولو استولد  
ثم رد المضمون كان الولد للمولى فلهدا دخل الولد في الوصية ولا يدخل الغلة والكسب ولا يملك الغاصب  
الولد ولهدا لا يستند حكم الملك لا حقيقة ولهدا لا ينفذ عنه وحكم الملك يكفي لسلامة الكسب دوه الولد



الا ترى ان المكاتب يملك كسبه ولا يملك ولده وسعة الولد فوق سعة الكسب والغلة الا ترى  
 ان ولد المكاتب مكاتب بخلاف كسبه بخلاف فاما اذا اجاز البيع تصرف شرعي سبب الملك حال  
 وجوده الا انه امتنع نفاده امتنع نفاده لحق المال فاذا اجاز نفذه من وقت السبب بخلاف  
 الغصب هذا اذا اختار تضمين المشتري وان اختار تضمين البايع فكذلك لا يظهر حكم  
 الملك في حق العقر والولد وكاه ينبغي ان يظهر لانه لما اختار تضمين البايع ملك البايع  
 من وقت الغصب ولهذا نفذ بيعه لانه الملك في حق نفاد البيع مسددا الى الغصب فقد  
 ملكه المشتري بسبب مطلق كانه نفذ بالاجارة لانه لا ينفذ في حق العتق لانه ثبت مستند  
 فقلنا بظهوره في حق البيع ولم يقل بظهوره في حق العتق عملا بالسبب بهي والعمل على هذا  
 الوجه اولى من العكس لانه اعتقاد العتق الى الملك فوق افتقار البيع اليه ولهذا يملك  
 المكاتب البيع ولا يملك الاعتاق واذا نفذ بيعه في نصف الجارية صار المشتري واطبا  
 ملك نفسه في هذا النصف وهذا روى عن عيسى بن ابياه رحمة الله تعالى وحكاة عن محمد  
 رحمة الله تعالى وقال عرضت هذا المسئلة على محمد رحمة الله تعالى مرارا واجاب هكذا وفي  
 ظاهر الرواية سوى بيبي الوجهي لانه ملك المشتري بناء على ملك البايع فحق كاه ملك  
 البايع ضروريا كاه ملك المشتري كذلك ولانا ذكرنا ان الملك لا يستند في حق المستوفى بالوطى  
 كما لا يستند في حق العتق وان استند في حق نفاد البيع ولا اخذ القيمة بمنزلة اخذ  
 الجارية ولو اخذ الجارية كاه لانه ان اخذ العقر قال الفقهاء ابو الليث لم  
 رحمة الله تعالى ويجوز ان يكون في هذه المسئلة روايتاه وصافي في قياس احدي  
 الروايتين بحج العقر وفي الرواية الاخرى لا كما قال في البيع الفاسد اذا اشترى  
 جارية شرا فاسدا وطهرها وغفلت منه صارت الجارية مستهلكة حكما والبايع ان  
 ياخذ قيمة الجارية ولا ياخذ العقر في رواية كتاب البيوع وفي رواية كتاب الشرف  
 ياخذ كذلك هنا وان قضى للشاهد بجميع ذلك فلم يقبضه حتى حضر الغائب قضى له  
 ايضا بنصف العقر ونصف قيمة الولد لما ذكرنا وكل شئ اخذ احدهما من العقر كاه  
 الاخران يشاركان فيه ولا يشاركان فيما اخذ من قيمة الولد لما ذكرنا وبجر الغائب في  
 نصف الجارية ايضا يريد به بيبي تضمين البايع المشتري كما قلنا في الشاهد فان  
 اختار جميعا تضمين البايع او المشتري فاقبض احدهما كاه لا يخرج حق المبادلة وحق  
 المشاركة معه لانه القيمة دين مشترك بينهما لانها وجبت بدلا عن محل مشترك بسبب  
 واحد وهو غصب البايع او غصب المشتري فصارت كما لو باع عبدا بينهما صفقة  
 واحدة فان اختار احدهما تضمين البايع والاخر تضمين المشتري لم يشارك في  
 القيمة لانه هذان دين مشترك بينهما لانه المحل واحد كاه مشترك لكن السبب مختلف  
 فان السبب في احدهما غصب البايع وفي حق الاخر غصب المشتري فكان الدين  
 مختلفا بحسب الوبايع كل واحد منهما نصيبه من العبد بصفقة واحدة على حدة

على حدة رجل اشترى دارا وهو فيها فاستحق رجل نصفها وقضى له امر المشتري بنقص  
 البنا لانه ظهر انه بنى على عرضه مشتركة بينه وبين غيره بغير اذنه شرعية فانه لم يقض  
 البنا حتى استحق اجر النصف الباقي من الدار وقضى له امر المشتري بنقص البنا  
 لانه ظهر انه بنى على عرضه ملكة للغير بغير اذنه مالكها والمشتري بالخيار ان يشا  
 نقض ويباخذ النقص ولا يرجع على البايع بشئ مما اتفق في وان ساسله الى البايع  
 ورجع عليه بقيمة مبنيا اما ان ياخذ نقضه لانه ملكه متى اخذ لا يرجع على البايع  
 بما لحقه من زيادة عن مرفى بنقص بنابه لانه لما رضى بنقص البنا فقد ابر البايع عن الزيادة  
 ولانه لم يملك شيئا حتى يرجع عليه بضمانه واما ان يسلم الى البايع ويرجع عليه  
 بقيمة مبنيا لانه لما باع منه فقد ضمن لم يسه الى الابد فاذا لم يسلم له ذلك صار مغفورا  
 من جهته فكان له ان يرجع عليه بقيمة البنا مبنيا كما يرجع على العاد بقيمة الولد  
 فان اختار تضمين البايع لا يكلف المشتري دفع البنا وموتة الدفع على البايع  
 لانه ضمنه قيمة مبنيا لا منصرفا واه اختار اسساكه كلف المشتري برفعه لانه ملكه هكذا  
 فسر ابو يوسف رحمة الله تعالى وهو غير مذكور في الكتاب روى عن ابي يوسف رحمة الله تعالى  
 انه اذا اخذ النقص يرجع بنقصه التاليف على البايع لانه في عقد البيع شرط البنا حيث  
 رغم ان البايع الذي جرى بينا صحيح فصا غارا الله حيث اطعمه سلامة البنا ولم يسلم  
 ورجع كما في الولد لانه يجبر لانه ما بطل حقه اصلا ولا اعيانه ماله فائمة بل استقضت  
 بنقص البنا وهو بنقص فاحش وقد ذكرنا في النكاح وفي النقصا الفاحش ان يجبر ان شاء  
 امسك حقه الناقض ويرجع بالنقصا وان شاسلم الناقض ضمن المتلف قيمة ماله تامة  
 وسلم المصروف له كذلك هذا اذا كاه البايع واحدا والمشتري واحدا والمستحق رجلين  
 او رجلا واحدا وكاه المشتري واحدا والبايع اثنين فبني المشتري واستحققت من يده  
 لانه يرجع عليهما بالتش والبايعان ذكرنا فان لقي احدا بالبيع فهو بالخيار ان يشا يسلم  
 اليه نصف البنا ويرجع عليه بنصف قيمة مبنيا لانه اشترى منه نصف الدار فاذا لقي  
 الاخر يرجع عليه بمثل ذلك لما قلنا هذا اذا كاه المشتري واحدا ولو اشترى ارجلا واستحققت  
 ونقصا البنا ثم غاب احدهما فللشاهد ان يسلم بنصف النقص الى البايع وياخذ نصف قيمته  
 مبنيا لانه اشترى منه نصف الدار فكان مغفورا في النقص فان قضى له بذلك فلم يقبضه  
 حتى حضر الاخر قضى له بمثل ذلك لما ذكرنا انه اشترى النصف فاذا قبض احدهما شيئا  
 من البايع من قيمة البنا لا يشاركه الاخر لانه هذا الدين غير مشترك بينهما لانه وجب  
 لهما بشئين مختلفين لانه حق كل واحد منهما بعد نقض البنا عليها في نصف النقص  
 الا ترى انهما لو اراد ان يمسكا النقص ولم يرجعا على البايع بقيمة البنا مبنيا كاه  
 لهما ذلك وهذا لانه البنا انما صار مالا باختيارهما وقضى القاضي لانه لاحق لهما في القيمة  
 قبل ذلك وانما كاه حقهما في البنا قائما فيقتل الى القيمة بالقضاء والنقصا مختلف كما قلنا في



بقة الولد وهذا لانه كل واحد منهما كالبايع للنقص منه فحق كاه الاختيار والقضي متحدا  
كاه السبب متحدا فيقد ذلك دينا مشتركا بينهما ومتى كاه متفرقا كاه السبب مختلفا فلا يكون  
مشتركا كما ذكرنا فان قيل ليس له لو غصب جارية مشتركة بين اثنين وماتت عند الغاصب  
ثم احدهما شرطي طلب حقه ففقد القاطن لا ينصف القيمة على الغاصب ثم جا الاخر بعد  
ذلك ففقد له بمثل ذلك فقبض احدهما شيئا من قيمة الجارية شاركة الاخر وان كان الانتقال  
من الجارية الى القيمة بالقضا والقضيا مختلف قبله اما عند اني يوسف ومحمد رحمته الله تعالى  
الانتقال عند نقص نفس الملاك بالغصب السابق والغصب متحد ولهذا يجوز ان الضلع  
على اكثر من القيمة بغيب فاحترق كاه الدين مشترك بينهما واما عند اني حنيفة رحمته الله  
تعالى اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى على قوله منهم من قال ما ذكر من الجواب في الغصب  
قوله اما عند فلا لانه عند الخفا ما ينقل الى القيمة بالقضا ولهذا يجوز الضلع عنده  
على اضعاف قيمته ومنهم من قال لا بل قول الكل والفرو لا في حنيفة رحمته الله تعالى  
وهو ان الانتقال في الغصب وان كان القضا ولكن المعاوضة والمبادلة متى ثبتت  
عند القضي مستندا الى وقت الغصب لانه الملك في المقتضى يستند الى وقت  
الغصب ولهذا اعتبر القيمة يوم الغصب ويفقد بيعه والغصب متحد فكانت  
القيمة مشتركة اما في مسألة البناء بالمبادلة ثبتت مقصودة على حالة القضا لانه لم يوجد  
قبل القضا في حق البناء سبب الملك فلا يمكن اثبات المبادلة في ذلك الوقت ولهذا  
تعتبر قيمة البناء يوم القضا وقد اختلف القضا في المبسوط اذا كاه دين بين رجلين  
فوكل احدهما رجلا بقبضه فاقضى منه شيئا كاه نصف ما اخذ لشريكه لانه اصل الدين  
مشترك بينهما وقبض وكيل احدهما كقبض الموكل بنفسه وللشريك ان ياخذ منه  
نصفه وان صاع المقبوض من الوكيل فالشريك ان يضم صاحبه نصف ما اخذ  
الوكيل لانه الموكل صار قابضا وكيله فكاه هلاكه في يد الوكيل كرهله في يد الموكل وان  
وكله بقبضه كله فقبضه فذلك منه فالشريك ان يضم شريكه نصف ذلك  
كما لو قبضه بنفسه وان شامخ الوكيل لانه في قبض نصيب الشريك متعدد  
في حقه فكاه له ان يضمه نصيبه بتعديده ثم يرجع الوكيل بما ضمن على  
الموكل لانه قائم مقامه متى ضمنه ولانه لحقه غرم فيما باشره بامر الموكل  
فيرجع به عليه وذكر في نسخ اني حفص رحمته الله تعالى ان للشريك  
ان يضم شريكه نصف ذلك وان شامخ الغريم ثم يرجع الغريم بما  
ضمن من ذلك على الشريك قال شمس الاثمة السرخسي رحمه  
الله تعالى وهذا هو الاصح لانه اذا لم يحرق قبض الوكيل بقي حقه في ذمة الغريم  
وهو الوكيل لانه قبض الوكيل لم يصادف ملكه ثم قبض الوكيل في حق الموكل  
كقبضه بنفسه او قبض احد الشريكين بنفسه جميع الدين ثم ان الاخر رجع بحقه

بحقه على الغريم كاه للغريم ان يرجع بذلك على القابض لانه انما دفع اليه المال  
على ان يستفيد البراءة عن جميع الدين ولم يستفد ويستوى ان اقر الوكيل بالقبض  
او قامت بينة عليه بانه يملك ما سرق القبض بنفسه فيصح اقراره في حق الموكل  
ولو ان رجلا ادعى دارا في يد رجل وقال اورساها عن ابني وجدها الرجل ثم  
صالح احدهما من حصته من هذه الدعوى على مائة درهم فاراد شريكه ان يشركه  
في هذه المائة لم يكن له ذلك لانه الملك لو كاه ظاهرا لهما في الدار فباع احدهما  
نصيبه لم يكن للاخر ان يشركه في ثمنه فكذا الصلح وليس للاخر ان ياخذ من الدار  
شيئا الا ان يقيم البينة لانه اذا البد بقبوله الصلح مع الانكار لا يصير مقرا  
بحق المصالح فيما صالحه عنه فكيف يصير مقرا بحق غيره فيما لم يقع الصلح عنه  
وذكر ابن رسم رحمته الله تعالى في نوادره ان ابا يوسف رحمه الله تعالى قال يشركه  
وقال محمد رحمه الله تعالى لا يشركه احد وجه قول اني يوسف رحمه الله تعالى ان  
المصالح يزعم انه ياخذ ما اخذ بجهة الميراث عن ابيه وهذا كاه مصر لهما الى دين الاب  
لو ظهر عليه دين ولا يختص احد الاشياء بشيء من ميراث الاب فكاه للاخر  
حق المشاركة معه باعتبار زعمه ولو صالح احدهما من جميع دعواها على مائة درهم  
وضمن له تسليم اخيه فان سلم الاخر ذلك جاز واخذ نصف المائة لانه كاه موقوفا  
على اجازته وقد جاز وان لم يكن فهو على دعواه ورد المصالح على ذي اليد نصف المائة  
لبطل الصلح في نصيبه برده ولو ادعى دارا في يد رجل وقال هي لي ولا خوصي فاقتر  
ذو اليد بذلك ثم استأمنه نصيبه لم يكن لالخوة ان يشركوه في شيء من الثمن لانه انما  
أخذ العوض عن نصيبه خاصة وابو يوسف رحمه الله تعالى يفرق بينه وبين الصلح  
فقال هنا بقبض الورثة فيتمكفون من احد نصيبهم من الميراث او احد العوض عنه  
بالبيع فالقول بقطع الشراكة لا يؤدي الى تخصيص بعض الورثة في بدل شيء من  
الميراث بخلاف الصلح وفي العوض ابن سماعه عن اني يوسف رحمته الله تعالى  
في رجلين لهما على رجل دين فجل نصيب احدهما اقتسما نصيبين والثاني  
لهما الى الاجل لانه الحق لهما فالمقبوض على الحقيق والباقي على الحقيق لانه نصيب  
احدهما لم يتعين ابن سماعه عن محمد رحمته الله تعالى في رجلين لهما  
على امرأة الف درهم ثم انا احدهما بزوجها على حصته منها او استأجرها  
او استأجرها منها شافا فان شريكه لا يشركه في شيء ولو زوجها على جنس مائة  
درهم او استأجر منها دارا ثم جعل تلك الخمس مائة قصاصا فان صاحبه  
يشركه في اخذ منه نصف الخمس مائة لانه الاجارة بمنزلة الشري الا ترى  
انه لو استأجر بعيد لا يجوز بيعه قبل القبض وقال محمد رحمه الله تعالى  
ليست الاجارة هنا بمنزلة البيع الا ترى ان المريض لو استأجر جيرا وبعد



الاجر للفرما ان يشركوه ولو استرى شيئا ونفقه الثمن فليس الغرماء ان يشركوه  
لا في الاول انما انعقدت الاجارة والنكاح على الحصة وفي الباقي العقد على الجنس  
ماية فاذا جعله قضا صارا بمنزلة المقبوض مشترك بينهما ذكر في بعض النسخ هنا  
بابا ملقبا بجناية المكاتب مكاتب قيل رجلا خطا وله وليان فغاب احدهما وحضر الآخر  
وقدمه الى القاضى واقام البينة عليه فان القاضى يقضى عليه بالقتل ولم يلتفت الى  
غيبة الآخر لانه احد الورثة ينتصب خصما في اثبات حق الميت ثم للقاضى الخيار  
ان شاء قضا بكل القيمة بجهنم احدهما حقا للمقبول وان شاء قضى بنصف القيمة للحاضر ثم  
اذا حضر الآخر يقضى بنصف قيمته الاخر وانما خيره لانه لا هنا يصلح موجبا للجناية باعتبار  
العجز القائم الحال عن الدفع وموجب الجناية حق للميت واحد الورثة ينتصب خصما عن بقية  
الورثة لانهم مأسون عن الميت فكاه احد الورثة بمنزلة احدا وصبا للميت وذلك ينتصب  
خصما عن البقية فيما جئت للميت وعليه وهذه القيمة بحسب حقا للميت ولهذا يقضى منها ديونه  
وتنفذ وصاياه فكاه للقاضى ان يقضى بخصومة الواحد الا ان الحاضر لا يقضى الا  
نصفها لانه في القبض عامل لنفسه فلا يقبض الا حقه كما لو ادعى دينا للميت واقام البينة  
يقضى بكل الدين ولا يقبض الا نصفه وكذا لو ادعى دارا في يد رجل انها لمالك  
ابيه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه الغائب يقضى بكل الدار حتى لو حضر الغائب  
يقضى بكل الدار حتى لو حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة ولا يقبض الحاضر  
الا نصف الدار كذلك هنا ولانه يصلح موجبا للجناية من وجه باعتبار انه عبيد  
وموجب جناية العبد الدافع للفرار واستقام جعل الدفع موجبا لاجل القيمة  
موجب اذ من الجائز ان يعجز قسما ان الموجب هو الدفع ولهذا لو عجز قبل القضا  
كاه الواجب هو الدفع او الفدا بالجناية السابقة الا ان للقاضى ان ينقل الحق من الدفع  
الى القيمة عند محاسبة الولى باعتبار العجز الظاهر بقا حقه وهذا امر ثبت  
بطريق الضرورة فيقدر بقدر الضرورة والضرورة في حق الذى يخاصم  
لا في حق من لم يخاصم واذا ثبت ان للقاضى ذلك فنقول ان قضى بجميع القيمة  
وقبض الحاضر النصف ثم حضر الغائب فهو بالخيار ان شاء اخذ بنصف القيمة  
من المكاتب وسلم المقبوض القابض وان شاء شارك شريكه فيما قبض ويبيعان  
الجاني بما بقى لاه القيمة وحيث بدلا عن محل واحد بسبب واحد وهو القضا  
لانها وحيث بالقضا لا بنفس الجناية لان جناية المكاتب تتعلق برقبة وانما  
تصير دينا في رفته باحد الاشياء الاربعة اما بالقضا او بالصالح عن رضاه بالمحقق  
او بالياس عن الدفع من غير عجز وهو الموت عن رفاء وصورة ذلك ان محي ولد  
المكاتب جناية موجبة للمال ثم يموت ويترك كسبا فان حاسبه بصير دينا  
لانه بعد الموت صار ما يونس الدفع من غير عجز لاه الاب على كتابته والولد يعق بكناية الاب

بكتابة الاب بدليل انه لو عجز ورد في الرق قبل احدى هذه الاشياء يخبر المولى بهي الدفع والفدا  
ولو صار دينا في ذمته لما امر بذلك وهذا الاله حاله موقوف بين ان يعجز فيكون مخاطب  
المولى بهي ان يعق فيكون عليه فاذا كاه حاله موقوفا لا يصير جناية بالاله بالقضا الا ترى  
انه لو قضى لاحدهما بنصف الدية عجز قبل القضا للثاني ان مخاطب المولى يدفع نصفه الى  
الثاني او الفدا بنصف الدية ويباع نصف الشريك الذى قضى له او يقضى المولى ثبت  
ان حقهما مختلف والمال وانما وجب بالقضا فاذا كاه القضا متحد كاه هذا دينا وجب  
الاشياء على واحد بدلا عن محل واحد بسبب واحد فكاه مشترك بينهما كما في البيع وولد  
المعزور ولو كاه القاضى قضى للحاضر بنصف القيمة ثم حضر الغائب وقضى له لاسبيل للقضا  
على الحاضر ولا على ما قبضه الحاضر ويبيع الجاني بنصف القيمة لاه الحق انما ينقل الى القيمة  
بالقضا والقضا مختلف كما قلنا في المبيع وولد المعزور والبناء فان قيل ان اختلف القضا  
فالجناية متحدة فوجب ان تعتبر الجناية كما في مسئلة الغصب وكما لو قتل العبد رجلا  
خطا فصالح المولى بعض الاوليا على اقل من الدية او على عرض او ثمن من الحيوان بعينه كانت  
الشركة ان يشركوه في ذلك بمنزلة لو كاه القاتل حرا وصاحبه بعض الاوليا قيل له في  
مسئلة القاضى ان السبب متحد المادكرنا انه يستند الوجوب الى وقت الغصب وهنا لا لم  
يستند الى وقت الجناية لاه موجب جناية العبد الدفع لا القيمة وانما ينقل الى القيمة  
بالقضا مقصودا عليه لان اصل الواجب تقبل العبد ما هو الواجب بقتل الحر وهو الدية  
لانه بدل المتلف الا ان المولى يتخلص بدفع العبد ان شاء وكيف ما كاه فهو بذلك مال  
مشترك بينهما واذا صالح احد الاوليا عن الدين المشترك كاه للباقي حق  
المشاركة معه فيه الا ترى ان القتل من العبد لو كاه عمدا وصالح احدهم على مال  
ليس للباقي حق المشاركة واه كانت الجناية متحدة لوجوب المال مقتصر على  
الحال بالصالح قال محمد رحمه الله تعالى الا ترى انه لو قضى لاحدهما بنصف القيمة فقبض  
ولم يقصر الاخر شي حتى عجز فان المولى يخبر بهي دفع نصف العبد ويبى الفدا بنصف  
الدية بين بهي ان حق كل واحد منهما انما يصير دينا بالقضا المكاتب اذا قتل رجلا  
خطا لكل واحد منهما ولى فخاصمه ولى المعتق لئن فانه يقضى عليه بقيمة  
واحدة بينهما لاه جنائيات المكاتب وان كثرت لا توجب الا قيمة واحدة لانه  
لو كاه محله للدفع لا يجب الادفع واحد وكاه العبد مشترك بينهما فلو قضى لهما  
بالقيمة دفعة واحدة او وصى لاحدهما بنصف القيمة ثم قضى للاخر بالنصف لم  
يقبض احدهما شيئا لا يشاركه الاخر فيه وكاه ينبغي ان يشاركه اذا قضى لهما  
دفعة واحدة لا يجاد السبب وهو القضا كما في الفصل الاول الا اما فنقول القضا  
وان اتحد لا يمكن القول باتحاد الحق والشركة لاه اصل الحق الذى يقابل القيمة  
عن مشترك بينهما فكاه كل نصف من القيمة مقابله بنفس على حدة ففى لم يكن



لم يكن المبدع مشتركاً بينهما لا يكون وكذلك وكذلك سبب الوجوب مختلف ايضاً وهو  
 الجناية الا ترى انهما لو باعا عبيدين من رجلين صفقة كل واحد منهما لاحدهما فقبض  
 احدهما شيئاً من الثمن لم يكن للاخر حق المشاركة لعدم الشركة في المبدل  
 كذلك هنا بخلاف المسئلة الاولى لانه ثمة اصل الحق متحد بعد قتل رجلاً خطأ  
 ولم يلباه فغاب احدهما وخاصة الاخر واقام البينة فان القاضي يقضي بالدم  
 كله في رقبة العبد لانه هذا الحق ثبت للبينة واخذ الورثة بنصيب خصما في  
 ذلك وبخبر المولى بين الدفع او الفداء في حق الحاضر واما اختيار فهو اختار  
 وفي حق الشريك حتى لو حضر الاخر لا يخير ثانياً ولو استوفى الاول  
 شيئاً من العبد او الفداء فحضر الاخر وكاه له ان يشاركه في ما قبض جعل  
 اختيار الفداء في حق احدهما اختياراً في حق الاخر وهكذا ذكر في كتاب الدور  
 فانه قال لو ان عبداً رجل قتل رجلاً خطأ وله ولياه فدفع نصفه الى احدهما والاخر  
 غائب ثم مات العبد ثم حضر الغائب ولا مال للمولى يرجع على الغائب يرجع قيمة  
 العبد لانه قبض نصفه لنفسه فكاه مضموناً عليه وانما سلم ذلك النصف له اذا سلم  
 النصف الاخر لشريكه ولا ضاه على المولى للغائب لانه الحق في النصف الباقي كاه في  
 رقبة العبد فقدمت فيبطل بواب محله وحكم ضاه المولى لم يذكر في الكتاب الاصح  
 ان ان وضع بقضا القاضي فلاه ضاه عليه واه كاه دفع بقضا القاضي فله الغائبان  
 يضمن ايها شاربع قيمة العبد المولى بالتسليم والقاضي بالقبض ولو كاه المولى فدى  
 النصف من الشاهد بنصف الدية ثم مات العبد فايها يضمنان بنصف الدية بينهما  
 نصفين ثم ياخذان من المولى نصف الدية فيقسماه لانه اختار الاخذ من احدهما  
 فهو اختار من الاخر لانه النفس واحدة فايها حضر فهو حصه عن جميع الورثة واختار  
 الفداء بخضرة احدهما بمنزلة اختياره بخضرتيهما وهذا لانه بالفداء يحول الحق من الرقبة  
 الى دية المولى وهو غير محتمل للجزء في المحول من الرقبة الى الدية لانه الدفع مع الفداء لا يجتمعان  
 بسبب جنائية واحدة على محل واحد لانه احدهما اصل والاخر خلف عنه والخلف مع الاصل لا يجتمعان  
 فلهذا اذا اختار دفع الدية الى احدهما يكون اختيار الفداء في حق الاخر وما قبض الحاضر من الفداء  
 شركة الاخر لانه الفداء وجب لهما على واحد بسبب واحد لانه ان نظرنا الى الجنائية واحدة  
 وان نظرنا الى الاختيار فالاختيار واحد لانه باختيار الفداء الى احدهما يصير مختاراً في حق الاخر ولو دفع  
 النصف الى احدهما واختار الفداء في حق الاخر ذكر في الجامع والدوراه اختيار الدفع الى احدهما اختيار  
 في حق الاخر ذكر في كتاب الصلح ما يدل على ان اختيار الدفع في حق احدهما لا يكون اختياراً في حق الاخر  
 واختيار الفداء يكون اختياراً لانه قال لو جئت الامة جنابة الامة جنابة باه قتل رجلاً خطأ وله  
 ولياه ثم ولدت ولداً فصالح المولى احد الاثنين على ان دفع اليه ابن الامة بمحقة من الدم فهو جائز  
 ولا خر على المولى نصف الدية خمسة آلاف لانه حق ولي الجنائية لا يثبت في ولدها لما عرف ان هذا ليس

ان هذا ليس بحق متأكد لهم في عيها فضيلة احدهما على ولدها كصلحه على عبداً اخر له وذلك منه بمنزلة  
 اختيار الفداء واختيار الفداء في نصيب احدهما اختياراً في نصيب الاخر لا يجاد الجنابة ولو صالحه  
 على ان يدفع اليه ثلث الامة بمحقة من الدم جاز ويدفع الى شريكه نصف الامة او يدفع بنصف  
 الدية فلم يجعل اختيار الدفع في البعض اختياراً في الكل فانفقنا رواياتنا اختياراً الفداء  
 في حق احدهما اختياراً في حق واختلف في الدفع قال شمس الائمة السرخسي رحمة  
 الله تعالى والاصح ما ذكر في الجامع والدوراه وقل انما اختلف الجواب لاختلاف الوضع  
 وضع المسئلة في الصلح في دفع اقل من نصيب الحاضر فانه قال صالحه على ثلث الجارية وفي  
 الفداء وضع المسئلة فيما اذا دفع شيئاً الى الحاضر يصلح ايضاً الحق على الكمال باه كانت قيمة  
 الولد خمسة آلاف درهم حتى لو كانت اقل منها لا يكون اختياراً وفي الجامع دفع فيها دفع  
 نصف العبد الحاضر وهذا لانه الاختيار نصفه النقصان في حق احدهما لا يكون رضى الزام  
 حق الاخر على الكمال لانه ان يقول انما جرت الدفع في نصيبه لانه يجوز بدونه حقه وانت لا ترضى  
 بذلك فلا يلزم من تسليم جميع حقه اليك من الامة لكن في الخيار في نصيبك كما كاه حتى لو صالح  
 احدهما على نصف الامة كاه اختياراً من نصيب الاخر لانه اذا اختار ايها حق احدهما كاه جاز  
 ان يلزمه ذلك في حق الاخر ايضا لانه واجب واحد ولا يتجزئ حتى وجب لاحدهما كل الامة  
 لانه من باب التعيين فحق عبيد احدهما وله ولاية التعيين تعين واحداً من الاصل ولكن يبين  
 بما ذكرنا في الدوراه الجواب سواء وان اختياراً دفع النصف الى احدهما لا يكون اختياراً للدفع  
 في حق الاخر لانه قال دفع النصف الى احدهما واختار الفداء في النصف الاخر  
 فصارت على روايتين وجه رواية الصلح وهو ان الحق قد تفرق بين الوليين  
 فصار لكل واحد منهما نصيبه ويجعل هذا في حق الحكم كجناية العبد على شخصين  
 فلا يكون اختيار المولى الدفع في نصيب احدهما اختياراً للدفع في نصيب الاخر  
 وحد رواية الجامع ان الاوليا يقومون مقام الميت والحاصل والحق في الحاصل للميت  
 فهم جميعاً كشخص واحد في قوله فكونه اختياراً في حق البعض اختياراً في حق  
حوالته وقيل في المسئلة روايتان في رواية الجامع والدوراه جعل هذا من باب التعيين  
 لانه لو اوجب احدهما غير عبيد وفي رواية الصلح جعل اختيار الفداء من باب التعيين ولم يجعل  
 الدفع من باب التعيين بل هو الواجب الاصل والفداء مخلص فصار وجود الاختيار  
 وعدمه بمنزلة فيما يرجع الى الدفع فكان اخذ احدهما شيئاً من غير تعيين ولو كاه هكذا كاه  
 الاختيار قائماً في حق الغائب فاذا كاه الحق واحداً على رواية الجامع فما قبض احدهما يشاركه  
 الاخر فلما كاه مختلفاً على رواية الصلح فما قبض احدهما لا يشاركه الاخر على التفصيل  
 الذي ذكرنا ولانه الموجب الاصل هو الدية تكون بدلا عن الفايث لكن تعذر الايجاب  
 كونها صلة فكاه الموجب الاصل في حقه الدفع ومقتضى المولى فقد امكن اظهار  
 الموجب الاصل وهو الفداء فكاه كل واحد منهما موجباً اصلياً في حاله لان يكون احدهما



خلفا كما في قرص الزوجات فإيهما اختار فقد ظهر الحكم الأصح ولو كان العبد قتل فتيلين وكل واحد منهما ولو فخاصمه أحدهما واختار الموطد فحق النصف أو الفداء لا يكون اختيار في حق الآخر بالإجماع لأن الجنايتين إذا اختلفا صار لهما موجبا مختلفا والمحل غير مشترك أيضا والقضا مختلف وكذا لو كان القضا متحدا لاختلف في المحل والموجب حتى لو استوفى الأول شيئا ثم حضر الآخر ليس له أن يشارك الأول فيما استوفاه المتبرر إذا قتل رجلا خطأ وله وليات فقضى لأحدهما بنصف القيمة فشارك الآخر شيئا وإن اشترى المولى فهذا ظاهر فيما إذا قضى لهما دفعة واحدة وكذا أن وقع القضا لهما متفرقا لأن جناية المدبر توجب القيمة بنفسها بصفة الزوم ولا مدخل للقضايه في وجوبها بل هو من باب الإعانة على استيفاء الحق فوفقت الشركة بينهما لايجاد الجناية والمحل فكان دينيا مشتركا بينهما وهو كقبح العبد المأذون المديون والتركه إذا إذا اجتمعت فيهما ديون هذا إذا قتل رجلا واحدا وله وليا وكذلك لو قتل رجلا وكل واحد منهما ولو فقضى أحدهما بنصف القيمة كان الآخر أن يشاركه فيها لأنه الواجب لهما قيمة واحدة بنصفه الاشتراك فأنتم مقام الرقبة فزويج هذا وبني المكاتب إذا قتل رجلا وكل واحد منهما فقضى لولي أحدهما بنصف القيمة فإنه لا يشاركه الآخر فرق أن موجب جناية المدبر وجوب القيمة على المولى ابتداء لا نه ملك له من كل وجه فكان القضا الظهارا لما وجب بالجناية وإعانة على استيفاء الحق والواجب بالجناية مشترك بينهما لأن الجنايات المتدبر وإن كثرت لا توجب الأقيمة واحدة لأن المولى إنما يضمن بسبب منع الرقبة على وجه لا يبعد مختارا للفداء لإعدام الجناية وقت التدبر والمولى لم يمنع الرقبة واحدة فلا تجب عليه الأقيمة واحدة أما جناية المكاتب تتعلق برقبة واحدة وإنما يصير دينيا بالقضاه حاله متردد بين القيمة أو الدفع والفداء فإذا قضى لأحدهما بنصف القيمة فقد نقل حقه من الرقبة إلى القيمة وبقي حق الآخر في الرقبة فإنه قبل جناية المدبر وإن كانت توجب القيمة من الابتداء لأن القيمة وجبت بشيئين مختلفين لأنهما وجبت بجنايتين على محليين فوجب أن لا يكون القيمة مشتركة بينهما كما في العبد فإن الدفع وجب بنفس الجناية ومع هذا لا يشارك الآخر قتل له نعم القيمة وجبت بجنايتين إلا أن الحق والى الجنايتين اجتمعت في قيمة واحدة ونضايق المحل عن إيفاء الحقين لأن حق كل واحد منهما في جميع القيمة لا ترى أنه لو عفا أحدهما استحق الآخر منهما جميع القيمة والحقا إذا اجتمعا في محل واحد وضاق المحل في إيفاءهما وليس أحدهما بأولي من الآخر صار المحل مشتركا وإن اختلف السبب كما في التركة المستغفرة بالدين بخلاف العبد لأن الحق غير ثابت في محل واحد على سبيل الزوم فإن قيل اليس إن في المكاتب اجتمع للحقا وضاق المحل عن إيفاء الحقين فإنه حق كل واحد منهما في جميع الرقبة حتى إذا عفا أحدهما حق الآخر في جميع الرقبة ثم لم يثبت منهما ألم الشركة في الواجب والجناية إذا اختلفت الجنايات قيل له ثبت الشركة إذا ضاق المحل

المحل في جناية المكاتب أيضا بان عجز ورفع الرق ثبت الشركة بينهما في رقبة حتى إذا قبض أحدهما شيئا من رقبة بعد العجز كان الآخر أن يشاركه فيه فأنما القيمة فلا يثبت فيها فأنه يجوز أن يجبان المكاتب قيم بسبب جنايات مختلفة فأنه القاض إذا قضى عليه بالقيمة ثم جنى جناية أخرى يجب عليه قيمة أخرى وليس لولي الجناية الثانية أن يشارك الأول فيما قبض من القيمة عبد قتل رجلا عبدا وله وليا فصالح المولى أحد وليه على الفدرهم لم يشاركه الآخر لأن الشركة بين الوليتين كانت في القضا صلا من موجب العمل هو العقود عندنا بوصف الزوم والمولى نقل حق أحدهما عن القضا صلا إلى الدراهم بالصالح وصار حق الآخر بعد تمام الصلح ضرورة بقدر الاستيفاء فصار حقه مالا بشيئين مختلفين فلا يكون الدين مشتركاً بمنزلة ثمن عبد مشترك إذا وجب بصفقتين ولو صالحتهما معا على الفدرهم اشتركا فيما يقبضاه لأن المال وجب بسبب واحد وهو الصلح فكان دينيا مشتركا بينهما بمنزلة بيع عبد مشترك في صفقة واحدة في المبسوط وإذا كان دم خطا بين الورثة فوكل أحدهم بالصلح في حصته فصالح على دراهم وقبضها فليقبض الورثة أن يشاركه الموكل وبخاصة فيما أخذ كما لو أخذ بنفسه وهذا لأنه ما وقع عليه الصلح بدل دين مشترك بينهم وهو الدين ولا سبيل لهم على الوكيل لأن ما في يده من المال أمانة لمن وكله وبه فيه كيد من وكله فلا يكون لهم معه فيه حصومة كصاحب الدين لا خصومة له مع مبيع المديون وإن كانت الوديعة من جنس حقه وإن هلك المال عند الوكيل فلا ضمان عليه لأحد ولكن سائر الورثة يأخذون الموكل فيضمونه بقدر حصتهم مما أخذ وكيلاه لأن حلاك المضمون في يد الوكيل كهلاكه في يد الموكل وفي العيون هشام عن محمد بن حماد رحمة الله تعالى لو أن مملوكا جنى على مملوك رجل فقتله خطأ فزجنى على أخ مولاة فقتله خطأ وليس له وأرث غير مولاة فإنه يدفع نصف العبد إلى مولى العبد أو يفديه والنصف الباقي للمولى وإن بدأ فقتل أخ مولاة فز مملوك رجل خطأ فإنه يدفع العبد كله إلى مولى العبد أو يفديه فإنه جنى على أخ المولى ولا ثم على الغلام فلا في ثبت فإنه يضمن ثلاثة أرباع العبد المولى العبد وربعه لأب قال هشام رحمة الله تعالى وإن كانت المرساة معا ليس له بدد فحفظ أن العبد بينهما نصفاه حق المجنى عليه أو يعلق برقبة الجاني فيجبر فيه المولى إلا أنه إذا جنى على أخيه يعلق به حق الأخ حال ما انفصلت الجناية به ونفع المزاحمة بين المجنى عليه ثانياً والمجنى عليه أولا فإذا انتقل إلى المولى سقط بعد الوجوب لأن المولى لا يستوجب على عبده شيئا ولا يثبت له في رقبة عبده بسبب جنايته حق فبقي حق الأول مقصورا على النصف بخلاف ما إذا قتل الأخ أولا لأنه لما انتقل الحق إلى المولى سقط الوجوب فإذا جنى على الثاني لا يزا حله الأول لسقوطه فنعلق



بحق والى الجانية الثانية بغير مزاحمة فاما اذا تركت بنتا سقط ما يخض المولى من وهو نصف  
 نصف النصف الربع بغير حق الابنة في التبرع وتعلق حق الولي بالجانية الثانية بالنصف  
 واذا كانت الصريه معا فقد اقرت احد الشبهين بالثاني فلم يصار فحلا فارعا  
 والله اعلم بالصواب **باب من الاستحقاق الشترى والضاه في**  
**ذلك مسائل هذا الباب مذكورة في جميع النسخ ولقب الباب مذكورة في بعض النسخ**  
**وهو البعض اصل الباب** ان الكفالة بامر اقراض الذمة لثبوت الدين  
 فيها فتقوم ذمة الكفيل بمقام ذمة الاصل في خطاب في توجه الخطاب والمطالبة  
 واذا ملككم ما في ذمة بالاداء او الارث او الهبة يرجع على الاصيل والكفالة بغير امر  
 التزام الدين في ذمته على وجه التبرع وله ذمة الولاية فيصح الالتزام ولا يرجع على  
 المديون لانه تبرع باواديته وهو في حق الطالب قضاء الدين لو صوله الى حقه  
 والامر بقضاء الدين استقرار للمودى حتى يرجع المودى على الامر بعين المودى ولو وجب  
 صاحب الدين من المامور لا يصح كما وجهه من اجنبي اخر لحد وجوب شيء في ذمته  
 واذا الدين بغير امر تبرع بالاداء وهو في حق المديون بمنزلة الابركما التبرع  
 عن ميت بقضاء دينه وفي حق المودى والفايض قضاء الدين لوجود القضا والاقتضا  
 حقيقة اما الاول فانه الكفالة مشتقة من الضم لغة وفي الشريعة  
 ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل على وجه التوق وهو المقصود من العقد وفيه  
 طريقان احدهما الضم في المطالبة وهو اصل الدين بل اصل الدين في ذمة الاصيل  
 على حاله والكفيل يصير مطالبا بالاداء كالاصيل وكما يجوز ان تنفصل المطالبة عن  
 اصل الدين في حق من عليه فتوجه المطالبة على الكفيل بعقد الكفالة واصل  
 الدين في ذمة الاصيل وكذلك تنفصل المطالبة عن اصل الدين سقوطا بالتاجيل  
 فكذا التزاما بالكفالة فالمطالبة مع اقل الدين بمنزلة مع التصرف مع ملك اليمين  
 فكما يجوز ان ينفصل ملك التصرف على ملك اليمين في حق المكاتب وملك  
 اليد عن ملك العبد في حق الميرثين فكذلك يجوز ان ينفصل التزام المطالبة  
 بالكفالة عن التزام اصل الدين والطريق الاخر ان تنضم ذمة الكفيل الى ذمة  
 الاصيل في ثبوت اصل الدين لانه الكفالة افتراض الزمة والالتزام المطالبة  
 يبنى على التزام اصل الدين وليس من ضرورة ثبوت الما في ذمة الكفيل مع  
 بقائه في ذمة الاصيل ما يوجب زيادة حق المكاتب لانه ثبت الدين في  
 ذمتهما فالاستيفاء لا يكون الا من احدهما كالفاسد مع غاصب الغاصب فاه  
 كل واحد منهما ضامن للقيمة ولا يكون حق الغاصب المقصود منه الا في قيمة واحدة  
 لانه لا يستوفى الا من احدهما غير ان هناك اختيار قضيتين احدهما يوجب براءة  
 الاخر لما فيه من القليل منه وهذا لا يوجب ما لم توجد حقيقة الاستيفاء فلهذا ملك المطالبة

مطالبة كل واحد منهما والمخفى فيه وهو ان ضاه الغصب ضاه ان له في المال حكما بازالة البد وحكم ثبوت  
 الملك في المضمون وبعد ما زال من يد المالك الاول لا يتصور الزالة وانما ثبت له ولاية قضيتين الثاني  
 بطريق اقامة يد الاول مقام يد نفسه واذا قامت يد الاول مقام يد برى الاول عن الضاه ضرورة واذا  
 اختار قضيتين الاول لم تقم يد مقام يد نفسه فلم يوجد من الثاني تقويت يد فلا يجب التماه على الثاني  
 اما الكفالة شرعت للثرفق بفهم ذمته الكفيل الى ذمة الاصيل حقيقة المعنى الكفالة واذا  
 صارت الذمته في حق المطالبة كذمة واحدة كانه له اياه يطالبهما ولاه قضيتين الكفيل لو  
 اوجب براءة الاصيل برى الكفيل لانه براءة الاصيل توجب براءة الكفيل فلا يحصل التوثق  
 وليس للكفيل ان يطالب الاصيل قبل الاداء لكن اذا طوالب يطالب واذا لزم يلزم  
 واذا اوى يرجع فرق بينه وبين الوكيل بالشرا ومودع الغاصب وغاصب الغاصب  
 فانهم يرجعون قبل الاداء والفرق ان للطالب ان يطالب الاصيل مع مطالبة  
 الكفيل ولو طالب الكفيل لاجتماع المطالبته من تخصيص على واحد فالدين الواحد  
 وذلك مستنع وفيه ابطال معنى الضم وجعل الدينين كذمة واحدة اما في مودع الغاصب  
 اذا اختار قضيتين المودع لا يبقى له ولاية مطالبة الغاصب وكذا اذا ضمن الغاصب الاول  
 لا يبقى له ولاية قضيتين الثاني فلا يجمع المطالبته على واحد بالدين الواحد وكذا في  
 الوكيل لا يملك البايع مطالبة الموكل لانه الحقوق ترجع الى العاقل لا الى الموكل فلورجع الوكيل  
 على الموكل قبل الاداء لا يودى الى ما قلنا والله اعلم اذا عرفنا هذا قال **محمّد رحمه**  
**الله تعالى** رجل اشترى عبدا بالف درهم وكفل عنه رجل بالتمن باصره وقبض المشتري العبد  
 ونفذ الوكيل التمن للبايع وغاب الكفيل قبل ان يقبضه من المكفول عنه ثم استحق العبد  
 او وجد حرا او مكاتب او مديرا او ام ولد وليس المشتري ان يرجع على البايع بما اخذه من  
 الكفيل حتى يحضر الكفيل لانه الكفيل لما لم ياخذ المكفول من المكفول عنه لم يصير  
 المنقود ملكا للمكفول عنه وهو المشتري وهذا لانه المشتري لم يدفع الى البايع شيئا  
 والكفيل ما قبضه دينا واجبا عليه حتى يصير ملكا له لانه بالاستحقاق وهذه العوارض بطلب  
 الكفالة لبطوله الدين من الاصل فبقي الامر بالدفع الى البايع بشرط الضاه ومن قال  
 لاخذ دفع الى فله الف درهم على اني ضامن فدفع فامر يرجع المامور على الامر بالضمان  
 لا يصير المدفع ملكا للاخر فكذا هذا ولاه حق الرجوع عند فساد الاداء يكون الى المودى لا الى  
 غيره فاذا حضر الكفيل كانه له الخيار ان شارح على المشتري وان شاء على البايع لانه وجد  
 من كل واحد منهما سبب الضاه في حق الكفيل اما من البايع فله قبض منه مالا يحكم كفالة  
 فاسدة لانه ظهر ان البيع كانه بلاه وان التم لم يكن واجبا وهو انما ملكه التم بشرط ان  
 يسلم المشتري المبيع او يسلم له ما في ذمة المشتري وقد فات هذا المطلوب  
 عنده هذه العوارض وظهر ان الكفالة كانت فاسدة وان الاداء اعلم عليها فاسد لعدم المال  
 على المكفول عنه ومن اخذ حلالا بحكم الكفالة الفاسدة كانه للدفع ان يسرد ذمة كافي



في البيع الفاسد واما المشتري فلا يملك منه بالتمسك فقد امره بقبضه من عليه بشرط  
النضاه والامر بالقبض من المشتري ان لم يصح بغير الامر بالدفع بشرط النضاه وهذا الكفالة  
والا دينا عليها كانه فاسدا لكن الامر بدفع المال اليه فاسدا لا الامر بطلب الدفع لا يقتضي  
مالا واجبا بل الكفالة بالتمسك والامر بقبض التمسك يقتضي ثبوت واجبا فاذا كان لتصرف المأمور بهما  
احدهما موصوف بالفساد والآخر موصوف بالصحة وان شأنا نظر الوجهة الفساد ورجع على  
القباض وان شأنا رجوع على الامر بحكم الامر والامور من حيث انه امر بدفع الدراهم صحيح وعند صحة  
الامر نقل فعله الى الاقصار كانه اقرضه المال ثم دفع الى البايع بامر فصار قبض البايع قبض المشتري  
وصار كانه قال ادفع اليه الف درهم على ان ضامن ذلك فان اختار تضمين البايع مضى الامر  
وان اختار تضمين المشتري على البايع وان لم يكن حذاه الى الكفيل لانه اختار اتباع صار  
الذي فقد البايع ملك المشتري فصار ينفقه بمنزلة فقد المشتري ولو كان المشتري هو  
الذي نقد التمسك بنفسه كانه ان يرجع عليه وكذا الورج الكفيل على المشتري قبل ان يغيب  
لما قلنا واياهما اختار تضمين برى الاخر لانه يجب التضمين تملكها وبعد ما ملك من احدها  
لا يملك تملكه من الاخر كما في الغاصب مع غاصب الغاصب وكذلك لو استحق المبيع  
من يد المشتري لانه بالاستحقاق ينسخ البيع من الاصل فثبت ان لم يكن واجبا  
فبرى الاصيل من التمسك وبرائه توجب براءة الكفيل لانه التزام المطالبة على الاصيل ولا  
تبقى المطالبة على الاصيل بعد الاستحقاق فكذا على الكفيل ولو نقد الكفيل التمسك  
وغاب ولم يقبض المشتري العبد حتى مات فانه يرجع المشتري على البايع بالتمسك  
سواء رجع الكفيل على المشتري او لم يرجع ولا سبيل للكفيل على البايع وان لم يكن رجوع على  
لا يموت العبد لم يظهر ان الكفالة كانت فاسدة لانه لم يظهر ان البيع كان باطلا وحيز كفل  
كان البيع صحيحا والتمسك واجب حقيقة وحيز ادى كانه واجبا حقيقة فصح الا اذا وانتقل  
فعل الكفيل الى المشتري عند صحة الكفالة والاداء فصار كانه ادى بنفسه وبصبر كانه استقرض  
من الكفيل ورفع الى البايع ولا يشبه هذا الاستحقاق لانه اذا استحق تبيع ان  
البيع كان فاسدا فان التمسك لم يكن واجبا حقيقة فقد ادى بحكم كفالة فاسدة فلم يقطع  
حقه عن المودى وكذا لو رد المشتري العبد على البايع بعيب بعد القبض بقبضا او بغير قبضا  
وقبله بقبضا او بغير قبضا او بغير قبضا او بغير قبضا او بغير قبضا او بغير قبضا او بغير قبضا  
انفسى بهذه الاسباب لم يظهر ان البيع لم يكن نافذا وان التمسك لم يكن واجبا ولذا لم يبطل حق الشفيع في  
الشفعة متى حصل انفسى بهذه الاسباب فلا يظهر ان الكفيل ادى بحكم كفالة فاسدة بل ادى بكفالة صحيحة  
فلا يفتى حوالا لانه كان للمشتري ان يسترد قال شيخنا رحمه الله تعالى هذا الجواب يستقيم في الرد  
بجواز الرجوع والعيب مالا يستقيم في خيار الشرط للمشتري لانه خيار الشرط للمشتري يمنع لم  
وجوب التمسك عليه بالاجماع فلا يزول عن ملكه قبل الاجارة فاذا انفسى البيع ظهر ان التمسك  
لم يكن واجبا فظهر ان الكفيل ادى بحكم كفالة فاسدة فكان حوالا لاسر دانه كما في

لكن في الاستحقاق ونظائره وقال بعضهم ما ذكر في الكتاب صحيح وناويله ان البيع كان  
بانا ثم شرط للخيار للمشتري والى هذا اشار في الكتاب وقال لا سبيل للكفيل على البايع اذا  
كان البيع بانا ثم انقضى وهذا لانه قال فبرد بخيار شرط ولم يقل بخيار شرط وقت البيع او بعده فكان  
محمولا على خيار شرط لانه في ايام بعد البيع ومتى كان كذلك كان التمسك واجبا على المشتري حين  
كفل وادى والسبب شيخ الاسلام على الاسباب في رحمة الله تعالى والصحيح ان الجواب في الفصول  
واحد لانه صحة الاداء تبني على صحة الكفالة صحيحة في بيع فيه شرط الخيار للمشتري وكما يصح  
في سائر وجوهه وما ذكر في الكتاب بجواب ان يكون ثقله ببعض الفصول دون الكل  
في كفاية العيوب قال ابو يوسف رحمه الله تعالى في رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم بغير  
خيار تضمن النساء للبايع الثوب او عشرة دراهم فظان باطل لانه لا يعلم ما ضمن فانه كانه المشتري  
او البايع بالخيار في الثوب ثلثة ايام فظان جائز لانه للبايع في الثوب حقا اذا كان فيه خيار  
وليس في المسئلة الاولى اشار الى العلة في المسئلة لانه البايع اذا كان له في الثوب حق  
والضامن ضمن له بمضمون فيصير واذا لم يكن له حق فقد ضمن له بغير مضمون فلم يصح وانه كان  
الردنا لعيب او الخيار قبل اداء الكفيل التمسك بركى الكفيل لانه برى الاصيل بالرد فيبر الكفيل وكذا  
اذا كفل المرأة عن الزوج بالمهر ثم اريدت او قلنا من زوجها او طلقها قبل الدخول ببر الكفيل  
به مما يبطل عن الزوج لبراة الاصيل ولو ادى قبل هذه العوارض يرجع على الزوج لانه بهذه  
العوارض لا يتبين ان المهر لم يكن واجبا وان الكفالة والا دانا ساعيا بغير صحيح وكذلك  
الكفيل بطعام السلم اذا صلح الاصيل الطال على راس المال فهو برى على كفل به كبراة الاصيل وليس  
عليه من راس المال شيء لانه دين اخر سوى ما كفل به وهو ليس ببديل عن المكفول به وكيف  
يكون بدلا ووجوب المسئلة فيه بعقد السلم ووجوب راس المال بانفساخه والبديل ما يجب بالسبب  
الذي وجب به الاصل ولو قبل المشتري الحوالة لغريم البايع بالتمسك او كفل بغريم البايع كفاية  
معينة بالتمسك ثم استحق العبد بطلت الحوالة والكفالة لانه بانفساخ العقد من الاصل  
ينتفي التمسك عن المشتري من الاصل وقد كان الالتزام مقيدا به وكذا لو وجد حرا ولو رد  
بعيب او خيارا وهلك العبد قبل القبض لم تبطل الحوالة والكفالة عندنا خلافا لفرقة  
رحمة الله تعالى وقد ذكرنا استشهاده في الكتاب بمسئلة العرف فقال لو باعه بالدرهم  
مائة دينار وقبضها ثم انفسى البيع بهذه الاسباب رجوع على البايع بالف درهم لانه صرفها  
وصرفها واصلها صحيح بخلاف ما اذا استحق العبد او وجد حرا فانه يرجع من  
بالدنا سبيل لانه تبين ان الدرهم لم يكن واجبا من الاصل وعلى هذا لو ضمن الزوج مهر  
المرأة لغريمها ثم وقعت الفرقة بينهما قبل الدخول من قبلها لم يبر الزوج عن الكفالة الاعلى  
قول فرقة رحمة الله تعالى ثم اذا اداها رجوع على المرأة لانه كفل عنها بما مرها فيستوجب  
الرجوع عليها عند الاداء ولا عارض لا يتبين ان الدين لم يكن واجبا عليه لانه كان  
نفع المقاصة قبل الفرقة بمهرها وقد تقدم ذلك بسقوط المهر عنه ورجوع عليها وكذا



وكذا لو طلقها قبل الدخول بها غير أنه يرجع عليها بنصف المودى لأنه المقاصة بالنصف الباقي من مهرها  
ولو أمر المشتري رجلا بأن ينقد غلة الثمن للبائع فنقدته فهو بمنزلة الكفيل في جميع ما وصفتنا من رجوع  
الكفيل ورجوع المشتري على البائع أن يبين فساد من الأصل قلنا والمأمور بالخيار أن شاء رجوع  
على المشتري وإن شاء على البائع لأنه ظهر أن الأمر بالقضاء لم يصح وإنما يصح الأمر بالدفع كما في الكفالة  
وإن كان المبيع جائزا استقصى فالمشتري هو الذي يرجع بالثمن على البائع والمأمور يرجع على الأمر  
ولو كان الكفيل كفلا على المشتري للبائع بغير أمره ونقد الثمن وأدى الثمن بغير  
كفالة لا أمره كان الكفيل أن يرجع بما أدى على البائع في جميع ما ذكرنا ولا سه  
سبيل للمشتري على البائع أما في الحرمة والاستحقاق فلما ذكرنا وأما الفصل  
الآخر لأنه إنما يكون سبيل من الرجوع إذا جعل الكفيل كاداية ولم يجعل  
لعد الأمر فالمشتري لم ينقد الثمن لأن نفسه ولا ينقد غيره بأمره فلا يرجع  
عليه وإنما يرجع الكفيل على البائع لأنه تبرع على البائع بالثمن وإذا انفسخ البيع  
بما هو فسخ في حق الكل لم يبق المودى ثمنه في حق الكل فكان له أن يرجع  
بالثمن على البائع أو يكون متبرعا على المشتري باسقاط الثمن عن ذمته  
ولم يكن نصيدها عليه الثمن من المشتري ومتى تبين فراغ ذمته من وجه  
آخر لم يحصل غرض المتبرع فله أن يرجع بما تبرع به بمنزلة من تبرع بمهر رجل  
عن امرأته ثم سقطت كلاً قبل الدخول بها وبعضه يرجع المتبرع بما تبرع كذلك  
هنا قال محمد رحمه الله تعالى إلا في خصلة واحدة وهي ما إذا  
أراد العبد على البائع بعيب بعد القبض بغير قضا فإن الثمن في هذا الوجه للمشتري  
على البائع وهو الكفيل وكذا لو تفا بلا العقد لأنه الإقالة والرد بالعيب بعد القبض  
بغير قضا بمنزلة البيع الجديد في حق الثالث والكفيل ثالث ولو باع المشتري  
العبد من البائع لا يبقى الكفيل على الثمن سبيل لأنه تبرع بالثمن وبقي المودى ثمن  
ولا يبقى الكفيل عليه سبيل ويثبت للمشتري سبيل لأنه الإقالة والفسخ نقب  
العقد فيستوجب المشتري على البائع بالإقالة ما كان يستوجب البائع على المشتري  
ولهذا استحق الحبس لاسترداد الثمن كما يستوجب البائع الحبس لاستيفاء الثمن والاختلاف  
بينهما قبل القبض يوجب الخالف فكذا يستوجب المشتري الثمن على البائع حتى يتحقق  
القلب إلا أنه متى لم يكن البائع استوفى الثمن من أحد لا يبقى للمشتري على البائع سبيل  
لأن المشتري استحق على البائع ثمن العبد بالإقالة والبائع كان استحق بالبيع فالعبد  
قضا صا وإذا كان باع استوفى الثمن من المتبرع بقدر ثمن المقاصة بينهما  
فلا يستوجب المشتري على البائع الثمن كما كان يستوجب البائع على المشتري بالبيع وإذا  
استرد المشتري الثمن هل يسلم له بعضهم قالوا لا نسلم هذا فسخ في حقه بلا ثمن  
لأن الثمن سقط عن ذمته بتبرع الكفيل فياخذه ويرد على المتبرع وقال بعضهم يسلم له وإليه

والإشارة في الكتاب فانه قال والثمن للمشتري لأنه وجه الرد على الكفيل لوقوعه عقدا خريف  
حقه فهو فسخ على الثمن في حق البائع لأنه فيه لا نكاح فيه لأن ما قبضه كان غنا فقد صار ملكا الثمن  
من المشتري بطريق الفسخ فيملكه ضرورة فرق بين هذا وبين ما ذكرنا في البيع إذا زاد الأجنبي  
في الثمن بغير أمر المشتري ثم رد المشتري المبيع بالعيب بغير قضا أو تفا بلا البيع يرجع المشتري  
البائع بالثمن والأجنبي بالزيادة لأنه الأجنبي عنه يثبت صفة العقد وهي كونه رابحا فاشبهه في  
العقد من هذا الوجه والإقالة رافعة للعقد أصلا وصحة فيعود الثمن إلى ملك الأجنبي ضرورة  
بخلاف الكفيل ولأن الأجنبي عنه بمنزلة الوكيل بالشئ لا به سلامة المبيع للمشتري إنما  
كان بقبوله الزيادة ولو كفله عن المشتري بالثمن ولم يود غير الثمن ولكن صالح مع البائع على ثمنين  
دينارا فله أن يرجع بالدرهم على المشتري وليس له أن يرجع عليه بالدينار أما صحة الصلح إذا  
الدان قبل الافتراق إلى البائع لأنه هذه مصادفة جرى بين البائع والكفيل ولو جرت بين  
البائع والكفيل بصلح فإذ كان كفلا والدين واجب عليه فهو واجب على المشتري كما هو أولى  
وأما الرجوع على المشتري بالدرهم لأنه الكفالة متى كانت بأمر الكفيل عنه أوجبت دينه ديننا  
على الكفيل الطالب وديننا للكفيل على الكفيل عنه إلا أن دين الطالب على الكفيل حال دين الكفيل  
على الكفيل عنه موجد إلى وقت الاداء ولهذا لو أخذ رهنا من الكفيل عنه بهذا الدين صح كما لو  
لواخذ رهنا بالذمة فإذا صالح فقد ملك الكفيل ما كفله بهذا الصلح لأنه الدان ولو أن قلت  
تصلح بدلا عن الدرهم فصار كما لو ملك ما كفله بالهبة والارث أو الألف ولو كان كذلك  
يرجع عليه بالدرهم كذلك هنا فلم يرجع على المشتري حتى استحق العبد وأظهر فساد  
البيع لم يرجع المشتري على البائع لأنه ما أدى المال إلى البائع لا صورة ولا حكما وظهر أن المال  
لم يكن واجبا عليه وإن الكفا باطله وبقي الأمر بالدفع على ما ذكرنا إلا ترى أنه لو أدى عيب الثمن  
لا يرجع المشتري على البائع فهذا أولى وهذا لأنه أدى إلى البائع عيب ما كفله بالصلح لأن  
الماخوذ بالصلح عيب الواجب حكما أه كان غيره حقيقة ولهذا قلنا لو أدى على خلاف  
درهم فصالح المدعى عليه من ذلك على ثوب ثم تصاد فاعلى أن الدين بطل الصلح لم  
ولزمه رد الثوب بعينه كما لو أفاء القاييم تصاد فاقان الدين ولو اعتبر بدلا عن الألف  
كان بيعا فكان لا يبطل منه طهرانه لم يكن عليه دين كما لو باع حصته فثبت  
أن الماخوذ بالصلح عيب الواجب حكما أه كان غيره حقيقة كالمسلم فيه والجامع بينهما  
أن في السلم سبب الضرورة إلى جعله عيبه ضرورة أن الاستبدال بالمسلم  
فيه قبل القبض لا يجوز فهنا سبب الضرورة لأنه الصلح يجوز بدوه الحق والتجوز  
بدوه الحق إنما يكون باستيفاء البعض وترك البعض فصار كما لو أوفى البائع عين  
الواجب وهو الف درهم ولو كان كذلك لا يرجع المشتري على البائع إذا لم يكن الكفيل  
يرجع عليه لكن إذا حضر الكفيل يرجع على البائع بالدان لأنه ظهر أن البائع قبض الدان  
بحكم صرف فاسد لأنه طهرانه لم يكن على الكفيل دين فحصل الافتراق قبل قبض أحد البدلين



لا الكفيل لم يقبض الدراهم حقيقة ولو كانت في ذمته حتى يصير قابضا بذمته فيرجع عليه بما أدى وليس له ان يرجع على المشتري فرت بين هذا وبين ما لو اوفى الكفيل البائع الف درهم حيث كان الكفيل بالخيار ان شاء اتبع البائع وان شاء اتبع المشتري والفرق ان ثمة ظهر ان الكفيل دفع الالف الى البائع بامر المشتري على ان يرجع على المشتري بمثله فيرجع بحكم الامر بالدفع لوجود الواقفة صورة وهنا خلافا من صورة ومعه اما صورة فلا شك واما معنى فلا امر باداء الثمن لانه ظهر ان لا ثمن عليه وكذلك لو كان الكفيل باعه دنانير بالالف التي كانت له عليه لانه صار فيه بدل لم يقبض في المجلس ويرجع به من الدنانير لفساد الصرف وهذا اذا افرق البائع والكفيل ثم استحق العبد فلولم يتفرقا حتى استحق لا يبطل الصرف حتى لو نفذ البائع الف درهم يسلم له الدنانير بخلاف الصلح والفرق ما ذكرنا ان الصلح يتعلق بعين تلك الدراهم فاذا لم يكن في ذمته شيء يبطل اما البيع يتعلق بمثل تلك الدراهم في الذمة لا بعينها فبطلان ذلك بالاستحقاق لا يوجب بطلان البيع الا ترى انه لو استحق بدل الصرف قبل الافتراق لا يبطل الصرف حتى كان له ان سعد مثل المستحق وياخذ بدل ذلك هنا ولولم يستحق العبد ولكنه مات في يد البائع قبل القبض وقد باع الكفيل البائع بالثمن خمسين دينارا او قبضها البائع صح البيع لانه لم يظهر فسادا لانه لم يظهر عدم وجوب الثمن على الكفيل وقد وجد القبض من الجانبين ولا يرجع الكفيل على البائع وانما يرجع على المشتري بالالف درهم ويرجع المشتري على البائع بالف درهم حضر الكفيل او غاب لانه الكفيل صار موفيا الثمن الذي عليه بحكم الكفالة لانه وجب له بهذا البيع على البائع الف درهم وقد كان للبائع عليه الف فالبعض قصاصا لانه بموت العبد لا يتبين ان البيع لم يكن صحيحا وان الثمن لم يكن واجبا حين صار فيه فصار الكفيل موفيا الثمن الذي كفل به حكما للمقاصة بكفالة صحبة فصار كما لو اوفاه حقيقة ولو كان كذلك لم يكن للكفيل على البائع سبيل انما السبيل للمشتري على البائع رجوع المشتري عليه اولا على ما ذكرنا وهذا الا ان الصرف يرجع ضمنا غير ما كان ثابتا لما ذكرنا ان البيع لا يتعلق بعين الثمن ولم يتبين عدم وجوب الثمن لانه البيع انما يبطل بمقتضى الحال واذا الكفيل بمنزلة ادا المشتري فكان له ان يرجع ولو كان الكفيل صالحا البائع على خمسين دينارا من الثمن فذلك لانه لم يتبين فساد الصلح فبقى موديا الثمن بحكم الكفالة الصحيحة فيرجع على المشتري ويرجع المشتري على البائع الا ان هنا البائع بالخيار ان شاء رد الدنانير ونقض الصلح وان شاء امضاه الدراهم بخلاف البيع فانه يجب عليه رد الثمن ولا يخير والفرق ان المشتري انما يرجع على البائع بالثمن والبائع قد استوفى الثمن في المبيع من الكفيل

من الكفيل بكماله لانه مبني المبيع على المماكسة والاستقضا فصار مستوفيا الثمن بكماله حكما ولو استوفاه حقيقة ثم انفسخ البيع بهلاك العبد قبل القبض كان على لم البائع رد الثمن من غير خيار اما البائع في الصلح لم يستوفى الثمن بكماله لانه مبني الصلح على الخط والاعراض والجور بدوه الحق فكان له ان يقول انما قبلت الصلح بشرط ان لا يلزمني غير ما اذا لم يفي كما بالخيار ولهذا لو كان له على اخر عشرة دراهم فاشترى بهامنه ثوبا كان له ان يبيع مائة على عشرة فلو صاحجه منها على ثوب ليس له ان يبيعه مائة لدلالة الخط والاسقاط ولانه انما يلزمه رد ما استوفى وما استوفى الدراهم ولهذا لو صاحجه من الدين على دراهم ثم تصارقا ان لا دين بطل الصلح لانه استوفى استيفاء له معنى لا صورة فيلزمه الرد كذلك نظيره ما قلنا في دين بين رجلين وهو ان اشترى احدهما بنصيبه شيئا فانه يعثر لشريكه نصف نصيبه من الدين شاوا او اثنى لانه وصل اليه تمام حقه بالمقاصة فصار كانه وصل اليه حقيقة وبمثله لو صاحجه على نصيبه كما بالخيار ان شاء اشرك صاحبه في المقبوض وان شاء غرم له نصف دينه لما ذكرنا وان اختار رد الدنانير فالذي يلي قبضها الكفيل لا المشتري لانه لما اختار رد الدنانير فقد انفسخ عقد الصلح وصار كما لم يكن وعاد الحق الى الكفيل وبرى المشتري لان الكفيل وصل الى حقه فلم يملك المكفول به فله يرجع على المشتري فانه كان الكفيل لم يرجع على المشتري مضى الامر وانه كان يرجع عليه بالدراهم يردّها الى المشتري لانه تبين براءة المشتري وان اختار رد الدراهم فقبضها الى المشتري حضر الكفيل او غاب لانه لما اختار رد الدراهم فقد اختار الصلح وبهذا الاختيار صار مستوفيا الف درهم من الكفيل بالصلح لما قلنا ويرجع الكفيل على المشتري بالدراهم لانه يملك الدراهم بالايضا حكما ولا سبيل له على البائع لما ذكرنا من قبل والما مور بقضا الثمن بمنزلة الكفيل في جميع ما ذكرنا لانه يقوم مقام المشتري في الاداء يرد به بالصلح والبيع جميعا اما في جواز الصلح فان الفضولي لو صاحج على خمسين دينارا من عند نفسه يجوز فله يجوز من المأمور بالقضا وانه قائم مقام الامر في القضا كما اولى واما البيع طعن القاضي ابو الهيثم النيسابوري رحمه الله تعالى فقال ينبغي ان لا يجوز بيع المأمور من البائع خمسين دينارا بالثمن الذي على المشتري لانه في هذا تمليك الدين من غير من عليه الدين فينبغي ان لا يجوز كما لا يجوز من الفضولي نصر محمد رحمه الله تعالى عليه بعد هذا ان بيع الفضولي لا يجوز والجواب عن ان المأمور بقضا الدين بمنزلة الفضولي



من وجه من حيث انه لا دين عليه كالفصولي وبمنزلة المطلوب من وجه من حيث  
انه لو قضى الدين بخير القاضى الطالب على القبول كما لو قضى المطلوب بخلاف الفصولي  
فاجتمع فيه ما يوجب الجواز وما لا يوجب فرجنا ما يوجب احتيالا لجواز البيع  
ولاه الدين في الحكم كانه على المأمور لانه التزم قضا الدين من مال نفسه ليرجع  
بمثله على المطلوب فاشبه الكفيل الا ان الكفيل ملزم في الحال باقامة ذمته مقام ذمته  
المطلوب والمأمور اقام ماله مقام مال المطلوب وذلك انما يتحقق عند الاخذ  
شبهها بالكفيل عند الاداء فتبين ان باع الدنانير بدين على نفسه فيصح ولاه البيع  
بدين على غيره انما لا يصح مع ان البيع لا يتعلق بعين الدين لما فيه من شرط تسليم  
التمتع على غير العاقد وانما يتأتى هذا المعنى في موضع لا يكون مسلطا عليه بدوه البيع  
وهنا التسليط ثابت باداء الدين وهو مودع ومضى لم يكن التسليط مضافا الى  
البيع لا يتضمن شرط تسليم التمتع على غير العاقد فيصح ثم ادعى ظهور فساد  
البيع بالاستحقاق او بالحرية ثبت براءة المشتري وتبين انه لم يرد عن المشتري  
ثمنا ولا اسقط عنه حقا وقد خالف امره فلا يرجع عليه بشئ وانما يرجع على البائع  
بالدنانير لانه ادى بغير حق كما في الكفيل وان مات العبد صح ادائه لانه قصد  
المشتري من الاداء قضا دينه وقد قضى وان خالف امره في ظاهر ونحت الامر  
بالاداء فبها قضا الدين وبراء ذمته وهو خالف في صفة القضا ولم يخالف في عين القضا  
فيرجع على المشتري بما امر به ولو كانت الكفالة بغير امر لم يرجع المشتري على البائع  
بما لانه ليس بمودع التمتع حقيقة ولا معنى وانما السبيل للكفيل على البائع في الوجهين  
جميعا لانه في الوجه الاول وهو الاستحقاق قد انفسخ البيع وكذا في الوجه الثاني  
وهو الهلاك قبل القبض فيما بين البائع والمشتري والكفيل وسقط التمتع على  
المشتري في حق الكل فظهر ان المنقود لم يكن ثمنا في حق الكفيل وهو متبرع بما تا  
التمتع ولانه لم يحصل مقصوده من التبرع فيرجع ان باع شيئا لا يتخير  
البائع ويعطيه التمتع وان صالح يتخير لما قلنا والله نفعنا هو اعلم فان  
قل ان جاو صالح الكفيل لا يجوز من التبرع منه اولى لا يمكن لا يجوز بعه  
وفيه تملك الدين من غير من عليه قبل له الكفالة بغير امر واه كان  
لا توجد دينا للكفيل على المكفول عنه يوجب دينا للبائع عليه ولهذا يجبر الكفيل  
على الاداء كما يجبر المشتري فانما صار باعيا بهذا الدين لا بالدين الذي  
على المشتري فكاه تملك الدين من عليه الدين فيجوز ولو كان الذي اعطا  
البائع الدنانير لم يتكفل له بها ولا امر به المشتري فباع البائع خمسين  
دينارا بالمائة التي على المشتري فالبيع باطل سواء شرط باع الدنانير  
ان يكون ذلك التمتع له او لم يستطع باه يقول بما يبره على المشتري مات العبد ولم يمت

اولم يمت لاه البيع تملك يملك وليس على هذا الرجل البائع دين لامر كل وجه ولا تسلط  
عليه فلو جاز هذا البيع لصار مملوكا الدين الذي للبائع على المشتري بهذا البدل وهو  
لا اله البائع بصير مملوكا الدين من غير من عليه الدين وانه لا يجوز لانه تملك التمتع بشرط  
ان يكون التسليم على الغير الا ترى ان بيع العبد بهذا الشرط مع ان العبد يقبل من  
المشتري فانه لا يقبل الدين والمال والنفق من ثابته من كل وجه لا يجوز فله لا يجوز في  
الدين اولا بخلافه فاما اذا قبل الكفالة بغير امر المشتري لانه وجب عليه التمتع واه كان  
بغير امر فيكون صوابا ثمة لا بما في ذمته غير هذا اذا باع وان صالحه على خمسين  
دينارا على ان يكون التمتع الذي للبائع على المشتري له فكذلك الجواب لانه صار باعيا منه  
دينا له على غيره لوجود حد البيع وهو تملك المال بالمال وان تلقا بلفظ الصلح لان  
العبد للمعنى الا ترى ان الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة والحوالة بشرط مطالبة  
الاصيل كفالة له ولو صالحه على الدنانير مطلقا ولم يسم شيئا او لم  
يشرط فيه براءة المشتري وهو جائز لانه الصلح فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط  
لانه يجوز بدوه الحق فكاه اسقاطا للبعض واستيفاء للبعض فرجنا جانب  
الاسقاط احتيالا لجواز فصار باع للمال للبائع بازا اسقاط الدين كانه قال  
اسقط ماله من الدين على المشتري حتى اوفيك خمسين دينارا وهذا لا يصح المقصود  
في الاسقاطات صحيح اذا ضمن المال او اضافه الى مال نفسه  
الا ترى ان من له القضا من اذ صالح مع اجنبي على مال ضمنه لم  
يصح ذلك ويستحق المال عوضا عن الاسقاط وان كان من يعطى  
المال لا يملك به شيئا وكذا خلع الفصولي بماله ضمنه وكذا صلح مع  
الفصولي مع المدعى صحيح سواء كان المدعى عليه مقرا بالدين  
او منكرا فان تبين فساد البيع من الاصل استرد ما دفع وان فسد  
بعد الصحة فللبائع الخيار ان شار الدنانير وان شار الدرهم والذي  
يتولى بتولى فتنها هو للصالح لما ذكرنا ولو اشترى عبدا بالف درهم جبا  
نقد بيت المال وكفل رجل بالتمتع بامر المشتري ثمة ان الكفيل ادى الف  
بشهرجة وحوز بها عنه البائع فان الكفيل يرجع على المشتري بمثل ما  
كفله وهو الخيار لا بما نقد لانه يرجع بما ملك وقدمك ما في ذمته من  
الجبا ورجوعه على المشتري متعلق بملك ما في ذمته لا بالاداء الا ترى  
انه لو ملكه بالهبة والارث يرجع وان لم يوجد الاداء فان قيل الكفيل ملك  
اصل الدرهم بالاداء لا للوصف وهو الجودة فيلزم له لابل ملك الجبا لانه  
ملك ما في ذمته وما في ذمته خاير وهذا لا الزيف بصلح بدلا  
عن الجبا الا ترى ان من اشترى القابض ابا الف ذيف جاز بخلاف ما اذا



حظ البائع عن الكفيل شيئا فانه يرجع على المشتري بما ورث المخطوط لا بكل الثمن  
 لانه تسع مائة مثله لا تصح بدلا عن الالف لانه ربوا فلا يملك الكفيل اداء النقص  
 اما البني سرجه تصليح بدلا عن الجياد لانه جيدها وردها سواء فجاز ان يملك الجياد  
 باد البني سرجه وهذا لانه لخط ابراع عن بعض الثمن والبر الكفيل باسقاط ولو لم يرد  
 لا يرد بالرد ويجوز تعليقه بالشرط ولو ابراه عن الكفيل لا يرجع على المشتري لانه  
 تملك ما في ذمته بخلاف الهبة لانه تملك وتكرهنا يرد بالرد ولا يجوز تعليقه بالشرط  
 فرف بيع ابر الاصيل وابر الكفيل وسوا بينهما في الهبة والفرق ان ابر  
 الكفيل اسقاط محض في حقه لانه ليس في حقه الا مجرد المطالبة فصا ركسائر  
 الاسقاطات فلا يرد بالرد بخلاف الاصيل لانه اصل الدين عليه فيكون ذلك  
 عليهما لانه المال الذي هو واجب في مال غير عيني يصير له بالاداء فيصير هذا نصرا  
 باسقاط الفعل عنه ويجعل الواجب له فصا را سقاطا من وجه تملكها من وجه فرفنا  
 على الشبه بين خطهما فقلنا يصح من غير قبول لشبهة بالاسقاط ويرد بالرد لشبهة  
 ايضا بالتملك ولو وجب من الكفيل يرد بالرد كما لو وهب من الاصيل لانه الهبة لفظ  
 وضع للتملك ويمكن تحقيق الهبة في حق الكفيل كما في حق الاصيل لانه  
 هبة الدين من غير من عليه الدين جائزا اذا سلب عليه وهو مساط عليه  
 في الجملة او يجعل ذلك نقلا للدين منه مقتضى الهبة فيصير هبة الدين من عليه الدين  
 وامكن ذلك عليه ويصح لانه ولاية الدين اليه فقد ابا حاله الدين اليه  
 فثبت ذلك مقتضى نصهما تصحيحا واذا استقام تحقق الهبة منه وجب  
 الجري على مقتضى الهبة كما في حق الاصيل فقد ذكرنا انه لو ابر الاصيل  
 يصح من غير قبول ويرد بالرد لما فيه من معنى التملك فكذلك لو وهب  
 منه وهذا لانه الهبة تملك ويجوز المطالبة لا يقبل التملك انما يقبله الدين فاذا  
 فاذا وهب منه ولا دين عليه انتقل الدين من ذمة الاصيل الى ذمة وانتقلت الكفالة  
 حواله الا ترى انه لو ابر دينه بالف للمجمل على المحتال عليه ثم ات  
 المحتال لابر المحتال عليه برب المحل والمحتال عليه للمجمل بالحوالة والمحتال عليه  
 بالابر او رجع المجمل على المحتال عليه بدنه لانه الدين قائم والمانع من الرجوع تعلق  
 حق المحتال له وقد ذكرنا فرجى كمال ابر المرفق الراهن من الدين ان ياخذ  
 رهنه ولو وهب المحتال للمحتال عليه جاز ولا يرجع المجمل على المحتال عليه انتهى  
 والفرق ما ذكرنا ان الهبة تملك لو اضيفت الى العين فبند ملك العين فاذا  
 اضيفت الى العين والدين مما يحفل التملك فانه مال يصلح صداقا ونصبا  
 للزكاة ويجري فيه الارث والوصية وغير ذلك ملك للمحتال ما في ذمته وقام  
 في ذلك مقام المحل الا ترى انه لو لم يكن للمجمل على المحتال عليه دين او كانت الحواله مطلقة

مطلقة ووهب المحتال للمالك للمحتال عليه كان للمحتال عليه ان يرجع على المجمل بدنه  
 الحواله فاذا كان عليه دين للمجمل لو رجع المجمل بدنه على المحتال عليه كان ان يرجع  
 على المجمل فاذا لم يكن فيه فائدة وقعت المقاصه اما الا بر اسقاط ليس فيه معنى التملك  
 ولهذا الرافضين الى العيون لا يكون تملكها للعين فكذا اذا اضيف الى الدين والشا فط بانه  
 شيء فلو رجع المجمل على المحتال عليه بدنه لم يكن له ان يرجع على المجمل لانه لا دين له في  
 ذمته فيرجع الا ترى انه لو لم يكن للمجمل على المحتال عليه دين او كانت الحواله مطلقة  
 فابر المحتال له المحتال عليه لا يرجع المحتال عليه بشيء على المجمل فرق بين ابر الكفيل  
 وبين ابر الوكيل بالشري فان ابر اذ يرد بالرد كالهبة منه ويرجع على الموكل في الا بر  
 كما يرجع على الموكل في الا بر كما يرجع في الهبة والفرق ان الثمن واجب عليه لانه اصل  
 في حق الحقوق فكان الا بر والهبة سوا كما في حق الاصيل فانه لم يرجع الكفيل على  
 المشتري بالجياد وحق استحق العبد فلا سبيل للمشتري على البائع وبأخذ لم  
 الكفيل ابها شيا بالف بنهرجه ليس له الا ذلك اما لا سبيل على المشتري لما قلنا  
 من فساد الكفالة واما بخير الكفيل لما قلنا من بقاء الامر بمطلق الدفع واما من  
 الرجوع بالف بنهرجه اما على البائع فله المقبوض الف بنهرجه وقد صار مضمونا عليه بالعقب  
 كما في الغصب فيرجع بعينه ان كان قائما ومثله ان كان هالكا واما على المشتري فله رجوع  
 على المشتري بعد الاستحقاق وبطلان الكفالة بالاداء لانه ما في ذمته وقد ادى بنهرجه  
 فكان له ان يرجع بالنهرجه انتهى فان قبل وجب ان لا يرجع على المشتري بحق الامر لانه  
 خالف امره كما لو ادى الدنانير ثم استحق العبد قبل رجوعه على المشتري لا سبيل له على  
 المشتري قيل له بنهرجه من جنس الجيا دكن النوع مختلف والمخلاف في نوع ما امر به  
 اذا كان الى خير لا بعد خلافا فالوكيل بالبائع بالف بنهرجه اذا باع بالف جيا وخلافا للدنانير  
 لانه الدنانير ليس من جنس الدراهم واذا ثبت للكفيل الجيا رانا خذها من المشتري رجوعا للمشتري  
 على البائع لقيامه مقام الامور هذا اذا استحق العبد ولو لم يستحق وكفى مات قبل القبض  
 وقد نقد الوكيل بنهرجه بعد ما كفل بالجياد لم يكن للكفيل على البائع سبيل لانه لو نقد جيا دا  
 ثم مات العبد قبل القبض لم يكن له عليه سبيل لانه نقد بحكم كفالة صحيحة حال قيام الدين في  
 ذمته وذمة المشتري فصا ر نقد بامر المشتري كنقد المشتري بنفسه كمن يرجع على المشتري  
 بالف بنهرجه فرق بين هذا وبين ما اذا لم يت العبد حقه ببيع على حاله حيث يرجع  
 الكفيل على المشتري بالف جيا د والفرق ان العبد اذا مات والنسخ البيع سقط  
 الثمن عن المشتري وسقط عن الكفيل ايضا وظاهر ان الكفيل باد البني سرجه لم  
 يملك الجياد حقه يرجع عليه بالجياد بحكم الملك فلو رجع رجوع بحكم النقد بامر  
 وقد نقد البني سرجه فيرجع بالبني سرجه ويرجع المشتري بمثلها على البائع لانه  
 نقد الكفيل بامر صار كنقد المشتري ولو نقد بنفسه بنهرجه ثم مات العبد يرجع عليه



بمثل ما نقد كذلك هنا بخلاف ما اذا لم يمت لاه البيع قائم فكاه التمثع واجب في ذمة  
المشتري والوكيل فبادا بنهرجة يملك ما في ذمته وهو الجياد فيرجع بذلك وهذا لانه  
لورجع على المشتري بالجياد كاه للمشتري ان يرجع على البايع بالجياد ايضا لاه التمثع  
كاه جيادا ولا يجوز ان يقبض البايع رد يا ويدفع جيادا فيرجع الكفيل بما دى حتى يرد البايع  
ايضا على المشتري مثلا بخلاف حال قيام العقد لانه لورجع على المشتري بالجياد لا يردى  
الى هذا وهذا لاه البايع استوفى اصل حقه وذهب منه صفة الجودة فيعتبر هذا بالروهب  
اصل الدين وسلم المبيع حتى يفي البيع اليسر انه يرجع بجميع التمثع فكذا اذا ذهب بعضه  
واستوفى بعضه ولو مات العبد وانفسخ البيع لم يرجع عليه لانه تبين ان الهبة باطله  
وان لم يرب ذمة براءة الاصل فكذا اذا ذهب الجودة واستوفى اصل الدراهم يرجع عليه  
باصل الدراهم دون الجودة ولو تقايلاه البيع ينبغي ان يرجع الكفيل بما كفل ويرجع المشتري  
بموجب البيع ايضا هذا اذا نقد الكفيل ادوه من التمثع اما اذا نقد اجد من التمثع كاه كاه  
التمتع بنهرجة وقد نقد الجياد لم يذكر صاحب الكتاب رحمة الله تعالى جواب الاستحقاق في  
هذا الفصل وانما ذكر جواب الموت وذكر محمد رحمة الله تعالى في الاصل جواب الاستحقاق  
فقال الكفيل يرجع على المشتري بالف بنهرجة قبل الاستحقاق لاه رجوع الكفيل هنا  
بملك ما في ذمته لا بالاداء وقد ملك الف بنهرجة فيرجع بذلك وهذا لانه تبين فوصف الجودة  
لانه غير مطالب ولو تبين بالاصل لا يرجع عليه فكذا اذا تبرع بالوصف فاذا استحق العبد  
فالكفيل بالجياد وان شا اخذ من البايع الفاجياد مثل ما نقد او عينه وان شا اتبع  
المشتري بالف بنهرجة اما البايع فلا نه ظهرا انه اخذ الفاجياد بحكم الكفالة الفاسدة  
واما المشتري فلا نه الرجوع هنا بحكم الامر لبطلان الكفالة وقد امر بدفع الف لم  
بنهرجة فاذا اذا الجياد صار منطوعا في حق الزيادة كما لو ادى الزيادة من حيث  
العدد فلا يرجع عليه ثم المشتري يرجع على البايع بالف جياد لانه قام مقام  
الكفيل على ما متر هذا اذا استحق العبد واما اذا مات قبل القبض لم يرجع  
الكفيل على البايع لما قلنا ويرجع على المشتري بالتمتع وهو بنهرجة لاه الرجوع  
هنا بحكم الامر وقدمه بنقد الف درهم بنهرجة فصلا الكفيل منطوعا باءا  
الزيادة فيرجع على المشتري بالتمتع ويرجع على المشتري على البايع بمثل ما اخذ من الكفيل  
الفاجياد او يسلم ذلك للمشتري لانه انما يرجع لقيامه مقام الكفيل فقضا الاداء عند  
انفساخ البيع على محمد رحمة الله تعالى في الاصل فقال لاه الكفيل منطوع  
على المشتري فصلا الدراهم فصلا ذلك للمشتري جعل الكفيل متبرعا على المشتري  
لا على البايع لاه اداه لاجل المشتري فكان ملك الفصل من المشتري وهذا لانه  
في الكفالة وقضا الدين الدين كاه منفصلا على المشتري لا على البايع فكذا في حق  
زيادة الجودة بجعل منفصلا على المشتري ثم استشهد محمد رحمة الله تعالى في الاصل

في الاصل فقال لا ترى ان رجلا لو امر رجلا باه يعطى فلا عشرة دراهم على ان يكوه  
قرضا للامر على القابض وتكون قرضا للمعطى على الامر جاز فان اعطى المأمور القابض  
دراهم جيادا نقد بيت المال كاه للمأمور على الامر مثل الدراهم التي امر به ولا يرجع بالفضل  
لانه ليس يدخل تحت الامر ثم يرجع الامر على القابض بعشرة جياد نقد بيت المال لاه المأمور  
باصل القرص كاه منفصلا على الامر لا على القابض فكذا في حق صفة الجودة فصلا الامر مستغنا  
اصل الدراهم وقد قبضه مع قبض القابض مع زيادة صفة فيكون في اصل الدراهم مقترضا  
وفي الزيادة متبرعا عليه ثم وقعت تلك الجياد متزامنة للقابض فيرجع بمثل عليه فالحاصل  
ان القرص فيما بين الامر والقابض بحكم القبض عينا فيرجع عليها وفيما بين الامر  
والمعطى بالقبض المعنوي بحكم الامر فثبت حكم القرص فيما بينهما بقدمسا ساوا الامر  
ولو اشترى عبدا بالف درهم وامر رجلا ان ينقده التمثع بفكر كفا له فنقد هذا على وجهه  
اما ان ينقد احواد او اراد فان نقد اجد من التمثع فصل الاستحقاق والموت لم يرجع  
الا بالتمتع لاه الرجوع هنا بحكم الامر وهو غير مأمور في الزيادة فكاه منطوعا فان استحق  
العبد لم يكن للمشتري على البايع سبيل لما قلنا في الكفيل وكاه المأمور بالخييار ان شا  
اتباع البايع وان شا اتبع اتبع المشتري اما البايع فلا نه قبضه بحكم امر وقضا فاسد واما  
المشتري فلا نه ادى بامر فان اتبع البايع اتبعه بما اوى اليه فان اتبع المشتري اتبعه بالتمتع  
لانه في حق الزيادة منطوع ثم المشتري يرجع على البايع بمثل ما اخذ من المأمور وان مات  
العبد في يد البايع لم يكن للمأمور على البايع سبيل لصحة الاداء ويرجع على المشتري بالتمتع  
لاه الرجوع بحكم الامر وقدمه باد التمثع وهو الردي ويرجع المشتري على البايع بمثل  
ما نقد المأمور لما ذكرنا في الكفيل وهذا الاقايض من حيث المعنى من الامر لاه قبض البايع  
في الابتداء يقع للامر ثم لنفسه في حالة البقا كما لو امر رجلا ان يطعم عن كفارة طهارة  
او يمينه فكفر جاز ويقع قبض المسكين للامر ولا ثم لنفسه وان نقد ادوه من التمثع فقبل  
الاستحقاق والموت لم يرجع على المشتري الا بمثل ما نقد فرق بينه وبين الكفيل فاه قبل  
الاستحقاق والموت يرجع على المشتري بمثل التمثع الف درهم جيادا والفرق ان رجوع  
الكفيل يتعلق بملك ما في ذمته لما ذكرنا وفي ذمته جياد فيملك ذلك ويرجع بها فاما رجوع  
المأمور يتعلق بالاداء لاه قبل لم يجب للطالب على المأمور بشئ فلا يجب للمأمور على الامر  
ايضا ما لم يود فاذا ادى وجب عليه ما ادى عنه فان استحق العبد كاه له الخيار ان شا اتبع  
البيع بعين ما نقد وبمثل فساد الاداء وان شا اتبع المشتري ثم المشتري يرجع بمثل ذلك على  
البايع لقيامه مقامه وان مات العبد لم يرجع المأمور على البايع بشئ وانما يرجع على  
المشتري بما نقد ثم يرجع المشتري على البايع بشئ وانما يرجع على المشتري بما نقد ثم يرجع  
المشتري على البايع بما نقد المأمور ثم استشهد محمد رحمة الله تعالى في  
الاصل فقال رجل اجر دارة بمائة درهم سنة ودفعها اليه ولم يسكنها المستاجر حنة



امر رب الدار المستأجر ان يعطى رجلا عشرة دراهم من اجرة الدار على ان يكون ذلك فرضا  
رب الدار على القابض فذبح اليه على هذا ثم انتقضت الاجارة بموت احدهما فلا سبيل لم  
للمستأجر على القابض لانه حين ادى عشرة دراهم بامر الاجر كان صحيحا فصار قبضه للاجر  
اولا لان انتقاض الاجارة لم يظهر فساد العقد والامر كما في موت العبد هنا فصار  
كانه وكبل فيما قبضه ثم صار قابضا لنفسه فرضا من جهته فكان الموأجر قبضها حقيقة ثم دفعها  
اليه فرضا ولو كان كذلك لا يكون للمستأجر على القابض سبيل كذلك هنا لكنه يرجع  
على الموأجر ثم الموأجر يرجع على القابض كذلك هنا فصار كانه المأمور بنقد المشتري ثم المشتري  
نقد للبائع فاه كاه المستأجر نقداده من الاجر لم يرجع على الاجر الا بمثل ما نقد  
لانه نقد من حيث المعنى اصل الاجرة ولم ينقد الجوده حتى انتقضت الاجارة ولو لم ينقد  
الاجرة حتى انتقضت الاجارة لم يرجع على الاجر بشئ فكذا اذا لم ينقد الجوده لا يرجع  
بها وان نقد اجوده لم يرجع الا بمثل الاجر لانه في حق الجوده منطوع ويرجع الموأجر  
في الوجهين جميعا على المستقرض بمثل ما قبض لانه المستأجر في اداء اصل الاجر منفصل  
عن الموأجر فانه يعطيه الاجر قبل وجوبه فكذا في حق الجوده يجعل منفصلا عن رب الدار  
فكذا فيما تقدم من المسائل في المبسوط لو اشترى عبدا من رجل ونقده الثمن واخذ  
منه كفله بالعبد حتى يدفعه اليه فمات العبد لم يكن على الكفيل شئ لانه العقد قد انفسخ  
بموت قبل القبض وبرى الاصيل عن تسليم نفسه فكذلك الكفيل والكفيل ما ضمن الثمن  
فلا يطالب بشئ منه وكذلك لو كان ضمن الدرك في العبد لانه الهلاك قبل التسليم  
ليس بدرك انما الدرك الاستحقاق ولو قبضه ثم وجد به عيبا فرده لم يكن على الكفيل  
شئ لانه العيب ليس بدرك ولو لم يجد به عيبا ولكن استحق نصفه فبرد المشتري النصف  
الباقى لم يضمن الكفيل الا ثمن النصف المستحق لانه الدرك تحقق في ذلك النصف فاما  
النصف الاخر فانه رده المشتري بعيب التنقيص وذلك ليس بدرك والله تعالى اعلم بالصواب

**باب من المفاوضة اصل الباء**  
ان شركة المفاوضة جائز عندنا وقال مالك رحمه الله تعالى لا عرفها المفاوضة وقال الشافعي  
رحمة الله تعالى اه كاه في الدنيا عقد فاسد فاما المفاوضة وريما قال انه نوع  
من القمار فاما مالك رحمه الله تعالى فاه كاه لا يعرفها لغة فقد قيل اشتقاقها من  
التعويض فان كل واحد منهما يفيض التصرف الى صاحبه في جميع مال التجارة وقد  
قيل اشتقاقها من معنى الانتشار يقال ماض الما اذا انتشر واستفاض الجبر  
فلما كاه هذا العقد مبنية على الانتشار والظهور في جميع التصرفات سمي  
مفاوضة وقيل اشتقاقها من المساواة قال القائل لا يصلح الناس  
فوصي لا سراة لهم ولا سراة اذا جبرهم سادوا هه يعني متساويين  
فلما كاه هذا العقد مبنية على المساواة في المال والنجح سمي مفاوضة وانه كاه لا يعرفها

وان كاه لا يعرفها شرعا فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تقاوضوا فانه اعطى  
لبركة وقال اذا فاضتم فاحسنوا المفاوضة والامام الشافعي رضي الله عنه فانه سمي على مذهبه ان  
الاصل شركة الملك على ما ذكرنا وما هو موجب المفاوضة فظه لا يثبت باعتبار شركة الملك  
فلهذا افسدها وقال لانها تتضمن الكفالة بالمجهول للمجهول فان كل واحد منهما يكون كفلا  
عن صاحبه فيما يلزمه بجهة التجارة والكفالة للمجهول بالمعلوم باطل فبالجهول اولى  
والذي نقول انه ضرب من القمار فانما يدخل ذلك على مذهب ابن ابي ليلى والثوري رحمهم الله  
تعالى فانما يقولون اذا ورثا احدهما ما لا يكون ذلك شريكا بينهما لما تذكر لا على مذهبنا  
ونحن ان هذه شركة تتضمن الكفالة والوكالة وكل واحد منهما صحيح مقصودا فكذلك  
في ضمن الشركة فاما الجاهل ففيتها لا تبطل الكفالة ولكن تمكن الزيادة المنازعة  
بسيما وذلك متقدم هنا فان كل واحد منهما انما يصير منا منا على صاحبه ما لزمه  
بتجارته وعند الضرر والمضرة به والمضرة به معلوم ومثل هذا يوجد في شركة العياله  
فان التوكيل بشئ مجهول الجنس لا يصح مقصودا ثم صحت شركة العياله وان تضمنت  
ذلك لانه ما يشترى كل واحد منهما غير مسمى في العقد فكذلك المفاوضة وروى  
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انها لا تنقد الا بلفظة المفاوضة حتى لو لم  
يذكر اللفظ المفاوضة يكون عيانا عاما والعياله قد يكون خاصا وقد يكون عاما  
ونا ويل هذا ان اكثر الناس لا يعرفونه جميع احكام المفاوضة فلا يتحقق  
منها الرضى بحكم المفاوضة قبل علمها به ويجعل تصرفهما بالمفاوضة قائما بتمام  
ذلك كانه فاه كاه العاقدان يعرفاه احكام المفاوضة صح العقد بينهما اذا ذكر  
معنى المفاوضة وان لم يصرحا بلفظها لانه المعنى المعنى وهو اللفظ ومن  
شرط هذا العقد ان يتساويا في راس المال ابتداء وابتها فلا يختص احدهما  
بملك مال يصلح ان يكون راس مال الشركة من النقود وان يتساويا في الربح  
فلا يشترط لاحدهما زيادة على صاحبه لما بينا ان قضية اللفظة المساواة  
وان يكون كل واحد منهما في التجارة وبنما كاه من نوابهما اصيل في النصف  
وكبل عن صاحبه بما وفعليه من ضما التجارة ولو احقها تحقيقا للمساواة  
بينهما وتصرف كل واحد منهما فيما كاه من التجارة ونوابهما انما ينفذ  
على صاحبه بسبب الشركة وعلى نفسه بقيام ولايته الاصلية على  
نفسه لا بسبب الشركة لانه الحاجة الى الشركة فيما كاه على غيره فاه كاه  
مال احدهما اكثر من الاخر اه كاه لاحدهما الف ولا خسر الفاه او ما يه  
دينار قيمتها اكثر من الف او ورثا احدهما بعد المفاوضة او وهب  
له ما يصح به الشركة بطلت المفاوضة عندنا ويكون عيانا عاما وقال  
ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى هي مفاوضة جائز والمال بينهما نصفين فبيننا



وبينه اتفاقا ان من شرائط الكفاضة المساواة فقلنا لما تقدم شرطها  
لم تكن مفاوضة ولكن عيبا عام فكانا باسرا شركة العيباء ولقباه بلقب فاسد  
وهو يقول فصدنا نصيبنا المفاوضة ولا وجه لتصحيحها الا بعد ان يصير صاحب الفضل  
ملكاً بعض رأس ماله من صاحبه ليشتري به فيصير كانه وهب منه بعض رأس المال  
حتى يحصل مقصودهما بمنزلة ما لو قال لغيري اعتق عبدك عنى على الف درهم  
يدرج التملك في كلامه ليحصل مقصودها وهذا مستقيم على أصله فانه  
يجوز هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من الشريك وهذا لا يجوز عندنا فإنا  
فالظاهر انهما لم يقصدا لانه اشتراة المساواة في رأس المال في هذه الشركة من  
دقائق العلوم لا يعرف الا الخواص من الناس وبين العلماء رحمهم الله تعالى خلاف  
فلعل المتعاقدين بين هذا العقد على قول من يرى جواز مع التفاوت في رأس  
المال ولا يجوز ابطال شيء من الملك على أحدهما بالاجماع وقال في الميراث والهبة  
مقتضى المفاوضة للشركة بينهما في الملك الذي يحدث لأحدهما بعد كما لو  
ملك أحدهما شيئا بسبب التجارة لكننا نقول عقد المفاوضة انما يوجب الشركة  
بينهما فيما يحصل بطريق التجارة لانه كل واحد منهما يكون وكيله عن صاحبه في ذلك  
التصرف وهذا في الارث لا يتحقق ثم الملك ايضا بالميراث ليس بجارت لان  
الوارثة خلافة فينبغي للوارث الملك الذي كان ثابتا للورث وسبب هذه الخلافة  
لم توجد في حق الشريك ولو قلنا بان المفاوضة توجب الشركة بينهما في الموهوب  
والموروث لطلب في نفسيهما لانها تصير في معنى القمار والمخاطرة وذلك  
باطل شرعا واذا لم تثبت الشركة بطلت المفاوضة لوجود التفاوت في رأس المال  
والطاري بعد العقد قبل حصول المقصود به كما المفتره بالسبب وحرف آخر  
ان العزل الحكم يحصل به بده العلم لانه ثبت حكما الامر لا مرد له والقصدي يقف على  
العلم دفعا للضرر عن الوكيل اذ اعرفنا هذا قال محمد رحمه الله تعالى  
اذا اشترك الرجلان شركة مفاوضة ثم ان أحدهما امر رجلاه ان يشتري  
لعبد بالف درهم ولم يدفع اليه الثمن صحت الوكالة وصار الرجل وكيله  
عنهما لانه الوكالة من توابع التجارة وقد ذكرنا ان كل واحد منهما وكيل عن  
صاحبه فيما هو من توابع التجارة الا ترى انه لو نهاه الآخر عن الشري  
حتى يسه حتى لو اشترى بعد ذلك يصير مستترا بالنفس لانه عزله  
الوكيل من صنع التجارة كالوكيل فكاه عزله أحدهما كعزلهما الا ترى ان  
لاحد شريك العيباء والمضارب ان يوكل بالتصرف استحيانا لانه التوكيل  
من عادة التجارة لما فيه من تحصيل مقصودها وهو الرج فيصير كل واحد منهما كالآلة  
لصاحبه بخلاف التوكيل بالبيع او الشري حيث لا يملك توكيل غيره لانه المقصود

لانه المقصود تحصيل العيب وهو رضى برأيه لا يرى غيره والناس يتفاوتون في الرأي ولان  
الوكالة التي تضمنها الشركة بمنزلة الوكالة العامة ولهذا صحت من غير بيان جنس  
المشتري وصفته وفي الوكالة العامة للوكيل ان يوكل فانه لو قال لوكيله اعمل برأيه كاه  
له ان يوكل غيره فاذا ملك المضارب وشريك العيباء التوكيل فالمفاوض او لم يشتري  
الوكيل شيئا حتى لقضا المفاوضة وفاوض كل واحد منهما رجلاه اخر فاشترى المامور  
بعد ذلك وهو يعلم بما قضى بينهما اولا يعلم لزما العقد الامر وليس لشريك الاول  
ولا للثاني فيه شيء اما جواز الشرا على الامر لانه وكيله حقيقة ولا تعلق لصحة الوكالة  
بالمفاوضة واما لاجل الشريك الاول فانه تصرف كل واحد من المتعاقدين فيما كاه  
من التجارة وتوابعها انما ينفذ على صاحبه بسبب الشركة والشركة قد انتقضت  
في حق الشركة الاول فيبطل ما يبنى عليه وان لم يعلم الوكيل لانه عزل حكيم فلا  
يفتقر الى العلم وقال بعضهم ان عزل قصدي لانه يقضي معنى التوكيل قصدا فيضمن  
نصفه العزل قصدا ولكن العزل القصدي انما يقف علم العلم في موضع يتضرر به  
الوكيل ولا ضرر هنا لوجعلناه وكيله لانه امر خاص لانه الثمن غير مدفوع اليه حتى يلحقه  
الضمان لو دفع الثمن البديع والعهد راجعة الى التوكيل لا بحالة ورجوعه على الامر  
في الوجهين ففي كل يتضمن اضرارا به العزل عن وكالة الاخر ويبقى وكيله في حق  
الامر لانه نفاذ وكالة امر على نفسه ما كاه بسبب الشركة وانما كاه لقيام  
ولا يترتب على نفسه ولم يقع في ولايته خلل فبقي وكيله في حقه وصار شري وكيله في هذه  
الحالة كشرائه بنفسه واما عدم الشركة للشريك الثاني لانه قيام الشركة وقت  
الشري وقت التوكيل بشرط لثبوت الشركة في المشتري ولم توجد الشركة  
وقت التوكيل مع كماله يوجد مع الاول وقت الشري وهذا لانه توكيل الامر سابق على عقد الثاني  
وانما يتضمن عقد المفاوضة معنى التوكيل في المستقبل لا في الماضي والتوكيل امر لا بد منه  
لثبوت الشركة في المشتري ولا يفيد المفاوضة وان زاد مال أحدهما لان المفاوضة انما يقصد  
بازدياد مال من جنس رأس مال الشركة والعقد لا يصلح رأس مال الشركة وليس للوكيل  
ان يرجع على شريك الاول بالثمن لانه لو اخذه اخذه بحكم الكفالة التي تضمنها المفاوضة وحين  
وجب الثمن على الامر لم يكن بين الامر وبين الاول شركة فلا يكون كفيلة عنه ولكن الوكيل بالجناد  
ان شارجه على الامر بالثمن وان شارجه على شريك الثاني اما على الامر لانه وكيله بالشري  
وللوكيل بالشري ان يرجع بالثمن على الامر سواء نقدا الثمن من ماله او لم ينفق  
واما على شريك الثاني لانه كفيل عن صاحبه بما لزمه من ضمان التجارة  
وقد لزمه بعد كفالته واه كاه هذا عن عبده وقع لشريكه خاصة كماله  
اشترى أحدهما طعنا ما او كسوة لنفسه وعياله فانه يختص بالمشترا ويكون  
صاحبه كفيلة عنه فان ادى الشريك عن العبد من ماله خاصة بان باعه بذلك



عرضا او فاصد بدين وجبه عليه قد ورثه عن قريبه رجوع به على الامر لانه ادى دينه بحكم  
الكفالة وان ادى من مال المفاوضة يرجع عليه بنصفه لانه نصف المودى ماله فيرجع  
بذلك ولا نقصد المفاوضة وان ازيد مال احدها لانه الزيادة دين وهو ليس  
من جنس مال الشركة وقد ذكرنا ان الزيادة اذا لم تكن من جنس رأس مال الشركة  
لا نقصد المفاوضة والى هذا اشار في الكتاب فقال انما نقصد المفاوضة اذا كان  
احدهما دراهم او دنانير خاصة ليس لصاحبه منها شيء الا ترى ان لو ورث دينا على رجل  
لم نقصد المفاوضة وان رجع على الامر فان ادى من حاله ماله بان باعه عرضا او ورث  
دينا على الوكيل لا يرجع شريكه عليه بشئ لانه ادى دينه من خالص ماله ولا نقصد  
المفاوضة وان ادى من مال الشركة يرجع عليه شريكه بنصفه لانه قضى دينا عليه  
من ماله استشهد محمد رحمه الله تعالى فقال ان احد المتفاوضين لو توكل عن غيره  
بشئ عبده له فاشتراه اخذ البايع بالتمتع اي المتفاوضين شأنا او رده هذه المسئلة  
ليثبت ان يجوز ان يواخذ المتفاوض ضاه بضاه تجارة يجب على احدهما وان لم يكن  
للضامن في ذلك خط فانه لا خط للوكيل فيما اشترى الغير في المشتري وانما الخط  
للكل ومعه هذا اخذ صاحبه بما وجب عليه من الضاه فله ان يواخذ بضاه تجارة يجب  
على صاحبه والضاه رب في هذا الضاه خط كما هو وكل واحد من المتفاوضين ان يرجع  
بشئ العبد على الامر قبل ان يؤديه اما للشري فله ان يكيل بالشرا والوكيل بالشرا ان  
يقبض الثمن من الموكل قبل الاداء واما الشريك فله ان يثبت لاحدهما من حق القبض بحق  
التجارة يجب مثل ذلك حتى يستوفيا الا ترى ان كما يثبت للوكيل بالشري حق قبض المبيع  
من البايع يثبت لصاحبه مثل ذلك حتى يستوفيا وايهما نقد الثمن واخذ المبيع له  
ان يجبسه لاستيفاء الثمن من الموكل وكذا الشريك لا عمل احدهما كعملها في اعمال التجارة  
فصار شرا واحدها كشرأبها وكذا فيما كان من ثوابه في العيون ابر سماعه عن محمد  
رحمهما الله تعالى في مفاوضه اشترى عبدا بالف درهم فلم يقبضه حتى لقي صاحبه البايع  
فاشترى منه بالف وخمس مائة فانه جائز وقد انتقض الاول سوا عرف العقد اوله  
يعرف لانه شرا الاول وقع على المفاوضة والشركة وشري الثاني كذلك لان  
حكمها انما يعقد احدهما من التجارة وما اجتمعا عليه سوا فصار شري الثاني فصح  
للاول او زيادة في الثمن الاول والزيادة تلحق باصل الحق هشام عن محمد رحمه الله تعالى  
متفاوضين قال احدهما الشريك لا تتبع هذه الجارية فباعها قال ببيع جائز وكذلك  
قال لا تتبع هذه الجارية فاشترىها جاز لانه قضيت عقد المفاوضة اطلاقا والتصرف  
كل واحد منهما في ذلك المال وحكم العقد باق ولا يعمل بتمثيه مع قيام ما يوجب التصرف  
الا ترى ان لو اشترى عبده عن شري بشئ او التصرف ليسوع لا يصح نهيه  
اذا تفاوضا الرجلان الرجلان شرا فباع احدهما كرحطة من شركتهما الى رجل وامره

ان يشتريها عبدا فاشترى الوكيل له عبدا كرحطة وسط بغير عينه مثل كرا الامران الشري  
على الامر وان لم يشتريه بعينه هكذا هنا ولم يذكر القياس والاستحسان وفي كتاب الوكالة ذكر  
فيها القياس والاستحسان والقياس ان يكون مخالف او مشتريا لنفسه وفي الاستحسان لا يكون  
مخالف او لا مشتريا لنفسه وجه القياس ان مخالف امر الوكيل الى شئ لانه امره باه يشتري له عبدا  
كرحطة بعينه وشري العبد كرحطة شري من وجه ببيع من وجه فاذا اشترى كرحطة  
في الذمة فقد اشترى من كل وجه لانه كرحطة في الذمة من كل واحد فكاه خلافا الى  
شرا لاه في الموكل في تعيين كرحطة فائدة لينتقض البيع بهلاكها في يد الوكيل قبل التسليم حتى لا يكون  
للكل على الامر سبيل ولا يجب الدين في ذمته فاذا اشترى كرحطة في الذمة فله ان يبيعها  
بغير ذلك والرضي بالشري على وجه لا يلحق الضاه لو هلك ما نقدا لا يكون رض بالشري على وجه يلحقه  
الضاه لو هلك الا ترى ان لو دفع اليه الف وامره ان يشتري له بها عبدا فله ان يبيعها بغير ذلك  
وان كانت الدراهم لا تنفع في الشري لفوات مقصوده وهو عدم وجوب الدين في ذمته  
للكل فله ان لا ترى ان لو وكله بالشري بنصف من الكيل والموزون فاشترى بغير ذلك النصف  
لم يلزم الامر لانه لم يحصل مقصوده الامر فان مقصوده تحصيل العبد له بهذا النصف الذي  
سماه فاذا لم يحصل مقصوده كاه مشتريا لنفسه وجه الاستحسان ان  
الوكيل مخالف الموكل في نوع ما امر به الى خير فانه امره ان يحصل له ملكا في عبدا كرحطة  
وسط بعينه ما وقد حصل له الملك في العبد كرحطة وسط في الذمة فكانت  
لجنس واحد والنوع مختلفا وهذا خلاف الى خير لانه ملك العبد كرحطة  
في الذمة اثبت فانه لا يبطل بهلاك الكرا المعين وفيما يرجع الى تحصيل الغرض  
والمطلوب الاطلاق والتقييد سوا بل الاطلاق اقرب الى تحصيل الغرض  
وما ذكر من التفات تفاوت في غير ما دل عليه كلامه وانما ينظر الى التفات  
فيما دل عليه كلامه ولا تفاوت فيه لما ذكرنا والله الهادي اعلم  
**افصى ما في الباب** ان امره بنصرف هو بيع من وجه  
شري من وجه وقد اتى بالشري من كل وجه الا اننا رجحنا جانب  
الشري في الامر لانه استعمال الكرا استعمال الاما حيث فرق به  
حرف الباء وحرف الباء يصح الابدال والابما وفي ترجيح جانب الشري  
تصحیح العقد على الوجه الذي فصله الفاقد وتحصيل مقصود الامر وبيع  
الضاه عن التصرف والضاه لا يلزمه بالشك فلهذا رجحنا جانب الشري  
فيه نظيره ما ذكر في المضاربة اذا دفع الى رجلين الف درهم مضاربة بالنصف  
فاشترى بالعبد بالف عبدا شرا بعه احدهما واجازه الاخر جاز لان  
بيع احدهما توقف على اجازة الاخر باعتبار انه بعد دفعه على الفاقد  
لا ملك العبد لغيره فتكون اجازة في الانتها كما دلت في الابتداء ولو



كاه احدهما باع العبد بشئ بعينه فاجازه صاحبه في القياس لا يعمل اجازته لانه في بيع  
الكفا بصفة كل واحد من العاقدين يكون مستترا من صاحبه واشترى لا يتوقف  
على الاجازة كما لو اشتراه بالدرهم فاذا لم يعمل اجازته فيما اشتراه صاحبه مد  
فكذلك لا يعمل في البذل الاخر وفي الاستحسان ينفذ العقد باجازه ويكوه  
بدله من المضاربة لانه في الغرض الذي من جهته هو باع وبيعه يتوقف على اجازة صاحبه  
ويجعل اجازته في الانتها بمنزلة اذنه في الابتداع ضرورة اعمال  
اجازته في نقوض العقد به في احد البديلين اعماله في البذل  
الاخر ثم هذا العقد في احد البديلين شري وفي البذل الاخر بيع  
ولكن ارجحنا جانب البيع لانه العوض الاخر مذكور في العقد على وجه الثمن  
فانما قرنا به حرفا لبا وحرفا لبا يصحب الابدال والاعمال وفي ترجيح جانب  
البيع تصحيح العقد على الوجه الذي قصد العاقد عند الاجازة وبقي الضمان عن  
المتصرف والضمان لا يلزمه بالشك فلهذا رجحنا جانب البيع وفي الوكالة  
رجحنا جانب الشري لانه التصحيح ونفي الضمان فيه وعلى هذا اذا اودع  
عبد رجل مالا ثم احوال رب دينه على المودع حواله مقيدة بالوديعة فقطع الدين من ماله  
نفسه له ان يرجع بالوديعة ولا يكون متبرعا استحسانا وعلى هذا لو قبل بفضا الدين  
اذا امسك درهم الموكل وقضى الدين من ماله نفسه له ان ياخذ درهم الموكل ولا يكون  
متبرعا استحسانا وعلى هذا لو قبل بالشري او بالانفاق على العيال اذا امسك دراهمه  
ونقد الثمن او انفق من ماله نفسه له ذلك ولا يكون متبرعا وفي القياس يكون متبرعا  
لانه في دينه من ماله بغير امر وجه الاستحسان ان مقصود الامر قد حصل فكاه  
اذ نال دلالة ولاه في التعيين نصيبا على الوكيل وربما عده الطالب في الشوف  
او في مصر اخر او وجد ما امر الموكل بشراية في الشوف وليس الدراهم  
معه ولا يمكن حمل الدراهم مع نفسه في كل وقت لما فيه من الخرج فجعل ما ذكرا  
فيه وليس المقصد من التعيين الشري بها لانه لا فائدة فيه بل كفا فائدة عدم  
رجوع الوكيل عليه وتعلق التوكيل بالمنقود حتى لو هكت تبطل الوكالة لانها  
لو بقيت لزم الشري للموكل وربما لا يقدر على ادى الثمن من مال اخر  
ولا يمكن من الانتفاع بالمبيع لانه للوكيل ولاية الحبس لاستيفاء الثمن  
بخلاف ما اذا كان قائما في يد من المشايخ رحمهم الله تعالى من قال القياس  
والاستحسان في قضا الدين لانه ليس فيه شري ولا يجب الدين  
للامر على الامر اما في التوكيل بالشري والاتفاق له ان ياخذ  
مال الموكل ولا يكون متبرعا قياسا واستحسانا لانه في الاتفاق شري  
والشري يحكم الوكالة بوجوب دينين من اباع على الوكيل ودين الوكيل على الموكل ولهذا

كاه للوكيل ان يرجع على الموكل قبل الاداس ماله ولو ابراه البايح له ان يرجع على الموكل فقد  
ظفر بماله مدونه فكاه لان ياخذ بدينه منه فاه لم يشترى الوكيل شيئا حتى افرق المتفاوضين  
وقاوض كل واحد منهما رجلا اخر والوكيل يعلم بمناقضته فهو يبيع الشريكيين الاوليين ولا شئ  
لما قلنا في المسئلة الاول وان لم يعلم بالمناقضه فهو يبيع الشريكيين الاوليين ولا شئ  
لشريكه الثاني منه لانه الامر كاه قبل الشري ثم اذا علم ونقد الحكم الذي في يده  
للبيع للشريك الذي لم ياخر ان يضمن نصف اكران لنا الشريك واه شا  
الوكيل وان شا يسترد من البايح ثم البايح يرجع على الوكيل ويرجع الوكيل  
على الامر او على شريكه الثاني لانه انما لزمه الدين بعد ما صار هو كفيلا عنه  
فوق في الجامع بينهما اذا كاه الثمن مدفوعا الى الوكيل وبينهما اذا لم يكن  
وفي كتاب الوكالة سوا بينهما وقال في المسئلة بين العبد لاه مخر خاصة  
علم اولم يعلم واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من قال  
في المسئلة روايتاه ومنهم من لم يصح رواية الوكالة منهم عيسى بن ابيه والقا  
ابو حازم رحمهم الله تعالى وجه رواية الوكالة ما ذكرنا ان المشتري ما صور  
من جهته الامر وانما يلزم الشريك بحكم الوكالة الثانية في ضمن المتفاوضين  
وقد انقضت ذلك كما اذا لم يكن الثمن منقودا وجه رواية الجامع وهو الفرف  
بين المسئلة ان الثمن اذا كاه منقودا فالامر احد تعلقا بمال الشركة ولهذا  
يبطل بهلاكه واه كاه التوكيل والشري يصح بدونه التعيين فصار كما  
كما لو وكله الشريك صريحا والمناقضه عزل للوكيل فيصح اذا علم الوكيل  
ولم يصح اذا لم يعلم وجعلت المناقضه كاه لم يكن في حق وقوع حكم تصرفه  
لها بخلاف ما اذا لم يكن منقودا ولاه الثمن اذا كاه منقودا لوصار معن ولا من غير  
علمه بمناقضته ما تصرف به الوكيل وصار منقودا لانه يشترى العبد بما دفع  
اليه الامر على انه لا يلزمه ضامه ما قبض ولو صار معنولا لزمه الضمان لانه انما دفع  
اليه الثمن من ماله مشترك بينهما فيضمن نصفه لشريكه فيتصور هذا  
المعنى معه ومرفعا اذا لم يكن الثمن منقودا اليه وبخلاف ما اذا علم لانه يمكن  
عزل نفسه وعدم الشري والدفع وقيل انما اختلف الجواب بناء على  
ان نقض المتفاوضين عزل الوكيل وقصدا او حكما على ما ذكرنا فمن جعله عزلا  
حكما بقول لا يقف على العلم كموث الموكل وتصرفه بنفسه فيما وكله  
به ومن جعله عزلا قصدا يقول نصف على العلم في موضع الظاهر وهما فيه  
ضمر على ما ذكرنا وذكر في الوكالة اذا دفع الى رجل مالا ووكله باه يقضى به دينه  
ثم دفع موكل المالك الى صاحبه ثم دفع الوكيل وهو لا يعلم بدفع  
الموكل فلانه عليه قال وهذا مثل اخرجه من الوكالة وانه لا يصح بدونه



علم دفع الضرر عنه فانه قيل هذا اخراج حكاه الدين لا يبقى بعد قضاء الموكل  
فيكون قضاءه تقويتا للمحل وذلك عزل حكمي فلا يقف على الا العلم قلنا ليس كذلك  
فانه دفع الموكل بنفسه ليس بموجب العزل حكاه الشيخ يتضمن منع الوكيل عن الدفع  
لانه لا يحصل المقصود بدفعه بعد ذلك الا ترى ان الطالب لو وجد المقبوض زيوفا  
كان الوكيل على وكالته فتبيح ان هذا بمنزلة عزله قصدا فيستوقف على علمه وكذا  
لو وهب المطالب المال من المطلوب وابراه منه فهذا بمنزلة عزله قصدا  
فلا يضمن بالدفع بل يرجع المطلوب بالمال ان شاكره ما كره او الوكيل لكرهه  
دافعا وقد تبين ان قبضه ليس له حق القبض ولو دفع مع علمه بدفع المطلوب  
او هبته الدافع يضمن لانه قد انزل بعد العلم ويرجع على الطالب لانه ملك المقبوض  
بالضمان وقد قبضه منه بغير حق فكان له ان يرجع عليه فروقه ابو حنيفة  
رحمة الله تعالى بين هذه المسئلة وبين المتفاوضين اذا امر كل واحد منهما صاحبه  
بأداء الزكاة فاديا معا ضمن كل واحد منهما لصاحبه حصته فيما ادى وان ادى على التعاقب  
ضمن الثاني لصاحبه حصته مما ادى سواء علم بادايه او لم يعلم سواء بيع العلم وعدمه  
في الزكاة وفروقه بينهما في الوكالة وعندهما ان علم بادايه ضمن والا فلا هكذا اذا  
في الزكاة وهو موافق مسئلة الكتاب وذكر في الزكاة انه لا ضمان  
عليه سواء علم بادى شريكه او لم يعلم مال شمس الا ثمة الستر رحمه الله تعالى  
وهو الصحيح عندهما فيما يحتاجان الى الفرق ايضا على رواية الزيارات انتهى وعلى  
هذا الخلاف الوكيل اذا الزكاة بعد ما ادى الموكل بنفسه والوكيل بعقود العبد  
من الظهار اذا اعتقه بعد ما كفر الموكل او ماتت المسرة المطاهر عنها  
او بعد ما كفر العبد عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا ينقذ عتقه وعندهما ينقذ  
علم بتكفير الموكل او لم يعلم على ما ذكرنا في الزيارات لهما ان اذا الزكاة  
بنفسه يضمن عزله الوكيل فلا يثبت حكمه في حقه قبل العلم ولانه كان  
عن قصد وفعل من الموكل فهو كالصريح بالضرر كما في المأمور بقضائه  
الدين وفروقهما على رواية الزيارات انه ما مور بدفع المال  
الى الفقه على وجه يكون قربة وصدقة واد الموكل بنفسه لا ينفى هذا  
المعنى فلا يوجب عزله فكان في الاداء مستعاضا به فلا يضمن بخلاف  
المأمور بقضائه الدين فانه ما مور بان يملكه ما في ذمته بما يدفع اليه  
وذلك لا يتصور بعد قضاء الموكل بنفسه فكان قضاءه عزلا للوكيل ولكن  
لا يثبت حكمه في حقه قبل العلم به دفعا للضرر عنه ولا في حنيفة رحمه  
الله تعالى انه امر بأداء الزكاة وقداى غير الزكاة فكان مخالفا ضامنا من علم  
ببشأن ان موجب اذا الزكاة سقوط الفرض عن ذمته وقد سطر باد الموكل

بأداء الموكل بنفسه فلا يتصور استقاطه بأداء الوكيل وكان اذا الوكيل عزلا للوكيل من طريق الحكم  
لفوات المحل وذلك لا يختلف بالعلم والمجهل كالوكيل ببيع العبد اذا اعتق الموكل العبد والوكيل  
بالطلا فاذ اطلق الموكل او خالف او انقضت عدتها او الوكيل بالخلع اذا خالها الموكل بنفسه  
فانه ينزل الوكيل علم بذلك او لم يعلم بخلاف الوكيل بقضائه الدين فانه مأمور به يجعل المورى  
مضمونا على القابض على ما هو الاصل ان الدين ينقض بامثالها وذلك يتصور بعد ادائه الموكل  
فلم يكن اذ امره موجبا عزل الوكيل حكاه كما لو باع الموكل ما وكيلا ببيعه بوضوح الفرقان هناك  
لوم يوجب الضمان على الوكيل بمجهلة باد الموكل لا يلحق الموكل فيه ضرر لانه يتمكن من الاسترداد  
المقبوض من القابض كان فائدا ونصيبه كان هالكا وفي الزكاة لوم يوجب الضمان  
ادى الى الحاق الضرر بالموكل لانه لا يتمكن من استرداد الصدقة من الفقير ولا تضمينه  
والضرر مدفوع فلهذا وجب الضمان بكل حال نعم اذا صار العبد بين الشريكين على رواية  
الجامع فيما اذا لم يعلم بالمناقضة فسترع فقال ان هلك الكرم فقال قبل ان ينقذه البائع كان  
للكرم ان يرجع على الامر او شريكه الاخر بغير مثال كالمشترى اما على الامر لانه وكيله بالتشريك  
واما شريكه الثاني لانه كفيل عن الامر بما عليه من ضمان التجارة وهذا ضمان التجارة  
وقد لزمه بعد الكفالة وليس للوكيل ان يرجع بالكرم على شريكه الاول وهو الذي  
لم يامر بالتشريك لانه لو رجع عليه انما يرجع بحكم الكفالة عن الامر وحال ما وجب  
الكرم على الامر لم يكن بين الامر وبين شريكه الاول مفاوضة حتى يصير كفيلة عن الامر  
بما وجب عليه فان قبل ان لم يكن للوكيل الرجوع على شريكه الاول بحكم  
الكفالة عن الامر وجب ان يكون له حق الرجوع عليه بنصف الكرم لانه صار له  
مستريا بنصف العبد لانه لم يعلم بمناقضتهما على رواية الجامع  
فيل له المفاوض الذي لم يامر بالتشريك ما ملك نصف العبد بتوكيله فانه لم  
يملك بالتشريك وانما امر المفاوض الذي وكله بتوكيله بالتشريك في ضمن  
عقد المفاوضة ومن امره جلا به يوكل غيره حتى يشتري شيئا فوكل فاشترى  
الثاني ما وكله ليس له ان يرجع على الامر وانما يرجع على موكله يرجع على الامر  
كذلك هنا واذا لم يكن له ولاية الرجوع عليه لا يكون له ولاية الرجوع على شريكه  
الثاني واذا ثبت ان الوكيل ولاية الرجوع على الامر او على شريكه الثاني  
فان يرجع على الامر فان ادى الكرم خالصا لم يرجع شريكه عليه  
بشيء لانه ادى دينه من ماله وان ادى من مال الشركة رجع شريكه  
عليه بنصفه لانه ادى دينه من مال مشترك وان رجع على شريكه  
شريكه اى شريك الامر فان ادى من مال المفاوضة له ان يرجع  
على الامر بنصفه لانه كفيل عنه بامر وان ادى بنصفه من مال نفسه  
رجع بطله على الامر لانه ادى دينه بحكم الكفالة عنه بامر ولا امر



وشريكه ان يرجع نصف الكر على المفاوض الذي لم يامر به بالشري وعلى شريكه  
اما يرجع الامر على الذي لم يامر به لانه مأمور من جهته بالتوكيل والتوكيل بالشري  
اذا رجع بالنش على موكله كان لموكله ان يرجع على الامر بحكم الامر واما الشريك  
الامر ان يرجع على المفاوض الذي لم يامر به لانه ثبت للامر حق الرجوع عليه فبقيت  
لشريكه ايضا تحقيقا للتسوية بينهما واما لهما ان يرجعا على الشريك الجديد  
للمفاوض الذي لم يامر به لانه وجب نصف الكر على المفاوض الذي لم يامر به وانه ضما  
تجارة فيصير شريكه كفيلا عنه عما وجب عليه بحكم الكفالة فان رجعا على المفاوض  
الأول الذي لم يامر به فان ادى من ماله خاصته لم يرجع على احد لانه قضى دينه عليه  
من ماله وان ادى من مال الشركة يرجع شريكه الجديد عليه بنصفه وان  
رجعا على شريكه ان ادى من مال المفاوضة يرجع على شريكه بنصفه وهو يرجع  
الكر لانه قضى دينه بكفالة من مال مشترك وان ادى من ماله يرجع عليه  
بكره لما ذكرنا والله اعلم وفي المبسوط واذا كفل رجل بمال مؤجل ثم فاض رجلا  
ثم حل الاجل لم يلزم شريكه من ذلك شيء اما عند اني يوسف ومحمد رحمهم الله  
تعالى فلاه عقد المفاوضة لا يوجب المساواة بينهما في ضما الكفالة كما لو كانت  
الكفالة بعد الشركة فاذا كانت قبلها اولى واما عند اني حنيفة رحمة الله تعالى  
فلاه كل واحد من المتفاوضين يكون كفيلا عن صاحبه فيما يجب على صاحبه  
بسبب باشره بعد الشركة وهذا المال انما يلزمه بسبب باشره قبل الشركة  
لا وجوب الما عليه بسبب الكفالة لا بحلول الاجل الذي كان مانعا من المطالبة  
يرتفع بمضي المدة فيبقى المال عليه بسبب الكفالة وقد كانت قبل  
الشركة فهو بمنزلة ما لو اشترى شيئا بمثل مؤجل ثم فاض رجلا  
الا ترى انه لو كانت الكفالة في الصحة وجل الاجل في مرض الموت  
يعتبر من جميع المال لانه دين الصحة ولو كفل بمال مؤجل وهو مفاوضة  
ثم فارقه او مات شريكه وحل المال فانه يلزم شريكه جميع الكفالة في قول  
اني حنيفة رحمة الله تعالى لانه المال انما يلزمه بسبب باشره في حال  
قيام الشركة بينهما وانما كان زوال المانع بعد انقطاع الشركة ولما وجب المال  
بما شره السبب على الذي باشره وجب على الآخر بحكم الكفالة فيفسخ الشركة  
او انفساها بالموت لا يسقط عنه ما كان لزمه كما لو اشترى شيئا بمثل مؤجل  
فترقا سخا الشركة فان اداها الشريك قبل الفرقه او بعدها كان له ان يرجع  
على الذي امره شريكه بالكفالة لانه كما قام مقام الشريك في وجوب  
المال عليه والاداء الى الطالب فكذلك في حق الرجوع على الاصيل وهذا  
لا بالكفالة كما وجب المال للطالب على كل واحد من الشريكين وجب ايضا

ايضا لكل واحد منهما على الاصيل الذي امر احدهما بالكفالة لانه امر احدهما كما امر اياهما  
فابهما العقد المفاوضة صادرا كشخص واحد وكذلك لو ارته بعد موت الكفيل لانه مطالب  
بالمال بعد موته كما كان قبله فان مات المفاوض الذي لم يكفل قبل حل الاجل فالمالك  
يجل عليه في قول اني حنيفة رحمة الله تعالى ولاجل على الحي منهما لانه الاجل ثابت في  
حق كل واحد منهما الا ان الميث استغنى عن الاجل بموته والحي يحتاج الى ذلك والميت  
لا ينتفع ببقا الاجل بل يتضرر بذلك لانه يد الورثة لا تبسط في التركة والحي ينتفع  
بالاجل فيبقى الاجل في حق الحي وروى الميث وحلول المال على الميت بعد الموت  
لا يوجب حلوله على الاخر لان الشركة قد انقطعت بموته والله اعلم بالصواب  
**باب رجوع احد الشريكين على صاحبه بحصته مما قبض اصله**  
ان الدين مشترك بين اثنين على واحد بسبب واحد حقيقة وحكما فما قبض  
احدهما كان للاخر ان يشاركه فيه ومتى وجب بشيئين مختلفين حقيقة وحكما  
او حكما لا حقيقة فما قبض احدهما لا يشاركه الاخر فيه لانه غير مشترك وانما يعرف  
الايجاد والاختلاف بالايجاد والسبب واختلافه لانه الحكم يتبع السبب وقد  
ذكرنا في الباب المتقدم وحرف اخر الانشاء اذا عاد اليه قديم ملكه رده  
بدله كبدله يؤدى الى اجتماع البدل والمبدل في ملك واحد وحرف اخر  
ما ذكرنا ان الزبوف والنهم رجة يقع بها قضاء الدين بخلاف الرضا من استوفى  
وحرف اخر ان ادا الضمان يوجب الملك في المضمون اه كان المضمون  
قائلا للنقل من ملك الى ملك كما في الغصب وان لم يكن قائلا  
لنقل يظلمه في بدله لانه ان تعذر اثبات الملك في المضمون امكن ايضا  
اثباته في بدله كما في المدير اذا مات او بقر في يد الغاصب او بطرقا قامة  
الضمان من مقام المالك في استيفاء البدل كما في غاصب الغاصب ومورع  
الغاصب اذا استهلك الوديعة اذا عرفنا هذا قال محمد رحمة الله تعالى  
اذا كان لرجل على رجل اخر الف درهم دين فامر رجلا ان يؤديا عنه الف  
الى صاحب المال فاديا فانه ان احدهما قبض من الاخر خمس مائة لم يشرك الاخر  
الا ان يكونا اديا الضمان مال مشترك بينهما سواء اديا معا او  
على التعاقب اما اذا اديا من مال مشترك بينهما باه كان خمس  
مائة كل واحد منهما مسر عن خمس مائة الاخر لانه السبب لم يتجدد حكما  
لانه الاداء منهما بمنزلة الافتراض من الغريم فكانما افترضا الامر الف  
درهم كل واحد منهما خمسمائة درهم من ماله خاصة لانه الغريم يصير من  
مستقرضا اولا ثم ينوب قبض الطالب من باب قبضه فيصير قبضا  
عن الغريم اولا بحكم القرض ثم قبض لنفسه بحكم الدين ولو افترضا الغريم



الف درهم حقيقة كل واحد منهما خمسمائة ثم قبض أحدهما ضامنه شيئا لا يكون  
للاخر ان يشاركه فيما قبض وان اخذ الا قراض لانه اختلف حكما لصحة الاقتراض  
في مال كل واحد منهما في مال الاخر ولهذا لو استقرض من رجلين شيئا واقرضه  
احدهما صحيح وهذا الا صحة الاقتراض بالقبض وقبض مال احدهما غير قبض مال  
الاخر فلم يتخذ السبب حكما فلم يكن الذين مشتركين كذا هنا  
واما اذا اديا من مال مشترك بينهما فلا تبه بدل مال مشترك  
بينهما وحكم البديل حكم البديل فان قيل وجب ان يشاركه وان  
كان المقبوض بدلا من مال مشترك بينهما لانه بدل المشترك انما  
يكون مشتركا اذا اتحد سبب وجوب الدين حقيقة وحكما كما  
في بيع العبد المشترك صفقة واحدة وهذا لم يتخذ لانه سبب  
وجوب الدين هنا القضا لا الامر بدليل ان المأمورين بالقضا  
اذا ارتبنا رهننا من الامر بما يجب لهما من الدين على الامر لم يجز وكذلك  
لو تجلوا ما يجب لهما من الدين عند الاداء يصبح الاستعمال حقه كما لا يمتنع  
ان يرد منها ولذا لو تصاد قام مع الامر بما يجب لهما من الدين بعد الاداء  
لم يجز فنثبت ان سبب وجوب الدين هو القضا لانه بالقضا يصير لهم  
معترضا والا قراض ان وجد منهما جملة حقيقة الا انه اختلف حكما  
فان اقراض كل واحد منهما في نصيبه غير منوط بصحة الاقتراض  
في نصيب الاخر حتى ان رجلين لو اقرضا الفاشتركا بينهما  
من رجل فقبض المستقرض من نصيب احدهما وهو الاخر صحيح لما قلتم  
فقبل له حق المشاركة هنا في المقبوض ما ثبت لكاه الشركة في  
الدين وانما ثبت بسبب اخر وهو ان ما قبضه القاض من المستقرض  
اه كما غير المقبوض حقيقة فهو عين المقبوض حكما بدليل ان اقراض  
الذراهم والدنانير والمكيل جائز ولو كان غير حقيقة وحكما لكاه  
صرفا بنسبه لو بيع الكيل بجنسه نسبة وانه باطل ولهذا لا  
يصح من المادون والمكاتب والوصي في مال المتيم ولو كان مبادلة  
يجوز فلهذا القرض اعارة وقد ذكرنا في الاقتراض ان المكاتب  
اذا استقرض من مولاه الفأبها بنه الشهود وعليه دين وفي يده  
الف فقضاها المولى يجوز وكذا لو كان للوارث على المريض دين قضاها  
في مرضه يصح ولو كان مبادلة لا يصح ولهذا لو كان القرض كرحضة  
فاشترى المستقرض من رجل كراوا من المقرض بقضه قضا قبضه جاز  
بكيل واحد للشترى ولو كان مبادلة لا يجوز كما لو كان الكراوية بسبب السلم

السلم ولو كان المقبوض غير ما اقرضناه حقيقة باه كما فاما في المستقرض  
كما الذي يقبض ان يشاركه فيه كما قيل الا قراض فكذا اذا كان عينه حكما بخلاف  
ما اذا اديا لاس مال مشترك بينهما لانه هذا القابض قبض الخمس مائة التي هي عين  
ماله حكما ولو قبض الخمسمائة التي هي عين ماله حقيقة لا يكون للاخر ان يشاركه فيه  
فكذا اذا قبض عين ماله حكما فقد رأت ان الشركة في المقبوض بهذا السبب و  
تعد راتبات الشركة في الدين الا ترى انه لو ادى احدهما جيدا مثل ما امر به والاخر  
زيفا ويجوز به رب الدين لا يرجع احدهما على الاخر الا بما ادى دلالة اقراض المولى  
الا ترى انه لو ثبت حق المشاركة فالذي ادى الزيف يرجع على صاحبه بنصف ما اخذ  
من الجياد ويؤدى اليه نصف الزيف وانه لا يجوز ولولم يامرهما بالقضا لكن امرهما  
بالكفالة فكفل ولم يكفل كل واحد منهما عن صاحبه صار كل واحد منهما كفيله بخمس  
مائة لانها اضاها الكفالة الى الالف كفالة واحدة فيقسم عليهما كما لو اشترى  
عبد بالالف صفقة واحدة بحسب ما تقدم يجب على كل واحد منهما خمسمائة  
فان اديا الالف ثم قبض احدهما من الامر خمس مائة كما محمد رحمة الله تعالى  
يقول هذا الامر بقضا الدين سوا ثم رجع وقال لا يكون للاخر ان يشاركه فيما قبض سوا  
اديا من مال مشترك بينهما او من غير مال مشترك وهو قولنا في يوسف رحمة الله  
تعالى وجه قوله الاول ان الكفيلين بمنزلة المأمورين بدليل ان الكفيل لا يطالب المكفول  
عنه بما كفل الا بعد الاداء كما للمأمور واذا كان الرجوع بحكم الاداء صار كما للمقرض له  
ما اديا فاه كما ذلك مستثناة كانه يكون كذلك واه كما متفرقا فلهذا لا  
الارى ان الطالب لرابر الكفيل لا يرجع الكفيل على المكفول عنه كما لو ابر المأمور  
ولا البديل يقوم مقام البديل كما ذكرنا في المأمور وجه قوله الاخر ان رجوع  
الكفيل ما كان بحكم الاداء بل يملك ما في ذمته وقيام ذمته مقام ذمة الاصيل  
ولهذا لو كفل الجياد ثم ادى الزيف او بالذراهم واذا الدنانير وصالح على عشرة  
دنانير واشترى ما في ذمته من الذراهم بدنانير او ملك بالارث والجهة  
يرجع بما كفل لما ذكرنا ان الكفالة اقراض الذمة والزام الدين ونفس الكفالة وجب  
الدين للطالب على الكفيل والكفيل على الاصيل الا ان ما وجب على الكفيل حال  
وما وجب له على المقرض موجه الى وقت القضا ولهذا لا يخذ به رهنا يصح ولو وقع  
المطلوب المطلوب الدين الى الكفيل قبل ادائه الكفيل بنفسه صحيح لا يكون لولاية  
الاسترداد كما لو كفل الدين الموجه ولو هلك المنقود في يد الكفيل وادى الدين  
الى الطالب لا يرجع على المطلوب لانه يصير مستوفيا دينه ولو لم يكن الدين  
واجبا عليه لرجع كما لو دفع الى رجل مالا ليقتني به دينه فهلك في يده  
الا ترى ان لو دفع المال الى الكفيل ليقضى دينه على وجه الرسالة فهلك في



يد غم ادى الدين رجع عليه بما كفل عنه ولو كان الدين الذي كفل به طعاما واد المطلق  
اليه قبل ان يودى الى الطالب فتصرف فيه ثم قضى الطالب طعامه بطلب اليه الرجوع  
لانه صح قبضه فكان الرجوع حاصلا على ملك صحيح فيطلب له وان قضى المطلق الذي  
نكذلك عندهما وعندنا في حنفية رحمة الله تعالى في رواية الكتاب البيوع كذلك لانه  
اصل ملكه كان صحيحا فبان وجب عليه الرد بعد ذلك لا يتمك خبث في الرجوع  
وقال في كتاب الكفالة عندنا في حنفية رحمة الله تعالى لعل الرجوع له ولو تصدق  
به كان احب الى وقال في الجامع الصغير يرد الاصل والرجوع على الاصيل عندنا في حنفية  
رحمة الله تعالى لانه انما رضى بتسليمه اليه بشرط لم يسلم لذلك الشرط قال  
شمس الائمة الشرخسى رحمة الله تعالى لكن مراده ان يفتى برد الرجوع مع غير ان يجبر  
عليه في الحكم لا يمكن فيه نوع خبث حيي قبضه بشرط لا يسلم ذلك للمعطى فيومر  
بالصدق به على سبيل الفتوى فاذا ثبت ان وجوب المال عليهما بسبب الالتزام  
والزامها متفرق فانه كفالة هذا والزام هذا غير كفالة ذلك والزامه فكان السبب  
مختلفا وهذا لانه وجب الدين لهما على المطلوب وعليهما للطالب شيئين مختلفين  
من حيث الحكم لانه كفالة لهما وان اخذت حقيقة لانها كفالة عن الغريم بالف درهم  
جاءت لكن اختلف حكما لانه كفالة كل واحد منهما صحها غير منوط ومتعلق بكفالة  
الاخر فانه الطالب لو قبل كفالة احدهما دون الاخر صح ذلك بخلاف المأمورين  
لانه غنة الدين واجب قبل الاداء وانما يجب بالاداء والمؤدى مشترك فالخاصل ان  
الكفيلين مقترضاها منهما والزاما ما وجب على المطلوب وذمة هذا مئذاة عن ذمة  
ذلك فلا يثبت بينهما الشركة في بدله والمأموران مقترضاها المال وهو مشترك فكذا  
بدله ولو ان الكفيلين باعيا بما ضمنا عبد بينهما وقبض احدهما شيئا او باعه كل واحد  
منهما عبدا لانه حاصنه كان ذلك بمنزلة ما وصفت لك من الاداء يريد به انه على  
الحال الذي ذكرنا لانها يصيران موديين الماهر هذا الطريق كما يصيران موديين  
بحقيقة الاداء هذا اذا لم يشترط في الكفالة ان يكون كل واحد منهما كفيل صاحب  
ولو شرط ذلك واوبان قبض احدهما شيئا يشاركه الاخر سواء اديا من مال  
مشترك لانها قصد ان يكون كفالة واحدة فصار موجبا واحدا وهذا  
لانه جميع المال واحد على كل واحد منهما بحكم الكفالة عن الاصيل والنصف على  
على كل واحد منهما بحكم الكفالة عن صاحبه فاذا ادى احدهما شيئا رجع على صاحبه  
فانه شارح على صاحبه بنصف المؤدى فانه شارح على الاصيل جميعه لانه  
كفل عنه بامر وادى فرق بين هذا وبين لو كان لرجل على رجلين الف درهم  
دين فكفل كل واحد منهما عن صاحبه فاذا ادى احدهما شيئا فانه لا يرجع على صاحبه  
حتى يودى اكثر من النصف لانه ثمة كل المال وجب على كل واحد منهما ايضا

ايضا لان نصفه واجب بطريق الاصلية ونصفه بحكم الكفالة ولا معاوضة بين  
جهة الاصلية وجهة الكفالة لانه الواجب مجتهد الاصلية دين من كل وجه الا بقبضه  
غير ظاهرا وما وجب عليه بحكم الكفالة بقبضه الاصيل ظاهرا فيخرج جهة الاصلية  
وهذا لانه لو رجع على صاحبه انما يرجع بحكم الاداء عنه فكان لصاحبه ان يقول  
اذا ذلك غير بمنزلة اداء بنفسه بنفسه ولو كانت دبت بنفسه كان الى ان  
ارجع عليك فذلك اذا دبت عنى بامرئ فيصح كل واحد منهما على صاحبه فيؤدى  
الى الدور فيبطل الاداء عن صاحبه فيقع عنه الا اذا اراد المؤدى على النصف فينشد  
يرجع بالزيادة بحكم الكفالة لانه ليس عليه بحكم الاصلية الا خمس مائة فتقع الزيادة  
بحكم الكفالة ضرورة ولانه لو رجع على صاحبه بالزيادة لم يرجع صاحبه عليه ملك الزيادة  
رجل امر رجلين ان يشتريا له جارية بالف درهم فاشترى الجارية بالف درهم ونفذ  
التم من مال مشترك بينهما وغير مشترك ثم قبض احدهما شيئا لا يشاركه  
الاخر فيه لانه سبب وجوب الدين للوكيلين على الموكل مختلف حكما لانه سبب  
الوجوب هو البيع الذي جرى بين الوكيل والموكل لا البيع الذي جرى بين البائع  
والوكيل لما عرف ان الشري بحكم الوكالة بوجب دينين فان الوكيل بالشري  
اصل في حق حقوق العقد كانهما اشترى لانهما اشترى بامره من الموكل بما وجب  
عليهما من الثمن ولهذا كان لهما حق الحبس عن الموكل لاستيفاء الثمن والاخذ به  
بينهما في الثمن بوجب الخالف ويرد عليه بالعيب ويرجع عليه بالثمن عند الاستحقاق  
وقد وجب على كل واحد منهما خمسة مائة فصار كل واحد منهما باعيا بما وجب عليه  
وذلك خمسة مائة ولو تصادقا على ذلك كان السبب مختلفا حكما لانه متحدا  
حقيقة فلا يكون الدين مشتركا بينهما وهذا لانه رجوعهما عليه بحكم الشري لانهما  
الامر وقبول كل واحد منهما العقد غير قبول صاحبه والرجوع لا يثبت بحكم  
الاداء لهذا يملك الرجوع قبل الاداء او امر احدهما بالشري غير امر الاخر ثم  
الا يرجعانه لو قبل احدهما الوكالة دون الاخر صح ولا يقال بلنا جعلنا  
كانهما باعيا منه عبدا واحدا صفقة واحدة في حق واحدة في حق ما يرجع الى حقوق  
العقد ولو جعل كذلك حقيقة فشارك احدهما صاحبه فيما استوفى من الثمن  
لانا نقول وان قدرنا هكذا وكفى بنا على الوكالة وهما كالتاء مختلفتان  
فصار في التقدير بنا على ذلك كانهما باعا العبد في صفقتين وكذلك لو باعا عبدا  
بينهما بذلك الثمن لانها يصيران قاضيين الثمن بهذا الطريق وصار كما  
لو اديا حقيقة رجلا باعا عبدا بينهما من رجل بالف درهم فيقبض احدهما  
بضيبه من الثمن يشاركه الاخر فيه لانه هذا دين وجب بدلا عن محل مشترك  
بسبب واحد حقيقة وحكما اما حقيقة فلا الصفقة متحدة واما حكما



لانها بشهادتهما الباطلة اذا لابد المولى عن العبد وحالا بينه وبين العبد بغير عرض  
 يصل اليه في الحال وانه سبب الضمان كالفصل الا يرى انها لو شهدا على رجل انه اجل دينه الى  
 سنة وتدارعى المطلوب الاجل وانكر الطالب وقضى الفاض بالاجل ثم رجعا ضمن الدين  
 لرب الدين حالا لتفويتها امكاه الاخذ في الحال وامام العبد فلاه الكتابة يثبت  
 بالقضا ظاهرا وباطنا او ظاهرا لابطنا على حسب ما اختلفوا فيه فابعد ظاهرا وباطنا  
 كاه لبدل الكتابة وان بعد ظاهرا لابطنا كاه بمنزلة فصولي كاتب عبد لغير واجبان  
 المولى ذلك فكاه له ولاية اماع المكاتب ويرفع معنى الاتلاف فان قيل كيف  
 يبيع العبد بالمكاتبه وقد زعم انه ليس له عليه بدل الكتابة قبل له نعم لكن القاض لما قضى  
 عليه بالكتابة بشهادة الشهود فقد كذبه في اقراره والاقرار اذا انفصل به التكذيب من  
 القاض بالبينة التحق بالعدم ولانا جعلناه انشاء للكتابة من القاض على ما ذكر فلم  
 يكن راعيا لعدم وجوب البذل وبعد ما اختار المولى تضيي احدهما لا يبقى له ولاية تضيي  
 الاخر كما في الغاصب مع غاصب الغاصب وهذا لانه لما اختار تضيي الشاهد من فقد  
 ملك بدل الكتابة منهما لانه اذا الضمان يوجب الملك في المضروع والمكاتب واه كان  
 لا يقبل النقل من ملك الى ملك قصد بالبيع والهبة ولا حكما بالارث لكن بدله  
 نقبل النقل من ملك الى ملك قصد باياه باعه عن المكاتب وحكما بالارث واذا  
 ملك بدل الكتابة منهما بالقيمة لا يمكن الرجوع على العبد لزواله عن ملكه ولما فيه من الجمع  
 بين البذل والتجديد واذا اختار اساع العبد فقد نفذت الكتابة منهما بالقيمة لا  
 لا يمكن الرجوع على العبد لزواله عن ملكه ولما فيه من الجمع بين البذل و  
 المبدل واذا اختار اساع العبد فقد نفذت الكتابة فلا يبقى الاتلاف ولانه  
 يصير ملكا رتبة العبد منه بما اخذ منه من بدل الكتابة ولورجع عليهم بقيمته  
 يصير اخذ ابدلي عن مبدل واحد وانه لا يجوز فلو انه اختار تضيي الشاهد من  
 رجع الشاهد ان على المكاتب بالفرد رحم الى سنة لانها قانا مقام المولى في بدل  
 الكتابة كمن غصب مدبر افضل في يده خطأ واختار المولى تضيي الغاصب  
 كاه للغاصب تضيي عاقلة القاتل كاه له عاقلة وتضيي القاتل ان لم يكن  
 له عاقلة يمتد المدبر وان لم يملك الغاصب رتبة المدبر بالضمان لانه باء الضمان  
 قام مقام المولى في حق بدله كذلك هنا ويتصدقاه بالفضل على القيمة ولا يتصدقاه  
 بالالف لانه الف راس مالهما فيطيب لهما ويتصدقاه بالالف الزيادة على القيمة  
 لانه هذا ربح حصل بسبب حبيث وهو شهادتهما الباطلة بمنزلة ما  
 لو غصب من رجل عبدا قيمته الف فضارت في يده الفين ثم غصب منه اخر  
 وابق من يده وضمن المالك الف كاه لاول ان يضمن الثاني الفين  
 ويتصدق بالالف ويسلم لانه ربح حصل بسبب حبيث وهو الغصب

فلا نه لو قبل المشتري البيع في نصيبا أحدهما دون الآخر لم يصح ولو سمي كل واحد  
منهما نصيبه غنا لم يشترك الآخر لأنه دين وجب بشيئين مختلفين حكما لأن الصفقة  
قد تفرقت بتفصيل الثمن على ظاهر الرواية ولهذا كاه للمشتري أن يقبل البيع في نصيب  
أحدهما وعلى قماس ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الصفقة لا تفرق بهذا  
وأه كاه البائع اشترى على ما مترك في البيع اشتركا ولو كاه لأحدهما عبدا وللآخر أمة  
بأعاهما من رجل بألف اشتركا فيما يقبضاه لاه الصفقة متحدة حقيقة وحكما فكاه  
الواجب مشتركا وأه كاه مدلا عما ليس بمشترك بينهما ولو سمي كل واحد منهما غنا لم  
يشتركا لاه الصفقة تفرقت حكما على ظاهر الرواية فالخااصل أن في كل موضع اتحدت  
الصفقة فمى بال واحد بسبب واحد فثبت الشراكة وفي كل موضع اختلف لا يثبت  
الشراكة وما تتخذ به الصفقة وما ساعد وذكرناه في البيع وكذلك لو أجازا دار بينهما  
من رجل سنة بمائة درهم فلم يسكن المساجر الدار ولم يقبضها حتى نفذ أحدهما حصته  
فحسبى درهما كاه للشريك الآخر أن يشاركه لأنها باعنا منفعة مشتركة بينهما صفقة  
واحدة بأجرة واحدة فكاه السبب متحدة حقيقة وحكما وشبه هذا في الكتاب بدين  
موجب لهما على رجل عجل من عليه نصيب أحدهما قلت من مشايخنا رحمهم الله تعالى  
من زعم أن الأجرة تلك بنفس العقد عندنا إلا أنه لا يطالب واحتجوا بهذه العبارة  
والأصح أنها لا تملك ولكنه أراد بالتنبيه أنها تلك بالتجمل وإذا ملك بالتجمل  
صار بمنزلة العجل من الأصل ولا يقال بأنه إذا عجل نصيب أحدهما فقد غلب نصيب  
أحدهما من نصيب الآخر ينبغي أن يجعل الصفقة صفقتين لاختلاف الأجر  
لاه نصيب أحدهما صار عينا وبقي نصيب الآخر دين ولو كاه في الأبدان كذلك  
تفرقت الصفقة ولا يشارك الذي حصته في الدين صاحبه كذلك هنا لانا نقول  
هنا هكذا أن لو كاه هذا تعجيله نصيب أحدهما خاصة وليس كذلك لأنه تعجيل  
الدين المشترك فلا يختص به أحدهما إلا برضا الآخر وهذا لاه حق المشاركة  
انما ثبت حقا للذي لم يقبض فلا يبطل ذلك بفعله كما لو قبض نصيب أحدهما  
أحد البائعين من الثمن أو أحد المقرضين من الدين بخلاف ما لو كاه في  
الأبدان لاه الدين ما وجب مشتركا من الأصيل فلا يثبت الشراكة  
ولو سمي كل واحد منهما نصيبه أجرة على حدة لا يشاركه الآخر كما في البيع  
إذا شهد شاهدان على رجل أنه كاتب عبده على ألفي درهم إلى سنة وقيمة الف والعبد يدعى  
والمولى يحسد فعلى الشهادتين لا يستجماع شرائط الجواز فلو قبض بذلك ثم رجعا  
عن الشهادة عند القاضي في مجلس واحد أو في مجلسين فهو سواء والمولى بالخيار  
أن يشأ رجعا على الشاهدين بقيمة العبد حالاً وإن شاء رجعا على المكاتب إلى  
سنة لأنه وجد من كل واحد منهما سبب القضاء في حق المولى أما من الشاهدين لانا



فرق بين هذا وبين ما لو غصب مديرا قيمة الفخصارين ثم غصبه اخرا وبقي  
من يده وضمن المالك الاول فانه يرجع الاول على الثاني بالفين ويسلم له الف والالف  
الثانية موقوفة لا يلزمه التصديق بها والفرق ان في المدير حق الغاصب الثاني عن  
القيمة التي دفعها الى الاول لم ينقطع من كل وجه لانه لو هادم من الاباق يعود الى مالك  
المولى ويجب عليه رد القيمة التي اخذها من الغاصب الاول اليه ويرد الاول على الثاني مع  
تسليم حق الغاصب في القيمة فلنا لا يتصدق لانه لو تصدق بغرم للثاني فلزمه ضمان  
لم يلزمه اما في بقى لو عاد من الاباق يعود على مالك الغاصب الثاني لا على ملك المولى فاذا  
انقطع حق الثاني عن القيمة استقر ملك الاول واخذ الالفين ربح حصل بسبب حيث  
فلزمه التصديق وكذا في مسئلتنا لا يتصور عود المكاتب الى ملك المولى بعد الحرية  
فتقرر ملك الشاهد في الفضل فلزمهما التصديق فلو قبض احد الشاهدين  
من المكاتب الف ليس لاه خزان يشاركه فيما قبض لانه قبض دينا عليه  
مشارك بينهما لاه ما اخذ بدل ما في ذمته لولا له من الضمان وذلك ليس  
بمشارك بينهما فكذا بدل وليس هذا بدلا عن الرقبة حتى يكون بدل  
مال مشترك لانها لم يملك الرقبة لاه لعدم المحلة فيكون عوضا عما غرمها  
من القيمة وما غرمها لاه مختلفا متفرقا لانها انما استحقا بدل الكتابة  
على المكاتب ما بشرها دتمها او يرجوعهما او بما وجب عليهما من الضمان باختيار  
المولى وتضمنهما ولا شركة بينهما في واحد من هذه الاشياء اما الشك في  
الرجوع فلا منهما متفرقا حقيقة وحكما ان شرد متفرقين فبرجعا  
متفرقين وتعد هذا غير بقدي ذلك ولهذا لا توقف صحة رجوع احدهما  
على رجوع الاخر او متفرق حكما ان شرد معا ورجعا معا واما ما وجب عليهما  
من الضمان فلا نه وجب على كل واحد منهما حسمانية في ذمته  
وذمة كل واحد منهما عن ذمة الاخر فصار كالبيع بصفتين  
واذا استوفى احدهما الف لا يعتق شئ من العبد لاه المكاتب عبد ما  
بقي عليه درهم وهذا لانها قايما مقام المولى فكما لا يعتق الا بادل المال  
الى المولى لا يعتق ايضا الا بادل كل المال الى من مقام مقامه واذا  
ادى المبدل اليهما يعتق لقيامهما مقام المولى وكما لو ادى الى الوارث به  
بعد موته ويكون الولا للمولى لانه عتق على ملكه فيكون الولا كما لو ادى الى  
الوارث وهذا لاه رجوعهما في حق المكاتب غير صحيح ولهذا لا تبطل  
الكتابة وقد استحق المكاتب ان يعتق على المولى ويكون ولاء له فلا يبطل  
حق رجوعهما فلو عجز المكاتب وقد قبض المولى منهما القيمة وقد  
ادى المكاتب بعض الكتابة الى الشاهدين ادى احدهما يعود الى ملك المولى

المولى لانه لم يزل عن ملك المولى بالكتابة ولم يملكه الشاهد ان لما قلنا فكذا مكاتب عجز  
عن ادا بدل فيرد الى المولى ويرد المولى على الشاهد ان القيمة لانه زال سبب الضمان  
في رد الضمان فالمستبرر المصوب اذا عاد من الاباق بعد ما ضمن الغاصب قيمته  
يعود على ملك المالك ويسترد الغاصب الضمان لنوال السبب وكذا لو وجد لم  
بالمبيع عيبا ورجع بالنقصان ثم زال العيب بزوال سنته يسترد النقصان  
ويرجع المولى عليهما بما اخذ من المكاتب لانه كسب عيبه لانه بعد العجز يصبر كالعبد  
المأذون فيما مضى فاه كانا من جنس واحد يتقاضاه ويترأاه الفضل وهذا بخلاف  
الابق اذا عاد من الاباق فانه يعود على ملك الضامن لاه ثبت زال الا بقاء ملك  
المولى بالضمان لانه قابل للنقل والنزول بخلاف المكاتب ولا يقال المكاتب صار قابلا  
للك في العجز وقد تقرر سبب الضمان قبل ذلك فينبغي ان يفيد الملك في المضمون  
حينئذ لانا نقول انما يستقيم هذا ان لو امكن تقرير سبب الضمان قيل  
عمر المحلة ولا يمكن لاه سبب الضمان هو قصر اليد وقد زال هذا المعنى عند عود  
المحلية فلا يستقيم تقريره عند عود المضمون وهذا لان اذا  
الضمان انما انعقد موجبا ان لو كان المحل قابلا حتى ينقصد السبب ولم  
ويتخلف الحكم لما منع وعند ارتقائه يعمل الموجب وهنا اذا الضمان لم ينقصد  
موجبا لانعدام المحلية فلا يفيد الملك عند ثبوت المحلية انتهى الا ترى  
ان لو باع الا بقاء ثم عاد من الا بقاء لا يصح البيع ولو باع المصوب من رجل  
ولا يبيعه له والغاصب منكر ثم اخذ منه لا ينفذ البيع مع قيام المحلية  
للك فلهنا اولى وحال شهود الكتابة في جميع القيمة مع المولى كحال شهود  
التدبير في المسئلة مع الورثة فانها لو شهدا على رجل انه دبر  
عبد وهو محجود والعبد يدعي نفقته القاضية بالتدبير ثم رجعا عن شهادتهما  
يضمان للمولى ما نقد التدبير لانها اثبتا حق العتق للعبد وبذلك يسه  
ينقص ملك المالك للمولى فيضمن ذلك النقصان فاه مات المولى  
والعبد يخرج من ثلث ماله عتق ويضمنه قيمته مدبرا لاه تلف  
ما بقي من المال عند الموت حصل بشرها دتمها فان التدبير موجب  
حق العتق في الحال وحقيقة العتق من الثلاث بعد الموت  
وقد كانا ضمنا ما اتلفاه معجلا وما زاد على ذلك كاه موجله قال  
فيضمنه ذلك عند تحقق الاثارة وذلك بعد الموت فاه لم يكن له  
مال غيره عتق ثلث ويسعى في ثلثي قيمته ويضمن الشاهدان ثلث  
القيمة اذا محجل العبد الثلثين فان بدل ما زاد على الثلث قد سلم  
للورثة من جرة العبد فان تلاف الشاهدين لذلك حصل بعوض فلا



فلا يضمنه فاما مقدار الثلث اتلفاه على الورثة بغير عوض فبئس  
مدبر اولاً يرجعاه بذلك الثلث على العبد لانه رجوعهما غير مقبول في حق العبد  
لما قد منا واذا لم يجعل العبد الثلثين من القيمة وعجز عنها فللورثة ان يرجعوه به  
على الشاهد من لانها ايضا حالايين الورثة وبين ذلك التقدر من ما ليس بشهادتهما  
والعوض في ذمة المخلص بادي كانهما قد اتلفا ذلك بغير عوض فيضمناه للورثة كما  
كانت و يرجع الشاهدان بذلك القدر على العبد لانها فاما مقام الورثة حين  
ضمننا ذلك وقد كان للورثة حق الرجوع على العبد بذلك فكذلك لمن قام  
مقامه بخلاف ثلثة القيمة **فرو** بين الكتابة والتدبير والرهن و  
المضاربة فانه اذا كان على رجل الف درهم وهو مقر بها وفي يد الطالب ثوب  
سبأوى مائة درهم فادعى انه له فقام المطلوب شاهدين انه رهنه بالمال وقضى  
به ثم هلك الثوب فذهب مائة درهم ثم رجعا ضماً مائة درهم للطالب  
لا اله القول قوله في الثبوت انه ملكه باعتبار بيده فيهما اتلفا عليه مائة  
الثوب بشهادتهما انه المطلوب فيضمناه له عند الرجوع والله الهادي  
**فان قيل** كيف يضمناه ولم يخرج الثوب من يده حتى هلك فكيف  
ذلك **قلت** اعين الرهن امانته في يد المرنه وفي ذلك يكيد الزاهي  
وقد اثبتا بشهادتهما يد الاستيفاء للمرنه في مقدار المائتين وقد  
ثم ذلك بملاك الرهن فكانها شهدا على انه استوفى مائة ثم رجعنا واه  
كان قيمة الرهن مثل الدين فلا ضماً عليهما لانها شهدا بثبوت يد الاستيفاء لم  
للمرنه ولو شهدا على المطلوب بحقيقة ابنا الدين بماله في يده وهو مثل الدين  
لم يضمناه عند الرجوع فكذلك اذا شهدا بثبوت يد الاستيفاء للمرنه في ماله  
واه كان في قيمته فضل على الدين لم يضمناه ايضا مادام العبد حياً لانه باق  
على ملك المطلوب وهو يتمكن من اخذ بقضاه الدين وهو مقر بالدين  
فاذا مات في يد المرنه ضماً الفضل لانها اتلفا الفضل عليه بغير عوض  
حيث اثبتا حق الحبس فيه للمرنه ولم يسقط شيء من الدين عنه باعتبار  
ولو كان ذوا اليد مقر بالثوب للراهن وادعى انه ودعة في يده وقال  
المطلوب هو رهن عندك وقام شاهدين يقضيان بذلك ثم رجعا فلا ضماً  
عليهما لانها لم يتلفا على ذى اليد عين الثوب فانه لا يدعى ملك لم  
لنفسه وقد كان متمكناً من رده على الراهن بعد قرضه القاضى فالرهن  
لا يكون لازماً في جانب المرنه فيجعل مساكاً للثوب بعد القضا بانه  
رهن عنده رضى بما شهدا عليه فلا يضمناه له عند الرجوع بخلاف الكتابة  
والتدبير لانه لازم من الجانبين كالبيع وبخلاف الاول فانها اتلفا عليه ملك

الثبوت الرهن لازم في جانب الراهن كالكتابة والتدبير حتى لو شهدا برهن هالك في يده  
يكون هذا بمنزلة شهادتهما عليه باستيفاء الدين لانه الاستيفاء يتم بملاك الرهن  
فيكونا متلفين للمال عليه فيضمناه له ذلك عند الرجوع واما المضاربة اذا عمل  
المضارب في المال ورجح فادعى انه اخذ مضاربة بالانصف وشهد له شاهدان  
ورب المال يقول بالثلث فاخذ المضارب نصف الرجح ثم رجع الشاهد  
ان ضمننا الستدر الذي شهدا به لانه القول هو قول رب المال لولا  
شهادتهما فيسأله على الثلث الى النصف انما استحق بشهادتهما  
ولو كان الرجح كله ديناً ثم يضمننا شيئاً حتى يقبض لانه وجوب الضمان  
عليهما بتقويت اليد عن رب المال ولا يتحقق ذلك ما لم يخرج الدين  
ويصل الى المضارب حصته فعند ذلك يتم التقويت بشهادتهما لم  
ولو شهدا انه اعطاه بالثلث فلا ضماً عليهما اذا رجعا لانه القول قول  
رب المال بغير شهود فلم يتلفا على المضارب شيئاً بشهادتهما  
اذا الاستحقاق لم يثبت له بمجرد دعواه النصف بخلاف الاول لانه رب  
المال يستحق الرجح من حيث انه نأما له نقد الفاعل عليه ما يستحقه لم  
لولا شهادتهما ولا يضمناه لرب المال شيئاً مما رجع بعد شهادتهما  
لانه المضاربة غير لازمة يتمكن كل واحد منهما من انفسخ ما لا منناع من  
الانفسخ رضى بما شهدا به وكذا هذا في شركة العياة اذا اختلفا في  
شرط الرجح وشهدا ثم رجعا ضماً الرجح الحاصل قبل الشهادة ووه  
ما يحصل بعدها بخلاف العقود الاله زمة لما ذكرنا ولو شهدا شاهد  
ان على رجل انه اشترى عبداً فلاه بالفضن الى سنة وقيمته الف وانكر  
ذلك البائع وادعى المشتري فقطضا القاضي فز رجعا عن شهادتهما  
كانه البائع بالخياره شارجع على الشاهدان بقيمة الفاحالة وان  
شارجع المشتري بالفضن الى سنة لما قلنا في الكتابة رجع على  
المشتري انقطع الشغل واه رجع على الشاهدين فلهما ان يرجع على  
المشتري بالفضن الى سنة لانها قاما مقام المولى في مطالبة سلم  
المشتري بالتمش وبتصدقاها بالفضل لما قلنا فاه قبض احدها حصته من  
المشتري لم يكن للاخران يشارك فيه لما قلنا في الكتابة فاه اخذ  
المولى القيمة من الشاهدين واخذ الشاهدان من المشتري التمش ثم  
وجد المشتري بالعبداً عيباً فرده بقضاه البائع وبيرد القيمة  
ويرد الشاهدان على المشتري التمش لانه الشاهدين لما يملك العبد  
من جهة ارباع بالضمه لانه العبد زائل عن ملكه وقت تضمينها لكن



بملكاه الثمن الذي كانه للبايع ويقوماه مقام البايع وذلك في استيفاء الثمن  
 من الثمن من المشتري فاذا ارد العبد بالقضا وانتهى فسخ من كل وجه في حق  
 الكل عاد الى البايع وقديم ملكه وزال سبب الضمان وهو انهما اليد عن عبده  
 بغير عوض يحصل للبايع في الحال للبايع في الحال فملكاه على البايع ان يرد  
 القيمة على الشاهدين وعلى الشاهدين ان يرد الثمن على المشتري وان قبله  
 بغير قضا سكت القيمة للبايع ويسلم الثمن للشاهدين وعزم البايع الثمن  
 للمشتري اما سلامة القيمة للبايع والثمن للشاهدين فلاه الرد بالعيب بعد  
 القبض بغير قضا بيع جديد في حق الثالث والشاهدان بالهما قضا  
 في حقهما كاه البايع اشترى من المشتري ولو كاه كذلك سكت القيمة  
 للبايع لاه سبب الضمان لم يزل وسلم الثمن للشاهدين لاه قيامهما مقام  
 البايع في الثمن باق واما ضاه البايع الثمن للمشتري فلاه الرد بغير قضا  
 فسخ فيما بين البايع والمشتري رد الثمن الى هو قائم مقامه وهو الشاهد  
 ان فصار الدفع الدفع اليهما كالدفع الى البايع ولو دفع الثمن الى البايع ثم  
 نفاسخا العقد رد البايع الثمن على المشتري كذلك هنا انتهى رجلا  
 غضبا عبدا قيمته الف فزادت قيمته في يدها حتى بلغت الفين  
 ثم غضبه منهما اخر فأت في يده فالمولى بالخيار اه شاء ضمن  
 الاولين الف وان شاء الاخر الفين لانه وجد من كل واحد  
 منهما سبب الضمان وهو الغصب وزيادة القيمة بعد الغصب غير  
 مضمونة عندنا فنجبر على هذا الوجه فاه ضمن الاولين الفان  
 حط على الاخر الفين لانهما ملكا المضمون من وقت الغصب  
 عندا الضمان وظهور ان الثاني غضب ما لهما كاه ان يضمنه  
 قيمة المضمون يوم غضبه وذلك الفادهم ويتصدقات  
 بالفضل والتصدقات بالفضل قولها اما عندا بن يوسف رحمة  
 الله تعالى فلاه شرط طيب الفضل عنده الضمان وقد وجد لاه  
 الالف رأس مالهما فالزيادة حصلت بسبب خبيث وهو الغصب  
 فملكاه سبيلها التصديقات فاه قبض أحدهما من الغاصب الثاني  
 شيئا كاه لشريكه في الغصب ان يشاركه فيما قبض لانه لما اختار  
 تضمينهما فقد ملك العبد منهما فصار كانهما اشترى العبد ثم باعاه منه  
 صفقة واحدة وهذا لاه سبب الملك هنا واحد وهو الغصب وهذا  
 بدل العبد فملكاه مشترك بينهما وصار كاه الثاني غضب عبدا  
 فملكهما بخلاف شاهدين الكتابة والبيع لاه ثمة لم يملك لم

لم يملك الشاهدا العبد والمكاتب حتى يجعل كانهما باعا المكاتب من نفسه  
 او كاتبا كناية واحدة وكذلك في البيع الا انهما لما غرما القيمة ملكا  
 مثل ذلك في دقة المكاتب بطريق القيام مقام المولى او البايع فيما على  
 المشتري من غير تصور عقد بينهما اما هنا ملكا المضمون حقيقة الانزى  
 انه لو عاد من الاباق يعود على ملك الغاصب وثمة يعود بالعجز الى ملك  
 المولى وفي البيع لو وجد عيب كاه له ولاية الرد على البايع ويعود الى ملكه  
 بالرد لا الى الشاهد فاذا ثبت انهما ملكا كاه لكل واحد منهما ان يشاركه فيما  
 قبض والله اعلم **رجل** غضبا من رجل عبدا فباعاه من رجل صفقة  
 واحدة بالالف درهم فضمنها المولى القيمة نفذ بيعهما لانهما ملكا  
 من وقت الغصب في حق نفاذ البيع فظهر انهما باعا عبدا فملك لهما بخلاف  
 ما اذا اعتقاه ثم ضمن القيمة لانهما لم يملكاه في حق نفاذ المعتق  
 وقد ذكرنا هذا فان لقي احد الغاصبين المشتري واخذ منه شيئا  
 من الثمن كاه لصاحبه ان يشاركه فيما قبض لاه الدين وجب بسبب  
 واحد حقيقة وحكما وهو بيع الغاصبين منه صفقة واحدة  
 من غير ان يبين كل واحد منهما ثمن نصيبه فملكاه الدين مشترك  
 بينهما لانه بدل مال مشترك لما ذكرنا انهما ملكا العبد باء الضمان  
 وكذلك ان لقي المولى احدهما قيمته نصف القيمة بعد بيعه  
 في النصف بنصف الثمن فلولم ياخذ شيئا من الثمن حتى لقي  
 المالك الغاصب الاخر وضمنه نصف القيمة ثم البيع في الكل كما صرح  
 لو ضمنهما دفعة واحدة ولو قبض أحدهما من المشتري شيئا من الثمن  
 كاه للاخر ان يشاركه فيه لاه اصل العقد كاه صفقة واحدة و  
 سبب ملكهما كاه واحدا فاذا اجتمع الجوازان والثمن بين على المشتري  
 صار كانه حار جملة واحدة فملكاه السبب متحد حقيقة وحكما فان قيل  
 وقت النفاذ متفرق قيل له نعم الا ان السبب هو البيع والبيع متحد ووجوب  
 الثمن يستند الى البيع لاه النفاذ يستند الى البيع والاصفة لا تقوم  
 الموصوف فصار كالمزاج رجلا عبدا على انهما بالخيار ثلثة  
 ايام فاجازا احدهما البيع بعد يوم والاخر بعد يومين ثم استوفى  
 احدهما حصته من الثمن يشاركه الاخر وان اختلف وقت النفاذ  
 لما قلنا ولو ضمن المولى احدهما نصف القيمة فقبض هو نصف الثمن من  
 المشتري ثم ضمن الاخر نصف القيمة لم يشارك صاحبه فيما قبض  
 من الثمن ويبقى نصف الثمن من المشتري لاه الصفقة قد تفرقت



هنا لانه حين نقد بيع الثنائي كان نصيب كل واحد منهما ممتازا  
 عن نصيب الاخر لانه نصيب الاول حين نقد بيع الثنائي كان عيبا  
 ونصيب الاخر كان دين في ذمة المشتري وللنفاد حكم الابتداء  
 حتى ان ما يمنع الابتداء يمنع النفاد ولو كان نصيب كل واحد منهما  
 ممتازا عن نصيب الاخر وقت العقد والبايع اشاه باه باعاً عبدا  
 بينهما على ان نصيب احدهما خمسمائة جيا و نصيب الاخر خمسمائة  
 نفرقت الصفقة فلا ثبت الشركة بينهما في الثمن وهذا لانه حين قبض  
 الاول الثمن لم يكن الثاني حق قبل المشتري لعدم نفاد بيعه فلم  
 ولم يكن بيعا ديناً مشتركاً بينهما ولا بد لما لم مشترك لانه لم يملك  
 العبد قبل التضمين فاه وجد الاول ما قبض من الثمن مستوفى او رصاصا  
 كان له ان يرد على المشتري وله الخيار ان يتبع شريكه بنصف ما  
 قبض ثم يبيعه ان المشتري واه شاء اتبع المشتري بنصف الثمن  
 وسلم المقبوض القابض لانه لما وجد رصاصا او مستوفى ظهر ان  
 لم يستوف حقه لانه ليس من جنس من الدراهم وظهر ان حقه  
 لم يكن ممتازا عن حق الاخر صفقة وقت نفاد بيع الاخر فظهر ان  
 كان مشتركاً بينهما لانه دين الاول قائم وقت قبض الثاني ولو  
 ولو وجد الاول ما قبض زبونا او بنهرجة فرد على المشتري  
 لم يكن له على ما قبض صاحبه سبيل ولكن يرجع على المشتري  
 لانه الاول يقبض الزبونا والبنهرجة صار قابضا حقه لكن  
 مع الغيب لانه من جنس الدراهم فلم يثبت ان الاستيفاء لم يكن الا  
 ان بالرد انتقض بعد صحة الاستيفاء فكان نصيبه ممتازا عن نصيب  
 الاخر فتفرقت الصفقة وقيل هذا على قولهما اما قولنا في حنفية رحمة  
 الله تعالى ينتقض قبضه بالرد بالزيادة ولهذا يبطل به الصرف والسلم  
 وان استبدل في المجلس الا اذا كان المرود قلبه استحسن ذلك واذا  
 انتقض القبض من الاصل صار هذا والمستوفى سواء والصحيح ان  
 هذا قول الكل لانه انما ينتقض القبض بالرد من الاصل عنده بعد  
 الصحة وانما يظهر ذلك في حكم يحصل الانتقاض وقد ذكرنا هذا  
 في الاما ولم يذكر في الاصل حكم الاستحقاق وقيل ينبغي ان  
 يكون حكمه حكم المستوفى والرصاص لانه لما استحقه المستحق واحده  
 انتقض قبضه من الاصل وصار كان لم يكن وعلى قياس ما ذكرنا في  
 الاما ينبغي ان يكون حكمه حكم الزبونا ولو كان الثاني هو الذي وجد ما

وجد ما قبضه رصاصا او مستوفى او زبونا او بنهرجة فردا فلا شركة فيما  
 قبضه صاحبه لانه لا رده على المشتري صار كانه لم يقبض نصيبه ولو كانت  
 كذلك لم يكن على القابض سبيل لانه حين نقد بيعه كان نصيبه ممتازا عن  
 نصيب الاول صفقة ولاه قبض الاول قد تم وانقطعت الشركة ورد  
 الثاني لا يكون اكثر من عدم قبضه اصلا ولو انقدم قبضه لا يشارك الاول  
 كذلك هذا هنا والله تعالى اعلم **عبد** بين رجلين باعه احدهما  
 جاز بيعه في نصيبه لانه باع ملكه وملك شريكه فنقد في  
 نصيبه لكان الولاية وتوقف في نصيب صاحبه لعدم الولاية  
 فاه اجاز صاحبه نقد البيع في كله فصار كالوكيل في نصيب  
 صاحبه لانه الاجازة اللاحقة في نفاد التصرف كالوكالة السابقة  
 ويكون ولاية قبض كل الثمن للبايع كما لو كان وكيله بالبيع فان لم  
 يقبض البايع الثمن حتى اجاز صاحبه البيع اشتركا فيما يقبضانه لانه  
 السبب متحد حقيقة وحكما وكذلك ان قبض البايع نصيبه من الثمن  
 قبل الاجازة فهو بمنزلة قبضه بعد الاجازة وقبض البايع الثمن  
 بعد الاجازة وقبلها سواء وان كان نفاد البيع في نصيب المجيز عند الاجازة  
 ونصيب البايع صار ممتازا عن نصيب المجيز بصيرورته عيبا واختلافا  
**صفة فروق** بين هذه المسئلة وبين ما تقدم من الفاصلين فيما تقدم  
 والفروق انا نعتبر بغير نصيب احدهما من نصيب الاخر صفقة  
 وقت نفاد البيع بالقبض وقت العقد وهنا لم يميز وقت العقد باه باع  
 على ان يكون نصيب البايع بمجمعة حالة او جيا و نصيب الاخر بمجمعة  
 زبونا او موجهة او نصيب البايع بمائة دينار ونصيب الاخر بالف درهم  
 لا تتفرق الصفقة حتى يكون الثمن مشتركاً بينهما لانه البايع والمشتري  
 واحد وحال ايجاد البايع والمشتري لا تتفرق الصفقة باختلاف تسمية  
 الثمن ولا باختلاف صفته لانها انما تفرقت في موضع بعد العاقد  
 في احد الجانبين لا اختلاف في الركن في احد الجانبين ولم يوجد هنا فكذا عند الاجازة  
 بخلاف المسئلة الاولى ولاه نفاد البيع بالاجازة يثبت مطلقا من وقت البيع لكونه  
 البيع سببا من مفعاله فجازاه يجعل بمنزلة القبض بعد الاجازة حكما والغصب  
 ليس بسبب موضع الملك وانما جعل سببا للملك بطريق الاستناد بطريق  
 الضرورة والضرورة في بد المضمون لانه غير مجاز ان يجعل ذلك لم  
 كالمعصر في حق النصف الاخر واذا جعل كالمقتصر في حق النصف بحق  
 الاختلاف في الثمن يكون بعضه عيبا فتفرقت الصفقة باعتبارها هلك



فانه هلك الثمن في يد البايع بعد الاجازة كانه الهلاك عليهما لانه المقبوض مشترك  
وهو في نصيبه اصل في نصيب صاحبه امين فيعلم ذلك الاتي ان من باع  
عبد رجل بغير امره وقبض الثمن فهلك في يده ثم اجاز صاحبه جاز وكان لم  
الهلاك على المالك لانه الاجازة تستند الى اصل العقد فصار كانه باع باذنه والله  
اعلم **عبد** بين رجلين غصب رجل نصيب احدهما فباعه الغاصب  
والمولى من رجل جاز البيع في نصيب المولى لانه باع ملك نفسه وتوقف  
في نصيبه الغصوب منه على اجازة لانه الغاصب باع ملك  
غيره فانه لم يقبض المالك الثمن حتى اجاز ذلك الغصوب منه البيع  
نفذ البيع واشترك فيما يقبضه لاجداد الصفة لانه حين نفذ البيع  
بالاجازة لم يكن احد النصيبين من الثمن ممتازا من نصيب الاخر  
لا تسمية ولا صفة وباختلاف وقت النفاذ لا تتفرق الصفة  
لانه لا يختلف وقت الانعقاد فتبوت الحكم يستند الى البيع السابق  
وان وقع صفقة واحدة على ما ذكرنا وان قبض المالك نصف الثمن قبل  
ان يجيز الغصوب منه ثم اجاز لم يشترك صاحبه فيما قبض وان  
هلك بمالك من ماله لانه حين نفذ البيع في نصيب الاخر كان احد النصيبين  
من الثمن ممتازا عن نصيب الاخر صفقة فتفرقت الصفة باختلاف  
الثنى وان استند المالك في حق المجيز الى وقت البيع لكن انما يستند على  
الصفة التي وقعت مختلفة باختلاف الثمن معناه وهذا الاختلاف  
كانه في حال العقد لانه حالة التوقيف كحالة الانقضاء على  
ما ذكرنا بخلاف المسئلة الاولى لانه العاقد واحد وحق القبض  
في الكل اليه فلا يمكن ان يجعل المقبوض لنفسه خاصة فلا  
تتفرق الصفة واستندت رحمة الله تعالى بما اذا باع الرجل  
عبد او شرط الحيا رثلة اتمام فاجاز البيع احدهما  
قبل صاحبه وانما يشتركا فيما قبض من الثمن لانه وقت نفاذ  
البيع في نصيب الاخر لم يصير نصيب احدهما في الثمن ممتازا عن  
نصيب الاخر صفقة ولا تسمية وان قبض الذي جاز اولا نصف  
الثنى ثم اجاز صاحبه لم يشترك صاحبه فيما قبض لانه حين  
نفذ البيع في نصيب الاخر كان نصيب الاول ممتازا عن نصيب  
الاخر صفقة ولو كان كذلك عند العقد تفرقت الصفة لانه البايع  
اشاء فكذا وقت النفاذ بخلاف ما اذا كان البايع واحدا الا  
الاتي ان رجلين لوبا عابدا كل واحد اضافا الى نصيبه وبين

وبين حصته من المشتري من الثمن فلهما ان يقبل نصيب احدهما دوره الاخر  
ويكون ذلك صفتين ولو كان البايع واحدا وضاف العقد الى كل نصف وبين  
حصته ولم يكرر كلمة البيع فقبل في احد النصفين لم يجز لانه اول كلامه  
موقوف على اخره فصار كانه تكلم بدفعة واحدة استند على تفرق القبض  
بتفرق الصفة في المبسوط كل عرض بين رجلين غصب رجل فاستهلك  
ثم صالح احدهما من نصيبه على دراهم او دينار كان الشريك ان  
يشترك فيها لانه الواجب بعد الاستهلاك القيمة وهي مشتركة بينهما  
فانما وجبت بسبب واحد عوضا عما هو مشترك بينهما فيكون مشتركا  
بينهما كما لو باع امر واحد الشريكين في الدين اذا استوفى في نصيبه او بعض  
نصيبه كان للاخر ان يشترك ولو صالحه على ثوب فليس شريكه ان  
يرجع عليه ولكن للقباض الحيا ران شاء اعطاه نصف ذلك وان شاء  
اعطاه ربع جميع الدين بخلاف الاول فبارك يلزمه ان يدفع اليه  
نصف ما قبض لانه ما وقع الصلح عليه هناك من جنس القيمة دراهم  
او دينار فيكون مشتركا بينهما فكان مستوفيا لبعض حقه وذلك  
المستوفى في جنسهما هو مشترك بينهما فيلزمه دفع نصفه بعينه  
الى شريكه وهنا الثوب ليس من جنس القيمة فكان هو بالصلح مباشرا  
سبب الملك لنفسه في الثوب بنصيبه من الدين فيكون بمنزلة  
مالوا شترى بنصيبه ثوبا الا ان في الشري حقا الشريك قبله  
يتعين في نصف نصيبه من القيمة لانه مبنى الشري على الاستقضا  
وقد الصلح بخير الصلح لانه مبنى الصلح على الجوز بدوه الحق ممتن  
جهته ان يقول انا واصلت الى حقي لا في حوز بدونه لحوار انت بمنزل  
ذلك ان اردت مشاركتي فيعطيه نصف الثوب بهذه الجهة ان شاء  
وان شاء امسك الثوب لانه هو المباشر لسبب الملك فيه وهو المعاوضة  
واعطى صاحبه ربع الدين كما في الشري وان كان الغصوب قائما  
بعينه او مينا فصالحه احدهما من نصيبه على دراهم او ثوب مما  
يكال او يزوه وقبضه ثم ظله الغصوب لم يشترك شريكه في ذلك  
لانه حقا كان في العين فالصلح يصير ملكا بنصيبه من العين  
ما استوفى فكانت باع نصيبه فالدرهم واحد الشريك اذا باع  
نصيبه لم يكن الاخر ان يشترك في الثمن فكذا الصلح ولكن الاخر  
على حقه وخصومه في نصيبه سواء كان الغاصب مقرا ومنكرا لانه بالاقدام  
على الصلح مع احدهما لم يصير مقرا بالملك للصلح فاجريه لا يكون فقرا



بالمالك لا يخرج منه فالباع ولو غصب رجل من رجلين طعنا ما بينهما وغيبه  
عنهما ثم صالح احدهما على درهم او شيء من الموزون او الكيل سواء التظلم وقبضه  
كان لشريكه ان يشركه فيه لانه الطعام المغيب في حكم المستهلك لانه  
المستهلك ما لا يتوصل الى عينه لرد والمستهلك من الطعام مضمون بالمثل  
وذلك المثل دين لهما في ذمت الغاصب وقد بسا في الدين المشترك  
اذا اقتضى احدهما نصيبه او اخذ عوضا عن حصته كان لا خسران  
بشركه فيه وان كان المخصوص ظاهرا في يد الغاصب وهو  
يحجه او يقتربه لهما لم يشركه الاخر فيما قبض بالصلح اما اذا  
كان مقرافله المصالح بايع نصيبه من العين فلا يشرك الاخر  
في غيبه وكذلك اذا كان منكر الاصل الصلح على الانكار مبني على زعم  
المدعي وعنده انه بايع نصيبه من العين وشريكه يصدق في ذلك  
وان كان جاحدا ذلك الحال فضا دفتها حجة في حقها فلهذا لا  
يشركه فيما قبض لكنه على حجة مع الغاصب ولو ان رجلين  
ادعيا في دار دعوى ميراثا من ابهما فصالح رجل واحد على مال  
لم يشرك الاخر فيه ان كان الصالح مقرا او منكر لانها يتصادقاه على  
ان المدعي ملكهما وان المصالح باع نصيبه ونصا دفتها حجة في حقها  
والله تعالى اعلم **كتاب الوصايا باب**  
**ما يكون خصما من صاحب الوصية والفرع والورثة وما لا يكون اصل الابان**  
ما ذكرنا غير مترق ات البيت متى قامت على الغائب للقضا  
بها لا تقبل الا اذا كان عنه خصم حاضر اما قصدا كالوكيل او  
حكما به كان ما يدعي على الغائب سببا لثبوت ما يدعي على الحاضر و  
بين الحاضر والغائب اتصال سبب يقع الامتنان بذلك السبب  
بينه وبين الغائب من بين سائر الناس فينتصب لم  
خصما على الغائب احياء لحقوف الناس قال والخصم من ينزعه  
فيما يدعي من المالك وغيره والوارث ينتصب خصما فيما يدعي  
على الميت عينه في التركة او دينه عليه او وصيته من  
جهته لانه خلفه قام مقامه ويدعي التركة فيما في يده  
وكذا الموصي له بجزءه شايع في دعوى عين التركة لانه  
شريك الورث لانه حقه في عين التركة كحق الوارث و  
يزداد حقه ايضا بزيادة التركة وينقص بنقصها و  
ولا لعدم تنفيذ الوصية له على تسليم الميراث الى الورث

الى الورث والتمتع فيه ان استحقاقه ثبت بمثل ما ثبت به لولا استحقاق  
الوارث وهو التسليم الشايع المذكور من ملك الايجاب له فالحقيقة  
للورثة ثبت بكتاب الله تعالى وذلك بذكر انتظام كالسدس والربع  
وغيره فالوصية بالسدس والثلاث تكون مثل ذلك ولاه الايجاب في الابتداء  
كان الى الموصي للايجاب والا قارب جميعا شرع بيت الله تعالى نصيب الاقارب  
في اية الوارث فبقي الايجاب للايجاب في محل الوصية على ما كان للموصي وهو  
بهذا الايجاب جعل الموصي له خليفة تقصد فيما سمي له كما ان الوارث  
خليفة شرعيا الا يرى ان الوصية بثلاث المال صحيح من لا مال له في  
المال ففرقنا انه اثبات الخلافه ثم ملك المال من ثمرات  
ملك الخلافه ولهذا كان وجوبها بالموت بمنزلة الوراثة بخلاف  
رب الدين لانه ما قام مقامه فلا يكون خصما لانه عين التركة ولا في  
الدين سواء قبض الدين او لا لانه ليس بخلف وحقه في ابدال التركة  
وما بينهما لانه اعيانها وحقه مقدم على حق الورثة فلا يكون شريكا  
لهم ولهذا قلنا ان الدين القليل لا يمنع الارث لانه لو منع صار ذلك القدر  
مشغولا بحقه شريكا للورثة في العين ولا حقه في العين ولهذا لو هلك  
التركة يفضي جميع دينه مما بقي ويقدم على الورثة ولو كان للميت مال  
حاضر وغائب يفضي دينه من المال الحاضر بخلاف الموصي له ولهذا ام  
كان للوارث ان يستخلص التركة ويقضي دينه من ماله بخلاف الموصي  
له والموصي له بما لم يرسل بمنزلة الغريم لانه استحق عند الموت مالا  
مسمى فيكون بمنزلة الغريم ولهذا يقدم هذا في محله على حق الوارث  
الا ترى انه لو كان له اموال اخر لم يكن للموصي له شيء من ذلك ولو اوصى له  
بمال مرسل فملك الدراهم قبل موت الموصي او بعد بطلت الوصية  
ولا بد من قيام ملك الموصي فيها يوم الوصية لتصح الوصية فثبت انه  
يستحق العين بهذا الايجاب فلا يكون بينه وبين الورثة بشركة بل  
حقه مقدم في العين الذي ثبت استحقاقه فيه فيكون خصما لمن يدعي  
التركة في العين ولا يصلح خصما للغريم والفرع لا يصلح خصما لاحد انتهى  
**وحاصل مقاله** ان من تحققت بينه وبين المدعي منازعة في دعوى  
حق لنفسه كان خصما والا فلا وحرف اخر ان القاضي من  
علم بوصول شيء من يد غائب الى حاضر او ثبت ذلك عند بالبيت  
او باقرار المدعي اخرجه من ان يكون خصما واذا لم يعلم بذلك القلب  
في ولم يثبت ذلك عنه بحجة يجعل ذاك خصما وقد ذكرنا



ذلك بحاله في الدعوى اذا عرفت هذا قال محمد رحمه الله تعالى امين اذا  
توفي الرجل وخلف ابنا لا وارث له غير ترك ثلثة الاف درهم واقام  
رجل البيئته على الابن ان الميراث اوصى له بثلث ماله فاه القاضى بقضيه له بثلث  
المال لانه اقام البيئته على الخصم على ما ذكرنا ولاه الثابت بالبيئته العادلة  
على الخصم كالثابت عيانا ولو عيانا ذلك بقضيه له بالثلث فكذا اذا ثبت  
بالبيئته العادلة فلو قضيه له وقسم ودفع الالف المية وغاب الوارث فجاء رجل  
واقام البيئته على الموصى له ان الميراث اوصى له بثلث ماله تقبل بيئته ثم يجعل الموصى  
له خصما له ويقضيه عليه للثاني بنصف ما قبض لاه الموصى له الثاني يدعى  
نصف الثلث الذي في الاول لنفسه بسبب يدعى على الميت وهو الموصية  
فينتصب الحاضر خصما عن الغائب كمن ادعى عيانا في يد انشاء انه لو اشتراه  
من فله الغائب وذو اليد يحجج ويقول العين ملكي وهذا لا ت  
بغير الخصم ان يدعى ما في يده لنفسه والذي في يده منكر وهو  
يدعيه لنفسه والموصى له بالثلث ثانيا في حق الموصى له الاول  
بهذه النصفه الا يرى ان شريك الوارث في التركة ولو كان  
الوارث حاضرا واقام البيئته تقبل فكذا الموصى له ولو قضيه بذلك  
ولم يكن عند الموصى له شيء وذلك بان هلك الثلث في يده او انه هو  
الذي استهلكه بنفسه وهو معسر وحضر الوارث لم يكلف  
الموصى له الثاني اقامته البيئته لاه الميت صار مقضيا عليه  
باقامة البيئته على الموصى له الاول لانه يدعى الحق قبل الميت  
فصار كل من يدعى السلمي منه مقضيا عليه ضرور لا يرى  
انه لو اقام البيئته على الوارث صار الموصى له الاول مقضيا عليه  
ويقضيه على الوارث بخمس ما في يده لاه الموصى له بالثلث شريك في  
التركة كاحد الورثة لما ذكرنا والموصى له الثاني يقول للوارث  
انا شريك لك والموصى له الاول في التركة وحق في سهم وحق الاول  
في سهم وحق في اربعة والاو واحد سهمين فقد اخذ سهمي زائدا بغير حق  
وقد بوى عنده بالهلاك والاستهلاك وهو معسر لا يمكن الرجوع عيله والمال  
المشترك اذا بوى منه شيء يكون البوى على الشراكة فيكون البوى علينا  
على قدر حقتنا والباقي بيننا وقد كاه حقتنا اخماسا لاه حق في سهم وحق  
في اربعة فيقسم ما في يد الوارث بينهما اخماسا وابا في يد الوارث  
اربعة وقسمه اربعة على خمسة لا يستقيم فيضرب مخز الكسر وذلك

وذلك خمسة في اصل الفريضة وذلك ثلثة فيصير خمسة عشر وقد اخذ  
الموصى له الاول الثلث وذلك خمسة وبقي في يد الوارث من ذلك عشرة  
فنقسم بينه وبين الموصى له الثاني اخماسا اربعة اخماسه وذلك ثمانية  
للوارث وذلك الفريضة الخمسة والثلث سهمان للموصى الثاني وذلك اربع  
مائة ثم يرجع الوارث والموصى له الثاني على الموصى له الاول اذا اسير  
بسيهين ونصف وذلك خمس مائة لانه اخذ هذا القدر بغير حق فاذا  
اخذ ذلك منه بقتسماه على قدر حقتما اخماسا نصيب سهم الموصى له  
الثاني وذلك مائة وقد كاه اخذ سهمين من الابن وذلك اربع مائة  
فجمله ما حصل له خمس مائة واربعة اخماسه للابن وذلك سهمان وكلوا  
اربعة مائة وقد كاه بقي في يده ثمانية اسهم وذلك الفريضة الخمسة  
ما حصل له الفاه وبقي في يد الموصى له سهمان ونصف وذلك خمس مائة  
فاستقام الثلث والثلثاه واه اردت ازالة الكسر فاضرب اصل  
المسئلة وذلك خمسة عشر فيخرج النصف وذلك اثنا عشر فيصير  
ثلثين فاستقام وسواء خاصم الموصى له الثاني الموصى له الاول الى الثلث  
الذي قضيه بالثلث الاول او الى قاضيه اخر لانه يدعى الشراكة فيما في يده  
وهو خصم باعتبار يده واستحقاقه ظاهرا فذلك لو كاه الموصى له الاول  
هو الذي غاب واقام الثاني البيئته على الوارث فالوارث خصم فاذا  
قضى عليه يكون قضى على الموصى له الاول لاه الاول يدعى اتلفى  
المالك من جهة الميت كالوارث فكاه القضاء على الميت قضيه عليه  
كالوارث هذا اذا قضى القاضى الاول بالثلث ودفع اليه فلوانه قضيه  
بوصيته ولم يدفع اليه حتى غاب الوارث ثم اقام الموصى له الثاني  
البيئته على الاول بوصيته ينظر ان اقام البيئته عند القاضيه لم  
الذي قضيه عليه بالثلث الاول فهذا الاول سواء لاه القاضيه علم  
كوه الاول خصما لانه يدعى الشراكة فيما يستحقه من الميت  
والقاضيه علم ان الثلث ملك الموصى له الاول وفي يد الوارث  
امانة ويد الامين كيد المالك ولو كاه في يده حقيقة تسحق بيئته  
الثاني عليه فكذا اذا كاه في يده حكما واه اقامها عند قاضيه  
اخر لم يكن الاول خصما له ولا تقبل بيئته لاه الثاني يدعى  
نصف الثلث لنفسه من جهة الميت ولا يدعى عيانا في يده ولا دينا  
في ذمته وهذا القاضيه لم يعرف كوه الثلث في يد الاول الامر  
حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم لو ثبت انما ثبت باق احوال الوارث ان الميت



أوصى له بالثلث وإن التثالث عند الوارث مائة الآتية لا يصير خصما بهذا  
لأنه يريد أن يجعل نفسه خصما عن الميت ومن الجائز أنهما تواضعا على ذلك  
ليصير الميت مقضيا عليه فيصير الوارث مقضيا عليه فيكون إقرارا  
على الغير فلا يصدف كما لو ادعى على غائب حقا على رجل قرأه وكيل  
الغائب بالخصومة في ذلك والقاض لا يعرف كونه وكيله لا يجعله خصما ولا  
يقبل البيعة عليه كذا هذا وكذا لو ادعى عقارا على رجل وأقر المدعى عليه أنها  
في يده لا تسمع دعواه ولا تقبل أيضا البيعة بخلاف المنقول وبخلاف  
المسئلة الأولى لأنه يدعى عينا بدهاه كاه قائما واه كاه هالك فيدعى في  
ذمة الدين فانتصب خصما ولو كان الموصى له الأول هو الغائب والوارث  
حاضرا وأقام البيعة عليه يقضى عليه وعلى ثلث الوارثة وعلى الموصى لهم  
لأن بقائه خصما عن الميت من كل وجه والقاض علم بكونه وارثا فيجعل خصما  
ولأنه يدعى بعض ما في يده وهو يدفع عن نفسه فكان خصما حقيقة ولو أنه  
قضى بالثلث للأول ودفع إليه وأقام الثاني البيعة على وصيته ومحمد الأول  
أه يكون الميت أوصى له بشئ وأه يكون أخذ من ماله شيئا وادعى أن المالك  
الذي في يده ماله ورثه عن أبيه أو وديعة عنده أو دعه رجل آخر سوى  
الميت كاه خصما وتقبل بيعة عليه ويقضى عليه وعلى الورثة لأنه يدعى  
بعض ما في يده لنفسه وذوال اليد زعم أنه ملكه أو وديعة في يده من غير  
أن يدعى المدعى للميت كاه خصما منه فكان خصما لكل مدع مطلقا سواء ادعى المالك  
مطلقا أو ادعاه بسبب من غيره إلا ترى أنه لو ادعى المشتري عليه من  
قبل الغير كاه خصما وكذا إذا ادعى الوارثة فكان خصما للمدعى سواء كانت له  
الخصومة عند القاضي الأول أو عند قاض آخر ما لم يقتل البيعة  
على الأبداع لأنه انتصب خصما بيه وأن أقام الأول البيعة  
على كونه مدعاه هل يسمع بيعة وتندفع الخصومة عند  
أم لا لم يذكر في الكتاب وذكر الشيخ أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى  
في شرح الجامع أنه يجبان لا يندفع وقاسهما على مسئلة  
دعوى المشتري وهما أن من ادعى عبدا في يده أسناه أنه لو  
اشتراه من فله الغائب وهو يملكه وذوال اليد ادعى أن رجلا  
أودعه سوى الغائب الذي يدعى المدعى المشتري منه وأقام  
البيعة على ذلك فأنه لا تندفع الخصومة نص عليه في  
الكتاب أي كتاب الدعوى من هذا الكتاب بخلاف ما لو ادعى  
المدعى ملكا مطلقا وظاهرا ما أطلق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب فأن

هنا أن الموصى له الأول خصما للموصى له الآخر مطلقا فلا تفصيل آخر ودليل على  
أنه تقبل البيعة ولو ادعى الأول أن المالك وديعة في يده أو غصب الميت  
فلا خصومة بينهما حتى يحضر الوارث لأنه الثاني ادعى بعض ما في يده الأول  
من جهة الميت والأول ادعى تلقى المالك من الذي يدعى الثاني التلقى  
منه فقد نصا دقا أن ما وقع فيه الدعوى وصل إليه من جهة الغائب  
على وجه لا يكون هو خصما لأنه المودع أو الغاصب لا ينتصب خصما لمن  
يدعى المالك المطلق أو تلقى المالك كما لو ادعى عبدا في يده رجل أنه عبده  
اشتراه من فله الغائب وذوال اليد يدعى أنه وصل إليه من جهة الغائب  
تندفع الخصومة من بيعة إلا إذا قال المدعى اشترى بها منه وأمر في  
بالقبض منك فإنه لا تندفع الخصومة عنه لأنه أقام نفسه مقام  
الغائب فصارت حضرة كحضرة الغائب ولو قدم الوارث في  
هذا كله إلى القاضي الأول قاض أخر جعله خصما لأنه قائم مقام المورث  
من كل وجه على ما ذكرنا والله تعالى أعلم رجل مات وخلف وارثا وترك مالا  
فأقام رجل البيعة أن له على الميت الف درهم دين فقصه القاضي على الوارث  
فأقام رجل البيعة على الغريم أن له على الميت الف درهم دين لا تقبل بيعة  
حتى يحضر الوارث فرفرت بين الغريم والموصى له بالثلث فإن  
الموصى بالثلث ينتصب خصما للموصى له بالثلث والفرق  
أن الموصى له بالثلث يستحق عيب التركة كالوارث حتى لو اراد أن  
الوارث أن يعطى له الثلث من ماله نفسه لا يكون له ذلك إلا برضى الموصى  
له وأه كاه يستحق عيب التركة فالموصى له الثاني ادعى بعض ما في يده  
الأول لنفسه من جهة الميت فانتصب ذوال اليد خصما له لقيام  
به ودعوى المالك فيه لنفسه أما الغريم لا يستحق عيب التركة ولهذا  
كاه للوارث أن يعطى حقه من ماله آخر رضى الغريم بذلك أو  
لم يرض وإذا لم يستحق عيب التركة فبندعوى الدين علم الميت  
لا يصير مدعيا بعض ما في يده لنفسه حتى ينتصب خصما لقيام  
به وإنما يدعى الدين على الميت وفي دعوى الدين على الميت فأن  
الخصم من خلف الميت مطلقا بقرائه ملكا وهو الرارث أو بقرائه  
وهو الموصى ولهذا لو شهد شاهدان رجلين أن لهما على الميت الف  
درهم دين ثم شهد المشهود لهما لهدية الشاهدية على الميت بدين  
الف درهم جازت شهادة الفريقين في ظاهر الرواية لأنه الدين  
مجب في ذمة الميت لا في المالك فكان حق كل فريق ممتازا عن حق



أفريق الآخر فتقبل كما لو شهدوا على هذا الوجه في حالة الحيوة ولهذا لو تبرع  
 اجنبي بقضاديين احدهما لا يكون لآخر حق المشاركة ولو شهد شاهدان  
 لرجلين بالوصية بثلاث المال وشهد الموصي لهما بالاولين بالوصية  
 بثلاث المال لان قبل لاه كل فريق اثبت الحق المشهود له في المال والمال مشترك  
 بينهم ولهذا لو قبض احد الفريقين شيئا كان للفريق الآخر حق المشاركة فكان  
 كل فريق مثبتا حق المشاركة لنفسه فيما شهد به فانه قيل الغريم الثاني  
 ايضا ادعى حق المشاركة فيما في يد الغريم الاول كما ان الموصي له الثاني يدعى  
 بعض ما في يد الموصي الاول وهذا لاه الدين بعد الموت يتعلق بعين  
 التركة حتى يبطل بغيرها ويبطل بهما كهما ولو قبض الغريم حصته ثم  
 ظهر غريم آخر كان للثاني ان يشاركه فيما قبض وذلك كالموصي له ولهذا  
 قال ابو يوسف رحمه الله تعالى في مسئلة الشاهدين لا تقبل شهادتهم  
 وهو رواية عن ابني حنيفة رحمه الله تعالى كيف ذلك قيل له دعوى  
 ليس يدعى بعض عين ما في يد الاول لانه لا يستحق عين ما في يده الا ترى  
 ان دينه لو كان معروفا ظاهرا واراد ان يشارك الاول كان لاه ولا  
 ان يمنع منه ما قبض ويعطيه من مال اخر فلا يكون هو يدعى المشاركة  
 مدعىا بعد ما في يد لنفسه حتى ينتصب خصما له لقيام يده عليه  
 لو انتصب خصما انما ينتصب لانه قائم مقام الميت ما قصدا او حكما  
 ولوجد واحد منهما وهذا لاه الدين محل محل الذمة والاستيفاء من  
 ثمراته فانما ثبت له التركة فيما في يده اذا ثبت ان له في  
 ذمة الميت دين حتى يتحول بموته الى التركة ولا يثبت الدين لم  
 في ذمة الا بحضرة الوارث او الوصي واذا لم يثبت الدين لم  
 يثبت التركة فيما في يده بخلاف الموصي له لانه يدعى عينا في يده  
 او دين في ذمة الميت الا ترى ان الوصية بهلاك المال والذي  
 لا يبطل ولو كان الوارث هو الحاضر يقبل بينة عليه وقضه بالدين  
 لاه الوارث ينتصب خصما عن الميت فيما يدعى له وعليه بمنزلة  
 وصي الميت ولانه يدعى عينا في يده او دين في ذمته فانتصب  
 خصما ويؤمر بقضا الدين مما في يده وذلك لتقدم الدين على الكراث  
 فلوي جيع ما في يد الوارث وهو مفلس وحضر الغريم الاول  
 اخذ الغريم الثاني منه بعض ما قبض وذلك بقدر حقه  
 وذلك كما لو كان حاضرا في الابتداء وتبعاه الوارث بما بقي  
 لهما لاه الثابت معاينة وقد قدمنا ذلك مرارا ولوعلم القاض

القاض بدنيهما وقد قبض الاول الفا فان القاض يشترك الثاني مع لاه  
 الاول فيما قبض ثم يتبعاه الثاني وهو الوارث بما بقي لهما كذلك هنا  
 وهذا لاه التركة هلكت مضمونة على الوارث ولو قبض الوصي ديننا كان على  
 الميت بشهود فلا ضماؤه عليه اي فلا ضماؤه على الوصي واه كان قبضه  
 ذلك الدين بغير امر القاض لانه ما دونه بقضادينه فاه ظهر على  
 الميت دين بعد ذلك ان دفع الى الاول بقضا فلا ضماؤه عليه  
 لاه امر القاض نافذ عليه فصار كالمكر ولكن يتبع الثاني الاول  
 بحصته لانه قبضه بالامتناع كما بينه وبين غيره فلا يصح اقتضاؤه  
 في نصيبه فيرجع عليه واه قبضه بغير امر القاض فالثاني  
 بالخيار اه شاء اتبع الغريم الاول واخذ منه حصته وان شا اخذ من  
 الوصي لانه ظهر ان الاول قد اخذ حصته فيرجع عليه والوصي دفع ما لا يشتركا  
 الى احدهما وبطل حق الثاني فيه فصار رضامنا لنفسه لنصيبه هذا  
 اذا كانا غريمين ولو كان الاول موصي له بالثلث يقضه له وقبض الثلث  
 وبما الوارث فاقام رجل البينة على الموصي لاه له على الميت الف درهم لا  
 يكون الموصي له حصلا له ولا يقبل بينة عليه كما لو كان الاول غريمالاه  
 لا يدعى بعض ما في يده وانما يدعى ديننا على الميت والموصي له ليس  
 يختلف عن الميت ايضا في اثبات الدين عليه فلا ينتصب ولا  
 تتوجه عليه الخصومة واه كان الثلث في يده لانه لا يدعى بعض عين  
 ما في يده حتى ينتصب خصما لقيام يده عليه وكذلك لو كان الاول غريمالاه  
 والثاني موصي له لم يكن الغريم خصما لانه لا يدعى بعض ما في يد الغريم  
 لنفسه واه كان حق الموصي له بالثلث في عين التركة لاه الدين مقدم  
 على امر الوصية فهو لا يدعى بعض ما في يده ولا هو خلف عن الميت ايضا  
 ولو كان الحاضر الحاضر هو الوارث في هذا كله قبضه عليه وكان هذا  
 قضا على الموصي الغائب لاه الوارث ينتصب خصما فيما يدعى على  
 الميت باعتبار معنى الخلافه ولا يحتاج فيه الى التركة  
 والتمكن من الاستيفاء الا ترى انه لو ادعى على الورثة ديننا  
 على الميت واقرانه مات مفلسا وليس في ايديهم شيء واقام البينة  
 تقبل بينته وله اه يخلف الورثة على العلم لاه الحاجة الى الاء  
 الاثبات دونه الاستيفاء ولو قبض الوصي ديننا كان على الميت  
 بشهود فلا ضماؤه عليه واه كان الوصي قبضه ذلك الدين بغير امر  
 القاض لانه ما دونه بقضادينه فاه ظهر على الميت دين بعد ذلك اه دفع الى بقضا



فلا ضار عليه لاه امر القاض فاحذ عليه فصار كالكره ولكن يتبع الثاني الاول  
 بحصة لانه قبض ما لا يستتر كما بينه وبين غيره فلا يصح اقتضاؤه  
 في نصيبه فيرجع عليه واه قضى بغير امر القاض فالثاني بالخيارات  
 شاء اتبع الغريم الاول واخذ منه حصته فاه شا اخذ من الوصيه لانه  
 ظهر ان الاول اخذ حصته فيرجع عليه والوصيه دفع ما لا يستتر كما الى احد  
 وابطل حق الثاني فيه فصار ضامنا لنصيبه وحكي الفقيه ابو الليث  
 عن الفقيه اني جعفر رحمه الله تعالى انه سمي البيت قبل ظهور المال  
 ولا يستحق الورثة الا عند ظهور المال وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى  
 لاه الحاجة ما سته الى سماع البيت لاه الشهود ربما غابوا وما بق منست  
 الحاجة الى قبولها صيانة لحق المدعي بخلاف الخلف لانه يمكن تحليفه عند ظهور  
 المال فلا حاجة اليه في الحال ولو اقام الاول البيت ان الميت اوصى له بهذا الجارية  
 بعينها وهي ثلث ماله فقضى له بها وقبضها وغاب الوارث واقام اخر  
 البيت اه الميت اوصى له بذلك الجارية فاه الاول ينتصب خصما للثاني  
 وكذلك اه اقام الثاني البيت انه رجع ان الوصية الاولى واوصى له بها تقبل  
 بيته لانه يدعي عيني ما في يده من جهة الميت غير انهم ان شهدوا بالوصية دونه  
 الرجوع يقضى له بنصفها لانه يدعي استحقاق بعض ما في يده واه شهدوا بالرجوع  
 فانه يقضى له بكلمها لانه يدعي استحقاق جميع ما في يده فينتصب خصما له بظاهر  
 اليد ويكون القضا عليه قضاء على الوارث لاه الوارث تلقى المالك من جهة  
 الميت وقد صار الميت مقضيا عليه بهذه البيت وكل من تلقى المالك من جهة  
 يصير مقضيا عليه ضرورة ولو كان الحاضر هو الوارث وقد غاب الوصي لاختص  
 بين الثاني والوارث سواء خاصه الى القاض الاول او الى قاض اخر غير لا يدعي عين  
 ما في يده فظ لا حقيقة ولا حكما لانها ليست في يده لا حقيقة ولا حكما  
 ولا يدعي ديناً في ذمته وهو ليس بخصم عن المولى له الاول ولا تقبل بيته  
 فان قيل لاه ينتصب خصما لقيام اليد بحبان ينتصب خصما لقيام مقام  
 الميت لاه الوارث يقوم مقام الميت فيما يدعي على الميت الا ترى انه  
 ينتصب خصما له لمدعي الدين واه كاه لا يدعي شيئا في يد الوارث قبل  
 الورث يقوم مقام الميت فيما يدعي على الميت باعتبار الميراث والجارية  
 خرجت عن التركة لما قبضها الموصي له الاول وصار الميت مقضيا  
 عليه والوارث ليس بخصم عن الموصي له الاول والدعوى والقض وقع  
 عليه حقيقة الا يرى انها لو ازيدت زيادة متصلة او منفصلة كانت تلك  
 الزيادة حادثة على مالك الموصي له واذا خرجت الجارية عن مالك الميت

الميت حقيقة وحكما لم يكن الوارث خصما للمدعي بخلاف ما لو ادعى الدين لانه  
 ثبت الدين في ذمته الميت لما اخذ لو ظهر للميت مال وما يدخل تحت القضا غير  
 خارج عن ملك الميت لا حقيقة ولا حكما وليس فيه ابطال لحق الغير بخلاف  
 بالثالث من سداد لاه الموصي له بالثالث شريك الوارث في جميع التركة فكانت  
 اثنتي مدعي بعض ما في يده فانتصب خصما الا يرى انه لو هلك ما في يد الاول  
 كاه الثاني مدعي بعض ما في يده فانتصب خصما الا يرى انه لو هلك ما في يد الاول  
 كاه الثاني اه ياخذ ثلث ما في يد الوارث بخلاف الجارية وذكر شيخ الاسلام  
 على الاسبيجاني رحمه الله تعالى ان قدم الثاني الوارث الى القاض الاول لم يجعله  
 خصما لانه عرف انه ليس بمستحق ظاهر وليس في يده ايضا وان قدمه الى قاض  
 اخر جعله خصما باعتبار الخلقة عن الميت ولم يعرف خروجه عن الخلقة  
 بالعارض الذي ادسه الاول فجعله خصما وقضى عليه بالوصية بها وصار ذلك  
قضى على الموصي له وسواء شهد شهود الثاني على الوارث بالرجوع عن الوصية  
 الاولى او لم يشهدوا لانه لا يستقيم اه يكون خصما عن الميت في حق اثبات  
 الرجوع لاه دعوى الرجوع بتوجه على الموصي له الاول لاعلى الميت وهو ليس بخصم  
 عن الميت هذا اذا قضى القاض الاول ودفع الجارية اليه ولو انه قضى له بها  
 ولم يدفعها اليه حتى حضر الاخر فقام الوارث الى القاض الذي قضى الاول  
 لا ينتصب الوارث خصما له ولا تقبل بيته عليه لانه عرف ان الجارية ملك  
 الموصي له الاول وانها امانة في يد الوارث بمنزلة المودع والقاض من  
 عرف كونه ذي اليد مودعا لا يجعله خصما للمدعي وهذه المسئلة تؤكد ما  
 ما قلنا بخلاف ما قاله الاسبيجاني رحمه الله تعالى واه خاصه الى  
 قاض اخر وهو خصم ويقضى عليه لانه ادعى عينا في يده وهو يزعم انه  
 لغيره والقاض لا يعلم به فلا تندفع عنه الخصومة بمجرد قوله واذا  
 قضى عليه كاه قضى على الموصي له الاول لاه الموصي له الاول يدعي  
 تلقى المالك من جهة الميت والميت صار مقضيا عليه بينة الموصي  
 له الثاني فكذلك كل من تلقى المالك من جهة وسواء شهد الشهود بالوصية  
 والرجوع او شهدوا بالوصية دونه الرجوع يقضى بالوصية للثاني ولا يقضى  
 بالرجوع ووقف الرجوع حتى يحضر الاول ويقضى للثاني بنصف الجارية  
 لاه الوارث خصمه في اثبات الوصية لاه المقضى عليه في  
 اثبات الوصية من الميت والوارث ينتصب خصما فيما يدعي  
 على الميت اذا كانت التركة في يده اما المقضى عليه بالرجوع الموصي له  
 الاول والميت في حق الرجوع يقضى له والوارث ليس بخصم فيما



فيما يدعى على الموصي له الاول لانه لا اتصال بينهما بسبب ما فاذا حضر الاول  
فان اعاد الثاني البيعة على الرجوع على الاول احد الكل والاخذ نصفها  
لما قلنا ولم يذكر في الاصل ان لو قدم الموصي له الاول الى القاضى والجارية  
في يد الوارث والجواب انه ان قدمه الى القاضى الذى قضى الاول  
جعله خصما في الوصية والرجوع لانه المال ثبت له عنده وظهر عنده انه مالك  
وانه مستحق حائل بينه للجارية فضلع خصما وان قدمه الى قاض اخر لا يجعله  
خصما لانه لا يدعى شيئا في يده ولا يعرفه خصما فلا يصدرهما على مال الغير  
ولو اقام الاول البيعة او الميت وصى له بثلاثة اموال وهذه مسئلة  
اول الباب وقضى له ودفع اليه ثم جاء رجل اخر و اقام البيعة على الموصي  
له انه ارضى له بالثالث ورجع ان الوصية للاول فانه ياخذ الثالث من الاول  
ويدفعه الى الثاني لانه يدعى استحقاق ما في يده وذو اليد يجد وينتصب  
خصما لقيام اليد ودعوى المالك ولو كان الوارث هو الحاضر لم يكن خصما في  
الرجوع وقبلت الشهادة على الوصية ووقف الرجوع اما ليس بخصم في  
الرجوع لما قلنا في العيى واما خصم في اثبات الوصية فزوت بين هذا وبين  
الجارية بعينها والفزوت ان في الوصية بالجارية الموصى له الاخر لا يدعى  
على الوارث استحقاق شيء في يده لا حقيقة ولا حكما فلا ينتصب خصما  
لقيام اليد ولا لقيامه مقام المورث واما في الوصية بالثالث  
الموصى له الاخر يدعى استحقاق ما في يد الوارث في جميع التركة ولهذا  
لو هلكت الجارية في يد الموصى له الاول او في يد الوارث لم يكن للثاني  
ان ياخذ من الوارث شيئا ولو هلك الثالث في يد الموصى له الاول  
ياخذ الثاني من الوارث خمس مائة في يده واذ كان خصما في الوصية بقضه  
عليه ويكوه قضه على الموصى له الاول لما ذكرنا حجة لو حضر الاول لا يحتاج  
الى اعادة البيعة ويشارك فيما في يده وياخذ منه نصفه الا ان  
يعيد البيعة عليه على الرجوع في اخذ منه جميع ما في يده كذلك  
ولم يذكر في الاصل لو لم يقبض الاول المال وجوابه انه ان قدم  
الوارث جعله خصما لانه الوصية بالثالث تثبت الشراكة في جميع  
كما ذكرناه مرات ووجود القبض وعدمه سواء في حق الوارث لانه لا يقطع الشراكة  
الا ان لا يقبض بالرجوع واه قد المص له ان قدمه الى القاضى الاول جعله خصما لانه  
يعلم انه صار شريكا ومستحقا ويقبض عليه بالرجوع لانه هو الخصم في الرجوع  
وان القاضى يعلم به وان قدمه الى قاض اخر لا يكون خصما لانه لا يدعى عينا

عينا في يده ولا ديننا في ذمته والقاضى لا يعلم ايضا ولو ان الاول اقام البيعة  
ان الميت وصى له بهذا العبد وهو يخرج من ثلثة فقضى القاضى له به ودفعه  
اليه وغاب الوارث فقام رجل البيعة ان الميت كان قد وصى له بمائة دينار  
وقدم الموصى له الى القاضى لم يكن الاول خصما له لانه الثاني لا يدعى استحقاق  
شيء من يده وانما يدعى ما لا من سواه فاشبه الدين الاترى انه لو هلك العبد لا يبطل  
وصية صاحب المائة فلا ينتصب خصما لقيام اليد لانه لا يدعى ما في يده ولا  
ديننا في ذمته ولو كان الوارث هو الحاضر قضه عليه وعلى الاول لانه  
الميت يصير مقضيا عليه فكذلك كل من تلقى المالك من جهته حتى يقضى  
الثاني مع الاول في الثلث لم يخرج الوصية من الثلث ويرد الاول  
بعض العبد الى الورثة بقدر ما لا يخرج من الثلث والله اعلم **رجل له على رجل**  
الف درهم دين او كان له في يده الف غصبا او دبيعة وهو قائم بعينها  
وصاحب المال غائب فقام رجل البيعة ان صاحب المال توفى ووصى له  
بهذه الالف التي قبله او عليه والذي في يده الالف مقر بالمال ويقول لا ادري  
امات صاحبه ام لا فانه القاضى لا يجعل صاحب اليد خصما للمدعى ويقول  
احضر وارثا او وصيا او كان له واه لم يكن يجعل القاضى صاحب اليد او غيره  
فيما بعد ما ثبت موته عنده ويقبل بيعة عليه فزوت بين هذا وبين ما اذا جاء  
رجل وادعى انه وارث فلاه الغائب ابنة او اخوه والغاصب والمودع كل مقر  
بالمال لكن قال لا ادري انه مات او لم يمنا وقال لا ادري انك وارث ام لا فقام  
البيعة على موته وانه ابنه او اخوه يقبل بيعة وينتصب هو خصما والفزوت  
ان الغاصب والمودع او المديون ينتصب خصما للمالك وتكون كانه نائبا عنه  
ولا ينتصب خصما لغيرهما من يدعى حقا فيه والوارث نائب الميت فيما ورث  
منه كانه هو الا ترى انه يرد بالعيب ويرد عليه كانه المورث حتى يصير مفرورا  
فيما اشتراه المورث فاما الموصى له ليس بنائب من الميت بل يملك الموصى به  
ملكا جديا بعقد جديد الاترى انه لا يرد بالعيب ولا يرد عليه ولا يكون مفرورا فيما  
اشتراه الموصى الاترى انه لا يملك الموصى به الا بالقبول ويرد برده كالبائع والجهة وذلك  
بخلاف الميراث فصار هذا بمنزلة ما لو ادعى ان فلانا وهب منه هذه  
الالف وسلم اليه والمودع مقر بالمالك لفلان ولكن يقول لا ادري انه  
وهب منك ام لا فان المودع لا ينتصب خصما للموهب له الا ترى انه لو  
اشترى عبدا من رجل وهو في يد غيره وطلب من صاحب اليد تسليم  
اليه فاقراة ملك البائع لكن ادعى انه وديعته في يده لا يؤمر بالتسليم الى  
المشتري ولو ادعى المشتري انه اشترى وامرني بالقبض منك لا تدفع



عنه الخصومة لانه اثبت على نفسه النيابة عن الغائب وخصومة الغائب لا  
تندفع عنه فكذلك خصومة نائيه وكذا لو لم يدع المدعي وصيته من جهة الغائب  
ولكن ادعى ديناً عليه لا ينتصب الغائب والمودع خصماً لانه انكر من ليس بنائب  
عن المودع والمقصود منه من املاكه وهذا اظهر لانه لا يدعي غيباً في يده  
فصداً وانما يدعي ديناً في ذمت الميت فيتعدي الى ما في يده على ما ذكرنا فاذا  
لم يقتض خصماً في الوصية فهذا أولى وهذا كله اذا كان الذي قبله المالك مقراً  
بذلك انما اذا كان جاحداً وقال المالك ماله او مقراً كنه قال وهب له صاحب  
المال او اشتريته منه في حال حيوانه او انكر موته فاه القاضيه يجعله  
خصماً للمدعي ويقبل بينة المدعي ويقضه في الوصية بثلاث الالف لانه الموصي  
له ادعى الالف لنفسه والذي في يده المالك يحدد ويدعي ان ما في يده ملكه  
فينتصب خصماً وتعلق القضا في الوارث لانه يدعي الملك لنفسه فيما في  
يد الحاضر بسبب ادعى على الميت فينتصب الحاضر خصماً عن الميت فصار الميت  
مقضياً عليه بمنزلة من ادعى الملك في يد رجل يشتري من غائب والذي  
في يده منكر ويدعي لنفسه يقضه عليه ويتعدى القضا الى الغائب وانما  
يقض له بثلاث الالف لانه محل الوصية الثلث والقاضيه لم يتيقن بوضو  
مثلى الالف الى الوارث ولا يعلم ان مال اخرام لا فاه اقام الموصي له شاهدين  
ان الميت ترك ألفين سواء هذه الالف وقبضها ابنه فلا ولا يعلم له  
وارثا غير يقضى الموصي له بالالف كلها لانه ثبت ذلك بالبينة العادلة  
وصول مثل الالف الى الوارث وان هذا ثلث مال الميت فيقضه له جميعه  
وكاه هذا فضا على الوارث حتى لو حضر الوارث بعد ذلك وقال لم  
اقبض شيئا لا يلتفت اليه وكاه القضا ما ضيا لاه الميت صار  
مقضياً عليه بينة المدعي فكل من تلقى الملك من جهة صار مقضياً  
عليه ايضا هذا كما قلنا في البيوع او امر الكد يوه رجلا بقضا دينه واقام  
الامور البينة على الامران قد فضاها قبلت بينة وبشيت له حق الرجوع  
على الامران فان حضر الطالب وانكر الاستيفاء لا يلتفت الى قوله لانه  
الحاضر كاه خصماً عنه وكذا في الكفالة والكفالة على ما ذكرنا هذا  
اذا ادعى ديناً على الغائب لم يكن الذي قبله المالك خصماً حتى يحضر الوارث  
او الوصي سواء كان الذي قبله المالك مقراً او جاحداً  
لانه لا يدعي غيباً في يده ولا ديناً في ذمته وانما يدعي  
الدين في ذمت الميت فلا ينتصب خصماً لما لا اذا اقام البينة انه  
مات من غير وارث ولا وصي وانه كاه رجلاً من اهل الارض اسلم ولم يوال

يوال احداً فان القاضيه يتلوم في ذلك لاحتمال انه يظهر وارث فان لم يظهر له  
فاه القاضيه ينتصب وصياً بخاص عنه ويقضى للمدعي بالدين لانه للقاضيه ولاية  
التدبير في مال الميت وفي مال كل من عجز عن النظر بنفسه ولا نفهم  
لما شهدوا ازمات ولم يترك وارثا فقد شهدوا ان ما تركه الجماعة المستقلين  
والمدعي يدعي الدين على كافة المستقلين ولا يمكن الخصومة ودعوى المال  
على كافة المستقلين كقترتهم فالقاضي يجعل عنهم نائيباً ويصير خصومة  
حينئذ كحضر الوارث كما في سائر حقوق المسلمين من دعوى الطريق والا  
والاشهاد على الحافظ المائل ومعنى مع النصيب كاه لاه ياخذ المال من المودع  
والمدبره ويقضه دين الميت وكذلك لو كاه الذي في يده المال مقراً بالمال  
لكن قال لا ادري مات فلا ام لا لانه كنه مجعها ولو لم يقم المدعي  
البينة على الدين كمن اقام البينة انه اوصى له بالالف التي قبله ولا مال  
له سوى هذا وانهم لا يعلمون له وارثا والذي في يده المال مقراً بالمال فهو خصم  
وتقبل بينة المدعي عليه ويقضى الموصي له بالالف كله وكذا لو كاه جاحداً علل  
بمحمد رحمه الله تعالى وقال لاه الشهود شهدوا انهم لا يعلمون له وارثا فصار  
الموصي له الوارث جعل الموصي له هنا بمنزلة الوارث ولم يجعله الوارث  
بمنزلة الموهوب له حتى جعل المودع خصماً له وفيما اذا كاه للميت وارث  
جعل الموصي له بمنزلة الموهوب له حتى لم يجعل المودع خصماً له والفرف  
ان الموصي له يشبه الموهوب له من وجه والوارث من وجه اما الموهوب له  
فلا الموصي له يملك الموصي به يعقد جري بينه وبين الميت ولهذا  
ملكه ملكاً جديداً كالموهوب له واما الوارث فلا نه انما يملك الموصي به  
بالموت فانه مالم يمت الموصي لا يملك ولا يشترط القبض والقرار لصحتها  
فعملنا بهما في حالهما مختلفين فالحقنا به الموهوب به متى كاه للميت وارث  
وبالوارث متى لم يكن للميت وارث عملاً بهما بقدر الامكان ولهذا قلنا ان  
الموصي له بجميع المال ان يرد بالعيب ويرد عليه بمنزلة الوارث بخلاف حال  
قيام الوارث ولاه تمة الدعوى توجهت على الميت فلا يصح الا على من  
هو خلف عن الميت اما الموصي له بجميع المال لا يدعي حقاً على الميت انما يدعي  
خلافه عن الميت لاه الموصي له بجميع المال في معنى الوارث كانه يقول  
عقد معي عقد الولا وانا وارث له بسبب الولا ولو قال هكذا اسببها  
استقام ان يكون خصماً في حق المودع كما لو ادعى الوارث بالقرابة فكذا اذا  
اتى بمعنى هذا الكلام الا ترى انه يقضى له بالمال كله ولو كاه بطريق  
الوصية لم يكن كذلك لاه الوصية لا تن يد على الثلث والله اعلم



**استشهد محمد** رحمه الله تعالى قال لا يرى انهم لو شهدوا انه اقر عند موته  
 ان اخوه لابييه وامه لا يعلمون له وارثا غيره ينتصب المودع خصما له ويقضى له بما له  
 كله واه لم يثبت نسب من ابيه لما لم يكن المقر وارثا موقوف وكذلك لو لم  
 شهدوا انه اقر عند موته انه اسلم على يد هذا او والا ثم مات ولا  
 يعلمون له وارثا غيره جعل موثقا المولاة والمقر له بالنسب بمنزلة الوارث لما لم  
 يكن له وارث اخر فكذا الموصى له بجميع المال وبهذا الطريق صحة الوصية بجميع  
 المال لان بمنزلة الوارث في هذه الحالة في المبسوط اذا مات رجل له بالثالث  
 من كل شيء واقام شاهدين وقضى له فزرجعا عن شهادتهما ضمننا الثالث لانه المشهود  
 له استحقا الثالث بشهادتهما وكذلك لو شهد انه اوصى له بالثالث في جوف الميت  
 ولم يختصموا في ذلك حتى مات وفي هذا نوع اشكال فالوصية اخت الميراث  
 وقد ذكرنا في الرجوع عن الشهادات انهم لو شهدوا بالنسب في حال الحيوة لم  
 يضمنوا شيئا بعد الموت فكذا ينبغي ان يكون في الوصية لانه استحقا ف الوصية عند  
 الموت بالعقد لا بالموت فانه الملك للموصى له ملك متجدد ثابت بالعقد بخلاف الميراث  
 فانه خلافة على معنى انه يبقى للوارث من الملك ما كان نائبا للموت وهذه الخلافة  
 لا يتحقق الا بالموت بوضع الفرو ان الشهادة بالنسب في حالة الحيوة وان  
 كانت توجب الميراث بعد الموت ففيها معنى المعافضة لجواز ان يموت  
 المشهود له اولا فيرثه المشهود عليه فلماذا لا يجب الضمان على الشهود  
 ولا يتحقق مثل هذه المعافضة في الشهادة بالوصية بالثالث فكان  
 هذا بمنزلة الشهادة على النسب بعد الموت بتكون موجبا للضمان عليهما  
 اذ ارجعا ولم يذكر في مسألة الكتاب حكم ظهوره حيا وذكر بعد هذا  
 في احوار هذه المسئلة والله اعلم **فبقول** اذا حضر الغائب تبين  
 ان قضا القاض باطلا وظاهر كذب الشهود بالحياء فكان له الخيار في الغصب  
 يعني اكانه المالك في يد صاحبه لا بد عضبا ان شاء اخذ من  
 القابض الذي ادعى الوصية لانه قبض ما ليس له قبضه ولا يرجع على  
 احد كغاصب الغاصب اذا ضمن واه شاء اخذ من الشاهدين لانهم  
 شهدوا بالملك للقابض وها يرجعاه على القابض لانه المال حصل في  
 يده وهم شهدوا لاجله ولا نهما سالك المضمون بار الضمان كالغاصب  
 الاول واه شاء اخذ من الغاصب بالغصب وهو بالخيار ايضا ان  
 شاء يرجع على الشهود والشهود يرجعوه على القابض واه شاء يرجع على  
 القابض ولا يرجع هو على احد وفي الوديعة لا ضمان على المودع لانه دفع  
 بقضا القاض والضمان على الشهود او على القابض فان ضمن الشهود

الشهود او على القابض فان ضمن الشهود رجعوا على القابض فاه ضمن القابض  
 لا يرجع على احد وفي القرض يجب الضمان على الدافع وهو ما كان عليه من الدين ولا  
 يجب على غيره شيء لانه حق الغائب في الدين باق في الذمة وهو دفع العين  
 من مال نفسه فلم يوجد للحيانة على مال الغائب الا ان الدافع يرجع ان شاء على الشهود  
 لانهم الرهنوه على الدفع وان شاء يرجع على القابض لانه قبض ما لا يغير حق فكا  
 غاصبا في حقه فان ضمن الشهود رجعوا على القابض واه ضمن القابض  
 ولا يرجع على احد ولو لم يجبي هو حيا ولكن جاء وارثه ثبت ان القضا كان  
 جائزا لانه ظهر موته ولا ضمانا على الدافع في الوجوه كلها لان امر القاض  
 كان جائزا في تركه ولا ضمانا على الشهود ايضا لانه لم يظهر كذبهم وقولهم  
 بانه مات من غير وارث فكان من اهل الارض لا يوجب الضمان لانه ليس  
 بشهادة في نفسه فله ان الضمان على القابض يغير ما ناشئ لانه ظهر ان قد قبض  
 ذلك بغير حق ولو تبين ان الشهود عبيد فالضمان على القابض ولا شيء على الدافع  
 لانه دفع بامر القاض وتبين ان له ولاية في ما له حيث ظهر موته ولا شيء على الشهود لانه  
 لم يظهر كذبهم الا ان القاض اخطا في قضائه فيجب الضمان على من دفع له القضا وهذه  
 مسئلة غريبة الوجود **رجل غاب** ودفع رجل الف درهم فرض اول قبله الف درهم  
 غصب او وديعة قاتمة بعينها فجارجل فادعى انه مات واوصى له في كل مال قليل  
 وكثير واذا البينة العادلة على ذلك فالذي في يده خصم او بالمال او محمدا  
 يدفع المال اليه اما اذا وجد فله ان يرضع ان ما في يده ملكه قال لم  
 فيلتصّب خصما لم يدعى فيه ملكا او حقا على ما ذكرنا واما اذا ذكرنا كان مقرا لم  
 فكذلك فرقت بين هذه المسئلة وبين ما اذا ادعى انه اوصى له هو والفرق  
 ان الموصى له يدعى بملك ما في يده من جهة الميت وقد اتفقا على وصول المال  
 الذي اليد من جهة الميت فله ينتصب خصما له كما لو ادعى  
 الشريفا والهبة اما هنا لا بدعى المالك بل ادعى انه نائب المالك  
 ووكيله فصار كحضرته كحضر المالك فكما لا يقدر على دفع المالك  
 لا يقدر على دفع من قام مقامه الا يرى انه لو ادعى انه وكيله في قبض  
 ما له عليه او عنده في حال حيوانه واقام البينة لا يقدر على دفعه فكذا  
 اذا ادعى قيامه مقامه بعد الموت فلو قضى بذلك ودفع المال اليه ثم  
 جاء المشهود بموته حيا فله ادعى وجهه اما ان هلك المالك في يد الوكيل  
 او كان قائما في يده ففي الوجه الاول وهو ما اذا كان المالك هالكا لا ضمانا على  
 الشاهدين لانهما لم يسلما عليه ملكا ولا نهما لم يشهدوا بالمالك فيه لاحد ولا با  
 الوكيل عن ماله مبني لانهم لا يتبعوا باحافضة على ماله فان بدا الوصي



حافضة في اموال الميت فلم يكن فيما شهدوا به معنى التلف فلا يضمنون شيئا  
الا يرى انهما لو شهدا ان وكل هذه الرجل بقبض دينه الذي له على فله و فله  
مقر بالدين فقبض القاضيه للوكيل و قبضه جميعا واستهلكه فز قدم صاحب  
الدين وانكر الوكالة ثم رجعا عن اصل شهادتهما لا ضماهما عليهما لانهما لما يتلفا  
المال بشهادتهما وهما انهما انما نصبا عنه اما تقبض المال وحفظه ويضمن  
الوكيل بالاستهلاك لانه لا مال في يده حصل امانة للوكيل وقد تعدى  
الموكل بالاستهلاك وهل يضمن الوصي والذي قبل الما فهو على ثلثة اوجه  
اما ان الذي قبله المال غاصبا او مورورا او غريبا ففي الوجه الاول وهو  
ما اذا كان غاصبا للمالك بالخيار اه شاء ضم الغاصب بغصبه واه شاء ضمن  
القابض لانه ظهر انه قبض ماله بغير حق لانه وان لم يظهر كذب  
الشهود في الايصا لكن ظهر كذبهم في الموت وظهر انهم اخذ ماله بغير  
اذنه فصار كالغاصب فان ضمن الموصي فلا يرجع الوصي على الغاصب  
لان ملك المضمون باد الضمان ولم يرد عليه نقد من قبل احد فصار كغاصب  
الغاصب اذا ضمن واه ضمن الغاصب رجعي به على الوصي لانه لم  
ملك المضمون باد الضمان وقد تعدى عليه الوصي فصا بمنزلة ماله  
غصبه منه وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كان مورورا فلا يضمن المستودع  
ولكن يضمن الوصي اما المودع فلاه الوديعة اخذت بده كره بقبض  
القاضيه فصا ر كما لو غصب منه غاصب واما الموصي فلاه وان قبض  
بامر القاضيه ان امر القاضيه لم يصح لما ظهر صاحب المال جبالا لانه ليس  
ليس للقاضيه ولانه التصرف في مال المحي فصار قابضا ماله بغير اذنه وبغير  
اذه من يلى عليه وفي الوجه الثالث وهو ما اذا كان غريبا فلا ضما  
على الوصي ولكن يرجع على الغريم بدينه اما لا ضماه على الوصي لانه  
لم يقبض ماله انما قبض ماله الغريم لانه لا يضمنه بامثاله  
فلا يكون له تضمينه واما يرجع على الغريم لانه الغريم لم يرا بدفع  
المال الى الوصي وان دفع بابر القاضيه لانه امر بالتدفع  
لم يصح لما ذكرنا و يرجع الغريم على الوصي لانه انما دفع اليه ليسلم  
له ماله في ذمته ولم يسلم فكاه له حق الرجوع عليه هذا  
اذا هلك المال في يد القابض اما اذا كان المال قائما  
في يده فصاحب المال بالخيار ان شاء اجاز قبضه وا  
واخذ المال من يده واه شاء لم يجز واخذ المالك من القابض  
او اخذ من الغريم اما الغاصب فلا نه اخذ عي ماله بغير اذنه

اذنه فيتوقف على اجازته فان اجاز ياخذ منه ويرى الغاصب كما لو وكله بقبضه  
في الابتداء بخلافه فما اذا هلك المال في يده قبل الاجازة وان يجز ياخذ  
من الغاصب لانه دفع ماله الى غيره بغير اذنه فلا يبرأ عن الضمان  
واذا رجع على الغاصب فلاه ان يرجع على القابض واما في الغريم فلاه  
صار بايعا ماله في ذمته بالمقبوض بغير اذنه صاحب الدين فيتوقف على  
اجازته كما لو باع عي ماله بغير اذنه فان اجاز يرى الغريم على الوصي  
وان اجاز ولم يقبض من الوصي حتى هلك المال في يده لم يكن على  
الغريم ولا على الوصي شيء لانه الاجازة في الاضمان كالاذنه في الابتداء  
من الابتداء ولو اذنه في الابتداء الاضمان على حد ذلك هنا والله اعلم  
**وذكر الكره** رحمه الله تعالى في مختصره ان الاجازة هنا غير معتبرة  
لا الاجازة انما تقتبر اذا كان تصرفه واقعا في ملك الغير والديون  
نقضى بامثاله لا باعيا انها فكاه تصرفه واقعا في ملك المديون لانه  
مال الغائب فلا يتوقف على اجازته فلا يعمل فيه اجازته كما لو اجاز  
بعد هلاك المقبوض في يده من مال **والجواب** ما ذكرنا انه  
صار بايعا ماله في ذمته بالمقبوض فيتوقف على اجازته وانما لم يصح الاجازة  
بعد الهلاك لانه تملك المال بعوض فاشبه البيع فيعمل فيه الاجازة  
عند قيامه ولا يعمل بعد هلاكه كما في بيع العيين وعنه رحمه الله  
تعالى في قبض النسخ ان قيام المقبوض ليس بشرط لصحة الاجازة  
لانه تسليم المال بصرف في ملك نفسه فلا يقف على الاجازة من  
هذا الوجه وانما يقف في حق ما يقابله وهو الدين لانه يصير كالمشتري  
لذلك بما يقابله فيعتمد قيام ما هو المعقود عليه في الباب وهو الدين  
وانه قائم فيصح الاجازة كما في بيع العيين **قال** فانه بشرط  
قيام المعقود عليه لا قيام النسخ والصحيح انه بشرط قيام  
المقبوض لانه في حق المقبوض شترى له ثم يقابله وانه شترى له  
ينفذ على العاقد لو فقه شترى بدين على الغير فلا يستقيم  
ثبوته على العاقد يتوقف نفوذه ضرورة وذلك بمنزلة  
شترى له محورا مالا فثبت الوقف في النظر بوقت قيامها  
ضرورة اعني الدين والمقبوض كما في بيع المقايضة واما في الوديعة  
فلا ضماه على الدافع لانه دفع بابر القاضيه وله ان يجيز قبض  
الوصي لانه قبض ماله بغير اذنه فيتوقف على اجازته فان  
اجازته هلك فلا ضماه عليه فان هلك قبل الاجازة له ان يضمنه



هذا اذا جاء صاحب المال حيا ولو تحقق موته وجاء وارثه ووجد  
الشهود عبيدا والسئلة بما لها فلا ضما على اليهود لانه لو  
ظهر كذبهم سمعوا به جاء المشهود بموته حيا لا ضما عليه  
فهنا اولى ولا ضما على الدافع اما في الوديعة فلا نه لوجاء المشهود  
بموته حيا لا يضمن فهنا اولى واما الفاصب والغريم فلا نهما دفعا  
بمسير القاض وقد صح امره بالدفع متى كان الوارث غائبا لانه  
للقاض ان ينتصب خصما حتى يقبض حقوق الميت اذا لم يكن له وصي  
وكاه الوارث غائبا نظر الميت والوارث فكاه له ان يامر  
هذا بقبض المال واذا صح الامر بالدفع صار الدفع اليه بامر  
صاحب المال لانه القاض نائب صاحب المال شرعا بخلاف ما اذا  
جاء حيا لانه الامر بالدفع لم يصح وله ان يضمن الوصي لانه  
ظهر انه قبض ماله بغير حق وان اخذ بامر القاض لانه اعتمد  
في القبض امر القاض باراعتمد امر الميت وقد ظهر بطلان امره  
بظهور الشهود عبيدا فان قيل يجب ان لا يضمن الوصي لان  
الوصي قد قبض بامر القاض وامر قد صح ولهذا يبرى الدافع  
فيل له القابض وصي القاض من وجه لانه ولا يبرى نصيب لم  
الوصي وقد امر بالدفع اليه وليس بوصيه من حيث الحقيقة  
لانه لم ينصبه وصيا وانما امضى ابضاء كان من الموصى فاذا  
ظهر انه لم يكن من الميت ابضاء ظهر ان الابضاء لم يصح نجب  
العمل بها فمن حيث انه وصي القاض معنى يرى الدافع بالدفع  
وذلك لكونه مجبورا عليه ومعدورا ومن حيث انه ليس بوصي  
حقيقة ضمن القابض لانه مختار فيه عملا بهما بقدر الامكان هذا  
اذا ادعى الابضاء واما اذا ادعى صاحب المال لوفى وانه اخوه و  
وارثه لا يعلمون له وارثا غيره يقض له بالمال اشر الذي في يده المال  
او جده لانه لا يقع مقام الميت في هذه الحالة كانه هو وهو لا  
ينتصبه خصما للمالك ولم يقوم مقام المالك كما ذكرنا في الوصي لم  
فلو قضى بذلك ثم جاء صاحب المال حيا وقد هلك المالك في يده  
القابض فهو في الغصب بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وان شاء ضمن  
الشاهدين وان شاء ضمن الافر اما الغاصب فلا الضما كاه واجبا عليه  
فلا يبرى الابا والارث الى المالك او الى نائبه ولم يوجد اما الابرا  
والارث الى المالك فظاهرا واما الى نائبه فلا نه لا يمكن

يكن نائبا عنه في القبض لانه لم يأكله ولا صار نائبا بامر القاض لانه امر  
ايام لم يصح لانه ليس له ان ينتصب وكيله عن الحق للغائب المكلف بقبض حقوقه  
واما الشاهدا فلا نه لما جاء حيا ظهر انهما نفتا ملك صاحب المال  
الى الافر بغير حق ولم يرجعا ولورجعا ضمننا وان كان رجوعهما محتلا  
للمتدين والكلذب فهنا اولى الا ترى انهما لو شهدا بالهبة وقضيه بها  
ثم رجعا ضمننا واما الافر فلا نه قبض ماله لنفسه بغير حق فان اختار  
تضمين الغاصب كاه الغاصب بالخيار ان شاء ضمن الشاهدين  
وان شاء ضمن الافر ومتى اجاز تضمين أحدهما لا يبقى له ولايته تضمين  
الآخر وانما يجبر لانه بادر الضما هلك المضمون والشهود بسبب الالتهام  
والافر قبض ماله حقيقة فيخبر كالمالك وهذا لانه الشاهد في حق  
الغاصب بمنزلة الغاصب لانها ازالا المضمون من يده بشهادة با طلة  
والافر بمنزلة الغاصب كاه الغاصب لانه جناية الافر واخذة تاخرت عن  
جناية الشاهدين فكاه الغاصب الاول بالخيار فان اختار ايضا تضمين الافر  
لا يرجع على احد لانه الغاصب الثاني لا يرجع على احد لانه ملك المضمون  
بأداء الضما ولم يبعد عليه احد وانما اختار تضمين الشاهدين رجعا  
على الافر لانها بمنزلة الغاصب في حق الافر لانه جناية متقدمة  
على جناية الافر وفي الوديعة لا ضما على المودع لما ذكرنا وهو بالخيار ان  
شاء ضمن الشاهدين وان شاء ضمن الافر لما ذكرنا واه كاه غيرهما  
فلا ضما لصاحب المال على الافر ولا على الشاهدين ويضمن الغريم  
بالخيار ان شاء رجع على الشاهدين وان شاء رجع على الافر اما الامر  
يضمن الافر فلا نه لم يقبض ماله انما قبض ماله الغريم ودينه باق في ذمته  
الديون كما كاه وكذا الشاهدان ما ازالا ملكه عن الدين واما يرجع على  
الغريم فلا نه لم يدفع المال الى المالك ولا الى وكيله واذا ضمن الغريم  
يخير ان شاء رجع على الشهود وان شاء رجع على الافر فلا نه قبض ماله لنفسه  
بغير حق وبطت الشهادة بمعنى لاسم فيه بخلاف الرجوع واما الشهود  
فلا نه اذا الوالمقبوض عن ملكه بشهادتهما با طلة فاه ضمن الشهود فانهم  
يرجعون على الافر لانهم ملكوا المضمون بآداء الضما ومارضوا بملك الافر  
من قبلهم ولا نه في حق الغريم بمنزلة الغاصب واه ضمن الافر لا يرجع  
على الشهود لما قلنا ولو لم يأت حيا ولكن اقام رجلا بينه وبين الميت  
فان القاض يقض بذلك لانه لا ينافي القضا الاول لانه القضا الاول  
بالاخوة وهذا بالبنوة ولا تنا في بينهما واذا قضى بذلك وقد هلك المالك



في يد الاغ ليس له ان يضم الدافع في الوجود كلها والعزم يرى لانه  
دفع المال الى الاغ باسم القاضيه وقد صح امره لانه له ولاية نصب من  
يقبض هذه الاموال في كمال غيبته الوارث ولكن الابن بالجناح ان شاء ضمن  
الشاهدين وان شاء ضمن الاغ اما في العصب والوديعة فله وجده من كل  
واحد منهما سبب الصماه اما الشهود فنقل ملك الابن الى الاغ بشهادتهما  
بالميراث وقد ظهر انه لا ميراث له فصارت كانهما اتلفا الميراث على الابن  
واما في الاغ فانه قبض حاله مملوكا لاحفاظها رمتعديا في فعله وامافي  
الدين فرفق بينه وبين ما اذا جاء المشهود بموته حيا فانه لا يكون  
له ولاية تضمين الشاهدين والاغ اما الفرق في الشهود فهو انه اذا  
جاء حيا فالشهود ما اذا الوارث عن الدين ولا فوته امكان اخذ الدين  
وهنا اذا الوارث عن الدين وفوته عليه امكان اخذ فانه صار ممنوعا عن  
مطالبته المديون بسبب شهادتهم بالاخوة لما ذكرنا من صحة امر القاضيه بالدفع واما  
الفرق في حق الاغ فما ذكرنا ايضا ان امر القاضيه بالدفع لم يصح فلا يصح قابضا  
مال الغايب اما هنا صح الامر بالدفع فصار قابضا مال الابن بغير حق فان  
ضمن الابن الشاهدين رجعا على الاغ وان ضمن الاغ لا يرجع على الشاهدين لما  
قلنا ولوم يقسم آخر بيته انه ابن الميت الميت كمن اقام انه اخو الميت  
لا سبب وانه يقضي باخوته لانه ليس فيه من قبضة القضا الاول ولو فتنه  
بذلك وقد هلك المالك في يد الاول فله ضماه على الشاهدين ولا على  
الدافع ويضم الاول نصف ما قبض الثاني اما على الدافع فلما ذكرنا في الوجه  
الاول واما على الشاهدين فرفق بين هذا وبين الفضل الاول والفرق  
ان في الوجه الاول ظهر كذبهما فيما شهدا به لانهما شهدا انه وارث  
وقد ظهر انه لم يكن وارثا وهنا لم يظهر كذبهما في الشهادة لانهما شهدا انه  
اخوه ووارثه وانا لا نعلم له وارثا غير ولم يظهر كذبهما في واحد منهما لانه لم  
يظهر انهما كانا عاقلين ولا قولهما لا نعلم ليس من نفس الشهادة انما هو  
لاسقاط التلوم عن القاضيه الا يرى انهم لو لم يكتفوا بهذه الزيادة يقبض  
القاضيه بعد التلوم واما ضماه نصف المقبوض على القابض فله قبض نصف المال لنفسه  
بغير حق كما عهد رحمة الله تعالى ذكر المسائل الى الاه ووصفها في انكار  
الذي قبله المال او اقراره واقامة المدعي البيته على ما ادعى  
وقال فيقول البيته في بعض المسائل وجعل ذواليد خصما وبعد  
القبول للبيته في بعض المسائل ولم يجعل ذاليد خصما ثم انه  
اعاد المسائل فيما اذا اقر ذواليد بما ادعاه المدعي ولم تقم البيته

الميت وجوز اقراره في بعض المسائل ولم يجوز في البعض جوزه فيما صار خصما  
للمدعي لو انكر ولو جوزه فيما لم يصدر خصما له لو انكر وانما كان كذلك لانه الذي قبله  
والمال متى انتصب خصما للمدعي كما الاقرار صادرا من الخصم فيصح لانه  
متى انتصب خصما استحق المدعي الجواب عليه وجوب الخصم تان يكون بلا وثاق  
يكون بنعم فيصح اما اذا لم ينتصب خصما لا يستحق جوابه فيكون اقراره واقرار  
اجنبى آخر سوا وفيما تقدم وضع المسائل على ثلثة اقسام وهو ان يكون الذي قبل المال  
غاصبا او مودعا او غريبا وفي الاقرار زاد وجه آخر وهو ان يكون وصيا اذا ثبت  
هذا فنقول قال رحمه الله تعالى رجل له على رجل الف درهم دين او كانت الالف  
في يده غصبا او وديعة او وصلت اليه من قبل ابيه او وصى بها اليه ابوه لما تذكر  
فجاء رجل وادعى ان صاحب المال توفي وانه اوصى له بالالف التي قبل هذا الرجل ولا  
بيته له وصدقه الذي قبله المال وله وارث غايب ولا يدري ان له وارثا ام لا  
فاه القاضيه لا يلتفت الى قول الذي في يده المال ولا يامر ايهما بدفع المال  
اليه لانه ليس بخصمه في حق ما يدعيه الا يرى ان كلاه في وصفه اقراره على  
الميت الوارث وهو اجنبى عنهما الا يرى انه لو ادعى عينا في يد رجل بسبب صحيح  
من جهة الغايب وصدقه ذواليد لا يومر بالتسليم اليه ولهذا لو ادعى انه وكيل يقبض الوديعة  
وصدقه ذواليد لا يومر بالتسليم اليه بخلاف الوادي الوكالة بقبض الدين وصدقه المديون  
فرق بين الوكالة يقبض العبد والدين وسوا بينهما هنا لما ذكرنا ان المدعي لا وارث لصاحب  
المال لانه كان رجلا نصرانيا اسلم ولم يوال احدا والوارث له وصدقه ذواليد في  
ذلك فان القاضيه لا يعمل بالقضا للمدعي ولكنه يتلوم ويثاني في ذلك فانما مدعي او وارث والا فقه به  
للمدعي اما صحة اقراره فله انتصب خصما للمدعي لما ادعى انه لا وارث للميت  
لما ذكرنا ان الموصى له عند عدم الوارث بمنزلة الوارث الا يرى ان الذي قبله  
المال لو انكر انتصب خصما لما ذكرنا فصح اقراره واما الثاني والتلوم فله صيانة  
قضائه عن النقض لجواز ان يظهر الامر بخلافه فاما اقراره وعلى القاضيه صيانة  
قضائه عن البعض ما يمكن الا يرى انه لو ادعى رجل انه ابنه وصدقه ذواليد لا يقع  
المال اليه الا بعد الثاني والتلوم ولم يذكر في الكتاب مدة الثاني والتلوم  
وهو مقوض الى راي القاضيه يعني يجري ان لو كان له وارث لحضر في مثل هذه  
المدة لانه ذلك يختلف باختلاف حال الميت في الشهوة والتخولة وباختلاف  
احوال ورثته في الغيبة والمقصود وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى وقد راع المدة  
بالحول لانه حسن لا يلا العذر كما في اجل المعنيين قال شيخ الاسلام جواهر  
زاده رحمه الله تعالى الاول قول اني حنيفة رحمه الله تعالى قولها بنا على  
اصله ان في حسن هذه المسائل الا يرى التقدير وهما يرياه فاه قبل اذا لم يترك



وارثا صار ماله للعامة فلا يصح اقراره في حقهم كما لو خلف وارثا قلنا حقهم  
غير معتبر لعدم التركة وخروجه عن احد المالكة والتفقه في حق كل واحد  
منهم ولهذا نص وصيته بجميع المال بخلاف ما اذا خلف وارثا لا ترى انه يجوز  
شهادة الغائب بشئ من الغنيمة ولو شهد فغيره مسلما على رجل بسرقة  
من بيت المال جاز شهادتهما ويجوز شهادة المسلم بطريق العامة ويجوز  
للقاضي ان يقض به وبالغنيمة وان كان له شركة فيها لا ترى ان واحدا من الحد لوانت  
شيئا من الغنيمة بعدما احرزت بدار الاسلام يضمن جميع قيمته ولو قتل صبي  
او امرأة عمدا يضمن جميع الغنيمة ولو وطئ جارية يجب جميع العقر الا ان لا يجب الحد  
والقصاص لمكان الشبهة كما لو قتل عبدا من بيت المال لا يجب القصاص لم  
مكان الشبهة ويجب الضمان لانه الشبهة لا تمنع وجوب الضمان فان  
قبضه المدعي وهلك في يده ثم جاء صاحب المال جثا فهنا أربعة اموال  
لكل مال حكم على حدة وفيما اذا كان غصبا فضا ح المالك بالخيار يضمن ايها  
شاء فان ضمن القابض لا يرجع على الدافع وان ضمن الدافع يرجع على القابض  
لما قلنا من قبل وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كان ودعة اجمعوا ان له ولاية  
تضمن القابض لانه قبض ماله بغير حق وهل له ولاية تضمن الدافع ان دفع  
بغير رضاه ذلك بالاجماع وان دفع بقضا عند محمد رحمه الله تعالى كذلك  
وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى ليس له تضمنه اصله ما ذكرنا في الاقرار في  
المودع اذا اقر به لانساه ثم اقر بغيره فالاول اقر بها فان اخذها بغير  
قضا يضمن النسخ الثاني فان اخذ بقضا لم يضمن عند ابي يوسف رحمه الله  
تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يضمن لمحمد رحمه الله تعالى ان المودع التزم  
من الحفظ والقاضى انما يقضيه باقراره وان سبب الضمان كالمودع اذا دل  
سارقا الى سرقة الودعة او استهلكها والمحرم اذا دل حالا على قتل  
صيد الحرم وكما لو دفع اليه بغير قضا بخلاف ما اذا اقر الابن باغ ودفع  
اليه النصف بقضا ثم اقر باغ فانه يدفع اليه نصف ما في يده وهو الربع فلا  
يضمن شيئا لانه لم يلتزم الحفظ وهو كاجنبي اذا سارقا على مال الغير  
او الحال اذا دل محرم على الصيد وكما لو هبت الدج بشوب انساها والفقه  
في حرم واقرب لانساه ودفع اليه بقضى ثم اقر بغيره فانه لا يضمن  
كذلك هنا لا يضمن رحمه الله تعالى انه لو ضاع لا يخلوا اما ان يضمن  
بالاقرار وبالادفع لا وجه الى الاول لانه محرم الاقرار لا يزيل ملكه لم  
صاحب المال ولا يملك ولهذا لو هلك بعد الاقرار بماله الغير لا يوجب  
الضمان ولا وجه الى الثاني لانه كان مكرها على الدفع من جهة القاضى قوله

قوله بانه دل المقر على الاخذ قلنا نعم الا انه منع من الاخذ حالة الاخذ واحدة على  
كره منه والمودع اذا منع من الاخذ بعد الدلالة لا يضمن والقضا انما يحتاج  
اليه على تقدير المنع فكان مضافا الى المنع لا الى الاقرار ولانه اخر الوصفتين  
فيضاف اليه بخلاف وجوب الضمان على الشهود لانه فعل القاضى ينتقل اليهم  
لانهم لجوء الى القضا بخلاف وجوب الضمان على الشهود لانه فعل القاضى  
ينتقل اليه لانهم بخلاف الاقرار لانه القضا فيه من باب الاعانة ولهذا يجوز  
القضا بعد غيبته المقر باقراره ولا يجوز بعد غيبته المشهود عليه وهذا لا اقرار  
ليس بحجة في حق صاحب المال بخلاف الشهادة ولم يذكر قول ابي حنيفة  
رحمة الله تعالى وزعم اهل العراق رحمهم الله تعالى انه مع محمد رحمه الله  
تعالى وفي الوجه الثالث وهو ما اذا كان ديناف لصاحب المال ان يضمن الغريم  
وليس له تضمن القابض لما قلنا من قبل ثم يرجع الغريم على القابض وفي  
الوجه الرابع وهو ايضا فصوره المسئلة اذا كان لرجل الف درهم رفعه الى رجل  
وجعله وصيا فيه ثم مات الموصي ولم يبق غائب ثم مات الموصى وله ابن فصار  
المال في يد ابنه فدفع الى هذا المدعي ثم جاء صاحب المال جثا اراد به ابن الموصي  
او غاربه فنقول اذا جاء صاحب المال جثا ان يضمن القابض وليس ان يضمن الذي  
قتله المال بالاجماع اما على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى فله لو كانت  
مودعا لا يضمن اذا دفع بقضا فهذا اولى على قول محمد رحمه الله تعالى  
فلا انما يضمن عند التضييع والتضييع انما يوجب الضمان في مال التزم  
حفظه لا في مال لم يلتزم وهو لم يلتزم حفظه هذا المال لا للموصي ولا لانه وانما  
وقع المال في يده بغير صفة فصار كالشوب اذهبت به الرج والفقه في حرم  
وغنة لا يضمن بالتضييع بالاقرار وصار كولد المصوبة والا والودعة و  
لانه دفع بامر القاضى وقد نفي امره بالدفع لانه الموصى شرط الحفظ على ابيه وقد  
عجز ابو عن الحفظ فكان تدبيره الى القاضى وبأخذ من القابض كغيبه  
بالانفاق لانه الدفع كان بالاقرار لا بالبينة وهو كاللفظة اذا دفع لصاحبها  
بعلامة اللفظة او اقرار العبد بخلاف ما اذا ثبت بالبينة لما ذكرنا في كل موضع  
ثبت له حق الرجوع على القابض ياخذ من الكفيل ايضا ان شاء ثم يرجع الكفيل  
على الكفول عنه اذا كان بامر واه لم يأت صاحب المال كمن حضر وارث  
واقام البينة انه احق الميث لا يبيعه ومحمد الوصية فلا ضمان على الذي قبله المال  
في الوجوه كلها لانه امر القاضى بالدفع اليه قد صح لما قلنا ويضمن القابض  
لما قلنا لانه قبض ماله لنفسه بغير حق فلو لم يقيم البينة على الاخوة ولكن الذي  
في يده المال اقراره اخوه كمن قال لا ادري ما هو وارث ام لا لم يدفع المال اليه



حتى يقول هو اخوه ووارثه لا وارث له غيره لانه يجوز ان يكون غير وارث واه كاه  
الذي قبله المال خصما للاخ حق لو انكر اخوة فاقام المدعي البينة عليه بقبول لاث  
الثابت باقرار الخصم لا يرتفع على الثابت بالبينة ولو شهدوا ان هذا اخي للغايب  
ولم يشهدوا انه وارث وكاه المال في يد رجل فاه القاضى لا يترفع المال في يده ولا  
يدفع اليه ما لم يشهدوا انه وارث لا يعلم له وارثا غيره على ما ذكرنا في الدعوى والشهادة  
فاذا ثبت بالاقرار كاه اولى فاه قال انه وارث لا وارث له غيره فان القاضى  
يتاخر ويتلوم في ذلك ثم يدفع المال لاه هذا اقرار حصل من الخصم والثابت  
باقرار الخصم كالثابت بالبينة ولو ثبت بالبينة دفع المال اليه بعد الثاني  
والتلوم كذلك هنا فاه دفع المال اليه ثم جاء صاحب المال حيا او جاء رجل  
اخر واقام انه ابنه ووارثه فهو بمنزلة ما ذكرنا في الموصى له يريد به الضمان  
فيما اذا جاء صاحب المال حيا وعدم الضمان فيما اذا جاء وارثه واقام البينة  
لاه في الوجه الاول من القاضى بالدفع اليه لم يصح وفي الوجه الثاني صح لم  
فضار القاضى بمنزلة وصي القاضى كما ذكرنا غير ان الثاني كاه اقرب  
من الاول واخذ جميع المال من الاول او من كفيله واه كاه مثله ياخذ  
نصفه منه او من كفيله ثم يرجع الكفيل على الاول كاه بامر ولوا اخر الذي  
قبله المال لرجل انه ابنه وان له ابنا اخر وقال الرجل ليس له ابن غيري كالقاضى ولا  
يامر يدفع المال اليه قبل الثاني لاه الذي قبله المال لو اقره هذا ابنه  
وليس له ابن اخرنا في القاضى صيانة لقضائيه عن النقص فهذا اولى فاه حضر  
وارث والادفع المال اليه بكفيل معه اما الادفع فلاه حق المدعي قد ظهر وحق  
الغائب قد يظهر وقد لا يظهر ولا يجوز تاخير حق قد ظهر لحق عيسى يظهر  
وعسى لا يظهر لم يشترط هنا ان يقول بشه ووارثه وفي الاخ مالم يقل انه اخوة  
ووارثه لا يامر بدفع المال اليه وان تاتي والفرق ان الثابت بالاقرار كالثابت  
بالبينة ولو ثبت بالبينة ان المدعي ابنه ولم يشهدوا انه وارثه وثاني القاضى  
يرفع من يده ذي اليد ويدفعه الى المدعي لانه يتيقن بكونه وارثا لاه الابن الحر  
المسلم لا يكون محجوبا لغيره بحال فلم يقع الشك في كونه وارثا لانه قد  
برأحه مثله واذا تاتي ولم يظهر له مزاحم يدفع المال اليه فكذا ثبت بالاقرار  
ولو ثبت بالبينة انه اخوه ولم يشهدوا انه وارثه فالقاضى لا يترفع المال من  
يد ذي اليد ولا يدفعه لمن يتيقن بكونه وارثا لانه ممن يجب بغيره فوقع  
الشك في كونه مستحقا فلا يثبت الاستحقاق بالشك فكذا اذا ثبت بالاقرار  
بخلافه بالواقع هذا ابن الميت ودفع القاضى المال اليه بعد الثاني ثم قال  
لاخر هذا ايضا ابن الميت وقال الاول لابن له غير فانه لا يلتفت الى قوله لانها

لانها شهادة على الاول لابن له غير فانه لا يلتفت الى قوله بعد انقطاع يد عن المال  
فلا يصح وهذا لانه انما يقبل قوله باعتبار قيام يده على المال لانه انتصب خصما  
بيده ولو ادعى انه ملك كاه القول قوله فاذا اقر به لغيره صح بخلافه فمابعد التسليم  
الاول واما اخذ الكفيل نظر للغايب لجواز اه يكونه للميت ابن اخر او وارث غيره  
وقد هلك المال في يد هذا المدعي وهو مفلس هكذا ذكر في الكتاب وقيل هذا قول  
قوله اني يوسف رحمة الله تعالى اما على قوله اني حنيفة رحمة الله تعالى لا يجبر لم  
القاضى على اعطاء الكفيل واليه مال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى وجعلوا هذه  
المسئلة فرعا لمسئلة ذكرها في الدعوى من المبسوط فقال رجل مات وترك  
مالا جارجل وادعى انه ابنه وشهد الشهود انه ابنه ولم يشهدوا انا نفلم له وارثا غيره وثاني  
القاضى ولم يظهر وارثا اخر فعند اني حنيفة رحمة الله تعالى يدفع المال اليه من غير  
اخذ الكفيل وقال محمد رحمة الله تعالى ياخذ الكفيل وعند اني يوسف رحمة الله  
تعالى لا يعطيه مالم ياخذ كفيلا فاه كاه المسئلة على الاختلاف فيما اذا ثبت  
بالاقرار دل على صحته ما ذكر في الجامع الصغير ميراث قسم بين الغرما فانه لا  
يؤخذ منهم كفيلا ولا من وارث وقال هذا شئ احتاط به القضاة وهو ظلم  
ولم يفعل بينهما اذا ثبت الوارثه بالبينة او بالاقرار وعندهما ياخذ الكفيل  
واما لم ياخذ عنده لانه اخذ الكفيل للجهل وهذا المعنى يشتمل الثابت بالبينة  
والثابت بالاقرار ولا وجه له يقال ياخذ الكفيل لنفسه لانه ليس بحصم ولا وجه  
ان ياخذ للميت لاه حق الميت في تسليم ماله الى مربية او عن ماله وقد  
اثبت الحاضر ورأته وديه ولا معنى للاشتغال ياخذ الكفيل ارايت لو لم  
يجد كفيلا كاه بمنعه حقه وقال عامة العلماء رحمهم الله تعالى هذا قول الكل  
وهو الاصح لوجهين احدهما ان محمد رحمة الله تعالى لم يحك خلافا والثاني  
انه رحمة الله تعالى علل في الاصل وقال لانه انما قبضه على اقرار من الذي المال  
في يده ولم يستحقه ببينة وهذا التعليل انما يجيء على قوله اني حنيفة  
رحمة الله تعالى اما على قوله الاقرار والبينة سواء فغاية العلماء رحمهم  
تعالى فوق الا اني حنيفة رحمة الله تعالى بينهما اذا ثبت الوارثه بالبينة وبينهما  
اذا ثبت بالاقرار والفرق ان الثابت بالبينة بالاقراء دون الثابت  
بالبينة لاه الاقرار جدد في حق المقر خاصة والبينة حجة في حق الناس  
كافة واذا كاه دونه لم يجز السوية بينهما اذا التسوية بين التافض والكامل  
لا يجوز وقلنا في الاقرار لا يعطى كما لم ياخذ كفيلا وفي البينة يعطى من  
غير كفيل اظهر الاخطا مرتبة التافض عن رتبة الكامل وهذا لاه ظهور  
الحق بالبينة فوق ظهوره بالاقرار فلا يلزم من التأخير عند عدم الظهور



بوصف الكمال التاخير عند الظهور بوصف الكمال بزيادة الظلم ونقصانه وذكر  
في الزيادات اذا حال المديون رب دينه على مديونه حواله مطلقه غير  
مقبلة بما عليه من الدين فلم يقبض المحتال له حتى مات المحيل وعليه ديون يؤخذ  
الدين من المحتال عليه ويقسم بين غنمايه لاحق المحتال له في ذلك لانه صار غنما  
للمحتال عليه وقد بزاحم غنما المحيل لكن القاضى ياخذ منى كا واحد من الغرما  
بكفيل ثقة لانه لغرما من احماء في هذا المال لانه المحتال عليه لو ادى دين الم  
المحتال يستوجب الرجوع في تركه المحيل لانه السبب وهو قبول الحواله  
كما في صحة كحل عن رجل بما داب له عليه او كفل بالدره ثم داب  
في مرض الكفيل اذا استحق المبيع بعد موت البايع فانه يشارك غنما  
البايع لوجود السبب في حالة الصحة ولو مات المحتال عليه مفلسا كما  
المحتال له ان يشترك غنما المحيل فيما اخذ واو ماله لبطلان الحواله وعود  
الدين اليه واذا يتفرق القاضى بالمزاحم ياخذ منهم كفيله احتياطا للمستحق  
حتى اذا ظهر المزاحم امكنه التدارك وقيل هذا قولهما اما على قوله لا ياخذ منهم  
كفيله احتياطا للمستحق حتى اذا ظهر المزاحم امكنه التدارك وقيل هذا  
اما على قوله لا ياخذ منهم كفيله بنا على ما ذكرنا من مسئلة الدعوى  
ولجامع الضمير والاصح ان هذا قول الكل والعرف لا في حقيقه رحمة  
الله تعالى وهو ان في الميراث القاضى لم يتفرق بالمزاحم بل هو موهم وهنا يتفرق  
الا انه مجهول جهالة سببه اما هذا او ذاك والجهالة السببه محتمل في  
الكفالة فاه قيل اذا علم القاضى بالمزاحم ينبغي ان يعزل نصيب المزاحم  
ويقسم الباقي بين الغرما او الورثة كرجل مات وعليه ديون واخذ الغرما  
غائب او عالم القاضى به فانه يعزل نصيب الغائب ويقسم الباقي قليل له  
عنه المستحق معلوم عند القاضى فكان له ان ينصب عنه خصما ويعزل  
نصيبه اما هنا قيام حق الغير معلوم والمستحق مجهول جهالة سببه  
فان ثبت احكاما بينهما وقتنا لا يعزل نصيب لمكان الجهالة ولاجل ان  
الجهالة سببه يستوثق باخذ الكفيل وفي الميراث المستحق موهم فلا  
ياخذ عملا بالدليل في كل فصل بعد الامكان ثم اذا دفع المال اليه بكفيل  
ثم جاء صاحب المال حيا فالجواب ما ذكرنا في الوصية والايح ولو تحقق  
موته وجا وارث اخر لم يضم الذي كان قبله المال لانه دفعه بامر القاضى و  
قد صح امره والضم على القابض وكفيله لانه القابض اخذ المال لنفسه بغير  
حق والوكيل ضم عنه غير ان الثاني ان اقام البينة على النبوة وانكر  
نبوة الاول ياخذ ايهما بنا جميع المال لانه نبوة الاول ما ثبتت

ما ثبتت بالبينة فلا يظهر في حق الثاني لانه ظهر انه اقرار على الغير الا  
يقيم الاول البينة على النبوة فحينئذ يرجع الثاني بنصف المال على ايهما شاء  
وكذا اه لم يقم البينة ولكن صدقة الاول فاه رجوع على القابض لا يرجع  
هو على الكفيل واه رجوع على الكفيل رجوع هو على القابض ان كفل بامر قال  
يحمد رحمة الله تعالى وكذلك جميع ما وصفنا من اقرار الذي قبله المال بالوصية  
والميراث للاغ فاه القاضى اذا دفع المال الى المقر له ياخذ منه كفيله به لجواز  
ان يظهر الامر في الثاني بخلاف ما اقرنا اخذ كفيله بامر للغائب ولو لم يقر  
صاحب اليد بشئ مما ذكرنا لكن ادعى رجل ان له على صاحب المال الف درهم دين  
وانه مات وصدقة الذي قبله المال لم يلتفت الى ذلك ولا يامر بدفع المال الى  
المدعى في الفصول كلها حتى يحصر وارث او وصي لانه اقرار على الميت او على  
الوارث وهذا لانه لو لم يدعى الدين على الميت لكن ادعى الوصية بهذا المال وان  
الموصى قد مات وصدقة بذلك الذي قبله المال والمدعى يزعم ان للميت وارثا  
غائبا او قال لا ادري له وارث فاه القاضى لا يلتفت الى اقرار الذي قبله المال  
وان اقر المدعى بغير ما في يده لانه الذي قبله المال ليس بخضم المدعى من الوصية  
حتى لو انكر وصيته واقام المدعى البينة عليه لا تسمع منه اولى ان لا يلتفت الى  
اقراره وهو لا يقر بعين ما في يده من المال بل يقر بالدين في ذمة الميت  
وهو ليس بخضم عنه هذا اذا زعم المدعى ان للميت وارثا غائبا او قال لا ادري له  
وارث ام لا فاه ادعى القرض ان كان من اهل الارض اسلم ولم يوال احد ومات  
ولم يدع وارثا وصدقة الذي قبله المال فان القاضى لا يجعل بالقضا بل ياتي في ذلك فان  
فعل ولم يظهر له وارث جعل للميت وصيا يقبض المال من الذي قبله ثم يامر المدعى  
باقامة البينة على حقه فان اقام قضى لانه لما نافي زمانا ولم يظهر له وارث  
ولا وصي ان هذه تركه مهيمة ليس لها وارث ولا وصي فيكون ورثته عامته  
المستلمين فكان على القاضى ان ينصب لها وصيا حتى يستوفى ما  
للميت على الناس ويوصى ما على الميت للناس ويكون حضوره كحضور الوارث  
فيجعله خصما للذي يدعى عليه الدين عن الميت ثم في هذا وبين ما اذا ادعى ان  
الميت اوصى له المال الذي قبله او اقره وارثه وزعم انه لا وارث له غيره وصدقة  
الذي قبله المال الذي قبله المال وتاتي القاضى في ذلك زمانا حيث امر الذي قبله  
المال بدفع المال اليه فلا ينصب وصيا فلا يكلف المدعى اقامة البينة على ما ادعى  
من الميراث والوصية والفرق ان في الوصية والميراث اقرار باليد المدعى  
ببعض ما في يده لانه الموصى له الوارث يستحقه غنى التركة فصار مقرا على نفسه  
فاذا لم يظهر وارث اخر امر بالدفع وفي الدين لم يقر بعين ما في يده لانه حق



الغريم ليس في عين التركة فلم يكن مقرا على نفسه بل اقر على الميت وهو ليس بحجم  
عنه فلا يثبت ما اقر به الا بالبينة فاذا اقام البينة على الوصي قضى له ودفع  
اليه لانه البينة قامت على خصم وادعى رجل على الميت فانه ينصب وصيا  
وصيا ويسمع البينة عليه ويقضى الدين بخلاف فصار الثابت بالبينة  
واذا اقام البينة على الوصي فقط له ودفع اليه لانه البينة قامت فصار الثابت  
بالبينة كالثابت معاينة الا ترى انه لو علم الوصي بوار غايب وادعى رجل على  
الميت فانه ينصب وصيا ويسمع البينة عليه ويقضى الدين بخلاف ما لو  
ادعى الوصية او الوارث فانه يدفع من غير نصب الوصي لانه حقته تعلق  
بالحي وهو مقدر له فاذا لم يظهر مستحق آخر يدفع اليه فان دفع اليه ثم  
جاء صاحب المال رد القاضيه ذلك القضي لانه ظم سرانه اخطاء في قضائه  
وان نصب الوصي كانه باطلا لانه لا ولاية له في مال الغايب الا فيما فيه نظر  
وليس له ولاية قضاء دينه وان اخذ القابض كانه فاسدا فوجب رده اه كانه قائما  
واه كانه مستهلكا ففي الوجه الاول وهو ما اذا كان المالك في يده غصبا فهو  
بالخيار ان شاء ضمن الدافع واه شامخ القابض لما قلنا وفي الوجه الثاني  
وهو ما اذا كان وديعة له ان يضم القابض وهل ان يضم الدافع عند اني يوسف  
رحمة الله تعالى لا وعند محمد رحمة الله تعالى له ذلك لما قلنا وفي الوجه الثالث  
وهو ما اذا كان دينه ان يرجع بدينه على الغريم وليس له تضمين القابض  
وفي الوجه الرابع وهو ما اذا وقع المالك في يده من غير التزام الحفظ فلا ضمان  
عليه على القابض لاسر ولو تحقق موت وجاء وارثه ومجد الدين فالقضا ما مضى  
ولا يكلف المدعي اقامة البينة لانه نصب القاضى الموصل عن الميت حال  
غيبة الوارث كنصيب الميت فصيح القضا والدفع اليه كما لو اقام البينة  
على وصي الميت ثم حضر الوارث فرف بين هذه المسئلة وبين ما  
ذكرنا قبل هذا وهو ما اذا ادعى الميت ومجد الذي قبله المالك وادعى المدعي  
البينة على ذلك فقضى القاضيه بكونه وصيا وامر بدفع المالك اليه و  
هلك في يده ثم جاء الوارث وظهر ان الشهود عبيد كاه للوارث  
تضمين الوصيه فلم يجعل رضى القاضيه وهي المبت في تلك المسئلة وجعله  
وصي الميت في هذه المسئلة والفرق ان هنا هذا وصي القاضيه في تركه  
الميت حقيقة ومعناه فانه نصب وصيا في تركه الميت وله هذه الولاية  
لانه اذا كان الوارث غائبا ولم يكن للميت وصي ووصي القاضيه حقيقة  
ومعناه بمنزلة وصي الميت في حق الكل اما في تلك المسئلة القابض للمالك

للمالك وهو القاضيه معناه لانه قبض المال بامر القابض بعد موت صاحب المال ووصي  
القاضيه من قبض المال بامر القاضيه بعد موت صاحب المال اما ليس بوصي  
له حقيقة فانه لم ينصبه وصيا في تركه الميت فعملنا بهما على ما سر ولو ادعى رجل  
ان صاحب المال قرضي وادعى اليه وصدة الذي قبله الا في المال فانها لانه  
يصدق انه في شيء من ذلك ولا يؤمر ذواليد بدفع المال المدعي الا في  
الغريم خاصة فانه يصدق ويؤمر بالدفع اليه باو هو قول محمد رحمة الله  
اولا ثم رجع وقال لا يصدق ايضا فلا يدفع اليه الدين وهو قول اني يوسف  
رحمة الله تعالى اما اذا كان المال عينا عند المقر لا يصح اقراره لانه اقراره  
وكيل صاحب المال يقبض ما عنده من الغصب والوديعة بعده وفايه وانته  
اقراره على الغايب وهو الوارث والموصي له اه كانه اوصي بهذا المال لغريم  
فلا يصح اقراره كما لو ادعى ان وكله بقبض الوديعة من فله وصدة المودع  
لا يلتفت اليه ولا يؤمر بالتسليم اليه كذلك هما واما في الدين واما في الدين  
وجه قوله الاول ان الغريم اقر على نفسه بتسليم ماله اليه لانه الوصيه وكيل  
بقبض ما عليه من الدين بعد وفايه فصار كالوكيل حال حياته ولو ادعى  
الوكال بقبض ما عليه من الدين في حال حيوانه وصدة المديون بجبر على لم  
التسليم اليه لانه اقراره على نفسه لانه يقبض الدين من خالص ماله بخلاف ما  
لو اقراره وكيله بقبض الوديعة وجه قول الاخر وهو انه اه كانه اقراره على  
نفسه من الوجه الذي ذكرتم فهو اقراره على الغايب من وجه ودعوى امره  
نفسه بدفع المال اليه فانه لو دفع الدين اليه وذكر ان الغايب كانه قد مات  
مراهوبا لدفع اليه لانه دفع بامر القاضيه وقد صح امر القاضيه متى كانت  
صاحب المال ميتا وكاه الوارث غايبا حجة لوجاء الوارث وانكر وصاه  
لا يكون له ولاية اتباع الغريم فيؤدي الى ان يبرأ من الدين بقوله من غير حجة  
ظاهرة فاه كانه يصح اقراره من ذلك الوجه لا يصح من هذا الوجه بخلاف  
ما لو اقر بوكالته بقبض ما عليه من الدين حال حيوة لانه القضا يكون عليه  
خاصة لا على الوكيل حجة لو حضر وانكر الوكاله كانه ان ياخذ المال من  
الغريم وان دفع اليه بامر القاضيه لانه لا ولاية للقاضيه في مال الحي فلا  
يكون قضا براه الغريم فرق محمد رحمة الله تعالى على قوله الاول لا يلتفت  
اليه ففي الوجه الاول بينهما اذا ادعى انه اوصي له وبينما اذا ادعى انه اوصي اليه  
ففي الوجه الاول لا يلتفت اليه ولا يؤمر بتسليم الدين اليه وان صدق  
وفي الوجه الثاني يؤمر لانه في الوجه الاول يدعى المالك على الميت  
وبصاه فترها ليس بحجة في حق المالك على الميت والموصي له ليس نائب



عن الميت لانه بملككم ملكا جديدا اما هنا اثبت النيابة عن الميت و يقبض  
المالك لحفظه للميت والمديون خصم في خصم في حق الميت فكذا في حق  
نايبه ثم فرغ على قوله الاول فقال اذا دفع المال الى الوصي باقرار الغريم واقرا  
حجة في حق نفسه ليس بحجة على غيره كانه هذا بمنزلة ما لو اقر بوكالة رجل بقبض ما  
عليه من الدين حال الحياة وامر بالدفع اليه فانه يكون قبضا على الغريم خاصة  
لا على الوكيل كذا في هنا ولا يؤخذ منه كفيل بخلاف ما تقدم لانه الغريم  
لو اخذ منه الكفيل وانما اخذ ما لنفسه او لصاحب الدين اه كانه حيا او الورثة  
اه كانه ميتا لا وجه الى الاول لانه في زعمه انه وصي وان المقبوض امانة في يده  
غير مضمون عليه الا ترى انه لو ادعى الوكالة في حياته وصدقه امر بالتسليم  
اليه ولا يؤخذ منه كفيل بخلاف ما تقدم لانه ثمة اخذ  
المالك بحجة التملك فيكون مضمونا على القابض فجازا احد الكفيل ولا وجه  
الى الثاني والثالث لانه ليس لصاحب المال مادام حيا ولا لورثته بعد  
وفاته تضمين الوصي القابض لانه لم يقبض ماله فله معنى الكفيل منه ثم اذا  
دفع المال الى الوصي على قوله الاول فالمسئلة على وجهين اما ان جاء صاحب  
المال حيا او تحقق موته وجاء وارثه بقى الوجه الاول ليس له ان يضم  
القابض وله ان يرجع على الغريم بدنه ثم الغريم يرجع على الوصي اه كانه المال  
قائما في يده فباخذ منه بعينه لما ذكرنا انما دفع ليس له ما في ذمته ولم يسلم  
الا ترى انه لو دفع الدين الى الكفيل في حال حيوة ثم جاء صاحب المال وانكر  
الوكالة واخذ الدين منه كانه ان يرجع على الوكيل اه كانه قائما في يده فله كذا  
هنا واه كانه المال هالك في يد الوصي لانه يضمه فزوت بين هذا وبين ما  
اذا ادعى الوكالة حال حيوة صاحب الدين وصدقه الغريم ودفع اليه وهالك  
في يد الوكيل الشتر في ثم حضر صاحب الدين وانكر الوكالة ورجع على الغريم  
بدنه وانه لا يرجع فانه لا يرجع الغريم على الوكيل والفرقان في الوكالة زعم  
ان الوكيل اخذ المال بحول الا ان صاحب المال حيث انكر الوكالة فليس له ان  
يظلم غيره وهنا لا يزعم انه اخذ بغير حق وان اقرانه وصي لانه الوصي ليس له ولاية  
القبض في حال صاحب الموصي ولاه الغريم في الموضع اقرانه ما قبضه القابض  
قبض باذنه صاحب المال وانه لا ضاه عليه متى هلك في يده الا انه في مسئلة  
الا ايضا صار مكذبا حقيقة لانه انما يصير وصيا بقبض صوفة بعد موته فاذا جاء  
حيا ظهر بطلانه تصديقه بيقين فيبقى قبضه بغير حق فصار جوادا اقرانه  
وعدمه بمنزلة ويكون التكذيب الحقيقي للغريم في اقراره بمنزلة  
تكذيب المقر اذا تكذب الحكى بلا قوي منه وفي مسئلة الوكيل الغريم لم يصير

لم يصير مكذبا في اقراره بحجى الموكل وانكاره لاحقيقة ولا حكا في حق الغريم ففنى  
اقراره فوجب العمل به في حقه وفي الوجه الثاني وهو ما اذا جاء وارثه وانكر وصايته  
فهذا على وجهين اما ان دفع الغريم المال الى المدعي بعد ما صدقه في دعواه بغير  
قبض او قبضا باه امر بدفع المال اليه ففي الوجه الاول لم يكن له تضمين القابض  
وله ان يرجع على الغريم بدنه اما لا يضم القابض لانه لم يقبض حقه انما قبض  
مال المديون واما يرجع على الغريم لانه لم يدفع الدين الى صاحب الدين ولا الى وكيله  
ولا الى من له ولاية القبض لانه القاضى لم يمس به بدفع الدين اليه ويرجع الغريم  
على القابض اه كانه قائما في يده واه كانه هالكا ليس له تضمين لانه اقرانه وصي  
الميت واه المقبوض كانه امانة في يده ولم تكذب الحقيقة في هذا الاقرار  
لجواز اه يكون الوارث بطله في الانكاح وفي الوجه الثاني وهو ما اذا دفع  
بقبضا لم يكن للوارث تضمين الغريم ولا تضمين القابض لانه الغريم دفع الدين  
بامر القاضى وقد صح امر ضمير الغريم بالدفع اليه فلا يرجع عليه والقابض لم  
يقبض ماله او قبض بامر القاضى هذا كله تفريع على قوله الاول ولو ان الذي قبض  
المال لم يقرب بشئ مما ذكرنا ولكنه قال القاضى هذا المال لرجل مات ولم يدفع وارثا  
او افلا ه على دين ومات ولم يدع وارثا فاه القاضى يتا في ذلك ولا يعمل  
لجواز ان يظهر الامر بخلافه مما اخر فيحتاج الى نقص قبضه واخذ منه كفيلا بنفسه  
على قد ما نظر لجماعة المسلمين لانه هذا المال بمرض ان يصير جماعة  
المسلمين فلو لم ياخذ منه كفيلا بنفسه ربما ينصب فلا يصل جماعة المسلمين  
الى حقوقهم فاذا مضت مدة الثاني ولم يحضر وارث او موصي له اخذ المال منه  
فجعله في بيت المال لانه مال ميت لا وارث له ولا موضع له فيكون بجماعة مسلم  
المسلمين والمخصم في مال المسلمين هو القاضى فلو قسمه بين جماعة المسلمين  
ثم جاء صاحب المال حيا وفي الوجه الاول وهو ما اذا كان غصبا وهو بالخيار  
اه شاذ ضم الغاصب وان شاء اخذ من بيت المال فاه اخذ من الغاصب  
رجعي هو في بيت المال واه رجعي في بيت المال لا يرجع بيت المال على اخذ  
بمنزلة غاصب الغاصب وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كان ودعة له ان ياخذ  
مثله في بيت المال وهل له ان يضم المودع فعلى الخلاف الذي ذكرنا وفي  
الوجه الثالث وهو ما اذا كان دينيا ليس له ان ياخذ من بيت المال كفى وفي الوجه  
الرابع وهو ما اذا كان المال وصل اليه قبل امسه لاه ياخذ من بيت المال  
وليس له ان يضم الدافع وصار الجواب في هذه المسئلة في الفصول كلها جوازا  
فيما اذا اقره واليد باه هذا حق الميت وارثه ولا وارث له غير ودفع  
القاضى المال اليه بعد ما ياتي به ثم جاء صاحب المال حيا على ما ذكرنا ولو تحقق موته



وجاء وارثه وهو معروف فاذا قام البيت ليس له ان يضم الدافع ويرجع في بيت المال لامتروا لواتر الذي قبله المال ان صاحب المال مات وان هذا الرجل ولو عليه الف درهم دين سأل الفاضل ان ترك وارثا ام لا فاه قال نعم فلا خصومة بينهما لانه الخصم هو الوارث او الوصي في دعوى الدين على الميت واه قال لا تا في الفاضل في ذلك لم يظهر وارث او وصي او وصي له جعل الميت وصيا ويقول المتدعي الدين اخم البيت عليه لانه الخصم في مثل هذه الصورة عامة المسلمين فينصب عنهم خصما فاه اثبت المال عليه والا ينصف في بيت المال فلو جعله لك ثم جاء صاحبه حيا او وارثه فزعم على ما ذكرنا وكذا الوصية موصية له بجميع المال لانه بمنزلة الوارث عند عدمه مقدم على بيت المال فصار حضرة حضرة الوارث وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى محل الوصية للثلاث سواء كان له وارث او لم يكن لاه وارث من لا وارث له جماعة المسلمين فكما لا يملك ابطال حق الورثة بالوصية بجميع المال لا يملك ابطال حق جماعة المسلمين بالوصية ولهذا فان مجهول النسب اذا عقد عقد المولاة لا يصح ولا يستحق به الميراث ولا لا اسباب الارث معلومة شرعا عقد المولات ليس من تلك الاسباب ونصب الاسباب بالراي لا يكون ومجتنب قول ابن مسعود رحمه الله عنه السابيت بوضع ماله حيث احب واراد بالسائب من الارث له ولاه القياس ان يملك الوصية بجميع ماله بكل حال كونه المحل ملكا له وهو الكاسب وانما المانع حق الوارث ولهذا الف جاز صح فاذا انعدم الوارث انعدم المانع فنجوز كما تجوز هبته ولانا لو ابطالنا وصيته بوضع في بيت المال ويفرق الى المسلمين والموصي له من جملة المسلمين لو حصص الاقام بذلك لصح تحفيصه فاذا احصته صاحب المال وهو تصرف بجم المال كما اولى وهذا لان خلافة الوارث الموت في ملكه انما كان على سبيل النظر للمالك فاه الظاهر ان الانشاء يوشق قرابته على الاجانب في هذه الخلافة ولهذا يقدم الاقرب على البعد لانه يوشق الاقرب على البعد عادة فادام هناك اخذ من قرابته فقد وجد النظر من الشرع لا فوقع الاستغناء عن نظره لنفسه فاذا لم يكن هناك اخذ من قرابته وقت الحاجة الى نظره لنفسه فاذا فعل ذلك بالوصية او بعقد المولات كما كان ذلك منه في خالص حقه على سبيل النظر منه لنفسه فيكون صحيحا بمنزلة الوصية بثلاث ماله الا ترى ان مثل هذا النظر منه لنفسه في حال حياته صحيح بملك المال منه بعوض وعن عوض وكذلك اثبات الخلافة لغير بعد موه وحاصل كلامه في المولاة يرجع الى عدم الدليل فان اثبات هذه الخلافة بطريق العقد قصد مشروع بالاتفاق وهو النكاح فكانه يقول لم يعقم الدليل

لم يعقم الدليل على ان تفقد المولاة ثبت الوارث ونحو نقول يجعل هذا العقد قائما مقام ما ورد به الشرع من الاسباب الاثبات للخلافة وكذلك في الوصية بجميع المال للدليل الذي قلنا به باب من الوصايا ايضا اصل الباب ان الوصي اذا كان له ثلثة مال حقيقة واعتبارا به لم يكن عليه دين يصح وان لم يكن له ثلث باه كما هو الدين مستقيم فالتركة لا يصح الا باجازه كقرم الاله محل الوصية الثلث ففي الوجه الاقل صادفت خاتن حق الموصي فصحب وبقدوة وفي الثاني صادفت حق الغير فلا يصح الا باجازه ذلك الغير وبياه مضاد فنه حق الغير تقدم الدين على الوصية لحديث علي رضي الله عنه انكم تفرون الوصية قبل الدين وقد شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم بدا بالدين قبل الوصية وقيل لابن عباس رضي الله عنهما انك تامين بالعمرة قبل الحج وقد بدا لله تعالى بالحج فقال جل وعلا وانما الحج والعمرة لله كيف تقرر اية الدين فقالوا امين بعد وصيته بوصي بها او دين فقال فيما اذا يبدؤونه قالوا بالدين قال هو ذلك ومعناه ان في الاية تقديم ما واخيرا والمعنى فيه ان قضيا الدين من اصول حواجبه فانه يفد به رهنا به ويخلصه من النار ويخلصه من النار لقوله عليه الصلوة والسلام الدين حائل بينه وبين الجنة ولهذا قال عليه الصلوة والسلام هل على صاحبكم دين وتنفيذ الوصية ليس من اصول حواجبه وصاحبه مقدمة كما في الكف عن غم الذي مستحق عليه والوصية مستحقة عليه وصاحب الدين ليس يتملك ما يباخذ منه ابتداء لكنه في الحكم ياخذ ما كان له بمنزلة الودبعة او العادبة ولهذا ينفرد به اذا ظفر بحبس حقه والموصي له يتملك ابتداء بطريق التبع ورويات رجلا اعتق عبدا في مرضه فعليه دين فاستسعاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانما فعل ذلك لانه قدم الدين على الوصية ولهذا قلنا ان الدين المستفوت يمنع ملك الوارث وكذلك الدين القليل في قول اخي حنيفة رحمه الله تعالى اولا فكانت الوصية بالثلث او ذونه بمنزلة الوصية بما زاد على الثلث عند عدم الدين في حق التوقف على الاجازة والوصية في محلها مقدمة على الميراث حتى لا يعتبر ذلك من التركة لاه الله تعالى اجر الميراث عن الدين والوصية بقوله تعالى من بعد وصيته بوصي بها او دين والمراد الوصية بقدر الثلث فيكون محلها ثم الثلث لقوله عليه الصلوة والسلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث اموالكم وبحديث سعد رضي الله عنه ولاه تنفيذ الوصية من حوائج الميت ايضا فاما ما دارا على الثلث تقدم الميراث عليها لاه حق الورثة يتعلق بذلك في مرضه فلا تنفذ الا باجازتهم وانما تعتبر الاجازة بعد الموت لا قبله لاه العقد ينقذ عند الموت ولهذا يعتبر بقوله بعد الموت



ولهذا انصح الوصية مما لا يملك شيئا عند العقد ويستحق ما له عند الموت فاذا مات رجل  
ما زاد على الثلث في ملك الورثة دخول مراعى فان اختاروا خراج من ملكهم وعاد  
الى حكم ملك الميت فاستحقه الموصى من ملكه وان ردوا فنقد ملكهم فيه لانه  
الموت بوجوب زوال ملكه وانتقال التركة الى الوراث الا ان يكون هناءه حق  
متعلق بها والوصية بهما ادخل الثلث ليس يلزم فلا يمنع الانتقال فصار  
كالبيع المستروط فيه الخيار للشترى عندها ان البيع يدخل في ملك  
المشترى دخولا مراعى فان فسخ عاد الى ملك البائع وان اختار استقر ملكه  
الا اذا عانت بوصية شيء لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه كالعتق بان الاعتق  
عبد في مرضه فانه لا يرد لانه العتق بعد وقوعه لا يحتمل النقص لكن  
استسعى العبد في قيمته ان كان عليه دين لما روي بنا او فيما زاد على الثلث  
او لم يكن عليه دين الحق الورثة ليكون ردا من حيث المعنة حتى لو كانت الوصية  
بالاعتاق يرد كسائر الوصايا وحرف اخر المنكول في مجلس القاضى يجوز  
القضايه كالبيتة الا في اشياء مخصوصة عندنا في حنفية رحمة الله تعالى  
بناء على ما ذكرنا ان عندنا بذل فيه شبهه الا قرار وعندها اقرار وعندها  
اقرار فيه شبهته البذل وحرف اخر الحكم في حق الحكمين بمنزلة  
قضا القاضى وفي حق غيرها بمنزلة الصلح لانه ولايته عليهما يثبت  
تراضيهما ولهما ولايته على انفسهما لا على غيرهما من حيث انه حاكم في  
حقهما شتر فيه الاهلية للحكومة والشهادة حتى ينفذ حكم عليهما حتى لو لم  
حكما محدودا في قذوق فاعمى او صبيا او عبدا او امرا في قضا صروكا فخر في حكم  
لا يجوز حكمه ومن حيث خرجت ان ليس بحالم في حق غيرها جعل حكمه بمنزلة  
الصلح حتى لو نزا فعا الى القاضى بعد ما حكم فاه وافق رايه مضاه وان خالف  
انطله واه كان ذلك مما يختلف فيه العقد رحمة الله تعالى وقال ابن  
ابن ليل رحمة الله تعالى حكم الحاكم بينهما في المجهلات نافذ ولا  
يبطل الا اياه يكون مخالفا للنص واجماع لانه فيما بينهما صادر كالحاكم المولى ولهذا  
يلزمهما حكمه ولا علة احدها الرجوع عنه وحكم الحاكم في المجهلات  
نافذ لا يبطله فاضا خرف كذلك حكم الحاكم ولاه حكم الحاكم  
لقرار ان يبطل حكم نفسه في المجهلات لم يكن له ذلك فكذلك  
لا يكون للقاضى ان يبطله كحنا نقول سبب هذا الحكم الفاق الخصمين  
نكون بمنزلة اصطلاحها على سمي بالراضى ولو اصطلاحا في المجهلات  
على شئ ثم دفع الى القاضى له راي في تنفيذه وابطاله وهذا لانه لهما  
ولاية على انفسهما على غيرها وقد كان للقاضى راي في هذه الحادثة لو ارتفعها

لو ارتفعها البيضة قبل حكم الحاكم بينهما فلا يبطل حكم الحاكم ولا لولاية  
الحاكم على المجتهدين في هذه الحادثة في تقديم قول البعض وانما ولاية  
على نفسه وعلى الخصمين فلا يصبر المجتهد فيه بحكمه كالمعتق بخلاف  
القاضى المولى لانه ولاية على الناس كافة لانه لمقلده وهو الخليفة ولاية على الناس  
كافة وانما ينفذ اذا وافق رايه لانه حكم يلزم القاضى شيئا ولكن لانه لو نقضه  
احتاج الى عادة مثله فيكون اشتغالا بما لا يفيد وانما لم ينقض الحكم بنفسه لزوال  
ولاية حين حكم بينهما وحرفا اخر انما يتصرف بحكم الامر كالوكيل فاذا خالف لا ينفذ  
تصرفه والوارث قائم مقام المورث في التصرف فكل ما صح من الموت يصح من  
الوارث وحرف اخر ان جهالة الموصى له والموصى به اذا كانت مستدركة  
لا تمنع صحة الوصية لانه اشرف الجهالة ليس الا التعليق بشرط البياض في العين  
والوصية نفسها معتقة بالموت وهذا لانه لجهالة لا يربق اعلى العدم وعدم  
الموصى له او الموصى به لا يمنع صحة الوصية فالجهالة اولى الا اذا كانت فاحشة واختلف  
الفرض فحينئذ لا تصح اذ عرفنا هذا قال محمد بن رجل مات ونزل ثلثة  
اعبد قيمة كل عبد ثلثمائة درهم لا مال له غيرهم ونزل ابنا واحدا لا وارثا  
له غير فادعى احدهم ان المولى اعتقه في مرضه فخذ الابن ذلك ودافعه الى  
القاضى ولا يثبت للعبد استخفاف الوارث بالله ما تعلم ان اياه اعتقه في مرض  
موته كما قال لانه الاستخفاف مشروع عند عدم البينة كما قال عليه الصلوة  
والاستلام للحصر في ذلك بينة فقال لا فقال ادى لك يمينه وتكلموا ان  
يستخلفه القاضى من غير التماس العبد لو بعد التماسه بعضهم قال بعد التماسه  
كما في سائر الدعاوى حتى لا يؤدي الى انسا الخصومة وقال شيخ  
الاسلام على الا سبيح ان رحمة الله تعالى وانصح ان يجلف من غير  
التماسه لانه في العتق حق الشرع فجازاه يكون القاضى مختصا بنفسه من هذا  
الوجه هكذا هنا وذكر هو في باب التسلسل من الزيادات ان ادى العبد  
يجلف والا فلا على قياس قول ابن حنيفة رحمة الله تعالى وعندها تحذف  
من غير دعوى فما اختار هنا قولها وقد ذكرنا المسئلة في الدعوى فاه خلفه  
فنكل يفضى بغير سفاهة اما القضا بالعتق فلما ذكرنا ان المنكول في كونه  
دالا على صدق المدعى مثل البيضة في الاموال واما بغير سعاية واه كان  
وصيته لانه يخرج من الليل الا ترى ان الوارث لو اقر ان الميت اعتقه في  
مرضه يعتق بغير سعاية لانه الوصية صادقة محلها وهو الثلث فضحت  
ونفذت فاذا كان بعضنا كانا اولى فاه قضى بعنقه ثم ادعى عبدا اخر  
مثل ذلك واستخلفه القاضى فنكل فاه القاضى يجلف حزا ويقضى عليه



بالسعاية وكذلك ان ادعى الثالث مثل ذلك عند القاضى ونكل الوارث واه صار  
كالمقر للثاني والثالث بالعتق وكالبال ذل بطريق الوصية لكن فيما زاد على الثالث  
وحكم العتق بطريق الوصية فيما زاد على الثالث هذا ولاه الثالث صار  
مصر وفا الى الاول بعضنا القاضى بنا على حجة مطلقة فصار الاقرار الثاني  
والثالث وتعالى غير محل الثالث ضرورة لانه حجة قضى القاضى للثاني والثالث  
لم يكن للميت ثلث ولا اعتبار لاه الثالث صار مسلما الى الاول بعضنا القاضى  
فلم يصير الوارث ضامنا لذلك في حق الثاني والثالث حتى يصير كالقائم  
اعتبار فصار كما لو اعتق في مرضه وعليه دين مستفروض صار كما لو ادعى رجل  
الوصية بالثلث ودفع اليه بعضنا ثم ادعى اخر واقرب له لا يستحق شيئا لا ت  
الثلث صار مستحقا للاول وهذا لاه صحة الاول يمنع صحة الثاني الا ان  
الاول رجع بالقضا وانصرفا للثالث اليه فلم يبق للثاني وصية الا ان العتق لا  
يحمل الرد فيسعى في قيمته بخلاف ما لو اقام الثاني البينة فانه يراحم الاول في  
لاه البينة حجة مطلقة والاول ملحق بالحجة المطلقة عند اتصال القضا  
بها فصار اسوة في الاستحقاق فظهر ان القاضى اخطأ في صرف ذلك الثلث  
الى الاول فيسترد منه كما في الوصية بثلث المال اما هنا لم يوجد ما هو  
ملحق بالحجة المطلقة في حق الثاني فله يصير مزاحما للاول فزوت بين  
هذه المسئلة وبينما ذكرنا في الاقرار ان الوارث اذا اقر يعتقهم على القابض  
بكله م مقول فانه يعتق كل الاول من غير سعاية ويعتق الثاني ويسعى في نصف  
قيمته والثالث يعتق ثلثه بغير سعاية يسعى في ثلث قيمته لانه حين اقر  
يعتق الاول لا مزاحم له وهي يخرج من ثلث ماله فيعتق من غير سعاية فلما اقر  
الثاني فقد اقر ان الثلث ثبت للاول والثاني واقرب استهلك على الثاني  
نصف الثلث فصار ضامنا لاه الثلث صار مسلما الى الاول بغير قضا  
فصار نصف العبد الاول فايثا الى خلف فكاه قائما اعتبارا فكلما  
اقر للثاني صار في كلامه معناه اقرارا للثاني بالنصف ورجوع عن  
الاول عن النصف فصحح الاقرار ولم يصح الرجوع فاذا اقر للثالث فقد  
زعم ان الثلث بينهم اثنان وان استهلك ثلثي الاول باقرار الاول وثلث  
الثاني فصار ثلث الاول وثلث الثاني قائما اعتبارا فيعتق من ثلث  
المال ثلث الثلث فعلى هذا القياس تحتاه يكون هنا كذلك اما  
اذا كاه النكول بمنزلة الاقرار فظاهروا كاه بمنزلة البدل فهو اولى  
لانه اقل دينة من الاقرار والفرو ان الاقرار حجة قاصرة يظهر في حق  
المقر خبزان لا يعتبر في حق الثاني بخلاف القضا بنا على النكول لانه

لانه قضا مطلق فله يمكن ان يجعل عدما في حق الثاني الا ترى ان المشتري لو رد  
المبيع على الوكيل بالمبيع بالبيع بنكوله كاه رد على الموكل واه رد باقرار لا يكون رد  
على الموكل واه كاه بقضا لكن ان يخام الموكل ويرد عليه وهذا لاه النكول واه كاه  
بمنزلة الاقرار لكن بمنزلة اقرار حصل بعد الدفع بقضا القاضى لاه النكول  
لا يصير حجة من غير قضا الا ترى ان قبل القضا لو قال الناكل انا اخلف فانه  
نزل و زال وبعد القضا بالنكول لو قال انا اخلف لا ينزل وذلك بخلاف الاقرار  
لانه حجة بنفسه فعتق بنفسه الاقرار فصار الثلث مسلما اليه الا ان تسليمه لا يظهر  
في حق غيره فيصير ضامنا بالنكول لا يعتق بل الروى قائم بعده ما لم يعرض القاضى  
والقاضى سلم الثلث الى الاول فلم يصير الوارث ضامنا فاذا اقر للثاني فقل  
اقر وليس للميت ثلث لا حقيقة ولا اعتبارا اما حقيقة فلا شك واما اعتبار  
فله لانه لم يصير ضامنا بخلاف ما لو قضى بالبينة على التفاوت لانها حجة مطلقة  
فظهر لخطا في طرف كل الثلث الى الاول فيستشركاه فيه ثم شتم الدعوى  
والبينة من العبد الثاني واه قضى بصرف الوصية الى الاول لانه لا تناف في  
بين وجودها حقيقة وقد ادعى شيئا مقيد وهو استحقاق العتق واه كاه يسعى  
فان قيل قضا القاضى انما ينفذ على الخصم الحاضر لا على الغايب والعبدان البائس  
الباقيا غايبا فينبغي اه لا ينفذ القضا في حقهما كما لا ينفذ حكم الحكم  
قيل باه الميت صار مقضيا عليه بالقضا للعبد الاول فيصير الثاني والثالث  
مقضيا عليهما لانهما تلقيا الثلث من جهته بخلاف حكم الحاكم لاه الميت ما صار  
مقضيا عليه فصار عتق الثاني والثالث باقرار الوارث وهذا لاه القضا  
وقع على خصم حاضر وهو الوارث بطريق الاصل والنيابة عن المؤدت  
الا ان من يتعدى الى الغايب وهو العبد الثاني والثالث فله جائز كما لو رد  
المبيع على البايع بقضا معه يتعدى اثر القضا الى بايعه حتى يرد عليه وكذا  
الاستحقاق وغيره فان قيل اذا كاه العتق في هذه الصورة باقرار الوارث  
يجب ان يعتق الاول كله بغير سعاية والثاني بنصفه والثالث ثلثه كما اقر  
به نصا على التعاقب قيل النكول في حق الحاكم المحكم بمنزلة اقرار  
سيده المجود لانه محدد اولانم نكل ولو وجد الوارث عتق الاول او لا وقال  
ما اعتقد الاول ثم قال بعد ذلك اعتقد الميت فادعى الثاني عتقه فجحد  
الوارث ثم اقرتم الثالث كذلك عتقوا من غير سعاية لاه الثاني يقول  
لوارث لما جحدت الوصية الاول فقد زعمت ان الميت لم يوصي بشيء  
فاذا اقررت له الوصية فاقراره بالوصية لا يصح في حقه لانه حجة فعتق  
الاول من جهة الوارث لا من جهة الميت فكاه قائما معناه اذا ثبت الحكم



في الاقرار الذي سبعة المجود هكذا فكذا في النكول الذي سبعة المجود الا ترى  
انه لو قال اعتق الى هذا في مرضه ثم قال بعد ذلك بل هذا ثم قال بل هذا فانهم  
يعتقوه جميعا من غير سعاية لانه لما اقر الاول فقد عتق من غير سعاية لانه يخرج  
من الثالث وقوله لا بل هذا رجوع عن الاول واقرار الثاني فلم يصح رجوعه عن الاول  
وجاز اقراره للثاني فصارت عتق الاول مضمونا عليه في حق الثاني لضرورته مستهلكا  
فعتق الثاني بغير سعاية وكذلك الثالث فاذا كان الحكم هكذا في غير سبق المجود  
فبعد سبعة اولى ولما امل ان المسئلة على اربعة اوجه اما ان يخصها الى الحاكم او  
الى القاضى او خاصه الاول الى الثاني والثالث الى الحاكم او خاصه الاول الى  
الحاكم بحكم يعتقهم بغير سعاية لخروج كل واحد من الثالث على الافراد وان  
تخصوا الى القاضى يقتضى عتق الاول بغير سعاية ويعتق الثاني والثالث  
بالسعاية ولو كان الاول خاصا الى الحاكم وحكم يعتقه بغير سعاية ثم خاصه آخر  
الى القاضى وبكل قضه يعتقه بغير سعاية لانه حين قضه للثاني قضه ولبيت ثلث  
ماله ما عتق بحكم الحكم عتق من غير جهة الوارث فكان كالقائم في يده حكما وفي  
يد العبد الثالث فكان في يد الوارث ثلث المال فيكون الثاني ثلث المال  
فيتعق من غير سعاية وكذا لو خاصه الثالث فعتق فله سعاية عليه هكذا اذا ذكر  
محمد رحمه الله في الكتاب وقال الفقيه ابو بكر بلحنى رحمه الله في  
شرع الجامع الذي املاه قوله ولا سعاية عليه غلط وقع من الكتاب بل يعتق وعليه  
السعاية لانه القاضى حين قضه بالعتق للثالث قضه وليس للبيت ثلث مال  
لاحقيقة ولا اعتبارا لانه الثالث صار مسلما الى الثاني بقضى القاضى فيجب ان  
يعتق الثالث وعليه السعاية كما في مسئلة اول الباب وقيل ما ذكر في الكتاب  
صحيح ومعناه ان يدعى العبد الثالث مكان الثاني ولم يدع الثاني ان كان للثاني ادعى  
عبد الحكم ايضا وحكم يعتقه فيقضى القاضى لعتق الثالث بغير سعاية لانه لم يثبت  
الاخرى واحدة بحكم الحاكم اوخر بينهما بحكم الحاكم وذلك لا يظهر في حق القاضى والثاني  
ولو خاصه الاول الى القاضى وبكل فاعتقه بغير سعاية ثم خاصه الثاني الى الحاكم رضىا  
به فنكل فانه بحكم يعتقه ويسعى في قيمته لانه الحكم في حقها بمنزلة القاضى في  
حق جميع الناس ولو كان مكان الحاكم هنا قاضيا بالعتق بالسعاية وهي مسئلة  
اول الباب فكذا اذا كان حاكما محكما وكذا ادعى الثالث من ذلك فخاصه الى خاصه  
فنكل نفى يعتقه وسعى في قيمته لما قلنا فانه دفع بعد ذلك الى القاضى امضاء لانه  
حكم الحاكم موافق لراى القاضى لانه لو دفع الثاني والثالث الامر الى القاضى فنفى  
يعتقه وجعل عليه السعاية فاذا فعل الحاكم ذلك كان حكمه موافقا للشرع ورأى  
القاضى فكان عليه امضاء رجال مات ونزل عبيد يخرجاه من الثالث وتزل

وتزل انبى واصى لرجل ياخذ العبد من صحت الوصية لانها تصح للتقدم والتقدم  
كما لو وصى بما فتم تحيله العام او لم يولد لفلان فبالمجهول او لفلان مثل هذه الجمل لا يمنع  
صحة البيع لانه لو باع من اخر عبيد او اخذ العبد من على ان ياخذ المشتري ايها مشا  
بعشره ويرد الاخر فانه يصح لانه هذه جملة يمكن تداركها لتعويض من له خيار الم  
لتعويض فله لا يمنع من صحة الوصية كما اولى وفي العيون لو اوصى رجلا اوصى بثلث  
ماله لفلان او لفلان قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة وعن ابي يوسف  
يوسف رحمه الله تعالى انه قال هو بينهما نصفان وروى هشام عن محمد  
رحمهم الله تعالى انه قال ان هذا الى الوارث يعطى ايها مشا وليس الى الوصية وجه قول  
ابى حنيفة رحمه الله تعالى انه ان هذه وصية للمجهول فلا يصح كما اذا اوصى لم  
لانسان او رجل من الناس وجه قول ابى يوسف رحمه الله تعالى انه اوصى  
بثلث ماله وصح الايجاب واثبت الاستحقاق لاحدهما وليس احدهما  
باولى من الثاني وجه قول محمد رحمه الله تعالى انه اوجب الثالث وصح  
ايضا لالا ان من له مجهول فكان التعيين الى الوارث والفرد لا ابى حنيفة  
رحمة الله ظاهر لانه في مسئلتنا الجمل في المحل فصارت كالاقرار بشئ مجهول  
وفي مسئلة العيون الجمل في المستحق فصارت كالاقرار لاحد رجلين الا ترى  
انه لو اوصى بنصيب من ماله او بباطل بغير ماله او ببعض او بشقص من ماله او بجزء  
يجوز يعطيه الورثة ماشاء وفي المبسوط انه اوصى لرجل بماله في بطن هذه الجارية  
ثم ولدت بعد موته لنفسه اشهر او اكثر ولا وصية لانه لم يعرف وجوده في البطن وقت  
موته الا اذا كانت الوصية معتدة من طلاق او وفاة فولدت الى سنتين منذ طلقتها  
او مات عنها زوجها لانه النسب يثبت من الزوج واذا ثبت النسب حكما يكون مو  
موجودا ولو قال له كان في بطن فله جارية فلها وصية الف والى كان غلاما  
فله وصية الف فولدت جارية لسنة اشهر الا يوما وغلاما بعدها بيومين فلها  
جميعا الوصية والى ولدت غلاما او جارية لى لا قل من ستة اشهر فلذلك  
الى الورثة يعطون اى الغلامين شاقا وى الجارية مشا والانه اوصى لغلاما مرم  
واحد او جارية واحدة لانها كانا ابيا الى الوارث لانه هو المطلوب قائما  
مقام المورث ويجوز ان يقال هذا على قول محمد رحمه الله تعالى  
خاصة اما على قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى فالوصية باطلة لانه رجلا  
لواصى بثلث ماله لفلان او لفلان فقد روى عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى  
ان الوصية باطلة لانه الموصى له مجهول وروى عن ابى يوسف رحمه الله تعالى  
ان الوصية لها وروى عن محمد رحمه الله تعالى الجمل الى الورثة فيجوز ان  
يقال في هذه المسئلة الوصية باطلة عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى لانه



لا الوصية لاحد الغلامين وهو مجهول ويجوز ان يقال في هذه المسئلة يجوز عندهم  
لا يخرج كلامه صحيح ايضا فانه الميا في البطن ثم للجهاالة انما ظهرت في المستانف  
بعد صحة الوصية ونمته اخرج الكلام مخرج الفساد حين لم يعين الموصي له واذا صحت الوصية  
اعطاه الوارثان ايهما شئت اثبت خيار التعيين للوارثين وفروقت بين هذه  
المسئلة وبينما اذا اعتق احد عبديه ثم مات قبل البياه حيث لا يثبت للوارث  
خيار التعيين ويشيع العتق فيهما والعرف وهو ان الوارثين في الوصية ملكا احد  
العبد بغير عينه والموصي له ملك احدهما بغير عينه الا ان المصير الى تعيين  
الوارثين اولى لو جري احدهما ان الاستحقاق متوجه عليهما وهما المطلوبان فيكون  
التعيين اليهما كما لو اعتق عبده على الف درهم او مائة دينار وقبل والثاني وهو ايهما  
فاما مقام المورث فانه هو ولو كان خيار التعيين اليه لانه هو الذي اوجب الملك  
بوصف الاجمال فاذا مات البياه من جهة الى من قيام مقامه كما في خيار التعيين  
في البيع اما في الاعناق لم يملك الوارث احد العبدين لانه كل واحد منهما عبد  
من وجه حر من وجه فصار كل واحد منهما في معنى المكاتب والمكاتب لا يورث  
فلم يتم مقام الميت في الملك حتى يثبت له الخيار اما هذا المعترض اختلاط الملك  
وانه لا يمنع الارث فيصح البياه بها بحكم الخلافة نظيره ما ذكرنا في البيوع جارية  
بين رجلين افر كل واحد منهما انها ام ولد لاحدهما ثم مات احدهما يكون الخيار للمتي  
لا الورثة الميت لانهم لم يملكو محل الخيار لانها ان كانت ام ولد الميت عتقت بموته  
وان كانت ام ولد للمتي لا يثبت الملك لهم فلا يثبت الخيار فان قال احد الابنين  
جعلنا هذا العبد للوصية وقال الاخر جعلت هذا الاخر الوصية لا يلتفت الى ذلك  
واجبر ان يجتمعا على واحد لانهما جميعا نزلوا منزلة المورث في التصرف في التركة  
والخلافة عنه لا احدهما والمحق لهما الا احدهما ويجبر ان على الاجتماع يصل الموصي  
الحق ففروقت بين هذه المسئلة وبينما ما ذكرنا في البيوع من المبسوط اذا اشترى  
جارية بين كل واحد منهما بتمس مسمى على ان الخيار ياخذ ايها شاء ويرد الاخرى  
وقيضهما واستولدهما فان القول قوله في التي وطبها او لا وعليه ثمنها وهي ام ولد له  
ويزد الاخرى ولدها على البايع ولا يثبت شبه لانه ليس فيها ملك ولا شبهة  
ملك وعليه عقرها لانه الحد قد سقط بشبهة صورة العقد ولو لم يبين حتى  
مات فالقول قوله لانهم فاثموا مقامه وان قال احد الابنين استولده  
الى هذه الجارية او لا يصح تعيينه وان لم يساعده الاخر والفروقت ان في  
مسئلة البيوع تعيين احدهما ما لا يبطل حقا على الاخر لانه لا حق للوارثين  
في كل واحد منهما لانه احدهما ملك البايع لاحق لهما فيه والاخرى ام ولد الميت  
وقد عتقت بموت سيدها واذا لم يتضمن ابطال حق الاخر فيما عني والبياه

والبياه كانه حقا مستحقا على الميت واحد المورث يقوم مقام كل المورث  
في مثل هذه الوصية التعيين يبطل حقا على التاكت فيما عني لانه كل واحد  
من العبدين تعيينه بغيره يكون موروثا بينهما فيكون التاكت فيه حق ولا  
ينفرد احدهما ففروقت بين مسئلة الاستيلاء وبين اعناق احد العبدين واما  
اذا قال الجارية ام ولد احدهما فان ثمة لا يثبت الخيار للمورث فعلم انه لا يثبت له  
الملك في محل الخيار وفي مسئلة الاستيلاء ايضا لا يثبت لهم الملك في محل  
الخيار والفروقت ان ثمة كما لا يثبت لهم الملك في محل الخيار لا تتوجه المطالبة  
عليهم بموجب العقد فكما نزلوا منزلة الاجانب في حق هذا الحكم اما هنا توجهت المطالبة  
عليهم بموجب العقد كما كانت متوجهة على المورث لانه عن الموطوعة او لا وجب على  
الوارث قصها من التركة والقول قوله فيما لزمه ثمة ومن صورة تعيين الموطوت  
او لا الاترى ان لم ينعى يلزمه نصف ثمن كل واحدة منهما ونصف عقر كل واحدة  
منهما فكاه البياه اليه فان لم يجتمعا على تعيين احدهما حتى اعتق الموصي له العبد  
نفذ اعناق في احدهما وولاية البياه لورثته على حاله لانه ولاية البياه لم تقدم  
بتصرف الموصي له لانه ذلك لا يصح الا فيما لم يملك ليس بمعلوم فلا  
بد من البياه فاذا بينا احدهما عتق عليه وولاؤه له لانه اعناق صادف ملكه  
يتعين لانه الموصي له انما يوصي له به من وقت الموت وقد اعتق ما يملك وما لا يملك  
فعتق ما يملك كما لو جري بين عبده وعبده غيره وقال ايما حران عتق عبده وهذا  
لانه الاعناق توقف على ظهور الملك فان اظهر الملك ظهر العتق كما لو اشترى  
عبد بين كل واحد منهما بتمس مسمى على ان المشتري بالخيار ثلثة ايام ياخذ احدهما  
ويرد الاخر ثم اعتقهما البايع ثم عتق المشتري احدهما البيوع ورد الاخر عتق المردود  
على البايع وهو نظيره ما ذكرنا في البيوع اذا باع احد عبديه من رجل بالف درهم فشد  
البيوع يجها له المبيع فلو قبضهما المشتري ثم اعتقهما البايع والمشتري معا باث  
قال كل واحد منهما انما حران عتقا لانه كل واحد بين عبده وعبده غيره وان  
اعتق الموصي له احدهما بعينه ثم بين الوارثان الوصية في احدهما لا يعتق لانها ان  
بيننا في الذي لم يعتقه لا يشكل لعدم الملك والاعتناق ولذلك ان بيننا في الذي  
اعتقه لانه لا ملك للموصي له في الذي اعتقه يتعين يوم العتق لو اراد ان يعتق الوارثان  
وصية في العبد لا يصح الا في الملك بيقين بخلافه ما اذا اعتقهما وهو مقرر ما لو لم  
اشترى عبدا على ان البايع بالخيار ثلثة ايام واعتقه المشتري ثم اجاز البايع  
البيوع فيه لا ينفذ اعناق وهذا لانه صادف المعين وملكه في غير المعين واما  
يثبت في المعين عند البياه واللبياه حكم الانشاء فيما يرجع الى المحل وهو كما ذكرنا  
في البيوع الفاسدان البايع اذا قال احدهما حرنا وقال المشتري ذلك لا يعتق



احدهما فرق بين هذه المسئلة وبينما اذا اشترى عبدين كل واحد منهما بشئ  
مستقي على ان ياخذيهما شا ويرد الاخر ثم ان البائع اعتق بعد عتق البائع  
واه لم يكن للبائع فيما اعتق ملك يتقوى لانه لا يشترى ان يختار ذلك وكذلك في  
الببيع الفاسد الذي ذكرنا لوقبضهما المشتري معا وعلى التناقب ثم اعتق البائع احدهما  
بعينه ثم نسخ الفاضل العقد بينهما وردها على البائع بعد عتق البائع والفروق ان  
ملك البائع في العبد كان ثابتا بتقوى وانما زال ملكه عن احدهما غير عين على  
التردد فاذا اعتق المشتري احدهما لنفسه انقطع التركة فتبيع ان الاخر كان على  
ملك البائع كما كان فكاه اعناقه مصاد فاملكه فاعتبر ولاية ازالة الملك عن احدهما  
غير غير واعناقه صاد في العين فكاه مصاد فاملكه الا انه لم ينفذ حق المشتري  
وقد زال حقه وهنا الاصل عدم الملك وانما يثبت ابتداء في غير العبد فبقي في  
العين على عدم وهذا لانه الثابت للمشتري خيار الفسخ لا خيار التملك  
فاذا ارد احدهما صار كما العبد لم يزله عن ملكه وهنا ملك الموصى لم يعلم في ايها  
كان وانما كان الثابت للوارث خيار التملك وخيار التملك يمنع الملك كما  
قلنا في البيع بشرط الخيار للبائع وكذا في البيع الفاسد المانع من نفوذ عتقه لزوم  
الضمان على المشتري وقد زال ذلك بالفسخ وعاد العبد الى قديم ملكه فصار  
كاه البيع لم يكن بخلاف ما اذا باع بشرط الخيار للمشتري ثم ما اذا باع بشرط  
الخيار للمشتري ثم اعتق ورده المشتري عينه لانه انعدم الملك والسبب  
لانه التمتع متعقد وانه سبب ملك المشتري ولهذا الوضعت المدفوع ثم البيع لم  
وسبب ملك البائع الفسخ وانه معدوم وقت اعناقه بخلاف الوارث  
اذا اعتق العبد في التركة المستفركة بالدين ثم سقط الدين حيث نفذ العتق  
لانه سبب الملك ثابت للوارث لانه السبب الموت والقرابة وقد وجد الا انه  
امتنع لحق الغريم او الميت الا ترى انه لو قضى الدين من ماله اخرجت التركة واه  
كاه بغير رضاهم لزوال حقهم وقد خلصت التركة هنا وزال حقهم بالبراءة فنفسد  
اما هنا لم يوجد بسبب الملك الموصى في المعنى كونه الوصية دائره مبيت وبين  
الاخر فانما يثبت الملك عند ابيهاه وبخلاف من الغاصب اذا اعتق عبدا اذا  
اتى حنيفه واني يوسف رحمه الله لانه الاعناق ترتب على سبب تام في  
نفسه فينفذ بنفوذ السبب الاجارة كالمشتري من الوارث في التركة المستفركة  
اذا اعتق ثم قضى الوارث الدين او ابر الغريم الميت عن الدين وهذا لانه بيع  
الغصولي سبب عندنا لما ذكرنا في التكايح والامان انه لا ضرر على المالك في انقضاء  
التبعية وكما لا ضرر عليه في انقضاء السبب لا ضرر عليه في تمام السبب لانه ليس  
من ضرورية تمام السبب اتصال الحكم فقد يترأخى الحكم بعد تمام السبب وضرر المالك

وضرر المالك في ثبوت الملك للملك المشتري فيناخذ ذلك الوقت الاجارة ويبقى  
السبب تاما في نفسه فوجد السبب التام في المحل المعين بل هو متردد بخلاف المبيع  
بشرط الخيار اذا اعتقه المشتري ثم سقط الخيار لانه سبب الملك غير تام فان قوله على  
الخيار مفروق بالعقد نصا لتعلق العقد بالشروط يمنع كونه سببا قبل وجود الشرط  
ولهذا لم يجز البيع قياسا لانه ادخل الشرط على السبب الا ان في الاستحسان يجعل  
الشرط داخلا على الحكم فينفذ اصل العقد ويكون في حق الحكم كالمعتق بالشرط والمعلق  
بالشرط معدوم قبله فعرنا ان التوقف لا يمنع تمام السبب والتعلق يمنع ولو  
ان الميت اوصى بعتق احدهما عبته والعبد يخرج من الثلث جازت الوصية لانه الجهرالة  
ميتي لم تمنع الوصية بالملك فله لا يمنع الوصية بالعتق او لو يكون ابيهاه الى الوارثين  
لقيامهما مقام المورث فان قيل وجب ان تصح هذه الوصية لانه الجهرالة تمكنت في  
موضعين في الموصى له والموصى به فان الموصى به عتق احدهما والموصى له احدهما وتمكنت  
لجهرالة في الموصى له يمنع جواز الوصية ففيهما اولى بخلاف المسئلة الاولى قبل له  
بلى الان هذه الجهرالة نزول حال ثبوت الوصية وهو ما بعد الموت بتعيين الوارثين  
فكانت مستند ركة فله يمنع جواز الوصية وهذا على اصلها ظاهر لانه العتق  
حق الله تعالى كالصدقة ولحق فكاه المستحق معلوما ولهذا قالوا وصي به يعنف  
بهذه المائة عبد فملك منها درهم يعنف بما بقي لانه وصية بالقرينة فكاه حق الله  
تعالى فصار بمنزلة الوصية بالصدقة والحج بمائة وهلك درهم وكما لو اوصى لرجل  
بهذه المائة وهلك درهم تنفذ وصية فما بقي اما عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى  
العتق حق العبد ولهذا قال يبطل لانه الوصية بهلاك درهم لانه العبد الذي يشترى  
بمائة غير العبد الذي يشترى بمائة غير درهم بخلاف الحج والصدقة فينبغي ان لا  
لا يجوز عنده كما لو اوصى بثلاث ماله لفلان او فله والقرون لانه كان حق العبد  
فقيه حق الله ايضا فكاه مستمرا على الحنفية واه كان حق العبد راجحا بخلاف  
الوصية لفلان او فله ولانه هنا امر باعتاق احد العبد فصار كالتوكيل في حالة  
الخوف باعتاق احدهما وفعل الاعناق وقع في محل المعين فصار الموصى به الاعناق  
وان معلوم بخلاف الوصية لفلان او فله وبخلاف هلاك الدرهم لانه تنفذ  
الوصية لغیر الموصى له وهنا تنفذ الوصية للموصى له وهو احد وازاحمت الوصية  
كاه التعيين الى الورثة لما قلنا فلوقال احدهما اخبرت ان يكون العبد الذي يعتق  
عن الميت هذا وقال الاخر اخبرت الاخر كتم يعتبر اختيارهما ما لم يجتمعا على احدهما  
ويجبر ان على احدهما لانه كل واحد منهما بالتعيين يريد ابطال حق الاخر عن الذي عينه  
فله يملك ذلك كما قلنا في المسئلة الاولى فلم يجتمعا على تعيين احدهما اعتقت  
هنا عن الميت ثم اعتق الاخر العبد الاخر عن الميت فان الاخر حر عن الميت والاول



حر عز الوارث الذي اعتقه ويضمن لشريكه نصف قيمته اه كا ه موسى او يسعي العبد  
 اه كا ه مفسر الاله اعترى عبدا مشتركا عره نفسه لاه قوله اعترى عن الميت هو في حق  
 الاضافة لاه احدها لا يملك الاعتراف عن الميت لما قلنا فقد جمع في كلامه بينهما يستقيم  
 وبينهما يستحيل فيما استقام وهو اعترافه عن نفسه صحيح وما استحال وهو اعترافه عن الميت  
 لفي نفى قوله اعترفت ولو نص على ذلك يعترى عنه لا ما ينبغي بنفاد عتقه لاه كا ه موسى  
 بعترقه ينفرد احدهما بالتفريق كما لو اوصى ان يعترى عنه هذا العبد بعينه لانه لا حاجة  
 الى الرأي والتدبير وليس فيه ابطال ملك احد وان لم يكن موصى بعترقه كا ه مورو شا  
 فكاه مشترك بينهما وبقدرا ان يجعل عن الميت فيعتق عن الميت فيعتق عنه ولاه المانع  
 من الملك الوصية وانما واقفة في غير المغير وهو اعترى المعبر فيصح واما اعترى الثاني  
 عن الميت فلاه الاول خرج عن مزاحمة الثاني وكونه قابلا للعتق عن الميت فيعتق  
 الاضر ضرورة تنفيذ الوصية ولا حاجة الى تقديم العبيد في حق الثاني لتعيينه  
 في نفسه كا ه الاول مات او قتل وكا لو كيل من بالطلاق والعتاق بغير بدل ينفرد  
 احدهما ولو اعترى كل واحد من الاثنين عبدا عن الميت وخرج الكلامان منهما  
 معا عتق العبدان ونجبرهما القاضى عن تعيين احدهما عن الميت واذا عين  
 عتق الاخر عن العتق وحكم حكم عبد مشترك بين اثنين اعترى احدهما نصيبه  
 اما عتقها فلا يتعين بعترقها لاه كل واحد من الاعترافين يصلح اه يكون عن  
 الميت باه كا ه موصى ويصلح اه يكون عن المعتق باه لم يكن موصى بعترقه فتكون  
 ملك الوارث فيعتق واما الجبر على التعيين فلاه احدهما استحق العتق عن  
 الميت فلا يستحق جهة اخرى وذلك مجرول والاجمال باق كما قبل الاعتراف  
 فلا بد من بيانها واذا بينا عتق الاخر عن المعتق ضرورة ولولم يعتق لكان  
 اجمعا على تعيين احدهما عن الميت ولم يعتقه حتى اجتمعا على الاخر لم يكن لهما  
 ذلك لانهما لما عين الوصية في احدهما بعينه وهما قائما مقام الميت في التعيين  
 صار كا ه الميت بعينه الاعتراف باه اوصى به يعترى عنه هذا العبد لهما ان يعتقا  
 عنه عبدا اخر كذلك هذا لا ترى انه لو اوصى الى رجل وامر ان يضع ثلث ماله  
 حيث احب فاخارا قتيانا ووضع فيه بطل خيانه حتى لو وصفه في وارثه  
 بطلت الوصية واه لم يصح للوضع فاه اعترى احدهما الاول الذي اجتمعا  
 عليه عتق عن الميت لاه الاجتماع بشرط التعيين لا بشرط التنفيذ لاه لم  
 التنفيذ من باب الكلام ولا حاجة الى التاى في الكلام بل كلامهما وكلا احدهما  
 فينفرد احدهما بايقاع العتق في المعبر كما لو عبي المورث وكا لو كيلين بالاعتراف  
 بغير بدل ولانه انما ينفرد احدهما بالتعيين لما فيه من ابطال ملك الاخر في  
 المعبر وذلك متقدم في التنفيذ وكذا لو اعترى الوصى صحيح ايضا لانه قائم مقام

مقام الميت في تنفيذ وصاياه كما لو عبي الموصى ولو عبي الموصى احدهما لا يصح تعيينه  
 لاه ذلك من حكم اختلاط الملك وهما قائما مقام الميت في هذا المعنى ولاه فيه  
 ابطال ملك الوارث عن المعبر ولو لم يجتمعا على تعيين احدهما حتى اعترى الموصى احدهما  
 بعينه ثم اجتمعا على تعيينه لم يصح اعترافه حتى بعترقه الوصى بعد ذلك او احد الورثة لانه  
 لم يات بالعتق المأمور به لاه المأمور به اعتراف عبدا بغير عينه وقد اعترى عبدا بعينه فكان  
 ما اتى به غير مأمور به فلا يقف على صورته مأمورا به ولانه تعيين وليس له ولاية التعيين  
 الا ترى انه وكل رجلا باه يعترى عبدا غدا او يطلق امرأته غدا او يبيع عبدا غدا ففعل اليوم  
 لم يجز بخلاف ما لو وكل باه يعترقه او يبيعه اليوم فباعه وعتقه غدا رجلا مات ونزل  
 عبدا يخرج من ثلث ماله واوصى بعترقه واوصى الى رجل العبد والعبد اخو الوارث لانه  
 او اخو الوصى لم يعترى العبد بالقرابة حتى يعتقه اما اذا كا ه اخو الوصى فلاه لا يملك  
 رتبة العبد انما يملك التصرف كالوكيل واما اذا كا ه اخو الوارث فلاه الوارث  
 ايضا لم يملك رتبة العبد لانه مشغول بوصيته الميت وهو يخرج من الثلث  
 والمشغول بوصيته الميت اذا كا ه يخرج من الثلث لا يملك الوارث لانه مشغول  
 بحاجته الميت كما لو اوصى برقبته لانه لا يشاء وهو يخرج من الثلث لا يملك الوارث  
 فهنا اولى اذ لم يملك احدهما لا يعترى ماله بعترقه الا ترى انه لو لم من الثلث لا يملك  
 الوارث ولا يعترى لاه الوصية بالاعتراف مانعة بثبوت الملك الا ان يعترى ويسعى  
 فيما زاد على الثلث فهنا اولى فان اعترى الوارث او الوصى عن الميت جاز لاه الاعتراف  
 تنفيذ وصيته والوصى والوارث تنفيذ وصاياه لاه الميت اقام الوصى مقام نفسه في  
 تنفيذ وصاياه والوارث قائم مقام الميت حكما وحلفه مطلقا في تنفيذ وصاياه  
 ولهذا اقام كل واحد منهما في قضاء ديونه فاه قال الوصى ان دخلت هذه الدار فانت  
 حرا وانت حر غدا فدخل واجامع لم يعترى لاه الوصى وكيل عن الموصى في اعتراف هذا  
 العبد بعد وفائه والوكيل بالاعتراف خالة الحياة لا يملك التعليق فكذا الوكيل بالاعتراف  
 بعد الوفاة ولجامع بينهما انه يملك التصرف بحكم الامر والتفويض وقدم وفوض اليه  
 التجيز فلا يصح التعليق الا ترى انه لو وكل رجلا باه يطلق امرأته للسنة فقال لها  
 في الحيض او في ظهري جامعها فيه انت طالق للسنة فظهرت لا يقع الطلاق  
 لانه ما مور بالتجيز والمأوى بتعليق الطلاق وقت السنة وكذا لو وكل رجلا بان  
 يطلق امرأته تطليقة ثانية فجعلها على ماله لم يصح واه كا ه منتفعا في حقه لاه  
 الخلع بتعليق الطلاق بقولها والمأمور بالتجيز لا يملك التعليق فاه قبل كونه  
 مأمورا ومفوضا لانه لا يمنع دخوله في الامر لعدم التامح ولهذا يصح من الوارث  
 قلنا لا بل لا سيما لاجتماعها واختلاف حكمها فاه احدهما سبب في الحال والاخر  
 لا ولا بد خلاه على ما يفعل بهما شا لانه موجب التجيز واللفظ لا يقتضيه



وقد ملك الابقاع فلا يملك البعير بخلاف الوارث ولو قال الوارث دخلت الدار  
فانت حرا واذا جاغد يعتق عند وجود الشرط عن الميت فانه قبل وجب ان لا يعتق  
لا الوارث بملك للعبد لكان الوصية ولهذا لا يعتق عليه بالقرابة وانما ملك النصف  
بحكم الامر والتفويض كالوصية قبل الوارث في حق الموصي باعتناقه ماله من وجه غير ماله  
من وجه من حيث ان الوصية تمنع المالك للوارث كالدين لم يكن ماله ماله ومن حيث انه  
قتل العبد الموصي باعتناقه كانت القيمة له كماله كذا لو قطعت يده كاه الارش له ولو كان  
كانت جارية فولدت ولدا كاه الولد له ولو وطئت بشبهة حتى وجب الفجر كاه العقر له كان  
ماله وكذا لو زوجها من رجل لا يجوز لانه تعلق بها حق الميت فتعني تزويجهما كالأواضي  
بها الرجل فزوجها للورثة فلو دخل بها الزوج كاه المهر للورثة وكذلك اكسابه للورثة  
فاذا كاه ماله من وجه دونه وجه من حيث انه ماله ملك الاعناق تعليقا ومتنجزا  
ومن حيث انه ثابت اذا وجد الشرط وقع العتق عن الميت حتى يكون الولاية عملا بهما  
ولا ملك الوارث فيه اظهر من المالك في المكاتب لما ذكرنا في اكتسابه وعبر  
غم يملك اعناق المكاتب بالملكبة تنجز او تعليقا وان لم يملك رقبته ويكون  
الولاية الميت كذلك هنا بل او وهذا لانه سبب المهر ملك منه قبل الموت والقرابة  
الا انه امتنع المالك لعارضه احتمال السقوط في الجملة وهو العذر كاف لا اعتبار  
التصرف على التوقف الا ترى انه يعتبر اعتناقه في العبد المشغول بالدين فجاز  
ان يعتق في المشغول بالوصية فاذا اعتبر تعليقه ووجد الشرط والحكم مستحق  
من جهة الميت يعتق عنه ضرورة ولا يثبت المالك لما كان موجودا فقطية بثبوت الملك  
الا انا جعلنا ملكه غدا فيما يورث الى ابطال حق الميت في تنفيذ وصية فقيما وراه ذلك  
يملك كما في المكاتب فباي جهة حصل العتق يقع عن الميت هذا لان التعلق بالشرط  
لا يوجب اختلا في حقه فصيح التعلق وكذا لو قال له الوارث انت حر على الف درهم  
فقبل يعتق بغير شيء وكذا لو قال انت فانت حرا وانت حر بعد موتك تعلق عتقه  
بموت ولا يصير مدبرا له لان المدبر من يعتق على المدبر وهو لا يعتق على المدبر لانه  
لم يملكه لكن لو مات يعتق عن الموصي كما لو عتقه بدخول الدار وموت غيره ولو قال  
الموصي ذلك فهو باطل لما قلنا وكذا لو كانت له ابنة لا يصح لانه لم يملكه ويجعل كانه علق  
عتقه بالا فاذا اراد يعتق عن الموصي ويرد المال اليه لانه استحق العتق بجهته  
الوصية فباي طريق حصل وقع عن المستحق وكذا لو كان الورثة اثنين او اكثر  
فعلق احدهما عتقه كاه هذا اولا واسوالا لانه الا انما يصح من الواحد كونه ماله  
من وجه وانه موجود في حق كل واحد منهم فله الوصية حصت بعنق عبد يعتق  
وفي هذا الاحتياج الى الرأي فينفرد به احدهم لما قلنا ولو ان رجلا زوج ابنته من عبده  
برضاه جاز النكاح وانه ظاهر فانه اوصى بذلك العبد لرجل ثم مات ولم ينزل من الورثة

من الورثة الا تلك البنت وعمه فهذا على وجهين اما ان كان له مال اخر يخرج العبد من ثلثه  
اولم يكن ففي الوجه الاول لا يفسد النكاح لان البنت لم تملك شيئا من رقبته زوجها  
لان العبد يخرج من ثلث ماله فكان مشغولا بحاجة الميت وهو تنفيذ الوصية وذلك  
ما يمنع النقل الى الوارث كما لو زوج بنته من مكاتبته برضاها ثم مات لا يفسد  
النكاح لقيام المانع من الانتقال الى الوارث فنفي العبد مودعا موقوفا على ملك  
الميت كما في التركة المستفركة بالدين لحاجة الميت او زال عن ملك الموصي ولم يدخل  
في ملك الموصي له فله في ملك الوارث لان المالك بنا في الملك فلا بد من زوال  
ملك الميت ولا يجوز ان يملك الموصي له الا ان ملكه موقوف على قبوله فيها  
للمت والضرر عنه لما تذكر ولا يجوز ان يملك الورثة لان حق الموصي له يتعلق به وتعلق  
لحق المالك بمنع من ملكه بالارث كالدين ولم يبق الا الخروج عن ملك الميت وعدم  
ثبوت فيه لاحد كالبيع المشروط فيه الخيار للشترى عند اني حنيفة رحمة الله تعالى  
وكالعبد الموقوف على خدمة الكعبة وهذا لان الموصي يملك بمنع الارث فيه لا الالتزام  
على الموصي له كالهبة والصدقة فنفي المالك فيه موقوفا ان قبل الموصي له من ملك الميت الى  
ملك الموصي له فلم يملك البنت شيئا من رقبته زوجها فلا يفسد النكاح فانه كان قبل  
الدخول فله مهر لها ولا عدة عليها وان كان بعد فاعلمها العدة وسقط نصف المهر  
الذي وقع في نصيبها من العبد وبقي النصف في النصف الذي هو ملك الموصي فيخرج بين  
البيع بنصف المهر وبين قضا الدين وامسأله كما في سائر الديون وان كان العبد  
ذو رحم محرم من الموصي له لم يعتق حتى يقبله لان الموصي له لا يملك الموصي به قبل القبول  
مادام حيا لانه ليس للموصي ان يلزمه الوصية ويملك بغير رضاه لانه لو كان له ذلك  
تضرر الموصي فانه لو اوصى بعبيد عبا او اوصى له بجا بكمسورة في داره او بطين  
كثير في داره لولزمه ذلك يحتاج الى موة كثيرة في نقل ذلك من غير منفعة ظاهرة  
وكذا لو اوصى له بامرأة لولزمه يفسد النكاح وكذا كان قريته يعتق عليه ولزمه الولاية وفيه  
ضرر فينوقف على رضاه وقبوله وهذا لان الالتزام لا بد له من الولاية ولا ولاية للموصي  
على الموصي وهنا عندنا وعند زفر رحمة الله تعالى يملك الموصي له من غير قبول  
لان المالك ينتقل اليه بالموت فلا يفتقر الى القبول كاليراث الا ان نقول الموصي  
له ان يملك الموصي به بالموت كالوارث لكن يملك بالعقد ايضا كالهبة و  
والصدقة وهو الوصية فكان الموصي له كالموهوب له من هذا الوجه والموهوب  
له لا يملك الهبة قبل القبول فانه قبل يعتق عليه وان كان رد يكون بين الورثة وكذا  
كان ذو رحم محرم من الموصي له لم يعتق لانه لم يملك بحق الموصي له فينظر ان قبله الموصي  
الموصي يعتق عليه وان لم يقبل قبل من قبل الموصي وفسد النكاح لانها ملكها وان مات  
الموصي قبل القبول فبطلت عتقه القبول وعتق العبد عليه هكذا ذكر في الجامع ولم



ولم يذكر القياس والاستحسان وذكر في الوصايا من المبسوط وذكر فيها القياس والاستحسان  
والاستحسان قال في القياس لا يملك ولا يعتق عليه وفي الاستحسان يملك  
ويعتق وجه القياس ان الموصي له انما يملك الموصى بالعبد وهي الوصية فصار  
كالهوب له ثم الموهوب له اذ اقامت بعد ايجاب الواهب قبل قبوله لم يملك كذلك  
هنا وجه الاستحسان ان الموصي له بمنزلة الوارث من وجه ومنزلة الموهوب  
له من وجه على ما ذكرنا من حيث انه موهوب له لا يملك الموصي قبل القبول مادام حيا  
ومن حيث انه بمنزلة الوارث اذ اقامت قبل القبول لزومه وتملكه عملا بهما  
ولا ايجاب فوجه من الموصي الاله كان له حق الرد وخيار القبول فاذا  
مات سقط اهلية الخيار والرد فانه لم يمت ولم يمت ضرورة كما لو اشترى شيئا  
على انه بالخيار ثلاثة ايام مات في ايام الخيار وهذا لا ناوقفنا الملك دفعا لضرورة  
الانزام عنه وخفا الارث ايضا لحقه فاذا مات قبل القبول مستترة ضرورة  
الى الابطال وثبت حق الوارث والتفقد والتفقد والعق عليه اقل  
ضررا من الابطال لانه ابطال ملكه وتقويت عرض الموصي وكذا اوصيه له بجارة  
فدولدت من الموصي له فلم يعلم او علم ولم يقبل حتى مات بعد موت الموصي  
فالقياس ان يكون ورثة بمنزلة ولا يجبروه على القبول في الاستحسان  
يملكها وعققت بموت ولو كان حيا ولم يعلم بالوصية وهو بطاها بالنكاح حتى  
ولدت له اولاد اغم علم بالوصية فهو بالاختيار اه شاء قبل وكانت ام ولد  
واولادها امرارا ان كانوا يخرجوه من ثلث مال الميت وان لم يخرجوا مع  
فكذلك عندهما لاه عندهما تنفذ الوصية في الام والاولاد كان الوصية  
تناولهم وعند اتى حنيفه رحمه الله تعالى تنفذ الوصية في الام  
اولا ثم بكل الى تمام الثلث من الاولاد فان كان الثلث بعد رقبة  
الام فالاولاد رقيق الورثة الموصي وان فضل الثلث على الام  
فحينئذ يعتق من الولد الى تمام الثلث ويسعى في الباقي وان شأ  
لم يقل الوصية وكانت الجارية مع الاولاد ارقا للورثة وكما يملك الموصي  
له الموصي نصريح القبول يملك بالدلالة به اعنته بنفذ عنقه ويكون  
قبوله هذا اذا خرج العبد من الثلث ولو لم يكن للميت مال غيره ولا قرابة  
بينه وبين العم ولا بينة وبين الموصي له فسد نكاح البنت قبل الموصي  
له او لم يقبل لانها ملكت شيئا من رقبته زوجها لا محالة وهو الثلث  
او النصف لاه الوصية لا تنفذ الا من الثلث والزيادة عليه  
ملك الوارث لاه المانع من الارث حق الموصي له ولا حوله

ولا حوله في الزيادة على الثلث ولو لم يوص به لاحد ولكن اوصى بعنته لم يفسد  
النكاح وسعى في ثلثي القيمة بين البنت والعم فزوت بين الوصية بالاعتراف  
وبين الوصية بالرقبة في فساد النكاح والفرق ان في الوصية بالاعتراف لا تملك  
البنت شيئا من الرقبه لانه ثبت للعبد حق العتق من جهة البنت ولهذا  
لا يزيد برد العبد لو قال لا اريد العتق فانه لا تبطل الوصية ويعتق ولو ثبت  
حقيقة العبد العتق من جهة الميت والعبد لا يخرج من الثلث ثم مات العتق  
لا يملك الوارث شيئا من رقبه العبد وانما يملك عليه السعاية فكان هذا بمنزلة  
دين وجب للمرأة على زوجها ولا يفسد النكاح الا ترى انه لا يملك رقبه المدبر  
والكاتب وان وجب المال عليهما كذلك هنا بخلاف الوصية لانها ملكت  
بعضه فلم يعتق حتى قبله رجل كانت قيمته بين البنت والعم وبطلت الوصية  
ولا يفسد النكاح وعليها عدة الوفاة اما القيمة بينهما نصفان لبطلان الوصية  
لبطلان محلها فبقي العبد على حكم ملك الميت فتكون القيمة بين البنت والعم  
والعم نصفين بحكم المرأة واما عدم فساد النكاح لانها لم تملك شيئا من رقبته  
زوجها مادام حيا بقا الوصية بالا عتاق المانعة من الملك للوارث وحيث بطلت  
الوصية بالعتق لم يبق محل للملك لاه الوصية انما تبطل عند تمام القتل وعند  
تمام القتل لم يبق محل فلا تملك المرأة شيئا من رقبته زوجها انما ملكت القيمة وان  
واه وجوب عدة الوفاة لانها حرة مات عنها زوجها لا تنهها النكاح بالموت وهذا  
بخلاف ما اذا زوج ابنته من مكاتبه ثم مات فورثه عمه وانتهى ثم مات المكاتب عاجزا  
وقتل ولم يكن له قيمة وفامات عبد وفسد النكاح وعلى المرأة ثلث حيض  
اه كان دخل بها وان لم يكن دخل بها فلا عدة عليها تزوت بينهما في فساد النكاح  
والعدة والفرق ان المكاتب انما تبطل بفن المكاتب عن الكسب والعجز يتحقق  
في اخر جزء من احيائه فانفسخت الكتابة في اخر جزء من احيائه كما يعتق  
في اخر جزء من احيائه اذا ادبت المكاتبه بعد موته وهو في تلك الحالة محال  
الملك فملك شيئا من رقبته زوجها فساد النكاح فلم يكن ابنتها النكاح بالموت  
اما هنا تبطل الوصية بعد القتل فلا يفسد النكاح لعدم محلية الملك رجل زوج  
ابنته من عبد على الف درهم واوصى بعنته ثم مات فورثه عمه وابنته ولم ياخذ الا  
الابنته من المهر شيئا وذلك مثل قيمته اذا قل فلها ان تبطل الوصية ويباع العبد  
في مهرها ولا يفسد النكاح اما البيع في المهر فلا بد من وجوب لها في رقبته



زوجها بانه مولاه نكاه لها ان ترفع الامر الى القاضي يبيعه حتى يبيعه اليها في مهرها  
كسائر الدبرين واما عدم فساد النكاح فلا ينهها لم تملك شيئا من رقبته زوجها لان  
قبل البيع الوصية بالعنق قائمة وهي مانعة وقوع الملك لها في رقبته وبعد البيع ان  
بطلت الوصية فقد صار ملكا للمستري فلا تملكها البنت بالارث كما في القتل  
الا ترى انه لم يبق محلا للوصية فكذا لا يبقى محلا للملك فاذا باع يفضي مهرها سوا  
كاه قبل الدخول او بعده لتقدم الدين على الارث فانه فضل من غنمه بين يكون  
بين الغنم والبنت نصفين لانه هذا تركه الميت وقد فضل عن الدين فيقسم بين  
الورثة ولو لم يكن للبنت على العبد مهر ولكن على الميت دين فانه كاه مستغرقا للتركة  
لا يفسد النكاح لانه الدين المستغرق يمنع الارث والوصية فلم تملك شيئا من  
رقبة زوجها فلا يفسد النكاح سوا كاه في العبد وصية اذ لم يكن فاذا بيع العبد  
فانه فضل من الثمن على الدين فهو بين البنت والغنم نقصاه ولا يفسد النكاح  
لعدم الملك قبل البيع وبعده واه كاه الدين اقل من قيمة العبد ينظر كاه  
في العبد وصية بالعنق لا يفسد النكاح ايضا لانه الوصية بالانفراد تمنع ملكها  
لما قلنا فالدين القليل مع الوصية اولى واه لم تكن وصية فسد النكاح لانه الدين  
القليل لا يمنع الارث فهلك شيئا زوجها وذكر في بعض النسخ كاه  
اقل من القيمة فسد النكاح اطلق ولم يفسد بين الوصية وعدمها وهو سهو وفتح  
من المكاتب فانه نص محمد رحمه الله تعالى اما اذا كاه الدين مثل بئمة فله عيبين  
احدهما ان العبد مستغرق بالدين والثاني انه معوص بعنقه واما اذا كاه اقل فلمعني  
واحد وهو كونه موصى بعنقه وهذا اذا لم يكن مستغرقا لا يمنع الوصية الوصية تمنع  
الارث واما بطلت حكما للبيع وعند ذلك يثبت الارث في الثمن لانه الرقبة  
فلا يدخل المانع في النكاح بحال واه ابر الغنم الميت عن الدين بعد ما رد العبد فانه  
يعتق ولم يفسد النكاح اما الاعتاق فلا نه موصى بعنقه وقد زال المانع وهو الدين  
كما لو ابر او قبل البيع واما عدم فساد النكاح فلا ينهها فلم تملك شيئا من رقبته زوجها  
وبه يشي انما قال من فساد النكاح وقع سهوا فان المانع من ملك البنت لو كاه  
هو الدين فاذا زال بالابرا وجب ان يملك حتى يفسد النكاح علم ان المانع كونه موصى  
بعنقه وفي هذا لا فرق بين الدين الكثير والقليل واه كاه الرد بالعيب بغير قضا  
يفسد النكاح لانه بمنزلة شر ابتدأ في حق ثالث وقد بطلت الوصية فهلك  
شيئا من رقبته زوجها ولو لم يكن على المبتدين لكن اوصى بعنقه فجنى العبد جنابة

جنابة قبل ان يعتق جبر الورثة بين الدفع والغنا لقيامهم مقامهم الميت والعبد  
على ملك الميت ظاهرا فانه دفعوه بطلت الوصية لانه انما يستحق الوصية على  
ملك الميت وقد زال ملكه بالدفع كالبيع بالدين فانه فدوه ظمير العبد عن الجنابة  
وصار كاه لم يجز وكانوا متطوعين في الغنا فيعتق الميت ولا يفسد النكاح في  
الوصية لنزول الملك بالدفع كالبيع او الاعتاق بالوصية وجه ظاهر الرواية  
وهو قولهما انه تركه لا يخلو عن دين فلو منع الارث ادى الى ان يعتق الارث بدين  
وذلك محال ويتضرر به الوارث خصوصا اذا كانت صفار محتاجين فقلت  
بانه لا يمنع وقد راجع الجهاق الكف في رواية فيه عن اصحابنا رحمهم الله تعالى  
فيحتمل ان يكون هو الدين سوا لانا نقول انما يجوز ذلك اذا لم يكن المال  
مشغولا بحق الغير وثبت الملك له على سبيل الخصوص ما اذا كاه مشغولا  
في حق الغير وملكهم مشغولا جاز ان يخاطب به واليه اشار في  
الكتاب في الكتاب حيث قال لانها لو اعتقه جازعتها وهذا جواب ظاهر  
الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان الدين اذا كانت  
مستغرا يمنع الملك للوارث في رقبته فعلى هذه الرواية لا يفسد النكاح و  
وجهه انه دين العبد اقرب من دين المولى ولهذا يقدم على دين المولى في القضا  
لانه يثبت بالتزامه وبما شرته ودين المولى يلزمه بطريق المولى يلزمه بطريق  
التحمل ولهذا قلنا ان دين العبد يمنع المولى من التصرف في العبد حتى لا يجوز بيعه  
تعيى اذ الغنم ولو اعتقه يضمن قيمته دين نفسه لا يمنع من التصرف في العبد  
وجه ظاهر الرواية ان موت المولى سبب لانتقال ملك الورثة ضرورة ان الميت  
ليس باهل الملك والوارث يقوم مقام المورث وقد كاه المورث ملكه مع الدين  
فذلك الوارث الا اننا بقينا الملك في التركة لحاجة الميت ودين العبد  
ليس من حوائج المولى لا يجس في الدنيا ولا يعاقب به في الآخرة فلا يمنع الوارث  
الى الا نتقال فالاصل في هذه المسائل الى اخر الباب ان النكاح السابق  
يبطله الاقرار اللاحق والافترار السابق لا يبطله الا نكاح اللاحق وهذا ظاهر  
لانه الرجوع عن النكاح وافترا على نفسه فيصح والرجوع عن الاقرار  
دعوى عاوضة للكذب فلا يصح دل عليه الاقرار بالمال وانكاره واصل  
اخره المقرر الاول لا يصلح من احكام المقر الثاني والثاني يصلح من احكام  
للاول لانه الاقرار الاول لم يلاق حق الثاني لانعدام الحق لظاهر عند



عند الاقرار الاول واقرار الثاني لانه حق الاول لقيام الحق له ظاهرا فكان  
اقرارا على الاول فلا يصح كما قلنا في اقرار الوارث بوارث الاخران المقر  
به الاول يقتصر في المقاسمة مع المقر به اخر والمقر به اخر لا يقتصر في  
المقاسمة مع المقر به اول ولا حق الاول ثابت بتقديم الاقرار فيكون ذلك مل  
كالثابت بالبينه او يكون نسبة معروفا فلا يكون اقراره للغير بعد ذلك  
حجة عليه الا بتصديقه واصل اخر ان الوارث اذا اقر بعقدهم جميعا ثم خص  
واحد بالانكار وينفع الباقي واذ علم بالانكار لم ينفع لوقوع التعارض بينهم  
في الانكار والاقرار فبطل الانكار وبقي الاقرار اذا عرفنا هذا فنقول في  
مسئلتنا عتقوا الغير سعاية لانه لما انكر عتق الاول اولا فقد زعم ان الاول  
اولا فقد زعم ان الميت لم يوص له فلما قال بلى اعتقل فقد اقرانه او صله برتبة  
فضحه وان سبق هذا الاقرار الانكار لانه الانكار السابق لا يمنع صحة الاقرار  
الا حق ومنه صح عتق كله لانه يخرج من الثالث لانه خير اقرب ذلك فبقى بدا  
الوارث نصفه وهو العبد الثاني والثالث فاذا قال للتاني مثل ذلك صح  
اقراره ايضا وعتق من غير سعاية لانه اقر للتاني وقد سبق انكار عتق الاول  
فكان في ضمن انكاره الاول واقراره للتاني ان الثالث كله مصروف الى الثاني  
وان اقراره الاول اثنان منه لرتبة الاول وان الاول عتق من جهته لا من جهة  
الميت فيكونه كالقائم في حق الثاني لكونه مضمونا عليه فخرج الثاني من الثالث ايضا  
وكذا الثالث فلكل واحد من الآخرين ان يجمع بانكاره فعنق صاحبه في انصراف  
الثالث اليه الا ترى ان لو كان مكانه العتق وصيته بالمال بان ادعى رجل ان الميت  
اوصى له بنثل ماله فحله الابن ثم اقر له بالتثا ودفع اليه ثم اقر لاشاه  
اخر كان للتاني ان يجمع عليه بحجوده الاول ويضمنه جميع الثالث كذلك  
هنا بخلاف مسألة اول اباب لانه ثمة تعين الثالث الاول بقضائه القاض  
فلم يبق محل الوصية في حق الثاني ومنا الاستحقاق بغير قضائه المصروف  
الى الاول مضمونا في حق الثاني بخلاف مسألة الاقرار فانه ثمة يعنق كل الاول  
ونصف الثاني وثالث الثالث لانه هنا منك حق الاول حين اقر الثاني  
فصلح الانكار حجة عليه الاثبات الزيادة للتاني و ثمة لم يوجد الانكار فلا يصير  
مضمونا عليه الا ما زاد عليه على حقه من الثالث حين اقر للتاني وكذا في حق الثالث  
وجه القياس ان لكل واحد منهم خطا من الاقرار والانكار فانه اقر بعنق كل واحد  
منهم وانكر عتق كل واحد منهم فجاز ان يجمع كل واحد منهم في انصراف الثالث  
بانكاره حيا صاحبه كما لو فرو في الاقرار ولو قال اعتقكم ثم قال لواحد لم يعتقك  
ينبغي الذي حصه بالانكار في ثلثي قيمته وكل واحد من الباقيين سعي في نصف قيمته لانه

قيمة لانه لما اقر بعقدهم جميعا فقد زعم ان ثلث ماله وذلك رتبة واحدة بينهم  
اثلاثا فيعتق من كل واحد ثلاثة ويجب على كل واحد السعاية في ثلثي قيمته  
فلما انكر عتق احدى بعينه ولا يصح الانكار لسبق الاقرار وفي ضمن انكاره ان  
الثلث من الآخرين نصفه لكل واحد منهما نصف الرتبة وهو اقرار  
على نفسه فيصح اقراره بالزيادة ولا يصح الرجوع عما اقر الاول وصار  
مستمرا لكاربته الاول في حق الآخرين لخلق الانكار عن المعارض وان  
قال بعد ذلك لم يعتق هذا الاخر عتق كل الثالث وهو لم ينكر عتقه  
من غير سعاية وسعي الذي انكر عتقه في المرة الثانية في نصف قيمته  
والاول في ثلثي قيمته لانه بانكار الاول والثاني زعم ان الثلث الثالث  
ولا شيء لاول والثاني على ما كان ولا يرتد حق الاول بانكاره عتق الاول  
عتقا كان عتق الاول صريحا سابقا على حجوده عتق الثاني  
ولو قال لواحد منهم لم يعتقك الميت ثم قال قد اعتقكم جميعا عتقوا  
وسعي الذي انكر عتقه في ثلثي قيمته وابطاقياه كل واحد في نصف  
قيمته لانه تقديم وبامر سقا ولو اخذ الانكار به قال اول مرت  
فذا اعتقكم الميت ثم قال بعد ذلك لاحدهم لا يعتقك الميت ثم  
يعتق من الذي انكر عتقه ويسعي في ثلثي قيمته ومن كل واحد من  
الآخرين نصفه ويسعي في نصف قيمته كذلك هنا فانه سبق فيه  
الحجود لا ينفعه الحجود وان لم يسبق فيه الحجود ينفعه حجود غير فنقول  
ان اقر لعقدهم على التعاقب بكلام مفصول ثم بدأ بانكار عتق الاول  
فهذا الانكار بغير ترتيب الاول فيعتبر لانه زعم ان الاول لم يكن  
معتقا الا ان رجوعه عن الاقرار الاول لم يصح حين اقر له اولاً ثم  
زعم انه موصي بعقده وهو يخرج من الثالث فيعتق كله عن سعاية  
الا انه بهذا الانكار زعم ان الثالث بين الثاني والثالث فصار مفزالت  
للتالث بزيادة سدس فيعتبر انكاره في اثبات انكاره للتالث ثم  
فيعتق بنصفه لانه يقول الوصية بيبي وبين الثاني وقد بلغت الاول  
باقراره فكان مضمونا عليه وان بدأ بانكار عتق الثاني فهذا الانكار لم يعتبر  
في حقه لانه بهذا الانكار زعم ان العتق بين الاول والثالث فانه  
يوجب زيادة في حقه بل انكر ما كان اقره لقبل الانكار فكان رجوعا  
عما اقر به فلا يصح وبقي ما كان له قبل الانكار الا انه يعتبر في حق الثالث  
لانه لما انكر عتقه فقد زعم ان الثلث بين الاول والثالث فزاد حقه



على ما ذكرنا وان بنى بانكار عتق الثالث فيسعى في نصف قيمته كما كان لانه  
عتق غصفه بانكار عتق الثاني وانكار عتقه لا يعتبر في حقه لانه لا  
يوجب زيادة في حقه بل يرجع عما يصير مقره باقراره الاول وانكار  
عتق الثاني فلا يصح الرجوع وبقي الحكم في حقه على ما كان قبل الانكار  
وبانكار عتق الثالث لانه يريد حق الثاني اما لانه زعم ان الثالث بين  
الاول والثاني فكان له النصف الاول وانكار عتق الثاني كان سابقا على  
انكار عتق الثالث وان بدا بانكار عتق الاول ثم بدا الثاني ثم ثلث بالثالث  
عتقوا من غير سعاية هكذا اذا ذكر في الكتاب وذكر ابو بكر الكرخي رحمه الله  
في مختصره فكذا ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى  
لانه لما بدا بانكار الاول وقد اقره الثالث بين الثاني والثالث نصفاه ويرجع  
عما اقر الاول لم يصح رجوعه وبقي حق الاول في جميع المرات كما كان واقراه  
بنصف الثالث الثاني غير مفيد وهو مستغن عنه لانه قد عتق نصفه بالاقرار  
قبله فلم يصح مقره بزيادة عتق بهذا الانكار وبعد ذلك لم يوجد في حقه  
الانكار عتقه وبهذا لا يزيد حقه فلا ينتقص حقه لكن بهذا يصير مقرا  
لثالث زيادة السدس من رقبته الى تمام النصف فيعتق نصف الثالث  
عند انكار عتق الاول وبانكار الثالث فقد رجع عما اقره فلا يصح وبهذا  
الانكار لم يصح مقر الثاني بشئ لسبق انكار عتقه على انكار عتق الثالث  
ثم قال ابو بكر البلخي رحمه الله تعالى ويجوز ان يقال ما ذكر محمد رحمه الله  
من الجواب انهم يعتقدون من غير سعاية جواب القياس لانه اقر بعقدهم  
اولا ثم انكر عتقهم بعد الاقرار فكان بمنزلة ما لو اقر بعقدهم جميعا معا وانكر  
عتقهم جميعا وجواب القياس في تلك المسئلة انهم يعتقدون من غير سعاية  
نكذلك هنا ولو بدا بانكار عتق الاول بنى بالثالث وثلث بالثاني فهذا  
الانكار لا يعتبر في حق الاول لانه مستغن عن الاقرار لانه عتق كله  
فكان رجوعا في حقه فلا يصح ويعتبر في حق الثالث وثلث بالثاني  
فهذا الانكار لا يعتبر في حق الاول لانه مستغن عن الاقرار لانه عتق  
كله فكان رجوعا في حقه فلا يصح ويعتبر في حق الثالث لانه مغير في حقه  
لانه بانكار عتق الاول زعم ان الثالث بين الثاني والثالث فيعتق نصف الثالث  
فبعد ذلك لم يوجد في حقه فنقول لما وجد عتق الثاني فقد زعم ان الثالث  
بين الاول والثالث نصفاه الا ان الاول مستغن عن اقراره فلا يعتبر  
في حقه ويعتبر في حق الثالث لانه يزاد ثلثا سدسا في حقه فيعتق

فيعتق منه نصفه ولما وجد عتق الثالث فقد زعم ان الوصية كلها لثالث  
لاول والاوّل قد نال العتق كله والثاني سبق فيه الجود فلا فائدة في  
هذا الانكار بجوده عتق الاول لا يزاد حق الثاني والثالث لانه سبق فيها جود  
فيعتق كل الاول ونصف الثاني ونصف الثالث وفي المبسوط ولو اقره  
اباه بر هذا العبد في مرضه وسكت ثم قال واعتق هذا الاخ في مرضه  
فان المدبر يعتق بالثالث ويعتق من الاخر نصف الثالث اما المدبر فلا لانه  
اقره في وقت الاشاع لم يثبت وصيته لانه يخرج من الثالث فلما اقر  
لثاني انه اعتقه ولم يرجع عن المدبر صار كأنه قال الثالث بينهما فاقراه لثاني  
بنصف الثالث جائز ورجوعه عن الاول باطل وكذا الوصية للشهود على اقرار  
الوارث في حياة ابنه او بعد موته وهو ينكر لانه ظهور اقراره بالشهادة  
كظهوره بالاقرار معاينة وكذا الوصية احدها انه اقر قبل موته والاخر انه  
اقر بعد موته لانهم شهدوا على القول واختلاف الشهود في المكان  
والزمان في الاول لا يمنع قبول الشهادة على ما ذكرنا والله اعلم بالصواب  
**باب** من الوصايا بانثالث

**ما له عند موته لمواليه اصل البا**  
ان العمل بحقيقة الكلام واجب ما أمكن لانه الظاهر ان المتكلم يريد بكلامه  
ما وضع له لانه الا فهام تصرف اليه ولا تصرف الى غيره ما وضع له وهو المختار  
الا عند تعدد العمل بالحقيقة ولا يصح الى البطل الا عند الفجر عن الحقيقة والجمع  
بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد لا يجوز لتنافي بينهما وحرف اخر ان  
ان الوصية للمعلوم والمجهول جهالة متدركة لا يمكن رفعها لا يجوز لانه في  
الوجه الاول يمكن اتصال الموصي به الى الموصى له فافادت فائدتها فنصح وفي  
الوجه الثاني لا يمكن فبقيت غير مفيدة فلا يصح وصارت كالوكالة  
حيث تتحلل للجهالة البشيرة دونه الفاحشة ولهذا لو اوحى ان يباع عبده  
ولم يزد على ذلك او اوصى ان يباع بعينة فالوصية باطله لانه الموصي لم يجهل  
جهالة فاحشة بخلاف بيع القيمة لانه الغالب ان القيمة بشئ يارخص  
ما يشترى غير القيمة فكان ادبا بالخط دلالة اذ لم يشير بقيمته  
وحرف اخر ان الايجاب بالاسم المشترك لا يصح الا بقرينة لم  
البيان لانه لا يدخل فيه الاجمال والمحل من الكلام لا حكم له بقرينة البيان  
وهذا لانه لا يمكن جملة على المعنيين لانه المشترك لا عموم لا كالمقر المشترك  
بين الظاهر والباطن في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروا



فانه لا يتناول كلاهما بالاجماع بل احدهما عندنا الحيز وعند الشافعي رحمة  
الله الظاهر وهو الان بيع معاني مستقيات الاسم المشترك من افة ومضارة  
يتناولهما لفظ واحد كالحقيقة مع المجاز واذا انعكس العمل والرجوع وجب  
التوقف بخلاف اسم العام فانه يتناول جنس المسمى لانه كل جنس واحد وهذا  
اذا كان في موضع الاثبات اما في موضع النفي بنفيا لانه انعدام النفي في  
النفي اذا عرفت هذا قال محمد رحمه الله رجل اوحى بثلاث ماله لمواليه  
ولم موال اعنقوه وموال اعنقوه فالوصية باطلة في قول اني يوسف رحمة الله  
وقولنا حتى يبيع لانه الفريقيين اوحى واذا مات قبل البياه لا تنفذ  
الوصية هكذا اذا ذكر في الكتاب وذكر في الكتاب وذكر القاض ابو الهيثم  
النسابة يروي عن ابي سهل الرجاسي عن ابي حنيفة رحمه الله انها جائزة ويكون  
الثلاث بين الفريقيين وتخصيص قولنا اني يوسف ومحمد رحمه الله بالذكر يدل  
على ان قولنا اني حنيفة رحمة الله بخلاف قولها قال الشيخ الامام الزاهد  
المعروف بجواهر زاده رحمة الله تعالى بحملها يكون ما ذكره محمد رحمه الله تعالى  
قولا الاول وهو جواب القياس وذكر في ظاهر الرواية قولا الاخر وهو  
جواب الاستحسان وتخصيص قولها لا يدل على ان بخلاف قولها وروى  
الحسين بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله ان الوصية باطلة وهكذا روى هشام  
عن محمد بن ابي حنيفة رحمه الله وهو قول محمد رحمه الله وروى الحسن بن ابي  
مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه كان يقول ايضا  
الوصية للفريقيين جميعا كلهم مواليه وروى عن ابي يوسف رحمه الله ان الوصية  
جائزة والثلاث للذين اعنقوه وروى عن محمد رحمه الله انها باطلة الا ان  
يصطلحوا فتصح فيكون بينهما كما لو اقر احد رجلين بالف درهم ان الاقرار  
باطل الا ان يصطلحوا ان يكون بينهما فيصح وكما لو زوجه اختي في عقد بين  
متفرقين لا بدري ابترهما اولو كما لو اوحى لثلاثة لكل واحد ثبوت قضاه  
توب لا بدري انهما هو ان الوصية تبطل الا ان يصطلحوا وجه ما روى عن  
ابي يوسف رحمه الله انه يضرع الى المولى الاستقلال ايهم احق بهذا الاسم  
قايم بها فوه الى الاعلى للتعريف والاعلى لا يضاف الى الاسفل للتعريف  
ولا اهتمام الاعلى بعصمة الاسفل اظهر لحفرهم وحاجتهم ولا نعام في حق  
المحتاج اولى واكثر والوصية تبرع والاعلى تبرع على الاسفل في الغالب وقد  
جرت العادة انهم يعنقوه العبيد ويفطوه لهم مع ذلك مالا واراضي لم

واراضي يتعيشون بها والمعروف عرفا كما لمشروط باللفظ وعن ابي يوسف  
رحمة الله تعالى ان الوصية جائزة ولخيار الى الورثة كما لو قال اوجبت بثلاث  
مالي لثلاثة وهم ثلاثة فاذا هم خمسة وكما لو اوحى بثلاث ماله لاحد رجلين او  
لثلاثة وفلانة او اوحى بعنق احد عبد يوحى على ما ذكرنا في الباب الاول  
وجه رواية الى سهل رحمة الله ان اسم المولى شامل للفريقيين وبطلان  
الفريقيين بسبب واحد وهو العنق فانه سبب العنق يسمى المعتق مولى  
العنقة والمعتق ايضا مولى العنقة والعنق شيء واحد فاذا كان هذا الاسم  
مما يطلو على الفريقيين بسبب واحد وقد رتب الاستحقاق على الاسم  
يجوز ان يجتمعا بحسب هذا اللفظ لدخول الكل بحسب اطلاقه فصحت الوصية  
واستحقوا جميعا وليس احد الفريقيين باولى من البعض فيكون بمنزلة  
الاسم العام لا بمنزلة الاسم المشترك فصار بمنزلة من اوحى لاختوة  
بثلاث ماله ولاب اوابن يحرم ميراثه وله ستة اخوة اخواه لاب وام و  
اخواه لاب واخواه لام ان الثلاث يكنهم بالسوية لانه اسم الاخوة يتناول  
الكل بسبب واحد وهو الاجتماع في صلب رجل واحد وفي زعم مرة واحدة  
كذلك هنا بخلاف ما ذكر في الامام اذا حلف لا يكلم مولى فلانة فكلم  
ثلاثة من الاغل والاسفل بحيث ويتناولهما الجميع فانا لا نقول الاسم  
يتناولهما بل يتناول احدهما الا انه يكره في موضع النفي فيعلم كما لو حلف لا يكلم  
رجلا وهنا يكره في موضع الاثبات فيخص بنفي مجرولا فلا يصح الا ترى  
ان لو قال قاتل في المحل لوه لا يتناول الصقرة والحمة في الثبوت  
ولو قال لالوه في المحل بنفيا ولا المقصود في مسئلتنا مختلف لما ذكرنا  
وفي الجميع المقصود واحد وهو مجراه من ينص له ولا يمكن اثبات احدهما  
عن غير لتبين الوارث لاختلاف الفرض على ما ذكرنا ولا وجه الى الارب  
الى الاصطلاح لانه الوصية عليك مبتدأ فلا يصح مع الجهالة كسائر  
التمليكات بخلاف الاقرار لانه اختار وهياه انه ملك احدهما وانه  
صحيح فينفي به ملكه فاذا اصطلاحا كان فيه وصول الحق الى المالك والى غيره  
برصاه ويكون الاخر وكيله عنه في قبض ملكه او هبة له وتسليطه على القبض  
وكذا القبض واجب وانها للجهالة في حق الاستيفاء فيكون احدهما قابضة  
بعض حقها والاخرى وكيله عنها في القبض وبخلاف الوصية بالاثبات  
لانها قد صحت لنفي المولى الا انه جهل من له حق قبض ابدا في واذا اصطلاحا  
يجوز بالطريق الذي قلنا وبخلاف الوصية لاحد رجلين لانه المقصود متحد



متحد ايضا وهو الثوب اه كاه فقيرا والتودد والتحب اه كاه عينا لجازات  
يثبت لاحدهما ويكون للوارث ولاية البياه مع ان عندنا في حنفية رحمة الله لم  
لا يصح لما قلنا وبجلاء ما اذا اوصى لثلاث فله واهم ثلاثة لاه الوصية لثلاث فله  
صحيحة لواقتصر عليه فاذا قال لهم ثلاثة فلهذا تخصيص لثلاثة منهم فيكون البياه  
الوارث اما هنا لا يجاب المجهول فله يصح فرق بين هذا وبين ما اوصى لاولاد  
فله ولفله اولاد الصلبة واولاد اولاد لا يدخل اولاد اولاده في الوصية  
مع وجود الاولاد لاه اضافة ولدا الصلب الى فله انما كاه بما شرع ابله ده  
حقيقة ولا تلاف حقيقة في اولاده لانه باشر اولادهم ولم يباشر اولاد  
اولاد الاولاد بل بسبب ولهذا دخل بينهما واسطة اختيارية والاضافة  
الى المباشرة حقيقة والى المجال المسبب مجازا والحقيقة من اداه بهذا الاضافة  
فلا يبقى المجاز مرادا لانها مجتمعا بحسب اللفظ واحدا ما هنا اولاد مواليه  
بضا فوه اليه من حيث الحقيقة لاه اباهم بضا فوه اليه بطريق الحقيقة لم  
بما شرع اعتناهم ولا اولاده بضا فوه اليه بما شرع اعتنا الاب ايضا  
لا بما شرع اعتنا الولد فكاه اضافة ولدا الاضافي الموالى اليه  
بالسبب الذي كاه بضا فالى الاب فكاه حقيقة الدليل على الفرق ان ولد  
الولد استقام النفع عنه وفي ولد المولى لا يستقيم النفع عنه فصح اه يقال ولد  
مولاه الذي اعتقه وليس بمولاه واما عدم دخول موالى مواليه في هذه الوصية فان  
فاه الكلام بحقيقة ما يمكن وحقيقة اسم الموالى الموالى الذي اعتقه لانه باشر  
اعتنا ولولى مواليه بمنزلة المجاز لانه متا باشر اعتناهم واما باشر اعتنا  
مواليهم وهم يصلون الى العتق بذلك السبب ولهذا يصح النفع عن المعتق لهم  
ولا موالى مواليه الا ترى ان لولى اولاد فله وليس لوله الاولاد واحد  
وقت موته لا يستحق الا نصف الثلث ويرد الباقي الى الورثة ولانه لو كاه  
معهم اخر يستحق هو نصف الثلث فاذا كاه يستحق نصف الثلث مع غيره  
فلا يستحق عند عدم كاه اولى فاه قبل كما يستحق الواحد نصف الثلث  
اذا كاه مع اخر يستحق الثلث الثلث اذا كاه مع اثنين فلم كاه اعتبارا  
الواحد مع هذا البناء اولى من اعتبار الاثنين بل اعتبار الاثنين اولى  
لاه اقل للجمع الصحيح ثلاثة الا انا اعتبرنا الاثنين جميعا عند وجودها  
علا بموجب الوصية بقدر الامكان عند عدم الحاجة الى التقدير فعند الحاجة  
اليه بشار الى الاصل قبل له ما زاد على الاثنين محالا يتعلق به بثبوت الجمع  
في باب الوصية لاه للجمع الصحيح في الوصية اثنان ولا نهاية للزيادة على

على ما يثبت به للجمع فلا يغتصب وانما يراد النصف الى الورثة الا الى موالى المولى  
لاه الحقيقة مراده بهذا الكلام فلا يبقى المجاز مرادا فيبقى نصف الثلث  
مالا خاليا عن الدين والوصية فيكون للوارث فرق بين هذه المسئلة  
وبينها اذا اوصى بثلاث ماله لا قارية وله عماره وخاله كاه الثلث للعين ولا  
شيء للخالع عندنا في حنفية رحمة الله واه كاه لاعم وخاله او عم وخال فان نصف  
لعم والنصف للخال ولا يرده شيء الى الورثة والفرق ان الاستحقاق ثمة باسم  
القرابة واسم القرب حقيقة للمجال كما هو العلم لان العم اقرب فيصرف اليه بطريق  
الترجيح فحق فصل من الاقرب شيء جاز صدقة الى الابد لانه لا يؤدي الى الجمع  
بين الحقيقة والمجال اما هنا اسم الموالى لمولاه حقيقة ولموالى مواليه مجازا و  
لا يجوز الجمع بينهما واه كاه مواليه قل ما توالم يبق منهم احد فهو اولاد لم  
مواليه دوه موالى مواليه لما ذكرنا واه لم يكن لهم لهم اولاد فهو لموالى مواليه  
لانه اذا لم يكن للميت موال اعنقهم ولا اولادهم بقدر العمل بالحقيقة وامكن  
العمل بالحياد فاه موالى موالى ينسبون اليه لما ذكرنا وقصد من الوصية الاعمال  
دوه الاهمال فمنها امكن جملة على الافادة لا يجوز اهاله كما لو اوصى بثلاث  
ماله لاولاد فله ولم يكن لوله اولاد لصلبه وله اولاد اولاد يصرف الثلث  
اليهم وانما يدخل في الوصية الموالى المعتقة واولادها اذا لم يكن الاب معتق  
توما اخره ولم يكن غريبا اما اذا كاه لا يدخل الولد لانه مولى لموالى الاب  
وينسب الى قوم الاب دوه الام واه كاه حراس غير العرب يدخل عندهما  
خلا فالاننى يوسف رحمة الله لاه عنده الولد بمنزلة النسب فيجب الحافة  
بالاب كما لو كانا معتقين وعندهما ولا العتق اقوى ولا المولاة فصا رالا ضعف  
في مقابلة عدما فصا ركما لو كاه الاب عبدا وقال محمد رحمة الله الوصية لهم  
المعتقين واولادهم دوه موالى المولاة استحسن ذلك وادع القياس فيه  
لاه الاسم تناول المعتق بالعتق والعاقدة بالعقد وهما معنيان مختلفان  
ولا يجوز ان محمد عليهما كما لا يحال على والاسفل وليس هذا كما لموالى واه  
واولادهم لانهم ينسبون اليه بولا واحد فلهذا دخل في الوصية وكذا  
الزوج والزوجة وانما يورث به اذا لم يملك المولى عصبة لانه قام مقام  
معتقه لسبب التعصيب بالشرع لقوله عليه الصلوة والسلام الولد للكبير  
ويجعل كاه الوارث هو الذي اعتقه بخلاف الوصية لاه الاستحقاق بهما  
بصحة الاضافة والسنة والتسمية ولم يوجد روى عن اننى يوسف رحمة  
الله انه قال موالى ابنة يدخلون فيه وذكر في الاصل انه لا يجوز اضافة الاب



ومولى الابن الى نفسه قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وليس الارث مما يدل على انهم مواليه قال الان ترى ان لو كان عبداه اب وابن اشترى الاب رجل من شئ اسد والابن رجل من بني تميم فاعتق الاسدي الابن التميمي الابن فاشترى كل واحد منهما عبدا واعتقهم فمات الاب ثم مات معتقه فان ميراث المعتق للابن وان كان هو مولى لبني تميم والمعتق مولى لبني اسد حتى يكون عقل جنايته عليهم وكذا لو مات الابن ثم مات معتقه فميراثه للاب وهو مولى لبني اسد لانه انما ينسب بالولاء الى المعتق بغضبه لكن الميراث يكون بالقرابة ولو لم يكن للموحي احد من مولاة اسلموا على يده وولده واسلموا ثم والوف فالثالث لهم لانهم يسمون بهذا الاسم وينسبون اليه بالولاء بحكم العقد لانه كان لهم عليهم بهذا العقد لا التزام به بصرم والعقل عنهم فكان كالا عتاق فجاز ان يدخلوا تحت الايجاب عند انعدام غيرهم عملا ايجابه بقدر الامكان فانه كان معهم موالا اعتقهم او اولادهم او موالى موال فالثالث لهم دون موالى المولاة استحسانا وفي القياس هو مثل المولى الذين اعتقهم واختلف المشايخ رحمهم الله فيه ذكر الفقيه ابو بكر الخضر في شرح جامعته عن ابي الحسن الكرخي رحمهم الله انه كان يقول الاستحسان فيما اذا كان الموحي مولى مواليه الذين اعتقهم وموالى الذين اسلموا على يده فوالوه فالقياس ان يكون الثالث كله للمولى الذي اسلموا واما عدم دخول مولى مواليه في هذه الرصية فانه الكلام بحقيقته ما امكن وحقيقته اسم المولى للمولى الذي اعتقه لانه باشر باعتاقه فالمولى مولى له بمنزلة المجاز لانه ما باشر باعتاقهم وانما باشر باعتاق مواليهم وهم يصلوه الى العتق بذلك السبب ولهذا يصح النفي عن المعتق ولا مولى مولاة الان ترى ان لو اوحى لاولاد فلان ولد ولد وولد ولد لا يستحق ولد الولد شيئا مادام احد من اولاده باقيا كذلك هنا وكذلك ان كان من مواليه اثنا فالثالث لهم لانه الاثنين في باب الرصية بمنزلة الثالث لانها احب الميراث لانهما تجب بالموت كما ميراث وفي الميراث الاثنين حكم الجميع قال الله تعالى يوضحكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ولكم بيتا ولانثيين كما يتناول الثالث والان ترى ان الاخويل بحجابه الام من الثالث الى الستين فمات وجد من الثالث الى الستين فمات وجد من يصدق كل الثالث لا يصرف الى غيره كما لو كان ثلثة واه لم يبق منهم الا واحد فله نصف الثالث ويند نصفه الى الورثة ولا يكون للمولى مولى بشئ اما ان نصف الثالث لاه الواحد لا يصح مستحقا لكليه لاه الموحي علق الاستحقاق باسم الجميع وليس للواحد

لواحد حكم الجميع في شئ من الاحكام فلم يستحق الكل والفرق ان الاستحقاق نعمة باسم القرابة واسم القرب حقيقة الحال كما هو للعلم اقرب فيصرف اليه بطريق الترجيح فمات فضل حرا لا قرب شئ جاء وصرفه الى الابعد لانه لا يثبت في الجميع بين الحقيقة والمجاز اما هنا اسم المولى لمولاة حقيقة والمولى مولى له مجازا ولا يجوز للجميع بينهما وهذا لاه مولى بمنزلة البذل عن المولى في حق النسبة اليه بالولاء مادام بنى من الاصل باقيا لا يظهر حكم البذل بخلاف الحال مع العم وان كان جزاء من غير العرب بدخل عند ما خلا فالحمد والى يوسف رحمهم الله لاه عنده الولاء بمنزلة النسب فيجب الحافة بالاب كما لو كانا معتقين وعندهما ولا العتق اقرب من ولا المولاة فصار الاضعف في مقابلته عندما فصار فصا ركما لو كان للاب عبد وفي شئ الكرخي رحمه الله تعالى لو كان المرحى من العرب وله مولى اعتاقه ومولى اسلموا على يده وولده فمات في الرصية شركا لاه المعتق والعاقدة بينهما اسم المولى المعنى بجمعهما وهو كونهما تبعاً للمولى فوجب ان يحمل الاسم عليهما وقال محمد رحمه الله تعالى الرصية للمعتق واولادهم دون مولى المولاة استحسان ذلك وادع القياس فيه لان الاسم تناول المعتق بالمعتق والعاقدة بالعقد وهما معنيان مختلفان ولا يجوز ان يحمل عليهما كما لا يحمل على الاعلى والاسفل وليس هذا كالمولى واولادهم لانهم ليسوا بولاء واحد فذلك دخلا في الرصية ولو لم يكن الموحي مولى ولا مولا مولى ولا مولى مولى ولكن لانه اولادهم موالا اعتقهم فمات الاب وورث الاب ولاهم او مات الابن وورث الاب ولاهم فلا شئ لهم لاه هو ليس بمولى لاه حقيقة ولا مجازا وهو الما اوحى لمن يضاف وينسب اليه بالولاء وانما يضاف وينسب اليه بالولاء من يباشر باعتاقه او ينسب وهو لم يباشر باعتاق مولى ابنة او ابنة ولا ينسب لاه مولى ابنة قد يسقوه وجوده وما اعتق ابنة بل ابنة كان حرا واعتقه غيره وانما يرث الاب من معتق ابنة او الابن من معتق ابنة بحق القرابة لا بسبب الارث لاه الولاء لا يرث ولهذا ليس للبنات شئ من الولاء ولو لم يكن الموحي احد من المولى الاموال مولاة اسلموا على يده ووالوه واسلموا ثم والوه فالثالث لهم لانهم يسمون بهذا الاسم وينسبون اليه بالولاء بحكم العقد لانه كان لهم عليهم بهذا العقد لا التزام به بصرم والعقل عليهم فكان كالا عتاق فجاز ان يدخلوا تحت الايجاب عند انعدام غيرهم عملا ايجابه بقدر الامكان فانه كان معهم



موال اعتقهم او اولاد او موالى موال فالثلث لهم دوه موالى الموالاة استحقاقا  
وفي القياس هم مثل الموالى الذين اعتقهم واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى  
فيه ذكر الفقيه ابو بكر الخفاف في شرح جامع عن ابي الحسن الكرخي رحمه  
الله انه كان يقول القياس والاستحسان فيما اذا كان المولى موالى مواليه  
الذين اعتقهم وموالى الذين اسلموا على يديه فوالوه فالقياس ان يكون الثلث كله  
للموالى الذين اسلموا على يديه ووالوه وفي الاستحسان والقياس لكل الموالى  
موالى الذين اعتقهم اما ان كان المولى موالى الذين اعتقهم يجب ان يبطل الوصية  
قياسا واستحسانا اذا مات المولى من غير بقاء ويكون الثلث للورثة لانه  
نقد ران خال الفريقي تحت الوصية لانه ولا الفريقي انما يثبت المولى  
بسببى مختلفين فيكون الداخل احدهما مولى من الاخر فيبطل كما لو  
كان للمولى موال اعتقهم وموال اعتقوه وهو مسئلة الاول الباب ومن مشايخنا  
رحمهم الله تعالى من قال لا بل القياس والاستحسان في الكل الا انه  
اذا كان للمولى موال اعتقهم يستتر كان في الثلث فيكون الثلث بين الفري  
الفريقيين نصفين كما ذكر من قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وفي  
الاستحسان كله للموالى الذين اعتقهم واذا كان للمولى موالى مواليه الذين  
اعتقهم فالقياس ان يكون كله للموالى الى الذين اسلموا على يديه ووالوه ونقص  
موالى مواليه بمجوبين بهم وفي الاستحسان الثلث كله لموالى مواليه الذين  
اعتقهم واليه ذهب صاحب الكتاب رحمه الله اما من قال بان القياس والاستحسان  
فيما اذا كان المولى موالى مواليه وجه القياس ان ولا مواليه الذين اسلموا على  
يديه ووالوه يثبت بمباشرة المولى بسبب وهو عقد الموالاة ولا موالى موالى  
الذين اعتقهم لم يثبت بمباشرة المولى بسبب وهو الاعتراف فكان هذا  
الاسم لموالى الموالاة حقيقة ولموالى مواليه مجاز فكان الصرف الى الحقيقة  
اولى لموالى الذين اعتقهم مولى مواليه وكما في الوصية لا اولاد فلاه  
عند اجماع الامام مع الاولاد وجه الاستحسان وهو الفرق بين المستلذين  
ان الذين اعتقهم انهم صاروا مقدمين على موالى مواليه لانه استولى ولا كل  
واحد من الفريقيين في حق الثبوت من المولى فان كل واحد منهما من المولى  
على وجه لا يحتمل الفسخ بعد ثبوت فبطلت الترجيح من وجه اخر فجننا  
موالى الذين اعتقهم على موالى مواليه بسبب المباشرة وهنا لاساواة  
من حيث الثبوت لانه ولا الموالاة مما يحتمل الفسخ بعد ثبوت ولا مواليه  
لا يحتمل فان لم يقع النساءى بين السببين من حيث الثبوت لم يبطل

لم يبطل الترجيح من وجه اخر لعدم التعارض بخلافه فالاعلى مع الاسفل لانه  
اختلف المقصود لما ذكرنا ان المقصود من الوصية الاسفل الزيادة على الانعام  
ومن الوصية الاعلى المجازاة على الانعام ولا يدري من قام مقام الميت مقصودا  
من الميت حتى يقوم مقامه في البياه فتبطل الوصية وجه الاستحسان ان ولا  
كل واحد من الفريقيين وان استويا من هذا الوجه الا ان ولا الذين اعتقهم اقوى  
والدلالة ولا العتاقة معتوق على ثبوت وولاه الموالاة مختلف فيه ولا العتاقة  
لا يحتمل الفسخ ويقدم في الارث على زوال ارحام وموالى الموالاة تحتمل الفسخ  
قبل العقل والارث ويؤتى عن ذوى الارحام فاذا كان ساقطا ومجوبا  
في حق الارث فكذلك في حق الوصية ولو اوحى بثلاث ماله لموالى بنى فلاه  
لتخذ حصوده يزيد بالتخذ جماعة قليلة كتحميم لبنى تحميم واسد لبنى اسد  
ولهم موال اعتقهم واولاد موال وموالى موال وموالى الموالاة فالثلث المولى  
العتاقة واولادهم وموالهم ولانه شئ لموالى الموالاة فرق بين هذا وبين اذا  
اوحى لموالى بنى فلاه وفلاه اب خاص ولم يكن اب قبيلة والمسئلة بحالها  
فان الثلث لعنقى بنى فلاه دوه اولادهم وموالهم ولو اوحى بثلاث ماله لبنى  
فلاه وفلاه اب خاص وله بنون من صلبه وبنو البنين دخل تحت الوصية  
بنوه لصلبه لا غير واستدلنا بصحة المولى الوصية الى اب خاص على انه  
اراد بذلك تخصيص المنتسبين اليه من بينه وهم بنوه لصلبه فاذا  
ثبت هذا في النسب فكذا في الموالاة قيل هذا جمع بين الحقيقة والمجاز  
يجب لفظ واحد لانه بنى فلاه لبنى لصلبه حقيقة ولموالى مواليه  
مجازا لما ذكرنا والجمع بين الحقيقة والمجاز لفظ واحد لا يجوز قيل له نحن  
ما جمعنا بين الحقيقة والمجاز انما علمنا بعموم المجاز بيانه انا جعلنا  
الاسم المضاف اليه الوصية الى مكان مضافا الى اصل عام عبارة عتقا  
ينسب اليه مجازا بواسطة وبعبارة واسطة لانه انما يسعى في هذا اذا هلك  
بنو افلاه وخلفوا اولادا واعقابا اما ما دام بنوه باقيا لا يسمى فخذ  
او اذا كانت النسبة مجازا بنا ولا لكل بعومه كما لو خلف لا يضع فذمة  
في دار فلاه فدخلها راجعا او رجلا حنت لاه وضع القدم صار عبارة  
عن الدخول وصار كانه قال لا ادخل في المبسوط لو اوحى بثلاث ماله  
لبنى فلاه فاه كان اب قبيلة دخل فيه الذكور والاناث كانوا علم  
بحصونه وان كانوا ذكورا وانما نافع في قول ابي حنيفة رحمه الله وابو  
يوسف رحمه الله تعالى الوصية للذكور دوه الاناث وقال محمد  
رحمة الله تعالى دخل فيه الذكور والاناث وهو احدى الروايتين عن ابي



عن ابي حنيفة وعن خالد التميمي وذكر في شرح الكرخي ان اسم النبي  
يطلق على الذكور والاناث قال الله تعالى يا بني ادم ولم يقصر اللفظ  
على الذكور خاصة لانه النسب الى الجد بمنزلة النسب الى الاب وان كثيرا  
من الناس ينسبوه الى الجد والابن ان ابن ابي ليلى ينسب الى  
جده وكذلك غيره بخلاف ما انا كما فلاه اب قبيلة لانه النسب  
اليه لا يقصد بها الاعتراف وانما يقصد الانساب وانه موجود في  
الذكر والانثى ولهذا يدخل الخليف والابن وان لم يكن معهم رجل  
واه او حي بثلاثة لولد فلاه وله بنوه وبنات كماه الفلث بينهم بالتوبة  
لا لفظ الولد اسم جنس المولود ذكر كماه او انثى واحد كماه او اكثر ولو  
كانت لامرأة كامل دخل ما في بطونها في الوصية لانه دخل تحت اسم الولد  
في الميراث فكذلك في الوصية فاه كانت له بنات وبنوا ابن فالوصية  
لبناته دونه بنات لانه لفظ الولد يتناول الابنة حقيقة ويتناول اولاد  
الابن مجازا فمهمامكن صرفه الى الحقيقة لا يصرف الى المجاز فاه لم يكن له ولد  
يصلبه فالوصية لولد الابن يستوي فيه ذكرهم واناثهم لانه تعذر الصرف الى  
الحقيقة فيصرف الى المجاز تصحيحا للكل ولم لا يدخل اولاد البنات لانهم  
من قوم اخرين وليسوا من اولاده لانه النسب الى الاباء عليه قوله تعالى  
ما كماه محمد ابا احد من رجالكم ولو كماه ولد البنات ينسبوه الى جدكم فكان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا الحسن والحسين رضي الله عنهما  
وذكر الخصاص عن محمد ان ولد البنات يدخلون فيها كولد النبي وذكر في السير  
الكبير اذا اخذ الاما له نفسه وولده يدخل فيه ولد ولد البنات وفي بعض  
النسخ انه لا يدخل وهذا لانه الولد ينسب الى ابويه فهذا ابن لابي له ابن لابنه  
لامه حقيقة وابن مجديه مجازا فان نسب الى اب ابيه بانه ابنه فكذلك  
الى ابيه ولاه عيسى عليه السلام من بني ادم واه كماه ينسب اليه الاس  
الام الا انه الاصح ولد البنت لا تدخل في الوصية والوقف واما مسئلة  
السير فقيل هو قول محمد رحمه الله تعالى والفروع ان مبنى الامان  
على التوسعة ولهذا يثبت بالاشارة والتعريض والدلالة وقد روي ان  
علما اخذ في عهد عمر رضي الله تعالى عنه في الحرب فلما جاوبه الى عمر رضي  
الله عنه قال له تكلم فقال كلام محمدا وكلام حي فتكلم ثم اراد عمر رضي الله  
عنه ان يقتله فقال ليس لي ان تقتلني لانك امنتني فقال مني  
قال حيي قلت كلام حي ولانه لا ضرر على اولاد النبي في دخول ولد

ولد البنت في الاما بخلاف الوصية والوقف لا ترى ان في الوصية الا فارب  
تعتبر ابو حنيفة رحمه الله الاقرب فالاقرب دفعا للضرر عن الاقرب بمسألة  
الابعد كذلك في شرح الكرخي فاه كماه لفلان ابن وبنوا ابن وقد اوحى لبني فلان  
فلا به النصف وما بقي فهو مردود على الورثة واه كماه لابنا له صلبه فهو لها وماله  
يوسف واه كماه له ابن وابنا ابن فلا به النصف وما بقي فلاه بنات ابنه وهو قول  
محمد رحمه الله وذكر في اخر الباب عن الحسن رحمه الله ان الوصية بين الابن  
للصليب وبين ابني الابن قال وهذا قياس قول ابي حنيفة وزفر واني يوسف  
رحمهم الله والتصحيح على اصل ابي حنيفة ما بينا ان اسم الابن يتناول ولد الصليب  
حقيقة وولد الابن مجازا ومن اصله ان الاسم لا يحمل على الحقيقة والمجاز في حالة  
واحدة فيستترك الولد وولد الولد بخلاف ما اذا كماه لابنا لانه اسم  
الحق في الوصايا يتناول الاثنين فصاحد وقد وجد من يستحق جلة الوصية فلا يحمل  
على غيرهم واه كماه له بنات اصلية وبنوا ابن فلاه شيء لهم في قولهم قول ابي  
حنيفة رحمه الله تعالى لانه الاسم يتناول ولد الصليب حقيقة وهو موجود  
ويستقط ولدا لولد ولم يستحق البنات لانه اسم النبي لا يتناولهم  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله هو بينهم بالتوبة وعلى اصلهما تحمل الوصية  
على ولد الولد والولد اذا لم يجز اضرارا الولد بها وانا نسا ولهما الاسم على الاشتراك  
صاروا كالصليب الواحد فيستترك ظهورهم وابائهم قال هشام سالت محمد  
رحمته الله عن رجل قال اوصيت بثلاث مائتي لبني فلان واولاده فلاه فاخبرني  
عن ابي حنيفة رضي الله عنه قال هو للذكور والاناث وقال محمد هو بينهم بالتوبة  
لا يراذكر على انثى على ما بينا ولو اوحى بثلاث مائة لمواليه ولم امهات اولاده ومدبره  
فان عتقوا ولا يدخلون في الوصية وروى بشر عن ابي يوسف رحمه الله  
انهم يدخلون قال بشر قال ابو يوسف بعد ذلك لا يدخل في الوصية  
الا من عتق قبل موته وجه قوله الاول ان المدبر ولد الولد من جملة مواليه حال حيوانه  
لا بالندب والاعتقالات ثبت لهما الولد لان التدبير والاستيلاء لا  
سبب لثبوت الولد على وجه لا يحمل الصبي كالا عتاق فلهم هذا قالوا في المدبر  
بيع اشياء اذا اعتق احداهما او عتق نصيبه قالوا لانه بينهما نصفاه عندهم  
جميعا واه عتق الكل من جهة العتق عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله وجه ظاهر  
الرواية الوصية ايجاب عند الموت فانما يتناول من تستحق بهذا الاسم  
عند الموت لا من حدث بعده وهؤلاء انما صاروا موالى المولى بعد موته بنماه  
ما بعد الموت حال ثبوت العتق لهم فلا يكونون بعد الموت بلا فضل  
موليه واما بعد الموت بلا فضل حال ثبوت الوصية ووجوبها وهؤلاء ليسوا



بمواليه حال ثبوت الوصية ووجوبها فلا يكون لهم شيء قوله بان هؤلاء موال حال  
حيات الوصي فليس كذلك بل لهم حال حياة الموصي حق الولاء لان لهم حق العتق  
والولاء ولا العتق فكان لهم حق ولا العتق وهذا لانهم وان كانوا يستحقون  
سبب قبل موت ولكن لا وجود له الا بعد الموت واستحقاق الاسم  
لهم يعتمد الوجود والوجود متأخر وانما يكون الولا بينهما في تلك المسئلة  
لانه يثبت لهما بالتبعية حق الولا وحق الولا يعتبر بحقيقة الولا وحقيقة  
الولا لا يتحول فكذا حقه كالنسب فان اعتق عبدا بعد الوصية دخل في الوصية  
لان الوصية ايجاب عند الموت ولهذا الواوحي بثلاث ماله ولا مال له فاستفاد مالا  
ثم مات يستحق الموصي ثلثه وكذا الواوحي لا ولد له ولا ولد له ثم حدث  
له اولاد ثم مات دخلوا في الوصية وكذا لو كان له اولاد وقت الوصية فما توارثوا  
له اولاد كانت الوصية للوجود بين وقت موته فكان الداخل تحت الوصية من كانت  
من مواله وقت ثبوت الوصية ووجوبها لا وقت وجود الوصية وحال ثبوت  
الوصية ووجوبها ما بعد الموت بله فصل وهو لا بعد الموت بله فصل من مواله  
وكذلك لو قال لعبده ان لم اضربك فانت حر فانت حر فانت قبل ان يصير به دخل  
في الوصية لانه من مواله حال حياته لانه انما يعتق في جزء من اجزا حياته  
حي وقبيل الياس عن الضرب فاستحق اسم المولى عند الموت اليه  
اشارة في الكتاب حيث قال لانه عتق قبل موته والله اعلم بالصواب  
**باب الوصايا عند موت فلاة**  
اصدا ثاب ان الوصية متى وقعت تقوم بحصوه وفيهم الغني والفقير وليس  
في اللفظ ما يبنى على الحاجة نحو الوصية لبنى فلاة وهو رجل معروف وصحت وص  
يسرى فيه الذكر والانثى والغني والفقير لانه الاستحقاق بالايجاب والاحتياج  
تناولهم على السواء فيكون بينهم على التسوية كالبيع والهبة وغيرها ودخل الغني  
فيها لا يفسدها ومضى وقت تقوم لا يحصوه لبنى تميم ونحوهم وان لم يكن  
في اللفظ ما يبنى على الحاجة كقوله لشباب بنى تميم فني باصله لانه الوصية اذا لم  
تكن فيها معنى القرية فهو حق الادمي وحقوق الادمي لا تثبت لغير المعبر لم  
تقدر ان تسليم وان كان في اللفظ ما يبنى على الحاجة والفقير يستعمل فيه  
صحة كما لو اوصى لفقير بنى تميم او لمسا كبنهم لانه المقصود هو التقرب الى الله  
تعالى وهو معلوم والفقير محل الضرف فجاء لهم لا توش اذا كان المستحق  
معلوما لا ترى ان الجنس اذا لم يمكن استقصاءه بقلم الحكم ببعضه كقوله لا تزوج  
النساء وكقوله تعالى انما الصدقات للفقراء ولا يجب الدفع الى جميعهم  
والخير الى المتصدق فكذلك في الوصية تدفع الى بعض الفقراء والخبير

والخير في تعيينهم الى الوصايا والوارث فامكن التسليم فيجوز فاه وفقت لجماعة لا  
يحصوه واللفظ يدفع على الغني وعلى الفقير كاليتامى ونحوهم صحت الوصية ونصرف  
الى الفقير لانه لو حملنا الاسم على الاغنيا وهم لا يحصونه بطلت الوصية ولو حملناه على  
الفقير اصحت فوجب ان يحمل على الفقير ايضا للتصرف وتخصيلا للغرض  
الموصى الا ترى ان الله تعالى ذكر اليتامى في اية الجنس واراد به ان الفقير وذكر  
سبيل الله وابن السبيل في اية الصدقات والمراد به الفقير وكذا في العرف  
تذكر العميان والزمنى ويريدون الفقير اختلفت الوصية على ما تناوله الاسم  
في حالة التخصيص لتصح بخلاف ما اذا كانوا يحصونه لانه الغني والفقير  
كلها محل التملك بالوصية بالوصية وغيرها من الاسباب فامكن العمل بعموم  
اللفظ فلا يصار الى التخصيص بخلاف ما اذا اوصى لمولى فلاة ولم مولى اعلى و  
واسفل لانه ذلك لفظ مشترك يتناولهما المعنيين مختلفين على ما  
ذكرنا وهذا الاسم يتناول الكل لانه معنى واحد فكان اسما عاما فحملناه على ما  
يصح النصرف بطريق التخصيص كالاخوة وحرف اخر ان اسما محققا انما  
تعرف بالنقل نارة يكون نصا ونارة يكون باستعمال اللفظ في ذلك المستحق  
على الاطراف بحيث لا يبقى عنه محال اما اذا كان يبقى عنه محال يعلم انه مجاز فلا يحمل  
عليه الا عند التعذر ومحمد رحمه الله امام مقبول القول فيما نقل من اللغة  
لانه كان من ارباب اللغة حتى اجتمع ابو عبيد رحمه الله في غريب الحديث في  
مواضع بقوله اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله تعالى رجل اوصى  
بثلث ماله للفقير ابنه فلاة فالوصية جائزة سواء كانوا يحصونه او لا يحصونه  
لانه لما نص على الفقير افقد قصد ذلك التصديق عليهم بثلث ماله والصدقة  
تفيع الله تعالى ثم نصير الفقير من جهة الله تعالى قال صلى الله عليه  
وسلم ان الصدقة تفيع في يد الرحمن قبل ان تفيع في كف الفقير والله تعالى  
واحد معلوم لا شريك له فكان الموصي له بالثلث معلوما لا ترى انه لو اوصى  
بثلث ماله للفقير المسلمين جازت الوصية لهذا وان كانت الجاهلة في النصرف  
اكثر الى هذا اشار محمد رحمه الله حيث قال لانه هذه وصية الله تعالى الا ترى  
انه اوصى بنى تميم بثلث ماله عبيد ايفتقروا جازت الوصية لهذا غير  
انهم ان كانوا يحصونه فالثلث بينهم على عدم رسوم الذكر والانثى والصغير  
والكبير سواء لانهم اذا كانوا يحصونه صار بمنزلة الوصية لهم كانوا اسما هدا  
ولو سماهم لا يجوز اعطاء البعض او تفصيل البعض على البعض كذلك هنا  
وان كانوا لا يحصونه فالأفضل ان يصرف الى من قدر منهم كما في الزيادة  
في الزكاة لانه قصد بالوصية ايصال المنفعة اليهم فاذا وصت الى الجماعة



وهو اقرب الى الجنس وان صرف الى الجنس وان صرف الى اشبه جاز لا في الاثنى  
في باب الوصية حكم الجميع كما في الميراث وقال بعضهم يعطى ثلاثة فاته  
يقال فقير ان وفقر اقول ما يقع عليه هذا الاسم ثلاثة وان اعطى فقير  
واحد جاز عند اني يوسف رحمة الله وعند محمد رحمة الله لا يجوز لا يجوز الا  
ان يعطى اثنى فصاعدا حتى لو اعطى واحدا يضمن نصف الثلث او يسترد كذا  
ذكره شمس الائمة الحلواني رحمة الله تعالى لانه لم يوصل كل الثلث الى المستحق وقول  
ابو حنيفة مع اني يوسف رحمة الله تعالى على قيا من ما ذكر في الجامع الصغير  
فانه ذكر في الزكوة لو اوصى بثلاث ماله فلان وللفقير والمساكين ان عند  
اني حنيفة فلان ثلثه الثلث وللفقير ثلثه والمساكين ثلثه وقال  
في الوصايا اذا اوصى بثلاث ماله لامهات اولاه وهن ثلثه وللفقير و  
المساكين ان عند اني حنيفة رحمة الله تعالى يقسم الثلث بينهم على خمسة  
واني يوسف الثلث لهم وسهم للمساكين محمد يقول هذا حق وجب بايجاب  
وايجاب بكره بصيغته وقد ذكر بصيغة الجمع ولا بد من اعتبار معنى الجمع  
واقل الجمع في الوصية اثنان كما في الميراث ولا يعتبر المعنى فيما وجب بايجاب  
العباد بل يعتبر الصيغة لانه افعال العباد وتصرفاتهم قد تخلوا عن الحكمة  
فلا يمكن اعتبار المعنى بخلاف ايجاب الله تعالى الا ترى ان الواو وحى بثلاث ماله  
لنصف من الاصناف السبعة لم يجز صرفه الى غيرهم من صنف اخر  
ولو اوصى بعدد لم يجز الافتصا على بعضه ولو وكل رجلا ببيع عبده بالف  
درهم فباع بالف دينار لا يجوز وان حصل مقصوده وزياده ولهما ان ايجاب  
العباد معتبر بايجاب الله ثم ما اوجب الله تعالى من الصدقة للفقير الوصية  
الى فقير واحد جاز فكذا ما وجب بايجاب العبد ولا يجوز الوصية معتبر  
بايجاب الله تعالى الصدقة لولا ذلك بطلت الميراث فلما اعتبر في اصله  
ايجاب الله تعالى فكذا في وصيته فكان المراد من ذكر الفقير الجنس لا  
لا للجمع واسم الجنس يتناول الاذنى ويحمل الكل وهذا لا يبراد بذكر الصفة  
الا صطناع بالمعروف والتقرب الى الله تعالى وتخصيل الثواب والحق  
في الحقيقة الله تعالى والفقير مصرف ومن حيث انهم مصارف حق الله  
تعالى جنس واحد واسم الجنس سواء كان بصيغة الجمع او بصيغة المفرد  
يتناول الواحد فصاعدا كما في قوله تعالى لا تحل لك النساء بعد هذا لانه  
لا يجب صرفه الى الكل وليس لما رونه خد معلوم فيتصرف الى الادنى وقد ذكرنا  
في الايام وما ذكر من الوصية لنصف والصرف الى صنف اخر ممنوع الا ترى  
ان الواو صيان يصرف ثلث ماله الى فقير مكة فصرف الى غيرهم جاز لحصول

جاز لحصول المقصود وانه كما في الافضل الصرف اليهم كذلك هنا واختلوا في  
حد الاحصاء قال بعضهم ان لا ياتي العدد عليهم الا ان يموت منهم احدا ويولد  
فيهم ولد وقال بعضهم اربعماية وعن محمد رحمة الله تعالى ان حد ما لا  
يحصوه عشرة وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى مائة وقال ابو عثمان  
الهدري رحمة الله تعالى قول اني يوسف رحمة الله تعالى احب الى والا صح ان  
مكول الى رأى القاضى في الوصية والوقف والشفعة وهو اختيار الفقهاء  
اني الليث رحمة الله عليه ولو كان لبي فلان مولى عتاقه واولاد مواد وموالى  
موالاة وخلفاء وعبيد دخل الكل في الوصية اذا كانوا فقرا لانه كل فريق من  
هولاء ينسب الى فلان بالنسبة كما ينسب اليه بنو ابيهم لانه فلان اذا كان ابا  
القبيلة لا يراد بالابن حقيقة وانما يراد به القبيلة والعشيرة والتنا صر  
وكل مولاي ينسبوه الى القبيلة بطريق التنا صرا لا ترى ان واحد منهم لو اعتق  
عبد ايقول العبد انا من بني عميم او بني بكر وان لم يكن منسوب اليهم بالنسبة وتقول  
المرأة انا من بني عميم ولا يقول العبد انا من بني زيد ولا المرأة ذلك في الاب  
لخاص لا ترى انه يجوز التثنية بهذا الاسم في غير الجنس حتى يجوز ان يقال  
هذا الرجل من بني عميم وهذا كلب من بني عميم بخلاف الاب لخاص وقد ورد النص في  
يتا كيد ما ذكرنا وهو قوله صلى الله عليه وسلم وان مولى القوم من انفسهم  
وخليفهم منهم وعبيد القوم منهم واذا كان هولا محم ينسبوه الى فلان باسم  
النسبة دخل الكل تحت الوصية للاصناف الى اصل عام ثم يفسر الخليف من ياتي  
قوما ويقول لهم انا منكم ويحلف لكم لهم على ذلك والنسبة لهم والوقاية و  
يخلفوه له على المولاة والعديد من يلحق بهم بغير حلف فرق بين هذه المسئلة و  
بينما ذكر في الباب المتقدم اذا اوصى بثلاث ماله لمولى بني فلان فخذ حصوه  
ولهم موال اعفقوهم وموالى موالى موالى مولاة فانهم لا يدخلوه في الوصية  
وان كانوا فقرا وان اختلف الموضوع لانه وضع غنة في فخذ حصوه فكان  
العموم ثابتا من وجه باعتبار الاصل وهو فلان فان اب عام فانه اب جماعة  
كثيرة لكن في المنسبى اليه بالنسبة خصوص فانهم ممن يوصوه فكان  
عاما من وجه خاصا من وجه فعلنا بهما من حيث ان عام دخل فيه مولى  
الاعلى ومولى الاسفل من العتاق ومن حيث ان خاص لم يدخل فيه مولى  
المولاة وهذا العموم في الوصية ثابت من كل وجه باعتبار الاصل وهو ابو  
القبيلة وباعتبار المنسبى الى فلان بالنسبة فدخل الكل تحت الوصية  
عملا بالعموم من كل وجه ولموا وصى ليناى بنى فلان جازت الوصية سواء  
كانوا يوصوه او لا ما اذا كانوا يوصوه فلان الوصية وفقت لا اعتبارهم



ويقدر الوصي على احصائهم والا حاطة بهم فيجوز كما لو اوصى ببناء على هذه الشككة وهذا الدار ويستوى في ذلك الغني والفقير لانه اسم لمن مات ابوه ولم يبلغ ٢ غنيا كان او فقيرا هكذا قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقوله حجة وهكذا قال الخليل صاحب العبي والدليل على انه يتناول الغني والفقير قوله تعالى فانما البتاعى اموالهم وقال صلى الله عليه وسلم فانبعوا في اموال البتاعى خيرا حتى لا تاكلها الصدقة وقال صلى الله عليه وسلم من ولي بينما فليترك ماله ولا يتناول الاسم البايع لقوله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد الحكم بنفي اسم البتيم بعد الحكم ولو كان هذا الاسم حقيقة لا بعد البلوغ لما جاز النفي وانما سمي ابنا يبيع بينما جازا باعتبار ما كان كاه لكن الكلام بحقيقة حتى يقوم الدليل على مجازة وهذا الالاه البتيم في اللغة مشتق من البتيم وهو الا نفراد يقال رده ببنه اى منفردة عن اشكالها الا انه اذا اطلق في غير لسانه الشرع يراد به المنفردة عن ابيه في حال صغره والكلام بحقيقته فلذلك يكون الثالث بينهم بالتسوية واما اذا كانوا لا يحصون فكذلك في الاستحسان وفي القياس لا يجوز لاه اللفظ لا يبنى عن الفقرة لما ذكرنا فوفقت للا غنيا والفقير وانهم مجهولوه فلا يضحى كما في بنى فلاه وهذا لانه لا يخلو ما ان يقصد به التقرب الى الله تعالى او الصلة لا وجه الى الاول لانه دخل فيه الغني والفقير ولا وجه الى الثاني لاه الالاه لا يقصد بالصلة فيما مجهولين الا انا نستحسن ويجوز هذه الوصية ونصرف الى فقير البتاعى لا نصحيح الوصية واجب ما امكن وقد امكن بان نقصد به جهة الفقة عند ذكرهم وقد قامت الدلالة على ذلك لاه البتيم واه كاه لا يبنى عن الحاجة لكن يدل على الحاجة لما ذكرنا ان عبارة عن الا نفراد عن الاب حال حاجته الى من يقوم بمصالحته وترتيبهم دالة الحاجة ولهذا جعل الله تعالى بهذا الاسم من المضارب في جنس الغنيمة بخلاف الوصية لبنى فلاه لانه ليس في الاسم ما يبنى عن الحاجة ولا دالة عليها ايضا فطلت ضررته وانا صحت الوصية فالافضل ان يصرف الى من قدر منهم من الفقير وان صرف الى اشئى جازواه صرف الى الواحد فعله لخلاف الذى ذكرنا وعلى هذا اذا او اوصى لعياه بنى فلاه او لبنى بنى فلاه لاه الاسم واه كاه لا يختص بالفقر لكن يستعمل في الفقر اغايبا في ان صرف اليهم تصحيحا للوصية ولو اوصى لارامل بنى فلاه فالوصية جائزة سواء كان يحصى كالايتا من غير انهن انكن يحصىن فالثلث بينهم بالتسوية لانه قصد اعيانهم فلا يجوز حرمان البعض واه كن لا يحصى صرف الى من قدر منهم على ما ذكرنا

على ما ذكرنا وانما جازت الوصية مع عدم الاحصاء لاه في الاسم ما يدل على الحاجة لانه مشتق من ارميل القوم اذا فنى زادهم ومن فنى زانه كاه محتاجا فامكن ان يجعل وصيته بالصدقة حتى وقع الله تعالى فيجوز كما في البتاعى وتفسير الارامل ما قال محمد رحمه الله تعالى كاه امرأة بلغت مبلغ النسا وكاه لها زوج فمات عنها او فارقتا دخل بها ولم يدخل بها وهي محتاجة بشرط محمد رحمه الله تعالى لثبوت هذا الاسم البلوغ والانثى واه يكون لها زوج فارقتها اما اعتبار البلوغ فلا لانه مشتق من قولهم ارميل القوم فهم مرمولون حتى كانت طالبي للزاد وطلب الزاد يكون من البالغ في العادة واما اعتبار الانثى لاه هذا الاسم في عرف الاستعمال يطلع عن الانثى عادة وقال الشعبي رحمه الله الانثى ليست بشرط ويتناول الذكر والانثى لانه ما خوزه من قولهم ارميل القوم اذا فنى زادهم كأنهم ينظرون الى الرجل منتظرين لا يزاقهم وفي الحديث فكاه القوم من ملهى مستحب وهذا معنى لا اختصاص له بالنساء والدليل قول الشاعر بيت شعري

كل الارامل قد قضيت حاجتها . فمن حاجة هذا الارامل التذكر .

الا ان الصحيح ما فسره محمد رحمه الله تعالى بالنقل عن ائمة اللغة ولهذا يستعمل هذا الاسم من غير علامة التانيث في النساء يقال ارميل وارملة كما يقال طالق وطالقة فدلالة موضوع للنساء لانه عبارة عن فنى زاده لما ذكرنا والمرأة هي التي يفنى زاده بمفارقة الزوج كونه الرجل قواميه عليها بالانفاق ونفقة ما في ماله ولهذا قلنا لا بد من مفارقة الزوج حتى يفنى زاده وهذا نوع دليل لاعتبار الانثى لاه نفقة لا تفنى بمفارقتها الا انه يستعمل في الذكر مقيد بصفة الذكورة توسعا والاستعمال في الشعر لخروجه بمقابلة الانثى كما في قوله تعالى وجزاينة سبينة مغلها وقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا بمنثل ما اعتدى عليكم ويشترط ان يكون محتاجة لما ذكرنا من الاستيفاق ولما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع سبعة فزج فيها قبل ان يدفع عنهما فنقدق بذلك على اراميل بن عبد المطلب ومعلوم ان هذا الجلس انما يقصد به الفقير اقصى ما في الباب انه قد يستعمل في المعنى وليس بموضوع للفقراء لانا لو حملنا الوصية فيما لا يحصى على الغني والفقير بطلت ولو حملناه على الفقير الذي جرت العادة بالاستعمال فيه صحت ومقصود الموصي تصحيح الوصية فحملناه عليه مع ان في اللفظ ما يبنى عن الحاجة ويجب ان يكون كسيرة لاه المفارقة المعهودة في الزوجية كونه في وقت الزوجية وذلك عادة



نكوه في الكبيرة والدخول ليس بشرط لان اللفظ لا يبين عنده ولو اوصى لا يامح  
 بنى فلاه ان كن محصية فالوصية جائز ونقسم بينهما على التسوية وان كن  
 لا محصية فالوصية باطلة كالوصية بنكاحه لانه ليس في الاسم ما يبين عن  
 الحاجة ولا يدل عليها فدفعت الوصية لا عبا نهن وهن مجهولات ونقش  
 ما قاله محمد رحمه الله في الكتاب الايم كل امرأة لا زوج لها وقد جومت حلالا  
 او حراما او بنكاح فاسد صغيره كانت او فقيرة وقوله حجة شرط صحته  
 رحمه الله لثبوت هذا الاسم الا نونه والجماع اما اعتبار الا نونه فلنقله  
 تعالى وانكحوا الايامي منكم والمراد به النساء اما اعتبار الجماع حجة لانه  
 لا يثبت هذا الاسم البكر لقوله صلى الله عليه وسلم الايم احق بنفسها من  
 وليها والبكر تستنار وروي البكر تستنار في نفسها وان نكحها نكاحا والاسم  
 وليه نفسها والمراد به الشيب وهذا لانه عطف البكر على الايم والاسم  
 وفضل بينهما في الحكم والمعطوف غير المعطوف عليه وكذا المفارقة في الحكم  
 دل على المفارقة شرط محمد رحمه الله تعالى لثبوت الاسم للجماع ولم يشترط  
 البلوغ والفرق بينهما من حيث اللغة وانما يثبت سماعا لا بالفقه وقد روي  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لما ماتت امرأة عفاه رضى الله  
 عنه قام على شفير قبرها وقال اي اي ايم يزوجها من عفاه وقد زوجناه  
 شتيين ولو كانت لنا ثلثة لزوجناه وليس المراد به اللغة لانه خاطب الاعم  
 بتزوجها وانما ينفر الاعم بتزوجها اذا كانت صغيرة وقد روي الكرخي  
 عن ابي حنيفة رحمه الله في كتاب النكاح في معنى قوله صلى الله عليه وسلم  
الايم احق بنفسها من وليها ان الاسم اسم لامرأة لا زوج لها بكرة كانت او ثيبا  
 وهكذا قال ابو القاسم الصفار رحمه الله وقال للجماع ليس بشرط لثبوت  
 هذا الاسم حتى قال ان البكر التي فارقتها زوجها تدخل تحت هذه الوصية وكذا  
 قال الا نونه ليست بشرط حتى قال بان الرجل الذي لامرأة لا يدخل تحت هذا  
 الاسم لانه هذا الاسم يبين عن البعد يقال نابت عن فلاه اي فارقت  
 وهذا الاختصاص بالنساء والثيبات وفيما روي من الحديث في قوله  
 اي اي ايم لم تكن المراد الموطوءة دون غيرها بل حمله على غير الموطوءة اولى لما  
 ذكرنا انه خاطب الاعم فكان المراد الصغيرة وهو موطوءة ظاهر دل

ظاهر دل عليه قول القائل  
 ••• فاه تنكحني وان نيا يمي ••• مدى الدهر ما لم تنكحني ابايم •••  
 اطلق اسم الايم على الرجل والصحيح ما قاله محمد رحمه الله فان الرجل يسمى عزاء والاهل

والاصل اختصاص الاسامي بالمسيات تخفيفا للاعلام ورفعها لا شترالك واستعمال  
 الاسم فيها من غير علامه اثبات دليل على اختصاص الاسم بها والاستعمال في غير  
 الجامعة وفي حق الرجل كانه مجازا لخروجه بمقابلتها لما ذكرنا والكلام بتحقيقته  
 حتى يقوم الدليل على المجاز وذكر في الكتاب من عمر رضى الله عنه انه قال حين هاجر  
 الى المدينة يا معشر قريش من احب منكم ان نتناهم منه امرانه فليحقني وفي  
 رواية من ياتم اضاف التايم الى النساء فثبت ان اسم البعد من جانب النساء كالغزوة  
 اسم البعد من جانب الرجال وفيه دليل ان ذات الزوج ليست بايم وقال القائل  
 في فتح القادسية حين فتحها سعد بن ابي وقاص رضى الله عنه •••

••• فابنا وقد امت نسائك كثيرة ••• ونسوة سعد ليس فيهن ايم •••  
 اضاف اليهن فدل ان للاسم حقيقة لهن ولو اوصى لثيب بنى فلاه ان كن محصية  
 فالوصية جائز ويقسم بينهما بالتسوية وان كن لا محصية فالوصية باطلة  
 لانه ليس في الاسم ما يدل على الحاجة فلم يكن جملة على التخصيص والشيب كل امرأة جو  
 جومت بحلال او حرام لها زوج او ليس لها زوج بلغت او لم تبلغ غنية كانت  
 او فقيرة وهكذا قاله محمد رحمه الله شرط محمد رحمه الله الا نونه لاطلاق هذا الاسم  
 للجماع اما اشتراط الجماع لانه اسم لامرأة يكون مصيبها عايدا في صاحبها مشتق  
 من الثيبات وهي تعود في الفعل يقال ثاب اي رجع ومنه قوله تعالى واذ جعلنا البيت  
 مشابة للناس وامنا اي مرجعا واما الا نونه واه كاه الرجل شارك المرأة في معنى  
 الاسم وهو الرجوع لانه اسم موضع للنساء فلا يكون حقيقة لكل من شاركها في ذلك  
 المعنى وانما يستعمل فيه كما قوله صلى الله عليه وسلم والشيب بالثيب ترجم بالجماع لكن  
 عند الاطلاق يصرف الاسم الى ما هو الموضوع له والاطلاق في الحديث بطريق المجاز  
 للاستعمال بطريق المقابلة كما في قوله تعالى ومكرنا مكرنا مكرنا وقوله تعالى لسوا الله  
 فنبيهم ولهذا يستعمل فيها بغير علامه الثاني وللهذا كاه المراد من قوله صلى الله  
 عليه وسلم والثيب تشار المرأة لا الرجل بالاجماع وقيل على قياس قول ابي حنيفة  
 رحمه الله لا يثبت في الجموع بفجور لا بها بكر معنى حتى لا يستنطق ويكتفى  
 بسكونها في النكاح الا ان الصحيح ان هذا قول الكل لانه معنى الثيب لا اختصاص له  
 بالحل والحرمه وانما يستنطق عند المعنى الحي فان الشرع وضع النطق عن الابكار  
 لا لعينه لا لعين البكارة بل المعنى الحي والحديث عايشه رضى الله عنها والحياء موجود  
 فيها فاما ان يكون بكر حقيقة فلا ولهذا لو انعدم الحياء بظهور الفعل عليها شرعا  
 بان وطئت بشبهة او بنكاح فاسد تستنطق لانه الشرع اظهر الفعل عليها  
 حين الزم المهر والعدة وان ثبت النسب او حقيقة باه اخرجت وقيم عليها الحد  
 فالصحيح ان لا يكتفى بسكونها وكذا اذا اعتادت الزنا وقد قال بعض مشايخنا



رحمهم الله في هذين الفصلين يكتفى بسكوتهما لأنها بكر شرعا لدخولها تحت قوله  
صلى الله عليه وسلم البكر بالبكر جلد مائة وتقريب عام لكنه ضعيف فان هذا ثابت في  
الموطنة بالشبهة والنكاح الفاسد ولا يكتفى بسكوتهما فكانت العلة هي الحياة ولو اصى لا  
بكار بنى فلاه او كل بكر من بنى فلاه فان كن محصية فالوصية جائزة وان كن لا يحصن  
فهى باطلة لاه هذا الاسم غير مختص بالفقير والبكر كل امرأة لم تجامع بنكاح ولا غير  
غنية كانت او فقيرة صغيرة كانت او كبيرة سواها لهان زوج او لم يكن بشرط محمد الا  
الانثى وعدم الجماع لبثوث هذا الاسم اما عدم الجماع فان البكر اسم لكل امرأة يكرت  
مصيبها اول مصيب لها ولا يكون عابدا على الاصابة الاولى لاه الاسم يبنى عنه ولهذا يسمى  
اول النهار بكرة واول الفجر بكورة واول ولد الناقة بكرا واما اشتراط الانثى حتى  
لا يتناول الرجل وان سمي بكرا كما في قوله صلى الله عليه وسلم البكر بالبكر جلد مائة لكن  
سمي بجواز الذكر بمقابلة المرأة على ما ذكرنا وقوله لم تجامع بنكاح ولا غير قال  
بعضهم هذا قولها اما على قول انى حنيفة رحمه الله من جوععت بالفجور تدخل تحت  
الوصية على قياس مسالة النكاح والصحيح ان هذا قول الكل لما ذكرنا في المسالة المتقدمة  
فان كانت العدة قد ذهبت من حبسه او وثبه او وضو فبكر اسم لامرأة يدكرها  
الرجل اى لم يجامعها والابتنكار الجماع والى ذهبت عدها بهذه الاسباب لم  
يجامعها الرجل فكانت بكرا حقيقة وشرعا ولهذا يكتفى بسكوتهما في النكاح بالاجماع  
بالاجماع وفي احد قولى الشافعى رضى الله عنه لا يكتفى بسكوتهما وهى بمنزلة الشب  
استدلالا بالبيع فانه لو باع جارية بشرط انها بكر فوجدها المشتري بهذه الصفه  
كاه لان ردّها كما نقول هو بكر لان مصيبها اول مصيب لها الا انها ليست  
بعذر غير ان في باب الشرا اشتراط البكارة جعل عبارة عن اشتراط العدة  
بحكم العادة فثبت له حواله لذلك اما ان يكون الاسم حقيقة لذلك فلا وهنا  
الحكم تعلق بالاسم وفي النكاح بالحياة رويها قائما فيدخل تحت الوصية فلا يستنطق  
وفي شرع الكرخي رحمه الله ابن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله قال ابو حنيفة  
رحمة الله اذا اوصى بثلاث ماله للبائس والفقير والمسكين فهو في قول ابي حنيفة  
رحمة الله الثلاث على ثلاثة اجزا للبائس وهو الضرير الذي به زمان اذا كاه محتاجا  
والفقير هو المحتاج الذي لا يطوف على الابواب والمسكين الذي يسأل ويطوف  
وقال ابو يوسف رحمه الله على جزئى الفقير والمسكين واحد والبائس هو الفقير  
الذى به الزمان وقد حصل فيه معنى زائد فيفرد بهم اما الفقير والمسكين بشملهما  
الفقير واه كاه احدهما اخرج فصارا واحدا وقد عرف في الزكوة وقال ما قاله ليس  
بصحيح لاه الله تعالى في اية الصدقات الفقراء المساكين وجعل كل واحد  
منها نوعا فدل ان احدهما غير الاخر وقال ابن سماعه رحمه الله سمعت ابا يوسف قال

قال في رجل قال اوصيت بثلاث مالى للشباب اهل بيتى او الكهولهم او لسبع خرم قال الشباب  
من خمسة عشر الى خمسين سنة الا ان يغلب الشغل قبل ذلك والكهول من ثلثة ثلث الى اخر  
عمره والشيخ ما زاد على الخمسين قال ابن سماعه رحمه الله وقد كاه يقول قبل هذا خلاف هذا  
وقال ابن سماعه رحمه الله سمعت يقول الكهل ابن ثلثة ثلث فضا عدا الى مائة واكثر والشيخ  
من اربعين سنة فضا عدا والغلام اقل من خمسة عشر الى ان يحتلم وذكر ابن سماعه  
رحمة الله قول اخر قال الكهل من ثلثين الى اربعين والشيخ ما زاد على الخمسين واذا د  
على الاربعين وكاه شغل اكثر وهو شيخ واه كاه استوا اكثر فليس بشيخ وقال عمر بن  
عمر وعمر محمد رحمه الله الغلام ما كاه لا اقل من خمسة عشر سنة والشاب والفقي من بلغ  
خمسة عشر وفوق ذلك والكهل اذا بلغ اربعين ما بين خمسين الى ستين الا ان الشيخ يغلب  
غلبه فيكون شيخا وان لم يبلغ الخمسين الا انه لا يكون كهرلا حتى يبلغ الاربعين وكذلك لا  
يكون شيخا حتى يجاوزها وانما جعلوا الشاب من لم خمسة عشر سنة فضا عدا لان  
عندها هذه مدة البلوغ ومن لم يبلغ فهو صبى وغلام فلا يسمى شابا واما الشاب  
فهو عبارة عن البالغ الى الثلثة ثلث لاه ما زاد على الثلثة ثلث هو كهرل وجعل ابو يوسف  
رحمة الله تعالى الكهل والشيخ سوا فيما زاد على الخمسين وجعل الشيخ في الرواية الاخرى  
من زاد على الاربعين وجعل محمد رحمه الله ما قبل الستين وما زاد على ذلك شيخا وهذا  
لان الكهل والشيخ يفترقا واعتبروا في رواية غلبة الشيخ فقالوا من غلب عليه  
الشيخ بعد الاربعين انه شيخ وان لم يغلب الشيخ فهو كهرل وهذا صحيح في العرف  
لان الناس يعتبرون بالتسمية غلبة الشيخ واما اهل اللغة فقد خال ابو حاتم قال  
بعض القدماء لم يسموه غلاما الى ان يستتم سبعة عشر سنة ثم هو شاب الى اربعة وثلاثين  
ثم هو كهرل الى احد وخمسين ثم هو شيخ الى اخر عمره قال ابو حاتم فاذا حذب فهو  
مسح واذا اتقى عن ذلك فهو نخم ونخم قال الاصمعي كاه يقال شباب المرأة من  
خمسة عشر الى ثلثة ثلث وفيما بين الثلثة ثلث الى الاربعين يستمتع ثم قد استلبت  
والمعتبر في هذا هو العادة في التسمية وذكر الصدر الشهيد رحمه الله في ايمان فتاوى  
الصغرى حلف لا يكلم صبيا او غلاما شابا او كهرلا فالكلام في معرفة هؤلاء في ثلاث  
مواضع في اللغة والشرع والعرف اما اللغة قالوا الصبى يسمى غلاما الى ان يبلغ تسع  
عشر سنة ثم من تسع عشر شاب الى اربعة وثلثة ثلث كهرلا الى احد وخمسين  
ثم من احد وخمسين شيخ الى اخر عمره هكذا قال بعض العلماء من اهل اللغة واما  
الشرع فالغلام اسم لمن لم يبلغ الحلم وحد البلوغ معلوم فاذا بلغ صار شابا وفي  
قال معلى عن ابي يوسف رحمه الله اوصى لقرايته بالقراءة من قبل الام والجفن  
والجسب والحمد من قبل الاب لاه القرابة من يقترب بفقر وهذا المعنى موجود  
في الطرفين فاما الجسب فهو بنو الاب لاه الانشاء يتجنس بابيه لا بامه وكذلك الجسب



الا ترى ان الهاشمي اذا تزوج امه فولدت نسب اليه ويكون اهله للخافة واللمحة عبارة  
 عما يعبر عن الجنس اما اذا وصى لاهل بيته دخل ابوه وجده فيهم اذا كان من لا يرث  
 لاه بيت الانساب ابوه ومن ينسب الى ابيه فالاب اصل البيت فدخل في  
 الوصية وليس في القرابة لاه القرابة من يتقرب الى الانساب بغيره لا بنفسه وذلك  
 لا يوجب في الاب قال ابو يوسف رحمه الله الا ان يقول لقرا بنى من يتقرب بغيره وفي  
 الزيادة ان الاب الاعلى لا يدخل في الوصية وقال ابو يوسف رحمه الله في رجل اوصى بثلاث  
 ماله في الصلة ولم اخوه واخواته وبنو الغ وبناخت يوضع الثلث في جميع قرابة  
 من هو لا ومن ولادتهم بعد موته لا قل من سنة اشهر فلا الصلة برادها صلة  
 الرحم فكانه نطق بهذا المعنى ومن ولد لا قل من سنة اشهر فقد كان موجودا يوم الموت فدخل  
 فيها والله اعلم **باب من الوصية بخدمة والفقه والتسكين**  
**والشعر** اصل الباب ان الوصية بالمنافع نحو خذمة العبد وسكنى الدار جائز ويحظر  
 خروجها من الثلث اعني رقية العبد والدار ورقبة كل شيء وقعت الوصية دون غلبة  
 ومنفعته لان المنافع مما يجوز تملكها بالاجارة والاعارة فيجوز تملكها بالوصية  
 الا ترى انه يجوز الوقف ويجوز وقف الدار للسكنى فكذا الوصية بل اولى لانا اوسع  
 العقود جواز ويجوز الوصية بملكها بالاجارة كالوصية بما يشر تخيله العام او بالملك  
 كيتسب عند العام ويجوز المردوم كالوصية لمن يحدث لقله من الولد او لعقب  
 فلا ولا عقب له يوم الوصية ومتى جازت الوصية يعتبر خروج العبد الذي اوصى  
 بمنفعته من ثلث ماله لانه كانت الوصية بالمنفعة لا تمنع ثبوت الملك للوارث في الرقبة  
 حتى لو اوصى بخذمة عبده لا نساها ثم ان الوارث اعتق العبد بعد عنقه وكذا لو جنى العبد  
 بخا طبا الوارث بالرفع او الفد لانه لو باعه انما لا ينفذ ببيعه لعجزه عن التسليم كالرهن  
 اذا باع المرهوف او اعتقه وكما لو ادعى دارا في يد رجل فضا حقه المدعى عليه على خذمة عبده  
 سنة ثم اعتقه جاز عنقه لانه العبد باق على ملكه ولو باعه لا يجوز وكان صاحب  
 الخذمة على حقه لانه خذمة صارت مستحقة له بعقد لازم والعق لا ينافيه بقا  
 وابعد الا لان في الصلح لواجب المدعى العبد يصح لانه الصلح مبني على عدم المدعى وفي  
 زعمه انه ملك خذمته بعقد المعاوضة فهو كالمستأجر عليك الاجارة وليس للموصي  
 له بالخذمة ان يواجره لانه ملك الخذمة بالتبرع بمنزله المستعير فلا يملك المعاوضة  
 وانما اعتبرت من الثلث لانها وان لم تمنع ملك الوارث في الرقبة تمنع من الانتفاع  
 بخذمة وبيعها واجارة حتى تنقض مدة الوصية وان تبرع صارت في حق الوارث فلا يصح  
 الا في قدر ما استثناه الشرع وهو الثلث فيما يوجب زوال ملكه فكذا فيما يوجب زوال  
 يدهم اذ هو في الضرر في الحال مثل ما يوجب زوال العبد الا ترى ان الغصب يوجب ضمها  
 العبد مع بقا العبد على ملكه زوال اليد فملكها لا يملك المريضي ازالة العبد بالوصية

بالوصية عن ملكهم فيما زاد على الثلث لحقهم لا يملك ان يجعلهم ممنوعا من الانتفاع  
 بالوصية فيما زاد على الثلث الا ترى انه كما لا يملك ابرا الغريم عن الدين الا بقدر الثلث لا يملك  
 التاجيل ايضا لا بقدر الثلث وهذا لانه المقصود من الاعيان المنافع ولهذا كثر زاد قيمة  
 العبد بزيادة المنافع فكان زوال المنفعة بمنزلة العبد ولهذا اعتبرنا قيمة الرقاب دونه  
 المنافع لانه منع الرقاب عن الورثة فكان اوصى باعيانها وهذا كله مذهبنا وقال ابن ابي  
 ليلى رحمه الله الوصية بالمنافع باطلة لانه الملك في المنافع لا تنتقل في الميراث بدلالة  
 الاجارة فكذلك لا تنتقل بالوصية ولانه لما مات صار الملك للورثة فلا يجوز للموصي له  
 ان يستخدم ملك الورثة الا ترى انه لراعاة في حال حياته اواجره ثم مات قبل مضي الاجل بطلت  
 الاجارة والاعارة فلما كان العقد على المنفعة تبطل بموته بعد صحته فالذي لم يصح في  
 حال الحياة اولى ولا يجوز بعد وفاته لانا نقول انه يملك منع الرقبة عن الورثة فيملك  
 منع المنفعة ولانه يملك تملك المنفعة في حياته فكذا بعد وفاته بل اولى لما قلنا قوله  
 العبد صار ملكا للورثة قلنا الورثة ملكوا عبدا مستغولا بالخدمه لانه لو جعل الرقبة  
 للموصي لم يجر ولم يرث الرقبة فلما جعل الخذمة للموصي لم يجر ثرا الخذمة ايضا بخلاف  
 الاجارة والاعارة لانه العقد وقع للجيرة فاذا مات بطل العقد اما الوصية وقعت بعد  
 الوفاة هذا كما لو وكل وكيله في حال الحياة ثم مات انفذ الوكيل ولو جعله وكيله بعد موته  
 جاز ويكره وصيا كذلك هنا وحرف اخر ان الوصية انما تنفذ بحسب ما اوجب الموصي  
 ومحل نفادها الثلث اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل مات وترك عبدا لآمال له  
 غيره وقد اوصى لانساه بخذمته سنة ولاخر بخذمته سنتين ولم يخن الورثة فان  
 خذمة العبد تقسم على تسعة ايام بخدم الموصي له بخذمته سنة يوما والموصي له بخذمته  
 سنتين يومين والورثة سنة ايام حتى يمضي تسع سنين فاذا مضى عام العبد الى ملك  
 الورثة رقية ومنفعة وانتهت الوصية اما القسمة بالتماني فلاه القسمة لوزان  
 قسمة عبيد وقسمة ايام بالتماني وكلاهما جائزاه وقد تعذر قيمته العبد لانه  
 لا يتمها ان يخدم ثلثا العبد للورثة وثلثه للموصي له في وقت واحد فتعذر قسمة  
 الخذمة بالتماني بالايام كالعبد بين شريكين تقسم خذمته بالايام وهذا الاستحسان  
 والقياس ياتي جواز المهاياه لانها مبادلة المنفعة بجنسها فكل واحد من الشريكين  
 في نوبته ينتفع بملك شريكه عرضا عن انتفاع الشريك بملكه في نوبته ومبادلة المنفعة  
 بجنسها باطلة كاجارة السكنى بالسكنى والزراعة ولهذا لو نها بيا في الدار الواحدة  
 على الاشتغال فاغلت نصيب احدهما في نوبته اكثر فذلك الفضل بينهما فلا يجوز  
 المهاياه في غلة العبد الواحد بالاتفاق وفي العبدين لم يجز عندنا حتى حيفه رحمه الله  
 وعندهما يجوز ولهذا لا يجوز المهاياه في البنا الغنم واولادها الا انا تركنا القياس  
 وجوزنا بالكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى لها شرب ولكم شرب يوم معلوم



وهذا هو المهاداة واما السنن ما روى ان الرجل الذي خطب تلك المرأة بيدي رسول  
صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذا تضد فها قال نصف ازارى هذا قال  
عليه السلام اذا جلستنا في بيتك يوما لتبليسه هو ولبسه يوما وخرجت فيه وهذا لنفسه  
المهاداة ولاه المنافع يجوز استحفاها بالعقد عوض وبغير عوض كالاعيان ثم القسم في  
الاعيان المشتركة عند امكان التعديل جائز فذلك في المنافع المشتركة ولهذا يجزى القسمة  
الشركة على المهاداة اذا طلب ذلك بعضهم وان في البعض والذي ان لم يطلب شئ من العبد والاصل  
ان اختصاص العقد باسم لا اختصاصه بحكم يدل عليه معنى ذلك الاسم فقسمة المنافع لما اختصت  
باسم المهاداة فذلك دليل على اختصاصها بمعنى يدل عليه هذا الاسم وهو ان وصول نصيب احدها  
اليه يسبق وصول نصيب الاخر اليه بخلاف القسم العبد وهذا ليس كالاجارة في جميع  
الاحكام لانه غنة يستحق منفعة العبد بالعقد وهما ما يستوفيه كل واحد منهما يجعل في الحكم  
كانه منفعة ملكه على ما هو موضوع القسم من التميز وكونه معنى المعاوضة فيها بيعا وليس  
في معنى العارية ايضا لهذا المعنى ولاه العارية لا يتعلق بها الاستحقاق ويتعلق  
بالمهاداة في هذا الوجه يشبه الاجارة الا ان الاستحقاق في المهاداة دونه الاستحقاق  
بالاجارة على معنى ان هناك لا ينفر احدهما بالفسخ بغير عذر وهذا يملك احدهما فسوخ  
المهاداة بطلب القسم لانه الاصل فيما هو المقصود وهو تميز الملك بقسمة العبد والمهاداة  
والمهاداة خلف عنه الا ترى ان في الابتداء لو طلب احدهما قسمته العبد لم يستغل القاض  
بينهما بالمهاداة فذلك في الاثني اذا طلب ما هو الاصل لا اشتداد المهاداة ثم العارية  
والاجارة تبطل بموت احدهما والمهاداة لا تبطل لانا لو بطلناها احتجنا الى اعادتها  
بطلت الحى والوارث ولا فائدة في نقص شئ يحتاج الى اعادة في الحال الا ان في الدار  
الواحدة الفصل بينهما بخلاف الدارين لانه في الدارين معنى القسم والتميز راجح على معنى  
ان كل واحد منهما يصل الى المنفعة والعلية في الوقت الذي يصل اليه صاحبه فما يستوفيه  
كل واحد منهما عوض عن قديم ملكه استوجبه بعقد فليس له وفي الدار الواحدة كل واحد  
منهما بمنزلة الوكيل عن صاحبه بمنزلة الوكيل عن صاحبه في اجارة نصيبه في نوبته  
او انها يبا على الاستعمال لانه ذلك انما يكون بالزماه واحدها يصل الى العلة قبل وصول  
الاخر اليها وذلك لا يكون فضيلة القسم فلا بد من ان يجعل كل واحد منهما بمنزلة وكيل  
صاحبه وما يقبضه كل واحد منهما عوض عما يقبض صاحبه من عوض نصيبه فعند التفاضل  
ثبت القاض المستويا وينص هذا الفرق على ما ذهب اليه اكثر من رحمة الله ان المهاداة في  
الدارين يعتمد التراضى عند اني حنيفة رحمة الله تعالى ظاهر وعندها قسمته الخبر في الدارين  
لا تجري الا اذا راعى القاض المصلحة فيه وعند التراضى يسلم لكل واحد منهما ما رضى به صاحبه  
وفي الدار الواحدة لا يعتبر التراضى في المهاداة فلا بد من اعتبار المعادلة فيما هو المقصود  
من المهاداة ولهذا يترجحاه بفضل العلة وذكر شمس الاثمة السرخسي رحمة الله في الدارين لانه

لا الاظهر ان القاض يجزى على المهاداة عند طلب بعض الشر كالاه القسمته تلا في المنفعة  
دونه العبد ومنفعة السكني تتفاوت ولا تتفاوت الا سيرا بخلاف قسمته العبد  
فالمعادلة في المادية هناك معتبر والدور تختلف في المادية بخلاف المكاه والخيرات  
ولهذا قال ابو حنيفة رحمة الله تعالى اذا تمها يبا على ان يخدم هذا العبد هذا والعبد  
لا يخرج انما الوتها يبا على خدمه عبيد واحد بخلاف قسمته العبد فاذا جازت القسمته  
بالتماخي وتعين القسمته بالزماه لتعذر غيره وفيه توقيف للحق وجب القول به وهو  
ووجب تنفيذها من الثلث كالوصية بالعبد لما ذكرنا نجعل الخدمة على ثلاثة حاجتنا  
الى الثلث يوم من ذلك الموصل لهما ويقسم بينهما على مقدار حقهما اثنان لانه حوت  
احدهما ضعف حق الاخر وقسمته يوم واحد على ثلاثة لا يستقيم فانكر بالاثلاث  
فضرنا ثلاثة في الاصل القربى وذاك ذلك ثلاثة فيصير شفعة للموصى لهما ثلاثة  
بينهما اثنان والوارث ستة فاستقام الثلث والثلاثاء فاذا مضى سبع سنين مضى  
مضت الوصية فعاد العبد الى الورثة رتبة ومنفعة لانه مال الميت وقد خلا عن الدين  
والوصية فان قيل يجب ان تقسم الخدمة بين الورثة والموصى لهما في السنة الاولى  
على سنة ايام للورثة اربعة ايام والموصى لهما بخدمة سنة يومان فاذا مضت السنة  
من يوم الموت تبطل وصية الموصى له بخدمة سنة فنقسم السنة الثانية بين الورثة  
والموصى له بخدمة سنتين على ثلاثة ايام يوم للموصى له ويومان للورثة فاذا مضت  
السنة الثانية بطلت الوصية الثانية كما ذكر في المسالة التي بعد هذا وهو ما اذا  
عوى السنة والسنتين وان ذكرنا على سبيل التكرار الوصية تنصرف الى السنة التي  
تلي موت الموصى والسنة الثانية تنصرف الى السنة التي تلي السنة الاولى كما في الاجارة  
اذا جرع عبده شهر اربعة وشهر اربعة فاجتمع فاجتمع في الشهر الاول وصيته فيكون اليه  
الثلث بينهما فيه على السوا وفي السنة الثانية وصية واحدة فتكون للثاني خاصة فيل  
السنة ذكرت منكر الا ان في الاجارة انما انصرف الى السنة التي تلي الاجارة لانما في  
صرفناه الى سنة منكرة بطلت الاجارة كما لو قال اجرتك هذه الدار سنة من السنين  
لا بعينها بعشرة درهم الا ترى انه لو قال اجرتك هذه الدار سنة الا يوما ينصرف الى سنة  
الاستثنى الى اخر السنة نصيبا للعقد لانه بخلافه المستثنى لوجب جهالة المستثنى  
منه اما في الوصية لو صرفناه الى سنة من السنين لا بعينها لا تبطل الوصية كما لو  
نصر وقال او وصيت لك بخدمة هذا العبد سنة من السنين لا بعينها تجوز الوصية  
وابيها الى من يقوم مقام المورث ولم تنعني السنة التي تلي موت الموصى للوصية  
فيمضي هذه السنة لا تبطل الوصية للموصى له بالخدمة سنة بخلاف ما اذا عوى السنة  
لما ذكرنا ولو خرج العبد من الثلث او جازت الورثة قسمته لخدمة على ثلاثة للموصى  
له بالخدمة سنة يوم والاخر يومان حتى يمضي ثلاثة سنين ثم يعود العبد الى الورثة



فرق بين هذا وبين المسئلة الاولى والفرق ان في المسئلة الاولى يجب قسمة الثلث اولا  
على ثلاثة ثم يجب ضم نصيب الورثة الى ذلك فيصير الكل تسعة وهذا لا يجب الضم لانه العبد  
يخرج من الثلث والا حق في الورثة فيه ومتى اجاز الوصية فقد ابطالوا حق القسمة فوجب  
القسمة على ثلاثة واذا قسم بالثلاثة ليس للموصي له بالخدمة ان يواجر العبد في يومه لانه ملك  
المنفعة بغير بدل فصار كالمستعير ولو اراد ان يخرج بالعبد من البلاد كان يخرج من الثلث  
او اجازت الورثة له ذلك وكذا في المماثلة في يومه وذكر في الاجارة اذا استاجر عبد للخدمة ليس  
له ان يسافر في ذلك في الصلح اذا ادعى دارا فصالحه على خدمة عبده سنة له ان يخرج العبد  
من المصر الى اهلهم وكان الشيخ الامام بنفس الاثمة الحلواني رحمه الله يقولنا ويل ما ذكر في الصلح  
ان اهل المدعي اذا كان في بعض القرى القريبة من المصر والمدعى عليه يعلم ذلك او كان هو على  
جناح السفر والرجوع الى اهلهم وقد علم ذلك المدعي عليه فينبغي ان يكون هورا ضيفا باخراجه  
العبد الى اهلهم لانه لا ينسأه انما يستخدم العبد في اهله وتاويل ما قال في الاجارات انه  
لم تكن ذلك معلوما لاخر عند عقد الاجارة فلا يكون هورا ضيفا باخراج العبد وتكليفه خدمة  
السفر لانه الخدمة في السفر اشق منه في المصر وقال شمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى والذي  
نراي من الفرق بين الاجارة والصلح ان في الاجارة مونة الرد على الاخر بعد انتمها العقد  
لا والمنفعة في النقل كانت له من حيث انه يقرر حقه في الاخر فالمستاجر اذا سافر بالعبد  
فقد اراد ان يلزم الاخر ما لم يلزمه من مونة الرد اما في الصلح مونة الرد ليس على المدعا  
عليه لانه يزعم انه ملك للخدمة بغير شيء فهو كالموصي له بالخدمة مونة الرد دون الوتر والمستعير  
مونة الرد عليه دوه المعبر والمدعي باخراجه الى اهله يلزم مونة الرد لان يلزم المدعا عليه  
شيا فلذلك كان له ان يخرج هذا اذا كانت الوصية بخدمة سنة بغير غيرها فان كانت  
بخدمة سنة بعينها باه او صر لرجل بخدمته سنة سبعة ومائة او صر لآخر بخدمة تلك  
السنة وسنة احدى وسبعين ومائة ولا مال له غيره ولم يخرج الورثة فان خدمة العبد تقسم  
في السنة الاولى على سنة اسهم اربعة للورثة وسهما للموصي لهما كل واحد منهما يوم وتقسم  
في السنة الثانية على ثلاثة اسهم سهما للورثة وسهم للموصي له الثاني لانه في السنة الاولى  
اجفقت الوصيتان وحققهما على التواتر فوقع التراحم في الوصية لتعيين المحل فيكون  
الثلث على سهمي فيصير الثلثان اربعة فاذا مضت السنة الاولى بطلت الوصية الاولى  
لفوات محلها وبقيت الثانية فتقسم بينه وبين الورثة اثلاثا كما لو انفردت فاذا مضت  
السنة الثانية انتهت الوصية الثانية لفوات محلها فيعود العبد الى الورثة رتبة وخدمة  
فرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة اول الباب والفرق ان الوصية غنة كانت من رسالة  
غير مضافة الى وقت بعينه فلا يترامح في محل الحق ولا حاجة الى التحسين والنقصان الا  
الاتري ان لو ابقى العبد بعد موت الموصي مضت سنتاه او اكثر فلا تبطل وصيتهما  
واذا كانت من رسالة ضرب كل واحد من الموصي لهما بقدر حقه في الثلث وحق

وحقا حدهما ضعف حق الاخر فيقسم الثلث بينهما على ثلاثة وثلاثا سنة ايضا لا  
لكل واحد منهما الى تمام حقه اما هنا الوصية مضافة الى وقت بعينه فاذا دهم الحفاه في عين  
واحدة الاتري ان العبد لو ابقى بعد موت الموصي غم عاد بعض المصنفين السنة الاولى بطلت  
الوصية الاولى وبقيت الثانية ولو عاد بعد سنتي السنين بطلت الوصيتان جميعا وسلم  
للورثة واذا كانت مضافة الى وقت بعينها فقد اجتمع في سنة سبعة ومائة وصيتاه  
وفي سنة احدى وسبعين ومائة وصية واحدة ونظير هذه الوصية بالعبد متى كانت  
من رسالة بان اوصى رجل بدرهم ولاخر بدرهمين والوصيتان لا يخرجاه من الثلث ضرب  
كل واحد منهما بجميع حقه في الثلث ومتى كانت الوصية بالعبد مضافة باه او صر لرجل  
بدرهم ولاخر بذلك الدرهم بعينه وبدرهم اخر فالدرهم الذي اجتمع فيه الوصيتان تقسم  
بينهما نصفين ولا تقسم اثلاثا كذلك هنا ولو كان العبد يخرج من الثلث تقسم خدمة  
العبد في السنة الاولى بين الموصي لهما نصفين بخدم لكل واحد منهما يوما لا استواحقهما  
في السنة الاولى لانه وصيته الثاني وان كانت سنتين لكن نصفه في السنة الاولى  
بحكم المراجعة والنصف في السنة الثانية ومتى خرج العبد من الثلث لا يضم حق الورثة  
الى وصيتهما فيقسم كل العبد هنا لا يقسم ثلث العبد غنة واذا تمت السنة الاولى سلمت  
السنة الثانية كلها الى الاخر فاذا تمت السنة الثانية رجع الى الورثة وكذا لو يخرج من  
الثلث لكن اجازت الورثة ما قلنا فان نشأ جر الورثة والموصي لهما في جميع هذه المسائل  
في البداية بخدمة العبد فالقاضي يقرع بينهم ايهم خرجت قرعته يبدأ به غم بالتا في  
وان شأبدا يابهم شام من غير قرع لانه البداية لواحد منهم واجب قطعاً للخصومة وهو  
طريق ابقا الحقوق وايضا الحق الى المستحق وللقاضي ذلك من غير قرعة لانه البداية  
لواحد منهم مما لا يبطل شيا من حق الباقي فكأنه ان يبدأ والاخر ان يقرع تطبيقا  
لقلوبهم ونفيا لثمة الميل عن نفسه كما قسمة الاعيان اذا عزل القاضي الانصبا كان له ان  
يبدأ بنصيب ايها شأ وان اقرع لنفي التهمة كان احوط وليست القرعة هنا لاثبات  
الحق بل لنفي التهمة كاستعمال القرعة بالمشاورة بواحدة من شأيه على ما ذكرنا في  
الامانة ولومات وترك دار الاملاك لم غيرها واوصى لرجل بسكنها سنة ولاخر  
بسكنها سنتين ولم تجز الورثة فانه يقسم الدار على اسهم اربعة اسهم وهو ثلثا  
الدار للورثة وسهما وهو ثلث الدار للموصي لهما يسكن كل واحد منهما في السنة الاولى  
سدس الدار واذا مضت السنة الاولى تقسم الدار على ثلاثة اسهم يسكن الموصي له  
بسكني الدار سنتين ثلثها والورثة ثلثها واذا تمت السنتان يرد على الورثة  
فرق بين الوصية بالخدمة وبين الوصية بالسكني فان غنة قسمة الخدمة بالثلاثة  
بالابام وهنا قسم على الدار والفرق ان الاصل قسمة المحل لتعيين حق كل واحد منهما



عن حق الآخر ويصل كل واحد منهما الى الانتفاع بملكه في الحال ولا يتجهل احدهما ويتاجل  
حق الآخر ولهذا لو طلب احد الشريكين التهاجي في الآخر وطلب قسمة العيى فكاه قسمة  
العيى بمن الاصل والمهاياة بمنزلة الحلف عنه وفي العبد لا يمكن قسمة عيى العبد حتى يحدد  
ثلاثه الورثة وثلاثة للموصى لهما في وقت واحد ليصل كل واحد منهما الى حقه في الحال ولا يقدّم  
حق احدهما على الآخر فوجب القسمة بالتهاجي باعتبار الايام خلفا عن قسمة المكاه لتعذر  
الاصل اما في الدار فقسمة عيى الدار اذا كانت مما يحتمل القسمة يمكن فلو بصار الى الحلف  
عند القدرة على الاصل وهذا اولى من القسمة بالتهاجي الا ترى ان كل واحد منهما في الدار  
يطلب حقه في الحال لا المكاه الاستيفاء وعند ذلك يقع النزاع فصار ذلك بمنزلة  
الوصية بالسكنى والخزنة في ذمماه معيى اما في العبد فلا يمكن لكل واحد منهما ان  
استيفاه في الحال فلا يقع النزاع فصار وزان مسالة الدار من العبد ان لو كانت  
الدار بحيث لا تحتمل القسمة بالمكاه لفقرها وعند ذلك تقسيم سكنى الدار بين الورثة  
والموصى لهما بالاىام كما في العبد فاه قيل اذا وجبت قسمة الدار هنا وجب ان يقسم  
ثلاث الدارين الموصى لهما اثنان كما في خذمة العبد لما وجبت قسمة خذمة العبد  
قسم ثلاث خذمة العبد بين الموصى لهما اثنان فبقوله ثم انما قسم اثنان فالاه الموصى  
فضل احد الموصى لهما على الآخر في الخذمة لانه اوصى لاحدهما بخذمة سنة والآخر  
بخذمة سنتين غير مضافة الى وقت بعينه والموصى له بوصية مرسله يضرب بجميع  
حقه في الثلث فيقسم اثنان اما في قسمة الدار وجبت قسمة العيى لا السكنى ليصل  
كل واحد منهما الى السكنى في الحال وفي العيى لم يفضل الموصى احدهما على الآخر لانه لم يوص  
لها بعين انما فضل في السكنى فلا جرم يفضل احدهما على الآخر في السكنى ولهذا لا  
لا فرق بينهما اذا كانت السنة معينة او متكررة ولو كانت الدار تخرج من الثلث اولا  
تخرج واجازت الورثة فان الدار تقسم في السنة الاولى بين الموصى لهما نصفين وفي  
السنة الثانية كلها لصاحب السنتين لذهاب حق الاول وليس للموصى له بالسكنى  
ان يواجر الدار لما قلنا في الخذمة ولو اوصى له بغلة الدار فاراد ان يسكنها بنفسه فهذا  
الفصل لم يذكر في واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال الفقيه ابو بكر الاسكاف  
رحمة الله له ذلك لانه غير لو سكن انما يسكن لاجله وبازنه فاذا سكن بنفسه كاه  
اجوه وقال الفقيه ابو بكر الا عشر رحمة الله ليس له ذلك فيه ضرر على الميت لانه  
لو اجرها واخذ الغلة فلو ظهر على الميت دين يفتنه من تلك الغلة دينه واذا سكن  
هو بنفسه لا يمكن ادا الدين من الغلة ولا يجب عليه الغلة لانعدام العقد فينصرف  
الميت بذلك ولو اوصى لرجل بغلة عبده سنة ولاخر بغلة سنتين ولا مال له غير  
ولم تجز الورثة استعمال الورثة ثلثي العبد وكل واحد من الموصى لهما سدسه في السنة

في السنة الاولى ثم يستعمل صاحب السنتين ثلثه سنة اخرى لاه الوصية بالغلة وصية  
بالغلة وصية بالعيى لا بالمنفعة والوصية منه حصلت بالعيى يجب قسمة العيى اما التهاجي  
انما يجب في القسمة العيى اما التهاجي انما يجب في قسمة المصنف بالمنفعة وهذا لاه المهاياة  
في غلة العبد الواحد لا يجوز بالاتفاق اذا كاه العبد بين اثنين فكذلك هنا بخلاف التهاجي  
في غلة العبد بين عندهما وهما فرقا وقالوا لا معنى للقسمة والتقسيم يخرج في غلة العبد بين  
لاه كل واحد منهما يصل الى نصيبه في الوقت الذي يصل اليه صاحبه فيجوز كالمهاياة  
في الخذمة وغلة الدارين اما في العبد الواحد مع المعاضضة تغلب لانه يصل احدهما  
الى الغلة قبل الآخر وفيه معنى للخطر فربما يمرض العبد في نوبة احدهما وربما يمتنع من الخذمة  
بدوى الحرية ومعنى للخطر في المعاضضة يبطل بخلاف غلة الدار الواحدة لاه باعتبار العادة  
هناك تسلم الغلة لاه كل واحد منهما في نوبته في الغالب هناك التسليم من نوبته ان المهاياة  
في الغلة من وجه كالمهاياة في الخذمة لاه الغلة بالمنفعة ومن وجه كالمهاياة في غلة  
النخل لاه ما يسلم لكل واحد منهما به عيى فلهيها فالمهاياة في الخذمة جواز في العبد بين  
لنخرج معنى القسمة فيها ولشبهه بالمهاياة في غلة النخل ابطلنا في العبد الواحد وابو حنيفة  
رضي الله عنه يقول المقصود بهذه المهاياة سلامة عيى بسبب ملك الحيوان فلا يجوز  
كالمهاياة في غلة العبد الواحد وكالمهاياة في اولاد الختم وابانها وهذا لاه التهاجي في غلة  
الاستغلال لو كاه يجوز في الرقيق كاه جواز في الواحد اولى لاه معنى المعاملة بالم  
والتمييز فيه اظهر منه في العبد بين فاذا لم يجوز في العبد الواحد اولا ان لا يجوز في  
العبد بين وهذا لاه الا دعى في بد نفسه وربما لا ينفا في الاستعمال وكل واحد منهما لا  
يمكن من تحصيل ما هو المقصود بنفسه في نوبته او فيما في يده من العبد وقبل هذه  
المسألة تبنى على اختلاف فهم في قسمة الرقيق فالمقصود لكل واحد منهما المأبنة هنا وابو  
حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى قسمة الخيرة في الرقيق وهما يرباه فكذلك في غلة الرقيق  
ولهذا لا تجوز المهاياة في غلة العبد الواحد عندهم لاه القسمة لا تجرى فيه بخلاف في  
المهاياة فالمقصود هناك المنفعة دونه المأبنة فجاز ذلك في العبد الواحد والعبد بين  
وكذلك لو اوصى لرجل بتمر بخيلة سنة ولاخر سنتين فالتمتع في السنة الاولى ثلثاها  
للورثة لاه الوصية بالتمتع وصية بالعيى فتجب قسمة العيى اذا كانت العيى يحتمل لم  
القسمة لوقوع النزاع فيها واه كاه العبد والغرة تخرج من الثلث واجازة الورثة  
فالتمتع والغلة في السنة الاولى بين الموصى لهما نصفين وفي السنة الثانية كلها لصاحب  
السنتين لما قلنا والوصية في سنة بعينها وفي سنة بغير عينها سواء لاه التعيين  
ثابت بقتضية التسبق في الوجود وفي الوصية نفقة العبد وكسوته على صاحب الخذمة  
لانه هو الذي يستحق منفعة في الحال وليس هذا كالمهاياة لاه منفعة استحقاق اليد  
يحصل للراى لانه لو هلك بسقط الدين فهو نظيره العبد المستاجر تكون نفقة على الاجر



بل اولاه ان يفتك في اعد وقت شتاء وكذا لو اوصى برفقة لرجل وخدمته لاخر النفقة  
 على صاحب الخدمة الا ان يكون العبد صغيرا فتكون نفقة على صاحب الرفقة حتى يدرك  
 الخدمة لانه لا منفعة لصاحب الخدمة في الحال وانما تكون النفقة للنساء والزيادة والنما  
 لصاحب الرفقة فتكون النفقة عليه فاذا بلغ حد الخدمة لاه المنفعة تحصله في الحال  
 وكذا في الوصية بالثمن السقي والخراج وعلاج ما يصلح على صاحب الغلة لاه منفعة  
 تحصله الا اذا كانت الشجرة لا تخمل والسقي والقيام عليها على صاحب الرفقة فانما انتمت  
 فعلى صاحب الغلة وفي المبسوط اذا اوصى بغلة له او عبدا في المساكين جاز وذلك للمسا  
 المساكين جاز وذلك للمساكين ابدا اذا كان ذلك الشيء يخرج من ثلث ماله وكذا الثمن  
 لاه المساكين يستحقون الثمن بعقد الوقت فكذلك بعقد الوصية ولا يجوز ذلك  
 في السكنى والخدمة والركوب الا لاسان بعينه لاه الوصية بالغلة وصية بالذراع  
 والدنانير اما بالخدمة والسكنى لا يجوز الا لرجل بعينه لانه لا يمكن تنفيذ هذه الوصية  
 الا بعد بقا العي ولا يبقى العي الا بالانفاق عليها وليس هذا احد يومر بالانفاق  
 اما الوارث فله لا منفعة له في ذلك ولا يجوز ان يستغل فينفق من غلته لانه  
 لم يوص بالغلة فكان فيه تبديلا الوصية وانه لا يجوز ولا تجب النفقة على المساكين  
 لا بل لجهالة ولاه النفقة تكون بمنزلة عوض عن السكنى والخدمة والمعاوضة  
 لا تصح مع المجهول بخلاف ما اذا اوصى لرجل بعينه لاه من عليه النفقة معلوم  
 ولو اوصى لرجل بظهر فريسه في سبيل الله تعالى يجوز لاه الموصى له معلوم ولو اوصى  
 بظهرها في سبيل الله تعالى لا يجوز عندنا في حنفية رضي الله عنه ويجوز عند  
 محمد رحمه الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم اما خالدا فقد خبى اورعاه وافراسا  
 في سبيل الله تعالى ولان نوع من الاعداد للعدو وقال الله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم  
 من قوة الية ولان تمام ماله كالثمن ولا في حنفية رحمه الله ما ذكرنا ان هذه وصية  
 لا يمكن تنفيذها على ما ذكرنا ولم تذكر قولنا في يوسف رحمه الله فقبل انه مع محمد رحمه  
 الله وهكذا ذكر في شرح اكرخي رحمه الله وقيل هذه فرع مسألة الوقف ان عندنا في حنفية  
 رضي الله عنه لوجعلها وقفا في حال الحياة لا يجوز فكذا اذا اوصى وعندها لوجعلها  
 في حال الحياة يجوز وكذا الوصية وفي شرح اكرخي رحمه الله اذا اوصى بسكنى  
 الدار وغلة العبد او ظهر الدابة لاسان بغير عينه فتعدها يستعمل ويبداس غلة  
 بغلته وطعامه فاذا اكتفى سلم الى الموصى وكانت الوصية بالقاضل من غلته واجريها  
 ذلك مجرى الوقف انه يجب ان يبدأ بعاقبة على سبيل وان لم يذكرها الواقف وفي  
 الدار اذا استمرت يستعملها القاضى ويعبرها فاذا استنقبت سلمها الى الموصى كالحا  
 في الوقف ولو اوصى لرجل بغلته بستانه ولاخر برفقته وهو ثلث ماله فالرفقة لصاحب  
 الرفقة والغلة لصاحب الغلة ابدا ما بقى كما في الخدمة فاذا مات سلم الكل لصاحب

لصاحب الرفقة وهذه ثلثة مسائل في وجه نفقة على الابد ذكر الابد او لم يذكر وهو ان  
 يوصى بغلته بستانه او ارضه او سكنى داره او خدمة عبده ويعتبر خروج البستان او الارض  
 او الدار او العبد من الثلث لاه اسم الغلة تقع على الثمن وغيرها فله جل العوم بتناول  
 المرحوم وغيره وفي وجه يقع على الموجود ولا يقع على الحادث ذكر الابد او لم يذكر  
 وهو ان يوصى بالصوف على ظهر غنمه والولد في بطن جارية واللبى في الضرع اه كا  
 على ظهرها صوف او في بطنها ولذا وفي ضرعها لبن يوم يموت الموصى جازت الوصية  
 والا فله المرحوم عبي يملكها الموصى وانما لا يجوز بيعها لما في تسليمها من الخطر  
 والجهالة وذلك لا يمنع صحة الوصية واما ما يحدث من الولد واللبى والصوف قال  
 محمد رحمه الله كا القياس اه كا كالثمن فاما ان يبطل الوصية فيما او يجوز فيها لاه  
 كل واحد منهما عن معدوم يوم الموت وهي غاملة الا انهم استحسنوا فاقوا اذا اوصى  
 بثمر نخلة ولا ثمر فيه استحق الموصى له الثمن التي تحدث لاه الثمن والمنافع يجوز ان  
 تستحق بالوقت والمعاملة فجاز ان تستحق بالوصية لاه كل واحد منهما عقد يصح في المظن  
 بل اولاه الوصية اوسع بابا اما اللبى والصوف والولد المعدوم فله يستحق بعقد ما كذا  
 بالوصية لاه القياس بان جواز الوصية بالمعدوم لانه ليس محل للملك حال موت الموصى  
 وما يحدث بعده يحدث على ملك الوارث لانه متولد من اصل مملوك له الا انا جونا فاما  
 لاستحقاقه اصل في الشرع فنحن في غير على اصل القياس والموجود من هذه الاشياء  
 يجوز تملكها بعقد البيع بئنا وبالخلع فصدحنا فجاز بالوصية لاه الوصية انما تجوز  
 في شئ يجري فيه الارث او فيما نظير من العقود حالة الحياة واللبى وغنم لا يدخل  
 تحت اكيراث ولا نظير له من العقود بخلاف الغلة لاه نظير من العقود وهي المعاملة  
 والاجارة والسكنى والخدمة لم نظير وهي الاجارة والعارية وقال ابو يوسف رحمه  
 اذا اوصى بسعف نخل لرجل اجرت ذلك وقطعت السعف ولو اوصى برجل شاة بطلت  
 الوصية لاه السعف يستحق بالبيع ويستحق بالوصية ورجل الشاة بعقد ما كذا  
 بالوصية ولاه تسليم السعف مكن وتسلم عضو من الشاة غير مكن وفي وجه ان ذكر  
 الابد يقع على الموجود والحادث جميعا كما اذا اوصى بثمر بستانه ابدا او لم يذكر الابد  
 اه كا وقت الموت ثمر موجود يقع على تلك الثمرة وان لم يكن القياس ان تبطل  
 الوصية لاه الثمرة اسم خاص فصار كاللبى والولد وفي الاستحسان تقع على الحادث  
 الى اه يموت الموصى له فاذا مات بطلت الوصية ولا تورث عنه اما اذا ذكر الابد يقع  
 على الموجود والحادث جميعا كما اذا اوصى بثمر بستانه ابدا او لم يذكر الابد اه كا  
 وقت الموت ثمر موجود يقع على ملك الثمرة لاه لها نظير من العقود وهي المعاملة  
 فاذا قال ابدا علمنا ان اراد به الموجود والحادث ولاه الوصية عقد استمخوف  
 كالوارث فاذا قال ابدا استحق المعدوم بحكم الخلافة كالوارث وان لم يقبل يقع



يقع على الموجود وقت الموت لا التمر اسم خاص يراد بها الموجود عن فله يتناول  
 الحادث لا يبدل كما اذا قال في صحته تمر يستأنى لفله ليصرف الى الموجود وقت  
 الاقرار واذا تناول الموجود لا يتناول الحادث لانه اسم للموجود حقيقة المعدوم سا  
 يتناول الاسم مجازا فلا يجوز الجمع بينهما وان لم يكن في الاستثناء تمر القياس ان تبطل  
 الوصية لما ذكرنا وفي الاستثناء يقع على الحادث ابدالنا احتمالا ان اراد الموصي التمر  
 في المستأنف ولو صرفنا وصية الى ذلك صحت والوصية اذا احتملت الصحة  
 والفساد حملت على الصحة كما لو وصى بولد فله وليس لفله ولد كانت الوصية  
 كولد وله كذلك هنا بخلاف التصوف ونحوه لانه هناك لو اراد به الحادث لا يقع  
 عليه كما لو نص عليه فلما لم يكن له وجه الصحة لا تحمل عليه ولهذا صرحنا الوصية بالغة  
 الى ما يوجد ابدالا لانه اسم لما يؤخذ على التعاقب والترادف يقال غلة الدار وغلة  
 الحانوت يراد به ما يؤخذ وقتا بعد وقت فعند الاطلاق ينصرف الى الحادث  
 والموجود ولو وصى لرجل بغلة ارضه وليس فيها نخل ولا شجر ولما مال له غيرها  
 فانها نواجر ويكون له ثلث الغلة وان كان فيها شجر اعطى ثلث ما يخرج منها  
 لانه اسم الغلة يقع على الثمر والاجر فاذا كان فيها انصرف اليه لانه الغلة في الحقيقة  
 اسم لما يخرج وان لم يكن فالوصية بالغلة وصيته بالدرهم والدنانير فان قيل لم لا  
 يزرعها اذا لم يكن فيها شجر قيل له لانه لو زرع استغاد ملك الخاسر ببذر  
 وهو انما وصى له بغلة ارضه لا بغلة بذر فاذا مات صاحب الغلة بطلت الوصية  
 كما في الخدنة والسكنى بخلاف ما اذا وصى له بالتمر وظهرت الثمر وصارت  
 لها قيمة ثم مات الموصي له حيث صار ميراثا عنه لانه الثمر لما ادرك فقد ملكها الموصي  
 له وصار بحال لوباعها يجوز بيعه فينتقل الى وارثه بخلاف الغلة والخدنة رجلا وصى  
 بثلث ثم قال اشركت فله ثلث او ادخلته معه فالثلث بينهما نصفان لان  
 الشراكة المطلقة تقتضي المساواة فيما اضيفت اليه الشراكة ولهذا لا يفضل الذكر على  
 الانثى في اولاد الام في الميراث لقوله تعالى وهم شركاء في الثلث ولهذا لو وصى  
 لرجل بماله ولاخر بماله ثم قال الاخر قد اشركت معهما كان له ثلث ما وصى لكل  
 واحد منهما تحقيقا للتسوية بينهم وقدا يمكن القول بالتسوية بالرجوع عن نصف  
 ما اوجب الاول فصار راجعا عن وصية الاول بقدر نصف الثلث موصيا  
 بذلك للثاني وهو يملك ذلك وكذا قوله ادخلت لانه ادخل الثاني في الثلث ولم  
 يفضل احدهما على الاخر فكان الثلث بينهما نصفيين ولو قال بعد ذلك لثالث  
 اشركت معهما او ادخلت معهما في الثلث كان الثلث بينهم اثلثة ويكون رجوعا  
 عن ثلث ما وصى لكل واحد منهما فرق بين هذا وبين البيع فانه لو اشترى عبدا  
 وقبضه ثم قال الاخر قد اشركت في هذا العبد يكون بيعا النصف منه بنصف الثمن لم

التمتع تحقيقا للتسوية ولو قال الثالث اشركت في هذا العبد ان علم الاخر بمشاهدة الاول فله  
 نصف نصيب الذي اشركه وهو بيع العبد وان لم يعلم فله قول نصفه ونصفه للاخر  
 ولا شيء للمشتري والفرق ان في البيع الاشراك معهم لا يتحقق الا بفسخ البيع لانه لا  
 لا يمكن الا بالرجوع عن بعض ما باع وان غير ممكن لوقوعه لانها وفي الوصية الرجوع ممكن  
 لعدم لزومها فصار بقصد الاشراك معهما رجوعا عن بعض ما وصى لهما واما الفرق  
 بين العلم وعدمه في البيع انه اذا علم كان قصده الشراكة فيما هو ملكه وملكه مقصور على  
 النصف وشارك فيه وان لم يعلم فالاشراك اضافة الى العبد وهو ظاهر فيكون له  
 نصف الكل ولو ان عبدا رجلي قال انا اريد ان اشركك في هذا العبد ولم يجز صاحبه  
 يكون نصيبه بينهما نصفيين قال ابو يوسف رحمه الله تعالى وليس هذا كالبيع لا نالو  
 جعلنا نصيبه كله ذهبت فائدة الشراكة لانه الاشراك منه انما يتصور فيما هو مملوك له  
 والمملوك له النصف فيكون له الربع فصار نظير الوصية مع البيع اذا قال رجل  
 لاخر اشتر عبيد فله بيني وبينك فقال نعم ثم لقيه اخر فقال اشتره بيني وبينك  
 فقال نعم ثم لقيه ثالث فقال مثل ذلك ثم اشترى فالعبد بين الامر الاول وبين  
 الامر الثاني ولا شيء للثالث ولا للمشتري لانه الوكالة بشيء شيء بعينه لا زمة  
 لا يملك الشراء لنفسه ولا يملك اخراج نفسه بغير محضر من الموكل كالبيع ولو قال  
 للثالث نعم بمحض من الاول والثاني كان العبد بين المشتري والثالث نصفيين و  
 ولا شيء للامر الاول والثاني لانه قدر الوكالة عليهما لانه متى كان بمحض من الكل  
 صار رادا للامرين وهو يملك ذلك بمحضهما فصار كالوصية من حيث انه يملك الرجوع  
 واذا راد امرهما صار مشتريا لنفسه مع الثالث وان قال بعد ذلك في مسألة الوصية  
 ابدوا بالاول فالاول لا تعطوا الثاني شيئا حتى يستكمل الاول وصيته ولا تعطوا له  
 الثالث شيئا حتى يستكمل الثاني وصيته لا يلتفت الى قوله ويكون الثلث  
 بينهم اثلثة لان انما يراد من امر الموصي ما يفيد والامر بالبداية مما لا يفيد لانه  
 قد وقعت الشراكة بينهم في الثلث وبالامر بالبداية لم يصح راجعا عن وصية ام  
 احدهم ولم يرد نصيب احدهم فكان هذا مشورة في ملك الغير وان باطل  
 ولانه لو افاده انما يفيد اختصاص الاول بما قبض لو هلك الباقي ولو هلك الباقي  
 لا يختص لانه الثلث صار مشتركا بينهم فاذا لم يفد صار وجوده وعدمه بمنزلة  
 وفي شرع الامام الكرخي رحمه الله تعالى اذا وصى بعبدين ثم مكث يوما فقال قد  
 اوصيت بخدمنه لفلهما فنورجوع في الخدنة وهو بمنزلة قول العبد لفله وصيته  
 وخدمته لفلهما وكذلك الخاتم والحمل اذا وصى بالخاتم لرجل ثم اوصى بعضه لآخر  
 او اوصى بالجارية لرجل ثم بجملة لآخر لانه الموصي يملك الرجوع عن جميع وصيته  
 فيملك عن بعض ما اشتملت عليه فكان الثاني رجوعا عما يستحقه الموصي الاول



بحكم ملكه ولو اوصى لصاحب الخذمة بالعبد بعد ما اوصى بخذمته او بالامة بعدما اوصى  
له بولدها او لصاحب الفض بالخاتم فان العبد بينهما نصفان وخدمته بينهما نصفان  
وكذا الامة وولدها بينهما وكذا الخاتم والفضل لانه لما اوصى لاحدهما بالرقبة اقتضت  
الوصية الرقبة بنواجرها فلما اوصى لآخر بالتبعية ثم اوصى بالاصل صار كأنه اوصى لكل واحد  
منهما بالاصل مما فقه فيستأويان ولاه الموصى له بالخدمه انما ينفر عن صاحب  
الرقبة لانه كل واحد منهما مقفنه لهما لا يتناوله اطلاق وصية الاخر فاذا ضم الى صاحب  
الخدمه الرقبة صارت المنافع تابعة لوصيته فمستقط حكمهما وصار كأنه اوصى لكل  
واحد منهما بالرقبة بخلافه فما اذا ابتدأ بالخدمه لانه لما ابتدأ به او الولد ثم اوصى لآخر  
بالاصل مطلقا اقتضت الوصية الثانية الاصل والثاني فصار النافذ هو ما اوصى به لهما فكان  
بينهما الثلثة تاوكانه للثاني نصف الخدمه لانه لما اوصى بنصف العبد فشم العبد  
في خدمته ذلك النصف لانها تبعت الوصية وبقيت وصية في النصف الاخر  
بحالها قال ابن سماعه رحمه الله تعالى ثم رجى ابو يوسف رضي الله عنه عن هذا فيما  
ذكر لي قال قال اذا اوصى بالعبد لرجل وخدمته لآخر ثم اوصى برقبته لصاحب الخدمه فان  
العبد بينهما والخدمه كلها للموصى له بالخدمه لانه لما اوصى افراد كل واحد منهما بالوصية  
والثاني موصى له بالرقبة وبالخدمه على الانفرد فافراد الخدمه يقتضي خروجها  
من وصية الاول فيستحق الثاني نصف العبد لمساواة في الوصية وانفرد  
بالخدمه فيستحقها ولو اوصى بما في بطن جارية لرجل ثم بالجارية لآخر فالجارية  
لهذا والولد لهذا لانه اسم الولد لا يتناول الحمل وانما يستحق على وجه التبعية  
واذا افرد لم يستحق صاحب الرقبة ولو اوصى به بامة تخرج من الثلث واوصى  
لاخر بما في بطنها واوصى بها ايضا للذي اوصى به بما في البطن قال ابو عبد الله رحمه  
رحمة الله تعالى روى عنه انه قال الامة بينهما والولد كله للذي اوصى به خاصة لما بينا  
ان المساواة فضلت في الرقبة بينهما وانفرد صاحب الولد بالوصية به فاشاؤا  
فهو بينهما وما افرد لاحدهما فهو له خاصة ولو اوصى بالدار لرجل يبيت منها  
بعينه لآخر كان بالخصص وكذا الوصية بالف بعينه لرجل وبماية منها لآخر  
كانت تسعة لصاحب الالف والمائة بينهما نصفان في قياس قول اني  
خليفة رضي الله عنه واما في قول اني يوسف رحمه الله فعلى احد عشر لصاحب  
المائة جزء من احد عشر في المائة ولصاحب الالف عشرة في جميع الالف وكذلك  
الدار والبيت لانه الدار اسم لجميع البيوت فوصية الاول تناولت البيت من  
طريق الصريح فان اوصى به للثاني فكل واحد منهما موصى له بصريح الوصية  
فاشتركا فيه وكذلك الالف عبارة عن كل مائة منها بصريح فالماية موصى بها

موصى بها لصاحب الالف ولصاحب المائة فكانت بينهما واما الكلام في كيفية  
القسمه فانه عند اني خليفة رضي الله عنه من لا يدلي بنسب صحيح لا يقدر  
بقدر ما يستحق بالمزاحمة وعندهما يضرب كل واحد منهما بجميع حقه فيضرب هذا  
بكل الالف وهذا بسهم منها فيكون على احد عشر ولو اوصى ببيت بعينه لرجل وب  
وبيت لآخر كان بينهما بالخصص بعينه البناء البيت لا يسمى بيت الا بالبناء  
فوصية الاول قد تناولت البناء الصريح فيشاركه الموصى له بالبناء وليس هذا كما لو  
اوصى بالدار الاول ولاخر يبيت بها انهما لا يشتركا في البناء لانه الدار اسم للعرصة  
فلم تنناول وصيته صاحب الدار من طريق الصريح فكان الاول العرصة والثاني  
البناء وليس الاول فيه شيء كفضل الخاتم واسم اعلم **من الوصايا التي يرجع في بعضها** اصل الباب ان الوصية اخت الميراث لانها تجب  
بالموت كالميراث فيجب اعتبارها بالميراث ما يمكن والمال اذا اضيف الى جماعة يراد  
به الايجاب لهم على السواء كما في اولاد الام في الميراث والبيع والاقرار وغيرها  
**من التصرفات** الا اذا يبيع نصيب احدهم فيكون ذلك ببيان ان الباقي للآخر  
كما في قوله تعالى وورثه ابوه فلامه الثلث فان الثلث للام وابا في اللاب وكما في  
قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس فان للام السدس وابا في الاخوة ويكون  
هذا ببيان مغيرا فيصير فيما له ولاية التغيير من صولا كان او مفصولا ولا يصح فيما  
ليس له ولاية التغيير الا بشرط الاتصال كالاستئذان والتعليق وقد ذكرنا هذا  
وحرفا آخر ان الرجوع عن الوصية صحيح وكما يملك الموصى الرجوع عن جميع الوصية  
يملك الرجوع عن النقص اعتبارا بالبعوض بالكل وهذا لان الوصية تمليك بعد  
الموت وتامها بالموت ولهذا لا يعتبر الرد والقبول قبل الموت ولا اجازة  
للورثة ودرهم قبل الموت فصارت الوصية في حالة الحياة كاحد شطري  
العقد فاحد شطري العقد قبل ايصال الشطر الاخره قابل للرجوع في سائر العقود  
فكذا في الوصية ولا يبرع قبل ايصال القبول به والتبرع بعد ايصال القبول به قابل  
للرجوع فقبله اولى والوصايا على اربعة اوجه منها ما يملك الرجوع عنها قولاً وقلاً  
كالوصية بعين من اعيان ماله اذا قال رجعت عن الوصية صح وان باعها بطلت الوصية  
وكذا كل فعل يوجب ببدل العيني مثل ان يوصي بشيء ثم قطعه وخاطه او يقطن ثم  
غزله او يغزل ثم نسجه او يجدد ثوبه ثم صنع منها ثوبا او سيفا او بفضه ثم صنع منها  
حلياً ونحو ذلك وهذا لانه يخبر بهي بنقبة العقد ويبطل ابطاله فاذا فعل ما يدل على  
ابطال اقام مقام قوله بطلت كما يبيع بشرط الخيار اذا فعل من له الخيار ما يدل على  
ابطال الخيار يبطل بكل فعل لو فعله الانسان في ملك غيره يبطل حق المالك عز العيون  
فاذا فعل الموصى كان رجوعاً لانه يعلق حق المالك بملكه اقرى من يعلق حق الموصى له



بالوصية فاذا كان هذا الفعل يبطل حق المالك فلا يبطل حق الموصي له اولى وكل فعل  
لو فعله في غير المالك لا يسقط حق المالك ينظر ان اتصلت بالعين زيادة لا يملك  
تسليم العين الا بها كالسوق اذ ان لم يسمع يكون رجوعا لانه السمع زيادة من مال  
الموصي لم يدخل في الوصية ولا يمكن تسليم احدهما بدون الآخر فتعذر تسليم العين  
الموصى بها بفعل الموصي فبطلت وكذا اذا بنى في الدار لانه بنى وجعل لانه في ملكه  
فلا يجوز ان يكلف نقضه ولا يمكن تسليمها دون البناء والبناء لم يستحق بالوصية  
وكذا اذا وصى بقطن ثم خشي به او ببطانة ثم بطر بها قبا او بظهار ثم ظهر بها  
فبطلت لانها اتصلت بماله يتعلق به الوصية والنقض غير مستحق وكذا الوصية بشاة  
ثم رجعا لانه تصرف في العين الموصى بها فبطلت به على الرجوع وهذا لانه المالك  
بالوصية يقي بعد الموت والشاة المذبوحة لا تبقى في العادة فدل على الرجوع  
ولانها لا تصلح بعد الذبح لما كانت تصلح قبله فتغيرها دلالة الرجوع واذا وصى  
بقبض ثم نقضه وجعله قبا فهو رجوع بل اولى لانه لو جعل الثوب قبا يكون رجوعا  
فالنقض والخطا اولى اما اذا نقضه ولم يخطه قال في شرع الكرخي رحمه الله تعالى  
يحتل ان يقال ليس برجوع لانه العين باقية تصلح لما كانت تصلح له من قبل فلا  
ينتقض الوصية كما لو قالوا في نقض بنا الدار ولو اوصى بشيء ثم غسله او بدار  
ثم حصصها او هدها فليس برجوع لانه الغسل ليس بمصرف في عين الثوب  
بل هو ازالة الوسخ منه لا يتعلق به الوصية وكذا التخصيص ليس بمصرف في نفس  
ما اوصى به لانه التبايع والتصرف في البيع لا يسقط الحق عن المبيع وكذا نقض  
البناء تبع للعقد وقع على الاصل ولو باعها ثم اشتراها فهو رجوع لانه  
البيع يزيل ملك الموصي ويستحيل بقاء الوصية في ملك الغير فلم يبق فلا يعود  
بالسرا الا بوصية مستقلة اذا اوصى به لغيره لا يكون رجوع ويكون بينهما لانها  
تساويا في سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق ولانه الوصية  
قابلة للاشتراك فلم تكن الثانية دلالة الرجوع لاحتمال الاشتراك الا ان يذكر الرصة  
الاولى عند الوصية الثانية وابعد بالثانية فيكون رجوعا ولو ذكر الثانية بحرف  
العطف يكون رجوعا في البعض ومنها ما لا يقبل الرجوع قولا وفعل كالتدبير  
المطلق اعتناق بعد الموت فكذا لا يملك الرجوع عن العتق النجس لا يملك لم  
الرجوع مما هو سبب العتق ومنها ما يملك الرجوع قولا ولا يملك الرجوع  
فعل كالوصية بثلاث ماله اذا قال رجعت عن الوصية صح ولو باع جميع ماله  
لا يبطل الوصية لا حتى لو استفاد مالا اخر كانت الوصية باقية وكذا اذا وصى  
به لغيره لما قلنا ومنها ما يملك الرجوع فعلا لا قولا كالتدبير المقيد فانه لا يملك  
الرجوع عنه قولا ولا يملك الرجوع فعلا به باعه اذا عرفنا هذا قال الامام محمد

محمد رحمه الله تعالى رجل قال فدا وصيت بثلاث مالى لفلاه وفلاه وفلاه منه مائة وفلاه  
خمسون ثم مات وثلاث مائة وعشرون صاحبا لثلاث مائة وثلاثون صاحبا  
المائة وثلاثون صاحبا لثلاث مائة وثلاثون صاحبا لثلاث مائة وثلاثون صاحبا  
من ثلث مالى لفلاه وخمسين من ثلث مالى لفلاه وبما بقي من ثلث مالى لفلاه لان صدر  
كلامه افترضه ان يكون الثلث بينهم اذ لا يضاف الثلث اليهم على السرا فكان موصيا لكل  
واحد بثلث الثلث الا ترى ان لو افترض عليه كان بينهم اذ لا يضاف الثلث اليهم مقتصا  
التفاوت لانه الشريك بين الرجلين في الشيء قد يكون متساوية وقد يكون متفاوتة وانه كان الاول  
النسابة فاذا بين التفاوت وهو محقق لفظه والرصة قابلة للرجوع يكون رجوعا عن بعض ما وجب  
لاحدهما الى الآخر او عن الكل واذا بين نصيب الاشياء ولم يبين نصيب الثالث كان بيان  
دلالة ان الثالث ما بقي بعد وصيتهما فيكون الاول والثاني بمنزلة صاحب الفرض في الميراث  
والثالث بمنزلة البعثة اعتبارا للوصية بالميراث وفي الميراث اذا اضاف المال الى جماعة  
من الورثة ثم بين نصيب احدهم كان من الشرع بيانا دلالة ان الباقي نصيب الاخر على ما ذكرنا  
واذا صار بقدر الوصية ما ذكرنا لانه كل واحد منهما صار بمنزلة صاحب الوصية بالمال  
المرسل فيضرب كل واحد منهما بجميع حقه في المال بمنزلة اصحاب الديون في الزكاة  
فكذلك هذا ولو كان ثلث ماله ثلث مائة كان الاول مائة وللثاني خمسون والمائة والخمسون  
الباقية للذي لم يسلم شيئا لانه بقدر الوصية لما كان ما ذكرنا ولو صرح بذلك وكان ثلث  
ماله ثلث مائة يعطى للموصي مائة والموصى له بالخمسين خمسين تسعة المحل والباقي  
لم يسلم له ولو قال ثلث مالى لفلاه وفلاه وفلاه منه مائة وفلاه منه مائة وخمسون  
واه كان ثلث ماله اقل من مائة وخمسين وهو بينهما اذ لا يضاف المحل لما ذكرنا واه كان ثلث  
ماله ثلث مائة فلصاحب المائة مائة والاخر خمسون وبما بقي وهو مائة وخمسون بينهما نصفاه  
فرق بين هذه المسألة وبين مسألة الاول الباب فان ثمة ما بقي من الثلث لم يكن بين  
صاحب المائة وصاحب الخمسين والفرق ان ثمة اضاف الوصية الى ثلثه ثم بين نصيب  
اشياء وسكت عن نصيب الثالث والسكوت عنه بمنزلة التخصيص على ارادة الباقي  
ولو كان كذلك كان كل واحد يكون بينهما كذلك هنا اما هناك اضاف الثلث الى اشياء  
على السوي ثم بين لكل واحد منهما دراهم معلومة لا ياتي ما بين لهما على جميع الثلث فكان  
الباقي من الثلث بينهما نصفين لثبتت النسابة في الثلث فكان الباقي من الثلث  
بينهما نصفين لثبتت النسابة في الثلث بقضية صدر الكلام الكلام الا انما فصل  
فيه احدهما على الاخر لانه نص على التغير والتفصيل في بعض المالدان لا يوجب التغير في  
الكل نظيره ما قاله في الاقرار اذا قال هذه الالف لفلاه وفلاه وفلاه منها اربع مائة  
وفلاه ثلث مائة موصولا باقراره كان الاول اربع مائة وللثاني ثلث مائة والثلث مائة الباقية  
بينهما نصفاه الا ان في الاقرار يشترط الوصل لانه الرجوع عنه لا يصح وصدر الكلام بقتضه



يقتضي التسوية وهنا لا فرق بين الوصل والفصل لانه الوصية قابلة للرجوع ففرق بين الوصية والميراث فانه في الميراث ما فضل عن سهام ذوي التهمة عند عدم العصبية يرد عليهم بقدر سهامهم ولا يكون بينهم بالتسوية وهنا يقسم بينهما بالتسوية والفرق ان ثمة استحقاق للزيادة والقرابة كما ان استحقاق اصل الفريضة بالقرابة لانه اذا فضل منهم شيء وليس ثمة عصبية يجب رده الى اولى الناس به وهم اقرباء كما يعرف الى ذلك والارحام واقرباءه هو لا والشرع جعل هذه القرابة سببا لاستحقاق الميراث متفاوتة في اصل الفريضة فكذا فيما زاد عليه اما هنا الاستحقاق بايجابه وصيغة الايجاب تقتضي التسوية بينهما والتغيير وجد في بعض بالتخصيص فبقي الباقي على الاصل ولو قال ثلث مالي لعبد الله وزيد وعمر لعمر من مائة وثلث مائة فماله مائة كلها لعمر ولا شيء لعبد الله وزيد لانه لما بين نصيب عمر وصار هو بمنزلة صاحب الفرض وغيره بمنزلة العصبية فاذا لم يبق مما قدره الاول شيء لم يبق محل حقهما ضرورة ولو كان ثلث مائة وخمسون بين زيد وعبد الله نصفاه لانهما صاحبا الباقي وقد اضاف اليهم على التسوية الا ان المعتبر وجد في حق عمر وبقي الباقي على الاصل ولو اوصى رجل بثلث ماله ثم قال الثلث الذي اوصيت به اوصيت بنصفه لفلان فالثلث بينهما نصفاه وكذا لو قال الثلث التي اوصيت به لفلان قد اوصيت بنصفه لفلان او فقد اوصيت بنصفه لفلان اما الاول فانه سمي الوصية الاولى واسمائه بالوصية بنصفه للثاني ولا يكون نصفه للثاني الا بالرجوع عن الاول واما قوله قد اوصيت سمي الاول واسمائه بالثاني لان قد لا يشاع والا بلاغ في الاستيناف فكاه رجوعا لا ترى انه لو قال ذلك في الكل باه قال الثلث الذي اوصيت به لفلان او وصيت به لفلان او قد اوصيت به لفلان او فقد اوصيت لفلان كان رجوعا عن الاول والكل للثاني ولو قال الثلث الذي اوصيت به لفلان بنصفه لفلان لم يكن رجوعا عن النصف ويكون الثلث بينهما ان شاء الله لانه ما رجوع عن الاولى بل قدرها بجعل الوصية الثانية عطفا على الاول والعطف يقتضي تقرير المعطوف عليه لا تغيير فتثبت الوصية الاول بالثلث والثاني بنصف الثلث فيقسم الثلث بينهما على قدر حقهما كما لو اوصى لاحدهما بالثلث والآخر بالسدس لا ترى انه لو قال ذلك في الكل باه قال الثلث الذي اوصيت به لفلان وقد اوصيت بجميعه لفلان لم يكن رجوعا عن الوصية الاول لكن ضم الوصية الثانية الى الاول حقه كان الثلث بينهما نصفاه فكذا اذا قال اوصيت بنصفه لفلان واما كاه كذلك لانه متى قال الثلث الذي اوصيت به لفلان قد اوصيت به لفلان صار ناقلا جميع ما اوصى به الى الثاني لانه قد تغير واو او بالغا يستعمل في موضع الرجوع فيقول اوصيت لفلان بثلث مالي ثم يقول قد رجعت عنها او فقد رجعت عنها ومضى قال وقد اوصيت به لفلان فهذا يستعمل في الضم لانه قد مضى الاول ولا يستعمل للنقل فانه لا يقال اوصيت بثلث مالي لفلان ورجعت عنها واما يقول رجعت عنها فكاه للضم واما ذكر

وانما ذكر محمد رضي الله عنه هذا على سبيل الاستشهاد انه لما اوصى ثلث ماله ثم سمي لاحدهم مائة فكان رجوع عن وصيته الاخرين وكذا لو كانت الوصية بالعبد فقال العبد الذي اوصيت به لفلان اوصيت به لفلان او قد اوصيت به لفلان وهذا اذا سمي الوصية الاولى اما اذا سمي الوصية برجل ثم لم يسم الوصية الاولى باه اوصى بثلث ماله لرجل ثم اوصى به لرجل اخر واوصى بعبد لرجل ثم اوصى به لآخر وهو يخرج من الثلث فالعبد بينهما لانه اوصى لهما ككل واحد منهما بجميع العبد ولهذا الورود احدهما الوصية كاه الكل لالاخر الا ان يحكم القضاء عن حقهما بقضيهما علم لا استواءهما كما قلنا في دار بيعت ولها شفعاه ثبت لكل واحد منهما حق الشفعة على سبيل الحال الا ان يقضى بينهما لصيق الوقت وكذا القصاص اذا قتل رجلا عدا بثلث لكل واحد منهما العقود في الكل لكن لصيق المحل يكون بينهما وكذا التركة المستفزة بالديون اذا كانت لا تبقى بالكل في شرع الامام الكرخي رحمه الله تعالى قال ابن رستم عن محمد بن محمد بن الله لو اوصى رجلا او وصى بوصايا الى رجل فقتل فقتل له اثلث سنبرافاخر الوصية فقال اخرتها فليس هذا برجوع ولو قيل له انكرهما فقال قد تركتهما فهذا رجوع لانه تاخير الحق ليس باسقاط له وتركه اسقاطا لا ترى انه لو اوصى لرجل من جيرانه مائة درهم ثم اوصى لجيرانه قال محمد رضي الله عنه ينظر فيما اوصى له من هذا وفيما يصيبه مع الجيران فيدخل الاول في الاكثر لانه المالية اذا كانت اكثر فانه يستحق باسم الجيرة وقد اقره الموصى بتعيين المائة ولا يستحق شيئا اخر واذا كان يستحق مع الجيران اكثر يكون رجوعا عني سمي واشتركا له مع الجيران كلهم ولو اوصى رجلا او وصى لرجل مائة درهم ثم اوصى بثلث ماله قال محمد رحمه الله ما كان من سوى الذراهم فالوصى له الثلث من ذلك ولو اوصى لرجل مائة درهم ثم اوصى له ولاخر مائة درهم فلهذا خمسة مائة وتدخل المائة فيه لانه في الاول عين له للمائة من الذراهم فانصرف الوصية بالثلث الى ما ورا الذراهم من الاموال وفي الثاني الوصية الثانية حصص نوع مال وهو الف درهم فيدخل الاقل في الاكثرا

**الوصايا بالنفقة** اصل الباب الوصية بالنفقة الدار لشخص ما عاشر الموصى له كل شهر وكل يوم مالا مقدرا مضافة الى مال الموصى مطلقا او غير مضافة الى ماله غير مقدرا بالثلث بمنزلة الوصية جميع المال مع جواز ان يطول عمر الموصى له فتستغرق جميع ماله فالوصايا بانفاذها من الثلث فيستوفى على اجازة الورثة كالوصية بجميع المال سورة ولفظا وعند الاجازة يقسم عند اجتماع الوصايا بين الموصى له بجميع المال وبين الموصى له بالثلث على طريق المنازعة عند اني حنفية رحمه الله تعالى وعندهما على طريق القول والمضاربة وان لم يحضر وانقسم الثلث بينهما على طريق القول ولا يبطل وصيته فيما زاد على الثلث في حق الضرب وان بطلت في حق الاستحقاق وعند اني حنفية رحمه الله تعالى الثلث بينهما نصفاه لبطاوه وصيته فيما وراه ضربا كله واستحقاقا واما اذا كانت الوصية بالنفقة الى ثلث ماله كانت بمنزلة الوصية بثلث المال فلا



فلا يتوقف على الاجازة ولا يعطى له زيادة على الثلث اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله تعالى  
رجل اوصى لرجل بثلث ماله واوصى ان ينفق على فلاة ما عاش في كل شهر خمسة دراهم فاجازت  
الورثة فلما وصى له بالثلث سدس المال ملكا ويوقف خمسة اسداسه على الموصى له بالنفقة فينفق  
عليه في كل شهر خمسة ولا يعطى له لانه ما اوصى به ادرار النفقة عليه فان شبه الامر بالانفاق من ماله  
في حال حياته وهذا على قياس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى اما على قول ابي يوسف ومحمد فجهما  
الله تعالى يقسم المال بينهما ارباعا بطريق القول والمضاربة ويسلم الثلث للموصى له بالثلث ويوقف  
ثلث الارباع لصاحب النفقة وهذه المسئلة فرع لمسئلة ذكرها في المبسوط اذا اوصى لرجل بجميع  
ماله ولاخر ثلث ماله واجازت الورثة فعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى يقسم جميع المال بينهما على  
سنة اسهم على سبيل المنازعة وعندهما على اربعة اسهم على طريق القول والمضاربة وما ذكر  
عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى من القسمة على ستة غير منصوب عنه انما المنقول عنه انه  
يقسم بطريق المنازعة فقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قياس قوله ان يقسم هكذا  
لانه لا منازعة لصاحب الثلث فيما زاد على الثلث فيسلم ذلك لصاحب الجميع واستوت  
منارتهما في الثلث فيكون بينهما وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى هذا خطأ والاصواب  
ان يقسم المال بينهما ارباعا بطريق المنازعة وبيان انه يبدأ بقسمة الثلث فان حقهما فيه  
على التسوية او الوصية بالثلث اقوى وقد اتفقا على شئ كنهما فيه فكانت ابدانية به اقل  
به اول ثم ناتي الى الثلثين فنقول كان لصاحب الثلث سهمان من ستة وصل اليه سهم فاما  
بقي من حقه سهم واحد فلا منازعة له فيما زاد على سهم وذلك ثلثة فيسلم ذلك لصاحب  
الجميع بقي سهم استوت منازعتهما فيه فيكون بينهما فحصل لصاحب الثلث سهم ونصف من  
سنة وهو ربع المال ولصاحب الجميع اربعة ونصف وهو ثلث اربعة وقال شمس الائمة  
الشرعية رحمه الله تعالى يخرج للحسن رحمه الله تعالى فاه على ما ذكره محمد رحمه الله تعالى  
يؤدي الى ان لا ينتفع صاحب الثلث بالاجازة اصلا فان عدم الاجازة له نصف  
الثلث عند ابي حنيفة رضي الله عنه فلا منفعة له في الاجازة ومعلوم انه كل واحد منهما  
ينتفع بالاجازة عند الانفراد فانهم لو اجازوا لصاحب الثلث خاصة كان الثلث بينهما  
نصفين وباخذ الثلث سدسا اخر بالاجازة يسلم له كمال حقه فكذلك عند الاجتماع ينبغي  
ان ينتفع كل واحد منهما بالاجازة وذلك فيما قلنا وقيل ما ذكره الحسن رحمه الله تعالى قول  
زفر رحمه الله تعالى وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان قياس قوله انه يسلم لصاحب الجميع ثلثا  
المال لعدم المزاحم له فيه ثم يتضاربان في الثلث بالمزاحمة ولا يظهر اثر الخلاف فيما ذكر  
لانه يؤدي الى معنى واحد وانما يظهر فيما اذا اوصى لرجل بجميع ماله ولاخر بالثلث ولاخر  
بالربع فعلى قياس قول ابي يوسف رحمه الله تعالى لصاحب الجميع الثلثان ونصف السدس  
بينه وبين صاحب الثلث والربع بينهم وعلى قياس قول محمد رحمه الله تعالى لصاحب الجميع  
الثلثان بينهم على احد عشر لانه لا معتبر لاجازة الورثة في الثلث ينضرب كل واحد منهما

كل واحد منهم بجميع حقه في الثلث فيحتاج الى حساب له ثلث وربع واقله اثني عشر ينضرب الموصى بالجميع  
بثلاثة اربعة وكذا الموصى له بالثلث والموصى له بالربع فربعه ثلثة فذلك احد عشر قال محمد رحمه الله تعالى  
وهذا الذي قاله ابو يوسف رحمه الله تعالى يؤدي الى انه يكون حصته صاحب الثلث عندم الاجازة اكثر  
من حصته عند وجودها وهذا لا يصح وبيان فيما اذا اوصى لواحد بجميع ماله ولاخر بسدس  
كاه على قوله يجب ان يكون الثلث بينهما اذا لم تجز الورثة الثالث فيصيب صاحب السدس سبع  
المال وصاحب الجميع تسعاه وعند الاجازة حصل لصاحب الجميع خمسة اسداس المال والسدس  
بينهما فاصابه سبع الاجازة نصف السدس ووجه التفرع ان الموصى له بالنفقة بمنزلة  
الموصى بجميع المال ولاخر موصى بالثلث والمسائل التي فيها القسمة على العول او المنازعة اربعة اقسام  
منها ما يقسم بطريق العول بالاجماع ومنها ما يقسم بطريق المنازعة بالاجماع ومنها ما يقسم  
بطريق المنازعة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وبطريق العول والمضاربة عندهما ومنها ما يقسم  
على عكس ذلك اما يقسم بطريق العول عندهم غائبة احدها المرات اذا اجتمع سهمان الفريض في  
التركة وضافت التركة عن الوفا بها يقسم بطريق العول والثاني اذا اجتمعت الديون المتبا  
المتفاوتة في التركة وضافت التركة عن الوفا والثالثة اذا اوصى لرجل بثلث ماله ولاخر بربع ماله  
ولاخر بربع ماله ولاخر بسدس ولم تجز الورثة حتى عادب الوصايا الى الثلث والرابعة الوصية  
بالمحاباة اذا اوصى ان يباع العبد الذي يساوي الف درهم من هذا الرجل بالف درهم واوصى ان  
العبد الذي قيمته ثلاثة آلاف من هذا الرجل بالف درهم حتى حصلت المحاباة لهما بالقي  
درهم والخامسة الوصية بالعتق اذا اوصى بان يعتق من هذا العبد نصفه واوصى بان  
يعتق من الاخر ثلثة ولا يخرج ذلك من الثلث والسادسة الوصية بالف درهم رسالة  
مع الوصية بالدين والسابعة عتقا عن رجل وقتل اخر خطأ فدفع بهما يقسم  
بينهما بطريق العول ثلثاه اولى القتل وثلث الاخر والثامنة مدبر حتى على هذا الوجه  
ودفعت القيمة الى اولى الجناية واما ما يقسم بطريق المنازعة عندهم مسئلة واحدة  
واحدة ذكرها في الجامع فضولي باع عبدا من رجل بالف درهم وفضولي اخر باع نصفه من  
اخر بمائة فاجر المولى السبعين جميعا بخير المشتري فاه اخذ الاخذ اخذا بطريق  
المنازعة ثلثة اربعة المشتري الكل وربعه لمشتري النصف واما ما يقسم بطريق المنا  
المنازعة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وبطريق العول عندهما ثلث مسائل احدهما  
وارتضاعا فيها رجلاه احداهما يدعى كلها والاخر يدعى نصفها واقاما البينة عند ابي حنيفة  
رحمة الله تعالى يقسم ارباعا ثلثة ارباعها المدعى الكل وربعها المدعى النصف وعندهما اقلنا  
ثلثاها المدعى الكل وثلثها المدعى والثانية اذا اوصى بجميع ماله لرجل ونصفه لا  
لاخر واجازت الورثة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى المال بينهما ارباعا وعندهما اقلنا  
والثالثة اذا اوصى بعبد بعينه لرجل ونصفه لاخر وهو يخرج من ثلثة او لا يخرج واجاز



الورثة كاه العبد بينهما ارباعا عند ان حنيفة رحمة الله وعندهما الثلثة واما ما يقسم بطريق  
العول عند ان حنيفة رحمة الله تعالى وبطريق المنازعة عندهما خمس مسائل احديهما  
ما ذكر في الماذون عبد ماردوه برب رجلين او انه احد المولىين مائة يعني باعده شيئا  
وادانه اجنبي مائة فقسع العبد فعند ان حنيفة رحمة الله تعالى يقسم الثلث بين الاجنبي  
والمولى ثلثة ثلثاه للاجنبي وثلثة للمولى لانه اذ انتهى تصح في نصيب شريكه لا في نصيبه  
والثانية اذ اراد ان اجنبي مائة واجنبي اخر خمسين يقسم الثلث بينهما اثلثا عند  
وعندهما ارباعا واكثا لثمة عبد قتل رجلا خطأ واخر عمدا او للمقتول عمدا ولياه  
فحق احدهما فان فدا المولى يفدى بخمسة عشر الفا خمسة الالف لشريك  
العاقي وعشرة الالف للمولى الخطا وان رفع يقسم بينهما اثلثا عند ان حنيفة رحمة  
الله تعالى وعندهما ارباعا واكثا لثمة لو كان الجاني مدبرا وام ولد والمسئلة بما لها ودفع  
القيمة وللمسئلة ام ولد قتلت مولاه واجنبتا عمدا وكل واحد منهما ولياه فعفى  
احد ولي كل واحد منهما على التعاقب يجب عليها السعاية في ثلثة ارباع قيمتها و  
يكون ربع القيمة للساكت من ولي الاجنبي خاصة ويقسم النصف بين الساكت من  
ولي المولى والساكت من ولي الاجنبي ثلثة ثلثا النصف للمولى وثلثة  
لولى الاجنبي فيكون لولى الاجنبي سدساه ونصف سدس لولى المولى سدساه فيصير  
ثلثة ارباع القيمة اسهم لولى الاجنبي واربعة لولى المولى وعندهما يقسم النصف بينهما  
بريق المنازعة نصف لولى المولى بالمنازعة لانه ولي الاجنبي اخذ الربع فلا يدعى من هذا  
النصف الا نصفه فيسلم نصفه لولى المولى واستوت منازعتهما في الربع فيكون بينهما نصيب  
لكل واحد منهما ثلثة اثمان القيمة فالاصل لاني يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ان الحقيق  
ثبت على الشيوخ في وقت واحد كانت القسمة عوليت وان ثبت على وجه التذراوت في  
وقتين مختلفين كانت القسمة نزاعية والمعنى فيه ان القياس ياتي بالقسمة بطريق العول لانه  
تفسير العول ان يضر كل واحد منهما بجميع حقه احدهما بنصف المال والاخر بالكل والمال  
الواحد لا يكون له كل ونصف اخر ولهذا قال بن عباس رضي الله عنهما من شأنا هله ان الله  
تعالى لم يجعل في المال الواحد ثلثين ونصفا ولا نصفين وثلثا واما تركنا القياس في  
الميراث باجماع الصحابة رضي الله عنهم فيلحق به ما كان في مقناه وفي الميراث حقوق الكل  
ثبت على وجه الشيوخ في وقت واحد وهو حالة الموت وفي التركة اذا اجتمعت فيها حقوق  
متفاوتة حق او باب الذبوت ثبت في وقت واحد وهو حالة الموت او المرض وكان في معنى  
الميراث وكذلك في الوصايا وفي العبد والمدر اذا فاضا عين انسان وقتل اخر خطأ فحق اصحاب  
الجناية ثبت في وقت واحد وهو وقت دفع الجاني او قيمة المدبر لانه من جيب جناية الخطا لا يملك  
قبل الدفع ولهذا لا يجب فيه الزكاة قبل القبض ولا يصح الكفالة به واما مالك عند التمسك

عند التمسك ووقت الدفع واحد ثم في دعوى الدار الحق انما ثبت بالقضا ووقت القضا  
واحد وفي بيع الفضول وقت ثبوت الحقيق مختلف لانه ثبت عند الاجازة مستندا الى وقت  
العقد ووقت العقد مختلف وفي القسم الرابع وقت ثبوت الحقيق مختلف اما في مسئلة الادا  
فلا هو الحق ثبت بالادانة ووقت الادانة مختلف وفي العبد اذا قتل رجلا عمدا واخر خطأ وعفى  
احدهما ورفع او دفع قيمة المدبر وقت ثبوت الحقيق مختلف لانه حق الساكت من ولي الدم  
كاه في العضا لانه في المثل والمال يدل على القصاص وجوب البديل بصاف فله سبب الاصل  
وهو القتل فكاه وقت نبوته حقه وقت القتل وحق فكاه وقت ثبوت حقه وقت القتل وحق  
ولي الخطا في القيمة او العبد المدفع يثبت عند الدفع لا قبله لانه صلة معنى لا يملك  
قبل القبض فكاه وقت الحقيق مختلفا فلم يكن في معنى الميراث فكانت القسمة تراعية  
وفي ام ولد وجوب الدية للذي لم يعف مضاف الى القتل لما قلنا والقتل واحد في وقتين  
مختلفين ولانه في المسائل العولية اذا انفرد احدهما استحق جميع ما يدعيه فاذا ازدهما  
ضرب بما يدعيه كالميراث والاهل عند ان حنيفة رحمة الله تعالى ان قسمة العبي متى كانت  
لحر ثابت في الذمة او الحق ثبت في العبي على وجه الشيوخ في البعض دون الكل كانت القسمة  
عولية ومتى وجبت قسمة العبي لحق ثبت على وجه البقي او كان حق احدهما في البعض  
الشايخ وحق الاخر في الكل كانت القسمة تراعية والمعنى فيه ان الحقوق متى وجبت في  
الذمة فقد استوت في القوة لانه الذمة متسعة فيضرب كل واحد منهما بجميع حقه  
في العبي وكذلك اذا كان حق كل واحد منهما في العبي لكن في الحر والشايخ فقد  
استوت في القوة لانه ما من حر و ثبت فيه حق احدهما الاول والاخران يراحمه فكانت  
الحقوق مستوية في القوة والاصل في قسمة العول الميراث كما قلنا لا وثة حق كل واحد  
منهم ثبت في البعض الشايخ وانا ثبت الحقا على وجه التميز لم يكن في معنى الميراث  
وكذا اذا كان حق احدهما في البعض الشايخ وحق الاخر في الكل لم يكن في معنى الميراث  
لانه صاحب الكل يراحم صاحب البعض في كل شيء اما صاحب البعض لا يراحم صاحبه  
في الكل فلم يكن في معنى الميراث ولانه كل واحد منهما اذا كان في البعض الشايخ  
وما ياتخذ من كل واحد منهما بحكم القسمة غير مقر وان غير الشايخ كاه الماخوذ بدل حقه  
لاصل حقه فيكون في معنى الميراث والتركبة التي جفت فيها الذبوت وفي مسائل  
العقود القسمة انما وجبت لحق ثابت في الذمة لانه حق كل واحد منهما في موجب الجناية  
وموجب الجناية في الذمة فكانت القسمة فيها عولية انتهى واما بياه قسمة الثلث  
عند عدم الاجازة على طريق العول عندهما وعدم بطلانها في حق الضرب والقسمة به  
نصفين عند ان حنيفة رحمة الله تعالى وبطلانها في حق الضرب الا في خمس مسائل احدها  
العقود الموقعة في المرض وهو ان يعق عبدين قيمة احدهما الف وقيمة الاخر الفاه وثلث



ماله الف ولم يجز الورثة يضرب كل واحد منهما بجميع حقه والثاني العتق المعلق بالموت  
 او الموصى باعتاقه والرابعة المحاباة اذا باع عبدا قيمة الفاه بالف وثلاث ماله الف ولم يجز  
 الورثة يضرب كل واحد منهما بجميع وصيته والخامسة الوصية المرسله مثل ان يوصي  
 لرجل بالف ولا خيرا لغيره وثلاث ماله الف ولم يجز الورثة يضرب كل واحد منهما  
 جميع وصيته واجمعا ان اذالم يجاوز وصيته كل واحد منهما الثلث بانفرادها وجاوزت  
 الثلث مجموعها يضرب كل واحد منهم بجميع وصيته لهما ان بطلاه الوصية فيما زاد  
 على الثلث لدفع الضرر عن الورثة ولهذا يجوز باجازتهم وضررهم في الاستحقاق لا  
 في الضرب ولاه المال اذا تضاعف عن الحقوق يضرب كل واحد منهما بجميع حقه كما  
 صاحب القول والعرض ما ولهذا لا اله الميث فصد التفضيل بينهم فلوردها  
 من زادت وصيته على الثلث الى الثلث لسوينا بينهم وانه بخلاف قصته  
 الميت وبضربه والتدليل عليه المسائل المستثناة على قوله واجتماع الوصايا اذالم  
 نزيد كل واحد على الثلث ولا في حصة رحمة الله تعالى ان الضرب ينتج الاستحقاق  
 فاذا بطل في حق الاستحقاق بطل في حق الضرب لاظهار وقد مر المستحق ولان  
 الوصية بما زاد على الثلث كانت موقوفة على اجازة الورثة فاذا ردتها بطلت  
 من الاصل كانه لم تكن كسائر التصرفات الموقوفة اذ ارد من توقف على اجازته  
 فصارت مفسوخة بيقين فجعل كانه اوصى لكل واحد منهم بالثلث وبياه انها  
 مفسوخة بيقين انه لا ينفذ بحال من الاحوال حتى انه لو ظهر للميت مال ما تنفذ  
 هذه الوصية اعني الزيادة على الثلث لا يلزم على ما ذكرنا اذا اوصى لاحدهما بالثلث ولا  
 ولا خيرا لغيره ولم يجز الورثة لاه كل واحد منهما وقع في محله ولهذا لا يتوقف  
 احدهما عند الاخر اذ على الاجازة فلم تكن احدهما مفسوخة الا ان عند الاجتماع  
 ظهرت الزيادة والرد فيهما فيقسم بينهما على قدر حقهما بخلاف الوصية المرسله  
 والعتق وغيرها لاه ثمة الوصية غير مفسوخة بيقين لجواز ان يظهر له مال  
 اخر فتجوز الوصية لهما ولا الوصية بمال مرسل بمنزلة الدين ولهذا لا يزاد  
 زيادة المال ولا ينتقص بنقصانه الا انه قد لا يمكن التنفيذ في الكل لضيق المحل  
 كما لا يمكن قضا جميع الدين عند ضيق التركة فيضرب كل واحد بجميع حقه  
 كما صاحب الديون وكذا الوصية بالمحاباة والاعتاق والوصية بد بمنزلة  
 الوصية بالف مرسله لانه لا يزاد بزيادة المال ولا ينقص بنقصانه وانته  
 وصية بمال مفقود وهو قدر المحاباة والتسوية في ذمة العبد وهذا لاه  
 الموصى بماله الوصية ويملك ابطال الوصية بالرجوع فتنى استحقاق غير  
 من جهة من استحققت عليه بطلت وصيته فيما استحق عليه بطلت وصيته

وصيته فيما استحق عليه فلا يجوز ان يضرب فيما استحق عليه بخلاف ارباب  
 الكتيوه لا يبطل بسبب من استحق عليه وكذلك اصحاب القول لا تبطل  
 سها مهم من جهة الميت وبخلاف العتق لانه لا يقبل الا بطل وبخلاف الالف  
 المرسله لانه لم يصير مستحقا لعدم اجتماعهما في محل واحد لاه الوصية بالف مرسله  
 وغيرها لا تعرض لحق الورثة اولا تصادف حقهم لفظا فصيح اللفظ من غير توقف  
 اما الوصية بما زاد على الثلث تعرض لحق الورثة لفظا فلا تظهر مطلقا وهذا لاه من يدل  
 بحق صحيح بسبب صحيح قوي يكون اقوى من بدلي بسبب ضعيف والسبب الذي  
 لا يفيد الحكم بنفسه اضعف من الذي يفيد الحكم بنفسه الا ترى ان الجهة لما لم يتعلق  
 الاستحقاق بها حجة ينضم اليه معنى اخر وهو القبض والعرض يكون اضعف من يتعلق  
 به الاستحقاق بنفسه وهو البيع والوصية بقدر الثلث وصية قوله من غير انظام  
 شيء آخر الوصية بما زاد على الثلث ضعيف لا ينفذ الا بانضمام الاجازة فلوسونا  
 بينهما في المكسرة ربة بجميع كل واحد منهما السويين بين النصيب الضعيف والقوي  
 وانه لا يجوز ولا يلزم الدراهم المرسله ونحوها لا نفاه غير متعلقة بعين التركة و  
 ويجوز ان يستحق بغير اجازة الزيادة المال فان قيل هذا يبطل بما قال ابو حنيفة و  
 رحمة الله تعالى فيمن اوصى بعين من تركته فبعضها اكثر من الثلث لم يضرب الموصى  
 فيها الا بقدر الثلث وان جاز ان يخرج من الثلث زيادة المال قلنا هذا وصية  
 بعين يتعلق بها حق الورثة وتعرضت لا بطل حقهم فهي كالوصية بما زاد على الثلث  
 اما الوصية بالف مرسله لا تتعلق بعين التركة الا ترى انه لو هلك التركة وانقادت  
 مالا اخر لم يبطل الوصية وجب تنفيذها فدل انها لا تتعلق بالاعياى التي يتعلق  
 بها حق الورثة في تلك المسئلة لو هلك التركة واستفاد مثلها بطلت الوصية  
 فدل انها تعلققت بعين التركة اذا ثبت هذه الاموال فنقول اذا قسم في مسئلة اعلى  
 ستة او على اربعة ومات الموصى له بالنفقة قبل الاستكمال ما وقفه لاجله فكل وصية  
 الموصى له بالثلث مما بقى منه وردها في على الورثة وانما يعتبر ثلث جميع المال يوم  
 موت الموصى لاه وصيته حصلت بالثلث وانما انتقضت لمزاحة الموصى له وقد  
 زالت المزاحة فيكل حقه وما بقى للورثة لانه مال الميت وقد خلا عن الدين  
 والوصية فرق بين هذه المسئلة وبينها الوادي رجلاه شرادار من رجل ادعى كل واحد  
 منها ان اشترى كلهما منه واقاما البينة وقضا القاضى بالدار بينهما نصفين ثم ان  
 احدهما رد ما وصل اليه بعيب او خيار روية فانه لا يكمل حق الآخر وكذا ان ار بيعت  
 ولها شفعاه وطلب الشفعة وقضيهما ثم ردا احدهما ما قضى له لا يكمل حق  
 الاخر لانه ثمة لما قضى القاضى بالدار بينهما فقد ابطال حق كل واحد منهما في نصفه لاه الشرا



بين على انكاح لا يتصور اجتماعهما في محل واحد في حالة واحدة وكذلك المالك فمن  
القضي بالمالك بحكم الشري بينهما ان يصير كل واحد منهما مقضيا عليه بابطال  
المالك في النصف وكذا في الشفعة اما الوصيتين يتصور اجتماعهما في محل واحد اذا  
تنا في بينهما لما عرف انه عقد استخلاف الا انهما اذا اجتمعنا تراهما الضيق المحل  
ففي زال المزاخ كل حقه ضرورة ولا في الوصية القاض لا يقض لصاحب النفقة  
بالكل ولهذا لا يدفع اليه لكن تركه موقوفا لحقه فاذا زال حقه توفى حق الاخر وروى  
عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال لا توقف خمسة اسداس المال ولا ثلثه اربعة  
واغايه يوقف بقدر ما يعلم ان مثله يعسر الى تلك المدة في الغالب ويرد الباقي الى الورثة الا ان  
هذا ليس بصحيح لانه ذلك غير معلوم بطول العمر وقصر ورعا بهك شئ مما وقفنا  
فيحتاج الى الاسترداد من الورثة فتوقف الكل فصد المسافة هذا اذا اجازة الورثة  
وان لم يجزوا لم ينفذ وصيتهما الا بقدر الثلث ثم يقسم الثلث بينهما نصفيين عند ابي حنيفة  
رحمة الله تعالى وعندهما يقسم الثلث بينهما ارباعا لبقاء الوصية بالنفقة في الكل في حق  
النسب عندهما وبطلان نفقائه كما ذكرنا على ما ذكرنا فان مات الموصي له بالنفقة قبل  
استكمال نصف الثلث عنده او ثلثه اربعة عندهما يصرف ما بقي منه الى الموصي بالثلث  
تكميلا لحقه بقدر الامكان وسوا اضاف الوصية بالنفقة الى المال والماله او لم يضاف لانه  
ماله المذكور بدلالة الحال هذا اذا كانت الوصية بالنفقة مطلقة غير مضافة الى الثلث  
فانه كانت مضافة الى الثلث بان اوصى لرجل بثلث ماله واوصى لآخر وقال اوصيت  
باه ينفق علي فلاه كل شهر كذا اما عاش من ثلث ماله فان اجازت الورثة فلصاحب  
ثلث المالك يوقف على الموصي له بالنفقة ثلث المال فينفق عليه كل شهر ما سمي الموصي  
لا الوصية له بالنفقة موصي له بثلث المال وكذلك الاخر ومن اوصى لاثني لكل واحد  
منها بثلث ماله واجازة الورثة تقسم التركة بين الورثة والموصي لهما اثلثة ثلثاها  
للموصي لهما لكل واحد منهما الثلث وثلثها كذلك هنا فان مات الموصي له بالنفقة  
قبل ان يستكمل الثلث فما بقي للورثة لانه مال الميت وقد فرغ من الدين لانه الموصي  
له بالثلث استوفى كمال وصيته هذا اذا اجازة الورثة وان لم يجزوا فاقول الموصي  
له بالثلث سدس المال ملكا ويوقف السدس على الموصي له بالنفقة لانه الثلث قسم  
بينهما بالاجماع لانه وصية احدهما لا تنجز ومحل الوصية وهو الثلث فاستوفى في القوة  
فان مات الموصي له بالنفقة وبقي شئ فهو للموصي له بالثلث لانه لم يستوفى كمال حقه للمزاحمة  
وقد زالت ولو اوصى لرجل بثلث ماله واوصى بان ينفق علي فلاه كل شهر عشرة  
درهم ما عاش او زاد فقال على كل واحد منهما خمسة درهما سوا لانه قوله على كل واحد منهما  
خمس لا يفيد الا ما افاده قوله عليهما عشرة فلا يتوقف حكم الايجاب لهما ولا يجعل الوصية

الوصية منفردة بخلاف التسمية التي في البيع لانه العاقل في احد الجانبين متعدد فجاز  
ان يجعل عقدين لاختلاف التسمية لعل جهة التقدير وهذا العاقل في الوصية واحد  
وهو الموصي لانه الوصية تقوم به والقصد يقوم بالعاقل فيتحديد باختياره ضرورة **والجواب**  
في هذه المسئلة وما اذا كان الموصي له بالنفقة واحدا سوا لانه المزاحمة للموصي له بالثلث  
انما تزداد بزيادة الوصية له وهذا الوصية واحدة لانه اوصى لهما جميع المال حين اوصا  
لها كل شهر بنفقة عشرة فكانت القسمة عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى بطريق المنازعة  
عند الاجازة على ستة للموصي له بالثلث وتوقف خمسة الاسداس لنفقة وان لم يجزوا  
فنصف الثلث للموصي له بالثلث ويوقف نصف الثلث بالنفقة وان مات اياهما لم يجل وصية  
الموصي له بالثلث كما لو كان الموصي له بالنفقة واحدا على ما ذكرنا وان مات احدهما لا ترد  
شئ على الموصي له بالثلث ولكن يوقف ويتفق على صاحبه لانه مزاحمة الموصي له بالثلث  
من قبلها ليس لذاته بل لوصيتهما فادام احدهما باقيا كانت الوصية قائمة فتكون  
المزاحمة باقية الا ترى انه لو لم يكن في الاصل الا احدهما كانت القسمة على ما ذكرنا فكذا  
اذا هلك احدهما وبقي الاخر وكذلك عندهما الا انهما يقسم جميع المال عند الاجازة  
او ثلثه عند عدم الاجازة على اربعة بطريق العول كما لو كان الموصي له بالنفقة واحدا  
ولو فرق الوصية بالنفقة قال اوصيت به ينفق علي فلاه خمسة دراهم كل شهر ما عاش  
واوصيت بان ينفق علي فلاه اخر كل شهر خمسة ما عاش واوصى لآخر بثلث ماله فان  
لم يجز الورثة عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى يقسم لثلث بينهم اثلثة على سبيل  
المنازعة لانه الموصي له بالثلث موصي له بثلث المال والموصي لهما بالنفقة كل واحد منهما  
موصي له بجميع المال وقد ردت الى الثلث لعدم الاجازة فاستوت منازعتهم في  
الثلث فيكون بينهم على ثلثة فرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة المتقدمة فانه  
ثمة عند عدم الاجازة يقسم الثلث بينهما نصفيين وان كان الموصي لهما بالنفقة اثني  
والفرق ان المزاحمة انما تزداد بزيادة الوصية لانه الوصية الموصي له وثمة اوصى  
لها جميع المال الوصية واحدة فلم تكرر الوصية فمناكر لفظة الوصية فاجتمع في  
الثلث ثلث وصايا وصية بالثلث ووصيته كل واحد منهما جميع المال وقد  
ردت الى الثلث فيصير الثلث على ثلثة فيحتاج الى حساب لثلث وثلثة ثلث و  
واقل تسعة سهم للموصي له بالثلث ويوقف لكل واحد منهما سهم وستة للورثة فان مات الموصي  
لها بالنفقة برد ما بقي منها الى الموصي له بالثلث تكميلا لوصيته وان مات احدهما وبقي  
وقف لشيء ويقسم ما بقي بين الموصي له بالثلث والموصي له بالنفقة نصفيين لاستوا  
حقهما في الثلث ولم يوقف حقهما هنا ما بقي من الميت على الاخر لانه هنا اجماعا مختلف  
فكانا وصيتي فدخلت المزاحمة من قبل كل واحد الا ترى انه لا يستحق اكثر من السبع  
لانه المزاحمة واقعة عليه من كل واحد منهما من جهة الميت فجاز ان يزداد حقه بموته



بخلافه اذا جع بينهما في الوصية لانهما بمنزلة شخص واحد لا ترى ان لو لم يكن الا احدهما  
 كان الموصي له بالثلث الثلث سدس عند الاجازة وعدمها كما لو كانا اثنين وانه اجازت الورثة يقسم  
 جميع المال على تسعة ايضا لانه القسمة بطريق المنازعة عند استوت منارعتهم بالثلث  
 فيكون بينهم والباقي بين الموصي لهما بالنفقة نصفين لكل واحد منهما اربعة فحصل للموصي  
 له بالثلث سهم من تسعة فندفع اليه وكل واحد من الباقيين اربعة فان ما لنا قبل استحالة  
 اربعة بكل وصية الموصي له بالثلث ويرد الباقي الى الورثة فان مات احدهما وبقي منه شيء  
 يقسم بين الموصي له الآخر بالنفقة والموصي له بالثلث على خمسة اسهم سهم الموصي له بالثلث  
 واربعة توقف الموصي له بالنفقة على حقهما في الاصل هكذا ذكر في بعض الشيوخ وذكر في بعضها  
 انه يقسم بينهما على ستة على قدر حقهما كما لو كان الموصي له بالنفقة واحدا في الاصل لانه الموصي  
 باق على ملك الميت على ما ذكرنا فكان في الباقي هذا ابتدا القسمة على ما ذكرنا وعندنا في يوسف  
 ومحمد رحمهما الله تعالى عند الاجازة يقسم المال بينهما على طريق العول اسبعا سبعة للموصي  
 له بالثلث يدفع اليه ويوقف لكل واحد منهما ثلاثة اسبعا لانه الموصي له بالثلث يقدر  
 ثلث المال سهم من ثلاثة وكل واحد منهما يضرب بحصة ثلاثة فيضرب سبعة فان ما لنا  
 بكل وصية الموصي له بالثلث والباقي الورثة وان مات احدهما يقسم ما بقي منه بين الموصي  
 له الاخر بالنفقة والموصي له بالثلث على اربعة لانه الباقي يقسم بينهما على طريق العول على  
 قدر حقهما في الاصل وان لم يجزوا يقسم الثلث على سبعة ايضا لانه الوصية فيما زاد  
 على الثلث لا تبطل في حق الضرب بعدم الاجازة عندهما فان ما تصرف ما بقي منهما  
 الى الموصي له بالثلث وان مات احدهما يقسم ما بقي بينهما اربعا والله تعالى اعلم ولو اوصى بان  
 ينفق على فلاة كل شهر خمسة دراهم ما عاش واوصى بان ينفق على فلاة وفلاة كل شهر عشرة دراهم  
 دراهم كل شهر ما عاشا على كل واحد منهما خمسة اولى يقل هذه الزيادة فان اجازت الورثة  
 يقسم المال بين الموصي له بالنفقة بخمسة وبينهما نصفين فيوقف النصف على صاحب الخمسة  
 والنصف على صاحب العشرة لانه الموصي له بالنفقة بخمسة موصي له بجميع المال وصية  
 واحدة والموصي لهما بالنفقة بعشرة موصي لهما بجميع المال لهما وصية واحدة على ما ذكرنا  
 فيقسم المال بينهما نصفين عندهم جميعا لا تحاد الايجاب الا ترى انه لو اوصى لرجلين  
 بجميع المال ولاخر بجميع المال فان المال عند الاجازة والثلث عندهما يجعل نصفين نصف  
 للفرد ونصف للجميع وكذا لو اوصى لرجلين بالف درهم ولرجل بالف درهم ولم يتردد الا  
 الفا يقسم المال عند الاجازة والثلث عند عدم الاجازة نصفين فكذا هذا وان مات  
 صاحب الخمسة وبقي منه شيء يوقف ما بقي منه لصاحب العشرة لانه انما انتقص حقها بسبب  
 المزاحمة وقد زالت وان مات احد صاحب العشرة ولم يميت صاحب الخمسة يوقف ما بقي  
 على شريكه في العشرة ولا شيء لصاحب الخمسة لانه حق الموصي له خمسة انما انتقص من  
 قبل الوصية لهما بجميع المال لا تبعدها وقد بقيت الوصية بجميع المال بيضا احدهما

احدهما كما لو كان منفردا في الايراد وان مات الاخر وبقي منه شيء يوقف ما بقي منه على حصة  
 الخمسة لزوال المزاحمة وان مات صاحب الخمسة برده ما بقي على الورثة وان لم يجز الورثة يقسم  
 الثلث ويوقف نصف الثلث للمفرد والنصف لهما وحكم الموت ما ذكرنا في الكل عند  
 الاجازة بالاجماع لا استواء الحقين ولو فرق في الوصية فقال اوصيت بان ينفق على فلاة  
 كل شهر خمسة دراهم واوصيت بان ينفق على فلاة اخر كل شهر خمسة دراهم وقال للثالث  
 من ذلك فان اجازت الورثة يقسم جميع ما له ثلثة اسهم فيوقف لكل واحد منهم بالاجماع  
 لانه اوصى لثلاثة لكل واحد منهم بجميع ما له فان مات احدهم يوقف نصيبه على الاخرين  
 وان مات اخر يوقف نصيبه على الباقي وان لم يجزوا فاقسم لثالث بينهم بالاجماع مع  
 اختلاف الترخيج وحكم الموت ما ذكرنا بخلاف المسئلة الاولى ثم جيع بين اثنين  
 في الوصية فيتر لامنزلة شخص واحد لما سر ولو اوصى بان ينفق من ثلثة على فلاة  
 في كل شهر اربعة دراهم ما عاش واوصى بان ينفق على فلاة وفلاة كل شهر عشرة دراهم  
 من ثلثة ما عاشا فان اجازت الورثة يقسم المال اثلاثا بالاجماع ثلثة للورثة وثلثة  
 يوقف للموصي له بالاربعة فينفي عليه وثلثة يوقف لصاحب العشرة فينفي عليهما لانه  
 اوصى بوصيتين لكل واحد منهما ثلث المال لانه الموصي لهما بالعشرة كشخص واحد ولا يتناهي  
 بين الوصيتين لانه في المال سبعة فلا يكون لاحدهما عار جو عا عن الاخر واشتركا بينهما  
 كما لو اوصى لرجلين لكل واحد منهما ثلث المال واجازت الورثة ولا فرق بين ان يكون  
 وصية المفرد اربعة او خمسة او اقل واكثر لانه الاربعة قد تستغرق ثلث المال كل خمسة  
 فان مات المفرد فابقي منه للورثة ولا يوقف للموصي لهما بالعشرة لانه وصل اليهما  
 كمال حقهما فلومات احد صاحب العشرة يوقف نصيبه على شريكه لما ذكرنا ان الوصية بقيت  
 بيضا احدهما فان مات الاخر برده ما بقي الى الورثة ولا يوقف على المفرد وان جاز الورثة  
 يقسم الثلث نصفين نصفه يوقف على المفرد ونصفه على الاخرين بالاجماع فان مات الموصي  
 له اربعة يوقف ما بقي منه على الاخرين لزوال المزاحمة لانه حقهما انما انتقص على الثلث لمزاحمة  
 وقد زالت وان مات احد صاحب العشرة يوقف ما بقي منه على صاحب الاربعة  
 لانها كشخص واحد لما قلنا وان مات الاخر برده ما بقي منه على الموصي له اربعة ولو فرق  
 في الوصية كان جميع المال بينهم اثلاثا ان اجازت الورثة ولا شيء للورثة لانه اوصى بثلاثة  
 وصايا لكل واحد بثلث المال وان يجزوا فالثلث بينهم انلا فاعلى اختلاف الترخيج و  
 وحكم الموت ما ذكرنا ولو قال اوصيت بثلث لفلان وينفق عليه كل شهر منه ما عاش  
 اربعة دراهم وقد اوصيت بثلث لفلان وفلاة يوقف وينفق عليه كل شهر منه عشرة دراهم  
 ما عاشا لكل واحد خمسة اولى يذكر هذه الزيادة فان اجازت الورثة قسم المال بين الورثة وسهم  
 اثلاثا ثلثة للورثة وثلثة لصاحب الاربعة ويكون مكمالا يعمل به ما شاء وثلثة لصاحب



العشرة بينهما ملكا لهما ولا يوقف قبل ولا كثير ومن مات منهم فضيبت ميراث الورثة  
 لانه اوصى بوصيتين كل وصية بثلاث جميع المال وصية تملك لا وصية اتفاق لانه اضاف  
 الوصية الى كل واحد منهم بلام التملك الا ترى لو انه اقتصر على قوله اوصيت بثلاث مالي  
 لفلان واوصيت بثلاث مالي لفلان وفلان كان تملكها وقوله يوقف وينفق محتمل  
 محتمل ان يكون معنى قوله يوقف على ملكي وينفق عليه فيكون هذا ابتداء وصية اتفاق محتمل  
 ان يكون رجوعا بان يكون معنى قوله يوقف اعيى يوقف على ملك الموصي فلا يكون رجوعا عن  
 الوصية وقوله ينفق عليه يكون مستورا في ملك الغير لانه ذكر قوله يوقف ولم يبين  
 من يوقف عليه فكان محتملا فلا يثبت الرجوع بالشك وصاحبها لو اوصاه بثوب  
 ليلبس او بلباع ليكل الا ترى ان لو قال لغيري وهبت لك هذا العشرة دراهم تشتري  
 بها ثوبا كانت العشرة له وله الخزاز ان شا اشتري بها ثوبا وان اشتري بها غير او يهبها  
 من غيره وكذلك ان وهب له دارا يسكنها او دابة يركبها كان ذلك لله هبة لم يصنع  
 به ما شا وان لم يجز الورثة فلصاحب الاربعة نصف الثلث والاخرى نصف الثلث  
 بينهما بالاجماع لانه اجتمع في الثلث وصيتان على السواء فيقسم بينهما نصفين وكذلك لو قال  
 اوصيت بثلاثي لفلان ينفق عليه اربعة دراهم كل شهر واوصيت بثلاثي لفلان وفلان ينفق على  
 فلان منه خمسة دراهم كل شهر وعلى فلان منه ثلثة دراهم كل شهر فاجازت الورثة اخذ صاحب  
 الاربعة ثلث جميع المال واخذ صاحب الخمسة والثلاثة ثلث المال بينهما يعلمون به ما بدله لانه  
 اوصى بوصيتين كل وصية بثلاث جميع المال وصية تملك لما قلنا وان جاز الورثة فلصاحب  
 الاربعة نصف الثلث والاخرى نصف الثلث ومن مات منهم فضيبت ميراث الورثة  
 لما قلنا والله اعلم **وفي البسوط** لو اوصى بان ينفق على فلان اربعة كل شهر من عرض  
 ماله وعلى اخر خمسة كل شهر من غلة البستان ولا مال له غير البستان فثلث البستان  
 بينهما نصفين بناف ثلث غلة البستان لكل واحد منهما فيوقف ثمنه على يد الموصي او على  
 يد ثقة ان لم يكن وصي وينفق على كل واحد منهما من نصيبه ما سمي له لانه الوصية باتفاق  
 اربعة وصية بالجميع وكذلك الوصية بانفاق خمسة وكذلك الوصية بانفاق درهم ولا  
 عبرة للاقل والاكثر لانه يجوز ان يعيش صاحب الاكثر فلما كانت وصيتهما سواء كان الثلث  
 بينهما لكل واحد منهما السدس لانه اوصى لاحدهما بان ينفق عليه كل شهر اربعة من عرض  
 ماله والبستان ماله ولا يسلم اليهما لكن يوضع على يد الموصي ويد ثقة لانه اصر بالاتفاق  
 عليهما لا بدفع المال اليهما فان ماتا وقد بقي شيء من المال رد على ردة الموصي وصيته قد  
 بطلت بموته وكذا لو قال ينفق على فلان اربعة وعلى فلان خمسة حبس السدس  
 على المفرد والسدس على المجموع ولو اوصى بعشرين درهما من غلته بستانه كل سنة لرجل  
 فاغل سنة قليلا وسنة كثيرا فله ثلث الغلة بحبس وتنفق عليه كل سنة من ذلك

من ذلك عشرين درهما لاه الوصية بعشرين درهما من غلته وصيته له بجميع الغلة لا يجوز ان تمتد  
 عمر فيستوفى ذلك كله فلذلك حارث ثقفى وجلس عليه حتى ينفق عليه كل سنة عشرين درهما الى  
 يموت والله اعلم **وفي الجوه** قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل اوصى لملك الرجل ان ينفق عليه  
 كل شهر عشرة دراهم انه جائز ويدور مع المملوك حيث دار ان يبع او اعنق وكذلك قول محمد رحمه الله  
 وان صالح مولاه عن ذلك واجاز العبد فهو جائز وان اعنق العبد قبل ان يجيزه اجاز بعد العنق فا  
 فاجازته باطلا لانه له حصته لا يدري ما هي لاه العبد لا ملك له فالوصية بالاتفاق عليه تكون  
 وصية لمولاه في حالة ارق وبعد البيع لم يستقر عليه ملك العبد لاه ما ينفق على مملوك يكون له  
 وبعد العنق يكون وصية العبد لانه ثبت له اهلية الملك وصلى المولى انما يصح في حق نفسه  
 لاه حقه في الحال ثابت وانما يعتبر اجاز العبد لاه الحق بوقول اليه بعد العنق ويعتبر الاجازة  
 في حالة الرق لاه ابتداء الحق يثبت عقيب العنق بلا فضل ولو اوصى لفرس فلان ينفق  
 عليه كل شهر عشرة دراهم قال هذا جائز الوصية والوصية لصاحب الفرس فاذا انفق  
 الفرس واباعه يطلب الوصية لاه هذه وصية لصاحب الفرس من كل وجه اذ الفرس  
 مملوك له وليس له حالة ما كونه بخلافه فان له حالة ما كونه والله سبحانه وشه اعلم  
**باب من الوصايا التي يكون رجوعا والتي لا يكون رجوعا**  
 اصل الباب ما ذكرنا ان الموصي يملك الرجوع عن الوصية لاه الوصية انما تعمل عند الموت فكان  
 الرجوع امتناعا فملك الموصي ووقف الوصية بالربا والحرمة لا يكون رجوعا لانه بما لا ينصف  
 به الوصية لا قبل الرجوع ولا بعد فيكون لغوا ووصفها بالبطالة يكون رجوعا لا توصف  
 به يقال بطلت وصية فلان لانه رجوع عنها فصح الوصف فيثبت ما في ضمنه والاشهاد على انه  
 لم يوص ليس لرجوع في هذه الرواية وهو رجوع في رواية المبسوط ومحمودها رجوع هكذا ذكر  
 في المبسوط لما يذكر ونقل الوصية من الموصي له الى غيره ان كان الثاني اهلا لاه استحقاق  
 عند النقل ويطلق عليه الاسم الذي ذكره الموصي عند النقل اليه يكون رجوعا وبطل الاول  
 ويثبت الثاني وان لم يكن اهلا للاستحقاق او كان اهلا ولا يجوز اطلاق الاسم عليه لا يكون  
 نقلا ويبقى الاول فان اطلق عليه الاسم عند الموت وان عطف شخصها اخر على الاول فاه  
 كان الثاني اهلا للاستحقاق ثبتت المشاركة بينهما ويكون رجوعا عن النصف الاول حتى  
 لو مات الثاني قبل موت الموصي لم يستحق الاول النصفه ونصفه مردود الى الورثة لاه الوصية  
 تملك بعد الموت وقدمات هو قبل الملك كما لو كان هو وحده ويكوه للحق نصفه لاه الاضافة  
 اليهما صححت وكاه لكل واحد منهما نصف الثلث فلا يزداد حقه بموته كما لو اوصى لهما رقة  
 واحدة وان لم يكن الثاني اهلا للاستحقاق بقيت الوصية الاولى كما لانه لافا ذكر الثاني  
 اذ عرفنا هذا قال محمد رحمه الله تعالى رجل اوصى لرجل ثلث ماله ثم قال اشهدوا اني لم اوصى  
 لفلان بشيء ثم مات ثم ادعى الموصي له الوصية واقام البينة عليها واقام الوارث البينة على قوله  
 اشهدوا اني لم اوص له بشيء يفضى بوصيته ولا يكون هذا رجوعا لاه هذا ليس برجوع وصفا



فلو ثبت الرجوع انما يثبت في ضمن هذا القول وهو قول باطل لانه لذب فلا يثبت في ضمنه  
 شيء لانه ثبوت التضمن انما يكون بعد صحة التضمن ولهذا لو ادعى الفاشر هذا بخسامة  
 تقبل لانه الدعوى صحت وهذا يتوجه الجواب على التضمن فتضمنت خمسماية اما لو ادعى خمسماية  
 فشهدا بالفسخ لا تقبل لانه لا يثبت في ضمنه الا كسرها لانه انما تصح بما دخل تحت الدعوى فلم يصح  
 المتضمن فلا يثبت المتضمن وذكر في الوصايا من المبسوط اذا جحد الوصية وقال اوصى  
 له بشي فهو رجوع واختلف المتشايخ رحمهم الله فيهم من قال انما اختلف الجواب لاختلاف  
 الموضوع وضع المسئلة في الجامع فيما اذا قال استهدوا وانه امر بالكذب فيبطل لا يتعلق  
 حكم وفي المبسوط وضع فيما اذا قال لم اوص وان جحد فيكون نسخا ورجوعا لما ذكره ومنه  
 من قال في المسئلة روايتان ومنهم من قال انما ذكر في الجامع جواب القياس وما ذكر في الوصايا  
 جواب الاستحسان قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وهو الصحيح ويجب ان يكون الجواب في  
 جحد احدهما الشرعي بمحض من صاحبه وجحد النوع الوديعة بمحض من صاحبه الوديعة  
 وجحد المبني بعين البيع اما على الروايتين او على القياس والاستحسان وقال شيخ الاسلام  
 على الاستحسان ان رجعة الله تعالى قبل الصحيح انه فسخ بانفاق الروايات لانه بانفاق فسخ  
 ان لا يكون ذلك الشيء فيجب الجرى على موجب قصده ما امكن ولهذا جعل الجود في الوديعة والفسخ  
 فسخا لكن انما اختلف الجواب لاختلاف الوضع وضع في الجامع فيما اذا جحد بعينه الموصى له  
 وفي المبسوط وضع انما يخاطبته والفسخ لا يصح الا بحضرة الماقدس وجه القياس على ما ذكره  
 الصدر الشهيد رحمه الله تعالى ان قوله لم اوصى بها لقوله وقد اوصى كذب بمحض ولا يتعلق  
 به حكم فيجمل وجوده وعدمه بمغزلة وجه الاستحسان ان الجود وان كان كذا بمحضه لانه يصح  
 كتابته عن الفسخ لانه بى الجود والفسخ موافقة في المعنى الخاص فان الجود مما ينفي العقد في  
 الماضي والمستقبل والفسخ انما ينفي العقد في المستقبل فكان بينهما موافقة في المعنى الخاص  
 فاذا تعذر العمل بحقيقته يجعل كتابته عن الفسخ فصا دفوا له لم اوصى بمنزلة قوله فسخت  
 وصيت فلان ولو نص على ذلك صحح لانه الموصى بذلك الرجوع عن الوصية وينفرد به فصار  
 كالوكيل اذا جحد الوكالة والمودع اذا جحد الوديعة والمتبايع اذا جحد البيع بخلاف ما اذا  
 قال لامرأتى لم تزوجك لانه يعذر ان يجعل كتابته عن الفسخ لانه الكفار بعد تمامه لا يجمل  
 الفسخ ولهذا لو تناقشا سحالا ينفسخ ويعذر ان يجعل كتابته عن الطلاق لانه ليس بينهما  
 مشايمة لانه الجود ينفي العقد والطلاق مما لا ينفي التكاثف وانما يقطع ملك التكاثف  
 لا التكاثف ولهذا لا يسقط شيء من المهر اذا كان بعد الدخول بخلاف ما لو قال لا نكاح بيني  
 وبينك او لست لي بامرأة ونوى الطلاق لانه نوى اتمام الطلاق كانه قال لا نكاح بيني و  
 وبينك او لست لي بامرأة لاني طلقك لانه لو صرح استقام فكذلك اذا ضمير وهنا لا  
 لا يصح الاظهار فان لو قال ان تزوجك او ما تزوجتك لاني طلقك لا يصح فلا يمكن الاضرار  
 ايضا وايضا وهو وجه من قال انه رجوع فيها من قال انه ليس برجوع فيها قال الوصية جودا

وجوبها بالموت ولم يجز في الحال بدليل يعتبر الرد والقبول بعد الوفاة لانه حالة الحيوة ويعتبر  
 المال عند الموت لا عند الوصية فاذا قال لم اوصى بشي فهو صادق في مقالته على معنى انه لم يوجب  
 له الوصية بعد فاذا كان صادقا لا يجعل رجوعا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى عندنا ان  
 في المسئلة اختلا فالانه دوع عن المعلاء بن منصور رحمه الله تعالى انه قال سالت ابا يوسف رحمه  
 الله تعالى عن رجل اوصى ثم عرضت عليه من الفدا فقال لا اعرف هذه الوصية قال هذا رجوع وكذلك  
 لو قال لم اوصى بهذه الوصية قال يوسف رحمه الله تعالى والذى قال في الجامع قول محمد رحمه الله تعالى ان الرجوع  
 انبات الوصية فيما مضى وبطلانها في الحال والجود نفى لاصل العقد والفسخ يقتضي وجوده سابقا  
 فكان بينهما مضادة فلا يصح استعمال احدهما في الاخر ولهذا لا يجعل جود النكاح طلاقا لاني  
 يوسف رحمه الله تعالى ان الجاحدين في الوصية في الحال وفيما مضى والرجوع نفى لها في الحال واذا  
 نفاه في الحالين اولى ان يكون رجوعا ولهذا قلنا ان المرتدا اذا جحد الرد لانه توبته لانه التوبة  
 نفى للكفر في الحال فاذا نفاه في الحالين فيما كان اولي وهذا لان الجود بمنزلة الحال العام لانه يقتضي  
 النفي في الماضي والمستقبل على العموم فجاز استعماله فيما يقتضي العدم في زمان واحد لانه بمنزلة الحال  
 ولو قال كل وصية اوصيت بها لقوله فمحرمان عليه اوصى بوا الم يكن هذا رجوعا فرفق  
 بين هذا وبين ما اذا قال كل وصية اوصيت بها لقوله فمحرمان فمحرمان فان هذا يكون رجوعا  
 والفرق ان قوله فمحرمان باطل ووصف الوصية بما ينصف بها بعد الرجوع فانه وصف الوصية  
 بكونها باطلة والوصية بعد الرجوع والفسخ توصف بكونها باطلة فانه يقول الموصي  
 وصية فلان باطلة لاني رجعت عنها فيصح هذا الوصف وانما يصح اذا بطلت بالرجوع  
 عنها اما قوله فهو حرام عليه او فمحرمان او اوصى بها حراما او ربا والوصية لا تكون  
 حراما ولا ربا فلغا هذا الوصف فصار بمنزلة ما لو قال كل وصية اوصيت بها فمحرمان او ربا  
 وهذا لان الحرام والرتب اوجبا مع الوصية ويبقى مع بقاها الا ترى انه قد يوصي بمال  
 حرام وما دخل فيه الزنا ففسخ الوصية وهو ربا ولو قال كل وصية اوصيت بها لقوله  
 وارني فهو رجوع وهي للوارث ان اجازة الورثة وان لم يجزوا فهو ميراث لانه لما قال لقوله  
 وارني فقد نقل جميع ذلك الى وارثه وصح النقل لانه الوصية للوارث صحيحة لانها تنو  
 توقف على اجازة الورثة وكانت الوصية للوارث بثلاث ماله بمنزلة الوصية الاجنبى بجميع  
 ماله ومنى صارنا قلاه لا يبقى الاول فكان رجوعا عن الوصية لقوله فبطلت وصيته اجازت  
 الورثة الثاني اولى بجيزا لان بالرد يبطل في الحال الا ان يظهر بطلانها من الاصل ففي الرجوع  
 في ضمن ما قال معتبرا الا ترى انه في الحقيقة اني يتصرف في ابطال حق الاول فبطل منه ما يلا في  
 حق الورثة ويبقى منه ما هو مقر لحقه لانه ينفرد الثاني ان لم ينفرد الاول ولو قال الوصية بها لقوله  
 فهو امر وعمر وحي يوم قال ذلك ثم مات قبل موت الموصى فالوصية ميراث لورثة الموصى لانه  
 فعل جميع ما اوصى به لقوله الى عمر وقد صح النقل لانه عمر ومن اهل الوصية فكان رجوعا عن الوصية



الاولى وبطلت الوصية الثانية لموت قبل موت الموصي فصارت ميراثا لورثته ولو كان عمره جيا يوم  
يموت الموصي ثم مات فهو ميراث لورثته عمره فانه صح النقل وتقرر ملكه بموت الموصي فينتقل  
الميراث ولو كان عمره ميتا حين قال الموصي ذلك فالوصية الاولى على حاله لانه لم يصح  
النقل لانه الوصية للميت باطله فلم يصح الايجاب الثاني فلا يبطل حق الاول في ضمنه  
ولم يبق قول في عمره وبقى قوله كل وصيته اوصيت بها لفلاه وبهذا الكدر لا يثبت  
الرجوع ولو قال وصية اوصيت بها لفلاه فهي لعقب عمره وحي ثم مات عمره وقبل الموصي  
ولم يعقب فهي لعقبه لانه لما كان عمره وعقب يوم موت الموصي صح النقل الى عقبه وان  
لم يكن له عقب يوم الوصية لانه الوصية انما تنفذ وقت موت الموصي فاذا ظهر للعقب  
في ذلك الوقت صح النقل كما لو اوصى لولد عبد الله ولد يوم مات الموصي صححت  
الوصية وان لم يكن له ولد يوم الوصية فاذا صح النقل كان رجوعا عن الاول الا ترى  
انه لو قال ثلث مالي لولد عبد الله ولعبد الله ولد يوم الوصية ثم مات وولد له آخر ثم مات  
الموصي فالثلث لولد الثاني لانه اذا لم يعين الولد والوصية ايجاب عند الموت صار  
قائلا عند الموت ثلث مالي لولد عبد الله الا ترى انه لو اوصى بثلث ماله لولد له او كان  
له مال وهلك ثم استفاد مالا كان للموصي له ثلث ماله عند الموت مالي لفلاه ولولد  
عبد الله فمات ولعبد الله قبل موت الموصي كان لفلاه كل الثلث لانه اذا ابيهم ولد  
عبد الله لم يعين بالاشارة كانت الوصية ايجابا لولد الموصي عند موت الموصي  
فاذا لم يثبت المراجعة والوصية كانت بلفظ يستحق به الثلث بثلث ماله كل الثلث  
بجمله فما لو قال ثلث مالي لفلاه ولولد عبد الله هذا فمات ولد عبد الله ثم مات  
الموصي كان لفلاه نصف الثلث لانه الوصية وقعت لمعني هو من اهل الاستحقاق  
فنفقت المراجعة فبعد ذلك وان زالت المراجعة لا يشك اهل حق الاخر فالحاصل ان الموصي  
اذا كان معينا وقت الوصية كانت الوصية ايجابا له عند وجودها وان لم يكن معينا  
وبعني عند الموت وكان تعيينه عند الموت كتعيينه عند الوصية اعتبارا للموصي له  
بالموصي به فانه لو اوصى بعيني لا يملك ثم ملكه لا يصح الوصية ويعتبر ايجابا وقت  
الوصية ولو اوصى بثلث ماله ولا مال له ثم استفاد مالا صححت الوصية وتعتبر ايجابا عند  
الموت وان مات الموصي قبل عمره فالوصية لفلاه على حاله لان عمره اذا كان جيا يوم موت  
الموصي لم يوجد الموصي له لا وقت الوصية ولا وقت الموت لانه عقب عمره من مخرجه من اولاده  
يوم مات ولم يوجد متى كان عمره جيا حتى مات الموصي فلم يصح النقل فلم يثبت الرجوع عن  
الوصية الاولى ضمنه ولو مات عمره وترك عقبه ثم مات عقبه قبل موت الموصي فالوصية ميراث  
لورثة الموصي لانه وحده الموصي له الثاني فصح النقل فيثبت الرجوع ثم بطلت الوصية للعقب  
بموت الموصي فصارت ميراثا لورثته وفي شرع الكرخي رحمه الله تعالى قال بن سماعيل عن محمد بن  
نعمان في رجل اوصى لفلاه ولعقب فلاه في رجل اخر قال فان مات الموصي والموصي لعقبه حتى

حتى فالوصية لعقبه باطله والثلث لفلاه الذي اوصى له لان العقب في قول محمد رحمه الله  
تعالى انما يكون بعد الموت وان مات الموصي لعقبه قبل موت الموصي فالوصية جائزة ويكون  
الثلث لفلاه ولعقب فلاه على عدد الروس وعقب فلاه من الذكور والاناث فان  
لم يكن له ولد فولد له الذكور ووه الاناث وغير ولد الاناث لان ولد ابنه من الذكور  
والاناث عقب له فاما ولد بناته فليسوا من عقبه والاصل في ذلك ان العقب عبارة عن  
من وجد من الولد بعد موت الانثى فاما في حال حياته فليس بعقب له لانه العقب  
ما يثبت بعد غيره اما ما يوجد معه فلاه يقال انه عقب فاذا مات الموصي والموصي لعقبه باق  
فهذا رجل اوصى بثلث ماله لفلاه ولعقب غير موجود فلاه يقع المشاركة في ثلث لفلاه  
خاصة لانه قوله اوصيت بثلث مالي لفلاه وصيته تامة وانما انتقص بالمراجعة وقد انفقت  
واما اذا كانت الموصية لعقبه فمات قبل موت الموصي فقد وجد العقب فصحت المشاركة وانما  
قدم ولد الصلب على ولد الولد لانه الاسم يتناول الاعلى الا ترى ان ولد الولد عقب لابائهم  
وابائهم فان عدم الاباء للعقب ولد الولد لانه الاسم يتناول كما لو اوصى فلاه وله ولد له  
لصلبه وولد له وانما لم يدخل ولد البنات لانهم عقب لابائهم وسواهم الذكور والاناث لان  
الاستحقاق بعقد فيستوي فيه الذكور والانثى كالمهنة والبيع وانما استوي بين الموصي له بالثلث  
وبين عقب فلاه وقسم على وريثهم لانه الاسم يتناول جماعتهم فصارت كما لو قال اوصيت  
بثلث مالي لفلاه وفلاه بنسا ووه في الوصية ولو قال اوصيت بثلث مالي لفلاه  
ولورثة فلاه فان مات الموصي قبل ان يموت الموصي لورثته لم باطله والثلث لفلاه  
وان مات الموصي لورثته قبل موت الموصي ثم مات الموصي فان الثلث بين فلاه وبين ورثة  
فلاه على عدد روسهم لانه الورثة لا تنتسب اليهم الاسم الا بعد موت الموصي فمات كالعقب وانما  
واما قوله ان الوصية بينهم على عدد الروس انما يعني به ان ورثة فلاه يقاسمونه الموصي له بالثلث  
بروسهم لمشاركتهم له في الوصية فما اصابهم من ذلك فهو بينهم للذكر مثل حظ الانثيين  
لانه لما علق الوصية بالارث دل على ان معنى الارث معتبر فيها وقد فرقوا بين الوصية بين فلاه  
ورثة فلاه فقالوا اذا اوصى بيني فلاه فالذكور والانثى فيه سوا لانه الاستحقاق بعقد يقتضي  
النسابة واذا اوصى لورثة فلاه كان على التقاضيل لانه تعلق الوصية باسم الارث يقتضي اعتبار  
الارث فان بن سماعيل عن محمد بن سماعيل عن محمد بن سماعيل عن محمد بن سماعيل  
لعقبته حتى فالوصية لعقبته جائزة وليس هذا كورثته وعقبه لانه العقبية يتناولهم الاسم  
في حياة من هم عقبه لم كما يتناولهم بعد موته ولهذا يقال ان اوليا المرأة عصبا نساءها وقال  
عليها الصلوة والسلام النكاح الى العقب وانما تناولهم الاسم استحقاق الوصية فان كان  
لفلاه ابن واب فمقبضته ابنه ووه ابوه اخوته وعمومتهم وان لم يكن له ابن فابوه  
عقبته وان لم يكن له اب فاخوته عقبته ووه عموته وهذا على ترتيب العقبية فالعقبية البنوة  
ثم الابائهم الاجداد وعلى قول اخي حنيفة رحمه الله تعالى ثم الاخوة ثم العام لا يكون البعد عقبية



مع القريب وفي العيونه لو ان رجلا قال ثلث مالي لفلان ولبنى نعيم فالثلث كله لفلان  
وقال ثلث مالي لفلان ورجل من المسلمين فلقلاه من ذلك النصف ولو قال  
لقلاه ولتسعة من المسلمين كان لفلان عشرة وتسعة اعارة باطلة لانه بنى نعيم  
اقوام لا يحضوه فيسلم ثلث ماله لفلان ويلحق الاضافه الى بنى نعيم بخلافه اذا قال رجل  
من المسلمين لانه اشرك معه في الثلث رجلا من المسلمين وهو مجهول لكنه اسكن اعتبار  
القسمة فيه فيكون لفلان النصف وما اصاب الرجل المجهول لم يصح وكذلك اذا اشرك معه تسعة لانه  
اعتبار القسمة فيه وهو عاشر عشرة مما اصاب النفس التسعة بطلت باعتبار الجهالة وما اصابه صح وانه علم  
**باب الوصية بوصيها الرجل وعليه دين وللعبد فبايع**  
العبد في الدين ثم يخرج الميث مال اصل الباب ان الدين مقدم على الميراث والوصية على ما ذكرنا  
وخرج اخر ان الدين القليل لا يمنع وقوع المالك للوصية له في الموصية والكثير يمنع لان الوصية  
اخذت الميراث والجواب في الميراث على هذا التفصيل كما ذكرنا من قبل فكذا في الوصية  
وخرج اخر ان الموصي له كما قضى دين الميث من الموصي وهو مخرج على التقضي كان له الرجوع بما  
قضيه في مال الميث لانه بمنزلة الوارث والوارث له الرجوع بما قضيه في التركة فكذا الموصي  
لانه اذا كان مخرجاً على القضاء اذ عرفنا هذا قال محمد رحمه الله تعالى رجل اوصى لرجل بعبد يساوي  
الف درهم وله على الناس عشرة آلاف درهم وليس له مال غير سوي العبد وعليه الف درهم  
دين ثم مات وطلب الغرماء بيع العبد بدينونهم ولم ينتظر واخرج الدين يجيبهم القاض  
الى ذلك ويبيع العبد بدينونهم لان الدين مقدم على الوصية والديون الذي له على الناس  
كالساوي ولهم ان لا ينتظر واخرج الدين الا ترى ان الوارث لو قال لا ابيع العبد  
في الدين لان العبد ملكي فان الدين القليل لا يمنع الميراث فانظر واخرج الدين  
وخذوا حكم منه لا يكون له ذلك ويباع العبد بدين الميث ويجعل النوى على  
الوارث لا على الغرماء التقدم الدين على الميراث فكذا الوصية وهذا لان قضاء الدين  
من حواج الميث وحاجته مقدمة على الميراث والوصية الا ترى ان في الدين القليل  
لا يجوز القسمة وان قسموا برضا الغرماء ثم اراد الغرماء فقص القسمة فلم ذلك لان  
عدم نفاذ القسمة بحق الميث لاحق الغرماء فلا يبطل حق الميث برضاهم وهم  
وقصية هذا ان يبيع القاض العبد بغير طلب الغرماء لان ابيع لحق الميث وقد  
عجز عن النظر بنفسه والقاضي ولاية النظر في حق من عجز عن النظر له  
لنفسه بنفسه كماله ولاية التصرف في مال الصغير والمجنون والمفقود  
وهذا لان المالك للوصية له غير ظاهر في العبد اما لان الدين الذي قبل الخروج  
كالساوي فتكون التركة كالمتفرقة بالدين ولكنه قائم كونه الدين غير  
مستغرق حقيقة لكن مع هذا تقديم الدين استيفاء واجب فان باعته  
بالف وخمسماية وقيمة الف يدفع الثمن الى الغرماء فان دفع ثم خرج دين

دين الميث فان الغرماء ياخذوه بقيته دينهم خمسماية واخذ الموصي له ثمن العبد  
الف وخمسماية لانه لو لم ياخذ وصيته لجعلنا الدين في حصته دوه حصته  
الوارثة وذلك لا يجوز لان الدين يمنع الميراث كما يمنع الوصية وذلك لان  
وصيته عليه صحت لان العبد يخرج من الثلث الا ان الشئ قدم الدين عليه وا  
وامرأة بقضها الدين من وصيته فكان له الرجوع لانه قضى الدين بامر القاضي فكان  
مخرجاً عليه الا ترى ان الوارث اذا قضى دين الميث من ماله لا يكون متبرعاً لكونه  
مطالباً وان لم يتعلق بماله فهذا اول وكذا المعبر اذا قضى دين المستعير لا يكون  
متبرعاً وان لم يكن مطالباً لكونه مضطراً ومديوناً الميث اذا قضى دين الميث لا يكون  
متبرعاً وفي العيونه هشام رحمه الله تعالى قال اخبرني محمد رحمه الله تعالى ان ابا حنيفة  
وابا يوسف رحمهما الله تعالى قالان في رجل مات وله غلام قد كاتبه على الف درهم  
وعلى الميث لاهنا الف درهم فقضهاها المكاتب الف درهم قضى من ماله على مولاه  
بغير امر الوصي في القياس باطل ولا يعق حتى يعقده القاضي ولكننا ندع القياس و  
ونعق بالاداء الى الغرماء وجد القياس ان الكتابة توجب اداء الكتابة المولى والى  
المولى من يخلقه من وارث اوصى فالاداء الى الغرماء لم يقع موقعه فصار كما لو ادى  
الى الاجنبى وجه الاستحسان ان الغرماء يستحقون بدل الكتابة لان حقهم  
فيه اذا لم يترك غير فقد اوصل الحق الى المستحق فصار كما لو دفعه الى القاضي  
هشام عن محمد رحمهما الله تعالى في رجل في يده الف درهم لرجل ووديعة  
قد مات وعليه الف درهم معروفة انها عليه وترك ابناً فقضها المستوع  
الالف الى الغير قال لا يضم لان الف الف للميث وقضها غريم الميث وليس  
لابن ميراث حتى يقضى الدين قال هشام رحمه الله تعالى قلت لمحمد رحمه  
الله تعالى قال كان للميث على رجل الف درهم ورجل اخر على الميث الف  
درهم فقضى الدين عليه للميث الف درهم الالف التي عليه للميث وللميث  
وصي بغير امره فقال محمد رحمه الله تعالى ان كان حياً فقضاه قال هذا  
الالف التي لفلان الميث على من الالف التي لك على الميث فهو جائز وان  
لم يقل ذلك ولكنه قضاه الالف عن الميث فهو متبرع والالف عليه اما  
في الوديعة لان يد المودع يد المودع وقد تعلق حق الفقه بهذا المال والارش  
مناخر عن الدين ولو لم يكن في التركة دين ودفعه الى الوارث لم يضم فاذا  
دفعه الى من هو مقدم على الوارث لا يضم بخلاف المديون لان الدين يقرر  
للميث في ذمته ولم ينعى حق الميث في الالف التي قضى الامات بقضها عن دينه



عن دينة فاذا لم يفعل صار ثلث تبرعا والالف متعبد في الوديعة فلا يشترط التخصيص  
 عليه قال هشام رحمه الله تعالى قلت لمحمد رحمه الله تعالى فلوان رجلاه عند رجل الف  
 درهم وديعة ولاخر على هذا الرجل الف درهم فقضى هذا الذي عنده الوديعة الرجل الذي  
 الدين قال فقال محمد رحمه الله تعالى رب المال بالخيار ان شاء ضمن المستودع وسياتم  
 المال الذي قبض لانه متطوع وان شئنا اجاز القضا لاه في حال حياته لم يتعلق حق الخرم  
 بهذا المال ولم يتعبد له مال لاه الدين مستغرق في ذمته لا يعين مال وقد تصرف في ماله  
 بغير امره فكاه التضمن وليس له ان يسرد ولاه تبرعه بقضا دينه صحيح فان قالت  
 الورثة ندفع اليك قيمة العبد وهي الف درهم ليس لهم ذلك وله ان ياخذ الثمن للف  
 وخمسانية لاه القاض لما باعه بالدين فقد حول حق الموصي له من العبد الى الثمن لان  
 الموصي له لما عجز عن اخذ العبد صار كانه غائب وللقاض ولاية التدبير في مال الغائب  
 الا ترى ان العبد ان العبد لا يبق والذابة الضالة اذا رجع الى القاض كاه له ان  
 يبيعه ويجوز حق صاحبه الى الثمن كذلك هنا لما باعه القاض حول حق صاحبه الى  
 الثمن من الرقبة وله ان ياخذ مقدار الثمن وهذا لانه تبين انه بيع على ملكه يكون  
 الثمن له ولا يتبين به فساد البيع لانه لا يتبين به بطلان سبب ولاية القاض  
 بالبيع وهو عجزه عن الانتفاع بماله والموصول اليه الا ترى ان القاض لو فسخ البيع  
 بسبب الاباق قبل القبض ثم عاد لا يعود البيع لانه لا يتبين به بطلان سبب  
 الفسخ وهو العجز عن تسليم المبيع كذلك هنا وكذا الوباغ القاض بتسعيانه خمسين  
 جاز ببعده لاه هذه محاباة بسيرة يتغابن الناس في مثلها فكاه عفو فاذا خرج الدين  
 ياخذ الموصي له تسعيانه وخمسين لاه قضا الدين ونفع به وليس له المطالبة بقيمة العبد  
 لما ذكرنا ان حقه تحول من العين الى الثمن لو ردد البيع على ملكه وكذا الوباغ باكثر من قيمته  
 او باقل مما يتغابن الناس فيه لا يكون للموصي له الا ثمن العبد ولو خرج الدين قبل دفع الثمن الى  
 الغريم فاراد الموصي له نقص البيع واخذ العبد ليس له ذلك لاه القاض باع بولاية شرعية  
 وانتقل حقه الى الثمن كما اذا باع مال الغائب للحاجة الى الحفظ ثم حضر الغائب ابلغ الصبي والله اعلم  
**باب الوصية التي تقع لاقل ما يسمى اصل الباب**  
 ان الوصية انما تنفذ على حسب ما اوجبه الموصي لانه مالك عليه ولا يجوز  
 التملك عليه بغير رضاه وهو انما رضى على الوجه الذي اوجبه الا ترى ان  
 نوال اسم الموصي به يبطل الوصية حتى لو اوصى لرجل بحنطة فميت بها  
 النرج فالقمتها في النطاحه فصارت دفيقا تبطل الوصية لانه ما رضى بتمليك  
 الدين عليه وحرف اخر ان الوصية للموجود صحيحة وللعهد وملا لا ت  
 الوصية تملك بعد الموت والتمليك للموجود يصح وللعهد لا يصح لانه لا يصح

لانه لا يصح مستحقا والكلام الصحيح لا يتغير بضم اللغوية لاه لغوم الكلام وجود وعد  
 بمنزلة بحق الحكم ويتغير بكلام صحيح يوجد بعده لاه الاول الكلام يتوقف على اخره اذا كان في اخره ما  
 يغير حكم اوله ولهذا جاز الحاق الاستثناء والشرط به وصح العطف حتى يتوقف الحكم على وجود المعطوف  
 والمعطوف عليه اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال اوصيت بثلث مالي لبني عمرو بن حماد وهم  
 فاذا النبوه خمسة فالثلث لهم وقوله وهم سبعة حسولا قوله اوصيت بثلث مالي لبني عمرو وكلام تام ووصية  
 صحيحة فلا تتغير بقوله وهم سبعة لانه لغوم الكلام لاه اسم الاكثر لا ينطلق على الاقل من العدد  
 بوجه ما وهذا لانه وصفتهم بغير عددهم فبلغوا قوله سبعة وبقى الوصية لهم قال محمد رحمه الله تعالى الا ترى  
 انه لو قال اوصيت بثلث مالي لعمرو وخالدي فبني فلاه فاذا احدهما ميت كاه الثلث كله للحي لما ذكرنا  
 انه لو اقتصرت على قوله ثلث مالي لعمرو وخالدي وهو ميت كاه لغوم الكلام  
 فلا يتغير به صدر الكلام الا ترى انه لو قال اوصيت بثلث مالي لبني عمرو بن حماد الطول وهم قصار  
 كاه كل الثلث لهم لانه وصفتهم بغير وصفهم فبلغوا وهذا لانه اضاف الوصية الى الموجود والمعدوم والوصية  
 للموجود جائزة وللعهد باطله فصحت الاضافة الى الموجود وبطلت في المعدوم كما لو اوصى بثلث ماله  
 لزيد وعقبيه فالثلث كله لزيد لاه الاضافة الى عقبيه فاسد لما ذكرنا ان عقبيه من بعقبه فاذا  
 كاه جبالا يكون له عقب فبطلت الاضافة الى عقبيه فيكون الثلث له ولذا لو اوصى بثلث ماله لفلاه  
 وفلاه واحدهما ميت كاه جميع الثلث للحي سواء علم بموته او لم يعلم انه اوصى للاول بكل الثلث فاذا  
 عطف الثاني عليه ولم يذكر له خبر كاه خبر الاول خبر الثاني كانه قال اوصيت بثلث مالي لفلاه ولو  
 صرح بكونه موصيا لكل واحد منهما بجميع الثلث ولا يكون الثاني ذافا لاول لاه حكم الوصية لاه  
 تثبت الحال فجاز ان يعقد الثاني مع الاول كما لو وكل رجلا ببيع ماله ثم وكل اخر واذا صار موصيا لكل  
 واحد منهما بجميع الثلث فلو انقص انما ينقص بالمرأحة ولم يتحقق المزاخمة لاه الميت ليس من اهل الم  
 اثبات الملك له ولانه جمع بين من يصح الوصية وبين من لا يصح وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى  
 انه ان لم يعلم بالموت كان للحي نصف الثلث لانه اذا علم كاه لا يغاها زلا فبطل فكر الميت كما لو ضم اليه  
 حايطا او دابة اما اذا لم يعلم كاه قصده الشريكة والوصية لكل واحد منهما بنصف الوصية نصف  
 الثلث وصحة الوصية تعتمد العقد فلا يستحق كل الثلث وجه ظاهر الثرية ان النقصان بحكم المزاخمة  
 على ما ذكرنا وعلى قياس ابي يوسف رحمه الله تعالى في مسئلتنا ينبغي انه لو علم انه خمسة كاه الثلث لهم  
 واذا لم يعلم كاه لهم حصتهم من الثلث اذ اقسم على سبعة ولو قال اوصيت بثلث مالي لبني فلاه فاه كاه  
 له بنوه ثلاثة او اكثر وانما الثلث لهم لاه البني اسم جمع والثلثة فيما فوقها جمع والاثني اسم  
 الجمع في باب الوصية كما في الميراث ولو كان له ابن واحد فله نصف الثلث لاه اقل ما ينطلق  
 عليه هذا الاسم في الوصية اثنا كاه للواحد نصف الثلث ولو اوصى بثلث ماله لابني فلاه ولم يكن  
 لفلاه الابن واحد كاه ما احدهما ولم يكن له الابن واحد فله نصف الثلث لانه لم يوجد جميع الاسم  
 المضاف اليه الوصية لانه اضاف الوصية الى ابني فلاه والواحد لا ينطلق عليه اسم الاثني فلا يجوز  
 ان يستحق الثلث ويستحق نصفه لاه هذا ايجاب لصيغة الاثني فيكون لاحدهما نصف الثلث



كما لو قال ثلث مالي بين زيد وعقيبه كان يريد نصف الثلث انتهى ولو قال ثلث مالي بين فلان وفلان واحدهما ميت كان لحي نصف الثلث علم الموصي بذلك اولم يعلم لانه كلمة بين في الاصل للتصنيف ولهذا قال ثلث مالي فلان وبين هذا الحائط كان لفلان نصف الثلث وكذا لو قال ثلث مالي بين فلان ولم يزد عليه كان له نصف الثلث الا ترى ان لو قال لامر اثنين له بيتكما تطبيقان يقع على كل واحد واحد والوصية اذا وقعت بلفظة التبعية لا تكامل بخلاف المسئلة الاولى لانه قوله وهم سبعة لغو من الكلام ففي قوله اوصيت لبني فلان ولو قال هكذا لفلان ثلثه لم يوجد جميع الاسماء المضاف اليه الوصية وهم البنون ولو قال اوصيت بثلث مالي لبني فلان عمر وحماد لم يكن له الا عمر فان ثلث كل لانه وجد جميع الاسماء المضاف اليه الوصية لانه لما قال لبني فلان عمر وحماد فقد قسرا على ذلك اول مرة والاصل ان الكلام اذا تعقبه تفسير كانت العبارة للتفسير وليست بعبارة اعتبار المفسر فصا ركانه قال اوصيت بثلث مالي لعمر وحماد ابني ولو قال اولم يكن لفلان ابن غير عمر وحماد جميع الثلث له وهذا لانه اضاف الثلث الى عمر وحماد اليه حماد ولم يصح الضم اذا كانت ميتا فلم تثبت الشركة فوجد جميع الاسماء المضاف اليه الوصية اما في المسئلة الاولى اضاف الوصية الى ابني فلان والواحد لا يسمى اثنين فلم يوجد الاسم المضاف اليه وهذا لانه اذا ابيها بحرف الجمع وقوله ابني فلان لا يفيد لانه تلك اضافة على الابهام وقد سمي كل واحد منهما على حدة فاستغنى عن ذلك لانه التسمية كالاشارة فبطل قوله ابني فلان وبقي قوله ابني اوصيت لعمر وحماد وهذا اضافة الى الموجود والعدد والى هذا اشار محمد رحمه الله تعالى ولا يشبه التسمية في هذا غير التسمية لانه اذا سمي كان الايجابا على التسمية وهو قوله عمر وحماد ولا يقال يجوز ان يكون الايجاب مبنيا على قوله ابني فلان وعمر وحماد وتفسيره له فعلى هذا يكون الحق منها نصف الثلث كما لو لم يشرقلنا انما يفيد التفسير ويجعل عليه اذا كان لفلان ابن اخر اما اذا لم يكن فلا يجعل عليه بل يجعل على ما ذكرنا وان كان تفسيره فالحكم للتفسير على ما مر بخلاف ما اذا اقتصر على قوله ابني فلان لانه لم يوجد الاضافة الى كل واحد على الانفراد وانما اضافة مقسوما حيث اضاف الى اثنين والواحد لا يستحق اسم الاثنين فكان الوجود نصف الثلث ويقول لما احتمل الوجهان كان الحمل على ما يوجب التكثير اولا لانه عقد مندوب اليه ثم فرق بين قوله ابني فلان حتى يستحق الحق نصف الثلث وبين قوله لفلان وفلان واحدهما ميت والفرق ما ذكرنا ان ثمة اضافة الثلث الى هذا وانما ثبتت الشركة بحكم المراجعة فاذا لم يكن معها اخر بقيت الاضافة اليه على حالها اما هنا اضاف اليها جملة فيصير نصيب كل واحد منهما نصف الثلث وكذا لو قال اوصيت لعمر وحماد ابني فلان وهذا اظهر ولو قال اوصيت بثلث مالي لبني فلان وهم ثلاثة فانا بنوه خمس فالثلث منهم والخيار الى الورثة لانه الموصي لم يوص لكثر من ثلثه فلا يملك لكثر منهم وقوله وهم خمسة صحيح وليس بخلافه تخصيص بعد ما تناوله اسم البنين اذا كانوا خمسة وتخصيص الاسم العام باللفظ صحيح واذا صح تغير صدر الكلام فصا ركانه قال اوصيت لثلاثة من بني فلان ولو قال هكذا وصيت لثلاثة منهم والخيار الى الورثة ولانه لما اضاف في الابداء اليهم ثم سمي بثلثة منهم

منهم كان رجوعا عن البوالة كما لو عين ثلاثة منهم بان يقول اوصيت بثلث مالي لبني فلان وهم ثلاثة فلان وفلان وفلان فاذ الفلان بنون غير ما سمي كان الثلث لمن سمي كذلك وبهذا الشهيد في الاصل لانه التسمية وعدم التسمية سواء في حق صحة الايجاب في الوصية الا انه اذا سمي كان الموصي له معلوما ولا خيار للورثة واذا لم يسمهم كان مجهولا والتعيين الى الورثة لانه الاستحقاق عليهم او لقيامهم مقام الميت فصا ركانه لو اوصى باحد هذين العبدتين لفلان او بعق واحد هذين العبدتين كان الخيار الى الورثة كذلك هنا وهذا القدر من الجهاالة لا يمنع صحة الوصية لانها مستندة الى هذا الجواب على قول محمد رحمه الله تعالى ظاهر واما على قول قيس قولنا في حنفية رحمه الله تعالى يجوز ان يقال الوصية باطلة لانه ذكر الخلاف بين اصحابنا رحمهم الله تعالى في رجل اوصى بثلث ماله لفلان او فلان وروى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان الوصية باطلة لانه الموصي له لم يجهول او عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان الثلث بينهما نصفاه وفي قول محمد رحمه الله تعالى البينات الى الورثة وقد ذكرنا في الباب الثاني كذلك هنا لما اوصى لثلاثة من الخمسة في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز ان يقال الوصية باطلة للجهاالة يجوز ان يقال هذا على قولهم لانه يخرج كلامه صحيح لانه اضاف الى ابني فلان وانما ظهرت للجهاالة بعد صحة الكلام بخلاف قوله اوصيت لفلان وفلان لانه اخرج الكلام مخرج الفضا وجبته في كلمة الثلث في كلامه فرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا اوصى لواحد من عرض الناس او اوصى لبني تميم وهم ممن لا يحصون ان الوصية باطلة والفرق ان الجهاالة في مسئلتنا محصورة والجهاالة في باب الوصية متى كانت مستندة الى يمكن جهرها لا يمنع جواز الوصية كما لو اوصى بثلث ماله لاولاد فلان جازت الوصية ويدخل فيها الموجود دون يوم الوصية وما يحدث من بعد الى يوم الموت وهم مجهولون لكن لما كانت مستندة الى يمكن حصرها جاز الوصية اما اذا اوصى لواحد من عرض الناس فهذه جهاالة غير مستندة الى يمكن حصرها فان الواحد عرض الناس لا يمكن حصره وكذلك القبيلة اذا كانوا ممن لا يحصون فرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا اوصى بثلث ماله لمواليه وله موالى اعقرهم وموالى اعتقوه حيث لا تصح الوصية لكاه للجهاالة وان كانت مستندة الى والفرق ان ابياهم هنا متعذر لمن قام مقام الميت لانه المقصود بخلاف لما ذكرنا بخلاف مسئلتنا ولو قال اوصيت بثلث مالي لبني فلان وهم خمسة ولفلان بن فلان فاذا بنوا فلان ثلثه فلهم ثلثة ارباع الثلث ولفلان رابعة لانه قوله وهم خمسة لغو لانه لم يصح الايجاب الا في الثلث من البنين فصا ركانه المفرد ثلثة اشخاص كانه قال اوصيت لفلان ولفلان بن فلان ولو قال اوصيت لبني فلان وهم ثلثة فلان وفلان ولفلان بنون غيرهم فهو ممن سمي لانه هذا تفسير صحيح وقد ذكرنا ولو قال اوصيت بثلث مالي لفلان وهم ثلثة ولفلان بن فلان فاذا بنوا فلان خمسة فلفلان ربع الثلث وثلاثة ارباع لثلاثة من بني فلان والخيار الى الورثة لانه قوله وهم ثلثة قد صح لانه تخصيص لبعض ما تناوله الاسم فصا ركانه قال اوصيت بثلث مالي لثلاثة من بني فلان ولفلان ابن فلان ولو قال هكذا كان لفلان بن فلان ربع الثلث ولهم ثلثة ارباع كذلك هنا ولو قال ثلث مالي بين بني فلان وبني فلان ولا حوا



ثلاث بنين ولا خزن واحد فالثلث بينهم على عدد روس لا اله الا اهل الوصية فصهار كانه  
قال ثلث مالي بين هؤلاء وان كانا لاحدهما بنوه وليس للاخر ابن فالثلث لهم لانهم لو اقصر  
على قوله ثلث مالي بين بني فلان كان ايجابا لكل الثلاثة بينهم بالتسوية فاذا ضم اليهم المردوم صار  
كانه اقصر على الاول والله اعلم **وفي الزيادة** لو قال ثلث مالي لفلان ولا ولد عبد الله هو  
لا فوات اولاد عبد الله ثم مات الموصي كان لفلان حصته من الثلث لا الوصية لمحيى كان  
من اهل الاستحقاق فثبت المراجعة فعند ذلك وان زالت المراجعة لا يتكامل حق الاخر بخلاف  
ما لو لم يبيح اولاد عبد الله لانه اذا كان بغير عينة يعتبر وقت الموت على ما ذكرنا ولو قال  
ثلث مالي لفلان وفلان بن عبد الله ان مت وهو فقير فوات الموصي وهو غني كان لفلان نصف  
الثلث لانه اشرك الميعى الا انه علق بثبوت حكم الوصية بالشرط والوصية لم تشرع الا مضافا او  
معلقا فتعلق الحكم بالشرط لا يمنع انعقاد الوصية كشرط بقا الموصي الى وقت موت الموصي  
واذا انعقدت كانت موجبة لكل واحد منهما نصف الثلث فان بطل استحقاق واحد منهما فقد  
شرط زائلا ليرد حق الاخر كما لو اوصى لفلان وفلان ثم مات احدهما قبل موت الموصي بخلاف ما لو قال  
ثلث مالي لفلان ولغيره او لعبد الله فوات الموصي وليس فيه فقير فكا نواخر وقت الوصية فخر لم  
استغنوا عند الموت كان الثلث لفلان لانه ولد عبد الله غير ميعى فيعتبر ايجابا عند الموت  
ولو كان فيه فقير وقت الوصية فاستغنوا واقتصر قوم اخرين وكان الثلث بين وفلان  
وبين من كان فقيرا ولد عبد الله يوم الموت على عدد روسهم لما قلنا ولو قال ثلث مالي  
لفلان ولعبد الله او كان عبد الله في هذا البيت لم يكن في حيز كان لفلان نصف الثلث لانه  
اشرك الميعى في الايجاب وعلقه بالشرط ولو قال ثلث مالي لفلان ولعبد الله او كان عبد الله  
حيا فاذا هو كان ميتا كان الاول كل الثلث والفرق ان الحياة شرط صحة الايجاب فيراعى لم  
فيجعل شرطا لثبوت الحكم فيراعى وجوده وقت ثبوت الحكم انتهى ولو قال ثلث مالي لفلان  
ولعبد الله ان مت وهو حي فوات عبد الله بعد ذلك قبل موت الموصي كان لفلان نصف  
الثلث لانه الوصية وقعت لمحيى فثبت المراجعة فلا يتكامل حق الاخر بعد ذلك وفي  
شرح الكرخي رحمه الله تعالى بغير عن ابن يوسف رحمه الله تعالى في رجل اوصى بثلث ماله  
لرجل مسمى واخبر الميت ان ثلث ماله الفا وقال وهو هذا فاذا ثلث ماله اكثر من الف  
فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى قال له الثلث من جميع ماله والسمية التي سمي باطله لا تنقص  
الوصية خطاه في ماله المناغلط في الحسا ولا يكون رجوعا في الوصية وهذا قول ابن يوسف  
رحمة الله تعالى لانه اوصى بالثلث وبين ان الثلث المبلغ الذي ذكر وصحة الوصية لا تقف  
على ذكر المبلغ فلم يوجد اسقاط بعض الوصية وحمل هذا الغلط في القدر ولانه لما احتمل ان يكون  
رجوعا عما زاد على القدر المذكور واحتمل ان يكون غلط لا يتطل الوصية بالشك وكذا لو  
قال اوصيت بغيري كلها وهي بانه شاة فاذا هي اكثر خرج من الثلث والوصية جائزة في جميع ما قلنا

لما قلنا ولو قال قد اوصيت بغيري وهو هذه وله غنم غيرها خرج من الثلث فان هذا في القياس  
منه ذلك ولكن ادع واجعل له الغنم الذي سمي من الثلث لانه لما اوصى بالغنم على الاطلاق وعينها  
واشار اليها فالوصية تنعبد بما عيى والاشارة في التعيين اقوى من الاضافة فلم يستحق تمام يقع  
عليه الاشارة بخلاف قوله اوصيت بثلث مالي وهو هذا لان التعيين لم يقع فيما يتعلق به الوصية حتى  
يكون اقوى من الاضافة وانما وقعت الاشارة الى جهة المال وذلك لا يمنع ان يكون ما سواه من له  
فكذلك تعلق الوصية بالامر من اماننا اشار الى ما علق الوصية به وما سواه وان كان من غنم فقد  
يجوز ان لا يتعلق للوصية به فكذلك يتعلق الحكم بالاشارة ولو قال قد اوصيت برفيقي وهم ثلاثة  
فاذا هم خمسة جعلت الخمسة كلهم في الثلث لانه اوصى له بالرفيق وغلط في العدد فلا يمنع من استحقاق جميعهم والله اعلم

**باب من اوصى بالتي وقعت فيها الموصية ففعل او كره**  
**اجلها** اصل الباب ان كل شرطه الموصي في الوصية ان كان مفيدا يعتبر وان كان غير مفيد لا يعتبر لانا  
لوا اعتبرناه لصار شرطا شرعيا والشرع لا يرد بما لا فائدة فيه اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله تعالى  
رجل قال ثلث مالي لفلان ينفق عليه كل سنة مائة درهم منه قال الثلث لفلان ملكا يصنع به ما بدا له  
لانه قوله ثلث مالي لفلان وصيته تامة مفيدة للملك لفلان وقوله ينفق عليه كل سنة مائة درهم مسوقة  
في مال الغير فلا يعتبر وقد ذكرنا هذا من قبل فان قيل لم لا يجعل قوله ينفق عليه تفسير الوصية حتى يكون  
وصية باتفاق القدر فتكون العبرة بالتفسير الاول الكلام لان تفسير الاول صار مطلقا لانه  
اول الكلام وصية للتملك بدليل الاقتصار عليه ومتى جعل هذا تفسير الاسي التملك وهذا ليس  
برجوع عن اول الكلام ايضا لانه يحمل المشورة فلا يبطل حكم اول الكلام بالشك بخلاف ما لو قال  
اوصيت بان يعطى لفلان كل سنة من ثلثي كذا فانه يوقف على ملك الموصي ويعطى له كل سنة ما قال  
ولا يعطى له جميع الثلث في الحال فان مات الموصي له ولم يستكمل الثلث رد ما بقى من الثلث على ورثة  
الموصي لانه الموصي لم يملك الثلث من فلان انما افرده من يوقف على ملكه ثم يعطى فلان كل سنة كذا  
من ماله وهذا الامر لا في ملك الموصي له فخص امره ووجبت مراعاته كما لو اوصى بخلاف المسئلة  
الاولى لانه الاشارة والمشورة وقعت في ملك الموصي له فلم يجب مراعاته وهذا لما ذكرنا انما  
يعتبر من الشرط ما يفيد ونعمة الشرط غير مفيد لانه تملك الثلث منه فسوا اعطوه دفعة واحدة  
او متفرقا لا فائدة فيه للموصي ولا لورثته فلا يعتبر وهنا اوصى بان يعطى له شيئا لينفقه شيئا  
فشيئا وهذا شرط في ملك نفسه وانه مفيد لانه يلزم الورثة ان يعطوه شيئا فشيئا مادام  
فاذا مات انتهت الوصية فيعود ما بقى الى ورثة الموصي فكانت فائدة راجعة الى ورثته في هذا  
الشرط فوجب اعتبار وتوقيفه ولو قال اوصيت بثلثي في الحج حج على كل سنة حجة عما في درهم  
او قال حج من ثلثي في كل سنة حجة بما تيسر فانه حج عنه بالثلث كل سنة واحدة حتى ياتي على جميع  
الثلث كل حجة بما تيسر درهم ولا يؤخر لانه الحج عبارة فكل ما كان اسرع فهو انفع للميت ولانه لا فائدة  
في التأخير واعتبار شرطه لانه لا يتوهم عود شيء من الثلث الى الورثة لانه قرينة الحج لا تسقط عادة  
وفي التأخير احتمال فوت غرضه بفوات المال فيما لم يكن شرط التأخير مفيدا لا يعتبر بخلاف الاول لانه







الى ما هو الاصح ثم الفرقان فتم لم يدفع المال فقد اقر بالدين على الصغير فلا يصدق اما هنا منكر  
 لوجوب الكفارة على نفسه لانه الوارث يدعي عليه الكفارة وهو منكر وهو مصدق في برأه نفسه  
 عن النكاح غير مصدق في ايجاب الدين على الصغير ولو قال الوصي بعد كبر الصغير مات ابوك  
 منذ عشر سنين وترك ارضا خراجية واديت خراجها عشر سنين في كل سنة كذا وكذا وقال  
 الوارث لم يمت ابي الا منذ سنتين واديت خراج سنين فاقول قول الصبي في قول ابي يوسف  
 رحمه الله قول الوارث ولا يصدق الوصي الا بحجة وكذا لم يختلفا في تاريخ الموت ولكن  
 قد بئرا هو غير مسلط عليه من جهة الشرع اختلف في ادا الخراج فهو على الاختلاف ايضا **الحمد** رحمه  
 الله تعالى ما ذكرنا انه اخبر بما هو غير مسلط عليه من جهة الشرع في مال الصغير لانه اضاف وجوب  
 ما اقر به في مال الصغير الى مال الصغير الى ما ليس من فعله فانه اقر بوجوب الخراج والخراج انما  
 يجب الارث الصغير من مورثه ارضا خراجية وسلامته الخارج من الارض اما حقيقة او  
 اعتبارا وكل ذلك من فعل الوصي ولاه الخراج يجب على رب الارض لاجل ملكه فكاه مدعا وجوب  
 الدين عليه فيقدر ما اقر به يجوز ولا يجب الزيادة الا بحجة كما في جعل الابن لابي يوسف رحمه  
 الله تعالى ان الخراج بمنزلة البذل عن الغلة اذا ادركت ولهذا قال في العشر والخراج ان الغلة  
 اذا ادركت كاه للسلطان ان يحبسها حتى يستوفي الخراج من صاحب الارض كاه صاحب الارض  
 استفاد الغلة من جهة السلطان حتى دفع العدة عن ارضه خارج المصر وان كاه الخراج  
 بمنزلة البذل عن الغلة فالوصي باقران باء الخراج من ماله اقرانه اعطى شيئا من ماله  
 واخذ بازاءه بدلا بعدله وهو الغلة فكاه مسلطا عليه كما في الشراء والانفاق وجعل الابن  
 ولاية ادعى دفع الاجرة التي اوجبهما الشرع فيصدق كما لو استاجر شيئا وادعى دفع الاجرة  
 ولو تصادقا على وقت الموت ووجوب الخراج يصدق بالاجماع لانه للوصي ولاية اداء الواجبات  
 المالية عليه من ماله كنفقة الزوجات والا قارب ومصدق الفطر ولو تصادقا على وقت  
 الموت كمن اختلفا في التمسك من الزراعة ووجوب الخراج فقال الوصي مات ابوك منذ عشر  
 سنين ورب الان وقال الابن لم يترك الارض كذلك حتى مات ابي ولم يجب علي خراج فاقول  
 قول الوصي في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد رحمه الله تعالى قول الصبي واجمعا  
 انهما لو اختلفا والارض تصلح للزراعة فالقول قول الوصي مع يمينه **الحمد** رحمه الله تعالى انه اقر  
 بدين لم يظهر لاه الحال يكذب لقيام الحال فلم يبق الظاهر شاهدا للوصي بل يشهد للابن  
 لانه يحكم للحال واجبة كل امر اشكل في الماضي كالمستاجر مع رب الطاحونة اذا اختلفا في جراه  
 الما وانقطاع حكم الحال كما لو استاجر عبدا شهرا ليعمله عملا فجاء اخر الشهر وهو ابوقا ومريض  
 فقال المستاجر ابوقا ومريض حين اخذته وقال المالك لم يكن الا قبل ان تاتيني بساعة فالقول  
 قول المستاجر لانه الحال يشهد له ولو جاء اخر الشهر وهو صحيح او غير ابوقا فالقول قول الآخر  
 حكما للحال في معرفة الماضي لا في يوسف دعة الله تعالى ما ذكرنا انه اقر بدفع دفع الاجرة  
 بخلاف ما اذا كانت الارض صالحة للزراعة اما على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى فلا يشكل

وهو دفع ماله الى غيره بامر لم يكن مسلطا وهذا لانما يصح اخبار عن اياته بعد ما ثبت وجوبه ولم يثبت وجوبه بقوله لانه انما يثبت وجوبه بقوله ان لو وجب بناء على سبب يدخل تحت ولاية كالاجرة والتمس ونحوه وجعل الابق لا يجب بفعله وقوله انما يجب بابا في العبد ورد الراد ومتى لم يكن سبب سبب دخلا تحت ولاية لا يكون الاخبار عن الوجوب بناء عليه دخلا تحت ولاية ايضا وصار منزلة الاخبار عن اضاها استملاكه القضي والقضي ينكره يصدق كذلك هنالاه ايجاب الضاه على القضي بجناية دخلت من الغير بخلاف الشراء والاتفاق لانه فعل الوصيه وهو مسلط عليه تبرعا وهذا لا يجعل يجب في ذمة العبد ولهذا لو هلك قبل الرد لا يجب الجعل ولو امتنع المالك عن اداء الجعل يبيع العبد فصا ركا لا قرار على العبد بالدين وقرار الوصي بالدين على عبد القضي لا يجوز وذكر في الكتاب ان الجعل يلزم رب العبد وهو القضي فكان الوصي امر بالدين على القضي فلا يصدق الا اذا اقام البينة على الاباق والرد فثبت تصديق على اعطاء الجعل لانه الدين ظهر لا بقوله بل بالبينة فكان القول بقوله في قضائه استشهد به محمد رحمه الله تعالى للفرقة بين هذه المسئلة وبين الشراء فقال الا يرى ان الوصي لو احضر رجلا الى القاضيه وقال ان هذا اخذ عبد لهذا الصغير كان قد ابق وجابه من سيرة ثلاثة ايام فاسترني بدفع المال من جعله ماله فان القاضيه لا يامر بان يعطيه شيئا من مال اليتيم لاجب اقامتها على الاباق والرد وكذلك اذا اعطى بغير امر القاضيه وبغلة لوقال اشتريت لهذا العبد غلاما من هذا الرجل بالف درهم وقبضته منه واقر الرجل عند القاضيه والابن يومئذ صغير فان القاضيه يصدق فيما قال بغير بينة ويامر باذ التمس متى جاز ان يصدق في حالة الصغير جاز ان يصدق في حالة الكبر اذا اضافته الى حالة الصغير وفي جعل الابق لم يصدق القاضيه في حالة الصغير لا يصدق في حالة الكبر وان اضافته الى حالة الصغير لا في يوسف رحمه الله تعالى انه امر بما هو مسلط عليه من جهة الشرع في مال القضي لانه اقراة اعطى من ماله شيئا واخذ بازاءه بدلا بعده او اذ اذ اعطيه لانه الجعل اما ان يجب بدلا عما عمل الراد او عن العبد من حيث انه كان هاهنا فاحياه فكان الصغير استفاد الملك من جهة الراد كالشراء ولهذا قالوا للراد ان يحبس العبد حتى يستوفي الجعل كانه باع منه والوصي مسلط من جهة الشرع في مال الصغير على ان يعطى من ماله شيئا وياخذ بازاءه بدلا بعده ولاه الرد مستاجر الشرع لانه الشرع اوجب له الاخر ولو كان القاضيه او الوصي استاجر له رد الابق او ادعى الاسبغاني ودفع الاجرة كان مصداقا كذلك هنا ولانه اخبر عن اداء الضاه واجب بناء على سبب يقع عادة فوجب ان يصدق فيه كالوادعائه استاجر رجلا ليرده لانه ولاية الاداء شرعا لانه ضمان واجب بشرعا ولانه مونة في مقابلة نفع ولهذا جاز ايجابه على المكاتب والمأذون فصا راجله عن اذ هذا الواجب والاخبار عن اداء الاجر سواء واما ما ذكر من الاستشهاد فهو على الخلاف ايضا ويلزم القاضيه اعطاء الجعل ويصدق في ذلك عندنا في يوسف رحمه الله تعالى كما يلزم اذ التمس ومحمد رحمه الله تعالى كثيرا اما يستشهد بالمختلف على المختلف نقلا للكلام الى ما هو



واما على قول محمد رحمه الله تعالى لان الخراج قد وجب لانها انفق على تاريخ الموت ومالك الارض  
 سبب وجوب الخراج فقد انفق على وجود سبب الوجوب الان الوارث يدعى معنى يسقط  
 الخراج ولا يصدق ولا يثبت صلاحة الارض فيما مضى قبل الخصومة بظاهر الحال والثابت بظاهر  
 الحال كالثابت بالبينته حال عدم البينة والوصية لواقام البينة على ما ادعى يصدق في المواضع اجمع  
 فكذا هنا ولو قال الوصي ان غلامك ابني الى الشام واستاجرته رجلا بمائة درهم فجاهبه من الشام  
 واعطيته الاجرة من مالك وكذب الابن فالقول قول الوصي بالاجماع اما عندنا في يوسف رحمه الله تعالى  
 فلو انه لو لم يقر بالاستيجار بل قال دفعته جعل الراد فان القول قوله فاذا اقر بالاستيجار كان اولى  
 واما عند محمد رحمه الله تعالى فلو انه اقر بالاستيجار للصبي وهو مسلط في مال الصغير لانه فعله فيه  
 اصلاح ماله فقد اخبر عن ادا ما وجب بناء على سبب يدعى مباشرته عن ولاية فاشية الاخبار عن  
 ادا عن شيء يدعى شراة في حال صغره ولو قال استهلكته لقله مالا في صغره وادفت الضمان  
 من مالك وكذب الابن لا يصدق لانه اخبر عن ادا واجب بناء على سبب لا يدخل تحت ولايته  
 فلا يصدق وهذا لانه اقر باداشته من ماله من غير ان ياخذ باراه بدلا يعده وقيل هو على الخلاف  
 ولو كان الابن اعجى لاماله واليتيم موير فكبر الصبي فقال الوصي ان اخاك هذا الاعشى  
 دافعه الى انتقاض فقرض عليك في مالك له كل شهر خمسة دراهم فاديت اليه ذلك عشر سنين  
 وكذب الابن فالقول قول الابن مع عيونه لانه غير داخل تحت ولايته لانه غير مسلط على الا  
 نفاق على اقراره قبل فرض القاضيه يضمن وقيل هو على الخلاف والاصح بالاجماع لانه ابا يوسف  
 رحمه الله تعالى انما يصدق في ادا واجب يشبه الاعراض والايام وهذا لا يشبه لانها صلاحة  
 محضة فالخامس ان كل ما كان الوصي ما ذونا فيه ويلزم ذلك في ذمته اذا اقر بقضائه من مال  
 الصبي صدق بحق الثمن والاجرة والنفقة على الصغير وما يشبه ذلك وكل ما يلزم دونه الوصي  
 فانه لا يصدق كبد الجناية واستهلاك المال ونفقة المحارم فان هذا اقراد على الصبي بالدين  
 لانه في الاول الدين وجب بعقده فيكون هذا المطالب بقضائه وفي الوجه الثاني وجب  
 على الصبي وهو غير مصدق في الوجوب عليه وعليه الابن والخراج عند محمد رحمه الله تعالى  
 كالثاني لانه يلزم الصبي دونه الوصي لانه لم يلزم الصبي دونه الوصي لانه لم يجب بعقده عند  
 ابي يوسف رحمه الله تعالى كالاول لانه وجب بالخلاف الشرع كما يجب باستيجار الوصي على  
 ما ذكرنا ولو قال الوصي في جميع ذلك ادبت من مالي لا رجعي عليك لم يصدق في شيء  
 من هذا بالاجماع الابينة لانه يدعى شيئا من مال الصغير وهو ينكر فيكون القول  
 قوله وصار هذا بمنزلة الوكيل بالبيع اذا قال بعد موت الموكل بعثته كان العبد  
 قائما بالقول قول الوارث لانه الوكيل يدعى اذالة العبد عن ملك الوارث ينكر ولو كان  
 العبد ها كما فالقول قول الوكيل لانه ينكر وجوب الضمان عن نفسه ثم في كل موضع  
 كان القول قوله يلزمه البينة الا ان يستحسن القاضيه ان لا يستحلفه في الاشياء  
 الظاهرة كالتفقة وغيرها لانه ظاهر لا بد منه ترغيبا في قبولها واخرازا لتغير صيانة

صيانة المال الميت ودفع حاجة الصغير والا فني واجنه قياسا وفي المبسوط اذا كان  
 في الورثة فقال الصبي انفق على هذا كذا وعلى هذا كذا ونفقة احدها اكثر لانه كان  
 اكبر سنا كان مصدقا فيما يعرف من ذلك لانه امين والقول قول الامين مع البينة مالم تلزم  
 الحقيقة او العادة والوصي مصدق في كفض الميت فيما يكفى فيه به مثله لانه ما ذوه له في  
 كفض مثله ولو اشترى اكفى ونقد الثمن من ماله كان له ان يرجع به في مال الميت وكذا  
 الوارث لانه ما مورث بتكفي الميت فلا يكون متبرعا وكذا لو اشترى الوصي او الوارث من  
 ماله لانه لو اشترى به مطلقا ثبت الدين في ذمته فاذا اشتراه ابتداء ماله فقد فعل مقتضى  
 العقد المطلق الماذون فيه والمخفى فيه انه لو لم يجز شراؤه يؤدي الى الضرر لانه مال الميت بما  
 لا يكون حاضرا وقت الموت ولا يكون في مال درهم او دنانير ولا يمكن بيع تركته في  
 ذلك الوقت فيحتاج الى ان يشتري الوصي او الوارث من مالي نفسه قصار كالمال ذون  
 بذلك من طريق الدلالة لا ترى ان الوكيل بالشرا اذا اشترى ونقد الثمن من ماله  
 نفسه لا يكون متبرعا استحضانا لما ذكرنا فكذا هذا وكذا الوصي الوارث او الوارث  
 من ماله دين الميت لا يكون متبرعا وله ان يرجع في مال الميت لانه قضه دينه هو مخاصم  
 ومطالبته وانما عجل من ماله يتخلص عن المطالبة التي ادخله الوصي فيها فلم يكن  
 متبرعا وكذا الوارث لانه ما فصل من التركة له وقد يجتار تنقية اعيانها لنفسه فيقدم  
 وهذا اذا ثبت قضاء الدين بشهادة المشهود فاذا اظهر من بقوله فلا يقبل منه لانه  
 يريد ايجاب الضمان على غيره والامين مصدق في نفى الضمان عن نفسه غير مصدق  
 في ايجاب الضمان على غيره وكذا في الطعام والكسوة يرجع اذا ادى بشهادة المشهود  
 او كان اكثر ايشهادتهم لانه اذا ثبتت الكثرة بالشهادة ثبت الدين في ذمته وكان المطالب  
 فاذا ادى من ماله فقد فصل بمقتضى العقد الماذون فيه ولا يشترط الاشهاد على الاداء  
 من ماله او على انه ادى من ماله يرجع في مال الصبي فرق بينه وبين الابن على جواب الاستحسان  
 فان الابن لو اشترى لابنه الصغير شيئا وللابن مال وادى من ماله واشهد على البيع في القياس  
 يرجع في مال الصغير وفي الاستحسان لا يرجع وان قال حين ادعى المال اوديه لا يرجع عليه قياسا  
 واستحسانا وجه القياس انه اشترى له بحكم الولاية وصح الشراء فكان له ان يرجع كالوصي  
 وجه الاستحسان ان العادة جارية ان الابن ياشترى والاولاد وينقدوه الثمن من عندهم  
 تبرعا عليهم واحسانا لديم ولا يطعمون في الرجوع فلا يرجع الا اذا شهد على الرجوع  
 لوجود النص بخلاف العادة وفي المستحق رجل له ابن صغير فاشترى له ثوبا او طعاما  
 واشهد على ذلك انه يرجع به عليه قال لانه كان له مال يرجع بذلك عليه وان يكن له مال  
 لا يرجع عليه بشي جبر على طعامه وكسوته واشترى له اودا او ثوبا لا يجبر عليه فانه يرجع  
 به عليه فانه يرجع به عليه كان له مال ولم يكن وان لم يشهد لا يرجع به عليه والاب اذا زوجه لابنه الصغير  
 وضمن عنه المهر وادى قبل البلوغ او بعد فمهر على القياس والاستحسان الا اذا شرط الرجوع في اصل الضمان



كما تقدم لما قلنا والله اعلم **باب الرجل يوصي ابنه** عنه  
 اصل الباب ان النيابة في باب الحج حالة الياس بالزمانه او المرض جائزه استحسانا والقياس ان لا يجوز  
 بالانزاد المعنى اما الاخر ما روى عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال لا حج احد عن احد ولا يصوم  
 احد عن احد واما المعنى فان الحج عبادة بدنية والعبادات البدنية لا تجزى فيها النيابة كالصوم و  
 والصلوة ولجامع بينهما وهو انهما هو المقصود وهو الاستحسان لا يحصل بفعل الغير ولهذا  
 لا يجوز في حالة القدرة وجب عليه الاداء بنفسه اذا برأ بعد ما حج عنه وجه الاستحسان ما روى  
 عن النبي عليه الصلوة والسلام انه رأى رجلا يلبي عن شربة فقال عليه الصلوة والسلام من شربة  
 فقال انا في او صدق ومقال عليه الصلوة والسلام حج عن نفسك ثم عن شربة وفي حديث  
 اخر ان سمع رجلا يلبي عن نفسه فقال عليه الصلوة والسلام من بنفسه فقال صدق وقال  
 عليه الصلوة والسلام اذا حججت عن نفسك حج عن نفسك وحديث الخشعية معروف فانها  
 سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت اني ادر كفة فريضة الله الحج وهو يفيض كبير لا  
 يستمسك على الرحلة فيجزي ان اجمع عنه فقال عليه الصلوة والسلام ارايت لو كان على ابيك  
 دين فقتضيت ما كان يقبل منك فقالت نعم فقال عليه الصلوة والسلام دين الله احق  
 والمعنى فيه ان العبادة انواع ثلثة ماله محضة والمقصود منها صرف المال الى سد خلته  
 المحتاج كالزكاة والكفارة وذلك يحصل بنابه فيجوز الابابة فيها في حالة الاختيار والفرون  
 ولهذا ينادى بالبدن والثانية البدنية المحضة والمقصود اما التعظيم بالجوارح كالصلوة  
 واما تعاقب النفس الامارة بالسوء استغفار لرضا الله تعالى وذلك لا يحصل بالنائب اصلا  
 فلا تجزى النيابة في ادائها والثالثة ما يشتمل على المعنيتين جميعا مع التعظيم للنفقة وذلك  
 بالنائب يحصل بمعنى محل المشقة للتوسل الى ادائها وذلك بالنائب لا يحصل ولا تجزى النيابة  
 فيها عند القدرة على الاداء بنفسه لا نعدام احد المعنيتين في الاداء بنفسه لا نعدام احد  
 المعنيتين في الاداء بالنائب وتجزى النيابة فيما عند تحقق العجز عن الاداء بالبدن لحصول احد  
 المعنيتين بالنائب في العبادات البدنية المعنيتين الواسع ولا معتبر الواسع للحج فريضة  
 العمر فيعتبر فيه مستغرق لبقية العمر ليقع به الناس عن الاداء بالبدن فقلنا ان كان عجزا  
 بعينه لا يزول اصلا كالزمانه يجوز الاداء بالنائب مطلقا وان كان عجزا يتوهم زواله كان  
 كان مريضاً او مسجوراً كان الاداء بالنائب مراعاة فاه دام به العجز الى ان مات تحقق ثلثة  
 من الاداء بالبدن فوقع المودي موقع الجواز وان برأ من مرضه او اطلق بدين انه لم يبع الثا  
 عن الاداء بالبدن فكان عليه حجة الاسلام والمودي نظوع وحديث بن عمر رضي الله عنهما محمول  
 على حالة القدرة فوفقا بين الاحاديث ولاه المعظم في هذا السفر قطع المسائت بالمال  
 ولهذا لا يجب بدونه فاشبه الزكاة حجت النيابة فيه فلا فضل ان حج رجلا قد حج عن نفسه  
 لانه ابعد عن اختلاف العلماء رحمهم الله تعالى وانه اهدى في اقامة احوال الحج لصبر ورتها  
 معصودة عنه وان اجمع ضرورة عن نفسه او اجمع الوصية عن الميت يجوز عندنا وعند الشافعي حجة الله

رحمة الله عليه لا يجوز ويقع الحج عنه لا عن الامر لما روينا في حديث شبرمة من قوله عليه الصلوة والسلام  
 حج عن نفسك ثم عن شربة ومجتنا ما روينا من حديث الخشعية فان النبي عليه الصلوة والسلام  
 جوازها ان حج عن ابيها ولم يستفسر انما حججت عن نفسه او لا وما روينا من حديث بنفسه فانه  
 قال ان حججت عن نفسك حج عن نفسك وتاويل حديث شبرمة ان ذلك الرجل لم يحرم بعد ولكن لبي على  
 سبيل التعلم للكيفية في التبيين عن الغير فاشار عليه بالحج عن نفسه فان ذلك افضل وانه يقول  
 وهو ينادى ان الضرورة اذا حج بنبته النقل عندنا يقع نقلا وعنده فرضا لان نبته النقل  
 يبقى مطلقا لنبته وهذا لان نبته التطوع نوع سفه منه قبل اداء الفرض والتسفيه مستحق  
 للحج ليجعل نبته النقل لغوا تحقيقا لمعنى الحج ويجوز ان ينادى الاسلام بغير نبته كما في  
 المعنى عليه اذا حرم عنه اصحابه فنبته اولى ومجتنا ان وقت اداء الفرض في الحج سمح لاداء النقل  
 فلا ينادى الفرض بنبته النقل كالصلوة بخلاف الصوم فان وقت لا يسمح لاداء النقل وهذا لان الحج  
 عبادة معاومة بالافعال لا بالوقت ظرفا له لا مقيارا وفي مثله لا يتميز الفرض من النقل لان النعيبين  
 وقوله ينادى بطلوا كنية قلنا عندنا لا ينادى الا بالنعيبين غير ان النعيبين يثبت بالنص  
 نارة وبالادلة اخرى وفي الحج النعيبين حاصل ببلالة الفرض فالتظاهر ان الانسان لا يجمل المشقة  
 العظيمة لاداء النقل مع ان الفرض في ذمته والنعيبين بالعرف كالنعيبين بالنص كنعيبين نقد البلد  
 في الشرى وانما يعتبر العرف اذا لم يوجد التصريح كما في تقديم المائدة ونقد البلد وما قال  
 باطل على اصله بالصوم فانه لا يلغى في النقل بل جعل معتبرا في الاعراض عن الفرض والمعنى عليه اذ  
 لا صحابه بطريق الدلالة في الحرام عنه فنزل ذلك منزلة الاذن افضاحا فانما ينادى له الحج لم  
 بالنبته ثم اختلف الرايات في ان الحاصل للامر ثواب الحج او ثواب النفقة فروى عن محمد  
 رحمة الله تعالى ان له ثواب النفقة فاما الحج فيكون عن الحاج وذلك لان الحج عبادة بدنية قال  
 والعبادة البدنية لا تجزى النيابة في ادائها ولاه الواجب عليه اتفاق المال في الطريق واداء الحج  
 فاذا عجز عن اداء الحج بقى عليه ما يقدر عليه وهو اتفاق المال في الطريق فلزمه دفع المال بالنفقة  
 الحاج في طريق الحج في العيون قال محمد رحمة الله تعالى في رجل اوصى ان الحج عنه فلم يبلغ ما اوصى به ان  
 حج عنه الا ما شيا فقال رجل انا اجمع عنه ما شيا من هنا قال لا تجزى بهم ولكن حج عنه من حيث  
 يبلغ راجعا لانه له ثواب النفقة ونفقة الراكب اكثر ثوابه الحمل فلا تجزى الا نقص عنه قال  
 ابو يوسف رحمة الله تعالى او مات الحاج عن الميت قبل ان يقف بعرفة لم يحرم عن الميت واخذ  
 ما بقى من جثمانه مع فصح به عن الميت لان الحج عبادة بدنية فلا تجزى النيابة فيها فيقدر ما اتفق  
 من ماله حصل ثوابه فيجوز بالبدن وذكره المبسوط رجل دفع الى رجل مالا ليحج به عن الميت فلم يبلغ ما  
 الميت النفقة فانفق للمنفق اليه من ماله ومال الميت فان كان اكثر النفقة من مال الميت وكان ماله  
 بحيث يبلغ ذلك او عامة النفقة فهو جائز والا فهو ضامن برده ويحج من حيث يبلغ لا بالمعتبر  
 في الحج عن الغير الاتفاق من ماله في الطريق ولا اكثر حكم الكل والتجزئة القليل غير ممكن فقد يضيفه  
 انساؤه في يوم فلا ينفق من مال الميت وقد يستحب مال نفسه او زاد او نوبا وقد بشر المالبطى الشفا



استقام عنده فجعل عفو او قلنا انا كاه الاكثر من مال الميت فكااه الكل من ماله فيكون الحج عنه  
ويضمن ما انفق لانه مخالف لامر ان يفوق في سفر حج بذلك السفر عن الميت لاعتنائه بنفسه قال شمس الامنة  
السرخسي رحمه الله تعالى وهذه المسئلة تدل على ان الصحيح من المذهب فيمن حج عن غيره ان الاصل في الحج  
يكون عن المحجور عنه وان اتفاق الحاج من مال المحجور عنه من مال نفسه ان لو قدر على الخروج بنفسه وجوه  
جات السنة فان النبي عليه الصلوة والسلام قال لسائلة حج عن ابيك واعمرى وقال رجل يا رسول الله  
ان اتي مات ولم يحج افيخرجني ان حج عنه فقال نعم والدليل حديث الخشعمية على ما ذكرنا قال وهو الصحيح  
فان فرض الحج لا يسقط عن الحاج وكذلك في هذه المسئلة اذا كاه اكثر النفقة من مال نفسه كاه ضمانا لما  
انفق من مال الميت ولو كاه الميت ثواب النفقة لا يصير ضمانا لانه ذلك قد حصل للميت فلما قال  
يضمن ويحج عن الميت من حيث يبلغ عرفنا ان الحج عن الميت وما ذكر في العيون عن محمد رحمه  
الله تعالى وانما حج ركبنا من حيث يبلغ لانه لا يذكر بل لا ما يوجب الرجل او يوصى به معتبرا عما اوجبه  
الرجل او يوصى به معتبرا عما اوجبه الله تعالى والاجاب شرعا وجب ورد بالحج ركبنا فكذا ذلك من جهته  
وروي الحسن بن زياد عن ابي يوسف رحمه الله تعالى قال حج الرجل ركبنا افضل من المشي لانه  
المشي يجرد الانساء ويسمي خلفه اشار الى العلة لانه ربما يندم فيسبل ثواب عمله وحرره اخبر  
ان الاستيجار على الحج لا يجوز عندنا وعند الشافعي رضي الله عنه واصل المسئلة ان الاستيجار  
على الطاعات التي لا يجوز ادائها من الكافر لا يجوز عندنا وعند كل ما يتبين على الاجراء  
ادائه يجوز الاستيجار عليه اذا كاه بحري فيه النيابة واستدل بحديث ابي سعيد الخدري  
رضي الله عنه حيث روى المذوق بفاتحة الكتاب فاعطى قطيعا من الغنم فسأل عن ذلك  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لمن اكل رقبته باطل لقد اكلت برقبته حق والرفقة بهذه لم  
الصفة طاعة ثم جواز اخذ ابله عليه والمعنى فيه ان الحج بحري فيه النيابة في الاداء لا يتعين  
على الاجير اقامته فيجوز استيجاره عليه كبا الرباط والمساجد وهذا الوصف يتبين ان عمل  
الاجير وقع للمسافر والى ابله عليه انه يستوجب النفقة في ماله عندكم وذلك يدل على ان عمله  
وقع له دل عليه لو خالف لا يستوجب النفقة عليه واذا وقع علم له استحق الاجر عليه بخلاف  
من استاجر على الامامة فان عمله في الصلاة يقع له لا لغيره وكذا من استاجر للجهاد يودي  
الفرض لنفسه فلا يكون عمله لغيره ومجبت في ذلك حديث مرداس السلمي رضي الله عنه ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال اياك والخير الرقاق والشرط على كتاب الله وحديث ابي بكر رضي  
الله تعالى عنه حيث علم سورة من القرآن فاعطى قوسا فقال عليه الصلوة والسلام انجب ان يقول  
الله بقوس من الناس فقال لا فقال رد عليه قوسه وفي حديث عثمان بن ابي العاص الثقفي  
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال واذا اتخذت موزنا فلا تافلا تافلا تافلا تافلا تافلا  
المبشر للطاعة علم الله تعالى فلا يصير مسلما الى المستاجر عليه بخلاف بنا الرباط والمساجد فالعمل  
هناك ليس بعبادة مخصصة بدليل ان يصح من الكافر قال والدليل عليه ان المصطفى فالحوذة خليفة النبي  
صلى الله عليه وسلم وهو ما كاه ياخذ اجر كما قال الله تعالى فلا استاكم عليه اجر الاية فكذا ذلك لخليفة

الخليفة واما الحديث اي حديث الرقية قلنا كاه ذلك ما لاحد من الخري بطريق الغيبة الا ترى  
ان النبي عليه الصلوة والسلام قال اضربوا الى فيها بسهم ان ذلك لم يكن مشروطا وعندنا ما ليس بمشروط  
يجوز اخذه واذا ثبت الاستيجار على الحج لا يجوز فالعقد الذي لا جواز له بحال يكون وجوده كعدمه  
واذا سقط اعتبار العقد بقي لقرع بالحج فيكون له نفقة مثله في ماله وهذه النفقة لم يستحقها بطريق  
الفرض لكن يستحق كفاية لانه فرغ نفسه لعمل ينتفع به المستاجر فيستحق الكفاية في ماله كالمقاضي  
يستحق كفاية في بيت المال والعامل يستحق كفاية في مال الصدقة والمرأة يستحق النفقة  
في مال الزوج لا بطريق العوض وفائدة الفساد ان ما يفضل من النفقة في يده عليه رده وان انتقصت  
النفقة كاه عليه ان يكملوا النفقة كما في الامور وحرف اخر ان المعروف فيما بين الناس عرفا كالمشروط  
شرطا الا انصرنا غيره الا ترى انه لو باع شيئا بالف درهم ينصرف الى نقد البلد والموصى اذ لانه  
وصية على وصية نهي عن الترتيب لا ينفذ الثاني الا عند تقدر تنفيذ الاول مراعاة لشرط الموصى  
اذا عرفنا هذا قال محمد بن حمزة الله تعالى رجل قدم بلدة لتجارة هي اقرب الى مكة او ابعد من وطنه  
فخصمته الوفاة فادعى بمجته وله مال كثير ثم مات ولم يبين من اين حج عنه فانه حج عنه من بلد  
الذي فيه منزلة ويبى موضعا حج من ذلك الموضع اعتبارا بشرط الاول انما حج من حج من بلدة  
لان المعروف فيما بين الناس كالمشروط والعرف فيما بين الناس انهم يحجوا حال حياتهم من اوطانهم  
لا ذلك افضل وانما على ما روي عن علي بن مسعود رضي الله عنه انه في تفسير قوله تعالى وانما الحج  
والعمرة لله اقام الحج ان يحرم من ذرية اهله ومن عادة المسلمين انهم ياتون بما هو الافضل  
خصوا في باب الحج فانه شرع في العسرة هذه عادة جاد الشرع بنظرها جث شرط الاستطاعة  
من منزلة فصار المعروف كالمشروط نطنا بمنزلة ما لو اوصى لرجل بالف درهم من بلد ما لم ولم  
يبى وفي بلد الموصى نقد معروف والضرف الى نقد البلد المعروف كذلك هنا واه كاه لا واطاه  
مختلفة في بلاد متفرقة فمات وهو مسافر واوصى ان حج عنه فانه حج من اقرب الاوطان الى  
مكة لانه الوطن الذي هو اقرب الى مكة لاشد في انه يدخل في الوصية وما وراه ذلك محتمل انه  
يدخل واحتمل انه لا يدخل فلا يدخل بالشك هذا اذا مات مسافرا واما اذا مات في وطن  
من تلك الاوطان فانه حج عنه من ذلك الوطن لانه ذلك وطنه فيحج عنه من وطنه ولو خرج  
هو للحالة الوصية حج من ذلك الوطن فانصرف الوصية اليه وان لم يكن له وطن حج عنه من حيث  
مات لانه اذا لم يكن له وطن وجب عليه الحج من حيث هو فيه فانصرف وصيته الى الواجب عليه  
وكما يعتبر العرف في المكاه في الداخلة حتى حج عنه ركبنا لا ماشيا ويعتبر فيه الوسط وهو  
ما يكون على الراملة لانه اعلاه في العباد وادناه ماشيا فكااه الوسط الراملة ولو قدم يريد  
الحج والمسئلة بجملها فان بيع مكانا حج عنه من ذلك المكاه وان لم يبيته حج عنه من الموضع  
الذي مات فيه استحسانا وفي القياس حج عنه من بلدة وجه القياس ما ذكرنا ان المعروف فيما بين  
الناس كالمشروط وجه الاستحسان ان المعروف كالمشروط والمعروف فيما بين الناس ان من خرج  
الحج ومات في بلد انهم يحجوا من البلد ما توافيه لانه الحج من البلد الذي مات فيه انما لانه متى حج



من المكاه الذي مات فيه كاه الحج بعضه مؤدى بعلم وبعضه بعمل غيره ومحتاج من وطنه كاه الحج كله مؤدى بعمل غيره فصار المعروف كالشرط هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الجامع وذكر فيها القياس والاستحسان ولم تذكر الخلاف وذكر في الوصايا من الميسر وقال حج من وطنه ولم يذكر القياس والاستحسان ولم يذكر الخلاف فيكون ما ذكر في الوصايا جواب القياس وذكر في الجامع لم يصغر رجل او صبر ان حج عنه ثلث ماله من خراسان فاجوز رجلا فلما بلغ الكوفة مات او سرق نفقته قال حج من منزلة عند اني حنيفة رحمه الله تعالى وعندها من حيث مات الذي حج عنه واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى منهم من قال ما ذكر في الجامع الكبير على الخلاف ايضا والقياس قول اني حنيفة رحمه الله تعالى والاستحسان قولهما ولهذا اضاف في محمده رحمه الله تعالى في الجامع والاصل جواب الاستحسان الى قولهما خاصة وجه القياس وهو قول اني حنيفة رحمه الله تعالى على قول هذا القائل ان لما مات في الطريق وان خرج عن قصد الحج فقد انقطعت هذه القرية قبل تمامها لانه بالموت بطل خروجه الحج لانه لا ينصل به الحج فلا ينبغي على ذلك الخروج ولاه الحج بعد الشروع مما ينقطع قبل التمام بالموت الا ترى انه لو احرقت مائة فانه يستأنف الاحرام ولا ينبغي على احرام الميت وان كاه في تحصيل الوسيلة بعد اوطان ينقطع وعند الانقطاع صار كالخروج لغير الحج دل عليه قوله عليه الصلوة والسلام كل من ادم ينقطع بموته الا نلت صدقة جارية وعلم علمه الناس ينتفعون به وولد صالح يدعوه بالخير والخروج الحج ليس من جملة ذلك وجه ما ذكرنا ان الناس في مثل هذا الموضع يريدون البناء وهذا لانه اقام بعض الفعل بنفسه فلا يجوز ابطال ذلك ولانه لا يومن ان يموت الثاني ثم يبدأ من منزلة ثم يموت فيبدأ من منزلة فيؤدي الى هلاك المال من غير حصول الحج ولاه فيما قلنا يحصل البعض بفعله لما ذكرنا وهو كالا محاذق بالقراري وهو مسبوق بركعة فلما سلم الامام قام الى قصصنا سبق القياس ان يستقبل الصلوة وروى عن اني حنيفة رحمه الله تعالى انه قال بالقياس لانه اول صلاية كانت بقراءة فلا يجوز ان يكون اخرها بغير قراءة الا ترى ان الامام لو سبعة لحدث فقدم امينا فنسب صلاية له لانه اخر صلوة حصلت بغير قراءة وفي الاستحسان يحض على صلاية لانا لو امرناه بالاستقبال صارت صلوة مؤداة بغير قراءة ولاه يكون بعضها بقراءة وبعضها بغير قراءة اولي ان تكون كلها بغير قراءة وهو كالصحيح اذا افتتح الصلوة قائما فمروا واحتاج الى الايماء بها بالايما لانا لو امرنا بالاستقبال صار جميع صلوة بالايما ولو افتتح بالايما ثم قدر على القيام يستأنف ليحصل جميع الصلوة قائما وقوله ينقطع عمله فليس كذلك لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الآية فكاه الموصي انما ما الحج بخلاف ما اذا خرج بنية التجارة وفي الحديث ان مات في طريق مكة وقد خرج حاجا يكتب له في كل سنة ثواب حجة ومضى لم ينقطع فعلم استقام انما هو وهو اول ما قلنا ومنهم من قال ما ذكر في قول الكل فهذا القائل يحتاج الى الفرق لاني حنيفة رحمه الله تعالى والفرق ان موضع المسئلة في الجامع الكبير فيما اذا امر ان حج عنه ولم يبين المكاه فوجب حمل مطلق الوصية على الاجماع من المكاه الذي مات فيه قلنا هذا المعنى معدوم في مسئلة الجامع الصغير لانه ثمة وضع المسئلة انه اوصى

انه اوصى ان حج عنه ثلث ماله من خراسان فقد بين المكاه الذي حج عنه منه ولا عبرة للعرف حالة التخصيص المكاه كما لو خرج الحج واوصى ان حج عنه من منزلة حج من بلدة ولا يتغير العرف اذا خرج للجهاد واوصى ان حج من الموضع الذي مات فيه لا حج من منزلة وكما في قبيل غير نقد البلد في الشرا او الوصية واوصى ان حج عنه وهو اهل خراسان ولا مال كثير فاجز الوصية رجلا فأت الكوفة حج عنه من حيث مات الذي حج عنه الميت استحسانا ان حج من بلد بلد لانه مات النائب ولومات المتوب عنه بعد ما خرج الحج واوصى به حج عنه كانت المسئلة على القياس والاستحسان فكذلك اذا مات النائب فان قيل اذا مات المتوب بعد ما خرج الحج واوصى به حج عنه ولم يبين المكاه انما وجب الاجماع من المكاه الذي مات فيه استحسانا لانه الاجماع من ذلك مشروط عرفا من حيث ان الحج من ذلك المكاه انما لا يصير مؤدى بعلم هذا المعنى معدوم فيما اذا مات النائب في وسط الطريق فوجب ان لا يتصرف المطلق اليه استحسانا قيل له اذا مات المتوب انما انصرف المطلق الى الاجماع من ذلك المكاه استحسانا لوجهين احدهما ما قلنا والثاني انما حملنا مطلق الوصية على الاجماع من وطنه لما يعرض في وسط الطريق للتأنيث مثل ما عرف في النسخة وهو الموت وكذا الثالث لان في جميع المال ولا يحصل مقصودة قلنا انما انصرف عن حمل مطلق الامر على الاجماع من المكاه الذي مات فيه فمنا وان لم يتاخي الوجه الاول يتاخي الوجه الثاني ولو قال الوصية للذي حج عن الميت ان مرضت مرضا حقت عليك الموت فاجز رجلا بما بقي من النفقة او خرج الوصية معه ليحضر الاول الوفاة فاجز رجلا من الموضع الذي مرض فيه او اوصى رجلا بعد موت الاول فهو جائز في الاستحسان وفي القياس لا يجوز ويستقبل الحج عن الميت عن منزلة ويضمن الوصية النفقة من حيث الحج المأمور او امر هو الثاني بالحج لانه اجماع الوصية او اجماع هذا النائب من المكاه الذي مات فيه باجر الوصية بمنزلة اجماع الوصية رجلا من ذلك المكاه بعدما مات الاول ولو كان كذلك جاز ذلك استحسانا ولم يجز قياسا لما ذكرنا كذلك هذا رجل اوصى بان حج عنه وثلاثة لا يبلغ من حيث اوصى او من منزلة فانه حج عنه من حيث يبلغ لانه قدر على الوفا ببعض ما امر به ولم يقدّر على البعض فيلزم الوفا بما قدر وهذا استحسانا والقياس ان تبطل الوصية لانه عجز الوصية عن تنفيذ ما امر وهو الحج من منزلة فكان بمنزلة ما لو اوصى بان يشتري نسمة بالف درهم فنسحق عنه وكان ثلث ماله دونه الف درهم تبطل الوصية وجه الاستحسان ان المقصود من الحج ابتغاء مرضات الله تعالى ونيل الثواب وقد اوصى لجهة قرينة معلومة فيجب تنفيذها ما امكن كما لو اوصى بالف درهم يتصدق به على المساكين وثالث ما لا لا يبلغ ذلك فانه ينفذ في قدر الثلث بخلاف الوصية بالعتق فان العبدان كاه معينا فالوصية تقع له وكذلك ان لم يكن معينا فاما اوصى بعد يساوي الفا فلا يجوز تنفيذ يساوي الفا حسمية فلها قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لو اوصى ان يعتق عنه هذه المائة عبد فملاك منها درهم لم يعتق بما بقي ولو اوصى به حج عنه هذه المائة فملاك منها درهم حج بها بقي من حيث يبلغ وذكر في الوصايا من الميسر ان قال حجوا عنه حجة فاعتقوا عنه نسمة نقد من الثلث واه كاه لا يسمعها الثلث ينظر اه كانت الحجة حجة الاسلام بديوان الميت لا حجة الاسلام اقوى من نسمة التطوع وعلم ان اسقاط الغرض اهم اليه من غيره الا انه اخر لشغل قلبه واما اذا كان الحج نطوعا فليس احدهما باولى من الاخر فيبدأ بما بدأ به الميت لانه اهم اليه هذا اذا اوصى بعتق نسمة بغير غيرها فاما اذا كانت النسمة بعينها فانما يتاحصاه في الثلث لانه الوصية وصيته للعبد اذا كاه معينا والوصية



بالوصية بالج وصية الله تعالى فصار بمنزلة وصية مختلفين فيتحاصرون في ذلك بخلاف ما اذا كانت  
 النعمة بغير عينها لانها وصية الله تعالى فيبدأ بما بدأ به الميت فيحمل ان يكون هذا قوله لان قول النبي  
 حنفية رحمه الله تعالى بنا على ان الصلوة عندها حق الله تعالى ويحمل ان يكون الوصية بشي النعمة بالف وطلة  
 درهم فيما اذا كان العبد بعينه واذا وجب بغير الوصية بالج استحسانا فلو وجد وصي الميت بذلك المال من منزلة  
 ماشيا لا يجوز ان يحجوا عنه ماشيا وانما حج من حيث يبلغ ركبته قال محمد رحمه الله تعالى في النوادر ركب  
 البعير في ذلك افضل من ركب الحمار وهذا لا يلزمه ان يحج بنفسه ماشيا واه وجد النفقة فكذلك  
 لا يحج عنه ماشيا لانه الحاصل للميت ثواب النفقة وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال الخيار الى  
 الورثة ان شاؤوا الحجوا عنه ركبما من حيث يبلغ وان شاؤوا من منزلة ماشيا لانه في احد الجانبين زيادة  
 في المسافة ونقصا في النفقة وفي الجانب الاخر زيادة في النفقة ونقصا في المسافة وفي كل واحد  
 منها ثواب الثواب فتحار اي الجانبين شافا ذا الحج عنه من الردة ركبما الحج المأمور ورجع بفضل نفقة حيث  
 كان يمكن ان يحج بها من التولية ضمن الوصية النفقة وحج من الميت من التولية وان رجع الذي حج بفضل  
 زاد او كسوة او درهم او درهمين او شئ يسير فدي بقى مثلها من النفقة اجزت الحج عن الميت ورد ما  
 مع الى الورثة لانه الباقي من النفقة اذا كان كثير صار الوصية مخالفا لانه تبين انه لم يحج من حيث  
 يبلغ هذه الزيادة مما يمكن الاحتراز عنها فصار منها ما اذا كان يسيرا لا يضمن الوصية  
 استحسانا لانه لم يظهر الخطا في الفضل اليسير لاحتمال وقوع ذلك من تعذر المأمور في النفقة لانه  
 ذلك مما لا يمكن الاحتراز عنه لجعل عفو وهو الاب والوصي اذا باع مال اليتيم او اشترى له بغير  
 اذ كان فاحشا بضمها لانه يمكن الاحتراز عنه وان كان الغني يسيرا لا يضمن لانه لا يمكن الاحتراز  
 وكذا الوكيل في الشراء اذا زاد في الثمن شيئا قليلا لا يضمن واه كان كثيرا يضمن وانما يرد الفضل  
 على الورثة لانه مال الميت وقد فضل عن حاجته رجل الوصية ان يعق عنه بثلاثة نسمة فقبل له ان يثقل  
 لا يبلغ نسمة فقال اعنوا به في الرقاب ينظر اه كان ثلثه يبلغ نسمة فاعنوا به في الرقاب ولو نص على هذا كانت  
 الثانية مرتبة على الاولى واه كانت ثلثه لا يبلغ نسمة يعطى الكاتبين لانه المراد من الرقاب المكاتبون قال  
 ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى وفي الرقاب قال هم المكاتبون واعانهم دفع الثلث اليهم حتى  
 يؤدوا منه المكاتبه المكاتبين وهم محتاجون الى فكالك الرقاب من دين الكتابة وتحصيل العتق فكانت  
 قرينة مقصودة غير الاعتاق فكان في اللفظ ما يدل على القرينة فيصير وان لم يكونوا معلومين الا ترى  
 الى ما روى عن النبي عليه الصلوة والسلام انه قال للبر ابني غارب رضي الله تعالى عنه حين قال له علمني  
 عملا يدخلني الجنة فقال عليه الصلوة والسلام فكر رقية واعق النسمة فقال البر اليس هنا  
 اسوا فقال عليه الصلوة والسلام لا اعتاق النسمة ان يتبدى باعاقها وفكر رقية ان يعينها على اذا  
 اما عليها من السعاية ولو اوصى ان يحج عنه بثلاثة من الكوفة فقبل ان يثقله لا يبلغ الحج من  
 الكوفة فقال اعنوا به في الحج وفي بعض النسخ فاجعلوه في الحج فان كان يبلغ الحج من الكوفة  
 يحج به لا يجوز غير ذلك لما قلنا واه كان لا يبلغ فالياس ان تبطل تلك الوصية وفي الاستحسان  
 ينعاه به اهل الحاجة ولا يعاه به الغني وجه القياس ان الوصية لا يجوز لجهالة لا يمكن استدرارها

استدرارها لان اهل الحاجة قوم لا يحضرون وهذا الاسم لا يبين عن الحاجة والفقير لغة لا يدل عليه حتى يجعل  
 وصية الله تعالى ولهذا لو اوصى بثلاث ماله للحاج لا يصح لانه للحاج فديكون فقير فصار كالوصية لبني فلان  
 وهم لا يحضرون وجه الاستحسان ان لفظة الاعانة على ان المراد المحتاج والمنقطع منهم لان الاعانة محتاج  
 المحتاج دونه الغني فيصير ذلك وصية في جهنم الغنية كانه قال اعنوا به المحتاجين والمنقطعين من الحاج  
 بدلالة النص كالثابت بالنص ولو نص عليه يصح ويصرف الى الفقراء منهم بخلاف ما اذا اوصى بثلاث  
 ماله للحاج لانه ليس في كلامه ما يدل على انه اراد به الفقراء منهم فدخل تحت الوصية الغني والفقير وهم  
 لا يحضرون فكان الوصية له مجزولا جهالة لا يمكن استدرارها فكانت باطلة وكذا الوصية لبني فلان انتهى  
 وفي البسوط ولو اوصى ان يحج عنه بمائتي درهم حجة وهي ثلث ماله فيج بها فبقى من نفقته وكسوته وطعام  
 شئ على الورثة وان كان الوصية قال ما فضل من جهنم للحاج ان سمي رجلا بعينه جاز لان الوصية له مجزول وقاله  
 بعضهم مجزول معلوما وان لم يستمر اختلف مشايخنا رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا يجوز لانه الوصية له مجزول  
 قال بعضهم مجزول لانه يصير معلوما اذا حاج عنه هذا اذا اوصى بان يحج عنه بمائتي درهم حجة فان اوصى ان يحج  
 عنه بمائتي درهم ولم يقل حجة والثلث يبلغ حججا فانه يحج عنه حججا لانه اوصى بالثلث للحج وان حج في كل سنة  
 رجلا جاز وان حج عنه في سنة واحدة رجلا جاز وهو افضل لان فيه سارعة الى الطاعة على ما ذكرنا  
 وفي الجوه هشام عن محمد رحمهم الله تعالى في رجل قال حجوا عني من ثلثي قال حجوا عنه من ثلثه حجة  
 واحدة لانه امر بالحج عنه من ثلث ومن التبعيض فانصرف الى حجة واحدة كما اذا صرح به  
 ولان قوله حجوا لابني عن العدد فانصرف الى حجة خلف ابن ابي عن ابن يوسف حهما  
 الله تعالى في رجل مات بمكة واوصى ان يحج عنه قال ان قدم حاجا فانه يحج  
 من مكة وان قدم غير الحج فانه يحج من منزلة هشا عن ابن  
 يوسف رحمه الله في مكي مات بالري واوصى بان يحج  
 عنه من مكة وان اوصى بان يتمتع عنه فانه يتمتع  
 عنه من الري لانه وطنه الاصل مكة  
 وانما يجب عليه اصاله ان يحج من مكة  
 فاما اهل مكة فليس لهم تمنع  
 فاذا امر بالتمتع بالتحق  
 باهل الري يحج عنه  
 من الري بالذلة  
 ولو نص عليه  
 يحج من مكة  
 والله اعلم

ويتلى باب من الوصايا



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

